


# التقرير الاستراتيجي العربي

٢٠٠٧-٢٠٠٨

# التقرير الاستراتيجي العربي

٢٠٠٧-٢٠٠٨

# التقرير الاستراتيجي العربي

## ٢٠٠٧-٢٠٠٨

الطبعة الأولى ـ القاهرة ـ ٢٠٠٨



**مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية**

مركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام أنشىء عام ١٩٦٨
يتكون المركز من وحدات هى:
وحدة العلاقات الدولية ـ وحدة النظم السياسية ـ وحدة الدراسات العربية ـ وحدة الدراسات الاقتصادية ـ وحدة الدراسات العسكرية ـ وحدة الدراسات الاجتماعية ـ وحدة الدراسات التاريخية ـ وحدة الدراسات الإعلامية.

**أهم مطبوعات المركز:**

- التقرير الاستراتيجي العربى (سنوى)
- مختارات إسرائيلية (شهرية)
- قراءات استراتيجية (شهرية)
- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية (سنوى)
- المقالات و سلسلة الكتب
- كراسات استراتيجية (شهرية)
- ملف الأهرام الاستراتيجى (شهرى)
- مختارات إيرانية (شهرية)
- دليل الحركات الإسلامية فى العالم

**إدارة المركز:**

مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ المبنى الجديد ـ تليفون ٢٥٧٨٦٠٣٧ فاكس : ٢٧٧٠٣٢٢٩




# التقرير الاستراتيجي العربي

# ٢٠٠٧-٢٠٠٨


رئيس التحرير

**عبد الفتاح الجبالى**

نائب رئيس التحرير

**أيمن السيد عبد الوهاب**

مدير التحرير

**محمد فايز فرحات**


القاهرة ٢٠٠٨

# المشاركون فى التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٧-٢٠٠٨

## التفاعلات الدولية

خبراء و باحثون من داخل المركز

د. حسن أبوطالب | مجدى صبحى | هناء عبيد | كريم القاضي

خبراء و باحثون من خارج المركز

د. نورهان الشيخ

## التفاعلات الإقليمية

خبراء و باحثون من داخل المركز

د. محمد قدري سعيد | د. محمد عبدالسلام | د. أماني الطويل

خبراء و باحثون من خارج المركز

بدر حسن شافعي | أيمن شبانة | محمد عباس ناجي | محمد عبدالقادر

## النظام الاقليمى العربي

خبراء و باحثون من داخل المركز

د. محمد السعيد إدريس | هانيء رسلان

خبراء و باحثون من خارج المركز

خالد السرجاني | محمد أبو الفضل | إبراهيم غالي | يسرى عزباوى

ابراهيم عرفات | محمد حافظ

## القضية الفلسطينية

خبراء و باحثون من داخل المركز

د. عماد جاد | صبحي عسيلة

خبراء و باحثون من خارج المركز

محمد جمعة

## جمهورية مصر العربية

خبراء و باحثون من داخل المركز

نبيل عبدالفتاح | ضياء رشوان | د. عمرو هاشم ربيع | د. عمرو الشوبكي

د. دينا شحاتة | إيمان مرعي

خبراء و باحثون من خارج المركز

عزة علي | د. عبدالله صالح | نزار عبدالمعطي زيدان

## باحثون مساعدون

نجوى نظمى مينا | محمد عز العرب | سميرزكى البسيونى

كامل عبدالله محمود | هبة السيد رمضان | محمد أبو بكر على

## ◆ التفاعلات الدولية



## ◆ التفاعلات الاقليمية



## ◆ إفريقيا

## ◆ النظام الإقليمي العربي



## ◆ القضية الفلسطينية



## ◆ جمهورية مصر العربية

# الأزمة المالية العالمية والسوق الديمقراطية

■ عبد الفتاح الجبالى

كنا قد اشرنا فى مقدمة العدد الماضى من هذا التقرير إلى أنه من المحتمل أن يشهد العالم أزمة مالية كبيرة، خاصة أن بوادر الأزمة كانت قد بدأت تلوح فى الأفق منذ أغسطس ٢٠٠٧ حينما أدى تدهور الائتمان فى السوق الأمريكى للقروض العقارية عالية المخاطر، إلى وقوع أزمة سيولة كبرى فى أسواق التمويل الآجل بين البنوك. وفى هذه الأثناء تدخلت البنوك المركزية الرئيسية بالعديد من الإجراءات لتوفير السيولة للمؤسسات المتعثرة، غير إن الضغوط تجددت وتكثفت مع مطلع عام ٢٠٠٨ حين بدأت المؤسسات المالية فى الإعلان عن خسائرها الضخمة، ارتبط معظمها بالانكشاف للأوراق المالية المتعلقة بالقروض العقارية. وقد ازدادت حدة التدهور مع ظهور دلائل لتباطؤ الاقتصاد الأمريكى. وواصلت الأزمة انتشارها فى ظل تفاقم المخاوف من تدهور الجودة الائتمانية للأصول وضعف السيولة فى الأسواق.

وبالتالى يشهد الاقتصاد العالمى أزمة مالية، تعد من الأزمات الكبرى التى يشهدها النظام المالى العالمى، بل يرى البعض إنها أسوأ أزمة مالية منذ قرن مضى، وهو ما دفع صندوق النقد الدولى إلى اعتبارها أكبر الأزمات المالية منذ الحرب العالمية الثانية، وأشار الآن جرنسبان، المحافظ السابق للبنك الفيدرالى الأمريكى، إلى أن هذه الأزمة تحدث مرة كل نصف قرن، وربما مرة كل قرن.

وعلى الرغم من أن هذه الأزمات ليست سمة تنفرد بها النظم الاقتصادية الحالية دون غيرها من النظم التاريخية السابقة، حيث يزخر التاريخ الاقتصادى بعدد هائل من الأزمات مثل أزمة الجنيه الاسترلينى، والفرنك الفرنسى فى الستينيات، وانهيار نظام النقد العالمى طبقا لاتفاقية بريتون وودز فى السبعينيات وأزمة الديون فى الثمانينات، وأزمات المكسيك وأمريكا اللاتينية فى التسعينيات، إلا إنه لا يمكن اعتبار هذه الأزمة جزءاً من سلسلة من الأزمات المالية التى انتشرت مؤخرا وأصبحت تحدث على مدى زمنى قصير نسبيا ومتقارب، بل هى أعمق وأعقد من ذلك بكثير، خاصة أن مركز الأزمة هو الولايات المتحدة الأمريكية ذات الثقل الكبير فى الاقتصاد العالمى من حيث كونها أكبر اقتصاد فى العالم من حيث الناتج وأيضا أضخم سوق مالى، وهو ما يختلف كثيرا عن الأزمات السابقة.

ولاشك أن السبب الأساسى لها يرجع الى الانفصام بين معطيات الاقتصاد الحقيقى والأسعار الإسمية التى تحددها المراهنات المسعورة والمحمومة التى يسمح بها النظام المؤسسى الحالى. وأصبح الهيكل الحالى للنظام المالى الدولى لا يتسم بالكفاءة وبالتالى فهو غير قادر على ادارة المخاطر المالية المحتملة. وهنا بالتحديد جوهر الاختلاف بين الأزمة المالية الراهنة وغيرها من الأزمات السابقة، وبمعنى آخر، فإذا كانت الأزمة المالية السابقة هى جزء لا يتجزأ من الأزمات الدورية فى الاقتصاد المالى العالمى إلا أن هذه الأزمة لا تبدو كذلك للعديد من الأسباب سالفة الذكر، وخير دليل على ذلك ان بنك « ليمان بر اذر » الذى نجح فى تفادى الوقوع فى أزمة الكساد العالمى فى ثلاثينات القرن الماضى إلا أنه لم يستطع تفادى هذه الأزمة وكان من أوائل ضحاياها.

لقد أدت التطورات فى أسواق المال الدولية بما فى ذلك موقف المستثمرين الدوليين والبنوك الدولية إلى نشوء أخطار تهدد وضع المدفوعات الدولية والمزيد من الاضطرابات على الصعيد التجارى، وحدوث المزيد من الانخفاض فى أسعار الأوراق المالية وغيرها من الأصول مصحوبا بخسائر فى الثروات المالية وانكماش الاستهلاك والاستثمار على الصعيد العالمي. وهناك العديد من العوامل التى يمكنها أن تغذى هذه العملية منها الزيادة المتوقعة فى معدلات التضخم فى الدول المتقدمة فى ضوء تدنى معدلات الفائدة طويلة الأجل وكذلك استمرار العجوزات الهائلة فى الموازنات العامة وتدنى معدلات الادخار والاختلالات المالية الناجمة عن الفوائض البترولية وعدم التأكد على الصعيد ( الجيوبولتيكى )وغيرها.

وهكذا، يتضح أن النظام المالى العالمى يواجه تحديا هائلا، لم يسبق له مثيل، وهو امتصاص صدمة الانهيارات الراهنة فى المؤسسات المصرفية، فإذا نجحت المقامرة الراهنة فإن هذا من شأنه أن يعزز بصورة لا يستهان بها الآمال التى تمكن النظام المالى من حل المشكلات والنهوض بنفسه من الأزمة، ولكنه أمر صعب المنال فى ظل التغييرات العديدة التى أشرنا إليها، وتزداد خطورتها فى ظل عدم اليقين الذى أصبح السمة المميزة للاقتصاد العالمى ككل، خاصة إن الاضطرابات الجارية ليست مجرد حدث من حوادث السيولة حيث انها انعكاس لمواضع هشة وعميقة الجذور فى الميزانيات العمومية وقواعد رأسمالية ضعيفة ومن ثم يرجح أن تكون آثارها أوسع نطاقا وأكثر عمقا وأطول أمدا.

ولمواجهة هذه الأزمة اتخذت السلطات الأمريكية والأوروبية مجموعة من الإجراءات الاستثنائية الهادفة إلى إعادة الاستقرار للأسواق، وتمثل ذلك فى ضخ كميات كبيرة من الأموال والتدخل لعلاج وتسوية أوضاع المؤسسات المالية الضعيفة وزيادة قيمة التأمين على الودائع.

بشكل عام، من المحتمل أن تؤدى هذه الإجراءات مع ازدياد المخاوف بشأن مستوى الملاءة المالية للمؤسسات وسيادة أجواء عدم الثقة، إلى ركود اقتصادى وتراجع معدلات النمو فى هذه الاقتصادات خاصة أن الخبرة التاريخية تؤكد أن الركود الذى يلى الأزمات المالية عادة ما يكون أكثر حدة مقارنة بالأزمات الأخرى. ولذلك يتوقع صندوق النقد الدولى أن ينخفض معدل النمو العالمى من ٥٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٣,٩٪ عام ٢٠٠٨ والى ٣٪ عام ٢٠٠٩. وتظهر هذه النتائج بالنسبة للاقتصاد الأمريكى حيث من المتوقع أن ينخفض معدل النمو من ٢٪ عام ٢٠٠٧ إلى ١,٦٪ عام ٢٠٠٨ والى ٠,١٪ عام ٢٠٠٩. وكذلك تراجع النمو فى الاتحاد الأوروبى من ٢,٦٪ إلى ١,٣٪ والى ٠,٢٪ خلال نفس الفترة. وهذه المسالة سوف تؤثر بالسلب على بلدان العالم أجمع عموما والعالم الثالث على وجه الخصوص. ومثل هذه النتيجة ستكون مصدرا للقلق الكبير فى البلدان النامية لأن أساسيات اقتصادياتها حساسة بدرجة كبيرة جدا لتحركات أسعار الفائدة الخارجية والتدفقات الرأسمالية ولأن صادراتها ستتأثر تأثرا ضخما بتباطؤ النمو.

وعلى الجانب الآخر قد تؤدى هذه التطورات إلى المزيد من التأثير السلبى والمتمثل فى انسحاب المستثمرين الدوليين والبنوك الدولية لمدد طويلة من هذه الأسواق، مما يؤدى الى صعوبات جمة فى الحصول على التمويل اللازم للتنمية.

عموما ومن التحليلات الكثيرة التى قدمت خلال الفترة الأخيرة يمكن استخلاص نتيجة واحدة بكل يقين وهى أن أطر الاستقرار المالى الوطنية لم تتمكن من مواكبة التطورات والابتكارات والعولمة المالية مما تسبب فى الانتشار السريع للآثار السلبية للأزمة عبر الحدود، كما أن النظام المالى العالمى لا يتسم بالكفاءة، ويعانى من التفتت، ويفتقر إلى المشروعية السياسية ويخفق فى إدارة المخاطر، رغم المحاولات العديدة التى بذلت لإصلاحه الا أنها لم تؤت ثمارها ومن ثم أصبح من الضرورى إعادة النظر كلية فى المبادئ الأساسية التى يعتمد عليها النظام المالى والنقدى الحالي. فمازال هناك قدر كبير من عدم اليقين فى الأسواق الدولية وهناك ما يشير بالفعل إلى أن العاقبة قد تكون أسوا، إذ مع احتمال حدوث ركود اقتصادى واسع وأكثر عمقا مما يؤدى إلى مجموعة من المخاطر المتشابكة التى تصيب الموقف الاقتصادى الحالى بضعف غير عادي.

وبالتالى، يصبح من الضرورى البحث عن أفضل السبل للخروج من هذه الأزمة. ونرى أنها تكمن أساسا فى نظام السوق الديمقراطى السوق الديمقراطى، والذى يرتكز على معادلة الدولة الرشيدة والسوق الناضجة.

ويرجع السبب فى ذلك إلى أنه إذا كانت آلية السوق باعتبارها جزءاً أساسياً من النظام، إلا أنها لا تخدم بدقة بعض الأهداف التى تدعى إنها تحققها مثل تزويد المجتمع بتقييم دقيق للتكاليف النسبية للإنتاج وغيرها. وبمعنى آخر، فإنه وعلى الرغم من أن هذه الآلية أساسية وضرورية، إلا أن اللجوء إليها فى كل الأمور يعتبر من قبيل الخطأ القاتل. إذ تعانى الأسواق من اختلالات عديدة أكد عليها الكثيرون، يعود بعضها إلى الأوضاع الاحتكارية، والبعض الآخر ناجم عن الاعتبارات

قصيرة الأجل فى العمل، والتى تجعل السوق أقل قدرة على المنافسة أو أقل كفاءة أو أقل اهتماماً بالأوضاع البيئية فى المجتمع. وثانيا هناك تشوهات فى شكل تفاوتات بين الأفراد الداخلين للسوق إما لافتقارهم إلى التعليم أو المهارات اللازمة للمنافسة. وثالثا كثيرا ما لا يعبر السوق عن التكاليف والفوائد الخارجية (سواء كان التلوث أو الوقاية من بعض الأمراض المتوطنة)

وهنا تحفل معظم الكتابات الأساسية فى علم الاقتصاد بالعديد من الدراسات التى تشير الى الاحتكارات باعتبارها إحدى المثالب الأساسية لنظام السوق، الأمر الذى دفع جون ستيورات ميل للقول بأنه « إذا لم تتحقق فروض المنافسة الكاملة، يصبح من المستحيل قيام علم للاقتصاد». بل إن «ادم سميث» نفسه يرى أن الاحتكارات والامتيازات هما العدوان الرئيسيان اللذان يهددان عمل النظام الاقتصادى الجيد.

والأخطر مما سبق ما أكده ميشيل ألبير فى كتابه **الرأسمالية ضد الرأسمالية** من تأثير الثقافة الرأسمالية التى تعتبر الاستهلاك مقياسا للحياة نفسها، مما يهدد بتحولها الى هدم القيم الاجتماعية السائدة على المدى البعيد. وهو ما عبر عنه المفكر الفرنسى فرنسوا بيرو قائلا «إن كل مجتمع رأسمالى يعمل بشكل منتظم تحركه عقلية الكسب والسعى الى تحقيق أقصى ربح ممكن، يؤدى إلى مخاطر شديدة، فعندما تسيطر هذه العقلية على الجندى أو الفنان أو العالم، ينهار المجتمع وتصبح كل اشكال الاقتصاد مهددة) وبالتالى يجب ألا تنتقل إلى السوق أنبل القيم فى حياة البشر وإلا تزعزعت أسس الجماعة الاقتصادية. فالرأسمالية تنتهك القيم وتفسدها.

وهكذا، تصبح مشاكل النظام الرأسمالى عميقة الجذور وربما لايمكن التخلص منها. وهو ما أدى إلى تشاؤم معظم الفلاسفة الكبار للنظام الراسم وعلى رأسهم ادم سميث وشومبيتر، بشأن مستقبل هذا النظام. من هذا المنطلق، فإن مواجهة هذه المشكلات لصيقة الصلة بالنظام الرأسمالى والتى تنبع من طبيعته تحتاج الى إرادة سياسية عن طريق تفعيل دور الدولة لتعويض أوجه النقص فى هذا النظام. وتنشأ الحاجة الى التدخل الحكومى لإنقاذ الاندفاع نحو التراكم الرأسمالى من المعاناة من نتائجه الخاصة به وضبط عملية السوق.

ولاينبغى أن يفهم من ذلك أننا ضد الأخذ بمبدأ اقتصاد السوق وجهاز الثمن، بل على العكس من ذلك تماما إننا نرى أن أفضل السبل لإحداث النهضة فى المجتمع هى السير على نظام « السوق الديمقراطى »، والذى يرتكز على معادلة الدولة الرشيدة والسوق الناضجة، وهى الوسيلة المثلى لصنع النهضة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد. وذلك انطلاقا من أن النهضة هى عمل إرادى وليست عملية تلقائية، بل هى عملية إيجابية تهدف إلى النهوض بقدرات المجتمع. فإذا كان النمو يتحقق من المصادر الثلاثة المعروفة وهى تراكم رأس المال المادى والبشرى، وكفاءة تخصيص الموارد بين قطاعات المجتمع، ورفع مستوى الإنتاجية، فإن ذلك لن يتحقق إلا عبر تحديد واضح للأدوار بين القطاع الخاص والدولة.

وهنا نتفق مع ما ذهب إليه د. محمود عبد الفضيل من أن الدولة التنموية هى التى تؤسس شرعيتها على قدرتها على إطلاق عملية تنموية متواصلة لا تقتصر فقط على رفع معدل النمو الاقتصادى وإنما الأهم هو إحداث تحولات جذرية فى هيكل الإنتاج المحلى وإحداث تحولات مهمة فى النظام الاقتصادى والعلاقات الاجتماعية القائمة.

فالحكومة، فى النموذج الذى نقترحه، عليها عدة أدوار أساسية ورئيسية منها ضمان كفاءة آلية السوق بما يعنيه ذلك من توفير الظروف التى تجعل تفاعل العرض والطلب يتم فى إطار حقيقى مع ضمان التخطيط الاستثمارى السليم عن طريق توفير البيانات والمعلومات الأساسية عن القطاعات الاقتصادية بالمجتمع وذلك بالشكل الذى يمكن الجميع من إجراء دراسات الجدوى السليمة والصحيحة. وكذلك توفير المناخ الاستثمارى الجيد عن طريق إصلاح التشريعات القانونية والإدارية، ووضع القوانين موضع التنفيذ. وهذا يعنى ببساطة إيجاد بيئة تنافسية تدفع للمزيد من الكفاءة فى الإنتاج مع ضمان عدالة التوزيع لثمار النمو. وهذا يعنى ببساطة إيجاد بيئة تنافسية تدفع للمزيد من الكفاءة فى الإنتاج مع ضمان عدالة التوزيع لثمار النمو. وبمعنى آخر فإنه بقدر مالا يمكن إهمال آلية السوق وجهاز الثمن، إلا أنه لا يمكن أن يستمر ذلك دون التدخل الذكى والمنظم من جانب الدولة.

فالسوق هو نتيجة طبيعية لتطور طويل المدى، وهو بذلك يتغير ويتحسن نتيجة للتطورات الاجتماعية، أى أنه لا يمكن أن ينشأ بالقرارات الإدارية، فهو تنظيم مؤسسى متكامل ينبغى أن تتوافر لديه العديد من الشروط لكى يصبح فاعلا، ويحقق الأهداف المنوطة منه فهو يتطلب حدا أدنى من العوامل وحداً أدنى لتوزيع الموارد. لأن السوق يعنى وجود نظام تنافسى قائم على توحيد قواعد اللعبة بين كافة المشتركين وتشمل جوانب مؤسسية واحترام القوانين والإنسيابية الكاملة للمعلومات.

ومادام السوق لا يلبى جميع الاحتياجات فإن الدولة تتدخل، بطريقة مختلفة عن تلك القديمة، للإصلاح. من هذا المنطلق يصبح للدولة عدة أدوار أساسية ورئيسية منها ضمان كفاءة آلية السوق بما يعنيه ذلك من توفير الظروف التى تجعل تفاعل العرض والطلب يتم فى إطار حقيقي مع ضمان التخطيط الاستثمارى السليم عن طريق توفير البيانات والمعلومات الأساسية عن القطاعات الاقتصادية بالمجتمع على نحو ما أشير إليه سابقا.

وقد أكد على هذه الحقيقة العديد من الدراسات التى تناولت التجارب الإصلاحية خلال الفترة منذ تسعينيات القرن العشرين والتى اعتمدت فى جانب كبير منها على توافق واشنطن الذى بلوره جون ويليامسون فى عام ١٩٩٠، والذى شدد على ضرورة تطبيق هذا التوافق بحكمة وليس بطريقة ميكانيكية ولكن التوافق نفسه اكتسب كينونة خاصة. وقد قام البنك الدولى بدراسة شاملة لهذا الموضوع فى دراسته المعنونة « النمو الاقتصادى فى التسعينيات .. الاستفادة من دروس عقد من الإصلاح » عام ٢٠٠٥.

وخرجت هذه الدراسات بنتيجة أساسية مفاده أن عملية النمو معقدة للغاية ولا تخضع للصيغ والمعادلات البسيطة. وتقدم هذه الدراسات عدداً من الدروس، أهميها فيما يلى:

– عدم واقعية التوقعات بشأن أثر الإصلاحات على النمو، وبمعنى آخر فإن اتجاه السببية غير واضح، وبالتالى فحرية التجارة مثلا تمثل فرصة وليست ضمانا للنمو، أى أنه من السذاجة تصور أن مجرد تخفيض الجمارك سيزيد النمو تلقائيا. وهو ما ينطبق على كافة الأدوات الأخرى، بل وأيضا الديمقراطية، فهى ليست درعا ضد النهب أو سوء الحكم فقط، بل وسيلة من وسائل التنمية.

– ينبغى أن تركز الإصلاحات على تنشيط النمو وليس فقط الكفاءة، إذ ركزت الإصلاحات التى تمت على كفاءة استخدام الموارد وليس على توسيع القدرة والنمو. أى أنه ليس فقط إرساء أساس النمو طويل الأمد ولكن يجب توفير حوافز كافية لتوسيع تلك القدرة على النمو. ففى حين أن الإصلاحات يمكنها المساعدة فى تحقيق مكاسب فى الكفاءة فإنها لن تضع الاقتصاد على مسار النمو المستمر إلا إذا دعمت أيضا حوافز الإنتاج وعالجت إخفاقات السوق أو الحكومة التى تقوض من جهود تحقيق تراكم راس المال وتدعيم الإنتاجية.

يمكن توفير الظروف اللازمة للنمو الاقتصادى بعدة طرق، لاتفضى كلها بصورة متساوية إلى النمو، إذ تستند أى عملية للنمو على تراكم رأس المال، والاستخدام الكفء للموارد، والتقدم التكنولوجى، وتوزيع الدخول على نحو مقبول اجتماعيا.

– إن تصحيح السياسات لا يترجم إلى مجموعة جامدة من السياسات، وأن أى إصلاح مهما كان مفيدا فى تخصيص الموارد بكفاءة لا يستحث النمو بالضرورة. ويقتضى الأمر توجيه تحقيق الاستقرار وادراة الاقتصاد الكلى صوب النمو. أى أن المحافظة على النمو طويل الأجل تتطلب أن تقلل سياسات الاقتصاد الكلى من مخاطر الأزمات المالية وتكرارها، أى القدرة على تقليل التقلب فى النمو الذى يعكس بدوره استجابات حاسمة للصدمات وأن تقلل وسياسات الاقتصاد الكلى تقلل من أوجه الضعف وبذلك من تكلفة الصدمات.

– يجب إخضاع الحكومات للمساءلة وليس تجاوزها، وبالتالى يجب التركيز على تحسين أساليب الموازنة والمراقبة على السلطات الحكومية وإيجاد الظروف التى تؤدى إلى تحسين صنع القرار.

– يجب البعد عن أسلوب صنع القرار المقولب، أى يجب إدراك الخصائص المميزة للدولة والقيود الملزمة للنمو

وهكذا فإن جدول أعمال المستقبل حافل بالعديد من القضايا الأساسية والمنهجية التى تحتاج الى المزيد من التأمل وإعمال الفكر بغية وضع التصورات الرئيسية حول الأطر المستقبلية، وذلك عبر دراسة التاريخ والتحليل العميق لأخطاء الماضى والابتعاد عن التأكيدات السريعة والمشحونة بالانفعالات. وهكذا يجب البعد عن الأفكار البالية والرجوع عن الكتب العتيقة المتربة والبحث فى آليات جديدة، وهو ما يحتاج وبحق الى بناء العقل النقدى والخلاق باعتباره إحدى الآليات الداعمة للنهضة المصرية المنشودة.

# التدوين والمدونون .. الفضاء المعلوماتى فى مواجهة المجتمع الواقعى

■ السـيد يسـين

أستاذ علم الاجتماع السياسى
مستشار مركز الأهرام للدراسات
السياسية والاستراتيجية

يمكن القول أننا نعيش في بداية الألفية الثالثة عصر العولمة بكل أبعاده. والعولمة - لو شئنا أن تقدم لها تعريفاً إجرائياً - لقلنا أنها "سرعة تدفق السلع ورؤوس الأموال والأفكار والخدمات والبشر من مكان إلى مكان بغير حدود ولا قيود". ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين الثورة المعلوماتية الكبرى والتى تتمثل في البث الفضائى عن طريق الأقمار الصناعية وشبكة الإنترنت وبين العولمة. ذلك أن هذه الثورة المعلوماتية عمقت من التجليات السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية للعولمة. لأن العالم أصبح متصلاً Connected ببعضه على مستوى الدول والحكومات والشعوب والأفراد. ونشأ ما يطلق عليه نموذج المجتمع الشبكى Network Society حيث تفيض فيه التدفقات المتنوعة وتتفاعل الأفكار والآراء، وتتبلور سياسات الحكومات، وتنمو في نفس الوقت حركات الاحتجاج الإلكترونية. وقد برزت في إطار هذا المجتمع الشبكى ظاهرة التدوين وبرز نوع جديد من المثقفين هم المدونون.

والدراسة الاستطلاعية الراهنة محاولة أولى للاقتراب من قارة التدوين المجهولة وهى تنقسم إلى قسمين، القسم الأول صعود مجتمع المعلومات العالمى ومنهجية التحليل الثقافى والقسم الثانى تحليل ثقافى للمدونات والمدونين

## أولا: سمات مجتمع المعلومات العالمى ومنهجية التحليل الثقافى

من أهم التغيرات التى لحقت بنية المجتمع العالمى الانتقال من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات العالمى Global Information Society. ويمكن القول أن مجتمع المعلومات يأتى بعد مراحل مر فيها التاريخ الإنسانى، وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها. شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد، ثم تكنولوجيا الزراعة، وبعدها تكنولوجيا الصناعة، ثم وصلنا أخيراً إلى تكنولوجيا المعلومات. ويمكن القول أن سمات مجتمع المعلومات تستمد أساساً من سمات تكنولوجيا المعلومات ذاتها، والتى يمكن إجمالها فى ثلاث:

**أولاها:** أن المعلومات غير قابلة للاستهلاك أو التحول أو التفتت، لأنها تراكمية بحسب التعريف، وأكثر الوسائل فعالية لتجميعها وتوزيعها، تقوم على أساس المشاركة فى عملية التجميع، والاستخدام العام والمشترك لها بواسطة المواطنين.

**والثانية:** أن قيمة المعلومات هى استبعاد عدم التأكد، وتنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية.

**والثالثة:** أن سر الوقع الاجتماعى العميق لتكنولوجيا المعلومات، أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهنى، وتعميق العمل الذهنى (من خلال إبداع المعرفة، وحل المشكلات، وتنمية الفرص المتعددة أمام الإنسان)، والتجديد فى صياغة الأنساق، وتعنى بتطوير النسق الاجتماعى.

**ويلخص بعض الباحثين إطار مجتمع المعلومات فى الملامح التالية:**

١-المنفعة المعلوماتية (من خلال إنشاء بنية تحتية معلوماتية تقوم على أساس الحواسب الآلية العامة المتاحة لكل الناس) فى صورة شبكات المعلومات المختلفة، وبنوك المعلومات، والتى ستصبح هى بذاتها رمز المجتمع.

٢-الصناعة القائدة ستكون هى صناعة المعلومات التى ستهيمن على البناء الصناعى.

٣-سيتحول النظام السياسى لكى تسوده الديمقراطية التشاركية، ونعنى السياسات التى تنهض على أساس الإدارة الذاتية التى يقوم بها المواطنون، والمبنية على الاتفاق، وضبط النوازع الإنسانية، والتأليف الخلاق بين العناصر المختلفة.

٤-سيتشكل البناء الاجتماعى من مجتمعات محلية متعددة المراكز، ومتكاملة بطريقة طوعية.

٥-ستتغير القيم الإنسانية وتتحول من التركيز على الاستهلاك المادى، إلى إشباع الإنجاز المتعلق بتحقيق الأهداف.

٦-أعلى درجة متقدمة من مجتمع المعلومات، ستتمثل فى مرحلة تتسم بإبداع المعرفة من خلال مشاركة جماهيرية فعالة، والهدف النهائى منها هو التشكيل الكامل لمجتمع المعلومات الكونى.

وقد يبدو أن هذه الصورة التى رسمناها ليست سوى ضرب من الأحلام، غير أن مجتمع المعلومات الكونى، ليس فى الواقع حلماً، بقدر ما هو مفهوم واقعى، سيكون هو المرحلة الأخيرة من مراحل تطور مجتمع المعلومات. وهناك ثلاثة أدلة تؤكد هذا القول:

**أولها**: أن العولمة Globalization ستصبح هى روح الزمن فى مجتمع المعلومات القادم. ويرجع ذلك إلى الأزمات الكونية المتعلقة بالنقص فى الموارد الطبيعية وتدمير البيئة الطبيعية، والانفجار السكانى، والفجوات العميقة الاقتصادية والثقافية بين الشمال والجنوب.

**وثانيها**: أن تنمية شبكات المعلومات الكونية، باستخدام الحواسب الآلية المرتبطة ببعضها عالمياً، وكذلك الأقمار الصناعية، ستؤدى إلى تحسين وسائل تبادل المعلومات، وتعمق الفهم، مما من شأنه أن يتجاوز المصالح القومية والثقافية والمصالح الأخرى المتباينة.

**وثالثها**: أن إنتاج السلع المعلوماتية سيتجاوز إنتاج السلع المادية، بالنظر إلى قيمتها الاقتصادية الإجمالية، وسيتحول النظام الاقتصادى من نظام تنافسى يقوم على السعى إلى الربح إلى نظام تأليفى ذى طابع اجتماعى يسهم فيه الجميع.

غير أنه لا ينبغى أن يقر فى الأذهان، أن تشكيل مجتمع المعلومات الكونى عملية هينة، وذلك أنه يقف دونها تحديات عظمى، ينبغى مواجهتها. وأول هذه التحديات المعركة الدائرة الآن حول "ديمقراطية المعلومات"، والتى هى الشرط الموضوعى الذى لابد من توفره، وذلك لتفادى الشمولية والسلطوية.

وديمقراطية المعلومات تنهض على أساس أربعة مقومات. أولها: حماية خصوصية الأفراد، وتعنى الحق الإنسانى للفرد لكى يصون حياته الخاصة ويحجبها عن الآخرين. والمقوم الثانى هو الحق فى المعرفة، ونعنى حق المواطنين فى معرفة كل ضروب المعلومات الحكومية السرية، التى قد تؤثر على مصائر الناس تأثيراً جسيماً. ونأتى بعد ذلك إلى حق استخدام المعلومات. ونعنى بذلك حق كل مواطن فى أن يستخدم شبكات المعلومات المتاحة وبنوك البيانات، بسعر رخيص، وفى كل مكان، وفى أى وقت. وأخيراً نصل إلى ذروة مستويات ديمقراطية الإعلام، ونعنى حق المواطن فى الاشتراك المباشر فى إدارة البنية التحتية للإعلام الكونى، ومن أبرزها عملية صنع القرار على كل المستويات المحلية والحكومية والكونية.

وثانى التحديات التى تواجه تشكيل مجتمع المعلومات الكونى، هو تنمية الذكاء الكونى، وهو يعنى القدرة التكيفية للمواطنين فى مواجهة الظروف الكونية المتغيرة بسرعة. والذكاء يمكن تعريفه - بشكل عام - بأنه القدرة على الاختيار العقلانى للفعل الإنسانى لحل المشكلات. ويبدأ الذكاء بالمستوى الشخصى لدى الأفراد،

ثم يتطور ويتعمق إلى مستوى الذكاء الجمعى. وداخل الجماعة يفترض أن الذكاء الشخصى للأفراد سيتألف وينسق بينه لتحقيق الأهداف العامة لتغيير البيئة الاجتماعية، وهو ما يطلق عليه الذكاء الاجتماعى. وهو بذاته الذى يمكن أن يتطور ليصبح ذكاء كونياً، والذى سيتشكل من خلال الفهم الكونى المتبادل، الموجه لحل المشكلات الكونية، كما ظهر أخيراً فى الجهود العالمية لمواجهة أزمة البيئة الإنسانية، التى تشارك فيها مختلف الدول فى الوقت الراهن. ويصلح موضوع البيئة مثالاً نموذجياً لإبراز تبلور الوعى الكونى، بعدما ظهرت النتائج السلبية لمجتمع الصناعة، وما أفرزه من ضروب متنوعة من تلوث الماء والهواء والتربة. ومن المؤكد أننا سنشهد فى وقت قريب تشريعات قطرية ملزمة، وتشريعات دولية، سيكون من شأنها إدخال تعديلات جذرية على أدوات الإنتاج السائدة. ومن هنا يحق لنا القول، أنه وعلى عكس ما يبدو حديثاً نظرياً فإننا نشهد فى الوقت الراهن بدايات تشكل الوعى الكونى والذى لم يبرز فقط فى موضوع البيئة، وإنما وربما أهم من ذلك، ظهر فى موضوع القضاء على الأسلحة الذرية والكيماوية وتدميرها، خلاصاً من سيناريو فناء البشرية، والذى كان سائداً فى عصر توازن الرعب النووى. هذا الوعى الكونى الذى يتعمق كل يوم، ليس فى الواقع سوى التعبير الأمثل عن نشوء مجتمع المعلومات العالمى.

## التحليل الثقافى

يمكن القول أن التحليلات المعاصرة للشئون الإنسانية مؤسسة على هدى التجربة الخاصة ببعض البلاد، كما هو الحال حين سيطرت نزعة المركزية الأوروبية على اتجاهات ونظريات العلم الاجتماعى الغربى، بحيث كانت أوروبا هى المقياس والمعيار فى الحكم على تقدم المجتمعات ورقى الثقافات، أو على أساس مصالح بعض القوى العظمى، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت الراهن.

وهذا الوضع فى حد ذاته يضع تحدياً أمام هؤلاء الباحثين الذين يحسون بالحاجة إلى منظور أكثر شمولية وقدرة على أن يسع الحياة السياسية المعاصرة. وهذا التحدى يمكن مواجهته بالاعتماد على مفهوم "الثقافة" وما يستدعيه من مفاهيم تنتمى لنفس الفضاء مثل مفاهيم "التمركز حول السلالة" "القومية"، أو على مفهوم "الإيديولوجية" والذى يثير العلاقة المركبة بين خطابات محددة وأشكال معينة من القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية.

فالدعوة الأمريكية مثلاً لنظام عالمى جديد، لا يمكن - فى تقديرنا - فهم دواعيها واتجاهاتها وأهدافها، بغير تحليل ثقافى شامل، يقوم بتفكيك خطاب الهيمنة الجديد، فى ضوء الإيديولوجية التى يصدر عنها، والثقافة التى نبع من بين جنباتها.

ويمكن القول أن منهجية التحليل الثقافى لم تتبلور إلا فى العقود الأخيرة، نتيجة إسهامات مجموعة من كبار المنظرين فى العلم الاجتماعى الغربى، أبرزهم ميشيل فوكو الفرنسى، وهابرماس الألمانى، وبيتر برجر الأمريكى، ومارى دوجلاس الأمريكية الإنجليزية الأصل، ويمكن أن يضاف إليهم أيضاً دريدا الفرنسى. غير أن أهمية التحليل الثقافى لم تبرز فقط نتيجة هذه الإبداعات النظرية والمنهجية، ولكنها ظهرت لأن عديداً من المشكلات التى تجابه العالم الآن، عجزت المناهج السياسية والاقتصادية السائدة عن تفسير تجلياتها المتنوعة. ومن أبرزها حركات الاحياء الدينى، ومن بينها الصحوة الإسلامية التى تقلق عديداً من الدوائر الغربية، وانبعاث القومية من جديد، وتأثيرها المباشر على تغيير خريطة الدول، والاهتمام العالمى بحقوق الإنسان فى إطار ثقافات مختلفة، وكذلك نقد احتكار وسائل الإعلام العالمية، إلى غير ذلك من مشكلات تحتاج إلى منهج تحليل ثقافى شامل.

ويشهد على أهمية التحليل الثقافى ما يتردد فى الوقت الراهن من دعاوى تتعلق بانهيار الحضارة الغربية، وتقلص هيمنتها الثقافية على العالم، وبروز حضارات أخرى كالحضارة اليابانية والصينية، مرافقة لنهضة اقتصادية كبرى حققتها اليابان فعلاً، وتشق الصين طريقها إليها، بالإضافة إلى بروز الحضارة الإسلامية على المسرح العالمى مرة أخرى، من خلال الصحوة الإسلامية من جانب، ومشكلة الجمهوريات الإسلامية التى كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتى، والتساؤلات الغربية القلقة حول توجهاتها فى المستقبل، وهل ستلتحم بالعالم الإسلامى مما يشكل خطورة عظمى على المصالح الغربية، أم سيتم استقطابها فى إطار المشروع الغربى؟

ومن ناحية أخرى، لم يكن غريباً أن تتردد فى وصف حرب الخليج أوصاف من قبيل أنها الحرب الثقافية الأولى فى

العصر الحديث، والتى تتنبأ بعض الأصوات الاستراتيجية العنصرية الأمريكية بأنها الحلقة الأولى فى سلسلة الحروب الثقافية المقبلة، والتى ستتوجه - فى رأى بعضهم - إلى الصدام مع الحضارة الإسلامية، بعد انهيار الشيوعية التى كانت العدو التقليدى للغرب.

وأيا ما كان الأمر، فيمكن القول أن التحليل الثقافى، بالرغم من أهميته القصوى لفهم ظواهر العالم المعاصر، إلا أنه سيدخلنا - شئنا أو لم نشأ - فى عالم نظرى معقد، ما زالت تتصارع التيارات المنهجية المختلفة فى رحابه. ويشهد على ذلك تعدد المداخل السائدة فى الميدان، والتى مازال تطبيق بعضها فى مرحلة التجريب والاختبار.

ويمكن القول - بإيجاز شديد - أن هذه المداخل المتعددة، يمكن حصرها فى أربعة مداخل رئيسية: المدخل الذاتى، والمدخل البنيوى، والمدخل التعبيرى، والمدخل المؤسسى.

## المدخل الذاتى

يركز هذا المدخل على المعتقدات والاتجاهات والآراء والقيم التى يعتنقها أفراد المجتمع. والنظرة للثقافة هنا تقوم على أساس أنها صياغات ذهنية يصنعها أو يتبناها الأفراد المختلفون، وهى تمثل الحالات الذاتية للفرد، مثل "رؤيته للعالم"، أو مشاعر القلق التى قد تصيبه، أو حالات الاغتراب التى قد يمر بها. ومشكلة المعنى محورية فى هذا المدخل. فالثقافة تتكون من معان، وهى تمثل تأويل الفرد للواقع، وهى تعطى الفرد المعنى الذى يضمن له الاتساق فى إدراك الواقع وفهمه.

## المدخل البنيوى

ويركز على الأنماط والعلاقات بين عناصر الثقافة ذاتها. ومهمته هى التعرف على العلاقات المنتظمة والقواعد التى تسبغ التجانس على الثقافة وتسمها بسمة خاصة. مثل محاولة التعرف على العلاقات والقواعد التى تقوم عليها الثقافة العربية أو الثقافة الغربية على سبيل المثال. ويؤكد هذا المدخل على الحدود الرمزية للثقافة، وفئات الخطاب التى تعرف هذه الحدود، والآليات التى من خلالها يحافظ على الحدود أو يتم تغييرها. ولو طبقنا هذا المدخل على الثقافة العربية الإسلامية، فقد نهتم بفكرة الحق والباطل، أو الحلال والحرام، أو الملوث والطاهر، ونوعية الخطابات المتعلقة بكل قيمة من هذه القيم، وتغير معانى هذه القيم عبر الزمن. وهذا المدخل ينظر للثقافة باعتبارها موضوعاً قابلاً للملاحظة. وهى بالتالى تتشكل فى خطابات يمكن سماعها أو قراءتها، وقد تتجلى فى حركات أو موضوعات أو أفعال أو حوادث، يمكن رؤيتها، وتسجيلها وتصنيفها، وهى- على عكس المدخل الذاتى- لا تتشكل من، ولا تعكس الحالات الذاتية للأفراد.

## المدخل التعبيرى

وهو يركز على السمات التعبيرية أو الاتصالية للثقافة، وبدلاً من إدراكها باعتبارها مجرد وحدة مستقلة، فهى تدرك من زاوية تفاعلها مع البناء الاجتماعى، ليس كمظهر من مظاهر المشاعر والتجارب الفردية، كما هو الحال فى المدخل الذاتى، وإنما كبعد تعبيرى عن العلاقات الاجتماعية، فالإيديولوجية مثلاً، تصور باعتبارها نسقاً من الرموز تحدد كيف يمكن تنظيم العلاقات الاجتماعية. فى الإيديولوجية الإسلامية مثلاً يحتل الحجاب مكانة هامة كوسيلة لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة، وكذلك منع الاختلاط، وبطريقة عامة فالثقافة هنا تعرف باعتبارها البعد الرمزى- التعبيرى للبناء الاجتماعى. وهى تقوم بتوصيل المعلومات للأفراد عن الالتزامات الملزمة أخلاقياً، وهى بدورها تتأثر ببنية هذه الالتزامات.

إن المدخل التعبيرى لا يركز على المعلومات التى يتم نقلها للأفراد مباشرة، بقدر تركيزه على الرسائل Messages التى قد تكون مضمرة فى الطرق التى تنظم بها الحياة الاجتماعية، وفى اختيار كلمات الخطاب (يمكن الرجوع هنا مرة أخرى إلى حالة الخطاب الإسلامى المعاصر فى مجال حركات الإسلام الاحتجاجى السائدة فى كثير من البلاد العربية الآن).

## المدخل المؤسسى

ينظر هذا المدخل للثقافة باعتبارها تتشكل من فاعلين Actors ومنظمات تتطلب موارد، وتؤثر بالتالى فى توزيع

هذه الموارد. ويتم التركيز هنا على الحقيقة التى مؤداها أن الثقافة لا يتم إنتاجها فقط. أو يتم تدعيمها ببساطة من خلال إضفاء التعبيرية أو الدرامية على الالتزامات الأخلاقية، ولكنها بدلاً من ذلك تنتج بواسطة فاعلين لهم قدرات خاصة، ويتم استمرارها من خلال منظمات تعبئ الموارد من أجل طقوسية وتقنين ونقل المنتجات الثقافية. (يرجع هذا إلى مثال المؤسسات الإسلامية التى تنتج المواد الثقافية- بالمعنى الواسع للكلمة- وتبيعها بأسعار رخيصة، كالزى الإسلامى للمرأة، والكتب الإسلامية، وشرائط الكاسيت) وهذه المنظمات- أياً كان نوعها- عادة ما تنمى علاقات مع الدولة وغيرها من مصادر القوة، وقد تتحدى الدولة أحياناً، كما هو الحال بالنسبة لحركات الإسلام الاحتجاجى ومنظماتها.

ولكى نبرز – بشكل مركز- الفروق بين المداخل الأربعة، يمكن أن نأخذ مثالاً العلم باعتباره أحد عناصر الثقافة البارزة. فإذا ركزنا أساساً على القيم العلمية، أو كيف تتأثر رؤى العالم لدى الأفراد بمعتقداتهم حول العالم، فإن بحثنا يقع داخل إطار المدخل الذاتى.

ومن ناحية أخرى، إذا اهتممنا بأنماط الخطابات بين العلماء، التى تحافظ على حدود تخصصاتهم العلمية، أو تلك التى تتعلق بتقييم النتائج الصحيحة أو الشاذة، فإن بحثنا يقع داخل المدخل المؤسسى، أما إذا اهتممنا بالطرق التى يحاول بها الأكاديميون إضفاء التعبيرية أو الدرامية على قيم العقلانية أو الحداثة، فإن بحثنا يقع داخل المدخل التعبيرى، وعلى عكس ذلك كله، فالمدخل المؤسسى ينظر للعلم باعتباره أحد عناصر الثقافة، وليس باعتباره مجموعة أفكار، بقدر ما هو نتاج لتركيبة كاملة من العلماء والمنظمات العلمية، ومصادر التمويل وشبكات الاتصال التى تدخل فى صميم عملية إنتاج هذه الأفكار.

فى ضوء هذا العرض الوجيز لمجتمع المعلومات العالمى الذى يعبر بشكل عام عن اتجاه تطور المجتمع الإنسانى فى الوقت الراهن، وللتحليل الثقافى باعتباره المنهجية الملائمة لدراسة وتحليل وتفسير التغيرات الكبرى التى حدثت فى العالم، يمكننا القول أن ما أطلقنا عليه منذ البداية الثورة الكونية، للتعبير عن مجمل حركة الانقلاب فى الأوضاع العالمية، ليست ثورة وحيدة البعد، ولكنها ثورة مثلثة الجوانب فى الواقع. فهى أولاً ثورة سياسية شملت النظم السياسية المعاصرة والعلاقات الدولية على السواء، ويمكن تلخيصها فى عبارة واحدة، هى أولاً تحول من الشمولية والتسلطية إلى الليبرالية، ومن صراع الفناء إلى إرادة البقاء، وهى ثانياً ثورة فى القيم وتحول من القيم المادية إلى القيم المعنوية، وهى ثالثاً وأخيراً ثورة معرفية تنطوى على الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة.

## ثانيا : التدوين والمدونون: Blogs & Bloggers

وفى سياق مجتمع المعلومات العالمى والذى يرتكز على ما يطلق عليه الفضاء المعلوماتى cyberspace ظهرت أشكال متعددة من التفاعلات الاجتماعية والثقافية والسياسية أخذت شكل المدونات.

وقد انتقل تقليد كتابة المدونات من الولايات المتحدة الأمريكية إلى مختلف بلاد العالم، وانتشر فى العقد الأخير فى مختلف أنحاء الوطن العربى وفى مصر.

وإذا رجعنا إلى بحث المدونات المصرية: فضاء اجتماعى جديد" الذى نشره مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصرى، نجده يحدد بدقة أنماط المدونات المصرية بناء على عينة من هذه المدونات فى إطار البحث الشامل الذى يجريه فى الموضوع.

وهذه المدونات تنقسم إلى سبعة أنواع متمايزة وإن كان يمكن أن تجمع أى مدونة بين اهتمامات متعددة.

١- **مدونات متنوعة الاهتمامات**: هذه المدونات لا تتقيد بمجال اهتمام محدد، وبلغت نسبة تلك المدونات ٣٠,٧٪ من مجموع العينة.

٢- **مدونات سياسية**: يلاحظ أن التدوين السياسى فى مصر يشكل نمطاً محدداً، ويقتصر على قطاع محدد من المدونين وقراء المدونات. وتحتل المدونات ذات الاهتمامات السياسية الترتيب الثانى حيث بلغت نسبتها ١٨,٩٪. إلا أن هذا النوع من المدونات هو الأعلى صوتاً فى الفضاء التدوينى بحكم ارتباطها بأحداث سياسية مصرية قد يكون أهمها إضراب ٦ أبريل (عمال المحلة) وإضراب ٤ مايو الذى فشل المدونون فى التحريض عليه.

**٣- مدونات شخصية**: يقصد بها التى تدور موضوعاتها حول الحياة الشخصية للمدون والانطباعات الشخصية لقراء المدونات حول الحياة والنفس والحظ والعواطف والرغبات. وقد بلغت نسبة هذا النمط من المدونات ١٥,٥٪.

**٤- مدونات ثقافية**: هذه المدونات تضم الاهتمامات الأدبية والفنية والفكرية والصحفية وقد بلغت نسبة هذه المدونات ١٤,٤٪.

**٥- مدونات دينية**: هذه المدونات لا تزيد عن ٧٪ من مجموعة عينة المدونات، مما يعنى أن تعدد المواقع الدينية على شبكة الإنترنت يقابله تدوين دينى محدود.

**٦- مدونات اجتماعية**: تدور هذه المدونات حول الموضوعات الاجتماعية المختلفة كالعلاقة بين الرجل والمرأة والزواج والطلاق والعنف.

**٧-مدونات ذات اهتمامات علمية وتكنولوجية**: نسبة هذه المدونات ٤٪ من العينة. وبعض هذه المدونات يحررها مدونون يعملون فى مجالات متصلة بالتكنولوجيا والإنترنت والاتصالات والحاسب الآلى.

ويعكس ضعف هذه النسبة ضعف- انتشار التفكير العلمى، وقلة الاهتمام بموضوعات التكنولوجيا المختلفة.

## ثالثا: من عشوائية التدوين إلى الفيس بوك

منذ أن أبحرت فى محيط الإنترنت الزاخر بالتدفقات السياسية والاقتصادية والثقافية والمعرفية، اتجهت كعادتى إلى تأصيل معرفتى بمجتمع المعلومات. وأردت من خلال تطبيق المنهج الأركيولوجى الذى ابتدعه الفيلسوف الفرنسى «ميشيل فوكو» والذى يعنى الحفر فى التربة للوصول إلى الأعماق، أن أفك شفرة «العالم الافتراضى» Virtual لأكشف أسراره الدفينة، وفق منهج علمى متكامل.

وهكذا اكتشفت مبكراً أن هناك علماً اجتماعياً جديداً هو "سوسيولوجيا الإنترنت"، يدرس الشبكة العنكبوتية الشهيرة من وجهة النظر الاجتماعية، وذلك بالتركيز على خصائص الشبكة، ونوعية الذين يستخدمونها، والموضوعات التى يطرقونها. وتبين لى أن هناك مجتمعاً كاملاً هو "المجتمع الافتراضى" والذى يتشكل من "جماعات النقاش"، التى تتكون أحياناً بصورة مؤقتة لمناقشة موضوع ما ثم تنفض! ويشارك فى المناقشة أشخاص من مختلف بلاد العالم. على أساس أن من أخلاقيات الإنترنت البازغة أنه لا يكفى أن تكون مستهلكاً للمواد المنشورة على الشبكة أياً كان موضوعها، ولكن عليك أن تكون أيضاً منتجاً، وذلك بدعوتك إلى أن تعلق على ما تقرأه.

وكثيراً ما تقرأ هذه العبارة فى نهاية عديد من المقالات، وهى "إرسل هذه المقالة لصديق" ـو"علق على هذه المقالة". وبذلك يتضح بجلاء أن الإنترنت أصبحت من أدوات الاتصال التفاعلية، فهى محطة إرسال واستقبال فى نفس الوقت.

واكتشفت مبكراً أيضاً أنه تشكل علم أنثروبولوجى جديد هو، "أنثروبولوجيا الإنترنت" يحاول تطبيق المناهج الأنثروبولوجية على هذه الشبكة العجيبة. وأصبح هناك علماء اجتماعيون متخصصون فى دراسة الإنترنت.

### ظهور المدونين

وسرعان ما ظهرت صيغة جديدة للتفاعل عبر شبكة الإنترنت وهى صيغة "التدوين" ويعنى ذلك أن أشخاصاً أصبح يطلق عليهم "المدونون" Bloggers ينشئون مواقع خاصة بهم على الشبكة، ويعبرون فيها عن آرائهم فى مواضيع شتى. بل إن بعضهم يستخدم موقعه لينشر إبداعه الأدبى فى شكل قصائد شعرية أو تأملات نثرية. واتسعت هذه الممارسة المستخدمة فى العالم كله، بحيث أصبح عدد المدونين يقدر بمئات الآلاف.

وقد شاعت فى السنوات الأخيرة ممارسة التدوين فى عديد من البلاد العربية. وقد راهن بعض المتفائلين على أن التدوين يمكن أن يسبق الواقع السياسى العربى، بعبارة أخرى يمكن للمدونين أن يكونوا أداة فعالة لدفع وتعميق

عملية التحول الديموقراطي. وذلك على أساس أن أجيال الشباب الجديدة قد سدت النظم السياسية العربية أمامهم مسالك حرية التعبير السياسي، فى ضوء احتكار دول عربية شتى لمنابر الإعلام، وتقييد حرية الرأى. ومن ناحية أخرى اعتبر بعض المراقبين أن التدوين الذى تمارسه نخبة من الشباب الذين ينتمون إلى اتجاهات إيديولوجية مختلفة وقد تكون متعارضة، ليست سوى "مودة" جديدة سرعان ما ستنطفئ ويزول أثرها.

غير أن التطورات فى هذا المجال فى السنوات الأخيرة أكدت أن ظاهرة التدوين والمدونين ستبقى، بل وستزداد تأثيراتها على مجرى السياسة العربية، بالرغم من أن سوق "القراء" لهذه المدونات ضئيل للغاية، بحكم "الفجوة الرقمية" التى تعنى أن ملايين العرب من الفقراء ومتوسطى الحال، ليس لديهم مجال للنفاذ إلى عالم الإنترنت" لأنهم- ببساطة- لايملكون كمبيوتر ولا يعرفون لغته ولا كيفية استخدامه.

وقد اهتممت -كباحث فى علم الاجتماع- بالظاهرة، وقمت بالإطلاع المنهجى على عديد من المدونات المصرية. واكتشفت أن أغلب ما ينشر فيها تعليقات سياسية سطحية، لا تعكس أى ثقافة نظرية أو سياسية لأصحابها. وتبين لى أيضاً الخفة فى استخدام اللغة، وشيوع ألفاظ السب والقذف فى حق النظم السياسية، تنفيساً عن غيظ مكتوم، أو إحباط عميق.

ومع ذلك فقد تبين لى أن بعض المدونات تتسم بفكر عميق، وقدرة فذة على التحليل السياسى، ورؤية نقدية للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع، بما يعكس النضج الفكرى والثقافة العميقة لأصحابها. كما اكتشفت أن بعض المدونات التى يعنى أصحابها بنشر إبداعاتهم الأدبية فيها، أو مقاطع من سير حياتهم، فيها مادة خصبة تجمع بين المتعة والفائدة. غير أنه يمكن القول أن المدونات المصرية فى مجملها تعكس كتابات عشوائية متناثرة، لا تعبر عن تيار سياسى واحد، ولا تنطلق من مسلمات متفق عليها.

وبالإضافة إلى ذلك يتوزع المدونون بين تيارات إيديولوجية شتى، ففيهم إخوان مسلمون وفيهم شيوعيون وماركسيون وليبراليون وقوميون. وأخطر من ذلك فيهم "عدميون" لا يؤمنون بأى شئ وإنما يعبرون عن احباطاتهم الشخصية أو السياسية بصورة زاخرة باليأس والقنوط.

وقد تبين لى أنه -بناء على مقابلات مقننة أجرتها بعض مراكز البحوث المصرية- أن التدوين أصبح صناعة مستقلة ممولة فى جانب منها من بعض المصادر الغربية والأمريكية. وذلك لأن بعض المدونين اكتشفوا أن التدوين السياسى والذى يحمل نقداً لاذعاً للنظام السياسى، يمكن أن يجلب لهم شهرة مدوية، وأن هذه الشهرة يمكن أن يكون لها ثمن فى السوق الاقتصادى. وبيان ذلك أن بعض المدونين بدأوا يبيعون "إنتاجهم" من التدوين فى شكل صور التقطت بالموبايل لقنوات عربية فضائية، بل ولبعض القنوات الأجنبية. وهكذا تحولت الظاهرة التى اعتبرت فى البداية أحد مصادر التجديد السياسى فى مجال التعبير عن الذات فى المجتمع العربى السلطوى، إلى "صناعة وتجارة" لدرجة أن بعض المدونين المنحرفين لجأوا إلى "فبركة" بعض الصور التى تكشف الأوضاع السلبية فى معاملة المهتمين- على سبيل المثال- لأن الطلب عليها مرتفع لدى الجهات التى يهمها تقديم صور مشوهة لبعض النظم السياسية العربية.

ولا يعنى ذلك على الإطلاق أن كل إنتاج المدونين يخضع لهذه الانحرافات التى برزت فى السنين الأخيرة، ولكن يمكن القول باطمئنان علمى أن غالبية المدونات تعكس فكراً سياسياً مسطحاً، تكشف عنه دعوات ساذجة للثورة على النظم السياسية، أو الدعوة للقيام باضرابات، أو احتجاجات جماهيرية، وذلك بطريقة تتسم بالعشوائية المطلقة.

## فوضى الفيس بوك

ان "هوجة" التدوين أخلت الطريق مؤخراً لمودة جديدة هى "الفيس بوك" والفيس بوك طريقة ابتدعها أحد الأمريكيين كوسيلة اجتماعية للاتصال بين الأصدقاء وزملاء الدراسة، غير أنها سرعان ما تحولت لتصبح أحد المنابر السياسية الهامة التى تدور فيها حوارات سياسية ومناقشات لا حدود لها.

وانتقلت -بحكم آليات العولمة- "المودة" الجديدة إلى مصر، وأصبح هناك عشرات الآلاف من الشباب لهم مواقع فى الفيس بوك. وبدأ الاتجاه يتحول من كونها أداة اجتماعية للتواصل إلى أن تصبح منبراً سياسياً تطلق منه دعوات شتى.

ولعل شهرة الفيس بوك اندلعت فى مصر بعدما استخدمته "إسراء"، هذه القناة النشطة فى مجال حزب الغد، للدعوة إلى إضراب ٦ مايو، وسار وراءها عشرات بل آلاف من الشباب الذين تحمسوا للدعوة. وكان للقبض على "إسراء" والتحقيق معها أصداء متعددة، إذ اعتبرها الشباب المتعاملون مع الفيس بوك بأنها "الملكة المتوجة". بل إن جريدة "الدستور" استكتبتها بعد الإفراج عنها مقالتين لبست فيهما ثوب البطولة السياسية، مع أنها حين أفرج عنها كانت منهارة تماماً نتيجة ظروف القبض عليها. وقد يكون هذا مسألة طبيعية بالنسبة لشابة مصرية عادية ليس لديها خبرات سياسية عميقة، غير أن محاولات بعض تيارات المعارضة النفخ فيها لكى تظهر بصورة أكبر من حجمها الحقيقى كانت محاولات بائسة حقا!.

ويبدو أن مجموعات شباب الفيس بوك قد أغراهم صدى دعوتهم لإضراب ٦ أبريل، فاندفعوا بطريقة فوضوية إلى الدعوة لإضراب يوم ٤ مايو وشعاره "أقعد فى البيت".

ومن العجب أن بعض الأحزاب السياسية والتى وإن كانت هامشية وبعضها مازال تحت التأسيس، انضم إلى الدعوة، وأغرب من ذلك أن تندفع جماعة الإخوان المسلمين بغباء نادر إلى هذا الإضراب الغوغائى الذى فشل فشلا ذريعا. مع أن قادة الإخوان المسلمين بعد أن لقوا الهزيمة الكاملة أعلنوا من "بيوتهم" نجاح الإضراب!

وفى تقديرنا أن هذه الدعوات الغوغائية للثورة العمياء أو للاضرابات العشوائية ليست فى صالح التحول الديمقراطى فى مصر. بل إنها أحد معوقات هذا التحول، لأنها ستدفع بالنظام إلى تحجيم هذه الدعوات، حفاظا على الاستقرار الاجتماعى فى مصر.

وقد أثبت هؤلاء الشباب الذين يلعبون على مفاتيح الكمبيوتر وهم جالسون فى منازلهم، أنهم لا يعرفون شيئا عن طبيعة الشعب المصرى. فدعوة المصريين للبقاء فى البيت وعدم التوجه إلى العمل، فيها جهل عميق باقتصاديات الطبقات الفقيرة والمتوسطة والتى تقوم على العمل المنتظم، وبعض أفرادها يكسبون قوتهم يوما بيوم.

## رابعا : السباحة العشوائية فى محيط الإنترنت

تحتاج ظاهرة التدوين والمدونين والمشتركين فى الفيس بوك إلى تحليلات سوسيولوجية وسياسية متعمقة، لسبر أغوارها، وفك شفراتها الغامضة.

وفى تقديرى أن الخلط الشديد فى تقدير أهمية هذه الظواهر الجديدة ترد إلى عدم فهم التحول الحضارى الكبير الذى تمر به الإنسانية فى الوقت الراهن، من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات العالمى. ومجتمع المعلومات يأتى بعد مراحل مر فيها التاريخ الإنسانى، وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها. شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد، ثم تكنولوجيا الزراعة، وبعدها تكنولوجيا الصناعة. ثم وصلنا أخيراً إلى تكنولوجيا المعلومات. ويمكن القول أن سمات مجتمع المعلومات تستمد أساساً من سمات تكنولوجيا المعلومات ذاتها، والتى يمكن إجمالها فى ثلاث:

أولاها، أن المعلومات غير قابلة للاستهلاك أو التحول أو التفتت، لأنها تراكمية بحسب التعريف، وأكثر الوسائل فعالية لتجميعها وتوزيعها، تقوم على أساس المشاركة فى عملية التجميع، والاستخدام العام والمشترك لها بواسطة المواطنين.

والثانية، أن قيمة المعلومات هى استبعاد عدم التأكد وتنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية.

والثالثة، أن سر الواقع الاجتماعى العميق لتكنولوجيا المعلومات أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهنى وتعميقه من خلال إبداع المعرفة، وحل المشكلات، وتنمية الفرص المتعددة أمام الإنسان، والتجديد فى صياغة النسق الاجتماعى.

وقد أدى ظهور مجتمع المعلومات الذى تقع شبكة الإنترنت فى قلبه، إلى زيادة التدفقات السياسية والاقتصادية والمعرفية بمعدلات لم تشهدها الإنسانية من قبل. لدرجة أن التشبيه القديم بأن العالم أصبح قرية صغيرة يقصر كثيراً عن شرح مدى اتساع المجال العالمى العام الذى فتحته ثورة الاتصالات.

العالم الآن – كما يقرر بعض ثقات علم الاجتماع – أصبح متصلاً بعضه ببعض. وأصبحت هذه «الاتصالية الكونية» – إن صح التعبير – مجالاً لتبادل الآراء وطرح الأفكار الجديدة، بل ونشر الدعوات الإيديولوجية المستحدثة، والاحتجاج بصور شتى على الممارسات السياسية التقليدية. سواء تمت فى دول ديمقراطية غربية، أو فى دول نامية سلطوية.

والمطلع على سجلات المدونات الأمريكية يستطيع أن يستخلص بسهولة أنها أصبحت منابر نشطة فى مجال نقد سياسات المحافظين الجديد، ومغامراتهم العسكرية الحمقاء فى أفغانستان والعراق.

ويمكن القول أن هناك حركة بازغة للتدوين باللغة العربية، يمارسها مدونون ينتمون إلى إيديولوجيات متعددة. ففيهم ماركسيون وإخوان مسلمون وقوميون وفيهم أيضاً عبثيون يعتبرون «حلقات النقاش» أو التدوين مجرد ألعاب عبثية! وفيهم أيضاً «عدميون»، لا يؤمنون بأى قيمة ويصدرون عن نزعات متشائمة تعكس احباطاتهم الشخصية، أو فشلهم فى مجال الحياة.

## أزمة اختلال القيم

وإذا أردنا أن نحلل علمياً ظواهر التدوين وكتابات الفيس بوك فى مصر، فلابد أن ننطلق من توصيف سوسيولوجى دقيق لحالة الانتقال التى يمر بها المجتمع المصرى.

وقد يكون تعبير حالة الانتقال، فيه ما يبعث على السخرية، لأننا فى الواقع فى حالة انتقال دائمة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢! منذ هذا التاريخ البعيد لم يتح للمجتمع المصرى فرصة التقاط الأنفاس، وبناء إيديولوجية سياسية مستقرة، تتم عملية التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية فى ضوء قيمها المتماسكة.

جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ والتى كانت فى جوهرها انقلاباً على النظام الملكى الرأسمالى الليبرالى تم بواسطة الضباط الأحرار الذين كانوا على وعى بسلبيات الأحزاب السياسية المصرية. وبالتدريج تحول الانقلاب إلى ثورة، لأنها رفعت شعار العدل الاجتماعى وهو ما كان يتعطش له المصريون فى ظل النظام القديم. وسرعان ما تبلورت للنظام الجديد إيديولوجية هى الاشتراكية، وذلك فى الستينيات، واقتضى ذلك التغيير الجوهرى فى نسق القيم الاجتماعية السائد.

أصبح العمل شرفاً وتكافؤ الفرص مبدأ، والملكية الخاصة شراً ينبغى تقييده وتوجيهه للصالح العام. واقتضى ذلك إعادة صياغة الطبقات الاجتماعية فى مصر من خلال حراك اجتماعى هابط نزل بالطبقات البورجوازية إلى أسفل، وحراك اجتماعى صاعد صعد بالطبقات الفقيرة إلى أعلى، ورفع الحصار عن الطبقة الوسطى التى أتيحت لها كل فرص الإزدهار.

دار إذن صراع فى القيم بين قيم النظام القديم والتى كانت تركز على قيمة الغنى والثراء والوجاهة فى مجتمع الباشوات والبكوات والذين كانوا يمثلون القدوة الاجتماعية، وقيم النظام الجديد التى ركزت على قيمة المساواة، وأن كل المصريين سادة ومواطنون. وبالتدريج سادت قيم النظام الجديد بالرغم من بعض جيوب المقاومة البوجوازية فى الريف والحضر. ثم جاء زلزال هزيمة يونيو ١٩٦٧ ليقضى بالفعل على مشروع الثورة. ورحل عبد الناصر عام ١٩٧٠، وخلفه أنور السادات الذى قام بفعل مضاد للثورة، لأنه فكك مؤسساتها، وألغى الاتحاد الاشتراكى، والاقتصاد الموجه، وفتح الباب واسعاً وعريضاً أمام الانفتاح الاقتصادى. والذى لم يكن سوى رأسمالية فوضوية سمحت لشرائح طبقية متعددة أن تتخلى عن قيم النظام الثورى. وأصبح الثراء هو القيمة العليا، بغض النظر عن وسيلة الحصول عليه مشروعة أو غير مشروعة.

وانقلب النظام الطبقى رأساً على عقب. صعدت الطبقات البورجوازية من جديد، وتم إفقار الطبقة الوسطى التى وصلت إلى حافة الطبقات الفقيرة. واستكمل الانقلاب الرأسمالى حلقاته بعد أن نظم خطواته وتحول إلى رأسمالية صريحة، وإن ظلت ملوثة فى بعض جوانبها بالإثراء غير المشروع، من خلال تحالف جهاز الدولة مع الطبقات الثرية الصاعدة، وخصوصاً فى مجال بيع أراضى الدولة لها بأثمان بخسة.

فى ضوء هذا الصراع المحتدم بين قيم الاشتراكية الغاربة وقيم الرأسمالية الصاعدة، ضاع الشباب المصرى وافتقد

إلى «بوصلة قيمية» تحدد له ما هو المشروع وما هو غير المشروع، وتحولت بعض شرائحه للتركيز على الحلال والحرام، من خلال رؤية دينية رجعية ومغلقة. ضاع اليقين فى مجال القيم، وأصبح الشك فى قيمة أى ممارسة اتجاهاً سائداً لدى الشباب، مما أدى إلى ظاهرة الاغتراب التى عمت المجتمع وأفقدت الشباب انتماءه.

ولذلك ليس غريباً إذا ما فحصنا عديداً من المدونات بشكل علمى، وهذا ما فعلته فى الأسابيع الأخيرة لاكتشف هذا العالم الغامض، أن أجد مدونات عديدة زاخرة بالكتابات العبثية ولا تتضمن سوى النقمة على كل شئ فى المجتمع. وهى فى الواقع إعلان جهير عن اليأس من الحياة، بعدما زادت معدلات البطالة، وأصبح الشباب المصرى لأول مرة فى التاريخ الاجتماعى المصرى مهدداً فى وجوده ذاته! فهو بعد أن تخرج لا يجد عملاً ولن يستطيع أن يتزوج ولن يستطيع أن يجد شقة بسعر مناسب! ماذا بقى له إذن فى الحياة؟

أليس طبيعياً أن تتسم لغته بالحدة البالغة لو أتيح له أن يكون له موقع تدوين، وأليس طبيعياً أن يستخدم أحياناً ألفاظ السب والقذف، وأن يستعمل الكلام البذئ للتعبير عن سخطه؟ هو شاب ساخط ولكنه لم يعد نفسه كما ينبغى لكى يكون ناقداً اجتماعياً أصيلا! هو لا يقرأ ولا يريد أن يقرأ، ومعرفته بالتاريخ المصرى الحديث والمعاصر سماعية، وطاقته كلها يفجرها على شبكة الإنترنت، لكى يسخر من كل شئ، وأحياناً لكى يثرثر عن إحباطاته، بدون أى سياق منطقى.

اختلال القيم، والفوارق الطبقية الهائلة، وتقسيم المجتمع المصرى إلى منتجعات هنا وعشوائيات هناك، هى الأسباب الكامنة التى جعلت الشباب المصرى لا ينظر خلفه فى غضب ولكنه - وهذا هو الأخطر - ينظر إلى المستقبل ذاته بغضب، لإحساسه العميق أنه ليس له مكان فيه!

## أزمة المشاركة السياسية

أن التحليل السوسيولوجى الذى قدمناه لا يغنى عن تحليل سياسى عميق لظاهرة المدونين ونشطاء الفيس بوك الذين يدعون - هكذا - إلى الثورة بخفة بالغة وسطحية عميقة، إن صح التعبير! وكأن ثورات الشعوب قدر أن يشعلها بضع عشرات من الشباب قابعين وراء أجهزة الكمبيوتر ويصوغون دعوات غامضة!

سبب رئيسى وراء كتابات المدونين الغاضبة والرافضة هو أن هناك فى المجتمع المصرى أزمة مشاركة سياسية بالغة العمق. يمكن إرجاعها إلى بدايات ثورة يوليو ١٩٥٢ حين ألغت الثورة عام ١٩٥٤ كافة الأحزاب السياسية. وكان ذلك بكل بساطة إبادة سياسية لأجيال كاملة من الشباب النشطين فى مجال الأحزاب السياسية المتعددة قبل الثورة. كان هناك حزب الأغلبية وهو الوفد، وأحزاب الأقلية وهى الأحرار والدستوريون والسعديون. وكانت هناك الجماعات الشيوعية وإن كانت سرية، وكان هناك الحزب الاشتراكى لأحمد حسين، بالإضافة طبعاً إلى الإخوان المسلمين.

كل هذه الفئات قضى قرار إلغاء الأحزاب السياسية على مشاريعها السياسية المختلفة. وأنشأت الثورة منظمة الشباب، ثم ما لبثت أن انقضت عليها حين تبين لها أن بعض أعضائها أصبحت لديهم اتجاهات نقدية وراديكالية لممارسات الثورة، كما أنشأت الاتحاد الاشتراكى كحزب أوحد انضم إليه أو ضم إليه كل الناس، وأصبحت أعداده تقدر بالملايين حسب التصريحات الرسمية. هذا الحزب الذى ألغاه الرئيس السادات سرعان ما غير لونه وأصبح حزب مصر، الذى تحول ليصبح من بعد الحزب الوطنى الديمقراطى. وعلى ذلك يمكن القول أن السياسة السلطوية فى عهود الثورة أبعدت آلاف الشباب عن العمل السياسى.

غير أن الموقف اختلف نسبياً بعد إعلان تعددية الأحزاب السياسية فى عهد السادات، وأقبل آلاف الشباب على أحزاب التجمع والعمل والأحرار، غير أن تقلبات السياسة الساداتية أدت إلى التضييق الشديد على الحركات الجماهيرية للأحزاب، وأسوأ من ذلك على المواطنين الحزبيين أنفسهم. وأصبح الدرس البليغ الذى قدمته هذه الممارسة المستمرة حتى الآن، هو أن المواطن العاقل هو الذى يتجنب الانخراط فى الأحزاب السياسية تلافياً لمخاطر هذا السلوك، وربما أيضاً ألا يشارك فى اى انتخابات.

وهكذا تعمقت أزمة المشاركة السياسية فى المجتمع المصرى، وخصوصاً بعد أن ظهر أن الحزب الوطنى الديموقراطى

وعضويته بالملايين يهيمن على سياساته عدد محدود من الأفراد، ولا توجد داخله ديموقراطية حقيقية، كما أن الأحزاب السياسية المعارضة ثبت فشلها لأن قادتها انصرفوا إلى الصراع المحتدم حول الزعامات والرئاسات، فانفض عنها الأعضاء، بالإضافة إلى أن غالبيتها قنعت بإعادة إنتاج خطابها القديم بدون تجديد يذكر، إلى جانب تخصصها فى نقد السياسات الحكومية بدون تقديم بدائل مدروسة.

هذه أحزاب فشلت فى اجتذاب الشباب، الذين لم يجدوا أمامهم سواء الفضاء المعلوماتى يزحمونه بمدوناتهم وكتاباتهم فى الفيس بوك. وهكذا يمكن القول أن ظاهرة العشوائية فى السباحة فى محيط الإنترنت تكمن أسبابها العميقة فى الاختلال الشديد فى نسق القيم من ناحية، وفى أزمة المشاركة السياسية من جانب آخر. وأيا ما كان الأمر فإن أحزاب المعارضة التى تراهن على هؤلاء باعتبارهم جنود الثورة القادمة، تثبت إفلاسها الفكرى وعجزها السياسى على السواء. لأن عدد هؤلاء القابعين وراء الكمبيوتر بضع مئات، لا يمكن أن تصل رسائلهم لملايين المصريين، وخصوصا أن بعضها رسائل فوضوية لإضرابات غير منظمة، وبعضها الآخر تبشير بثورة لا وجود لها إلا فى أذهان أصحابها من الساخطين، الذين لم تصقلهم التجربة، ولم يسبق لهم التفاعل الحقيقى مع أهل مصر المحروسة!

## خامسا: محاولة لاكتشاف قارة التدوين المجهولة

حين بدأت مسيرتى مع الإنترنت منذ سنوات بعيدة، حرصت على أن أنفذ إلى مواقع متعددة تنتمى إلى مجالات مختلفة فى العلوم الاجتماعية والإنسانية. تعددت جولاتى على الشبكة العنكبوتية كما يطلق عليها، وزرت مواقع فى ميادين التاريخ والفلسفة والاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم السياسة والعلاقات الدولية.

كانت هذه الجولات أشبه بدراسة استطلاعية، الغرض منها الدراسة المنهجية لهذا الميدان الصاعد فى مجالات الاتصال باعتباره نمطا غير مسبوق فى تاريخ البشرية.

غير أننى بعد فترة أغلقت باب الدراسة الاستطلاعية للإنترنت، بعد أن اكتسبت معرفة كافية بطبيعتها وإمكانياتها، وقدرتها على أن تمنح الباحث العلمي - أيا كان تخصصه - القدرة على النفاذ إلى مجالات معرفية متعددة، وبصورة مترابطة لم تكن متاحة له من قبل من خلال «النص الجامع» Hypertext ، والذى يتضمن إشارات مرجعية متعددة على المستوى الأفقى وعلى المستوى الرأسى على السواء، بصورة تسمح بإنتاج قراءة متعمقة لمشكلة البحث التى يتعرض لها الباحث.

وبحكم اهتماماتى كباحث فى علم الاجتماع، اكتشفت مبكرا تبلور علم اجتماعى جديد هو "علم اجتماع الفضاء المعلوماتى" Cyber Sociology وهو العلم الناشئ الذى تخصص فى الدراسة السوسيولوجية للإنترنت من كل النواحى، ولذلك هو يدرس فئات المستخدمين للشبكة، وأنماط شخصياتهم، والمواقع التى يزورونها، وموضوعات اهتماماتهم، إلى غير ذلك من موضوعات.

وأذكر أننى منذ سنوات قرأت على الشبكة أبحاثا متعددة فى مجال علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا ركزت على شبكة الإنترنت. غير أن هذا النمط الاتصالى العالمى البازغ سرعان ما نشأت فى رحابه صور جديدة من الاتصال أطلق عليها "المدونات" "Blogs" ، وهى مواقع ينشئها أفراد ويحررون فيها موضوعات متنوعة، قد تكون تحليلات سياسية، أو انطباعات شخصية، أو إبداع أدبى نثرى أو شعرى. وأصبح يطلق على هؤلاء الذين ينشئون هذه المواقع "المدونون" Bloggeres ، واتسع نطاق التدوين وانتشر فى العالم كله، باعتباره فضاء عاما public sphere جديدا تمام الجدة، لأنه يتم فى العالم الافتراضى Cyber Space بدون رقابة من أحد. ومن هنا يستطيع المدونون أن يمارسوا حريتهم كاملة فى التفكير والتعبير معا.

وإذا كان التدوين فى سياق مجتمعات ديموقراطية عادة ما يستخدم للتعبير عن الذات فى المقام الأول، وليس للتعبير عن آراء سياسية باعتبار أن المنابر الإعلامية مفتوحة - وان كان ذلك نظريا - لكل من يرغب فى التعبير عن رأيه السياسى، إلا أن التدوين فى الولايات المتحدة الأمريكية تحول ليكون منبرا سياسيا للآراء المعارضة للإدارة الأمريكية وخصوصا فى عهد الرئيس جورج بوش، فيما يتعلق أساسا بحربه ضد العراق والنتائج المأساوية التى ترتبت عليها، وخصوصا بالنسبة للشباب الأمريكى المجند، والذى سقط منه فى ساحات المعارك العسكرية

الآلاف وجرح وشوه آلاف آخرون. وقد أدى هذا التحول فى اتجاهات التدوين الأمريكى من التعبير عن الذات الفردية والاجتماعية إلى التركيز على النقد السياسى للسياسات الأمريكية المنحرفة للإدارة الأمريكية وخصوصا فى غمار حربها ضد الإرهاب وما وقع فيها من مخالفات جسيمة لحقوق الإنسان، إلى هجوم غير مسبوق على التدوين والمدونين لدرجة أن الرئيس بوش صرح فى ١٧ أكتوبر عام ٢٠٠٦ بأن هؤلاء المدونين الذين ينتقدون حربه ضد الإرهاب وأمثالهم من الصحفيين الذين يستخدمون شبكة الإنترنت، ليسوا سوى أدوات لدعاية العدو الموجهة ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أنشأت الإدارة الأمريكية شبكة خاصةCentcom لرقابة المدونات الأمريكية، بل وخصصت أيضا فريقا من الرقباء لملاحقة المدونين الذين يهاجمون السياسة الأمريكية فى العراق. وهذه الشبكة الدعائية التى أنشأتها الإدارة الأمريكية تنشئ مواقع تقدم قصصا إيجابية عن الحرب ضد الإرهاب وكيف أن العراق بعد الغزو الأمريكى أصبح بلدا محررا ويتمتع بديموقراطية رائعة!

وهكذا تمضى "ثقافة الخداع" فى واشنطن كما أطلق عليها السكرتير الصحفى السابق للرئيس بوش فى كتاب له صدر مؤخرا وأثار ضجة كبيرة فى طريقها لتزييف الحقائق.

غير أن الذى يهمنا فى هذا المجال أن نشير إلى أن هامش التسامح مع المدونات والمدونين فى الولايات المتحدة الأمريكية أصبح ضيقا بعد أن اتجهت بعض المدونات إلى النقد السياسى الصريح والعنيف.

وأيا ما كان الأمر، فيمكن القول أن موجات التدوين المتدفقة فى العالم وصلت إلى شواطئ العالم العربى. وهكذا ظهرت مدونات عربية متنوعة، وبرز مدونون عرب ينتمون إلى إيديولوجيات سياسية شتى، فمنهم إسلاميون وماركسيون، وقوميون، وليبراليون. كما أن المدونات العربية - مثلها فى ذلك مثل المدونات الغربية - تنوعت أشكالها وتعددت أنماطها، وتراوحت بين التعبير عن المشاعر الذاتية والتحليلات السياسية، وممارسة النقد العنيف للأنظمة السياسية العربية السلطوية.

وهذه الظاهرة بدأت تنتشر أساسا فى المجتمعات العربية الشمولية والسلطوية التى تضيق فيها إلى حد كبير دوائر حرية التفكير وحرية التعبير لانعدام المجال العام، وعدم إمكانية إنشاء منظمات أهلية غير حكومية، أو أحزاب سياسية فى ظل تعددية معترف بها.

غير أنه فى بعض المجتمعات العربية التى تتسع فيها حرية الصحافة إلى غير ما حد مثل مصر، برزت أيضا ظاهرة المدونات والمدونين، والذين يأخذون موقف النقد العنيف من النظام السياسى المصرى وسياساته. وفى إطار هذه المدونات تمت الدعوة - على سبيل المثال - إلى إضراب ٦ أبريل والذى وافق إضراب عمال المحلة الكبرى، وتمت دعوة أخرى فاشلة لإضراب يوم ٤ مايو. وهكذا أصبح الفضاء المعلوماتى من خلال المدونات ساحة للتعبير السياسى بمختلف أنماطه، وميدانا للمعارضة السياسية. ونظرا لأن المدونات وما ظهر أخيرا من أشكال اتصالية جديدة مثل "الفيس بوك" أصبحت ظواهر اجتماعية، فقد وجدت من الضرورة بمكان أن أدرسها من وجهة النظر السياسية والاجتماعية. وقد بدأت هذه الدراسة بصورة استطلاعية بنشر مقالين أحدهما نقدى والثانى تفسيرى.

المقال النقدى نشرته بعنوان "من عشوائية التدوين إلى فوضى الفيس بوك" وذلك فى جريدة الأهرام المسائى بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٠٧ . وقد أبديت فيه ملاحظات نقدية على المدونات بعد أن أجريت مسحاً ممثلا لها، واكتشفت أنها زاخرة فى الواقع بتحليلات سياسية سطحية، بالإضافة إلى أنها مشغولة بدعوات غير مدروسة للقيام بإضرابات ومظاهرات، بل إن بعضها يدعو للقيام بثورة - هكذا بكل خفة وبساطة - بدون أن يعرف هؤلاء المدونون المتحمسون على غير أساس، الفروق الدقيقة بين الإضرابات والمظاهرات، والعصيان المدنى، والثورة. خلط شديد يعكس ضحالة فى الثقافة السياسية ونقصاً فى التكوين النظرى، ومزاجا فوضويا فى نفس الوقت.

وانتقلنا من عشوائية التدوين إلى الفوضى العارمة فيا يسمى بالفيس بوك، حيث تتشكل المجموعات فى الفضاء المعلوماتى وتتحلق حول دعوات غامضة بحماس يفتقر إلى الرؤية. غير أننى لم أقنع بهذه المقالة النقدية، وحاولت فى مقال آخر نشر فى جريدة "نهضة مصر" بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠٠٨ أن انتقل من مجرد النقد إلى تفسير الظاهرة.

وقد أرجعت ظاهرة المدونات السياسية أساسا وكذلك تجمعات الفيس بوك إلى سببين أولهما اجتماعى يتمثل فى أزمة اختلال القيم فى المجتمعات العربية، وخصوصا فى تقلبها بين التقليد والحداثة من ناحية، ومن ناحية أخرى فى التحول من اقتصادات اشتراكية إلى اقتصادات رأسمالية وما صاحب ذلك من حراك اجتماعى صاعد وهابط لعديد من الطبقات الاجتماعية، أو التحول من اقتصادات بدائية إلى اقتصادات نفطية فى دول الخليج العربى، وما أدى إليه ذلك من انقلابات فى مجال القيم الاجتماعية، ومن تغير هائل فى مواضع الطبقات الاجتماعية.

كل هذه الظواهر التى أدت إلى موجات قلق شديد لدى أجيال الشباب هى السبب وراء شيوع ظاهرة المدونات للتعبير عن الذات. أما السبب الثانى فى شيوع المدونات فقد أرجعناه إلى أزمة المشاركة السياسية فى المجتمعات العربية كافة، مع تفاوت طبعا بين مجتمعات شمولية وسلطوية وأخرى شبه ليبرالية. لقد أدت أزمة غياب التعددية السياسية وشيوع مناخ القهر والتضييق على الحريات العامة وسد السبل أمام النشاط السياسى الحر، إلى بروز المدونات العربية باعتبارها منبرا للمعارضة تمارس فيه حريتها الكاملة فى نقد سياسات الأنظمة العربية.

غير أنه يمكن القول أن ما نشرناه من مقالات نقدية أو تفسيرية لا يكفى فى الواقع. ذلك أننا أمام ظاهرة إنسانية بالغة العمق، وأصبحت تؤثر فى حياة ملايين البشر فى كل أنحاء العالم، ومن أمريكا إلى الصين، ومن هنا لابد من دراستها دراسة منهجية شاملة. وقد أتيح لى فى الشهور الماضية أن أتفرغ نسبيا لكى أحلل التراث العلمى العالمى الخصب فى هذا المجال. واكتشفت أنه أصبحت هناك فى العلم الاجتماعى ظواهر مرصودة ومقاسة كميا ومحللة كيفيا، كما أن هناك نظريات علمية بازغة تحاول تفسير ظاهرة التفاعل بصوره المختلفة عبر شبكة الإنترنت، سواء أخذت شكل جماعات النقاش أو التدوين أو الفيس بوك. وقد اعتبرت ذلك مرحلة أولى من مراحل البحث الشامل الذى قررت أن أقوم به لدراسة ظاهرة المدونات المصرية من جوانبها الاجتماعية والثقافية والسياسية بناء على دراسة منهجية شاملة، لا تقنع بأدوات تحليل المضمون التقليدية وإنما تتجاوزها لمنهجية تحليل الخطاب، بما يتضمنه من قدرة ليس فقط على تفسير الظاهرة ولكن على تأويلها أيضا.

وسيشارك فى هذا البحث فريق علمى متكامل يتم تشكيله حاليا ويضم تخصصات مختلفة، حتى يكون قادرا على الإحاطة المتكاملة بكل جوانب الظاهرة. نحن بكل بساطة على أعتاب اكتشاف قارة جديدة يطلق عليها بعض الباحثين "جلوبلاند"، هى المحيط المترامى للعالم الافتراضى وأشكاله وصوره المتعددة!

## سادسا: التحول الديموقراطى والركود السياسى

هل الركود السياسى فى العالم العربى هو الذى دفع بآلاف من الشباب العرب إلى أن يلجأوا إلى المدونات والفيس بوك لكى يعبروا عن آرائهم السياسية، أو يخصونها بخلجات أنفسهم، أو يودعونها إبداعاتهم النثرية والشعرية؟.

لعل هذا أحد التفسيرات الهامة لهروب الشباب إلى العالم الافتراضى، مادام العالم الواقعى بمشكلاته المتعددة وبالقيود والحدود التى يضعها أمام أجيال الشباب المتتابعة، أصبح بمثابة الحاجز الأصم الذى يمنع الشباب من إسماع صوتهم لمجتمعهم وللعالم معاً!.

ويبقى السؤال ما هو سر الركود الذى ألقى بظلاله الكثيفة على مجمل الفضاء السياسى العربى؟ لعلنا نتذكر أن الدعوة للتحول الديموقراطى العربى ارتفعت منذ عقد من الزمان على الأقل. وكان أصحاب هذه الدعوة هم أحزاب المعارضة ومؤسسات المجتمع المدنى والمفكرون والمثقفون العرب بشكل عام.

وربما شجعهم على ذلك انهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١، والذى كان عاصمة النظم السياسية الشمولية فى العالم - إن صح التعبير - غير أن هذا الانهيار سرعان ما تبعه انهيار مماثل فى دول أوروبا الشرقية التى سرعان ما تحررت من الهيمنة السوفيتية، وانطلقت عبر مسارب شتى تجاه الديموقراطية والليبرالية. وبالإضافة إلى ذلك علا صوت العولمة بتجلياتها السياسية، والتى تتمثل فى الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان.

وقد صاحب ذلك ضغوط من النظام الدولى ممثلاً فى الدول الغربية الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية

والاتحاد الأوروبى على الدول العربية، لكى تحقق التحول الديموقراطى. ورافق هذه الضغوط نمو مؤسسات المجتمع المدنى العالمى والذى أصبح فى العقود الأخيرة فاعلاً أساسياً من فواعل النظام الدولى بالإضافة إلى الدول. ومعنى ذلك أنه منذ سنوات انضمت مطالب الداخل العربى مع ضغوط الخارج الأجنبى، لكى تدفع الدول العربية الشمولية والسلطوية فى طريق الديموقراطية. وربما عبرت «مكتبة الإسكندرية» عن هذه الحركة المزدوجة التى ضغطت لتحقيق الديموقراطية العربية تعبيراً صحيحاً وذلك فى مؤتمر «قضايا الإصلاح العربى: الرؤية والتنفيذ» الذى انعقد فى الإسكندرية فى الفترة من ١٢ إلى ١٤ مارس ٢٠٠٤، بالاشتراك مع عدد من مؤسسات المجتمع المدنى العربية. وقد ضم المؤتمر عشرات المثقفين العرب من كافة الاتجاهات الفكرية والسياسية، بالإضافة إلى عدد ممن يمثلون فكر الأحزاب السياسية. وقد عكست آراء أعضاء المؤتمر إلى حد كبير مطالب الجماهير العربية، الذين قدموا رؤية متكاملة للمطالب الجماهيرية العربية.

وقد صدر عن المؤتمر وثيقة بالغة الأهمية عرفت «بوثيقة الإسكندرية»، وأصبح لها منذ أن صدرت أصداء عالمية عميقة، لأنها عبرت عن الرأى العام العربى فى لحظة تاريخية فاصلة، أصبح فيها المزاج العالمى - إن صح التعبير - يركز على ضرورة إنجاز التحول الديموقراطى، وخصوصاً فى الدول التى مازالت تخيم عليها سحابات الشمولية والسلطوية.

ويلفت النظر أن وثيقة الإسكندرية فى طرحها لقضية الإصلاح السياسى قدمت له تعريفا جامعاً مانعاً أنه «كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التى يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدنى ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدماً، وفى غير إبطاء ولا تردد، وبشكل ملموس فى طريق بناء نظم ديموقراطية». وقررت الوثيقة أن الديموقراطية «تعنى ذلك النظام الذى تكون الحرية فيه هى القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذى يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التى تؤدى إلى تداول السلطة. وتقوم على احترام كافة الحقوق فى الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأى للجميع، مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية، والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها الأيديولوجية».

وقد سبق لنا أن عبرنا عن رأينا فى هذه الفقرة فى مقال سابق بقولنا «الواقع أن مطالبة الوثيقة بتطبيق الديموقراطية بهذه المعانى المحددة تعادل عملية إعادة اختراع السياسة من جديد فى العالم العربى»! والواقع أنه صدق توقعنا لأن إعادة اختراع السياسة من جديد فى العالم العربى فشلت فشلا ذريعا، ودخلنا فى مرحلة ركود سياسى.

ولعل السؤال الذى يفرض نفسه الآن: لماذا فشلت عملية إعادة اختراع السياسة وحل محلها الركود الثقيل؟

أعتقد أن السبب يكمن فى أن وثيقة الإسكندرية أصرت على أن تقدم المطالب الديموقراطية فى سقوفها العالية، بدون مراعاة عملية للواقع السياسى العربى. ولذلك بدت كما لو كانت مقترحات «يوتوبية» تسعى إلى تأسيس المدينة الفاضلة السياسية العربية. وفى تصورنا - وقد مضت سنوات الآن على وثيقة الإسكندرية - أنها فى حاجة إلى مراجعة جذرية. وهذه المراجعة لا تهدف إلى التنازل عن المطالب الديموقراطية الواردة فيها، وإنما تسعى إلى فهم نقدى لطبيعة النظم السياسية العربية السائدة، كمقدمة لوضع خطط مختلفة ومتعددة، تتفق مع خصائص كل نظام. وهذا الفهم النقدى لابد أن يصدر عن تنميط واقعى Typology للنظم السياسية العربية.

النمط الأول هو النظم السياسية الشمولية. وفى هذه النظم تصادر الأصوات المستقلة تماماً، ولا يسمح لأى مؤسسة أيا كانت أن تأخذ المبادرة فى أى موضوع. كما أن المجتمع المدنى لا وجود له فى هذه النظم، وإن حاولت شخصيات مستقلة أن تؤسس جمعيات أهلية فإنها تقمع قمعاً شديدا.

والنمط الثانى هو النظم السياسية السلطوية. وفى هذه النظم تشتد قبضة النظام على مجمل الحركة السياسية، ولكنه أحيانا ما يترك مجموعة من النوافذ تطل منها بعض الأصوات لكى تعبر عن نفسها وإن كان تحت الرقابة الصارمة للنظام. وقد نجد فى هذه النظم بقايا من مؤسسات سابقة للمجتمع المدنى والذى عادة ما يتم تجميدها.

والنمط الثالث والأخير هو النظم السياسية شبه الليبرالية والتى تسمح بالتعددية الحزبية وتفتح الباب – وإن كان بطريقة مواربة – أمام حرية الصحافة، وتسمح بإقامة مؤسسات للمجتمع المدنى، وإن كان بضوابط معينة.

فى ضوء هذا التنميط نستطيع أن نفهم لماذا لم تحقق وثيقة الإسكندرية وعودها، ولماذا ساد جو من الركود السياسى الثقيل على الفضاء السياسى العربى؟. من الواضح أن النظم الشمولية العربية أيا كانت نوعيتها، وسواء سيطر عليها حاكم مفرد، أو حزب أوحد، أو عائلة مالكة واحدة، لا تستطيع أن تغير جلدها بسهولة وتنتقل من الشمولية إلى الديموقراطية. إن هذه العملية البالغة الصعوبة والتى تحتاج إلى توافر شروط متعددة لم تتم فى أى بلد إلا من خلال انقلاب عسكرى أو ثورة شعبية، كما حدث فعلاً فى بلاد أوروبا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفيتى.

فمطالبة هذه النظم الشمولية بالتحول الديموقراطى فيه فى الواقع نظرة خيالية غير واقعية. إن بعض هذه النظم لم يستكمل بعد مقومات الدولة الحديثة. فليس فيها دستور، ولا سيادة للقانون، ولا تفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولا صحافة حرة بالمعنى الحقيقى للكلمة، ولا مؤسسات مستقلة للمجتمع المدنى، فكيف يتصور أن تختفى الشمولية – هكذا – وينقلب الميزان لصالح الديموقراطية؟ .

لو كنا عمليين حقاً لقدمنا لهذه النظم أجندة مطالب أساسية تتعلق بضرورة وضع دستور، والفصل بين السلطات، وتطبيق مبدأ سيادة القانون، وذلك كمرحلة أولى قبل الانتقال إلى التعددية الحزبية والانتخابات الدورية. وقد تكون المهمة أسهل بالنسبة للنظم السلطوية لأنها فى الواقع نظم قلقة، وهى وسط بين الشمولية والليبرالية، وعلى ذلك يمكن الدفع بها فى طريق التحول الديموقراطى لو قدمنا لها أجندة تقوم على التدرج وليس على التحول الديموقراطى الفورى.

وتبقى النظم السياسية شبه الليبرالية والتى لا تحتاج إلا إلى دفعة قوية فى سبيل التحول الديموقراطى، باعتبار أن البنية الأساسية للديموقراطية لها ركائز أولية متوفرة فعلاً.

فى ضوء ذلك كله، نستطيع أن نفسر لماذا فرت أجيال الشباب العرب من الواقع العربى الضيق إلى الفضاء المعلوماتى الرحب، ينشرون مدوناتهم، ويعبرون فيها عن ذواتهم المحاصرة، أو يسجلون فيها آراءهم السياسية المقموعة. حرية بلا ضفاف نعم، ولكن ينبغى أن نركز على أهمية بعد المسئولية الاجتماعية، لأنه لا حرية بغير مسئولية!.

## سابعا: مدونون مغتربون

تعجل عدد من المدونين المصريين الخروج من الظلال الكثيفة للفضاء المعلوماتى، وقرروا أن يقفوا بكتاباتهم تحت ضوء شمس الواقع الحى المعاش. وهكذا نشرت دار الشروق لإحدى المدونات مدونتها بعنوان «عايزة أتجوز»، ثم فاجأتنا «دار العين للنشر» بالاشتراك مع دار «مزيد للنشر» بنشر مجموعة مختارة من المدونات، جمعها وعلق عليها تعليقاً مختصراً كل من «محمد كمال حسن، ومصطفى الحسينى».

عنوان الكتاب له دلالة وهو «عندما أسمع كلمة مدونة أتحسس مسدسى» وهذه العبارة الشهيرة هى «لجوبلز» وزير دعاية النظام النازى، والذى سبق أن قال «حين أسمع كلمة ثقافة أتحسس مسدسى» وذلك لشكه العميق فى الثقافة والمثقفين. غير أن استخدام كمال حسن ومصطفى الحسينى لهذه العبارة لم يكن موفقاً. لأنه يوحى بأن المدونات شئ بالغ الخطورة، وكأن السلطة السياسية سترتعد هلعاً حين تقرأها! وقد قرأت الكتاب بعناية، وإن كان فى جلسة واحدة. وتأكد لى انطباعى عن التدوين والمدونين، وهو أن أغلب هذه المدونات وخصوصاً التى تتضمن نقداً سياسياً للأوضاع الراهنة، تتسم بالركاكة الأسلوبية وبالفقر المضمونى! غير أن الكتاب الذى نتحدث عنه والذى يضم خمسا وعشرين مدونة تم اختيارها من مائة مدونة، لا تضم إلا مدونات نشر فيها أصحابها تأملاتهم فى الحياة ومشاعرهم الذاتية. وليس فيها ما يستحق التحليل سوى المدونة الأخيرة «حكاوى آخر الليل» لأحمد شقير لأنه استخدم فكرة الجيل ببراعة شديدة، واستعرض لنا ذكرياته عن الوطن فى مجالات السياسة والثقافة والآداب والفنون. وقد استطاع أن يرسم لوحة جميلة حقاً، مليئة بتفاصيل الحياة الاجتماعية والثقافية المصرية. أما باقى المدونات فمن الصعب أن تستوقفك أى منها سواء كتبها شاب أو شابة، باسم حقيقى أو باسم مستعار. وكنت أتمنى لمن جمعوا هذه المدونات أن

يحققوا نوعاً من أنواع التوازن بين المدونات الذاتية والمدونات السياسية، حتى تكتمل لدى القارئ صورة المدونات والمدونين على اختلاف اتجاهاتهم.

**والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو كيف نحلل هذه المدونات بطريقة علمية؟**

لقد علمتنا نظريات علم اجتماع المعرفة أن المنهج الأمثل فى دراسة النصوص هو ربط النص بالسياق الذى أنتج فيه. بعبارة أخرى لو كنا ندرس نظرية ليبرالية محددة ظهرت فى المجتمع المصرى، أو نظرية اشتراكية أو نظرية قومية، فلا يمكن فهمها بغير الدراسة الدقيقة للسياق التاريخى والاجتماعى والثقافى الذى نشأت فى رحابه.

وكذلك الحال بالنسبة للمدونات، فلا يمكن تحليلها إلا فى ضوء السياق السياسى والاقتصادى والثقافى الذى نشأت فى ظله. وأهم ما يميز هذا السياق أن مصر تمر بمرحلة تحول ديموقراطى، أى الانتقال من السلطوية كنظام سياسى إلى الليبرالية، وهى المرحلة التى اصطلحنا على تسميتها بالإصلاح السياسى.

**كما يثور ايضا سؤال حول ما هى ملامح مرحلة التحول الديموقراطى فى مصر؟**

أبرز هذه الملامح التعديلات الدستورية التى أدخلت على الدستور المصرى، وسمحت لأول مرة فى التاريخ المصرى المعاصر بأن تكون الانتخابات على منصب رئيس الجمهورية تنافسية. وتمت فعلاً هذه الانتخابات التى أعيد على أساسها انتخاب الرئيس محمد حسنى مبارك رئيساً للجمهورية. غير أن بعض التعديلات الدستورية وأبرزها نص المادة ٧٦ أحدثت جدلاً شديداً فى المجتمع، بحكم وضعها لشروط تعجيزية أمام المستقلين، لو أراد أحد منهم أن يرشح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية.

والملمح الثانى البارز هو حرية الصحافة غير المسبوقة، والتى سمحت بإصدار جرائد مستقلة وحزبية تمارس حرية التفكير وحرية التعبير بغير أى قيود، مما جعلها تتعرض بالنقد ليس فقط للسياسات الحكومية، ولكن لطبيعة النظام السياسى ذاته وتوجهاته الأساسية.

والملمح الثالث البارز هو تطبيق أحكام قانون الطوارئ، مما خلق أوضاعاً سلبية فى مجال حقوق الإنسان، أصبحت محل انتقادات الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى.

والملمح الثالث هو التطبيق المنهجى للخصخصة، وما ترتب على ذلك من اتهامات بالفساد بحكم غياب الشفافية فى كثير من الصفقات، بالإضافة إلى تسريح آلاف العاملين تطبيقاً لأحكام المعاش المبكر. وقد أدى ذلك إلى رفض شرائح واسعة من الرأى العام لهذا البرنامج. والملمح الرابع هو تصاعد وتيرة الاضرابات والاحتجاجات التى قامت بها فئات متعددة، من العمال والموظفين والصحفيين وأعضاء الحركات الاحتجاجية الجديدة، ونشطاء المجتمع المدنى.

والملمح الخامس هو ارتفاع الأسعار بغير حدود، وارتفاع معدلات التضخم فى إطار من تدنى الأجور بشكل عام، مما خلق مناخاً سائداً لدى الطبقات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة من عدم الرضا، بل الحكم على السياسات الحكومية بأنها فاشلة.

إذا حاولنا أن نجمع مفردات السياق الراهن الذى تكتب فى ضوئه المدونات المختلفة فى بنية متكاملة، لخلصنا إلى أننا أمام سياق يتسم بالاستقطاب الحاد بين أنصار السياسات الحكومية وهم فى الواقع قلة تتمثل فى أعضاء مجلس الشعب الذين عادة ما يصوتون بالموافقة على مشروعات الحكومة، حتى لو كانت متعارضة مع اتجاهات الطبقات الشعبية، وبين قوى المعارضة السياسية وفئات المواطنين البسطاء، الذين يحسون بأن السياسات الحكومية تهدد وجودهم الإنسانى ذاته، لأن بعد العدالة الاجتماعية ليس داخلاً فى صميم خطة الإصلاح الاقتصادى، كما أن إحساس صناع القرار بمشكلات الفئات محدودة الدخل ضئيل للغاية. ولا يترجم فى شكل سياسات متوازنة، لا تحابى الأغنياء على حساب الفقراء والطبقة المتوسطة.

وهكذا نخلص إلى أنه لكى نقوم بتفسير وتأويل المدونات بشكل عام فنحن فى حاجة ماسة لرسم خريطة اجتماعية

وخريطة ثقافية للمجتمع المصرى، حتى تظهر التضاريس الأساسية والملامح البارزة، والتى هى أساس فهم اتجاهات الرأى العام المصرى فى الوقت الراهن. غير أننا لو ركزنا على تحليل المدونات الذاتية فلابد من توصيف سوسيولوجى دقيق لحالة الانتقال التى يمر بها المجتمع المصرى، وربما كان المعلم البارز لحالة الانتقال هو شيوع ظاهرة اختلال القيم، أى غياب معايير أخلاقية معترف بها للحكم على ضروب السلوك المختلفة. بعبارة أخرى ضياع اليقين فى مجال القيم، وأصبح الشك فى قيمة أى ممارسة اتجاهاً سائداً لدى الشباب، مما أدى إلى ظاهرة الاغتراب التى عمت المجتمع وأفقدت الشباب انتماءه.

ولذلك ليس غريباً - إذا ما فحصنا عديدا من المدونات بشكل علمى، سواء على شبكة الإنترنت أو فى كتب المدونات التى نشرت فى كتب - أن نجد مدونات عديدة زاخرة بالكتابات العبثية ولا تتضمن سوى النقمة على كل شئ فى المجتمع. وهى فى الواقع إعلان جهير عن اليأس من الحياة، بعدما زادت معدلات البطالة، وأصبح الشباب المصرى لأول مرة فى التاريخ الاجتماعى المصرى مهدداً فى وجوده ذاته!.

فليس هناك عمل، وليس هناك سكن، بعد أن ارتفعت أسعار المساكن إلى أرقام خيالية، وليس هناك زواج، وبالتالى ليست هناك رؤية إيجابية إزاء المستقبل. ومعنى ذلك أن اختلال القيم، والفوارق الطبقية الهائلة، وتقسيم المجتمع المصرى إلى منتجعات هنا وعشوائيات هناك، هى الأسباب الكامنة وراء نظر الشباب بغضب إلى المستقبل لأنه لا مكان لهم فيه.

ومن هنا تأتى الأهمية الكبرى للقيام بدراسات علمية تتناول رؤى المستقبل لدى الشباب. والواقع أننا فى حاجة إلى أن نعرف كيف يدرك الشباب الماضى بكل أحداثه، وكيف يشخصون الحاضر وكيف ينظرون إلى المستقبل.

إدراك الشباب للماضى يثير فى الواقع موضوعاً على أكبر قدر من الأهمية وهو الذاكرة التاريخية. وقد نكتشف أنه لقصور شديد فى التنشئة الاجتماعية وفى نظام التعليم، فالذاكرة التاريخية للشباب المصرى مشوشة. ومن ناحية أخرى ينبغى فى دراسة تشخيص المدونين للحاضر أن نعرف هل يمتلكون حقاً أدوات التحليل العلمى المناسبة، أم أن دراستهم للحاضر ليست سوى مجموعة من الانطباعات المتعجلة، والتعميمات الجارفة. وتبقى نظرتهم للمستقبل. والسؤال هل يفهم الشباب حقاً التغيرات الكبرى التى لحقت بنية المجتمع العالمى، والآثار السياسية والاقتصادية والثقافية الكبرى التى ترتبت عليها؟

كل هذه التساؤلات لا يمكن الإجابة عنها إلا من خلال البحث العلمى، وهو ما بدأنا فيه فى إطار «المرصد الاجتماعى» بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، حيث ندرس التدوين والمدونين، وكذلك الاحتجاجات الجماهيرية. ولدى النظرة المتمعنة سنكتشف أن هناك علاقات وثيقة بين التدوين السياسى والاحتجاج الاجتماعى الجماهيرى.

## ثامنا: مدونون سياسيون يبحثون عن اليقين

الذين يراهنون - من أنصار التفاعلات السياسية عبر الإنترنت - على الدور التغييرى فى المجال السياسى للمدونات التى يحررها المدونون يبدو أنهم يقفزون حول الوضع الراهن للممارسة السياسية فى العالم العربى، وذلك لأن التدوين لا يزيد عن كونه نشاطاً تقوم به نخبة صغيرة من المثقفين والكتاب، يخاطبون به أقلية قليلة من الجماهير العربية. وذلك ما هو ثابت من قلة أعداد من يستخدمون شبكة الإنترنت، أو يمتلكون أجهزة كمبيوتر.

ومن ثم هناك إجماع لدى الباحثين الغربيين المهتمين بتتبع أحوال التدوين والمدونين فى العالم العربى، على أن التدوين لن يؤدى إلى تغيير سياسى عميق.

ولا يعنى ذلك على الإطلاق أن التدوين لن يكون له أى دور فى السياسة العربية، وذلك أنه نتيجة الاتصال الذى حدث بين المدونين والصحفيين وخصوصاً فى بلد مثل مصر، حيث تتعدد فيها المنابر الصحفية بين صحف قومية وحزبية ومستقلة، يمكن القول أن التدوين السياسى أصبح يلعب دوراً متزايداً فى تشكيل الرأى العام. ويبدو صدق

هذه المقولة إذا درسنا بعناية الدور الإيجابى الذى لعبه المدونون فى كشف بعض حوادث التعذيب، أو نشر أخبار الاحتجاجات الجماهيرية المتنوعة.

وقد أدى هذا – فى نظر بعض الباحثين- إلى نشر ثقافة الاحتجاج وزيادة معدلات الممارسة للناشطين سياسياً. غير أنه مع ذلك فمازال التدوين السياسى يثير عديداً من الأسئلة، لعل أهمها هو هل – كما يتساءل مارك لينش أحد أبرز الباحثين الغربيين المهتمين بالموضوع- تمثل أداة ثورية جديدة للتعبئة السياسية العربية؟.

وهل يستطيع أن يتحدى الحدود التى وضعتها الدولة العربية المعاصرة على حرية التعبير من خلال أجهزة الميديا التى تسيطر الحكومات على أغلبها؟ وهل يمكن لها أن تكون فعلاً صوت من لا صوت لهم؟.

وهل يمكن للتدوين السياسى أن ينشئ مجالاً عاماً جديداً يضاف إلى المجال العام التقليدى، الذى تدور فيه المناقشات والحوارات حول الأداء الحكومى من قبل الأحزاب السياسية والمثقفين ومؤسسات المجتمع المدنى؟.

من الصعوبة بمكان الإجابة على كل هذه الأسئلة نظراً لأننا فى بداية مرحلة تلعب فيها التفاعلات الاجتماعية والسياسية فى الإنترنت دورها فى تنشيط كل من الحياة الاجتماعية والسياسية.

ولكن يبدو أن قراءة الأرقام الخاصة بانتشار الإنترنت فى العالم العربى يمكن أن تكون مؤشراً على بطء عملية التأثير الفعلى على الممارسة السياسية العربية. تقول البحوث المنشورة أن ٤٪ فقط من سكان العالم العربى يستخدمون الإنترنت، وأغلب هؤلاء من سكان الحضر. ووفقاً لبعض التقديرات التى نشرت عام ٢٠٠٦ فإن عدد مستخدمى الإنترنت العرب لا يزيد عن ١٩ مليون شخص أى حوالى ١٠٪ فقط من مجمل السكان العرب، وأغلب مستخدمى الإنترنت العرب ينتمون إلى فئة الشباب من الناشطين سياسياً. وحتى اللغة العربية ليست- وفقاً لمؤسسة Technocratic- من بين العشر اللغات السائدة فى مجال المدونات العالمية، لأنها لا تشكل سوى ١٪ من الفضاء المعلوماتى Blog sphere.

وبغض النظر عن هذه الأرقام التى تكشف عن ضآلة عدد المدونين وضآلة عدد قرائهم، فيمكن القول أن تأثيرهم قد يتعمق مع الزمن من خلال رسائلهم التى تنشرها الصحافة الحزبية والمستقلة كما أشرنا من قبل. غير أنه بعيداً عن المؤشرات الكمية، لابد لنا أن نلقى نظرة نقدية على مضمون المدونات السياسية المصرية باعتبارها – إلى حد ما- نموذجاً للمدونات السياسية العربية.

أول ملاحظة فى هذا الصدد أن المدونات الشخصية لها المرتبة الأولى فى سجل المدونات المصرية بشكل عام، وتليها المدونات السياسية.

وقد انطلقنا فى تحليل المدونات الشخصية من فكرة محورية مفادها أنه لكى نفهم المدونات الشخصية لابد من دراسة السياق الذى نشأت فى ظله. وهذا السياق يتسم بأن المجتمع المصرى يمر بمرحلة انتقال اقتصادية واجتماعية وسياسية بالغة العمق. ومؤشرات هذا الانتقال متعددة، أبرزها التحول من الاشتراكية إلى الرأسمالية والهبوط من التوازن الطبقى إلى الانحدار الطبقى، حيث صعدت طبقة الأغنياء وشرائح الأثرياء الجدد على حساب تدهور أحوال الطبقة الوسطى وتدنى أوضاع الطبقات الفقيرة واتساع دوائر الفقر، وأخيراً هناك الانتقال البالغ البطء من السلطوية إلى الديموقراطية وذلك فى مسار متعثر. وقد أدت حالة الانتقال بسماتها هذه إلى شيوع ظاهرة اختلال القيم، أى غياب معايير أخلاقية معترف بها للحكم على ضروب السلوك المختلفة. وقد أدى ذلك إلى ظاهرة الاغتراب التى عمت المجتمع وأفقدت الشباب انتماءه.

غير أنه إذا كان عدد من المدونين فى مدوناتهم الشخصية آثروا أن يضيعوا فى كهوف الاغتراب، وما يحدثه من نقمة عامة على المجتمع بل على الحياة، فإن المدونين السياسيين أثروا المواجهة بدلاً من الهروب!. ونعنى بذلك أنهم استطاعوا حقاً أن يتحرروا من مشاعر الاغتراب وأن يبادروا للعب أدوار سياسية فعالة فى مجال النقد الاجتماعى العنيف لسلبيات الممارسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمع المصرى.

ولكن علينا - قبل أن نسترسل فى التحليل - أن نتذكر أن المدونين السياسيين المصريين ينتمون إلى تيارات إيديولوجية متعددة بل متناقضة فى بعض الأحيان. ومن الطبيعى أن تختلف مضامين المدونات السياسية والرسائل التى تصدر عنها حسب إيديولوجية كل مدون.

فما أبعد المدون الماركسى الذى يصدر فى تحليله السياسى عن بعض مقولات المادية التاريخية، عن المدون الليبرالى الذى يركز على الديموقراطية وفق النموذج الغربى. وما أبعد هذين عن المدون السياسى الإسلامى الذى يرفع شعار أن الإسلام هو الحل!.

ومع ذلك وقد اتيح له أن أجرى مسحاً لعينة غير ممثلة فى الواقع لعدد من المدونات المصرية، أن أصل إلى مجموعة من الملاحظات الهامة التى تتعلق باتجاهاتها العامة من ناحية، وبالأطر الإيديولوجية التى تصدر عنها من ناحية أخرى.

ولعلى لا أكون مبالغاً إذا قلت أن المدونات السياسية المصرية تعكس فقراً واضحاً فى الثقافة السياسية للمدونين. والدليل على ذلك أنهم يخلطون خلطاً واضحاً بين المظاهرات والاضرابات والعصيان المدنى. ويتصور بعضهم - وهما - أن الإضراب هو عصيان مدنى. بل إن بعض هؤلاء المدونين دعوا إلى "عصيان مدنى" ضد النظام وهم لا يدركون أن العصيان المدنى هو آخر وسيلة يمكن أن تلجأ إليها أى معارضة سياسية. وأنه يحتاج - أكثر ما يحتاج إذا ما استخدمنا اللغة الماركسية التقليدية - إلى موقف ثورى يتضح فيه بكل جلاء ووفق مؤشرات كمية وكيفية، أن نظاماً سياسياً ما قد وصل إلى منتهاه، وأنه ليس هناك سوى اللجوء إلى العصيان المدنى لإسقاطه!.

حدث ذلك فى مصر قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢. ومن يتتبع بصورة دقيقة أحوال مصر منذ عام ١٩٤٥ تاريخ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى يوليو ١٩٥٢، يدرك أن موقفاً ثورياً بدأ فى التبلور منذ عام ١٩٥٠ حيث احتدمت المشكلة الاجتماعية التى تمثلت فى الفجوة الطبقية الهائلة بين من يملكون ومن لا يملكون، فى نفس الوقت الذى لم تحل فيه المشكلة الوطنية وأعنى إجلاء المحتل الإنجليزى. هذا الموقف الثورى أدى فى النهاية إلى انقلاب يوليو ١٩٥٢، الذى قام به الضباط الأحرار والذى تحول إلى ثورة بعد ذلك.

ومن هنا يمكن القول أن هؤلاء المدونين السياسيين المصريين يخلطون فى الواقع بين ثلاثة مفاهيم متمايزة هى الانشقاق Dissent والمعارضة Opposition والمقاومة Resistenes. الانشقاق يعنى فى المقام الأول أن فئة من المعارضين قررت الانفصال تماماً عن النظام السياسى الحاكم، وأنه ليس لديها أى استعداد للتفاوض معه أو التعامل مع آلياته.

وهؤلاء المعارضون الراديكاليون هم الذين كان يطلق عليهم فى الاتحاد السوفيتى السابق "المنشقون"، والذين كانوا يودعون آراءهم الثورية فى منشورات سرية كان يطلق عليها بالروسية Zamisdat. وتحت يدنا توثيق كامل لعينة كاملة من هذه المنشورات التى تكشف اليأس الكامل من إصلاح النظام السوفيتى.

غير أنه لدينا مفهوم آخر هو "المعارضة" وهى تلك التى تمارسها أحزاب المعارضة المصرية فى الوقت الراهن، ليس فى صحافتها فقط، ولكن فى مجلس الشعب ذاته، حيث تمارس نقدها الجذرى للسياسات الحكومية، وتنجح أحياناً فى تغيير مسار بعض التشريعات الحكومية المجحفة.

وتبقى أخيراً فئة "المقاومة" وهى تلك التى تقوم بها الجماعات الإسلامية المسلحة كالجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، بمعنى محاولة قلب النظام السياسى باستخدام القوة المسلحة. وإن كانت هذه الجماعات قد تابت وأنابت أخيراً!

المدونون السياسيون المصريون يخلطون بين المعارضة والانشقاق، بدون المعرفة الدقيقة بالفروق وهى جسيمة، وتترتب عليها عادة آثار سياسية عميقة.

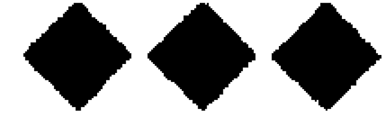
**مراجع أساسية:**

١ - السيد يسين، **الوعى التاريخى والثورة الكونية: حوار الحضارات فى عالم متغير**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الثانية، ١٩٩٦).

٢- السيد يسين ، **خريطة المجتمع العالمى من المجتمع الصناعى لمجتمع المعلومات العالمى**، (القاهرة، نهضة مصر، ٢٠٠٨).

# التفاعلات الدولية

- التغيرات المناخية.. كوارث مؤكدة وجهود دولية محدودة
- الانتخابات التمهيدية الأمريكية: أولوية قضايا الركود الاقتصادي والعراق
- الصعود الروسى وحدود المراهنة العربية
- الاتحاد الأوروبى: خمسون عاما من الوحدة.. لشبونة وما بعدها
- هل يمكن أن تعود طالبان من جديد؟
- الارتفاع التاريخي في أسعار النفط



يمكن رصد ستة تفاعلات مهمة في السياسة الدولية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، والنصف الأول من عام ٢٠٠٨، تعلق بعضها بظواهر دولية، بينما تعلق بعضها الآخر بفاعلين دوليين. ورغم أن هذه التفاعلات تعود إلى ما قبل عام ٢٠٠٧، إلا أنها شهدت تطورا ملحوظا خلال عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ على نحو يؤكد أهمية هذه التحولات كمقدمات مهمة لحدوث تغيرات محتملة في مستقبل التفاعلات الدولية، أو لتكريس اتجاهات أساسية في السياسة الدولية بدأت إرهاصاتها منذ سنوات عدة.

فمن ناحية، فرضت مشكلة التغيرات المناخية نفسها على أجندة المجتمع الدولي، عبر عنه تصاعد الاهتمام النسبي للهيئات والمنظمات الدولية برصد حجم وتداعيات هذه الظاهرة على الأمن العالمي بمعناه الشامل وبأبعاده غير التقليدية، على نحو يؤكد نمو إدراك عالمي بالأبعاد والتداعيات السلبية لهذه الظاهرة. غير أنه تظل المشكلة الأساسية هي استمرار وجود فجوة كبيرة بين هذا الإدراك والسياسات الفعلية والعملية التي يتم اتخاذها للتعامل مع هذه الظاهرة. فمازالت هذه السياسات أقل بكثير من حجم التحدي الذي تمثله هذه الظاهرة. ويرصد التقرير هنا الجهود الدولية، والعربية، في هذا المجال، فضلا عن انعكاساتها المتوقعة على مصر.

وفيما يتعلق بالفاعلين الدوليين، كان هناك التنافس الشديد بين المرشحين الأمريكيين على الرئاسة: باراك أوباما وجون ماكين. ولم تكتسب هذه الانتخابات أهميتها فقط بالنظر إلى ما ارتبط بها من ظواهر جديدة، ارتبطت أساسا بصعود المرشح باراك أوباما، وما عكسه من دلالات مهمة في هذا المجال، ولكن بالنظر لما أثارته هذه المنافسة من جدل شديد حول تأثير نجاح أي من هذين المرشحين على السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام، وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وتحديداً فيما يتعلق بالملف العراقي وملف تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وغيرها من القضايا ذات الصلة وفي مقدمتها الحرب على الإرهاب. وقد أولى التقرير اهتماما خاصا برصد وتحليل الظواهر التي ارتبطت بظاهرة "أوباما"، والجدل المثار حول نجاح أي من هذين المرشحين على السياسة الخارجية الأمريكية والشرق الأوسط بشكل خاص.

وإذا كانت الولايات المتحدة على أعتاب تغيرات محتملة مهمة في سياستها الخارجية، فإن روسيا قد شهدت هي الأخرى استمرار حالة الصعود، الذي عبر عنه استمرار تحسن المؤشرات الاقتصادية والقدرات العسكرية، فضلا عن الاستقرار السياسي والتداول السلمي للسلطة. وقد ارتبط هذا الصعود بسيطرة التيار القومي على السلطة بزعامة الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين، الذي انتقل من رئاسة الدولة إلى رئاسة الحكومة. وقد أثار هذا الصعود جدلا مهما حول الدور الذي يمكن أن تلعبه روسيا في إيجاد حالة من التوازن في السياسات الدولية، خاصة في ضوء تصاعد الخلافات الروسية الأمريكية حول قضايا دولية مهمة مثل قضية الدرع الصاروخية الأمريكية وقضية استقلال كوسوفو وأمن الطاقة. ويركز التقرير هنا على مناقشة مؤشرات الصعود الروسي وتأثيراته المحتملة على السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط، وحدود المراهنة العربية على هذا الصعود.

وعلى الجانب الأوروبي، كان هناك تطورين مهمين، الأول هو توصل أعضاء الاتحاد الأوروبي في سبتمبر ٢٠٠٧ إلى صياغة معاهدة جديدة لتحل محل الدستور المشترك الذي فشل الاتحاد في إقراره. هدفت المعاهدة إلى إعادة هيكلة بنية الاتحاد وتطوير مؤسساته وطريقة اتخاذ القرار داخله، عرفت باسم معاهدة "لشبونة". ومن المفترض أن تدخل المعاهدة حيز التنفيذ في يناير ٢٠٠٩ في حالة تصديق برلمانات الدول الأعضاء عليها. التطور الثاني هو إعلان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي مبادرته "اتحاد المتوسط". وقد أثار هذان التطوران جدلا مهما حول مستقبل الاتحاد الأوروبي، من ناحية، ومستقبل العلاقة بين الاتحاد ودول جنوب المتوسط، ومستقبل الأطر السابقة على مبادرة ساركوزي، وطبيعة تلك المبادرة وأهدافها الحقيقية.

أيضا، وعلى صعيد الحرب ضد الإرهاب، شهدت الساحة الأفغانية استمرار صعود حركة طالبان، على نحو أجبر الولايات المتحدة وحلف الناتو، ومن ورائهما القوى الإقليمية ممثلة في باكستان بالأساس، على إعادة تقييم التحدي الذي تمثله طالبان، وإعادة النظر في استراتيجيات مواجهة هذا التحدي. ويأتي في مقدمة اتجاهات التأقلم مع هذا التحدي طرح فكرة الحوار مع الحركة، حيث يناقش التقرير هنا الدوافع الحقيقية وراء طرح هذه الفكرة، واحتمالات نجاحها.

وأخيرا يناقش التقرير في هذا القسم الارتفاع التاريخي في أسعار النفط، حيث يركز على مناقشة الأسباب الحقيقية وراء الارتفاع.



# ١- التغيرات المناخية.. كوارث مؤكدة وجهود دولية محدودة

فرضت ظاهرة التغير المناخي نفسها على جدول أعمال القوى الكبرى طوال الأعوام الأربعة الماضية، حيث توالى صدور تقارير دولية تحذر من التأثيرات الخطيرة لهذه الظاهرة على الحياة البشرية فى الأعوام العشرين المقبلة، ودعت إلى استخدام تقنيات جديدة للحفاظ على البيئة والسيطرة على انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحرارى والتى تعد مسئولة عن ارتفاع درجة الحرارة وذوبان الجليد وارتفاع معدل ارتفاع سطح البحر وعدد آخر من الظواهر المناخية.

كانت قمة الدول الصناعية الكبرى، وعدد من الدول الصناعية الناهضة، كاستراليا والبرازيل والصين والهند وكوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا والمكسيك، فى آخر قمة عقدت فى اليابان فى الثامن من شهر يوليو ٢٠٠٨ قد انتهت إلى التزام هذه الدول بفكرة خفض انبعاثات الغازات الدفيئة على المستوى العالمى بنسبة ٥٠٪، ولكن دون وضع أهداف معينة أو نسب محددة أو جداول زمنية، بل تم ربط هذا الالتزام العام بمبدأ المسئولية المشتركة والقدرات كل بحسب إمكاناته، على ألا يؤدى ذلك إلى أية تأثيرات سلبية بالنسبة للنمو والرخاء وغيرهما من مظاهر التنمية المستدامة.

وبالرغم من القصور الواضح فى هذا الالتزام من قبل أكبر الدول الصناعية، وأكثرها تحملا لمسئولية زيادة انبعاثات الغازات المسببة لإرتفاع الحرارة، فقد أعتبر هذا الالتزام بمثابة خطوة إيجابية تمهد لمفاوضات جادة للتوصل إلى بروتوكول تنفيذى ملزم من المقرر أن يصدر عن مؤتمر المناخ العالمى التابع للأمم المتحدة المقرر عقده فى كوبنهاجن عام ٢٠٠٩.

كانت ظاهرة الاحتباس الحرارى قد شدت الأنظار الدولية عبر عدد من الفاعليات العلمية الدولية والإقليمية، والتى أجمعت على خطورة الظاهرة وضرورة أن يتحرك العالم بصورة جماعية لحماية البيئة، وإلا واجه مخاطر جمة، من بينها غرق مساحات واسعة نتيجة ارتفاع مياه البحار، وتغير التركيب المحصولى العالمى، وندرة المياه العذبة فى مناطق واسعة من العالم، وتشريد عدة ملايين من البشر وانتشار التصحر وتدمير التنوع البيئى. فوفقا لتوقعات الأمم المتحدة، فسوف تتصاعد درجات الحرارة عالميا بواقع درجتين الى أربع درجات مئوية بحلول عام ٢٠٨٠ وسيعاني مايتراوح بين ١,١ إلى ٣,١ مليار شخص ندرة مياه الشرب، بينما سيواجه من ٢٠٠ إلى ٦٠٠ مليون آخرين مجاعات. وفضلا عن هذا، من المتوقع أن يعاني نحو ٢٠٠ إلى ٧٠٠ مليون شخص من سكان المناطق الساحلية فيضانات وكوارث أخرى.

كما ذكر تقرير صدر عن هيئة علمية حكومية أمريكية في يناير ٢٠٠٧ أن التأثيرات المناخية هى نتيجة للنشاط البشرى، وأن ارتفاع درجات الحرارة بما يتراوح بين ٥,١ و٥,٢ درجة مئوية يمكن أن يؤدي إلى انقراض ما يتراوح بين ٢٠ و٣٠ بالمئة من نباتات العالم وأنواع الحيوانات، وأن معدل درجات الحرارة قد يزداد ٤ درجات مئوية بحلول نهاية القرن الحالي.

أما الهيئة الحكومية الدولية للتغير المناخي IPCC، وهي هيئة علمية تابعة للأمم المتحدة، فقد أصدرت مطلع التسعينيات من القرن الماضي تقريرا رسميا اشار إلى أن ظاهرة ارتفاع حرارة الارض جديدة على المجتمع البشري، وإن لم تكن جديدة على كوكب الأرض، وأكد التقرير آنذاك أن ارتفاع درجة حرارة الأرض يحدث بشكل متنام، وأن ذلك يشكل خطراً بالغاً على مستقبل البشرية، بل على مستقبل كوكب الأرض بأكمله. وأوضح التقرير أن القياسات العلمية تؤكد ارتفاع الحرارة على سطح الأرض بما بين ٤,٠ و ٨,٠ درجة مئوية خلال الـ١٥٠ عامًا الماضية، وهذا بالتزامن مع ارتفاع مستوى انبعاثات الغازات الدفيئة في الجو. ورغم أن هذه الزيادة تبدو للوهلة الأولي طفيفة وغير مؤثرة، فإنها كافية في الواقع لاضطراب حركة التيارات والأمواج في البحار والمحيطات، وكافية أيضاً لتغير مسارات التيارات الهوائية وكميات السحب والثلج المتساقط وغيرها من العوامل المتحكمة في طبيعة المناخ العالمي.

وفى ديسمبر ٢٠٠٧ حذر خبراء في برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ـ على هامش اجتماعات مؤتمر بالى لبحث التغييرات المناخية- من احتمال أن يؤدي التغير المناخي إلى نزاعات داخلية جديدة واضطرابات اقليمية وحروب تضرب بشكل أساسي بلدان المغرب العربي وجنوب آسيا والساحل الشرقي الأفريقي، حيث يمكن أن يؤدي نقص المياه والمحاصيل الزراعية مع الارتفاع المستمر في أعداد السكان و"ضعف الحلول السياسية والقدرة على حل المشاكل" إلى زيادة احتمالات حدوث أزمات سياسية، وضغوط تدفع إلى مزيد من الهجرة للخارج، ومن ثم حدوث مخاطر أمنية تضرب مناطق عدة فى العالم. وطبقا لهؤلاء الخبراء من المحتمل أن ترتفع درجة حرارة الأرض بحلول عام ٢٠١٠ بمعدل من ١,١ إلى ٦,٤ درجة مئوية بالمقارنة بمعدلات الحرارة خلال الفترة من (١٩٨٠- ١٩٩٩). وقد حدد هؤلاء أهم المناطق المعرضة للغرق فى العالم فى حال استمرار ارتفاع درجات الحرارة وارتفاع منسوب سطح البحر، وهى دلتا وادي النيل في مصر ومنطقة جنوب آسيا التي تشمل الهند وباكستان، وبنجلاديش التى تعد الأكثر عرضة لمخاطر نقص المياه العذبة.

وفى يناير ٢٠٠٨ نشر "معهد جغرافية المحيطات" الأسبانى دراسة حذرت من أن مستوى المياه في البحر المتوسط يتزايد باطراد وأنه قد يؤدي إلى "نتائج" كارثية على المناطق الساحلية إذا لم تتوقف تداعيات التغير المناخي في المنطقة. وقدرت الدراسة مستوى الارتفاع بمقدار نصف متر خلال الخمسين عاما المقبلة إذا لم يعالج العالم ظاهرة التغير المناخي. وكشفت الدراسة عن أن مياه البحر المتوسط قد زادت بمعدل يتراوح بين ٢,٥ ميليمتر و١١ ملليمتر سنويا منذ عام١٩٩٠، وأن استمرار هذا المعدل يعنى أن مياه المتوسط ستزداد بمعدل يتراوح بين ١٢,٥ سنتيمتر ونصف متر خلال خمسين عاما، وأن درجة حرارة مياه المتوسط قد ارتفعت بمعدل يتراوح بين ١٢,٠ درجة ونصف درجة مئوية منذ بداية السبعينيات، وأنه بالرغم من أن هذه الزيادة تبدو طفيفة فإنها تعني أن مياه المتوسط تمتص قدرا أكبر من الحرارة.

وفى يناير ٢٠٠٨ صدر تقرير عن الاتحاد الأمريكي للجيوفيزيائيين، وهو أكبر تجمع للعلماء المتخصصين في دراسة الكرة الأرضية والفضاء ويبلغ عدد أعضائه ٥٠ الف عضو من ١٣٧ دولة، أكد أن مناخ الكون يفتقر بالتأكيد إلى التوازن وترتفع حرارته باستمرار، وأن هذه التغييرات ليست طبيعية، وأن أفضل تفسير لما يحدث من تغييرات في مستوى سطح الأرض ومعدل هطول الأمطار هو ازدياد تركيز الغازات الناجمة عن الاحتباس الحراري بسبب أنشطة البشر، أو بمعنى آخر وفرة الغازات المتولدة في الجو عن الأنشطة البشرية في القرن العشرين. وقال التقرير أيضا أن ارتفاع درجة الحرارة عن معدلها في القرن التاسع عشر يثير الاضطراب، وسوف يقلل الإنتاجية الزراعية للكرة الأرضية، ويتسبب في الحد من تنوع الكائنات على الأرض، وإذا ما استمر هذا الوضع لمئات من السنين فسيذيب معظم الغلاف الجليدي لجزيرة جرينلاند. وانتهى التقرير إلى أن تفادي ارتفاع درجة الحرارة بدرجتين مئويتين يتطلب تقليص الغازات المنبعثة بنسبة ٥٠٪ بنهاية القرن الحالي.

أما أكثر التقارير تشاؤما فقد صدر فى أبريل ٢٠٠٨ نتيجة بحث مشترك لمجموعة من العلماء البريطانيين والفنلنديين، الذين أنشأوا نظاما كمبيوتريا يربط ما بين درجات الحرارة ومستويات مياه البحر على مر الألفي سنة الماضية، مما سمح بالتنبؤ بأن منسوب مياه البحر قد يرتفع مع نهاية القرن الحالي بمعدل يصل إلى متر ونصف المتر مقارنة بالوضع الراهن. ويعد هذا الرقم كبيرا بالقياس للتوقع الذى كانت قد أعلنته اللجنة الدولية لتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة فى نهاية العام ٢٠٠٦، حيث رأت أن الارتفاع سيتراوح بين ٢٨ و٤٣ سنتيمترا فقط بحلول عام ٢١٠٠.

## أولا: التغير المناخي... الأسباب والتداعيات

يمكن تعريف ظاهرة الاحتباس الحرارى Global Warming على أنها الزيادة التدريجية في درجة حرارة أدنى طبقات الغلاف الجوي المحيط بالأرض؛ كنتيجة لزيادة انبعاثات غازات الصوبة الخضراء greenhouse gases منذ بداية الثورة الصناعية، والتي يتكون معظمها من بخار الماء، وثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروز والأوزون. وجميعها غازات طبيعية تلعب دورًا مهمًا في تدفئة سطح الأرض حتى يمكن الحياة عليه، فبدونها قد تصل درجة حرارة سطح الأرض ما بين ١٩ درجة و١٥ درجة سلزيوس تحت الصفر. وتقوم تلك الغازات بامتصاص جزء من الأشعة تحت الحمراء التي تنبعث من سطح الأرض كانعكاس للأشعة الساقطة على سطح الأرض من الشمس، وتحتفظ بها في الغلاف الجوي للأرض؛ لتحافظ على درجة حرارة الأرض في معدلها الطبيعي.

ومع التقدم في الصناعة ووسائل المواصلات منذ الثورة الصناعية وحتى الآن مع الاعتماد على الوقود الحفري (الفحم والبترول والغاز الطبيعي) كمصدر أساسي للطاقة، ومع احتراق هذا الوقود الحفري لإنتاج الطاقة واستخدام غازات الكلوروفلوركربونات في الصناعة بكثرة؛ زادت معدلات غازات الصوبة الخضراء بكميات كبيرة تفوق ما يحتاجه الغلاف الجوي للحفاظ على درجة حرارة الأرض، مما ادى إلى زيادة تلك الحرارة عن معدلاتها الطبيعية.

وقد أكد تقرير لمنظمة السلام الأخضر "جرين بيس" في فبراير ٢٠٠٥، أن التغير المناخي يحدث بسبب رفع النشاط البشري لنسب الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي الذي بات يحبس المزيد من الحرارة. فكلما اتبعت المجتمعات البشرية أنماط حياة أكثر تعقيدا واعتمادا على الآلات، احتاجت إلى مزيد من الطاقة. ويعني ارتفاع الطلب على الطاقة حرق المزيد من الوقود الأحفوري (النفط-الغاز-الفحم) وبالتالي رفع نسب الغازات الحابسة للحرارة في الغلاف الجوي. وبذلك ساهم البشر في تضخيم قدرة المفعول الطبيعي للغازات الدفيئة على حبس الحرارة. الأمر الذى يدعو للقلق، لأنه كفيل بأن يرفع حرارة الكوكب بسرعة لا سابقة لها في تاريخ البشرية. فدرجات الحرارة المتفاقمة ستؤدي إلى تغير في أنواع الطقس كأنماط الرياح وكمية المتساقطات وأنواعها، إضافة إلى أحداث مناخية قصوى محتملة.

إن تغير المناخ بهذه الطريقة، وفقا لـ "جرين بيس" يمكن أن يؤدي إلى عواقب بيئية واجتماعية واقتصادية واسعة التأثير ولا يمكن التنبؤ بها، منها:

١. خسارة مخزون مياه الشرب: ففي غضون ٥٠ عاما سيرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص في مياه الشرب من ٥ مليارات إلى ٨ مليارات شخص.

٢. تراجع المحصول الزراعي، حيث ستتأثر الزراعات المحلية وبالتالي يتقلص المخزون الغذائي.

٣. تراجع خصوبة التربة وتفاقم التعرية، فتغير مواطن النباتات وازدياد الجفاف وتغير أنماط المتساقطات سيؤدي إلى تفاقم التصحر. وتلقائيا سيزداد بشكل غير مباشر استخدام الأسمدة الكيميائية وبالتالي سيتفاقم التلوث السام.

٤. انتشار الآفات والأمراض، إذ يشكل ارتفاع درجات الحرارة ظروفا مواتية لانتشار الآفات والحشرات الناقلة للأمراض كالبعوض الناقل للملاريا.

٥. ارتفاع مستوى البحار، فارتفاع درجة حرارة العالم سيؤدى إلى تمدد كتلة مياه المحيطات، إضافة إلى ذوبان الكتل الجليدية الضخمة ككتلة جرينلاند، ما يتوقع أن يرفع مستوى البحر من ١،٠ إلى ٥ ،٠ متر مع حلول منتصف القرن. هذا الارتفاع المحتمل سيشكل تهديدا للتجمعات السكنية الساحلية وزراعاتها، إضافة إلى موارد المياه العذبة على السواحل ووجود بعض الجزر التي ستغمرها المياه.

٦. تواتر الكوارث المناخية، إذ أن ارتفاع تواتر موجات الجفاف والفيضانات والعواصف وغيرها سيلحق أضراراً كبيرة بالمجتمعات واقتصاداتها.

ووفقا لتقديرات "جرين بيس" فإن علاج هذه الظاهرة يكمن فى أسلوبين أساسيين وهما:

**الأول**، توظيف ضوء الشمس فى توليد الكهرباء، فالكرة الأرضية تتلقى ما يكفي من الإشعاع الشمسي لتلبية

الطلب المتزايد على أنظمة الطاقة الشمسية. ذلك إنّ نسبة أشعة الشمس التي تصل إلى سطح الأرض تكفي لتأمين حاجة العالم من الطاقة ٣٠٠٠ مرة.

**اما الثاني** فهو استغلال الهواء، فقد بلغ استغلال طاقة الرياح مراحل متقدمة. فالطاقة الهوائية هي ظاهرة شاملة وأكثر مصادر الطاقة المتجددة تطورا بالاعتماد على تقنيات حديثة نظيفة، فعالة، مستدامة، بدون تلوث. وتشكّل توربينات الرياح الحالية تكنولوجيا متطورة جدا- فهي قابلة للتعديل، سهلة التركيب والتشغيل وقادرة على توليد طاقة تفوق ٢٠٠ مرة حاجة العالم اليوم.

جدير بالذكر أن هناك فريقا من العلماء يرى الأمر بطريقة مختلفة، إذ يذهب هؤلاء إلى أن هناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى عدم التأكد من تسبب زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري في ارتفاع درجة الحرارة على سطح الأرض، حيث يرون أن هناك دورات لارتفاع وانخفاض درجة حرارة سطح الأرض، وعلى سبيل المثال ارتفعت درجة حرارة الأرض بدءاً من عام ١٩٠٠ واستمرت حتى منتصف الأربعينيات، ثم بدأت فى الانخفاض فى الفترة بين منتصف الأربعينيات إلى منتصف السبعينيات من القرن العشرين، حتى إنهم تنبأوا آنذاك بقرب حدوث عصر جليدي آخر، ثم بدأت درجة حرارة الأرض في الارتفاع مرة أخرى، ومع الثمانينيات بدأت مرة أخرى فكرة تسبب زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري في ارتفاع درجة حرارة الأرض. ويعتقد هذا الفريق أن هناك قصورا شديدا فى برامج الكمبيوتر التي تستخدم للتنبؤ باحتمالات التغيرات المناخية المستقبلية في مضاهاة نظام المناخ للكرة الأرضية، لأن هذا النظام المناخي الطبيعي معقد ويتأثر بمؤثرات شديدة التعقيد، تفوق قدرات أسرع وأذكي أجهزة الكمبيوترات، ومن ثم فإن قدرات العلماء مازالت ضئيلة مما يصعب أو يستحيل معه التنبؤ الصحيح بالتغيرات المناخية طويلة الأمد.

## ثانيا: الجهود الدولية

### ١ ـ جهود تخفيض غازات الاحتباس الحرارى

اهتمت الجهود الدولية منذ فترة طويلة بضرورة تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى والتى تنتج عن الأنشطة البشرية لعمليات التنمية الصناعية، والتوسع في الزراعات وإزالة الغابات، والتغير في استخدام الأراضي والتي قد ثبت بالفعل أنها الفاعل الرئيسي في التغيرات المناخية التي تسبب خسائر بشرية واقتصادية فادحة.

وتجدر الإشارة إلى أن قضية التغير المناخي لم تحظ بانتباه العالم لدى طرحها فى أول مؤتمر بيئى عالمى فى ستوكهولم عام ١٩٧٢. ثم جاءت "قمة الأرض" فى ريودى جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢، ليعتمد رؤساء ١٧٢ دولة اتفاقية التغير المناخي، واتفقوا على التعاون من أجل التحكم فى مخاطر هذا التغير. تلي ذلك الاتفاق على بروتوكول كيوتو عام ١٩٩٧ كخطوة كبرى على الطريق. بل إن هناك معاهدات أخرى تتناول موضوعات متخصصة مثل تلوث المحيطات، والتصحر، والإضرار بطبقة الأوزون، والانقراض السريع للكائنات النباتية والحيوانية. ومن أمثلة هذه المعاهدات بروتوكول مونتريال الخاص بحماية طبقة الأوزون، والذى تم توقيعه من جانب ٢٤ دولة في ١٦ سبتمبر ١٩٨٧، ونص على حظر استخدام المواد الضارة وغازات الكلوروفلوروكربون التي تدمر طبقة الأوزون الواقية للأرض. وقد وصل عدد الدول الموقعة على هذا البرتوكول أكثر من ١٩٠ دولة.

هناك أيضاً اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ لعام ١٩٩٢ والتى تركز على القيام بتغيير الطريقة التي تتفاعل بها الطاقة القادمة من الشمس والمنبعثة من الغلاف الجوى. ومن ثم محاولة الحفاظ على نسب ثابتة لغازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي وذلك حتى يتسنى التقليل من أخطار الغازات البشرية المصدر، والتي تؤثر سلباً على النظام المناخي. ولا يقتصر الهدف على تحديد ما يجب أن تكون عليه هذه النسب فقط، بل حتى لا تصل إلي درجة خطيرة، وذلك من خلال إعلان الدول الأطراف عن قائمة غازات الاحتباس الحراري ومصادرها مثل المصانع والمواصلات وغيرهما، والعمل على خفضها من خلال التشجير والأنظمة البيئية الأخرى القادرة على امتصاص تلك الغازات من الغلاف الجوى. الأمر الذى يتطلب ضرورة تحديث هذه القوائم دورياً وإعلانها للجميع، فتلك المعلومات تكشف عن الكميات الأساسية لكل غاز مما يسهل تحديد التأثيرات للتحكم فى مقاديرها.

وقد أكدت الاتفاقية أن العبء التاريخي الأكبر من الانبعاثات الحالية يقع على الدول المتقدمة، ومن ثم نصت

الاتفاقية على تعهدات مالية وفنية متعلقة بنقل التكنولوجيا للدول النامية من جراء تأثيرات التغيرات المناخية عليها، وألزمت بها ٢٤ دولة متقدمة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما توضح الاتفاقية أن الدول التي يعتمد دخلها القومي على بيع الفحم والبترول ستواجه صعوبات في ظل تغيرات الطاقة المطلوبة. وتشجع الاتفاقية على نقل التكنولوجيا وتفعيل سبل التعاون لخفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الطاقة والنقل والصناعة والزراعة والتشجير وإدارة المخلفات كمصادر تنسب إلى نشاط الإنسان.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد أسسا اللجنة الدولية لتغير المناخ IPCC التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٨ وتضم عدداً من خبراء البيئة والمناخ. وتقوم اللجنة بإصدار تقارير شبه دورية بهدف تقديم اقتراحات عملية إلى الحكومات حول تغير المناخ. وكان التحذير الذي أعلنته هذه اللجنة في الاجتماع الذي عقد في ٢٢ يناير ٢٠٠١ بشنغهاي في الصين حول احتمالات زيادة التغيرات المناخية الناتجة عن ظاهرة الاحتباس الحراري، قد أثار جدلا واسعًا، ليس فقط في الأوساط العلمية، بل وأيضاً في الأوساط السياسية؛ فقد أصدر هذا الاجتماع الذي حضره أكثر من ١٥٠ عالما و٨٠ عضوًا يمثلون جماعات البيئة من ٩٩ دولة، تقريرًا يؤكد أن المتسبب الرئيسي في زيادة درجة الحرارة على سطح الكوكب هو التلوث الهوائي - الناتج عن الأنشطة الإنسانية المختلفة - وأن استمرار معدلات انبعاث غازات الصوبة الخضراء وعلى رأسها ثاني أكسيد الكربون في مستواها الحالي قد يعني كارثة محققة؛ حيث يحتمل زيادة درجة الحرارة ٥ , ١٠ درجات عن معدلها الحالي مع نهاية هذا القرن، مما يعني النقص الشديد في موارد المياه العذبة نتيجة لتبخرها وارتفاع مستوى المياه في البحار والمحيطات -نتيجة لذوبان الثلج في الأقطاب المتجمدة - بمعدل قد يصل إلى عشرة أقدام؛ مما سيؤدي إلى غرق معظم الدول الساحلية. بالإضافة إلى انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي في العالم وما يترتب على ذلك من مشاكل اقتصادية وتنموية وغذائية.

## ٢ ـ بروتوكول كيوتو ١٩٩٧

بعد ثلاث سنوات من التصديق على الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية في مؤتمر قمة الأرض بمدينة ريو بالبرازيل عام ١٩٩٢ اتضحت الحاجة إلى خطوات أخرى أكثر إلزاما، فبنود الاتفاقية غير ملزمة بالعودة بمستويات الانبعاثات إلى فترة الأساس لانبعاثاتها عام ١٩٩٠. ومن ثم، تم توقيع بروتوكول كيوتو في ديسمبر ١٩٩٧ والذي دخل حيز التنفيذ في ١٦ فبراير ٢٠٠٥، حيث ألزم البروتوكول ٣٧ دولة نامية بخفض نسب الانبعاث للغازات السامة، وخصوصا تلك الناتجة عن احتراق الوقود الاحفوري، بنسبة ٥ ٪ أقل من المستويات المحددة في عام ١٩٩٠ بحلول الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢. حيث تنتهي المرحلة الأولى من اتفاقية كيوتو عام ٢٠١٢.

هذه السنوات الخمس (٢٠٠٨ - ٢٠١٢) معروفة باسم فترة الالتزام الأولى. حيث تلتزم خلالها الحكومات باتخاذ الإجراءات القابلة للامتثال نحو تحقيق هذا الهدف، على أن تتم مراجعة هذه الترتيبات. ويقوم البروتوكول بتسمية الغازات الستة الرئيسة للاحتباس الحراري، حيث تتحد هذه الغازات في "سلة" واحدة، ولهذا فالخفض الحادث في أي من تلك الغازات هو ضمان لخفض الغازات الأخرى. ويعتبر غاز ثاني أكسيد الكربون من أهم غازات الاحتباس الحراري الناتج عن احتراق الوقود، كما يعتبر قطع الأشجار ثاني أكبر مصادر انبعاث هذا الغاز. ومع تنفيذ البروتوكول أصبح على الحكومات الموافقة على ذلك التوجه العام نحو زيادة مسطحات التشجير وتعزيز قدرة الغابات والمصادر الطبيعية الأخرى لامتصاص ثاني أكسيد الكربون. أما ثاني أهم الغازات التي يوليها البروتوكول اهتماما فهو غاز الميثان، إذ يتصاعد ذلك الغاز من زراعة الأرز والحيوانات المستأنسة مثل الماشية، ويتصاعد أيضاً من صناعة الأسمدة ومن معالجة المخلفات الصلبة. إلا أن القدرة في التحكم على انبعاث هذا الغاز سيظل تحدياً كبيراً بالمقارنة بانبعاث ثاني أكسيد الكربون. ومن ناحية أخرى، ينبعث أكسيد النيتروز الذي ينتج عن استعمال المرشحات الصناعية. وجدير بالذكر أنه لا يزال من الصعوبة حساب الكمية المنبعثة من كلا الغازين (الميثان وأكسيد النيتروز). ولا يشمل البروتوكول أحد أهم غازات الاحتباس الحراري وهو مركبات الكلوروفلوروكربون، حيث تم إدخال هذه الغازات واعتمادها فيما بعد ضمن آلية التنمية النظيفة ضمن بنود بروتوكول مونتريال كأحد المركبات المستنفذة لطبقة الأوزون.

ويعد البروتوكول اتفاقية دولية قائمة بذاتها، ولكنها تابعة لمعاهدة مصدق عليها. وهذا يعني أن بروتوكول تغير المناخ يشارك في مبادئه واعتباراته الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية لكنه يضيف الجديد من البنود ليجعل

الاتفاقية الإطارية أكثر قوةً وأكثر تفصيلاً. ونظراً لانعكـاس عملية التحكم في انبعاث غازات الاحتباس الحراري على الصناعات القائمة بالفعل، وحاجة تلك الصناعات لكى تتواءم مع بنود البروتوكول إلى بلايين الدولارات، فقد أوجد البروتوكول نوعا من التوازن بين التزامات الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية، بهدف الحفاظ على البيئة كشرط من شروط التنمية المستدامة.

ومن ثم، جاء البروتوكول ليلزم الدول الصناعية بنسب الخفض المقررة، ولـم يغفـل دور الدول النامية فى ذلك بدون إلزام. ولكن سيبقى التحدي الأكبر هو كيفية تقـسيم تحمـل مسئولية خفض الانبعاثات بين الدول المتقدمة، فوضع هذه الدول كلها في مجموعـة واحدة يجعل من الصعب التعرف على الاختلافات بينهم، إذ تختلف دول هذه المجموعة فيما بينها من حيث مصادر الطاقة، الأسعار، والكثافة السكانية، والعادات التي تحكمها، والثقافـة الـسياسية.

وحول مواقف الدول تجاه بروتوكول كيوتو يرى الاتحاد الأوروبي أن اتفاقية كيوتو صارمة للغاية، فدول مثل كوريا الجنوبية وهي ليست ملزمة بالحد من نسبة الانبعاث، يرتفع فيها إجمالي دخل الفرد أكثر من بعض دول الاتحاد الأوروبي في شرق أوروبا. كما أن هناك تقسيماً واضحاً للدول فيما يتعلق بالقضايا البيئية، فالقسم الأول من الدول يطبق بروتوكول كيوتو ويلتزم به تماما، وهناك البعض الآخر الذي ما زال خارج الاتفاقية.

أما الولايات المتحدة والتى تعد أكبر دولة من حيث حجم الغازات المنبعثة من محطات الطاقة والمصانع والسيارات، فقد انسحبت من اتفاقية كيوتو عام ٢٠٠١ بحجة أن الاتفاقية تلحق ضررا بصناعاتها، الأمر الذى يعكس حجم الخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول وسائل التصدي لهذه الظاهرة، على رغم اقتناع الجانبين بأن التوصل إلى تسوية أمر ينطوي على أهمية حاسمة. ويبدو أن السيطرة على انبعاث الغازات التي تسبب ارتفاع الحرارة بحاجة إلى قرارات سياسية صعبة في وقت يشكل فيه النفط والغاز مصدرا رئيسا للطاقة في العالم والبلدان الغنية خصوصا، وعاملا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المنتجة له.

لكن العديد من العلماء يرون أن كيوتو يظل بداية متواضعة وأنه يفترض أن يبلغ الخفض خلال خمسين سنة نسبة ٦٠٪ لكي تبقى التغيرات المناخية ضمن الحدود المقبولة. ويفترض أن يكون البروتوكول خطوة أولى لتجنب ما وصفه العلماء بتغيرات حادة في المناخ مثل الموجات الحارة والفيضانات والتصحر وارتفاع منسوب المياه في البحار. ومن بين الأفكار المطروحة في هذا المجال أيضاً الاستثمارات في مجال تكنولوجيا الطاقة النظيفة مثل الرياح والطاقة الشمسية في الدول النامية، خاصة في أفريقيا، لمساعدتها على تقليل اعتماد الصناعات على الوقود الحفري. ويمكن لبعض الدول تحديد أهداف للحد من الانبعاث، كالصين على سبيل المثال، التي وضعت خطة خمسية تتضمن خفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون. وترغب بعض الدول النامية في الحصول على مساعدات مقابل الحد من إزالة الغابات مثل بابوا غينيا الجديدة وبوليفيا.

جدير بالذكر أن عام ٢٠٠٥ سجل أعلى درجة حرارة منذ بدء عمليات الرصد الجوي مما يعد مؤشرا على تدهور النظام المناخي العالمي. وقد كان للسياسات العالمية للدول الصناعية أثر في تفاقم هذا الوضع، على سبيل المثال عملت إدارة الرئيس الأمريكي بوش على عرقلة تطبيق القرارات المتعلقة بتخفيض الغازات المنبعثة والتي تتسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري حرصا منها على عدم عرقلة النشاط الصناعي. علما بأن نسبة مساهمة الولايات المتحدة فى انبعاث الغاز تربو على ٢٤٪ في حين أن عدد سكانها لا يزيد على ٤ ٪ من مجموع سكان العالم، أى أن ربع كمية الغازات المنبعثة في العالم تنطلق من الولايات المتحدة وحدها.

## ٣ـ جهود الأمم المتحدة

فى إطار اهتمام الأمم المتحدة بظاهرة التغيرات المناخية، أكد الأمين العام للأمم المتحدة "بان كى مون" أن قضية التغيرات المناخية ستكون أحد أهم أولوياته، مع ضرورة بذل مزيد من الجهود من أجل حث دول العالم المختلفة على مواجهة التحديات التي تشكلها ظاهرة الاحتباس الحراري على سكان الكرة الأرضية.

كما عقدت الأمم المتحدة العديد من المؤتمرات لمناقشة هذه الظاهرة ومنها مؤتمر البيئة العالمي في نيروبي بكينيا فى نوفمبر ٢٠٠٦ على مدار أسبوعين – بحضور أكثر من ٦٠٠٠ مندوب– لمكافحة الاحتباس الحراري وارتفاع حرارة

الأرض الذى يتسبب فى حدوث كوارث طبيعية علاوة على الخسائر الاقتصادية الفادحة، حيث أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP حملته الرامية إلى زراعة مليار شجرة حول العالم، على الأقل، خلال عام ٢٠٠٧، بهدف الحد من الآثار المدمرة لظاهرة التغيرات المناخية لتعويض ما تفقده الأرض سنوياً من مسطحات خضراء، تسبب آثارا بيئية كارثية. وتهدف الحملة إلى توحيد الجهود الدولية لمواجهة مخاطر التغير المناخي، والتركيز على زراعة الأشجار والغابات المناسبة للبيئات المحلية، مع الحفاظ على جودة الهواء، والإدارة المتكاملة لموارد المياه، وحماية التنوع البيولوجي على مستوى الكرة الأرضية.

كما شهدت قمة منتدى دول آسيا – المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي (أبيك) التى عقدت خلال الفترة من ٢ إلى ٩ سبتمبر ٢٠٠٧ اهتماماً ملحوظاً بالقضية، حيث اتفق زعماء المنتدى على حاجة الدول الغنية والفقيرة إلى خفض الانبعاثات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، فضلا عن الاتفاق على خفض استهلاك الطاقة في مجال إنتاج السلع والخدمات وأهمية التصدي لمشكلة التصحر لوقف ارتفاع درجة حرارة الأرض.

وقد أشار تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٧ إلى أنه من المحتمل أن ترتفع درجة حرارة الأرض بحلول عام ٢٠١٠ بمعدل من ١,١ إلى ٤,٦ درجة مئوية مقارنة مع معدلات الحرارة خلال الفترة من (١٩٨٠ - ١٩٩٩). ويشير التقرير إلى أن التغير المناخي قد يؤدي إلى مخاطر أمنية تضرب مناطق عديدة في العالم خاصة منطقة الشمال الأفريقي (المغرب العربي) حيث يمكن أن يؤدي نقص المياه والمحاصيل الزراعية مع الارتفاع المستمر في أعداد السكان وضعف الحلول السياسية والقدرة على حل المشاكل إلى زيادة احتمالات حدوث أزمة سياسية، وضغوط تدفع إلى مزيد من الهجرة للخارج. كما أن ارتفاع درجة الحرارة قد يؤدي أيضا إلى ارتفاع منسوب مياه البحر المتوسط وإغراق دلتا وادي النيل في مصر بالمياه المالحة التي تفسد الأرض الزراعية. أما منطقة جنوب آسيا فهي عرضة لمخاطر نقص المياه الذي يمكن أن يهدد حياة ملايين البشر. وتشير التقديرات العلمية الحالية إلى أن الوصول إلى هذه النقطة من ارتفاع الحرارة كفيل بأن يعرض مئات الملايين من البشر لأخطار النقص في المياه، كما يمكن أن يتسبب في نقص المواد الغذائية ويؤدي إلى انتشار المجاعات على نطاق واسع ووفاة أعداد هائلة من البشر.

### ٤- مؤتمر بالى

عُقد مؤتمر بالى فى إندونيسيا فى الفترة من ٣ إلى ١٤ ديسمبر ٢٠٠٧ بهدف إبرام اتفاق جديد بشأن مكافحة التغيرات المناخية والحد من انبعاثات الكربون الضارة التي تتسبب في ارتفاع درجة حرارة الأرض.

وقد ركز المؤتمر على التعاون الدولي للحد من الاحترار العالمي ومكافحة تغيير المناخ بعد الإجراءات المبينة في بروتوكول كيوتو الذي ستنتهي فترة صلاحيته فى عام ٢٠١٢.

ويعتبر خبراء الأمم المتحدة أن مؤتمر بالي يُعد من أهم المؤتمرات الدولية التي عُقدت حول المناخ، حيث ضم للمرة الأولى حشداً كبيراً من المشاركين من مختلف الدول قدر بنحو عشرة آلاف من ١٨٩ دولة بينهم وزراء للبيئة وللتجارة والمال، ورجال الأعمال ومؤسسات صناعية ومنظمات المجتمع المدني ومعاهد البحوث العلمية.

وعرضت اللجنة الحكومية الدولية لتغير المناخ IPCC، التابعة للأمم المتحدة، في المؤتمر تقريراً أكد أنّ الأنشطة البشرية هي المسئول الأول، على الأرجح، عن ارتفاع درجة حرارة الأرض خلال السنوات الخمسين الماضية. ويقول التقرير إنّ الارتفاع المستمرّ في حرارة العالم قد يؤدي إلى تفاقم الظواهر المناخية مثل العواصف والأمطار الشديدة وذوبان الجبال الجليدية والجفاف. وتوقعت اللجنة في تقريرها أن ترتفع حرارة الأرض، على أفضل تقدير، بمعدل يتراوح بين ١,٨ و ٤ درجات مئوية في القرن الحادي والعشرين، محذرة من أن هناك احتمالات بأن ترتفع درجة الحرارة بنحو ٦,٤ درجة مئوية، إذا لم يتم اتخاذ الإجراءات العاجلة للحد من مسببات هذه الظاهرة.

وللتصدي لأزمة المناخ قررت دول العالم الاتفاق حول ميثاق المناخ وبروتوكول كيوتو الناتج عنه، والذي تعهدت الدول المتطورة بموجبه بتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة بمعدل ٥٪ سنويا حتى عام ٢٠١٢ لإعادة المناخ العالمي إلى المستوى الذي كان عليه قبل عام ١٩٩٠.

ويقول تقرير خبراء اللجنة الحكومية الدولية إنّ هذه الخطوات غير كافية، فيجب على الدول المتطورة زيادة تخفيض

انبعاث الغازات الدفيئة، كما يجب على الدول النامية أيضاً، وخاصة الصين والهند، اتخاذ الإجراءات من أجل التخفيض الملحوظ في مستوى انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة ٥٠٪ حتى سنة ٢٠٥٠ ليتفادى العالم كارثة عالمية.

وبحث المشاركون في المؤتمر جميع القضايا المتعلقة بتغير المناخ في نطاق الاجتماع العام. وكان من أهم الموضوعات التي ناقشها المؤتمر خطوات التصدي لتغير المناخ بعد انتهاء تطبيق بروتوكول كيوتو سنة ٢٠١٢، والتوافق على إطلاق مفاوضات تفتح الباب لخارطة طريق بشأن المناخ تحضيرا للتوقيع على بروتوكول جديد سنة ٢٠٠٩.

وقد تباينت مواقف الدول المشاركة في المؤتمر، حيث أبدت بعض الدول النامية، منها الصين والهند والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا، اعتراضها على أي إجراءات قد تحدّ من نموها الاقتصادي ومع ذلك فإنها تضغط من أجل زيادة تخفيض الانبعاث في الدول المتطورة. أما الدول المتطورة خاصة دول الاتحاد الأوروبي واليابان وكندا، فقد أبدت استعدادها لتخفيض انبعاث الغازات عندها بنسبة ٢٥٪-٤٠٪ بحلول سنة ٢٠٢٠ للعودة إلى ما كانت عليه عام ١٩٩٠. بيد أن الولايات المتحدة ظلّت تقاطع اتفاق كيوتو منذ عام ٢٠٠١ ولم تعرب عن استعدادها "لمناقشة جدية" للالتزامات الخاصة بتخفيض نسبة الانبعاثات الغازية في العالم بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠، الا في قمة الثماني المنعقدة في ألمانيا في يونيو ٢٠٠٧، ولكنها اشترطت ضرورة قيام دول - على عتبة التصنيع - مثل الصين والهند بنفس المجهود، بحجة أن بروتوكول كيوتو مكلف بالنسبة لاقتصادها ويخل بمنافستها الاقتصادية مع هذه الدول. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الانبعاثات الغازية فى الولايات المتحدة فى ٢٠١٠ بحوالي الثلث عما كانت عليه في عام ١٩٩٠. وبدا التغير النسبى فى الموقف الامريكى فى قمة الدول الصناعية الثمانية التى عقدت باليابان في يوليو ٢٠٠٨، كما سبق ذكره. وهناك مجموعة ثالثة من الدول، منها كوريا الجنوبية والمكسيك والبرازيل، لا تعارض الحدّ من مستوى الانبعاث المسموح به في الدول النامية أيضا.

وجدير بالذكر أن الدول النامية، بما فيها الهند والصين، معفاة من الالتزام بالحد من الإصدارات الغازية بموجب اتفاق كيوتو، لكن لأن الصين أصبحت البلد الثاني من حيث نسبة الإصدارات الغازية في العالم بعد الولايات المتحدة، فقد بدأت ترتفع أصوات تطالبها، ومعها الهند وبعض الدول الصاعدة اقتصاديا، بضرورة الإسهام في هذا المجهود.

## ثالثا: الجهود العربية فى مكافحة الاحتباس الحرارى

اعتمد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شئون البيئة في دورته التاسعة عشرة المنعقدة في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي ٥ و٦/ ١٢/ ٢٠٠٧ الإعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي والذي يعتبر أساساً للتحرك المستقبلي ويعكس وجهة النظر العربية في التعامل مع قضايا تغير المناخ وذلك وفقاً لما يلي:

- أن مواجهة التأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية تتطلب تحركاً وتضامناً دولياً في إطار أهداف التنمية المستدامة، أساسه مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة، تستفيد منه كافة الدول، ويولي أهمية خاصة لمساعدة الدول النامية الأكثر عرضة للتأثر بالتغيرات المناخية، ويراعى مصالح الدول النامية المنتجة للوقود الأحفوري وخاصة النفط، والتي ستتأثر اقتصاداتها سلبياً من تدابير الاستجابة لتغير المناخ، وكذلك مصالح الدول النامية التي ستتأثر اقتصاداتها من جراء وضع ضوابط وإجراءات لاستغلال الغابات.

- التحذير من عواقب اتجاه الدول المتقدمة إلى تشجيع الدول النامية على زراعة المحاصيل المنتجة للوقود الحيوي بدلاً من الغذاء.

- إدراج سياسات التعامل مع قضايا تغير المناخ في كل المجالات ضمن السياسات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة على نحو ينسجم مع النمو الاقتصادي المستدام وجهود القضاء على الفقر.

- تبني خطط عمل وطنية وإقليمية للتعامل مع قضايا تغير المناخ لتقييم تأثيراتها المحتملة ووضع برامج للتكيف، يكون للحكومات دور محوري في تنفيذها بالتنسيق والتعاون مع كافة الأطراف المعنية بما في ذلك مراكز الأبحاث العلمية والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

- أن تركز برامج تخفيض الانبعاثات على إنتاج واستخدام الوقود النظيف، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في

كافة القطاعات، وتنويع مصادر الطاقة وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، والتوسع في استخدام تقنيات الإنتاج الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئة، والتوسع في استخدام الحوافـز الاقتصادية لتشجيع استخدام المنتجات الأكثر كفاءة.

- أن تركز برامج التكيف بصفة خاصة على توفير البنية التحتية اللازمة للحد من المخاطر المتوقعة، بما في ذلك آليات للتأمين من مخاطرها وتحسين كفاءة إدارة الموارد الطبيعية باستخدام نظم الرصد والمراقبة والإنذار المبكر والتقنيات المناسبة، والاستعداد لمواجهة الكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية، وبناء القدرات، وإتاحة وتحسين وتبادل المعلومات بما في ذلك المعلومات المناخية، ورفع مستوى التوعية العامة وتكوين الشراكات.

- مطالبة الدول المتقدمة بـأن تكون أكثر التزاماً في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة من جميع القطاعات نظراً لمسؤولياتها التاريخية والحالية والمباشرة عن التغير المناخي، وأن تشمل مرحلة ما بعد عام ٢٠١٢ أهدافاً كمية محددة، والتأكيد على أن السياسات والتدابير المتبعة لتحقيق هذه الأهداف لا تؤثر سلباً على التنمية المستدامة في الدول النامية.

- توفير الدعم اللازم لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتمويل لإجراء تقييم أعمق وأشمل للتأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية على الدول النامية الأكثر تأثراً ومنها الدول العربية، لتحديد الأولويات وكذلك لتنفيذ برامج التخفيف والتكيف مع تغير المناخ، وآثار تدابير الاستجابة.

- تطوير ونقل التكنولوجيا النظيفة، بما فيها تكنولوجيات إنتاج الوقود النظيف، واصطياد غاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه في إطار مشاريع آلية التنمية النظيفة.

- إنشاء مراكز بحوث ودراسات للتغيرات المناخية في أقاليم الدول النامية بما فيها إقليم الوطن العربي، تعنى بدراسة التأثيرات والتحديات التي يعاني منها مواطنو وشعوب الدول النامية من جراء التغيرات المناخية.

## رابعا: مصر والتغيرات المناخية

### ١- تقدير حالة الاحتباس الحرارى فى مصر

تعتبر مصر من الدول التي يُتوقع أن تتأثر بشدة بمردودات التغيرات المناخية خاصة في قطاعات الزراعة، والموارد المائية، والسواحل، والصحة، لذلك فقد اهتمت الدولة بضرورة تفعيل سياسات تدابير الاستجابة للتأقلم مع والتخفيف من مردودات التغيرات المناخية، خاصة، أن ثمة تقارير - صادرة عن الأمم المتحدة - تؤكد أن نحو ألف متر مربع من الأراضي الزراعية حول حوض النيل يتم فقدانها كل ساعة، وأن مصر بصدد فقدان مساحات واسعة من تلك الأراضي "بسرعة مهولة."

وقد تم تقدير انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى الثلاثة الرئيسة: ثانى أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروز، المنبعثة فى مصر من القطاعات المختلفة، واتضح أن إجمالى كمية غازات الاحتباس الحرارى بلغت نحو ١٠٠ مليون طن من ثانى أكسيد الكربون مكافئ في عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ (٧٢٪ غاز ثانى أكسيد الكربون، و١٩٪ ميثان، و٩٪ أكسيد نيتروز). وكان حرق الوقود فى القطاعات المختلفة مسئولا عن حوالى ٧٠٪ من هذه الكمية، و صناعة الأسمنت عن ٩٪، وقطاع الزراعة، خاصة زراعة الأرز، عن ١٥٪، وبقية الأنشطة (الميثان المنبعث من مقالب المخلفات البلدية الصلبة، حرق المخلفات..الخ) عن ٥٪ تقريبا.

ومن المتوقع أن تزداد كمية غازات الاحتباس الحرارى المنبعثة من المصادر المختلفة بمعدل يقدر بنحو ٩ , ٤٪ سنويا ليصل إلى نحو ٣٦٩ مليون طن ثانى اكسيد كربون مكافئ فى عام ٢٠١٦/ ٢٠١٧، وهى زيادة متوقعة وفقاً للأنماط السائدة فى الدول النامية. وتجدر الاشارة هنا إلى أن كمية غازات الاحتباس الحرارى المنبعثة فى مصر تشكل نحو ٤ , ٠ ٪ فقط من إجمالى الانبعاثات فى العالم، وسوف تظل أقل من ١٪ حتى عام ٢٠٢٠ على الأقل.

ويرجع اهتمام مصر بقضية تغير المناخ الى أن هذه القضية هى قضية عالمية لا تكفى مجهودات دولة واحدة أو عدة دول للتعامل معها، وإنما يتطلب ذلك تعاون وتكاتف جميع الدول، خاصة تلك التى تنبعث منها أعلى النسب من غازات الاحتباس الحرارى فى العالم.

## ٢ـ الآثار المحتملة على البيئة فى مصر

طبقا لتقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغيرات المناخية IPCC، فإن مصر معرضة لعدد من الآثار الكبرى، منها:

- ارتفاع مستوى سطح البحر: سوف يؤدى ارتفاع مستوى سطح مياه البحر بنحو ١٠-٩٥سم إلى غرق أجزاء من الدلتا والمدن الساحلية طبقا للإرتفاع الذى سيحدث. وهو ما أكد عليه تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٧عن مصر، والذى أوضح أن ارتفاع منسوب مياه البحرين المتوسط والأحمر بنحو متر بحلول عام ٢٠٢٥ نتيجة الذوبان السريع في جليد القطب الشمالي سيؤدى إلي غرق أكثر من ٢٠٥ ألف فدان من أخصب أراضي الدلتا الزراعية وأيضا تهجير ٦ ملايين مواطن من المنطقة.

- نقص موارد المياه: تعتمد مصر على نهر النيل فى الحصول على حصة متفق عليها قدرها ٥٥ مليار متر مكعب سنوياً، ومن الممكن، بطرق إضافية مختلفة مثل خلط مياه الصرف الزراعى وتحسين طرق الحصول على المياه الجوفية، أن تصل كمية الموارد المائية السنوية إلى نحو ٦٤ مليار متر مكعب. ومن ثم، هناك تأثير للتغيرات المناخية على هيدرولوجية نهر النيل وما إذا كانت الأمطار فى أعالى النيل ستزداد أو ستقل محدثة آثارا ملحوظة على منظومة المياه. ولاشك فى أن أى تغيرات كبيرة فى هيدرولوجية النهر سيكون لها آثار متعددة ليس فقط على مصر ولكن أيضا على جميع دول حوض نهر النيل.

- آثار محتملة على الصحة العامة: فقد تؤثر التغيرات المناخية المحتملة على الصحة العامة فى مصر، بطريقتين: الأولى نتيجة الارتفاع العام فى درجة حرارة الجو وما يترتب على ذلك من اضطرابات فسيولوجية، وارتفاع ضغط الدم، وانتشار بعض أمراض الحساسية فى الجلد، وزيادة الإصابة بضربات الشمس، إلى غير ذلك من ظواهر مرضية لم تكن متفشية من قبل. أما الطريقة الثانية فهى نتيجة مصاحبة انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى بانبعاثات أخرى ملوثة للهواء، فمع ارتفاع درجة حرارة الجو سوف تشتد وطأة هذه الملوثات على الصحة العامة، مسببة على الأخص تفاقم الأمراض التنفسية المختلفة.

## ٣ـ الجدل حول آثار الظاهرة فى مصر

تباينت الآراء حول ظاهرة التغيرات المناخية فى مصر، فهناك خبراء يقولون أن نهر النيل سيجف بسبب ارتفاع درجة الحرارة، وآخرون يقولون أنه سيفيض مع تزايد التبخر بسبب الحرارة أيضا. أحد السيناريوهات التي وضعها علماء المناخ تقوم على أن تتسبب ظاهرة الاحتباس الحراري في مصر في تسريع تبخر مياه النيل وبالتالي خفض موارد المياه العذبة، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تفاقم النقص الحاد الذي تعاني منه البلاد في مجال مياه الشرب والري وتوليد الطاقة الكهربائية.

غير أن هذه التوقعات تظل غير مؤكدة، لأنه من غير الواضح تماما كيف سيؤثر التغير المناخي على جريان النيل. حيث يرى بعض الخبراء أن النيل سيشهد ارتفاعاً في مياهه نتيجة تساقط المزيد من الأمطار على الهضبة الإثيوبية، في حين يرى آخرون أن المياه ستنخفض نتيجة عملية التبخر. وإلى الآن، لم يتم إجراء أية دراسة لتحديد الأثر الفعلي والدقيق للتغير المناخي على وفرة مياه النيل. فكل ما تم نشره إلى الآن هو مجرد توقعات.

وقد أفاد تقرير صادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام ٢٠٠٤ أن ارتفاع الحرارة درجة مئوية واحدة فقط قد يؤدي إلى التبخر، وبالتالي خفض مياه النيل، متوقعاً أن ترتفع نسبة التبخر بحوالي ٤ بالمائة مقابل ارتفاع الحرارة درجة مئوية واحدة.

ويتنبأ جزء كبير من الدراسات البيئية بنسبة انخفاض في مياه النيل تصل إلى ٧٠٪، في حين تتوقع بعض الدراسات الأخرى أن يرتفع منسوب مياه النيل بنسبة ٢٥٪ مقارنة بالمستويات السنوية الحالية بسبب تغير أنماط تساقط الأمطار.

وتُظهر هذه النتائج المثيرة للجدل أن هناك حاجة لتطوير منهجيات هيدروليكية متطورة، ووضع سياسة مناسبة لتقييم حجم أي تأثير للتغير المناخي على مجرى النيل. وفي محاولة لسد الفجوة في المعلومات، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع المركز القومي لبحوث المياه ووزارة المياه والري المصرية بتطوير برنامج كمبيوتر لدعم القرارات

المتعلقة بالموارد المائية، والذي بإمكانه وضع مجموعة من سيناريوهات التغيرات المناخية لحوض النيل مما سيساعد في تحسين تخطيط وإدارة الموارد المائية، بحيث يتم استعمال هذا البرنامج لتطوير التوقعات المستقبلية والحصول على صورة واضحة حول كيفية استعمال الموارد المائية.

وبينما تستمر الشكوك حول كيفية تأثير التغير المناخي على منسوب مياه النيل سواء عبر التبخر أو تغير أنماط تساقط المطر، فقد تم اقتراح العديد من سياسات وإجراءات التأقلم للحد من أي خطر ناجم عن النقص الحاد في المياه. وتصف الخطة الوطنية للموارد المائية التي وضعتها وزارة المياه والري كيفية تطوير البلاد لموارد مائية إضافية وتنفيذ استراتيجية فعالة لإدارة المياه وحماية الصحة العامة والبيئة.

وتشمل الاقتراحات المقدمة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحسين تقنيات تجميع مياه الأمطار، وزيادة استخراج المياه الجوفية، وإعادة تدوير المياه وتحليتها، وتحسين الوصول إلى احتياطي المياه.

ومن بين المقترحات – التى أشار إليها خبراء البيئة إنشاء مجلس قومي لمواجهة تغيرات المناخ، يضم الوزراء المعنيين، علي أن يجتمع بصفة دورية كل شهر وتكون قراراته نافذة وملزمة، فضلا عن بناء جدران علي السواحل رغم التكلفة المرتفعة أو بناء سدود وأهوسة عند مضيقي باب المندب وجبل طارق للسيطرة علي ارتفاع منسوب المياه، علي أن تتقاسم الدول المطلة علي هذه السواحل تكاليف الإنشاء بهدف إنقاذ هذه الدول.

جدير بالذكر أنه لم يقم أي من بلدان حوض النيل بإجراء بحوث جدية حول آثار التغير المناخي، إذ تأتي كل البحوث والمبادرات من البلدان والمؤسسات الغربية. كما لم يتم القيام بأية دراسة لتحديد تأثير التغير المناخي على وفرة مياه النيل. ومن ثم فإن كل الأفكار والرؤى المطروحة فى الوقت الحالى هى مجرد توقعات علمية.

## ٤ـ الجهود المصرية للتعامل مع قضية التغيرات المناخية.

انطلاقا من أهمية وخطورة ظاهرة التغير المناخى، شاركت مصر – ولازالت تشارك – فى كافة الأنشطة ذات الصلة بقضية التغيرات المناخية على كافة المستويات العالمية والإقليمية، فلقد أدركت مصر منذ عقد مؤتمر الأرض فى ريودى جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢، أهمية التعاون الدولي فى مجال التغير المناخي، وكانت من أولى الدول العربية التي أولت اهتماماً كبيراً للقضية بصفة عامة، ففي خلال العقد الماضي، تم اتخاذ عدة خطوات من شأنها تعظيم الاستفادة من التعاون الدولي فى هذا المجال، كما وقعت على الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة في مجال التغير المناخي عام ١٩٩٢ . وخلال الفترة الممتدة من ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٤ اشتركت مصر فى المؤتمرات التى عقدت في هذا المجال، كما وقعت على بروتوكول كيوتو، وقامت بالتصديق عليه فى يناير ٢٠٠٥، واستتبع ذلك إنشاء كافة الهيئات المؤسسية لآلية التنمية النظيفة ودخولها حيز التنفيذ من خلال عدة مشروعات مهمة لتخفيض انبعاثات غازات الصوبة من بعض المصادر المحلية.

وتتمثل أهم النشاطات التى قامت بها مصر للتعامل مع قضية التغيرات المناخية فيما يلي:

– التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية وإصدار قانون البيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ والمشاركة في كافة المؤتمرات وحلقات العمل الدولية المتعلقة بالتغيرات المناخية لتجنب فرض أي التزامات دولية على الدول النامية ومنها مصر.

– التصديق على بروتوكول كيوتو وتشكيل اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة عام ٢٠٠٥، وتشتمل على المكتب المصري والمجلس المصري لآلية التنمية النظيفة.

– إصدار تقرير الإبلاغ الوطني الأول عام ١٩٩٩ لحصر غازات الاحتباس الحراري ووضع خطة العمل الوطنية للتغيرات المناخية.

– قيام وزارة الكهرباء والطاقة بعمل مشروعات عديدة في مجال الطاقات الجديدة والمتجددة (الرياح – الشمسية – المائية – الحيوية) وتشجيع مشروعات تحسين كفاءة الطاقة.

– قيام وزارة الموارد المائية والري بتنفيذ مشروعات لحماية الشواطئ (هيئة حماية الشواطئ) وإنشاء معاهد البحوث المختصة بالتعاون مع شركاء التنمية.

- قيام مركز البحوث الزراعية بإجراء عدد من البحوث والدراسات حول تأثير تغير المناخ على الإنتاج المحصولي واستنباط أنواع جديدة لها القدرة على تحمل الحرارة.

- قيام وزارة البيئة بعمل مشروعات استرشادية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشروعات الطاقة النظيفة ومعالجة المخلفات وإنشاء الغابات الشجرية.

- إعادة تشكيل اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية عام ٢٠٠٧ لتقوم بالتنسيق على المستوى الوطني فيما يخص موضوعات التغيرات المناخية، ووضع التصور للسياسات والاستراتيجيات اللازمة للتعامل مع هذه الموضوعات، واقتراح الآليات اللازمة للتنفيذ.

- تعظيم استفادة مصر من آليات بروتوكول كيوتو من خلال تنفيذ مشروعات آلية التنمية النظيفة.

- طرح مقترح إنشاء مركز وطني أو إقليمي لبحوث التغيرات المناخية بوزارة البيئة للتنسيق مع باقى الجهات البحثية بالدولة، وإجراء البرامج البحثية المتكاملة طبقا للمستجدات في التغيرات المناخية.

- المشاركة فى مؤتمر بالى فى ديسمبر ٢٠٠٧ حيث أكدت خلاله مصر على قيامها بتنفيذ خططها للتنمية المستدامة في كافة المجالات التنموية في إطار الحفاظ على البيئة وتحقيق خفض طوعى في غازات الاحتباس الحراري، حيث تتبنى مصر مشروعا قوميا لتحويل وقود المركبات للغاز الطبيعي، فضلا عن التعاون مع شركاء التنمية في تنفيذ مشروع التحكم في التلوث الصناعي لمنع وخفض الغازات الملوثة الناتجة عن العمليات الصناعية. وعلى جانب التعاون الثنائي، هناك تعاون بين مصر والعديد من الدول الصديقة في تنفيذ مشروعات وبرامج تهدف إلى تنمية استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة، وبناء وتنمية القدرات وتطوير سياسات العمل البيئي في مصر. كما أيدت مصر موقف المجموعة الأفريقية في أهمية تسهيل إجراءات آلية التنمية النظيفة وخفض تكاليف تسجيل المشروعات، كما أيدت موقف المملكة العربية السعودية والدول العربية النفطية فيما يخص استحقاقها لتعويضات مقابل تدابير الاستجابة لآثار التغيرات المناخية.

هذا بالإضافة إلى اهتمام مصر بتعظيم الاستفادة من آليات بروتوكول كيوتو، وخاصة آلية التنمية النظيفة، حيث قامت فور التصديق على البروتوكول ودخوله حيث التنفيذ في عام ٢٠٠٥ بإنشاء اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة، والتي حققت نجاحات ملموسة في العديد من القطاعات، حيث تمت الموافقة على (٣٦) مشروعاً في إطار هذه الآلية، تشمل قطاعات الطاقة الجديدة والمتجددة، والصناعة، ومعالجة المخلفات، والتشجير، وتحسين كفاءة الطاقة، وتحويل الوقود للغاز الطبيعي، وذلك بتكلفة إجمالية حوالي ١,٢٠٠ مليون دولار. وتمثل هذه المشروعات عنصر جذب مهماً للاستثمارات الأجنبية، وتوفير فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى المساهمة في تنفيذ خطط التنمية المستدامة.

وتتضمن خطة التغيرات المناخية أهدافاً قومية لضرورة تبادل المعلومات للتوصل للأبعاد الحقيقية لظاهرة التغيرات المناخية وانعكاساتها البيئية. كما أن أحد محاورها هو التعاون مع المجتمع الدولى فى الحفاظ على نوعية البيئة والحد من مسببات التغيرات المناخية. وتشتمل الخطة على مجالات رفع الوعى العام بالظاهرة وأبعادها الاقتصادية والتعامل معها، وبناء القدرات، وتفعيل برامج المساعدات الدولية المالية والفنية، وكذا نقل التكنولوجيا، ووضع السياسات والبرامج اللازمة للتكيف مع تغيرات المناخ فى جميع القطاعات، مع تفعيل برامج مشاركة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

وقد ظهرت الحاجة الملحة لوضع سياسات قومية لمواجهة هذه المشكلة، ومن المعروف إن الدول النامية تتعرض لضغوط التغيرات المناخية بصورة أشد مما تتعرض له الدول المتقدمة، كما أن قدرة الدول النامية على التأقلم مع مردودات تغير المناخ تعوقها الموارد المالية المحدودة من ناحية، ومتطلبات التنمية الاقتصادية، من ناحية أخرى.

ويتضح من ذلك أهمية الحصول على إسهامات ومساعدات دولية محددة المعالم في جميع المجالات سواء نقل التكنولوجيات النظيفة مع التدريب اللازم والتعليم، أو رفع الوعي وإعداد الكوادر الوطنية القادرة على التعامل مع مختلف جوانب هذه الظاهرة، أو البرامج المطلوبة للتعامل مع هذه القضية وللتأقلم مع مردوداتها نظراً لضخامة التكاليف، بالإضافة إلى توجيه الجهود إلى تصميم نماذج رياضية إقليمية لتغير المناخ مع حصر وتقييم طرق التأقلم ومتابعة تنفيذها.

وتنتهج مصر نهج الدول النامية في التفاوض بشأن أهم قضايا التغيرات المناخية من خلال المحافل الدولية، ويمكن حصر الموقف المصري فيما يلي:

- الرفض التام لمحاولات الدول المتقدمة فرض أي التزامات على الدول النامية - ومنها مصر - بخصوص حصص خفض الانبعاثات من غازات الاحتباس الحراري طبقا للاتفاقية والبروتوكول.

- التأكيد على أن آثار التغيرات المناخية الحالية والممتدة لعقود قادمة هي من نتاج الانبعاثات من الدول الصناعية طوال فترة ما بعد الثورة الصناعية وحتى الآن.

- أن هناك التزامات على الدول الصناعية يجب أن تقوم بها تجاه الدول النامية طبقاً للاتفاقية والبروتوكول سواء من حيث خفض الانبعاثات، أو نقل التكنولوجيا، أو تمويل صناديق التأقلم مع التغيرات المناخية، أو البحوث والمراقبة وتحديد المخاطر والتهديدات وتعويض الدول النامية المعرضة لآثار التغيرات المناخية، وكذلك تدابير الاستجابة وضرورة خضوع الدول الصناعية لآليات وقواعد المحاسبة خلال مراجعة هذه الدول في فترة الالتزام الأولى (٢٠٠٨-٢٠١٢).

- ترى مصر أهمية الاستمرار في المفاوضات والحوار الجاري بين الدول الصناعية والدول النامية بخصوص الالتزامات المستقبلية على الدول الصناعية لفترة ما بعد ٢٠١٢ للوصول إلى قيم محددة من التخفيضات الجديدة في الانبعاثات وطبقاً لتوقيتات محددة بحيث لا تتعدى عام ٢٠٠٨ أو ٢٠٠٩ على الأكثر.

- تؤكد مصر على أن مناقشة قضايا التغيرات المناخية يجب أن تظل في إطار اجتماعات ومفاوضات ومؤتمرات تغير المناخ، والتي يتم تنظيم عملها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية وبروتوكول كيوتو، وأنه يجب ألا يتم تسييس القضية حتى لا يتم توجيهها إلى اتجاهات ضد مصلحة الدول النامية.

- الاهتمام بأساليب البحوث والمراقبة المنهجية لتعظيم الاستفادة من النماذج الرياضية التي تتنبأ بمخاطر التغيرات المناخية على القطاعات المهددة، خاصة قطاع الموارد المائية والسواحل والزراعة.

## خامسا: آليات المواجهة

من الواضح أن هناك اختلافا فى عملية تقييم التغيرات المناخية بين الدول المتقدمة والنامية، فالدول ذات المستوى المعيشى المرتفع مسئولة بشكل كبير عن ازدياد غازات الاحتباس الحراري، فالدول الصناعية مثل الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية واليابان وبعض الدول الأخرى حققت ثرواتها من خلال ضخ مقدار كبير من غازات الاحتباس الحراري إلى الغلاف الجوى قبل أن تدرك خطورة المشكلة.

وتخشى الدول النامية حاليا من إلزامها بتقليص أنشطتها الصناعية الصغيرة، حيث أن حد الأمان من الغلاف الجوى قد استهلك بأكمله. ونظراً لأن الانبعاثات المسببة لظاهرة التغيرات المناخية مرتبطة باستهلاك الطاقة، فإن الضغوط على جميع الدول تتزايد لتقليل استهلاك وقود الفحم والبترول. على الجانب الآخر، فإن هناك تشجيعاً يصل لحد الضغط من أجل التأقلم واستخدام التكنولوجيا المتقدمة؛ إلا أن نقل التكنولوجيا فى بعض الأحيان مكلف للغاية.

والمؤكد أن حجم المعاناة الدولية سيكون كبيرا، حيث ستعانى الدول المتقدمة بشكل أكبر إذا ما تضررت الدول النامية من انحسار المناطق الزراعية أو ارتفاع مستوى سطح البحر أو تغيرت توزيعات الأمطار، إذ لا تمتلك تلك الشعوب المصادر العلمية والاقتصادية والاجتماعية لتتعامل مع التغير الحادث فى المناخ، هذا بالإضافة إلى أن تسارع النمو السكاني بتلك الدول يدفع ملايين السكان للعيش في المناطق الحدودية، الأمر الذى قد يثير صراعات ونزاعات غير قابلة للسيطرة.

وتدعو مثل هذه الآثار المرجحة إلى تغيير جذري فى الطريقة التى يحدد بها العالم أولوياته. والنظر إلى أخطار التغيير المناخي باعتبارها قضية أمنية بل وأهم خطر يهدد الأمن العالمي. كما يجب النظر إلى التكاليف اللازمة لضمان الأمن المناخي على أنها استثمار أكثر منها إنفاق تجاه تنمية مستديمة، فالأمن المناخي وأمن الطاقة يشكلان جزءا لا يتجزأ،

ولابد من التحكم فى استهلاك الطاقة والتعجيل بالتحول من الوقود الأحفورى وخفض انبعاث غازاته المتسببة فى الاحتباس الحراري خفضا جذريا، وهو أمر ممكن رغم صعوبته.

وللتقليل من الاحتباس الحرارى وإنقاذ كوكب الأرض من تغيرات مناخية تهدد مستقبل الحياة البشرية، هناك ضرورة للاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية، يليها تصغير حجم السيارات مع استخدام المواد العضوية بديلا عن البنزين، واستخدام عوازل حرارية في المنازل لتقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، تقليل رحلات الطيران على مستوى العالم قدر الإمكان والتقليل من انبعاثات غاز الميثان، علاوة على محاولة وضع حدود لاستخدام السيارات الخاصة واستبدالها بوسائل المواصلات العامة، والحرص على إغلاق الأجهزة الكهربائية تماما عقب استخدامها وعدم تركها في حالة الاستعداد للتشغيل وأيضا استخدام المصابيح الكهربائية الموفرة للطاقة.

كما ينبغي إقامة صندوق للتغيير المناخي، تموله الدول التى ساهمت أكثر من غيرها فى انبعاث الغازات، وذلك لمساعدة البلدان النامية على خفض غازاتها ومواجهة الآثار غير المواتية الناتجة من التغييرات الواقعة.

وعلى الصعيد العربى، هناك ضرورة لإنشاء هيئة عربية لشئون البيئة وإقامة مجلس وطني لكل دولة عربية يهتم بالبيئة من خلال مراجعة القوانين الوطنية في كل دولة بما يتوافق مع المحافظة على البيئة، على أن تكون تلك المجالس مرتبطة بمجلس قومي تحت مظلة الجامعة العربية لمعالجة المشاكل البيئية القومية. وتشديد إجراءات تطبيق القوانين عند منح تراخيص للأنشطة والمشروعات التي تلوث البيئة، بالإضافة إلى إنشاء شبكة معلومات لجميع بيانات الرصد البيئي في مصر والعالم العربي لتكون في متناول العلماء والباحثين ومراكز البحوث المصرية والعربية. فضلا عن استمرار الأخذ بتدابير الحفاظ على صحة البيئة من خلال الحد من استخدام المبيدات الحشرية في مكافحة الآفات والتوسع في طرق المكافحة البيولوجية، واستنباط أصناف نباتية مقاومة للآفات، والعمل على تحويل المخلفات الزراعية إلى أسمدة عضوية للحد من تلوث البيئة.

# ٢- الانتخابات التمهيدية الأمريكية: أولوية قضايا الركود الاقتصادي والعراق

كانت الانتخابات التمهيدية هي العنصر الرئيسى الذى طغى على مجمل التطورات الداخلية في الولايات المتحدة منذ نهايات عام ٢٠٠٧ وبداية العام الجديد. وبشكل عام، تحظى هذه الانتخابات باهتمام بالغ من الناخب الأمريكي، لما تثيره من قضايا ترتبط بالحياة اليومية للمواطن الأمريكي، حيث تشهد الحياة العامة خلال تلك الفترة عملية حشد سياسي قوياً، وتجتهد القوى السياسية، من أحزاب ومنظمات مجتمع مدنى وجمعيات حقوقية ودينية، لطرح برامجها على الرأي العام، هذا بجانب دور إعلامى مصاحب ومراقب لكل هذه التفاعلات. وقد اكتسبت الانتخابات التمهيدية هذه المرة أهمية خاصة بالنظر إلى حجم التغيرات التى قد تأتي بها هذه الانتخابات، فبجانب انتخابات الرئاسة التى ستجرى فى الرابع من شهر نوفمبر من هذا العام (٢٠٠٨)، ستجرى معها فى نفس التوقيت انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ فى ٣٥ ولاية، بالإضافة إلى انتخابات مجلس النواب لكل مقاعد الولايات البالغ إجماليها ٤٣٥ مقعدا، وأخيراً هناك انتخابات حكام الولايات فى إحدى عشرة ولاية، مما يعنى أن كتلة من المتغيرات ستأخذ مجراها فى مؤسسات الدولة الأمريكية. وبطبيعة الحال، سيكون لنتائج هذه الانتخابات، وما سيترتب عليها من تغييرات، تأثيراتها المباشرة على مجمل السياسات الداخلية والخارجية الأمريكية. ومن الملاحظات المهمة أيضاً على انتخابات ٢٠٠٨ أنها ستكون أول سباق رئاسي منذ عام ١٩٥٢ لا يشارك فيه رئيس حالى أو نائب رئيس، فجورج بوش تمنعه المادة ٢٢ من الدستور الأمريكى من خوض الانتخابات لوجوده فى البيت الأبيض لمدتين سابقتين، أما نائبه ديك تشينى فقد قرر بمحض إرادته عدم خوض الانتخابات رغم عدم وجود موانع دستورية أو قانونية تمنعه من ذلك.

وفي المقابل، فقد جاء أغلب المرشحين من أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب، والقليل من ذوى الخبرة التنفيذية سواء كانوا حكام ولايات أو ممن تبوأوا مناصب وزارية أو سياسية فى البيت الأبيض. وتمخض الأمر فى النهاية ليصبح مرشحا الحزب الديموقراطى في الانتخابات التمهيدية عضوين من مجلس الشيوخ. المرشح الأول هي هيلارى كلينتون سيدة أمريكا الأولى فى عهد الرئيس بيل كلينتون، وهى بذلك تعد المرأة الأولى فى التاريخ السياسي للولايات المتحدة التى تخوض سباقا على الترشيح لرئاسة الولايات المتحدة. أما المرشح الثاني فهو باراك أوباما، وهو أيضاً أول مرشح أمريكي على هذا المنصب من أصول أفريقية. أما الحزب الجمهورى فقد حسم سباقه لصالح عضو مجلس الشيوخ عن ولاية أريزونا جون ماكين. ويعني ذلك أن أيا كان الفائز في الانتخابات النهائية، جمهورياً أو ديموقراطياً، فإنه يفتقد إلى حد كبير إلى الخبرة التنفيذية فى الإدارة السياسية لدولة عظمى، فالمسئوليات التى مارسوها كانت فى معظمها تشريعية ورقابية، الأمر الذى جعل قضية الخبرة من بين محددات الاختيار لدى قطاع من الناخبين فى هذا السباق.

## أولا : الحزب الديمقراطي... أوباما في مواجهة هيلاري كلينتون

بدأ ماراثون الانتخابات التمهيدية للحزبين في يناير ٢٠٠٨ فى ولاية «أيوا» بإجراء اجتماع المجلس الانتخابي. وقد طرحت العديد من التوقعات السياسية حول المترشحين المتوقع فوزهم فى الانتخابات التمهيدية. فعلى مستوى الحزب الجمهورى طرحت هذه التوقعات «روديو جوليانى» عمدة نيويورك السابق، الذى ارتفعت أسهم شعبيته بعد أحداث ١١ سبتمبر على خلفية دوره فى عمليات الانقاذ. كانت هناك توقعات أيضا حول ترشيح «ميت رومنى» حاكم ولاية ماساشوستس السابق. وعلى مستوى الحزب الديموقراطى، أشارت التوقعات إلى جون إدواردز المرشح السابق لمنصب نائب الرئيس فى انتخابات ٢٠٠٤ مع جون كيرى، بالإضافة إلى هيلاري كلينتون وباراك أوباما. وقد بنيت تلك التوقعات على أساس العديد من استطلاعات الرأى وقدرة المترشحين على جمع التبرعات المالية اللازمة لإدارة حملاتهم الانتخابية.

غير أن النتائج خالفت هذه التوقعات الأولية، فبعد حملة الانتخابات التمهيدية التى شهدتها الولايات المتحدة فى شهور يناير وفبراير ومارس من عام ٢٠٠٨، بدأ جون ماكين يوالى انتصاراته حتى فاز بعدد المندوبين المطلوبين لحصوله على ترشيح حزبه، والبالغ عددهم ١١٩١ مندوبا، وتنازل له المرشح الأكثر صموداً على غير توقع مايك هاكابى حاكم ولاية أركنساس السابق.

أما الحزب الديموقراطى فقد بدا موقفه أكثر تعقيداً بسبب تصدر باراك أوباما وهيلارى كلينتون لقائمة المترشحين دون حسم أحدهما للسباق وعدم حصول أي منهما على الحد الأدنى من عدد المندوبين المطلوبين للترشح والبالغ عددهم ٢٠٢٥ مندوبا، وتصميم كلينتون على استمرارها فى السباق رغم تفوق أوباما عليها بفارق ضئيل.

ورجعت تلك الحالة من التقارب الشديد بين أوباما وكلينتون إلى مجموعة من الأسباب: أولها سبب إجرائى خاص بنظام الانتخابات التمهيدية للحزب الديموقراطى القائم على التمثيل النسبي، حيث يحصل كل مرشح على نسبته من المندوبين حسب عدد الأصوات التى حصل عليها، بمعنى أنه حتى فى حالة فوزه بأغلبية (٥٠٪+١)، فإنه يحصل على عدد من المندوبين يوازي هذه النسبة فقط، ولا يفوز بكل مندوبي الولاية كما هو الحال في حالة الحزب الجمهورى الذى يقوم نظامه الانتخابى على حصول المرشح على جميع مندوبي الولاية فى حالة حصوله على الأغلبية البسيطة (٥٠٪+١)، الأمر الذى أدى إلى إطالة السباق التمهيدي على نحو كبير، خاصة أن عدد الأصوات التى حصل عليها كل من كلينتون وأوباما فى عدد من الولايات بدا متقارباً إلى حد كبير فى العديد من الجولات. وقد كان فوز هيلارى كلينتون فى شهر مارس بولاية تكساس وأوهايو ذات الأعداد المتوسطة من المندوبين سببا فى تصميمها على الاستمرار فى الحملة الانتخابية، ثم توج ذلك بانتصارها فى ولاية بنسلفانيا فى شهر أبريل، الأمر الذى نتج عنه تقليل الفارق بين عدد مندوبى كلينتون وأوباما إلى أقل من ١٥٠ مندوبا، وهو فارق يعد ضئيلا. غير أن أوباما استطاع أن يحرز لنفسه فوزا مناسبا يضمن تقدمه على كلينتون، وذلك من خلال فوزه بولاية كارولينا الشمالية، ونجاحه أيضاً في تقليل الفارق بينه وبينها فى ولاية إنديانا، بالرغم من فوزها، إذ استطاع بفضل حملته الانتخابية أن يقلل فارق الهزيمة إلى نقطتين، الأمر الذى أضعف موقف كلينتون إلى حد كبير. واستمر ذلك الوضع مروراً بانتخابات ولاية فيرجينيا الغربية التى فازت فيها كلينتون بفارق كبير، إلا أنه تحول إلى فوز غير مجدى، ثم جرت انتخابات ولايتى أوريجون وكنتاكى، ومعهما زاد الفارق بين الاثنين ليقترب من مائتى مندوب لصالح أوباما، الأمر الذي كان يعني استحالة حصول كلينتون على عدد المندوبين المطلوب.

أما السبب الثاني الذى قلل أيضاً من فرص حسم السباق لصالح كلينتون فهو إلغاء الانتخابات التمهيدية فى ولايتى فلوريدا وميشيجن بسبب مخالفة إدارة الحزب فى الولايتين للموعد الذى حددته لهما الإدارة الرئيسية للحزب. وأخيراً، يبرز بشكل لافت العامل الشخصي فى السباق، الذى ربما كان سبباً آخر فى انحسار الفجوة بين المرشحين الديموقراطيين، إذ يأتى أوباما من جذور أفريقية، ويتمتع بجاذبية سياسية إلى درجة عالية خصوصاً بين فئات الشباب بوجه عام، وطلبة الجامعات على وجه خاص، بالإضافة إلى فئات ذوى الدخل المحدود والأمريكيين ذوى الأصول الإفريقية. والأهم من ذلك، أن الكثيرين نظروا إلى أوباما باعتباره تجسيدا للحلم الأمريكي في تحقيق الانصهار الوطني والاندماج الكامل لمختلف العرقيات والأصول والمهاجرين في بوتقة أمريكية واحدة على أرضية قيم

الليبرالية والديموقراطية. وبالتالى اعتبره الكثير من مناصريه تعبيرا عن موجة تغيير ايجابى قد تشهدها - أو يجب أن تشهدها- الولايات المتحدة، كأول رئيس أسود يجلس فى المكتب البيضاوى، لما لذلك من انعكاسات إيجابية متوقعة على السياسات الداخلية، وعلى السياسة الخارجية أيضا. وقد كان لدعم عائلة الرئيس الأمريكى الشهير جون كنيدى له أثره الكبير على فرص أوباما.

ويتمتع أوباما بدرجة عالية من المصداقية بين صفوف الناخبين، ويميزه فى ذلك أنه يعد جديداً على النخبة السياسية المقيمة فى واشنطن، والتى تتعمق ارتباطاتها ومصالحها بالشركات الكبرى وجماعات المصالح وجماعات الضغط، مما يوحى بابتعاده عن شبهات الفساد. وقد ظهر ذلك بوضوح فى حملته الانتخابية التى استطاع فيها أن يكون الأكثر نجاحاً وقدرة على جمع التبرعات، فقد حصلت حملة تبرعاته خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧ على ٥٨ مليون دولار أمريكى، ونجح أيضاً فى جمع ٣٦,٨ مليون دولار خلال الشهر الأول من عام ٢٠٠٨، ويعد هذا المبلغ أعلى رقم تبرعات على الإطلاق فى تاريخ الحملات الانتخابية الرئاسية للحزب الديموقراطى. بيد أن اللافت للنظر فيما يتعلق بقدرته على جمع التبرعات، هو ظاهرة التبرعات الصغيرة التى لا تتجاوز فئة المئة دولار والتى وصل إجماليها إلى ١٦ مليون دولار، وهو ما يوازى ٢٧٪ من إجمالى التبرعات التي حصل عليها خلال مدة الشهور الستة الأولى من عام ٢٠٠٧. وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على قدرة أوباما على حشد الطاقات، وعلى استخدامه الجيد لوسائل الاتصالات خاصة الانترنت، وعلى استقطاب جزء كبير من الناخبين المستقلين على مستوى الولايات، بل وربما استقطاب ناخبين من داخل صفوف الحزب الجمهورى ذاته.

ولا ينفي ذلك أهمية القدرات التي تمتعت بها هيلاري كلينتون، فهي أول امرأة تخوض سباقا على منصب الرئيس، وهي أيضا أول سيدة أولى تحمل مؤهل دراسات عليا، كما عُرف عنها قوتها وصلابتها فى العمل منذ أن كانت محامية، واستطاعت أن تحفظ لنفسها مستوى مهنياً مرتفعاً فى مجال المحاماة بالرغم من كونها زوجة لحاكم ولاية منذ ١٩٧٨. وفى انتخابات الرئاسة الأولى لزوجها عام ١٩٩٢، كان دائماً يروج للدور الذى ستقوم به عندما تصبح السيدة الأولى، وبالفعل منذ وصول زوجها إلى البيت الأبيض قامت هيلاري بدور غير تقليدى كسيدة أولى، فقد بادرت بالعديد من المشاريع والقوانين الخاصة بالمجال الاجتماعى، خاصة مجالات الصحة والمرأة والطفولة، فارتبط اسمها بخطة برنامج التأمين الصحى الشامل، الذى هوجمت بسببه كثيراً من جانب جماعات المصالح والشركات. كما ارتبط اسمها ببرنامج دعم العناية الصحية للأطفال، واستطاعت أن تفتح مكتباً خاصاً بالعنف ضد المرأة بوزارة العدل، ورسمت لنفسها مبادرات دولية فى مجال انتهاكات حقوق الإنسان ضد المرأة خاصة فى الصين وأفغانستان طالبان. ومع اقتراب نهاية مدة الرئاسة الثانية لبيل كلينتون، خاضت هيلاري المعركة الانتخابية على مقعد مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك، وفازت به، لتصبح بذلك أول سيدة أولى تفوز بمقعد بمجلس الشيوخ فى يناير ٢٠٠١. وبعد انتهاء مدتها الأولى في المجلس، استطاعت هيلاري أن تؤمن مقعدها لمدة ثانية في عام ٢٠٠٦. ولعبت شعبية الرئيس السابق بيل كلينتون دورا كبيراً فى حشد التأييد لها فى ظل بدايات الأزمة الاقتصادية التى تمر بها الولايات المتحدة في المرحلة الحالية، بعد ما عُرف عن كلينتون نجاحه فى خلق حالة رخاء اقتصادى خلال فترة رئاسته، وكان أول رئيس يترك ميزانية الدولة بفائض مالى كبير منذ عام ١٩٦٩.

وكان اجتماع لجنة القوانين بالحزب الديموقراطى فى ٣١ مايو ٢٠٠٨ هو العامل الرئيسي الذى أدى إلى الانتهاء من المعركة التمهيدية، فقد أدى قرار اللجنة بقبول نصف عدد الأصوات لولايتى فلوريدا وميشيجن فى مؤتمر الحزب إلى اتساع الهوة بين أوباما وكلينتون لصالح الأول، كما أدى إلى تشجيع عدد من المندوبين الكبار فى إعلان تأييدهم لأوباما، وترتب على ذلك ضياع فرصة هيلاري كلينتون فى الفوز، وإعلانها الانسحاب من السباق الرئاسى بعد الانتهاء من جميع الانتخابات التمهيدية فى ٣ يونيو ٢٠٠٨.

## ثانيا : القضايا الداخلية في حملات المرشحين

### ١ - الاقتصاد قضية الانتخابات الأولى

احتلت القضايا الاقتصادية الترتيب الأول في اهتمامات الناخب الأمريكي، فقد شهد الاقتصاد الأمريكي خلال عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ تراجعاً في العديد من المؤشرات الاقتصادية، كانت سبباً فى حالة الترقب لما قد يحل على الاقتصاد

الأمريكي من حالة ركود، وهي الحالة التي عكست نفسها على القضايا الانتخابية، حيث احتلت القضايا الاقتصادية المرتبة الأولى بينما تراجع الشأن العراقي إلى مرتبة أخرى أقل أهمية.

فقد دخل الاقتصاد الأمريكي في حالة تباطؤ بشكل مستمر منذ يناير ٢٠٠٨، عبر عنها انهيار بنك «بير ستيرن» الاستثماري في منطقة وول ستريت المالية بمدينة نيويورك، ثم تفاقم الأمر مع ظاهرة الارتفاع الجنوني لأسعار النفط، مما نتج عنه سلسلة من الانهيارات الأخرى بين شركات الطيران، وسجل سعر الدولار أعلى نسب انخفاض له أمام العملات الأخرى خاصة اليورو الأوروبي والين الياباني والجنيه الإسترليني، وارتفعت أسعار السلع في أوقات قياسية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨، ثم وقعت أزمة الرهن العقاري التي سببت ردود أفعال عكسية في سوق المال الأمريكي. وقد عكست هذه التطورات والظواهر الاقتصادية السلبية نفسها بقوة على الحملات الانتخابية للمرشحين، بسبب ما تعنيه في التحليل الأخير، من وجهة نظر الناخب، من ارتفاع مستوى الأسعار، وبالتالي ضعف القدرة الشرائية للدولار، وزيادة البطالة، وتعثر الخطط المالية للناخبين خاصة فيما يتعلق بمسألة تسديد أقساط المساكن وغيرها.

وقد أثبتت العديد من استطلاعات الرأي، كيف طغت المسائل الاقتصادية على اهتمامات الناخبين، فقد أظهر استطلاع للرأي أجرته وكالة «سي بي إس» الإخبارية أن ٧٦٪ من الناخبين يرون أن الحالة الاقتصادية سيئة، وأنها تزداد سوءاً. وتعد هذه النسبة مرتفعة جداً، بينما رأى ٦٦٪ أن الاقتصاد يمر بحالة ركود. ونتيجة لهذه التقييمات، فقد انخفضت نسب الموافقة على أداء الإدارة الجمهورية في التعامل مع الأزمة إلى ٦٨٪، الأمر الذي سينعكس بالتأكيد على فرص نجاح المرشح الجمهوري جون ماكين، خاصة في ضوء وجود توقعات بأن السياسات الاقتصادية لجون ماكين، أو للحزب الجمهوري بوجه عام، لن تختلف كثيرا - في حالة فوزه - عن إدارة بوش الابن، بل إن ماكين يتم الترويج له إعلامياً على أنه سيكون امتداداً لجورج بوش.

وبالتالي، يمكن القول أنه طالما ظلت القضايا الاقتصادية تحتل ترتيبا متقدما في أولويات الناخب الأمريكي، فستظل فرص نجاح جورج ماكين في الفوز أقل بالمقارنة بالمرشح الديمقراطي باراك أوباما، وذلك رغم ما يتمتع به ماكين من تاريخ سياسي مشرف من زاوية تعرضه للأسر والاعتقال خلال مشاركته كطيار في حرب فيتنام، ورغم ما هو معروف عنه من آراء مخالفة لأراء حزبه في العديد من القضايا. فالعامل الاقتصادي هو الأكثر ارتباطاً بنجاحات الحزب الديموقراطي.

## ٢- تكاليف الحرب على العراق

كانت تكاليف حرب العراق منذ بدايتها موضوع اهتمام الرأي العام الأمريكي، وخلال الفترة التي سبقت تجهيزات وشن الحرب، كانت الأسئلة عادة ما توجه إلى مسئولي الإدارة حول التكلفة الحقيقية لهذه الحرب. وقد بدا خلال تلك الفترة أن هناك بوادر لخلاف حول هذه التكاليف، فقد ذهب البعض مثل دونالد رامسفيلد وزير الدفاع ونائبه بول ولفويتز آنذاك إلى أن التقديرات تشير إلى أن كلفة الحرب ستتراوح ما بين ٥٠ إلى ٦٠ مليار دولار، وأن مشاريع إعادة إعمار العراق في مرحلة ما بعد الحرب ستتحملها عائدات النفط العراقي، الذي سيدخل مرة أخرى إلى سوق النفط العالمي بعد فترة انقطاع، وبعد أن يعاد تجهيزه للمنافسه وزيادة قدرته الإنتاجية. بيد أن مسئولين آخرين من داخل الإدارة، مثل لورنس ليندسي المستشار الاقتصادي للرئيس بوش ومدير مجلس الاقتصاد الوطني، قد طرح تقديرا مخالفا، إذ ذهب إلى أن تكلفة هذه الحرب لن تقل عن ٢٠٠ مليار دولار، وهو المبلغ الذي اعتبره رمسفيلد في ذلك الوقت مبالغا فيه.

وقد كشفت التطورات فيما بعد، كيف أن التقديرات التي روجت لها الإدارة الأمريكية قد جانبها الصواب ولم تثبت صحتها، وأن التقديرات الواقعية لكلفة الحرب لم تأخذ حقها من الفحص والدراسة، وهو الأمر الذي أصبح جلياً لدى الرأي العام الأمريكي والنخبة السياسية، فقد فاقت تكاليف الحرب كل التقديرات السابقة، بل بدا بشكل مزعج كيف أنه حتى في حالة انسحاب القوات الأمريكية من العراق، فإن الاقتصاد الأمريكي سيتحمل تكلفة هذه الحرب لفترة لا تقل عن عشرة أعوام قادمة على أقل التقديرات.

وقد زادت قضية تكاليف الحرب من سخونة المعركة الانتخابية، فقد حمل الحزب الديموقراطي الإدارة الجمهورية مسئولية تدهور الاقتصاد الأمريكي وبداية دخوله فترة كساد، بسبب هذه الحرب والسياسات الاقتصادية والمالية لهذه

الإدارة. وبالإضافة إلى التكاليف الاقتصادية والمادية والبشرية للحرب، فغالبا ما يتم التعامل مع هذه الحرب من زاوية إضافية أخرى وهي أنها باتت توريطاً للحكومة الأمريكية ومواطنيها خلال المرحلة المقبلة، وعبئاً على أي إدارة أمريكية قادمة. وبالرغم من ذلك، فإن إدارة بوش لازالت تصر على طرح تقديرات غير واقعية حول تكاليف هذه الحرب. وعلى ذلك، فقد انبرى عدد من الخبراء الاقتصاديين لطرح رؤيتهم للتكلفة الواقعية لهذه الحرب، وكان أهمها الدراسة التى أشارت إلى أن التكلفة الحقيقية لهذه الحرب خلال السنوات الخمس الأولى تقدر بنحو ثلاثة تريليونات دولار (دراسة: جوزيف ستيلجتز، وليندا بليمز، حرب الثلاث تريليونات دولار: التكلفة الحقيقية للصراع فى العراق، والمعروضة على الرابط التالي: www.vanityfair.com).

ويعود هذا التباين في تقديرات التكاليف المطروحة لهذه الحرب إلى أن الإدارة تقصر هذه التكاليف على الأموال التى تم تخصيصها من جانب الكونجرس بقوانين خاصة لتمويل الحرب فى العراق والتى وصلت فى مجملها حتى عام ٢٠٠٨ إلى ٦٠٠ مليار دولار، الأمر الذى يعني اعتماد منهج غير شامل في تقدير تلك التكاليف، ويغفل آثارها على الحالة الاقتصادية ككل، كما يغفل احتساب الالتزامات المستقبلية التى تفرضها هذه الحرب على الخزانة الفيدرالية. أيضا اتبعت إدارة بوش سلوكا حاجبا للمعلومات حول التكلفة الحقيقية للحرب، فقد جاءت مطالب الإدارة من الكونجرس بتخصيص ميزانيات إضافية لتمويل الحرب في كثير من الأحيان من باب تمويل الطوارئ، الأمر الذي يقلل من قدرة الكونجرس على المراجعة الدقيقة ومراقبة أوجه التصرف في هذه الأموال.

وبهذا المعنى، فإن الـ ٦٠٠ مليار دولار التى تم تخصيصها لتمويل حرب العراق لا تمثل سوى جزء من هذه التكاليف، فقد تغافلت إدارة بوش عن احتساب الزيادة فى ميزانية وزارة الدفاع منذ عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧، وقد قدرت هذه الزيادة بنحو ٥٠٠ مليار دولار على مدار الأعوام السابقة. وتعد هذه الزيادة هي الأعلى لوزارة الدفاع منذ ٤٠ عاماً. وقد كان جزء من هذه الزيادة راجعاً إلى الحرب فى العراق ومتطلباتها الأساسية، كما أنه قد يكون تم تحويل مبالغ من أرصدة ميزانيات وزارة الدفاع لتمويل الحرب، فالقانون يعطى للوزارة ذلك الحق. ووفق بعض التقديرات، فإن وزارة الدفاع قامت بتخصيص مبلغ ١١٠ مليار دولار من هذه الزيادة للحرب على العراق (جوزيف ستيلجتز، وليندا بليمز). وأخيرا، فإن إدارة بوش لم تأخذ في اعتبارها عامل التضخم فى حساب هذه التكلفة، فقيمة الدولار الأمريكي الآن تختلف عن قيمته منذ خمس سنوات.

أما فيما يتعلق بالخيارات المستقبلية بشأن العراق وعلاقتها بمسألة التكلفة الإجمالية للحرب، فالفكرة السائدة هي أن أى خيار سياسي سيكون له ثمن، وسيحتاج إلى ميزانيات ماليه لتحقيقه. وعلى ذلك، فقد اهتم عدد من نواب الكونجرس بمسألة تكلفة استمرارية القوات الأمريكية فى العراق، وطالبوا بوضع تكاليف الاستمرار تحت سيناريوهات مختلفة، وضعت فى الحسبان المدد الزمنية، وطبيعة الوجود العسكري، وعناصر أخرى، وقد وصلت هذه التقديرات إلى ٥٢٠ مليار دولار، وهى تكلفة مستقبلية لاستمرار القوات فى العراق بشكلها الحالى لمدة عام بدءا من تولى الإدارة الجديدة لسلطاتها عام ٢٠٠٩.

طرحت أيضا قضية المحاربين المصابين، وما يحتاجونه من إعانات مالية وعناية طبية خلال فترة خدمتهم العسكرية وبعد انتهائها. ويعد هذا البعد غائباً عن حسابات الإدارة بشكل كبير بالرغم من أنها تمثل عبئاً مستقبلياً على خزانة الحكومة الأمريكية، التى تلتزم بتقديم العناية الطبية لجنودها الذين شاركوا فى الحروب سواء كانت إصابات حرب أو إصابات مدنية، كما أنها تلتزم بتقديم إعانات مالية لهؤلاء الجنود فى حالة فقدانهم القدرة على العمل. وقد فقد فى الحرب نحو ٤٠٠٠ جندى أمريكى، بالإضافة إلى تسريح نحو ٧٥٠ ألف جندى بسبب إصابات تمنعهم عن العمل العسكرى، بالتالى ستتحمل إدارة شئون المحاربين تكاليف العناية الطبية والإعانات الإجتماعية لهؤلاء الجنود جميعا، ولفترات زمنية ليست قصيرة. وقد قدرت هذه المبالغ بنحو ٥٤٠ مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة.

ولم يتضح إلى الآن أيضاً، التكاليف الأخرى التى تتحملها ميزانية الدولة، ففى الأغلب سوف تتحمل إدارات أخرى بعض المسئوليات تجاه الملف العراقى، كالعمليات السياسية والدبلوماسية التى تقوم بها الخارجية الأمريكية.

وتدخل قيمة الفائدة البنكية أيضاً كعامل رئيسى فى تكلفة الحرب، فقد جاء تمويل الحرب فى شكل استدانة قامت بها إدارة بوش، وبالتالى ستدفع الإدارات الأمريكية فوائد بنكية على تلك الأموال لمدة عشرة أعوام تقريبيا. ويقدر

إجمالي تلك الفوائد بنحو ٦١٥ مليار دولار (راجع: جوزيف ستيلجتز، وليندا بليمز، مرجع سبق ذكره. وراجع أيضا: وثيقة مكتب الميزانية بالكونجرس، حول تقدير تكاليف بقاء القوات الأمريكية بالعراق حتى عام ٢٠١٦، ١٣ يوليو ٢٠٠٦، عبر الرابط التالي: www.cbo.gov).

بالإضافة إلى ذلك، فقد أدت حرب العراق إلى تأثير كلى على الاقتصاد، فقد تم استدعاء جزء كبير من الحرس الوطنى، وبالتالى حجب قطاع لا بأس به عن سوق العمل، ويعنى ذلك أن هناك عائلات أمريكية ستعانى من مشاكل اقتصادية، وبالتالى سيفقد قطاع من المجتمع قدرته على الإنفاق. كما ساهمت فى زيادة أسعار البترول بشكل كبير، فارتفعت من ٢٥ دولار للبرميل قبل دخول الحرب إلى أكثر من ١٤٠ دولار في شهر يوليو ٢٠٠٨، وهو ما حمل الاقتصاد والمواطن الأمريكى مصاريف إضافية. وأخيرا، يُشار في هذا الإطار إلى تكلفة الفرصة البديلة، فالأموال التي وُظفت فى الحرب، كان من الممكن توظيفها فى مجالات أخرى مثل بناء الطرق والمدارس وإجراء الأبحاث...الخ.

## ثالثاً: قضايا السياسة الخارجية في حملات المرشحين

### ١ ـ العراق

سيطرة القضايا الاقتصادية على الحملات الانتخابية للمرشحين لم تمنع من تصاعد الجدل الانتخابي حول التغيرات المتوقعة في مجال السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام. وقد احتل الملف العراقي أهمية خاصة مرة أخرى في هذا الإطار. وزاد من أهمية الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٨ في هذا السياق أن مرشحى كلا الحزبين لهم برامج مختلفة فيما يخص التعاطى مع الاحتلال الأمريكى للعراق. ويمكن القول أن البون بين المرشحين الجمهورى والديموقراطى شاسع، إلا أنه من المهم الإشارة أولا إلى بعض مظاهر العلاقة بين الانتخابات الرئاسية والسياسة الخارجية الأمريكية. فمن ناحية، فإن التغير فى القيادة السياسية فى البيت الأبيض يؤدي إلى تغير بقدر ما فى عملية صياغة السياسة الخارجية، حتى وإن جاء الرئيس الجديد من داخل نفس الحزب ويؤمن بنفس أفكار سابقه فيما يخص القضايا الخارجية. ومن ناحية ثانية، فإنه على مر التاريخ السياسي للولايات المتحدة لم تكن السياسة الخارجية الأمريكية ضمن قائمة أولويات الناخب الأمريكي بشكل مباشر، إلا فى حالات محددة من بينها أن تكون هناك حالة حرب ضد طرف خارجي. وحتى فى هذه الحالة، فإن اهتمام الناخب الأمريكي يكون منصبا على أبعاد معينة، مثل البعد الاقتصادى للحرب، بمعنى تأثير الحرب والعمليات العسكرية على حياة المواطنين، أو البعد الإنسانى خاصة في حالة ارتفاع عدد الضحايا الأمريكيين في الحرب، أو في حالة عدم وضوح الغاية الحقيقية للحرب لدى الرأي العام. وهكذا، فإن اهتمام الناخب الأمريكي يكون منصبا في جميع الحالات على البعد الداخلي لقضايا السياسة الخارجية.

ولا يخرج اهتمام الناخب الأمريكي بقضية العراق عن هذه القاعدة، فقد بات للاحتلال انعكاسات سلبية على حياة المواطن الأمريكي، كما أن أداء إدارة الرئيس بوش كان إلى حد كبير فاشلاً فى إدارة هذا الملف، وتراكمت أخطاء إدارته، ولذلك احتلت قضية العراق مساحة مهمة بين جملة اهتمامات الناخب الأمريكي، فبناء على استطلاع للرأى أجرته مؤسسة جالوب في فبراير ٢٠٠٨ حازت قضية العراق ما يزيد عن ٤٠٪ من اهتمام الناخب الأمريكي. وفي استطلاع آخر أجرته مؤسسة "سى بي إس" الإخبارية خلال الفترة من ين ١٥ إلى ١٨ مارس ٢٠٠٨، على عينة من ١٠٦٧ ناخب أمريكى (٤١٤ جمهوريا، ٣٢٤ ديموقراطياً، ٣٢٩ ناخبا مستقلا)، أكد ٥٩٪ من إجمالي العينة أن القرار الأمريكي بالحرب على العراق كان قرارا خاطئا، بينما رأى ٣٦٪ أن قرار الحرب كان صحيحاً.

وفي استطلاع آخر، رأى ٤٢٪ أن زيادة القوات الأمريكية فى العراق أحدثت تحسنا نوعيا فى مسار الأزمة العراقية، بينما ذهب ٣٤٪ إلى أن هذه الزيادة لم يترتب عليها نتيجة ملحوظة، كما رأى ٥٤٪ أن الأمور في العراق تسير إلى الأسوأ، كان منهم ٧٦٪ من الديموقراطيين. بينما رأى ٤٣٪ أن الأمور تسير بشكل جيد، منهم ٧١٪ من الجمهوريين، الأمر الذى يشير إلى حجم الخلاف والهوة بين الحزبين حول رؤية الأوضاع فى العراق. غير أن ٦٥٪ من الناخبين غير راضين عن أدارة الرئيس بوش في الملف العراقى، و٦٤٪ غير راضين عن أداء بوش كرئيس للولايات المتحدة.

وفى إشارة إلى العلاقة بين الحرب على العراق وحماية الولايات المتحدة من الإرهاب، أشار ٣٦٪ إلى أن الحرب على العراق لم تعد سبباً فى حماية الولايات المتحدة من خطر الإرهاب وأن استمرار هذه الحرب ليس هو السبب في الحالة

الأفضل التي تعيشها الولايات المتحدة الآن من هذه الزاوية، لذلك فإن ٤٦٪ لا يمانعون فى إبقاء عدد كبير من القوات هناك لمدة لا تزيد عن عام، و ٢٢٪ لا يمانعون فى إبقاء القوات لمدة تتراوح بين عام وعامين، بينما لا تتجاوز نسبة من لا يمانعون فى إبقاء القوات لمدة تصل إلى خمس سنوات ١٤٪.

وهكذا، تكشف نتائج هذه الاستطلاعات عن أن قضية العراق لا تزال تمثل إحدى أهم القضايا موضع الخلاف بين الناخبين الأمريكيين، وأن المجتمع الأمريكي لم يبلور حتى الآن موقفا توافقيا عاما حول الحرب في العراق.

ويصدق الأمر ذاته على مواقف المرشحين حول العراق. ونشير فيما يلي إلى تصورات هؤلاء المرشحين حول القضية العراقية، وفقا لما جاء في تصريحاتهم وخطاباتهم أثناء حملات الانتخابات التمهيدية. وعلى الرغم من خروج هيلاري كلينتون من سباق الرئاسة إلا أننا سوف نشير إلى موقفها من القضية العراقية بهدف الوقوف على حجم الخلاف داخل الحزب الديمقراطي ذاته.

على الرغم من أن هيلاري كلينتون صوتت في عام ٢٠٠٢ لصالح تفويض الرئيس بوش باستخدام القوة ضد العراق، إلا أنها تبنت خلال حملتها الانتخابية موقفاً مناهضاً للحرب، وحاولت تقديم مشروع قانون فى مجلس الشيوخ يقضى بمنع زيادة عدد القوات فى العراق عن العدد الموجود منذ يناير ٢٠٠٧، غير أنه رفض. ولا تحبذ كلينتون فكرة إقامة قواعد عسكرية طويلة الأجل فى العراق، ووعدت بانسحاب أمريكي كامل من العراق بحلول عام ٢٠١٣، وبإنهاء الحرب خلال مدة رئاستها في حالة فوزها.

وحاولت كلينتون أن تبدو واقعية إلى أقصى درجة فى تعاطيها مع مسألة الاحتلال العراقى، فهى تدرك حجم المصالح الأمريكية المرتبطة بالعراق من ناحية، وتعلم، من ناحية أخرى، أن ترك العراق بدون استراتيجية خروج متكاملة قد تعنى سقوطه فى أيدي التنظيمات والحركات المتشددة وتمدد النفوذ الإيراني داخل العراق، مما سيعنى تهديدا مباشراً للدول الحليفة فى الخليج وإسرائيل وأمن الطاقة، وقد يتفاقم الأمر بين الأكراد وتركيا، وبالتالى فإن الخروج الأمريكي من العراق يحتاج لدى هيلاري كلينتون إلى دراسة دقيقة مسبقة، مع ضرورة الإبقاء في جميع الحالات على عدد معين من القوات كرادع ضد تنظيم القاعدة والنظام الإيرانى.

وقد يكون أوباما على نفس النهج الاستراتيجى لكلينتون، إلا أنه يتمتع بدرجة أعلى من المصداقية فيما يخص الشأن العراقى، فقد صوت منذ البداية فى عام ٢٠٠٢ ضد استخدام القوة فى العراق، معتبراً إياها توريطا من جانب صقور وزارة الدفاع آنذاك، ريتشارد بيرل وبول ولفيتز، لتحقيق أهداف أيديولوجية. وقام موقفه منذ عام ٢٠٠٢ على أن هذه الحرب غير معلومة العواقب، وتفتقر إلى رؤية واضحة ومتكاملة حول تكلفتها ومداها الزمني، فضلاً عن موقفه بأنه لا توجد علاقة واضحة بين إرهاب تنظيم القاعدة واحتلال العراق.

وقد كان لمصداقيته هذه تأثيرها الواضح على قوة حملته الانتخابية. ولتعزيز ذلك الأثر قام بوضع خطة محددة للخروج من العراق، طرحها على الرأى العام فى سبتمبر ٢٠٠٧. وقامت هذه الخطة على مبدأ أساسي وهو عدم وجود حل عسكرى للأزمة العراقية. وأشارت إلى أن التقدم الذي حدث فى العراق خلال الفترة الأخيرة بعد خطة زيادة عدد القوات هو تقدم محدود، وربما يرجع لأسباب أخرى أكثر تأثيراً وحجية من زيادة حجم القوات الأمريكية هناك. كما أشارت إلى أنه رغم أن الحكومة العراقية قد بذلت جهودا في هذا المجال إلا أنها لم تنجح في تحقيق مشروع المصالحة الوطنية الكامل والمستقر.

وأشارت الخطة أيضاً إلى أن انخفاض مستويات العنف خلال عام ٢٠٠٨ هو انخفاض نسبى بالمقارنة بمستويات بالغة الارتفاع خلال عام ٢٠٠٦، وأن هذا الارتفاع أيضاً مرجعه التحركات الديموجرافية التي شهدها المجتمع العراقي على أساس عرقى ومذهبي والتي أدت في التحليل الأخير إلى حدوث نوع من التجانس العرقي والمذهبي داخل أحياء بغداد أدى إلى تراجع مستويات العنف. أما فيما يتعلق بالنجاح الذي تحقق في "الأنبار"، فقد أرجعته الخطة إلى الاتفاق الذى تم بين القوات الأمريكية وبين العشائر والقبائل فى الأنبار، التى أبدت سخطاً تجاه تنظيم القاعدة. وتخلص الخطة إلى أن زيادة عدد القوات لم يكن المسئول المباشر عن تلك الانجازات التى تصورها إدارة الرئيس بوش.

وتقوم خطة أوباما على ثلاثة محاور: محور عسكرى، محور دبلوماسى، وأخيراً محور إنسانى. وفيما يخص المحور العسكرى، تنص الخطة على سحب القوات الأمريكية على مراحل، ومن خلال خطط انسحاب يضعها القادة العسكريون، وبالتعاون مع الحكومة العراقية. على أن يبدأ الانسحاب وإعادة الانتشار في المناطق الآمنة أولاً، بواقع فرقة أو فرقتين شهرياً، وينتهي الانسحاب الكامل بنهاية ٢٠٠٩. وتنص الخطة على ضرورة الاحتفاظ ببقاء قوة عسكرية لحماية الدبلوماسين الأمريكيين والمدربين العسكريين، وكرادع ضد تنظيم القاعدة.

ويرى أوباما أن هذا الانسحاب هو عملية الضغط الحقيقية التي ستدفع الحكومة العراقية إلى الاضطلاع بمسئوليات أكبر، والانتهاء من مشروع المصالحة الوطنية. وينوى أوباما أيضاً من خلال هذه الخطة التأكد من عدم تقديم دعم سواء عسكرياً أو مالياً إلى تنظيمات تغذى الحرب الطائفية فى العراق.

وعلى المستوى الدبلوماسي، يرى أوباما أن توسيع دور الأدوات الدبلوماسية والسياسية هو الوسيلة الأكثر فعالية للخروج من الورطة العراقية، وتقترح الخطة هنا ضرورة توسيع دور الأمم المتحدة، ووضع دستور عراقى جديد يضمن دمج كل فئات وأطراف الشعب العراقى، وعقد مؤتمر بهذا الخصوص تحت إشراف الأمم المتحدة. هذا بالإضافة إلى العمل على كسب دعم دول الجوار العراقى لمشروع المصالحة الوطنية. ووفقا للخطة، فسوف يتم وضع عدد من الإجراءات التى تحول دون انتشار الحرب الأهلية العراقية إلى دول أخرى واحتوائها داخل الحدود العراقية، ويقتضى هذا التحرك فتح قناة للحوار والاتصال مع إيران وسوريا، بالإضافة إلى دول الخليج العربي، وخاصة السعودية.

وفيما يتعلق بالمحور الإنسانى، تؤكد خطة أوباما أن العراق يعيش أزمة إنسانية، وتتحمل الولايات المتحدة مسئولية وقوعها بالأساس، فهناك مليونا عراقى قد نزحوا داخل العراق بسبب عمليات تنظيم القاعدة والعنف الطائفى، كما أن هناك مليوني لاجئ عراقى آخرين قد رحلوا للدول المجاورة. وعلى هذا الأساس، تتضمن الخطة إنشاء مجموعة عمل دولية تسعى لحل مشاكل اللاجئين العراقيين، بالتعاون مع كل من مصر والأردن وسوريا ولبنان لتسهيل حياة اللاجئين هناك وتأمين الخدمات لهم، ورصد ميزانية تقدر بنحو ٢ مليار دولار لهذا الغرض. كما تعهد أوباما بأن تستضيف الولايات المتحدة عدد اللاجئين الذي التزمت به، والذي يقدر بسبعة آلاف لاجئ، والضغط على الدول الحليفة فى الحرب مثل بريطانيا واستراليا والدنمارك وإيطاليا واليابان وهولندا لزيادة حصص اللاجئين العراقيين إليها. وهكذا، يتضح إلى حد ما أن خطة أوباما تستلهم فى أجزاء منها توصيات لجنة بيكر هاملتون.

أما جون ماكين الجمهورى فيتبنى موقفا مغايرا فيما يتعلق بالمسألة العراقية، فهو من ناحية يؤيد الحرب منذ بدايتها، ولا يزال يؤيدها ويؤيد زيادة القوات العسكرية الأمريكية في العراق، ويلتزم بضرورة عدم الانسحاب الأمريكي من العراق قبل تحقيق المهمة التى وكلت إلى القوات الأمريكية هناك، ويرى خطرا كبيرا في الانسحاب الأمريكي المبكر من العراق. ومن ثم، يمكن استنتاج أن سياسة ماكين تجاه العراق لن تختلف كثيراً عن سياسة جورج بوش، بل قد يطالب بزيادة أخرى لعدد القوات. وقد أجرى العديد من الزيارات للعراق لدراسة الموقف هناك، ويبدو إلى حد كبير أن مواقفه ثابته بهذا الخصوص.

وتجدر الإشارة قبل إنهاء هذه النقطة إلى ملاحظة مهمة، فرغم أن قراءة الحملات الانتخابية للمرشحين الرئيسيين تشير إلى أن تغيرا مرتقبا قد يطال السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق، خاصة في حالة نجاح أوباما، إلا أن هذا لا يعني أن ما جاء بهذه الحملات أو خطابات أي من المرشحين سوف يتم تحويلها بالضرورة إلى سياسات فعلية، فقد تفرض تطورات الملف العراقي استمرار السياسة الأمريكية الحالية، وقد يجد الرئيس الجديد صعوبة فى تغيير السياسة القائمة بسبب الكثير من التعقيدات المتعلقة بالداخل الأمريكي أو بالمتعلقة بالداخل العراقي والجوار الإقليمي. وهناك تجارب أمريكية مماثلة ترجح هذا الاحتمال، أبرزها انتخابات عام ١٩٦٤، عندما خاض الرئيس ليندون جونسون الانتخابات وفقا لخطاب سياسى يدعو إلى تقليل الدور الأمريكي فى حرب فيتنام، وتسليم زمام الأمور هناك للحلفاء الآسيويين، ولكن الأمر انتهى به فى النهاية ليقود إلى أعلى معدل للتدخل الأمريكي فى فيتنام.

### ٢ - إيران

يدور سجال مهم بشأن قضية برنامج إيران النووى فى المناظرات الخاصة بالمرشحين، وقد لا يحمل الناخب الأمريكى اهتماماً خاصاً بالشأن الإيرانى، إلا أن التسريبات الإعلامية التى تخرج من وقت لآخر حول استعداد إدارة

بوش لتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران دفع مرشحى الانتخابات التمهيدية إلى تحديد إطار عام لمواقفهم. وقد اتبعت إدارة بوش سياسة متشددة تجاه إيران ترفض التحاور معها مباشرة، وتصعد من خطابها تجاهها من آن إلى آخر، كما قادت الإدارة حملة من العقوبات الاقتصادية على إيران داخل مجلس الأمن.

كما تظهر قضية البرنامج النووى الإيرانى على ساحة الجدل العام فى الولايات المتحدة بسبب المنظمات اليهودية المساندة لإسرائيل، وبالتالى فهناك اهتمام بقدر ما من جانب هؤلاء لمعرفة مواقف المرشحين بشأن هذا الملف. والجدير بالذكر أن عدداً لا بأس به من المرشحين الذين استمروا فى سباق الانتخابات التمهيدية قد أعلنوا تلك المواقف أمام منظمة إيباك اليهودية الأمريكية.

ويمكن التمييز بين ثلاث رؤى بخصوص الشأن الإيرانى على الساحة السياسية الأمريكية، الأولى يمثلها الحزب الديموقراطى، وتعول على الخيار الدبلوماسى كخيار استراتيجيى فى التعامل مع إيران، خاصة بعد صدور تقرير تقديرات الموقف الاستخباراتى حول إيران. الثانية ويمثلها الحزب الجمهورى، وترجح الحل العسكري استنادا إلى ما تراه من خطورة النظام الإيرانى وتمسكه الشديد بالبرنامج النووي، وانعكاس كل ذلك على الأمن القومي لإسرائيل واستقرار دول الخليج العربى. وأخيرا، هناك رؤية ثالثة ترى ضرورة إعطاء فرصة للدبلوماسية مدعومة بالمعلومات والوقائع بعيداً عن التجاذب الأيديولوجى، مع عدم التفريط فى حق استخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر.

ولكن رغم هذا التمايز، ظلت هناك درجة من التشابه بين مواقف وخطابات هيلاري كلينتون وأوباما وماكين حول إيران، فمبدئياً يحتفظ الثلاثة بحق استخدام القوة العسكرية ضد إيران، وقد يكون هذا الموقف مرتبطا بحسابات الانتخابات خاصة فيما يتعلق بأصوات الأمريكيين اليهود. فكلينتون، على سبيل المثال، صوتت لصالح قانون يمنع الإدارة الأمريكية من استخدام الأموال المخصصة لها فى عمليات عسكرية ضد إيران دون موافقة الكونجرس، أما أوباما فيعترف بأن إيران تشكل تهديداً على مصالح الولايات المتحدة، إلا أنه يرى في الوقت ذاته أن فتح حوار معها وتجهيز حزمة من الحوافز لاحتوائها قد يكون ناجحاً. وأخيراً فإن ماكين يلتزم بخطاب متشدد تجاه إيران بسبب برنامجها النووى ونفوذها فى العراق، كما أن الطرح العسكرى يظل واضحا فى خطابه، ومع ذلك فإنه أيضاً لا يمانع فى إعطاء الدبلوماسية الدولية فرصتها.

وفي تطور مهم كان له تأثيره على خطابات المرشحين، أصدر مجلس الاستخبارات الوطنى في نوفمبر ٢٠٠٧ تقريرا مهما بعنوان "إيران: النوايا النووية والإمكانيات". ويكشف هذا التقرير عن رؤية الجماعة الاستخباراتيه وأجهزتها المختلفة حول إيران، ولذلك فإن التقرير يكتسب أهمية كبيرة، حيث يعد خلاصة ما توصلت إليه أجهزة المخابرات من معلومات وتحليلات. وقد كانت حالة البرنامج النووي الإيرانى واستشراف مستقبله خلال السنوات العشر القادمة هى محل التقديرات الاستخباراتيه، حيث تم تقييم البرنامج النووى الإيرانى من زاوية الإمكانيات الحالية، وبالتالى فإن ما انتهت إليه هذه التقديرات والاستنتاجات، إنما جاء بناء على معلومات واقعية وفعلية، وابتعدت عن الاعتبار الأيديولوجى للإدارة الأمريكية، وهو ما أعطى التقرير طابعا موضوعيا. كما أكد التقرير فى صدر مقدمته أن تحليله لا يأخذ فى الحسبان النوايا السياسية للنظام الإيرانى.

وقد ركز التقرير على عدد من الأسئلة المحورية، التى تدور بشأنها الاستنتاجات، وجاءت هذه الأسئلة على النحو التالي:

- ما هى نوايا إيران السياسية تجاه تطوير السلاح النووى؟
- ما هى العوامل الداخلية التى تؤثر على قرار إيران السياسي بشأن امتلاك السلاح النووى من عدمه؟
- ما هى طبيعة العوامل الخارجية التى تؤثر على قرارها بشأن امتلاك السلاح النووي؟
- ما هى الخطوات الفعلية، التى تبين الاختيار الاستراتيجي لإيران سواء كان ذلك تطوير سلاح نووى أم التخلى عنه؟

ويستند التقرير على معلومات استخباراتيه تم التوصل إليها حتى ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧. وقد توصلت الجماعة المخابراتيه الأمريكية إلى عدد من الاستنتاجات المهمة، البعض منها جاء إيجابياً، والبعض الآخر أكد أن الخيار الإيرانى لا يزال مفتوحاً بشأن إمتلاكها سلاحاً نووياً. وكان من بين أهم تلك الاستنتاجات، أن التقرير أقر بمستوى عال من الثقة بأن إيران قد أوقفت برنامجها لتصنيع السلاح النووى منذ عام ٢٠٠٣، وأنه قبل هذا التاريخ كانت المؤسسة العسكرية الإيرانية، مدعومة بقرار سياسى، تقوم بالفعل بتطوير سلاح نووى، إلا أنه منذ عام ٢٠٠٣ لم تعاود إيران أنشطتها الخاصة بهذا البرنامج.

وأكد التقرير أيضاً أن النظام الإيرانى قد قام باستيراد مواد وتقنيات نووية يمكن استخدامها بغرض تصنيع السلاح النووى، إلا أن الكميات التى أدخلتها لا تكفى لهذا الغرض. وبالرغم من أن إيران عاودت عمليات تخصيب اليورانيوم منذ يناير ٢٠٠٦، وأن التقرير يقدر، بمستوى متوسط من الثقة، بأن إيران يمكن أن تنتج كميات كثيفة من اليورانيوم لصالح إنتاج السلاح النووى بنهاية عام ٢٠٠٩، إلا أنه استبعد في الوقت ذاته حدوث ذلك خلال هذه المرحلة. ووفق تقديرات التقرير فإن إيران ستكون جاهزة لإنتاج كميات كبيرة من اليورانيوم بغرض إنتاج سلاح نووى فى الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥، هذا بالإضافة إلى ما تقوم به إيران في مجال تطوير بنيتها التقنية والفنية التى يمكن أن تستخدمها فيما بعد بغرض تطوير السلاح النووى. كما أقر التقرير، بمستوى عال من الثقة، أن إيران تقوم بأبحاث وعمليات تطوير لأغراض مدنية وعسكرية تقليدية يمكن الاعتماد عليها فيما بعد لتحقيق الغرض ذاته. وقد ذكر التقرير أن السبب الرئيسي وراء عدول إيران عن تطوير سلاحها النووى هو الضغوط الدولية التى مارسها المجتمع الدولى عليها. وقد استبعد التقرير أيضاً، بمستوى عال من الثقة، أن تنجح إيران فى إنتاج مادة البلوتنيوم اللازمة لإنتاج السلاح النووى حتى عام ٢٠١٥. وقد أقر التقرير فى نهايته بصعوبة إثناء إيران عن قرارها بتطوير سلاح نووى، وذلك بالنظر إلى ارتباط هذا الهدف باستراتيجيتها الشاملة للأمن القومى.

ومن ناحية أخرى، اتسم التقرير بقدر ما من الشمولية فى شرح الجوانب والأبعاد المختلفة لأزمة البرنامج النووى الإيرانى، وقد كان صدوره مفيداً من زاوية التأكيد على أن الحل الدبلوماسى ربما يكون الأكفا والأكثر فعالية فى هذه المرحلة، وأن عامل الوقت يتسع لمزيد من الجهود السياسية لاحتواء الطموحات الإيرانية من خلال تعويضها بعدد من الحوافز، حيث أبرز التقرير أن السياسة الإيرانية تعتمد بشكل رئيسى على مبادئ المكسب والخسارة بعيداً عن النهج الأيديولوجى الظاهر.

لذلك كان التقرير بمثابة حجة على إدارة بوش، فرضت عليها ضرورة التفكير قبل توجيه ضربة عسكرية إلى إيران تؤدي إلى توريط الولايات المتحدة والشرق الأوسط والمجتمع الدولى في أزمة جديدة ربما يكون الجميع في غنى عنها، تزيد من تفاقم الأوضاع فى الشرق الأوسط، وتفتح باباً أوسع لموجات عدم الاستقرار الدولى. ومما زاد من تأثير التقرير في هذا الاتجاه أن صدوره تزامن مع موجة من التصعيد السياسى مارستها إدارة بوش تجاه إيران بسبب دورها السلبى فى العراق. وعلى إثر التناقض بين الموقفين (الإدارة الأمريكية والجماعة الاستخباراتية) فقدت الإدارة مزيدا من مصداقيتها أمام الرأى العام، وأصبح توجيه ضربة عسكرية إلى إيران فى ظل عام انتخابى أمراً يصعب تنفيذه.

وكان التقرير مسانداً للسياسة التى اتبعها قائد القيادة المركزية للقوات المسلحة الأمريكية، الجنرال ويليام فالون، الذى تم اختياره لهذا المنصب فى مارس ٢٠٠٧، على إثر سلسله من التغيرات وقعت بعد فوز الحزب الديموقراطى فى انتخابات التجديد النصفى للكونجرس واستقالة دونالد رامسفيد وزير الدفاع بعدها. وكانت سياسة فالون تقوم على فكرة الاشتباك البناء مع إيران، بدلاً من سياسة المواجهة والتصعيد الإعلامى الذى وقع بين الإدارة الأمريكية والنظام الإيرانى. وقد أوجدت سياسة فالون عدم ارتياح لدى بعض الرموز داخل الإدارة، وانتهى الأمر باستقالة فالون في مارس ٢٠٠٨، نتيجة خلافات وقعت بينه وبين الرئيس بوش حول كيفية التعاطى مع الملف الإيرانى، حتى أن بعض وسائل الإعلام روجت بأن الاستقالة ربما تكون نذير توجيه ضربة عسكرية إلى إيران. ولم يهدأ التحفز الإعلامى إلا بعد تصريحات للرئيس بوش أكد فيها عدم نيته ضرب إيران قبل مغادرته البيت الأبيض.

**٣- الصراع العربي الإسرائيلي**

لم تحتل قضية الصراع العربى- الإسرائيلى مساحة مهمة في سياق حملات الانتخابات التمهيدية للمرشحين، ومن غير المتوقع أن يشهد وزنها تغيرا كبيرا خلال المراحل اللاحقة للانتخابات. وقد لوحظ أن مرشحى الحزب الجمهورى لم يطرحوا خلال الانتخابات التمهيدية برنامجا محدداً بشأن قضية السلام فى الشرق الأوسط، بل على العكس فقد شكك عدد منهم في جدوى حل الدولتين الذى تبنته إدارة بوش، وفي الجهود المتواضعة التى قامت بها أثناء وبعد مؤتمر أنابوليس للسلام. فعلى سبيل المثال، استغرب مايك هاكابى، المرشح الجمهورى، الضغوط التى تمارسها الولايات المتحدة على إسرائيل من أجل الانسحاب من الضفة، على الرغم من وفرة أراضى الدول العربية، التى يمكن أن يتم توطين الفلسطينيين فيها. كما ذهب رودى جوليانى إلى أنه لا حاجة لدفع عملية السلام، طالما أنه لا يوجد شريك

فلسطيني. ويذكر أن جوليانى لا يجد فرقاً بين حركة فتح وحركة حماس حيث تبدو الحركتان – من وجهة نظره– متشابهتان فى سياساتها.

وبالتالى لم يكن هناك طرح محدد لدى المرشحين حول الصراع العربي- الإسرائيلى، إنما الثابت هو التأكيد من قبل المرشحين الجمهوريين حول دعمهم الكامل لإسرائيل، فجورج ماكين يفخر بدعمه لإسرائيل، ويحدد موقفه من أن دفع السلام لن يحدث قبل أن تعترف الفصائل الفلسطينية بإسرائيل، وتنبذ العنف، وتحترم المعاهدات السابقة التى تم الاتفاق عليها حتى الآن بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

كما يحسب للحزب الديمقراطي أنه كان أكثر اهتماما بشكل طفيف بقضية الصراع العربى الإسرائيلى وعملية السلام بالمقارنة بالحزب الجمهوري، فبجانب تأكيد أوباما وهيلاري على دعمهما المطلق لإسرائيل، ورفضهما لما آلت إليه الأحداث داخل قطاع غزة بعد استيلاء حماس عليها، فقد أكد الحزب الديموقراطي، على لسان مرشحيه الاثنين، تأييده لحل الدولتين، واتهم إدارة بوش بالتقاعس عن تحقيق هذا الهدف. كما كان هناك تأكيد من جانب المرشحين أيضاً على أهمية دفع عملية السلام، ومساندة الحركات الفلسطينية المعتدلة، وصولا إلى إقامة دولة فلسطينية.

### ٤- الحرب على الإرهاب

يصدق التحليل ذاته على قضية "الحرب على الإرهاب"، إذ لم تحتل نفس المساحة المهمة التي احتلتها قضايا مثل العراق أو إيران. ويرجع ذلك بشكل رئيسى إلى سياسة الرئيس بوش التى عمدت إلى تضخيم مصطلح الحرب على الإرهاب واستغلاله سلبياً لتبرير العديد من مواقفها وسياساتها الخاطئة، وربط المصطلح بالعديد من الأزمات الدولية، خاصة فى منطقة الشرق الأوسط، غير أن المدة المتبقية للرئيس شهدت انتكاسة قوية لهذا المصطلح من جانب السياسية الأمريكية، التى ابتعدت كثيراً عن التدليل على أن الولايات المتحدة تخوض حرباً عالمية ضد الإرهاب، حتى أن الكونجرس الديموقراطى قد منع استخدام مصطلح الحرب العالمية ضد الإرهاب فى ميزانية وزارة الدفاع لعام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨. وقد أشار استطلاع للرأى أجرته محطة C.N.N الإخبارية فى مارس ٢٠٠٨، أن ١٠٪ فقط من الأمريكيين ستكون قضايا الإرهاب هى المحدد الرئيسى لاختيارهم الانتخابى.

ومع ذلك، يظل هناك اختلاف بين الحزبين فيما يتعلق بالحرب ضد الإرهاب، إذ يظل جوهر استراتيجية الحزب الديموقراطى فى هذا المجال هو الحيلولة دون وصول أسلحة الدمار الشامل إلى الحركات الإرهابية، وبالأخص تنظيم القاعدة، أو الدول الراعية للإرهاب كإيران، وبالتالي، فإن اللجوء إلى القوة العسكرية ليس هو المنهج الأفضل لدى الديمقراطيين. كما يتوقع في حالة نجاح المرشح الديمقراطي أن يتم التراجع نسبيا عن المنهج الفردي أحادي الجانب الذي انتهجته إدارة بوش فى علاقاتها الدولية، لصالح تغليب سياسة التشاور وبناء التحالفات فيما يخص استراتيجيات التعامل مع الإرهاب. وعلى سبيل المثال، فإن باراك أوباما يطرح فى هذا الصدد استراتيجية لتمكين المعتدلين، تقوم على استخدام القوة الرخوة، مثل دعم السياسات التعليمية والصحية فى الدول التى تعانى من الإرهاب، وتحسين العلاقات التجارية والإستثمارية مع تلك الدول تشجيعاً للاتجاه المعتدل.

أما في حالة نجاح جورج ماكين، فمن المتوقع أن تكون سياساته امتدادا لسياسات الإدارة الحالية في هذا المجال، إذ يعتمد ماكين إلى حد ما على الخطاب السياسى لجورج بوش حول الإرهاب، فيرى أن هناك روابط وثيقة بين هذه الحرب والحرب فى العراق، ويستغل هذا الخطاب فى تبرير بعض السياسات مثل الإبقاء على قواعد عسكرية لمدد طويلة فى أفغانستان.

### ٥- دعم الديموقراطية فى العالم العربى

لم تحظ قضية دعم الديموقراطية فى العالم العربى باهتمام ملحوظ في حملات الانتخابات التمهيدية، وذلك باستثناء بعض التصريحات المحدودة من جانب المرشحين، في سياق حرص كل منهم على إبداء رأيه في مختلف قضايا السياسة الخارجية الأمريكية. وكانت قضية دعم الديمقراطية قد اكتسبت أهمية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، كما أضفى المحافظون الجدد عليها بعدا أيديولوجيا، غير أنها واجهت الكثير من التعقيدات أثناء التطبيق، وقدمت العراق حالة مهمة في هذا المجال.

بيد أنه من الواضح أن مرشحى الحزبين لم يتراجعوا عن هذه الفكرة، غير أن الاختلاف سيكمن فى التطبيق، فباراك أوباما ساند قوانين دعم الديموقراطية فى الكونجرس، بل إنه أكد أنه فى حالة فوزه سيزيد من الدعم المخصص لبرامج دعم الديموقراطية فى العالم إلى ٥٠ مليار دولار سنويا، على أن تكون سياسة نشر الديمقراطية سياسة غير تصادميه، تعمل على مدى طويل، وهو الأمر نفسه بالنسبة لهيلارى كلينتون التى تؤيد هذا الاتجاه دون التركيز على قضية الانتخابات فى حد ذاتها، وإنما التركيز على بناء مؤسسات قوية وقادرة على دعم عملية التحول الديموقراطى على المدى الطويل.

أما ماكين فربما يوحى أسلوبه بقدر ما من التشدد فى هذا المجال، وهو الأمر الذى يعنى أيضاً قدراً ما من استمرارية نهج جورج بوش. ويذكر أن ماكين هو رئيس مجلس إدارة المعهد الجمهورى الدولى التابع للحزب الجمهورى، الذى يختص بعمليات مساندة الأحزاب والمجتمع المدنى فى عملية التحول الديمقراطي، ويعتقد ماكين أن التحالف مع الديكتاتوريات هو أمر خطير، يعرض أمن الولايات المتحدة لنتائج غير محمودة.

وأخيرا، يجب التأكيد مرة أخرى على أن ما طرحه المرشحون خلال حملاتهم الانتخابية حول قضايا السياسة الخارجية الأمريكية لا يمثل سوى مؤشرات أولية لما سيتبعه أي من هؤلاء في حالة نجاحه في الانتخابات ووصوله إلى البيت الأبيض، إذ يدخل في صياغة برامج ورؤى المرشحين خلال مرحلة الحملات الانتخابية عوامل وحسابات شديدة التعقيد، كما يدخل أيضا في عملية صناعة واتخاذ القرار عوامل ومدخلات شديدة التعقيد هي الأخرى ربما تدفع بالسياسات الفعلية في اتجاه مغاير لما طرحه الرئيس أثناء حملته الانتخابية. وبهذا المعنى، ربما تشهد الكثير من توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بشأن القضايا السابقة استمرارا حتى في حالة وصول إدارة ديمقراطية للبيت الأبيض، فإجراء تعديلات جوهرية على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية قد يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين من جانب الرئيس الجديد وطاقمه.

# ٣- الصعود الروسى وحدود المراهنة العربية

تزامنت مجموعة من التطورات منذ مطلع عام ٢٠٠٧ أثارت الكثير من التساؤلات حول السياسة الخارجية الروسية بشكل عام، وتجاه الشرق الأوسط بشكل خاص، وحدود الدور الروسى دوليا وإقليميا. كان في مقدمة هذه التطورات الخلافات الروسية الأوروبية حول سياسة الطاقة، والتناقض الواضح بين الموقفين الروسى والأمريكى حول عدد من القضايا الإقليمية خاصة الملف النووي الإيراني والتسوية السياسية في كوسوفو ثم الدعم الأمريكي والأوروبي لاستقلال كوسوفو، بالإضافة إلى استخدام موسكو الفيتو، لأول مرة منذ عام ١٩٧٢، ضد مشروع قرار أعدته الولايات المتحدة داخل مجلس الأمن تطلب فيه من السلطة العسكرية فى ميانمار (بورما سابقا) وقف انتهاكاتها ضد الأقليات، حيث تبنت روسيا موقفا يؤكد أن أعمال ميانمار لا تعرض الأمن والسلم في المنطقة للخطر.

وبالإضافة إلى هذه الخلافات الروسية الأمريكية حول تلك القضايا كان هناك خلاف أساسى يتعلق بخطة الولايات المتحدة لنشر درعها المضادة للصواريخ الباليستية فى بولندا وجمهورية التشيك، والتي أثارت انتقادات روسية شديدة، حيث هددت بتطوير أنظمة مضادة للتغلب على هذا التهديد. ثم جاءت الانتقادات الحادة التي وجهها الرئيس الروسى السابق فلاديمير بوتين للولايات المتحدة في ١٠ فبراير ٢٠٠٧ فى مؤتمر ميونيخ "لاستخدامها المفرط للقوة الذى يكاد يكون غير خاضع للسيطرة في العلاقات الدولية.. وتجاوزها حدودها الوطنية فى كل اتجاه". وحذر بوتين من أن قيادة الولايات المتحدة "لعالم أحادى القطب" غير مقبول، وأدى إلى المزيد من الحروب والصراعات فى العالم. ومما لاشك فيه إن تصريحات الرئيس بوتين كانت بمثابة تقييم للسياسة الأمريكية وتعبيراً عن رفض روسيا لها لما تمثله من تهديد مباشر للمصالح الروسية، وتعبيراً عن الفجوة القائمة بينها وبين الموقف الروسى المتوازن من عديد من القضايا التى ترى الولايات المتحدة مساراً وحيداً لها يتفق ومصالحها، وترى فى استبعاد روسيا وغيرها من القوى الدولية أمراً ضرورياً لتحقيق أهدافها بالكامل.

هذه التصريحات، التي اعتبرها كثير من المحللين بداية لحرب باردة جديدة، خاصة عندما وصفها وزير الدفاع الأمريكي أثناء إلقائه كلمته أمام نفس المؤتمر، بأنها "كلام فظ من جاسوس قديم"، مؤكدًا أن تلك الانتقادات ترجع لفترة الحرب الباردة؛ أعقبها مباشرة زيارة بوتين لعدد من حلفاء الولايات المتحدة التقليديين في منطقة الشرق الأوسط (المملكة العربية السعودية وقطر والأردن)، الأمر الذي دفع البعض إلى الاعتقاد بأن حقبة جديدة من السياسة الخارجية الروسية على الصعيدين الدولى والإقليمى قد بدأت، وأن روسيا تعتزم لعب دور دولى وإقليمى مناوئا، أو على أقل تقدير موازناً للدور الأمريكى فى المنطقة.

وقد عكست معظم التحليلات العربية لهذه التصريحات والمواقف الروسية رغبة دفينة وقوية لدى العالم العربي لبروز قوة كبرى تعيد التوازن والإنصاف إلى العلاقات الدولية، وتضع حداً للهيمنة الأمريكية وإنفرادها بشئون المنطقة.

ولكن رغم أن روسيا قد استعادت، دون شك، مكانتها فى مصاف القوى الكبرى فى ظل التنامى الواضح لقدراتها؛ ورغم حدة الانتقادات الروسية للموقف الأمريكى، والنشاط الدبلوماسى الواضح لروسيا خلال عام ٢٠٠٧ والنصف الأول من عام ٢٠٠٨، وتناقض مواقفها مع السياسة الأمريكية فى العديد من القضايا على النحو السابق بيانه، إلا إنه من الصعوبة بمكان تفسير ذلك على أنه عودة لزمن الحرب الباردة أو تغير جذرى فى السياسة الروسية نحو المواجهة أو التحدى الكامل والصارخ للإرادة الأمريكية سواء فيما يتعلق بالقضايا الشرق أوسطية أو غيرها من القضايا.

ويتناول هذا الجزء من التقرير الاستراتيجى تحليل هذا التنامى فى القدرات الروسية، ومؤشرات استعادة روسيا لمكانتها كقوة كبرى، ومستقبل هذا التنامى فى ظل تغير القيادة السياسية الذى حدث مع الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٨ وتولى دميتري ميدفيديف السلطة فى روسيا، هذا إلى جانب التوجهات العامة للسياسة الروسية وحدود دورها على الصعيدين الدولى والإقليمى.

## أولاً: القدرات الشاملة لروسيا وموقعها فى النظام الدولى

لقد شهدت القدرات الروسية طفرة على مدى السنوات الثماني الماضية، وذلك بالنظر إلى الإنجاز المتحقق مقارنة بمحدودية الفترة الزمنية التى تم خلالها هذا الإنجاز. فمنذ أواخر الثمانينات وطوال التسعينات من القرن الماضى، مرت روسيا بمرحلة من التدهور الحاد، إنهارت فيها مؤسسات الدولة واستشرى الفساد وعدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى، وتراجع الدور الروسى دولياً وإقليمياً إلى حد أفقد روسيا نفوذها حتى فى منطقة كومنولث الدول المستقلة التى هى مجالها الحيوى وأكثر المناطق مساساً بأمنها القومى.

ومنذ توليه السلطة مطلع عام ٢٠٠٠، بدأ الرئيس الروسى السابق فلاديمير بوتين إستراتيجية لإعادة البناء الداخلى والنهوض بالقدرات الشاملة لروسيا، واستعادة مكانة روسيا دولياً وإقليمياً. وذلك على النحو التالى:

### ١ - القدرات الاقتصادية

كما كان الاقتصاد هو موطن الداء الذى أجهز على الاتحاد السوفيتي وأدى إلى انهياره، فقد كان الانتعاش الاقتصادى هو بداية الصحوة الروسية. فبعد أن كادت روسيا «تعلن إفلاسها» كدولة خلال الأزمة الاقتصادية التى واجهتها فى أغسطس ١٩٩٨، شهدت روسيا درجات متزايدة من الانتعاش الاقتصادى، وصل إلى حد الطفرة حيث حقق الاقتصاد الروسى معدل نمو بلغ ٧٪ سنوياً منذ عام ٢٠٠٣، ووصل إلى ٨,١ ٪ في عام ٢٠٠٧. وازداد حجم الإنتاج الصناعي عام ٢٠٠٧ بنسبة ٦,٣ ٪، والإنتاج الزراعي بنسبة ٣,٣ ٪، كما ارتفع إنتاج روسيا من الحبوب إلى ٨٢ مليون طن، غطت احتياجات السوق المحلية وتم تصدير ١٧ مليون طن منها، لتقترب روسيا بذلك من قائمة الدول الثلاث الكبرى المصدرة للحبوب خلال السنوات الخمس المقبلة.

وحققت الميزانية الفيدرالية الروسية فائضاً في عام ٢٠٠٧ بلغ تريليونا و٧٩٦ مليار روبل (ما يعادل ٧٥ مليار دولار). كما حققت فائضاً فى الميزان التجارى بلغ ١٤٠,٦٥٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦. وبلغ احتياطى روسيا من الذهب والعملات الصعبة فى مايو ٢٠٠٨ ما قيمته ٥٣٧ مليار دولار لتحتل روسيا بذلك المرتبة الثالثة في العالم من حيث حجم احتياطي الذهب والعملات الصعبة بعد الصين واليابان. كما أصبح الروبل الروسي منذ صيف ٢٠٠٦ عملة قابلة للتحويل.

وبلغ صافي تدفق رأس المال على روسيا ٨٢,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ مقابل ٤٢ مليارا في عام ٢٠٠٦. ووصل حجم الاستثمارات الأجنبية المتراكم في روسيا إلى ١٧٨,٥ مليار دولار، لتحتل روسيا المرتبة الخامسة بين الدول الأوروبية الأكثر جاذبية للاستثمارات وذلك وفقاً للتقرير السنوي الصادر عن مؤسسة Young & Ernst البحثية حول الجاذبية الاستثمارية للدول الأوروبية. كما استكملت روسيا كافة الإجراءات المؤهلة لها تقريباً للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

على صعيد آخر، وفيما يتعلق بإحساس المواطن الروسى بهذه الطفرة، فقد ارتفعت الدخول الفعلية للمواطنين الروس بنسبة ٤,١٠٪. وارتفع متوسط الأجور بنحو ٢٨٪ أي بنحو ١٤٤٠٦ روبل (ما يعادل ٦٠٠ دولار تقريبا).

## ٢- القدرات العسكرية

حظيت المؤسسة العسكرية باهتمام وتطوير ملحوظ. فتم دفع مرتبات الضباط والجنود المتأخرة لسنوات، وتم البدء فى تكوين جيش محترف من المتطوعين ليتحول الجيش الروسى بالكامل إلى جيش محترف بحلول عام ٢٠١٣. كما تم الاهتمام على نحو خاص بتطوير الصناعات العسكرية ليس فقط للارتقاء بالقدرات العسكرية لروسيا ولكن لزيادة قدرتها التنافسية فى سوق السلاح. فخلال الشهور السبعة الأولى فقط من عام ٢٠٠٧ حصل الجيش الروسي على ٣٦ نموذجا من الأسلحة الجديدة. وقد كان ذلك وراء نجاح روسيا فى تطوير تكنولوجيا للصواريخ ذاتية الدفع (الباليستية) قادرة على اختراق أى نظام دفاعي بما فى ذلك الدرع الصاروخى الأمريكى المزمع انشاؤه، حيث أجريت أول تجربة ناجحة للصاروخ توبول-إم (إس إس -١٢م٢) فى أبريل ٢٠٠٤. كما قامت روسيا بإطلاق صاروخ جديد عابر للقارات ذى رؤوس متعددة من طراز (أر إس ٢٤) وذلك فى ٢٩ مايو ٢٠٠٧.

كذلك، نجحت روسيا فى استعادة مكانتها كأكبر مصدر للسلاح فى العالم، حيث بلغت قيمة هذه الصادرات ١٢٦,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ وفقاً للتقديرات الروسية المعلنة (٧ مليارات دولار وفقاً لتقديرات هيئة البحوث في الكونجرس الأمريكي)، بعد أن تراجعت للمرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا خلال عقد التسعينات. كما تم تخصيص أكثر من ١٧١ مليار روبل لتطوير البرامج الفضائية حتى عام ٢٠١٠، ويتضمن ذلك إطلاق عدد من الأقمار الصناعية في إطار منظومة "جلوناس" الروسية العالمية للملاحة الفضائية والتى تضم ١٤ قمراً صناعياً لتأمين تغطية هذه المنظومة لجميع الأراضي الروسية، هذا إلى جانب تطوير البرنامج الفضائي الفيدرالي.

## ٣- الاستقرار السياسى والتداول السلمى للسلطة

استطاع الرئيس الروسى السابق فلاديمير بوتين بتواضعه ومرونته وتقبله للآخرين، أن يجعل من نفسه رمزاً للحلول الوسط، وأن يفتح حواراً مع القوى السياسية المختلفة، ويوجد لغة مشتركة مع الشيوعيين والقوميين دون التخلى عن العلاقات الوثيقة مع الاتجاه اليمينى الليبرالى، مما أدى إلى قدر كبير من التفاهم والتوافق بين الرئيس والبرلمان (الدوما)، ودرجة عالية من الاستقرار السياسى لم تشهدها روسيا منذ السبعينات. ومع حصول حزب «روسيا الموحدة» الموالى لبوتين على أغلبية مقاعد الدوما فى الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٣ أصبح هذا التوافق أمراً مؤكداً. كما ترأس بوتين القائمة الانتخابية لحزب «روسيا الموحدة» في الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى ٢ ديسمبر ٢٠٠٧، وحصل الحزب على ٣١٥ مقعدا (٧٠٪ من إجمالى المقاعد البالغة ٤٥٠ مقعداً)، بينما حصل الحزب الشيوعي على ٥٧ مقعدا، وحصل الحزب الليبرالي الديمقراطي على ٤٠ مقعدا، وحصل حزب «روسيا العادلة» على ٣٨ مقعدا، ليضمن «حزب روسيا الموحدة» بذلك أغلبية برلمانية واضحة تدعم التوافق بين الرئيس والبرلمان والاستقرار السياسى لروسيا عامة.

من ناحية أخرى، استطاع بوتين استعادة هيبة الحكومة المركزية وقبضتها وسلب حكام الأقاليم ما اغتصبوه من سلطات خلال حكم الرئيس السابق بوريس يلتسين، مما دعم الاستقرار السياسى فى البلاد وأدى إلى تراجع النزعات الانفصالية حتى داخل الشيشان ذاتها والتى ظلت بؤرة أساسية لعدم الاستقرار حتى تم تصفية المعارضة الشيشانية وإحكام سلطة رمضان قاديروف، رئيس الوزراء منذ عام ٢٠٠٥ ورئيس الجمهورية منذ عام ٢٠٠٧ والمدعوم من موسكو، على مقاليد الأمور فى الشيشان.

من ناحية أخرى، تمثل روسيا تجربة فريدة يمكن أن يُطلق عليها «التداول السلمى المقيد للسلطة». فقد تولى بوتين السلطة من خلال انتخابات تنافسية حرة مباشرة فى مارس ٢٠٠٠، إلا إنه كان مرشحاً من جانب سلفه بوريس يلتسين الذى قال عن بوتين خلال حديثه التليفزيونى قبيل رحيله: «أقدم لكم مستقبل روسيا.. أقدم لكم فلاديمير بوتين». وقد كرر بوتين ذات التجربة حين رشح دميتري ميدفيديف نائب رئيس الوزراء لخلافته، والذى فاز فى الانتخابات الرئاسية التى أجريت في روسيا في الثاني من مارس ٢٠٠٨، حيث حصل على ٢٨,٧٠٪ من أصوات الناخبين. وقد تولى ميدفيديف مهامه رسميا في السابع من مايو ٢٠٠٨. فى حين ترأس فلاديمير بوتين رئاسة الوزراء منذ الثامن من مايو ٢٠٠٨.

ولاشك أن تولي بوتين منصب رئاسة الوزراء، وكون رئيس الجمهورية صديقه ويعد من جيل بوتين السياسى الذى تتلمذ على يديه وعمل معه لفترة طويلة، يعنى أن نهج بوتين على صعيد السياستين الداخلية والخارجية سوف يستمر، وسوف يظل لبوتين دوره المحورى فى النظام السياسى الروسى والسياسة الروسية.

## ثانياً: التوجهات العامة لسياسة روسيا الخارجية

هذه التطورات الإيجابية السابقة أدت إلى نشاط مماثل وملحوظ على صعيد السياسة الخارجية الروسية وذلك بعد فترة ليست بالقصيرة من التخبط والسكون. فقد نجح بوتين فى استعادة «مكانة روسيا فى مصاف القوى الكبرى» كما أعلن عند توليه السلطة. كما عادت روسيا لتلعب دوراً، وتتخذ مواقف واضحة فى العديد من القضايا الدولية والإقليمية.

فمكانة روسيا كقوة كبرى ودورها الفاعل فى النظام الدولى أصبح أمراً لا ريب فيه. إلا أن رؤية القيادة الروسية لهذا الدور ومحدداته وحدوده تختلف كثيراً عما كان عليه الحال خلال فترة الاتحاد السوفيتى السابق. فالسياسة الروسية أصبحت أكثر برجماتية حيث تحكمها المصالح الوطنية، اقتصادية كانت أو أمنية، وفى إطار رؤية تنطلق من التعاون وليس التنافس والمواجهة مع الولايات المتحدة كما كان الحال فى ظل الاتحاد السوفيتى، ولا التبعية كما كان الحال فى فترة الرئيس يلتسين. إن روسيا دولة أوربية ذات عمق آسيوى واضح، ومن ثم فهى تنتمى لكلا المحيطين ليس فقط جغرافياً ولكن سياسياً واقتصادياً وربما اجتماعياً وثقافياً. وفيما يتعلق بأوروبا خاصة، ترى القيادة الروسية أن روسيا جزء من أوروبا، ولأن الولايات المتحدة – منافسها التقليدي– تقع خارجها، ومن ثم فإن التقارب بين روسيا وأوروبا أمر حتمي، وأن الروابط التاريخية والجغرافية والمصلحية الروسية– الأوروبية عميقة ويتعين أن تكون العلاقات بين الطرفين أوسع نطاقاً مما هى عليه. الأمر الذي يعيد للأذهان الدور الروسى فى إطار روسيا القيصرية، ولكن برؤية وآليات تتفق ومقتضيات العصر، حيث كانت روسيا إحدى الدول «الأوروبية» الفاعلة في النظام الدولي، ويحكم سياستها الخارجية الاعتبارات المصلحية مع إعطاء الأولوية لمحيطها الإقليمى المباشر، والعزوف عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول خارج المنظومة القيصرية.

وأصبح من الراسخ لدى القيادة الروسية إنه لم يعد هناك شرق أو غرب وإنما مجموعة من القوى الكبرى تتقدمها الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى، فإن روسيا ترتبط بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية من الصعب التضحية بها حتى فى أكثر القضايا مساساً للمصالح الروسية كما حدث فى التدخل الأمريكى فى عدد من دول الاتحاد السوفيتي السابق لاسيما آسيا الوسطى والقوقاز، بل ومحاولات التدخل الأمريكى فى القضية الشيشانية ذاتها رغم ما تمثله من خصوصية لروسيا.

فى هذا السياق، يظل هناك حد لما يمكن أن يصل إليه الخلاف بين الجانبين، حيث تحرص روسيا والدول الأوروبية والولايات المتحدة على أن يكون الصراع مقصورا على المواجهة الدبلوماسية والسلوك اللفظى الرافض للسياسة الأمريكية دون أن يصل الأمر إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة بين الطرفين. ومن ثم، فإن أي رهان على موقف روسى رادع تماماً للسلوك الأمريكى هو تصور خاطئ طالما ظلت السياسة الأمريكية قائمة على استخدام القوة العسكرية المباشرة. فالدبلوماسية والسلوك اللفظى لا يردعان القوة العسكرية ولا يمكن وقف قوة عسكرية إلا بقوة رادعة موازية. ويتأكد ذلك من استعراض الموقف الروسى من القضايا التالية، التى أثارت جدلاً دولياً واسعاً واحتلت الأولوية فى أجندة المباحثات الروسية الأمريكية فى أى مباحثات أو لقاء قمة بين البلدين.

### ١ – قضية الدرع الأمريكى المضاد للصواريخ

وهى الأزمة التى فجرتها خطة الولايات المتحدة التى أعلنتها فى يناير ٢٠٠٧ لإقامة درع مضاد للصواريخ يتضمن نظاماً لرادار مضاد للصواريخ في جمهورية التشيك، ونشر عشر بطاريات من الصواريخ المضادة في بولندا. ويقوم الدرع الصاروخي على نظام الإنذار المبكر، وهو مصمم لاعتراض الصواريخ العابرة للقارات، حيث يقوم الصاروخ الاعتراضي باعتراض الصاروخ العابر وتفجيره في الفضاء قبل وصوله إلى هدفه على الأرض.

وقد وجهت روسيا انتقادات شديدة للمشروع الأمريكى، وعبر الرئيس الروسي بوتين في مناسبات عديدة وبعبارات شديدة اللهجة عن رفض بلاده له، واتهم الولايات المتحدة بأنها «تستهتر في اللجوء إلى القوة»، وأن

هذا النظام «موجه ضد شئ غير موجود، وأنه سيزيد من إمكانية نشوب صراع نووي، وسيؤدى إلى تدمير التوازن الاستراتيجي في العالم»، وأنه «إذا أصرت الولايات المتحدة على نشر أنظمة الدفاع الصاروخي في أوروبا، فقد تكون أوروبا هدفا للأسلحة الروسية مرة أخرى، ولن تتحمل روسيا أية مسؤولية عن ذلك». وأكد قائد أركان الجيش الروسي الجنرال بالويفسكي أن روسيا تنظر إلى الدرع الصاروخية على أنها مصدر تهديد للأمن الروسي، وشبه المضي في نشر منظومة الدفاع الصاروخية الأمريكية ببناء جدار برلين جديد يقسم أوروبا إلى قسمين، وأن سباقاً للتسلح قد ينتج عن نشر تلك الصواريخ في أوروبا.

هذا الهجوم الدبلوماسى الروسى على المشروع الأمريكى كُلل بتوقيع الرئيس بوتين مرسوماً فى ١٤ يوليو ٢٠٠٧ يقضى بتعليق تطبيق روسيا لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا والاتفاقات الدولية المترتبة عليها. وكانت الاتفاقية قد وُقعت فى ١٩ نوفمبر ١٩٩٠ من جانب أعضاء حلفى الأطلنطى ووارسو (سابقاً) وعلى رأسهم روسيا والولايات المتحدة. وأعتبرت فى حينها تأريخاً لنهاية الحرب الباردة، وحجر الزاوية فى سياسات الحد من التسلح، وتحقيق الأمن والاستقرار الأوروبي، حيث تهدف الاتفاقية إلى الحفاظ على التوازن العسكري في أوروبا من خلال وضع قيود على فئات رئيسية من المعدات العسكرية التقليدية لدول حلفي الأطلنطى ووارسو، ويتضمن ذلك الدبابات والمدرعات والمدفعيات والطائرات المقاتلة والمروحيات الهجومية. الأمر الذى عزز من تراجع شبح الحرب في أوروبا التي كانت دوماً ساحة للحروب العالمية بين القوى الكبرى.

ويعتبر قرار الرئيس بوتين غير مسبوق في تاريخ روسيا الحديث منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١. ويتضمن ذلك توقف روسيا عن تزويد حلف الأطلنطي بالمعلومات بشأن قواتها التقليدية فى أوروبا، وكذلك عمليات المراقبة والتفتيش من جانب الحلف على الوحدات الروسية، كما يلغي القرار الحدود القصوى لعدد القوات المسلحة الروسية فى أوروبا ويسمح لروسيا بتكثيف قواتها في الشمال والجنوب.

تلى ذلك استئناف روسيا فى أغسطس ٢٠٠٧ لدوريات القاذفات الروسية بعيدة المدي (تي يو ١٥٠ وتي يو ٩٥) الملقبة «بالدببة» والقادرة علي حمل رؤوس نووية وصواريخ من طراز كروز وذلك بعد انقطاع دام ١٥ عاما مما يمثل تهديدا استراتيجيا لواشنطن وحلفائها خاصة مع اقتراب القاذفات الروسية من سواحل كل من بريطانيا والنرويج وقاعدة جوام وولاية الاسكا الأمريكية. تزامن هذا أيضا مع توقيع روسيا مذكرة تفاهم مع سوريا يتم بمقتضاها السماح للأسطول الروسي باستخدام قاعدة بحرية قديمة فى ميناء طرطوس السورى، ومن ثم إعادة القطع الحربية الروسية إلى مياه البحر المتوسط التى كان الاسطول السادس الأمريكي يسيطر عليه وحده.

ورغم تأكيد عدد من الخبراء العسكريين، لاسيما في الولايات المتحدة، على أن الدرع الأمريكى المضاد للصواريخ لا يمثل تهديداً لروسيا خاصة وأن روسيا نجحت فى تطوير تكنولوجيا للصواريخ ذاتية الدفع (الباليستية) قادرة على اختراق أى نظام دفاعى بما فى ذلك الدرع الصاروخى الأمريكى المزمع إنشاؤه، إلا إنه يظل للجانب الروسى حججه ومبرراته التى يمكن على ضوئها تفهم الموقف الروسى.

**أولها**، يتعلق بمكانة روسيا ورغبة القيادة الروسية فى التأكيد على كونها لاعبا دوليا لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومى دون مشاركة فعالة من جانبه. ففي قمة مجموعة الثماني في ألمانيا في يونيو ٢٠٠٧ قدم بوتين للرئيس الأمريكي بوش عرضاً يقضي باستخدام موقع رادار روسي في أذربيجان كبديل للنظام المزمع إنشاؤه فى التشيك. وخلال لقاء بوتين وبوش في ولاية «مين» في يوليو ٢٠٠٧ اقترح الرئيس بوتين استعمال قاعدة رادارية أخرى قيد الانشاء في منطقة كراسنودار جنوب روسيا. وهو ما يؤكد أن روسيا لا ترفض المشروع من حيث المبدأ ولكنها ترفض انفراد الولايات المتحدة بتنفيذه وتأكيد هيمنتها ونفوذها فى منطقة مازالت روسيا تعتبرها بوابتها الغربية.

فقد مثلت منطقة شرق أوروبا دوما أهمية خاصة بالنسبة للأمن القومى الروسى، وكانت بولندا وتشيكوسلوفاكيا على وجه الخصوص هى البوابة التى عبر من خلالها الغزاة إلى روسيا على مر العصور. ورغم التقدم فى التكنولوجيا العسكرية ووجود الصواريخ عابرة القارات، لم تفقد أوروبا الشرقية أهميتها كمنطقة عازلة بين الاتحاد السوفييتى سابقاً، وروسيا حالياً، وأية محاولات للعدوان عليها من غرب أوروبا بواسطة الأسلحة التقليدية أو النووية التكتيكية. ومن هنا كانت الأهمية الحيوية التى مثلتها منطقة شرق أوروبا لروسيا، ومن ثم سعيها للسيطرة وبسط نفوذها عليها ليس

فقط كخط دفاع أول ضد أى عدوان من غرب أوروبا ولكن للحيلولة دون تفجر النزاعات بين الجماعات الإثنية أو الدينية أو القومية المختلفة فى منطقة وسط أوروبا والبلقان، والتى كانت دوما الشرارة الأولى لاندلاع الحروب الكبرى التى امتدت لتشمل أوروبا وروسيا. وفى هذا الإطار، حرص الاتحاد السوفييتى على استمرار هيمنته على منطقة أوروبا الشرقية، حتى ولو باستخدام القوة فيما عرف بعقيدة برجينيف والتى تقضى بحق موسكو، بل وواجبها، فى التدخل العسكرى لمساندة النظم الاشتراكية ومساعدة أى دولة تواجه الاشتراكية فيها تهديدا. فقد أكد برجينيف عقب التدخل السوفييتى لقمع التمرد فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ أن موسكو ستحافظ على وضعها فى شرق أوروبا حتى لو أدى ذلك إلى نشوب حرب عالمية ثالثة. وكانت دول أوروبا الشرقية الست الحليفة للاتحاد السوفييتى فى فترة الحرب الباردة (رومانيا، ألمانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا، المجر، بلغاريا، بولندا) بمثابة المجال الحيوى للاتحاد السوفييتى ومنطقة نفوذه الأساسية. وتسعى روسيا حالياً إلى الحيلولة دون وقوع المنطقة بالكامل تحت الهيمنة الأمريكية واقتلاع بقايا النفوذ الروسى بها.

**ثانيها،** عدم توقيع دول حلف الأطلنطى على الاتفاقية المعدلة لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا التي وافقت عليها القمة السادسة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي باسطنبول عام ١٩٩٩، والتى تستوعب من وجهة النظر الروسية المستجدات التى أدى إليها انتهاء الحرب الباردة. وقد صدقت روسيا على المعاهدة المعدلة عام ٢٠٠٤، كما صدقت عليها بيلاروس وقازاقستان وأوكرانيا، بينما رفضت دول حلف الأطلنطى (٢٦ دولة) القيام بذلك وأصرت على وجوب تنفيذ روسيا لما يطلق عليه «التزامات اسطنبول» أولاً وهى سحب القوات الروسية من مولدوفا وجورجيا المجاورتين لروسيا رغم الرفض الروسى التام لذلك.

**ثالثها،** ينبع من منظور أوسع للقيادة الروسية يتعلق بقضية توسيع حلف الأطلنطى وتعزيز قدراته الدفاعية وما يمثله ذلك من تهديد للأمن القومي الروسي والمصالح الروسية. فعلى حين تم حل حلف وارسو رسمياً فى يوليو ١٩٩١، لم يتم حل حلف الأطلنطى رغم كونه رمزاً للحرب الباردة، ولم تنجح الضغوط الأوروبية التي قادتها فرنسا فى ذلك حيث أصرت الولايات المتحدة، تدعمها بريطانيا، على استمرار الحلف تأكيداً على استمرار دورها الفاعل فى أوروبا، وأن هذا الدور لم ينته بانهيار الاتحاد السوفيتي. وقامت الولايات المتحدة فى هذا السياق بطرح رؤية لدور الحلف فى فترة ما بعد الحرب الباردة تضمنت توسيع الحلف حتى حدود روسيا الاتحادية. وفى قمة حلف الأطلنطى مارس ٢٠٠٤ تم قبول عضوية سبع دول من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وأوربا الشرقية (هي: أستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بلغاريا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا) رغم أن قدراتها العسكرية لا تؤهلها للانضمام للحلف. صاحب ذلك تبنى البرلمان الأوكراني قراراً يمنح قوات الحلف حق المرور بالأراضي الأوكرانية وقيام الحلف بعمليات تحديث عميقة وواسعة النطاق للمنشآت العسكرية الأساسية على أراضي دول البلطيق التي انضمت إليه. ولم تكتف الولايات المتحدة بتوسيع عضوية الحلف ونفوذه تجاه روسيا، وإنما شرعت فى تعزيز قدراته من خلال إقامة قاعدتين أمريكيتين في كل من بلغاريا ورومانيا، وتزويد الحلف بقدرات استراتيجية، منها الدرع المضاد للصواريخ. الأمر الذى جعل الشطر الأوروبي من روسيا كله تقريبا في متناول أسلحة الحلف التكتيكية وليس فقط الأسلحة الإستراتيجية.

وقد رأى ميخائيل مارجيلوف رئيس لجنة الشئون الدولية في مجلس الفيدرالية الروسي (المجلس الأعلى للبرلمان) أن توسيع الناتو يجري طبقا لرؤية جيوسياسية قديمة تعود إلى فكرة تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين والتي تقوم على إبعاد روسيا الى أعماق أوراسيا فى شمال شرقي القارة وإضعاف ما يسمي بـ «أهمية موقعها الوسطي». وأن روسيا يتم احتواؤها من الجنوب الشرقي وآسيا الوسطى من خلال برنامج حلف الأطلنطى «الشراكة من أجل السلام» الذى يضم ٤٦ دولة مع تحويل الشراكة الى تعاون عسكري، أما قبول دول البلطيق في الحلف فلا يمثل زحفاً من جهة الشمال الغربي فحسب بل ودعما للتوجه المناوئ لروسيا في هذا الحلف بحكم ميول النخبة السياسية المعادية لروسيا في تلك الدول.

وخلال مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية فى ١٠ فبراير ٢٠٠٧ وجه الرئيس الروسى فلاديمير بوتين انتقادات حادة للسياسة الأمريكية، ورأى أن «توسيع الناتو عامل خطير يقلل من مستوى الثقة المتبادلة»، خاصة على ضوء انضمام جمهوريات البلطيق الثلاث، مما وضع الحلف أمام بوابة روسيا. وقال بوتين أن «بلاده تمتلك الحق فى السؤال عما يهدف إليه الناتو حين يوسع قواعده وبنيته التحتية باتجاه موسكو، فى حين أن التهديد الحقيقى العالمى يشكله الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل».

إنّ تصريحات الرئيس بوتين السابقة تؤكد أن روسيا تنظر إلى السياسة الأمريكية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية. فموسكو تدرك أن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي وفي أفغانستان وفي العراق وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى، هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي يتكامل مع امتداد حلف الاطلنطى ونشر الدرع المضاد للصواريخ فى دول أوروبا الشرقية. فتصريحات بوتين هى انعكاس لإدراك القيادة الروسية لضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأمريكية. وفاعلية الدور الروسي لن تكون بالضرورة عوْدة إلى أجواء الحرب الباردة وإلى سباق التسلح بين موسكو وواشنطن، وإنما بالسير بخطى ثابتة، ولو بطيئة، لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في التوازن بينهما إلى علاقة متكافئة بين شريكين على قدم المساواة فى إطار نظام متعدّد الأقطاب ينهى الاحتكار والانفراد الأمريكى في إدارة الشأن الدولى.

## ٢- قضية استقلال كوسوفو

إقليم كوسوفو جزء من جمهورية صربيا التى كانت بدورها جزءاً من يوجوسلافيا السابقة. وعقب تفكك دولة يوجوسلافيا ظل الإقليم ضمن جمهورية صربيا إلا إنه يخضع لإدارة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٩، وذلك إثر حملة القصف التي خاضتها قوّات حلف شمال الأطلنطي ضدّ القوّات الصربية لوقف النزاع المسلح بينها وبين جيش تحرير كوسوفو الألبانى، والذى اندلع عام ١٩٩٨ مصحوباً بحملة تطهير عرقى ضد الإثنية الألبانية التي تشكل حوالي ٩٠٪ من تعداد الإقليم البالغ مليونا نسمة.

وقد سعت الأغلبية من ذوى الأصول الألبانية إلى الانفصال عن صربيا انفصالاً تاماً. غير أن الصرب ينظرون إلى الإقليم - الذي مازال يعتبر رسميا جزءا من صربيا - باعتباره مهد حضارتهم، ويعارضون أي حل يقود لاستقلال كوسوفو عن صربيا، وقد أعلن الرئيس الصربي بوريس تاديتش مراراً إنه لن يقبل استقلال إقليم كوسوفو. وذلك رغم تطلع جمهورية صربيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، المشروطة أساسا بتسوية القضية. كما تعارض الأقلية الصربية فى الإقليم ذاته استقلاله أيضاً وترى إنه يعني بالنسبة لهم الهلاك أو الهجرة منه. وقد أدى هذا التباين الواضح بين موقف ألبان كوسوفو المطالبين بالاستقلال الكامل، وصربيا الرافضة لذلك نهائياً، إلى فشل المفاوضات بينهما والتى أجريت في فيينا في ظل الوساطة الدولية واستمرت طول عام ٢٠٠٦.

وقد هددت روسيا دوماً باستخدام حق الفيتو ضد أى مشروع قرار من شأنه وضع الإقليم على طريق الاستقلال عن صربيا. وأكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن «روسيا ستقبل أي قرار يقوم على أسس الاتفاق بين الجانبين. أما أي قرار آخر (لا تقبله صربيا) فلن يتم من خلال مجلس الأمن الدولي».

وكانت هذه المعارضة الروسية وراء تجاوز كوسوفو بدعم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لمجلس الأمن، وإعلان استقلالها من جانب واحد فى ١٧ فبراير ٢٠٠٨. وتنطلق روسيا فى موقفها الرافض لاستقلال كوسوفو من مجموعة من الاعتبارات.

**أولها**، ضرورة احترام قواعد القانون الدولى التى تقضى باحترام الحدود القائمة بين الدول والسلامة الإقليمية لكل دولة. وكذلك التمسك بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٢٤٤ الذي صدر في عام ١٩٩٩ بشأن كوسوفو وينص على احترام مبادئ السيادة ووحدة الأراضي لصربيا، كما ينص على تهيئة الظروف الديمقراطية الأساسية الضرورية للبت بصورة نهائية في صفة الإقليم مستقبلا. وقد أكد الرئيس بوتين «إنه لا يمكن بناء السلام في أوروبا بدون مراعاة القواعد الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك مبادئ اتفاقية هلسنكي».

**ثانيها**، أن منح الاستقلال لإقليم كوسوفو من شأنه تشكيل سابقة خطيرة تدعم نزعات الانفصال في غيره من أنحاء العالم، ويجعل منه مصدر إلهام لشعوب شمال القوقاز فى روسيا التي تسعى هى الأخرى إلى الاستقلال وإقامة دولها.

**ثالثها**، أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يتعاملان بمعايير مزدوجة مع القضايا الإقليمية والدولية. فعلى حين يتعاملان مع قضية كوسوفو انطلاقاً من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها فإنهما يتعاملان مع قضية أبخازيا وفقاً لمبدأ حماية وحدة الأراضي الوطنية الجورجية. وترفض روسيا هذه الإزدواجية، كما ترفض مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها فيما يتعلق بإقليم كوسوفو.

**رابعها**، الروابط القومية (السلافية) والدينية (الارثوذكسية) بين روسيا والصرب، والتى اكتسبت اهتماماً متزايداً منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وتفاقم الأزمة في البوسنة حيث تصاعدت مطالب المعارضة في روسيا، خاصة ذوى الاتجاه القومى، بضرورة مساندة الصرب وإحياء الحركة الداعية الى وحدة الشعوب السلافية Pan-Slavism والتى ترجع بجذورها الى القرن التاسع عشر الذى شهد عدة اجتماعات لأنصار هذه الحركة منها اجتماع براغ عام ١٨٤٨، وموسكو عام ١٨٦٧ بهدف توحيد الشعوب السلافية في روسيا والصرب. وقد كان تورط روسيا في الحرب العالمية الأولى دفاعاً ومساندةً للصرب في مواجهة الإمبراطورية النمساوية.

**خامسها**، الضغوط الداخلية المؤيدة للصرب. ففي يونيو وديسمبر ١٩٩٢ أصدر البرلمان الروسى عدة قرارات تقضي بضرورة أن يقوم وزير الخارجية بمحاولة تخفيف العقوبات المفروضة على الصرب، وأن تستخدم روسيا حق الفيتو ضد أي محاولة للتدخل العسكرى الغربى في يوجوسلافيا. وقد أدى هذا إلى اتخاذ روسيا، منذ نهاية عام ١٩٩٢، مواقف تعبر عن تأييدها الصريح والمعلن للصرب، والسعى من أجل تخفيف العقوبات المفروضة عليها، ومعارضة أى عمليات عسكرية من جانب حلف الأطلنطى ضد الصرب. من ناحية أخرى، هناك تأييد شعبى واضح للصرب داخل روسيا أتخذ صورة مظاهرات عارمة اجتاحت روسيا منددة بضربات حلف الاطلنطى عام ١٩٩٩ ضد الصرب، كما تكررت محاولات الهجوم على السفارة الأمريكية في موسكو. ونددت المعارضة من ذوى الاتجاهات القومية والشيوعية التى كانت تهيمن على مجلس الدوما (المجلس الأدنى في البرلمان) بضربات حلف الأطلنطى، وهددت برفض التصديق على معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت٢) الموقعة مع الولايات المتحدة، وطالبت بالخروج على نظام العقوبات المفروضة على الصرب وتزويدها بالأسلحة الحديثة التى تمكنها من التصدى لضربات حلف الأطلنطى. ولكن رغم تأييد روسيا للصرب، بل وقرارها بإرسال عدد من القطع البحرية الاستطلاعية الى البحر الادرياتيكى لمراقبة الأوضاع في كوسوفو، فإنه كان واضحا منذ البداية أن روسيا لن تتورط عسكريا في النزاع، وهو ما أعلنه الرئيس الروسى السابق بوريس يلتسين صراحة، وأن الجهود الروسية سوف تتركز على الضغط على الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى لوقف ضرباته للصرب ومحاولة الوساطة لتسوية الأزمة سلميا.

انطلاقا من الاعتبارات السابقة، فإن اعتراف روسيا باستقلال كوسوفو لا يعنى فقط تخليها عن حليف أساسى، ولكن تقويض نفوذها في منطقة البلقان ذات الأهمية الحيوية لروسيا، وتراجعا لمكانتها على الصعيد الدولى.

### ٣- أمن الطاقة

تعتبر روسيا عملاقاً في مجال الطاقة فهى تمتلك سابع أكبر احتياطى نفطى في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، حيث يُقدر احتياطيها من الزيت الخام بحوالي ٦٠ بليون برميل (٦,٤٪ من الاحتياطي العالمي). كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي حيث يُقدر احتياطيها من الغاز الطبيعي بنحو ١,٧ كوادريليون قدم مكعب (٢٧,٥ ٪من الاحتياطي العالمي). الأمر الذى مكنها من أن تتقدم لتصبح أكبر منتج للنفط في العالم عام ٢٠٠٦، والدولة الأولى في العالم في تصدير الغاز والثانية في تصدير النفط ومشتقاته بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية كأكبر منتج ومصدر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية. ويسهم النفط بنحو ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي الروسي، وتشكل الصادرات السلعية الروسية، خاصة النفط والغاز الطبيعي والمعادن، حوالي ٨٠٪ من إجمالي الصادرات الروسية.

في هذا الاطار، يعتبر قطاع النفط الدعامة الأساسية لنهوض الاقتصاد الروسى من كبوته على النحو السابق بيانه، وعليه تُعقد الأمال في مزيد من النمو الاقتصادى والتطور الاجتماعى في المستقبل. فلا مستقبل حقيقيا لروسيا دون تأمين حد أدنى لأسعار النفط العالمية توفر روسيا من خلاله عوائد تكفى لتطوير باقى قطاعات الإنتاج وتحقق التحسن المنشود في مستوى دخل المواطن الروسى والارتقاء بالخدمات المختلفة المقدمة له من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها. وتضمن به أيضاً استقلالية قرارها الخارجى وتطوير قدراتها الدفاعية وتحقيق قدرة على التأثير وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولى والإقليمى.

ولذا، فإنه رغم استمرار سياسات الخصخصة في عهد الرئيس بوتين، فقد كان هناك توجه حاسم نحو بقاء الصناعات الخاصة بالطاقة تحت السيطرة شبه الكاملة للدولة واحتكار الشركات الحكومية التابعة للدولة لقطاع الطاقة في روسيا وأبرزها شركة «غاز بروم» في مجال الغاز الطبيعي، و«لوك أويل» النفطية التى بلغ متوسط الإنتاج اليومي لها

من النفط ٩٨١ , ١ مليون برميل عام ٢٠٠٧. والشركتان من مؤسسي بورصة سان بطرسبورج للمواد الخام، والتي يتوقع نقل تداول العقود الآجلة على النفط الروسي الخام REBCO إليها من نيويورك.

على صعيد آخر، كان هناك حرص على دعم القدرة التنافسية للشركات الروسية فى الخارج، وتنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز لمختلف الأسواق، وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى. فوفقاً لتصريح لرئيس شركة «لوك أويل»، وحيد أليكبيروف، تمتلك الشركة حوالي ألفي محطة لتعبئة الوقود فى الولايات المتحدة، وحوالي ٦٠٠ محطة فى أوروبا. وتقوم الشركة خلال عام ٢٠٠٧ بتبديل اللافتات على محطات الوقود فى الولايات المتحدة من Getty وMobil الأمريكيتين إلى Lukoil تأكيداً على ترسيخ أقدامها فى السوق الأمريكية.

كذلك تمثل الدول الأوروبية سوقاً مهمة للنفط الروسي، حيث تقوم روسيا بإمدادها بثلث احتياجاتها من الغاز والنفط، وأبرزها ألمانيا التى تعتبر روسيا أكبر مُصدر للنفط وللغاز الطبيعى إليها. ومن المتوقع أن يغطي الغاز الروسي في عام ٢٠٢٠ حوالي ٧٠٪ من احتياجات القارة الأوروبية.

ويعتبر ملف الطاقة ملفاً أساسياً فى العلاقات الروسية الأوروبية، وهناك لقاءات دائمة بين روسيا والاتحاد الأوروبي بشأن التنسيق في مجال الطاقة، أهمها "المجلس الدائم للشراكة" في مجال الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي والذي عقد جلسته الأولى فى أكتوبر ٢٠٠٥، واللقاء التنسيقي الدوري "حوار الطاقة" بين وزير الصناعة والطاقة الروسى والمفوض الأوروبي لشئون الطاقة. وتتبع روسيا إستراتيجية ذات ثلاثة أبعاد لدعم القدرة التنافسية لها فى سوق النفط الأوروبى وإحكام قبضتها على شبكات نقل النفط وتوزيعه بها.

**أولها**، المشروعات الروسية المشتركة مع كل من أوروبا والولايات المتحدة فى مجال النفط والغاز الطبيعى، وأبرزها:

- مشروع أنبوب النفط بروجاس- الكسندروبوليس، بين كل من روسيا واليونان وبلغاريا. ووفق الاتفاقية الموقعة ستقوم الدول الثلاث بتأسيس شركة دولية، تكون حصة روسيا فيها ٥١٪، بينما ستكون حصة كل من اليونان وبلغاريا ٢٤,٥٪.

- في مارس ٢٠٠٧ اتفقت شركة غازبروم الروسية ومؤسسة فلوكسي البلجيكية على إنشاء مستودع ضخم للغاز الروسي في بلجيكا مع مطلع عام ٢٠١٢. وتقدر السعة التخزينية للمستودع بحوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب من الغاز الروسي سيوجه للتوزيع فى أوروبا. وتبلغ حصة روسيا فى المشروع ٧٥٪، وتسيطر بلجيكا على نسبة ٢٥٪ المتبقية.

- مشروع أنبوب الشمال الأوروبي الروسي الألماني لنقل الغاز، والذي يمتد من منطقة فيبورج الروسية على بحر البلطيق إلى الشواطئ الألمانية بطول يتجاوز ١٢٠٠ كم. ومن المقرر أن يبدأ تشغيل الأنبوب فى عام ٢٠١٠.

- فى ٢٣ يونيو ٢٠٠٧ أبرمت شركة "غازبروم" اتفاقاً مع ائتلاف الطاقة الإيطالي "إي إن آي"، يتم بموجبه بناء خط لأنابيب الغاز، يمتد من روسيا إلى جنوبي أوروبا، عبر البحر الأسود، بهدف تقويض مشروع "نابوكو" الموازي، الذي تدعمه الولايات المتحدة الأميركية لدعم تنوع مصادر الطاقة الأوروبية.

- كذلك أسست شركة "لوك أويل" الروسية مؤسسة مشتركة مع شركة Conoco Phillips الأمريكية أطلقت عليها "ناريانمار نفط غاز" لاستثمار حقول تيمانو- بيتشوار للنفط والغاز فى شمال الشطر الأوروبي من روسيا والذي سيتم نقله بناقلات البترول إلى شاطئ بحر بارينتس للتصدير. وتسيطر لوك أويل على ٧٠٪ من أسهم الشركة فى حين تبلغ حصة الشركة الأمريكية ٣٠٪ فقط.

- يضاف إلى هذا مشروع نقل الغاز الروسي عبر أراضي تركيا إلى أوروبا الجنوبية. وتعتبر تركيا من الأسواق الأساسية للغاز الروسي، حيث تتزايد صادرات روسيا من الغاز إلى تركيا على نحو واضح، والذى يتم نقله عبر خط "التيار الأزرق". وجاري بحث مشروع لمد خط أنابيب آخر فى قاع البحر الأسود مع حلول عام ٢٠١٥ من أجل مواجهة الطلب المتزايد من جانب تركيا على النفط وكذلك لنقله إلى أوروبا عبر تركيا.

**ثانيها**، التغلغل فى قطاع النفط فى عدد من الدول الأوروبية وتوسيع نشاط الشركات الروسية فيها من خلال عدة صفقات من أهمها الخطوات التى اتخذتها شركة غاز بروم في صفقة شراء شركة "سنتريكا" البريطانية، التي توفر الغاز

لأكثر من ١٢ مليون مستهلك، ومليون مؤسسة صناعية في بريطانيا. كذلك شراؤها ٧٪ من رأس مال شركة «جالب انرجيا» البرتغالية، التي حصلت على حق توريد ٨ مليارات مكعب من الغاز الجزائري إلى أوروبا، عبر خط أنابيب «ميد جاز» الذي سينقل الغاز الجزائري إلى البرتغال وفرنسا.

**ثالثها**، السعى للسيطرة على شبكات نقل الطاقة التى تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأوروبا. ففي مايو ٢٠٠٧، قام الرئيس بوتين بجولة في آسيا الوسطى شملت كلاً من قازاقستان وتركمانستان، ركز خلالها على التعاون في مجال استخراج وتصدير النفط والغاز من آسيا الوسطى. فتم توقيع اتفاقية مع الرئبس القازاقى نزاربايف لزيادة كميات النفط القازاقي المصدرة عبر روسيا إلى أوروبا. وأكد نزاربايف اهتمام بلاده بمشروع خطوط أوديسا- برودي- جادنسك، بين أوكرانيا وبحر البلطيق، لكن بشرط إشراك الجهات الروسية المعنية بهذا المشروع. الأمر الذى يرجح دوراً للمشروع كشبكة احتياطية لنقل النفط القازاقى والروسى إلى الأسواق الخارجية وليس منافساً للخطوط الروسية. أعقب ذلك توقيع بوتين لاتفاقية مع الرئيس التركماني الجديد بيردي محمودوف لمد خط غاز جديد من تركمانستان إلى أوروبا عبر الأراضي الروسية نحو بلغاريا واليونان. وأكد محمودوف أنه سيمضي قدماً نحو بناء علاقات أوسع مع روسيا، وتحديداً في مجال تصدير الغاز.

من ناحية أخرى، وفي هذا السياق، جاء اتفاق شركتي غازبروم الروسية وسوناطراك الجزائرية، والتي ستحصل بموجبه غازبروم على حصتها في أنبوب الغاز "جالسي" الذي يجري مده من حقول الغاز الجزائرية إلى إيطاليا ويمر جزئيا عبر قاع البحر المتوسط ومن خلال أراضي جزيرة سيردينيا. إضافة إلى إمكانية انضمام الشركة الروسية إلى كونسورتيوم يتولى مد أنبوب الغاز "ميدجاز" من الجزائر إلى أسبانيا. كما تدور مفاوضات بين الجانبين حول التعاون لتشييد مصنع لتسييل الغاز في روسيا. حيث تحتاج غاز بروم إلى شريك يساعدها على إنشاء مصنع على شواطئ بحر البلطيق، سيتم تصدير إنتاجه إلى أمريكا الشمالية.

وإزاء هذا النفوذ النفطى المتزايد لروسيا فى الأسواق الأوروبية وبدرجة أقل الأمريكية، ونظراً لأن موارد الطاقة من نفط وغاز طبيعى ليست مجرد سلع تجارية ولكن موارد استراتيجية جيو-سياسية، فقد أثار ذلك مخاوف ليس فقط الاتحاد الأوروبى ولكن الولايات المتحدة أيضاً، وربما بدرجة أكبر، من استخدام إمدادات النفط كسلاح سياسى من جانب روسيا فى مواجهة أوروبا والولايات المتحدة. خاصة بعد الأزمة الناجمة عن إغلاق إمدادات الغاز الروسي عام ٢٠٠٦ عن أوكرانيا، وعام ٢٠٠٧ عن بيلاروسيا واتهام روسيا لها بإغلاق القسم الشمالي من أنبوب "دروزبا" الذي ينقل نحو خمس صادرات روسيا من الخام إلى أوروبا؛ الأمر الذى تسبب في نقص إمدادات النفط في كل من بولندا وألمانيا وليتوانيا. وذلك رغم أن الأزمتين كانتا نتيجة الخلاف على أسعار النفط والغاز، وإصرار الدولتين على الحصول عليهما من روسيا بذات الأسعار التى تقل كثيراً عن أسعار السوق، فى حين شددت الشركات الروسية على ضرورة بيع النفط والغاز إليهما بذات الأسعار التى تتعامل بها روسيا مع دول الاتحاد الأوروبي. وقد دعم من هذه المخاوف رفض روسيا التصديق على ميثاق الطاقة الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي والداعي إلى فتح الحقول الروسية للاستثمارات الأجنبية، حيث تطلب موسكو المعاملة بالمثل وضمان حكم القانون وتبادل فتح أسواق النفط الأوروبية مقابل فتح حقول الغاز الروسية للاستثمار.

فى هذا الاطار، دعا نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني، عبر الخطاب الذي ألقاه في قمة حلف الأطلنطى التي عقدت عام ٢٠٠٦ إلى تنويع موارد الطاقة لأوروبا، ورأى إنه «ما من سبيل لخدمة المصالح الشرعية إذا تحول النفط والغاز إلى أداة للترهيب أو الابتزاز السياسي، سواء كان ذلك عن طريق التحايل على إمدادات الغاز والنفط، أو بواسطة احتكار نقلهما وترحيلهما».

كما أعلن الاتحاد الأوروبي مراراً عزمه تقليص دور شركة «غاز بروم» الروسية فى إمداد أوروبا بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخرى من آسيا الوسطي والقوقاز وإيران. وتعتبر أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا وذلك من خلال خط أنابيب الغاز «باكو - تبليسى - جيهان» لنقل ليس فقط الغاز الأذرى ولكن القازاقى والتركماني أيضاً إلى ميناء جيهان التركي ومنه إلى أوروبا. وقد أنشئ هذا الخط بدعم أمريكي واضح رغم المعارضة الروسية القوية له. وأيضا من خلال مشروع «نابوكو»، والذي لازال تصوراً مستقبلياً، يقدر له أن ينقل الغاز المنتج في جمهورية أذربيجان وجمهوريات

آسيا الوسطى عبر تركيا، إلى كل من وسط وغرب أوروبا. كذلك هناك مشروع إيراني لنقل الغاز عبر أراضي كل من تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر وصولا إلى النمسا تبلغ قدرته الاستيعابية المعلنة ٣٠ مليار متر مكعب في السنة، ومن المنتظر بدء العمل به بحلول عام ٢٠١١، إلا إن تطورات قضية البرنامج النووى الإيرانى قد تؤثر على هذا المشروع. ولكن رغم علو نبرة الخطاب الأوروبي- الأمريكي بشأن تنويع مصادر الطاقة الأوروبية وطرح العديد من المشروعات فى هذا الصدد، فإن ما تحقق بالفعل مازال ضعيفا ومحدودا.

وقد نفى الرئيس بوتين فى مناسبات عدة أن موسكو تخطط لتقليص صادراتها من الطاقة الى أوروبا، وأكد أن «أوروبا شريك طبيعي ومناسب لروسيا». وأن موسكو التزمت باتفاقاتها مع البلدان الأوروبية حتى خلال الحرب الباردة. وانتقد بوتين المحاولات الأمريكية للتضييق على الشركات الروسية بقوله: «ما رد الفعل هذا؟ ماذا عن العولمة ماذا عن الأسواق الحرة؟ ما الذي يجري؟»... «عندما تستثمر الشركات الأوروبية في الخارج، تسمي ذلك استثمارا وعولمة، بينما عندما يفعل الروس نفس الشيء يسمى ذلك توسعا.»

كذلك أكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن بلاده تتيح مواردها من الطاقة للعالم، طالبا من المنتقدين إثبات أن موسكو تستخدم موارد الطاقة كسلاح لفرض إرادتها على دول أخرى. كما أكد أن روسيا لم تنتهك أبداً أي التزام تجاه الدول المستوردة للطاقة.

فرغم أن أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي يرتبط دون شك بروسيا، فإن النفوذ الروسى المتزايد بوضوح فى أسواق النفط فى أوروبا والولايات المتحدة مازال اقتصادياً بحتاً ويتعلق بالتحكم فى أسعار النفط على وجه الخصوص والذى تعتبره روسيا مورداً مهما واستراتيجياً لاقتصادها القومى ودعامة أساسية لتمكين الدولة الروسية وتنمية قدراتها. فرغم أن النفط يعتبر أداة واعدة للسياسة الخارجية الروسية يمكن توظيفها سياسياً إذا أرادت القيادة الروسية ذلك، إلا أنه حتى الآن لا توجد أى مؤشرات لرغبة روسيا فى ذلك.

## ثالثاً: السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط

أثارت زيارة الرئيس الروسى فلاديمير بوتين لليبيا فى أبريل ٢٠٠٨، ومن قبلها جولته فى منطقة الخليج خلال شهر فبراير ٢٠٠٧، العديد من التساؤلات حول الدور الروسي فى المنطقة، وهل مثلت زيارته الأولى عام ٢٠٠٥ ثم زياراته التالية إيذاناً ببدء حقبة جديدة فى السياسة الروسية تجاه المنطقة تستعيد فيها روسيا بعضاً من مكانتها كفاعل أساسى فى شئون المنطقة وقضاياها التى تتزايد حدة وتعقيداً؟

ولاشك إن المتتبع للسياسة الروسية فى المنطقة يلمس تغيراً ملحوظاً، ليس فقط مقارنة بما كانت عليه خلال فترة الاتحاد السوفيتى السابق، وإنما مقارنة أيضاً بحقبة التسعينات فى ظل قيادة الرئيس الروسى الأسبق بوريس يلتسين. ففى إطار الصراع المحتدم على السلطة فى موسكو بين الرئيس والبرلمان وعدم الاستقرار السياسى والانهيار الاقتصادى وحالة التدهور العام فى مؤسسات الدولة الروسية بما فيها المؤسسة العسكرية ذاتها، انكفأت القيادة الروسية على الداخل، وتراجعت المنطقة العربية على نحو ملحوظ فى أولويات السياسة الروسية.

إلا إن السياسة الروسية بعد عقد من التخبط والسكون خلال التسعينات، شهدت تفعيلاً ملحوظاً، وعادت روسيا لتلعب دوراً فاعلاً وتتخذ مواقفا واضحة فى العديد من القضايا الدولية والإقليمية ساعدها فى ذلك وجود قيادة واعية ذات رؤية للأولويات الوطنية ولديها القدرة على تنفيذها وإدارة تبعاتها بكفاءة، وانتعاشة اقتصادية مكنتها من تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية فى سياسته الخارجية على النحو السابق بيانه.

إلا أن هناك حدوداً لهذا الدور. فلا يجب توقع دور روسي كالدور الذي كان يلعبه الاتحاد السوفيتى ليس فقط لاختلاف المقومات والإمكانات الروسية الحالية عن تلك التى كانت متاحة للاتحاد السوفيتى، ولكن، وهو الأهم، اختلاف رؤية القيادة الروسية الحالية للدور الروسى دولياً وإقليمياً، وربطها بين هذا الدور والمصالح الروسية، وانطلاقها من منظور تعاونى وليس تنافسياً مع الولايات المتحدة، وذلك خلافاً لرؤية القيادة فى فترة الاتحاد السوفيتى والتى كان يهيمن عليها الاعتبارات الأيديولوجية ومقتضيات المنافسة العالمية مع الولايات المتحدة.

وتتمثل التوجهات التى تحكم أولويات السياسة الروسية وتمثل المحددات الأساسية لدورها الإقليمى، فيما يلى:

## ١ – المصالح الروسية فى المنطقة

لا تسعى روسيا إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمنى أو عسكرى وإنما إلى شراكة استراتيجية بالمعنى الاقتصادى والتقنى ذات عائد اقتصادى مباشر لروسيا، ويحقق قدرا من المكاسب لدول المنطقة. يأتى هذا فى إطار توجه القيادة الروسية لتوظيف السياسة الخارجية بصفة عامة وتجاه المنطقة خاصة لخدمة متطلبات النهوض الاقتصادى الداخلى. وتتمثل أبعاد الشراكة الاقتصادية والتقنية العربية الروسية، فيما يلى:

**أ– التعاون فى مجال الطاقة:** فبالنظر إلى كون روسيا منتجاً ومصدراً رئيسياً للنفط والغاز خارج أوبك على النحو السابق بيانه، فإن التنسيق مع الدول العربية المنتجة للنفط والغاز الطبيعى أمر ملح وضرورى للطرفين الروسى والعربى، ليس فقط بشأن حجم الإنتاج وأسعار النفط وإنما لاستغلال التكنولوجيا الروسية فى عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج.

وهناك العديد من المشروعات التى بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول العربية، والتى تعتبر نواة لتطوير التعاون فى هذا المجال. فعلى سبيل المثال، أنشأت شركة لوك أويل وشركة النفط الوطنية السعودية عام ٢٠٠٤ مؤسسة «لوكسار» المشتركة لاستكشاف واستثمار حقول الغاز فى صحراء الربع الخالى لمدة ٤٠ سنة. وفى مصر يمثل انتاج شركة «لوك أويل» الروسية ١٠٪ من الإنتاج المصري من البترول. كذلك تقوم الشركات الروسية بالتنقيب عن النفط وإنشاء عدد من خطوط الأنابيب لنقل الغاز فى عدد من الدول العربية منها الجزائر والسودان، ومد خط الغاز العربى فى جزئه المار بسوريا من الحدود السورية الأردنية إلى مدينة حمص، وإنشاء مصنع لتكرير البترول وآخر لتحويل الغاز فى سوريا. هذا إلى جانب التعاون مع سلطنة عمان فى إطار مشروع «كونسوريتوم» لمد خط أنابيب فى منطقة بحر قزوين لنقل النفط من كازاخستان.

**ب– جذب الاستثمارات العربية لروسيا:** يعتبر جذب الاستثمارات العربية، خاصة من دول الخليج، هدفاً أساسياً للدبلوماسية الروسية فى المنطقة. فعقب انهيار الاتحاد السوفيتى واتجاه روسيا إلى الخصخصة والأخذ بنظام السوق سعت جاهدة إلى جذب رؤوس الأموال العربية لاسيما الخليجية للاستثمار فيها. إلا أن التدهور الاقتصادى الحاد فى روسيا أدى إلى إحجام رجال الأعمال العرب عن الاستثمار هناك، خاصة في أعقاب الأزمة المالية فى أغسطس ١٩٩٨ والتى أدت إلى إفلاس الكثير من الشركات العربية العاملة في روسيا.

ورغم الجهود الروسية المبذولة لاستعادة ثقة المستثمرين العرب تظل الاستثمارات العربية أقل بكثير من المستوى الذى تريده وتسعى إليه روسيا نتيجة استمرار إحجام المستثمرين ورجال الأعمال العرب عن الاستثمار فى روسيا رغم التحسن فى الأوضاع الاقتصادية والاستقرار السياسى الذى تشهده فى روسيا منذ وصول بوتين الى السلطة، والزيادة الكبيرة فى حجم الاستثمارات المتدفقة إليها والتى بلغت ٤١ مليار دولار عام ٢٠٠٦، وذلك نتيجة استمرار التخوف من المجازفة، وعدم الثقة فى السوق الروسية، وضعف خبرة التعامل معها، والمعرفة بها.

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن حجم رأس المال من البلدان العربية الذي يعمل في روسيا محدود للغاية، كما أن مساهمات الحكومات العربية في الاستثمار في الاقتصاد الروسي لا تتعدى بضعة ملايين من الدولارات. وذلك في الوقت الذي ينشط فيه رأس المال الغربي والإسرائيلي بقوة في روسيا غير مبال بالعوائق التي تقف أمام الاستثمارات. كما تشير إلى مواصلة تركيز النشاط الاستثماري العربي في روسيا على ميدان التجارة وتحديدا التجارة الصغيرة والمتوسطة الحجم، بالإضافة إلى مجال الخدمات مثل ورش إصلاح السيارات ومحلات بيع السلع وبعض المطاعم والسياحة. وعمليا لم يحاول رجال الأعمال العرب تأسيس قاعدة معلوماتية لدراسة السوق الروسية للمساعدة في فهم احتياجات هذه السوق كما تفعل الشركات الغربية على سبيل المثال. ومن ثم، يواجه رجال الأعمال هؤلاء الكثير من المصاعب في الدخول إلى السوق الروسية والاستفادة من إمكانياتها الاستيعابية الواسعة.

**ج– مضاعفة الصادرات الروسية للمنطقة:** تمثل المنطقة العربية سوقا مهمة للصادرات الروسية من السلع الإستراتيجية والمعمرة مثل الالآت والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب. وفى عام ٢٠٠٦ بلغ التبادل التجارى بين روسيا والدول العربية٥ , ٥ بليون دولار. وتأتى المغرب ومصر والجزائر فى مقدمة الشركاء التجاريين لروسيا فى المنطقة. وعادة ما يميل الميزان التجارى لصالح روسيا بفارق كبير جداً، فعلى سبيل المثال بلغ حجم التبادل التجارى

بين روسيا والجزائر ٣٤٢ مليون دولار مثلت الصادرات الروسية ٩٩٪ منها (٣٣٩ مليون دولار). كذلك، بلغ إجمالى التبادل التجارى بين مصر وروسيا ٨٧٢,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٥ مثلت الصادرات الروسية حوالى ٩٥٪ منها (٨٢٧,٨ مليون دولار).

د- **التعاون التقني فى إطار دور تنموى حقيقى لروسيا**: فالخبرة التاريخية لسياسة روسيا فى المنطقة وسلوكها الحالى يوضحان دوراً تنموياً حقيقياً تمارسه روسيا من خلال تعاونها التقنى ومساعدتها الفنية لدول المنطقة. فعلى سبيل المثال، كان للاتحاد السوفيتى دور تنموى فاعل فى العديد من الدول العربية، تضمن تشييد عشرات المشروعات التنموية الرائدة فى سوريا منها محطة كهرباء الفرات، ومحطة كهرباء يوسفية، وتجهيز حقول النفط الجنوبية فى العراق، ومجمع الحجار للحديد والصلب فى الجزائر، والعديد من المنشآت المائية فى المغرب وتونس. كما تضمن ٩٧ مشروعاً تنموياً وصناعياً فى مصر، تمثل حتى الآن دعامة الاقتصاد المصرى، ومن أبرزها السد العالى، ومجمع الحديد والصلب ومجمع الألومنيوم، وترسانة الإسكندرية، والعديد من مشروعات الرى، وأنفاق مجمع أسوان للفحم.

هذه الخبرة التاريخية هى أساس التعاون التقنى المتزايد بين الدول العربية وروسيا منذ عام ٢٠٠٠، وذلك فى العديد من المجالات أبرزها: التعاون فى مجال الطاقة النووية، وذلك من خلال تطوير مراكز البحوث النووية فى مصر وتدريب الكوادر العلمية فى هذا المجال، وتحلية مياه البحر بالطاقة المتجددة فى ليبيا ومصر، وتحديث البنية الصناعية التى بنيت فى فترة الاتحاد السوفيتى وأهمها تحديث مجمع الحجار للحديد والصلب فى الجزائر، وتحديث مولدات كهرباء السد العالى فى مصر لزيادة عمرها الافتراضى ٤٠ عاماً أخرى، وتحديث ترسانة الاسكندرية، والفرن العالى لشركة حلوان للحديد والصلب.

هذا إلى جانب إنشاء صناعات جديدة مشتركة بين مصر وروسيا، أهمها مصنع للطائرات من طراز «توبوليف ٢٠٤» يقام فى مدينة أوليانوف بروسيا، والإنتاج المشترك للدواء، ونقل التكنولوجيا الحيوية الروسية المتقدمة إلى مصر، وإنشاء مصنع فى مصر للمستحضرات البيوتكنولوجية باستخدام التقنية الروسية، وبحث إنشاء منطقة حرة للصناعات الهندسية فى مصر ومدينة صناعية روسية متخصصة للصناعات المنتجة للسيارات فى مصر.

يضاف إلى هذا التعاون القائم بين روسيا وكل من الجزائر والسعودية والمغرب منذ عام ٢٠٠٠ فى إطلاق أقمار صناعية للاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد بواسطة صواريخ روسية.

هـ- **زيادة صادرات الأسلحة الروسية للمنطقة**: تسعى روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة ليس إنطلاقاً من اعتبارات سياسية أو أيديولوجية ولكن نظراً لما تمثله عوائدها من مورد مهم للدخل القومى. ففى إطار توجه القيادة الروسية للاعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية فى النهوض بالاقتصاد الروسى تم التركيز على التوسع فى مبيعات الأسلحة ليس فقط إلى الأسواق التقليدية للسلاح الروسى ولكن بفتح أسواق جديدة. الأمر الذى أدى إلى تضاعف مبيعات الأسلحة الروسية من ٣,٦٨ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠ إلى ٦,١٢٦ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥، لتتصدر قائمة الدول المصدرة للسلاح فى العالم بعد أن كانت تحتل المرتبة الرابعة عالميا بين مصدرى الأسلحة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

وفى هذا الاطار، تكتسب المنطقة العربية أهمية خاصة كسوق مهمة للأسلحة الروسية. فمن المعروف أن الاتحاد السوفيتى كان أكبر مصدر للأسلحة إلى الشرق الأوسط (٢٧,٣٪ من إجمالى صادرات السلاح للمنطقة) وذلك خلال الفترة من (١٩٨٤-١٩٨٩). وكانت أقوى النظم الدفاعية العربية - وهى تلك التى كانت قائمة فى مصر وسوريا- تعتمد بصفة أساسية على التكنولوجيا العسكرية والأسلحة الروسية. وتلقى العديد من كبار القادة العسكريين العرب تدريبهم على أيدى الخبراء الروس. إلا أن مبيعات السلاح الروسية انخفضت لتمثل ١٠٪ فقط من إجمالى مبيعات الأسلحة للمنطقة خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٣). وتسعى روسيا إلى استعادة مكانتها كمصدر رئيسى للسلاح فى المنطقة وذلك من خلال تنشيط صادراتها إلى عدد من حلفائها التقليديين فى المنطقة ودعم التعاون العسكرى معهم لاسيما سوريا والجزائر، ومحاولة فتح أسواق جديدة فى الأردن ودول الخليج العربى والتى تعتبر سوقاً تقليدياً للولايات المتحدة والدول الغربية.

ولكن رغم إيجابية خبرة التعاون بين روسيا والدول العربية فى المجال العسكرى، لا سيما مصر وسوريا والجزائر

واليمن، حيث كانت روسيا المصدر الرئيسي لتسليح هذه الجيوش العربية وتطويرها وتحديث منظومتها الدفاعية، وحيث خاضت مصر حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ اعتماداً على التكنولوجيا والأسلحة الروسية والتدريب الروسى لكبار العسكريين المصريين والذى تميز بالكفاءة والجدية؛ ورغم النهضة التى تشهدها المؤسسة العسكرية الروسية حالياً ورغبة روسيا فى تنشيط تجارة السلاح الروسى، وما يتيحه ذلك من فرص كبيرة فى هذا المجال، رغم كل ذلك يظل التعاون العسكرى بين روسيا والدول العربية عامة، بما فيها حلفاؤها التقليديون فى المنطقة وفى مقدمتهم مصر، محدوداً بل ويكاد ينعدم فى بعض الحالات، نظراً لاتجاه الدول العربية إلى الولايات المتحدة والدول الغربية كمصدر للأسلحة، مما يؤثر دون شك على مجمل العلاقات الروسية العربية.

**٢- موقف روسيا من قضايا المنطقة**

لعل أبرز ما يميز السياسة الروسية فى المنطقة هو تأكيدها الدائم على عدم التدخل فى الشئون الداخلية لدولها. ولقد كان ذلك واضحاً فى موقفها من مبادرة «الشرق الأوسط الكبير»، والتى أعلنتها مجموعة الثمانى أثناء انعقاد قمة المجموعة بمنتجع «سى آيلند» بالولايات المتحدة فى ١٠ يونيو ٢٠٠٤. وقد جاءت المبادرة بهدف «معلن» وهو تشجيع الديمقراطية، وبناء مجتمع معرفى، وتوسيع الفرص الاقتصادية لبلدان المنطقة إنطلاقاً من أن حرمان شعوب المنطقة من حقوقهم السياسية والاقتصادية يؤدى إلى تصاعد ظاهرة التطرف والارهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. وذلك باستثناء إسرائيل التى أعتبرت البلد «الحر» الوحيد فى المنطقة. وقد تمت الإشارة فى هذا الصدد إلى مؤشرات تقريرى الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لعامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ والتى تعكس صورة مأساوية للواقع العربى.

ورغم أن روسيا عضو فى مجموعة الثمانية ومن ثم فقد كانت من الدول التى وافقت على مبادرة «الشرق الأوسط الكبير» وأقرتها بحكم عضويتها فى المجموعة، إلا أن الموقف الروسى من المبادرة ظل متحفظاً عليها منذ طرحها. ونتيجة المعارضة الروسية الأولية لمشروع المبادرة فقد تقلصت الرقعة الجغرافية للمبادرة الأمريكية، والتى كان من المفترض أن تضم جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، إلى حدود الشرق الأوسط بمفهومه التقليدى. كذلك استطاعت روسيا بعد مناقشات أن تستبعد البند الذى اقترحته واشنطن بشأن النموذج العراقى الذى اعتبرته «نموذجاً رائعاً يجب تطبيقه فى دول المنطقة الأخرى».

كما أن التصريحات الرسمية الروسية فى فترة ما بعد إعلان المبادرة أوضحت تحفظات روسية عديدة عليها. أهمها أن الإصلاح يجب أن ينبع من داخل دول المنطقة ولا يجب أن يُفرض عليها من الخارج، وأن تكون مساعدة القوى الخارجية فى هذا الشأن بناء على طلب حكومات بلدان المنطقة وبموافقتها، وألا يستخدم الإصلاح كذريعة للتدخل فى شئونها الداخلية. ففى تصريح للرئيس الروسى فلاديمير بوتين عقب إعلان المبادرة مباشرة أشار إلى «أهمية أن لا يجيز البند الخاص بالديمقراطية فى وثيقة الشرق الأوسط الكبير التدخل فى الشئون الداخلية لدول المنطقة». وأكد وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف ضرورة معرفة نوايا بلدان المنطقة لأن ذلك يساعد على إيجاد الطريق الأنسب لدعم تلك البلدان فى طريق الاصلاحات والتجديد. وفى تصريح آخر للمتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الروسية ألكسندر ياكوفينكو أشار إلى أن «روسيا تؤيد هدف الخطة الأمريكية بشأن الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى منطقة الشرق الأوسط. إلا أن هذه الإصلاحات تعتبر قضية داخلية لدول المنطقة». وأكد أن مهمة مجموعة الثمانية تتركز على تقديم المساعدة الممكنة لبلدان الشرق الأوسط «وفقاً لرغباتها». وأن «تنفيذ خطة الشرق الأوسط الكبير يجب أن يتزامن مع تسوية النزاع العربى الاسرائيلى والأزمة العراقية».

على صعيد آخر، تُعتبر روسيا أكثر ميلاً واستعداداً للتعاون مع «العالم العربى» ككيان إقليمى، وهى بذلك تختلف جوهرياً فى موقفها عن دول كبرى أخرى ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربى وتسعى إلى إذابته فى كيان أكبر «شرق أوسطى» أو «متوسطى» غير متجانس أو محدد الهوية. ويتضح ذلك ليس فقط فى تصريحات القادة الروس وإنما فى إجراءات وسياسات فعلية كان منها إنشاء مجلس الأعمال الروسى العربى عام ٢٠٠٣ بهدف توفير قنوات للتعاون بين رجال الأعمال الروس والعرب وذلك بقرار مشترك لغرفة التجارة والصناعة لروسيا والتى يرأسها رئيس الوزراء الأسبق يفجينى بريماكوف، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية.

وخلال القمة العربية المنعقدة فى الجزائر فى مارس ٢٠٠٥ وجه الرئيس بوتين رسالة هنأ فيها جامعة الدول العربية

بمرور ٦٠ عاماً على إنشائها وأكد «أن روسيا تتطلع دوماً إلى توسيع رقعة التعاون المتعدد الأوجه مع جامعة الدول العربية وإلى التعاون الثنائى المتبادل النفع مع كل أعضائها ضماناً للسلام والأمن والتطور المطرد. وإنه خلال العقود المنصرمة أثبتت جامعة الدول العربية جدواها كمنظمة إقليمية ذات سمعة ونفوذ تلتزم بأحكام القانون الدولى وفى المقام الأول فى قضايا السلم والأمن والتنمية الاجتماعية».

أعقب ذلك زيارة بوتين لمقر جامعة الدول العربية أثناء زيارته للمنطقة فى أبريل ٢٠٠٥ والتى كان لها دلالة خاصة حول أهمية العالم العربي لروسيا، وتأكيد موقف روسيا الداعم لوحدة الصف العربي وللعمل العربي المشترك خلافاً لقوى كبرى أخرى تجد مصالحها فى ضرب الوحدة العربية، وقد انعكس ذلك فى قول بوتين: «إن روسيا والعالم العربى جاران، وتعتزم روسيا كجار طيب بناء علاقاتها مع العالم العربى فى جميع الاتجاهات»، وكذلك فى طلبه اعتماد السفير الروسى فى القاهرة ميخائيل بوجدانوف ممثلاً لروسيا لدى جامعة الدول العربية التى افتتحت مكتباً لها فى موسكو فى أوائل التسعينات.

كما كانت زيارته هذه بمثابة زيارة لكل الدول العربية وليس فقط مصر. فعديد من الدول العربية كانت ترغب فى استضافة الرئيس الروسى، وقام قادتها بأكثر من زيارة إلى موسكو، ومن ثم فقد كانت زيارة القيادة الروسية لجامعة الدول العربية استجابة ذكية وخروجاً من هذا المأزق بدرجة عالية من الحنكة والدبلوماسية.

تتأكد التوجهات السابقة من خلال استعراض الموقف الروسى من القضايا الإقليمية وفى مقدمتها القضية الفلسطينية والأزمة العراقية ثم اللبنانية، والتى يتسم الموقف الروسى منها بالاعتدال والتوازن وتأييد الشرعية الدولية، وذلك على النحو التالى:

**أ- الموقف من القضية الفلسطينية**

يوضح تطور السياسة الروسية ومواقفها تجاه الصراع العربى الإسرائيلى على مدى الخمسة عقود الماضية أن تغيراً ملحوظاً قد طرأ عليها منذ مطلع التسعينات فى اتجاه الاحتفاظ بعلاقات جيدة ومتوازنة مع أطراف الصراع جميعاً. وعلى النحو الذى أصبح واضحاً أن المعادلة الصفرية (إما / أو) غير مطروحة فى علاقة روسيا مع أطراف الصراع، فهى ترتبط بعلاقات جيدة مع إسرائيل، ولكنها فى ذات الوقت تؤيد الحق العربى وتطور علاقاتها بالدول العربية على نحو مطرد فى مختلف المجالات لأنها لا تجد تناقضا أو تعارضا بين الأمرين لاسيما مع اتجاه عدد من الدول العربية ذاتها إلى الانفتاح على إسرائيل والتعاون معها.

ففى أكتوبر ١٩٩١ تم استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل، وتم فتح باب الهجرة أمام مئات الألوف من اليهود السوفيت إلى إسرائيل بدعوى اتساق ذلك مع مبادئ احترام حقوق الإنسان، والذين كان من بينهم علماء وعسكريون ذوو خبرة وكفاءة عالية مثلوا إضافة حقيقية لقوة إسرائيل. على صعيد آخر، كان الاتحاد السوفيتى الراعى «الثانى» لمؤتمر مدريد للسلام الذى عُقد فى أكتوبر ١٩٩١، إلا أن الدور المحورى خلال المؤتمر وفى أعقابه ظل للولايات المتحدة التى حرصت على لعب دور الوسيط الأوحد فى عملية السلام.

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت روسيا هى «الراعى الثانى» لعملية السلام خلفاً للاتحاد السوفيتى. إلا أنها لم تسع إلى تفعيل دورها بل إن دورها أصبح أكثر محدودية وهامشية مما كان عليه فى ظل الاتحاد السوفيتي السابق، وأقتصر الدور الروسى على السلوك اللفظى الداعم للسلطة الفلسطينية والنشاط الدبلوماسي ومحاولات الوساطة السياسية من آن لآخر، والحرص على الاحتفاظ بأكبر قدر من التوازن فى علاقاتها بمختلف الأطراف. وفى عام ٢٠٠١ بدأت آلية رباعى الوسطاء الدوليين، «الرباعية»، التى تضم روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة، والتى صدر بها قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ فى مارس ٢٠٠٢.

والمدقق فى السلوك الروسى الحالى من القضية الفلسطينية يتبين أن الموقف الروسى من هذه القضية لازال يتسم بقدر كبير من التوازن القائم على عدم التحيز الواضح لأحد الطرفين. ففي حين تحتفظ روسيا بعلاقات طيبة مع إسرائيل التى كانت هدفاً أساسياً لزيارة بوتين الأولى للمنطقة فى أبريل ٢٠٠٥، حيث شملت تل أبيب فى زيارة هى الأولى من نوعها منذ إعلان دولة إسرائيل، فإن روسيا فى نفس الوقت تؤكد دوماً على تأييدها للحق الفلسطينى وضرورة التزام

إسرائيل بتنفيذ كافة الاتفاقات الموقعة والمحافظة على مرجعية مدريد وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام. وأن قراري مجلس الأمن الدولى ٢٤٢، ٣٣٨ يعدان هما الأساس لإحلال السلام فى المنطقة، كما تؤكد روسيا على حق الفلسطينيين فى إقامة دولتهم المستقلة، ورفض سياسة الاستيطان والعنف باعتبارها لا تخدم العملية السلمية. وقد نددت روسيا بإعادة احتلال إسرائيل للأراضى الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية واعتبرته عملاً يصعد من المواجهة بين الجانبين. كما أيدت خطة تينت- ميتشل التى دعت إلى وقف العنف وتهدئة الأوضاع واستئناف المفاوضات. وعبر بوتين صراحة فى أبريل ٢٠٠٢ عن استيائه من ممارسات القوات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية. كذلك أيدت روسيا عدداً من القرارات المهمة المتعلقة بالقضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة، منها قرار الجمعية العامة (١٠/ ١٣) فى أكتوبر ٢٠٠٣، الذى يدين تصرفات إسرائيل فى الأراضى المحتلة وبناءها لجدار الفصل العنصرى، والذى اعتبرته روسيا عملاً غير شرعى. وتؤكد روسيا على ضرورة التطبيق غير المشروط لخطة خارطة الطريق التى تستهدف إقامة دولة فلسطينية. بل إنها نجحت فى استصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥١٥ بناء على اقتراح روسى والذى يقر خارطة الطريق ويجعل منها قراراً ملزماً بدلاً من كونها مجرد مبادرة من اللجنة الرباعية.

وقد جاءت زيارة الرئيس بوتين لفلسطين فى أبريل ٢٠٠٥ لتؤكد هذا التوجه فى السياسة الروسية، ولعل مراسم استقبال الرئيس بوتين فى رام الله كانت اعترافاً ضمنياً من جانب روسيا بالدولة الفلسطينية، كما أن مطالبته لإسرائيل «بالسعي لمساندة الرئيس الفلسطيني بدلاً من الضغط عليه» مثلت دعماً معنوياً كبيراً للسلطة الفلسطينية ورئيسها. من ناحية أخرى، أحدثت الزيارة تغيراً نوعياً فى السياسة الروسية تجاه السلطة الفلسطينية تمثل فى الاتجاه من الدعم الدبلوماسى على النحو السابق الإشارة إليه، إلى الدعم المادى والفنى الذى وعد به الرئيس بوتين والذى يتضمن إمداد الشرطة الفلسطينية بمروحيتين و٥٠ مدرعة انطلاقا من أن الرئيس محمود عباس لا يستطيع «مكافحة الإرهاب بحجارة فى يده»، على حد تعبير الرئيس بوتين. وكذلك، تدريب قادة الشرطة الفلسطينية وأفرادها فى موسكو.

كذلك، أبرزت دعوة بوتين لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط بموسكو اهتمام روسيا بممارسة دور حقيقى فى عملية التسوية السلمية. إلا أنه ما زال هناك حدود للدور الروسى فى عملية التسوية، ومازالت روسيا غير قادرة على لعب دور حقيقى فيها. ويمكن تفسير ذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات، أولها الهيمنة الأمريكية على شئون الشرق الأوسط وخاصة عملية التسوية السلمية وحرص الولايات المتحدة على القيام بدور الوسيط الوحيد فى هذه العملية وذلك منذ مبادرة كارتر فى أكتوبر ١٩٧٧. صحيح أن أزمة الخليج الثانية فرضت ضغوطاً دولية وإقليمية من أجل تضافر الجهود وتدخل كافة الأطراف المؤثرة من أجل التسوية السلمية للصراع، إلا أنه كان واضحاً منذ البداية أن الاتحاد السوفيتى هو «الراعى الثانى» لعملية السلام بعد الولايات المتحدة، وأن دوره محدود وشكلى. كما أن الولايات المتحدة عادت لتنفرد بدور الوسيط الأوحد فى المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والأردنية الإسرائيلية ولم يكن لروسيا دور فى الاتفاقات التى تم التوصل إليها. وقد تأكد ذلك عندما لم توجه دعوة للرئيس بوتين لحضور مؤتمر شرم الشيخ بشأن عملية التسوية السلمية عام ٢٠٠٠. والواقع أن القيادة الروسية تدرك أن الولايات المتحدة هى الفاعل الأساسى فى المنطقة وفى علمية السلام ولا تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة فى ذلك. وثانيها، افتقار روسيا لمقومات التأثير والضغط على الأطراف المختلفة للصراع، خاصة الجانب الإسرائيلى. فما يقال عن اليهود الروس المهاجرين فى إسرائيل وأنهم ورقة ضغط فى يد روسيا هو أمر ينقصه الدقة ويحتاج إلى تدقيق. فصحيح أن عدد المهاجرين الروس فى إسرائيل يبلغ حوالى مليون نسمة من أصل مجموع السكان البالغ ٦,٢ مليون نسمة (١٦٪)، وينخرطون فى حزب للناطقين بالروسية وهو حزب «إسريل با» الذى يرأسه ناتان شارانسكى، كما أن لديهم العديد من الصحف والبرامج التليفزيونية باللغة الروسية، وهو ما يعكس حرصهم على استمرار التواصل مع ثقافتهم ولغتهم الروسية خاصة هؤلاء الذين هاجروا فى مطلع التسعينات. إلا أنه لا يمكن اعتبارهم ورقة ضغط يمكن لموسكو استغلالها فى مواجهة إسرائيل حيث لا يكترث هؤلاء كثيراً بمصالح روسيا وتوجهات السياسة الروسية فى المنطقة، ولا يمكن التعويل على ولائهم لروسيا باعتباره أمراً مشكوك فيه.

فافتقار روسيا لإمكانيات التأثير والضغط على الطرف الإسرائيلى من ناحية، ورغبة إسرائيل والولايات المتحدة، من ناحية أخرى، فى الانفراد بإدارة عملية التسوية على النحو الذى يحقق مصالحها فقط، والحيلولة دون تدخل أى طرف ذي موقف إيجابى وداعم للقضية الفلسطينية والذى يعنى السير فى طريق التسوية العادلة، عائقاً أساسياً لتفعيل

الدور الروسى كراع ثان لعملية السلام وعضو اللجنة الرباعية للتسوية السلمية بالمنطقة. وقد بدا هذا واضحاً فى تحفظ إسرائيل والولايات المتحدة على مبادرة بوتين بعقد المؤتمر الدولى المشار إليه. وهذه ليست المرة الأولى لمثل هذا السلوك من الدولتين فقد سبق وأن رفضتا دعوة فرنسية مماثلة لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط بفرنسا.

على صعيد آخر، وعقب فوز حماس فى الانتخابات التشريعية، وفى الوقت الذى قاطع فيه الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة حكومة حماس، استقبلت موسكو وفد حماس وطالبت المجتمع الدولى بالتعاون مع الحكومة الفلسطينية الجديدة. ورأى بوتين أنه «لا يجوز تجاهل من وصل إلى السلطة عبر الانتخابات الديمقراطية». ورحبت روسيا باتفاق مكة لحسم الخلاف الذى وصل حد الصراع المسلح بين محمود عباس وحماس فى فبراير ٢٠٠٧ واعتبرته خطوة إيجابية لتسوية الخلافات الفلسطينية.

فى إطار هذه المعطيات يظل التوازن هو السمة الغالبة على السياسة الروسية تجاه القضية الفلسطينية سواء فى العلاقة مع إسرائيل أو فى موقفها من الفصائل الفلسطينية المختلفة وتأييدها لوحدة الصف الفلسطينى.

**ب- الموقف من القضية العراقية**

يعتبر الموقف الروسى من العراق نموذجاً واضحاً لمدى ارتباط السياسة الروسية بمصالحها فى المنطقة خاصة تلك الاقتصادية، وكيف أن هذه الأخيرة هى المحرك الأساسى للسياسة الروسية فى المنطقة. فرغم رفض الاتحاد السوفيتى للغزو العراقى للكويت وتدخله دبلوماسياً لإقناع صدام حسين بالإنسحاب، ثم قبوله بالتواجد العسكرى الأمريكى فى المنطقة كسابقة هى الأولى من نوعها، فقد أكدت روسيا دوماً على ضرورة تخفيف العقوبات المفروضة على العراق منذ أغسطس ١٩٩٠ تمهيداً لرفعها، وذلك انطلاقاً من مصالحها الاقتصادية فى العراق آنذاك والعقود الروسية التى جُمدت نتيجة العقوبات المفروضة عليه. كما عارضت موسكو المشروع البريطانى الذى دعمته الولايات المتحدة فى مجلس الأمن وتضمن فرض نظام جديد لعقوبات الأمم المتحدة على العراق فيما يعرف بـ «العقوبات الذكية»، انطلاقاً من كونه «مشروعاً أحادى الجانب حيث يشتمل على بنود للتضييق على العراق، فى حين لم يذكر شيئاً عن البرامج العسكرية للعراق ولا يتضمن أفقاً لرفع العقوبات». كذلك قامت روسيا فى سبتمبر ٢٠٠٠ باستئناف رحلاتها الجوية المباشرة إلى بغداد فى تحد واضح للحظر الأمريكى والعزلة التى كانت تحاول فرضها على العراق.

من ناحية أخرى، رفضت روسيا دوماً استخدام القوة ضد العراق، وأدانت الضربات الجوية الأمريكية البريطانية على العراق فى يناير ويونيو ١٩٩٣، وديسمبر ١٩٩٨، وفبراير ٢٠٠١. كما عارضت روسيا الخطط الأمريكية بمواصلة العملية المناوئة للإرهاب ونقلها إلى ما تسميه بالدول المارقة، وأن يكون العراق هدفاً لهذه الحملة بعد أفغانستان. ورفض بوتين مفهوم «محور الشر» الذى طرحه الرئيس الأمريكى جورج بوش فى وصفه للعراق وإيران وكوريا الشمالية، وذكر أن روسيا تتفهم تجاوز الولايات المتحدة لمجلس الأمن فى قرارها بشن حملة عسكرية ضد أفغانستان إذ أن واشنطن كانت تتعامل مع تهديد فورى. ولكن يجب ألا يكون هناك أى استثناء مشابه فيما يتعلق بشن هجمات على العراق أو إيران أو كوريا الشمالية. وأعربت القيادة الروسية عن قناعتها بعدم وجود براهين موضوعية تثبت تورط العراق فى دعم منظمات إرهابية عالمية بما فى ذلك تنظيم القاعدة كما أنه ليس هناك دلائل على امتلاكه أسلحة دمار شامل أو أنه يقوم بإنتاجها.

ولكن رغم نجاح روسيا بالتنسيق مع فرنسا فى الحيلولة دون استصدار الولايات المتحدة قراراً من مجلس الأمن يخولها التدخل العسكرى فى العراق، إلا أنها لم تستطع الحيلولة دون ذلك. وقد ظل الموقف الروسى الرافض للاحتلال الأمريكى للعراق واضحاً منذ بدء الاحتلال فى ٢٠ مارس ٢٠٠٣ ، وكان التأكيد الروسى الدائم على ضرورة الانسحاب الأمريكى من الأراضى العراقية وحل القضية العراقية فى إطار الشرعية الدولية ومن خلال الأمم المتحدة، وحق الشعب العراقى فى اختيار حكومته وإدارة شئون بلاده.

**جـ- الموقف من التطورات فى لبنان**

منذ بدء التطورات على الساحة اللبنانية والضغوط الأمريكية للإنسحاب السورى من لبنان اتسم الموقف الروسى

بالإعتدال والإيجابية، حيث أيدت الانسحاب السورى استجابة للإرادة اللبنانية، إلا إنها أكدت فى الوقت ذاته على أن هذا يجب أن لا يؤثر على ما أسمته «التوازن الهش» فى لبنان. وأيدت روسيا إنشاء محكمة دولية للتحقيق في جرائم القتل الكثيرة التي عانى منها لبنان خلال فترة طويلة.

كذلك دعمت روسيا القرار ١٧٠١ داخل مجلس الأمن لإنهاء الأزمة اللبنانية فى أعقاب العدوان الإسرائيلى على لبنان. وفى أكتوبر ٢٠٠٦ أرسلت روسيا كتيبة من الهندسة العسكرية الروسية ضمت ١٣٠ فرداً للمشاركة فى تعمير البنى التحتية التى دمرتها الحرب لا سيما إعادة بناء الجسور.

وشددت روسيا دوماً على أهمية الحوار بين كافة القوى اللبنانية خاصة مع تصاعد حدة التوتر الداخلى فى لبنان والاحتجاجات والمظاهرات التى اجتاحتها. ورأى بوتين «ضرورة الأخذ فى الاعتبار مواقف كافة الأطراف اللبنانية، وأن موسكو تحافظ على علاقات ودية مع الحكومة اللبنانية وحزب الله»، وهو موقف يختلف كثيراً عن نظيره الأمريكى والأوروبى الذى يعتبر حزب الله منظمة إرهابية يتعين القضاء عليها.

ويأتى الموقف الروسى من التطورات فى لبنان متسقاً مع التوجهات العامة الحاكمة لسياستها فى المنطقة من حيث عدم التدخل السافر فى الشئون الداخلية لدولها والرغبة الصادقة فى تقديم العون الفنى والتقنى، والقيام بدور تنموى حقيقى فى هذه الدول.

### ٣- الأبعاد السياسية لموقف روسيا من الملف النووى الإيرانى

لقد أصبح الملف النووى الإيرانى من أكثر القضايا تعقيداً وإثارة للجدل على الصعيدين الإقليمى والدولى. فمن ناحية، تصر إيران على حقها - غير المشروط- فى تشكيل دورة الوقود النووى كاملة وإتمام إعداد برنامج تخصيب اليورانيوم ضماناً لاستمرار الحصول عليه والتحلل من أى قيود روسية أو مغالاة فى سعر التكلفة بعد ذلك، فى حين ترفض الولايات المتحدة هذا رفضاً قاطعاً حتى لا تمتلك إيران «القدرة» على إنتاج قنبلة نووية فى المستقبل. وفى خضم الهجوم العنيف على طهران من جانب الولايات المتحدة، يؤيدها في ذلك الاتحاد الأوروبى وإسرائيل، يتفرد الموقف الروسى باعتباره الأكثر تعاطفاً مع إيران وتفهماً لموقفها فى تحد واضح للإرادة الأمريكية، ولكل ما تبذله الولايات المتحدة من ضغوط على الدولتين بما فى ذلك فرض العقوبات على الشركات الروسية المتعاونة مع إيران.

فروسيا تؤيد من حيث المبدأ حق إيران فى امتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية، وأولوية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى حسم الجدل حول هذا الملف. وسبق وأن رفضت مراراً إصدار قرار من مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية يسمح بإحالة الملف الإيرانى إلى مجلس الأمن، ورأت إنه من الضرورى إتاحة الفرصة كاملة للجهود الدبلوماسية للتقريب بين وجهتى النظر الأمريكية والإيرانية. وعقب تحويل الملف الإيرانى إلى مجلس الأمن عارضت موسكو فرض عقوبات شديدة على إيران حيث ترى إنه من «غير المناسب» فرض حظر شامل على التعامل مع إيران وأن هذا سيؤدى بالضرورة إلى تعقيد أكثر للموقف، كما ترفض تماماً أى تلويح باستخدام القوة أو حتى التهديد باستخدامها ضد إيران.

ويمكن تفسير الموقف الروسى من الملف الإيرانى على ضوء مجموعتين من العوامل:

**أولهما، مجموعة العوامل السياسية والقانونية المتعلقة بالتعاون القائم بين الدولتين، فى المجال النووى، ومشروعية هذا التعاون، وتتضمن:**

- إن روسيا هى الدولة المعنية أساساً بالملف النووى الإيرانى وذلك لتعاونها الوثيق مع إيران فى هذا المجال. فقد بدأ التعاون بين روسيا وإيران فى عام ١٩٩٢ حين وقع البلدان اتفاقيتين: الأولى للتعاون فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ويتضمن ذلك إجراء البحوث والدراسات وتدريب الخبراء، أما الثانية فهى تلك الخاصة ببناء محطة نووية فى إيران لإنتاج الطاقة الكهربائية، وهى محطة بوشهر، والتى بدأ العمل فيها أوائل عام ١٩٩٦ وأوشكت على الانتهاء، ويثور حولها الهجوم والمعارضة الأمريكية الحالية. ومن ثم، فإن روسيا شريك أساسى فى تحمل تبعات ومسئوليات البرنامج النووى الإيرانى باعتبارها الطرف الذى ساهم على نحو مباشر فى تطوير قدرات إيران النووية.

– مشروعية البرنامج النووى الإيرانى وعدم مخالفته لقواعد القانون الدولى. فالمادة (٤) من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تدعو إلى تطوير الأبحاث فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. ولقد كانت إيران من أوائل الدول التى وقعت على معاهدة منع الانتشار النووى وذلك عام ١٩٧٩، كما قامت إيران بتوقيع البروتوكول الملحق بالمعاهدة والذى يعطى للوكالة الدولية للطاقة الذرية الحق فى إجراء عمليات تفتيش للمنشآت النووية الإيرانية، والذى كان يعتبر من المتطلبات المهمة لبناء الثقة بين إيران وكل من الوكالة الدولية والمجتمع الدولى. هذا إلى جانب عدم وجود أى مؤشرات أو دلائل على وجود برنامج نووى عسكرى فى إيران. وقد قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمليات تفتيش مكثفة فى إيران منذ أوائل التسعينات، ولم يكتشف المفتشون ما يفيد عزم إيران على صنع قنبلة نووية أو عمل إيران فى مجال أبحاث الأسلحة النووية، بل أكدوا أن التعاون الروسى الإيرانى يتم وفقاً للقوانين والمعاهدات الدولية. وقد أشار تقرير المدير العام للوكالة الدولية الدكتور محمد البرادعى الذى نشر فى نوفمبر ٢٠٠٤ إلى ذلك بوضوح. فالولايات المتحدة تهدف من خلال حملتها على إيران الحيلولة دون امتلاك إيران "القدرة" على صنع قنبلة ذرية وليس إنتاجها فعلاً.

– إن روسيا لم تكن هى الدولة الأولى التى تتعاون مع إيران فى هذا المجال، وكذلك الصين، حيث كانت شركة "سيمنس" Siemens الألمانية قد بدأت فى محطة بوشهر إلا إن العمل فى المشروع توقف بعد أن تعرض لقصف ألحق به أضرار بالغة خلال الحرب العراقية الإيرانية فى أوائل الثمانينات، مما دفع ألمانيا إلى العزوف عن إكمال المشروع. بل إن الولايات المتحدة ذاتها كانت تزود إيران باليورانيوم الذى وصل تركيزه ٩٣٪.

– إن الولايات المتحدة قامت فى السابق بتزويد كوريا الشمالية بالمواد نفسها التى ستقوم روسيا بتوريدها لإيران، وأن الولايات المتحدة، من وجهة النظر الروسية، ترفع شعار "منع الانتشار النووى" من أجل فرض نوع من الاحتكار على سوق التكنولوجيا النووية، واستبعاد روسيا من هذا السوق.

– إن روسيا لم تواجه ذات الانتقادات أثناء عملها فى مفاعل "كودانكولام" فى الهند رغم أن الهند ليست عضواً فى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ومن ثم لا تخضع لأى نوع من التفتيش أو الرقابة الدولية فى هذا الخصوص.

بناء على ما سبق فإن الموقف الأمريكى من البرنامج النووى الإيرانى هو موقف سياسى وليس قانونياً. وهو أحد فصول المواجهة والتوتر بين البلدين والذى بدأ منذ قيام الثورة الإسلامية فى إيران ووصل إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة عام ١٩٨٦ عندما هاجمت الولايات المتحدة زوارق الحرس الثورى الإيرانى. وإنه لو كان الشاه مازال فى الحكم وهو الذى بدأ بإجراء الأبحاث الخاصة بالطاقة النووية عام ١٩٧٤ وكان حليف واشنطن الاستراتيجى، لكانت طهران مثلها مثل باكستان تمتلك قنبلة نووية حالياً دون ضجة أمريكية.

**ثانيها، مجموعة العوامل الاقتصادية المتعلقة بجدوى وأهمية التعاون مع إيران**، وتتضمن:

– **الجدوى الاقتصادية للتعاون فى المجال النووى، إذ** بلغت قيمة العقد الذى وقعته روسيا مع إيران لبناء محطة بوشهر ٨٠٠ مليون دولار، هذا إلى جانب توفير فرص عمل لحوالى ١٠ آلاف من خبراء الطاقة الذرية الروس والمتخصصين وهو أمر لا يقل أهمية عن قيمة الصفقة ذاتها خاصة أن الصفقة تمت فى وقت كانت روسيا تعانى من عدم استقرار اقتصادى وهجرة للعقول والعلماء فى مختلف المجالات.

– الآفاق المستقبلية للتعاون مع إيران فى هذا المجال، فقد أعلن أسد الله صبورى نائب مدير هيئة الطاقة الذرية الإيرانية عزم إيران إنشاء أحد عشر مفاعلاً نووياً لتوليد الطاقة الكهربائية حتى العام ٢٠٢١، وهناك رغبة أكيدة من الجانب الروسى لمواصلة التعاون مع إيران والاستفادة من العوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لذلك. وقد تردد أن عقداً فى طريقه للتوقيع بين البلدين تقوم روسيا بمقتضاه بإنشاء سبعة مفاعلات جديدة فى إيران بقيمة إجمالية ١٠ مليارات دولار.

– **أهمية التبادل التجارى مع إيران، فإيران شريك تجارى مهم بالنسبة لروسيا، فقد بلغ حجم التبادل التجارى بين** البلدين ٢,٤ مليار دولار، ويسعى البلدان إلى مضاعفته إلى ٥ مليارات دولار.

– **عوائد التعاون العسكرى مع إيران، حيث** تعتبر إيران سوقاً مهمة وواعدة بالنسبة لصادرات السلاح الروسية

حيث تم الإعداد لعقود وصفقات من الأسلحة الروسية لإيران تقدر بسبعة مليارات دولار، وتتضمن أنواعاً حديثة من الدبابات والغواصات والمقاتلات ومنظومات الدفاعات المضادة للأهداف الجوية بعيدة المدى، إضافة إلى تحديث ما بحوزة إيران من أسلحة سوفيتية الصنع؛ وتدريب العسكريين الإيرانيين فى الأكاديميات الروسية.

ولاشك أن العوامل السابقة، سياسية كانت أو اقتصادية والمصالح المباشرة والحقيقية التى تربط بيم البلدين، فضلاً عن عدم مخالفة الملف النووى الإيرانى، حتى الآن، لقواعد القانون الدولى تفسر فى مجملها موقف روسيا من الملف النووى الإيرانى.

**ونخلص مما سبق إلى أنه** رغم التطور الملحوظ فى السياسة الخارجية الروسية والنشاط الدبلوماسى الواضح لاسيما تجاه منطقة الشرق الأوسط، فإنه من الصعوبة بمكان عودة الدور الروسى إقليمياً ودولياً إلى ما كان عليه خلال الحقبة السوفيتية رغم كون ذلك حلماً أو فكرة تراود الكثيرين لاسيما فى منطقتنا العربية ليس فقط للحنين الطبيعى إلى الماضى، ولكن لما قدمته روسيا للعديد من الدول العربية ومنها مصر خلال تلك الفترة، وما أحدثته من توازن حال دون الغطرسة الأمريكية، وما تشهده قضايا المنطقة حالياً من عدم عدالة وكيل بمكيالين نتيجة الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة على شئونها.

ويمكن تفهم السلوك الروسى فى هذا الخصوص على ضوء زوال التناقض الأيديولوجى بين روسيا والولايات المتحدة بانهيار الاتحاد السوفيتى وتحول العلاقة بينهما من الصراع والتنافس إلى «الشراكة الإستراتيجية» على النحو السابق الإشارة إليه. ولقد أكد الرئيس بوتين ذلك فى أكثر من مناسبة حيث أشار إلى أن «روسيا لا تطمح إلى القيام بدور دولة عظمى ولا تنوى منازعة أحد، ولكنها تملك أن تؤثر على عملية إنشاء النظام العالمى الجديد لكى يكون صرح العلاقات الدولية المستقبلى متوازناً». و«أن الولايات المتحدة وروسيا أكبر دولتين نوويتين فى العالم، ومن هنا فإن كلاً منهما شريك طبيعى للآخر فى التعامل مع قضايا الأمن الدولى ومنع انتشار الأسلحة النووية. وفى حل مشاكل الإرهاب الدولى».

ومن ثم، فإنه رغم تأكيد روسيا الدائم على معارضتها للنظام الأحادى القطبية وأهمية وجود نظام دولى متعدد القوى، يتسم بالعدالة واحترام القانون الدولى والشرعية الدولية وبدور أوسع للمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، فإن روسيا ترتبط بمصالح استراتيجية وحقيقية مع الولايات المتحدة، ومن ثم فهى أكثر ميلاً إلى احتواء الخلافات التى تنشب من آن لآخر مع الولايات المتحدة وتسويتها على النحو الذى يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها القومى. وهى حريصة على أن لا تتجاوز هذه الخلافات حد الخلاف بين الشركاء، وليست على استعداد للتضحية بشراكتها مع الولايات المتحدة. ومن ثم، فإن هناك حدوداً للمواجهة الروسية مع الولايات المتحدة ويقتصر الأمر فى أقصى درجاته على المواجهة الدبلوماسية داخل الأمم المتحدة، وقد يصل الأمر حد استخدام «الفيتو» ضد الإرادة الأمريكية فى مجلس الأمن دون أن يُترجم هذا إلى مواجهة عسكرية روسية أمريكية أو حتى توتر حاد فى العلاقات بينهما، إنطلاقاً من وجود مصالح إستراتيجية تربط روسيا بالولايات المتحدة لا يجوز المساس بها أو تهديدها نتيجة خلافات تكتيكية يمكن تجاوزها.

وفى ظل قيادة دميتري ميدفيديف، صديق بوتين وتلميذه إذا جاز التعبير، ورئاسة بوتين للحكومة، وهيمنته على البرلمان من خلال الأغلبية الواضحة لحزبه «روسيا الموحدة» ليس من المتوقع أن يحدث تغير جذرى فى السياسة الروسية، وستظل التوجهات السابقة هى الحاكمة للسياسة الروسية على الصعيدين الدولى والإقليمى.

# ٤ - الاتحاد الأوروبى: خمسون عاما من الوحدة.. لشبونة وما بعدها

بحلول عام ٢٠٠٧ يكون الاتحاد الأوروبى قد أتم خمسين عاما من مسيرة الوحدة، والتى تطور عبرها من اتفاقية بين عدة دول أوروبية لتنسيق التجارة فيما بينها إلى تنظيم سياسى واقتصادى عملاق يضم ٢٧ دولة أوروبية، كأكبر تجمع إقليمى يضم دولا متباينة فى الحجم والمكانة والقدرة الاقتصادية، فضلا عن تباين أنماط تاريخها السياسى والاجتماعى.

وقد سبق وتواكب مع الاحتفال بالذكرى الخمسين للوحدة الأوروبية إعادة التفكير فى طبيعة الكيان الأوروبى وملامحه وأهدافه الرئيسية كقوة دولية. وعلى مستوى الأفكار، كما تواتر فى مراكز الأبحاث الأوروبية المشروعات التى تدرس كنه الخبرة الأوروبية ومعنى «الأوربة» أو الانتماء الأوروبى، وملامح الدور الخارجى الأوروبى. وفى هذا السياق، دار الجدل الأكاديمى حول طبيعة الاتحاد الأوروبى كفاعل دولى ذى أبعاد معيارية، بمعنى مدى تمتع سياسات الاتحاد، خاصة الخارجية، بطبيعة أخلاقية ، الأمر الذى يتم تقييمه فى الغالب بناء على دور الاتحاد الأوروبى كمانح دولى للعون الإنمائى، ودوره فى دعم وحماية حقوق الإنسان، وأخيرا وهو المعيار الأحدث، دوره فى نشر الديمقراطية فى العالم، خاصة فى أقاليم الجوار.

وعلى الصعيد العملى، شهدت الذكرى الخمسون لتجربة الوحدة خطوة مهمة على طريق الوحدة السياسية تمثلت فى تكليل محاولات تأطير الكيان الجماعى للاتحاد وتعزيز فاعليته ككيان سياسى موحد، وذلك من خلال توقيع «معاهدة لشبونة». ومن المفترض أن تحل هذه المعاهدة محل الدستور الأوروبي الموحد الذي فشل إقراره في استفتاءين شعبيين في فرنسا وهولندا. وتعتبر المعاهدة خطوة مهمة على صعيد تحول تجربة الوحدة الأوروبية من مرحلة بناء الكيان الاقتصادى والديموجرافى للاتحاد الأوروبى إلى مرحلة بناء لاعب سياسى عبر قومى ذى اعتبار. وفى هذا الصدد، صرح الزعماء الأوروبيون بأن المعاهدة ستفتح فصلا جديدا في تاريخ الاتحاد الأوروبي من خلال إعطائه سياسة خارجية قوية ومزيدا من الديمقراطية في اتخاذ القرار. ووفق هذه المعاهدة ستنتهي الرئاسات الدورية للاتحاد، وسيحل محلها رئيس للمجلس الأوروبي في عام ٢٠٠٩، حيث ستُعهد إليه رئاسة القمم الأوروبية. كما ستسمح المعاهدة باتخاذ قرارات أكثر بأغلبية عدد الأصوات، وستعطي وزنا أكبر للبرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية.

وفى سياق تدعيم الدور الخارجى الأوروبى كذلك، تم طرح أفكار متجددة حول الدور الخارجى للاتحاد الأوروبى كقوة دولية، وعلاقته بإقليم المتوسط على وجه الخصوص. فقد شهد عام ٢٠٠٧ طرح مبادرة مهمة لدفع وتعزيز العلاقات الأوروبية المتوسطية فيما عرف بمبادرة اتحاد المتوسط والتى تواضع على تسميتها بمبادرة برشلونة للاتحاد من أجل المتوسط.

## أولا : الاتحاد الأوروبى كفاعل دولى

بالرغم من أن الاتحاد الأوروبى يتمتع بصورة ذهنية أقرب إلى القوة الناعمة، فإنه ككيان عبر قومى يتمتع بالعديد من مقومات القوة، أهمها عدد السكان الذى يبلغ حوالى ٥٠٠ مليون نسمة، وهو بذلك ثالث أكبر تجمع سكانى فى العالم بعد الصين والهند، كما يفوق عدد سكانه عدد سكان الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية مجتمعتين، وهو أيضا قوة اقتصادية مهمة، إذ يمتلك أعضاؤه ربع الثروة فى العالم، وتلى عملته «اليورو» الدولار من حيث الاستخدام فى الأسواق المالية العالمية. وقد نمت نسبة استخدام اليورو منذ بدايته بشكل مطرد ليشكل حاليا حوالى ٢٥٪ من حجم المعاملات المالية العالمية. كذلك فإن الاتحاد الأوروبى هو لاعب أساسى فى التجارة الدولية، وهو الشريك التجارى الأساسى للعديد من الدول. والاتحاد الأوروبي هو المانح الرئيسى للمعونة الدولية، حيث يقدم حوالى ٦٠٪ من العون الإنمائى الرسمى، فى حين تقدم المفوضية الأوروبية وحدها معونة سنوية تقدر بنحو ٧ مليارات يورو. كما تنتشر البعثات والمهام العسكرية الأوروبية فى عدد من النقاط الساخنة حول العالم والتى بدأت في عام ٢٠٠٣ فى إطار السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية الرامية إلى إرسال بعثات إلى غرب البلقان والكونغو الديمقراطية، فضلا عن البعثات الأوروبية فى إطار اليونيفيل فى لبنان.

جدول رقم (١)

بعض المؤشرات المختارة حول الاتحاد الأوروربي بالمقارنة بعدد من الدول الرئيسية الأخرى

| الدولة | الحجم (مساحة الأرض بالألف كم٢) | عدد السكان (بالمليون نسمة ٢٠٠٦) | الثروة نصيب الفرد مقدرا باليورو عام ٢٠٠٦ |
|---|---|---|---|
| الاتحاد الأوروبى | ٤,٢ | ٤٩٢ | ٢٣٦٠٠ |
| الولايات المتحدة | ٦,٩ | ٣٠٠ | ٣٦٤٠٠ |
| روسيا | ١٦,٩ | ١٤٢ | ٩٥٠٠ |
| الصين | ٩,٦ | ١٣٤١ | ٦٢٠٠ |
| الهند | ٣,٠ | ١١١٧ | ٢٩٠٠ |
| اليابان | ٠,٤ | ١٢٨ | ٢٦٧٥٠ |

المصدر: مكتب الاتحاد الأوروبي للإحصاء، (يوروستات)، البنك الدولى

## ثانيا: تطورات مسيرة الاتحاد

### ١ـ معاهدة لشبونة

بدأ مشروع الوحدة الأوروبية كتجمع بين ست دول أوروبية بهدف العمل على إزالة الحواجز التجارية فيما بينها، وصولا إلى مستوى صياغة السياسة التجارية المشتركة. وقد توسعت عضوية الاتحاد الأوروبى عبر السنوات، وتعمقت مجالات التعاون بين أعضائه بما مكن من الحديث عن سياسة خارجية، وسياسة دفاعية وأمنية مشتركة. وقد عكس تطور تجربة الوحدة الأوروبية خاصة فى مراحلها الأولى بشكل أمين مقولات النظرية الوظيفية وفقا لكارل دويتش، الذى رأى أن أثرا انتشاريا تلقائيا يدفع تجارب الاندماج نحو مستويات أعلى بدءا من السياسات الدنيا ووصولا إلى السياسة العليا.

إلا أن تعثر إقرار دستور موحد لأوروبا، على أثر رفض الاستفتاء على الدستور الأوروبى فى كل من فرنسا وهولنده خلال عام ٢٠٠٥، قد ألقى بظلال كثيفة من الشك حول إمكانية تحول هذا التكتل الاقتصادى إلى كيان سياسى. فقد أدى رفض مشروع الدستور الأوروبى الموحد إلى انتكاس هذا النوع من التفكير حول إمكانية تحول الاتحاد الأوروبى،

وغيره من الكيانات الاقتصادية عبر القومية، إلى كيانات سياسية، وإمكانية تعثر تجربة الوحدة كلما شارفت على تحقيق مبتغاها النهائي.

ومرة أخرى، وفى الذكرى الخمسين لبدء التجربة، تجددت احتمالات تعزيز الأبعاد السياسية للوحدة الأوروبية من خلال توقيع القادة الأوروبيين لمعاهدة لشبونة. فقد توصل القادة الأوربيون إلى صياغة معاهدة جديدة تحل محل الدستور المشترك كإطار قانونى ينظم التفاعل بين دول الاتحاد الأوروبى فى سبتمبر عام ٢٠٠٧. وتهدف المعاهدة، والتى وقعها ممثلون عن ٢٧ دولة أوروبية فى ١٣ ديسمبر عام ٢٠٠٧، إلى إعادة هيكلة بنية الاتحاد الأوروبي وتطوير مؤسساته وطريقة اتخاذ القرار داخله، والتى اتخذت من مقر الاجتماع «مدينة لشبونة» عنوانا لها. ومن المفترض أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ فى مطلع يناير عام ٢٠٠٩ شريطة تصديق برلمانات الدول الأعضاء جميعها عليها. كما تفادت الاتفاقية عقبة طرحها للاستفتاء الشعبي من خلال نصها على أنها «تعدل» ولا «تحل محل» معاهدات الاتحاد الأوروبي الحالية.

وقد تمت صياغة الاتفاقية، والتى تعرف كذلك باتفاقية الإصلاح Reform Treaty لتعديل وتوحيد آليات العمل الجماعى للاتحاد الأوروبى والمتمثلة فى اتفاقية الاتحاد الأوروبى (ماستريخت)، واتفاقية تأسيس الجماعة الأوروبية (اتفاقية روما).

### أهداف المعاهدة

تهدف الاتفاقية إلى تعزيز الأبعاد السياسية للوحدة الأوروبية وانتقالها إلى مراحل أعلى من العمل المشترك، وتيسير آليات اتخاذ القرار. وفى هذا الإطار، تنص الاتفاقية على أنها تهدف إلى «استكمال العملية التى بدأتها معاهدة أمستردام، ومعاهدة نيس، وفقا لرؤية تهدف إلى تعزيز فاعلية الاتحاد وشرعيته الديمقراطية، وتحسين التماسك والتناسق فى أدائه».

ولتحقيق هذا الهدف، تضمنت الاتفاقية مجموعة من التعديلات، التي لا تحل محل المعاهدات السابقة، وهو ما يعني أنه لا حاجة إلى إجراء استفتاء عام للموافقة على الوثيقة الجديدة، ومن أهم هذه التعديلات:

– استحداث منصب رئيس للاتحاد، تكون مدة ولايته عامين ونصفاً، ومنصب مسئول عن السياسة الخارجية بصلاحيات أوسع بكثير مما هو ممنوح حاليا.

– إلغاء حق استخدام قرار الفيتو في سياسات ومجالات عديدة، على نحو يضمن تسهيل وسرعة اتخاذ القرار.

– دمج منصبي رئاسة مفوضية الشؤون الخارجية الذي يشغله حالياً خافيير سولانا، ومنسقة العلاقات الدولية الذي تشغله بينيتا فيريرو فالدنر.

– توسيع دور البرلمان الأوروبي والاعتماد على آلية القرار المشترك codecision بحيث يشارك البرلمان الأوروبى المجلس الرئاسى فى اتخاذ قرارات بعينها. كما شملت التعديلات توسيع دور البرلمانات الوطنية فى التشريع، بإعطائها الحق مجتمعة فى إجبار المفوضية الأوروبية على مراجعة أو سحب تشريعات بعينها.

– التوسع فى آلية اتخاذ القرار عن طريق الأغلبية فى المجلس الرئاسى Qualified Majority Voting

– اعتماد شرعة جديدة للحقوق الأساسية والتى ستصبح ملزمة للدول الأعضاء حال دخول الاتفاقية حيز النفاذ. ويعتبر ميثاق الحقوق الأساسية أحد أبرز ما جاءت به المعاهدة الأوروبية الجديدة، ويضم الميثاق ٥٤ بندا من مجمل الحقوق الأساسية المشتركة في الدول الأعضاء مثل الحريات الفردية وعدم التمييز والمواطنة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. غير أن بريطانيا وبولندا، اللتان تخشيان أن تستند محكمة العدل الأوروبية على هذا الميثاق لتفرض عليهما حقوقا جديدة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية بالنسبة للندن، والفردية بالنسبة لوارسو مثل زواج مثليي الجنس، حصلتا على إعفاء من تطبيقه.

– تقليص عدد المفوضين Commissioners من ٢٧ إلى ١٨ بحلول عام ٢٠١٤ ، بما يشكل ثلثي عدد الدول الأعضاء، في حين أن لكل دولة عضو حاليا مفوضا.

- تعديل نظام الأعمدة Pillars واستبداله بشخصية قانونية موحدة، مما يزيد من قدرة الاتحاد الأوروبى على توقيع المعاهدات. ويقضى نظام الأعمدة بأن تتوزع اختصاصات الاتحاد الأوروبى بين ثلاث مجالات رئيسية هى: الجماعة الأوروبية European Community ، السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة Common Foreign and Security Policy ، والقضايا الخاصة بالتعاون فى مجالات الشرطة والقضاء. ويحكم كل مجال من تلك المجالات آليات مختلفة للعمل الجماعي وتوازن متباين بين القوانين الداخلية والجماعية.

- الإبقاء على نظام التصويت المدرج في الدستور الذي ينص على اتخاذ القرارات بغالبية ٥٥٪ من الدول الأعضاء على أن تمثل ٦٥٪ من سكان الاتحاد الأوروبي. ولكن لضمان دعم بولندا حصلت عدة تنازلات، حيث تم تأجيل تنفيذ هذا النظام إلى عام ٢٠١٤، بدلا من عام ٢٠٠٩، ويمكن لأي دولة عضو حتى عام ٢٠١٧ أن تطلب تطبيق النظام السابق الوارد في معاهدة نيس.

- إقرار إمكانية ضم المزيد من الأعضاء، وذلك برفع الحد الأقصى لعضوية الاتحاد الذى حددته معاهدة نيس فى ٢٧ عضوا.

وهكذا، فإن مجمل التعديلات المقترحة تصب في اتجاه تعزيز الكيان السياسى الوحدوى للاتحاد وتوسيع صلاحياته، من خلال استحداث عدد من المؤسسات وقواعد العمل الوحدوية على غرار المناصب السيادية فى الدولة- الأمة، ومنها: رئيس، ووزير للخارجية، وسلك دبلوماسي خاص، ووزارة داخلية جديدة وقوية، ومُدع عام، وصلاحيات كاملة لصياغة المعاهدات، ونظام موحد للعدالة الجنائية، وقوة شرطة صغيرة.

لكن وثيقة المعاهدة، المكونة من ٢٥٠ صفحة، خلت من أي ذكر لرموز ما يعرف بأوروبا الموحدة، مثل النشيد الأوروبي الموحد أو العلم الموحد.

**أهم الانتقادات الموجهة للمعاهدة**

تعرضت الاتفاقية لعدد من الانتقادات. جاء في مقدمتها الزعم بأنها ستؤثر سلبا على استقلالية قرار الدول الأعضاء، فقد رأت بعض الجمعيات البريطانية المعارضة، على سبيل المثال، أن مضمون الاتفاقية سوف يقود إلى تفويض الاتحاد الأوروبي في ضوء ما تقرره من صلاحيات واسعة للأخير على حساب قدرة الدولة البريطانية على نقض أي من القوانين الاتحادية، كما ستؤدي إلى تعديل القواعد البريطانية المتعلقة بالدفاع والأمن والهجرة والسياسة الخارجية.

أيضا أثار البعض الاعتراض على تمرير اتفاقية بهذا الحجم دون الاستفتاء عليها والاكتفاء فقط بتصديق البرلمانات المحلية عليها، وذلك باستثناء دولة واحدة فقط هي أيرلندا التي يفرض دستورها تنظيم استفتاء شعبي قبل إقرار هذا النوع من الاتفاقيات. وانتقدت الأحزاب اليمينية في فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وبولندا والدنمارك والتي تجد لها تمثيلا داخل البرلمان الأوروبي، التوقيع على هذه المعاهدة، مطالبة بعرضها للاستفتاء الشعبي. وكان على رأس المعارضين رئيس الكتلة اليمينية المتشددة بالبرلمان الأوروبي، الفرنسي جان ماري لوبين.

وقد توافقت معظم الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى- باستثناء ايرلندا- على أنها ستصادق على المعاهدة في البرلمان تجنبا لرفضها في حال عرضها للاستفتاء كما حدث بالنسبة للدستور الأوروبي الذي أدى رفضه في استفتاءين أجريا في فرنسا وهولندا، خلال عام ٢٠٠٥، إلى تعطيل مسيرة التكامل السياسي للاتحاد على مدى عامين كاملين. وقد تم توقيع «معاهدة لشبونة» في احتفال رسمي في دير جيرونيموس الأثري الذي يعود الى القرن السادس عشر في العاصمة البرتغالية لشبونة.

ويرى قادة الدول الأوروبية أن هذه المعاهدة تمثل ضرورة موضوعية لتسيير أمور الاتحاد خلال السنوات القادمة، كون القواعد التي تحكمه وضعت عند تأسيسه عندما كان يضم٦ دول فقط، وهي مدونة في معاهدة روما في عام ١٩٥٧، وعدلت للمرة الأخيرة عندما أصبح عدد الأعضاء ١٥ عضوا.

**موقف الدول الأوروبية الكبرى**

تكشف مواقف القوي الأوروبية الأساسية عن دعم واضح لهذه المعاهدة، وتظل الملاحظة الواضحة هي وجود

درجة من التعاون بين القوي الأوروبية الكبري (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) من ناحية والدول الأوروبية الصغيرة من ناحية أخري، بالإضافة إلي خصوصية الموقفالايرلندي. فرغم أن الدستور الأوروبى تعثر بعد رفضه فى استفتاء فرنسى فى ٢٩ مايو ٢٠٠٥، فقد كانت فرنسا من مهندسى المعاهدة الجديدة، وأوضح ساركوزي فى هذا الإطار بأن هذه المعاهدة المبسطة جاءت بمبادرة من فرنسا التي اقترحتها لإخراج أوروبا من الأزمة الدستورية. وقد وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية على المعاهدة الجديدة بغالبية كبيرة، وبذلك كانت فرنسا أول بلد مؤسس للإتحاد الأوروبي يعطي موافقته على المعاهدة، بعد أقل من ثلاث سنوات على كلمة «لا» التي قالها الفرنسيون لدستور الإتحاد الأوروبي (بأغلبية نحو ٥٥٪ من الأصوات). ولا يمكن تفسير هذا الموقف الفرنسي المشجع والداعم للاتفاقية بمعزل عن الدور الأوروبي للرئيس الفرنسي ساركوزي الذي يسعى إلى تعزيز دور فرنسا فى محيطها الأوروبى واستثمار هذا الدور فى العلاقات الفرنسية الخارجية.

كذلك، حددت الرئاسة الألمانية الدورية للاتحاد والتى بدأت فى يناير ٢٠٠٧ مسألة صياغة إطار بديل عن الدستور الأوروبى كإحدى الأولويات الأساسية للعمل الأوروبى. وفى هذا الإطار، بذلت ألمانيا جهودا كبيرة فى صياغة وحشد التوافق الأوروبي حول المبادرة الجديدة. وتعتبر المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل من أهم القوى الدافعة للوصول إلى هذه المعاهدة التي وصفتها بأنها «جيدة لأوروبا» وتمثل «فوزا لألمانيا».

وقد اعتبرت ميركل فى خطاب لها أمام البرلمان الأوروبي أن هذه المعاهدة الأوروبية الجديدة تضع حجر الأساس لمستقبل مشترك للاتحاد الأوروبي، وفرصة لزيادة قدرة أوروبا التنافسية وتجنيبها مظاهر الانقسام. وفى ضوء تعهد ألمانيا بأن تكون من أوائل الدول الأوروبية تصديقا على المعادة، فقد وافق مجلس الولايات الألمانية (البوندسرات) على المعاهدة. ويعتبر التصويت الذي أجراه مجلس الولايات الذي يمثل حكومات الولايات الألمانية الـ١٦ المرحلة الأخيرة لتمرير المعاهدة، قبل رفعها إلى الرئيس الألماني هورست كولر للتوقيع عليها. غير أن كلاوس فوفرايت، عمدة برلين، قد امتنع عن التصويت، لتصبح ولاية برلين بذلك هي الولاية الوحيدة التي رفضت التصويت على المعاهدة. وكان البرلمان الألماني (البوندستاج) قد صدق على المعاهدة بموافقة ٥١٤ نائبا مقابل ٥٨ نائبا.

ورغم الحساسية البريطانية المعروفة إزاء الانصهار فى كيان أوروبى جماعي، والتى فى إطارها كان رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير قد وعد بطرح الدستور الأوروبي للاستفتاء على الشعب البريطاني، إلا أن خليفته «جوردون براون» تراجع عن هذا الوعد عندما جاء إلى الحكم بدعوى أن اتفاقية لشبونة تخلو تماما من أية أبعاد دستورية، وتحافظ على الجوانب الأساسية من السيادة البريطانية، وأنه ليس هناك ما يدعو لطرحها للاستفتاء. فى الوقت ذاته، صرح براون بأن «الخطوط الحمراء» التي وضعتها حكومته بشأن بعض النقاط تم تضمينها في الاتفاقية دون مساس أو تعديل، وأن المصالح البريطانية العليا ظلت محمية. وفى هذا السياق، تم اعتماد مشروع القانون الذي سيتم بموجبه التصديق على الاتفاقية فى الحادي عشر من مارس عام ٢٠٠٨، من قبل مجلس العموم البريطاني، وهو ما سيمكن حكومة براون من تمريرها في مجلس اللوردات أيضا. وعلى المستوى الشعبى ظهرت بعض الحركات المناهضة للاتفاقية، بدت واضحة من خلال سلسلة من الاستفتاءات المصغرة التي تم إجراؤها مؤخرا، والتي رفض خلالها ٩٠٪ من البريطانيين اتفاقية لشبونة رفضاً باتاً، وطالبوا بإجراء استفتاء عام عليها.

أما الدول الصغيرة، فتثور لديها مخاوف أكبر من فقدان سيادتها لصالح كيان سياسى ضخم مدفوع بمصالح القوى الأوروبية الكبرى. وفى هذا الإطار، سبق توقيع الاتفاقية عدد من المساومات التى هدفت إلى طمأنة بعض الدول، خاصة الأصغر، بأن الاتفاقية لن تؤدى إلى سيطرة الدول الكبرى على مؤسسات الاتحاد، فعلى سبيل المثال حصلت إيطاليا على مقعد إضافي في البرلمان الأوروبي المقبل، وهو ما يوازي عدد المقاعد المخصصة لبريطانيا، أما بولندا فقد حصلت على ضمانات بأن الدول الأصغر في الاتحاد يمكنها تأخير تطبيق قرارات الاتحاد الأوروبي التي لا ترغب بها، وهو انتصار للموقف البولندي.

وتأتى خصوصية الموقف الأيرلندي بالنظر إلي أنها تعد هى الدولة الوحيدة التي تنص قوانينها على إلزامية إجراء استفتاء شعبي لإقرار أية معاهدات خاصة بالاتحاد الأوربى. وتدعم معظم الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان الأيرلندى، سواء كانت موالية للحكومة أو معارضة، نص معاهدة لشبونة، باستثناء الجناح اليساري

للحزب القومي "شين فاين" الذي قرر التصويت ضد المعاهدة. الأمر الذي يعني أن مصير معاهدة لشبونة يرتبط بموقف الرأى العام الأيرلندى من المعاهدة، ونسب المشاركة فى التصويت عليها، حيث يرى المحللون أن الإقبال الضعيف على التصويت يعنى تلقائيا انتصار الآراء المعارضة للمعاهدة. من ناحية أخرى، يعتقد عدد من المحللين السياسيين أن سوء أو عدم فهم نصوص المعاهدة قد يؤثر سلبا على التصويت، فإذا لم يفهم عامة الناس مضمون المعاهدة، فإنهم غالبا ما يصوتون ضدها. وكان الأيرلنديون قد صوتوا في عام ٢٠٠١ ضد معاهدة «نيس» بنسبة ٥٤٪، لكنهم عادوا وصوتوا عليها خلال الاستفتاء الثاني الذي نُظم سنة ٢٠٠٣. لكن هذه المرة لن تكون هناك فرص إضافية للمصادقة على معاهدة لشبونة إذ يصعب على السياسيين الدخول في جولات جديدة من المشاورات.

وتلعب السياسة الداخلية فى بولندا دورا مهما فى التأثير على التصويت على معاهدة لشبونة، فقد يؤدى التصويت العقابى ضد السياسات الحكومية إلى رفضها. ويأتي في مقدمة القوى الاجتماعية الرافضة للمعاهدة في بولندا المزارعون. وكانت «جمعية مزارعي ايرلندا» أبدت في البداية معارضتها لمشروع المعاهدة احتجاجا على اتفاق أقرته المنظمة العالمية للتجارة بشأن السلع الزراعية، غير أنها تراجعت عن هذا الموقف في ٣ يونيو، وقبلت بتأييد المعاهدة إثر لقاء بين رئيسها ورئيس الوزراء، حيث تعهدت الحكومة بمعارضة أي اتفاق يصدر منظمة التجارة العالمية يعارض مصالح المزارعين الأيرلنديين.

من ناحية أخرى، فإن تباطؤ النمو الاقتصادي الأيرلندي، وارتفاع معدل البطالة الذي بلغ ٥,٥٪، وهو أعلى مستوى منذ عام ١٩٩٩، قد يدفع الكثير من الناخبين الأيرلنديين إلى التصويت ضد المعاهدة، خاصة الطبقة الوسطى، خوفا من أن يؤدي تعميق الارتباط الأيرلندي بالاتحاد الأوروبي إلى استمرار الركود الاقتصادي، حيث يصبح الرأى العام أكثر حساسية تجاه أى تأثير محتمل على القدرة التنافسية للاقتصاد الأيرلندي.

كذلك فقد نشطت حركات من دافعي الضرائب لمناهضة المعاهدة، خاصة أصحاب المشاريع الكبرى، إذ يعتبرون كل محاولة لتوحيد الضرائب هي هجوم ضد السياسات التي اتبعتها أيرلندا خلال العشرين عاما الماضية لصالح الأعمال التجارية والتي مكنت هذا البلد الصغير من جذب استثمارات كبيرة ولا سيما من الشركات الأمريكية للتكنولوجيات مثل «انتل» و«غوغل» و«بفيزر».

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن الرفض الأيرلندى للمعاهدة هو احتمال غير مستبعد، فرغم كونها الدولة الوحيدة التى يحتاج التصديق عليها إلى إجراء استفتاء حول المعاهدة، إلا أنها قد تكون حجر عثرة على طريق بلورة المشروع السياسى الأوروبى الجديد، الذى قد يدخل فى أزمة جديدة مماثلة لأزمة الرفض الفرنسى والهولندى لمشروع الدستور الموحد عام ٢٠٠٥.

### ٢- مبادرة اتحاد المتوسط

ارتبطت التطورات الأوروبية الداخلية من حيث وصول قيادات جديدة إلى السلطة فى بعض الدول الأوروبية المحورية، والتطورات على صعيد العمل الأوروبى المشترك، والدور الأوروبى كفاعل دولى، بطرح مبادرة جديدة حول العلاقات الأوروبية- المتوسطية فيما عرف بمبادرة "اتحاد المتوسط". وقد ارتبطت المبادرة بشخص الرئيس الفرنسى المنتخب نيكولا ساركوزى. وتعود فكرة المبادرة إلى الحملة الانتخابية لساركوزي عندما طرح إنشاء تجمع يضم بعض دول شمال وجنوب المتوسط، وجاء ذلك في خطاب له بمدينة طولون فى مطلع عام ٢٠٠٧، أعلن فيه أن المتوسط هو مفتاح التأثير فى العالم، وهو أيضا "المفتاح للإسلام الممزق بين الحداثة والأصولية". وفى إشارات حول الشكل أو الإطار المزمع لتجمع المتوسط وعلاقته بالمؤسسات الأوروبية الجماعية والأطر السابقة للتعاون المتوسطى، صرح ساركوزى فى الخطاب نفسه بأن تجمع المتوسط سوف يعمل عن قرب مع الاتحاد الأوروبى، وقد يشكل مؤسسات مشتركة مع الاتحاد ولكن فى صيغة مؤسسية مستقلة.

وقد حظيت المبادرة بقوة دفع رئيسية مع نجاح ساركوزى فى الانتخابات الرئاسية الفرنسية، حيث أعاد طرح المبادرة فى خطاب فوزه فى الانتخابات الرئاسية مؤكدا على أهمية الاتحاد المتوسطى كجسر بين أوروبا وأفريقيا. كما بلور فى الخطاب المذكور اقتراحات أكثر تفصيلا حول أشكال التعاون المزمعة فى إطاره، مشبها إياه بالمراحل الأولى من التعاون الأوروبى قبل الوصول إلى صيغة الاتحاد.

ودعت المبادرة فى طرحها الأساسى إلى إنشاء اتحاد أو تجمع يربط بين ١٦ دولة فى جنوب أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا المشاطئة للمتوسط، وهى، بالإضافة إلى فرنسا، البرتغال، أسبانيا، إيطاليا، اليونان، لبنان، السلطة الوطنية الفلسطينية، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، قبرص، مالطا، تركيا، وإسرائيل. وتشكل تلك الدول فيما بينها تجمعا اقتصاديا وسياسيا يدخل فى مهامه قضايا الأمن والطاقة والهجرة والتجارة. ومن ثم، فقد قامت الأفكار الأولى حول الاتحاد على أساس انتقائى بحيث يضم إلى جانب فرنسا كمحرك رئيس، بعض الدول الأوروبية المعروفة بمساندتها للعلاقات عبر المتوسط، مع تجاهل بعض الدول الأوروبية الكبرى مثل بريطانيا وألمانيا، وهو ما تغير لاحقا عقب إصرار ألمانيا على أن يضم الإطار الجديد كافة دول الاتحاد الأوروبى. وقد تبنى الرئيس الفرنسى سياسة دبلوماسية نشطة لحشد موافقة الأطراف المختلفة على المبادرة، وذلك من خلال حركة نشطة من المفاوضات والزيارات للدول الأوروبية ودول شرق وجنوب المتوسط لاستمزاج آرائها وحثها على المشاركة.

وقد حكمت العلاقات الثنائية مع فرنسا إلى حد كبير ردود فعل الدول المتوسطية إزاءها، خاصة دول جنوب وشرق المتوسط. فقد كانت المغرب أكثر الدول ترحيبا بالمبادرة الفرنسية، وأعلنت موافقتها شبه الفورية عليها، كذلك فقد رحبت مصر بالمشاركة، أما الجزائر فقد وضعت عددا من الشروط والضوابط لمشاركتها. كما انتقدت تركيا المبادرة واعتبرتها بوابة خلفية تهدف إلى الالتفاف حول أحقيتها فى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى من خلال طرح عضويتها فى شراكة بديلة.

أما الدول الأوروبية، فقد كان من بينها بعض المتحمسين للمشروع الفرنسى خاصة إيطاليا وأسبانيا، وكان المشروع فى صياغته الأولى يضمهما، وهو ما حدا بألمانيا إلى تعليق موافقتها على المشروع حتى يتم تعديله، خاصة تعديل عضويته لتشمل كافة دول الاتحاد الأوروبى. فقد دخلت ألمانيا فى عملية مساومة طويلة مع فرنسا انتهت بموافقة الأخيرة على التعديلات الألمانية المطروحة. وكان الموقف الألمانى مدفوعا هنا بتخوفها من انفراد فرنسا بريادة المشروع الجديد من ناحية، ولضمان تكامل المشروع مع المبادرات الأوروبية الحاكمة لمحور العلاقات المتوسطية من ناحية ثانية. وفى هذا الإطار، وتأكيدا للهوية الأوروبية الجماعية للمشروع تغير اسمه ليصبح «مبادرة برشلونة من أجل المتوسط».

### طبيعة الاتحاد من أجل المتوسط وعلاقته بالمبادرات السابقة

لازال مشروع الاتحاد من أجل المتوسط فى طور النشأة، ولا توجد معلومات واضحة حول طبيعته وآليات عمله، وذلك باستثناء ما جاء في التصريحات الفرنسية والأوروبية بوجه عام فى هذا الصدد، والتي تشير إلى عدد من الملامح المؤسسية والوظيفية العامة.

بداية، يتسم خطاب الرئيس الفرنسى حول المبادرة، والذى يعتبر مصدرا أساسيا للتعرف على طبيعة الاتحاد، بكثافة الرموز الثقافية التى أضفاها الخطاب على المشروع، فهو بمثابة «الجسر الثقافى» بين أوروبا من ناحية، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ناحية ثانية. ويشير ساركوزى فى هذا الإطار إلى الدور «التحديثى» الذى من المفترض أن يلعبه هذا الإطار المتوسطى الجديد. وعلى صعيد السياسات العملية، فإن مشروعات التعاون المطروحة فى ظل المشروع ينتمى أغلبها إلى مجالات التعاون الاقتصادى والأمنى، إذ تغطى تلك المشروعات مجالات الطاقة، والأمن، ومكافحة الإرهاب، والهجرة، والتجارة ، فضلا عن مشروع إنشاء «بنك الاستثمار المتوسطى» على غرار نموذج بنك الاستثمار الأوروبى كرافعة لدفع التنمية فى دول جنوب وشرق المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عرض ساركوزى تقديم الخبرة الفرنسية فى التعاون النووى السلمى لدول المتوسط فى مقابل الحصول على احتياطيات الغاز فى دول شمال أفريقيا.

وفيما يتعلق بالإطار المؤسسى، اقترح ساركوزى تشكيل مجلس رئاسى تعقد اجتماعاته على مستوى القمة، ويتم تناوب رئاسته بين رؤساء الدول الأعضاء، وهو ما يعتبر الملمح الرئيس الذى يميز الإطار المقترح عن أطر التعاون المتوسطية الموجودة بالفعل، حيث يشبه الإطار المطروح مؤسسات الاتحاد الأوروبى ذاته وآليات اتخاذ القرار فيه، بما يعنى ضمنيا زيادة مساهمة دول الجنوب فى صنع القرار المشترك، وهو ما تعزز باقتراح الرئاسة الدورية المشتركة التى تتولاها دولة من الجنوب ودولة من الشمال، حيث تم دعوة مصر لتولى أول رئاسة للاتحاد بالمشاركة مع فرنسا.

ويشبه الكثير من المحللين تجمع اتحاد المتوسط باتفاقية نافتا لدول أمريكا الشمالية والتى تضم الولايات المتحدة وكندا

والمكسيك، وتهدف بالأساس إلى تعزيز المصالح الاقتصادية للدول الكبرى فى إطاره، فضلا عن دفع الاستثمار والتنمية خاصة فى المكسيك بهدف السيطرة على تدفقات الهجرة من المكسيك إلى الشمال، وهو نفس مفهوم التنمية الشاملة أو الموسعة الذى بُنى عليه منطق التعاون الأوروبى المتوسطى خاصة منذ عملية برشلونة فى منتصف التسعينيات، وهو ما أكد عليه من جديد خطاب ساركوزى حول اتحاد المتوسط.

إلا أن اختزال الإطار الجديد فى أبعاده الاقتصادية/ الفنية يغفل أبعادا جديدة أضافها وصول نيكولا ساركوزى للسياسة الخارجية الفرنسية وللتعاون الأوروبى المتوسطى، إذ أن الأهداف الفرنسية من اتحاد المتوسط تتجاوز فكرة تفعيل الأهداف المعلنة فى الأطر السابقة، والتى أمضت دول الاتحاد الأوروبى شوطا مهما فى تحقيقها، وكانت فرنسا محركا أساسيا فى تطويرها وتفعيلها. ويشير طرح مبادرة جديدة للمتوسط إلى مستجدات أملت - وفقا للرؤية الفرنسية الجديدة - الحاجة إلى إطار متوسطى ذى ملامح متغيرة تتواكب مع أطروحات ساركوزى حول الدور والمكانة الفرنسية والمجال المتوسطى للعب هذا الدور.

فتقليديا عملت فرنسا بشكل مستمر على تحريك ودفع الاهتمامات الأوروبية بمنطقة المتوسط، وتطوير سياسة أوروبية متوسطية نشطة. ومن المبادرات المهمة فى هذا الإطار صيغة (٥+ ٥) التى طرحتها فرنسا عام ١٩٩٠، وهى مبادرة للتعاون الإقليمى بين دول غرب المتوسط. وقد شارك فى تلك المبادرة خمس دول أوروبية هى فرنسا، وإيطاليا، ومالطا، والبرتغال، وأسبانيا، وعلى الجانب الآخر شاركت دول المغرب العربى الخمس: ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا. وقد عُقد فى إطار هذه الصيغة عدد محدود من الاجتماعات.

وفى عام ١٩٩٥، لعبت فرنسا - بالإضافة إلى إيطاليا وأسبانيا - دورا مهما فى تدشين عملية الشراكة الأوروبية المتوسطية أو ما عُرف بعملية برشلونة والتى لازالت تمثل الإطار الرئيسى للتعاون الأوروبى المتوسطى فى شراكة موسعة ذات جوانب سياسية، واقتصادية وثقافية، وهدفت فيما هدفت إلى احتواء الصراع العربى- الإسرائيلى، وإقامة منطقة للتجارة الحرة بين دولها بحلول عام ٢٠١٠، وتحقيق التنمية الشاملة فى جنوب المتوسط بما يسيطر على تدفقات الهجرة إلى الشمال.

ومن ثم، فإن عملية برشلونة، والتى لازالت تنظم التعاون فى منطقة المتوسط، قد حكمها وجودا وتطورا نفس الأهداف، ودارت حول مجالات التعاون ذاتها التى يقترحها ساركوزى لاتحاد المتوسط. أما «مبادرة الجوار الجديد» التى ضمت إلى جانب الدائرة المتوسطية الدول التى دخلت فى جوار أوروبا بعد عملية التوسيع، وهى روسيا وأوكرانيا ومولدوفا وروسيا البيضاء، فتتكامل مع عملية برشلونة فى الأهداف ولكن مع زيادة التركيز على مجال الإصلاح السياسى، وتوسيع دائرة الحوافز للدول التى تبدى تعاونا أكبر مع مبادئ وأهداف الشراكة ومعايير الاتحاد الأوروبى فى الإصلاح الشامل.

ومن ثم، يبدو المجال المتوسطى مزدحما بمبادرات وأطر التعاون التى ما زال بعضها فى بدايته -خاصة مبادرة الجوار الجديد- بما يطرح التساؤل حول المبررات التى استدعت طرح ساركوزى لمبادرة متوسطية جديدة تنضم إلى مجموعة المبادرات والأطر الموجودة بالفعل.

وتعكس مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط سياسات ومواقف ساركوزى الإقليمية والدولية، فمن ناحية يعارض ساركوزى انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى، ومن ثم فإن مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط قد تكون في حقيقتها بديلا عن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، بمعنى أن يكون الاتحاد من أجل المتوسط إطاراً بديلا تلعب فيه تركيا دورا محوريا وتتمتع من خلاله بعلاقة مميزة مع الاتحاد الأوروبى، فى مقابل تخليها عن المطالبة بعضوية الاتحاد الأوروبي، وهو ما يفسر الرفض التركى السريع لتلك المبادرة على لسان وزير خارجيتها. من ناحية ثانية، لا يمكن فصل مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط عن رغبة لساركرزى فى لعب دور متنام فى منطقة الشرق الأوسط، من خلال الاشتباك البناء مع كافة الأطراف والقضايا العالقة فى المنطقة.

ويشير إلى ذلك الحركة الدبلوماسية النشطة التى تلت وصول ساركوزى إلى قصر الاليزيه مباشرة ومبادراته للعب دور نشط فى العديد من قضايا المنطقة، مثال ذلك المبادرات التى طرحها فى سياق الأزمة الداخلية اللبنانية من خلال دعوة الأطراف اللبنانيين إلى لقاء فى العاصمة الفرنسية والتى باركتها كل من سوريا وإيران فى إشارة إلى انفتاح فرنسى

محتمل تجاه سوريا، والانخراط النشط فى مفاوضات الصحراء بالتنسيق مع واشنطن، فضلا عن دعوة الدول الكبرى للاجتماع فى باريس لمناقشة قضية دارفور بمشاركة دول أفريقية ومنظمات دولية.

من ناحية ثالثة، يرى البعض فى مبادرة اتحاد المتوسط، محاولة من ساركوزى لاستثمار إرث العلاقات الفرنسية- العربية، ولكن مع تعديل صورة ما يسمى بسياسات فرنسا العروبية. ويدخل فى هذا الإطار العامل الأمريكى أو رغبة ساركوزى فى تعميق الصلات الفرنسية- الأمريكية، وذلك عن طريق لعب دور أكبر فى منطقة الشرق الأوسط- المتوسط، يتواءم مع السياسات الأمريكية في المنطقة، بالإضافة إلى صداقة ساركوزى لإسرائيل والتى رحب مسؤولوها بالإطار المقترح باعتباره مبادرة مهمة.

وبشكل عام، تختلف مبادرة اتحاد المتوسط عن المبادرات السابقة بالنسبة لفرنسا والدول الأوروبية من عدة زوايا، أهمها:

١- أنها تسعى إلى إعادة صياغة دور فرنسا من خلال استحداث إطار متوسطى جديد لا يشمل دولا أوروبية ذات ثقل فى الاتحاد الأوروبى وفى عملية برشلونة، خاصة بريطانيا وألمانيا، وذلك بدعوى أن الاتحاد الجديد يضم الدول المشاطئة للمتوسط فقط باعتبارها الدول التى اهتمت دوما بالدائرة المتوسطية فى سياساتها الخارجية، وبذلك يكون لفرنسا الدور الأكبر فى الإطار المقترح.

٢- إن شخص ساركوزى وتوجهاته المعروفة بالصداقة لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل يغير من الأساس المعنوى للرابطة المقترحة، حيث تقوم على فكرة استثمار الصداقة الفرنسية مع الأطراف العربية، وفى نفس الوقت تعميق الثقة والصداقة الفرنسية- الإسرائيلية، وهو ما يختلف عن السياسات الفرنسية والأوروبية التقليدية التى اتهمتها إسرائيل دوما بالتحيز للجانب العربى. ويتصور ساركوزى أنه من خلال هذا التوازن الجديد يمكن للاتحاد المتوسطي تخطى العقبات التى واجهت عملية برشلونة والتعامل بفعالية أكبر مع الصراع العربى- الإسرائيلى خاصة أنه يحظى بثقة جميع الأطراف. كذلك فقد يسعى اتحاد المتوسط إلى تفعيل الاندماج الإسرائيلى فى الأطر التعاونية المتوسطية المقترحة وهو ما فشلت صيغة برشلونة فى تحقيقه منذ تعثر عملية السلام.

٣- فى الإطار نفسه، فإن اتحاد المتوسط قد يستفيد من المباركة الأمريكية لدور فرنسى متوافق مع السياسة الأمريكية فى المنطقة، مما يضيف إلى الدور الفرنسى المستقل تقليديا زخما خاصا بإضافة القوة الأمريكية لتاريخ المصداقية الفرنسية والأوروبية فى المنطقة.

وبالرغم من تلك المبررات التى قد تفسر الحاجة إلى طرح إطار متوسطى جديد - من وجهة النظر الفرنسية- فإن تشابكات المبادرة الجديدة مع الأطر القائمة لم تتبلور بعد، خاصة من حيث تداخل الآليات المؤسسية الإضافية المقترحة، خاصة القمة الدورية والمجلس الرئاسى، كذلك لم يحسم بعد ما إذا كان اتحاد المتوسط يهدف إلى الفصل بين السياسات الأوروبية تجاه المتوسط وتلك الموجهة لدول شرق أوروبا والبلقان فى إطار مبادرة الجوار الجديد والتى تعتبر وريثة عملية برشلونة. وقد فشل ساركوزي في الحفاظ على تصوره الأولي لعضوية الاتحاد، إذ فشل في قصر المشروع على الدول المشاطئة للمتوسط، في محاولة منه لاستبعاد بعض الدول الأوروبية. فقد رفضت ألمانيا حصر أعضاء الاتحاد المقترح في الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، خشية أن يضرب هذا المشروع وحدة الاتحاد الأوروبي وهويته. وانضم إلى الموقف الألماني الدول المنضمة حديثا للاتحاد الأوروبي والتي خشيت تحويل تمويلات مالية ضخمة إلى دول جنوب المتوسط في إطار العمل الأورومتوسطي المشترك على حساب نصيبها من تلك التمويلات.

وهكذا، وجد ساركوزي نفسه مضطرا إلى دعوة رؤساء دول وحكومات دول الإتحاد الأوروبي (٢٧ دولة) بالإضافة إلى إلى كل من المغرب وتونس والجزائر ومصر وليبيا وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن وتركيا وموريتانيا وجامعة الدول العربية، لحضور القمة التأسيسية للاتحاد، التي عقدت في ١٣ يوليو ٢٠٠٨، وتم تعديل اسمه من اتحاد المتوسط إلى «الاتحاد من أجل المتوسط»، ، لكي يتناسب مع طبيعة الدول المشاركة.

ومن ناحيتها فإن دول جنوب المتوسط المؤيدة للمبادرة ترى فيها بعض المزايا، أهمها:

١- إن الدبلوماسية الفرنسية قد تبنت مفهوما مرنا إزاء الاتحاد المزمع، ومن ثم فهناك فرصة أكبر لأخذ مواقف وآراء دول جنوب المتوسط فى الحسبان، وذلك بخلاف الأطر السابقة والتى كان يتم إعدادها بالكامل بمعرفة الجانب الأوروبى

ثم يتم طرحها على دول الجنوب للقبول أو الرفض، ومن ثم فإنها لم تعكس تفضيلات ومصالح تلك الدول بالضرورة.

٢- إن الإطار الجديد يعيد الاعتبار للبعد الإقليمي الجماعي والذي تراجع بشكل كبير في إطار معاهدة الجوار الجديد والتي تتفاعل فيها كل دولة على حدة في مواجهة الاتحاد الأوروبي ككيان جماعي يقوم بتقويم سياساتها وفقا لمعايير أداء مسبقة، ويحدد مدى نجاح الدولة وفقا لهذه المعايير القدر الذي تحصل عليه من المعونات الاقتصادية.

٣- من الناحية المؤسسية، فإن الإطار المقترح يسمح بدرجة أكبر من مشاركة دول جنوب المتوسط في عمليات صنع القرار ومسار الاتحاد بالمقارنة بالأطر القائمة، خاصة في ضوء اقتراح إنشاء مجلس رئاسي ذي رئاسة مشتركة إحداها من دول الشمال والثانية من دول الجنوب، وهو ما يضع خطاب الرئيس الفرنسي حول تأسيس الإطار الجديد على أسس من المساواة بين دول شمال وجنوب المتوسط، موضع التطبيق الفعلي.

٤- إن العائد الاقتصادي والمالي المتوقع من التعاون في إطار المقترح الجديد له جاذبيته، خاصة من خلال طرح مشروعات تنموية جديدة على التعاون المتوسطي على غرار بنك الإعمار الأوروبي.

٥- إن الإطار الجديد لم يشر إلى قضية المشروطية السياسية التي أصبحت حاكمة في أطر التعاون المتوسطي السابقة عليها، خاصة سياسة الجوار الجديد والتي يتم تقييم أداء الدول المتوسطية في إطارها وفق معايير أداء سياسية واقتصادية. ومع ذلك، فإن ربط مشروع اتحاد المتوسط بمسيرة برشلونة قد يسحب تلقائيا الالتزامات الواردة في إطار برشلونة على إطار اتحاد المتوسط، وإن لم يشر إليها صراحة في عملية التفاوض.

ومع ذلك، تعارض بعض دول جنوب وشرق المتوسط - خاصة ليبيا والجزائر وهما أغنى دول جنوب المتوسط بالموارد الطبيعية - الإطار الجديد، بعضها بدعوى أنه قد يصبح بابا خلفيا للتطبيع مع إسرائيل بدون إحراز تطورات حقيقية على أرض الواقع، وبعضها الآخر يوجه إلى الإطار الجديد نفس الانتقادات التي وُجهت إلى الأطر السابقة من حيث عدم قدرتها على رأب الفجوة التنموية عبر المتوسط.

خلاصة القول، إن مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط لازالت تحتاج إلى الكثير من الجهد الفكري والدبلوماسي لفك التشابك بينها وبين الأطر المتوسطية القائمة، كما تحتاج إلى توضيح مدى جديتها وعوامل وآليات إسهامها في تجاوز العقبات التي واجهت التعاون المتوسطي - وفي القلب منها الصراع العربي- الإسرائيلي - وهو ما لم يشر إليه طرح ساركوزي، بخلاف الإشارات الضمنية إلى التأثير الإيجابي للصداقة مع كافة الأطراف، وبعض الآليات المؤسسية الجديدة.

# ٥ - هل يمكن أن تعود طالبان من جديد؟

راح وجود حركة طالبان، ومعها حليفها تنظيم القاعدة، يتعزز في عديد من المناطق الأفغانية وبخاصة في شرق وجنوب البلاد حيث تتركز قبائل البشتون التي تعبر عنها طالبان بصورة رئيسية. وقد تأكد هذا الحضور في عديد من المؤشرات العسكرية والسياسية والاجتماعية، حيث زادت على الصعيد الأول بكثافة العمليات العسكرية الكبيرة والمؤثرة التي تقوم بها الحركة سواء ضد القوات الأمريكية والغربية أو القوات الحكومية. وعلى نفس الصعيد وعلى الصعيد السياسي زادت في نفس الفترة التصريحات العلنية والتسجيلات الصوتية لقادة طالبان وفي مقدمتهم زعيمها الملا محمد عمر التي راحت توزع بكثافة في المجتمع الأفغاني ووسائل الإعلام المحلية والغربية. وغير بعيد عن ذلك فقد وجه الرئيسي الأفغاني حامد قرضاي عدة نداءات علنية للعناصر التابعة لطاليان وقياداتها الوسيطة والمحلية للتفاوض مع التحالف الحكومي حول شروطهم للانضمام إليه، بما أكد كثير من التحليلات التي تتحدث عن تزايد قوة الحركة في المجتمع الأفغاني وتراجع النفوذ الحكومي فيه. وقد تأكدت هذه الحقيقة بما راحت تقارير المراقبين وتصريحات السياسيين الأفغان تتحدث عنه من انضمام يومي لعشرات ومئات من المواطنين الأفغان وبخاصة من قبائل البشتون لصفوف حركة طالبان، احتجاجاً منهم سواء على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الآخذة في التدهور أو الأوضاع السياسية الراكدة.

وقد كان لهذا الصعود العسكري لحركة طالبان تأثيره على الوضع الداخلي وعلى القوات العسكرية الأجنبية، خاصة الأمريكية والتابعة لحلف الأطلنطي، ومن ثم إجبار الأطراف الداخلية والقوى الدولية، الدول الأوروبية والولايات المتحدة والأمم المتحدة، على إعادة تقييم حجم التحدي الذي باتت تمثله الحركة، في ضوء تزايد عدد العمليات العسكرية، ومعدل تلك العمليات، بالإضافة إلى حدوث تطور نوعي في طبيعة التكتيكات العسكرية والقتالية التي اتبعتها عناصر الحركة، وطبيعة الأهداف، التي استهدفتها الحركة، وهو ما أدى في التحليل الأخير إلى الإضرار بعملية إعادة بناء الدولة الأفغانية وفقا للنموذج السياسي الجديد الذي بدأت عملية إرساؤه بعد الحرب مباشرة، فضلا عن الإضرار بأنشطة إعادة الإعمار والتنمية التي تضررت في العديد من المناطق، والانسحاب الجزئي أو الكامل لبعض المنظمات الدولية التي كانت تقدم مساعداتها للمجتمع الأفغاني في تلك المجالات. فضلا عن أن انتشار الفوضى الأمنية في البلاد قد أدى إلى تصاعد تجارة المخدرات، التي ذهبت الكثير من التحليلات إلى أنها تمثل المصدر الرئيسي لتمويل المليشيات المسلحة.

وكان من بين أهم التكتيكات والأساليب القتالية الجديدة التي لجأت إليها الحركة هو أسلوب الاختطاف والعمليات الانتحارية. وقد لجأت الحركة إلى هذا الأسلوب تحت تأثير دوافع وأهداف عدة. فقد تزامن اللجوء للاختطاف من جانب طالبان مع تقدمها العسكري الواضح في مناطق عديدة من أفغانستان في مواجهة القوات الغربية والحكومية، وهو ما ترافق بدوره مع لجوئها للمرة الأولى أيضاً إلى العمليات الانتحارية كأسلوب رئيسي في نهجها القتالي. ويبدو أن قيادة الحركة العسكرية والسياسية راحت تقدر أن هذين الأسلوبين - العمليات الانتحارية واختطاف الرعايا الأجانب - يمثلان وسيلة ناجعة لتحقيق مزيد من التقدم العسكري في مواجهة أعدائها، وبصفة خاصة فيما يتعلق بخفض روحهم المعنوية وإشاعة الخوف في صفوفهم. ولاشك أن هذا التقدير من قيادة طالبان لتأثير هذين الأسلوبين على أعدائها يعتمد على ما تعتقد أنه تأثير مزدوج، الأول يتجه إلى القوات المقاتلة الغربية والحكومية والتي تراهن الحركة على العمليات الانتحارية في تدمير معنوياتها، والثاني يتجه إلى الحكومات الأجنبية التي لها تواجد عسكري أو سياسي في أفغانستان عن طريق عمليات الاختطاف التي تضعها في مأزق حقيقي خاصة أمام الرأي العام في بلادها. ومن الواضح في ظل هذا التحليل وتزايد لجوء طالبان إلى هذين الأسلوبين بالتوازي، أن قيادة الحركة باتت تعول عليهما كثيراً في استراتيجيتها العسكرية التي تدير بها حربها مع القوات الغربية والحكومية. أما الأكثر وضوحاً فهو أن أفكار وممارسات فروع القاعدة والمجموعات الدائرة في فلكها خارج أفغانستان وباكستان قد اخترقت التنظيم الأصلي هناك ومرت عبره لكي تصبح معتمدة من حليفها الأكبر، أي حركة طالبان.

وقد حاولت القوى الدولية الوصول إلى توافق حول استراتيجيات عسكرية جديدة للتعامل مع الصعود العسكري للحركة، ولكن ظلت هناك خلافات جوهرية داخل الناتو، بين عدد من القوى الأوروبية (ألمانيا، وفرنسا وإسبانيا بالأساس) من ناحية، والولايات المتحدة ومعها عدد من القوى الأوروبية الأخرى (بريطانيا بشكل خاص). وقد دارت محاور هذا الخلاف حول حجم القوات العسكرية المطلوبة لمواجهة طالبان، فبينما ركز الفريق الأول على أهمية تطوير العمليات العسكرية للناتو بحيث تكون أكثر نوعية وتحديدا من خلال التركيز على طبيعة التسليح، فقد شدد الفريق الثاني على ضرورة زيادة حجم القوات العسكرية وتوسيع نطاق هذه العمليات. كما ظل هناك خلاف حول التوزيع الجغرافي للأعباء والمهام العسكرية لأعضاء الحلف.

## أولا: الحوار مع طالبان

كان للصعود الذي حققته طالبان تأثيره المهم على نظام كرزاي والقوى الدولية المعنية من حيث القناعة بأهمية الحوار مع الحركة، حيث توالت تاكيدات كرزاي باستعداد حكومته للتفاوض المباشر مع حركة طالبان حول مستقبل البلاد والصراع الدموي الدائر فيها، كان أبرزها وأهمها إعلانه في ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٧ الذي اختلف عن دعواته السابقة في ثلاثة أمور رئيسية: الأول أنه أتى بعض بضع ساعات على وقوع هجوم انتحاري كبير قامت به الحركة ضد موقع حافلة عسكرية أوقع أكثر من ثلاثين قتيلاً، بما أوحى بأن تصريحات الرئيس قرضاي قد أتت كرد فعل مباشر لهذا الهجوم الذي يأتي ضمن سلسلة موجعة من الهجمات المماثلة تزايد عددها خلال العام الأخير. أما الأمر الثاني الجديد فهو إعلان الرئيس الأفغاني للمرة الأولى استعداده للتفاوض مع كل من الملا محمد عمر زعيم طالبان وقلب الدين حكمتيار زعيم الحزب الإسلامي المتحالف معها، وهما الشخصان اللذان يأتي الرئيس الأفغاني على ذكرهما للمرة الأولى بهذه الطريقة بعد أن كانت الحكومة الأفغانية وحلفاؤها يصفونهما دونما بالشخصيات الإرهابية المطلوبة للعدالة والمخصص للقبض عليهما مكافآت مالية هائلة. أما الأمر الثالث الجديد والأكثر أهمية ربما من سابقيه، فهو تصريح الرئيس الأفغاني، الذي عاد لتوه من زيارة للولايات المتحدة الأمريكية، بأنه بحث أمر هذه المفاوضات المباشرة مع كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش والأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون، وهو الأمر الذي يعني منح غطاء دولي لمثل هذه المفاوضات المطروحة من جانب الرئيس قرضاي للمرة الأولى منذ سقوط حركة طالبان عن حكم أفغانستان في أكتوبر ٢٠٠١.

وتعطي تلك التطورات والمستجدات المحورية الأخيرة في الأوضاع الأفغانية عديداً من الدلالات المهمة التي تلقي أضواءً كاشفة على مستقبل أفغانستان القريب وتعيد النظر في كثير مما جرى بها من وقائع وتطورات خلال الأعوام القليلة السابقة. ولعل أول تلك الدلالات المرتبطة بالمستقبل والماضي القريبين معاً هي أن تصريحات الرئيس

الأفغاني التي تأتي متزامنة مع تطورات حاسمة تجري على الأرض على الصعيد العسكري لصالح حركة طالبان وحلفاءها، تؤكد أنه لم يعد بالإمكان صياغة مستقبل أكثر أمناً واستقراراً لأفغانستان بدون مشاركة جوهرية لحركة طالبان وحلفاءها، وهو نفس الأمر الذي تكرر قبل أكثر من عشر سنوات عندما نجحت الحركة في كسر حالة الفوضى والانفلات الأمني التي ضربت البلاد وأقامت حكومتها عام ١٩٩٦ التي ظلت قائمة حتى أسقطها الغزو الأمريكي للبلاد في السابع من أكتوبر عام ٢٠٠١. ففي المرة الأولى التي انفردت فيها طالبان بحكم أفغانستان كما هو الحال في الوضع الحالي الذي تبدو فيه مرشحة للعب دور أساسي في صياغة مستقبلها السياسي القريب، ظلت الحركة تمثل بالنسبة للعرقية الأكبر في البلاد، أي البشتون، القوة السياسية والعسكرية الوحيدة التي تستطيع أن تلبي لها مطالبها في المشاركة في حكم أفغانستان بالقدر الذي يتناسب مع حجمها الكبير في المجتمع، والقادرة دون غيرها على تأمين قبائلها المختلفة من المخاطر والتهديدات التي تحيق بهم من جانب العرقيات الأخرى الأصغر وبخاصة الأوزبك والطاجيك المتركزين أكثر في شمال البلاد وغربها.

أيضاً وكما حدث في المرة الأولى التي وصلت فيها طالبان للحكم في أفغانستان، تبدو الأوضاع الحالية غير بعيدة عنها من زاوية إخفاق الحكومة المحلية التي يقودها الرئيس حامد قرضاي عن توفير الحاجات الأساسية للمجتمع الأفغاني على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وهو نفس الأمر الذي واجه مختلف حكومات «المجاهدين» بعد دحر الاحتلال السوفيتي لأفغانستان وطرده منها عام ١٩٨٩. وفي الحالتين يبدو واضحاً أن تراجع الدعم الدولي على تلك الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وعدم وفاء الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة بما التزمت به علناً من تقديم منح ومعونات لأفغانستان تمكنها من تجاوز الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية شديدة السوء التي يعاني منها شعبها، يعد العامل الرئيسي في تراجع شعبية الحكومة الأفغانية الحالية كما حدث بالنسبة لحكومات «المجاهدين» وانفضاض الناس عنها ليلتفوا حول قوة أخرى بديلة لها كانت في المرتين السابقة والحالية هي حركة طالبان وحلفاؤها. وقد بدا واضحاً في المرتين للشعب الأفغاني – أو غالبيته – أن الدول الغربية تكون عادة واسعة الكرم في تقديم المعونات العسكرية تسليحاً وتدريباً لأفغانستان في الوقت الذي ينشب فيها صراعات مسلحة، بينما تتسم بالتقتير الشديد عليها عند نهاية تلك الصراعات وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لتلك الدول فيها، وتترك شعبها يعاني من أسوأ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تترافق عادة مع انفلات أمني وفوضى يزداد اتساعها نتيجة لذلك يوماً بعد آخر.

بهذه الدلالات والمعاني السابقة يبدو واضحاً أن تصريحات الرئيس الأفغاني حامد قرضاي كانت بمثابة إشارة على وجود استعداد داخلي أفغاني من جانب بعض القوى الرئيسية في البلاد على رأسها قرضاي نفسه لقبول عودة طالبان بصيغة ما للمشاركة في الحكم في أفغانستان، وهو الأمر الذي يشير أيضاً بوضوح إلى وجود مساندة دولية وأمريكية بصفة خاصة للمرة الأولى منذ أكثر من سبع سنوات لهذا الطرح الجديد.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا غيرت واشنطن من موقفها التقليدي المعلن من حركة طالبان؟ وإلى أي آفاق يمكن أن يصل هذا التغيير في الواقع الأفغاني؟

الأرجح في ذلك السياق أن أول دوافع تغير الموقف الأمريكي بهذه الصورة الدراماتيكية هو الأوضاع العسكرية والسياسية شديدة السوء التي تعانيها القوات الأمريكية في العراق وبصورة أقل قليلاً في أفغانستان، حيث يبدو واضحاً أن «عقدة» التورط في العراق تأخذ في الاستحكام بداخل الرأي العام والنخبة الأمريكيين، بحيث يهيمن على الإدارة بكافة أجنحتها تساؤل وحيد يدور حول كيفية الخروج بأقل خسائر منه. وبينما تزداد هيمنة العقدة العراقية على صانعي القرار في واشنطن، تبدو لهم الأوضاع في أفغانستان في ظل التقدم العسكري المضطرد لحركة طالبان وحلفائها على الأرض وعدم قدرة قوات التحالف الغربية والقوات الحكومية على الوقوف أمامه، بمثابة إنذار بتورط مواز في هذا البلد ترجحه كافة المؤشرات العسكرية والسياسية منذ أكثر من عامين. ومن هنا، فإن رغبة الإدارة الأمريكية في عدم تكرار العقدة العراقية في أفغانستان ومضاعفة المأزق الأمريكي تبدو واضحة وراء مساندة الرئيس بوش شخصياً لمساعي الرئيس الأفغاني نحو الدخول في مفاوضات مع حركة طالبان وحليفها الحزب الإسلامي لتجنب الوصول إلى وضع مشابه لما وصلت إليه القوات الأمريكية والغربية والحكومية في العراق.

كذلك فمن ناحية أخرى لا يغيب أثر الخلافات التي تعصف بدول التحالف الغربي وبخاصة ضمن حلف الأطلنطي حول الأوضاع في أفغانستان على الموقف الأمريكي المائل لمساندة التفاوض مع طالبان وحلفائها. فكما هو معروف فإن الإخفاقات العسكرية المتتابعة للقوات الغربية والحكومية أمام طالبان دفعت الإدارة الأمريكية إلى البدء أولاً بخيار تصعيد المواجهة العسكرية معها وهو الأمر الذي كان يستلزم زيادة محسوسة في عدد وتجهيزات قوات حلف الأطلنطي في أفغانستان، وهو ما سعت إليه واشنطن عبر عديد من اجتماعات وقمم دول الحلف خلال العامين الأخيرين. إلا أن تردد عدد من تلك الدول في إرسال مزيد من قواتها إلى أفغانستان وتردد دول أخرى في الموافقة على تحريك قواتها الموجودة هناك إلى مناطق القتال المشتعلة، وفي مقدمتها ألمانيا وفرنسا وأسبانيا، دفع واشنطن على ما يبدو إلى إعادة حساباتها في ظل التقدم العسكري المتواصل لطالبان وحلفائها بحيث راحت تميل إلى حل تفاوضي معها في الوقت الذي راحت أوهام الحسم العسكري معها تتراجع بسرعة. وإلى جانب كل ذلك، فمن المرجح أن الإدارة الأمريكية قد أدركت متأخرة عبر مؤشرات كثيرة أن حلفائها المحليين في أفغانستان باتوا غير قادرين على السيطرة على أوضاع البلاد ووقف التدهور المتنامي في كل قطاعاتها الأمنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بينما راحت حركة طالبان تتقدم لكي تملأ الفجوات الواسعة التي تركها هؤلاء الحلفاء وفي مقدمتهم حكومة الرئيس قرضاي ورائهم، فلم تجد بداً من مساندة التفاوض السلمي مع الحركة.

ولم يقتصر هذا التوجه الجديد على نظام حكومة كرزاي، فقد شمل أيضا الحكومة الباكستانية الراهنة بقيادة يوسف رضا جيلاني المنتمي لحزب الشعب صاحب الأغلبية البرلمانية بعد الانتخابات الأخيرة، حيث خاضت مفاوضات جادة مع حركة طالبان باكستان، تحدثت مصادر عدة عن اقتراب توصل الطرفين لاتفاق نهائي بينهما ينهي حالة الصراع التي خلخلت حالة الاستقرار في باكستان.

ويبدو أن استراتيجية الحكومة الباكستانية الجديدة تجاه طالبان باكستان قد تأثرت بعديد من العوامل، أولها داخلي يتعلق بخلاف حزب الشعب ومعه حليفه حزب الرابطة الإسلامية جناح نواز شريف مع الرئيس مشرف في إستراتجيته تجاه حركة طالبان في البلدين ضمن الاستراتيجية العامة لمكافحة الإرهاب فيهما، حيث ترى الحكومة الجديدة أنه يمكن عزل الحركة عن حليفها تنظيم القاعدة عبر صياغة مثل ذلك الاتفاق معها، وأنه لا يجب اعتبار الطرفين بمثابة كتلة واحدة يجب محاربتها باعتبارها إرهابية. كذلك فمن الواضح أن بدء المفاوضات السرية مع حركة طالبان الأصلية في أفغانستان من جانب أطراف حكومية ودولية قد شجع حكومة باكستان الجديدة على السير في نفس الطريق، وهي ترى في ذلك مصلحة قومية داخلية في بلادها يمثلها الاستقرار المتوقع بعد توقيع الاتفاق وأخرى خارجية تتمثل في إعادة علاقتها عبر هذا الاتفاق مع طالبان أفغانستان بعد أن يتم دمجها في الحكم وتصبح أحد الفاعلين الرئيسيين فيه.

## ثانيا: هل تعود طالبان إلى الحكم؟

مع كل ذلك التقدم الحادث في مفاوضات طالبان على جانبي الحدود مع الحكومتين الباكستانية والأفغانية. إلا أن توافر تلك الدوافع والأسباب وراء السعي الحكومي الأفغاني، ومن وراءه المساندة الأمريكية، للتفاوض مع طالبان وحلفائها، لا يعني أن الحركة باتت على وشك العودة لحكم أفغانستان منفردة كما حدث في الفترة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠١. فمثل تلك العودة سوف تكون مختلفة عما حدث في تلك السنوات، حيث أن التحالف بين طالبان وتنظيم القاعدة الموجود في أفغانستان والذي يمثل العدو الأول للإدارة الأمريكية يمثل العقبة الرئيسية أمام أي صورة لعودة طالبان، ومن غير المستبعد في هذا الإطار أن تكون تلك الإدارة تفكر في مقايضة طالبان بالموافقة على عودتها لحكم البلاد مقابل التخلي عن القاعدة وتركها تواجه وحدها القوات الأمريكية والغربية هناك. وبغض النظر عن مدى استجابة طالبان لهذا المطلب الأمريكي المركزي، فإن أي عودة محتملة لطالبان ستكون غالباً ضمن صيغ ذات مضمون توافقي أفغاني ستسعى واشنطن إلى الترويج لها بحيث تضمن حكماً جديداً لأفغانستان يكون لطالبان فيه النصيب الأوفر ولكن تشترك معها فيها قوى وأطراف أخرى أفغانية ذات علاقات وطيدة مع واشنطن وفي مقدمتها تلك التي يقودها الرئيس قرضاي بنفسه. ويبقى أخيراً التساؤل حول مدى قبول حركة طالبان لمثل تلك الأفكار والصيغ الأمريكية لعودتها للحكم، والأرجح أن الحركة لن تقبل أي منها وبخاصة أن يشاركها أي من أعداءها

الحاليين والسابقين حكم البلاد، فهي تعتقد أنها تملك اليوم من الإمكانيات والتأييد الداخلي والتقدم العسكري ما يمكنها من الدخول مرة أخرى إلى كابول ظافرة منتصرة بدون أن حاجة لقبول تفاوض أو صفقات مع واشنطن أو حلفائها المحليين.

ويمكن مناقشة احتمالات عودة طالبان إلى الحكم في أفغانستان بدرجة أكبر من التفصيل، من خلال مناقشة العوامل التي قد تساعد/ أو تعوق احتمالات عودة طالبان إلى الحكم من جديد.

وواقع الأمر إن إجابة التساؤل عن مستقبل الحكم في أفغانستان، وبصورة أدق إمكانية عودة حركة طالبان إلى الحكم مرة أخرى بمجموعة من العوامل المعقدة الأفغانية الداخلية، والإقليمية في وسط آسيا وشبه القارة الهندية، والدولية الممتدة إلى مناطق وقوى عديدة في العالم. ويتطلب التعرف على دور كل من تلك العوامل في إمكانية عودة الحركة إلى الحكم البدء بالتعرف على أدوارها في نشأة الحركة في عام ١٩٩٤ ووصولها إلى دخول كابول في ٢٦ سبتمبر عام ١٩٩٦، ثم سيطرتها على نحو ٩٠٪ من الأراضي الأفغانية في الأعوام الثلاثة التالية. فمن الواضح من متابعة وتحليل تلك النشأة وهذا التقدم السريع لطالبان أن العوامل المحلية الأفغانية كان لها الدور الرئيسي فيها، وبخاصة عاملان رئيسيان: الأول يتعلق بالفوضى الواسعة التي أعقبت خروج القوات السوفيتية من أفغانستان وما ارتبط بها من صراعات دموية بين حلفاء الأمس من مختلف مجموعات «المجاهدين» والتي اختلطت فيها الانقسامات العرقية مع تناقض المصالح مع السعي إلى الانفراد بالسلطة في كابول. ويرتبط العامل الثاني بتعرض أعداد كبيرة من أبناء قبائل البشتون التي تمثل العرقية الأكبر في أفغانستان لكثير من الاعتداءات والمذابح على أيدي القوات التابعة للأقليات العرقية الأخرى وبخاصة الأوزبك والطاجيك، وذلك بسبب عدم وجود مليشيات مسلحة قوية وموحدة للبشتون تقوم بحمايتهم في هذا المناخ الصراعي العرقي.

وفضلاً عن هذين العاملين المباشرين لنشأة وتقدم طالبان، فقد استفاضت دراسات وأبحاث كثيرة، سياسية وتاريخية واجتماعية، في توضيح الطبيعة المغلقة للمجتمع الأفغاني من جوانب عديدة ومدى تأثيرها على قيام طالبان وتقدمها باعتبارها حركة دينية سنية حنفية تختلط فيها التفسيرات الوهابية والجهادية ببعض المكونات الصوفية الأفغانية. كما أن طلاب المدارس الدينية الأفغان، أو الطالبان، مثلوا في ذلك الوقت النخبة المتعلمة صغيرة السن في المجتمع الأفغاني والتي بحكم ذلك كانت الأكثر نشاطاً وطموحاً للحصول على مواقع متقدمة في الدولة والمجتمع تتناسب مع تصوراتها عن نفسها ودورها في كل منهما. ويعد الطلاب بهذا المعنى نخبة مختلفة نسبياً عن النخبة التي قادت الجهاد الأفغاني ضد الاحتلال السوفيتي والتي تشكلت بصورة رئيسية من علماء الدين التقليديين الذين تلقوا تعليمهم في الخارج مثل برهان الدين رباني، ومن أمراء الحرب الذين يقودون المليشيات والقوات العرقية والجهادية، وهو الأمر الذي زاد من حدة الصراع فيما بين النخبتين المختلفتين في التكوين والطموح والدور.

ولم تكن العوامل الإقليمية غائبة عن نشأة طالبان ووصولها إلى الحكم، وبخاصة ما يتعلق بالدور الباكستاني الرسمي والشعبي فيهما. فعقب خروج السوفيت من أفغانستان راحت القوى الإقليمية الأكبر في وسط آسيا وشبه القارة الهندية، خاصة الهند وروسيا، تمد جسورها مع عديد من قيادات الجهاد الأفغاني وبخاصة أمراء الحرب والزعماء الدينيين والقبليين التقليديين لدعم نفوذها في الأراضي الأفغانية. في ظل ذلك شعرت باكستان الرسمية التي لعبت دوراً رئيسياً في تعبئة وحشد قوات المجاهدين ضد السوفيت بدعم أمريكي تدريبي وعسكري وآخر سعودي مالي وبشري، أن نفوذها في أفغانستان يتراجع لصالح الدول المنافسة لها إقليمياً، خاصة الهند، الأمر الذي دفع بها إلى دعم طالبان عقب نشأتها بصورة واسعة وعلى كل المستويات. وقد ساهم هذا الدعم كثيراً في تقدم طالبان نحو العاصمة كابول وسقوطها في النهاية في أيدي قواتها ثم بعد ذلك في مد سيطرتها على أكثر من ٩٠٪ من الأراضي الأفغانية. ولاشك أن التوجهات الرئيسية في الشارع الباكستاني المتعاطفة مع طالبان قد ساهمت إلى حد بعيد في دعم الحركة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة عبر توفير المناخ الملائم للحكومة لتقديم هذا الدعم لها. وتتركز تلك التوجهات بصفة خاصة في عدد من الحركات الإسلامية التي ترتبط مع طالبان فكرياً ومذهبياً ضمن المدرسة الديوبندية وأبرزها جمعية علماء الإسلام بقسميها والجماعة الإسلامية الباكستانية. كما أن أزمة كشمير المتنازع عليها بين الهند وباكستان والتي يعتبرها الرأي العام الباكستاني قضية وطنية – دينية قد لعبت دوراً مهماً في تغذية مشاعره بالتضامن مع طالبان

التي رأى فيها من ناحية الوجه الأفغاني المنتصر للجهاد القائم في كشمير، ومن ناحية أخرى القوة الجارة الرافضة لمد نفوذ الهند التي تسيطر على كشمير إلى أفغانستان. وفوق ذلك، فإن وجود امتدادات قبائلية للبشتون الذين تنتمي إليهم طالبان في المناطق الباكستانية المتاخمة لأفغانستان وبخاصة بيشاور قد أضاف عنصراً مهماً إلى الدعم الذي تلقته الحركة من الشارع الباكستاني.

وإذا كانت العوامل المحلية ومعظم العوامل الإقليمية وقفت في صالح دعم طالبان، نشأةً وتقدما نحو السيطرة على أفغانستان، فإن بعض العوامل الإقليمية ومعظم العوامل الدولية كانت ضدها. فمن الناحية الإقليمية، كانت كل من الهند وروسيا وإيران تقف مع حلفاء آخرين بداخل الساحة الأفغانية معظمهم من خارج قبائل البشتون، وبخاصة بالنسبة لروسيا المنتمين للأعراق الأوزبكية والطاجيكية عبر دولتي طاجيكستان وأوزبكستان الواقعتين تقليدياً ضمن النفوذ الروسي، وبالنسبة لإيران قبائل الهزارا الشيعية المتركزة في غرب أفغانستان على الحدود الإيرانية. أما على الصعيد الدولي فقد تجمعت عوامل أكثر لكي تقف ضد طالبان كان الموقف الأمريكي في مقدمتها حيث دعم من عدائه لها طبيعتها الجهادية المتشددة وقبل ذلك علاقاتها الوطيدة مع مجموعات الأفغان العرب وعلى رأسهم عدو واشنطن الرئيسي المنشق السعودي أسامة بن لادن. وكانت توجهات طالبان المتشددة هذه وعلاقاتها تلك هي أيضاً السبب وراء عداء الأغلبية الساحقة من حكومات العالم الإسلامي والعربي ضدها بحيث لم يكن لها علاقات دبلوماسية حتى سقوطها سوى مع دول ثلاث هي السعودية والإمارات وباكستان.

ويستلزم الحديث عن احتمالات عودة طالبان وضع العوامل السابقة التي دعمت نشأتها وتقدمها أو أعاقتها في الاعتبار، بالإضافة إلى العوامل الجديدة التي عرفتها أفغانستان والإقليم المحيط بها والعالم كله منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر

## عوامل العودة

تتركز غالبية العوامل التي قد تدفع مرة أخرى لعودة طالبان إلى مقدمة المسرح السياسي الأفغاني في النطاق الداخلي، وبصورة أقل كثيراً في النطاق الإقليمي، في حين تكاد تختفي تماماً في النطاق الدولي. ولا يبدو الوضع بذلك مختلفاً كثيراً عن الحالة التي نشأت في ظلها الحركة وواصلت تقدمها لتستولي على السلطة في أفغانستان، حيث كان للعوامل المحلية الدور الرئيسي وتلتها بعض العوامل الإقليمية التي لم تعد متوافرة الآن، في حين ظلت العوامل الدولية منذ البداية وحتى اليوم في غير صالح طالبان.

وقبل التطرق إلى تلك العوامل المختلفة فمن الضروري التطرق أولاً إلى الوضع الحالي للحركة بعد حوالي سبعة أعوام من بدء الحرب الأمريكية ضدها في السابع من أكتوبر ٢٠٠١ والذي سيكون له أيضاً تأثيره على احتمالات عودة الحركة. فحسب تقارير ومصادر أفغانية مباشرة وموثوقة، فقد أدى السقوط غير المتوقع لحركة طالبان وانسحابها من كابول أمام قوات التحالف الشمالي إلى الانقسام في مصير حركة طالبان بين مجموعتين: القادة، وعامة أفراد الحركة. فبالنسبة للقادة، فقد انضموا إلى قائدها الملا محمد عمر في قندهار، وأغلبهم كانوا باشتونيين أصولهم من تلك الولاية وما جاورها من ولايات مثل هلمند وروزجان وذلك ليواصلوا معه حرب العصابات التي أعلنها الملا عمر ضد أمريكا وحلفائها في أفغانستان، إلا أن قسماً آخر من هؤلاء القادة قد قتلوا خلال العمليات العسكرية، سواء أثناء الحرب أو بعدها. كما أن عددًا ليس بقليل من قادة طالبان فروا إلى باكستان. أما عامة أعضاء حركة الطالبان والقوات المسلحة التابعة للحركة فأغلبهم ذهبوا إلى مناطقهم الأصلية، ونزلوا العمائم وقصر البعض لحيته، كما أن عددًا كبيراً منهم فر إلى باكستان ولحقوا بأسرهم في مخيمات المهاجرين. وهناك فريق آخر من عامة طالبان قام بالانضمام إلى الإدارات الجديدة في الولايات، مستغلين في ذلك علاقاتهم القديمة مع هؤلاء القادة، وصاروا جزءًا من هذه القوات والإدارات وذلك بإنزال العمائم ولبس الطاقية الأفغانية فصاروا أفراداً عاديين من الشعب يعيشون كما يعيش الناس، وهو ما حدث في الولايات الشرقية والجنوبية لأفغانستان، ولم يحاسبهم أحد. وقد وقع الآلاف من القوات المسلحة

لطالبان إما في القتل على يد القصف الأمريكي أو في الأسر على يد قوات التحالف الشمالي، خصوصاً في الولايات الشمالية وكابول حيث أعلنت مصادر ذلك التحالف عن وجود آلاف الأشخاص من قوات الطالبان والمتطوعين غير الأفغان في سجون هذا التحالف.

ويوضح ذلك التوزيع لقوى طالبان بعد انهيار سلطتها مباشرة، وما جرى خلال الأعوام التالية، أن غالبية قيادات الحركة لا تزال حية وتلجأ إلى أماكن آمنة وسط القبائل البشتونية أو في الكهوف والمناطق الجبلية الوعرة وبخاصة في المناطق الجنوبية وعلى الحدود الباكستانية الأفغانية، كما توضح أن قواعد طالبان لا تزال منتشرة في المناطق المشار إليها سابقاً محتفظة بقدر كبير من أسلحتها، حيث يخضع قسم كبير منها لقياداتهم القديمة الهاربة ويخوضون معارك عصابات مع القوات الأمريكية والغربية وقوات التحالف الشمالي الحكومية من حين لآخر وفي مناطق مختلفة، خاصة في المناطق البشتونية في الجنوب والجنوب الشرقي من أفغانستان. ويبدو ذلك الوضع الحالي لطالبان هو الأقرب للاحتمال الذي مال له بعض المحللين بعد انسحاب قواتها من المدن والأقاليم الرئيسية عقب القصف الأمريكي الواسع والتقدم التدريجي الذي حققته قوات التحالف الشمالي، حيث رأوا في ذلك الانسحاب إلى المناطق ذات الأغلبية البشتونية «انسحابا تكتيكيا ومقصودا»، بهدف إعادة تجميع قوات طالبان، استعدادا لجولة جديدة من المعارك على غرار حرب العصابات، كما أنه قد يكون عائدا أيضا إلى رغبة الحركة في تجنيب السكان مزيدا من الغارات الجوية الأمريكية.

وفق تلك الحالة الميدانية الراهنة لطالبان وقواتها فإنه من الممكن الحديث عن العوامل التي قد تساعد على عودتها مرة أخرى في أفغانستان على النحو التالي:

### أ- العوامل المحلية

يتجمع عدد من العوامل المحلية الأفغانية التي تزيد من احتمالات عودة حركة طالبان إلى مقدمة المسرح السياسي في البلاد، تأتي في مقدمتها العوامل التالية:

#### (١) طالبان والدفاع عن البشتون

في مجتمع قبلي وعرقي معقد مثل أفغانستان، وبعد قرون طويلة من الصراعات الدموية بين مختلف التشكيلات العرقية والقبلية والمذاهب الدينية، يبدو من البديهي التأكيد على أهمية وأولوية تلك الانتماءات بالنسبة للأفراد والجماعات المنتمين لها وحرصهم الدائم على الدفاع عنها وحماية أنفسهم من اعتداءات الأفراد والجماعات المنتمين لأعراق أو قبائل أو مذاهب دينية أخرى. ويوضح تأمل المشهد الأفغاني قبيل وبعد سقوط طالبان أن التشكيل العرقي والقبلي الأكثر عدداً في البلاد، أي البشتون، كان هو الخاسر الأكبر في تلك التطورات، حيث أن التشكيلين العرقيين التاليين له في العدد، أي الطاجيك والأوزبك، قد وجدوا في التحالف الشمالي الميليشيات العسكرية القوية التي يمكن لها حماية مصالح وأرواح الأفراد والجماعات المنتمين لكل منهما. وقد أدت المساعدات العسكرية الأمريكية والغربية عموما وبعض المساعدات الروسية والهندية لذلك التحالف إلى مزيد من تقوية تلك الميليشيات، في الوقت الذي وجد البشتون أنفسهم في بداية الهجوم الأمريكي على أفغانستان على وشك فقدان القوة العسكرية الوحيدة الموحدة والقادرة على الدفاع عنهم والتي كانت تعبر عنهم وتحميهم، أي قوات حركة طالبان. من هنا، فإن انتشار القيادات الوسطى لطالبان وقواعدها العسكرية والسياسية بأسلحتهم وسط التجمعات القبلية البشتونية بعد تغيير مظهرهم «الطالباني» وتغلغلهم بداخلها، إنما كان - ولا يزال - يعكس التقاءً لمصالح مباشرة للطرفين: توفير الحماية من المطاردة الأمريكية والغربية الحكومية الشمالية لعناصر طالبان، وفي نفس الوقت توفير قوة عسكرية مسلحة وذات خبرة للدفاع عن القبائل البشتونية في صراعاتها المتواصلة مع خصومها العرقيين والقبليين من الطاجيك والأوزبك بصفة خاصة.

وقد بدا واضحاً منذ الأيام الأولى لسقوط طالبان مدى قوة الدور الذي لعبه ذلك العامل القبلي العرقي في إعادة انتشار وتغلغل قوات طالبان في المحيط البشتوني الواسع خاصة في جنوب وشرق أفغانستان، كما وضحت أيضاً

أهمية الاستعانة بقوة طالبان العسكرية بالنسبة لكثير من القيادات البشتونية المعادية للحركة والمنضمة للتحالف الشمالي من أجل موازنة القوة العسكرية لأطرافه من التشكيلات العرقية الأخرى، وهو الأمر الذي لجأ إليه الرئيس الأفغاني الحالي حامد كرزاي نفسه عندما كان يتولى الإدارة المؤقتة بسعيه إلى إقناع قوات طالبان في قندهار، مسقط رأسه، بتسليم نفسها بأسلحتها إلى الموالين له هناك حتى يستطيع بعد ذلك الاستعانة بها في صراعاته العرقية والقبلية المحتملة مع الحلفاء – الأعداء في الحكومة التي يرأسها. وبذلك بدت حقيقة قوة وأولوية الانتماء القبلي والعرقي واضحة بما يؤكد أن البشتون سيظلون حريصين على بقاء قوة طالبان العسكرية قائمة للدفاع عن أنفسهم ومصالحهم وسط الصراعات العرقية والقبلية المحتدمة في أفغانستان وبخاصة بعد وقوع عديد من المذابح الواسعة لآلاف من العناصر البشتونية على أيدي المليشيات الأوزبكية والطاجيكية أثناء القصف الأمريكي وبعد سقوط طالبان.

**(٢) صراعات التحالف الشمالي**

قبل سقوط طالبان وبعده ظلت الصراعات الدموية تهيمن على العلاقات بين مختلف الفصائل العرقية والقبلية للتحالف الشمالي الذي يسيطر على الحكم في أفغانستان حالياً. وقد تعددت تلك الصراعات وتنوعت أطرافها – الطاجيكية والأوزبكية والشيعية وغيرها – بعد سقوط نظام طالبان مباشرة، حتى بين أعضاء الحكومة الواحدة أو الوزارة الواحدة. ولا شك أن استمرار هذا النوع من الصراعات، بسبب الخلفيات العرقية والقبلية والمنافسات السياسية على السلطة والمصالح، دعمت من قدرة طالبان على المنافسة والصراع المسلح والسياسي مع هؤلاء الخصوم. وفي هذا السياق، تجب الإشارة إلى أن نشأة طالبان وصعودها السريع كانا نتيجة مباشرة لحالة مماثلة لتلك الصراعات التي شهدتها أفغانستان عقب الانسحاب السوفيتي وأدت إلى إضعاف الحلفاء – الأعداء جميعاً لصالح قوة طالبان الصاعدة حينذاك والتي أمكنها كما يمكن لها أن تفعل في الوقت الحالي، أي الاستفادة من الكثرة العددية للبشتون بالمقارنة بالتشكيلات العرقية والقبلية الأخرى المناوئة لها من أجل تدعيم مواقعها العسكرية والسياسية على الأرض.

**(٣) الفوضى وغياب الأمن**

على الرغم من السلبيات الكثيرة التي أحاطت بحكم طالبان لأفغانستان فإن المراقبين والمحللين يؤكدون أنها نجحت في تحقيق بعض الإنجازات التي قد يمثل غيابها اليوم في ظل الحكم الجديد والوجود العسكري الأمريكي والغربي عاملاً إضافياً لدعم عودة الحركة. فمن الإيجابيات المحسوبة لطالبان أنها أعادت لأفغانستان ما افتقدته على مدى عشرين عاماً من الحروب وحققت الاستقرار والأمن في المناطق التي تسيطر عليها، وهو ما أدى بكثير من القيادات الميدانية إلى الاستسلام إلى طالبان دون قتال. كما يُحسب لطالبان القضاء على الفساد الإداري الذي كان قد استشرى في ظل حكومات الدويلات السابقة، ومقاومة الفساد الأخلاقي الذي كان مستشريا بالذات في العاصمة كابول، وجمع الأسلحة التي صارت منتشرة بين السكان إبان الجهاد ضد القوات الروسية، والتي صارت تهدد أمن أفغانستان، والقضاء على «أمراء الحرب» الذين وجدوا بعد الحرب الروسية فرصة للثراء العاجل بنهب أموال الدولة وبيع الأسلحة، وإيقاف نهب أموال الدولة من قبل القادة الميدانيين الذين كانوا يبيعون الأسلحة الثقيلة من الدبابات والصواريخ، وأخيراً، إيجاد نظام إداري وإنشاء المحاكم بعد أن كان قانون الغاب هو السائد. ويضاف إلى ذلك نجاحها في الحد من زراعة المخدرات وتجارتها بشكل أشادت به الأمم المتحدة، رغم أن هذه التجارة كانت تشكل المورد الرئيسي لأفغانستان طوال سنوات الحرب الأهلية.

وتبدو الأوضاع الحالية في أفغانستان سواء فيما يخص التدهور الأمني الحاد واستمرار سلطة «أمراء الحرب» وانتشار الجرائم بمختلف أنواعها وانهيار الأجهزة الإدارية والقضائية والأمنية والعودة الكثيفة لزراعة مختلف أنواع المخدرات والاتجار فيها، مماثلة إن لم تكن أكثر سوءاً من تلك التي سبقت صعود طالبان وسيطرتها على الحكم في أفغانستان، الأمر الذي يزيد من احتمال تكرار نفس السيناريو السابق بصورة جديدة في ظل التدهور المتصاعد يومياً في تلك الأوضاع. وتشير تقارير صحفية عديدة إلى أن كثيراً من قطاعات الشعب الأفغاني التي أصابها الإرهاق من سنوات الحرب والفوضى الطويلة يمكن لها في ظل بحثها عن الاستقرار والأمان أن تنحاز من جديد لحركة طالبان

الهاربة والمختفية بداخل التجمعات البشتونية رغبة منها في إعادة ما أضاعته منها الحرب والصراعات الدائرة الحالية من هدوء واستقرار نسبيين في أعوام حكم طالبان الأخيرة، حتى لو كان ثمن ذلك هو المعاناة من تشدد طالبان وإفراطها في التفسيرات المغالية لتعاليم الدين الإسلامي.

**(٤) ضعف التمثيل البشتوني في الحكومة**

بدا واضحاً منذ سقوط طالبان أن الحكم الجديد في أفغانستان المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية سوف يتركز في كل من الأقليتين الأوزبكية والطاجيكية، مع إعطاء تمثيل أقل للأغلبية البشتونية، وذلك نظراً لطبيعة الأوضاع الميدانية والتي أعطت لهاتين الأقليتين تفوقاً عسكرياً افتقده البشتون، كان لابد له أن ينعكس سياسياً. وقد ظهرت احتجاجات البشتون على ضعف تمثيلهم في الحكم الجديد منذ البداية حتى على ألسنة قادة منهم معادين لطالبان. وعلى الرغم من حصول البشتون على منصب رئيس الدولة ممثلاً في حامد كرزاي، فإن المواقع الحيوية الحقيقية للسيطرة مثل وزارات الدفاع والخارجية والداخلية وغيرها ظلت في أيدي القيادات الأوزبكية والطاجيكية التي تملك القدرة الميدانية العسكرية وتسيطر بصفة خاصة على العاصمة. وقد تزايدت احتجاجات البشتون بعد تشكيل الحكومة الجديدة على عدم تمثيلهم فيها بما يتناسب مع أغلبيتهم العددية في البلاد، الأمر الذي لا شك يمكن له أن يصب في صالح حركة طالبان التي أياً كانت خلافاتهم معها فهي تظل بالنسبة لهم حركة بشتونية هيمنت على الحكم لصالحهم بصورة أو بأخرى.

**(٥) تشكل تحالفات جديدة**

أدت التطورات التالية على سقوط نظام طالبان إلى تغير كثير من التحالفات والمواقع بداخل الساحة الأفغانية، وهو ما أفاد حركة طالبان من بعض النواحي. فقد برز تحالف جديد بين طالبان والحزب الإسلامي الذي يتزعمه القائد البشتوني المعروف قلب الدين حكمتيار الذي لجأ لإيران عقب استيلاء طالبان على الحكم عام ١٩٩٦. فقد سبق لحكمتيار أن أعلن قبيل بدء الهجمات الأمريكية على أفغانستان أنه في حالة وقوعها فسوف ينضم بقواته إلى شتى الفصائل الأفغانية في التصدي للولايات المتحدة مؤكداً أن الأخيرة بقرار الحرب ضد أفغانستان تعرِّض نفسها لمصير الاتحاد السوفيتي إبان غزوه لأفغانستان. وترى المصادر القريبة من حركة طالبان أن حكمتيار يعد خارج التحالف الشمالي وإن كان قد تحالف مع جميع أطرافه على انفراد لتحقيق أهدافه الخاصة إلا أنه فشل، ولكنه لم يدخل إلا لعدة أيام فقط تحت مسمى هذا الحلف ثم أعلن عدم موافقته له. وترى هذه المصادر أن الحزب الإسلامي قد انقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم كبير انضم مع حركة طالبان ولا زال يقاتل في صفوفها، وقسم آخر اعتزل القتال والعمل السياسي وهو يمارس الحياة المدنية في المناطق التي كانت خاضعة لسلطة طالبان وفي باكستان، وقسم ثالث انضم إلى التحالف الشمالي وعددهم قليل جداً.

وتشير العديد من التحليلات إلى أن هناك درجة كبيرة من التنسيق بين الطرفين في تنفيذ عمليات المقاومة المسلحة ضد القوات الدولية والقوات الأمريكية داخل الأراضي الأفغانية، دل عليها بوضوح اتساع الرقعة الجغرافية التي يتم تنفيذ تلك العمليات فيها، وشمولها مناطق لا تمثل مناطق نفوذ معروفة لطالبان. ولا شك أن قيام ذلك التحالف قد أضاف قوة مهمة لحركة طالبان يمثلها الوزن السياسي والخبرة العسكرية والميدانية اللذان يمتلكهما حكمتيار فضلاً عن الشرعية التاريخية والبشتونية التي يمتلكها باعتباره واحداً من أبرز قادة المجاهدين الأفغان ضد الاحتلال السوفيتي.

**ب- العوامل الإقليمية**

مثلما لعبت باكستان دوراً رئيسياً في نشأة طالبان وصعودها لسدة الحكم في أفغانستان، تبدو اليوم الدولة المجاورة الوحيدة التي يمكن أن تلعب نفس الدور في احتمالات عودتها للمسرح السياسي الأفغاني وإن بدرجة أقل بكثير مما لعبته في الماضي. فمن زاوية التأييد الشعبي السياسي والديني والعرقي لا تزال طالبان تتمتع بهذا التأييد داخل أوساط كبيرة من الشعب الباكستاني، خاصة بين الجماعات الإسلامية وداخل الامتدادات القبلية البشتونية في مناطق الحدود

الباكستانية الأفغانية. وقد لعب ذلك التأييد أدواراً مهمة خلال فترة ما بعد الحرب في تهريب كثير من قيادات وعناصر طالبان عبر الحدود وتوفير ملاجئ آمنة لهم بعيداً عن مطاردة الولايات المتحدة والحكومة الأفغانية لهم، بالإضافة إلى توفير نفس الحماية لعديد من قيادات وعناصر القاعدة. أما في الأوساط الرسمية الباكستانية فمن المرجح، كما تشير عديد من التقارير والتحليلات وجود أجنحة ذات تأثير في النظام الباكستاني لا تزال تتعاطف مع طالبان وتوفر لها بعض الحماية بصورة غير مباشرة، وبخاصة بعد أن خابت آمال النظام الباكستاني السابق في وقوف الولايات المتحدة معه في نزاعه مع الهند حول كشمير بعد انضمامه لها في حربها ضد أفغانستان، وهو ما لم يشهد تغيرا جوهريا مع وصول آصف زرداري إلى السلطة. وتعد قضية كشمير وتصاعد التهديدات الهندية لباكستان بعد سقوط طالبان والمساندة الأمريكية الواضحة للموقف الهندي بمثابة عوامل مهمة في تصاعد التعاطف مع طالبان من جديد في باكستان سواء في الأوساط الشعبية أو الرسمية، تخوفاً منها على المصالح العليا لباكستان في أفغانستان والتي كان وجود طالبان في الحكم بمثابة ضمان لها.

ورغم تمسك نظام زرداري بخطاب مؤيد للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، وطبيعة الأجندتين الخارجية والداخلية لهذا النظام، وما استتبع ذلك من اتخاذه سياسة أكثر تشددا وقسوة ضد التنظيمات المتشددة داخل باكستان، بالتعاون مع الجيش، والمتعاطفة مع فكر وعناصر طابان أفغانستان، خاصة «طالبان باكستان»، إلا أنه يجب النظر إلى هذه الإجراءات والمواجهة الراهنة بين نظام زرداري وطالبان باكستان، باعتبارها إحدى مصادر تغذية حالة التعاطف مع عناصر طالبان أفغانستان.

# ٦. الارتفاع التاريخي في أسعار النفط

يبدو العالم وكأنه في حالة صدمة حقيقية من الارتفاع المتوالي في أسعار النفط منذ نهاية صيف عام ٢٠٠٧. فقد ارتفع سعر برميل النفط ليسجل أرقاما قياسية منذ هذا التاريخ وحتى يوم ٦ يونيو ٢٠٠٨ الذي سجل فيه سعر برميل النفط من نوع غرب تكساس الأمريكي ١٣٨,٥٤ دولار للبرميل، وهو ما يعد بالفعل سعرا قياسيا لم يبلغه برميل النفط من قبل سواء بالقيم الإسمية أو القيم الحقيقية.

وعلى الرغم من أنه لم يكن بمقدور أي جهة أن تتنبأ بدقة بمثل هذا الارتفاع غير المسبوق في الأسعار، فإن الواقع يقول أنه كان وراء هذا الارتفاع المتوالي في الأسعار العديد من الأسباب الجوهرية التي كان من الممكن التنبؤ بها منذ وقت طويل نسبيا. ويمكن أن نقسم هذه الأسباب لغرض التوضيح إلى أسباب طويلة المدى تنبأ البعض بها منذ فترة زمنية طويلة نسبيا١، وأخرى قصيرة المدى طرأت مع التغيرات الملحوظة في سوق النفط العالمي خاصة منذ عام ٢٠٠٤. ومن بين الأسباب طويلة المدى يمكن التعرض للأسباب التالية:

**أولا:** وجود حالة من الإطمئنان لدى الدول المستهلكة إلى أن هناك وفرة من النفط، وأن أسعار النفط ستظل منخفضة نسبيا وبالتالي فإنه ليس هناك ما يدعو للقلق. وربما يكون أفضل تعبير عن تلك الحالة (وإن بشكل أكثر تطرفا) الدراسة التي نشرتها مجلة «الشؤون الخارجية» Foreign Affairs الأمريكية عدد شتاء ١٩٩٩-٢٠٠٠ والتي قدمها خبيران أمريكيان هما آمي ميرز تافي وروبرت أ. مانتج بعنوان "صدمات عالم أسعار النفط المنخفضة". حيث استهل الكاتبان موضوعهما بتقديم فرضية أساسية تعارض معظم الفروض المعروضة حول مستقبل سلعة النفط والتي تذهب إلى أن النفط في سبيله إلى أن يصبح أكثر ندرة وأن أسعاره سوف تأخذ في الزيادة خلال العقدين القادمين. وقد استندت هذه الفروض إلى تراوح أسعار النفط بين ٢٥-٣٠ دولار خلال تلك الفترة، وهي أسعار تذكر بالصدمات النفطية التي حدثت خلال السبعينيات. وقد ترافق مع هذه الزيادة في الأسعار نفس الهستريا عن تضاؤل العرض وربما خطر محتمل لتحويل الثروة وهو ما يغوي صناع القرار بضرورة الأخذ في الاعتبار عدداً من الطرق للتعامل مع هذه الأزمة النفطية المحتملة. ولكن على خلاف كافة هذه الافتراضات رأى الكاتبان أن النسج على نول أزمة النفط المحتملة في بداية القرن الواحد والعشرين لا تكمن في الارتفاع الصاروخي في أسعار النفط ولا في انخفاض محتمل ينبئنا ببداية انتهاء عصر النفط. بل على العكس تماما فإن الخطر هو العكس على وجه

الدقة، فالاتجاهات طويلة المدى تشير إلى وجود فائض من النفط لمدة طويلة وكذلك انخفاض في أسعار النفط خلال العقدين القادمين.

والمعضلة هي أن سيناريو الوفرة النفطية يمكن أن يؤدي إلى عدم استقرار البلدان المنتجة للنفط، وخاصة البلدان الواقعة في الهلال الممتد من الخليج وحتى روسيا. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وغيرها من البلدان النامية المستوردة للنفط سوف تكون إلى حد كبير مستفيدة، إلا أن هذا يمكن أن يرتد سلباً في شكل ضعف الافتراضات التي تقوم عليها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ويعرض المصالح الأمريكية للخطر.

ويشير الكاتبان إلى أن مدرسة التنبؤ بمستقبل النفط كانت دائما على خطأ لأكثر من ربع قرن. ففي عام ١٩٧٢ ذهب عدد من الخبراء المرموقين الذين كانوا يعرفون تحت اسم "نادي روما" إلى أن هناك نحو ٥٥٠ بليون برميل فقط من الاحتياطات النفطية المتبقية وأن هذه الكمية ستنفذ في عام ١٩٩٠. وفي الواقع فإن العالم قد استهلك نحو ٦٠٠ بليون برميل من النفط بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٠، ومع ذلك فهناك اليوم نفط يقدر بأكثر من تريليون برميل من الاحتياطات المؤكدة (وهي تلك التي يمكن أن تستخرج عند مستوى الأسعار والظروف السائدة). وهذا الرقم من الاحتياطات من الممكن أن يستمر في التزايد حتى مع تجاوز العالم لمستوى الاستهلاك الراهن البالغ ٧٣ مليون برميل يوميا. وتذكر وكالة الطاقة الدولية أن هناك نحو ٢,٣ تريليون برميل من النفط يمكن أن تعد بمثابة احتياطات يمكن استخراجها، وفيما لو أضيفت بعض المصادر غير التقليدية مثل الرمال والصخور القطرانية فإن رقم الاحتياطي يمكن أن يرتفع إلى ٤ تريليون برميل.

إن التنبؤات التي تقوم على فرضية ندرة النفط عديدة هى تنبؤات لم يثبت فقط خطؤها، ولكن الذى تحقق هو عكسها تماماً. فمشكلة العالم ليست الندرة بل الوفرة في النفط. وهذا يعد صحيحا بالرغم من هندسة خفض الإنتاج الحالية التي تقوم بها منظمة الأوبك بقيادة السعودية، والتي عملت على رفع أسعار النفط من مستواها البالغ الانخفاض والذي وصل إلى ٨ دولار للبرميل. ويؤكد المتابعون لسوق النفط أن هذا الاتفاق الهش بين منتجي النفط يمكن أن يتبدد، وخاصة مع انفراج الضغوط المالية بمرور الوقت، وهو ما يمكن أن يدفع الأوبك إلى إطلاق بعض الكميات من الخمسة ملايين برميل يوميا التي يتم حجبها عن السوق حاليا.

وبينما ترتبك الأوبك، فإن منتجي النفط الصغار والكبار حول العالم استمروا في إعلان اكتشافات جديدة وخطط جديدة لزيادة الطاقة الإنتاجية. ويعد العرض الكامن في العراق، وروسيا وإفريقيا وفي أماكن أخرى في ارتباطه مع نمو اقتصادي معتدل في آسيا- يكذِّب نمط تنبؤات العرافين حول أن رصيد النفط العالمي سوف ينضب قريبا. وعلى العكس من التنبؤات بنضوب آبار النفط، فإن النبوءة الأخرى الأكثر احتمالا تشير إلى وفرة مستديمة وأسعار نفط منخفضة على المدى الطويل، والتي سوف يكون لهما عواقب سياسية واستراتيجية مختلفة للغاية، وهي عواقب غير مُدركة إلى حد بعيد. فقد كان تواطؤ انخفاض أسعار النفط حتى ٨ دولار للبرميل في عام ١٩٩٨ مع التردي الاقتصادي في روسيا وقضية الخلافة الإجبارية في دولة بروناي الغنية. وتبدو الدول العربية الخليجية الغنية بالنفط، والمنتجين من خارج الأوبك، والمستهلكين غير مستعدين بالمرة لجغرافيا سياسية جديدة للطاقة.

وفي رأي الكاتبين فإن واشنطن ذاتها ليست مستعدة هي الأخرى. فالأثر السياسي المدوي للوفرة النفطية المستديمة ينبغي ألا يتم التهوين من شأنه. فهناك نظم سياسية مهمة - في دول الخليج وروسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ودول أمريكا اللاتينية الرئيسية مثل فنزويلا والمكسيك وكولومبيا- والتي تعتمد على عائدات النفط لتهدئة ضجر وسخط الجماهير، وتلطف من حدة التوترات الاجتماعية، وفي بعض الحالات، عملية بناء الأمة إلى حد كبير. فبدون المسكِّن المتمثل في تزايد عائدات النفط، فإن العديد من هذه الدول يمكن أن تشهد درجة عالية من عدم الاستقرار السياسي، والتوتر الاجتماعي، وحتى الحروب الأهلية. وقد أوضحت حرب الخليج في عام ١٩٩١ مدى

استعداد الدول الغربية للدفاع عن مناطق النفط المهمة في مواجهة مصادر التهديد، ولكن التجارب الأمريكية الأليمة مع إيران الثورية في أواخر السبعينيات والبلقان في التسعينيات هي تذكرة قاسية أيضاً بمدى الصعوبات التي يمكن أن تواجهها الولايات المتحدة في التعامل مع هذه التحديات.

ويركز الكاتبان مقالهما من ثم، على أن التهديد الرئيسي للإمدادات النفطية يتمثل في عدم الاستقرار الداخلي في الدول النفطية نتيجة لانهيار الأوضاع الاقتصادية الناجم عن انخفاض أسعار البترول في المستقبل. ومن هنا يخلصان إلى عدم جدوى السياسة الأمريكية التي لا تبررها من وجهة نظرهما المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في الدفاع عن مناطق إنتاج البترول في الخليج، وفي التورط أكثر فأكثر في بلدان آسيا الوسطى وبحر قزوين التي تعاني من مشكلات داخلية معقدة والتي بدا واضحا أن ثرواتها البترولية لم تكن على قدر التوقعات التي أثيرت في السابق. ومن هنا يدعو الكاتبان إلى تبني استراتيجية جديدة تدفع بلدان النفط الممتدة من الخليج إلى روسيا في اتجاه تبني إصلاحات داخلية وبناء المؤسسات التي تمكنها من التغلب على مشكلاتها الداخلية التي لن يكون بمقدور الولايات المتحدة التعامل معها بفاعلية.

والواقع أن فروض الكاتبين ومقالها يخلصان إلى التقليل النسبي من أهمية منطقة الخليج على الساحة النفطية العالمية استنادا إلى التطورات التكنولوجية في مجال اكتشاف واستخراج النفط وفي كفاءة استخدامه، بل واكتشاف النفط في أماكن جديدة، علاوة على انخفاض الواردات النفطية الأمريكية من المنطقة على نحو يؤكد أهمية هذه المنطقة لكل من اليابان وأوروبا، والصين ربما أكثر من الولايات المتحدة.

وبينما عالج الكاتبان استهلاك النفط في مختلف أرجاء العالم فإنهما لم يعالجا قضايا مهمة أخرى مثل قرب نضوب الاحتياطات النفطية الأمريكية المؤكدة، وبالتالي زيادة الواردات الأمريكية من النفط. وحيث أن كافة النفط المستخرج من نصف الكرة الغربي لن يكون بوسعه أن يلبي كافة الواردات الأمريكية، فإن واشنطن عائدة لا محالة إلى استهلاك المزيد من نفط الشرق الأوسط. وقد حدث ذلك وارتفعت الواردات الأمريكية بالفعل من المنطقة، بل وتعد الولايات المتحدة الآن من بين المستهلكين الرئيسيين للنفط العراقي! ورغم كافة ما يقال حول أهمية الالتفات للمشكلات الداخلية، حتى وإن زادت أسعار النفط على عكس ما يعتقد الكاتبان، فإن الخليج والمنطقة عموما نتيجة للعديد من الأسباب وعلى رأسها النفط ظلت هي منطقة اللعبة الكبرى بين العديد من البلدان وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وهو ما توضحه بجلاء عملية الغزو العسكري للعراق في عام ٢٠٠٣.

ثانياً: مع بداية الارتفاع الكبير في أسعار النفط في عام ٢٠٠٤ عادت بعض الجهات البحثية الأمريكية إلى القول بأن احتياطي النفط في بعض المناطق مثل بحر قزوين لن يكون بديلا عن نفط دول الأوبك، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. وكانت بعض الجهات الأمريكية وعلى رأسها جهات حكومية مثل إدارة معلومات الطاقة قد أعلنت منذ منتصف التسعينيات أن الاحتياطي المحتمل في منطقة بحر قزوين قد يصل إلى ما يزيد على ٢٠٠ مليار برميل وهو ما يعني أن الاحتياطي في هذه المنطقة يقترب من مستوى الاحتياطي الذي تحوزه أكبر دولة من حيث حجم الاحتياطي وهي المملكة العربية السعودية، بل إن بعض الشركات الأمريكية تعمدت وقتها القول بأن مستوى الاحتياطي قد يتجاوز مستوى الاحتياطي السعودي البالغ ٢٦٠ مليار برميل.

وما تكشف أخيرا في عام ٢٠٠٤ هو أن حجم الاحتياطي المؤكد في هذه المنطقة يتراوح بين ٢٠-٣٥ مليار برميل فقط، ولم يبلغ مستوى الإنتاج في هذه المنطقة سوى نحو ٢ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٥، وكان المقدر أن يزيد مستوى الإنتاج بمقدار ٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٠ في الوقت الذي سيكون مطلوبا فيه من دول الأوبك عند هذا التاريخ أن تمد الأسواق بنحو ٤٥ مليون برميل يوميا للوفاء بمستوى الطلب المتزايد والذي قد يبلغ نحو

١٠٠ مليون برميل عند هذا التاريخ. أي أن دول الأوبك سوف تقدم نحو ٤٥٪ من حجم الطلب العالمي، بينما يقدم نفط بحر قزوين ما لن يزيد على ٥٪ من هذا الطلب.

والواقع أن الدول الصناعية الكبرى وشركاتها المسيطرة على عمليات الاستكشاف والتنقيب والاستخراج في أرجاء واسعة من العالم قد جنت على نفسها. فقد تم عمدا التأكيد على توافر النفط الخام بغزارة في العالم خارج دول الأوبك، وخاصة خارج إقليم الشرق الأوسط، كما تم أيضا ممارسة بعض الأساليب الملتوية إحصائيا والتي خفضت من مستوى الطلب ومستوى النمو السنوي في هذا الطلب، وتم هذا على مدى عدد من السنوات، وهو ما جعل من التطورات المعاكسة لمثل هذا التصور العام في سوق النفط خلال عام ٢٠٠٤ تدفع هذه البلدان وشركاتها إلى مراجعة كافة الأرقام التي كانت تشيعها من قبل. فالإحصاءات المزورة لم تحل أزمة أسواق النفط، بل عملت في الواقع على مضاعفة هذه الأزمة لتواجه البلدان المستهلكة بواقع غير مرحب به من جانبها نتيجة لأنها لم تقم بتقدير مستويات العرض والطلب والاحتياطات المتوافرة في العالم بشكل موضوعي، وهو ما انعكس في شكل تقاعس عن تنمية وزيادة مستوى الإنتاج وقت الحاجة وهو ما جعل مشكلات الطاقة الإنتاجية المتوافرة تعد هي المشكلة الرئيسية منذ عام ٢٠٠٤.

**ثالثا:** ترافق مع هذه النظرة السائدة في الدول المستهلكة والتزوير الذي قامت به شركاتها، انخفاض نسبي في أسعار النفط خلال النصف الثاني من الثمانينيات وعقد التسعينيات وهو ما أجبر الدول المنتجة الرئيسية على عدم الاستثمار بشكل كاف للبحث عن النفط واستخراجه، طالما أن السوق كانت في غير حاجة لهذا النفط، بل إن مشكلة الدول المنتجة، والكبيرة منها خاصة، كانت تتمثل في خفض إنتاجها حتى لا تنهار الأسعار أكثر وأكثر. هكذا على سبيل المثال لعبت المملكة العربية السعودية لوقت طويل دور المنتج المتمم داخل منظمة الأوبك. إذ كان يتم الاتفاق على سقف إنتاج لدول المنظمة بحيث توزع الحصص على الدول الأعضاء بشكل محدد ثم تستكمل المملكة السعودية سقف الإنتاج المتفق عليه بإنتاجها. وهكذا، ظل الإنتاج السعودي يدور لفترة طويلة من الوقت حول ٥ ملايين برميل يوميا بينما كانت الطاقة الإنتاجية القصوى للمملكة تزيد على ٨ ملايين برميل. والخلاصة أن عدم الاستثمار الكافي في زيادة الطاقة الإنتاجية لدى الدول المنتجة كان هو النتيجة المنطقية لهذا الوضع. فقد أدى انخفاض الأسعار إلى مرور الدول المنتجة، خاصة دول منظمة الأوبك، بضائقة مالية ممتدة أدت إلى تسجيل عجز متواصل ومتنام في موازينها العامة، وما ترتب على ذلك من ارتفاع الدين العام المحلي لدى كافة هذه الدول، وتصاعد الدين الخارجي إلى جانب ذلك في بعض هذه الدول خلال النصف الثاني من الثمانينيات وعقد التسعينيات من القرن الماضي. وقد نتج عن كل ذلك أن هذه البلدان افتقرت خلال هذه الفترة إلى الأموال اللازمة للاستثمار حتى إن هي أرادت ذلك.

**رابعا:** دفع انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض أرباح مصافي التكرير في العالم، وعمل ذلك، إلى جانب بعض الاشتراطات البيئية، على إحباط بناء أي مصفاة تكرير في الولايات المتحدة منذ نهاية السبعينيات، وقد أدى ذلك إلى ضغط كبير على أسعار المنتجات لعدم القدرة على تكرير النفط المتاح أحيانا، وهو ما ألقى بعبئه كذلك على أسعار النفط الخام.

**خامسا:** الزيادة الكبيرة في الطلب لاسيما من قبل بلدان مثل الصين والهند التي كانت تحقق على مدى أكثر من عقد معدلات نمو غير مسبوقة في صناعتها التحويلية تزيد على ١٥٪ سنويا، بحيث أضحت الصين حاليا ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بمستوى يبلغ نحو ٧ ملايين برميل يوميا تستورد نحو نصفها تقريبا، بينما كانت الصين قريبة من الاكتفاء الذاتي من النفط حتى منتصف التسعينيات. أضف إلى ذلك زيادة الطلب كذلك من قبل الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية الكبرى بعد أن شهدت انتعاشا ملحوظا في نشاطها الاقتصادي بدءا من الربع الأخير من عام ٢٠٠٣، حيث سجل النمو الاقتصادي العالمي خلال عام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ أعلى معدلات نمو سنوي له خلال ثلاثة عقود تقريبا ببلوغ معدل النمو نحو ٥٪.

**سادسا:** إلى جانب العوامل الموضوعية السابق ذكرها لا يمكن بالطبع إنكار دور عامل ذاتي مهم يتمثل في دور منظمة الأوبك، فهناك اربع مراحل أساسية شهدتها سوق النفط العالمية منذ بداية اكتشاف النفط أواخر القرن التاسع عشر.

**المرحلة الأولى** تميزت بسيطرة شبه تامة للدول المتقدمة وشركاتها وهي الفترة التي امتدت من تاريخ بدء اكتشاف النفط وحتى بداية السبعينيات من القرن العشرين.

أما **المرحلة الثانية** فقد بدأت إرهاصاتها مع بداية معارضة بعض دول منظمة الأوبك لسياسات الشركات النفطية الكبرى في تسعير النفط منذ عام ١٩٧٠، والاتجاه في بعض هذه البلدان أيضا لتأميم الثروة النفطية، وهي الفترة التي شهدت أيضا سيطرة شبه تامة لمنظمة الأوبك على أحوال سوق النفط العالمي، خاصة منذ أواخر عام ١٩٧٣ وحتى بداية الثمانينات حينما اضطرتها الأوضاع في السوق النفطية وسياسات الدول المستهلكة ومؤسساتها إلى بداية اللجوء لما بات يسمى بحصص وسقوف الإنتاج.

و تأتي بعد ذلك **المرحلة الثالثة** التي تميزت بسيطرة شبه تامة من قبل الدول المستهلكة منذ عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٩٨، وهي تلك المرحلة التي شهدت تدهور نفوذ الأوبك وانخفاض أسعار النفط إلى مستويات تقل بالقيم الإسمية، والحقيقية بالطبع، عما كان عليه الوضع قبل التصحيح الكبير في أسعار النفط في أعقاب نشوب حرب أكتوبر في عام ١٩٧٣.

**أما المرحلة الرابعة و الأخيرة** فقد بدأت إرهاصاتها منذ عام ١٩٩٨ والتي عرفت باستعادة منظمة الأوبك للكثير من نفوذها المفقود دون أن يكون السعي هذه المرة متجها بالضرورة نحو تأجيج الخلاف مع الدول المستهلكة في كل لحظة، وهو ما يدفعنا للقول بتوافر مرحلة جديدة نشهد خلالها توازناً معقولاً للقوة بين كل من المستهلكين والمنتجين، وبحيث لا ينفرد أي منهما على نحو مطلق بإقرار سياسات الإنتاج أو الأسعار على النحو الذي يرغب فيه. بل من الواضح أنه على الأرجح فإن كل طرف وهو يسعى لتحقيق مصالحه لن يكون بوسعه تجاهل مطالب ومصالح ومصادر قوة الطرف الآخر. لكن الخلاصة تقول أننا الآن نلحظ دورا ملحوظا لمنظمة الأوبك في الأسواق العالمية وهو دور يتزايد مع تنامي دور المنظمة في تزويد العالم بما يحتاجه من النفط وهو أمر توضحه كافة الاسقاطات حول العرض المستقبلي من النفط والتي تقوم بها الجهات التابعة للدول المستهلكة أو الدول المنتجة.

إلى جانب العوامل السابقة والتي يمكن القول أنها عوامل طويلة الأجل كانت هناك وراء الارتفاع الراهن في أسعار النفط عوامل مهمة طارئة أو ظرفية تعد قصيرة المدى نسبيا، ومن أهمها:

**أولا:** هناك عامل جديد مهم في تفسير ما يجري في سوق النفط العالمي يمكن أن نطلق عليه "عامل بوش". إذ ليس خافيا أن الحرب الأمريكية البريطانية على العراق كانت تمثل مخرجا من وجهة نظر الإدارة الأمريكية لقضية السيطرة على أسعار النفط بتقليص قدرات منظمة الأوبك في السيطرة على سوق النفط العالمي. إذ كانت زيادة الإنتاج العراقي تمثل مفتاح الحل. فالكثير من التصريحات الأمريكية كانت تراهن على الوصول بمستوى إنتاج العراق النفطي إلى ٣ ملايين برميل يوميا في نهاية عام ٢٠٠٣، وهو ما ذكره نصا نائب الرئيس الأمريكي في خطاب له يوم دخول القوات الأمريكية إلى بغداد، كما أن الإدارة الأمريكية كانت تراهن على الوصول بطاقة الإنتاج إلى ٥ ملايين برميل يوميا بنهاية عام ٢٠٠٥.

لكن التطورات الحقيقية على الأرض لم ترتفع أبدا إلى مستوى هذه التوقعات، إذ رغم أن الإنتاج العراقي كان قد وصل إلى نحو ٢,٨ مليون برميل يوميا في بعض الأوقات خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٤ إلا أن قدرات التصدير لم تكن لتسمح إلا بتصدير ما لا يزيد على نحو مليون برميل يوميا، وخاصة بسبب تفجير خطوط الأنابيب التي تمتد

بين حقول كركوك الشمالية في العراق وبين ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط والتي بوسعها نقل نحو ٧٠٠ ألف برميل يوميا من النفط العراقي. إذ ما إن كان يُعلن عن استئناف فتح الخطوط لاستئناف التصدير إلا وتتعرض لعملية تفجير جديدة، ولذلك ظلت طاقة التصدير العراقية لا تزيد في أفضل الأحوال عن مستوى ١,٥ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٥ بدلا من ٤ ملايين برميل كانت تراود الإدارة الأمريكية الآمال بإمكانية بلوغها.

وربما الأكثر أهمية أن هذه القصة العراقية أخذت تتكرر في مناطق أخرى أكثر أهمية للولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال، صعدت جماعات المعارضة المسلحة في دلتا نهر النيجر في نيجيريا منذ عام ٢٠٠٥ من عملياتها العنيفة الموجهة ضد المنشآت النفطية والعاملين فيها في أهم مناطق الإنتاج في البلاد. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع متواصل في أسعار النفط وخاصة مع توقف تصدير ما يقدر بنحو نصف مليون برميل يوميا منذ منتصف شهر فبراير ٢٠٠٦.

**ثانيا:** إضافة لما سبق فإن الخلافات الأمريكية الإيرانية بشأن الملف النووي الإيراني ساهمت هي الأخرى في زيادة أسعار النفط، إذ مع زيادة حدة الخلافات بات المتعاملون في السوق العالمي يخشون من إمكانية خسارة النفط الإيراني الذى يزيد عن ٤ ملايين برميل يوميا. هذا بالطبع إلى جانب ما يعرف بقانون "ألفونسو- داماتو" الذي أصدره الكونجرس الأمريكي في منتصف التسعينيات والذي فرض عقوبات على أي شركة تقوم باستثمار أكثر من ٤٠ مليون دولار سنويا في حقول النفط والغاز الإيرانية، وهو ما عمل على تأخير تنمية الإنتاج الإيراني، إذ لم يحدث طوال الفترة ما بعد الثورة الإسلامية الإيرانية أن استطاعت إيران الوصول إلى مستوى الإنتاج الذي وصلت إليه إيران إبان حكم الشاه وهو نحو ٦ ملايين برميل يوميا.

وتتكرر نفس الآثار مع الخلافات السياسية الأمريكية الفنزويلية، حيث تنتج فنزويلا نحو ٣ ملايين برميل يوميا، وتعد رابع أكبر مورد للنفط للولايات المتحدة بعد كل من كندا والمكسيك والمملكة العربية السعودية، فقد كان الانقلاب العسكري الذي دُبر ضد حكم الرئيس شافيز في عام ٢٠٠٢ و إضراب عمال النفط هناك سببا في هبوط كبير في مستوى الإنتاج الفنزويلي، علاوة على هذا فإن الخلافات المستمرة مع الولايات المتحدة بعد ذلك كانت غالبا ما تصاحبها تهديدات من الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز بأنه في حالة تعرض بلاده لأي أعمال عدائية أمريكية فإنه سيتم وقف تصدير النفط إليها فورا.

الأمر الجوهري إذن في نشوء "عامل بوش" هو عملية احتلال العراق وما تلاها من تخريب لمنشآت النفط العراقية، وهو ما بين لجماعات المعارضة والجماعات الإرهابية أن أكثر ما يؤلم الغرب هو التأثير على حجم ما يصله من إمدادات نفطية وزيادة مستوى ما يدفعه مقابل وارداته النفطية، ولذلك انتقلت الخبرة العراقية إلى نيجيريا، ثم محاولة ذلك في المملكة العربية السعودية، أكبر منتج ومصدر للنفط، في مايو عام ٢٠٠٥. ناهيك عن التوترات السياسية التي فجرتها إدارة بوش مع دول نفطية أخرى كفنزويلا وإيران.

**ثالثا:** رغم أهمية العوامل الرئيسية مثل العرض والطلب والطاقة الإنتاجية الإضافية لدى البلدان المنتجة في التأثير على أسعار النفط، فإن التوترات السياسية بسبب "عامل بوش" أدت إلى زيادة الأسعار، حيث أضحت تعد بمثابة الوقود الأساسي لتغذية حمى المضاربة. إذ كان المضاربون مع كل توتر سياسي يميلون إلى ترجمة ذلك التوتر في صورة توقع بإمكانية انخفاض حجم الإمدادات مستقبلا، وبالتالي زيادة الأسعار المستقبلية، وهو ما يعمل على زيادة مستوى الأسعار الفورية أيضا، حتى وإن لم تتأثر الإمدادات فعليا كما حدث في حالة الحادث الذي تعرضت له المنشآت السعودية. وقد لوحظ الدور الكبير الذي تلعبه عملية المضاربة في سوق النقط العالمي منذ أواخر عام ٢٠٠٤.

**رابعا:** زاد أثر عامل المضاربة مؤخرا مع تفجر أزمة الرهن العقاري الأمريكي عالي المخاطر في نهاية صيف عام ٢٠٠٧. فقد أشار عدد من الخبراء وبعض المتعاملين في أسواق النفط إلى أن الارتفاعات المتتالية في أسعار النفط

خلال الفترة الممتدة بين صيف ٢٠٠٧ ومايو ٢٠٠٨، نتجت أساسا عن عوامل المضاربة وأحيانا من قبل مؤسسات لا تتمتع بالخبرة الكافية بالعمل في أسواق السلع، وكان دخولها إلى حلبة المضاربة على السلع وعلى رأسها النفط مجرد رد فعل على ما حدث من تطورات في أسواق المال العالمية أو في أسواق صرف العملات أو فيهما معا.

فقد بدأت الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة مع اكتشاف أن قيمة المساكن في الولايات المتحدة قد تم المبالغة فيها بحيث شكلت فقاعة كبيرة أدى تفجرها وتورط العديد من المؤسسات المالية الأمريكية والعالمية فيها، ولاسيما من بعض دول الاتحاد الأوروبي، إلى نشر أجواء متشائمة حول تطور ونمو الاقتصاد الأمريكي في المستقبل، وهو ما انعكس في شكل انهيارات في أسعار الأسهم والسندات في البورصة الأمريكية والبورصات الأوروبية خاصة خلال شهر أغسطس ٢٠٠٧. وكان رد الفعل الأولي هو هروب صناديق الاستثمار التي توظف مئات المليارات من الدولارات يوميا من أسواق المال إلى البدائل المتاحة التي تجنبها خسائر كبيرة كان يمكن أن تتحقق في حال الاستمرار في الاستثمار في الأسهم والسندات العقارية، ثم تبعت صناديق الاستثمار صناديق أخرى مثل صناديق المعاشات وصناديق بعض المؤسسات مثل الجامعات الأمريكية. والأكثر أهمية أن ردود فعل صانعي السياسة الاقتصادية الأمريكية لمحاولة علاج الأزمة الاقتصادية ومنع الاقتصاد الأمريكي من الدخول في حالة ركود عميق قد دفعت هي الأخرى نحو المزيد من المضاربة من قبل الصناديق في أسواق السلع عامة. ورغم تقلب معدلات تضخم أسعار السلع الأولية دائما إلا أن اتجاهها نحو الارتفاع المستمر لم يصبح قائما إلا مع تفجر أزمة الرهن العقاري الأمريكي في نهاية صيف عام ٢٠٠٧. (أنظر الجدول رقم ١)

فقد كان رد الفعل الأولي على أزمة الرهن العقاري الأمريكية هو السياسة التي اتبعتها لجنة السوق المفتوحة في نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (بنك الولايات المتحدة الأمريكية المركزي) بخفض سعر الفائدة الأساسي، وهو ما تسارع بشدة بمرور الوقت، فخلال الفترة بين ١٨ سبتمبر ٢٠٠٧ و٣٠ أبريل ٢٠٠٨ تم خفض سعر الفائدة سبع مرات لينخفض إجمالا من ٥,٢٥٪ إلى ٢٪، بفعل ضغوط الخوف من تحول أزمة الرهن العقاري إلى أزمة ركود اقتصادي عميق وممتد. وكان من الطبيعي أن يتبع انخفاض سعر الفائدة انخفاض في سعر صرف العملة الأمريكية أمام عملات دولية أخرى مثل اليورو والين، وهو اتجاه كان التوقع السائد أنه سيستمر على الأغلب مع إبقاء البنك المركزي الأوروبي على أسعار الفائدة على اليورو ثابتة عند ٤٪ بعد أن أظهرت البيانات ارتفاع معدل التضخم في أوروبا خلال شهر مارس ٢٠٠٨ إلى ٣,٦٪. ومن الملاحظ أن كل انخفاض في سعر صرف الدولار كان يدفع حركة الأموال قصيرة الأجل إلى المضاربة على النفط والمعادن والسلع الغذائية بما يرفع من أسعارها في السوق العالمي.

واستمرت تلك الأزمة تتفاعل وتلقي بأعبائها على مختلف جوانب الاقتصاد الدولي. ولا تكمن المشكلة في ضخامة الخسائر المتوقعة لهذه الأزمة فقط، بل بالتطورات المحتملة لها، فالولايات المتحدة دخلت في حالة تباطؤ شديد في النشاط الاقتصادي، وهو ما دفع في المقام الأول نظام الاحتياط الفيدرالي الأمريكي إلى التدخل بتخفيض سعر الفائدة.

جدول (1): الأرقام القياسية لأسعار السلع الأولية (1998-2008)

(2005 = 100، مقاساً بالدولار الأمريكى)[1/]

| | كل السلع الأولية[2/] | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | سلع أولية غير الوقود | | | | | | | طاقة[4/] | |
| | | | المأكولات | | | مدخلات صناعية | | | معادن | بترول[5/] |
| | | | | طعام | شراب | | زراعة | مواد خام[3/] | | |
| أوزان | (١٠٠,٠) | (٣٦,٩) | (١٨,٥) | (١٦,٧) | (١,٨) | (١٨,٤) | (٧,٧) | (١٠,٧) | (٦٣,٤) | (٥٣,٦) |
| ١٩٩٨ | ٤٧,٨ | ٨٣,٣ | ٩٤,٧ | ٩٢ | ١١٩,٤ | ٧١,٧ | ٩٤,١ | ٥٥,٥ | ٢٧ | ٢٤,٥ |
| ١٩٩٩ | ٤٩,٩ | ٧٦,٤ | ٨١,٤ | ٨٠,٢ | ٩٢,٧ | ٧١,٣ | ٩٣,٤ | ٥٥,٤ | ٣٤,٤ | ٣٣,٧ |
| ٢٠٠٠ | ٦٣,٣ | ٧٩,٦ | ٨١,٥ | ٨٢,١ | ٧٥,٧ | ٧٧,٧ | ٩٨,٦ | ٦٢,٧ | ٥٣,٧ | ٥٢,٩ |
| ٢٠٠١ | ٥٨,٣ | ٧٥,٨ | ٧٩ | ٨٠,٥ | ٦٥,٦ | ٧٢,٦ | ٩٥,٢ | ٥٦,٣ | ٤٨ | ٤٥,٦ |
| ٢٠٠٢ | ٥٨,٣ | ٧٧,٣ | ٨٣,٢ | ٨٣,٣ | ٨١,٦ | ٧١,٤ | ٩٥ | ٥٤,٣ | ٤٧,٢ | ٤٦,٨ |
| ٢٠٠٣ | ٦٥ | ٨١,٨ | ٨٨,٣ | ٨٨,٦ | ٨٥,٥ | ٧٥,٣ | ٩٥,٦ | ٦٠,٧ | ٥٥,٢ | ٥٤,٢ |
| ٢٠٠٤ | ٨٠,٥ | ٩٤,٣ | ٩٩,٤ | ١٠٠,٩ | ٨٤,٧ | ٨٩,٢ | ٩٩,٥ | ٨١,٧ | ٧٢,٤ | ٧٠,٨ |
| ٢٠٠٥ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| ٢٠٠٦ | ١٢٠,٧ | ١٢٣,٢ | ١١٠,٣ | ١١٠,٥ | ١٠٨,٤ | ١٣٦,٣ | ١٠٨,٨ | ١٥٦,٢ | ١١٩,٢ | ١٢٠,٥ |
| ٢٠٠٧ | ١٣٥ | ١٤٠,٦ | ١٢٦,٩ | ١٢٧,٣ | ١٢٣,٣ | ١٥٤,٣ | ١١٤,٢ | ١٨٣,٣ | ١٣١,٧ | ١٣٣,٣ |
| الربع الأول ٢٠٠٦ | ١١٢,٦ | ١١٠,٩ | ١٠٤,٢ | ١٠٣,٨ | ١٠٧,٩ | ١١٧,٨ | ١٠٤,١ | ١٢٧,٧ | ١١٣,٦ | ١١٤,٣ |
| الربع الثانى ٢٠٠٦ | ١٢٥,٤ | ١٢٤,٥ | ١١٢,٢ | ١١٣ | ١٠٤,٥ | ١٣٧ | ١٠٩,١ | ١٥٧,٢ | ١٢٥,٩ | ١٢٨ |
| الربع الثالث ٢٠٠٦ | ١٢٦,٧ | ١٢٦,٩ | ١١١,٧ | ١١١,٩ | ١٠٩,١ | ١٤٢,٢ | ١١٠,٧ | ١٦٥ | ١٢٦,٦ | ١٢٨,٩ |
| الربع الرابع ٢٠٠٦ | ١١٨,٢ | ١٣٠,٧ | ١١٣,٢ | ١١٣,٣ | ١١٢ | ١٤٨,٣ | ١١١,٤ | ١٧٥ | ١١٠,٨ | ١١٠,٦ |
| الربع الأول ٢٠٠٧ | ١١٨ | ١٣٤,٥ | ١١٧,٦ | ١١٧,٦ | ١١٧,٣ | ١٥١,٥ | ١١٧,٤ | ١٧٦,٢ | ١٠٨,٣ | ١٠٧,٢ |
| الربع الثانى ٢٠٠٧ | ١٣٠,٤ | ١٤٣,٥ | ١٢٠,٩ | ١٢٠,٨ | ١٢١,٢ | ١٦٦,٤ | ١١٧,٦ | ٢٠١,٦ | ١٢٢,٨ | ١٢٣,٩ |
| الربع الثالث ٢٠٠٧ | ١٣٧,٤ | ١٤١,١ | ١٢٩,٦ | ١٣٠ | ١٢٥,٨ | ١٥٢,٧ | ١٠٩,٦ | ١٨٣,٨ | ١٣٥,٢ | ١٣٧,٩ |
| الربع الرابع ٢٠٠٧ | ١٥٤,١ | ١٤٣,٢ | ١٣٩,٧ | ١٤٠,٨ | ١٢٨,٩ | ١٤٦,٨ | ١١٢,٣ | ١٧١,٧ | ١٦٠,٥ | ١٦٤,٢ |
| الربع الأول ٢٠٠٨ | ١٧١,٦ | ١٦٠,٨ | ١٦٢,٦ | ١٦٣,٧ | ١٥٢,٧ | ١٥٩ | ١١٥,٩ | ١٩٠,١ | ١٧٧,٩ | ١٧٨,٩ |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٦/٨ | ١٣٠,٣ | ١٢٧,٦ | ١١٢,٤ | ١١٢,٦ | ١١٠,٦ | ١٤٢,٩ | ١١١,٦ | ١٦٥,٤ | ١٣١,٨ | ١٣٤,٦ |
| ٢٠٠٦/٩ | ١١٩ | ١٢٥,٤ | ١٠٨,٤ | ١٠٨,٤ | ١٠٨,٢ | ١٤٢,٦ | ١٠٩,٦ | ١٦٦,٣ | ١١٥,٣ | ١١٦,٢ |
| ٢٠٠٦/١٠ | ١١٦,١ | ١٢٨,٦ | ١١٠,٤ | ١١٠,٨ | ١٠٦,٨ | ١٤٧,١ | ١١٠,١ | ١٧٣,٧ | ١٠٨,٨ | ١٠٨,٦ |
| ٢٠٠٦/١١ | ١١٧,٣ | ١٣٠,٦ | ١١٤ | ١١٤,٢ | ١١١,٦ | ١٤٧,٤ | ١١٠,٢ | ١٧٤,٢ | ١٠٩,٦ | ١٠٩ |
| ٢٠٠٦/١٢ | ١٢١ | ١٣٢,٧ | ١١٥,١ | ١١٤,٨ | ١١٧,٥ | ١٥٠,٥ | ١١٣,٧ | ١٧٧ | ١١٤,١ | ١١٤,٣ |
| ٢٠٠٧/١ | ١١٢,٩ | ١٣١,٥ | ١١٥,٣ | ١١٥,١ | ١١٧,٧ | ١٤٧,٩ | ١١٦,٣ | ١٧٠,٨ | ١٠٢ | ١٠٠,١ |
| ٢٠٠٧/٢ | ١١٨,٦ | ١٣٤,٨ | ١١٨,٨ | ١١٩ | ١١٧,٢ | ١٥٠,٩ | ١١٨,٩ | ١٧٤ | ١٠٩,١ | ١٠٧,٩ |
| ٢٠٠٧/٣ | ١٢٢,٤ | ١٣٧,١ | ١١٨,٦ | ١١٨,٨ | ١١٧,١ | ١٥٥,٧ | ١١٦,٩ | ١٨٣,٨ | ١١٣,٩ | ١١٣,٦ |
| ٢٠٠٧/٤ | ١٢٨,٩ | ١٤٢,٦ | ١١٨,٤ | ١١٨,٣ | ١١٩,٣ | ١٦٧ | ١١٨,٧ | ٢٠٢ | ١٢٠,٩ | ١٢٢ |
| ٢٠٠٧/٥ | ١٢٩,٦ | ١٤٤,٢ | ١١٩,٥ | ١١٩,٥ | ١١٩,٥ | ١٦٩,١ | ١١٨,٩ | ٢٠٥,٤ | ١٢١,١ | ١٢٢ |
| ٢٠٠٧/٦ | ١٣٢,٨ | ١٤٣,٧ | ١٢٤,٦ | ١٢٤,٦ | ١٢٤,٨ | ١٦٢,٩ | ١١٥,٣ | ١٩٧,٤ | ١٢٦,٥ | ١٢٧,٨ |
| ٢٠٠٧/٧ | ١٣٨,٢ | ١٤٣,٤ | ١٢٦,٤ | ١٢٦,٣ | ١٢٨ | ١٦٠,٥ | ١١٠,٦ | ١٩٦,٥ | ١٣٥,١ | ١٣٨,١ |
| ٢٠٠٧/٨ | ١٣٣ | ١٣٨,٤ | ١٢٨ | ١٢٨,٦ | ١٢٢ | ١٤٨,٩ | ١٠٥,٨ | ١٧٩,٩ | ١٢٩,٨ | ١٣١,٤ |
| ٢٠٠٧/٩ | ١٤٠,٩ | ١٤١,٥ | ١٣٤,٣ | ١٣٥,١ | ١٢٧,٤ | ١٤٨,٧ | ١١٢,٥ | ١٧٤,٨ | ١٤٠,٥ | ١٤٤,١ |
| ٢٠٠٧/١٠ | ١٤٨ | ١٤٣,٤ | ١٣٦,٤ | ١٣٧,٢ | ١٢٩,١ | ١٥٠,٤ | ١٠٩,٦ | ١٧٩,٩ | ١٥٠,٦ | ١٥٤ |
| ٢٠٠٧/١١ | ١٥٧,٨ | ١٤٣ | ١٣٨ | ١٣٩,٣ | ١٢٦,٥ | ١٤٨,١ | ١١٣,٩ | ١٧٢,٨ | ١٦٦,٤ | ١٧١,١ |
| ٢٠٠٧/١٢ | ١٥٦,٦ | ١٤٣,٢ | ١٤٤,٥ | ١٤٦ | ١٣١,٢ | ١٤١,٩ | ١١٣,٤ | ١٦٢,٦ | ١٦٤,٣ | ١٦٧,٦ |
| ٢٠٠٨/١ | ١٦٢,٤ | ١٥١,٨ | ١٥١,٦ | ١٥٣ | ١٣٩ | ١٥١,٩ | ١١٥,٣ | ١٧٨,٤ | ١٦٨,٥ | ١٧٠,٢ |
| ٢٠٠٨/٢ | ١٧١,٣ | ١٦٢,٣ | ١٦٤,٩ | ١٦٥,٥ | ١٥٩,٢ | ١٥٩,٦ | ١١٦,٣ | ١٩٠,٨ | ١٧٦,٦ | ١٧٥,٧ |
| ٢٠٠٨/٣ | ١٨١,٢ | ١٦٨,٤ | ١٧١,٣ | ١٧٢,٥ | ١٦٠ | ١٦٥,٤ | ١١٦ | ٢٠١,١ | ١٨٨,٧ | ١٩٠,٩ |
| ٢٠٠٨/٤ | ١٨٩,٤ | ١٦٧,٨ | ١٦٩,٩ | ١٧١,٦ | ١٥٤,٥ | ١٦٥,٧ | ١١٩,٨ | ١٩٩ | ٢٠٢,١ | ٢٠٤,٤ |
| ٢٠٠٨/٥ | ٢٠٣,٤ | ١٦٦,٥ | ١٧٠,٩ | ١٧٢,٥ | ١٥٦,٢ | ١٦٢,١ | ١٢٢,٨ | ١٩٠,٥ | ٢٢٥ | ٢٣٠,١ |

1/ الأوزان تعتمد على متوسط أرباح تصدير العالم 2004-2002

2/ الرقم القياسى للطاقة والسلع الأولية غير الوقود

3/ تشمل منتجات الغابات

4/ تشمل البترول والغاز الطبيعى والفحم

5/ متوسط أسعار النفط الفورية لخام برنت في المملكة المتحدة وخام دبى وخام غرب تكساس بأوزان متساوية

المصدر: http: / /www.imf.org /external /np /res /commod /index.asp

وهكذا، باتت سوق النفط العالمي خلال الفترة بين سبتمبر ٢٠٠٧ ومايو ٢٠٠٨ وكأنها خرجت عن نطاق أي سيطرة، إذ ما إن يسجل برميل النفط سعراً قياسياً مرتفعاً إلا ونفاجأ بسعر قياسي جديد، وهو ما حدث تحت تأثير تزايد حمى المضاربة. وقد حاولت بعض الجهات، ومنها الرئيس الأمريكي بوش ذاته، الضغط على منظمة البلدان المصدرة للبترول (الأوبك) بالقول إن الارتفاع في الأسعار ناجم عن نقص العرض في الأسواق، فما كان من المنظمة إلا أن أعلنت خلال اجتماعها في مارس ٢٠٠٨ التزامها بالحفاظ على مستوى سقف إنتاجها لأجل العمل على وقف الارتفاع في الأسعار، رغم أن بعض الدول الأعضاء مثل فنزويلا وإيران ترى أن هناك حجة قوية لديها في المطالبة بتخفيض سقف الإنتاج مع انتهاء فصل الشتاء البارد في الدول المستهلكة، وهو ما يقود عمليا إلى انخفاض موسمي معتاد في الطلب، ثم كانت رؤية البعض أيضا بأن أزمة الاقتصاد الأمريكي التي تتأكد يوما بعد الآخر ستضيف المزيد من الانخفاض في الطلب، وهو ما حدث بالفعل حيث انخفض الطلب في الشهور الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٨ بنسبة ٢,٨٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وكان كل ذلك يهدد بانخفاض الأسعار خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٨، لكن هذا لم يحدث بسبب استمرار صناديق الاستثمار وصناديق المعاشات، بل وبعض صناديق المؤسسات الاقتصادية مثل بعض المؤسسات الجامعية الأمريكية، في ضخ مليارات الدولارات لشراء عقود البترول، وتراهن بل وتعمل على إشاعة كل ما من شأنه تسييد انطباع في الأسواق بأن الأسعار سترتفع أكثر وأكثر لأنه كلما زاد الفارق بين السعر الذي تم شراء العقود به وسعر بيع تلك العقود تضخمت أرباح هذه الصناديق التي لا تستهلك قطرة نفط واحدة. والحقيقة أن الارتفاع المتوالي في أسعار النفط الذي حفزت عليه المضاربة، لم يقف عند حدود أسعار هذه السلعة فقط، بل إن المضاربة توجهت إلى عدد كبير من السلع والمعادن، وهو ما ساهم أيضا في زيادة أسعار بعض الحبوب الغذائية مثل القمح والذرة وفول الصويا، خاصة أن زيادة أسعار النفط حفزت بعض الدول مثل الولايات المتحدة على زيادة إنتاج الوقود الحيوي من بعض المحاصيل الزراعية. وباختصار يمكن القول إن حمى المضاربة التي أطلقتها صناديق الاستثمار الغربية أساسا كانت وما زالت هي السبب الرئيسي وراء ما نشاهده الآن من موجة تضخم عالمي قد تؤدي إلى مشكلات كبيرة في توفير الغذاء لملايين السكان خاصة في العالم الفقير، وليس فقط ارتفاع أسعار النفط. والدليل على ذلك أن متابعة تطور أسعار السلع الأولية المختلفة، وليس فقط النفط خلال الفترة الماضية، تبين لنا أنه مع كل انخفاض في سعر صرف الدولار يحدث ارتفاع شديد في أسعار النفط والعديد من المعادن وبعض السلع الزراعية. ووصل الأمر في مجال النفط تحديدا إلى انخفاض أو ارتفاع الأسعار بنحو ١٠ دولارات في الأسبوع الواحد أحيانا دون حدوث أي وقائع مادية ملموسة تضيف أو تنقص من العرض أو الطلب وفقط كان المتغير الوحيد هو سعر صرف الدولار أو أي أنباء تتعلق بأداء الاقتصاد الأمريكي. وبالطبع فإن على رأس أهم العوامل المتحكمة في ذلك هي سياسة أسعار الفائدة التي يتبعها البنك المركزي الأوروبي ونظام الاحتياط الفيدرالي الأمريكي، وهو ما دفع أحد الخبراء العاملين في سوق النفط العالمي إلى القول "إن السياسة النقدية هي العامل الرئيسي الذي بات يقود أسعار النفط في العام الحالي"، (أنظر الجدول رقم ٢)

و هكذا يمكن القول إن المضاربة أصبحت هي سيد الموقف الآن في السوق العالمي، وباتت أسعار النفط فقاعة كبيرة من المحتمل أن تنفجر في أي وقت.

جدول (٢) تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو
خلال الفترة من يناير ٢٠٠٧ حتى مايو ٢٠٠٨

| الشهر | دولار لكل يورو |
|---|---|
| ٢٠٠٧/٠١ | ١,٢٩٩٣ |
| ٢٠٠٧/٠٢ | ١,٣٠٨٠ |
| ٢٠٠٧/٠٣ | ١,٣٢٤٦ |
| ٢٠٠٧/٠٤ | ١,٣٥١٣ |
| ٢٠٠٧/٠٥ | ١,٣٥١٨ |
| ٢٠٠٧/٠٦ | ١,٣٤٢١ |
| ٢٠٠٧/٠٧ | ١,٣٧٢٦ |
| ٢٠٠٧/٠٨ | ١,٣٦٢٦ |
| ٢٠٠٧/٠٩ | ١,٣٩١٠ |
| ٢٠٠٧/١٠ | ١,٤٢٣٣ |
| ٢٠٠٧/١١ | ١,٤٦٨٣ |
| ٢٠٠٧/١٢ | ١,٤٥٥٩ |
| ٢٠٠٨/٠١ | ١,٤٧٢٨ |
| ٢٠٠٨/٠٢ | ١,٤٧٥٩ |
| ٢٠٠٨/٠٣ | ١,٥٥٢٠ |
| ٢٠٠٨/٠٤ | ١,٥٧٥٤ |
| ٢٠٠٨/٠٥ | ١,٥٥٥٤ |

المصدر: تم جمعها بمعرفة الباحث من http: //www.federalreserve.gov/releases/g5

# التفاعلات الإقليمية

■ نحو إحياء مفاهيم التعاون والأمن الإقليمي فى الشرق الأوسط

■ «الحقبة الإيرانية» في منطقة الشرق الأوسط

■ إيران من الداخل: تراجع الإصلاحيين وخريطة سياسية جديدة

■ تركيا: تجدد الصراع بين الاسلاميين والعلمانيين وتفاعلات خارجية نشطة

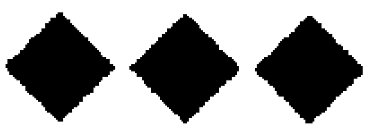


على العكس من غلبة التفاعلات الإقليمية الصراعية التي ميزت إقليم الشرق الأوسط خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ وأوائل عام ٢٠٠٧، على خلفية الحرب بين إسرائيل وحزب الله، وتطور حالة من الاستقطاب الإقليمي بين ما اصطلح على تسميته بالقوى المتشددة والقوى المعتدلة، فقد اتسم النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨ بوضوح سلسلة من التفاعلات الإيجابية التعاونية التي يمكن تمييزها بوضوح عن سلسلة التفاعلات الصراعية السابقة. وقد أعادت التفاعلات الإيجابية تلك التفاؤل من جديد بشأن فرص إحياء مفاهيم التعاون والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. وكان أبرز مؤشرات هذه التفاعلات الإيجابية تنامي تأثير تقرير بيكر هاملتون فيما يتعلق بتعزيز مفهوم الأمن الإقليمي الجماعي، من خلال ما دعا إليه التقرير من بدء حوار مباشر مع إيران وسوريا. فرغم أن الرئيس الأمريكي جورج بوش لم يعلن صراحة أنه سوف يتبنى توصيات هذا التقرير إلا أنه أخذ في الاعتبار الكثير من توصياته، بدءا من التركيز على جهود المصالحة العراقية، وبدء محادثات ثنائية مع إيران فيما يخص الأوضاع الداخلية في العراق. ورغم عدم إجراء محادثات أمريكية مباشرة مع سوريا إلا أن الأمر أخذ بعد ذلك صورة أخرى تمثلت في بدء محادثات إسرائيلية- سورية غير مباشرة بوساطة تركية، قد يكون لها انعكاساتها المباشرة على العلاقات الأمريكية السورية في مرحلة لاحقة. وهي كلها تطورات تعزز من حالة التوافق بين أطراف إقليم الشرق الأوسط. أيضا كان من بين هذه المؤشرات نجاح دولة قطر في ٢١ مايو ٢٠٠٨ في التوسط للوصول إلى اتفاق بين الأطراف اللبنانية المتنازعة، مما أدى في النهاية إلى انتخاب قائد الجيش ميشال سليمان رئيسا للجمهورية اللبنانية، على نحو ساهم في تخفيف حالة الاحتقان السياسي داخل لبنان حول العديد من الملفات، بالإضافة لما كان لذلك من دلالة مهمة فيما يتعلق باستعداد سوريا للقيام بدور إيجابي في أحد الملفات الإقليمية المهمة. أضف إلى ذلك طرح المبادرة الفرنسية «الاتحاد من أجل المتوسط» كمشروع جديد للتعاون عبر البحر المتوسط.

إلا أن المؤشرات الإيجابية السابقة لم تمنع من استمرار بعض الظواهر السلبية في المنطقة والتي تشكل أرضية مهمة لاستمرار التفاعلات الصراعية. ويرصد التقرير هنا تنامي ما أطلق عليه «ظاهرة الحقبة الإيرانية» في الشرق الأوسط، قياسا على «الحقبة المصرية» خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي التي ارتبطت بصعود المد القومي العربي وانفجار الحروب النظامية الواسعة النطاق مع إسرائيل، وسياسات المواجهة الاختيارية أو الإجبارية مع الغرب، بالتوازي مع ظهور ما سمي «الحرب الباردة العربية»، وانتهاء بهزيمة عام ١٩٦٧. ثم الحقبة السعودية التي استمرت خلال عقد السبعينيات، والتي اتسمت بصعود تأثير العامل النفطي على العلاقات الإقليمية وبدايات انتشار الأصولية، واتجاه علاقات المنطقة نحو منطق الصفقات التي هدفت إلى احتواء سلوكيات الدول. ويناقش التقرير في هذا الإطار الملامح العامة لهذه «الحقبة الإيرانية» الراهنة، بدءا من محددات التأثير الإيراني في الشرق الأوسط، وأنماط هذا التأثير خاصة تجاوز الحدود المفهومية للأدوار الإقليمية، والتدخل الإيراني في الشئون الداخلية للدول العربية، وإثارة المسألة الشيعية بشكل غير مسبوق على مستوى الإقليم، والتوظيف الاستراتيجي للقدرات النووية المزدوجة، واستعراضات القوة العسكرية المتواصلة في الخليج. غير أن مستقبل هذه الحقبة - التي لازالت قيد التشكل- سوف يعتمد على ردود فعل باقي القوى الإقليمية، وهو ما يبدو أنه يجري على مستويين، الأول هو قيام الدول العربية الرئيسي بشن حرب باردة ضد إيران، والثاني هو احتمال شن حرب واسعة النطاق ضد إيران. ويناقش التقرير هذين السيناريوهين بدرجة أكبر من التفصيل.

وعلى المستوى الإيراني ذاته، شهدت إيران من الداخل موجة جديدة من تراجع الإصلاحيين وتشكل خريطة سياسية جديدة، وهو ما يرصده التقرير من خلال قراءة في سلسلة التطورات التي شهدتها الساحة الداخلية الإيرانية، خاصة انتخابات الدورة الثامنة لمجلس الشورى الإسلامي التي انتهت بفوز كاسح للمحافظين الأصوليين، واعتزال الرئيس السابق محمد خاتمي العمل السياسي في أبريل ٢٠٠٨ وما مثله ذلك من مأزق للتيار الإصلاحي، بالإضافة إلى تصاعد الدور السياسي للحرس الثوري الإيراني.

ولم تكن التفاعلات التركية بعيدة عن التوجهات العامة للتفاعلات الإقليمية، فعلى المستوى الداخلي شهدت تركيا تجدد الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين على خلفية عدد من الملفات، كان أبرزها الخلاف حول مدى التزام حزب العدالة والتنمية بمبدأ العلمانية، والخلاف حول مسألة الحجاب. وقد انتهى الصراع بين التيارين إلى تأكيد دلالة مهمة هي نجاح حزب العدالة والتنمية في تجاوز هذه الأزمة من ناحية، وتفهم القوى العلمانية للحدود التي يمكن الوصول إليها في الصراع السياسي مع التيار الإسلامي، على نحو سيساهم في التحليل الأخير في استمرار جاذبية التجربة التركية في دمج القوى الإسلامية في الحياة السياسية الرسمية وبناء نموذج لنظام ديمقراطي يقوم التوافق بين الإسلاميين والديمقراطية.



# ١ - نحو إحياء مفاهيم التعاون والأمن الإقليمى فى الشرق الأوسط

يبدو أن إقليم الشرق الأوسط يقف على مشارف مرحلة جديدة من الأوضاع والترتيبات الأمنية سوف يلعب فيها الحوار والدبلوماسية والتفاهم دورا جوهريا فى استقرار المنطقة بعد فترة استقطاب طويلة كانت الحرب فيها هى الوسيلة المعتمدة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لهذا الطرف أو ذاك، أو لهذا المعسكر أو المعسكر المضاد له. لقد مر الشرق الأوسط منذ انتهاء الحرب الباردة بمرحلة عدم استقرار طويلة تميزت بعدد من الحروب كان أبرزها الحرب العراقية-الإيرانية، ثم تلاها غزو العراق للكويت، ثم تحرير الكويت بواسطة ائتلاف دولى واسع بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبمشاركة السعودية ودول الخليج ومصر وسوريا والمغرب. وقد أدت نتيجة الحرب إلى التفكير فى قيام مشروع جديد للأمن والتعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط يتكون أعضاؤه من دول الجامعة العربية وإسرائيل وتركيا وإيران. وقد ساعد على ذلك، ما تحقق من خلال مؤتمر مدريد للسلام الذى عُقدت أول جلساته فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، وما تلاه من مفاوضات فلسطينية-إسرائيلية، وإنجاز اتفاقات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (١٩٩٣)، وتوقيع معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن (١٩٩٤)؛ بدون أن ننسى أن إرهاصات التحولات الإقليمية قد بدأت مع اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية (١٩٧٩) والتى بمقتضاها انسحبت إسرائيل من كامل سيناء فى إطار ترتيبات أمنية ثنائية وعمليات لبناء الثقة برعاية دولية.

وقد تواكب مع التحولات داخل الإقليم تحركات موازية فى الجوار الجغرافى والأمنى لتنمية علاقات تعاونية ومصالح مشتركة مع دول المتوسط والشرق الأوسط من خلال مجموعات عمل متعددة الأطراف للمياه واللاجئين والبيئة والتنمية الاقتصادية والحد من التسلح والأمن الإقليمى. وقد استمر عمل هذه المجموعات من مايو ١٩٩٢ حتى أبريل ١٩٩٥. وقد تعثر عمل هذه المجموعات كنتيجة للعقبات التى واجهت عملية السلام على المستوى الثُنائى، وعقدت لجنتها التنظيمية اجتماعا إجرائيا أخيرا فى موسكو فى ٣١ يناير ٢٠٠٠ على أمل أن تستأنف تلك المجموعات عملها مرة أخرى، لكن فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية أيضا، وأحداث ١١ سبتمبر، ثم حرب أفغانستان والعراق، أخذت كلها جميعا الشرق الأوسط إلى مسار مختلف تماما. وبالتوازى مع ذلك تم إطلاق عملية برشلونة بين دول شمال المتوسط وجنوبه (١٩٩٥)، وحوار الناتو المتوسطى (١٩٩٤).

وعلى المستوى غير الحكومى كانت هناك مبادرات متعددة كان أبرزها "مجموعة خبراء سيبرى للشرق الأوسط" Sipri Middle East Group والتى شارك فيها خبراء من كندا ومصر وإيران وإسرائيل واليابان والأردن والمغرب وفلسطين وروسيا والسعودية والسويد وتونس وتركيا والإمارات والولايات المتحدة الأمريكية. وقد جاء أعضاء مجموعة العمل هذه من مشارب فكرية وعملية مختلفة، من الأكاديميين والسياسيين والعسكريين والعاملين فى خدمة

الحكومات لكن بصفتهم الشخصية. وقد صدر عن هذه المجموعة تقرير مهم فى ديسمبر ١٩٩٨ بعنوان "نحو نظام إقليمى للأمن فى الشرق الأوسط: القضايا والخيارات" Towards A Regional Security Regime for the Middle East: Issues and Options. وانتهى التقرير إلى تأكيد عدد من المحاور الرئيسية لإقامة نظام للأمن والتعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط، أهمها أن يقوم النظام على مفهوم الأمن التعاونى فى ظل آليات للحوار الدائم بين أطراف النظام، وفى وجود إجراءات لبناء الثقة، والحد من التسلح، وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ووسائل توصيلها. وقد كانت التجربة جديدة بالنسبة لدول المنطقة بشكل عام، وبالنسبة للدول العربية بشكل خاص، ولم تكن الساحة السياسة والأكاديمية فى العالم العربى فى ذلك الوقت مؤهلة للتفكير بمنطق المشاركة الجماعية فى بناء السلام والاستقرار تحت وطأة التاريخ الطويل للصراع العربى-الإسرائيلى، وما سبقه من حقبة استعمارية طويلة، ومازال العقل العربى داخل هذه الشرنقة ولم يتخلص منها بشكل كامل حتى الآن.

ويمكن القول إن المشروع الشرق أوسطى للتعاون والأمن كلما تقدم خطوات إلى الأمام كان ينتكس أضعافها بعد ذلك إلى الخلف، بسبب ما واجهه من تحديات بعضها من داخله وأخرى من خارجه. ومن بين هذه التحديات ربط المسارات بعضها ببعض، حيث كان تأثير المسار الإسرائيلى-الفلسطينى على باقى المسارات سلبيا للغاية، كما أن وجود دول وجماعات غير حكومية أخرى لها مشروعها الخاص المضاد للغرب والعولمة قد حول الطاقة اللازمة لدعم البناء الإقليمى وتطويره إلى هدف التغلب على تهديد المشروع المضاد. فكانت الحرب الطويلة ضد الإرهاب خلال سنوات التسعينات من القرن الماضى فى مصر والجزائر والمغرب والسعودية وتركيا حتى وصلت الأحداث إلى عملية ١١ سبتمبر، لتتحول المواجهة من الإطار الإقليمى إلى الإطار العالمى. ثم أضيف إلى ذلك حربا أفغانستان والعراق، ونمو النفوذ الإيرانى على المستوى الإقليمى، ثم اكتشاف نشاط إيران النووى والتشكك فى نواياه، وانتقال الصراع والاستقطاب إلى لبنان وفلسطين ليأخذ صورا مختلفة من الاغتيالات والانقلابات. وتصاعدت التطورات حتى حرب صيف ٢٠٠٦ بين حزب الله وإسرائيل والتى شارك فيها بشكل مباشر وغير مباشر معظم القوى الإقليمية والدولية المهمة. وقد أثبتت هذه الحرب التى استمرت لمدة ٣٤ يوما عجز العمل العسكرى المباشر عن حسم القضايا الإقليمية مهما اختل ميزان القوة العسكرية بمقاييسه التقليدية.

ولم تختلف هذه النتيجة فى لبنان عما وصلت إليه الأحوال فى العراق وأفغانستان والصومال والسودان. فلم تحسم الحرب الصراع فى ساحة واحدة حتى الآن لصالح طرف بعينه إلا لفترات قصيرة حتى يشتعل الصدام العسكرى من جديد بدون حسم واضح. وبشكل عام، تشكل المناخ الأمنى فى الشرق الأوسط منذ الانتفاضة الفلسطينية الثانية ووصول الرئيس بوش الابن إلى البيت الأبيض بفعل أحداث ١١ سبتمبر، وحرب أفغانستان والعراق، واحتمالات المواجهة العسكرية مع إيران، وتصاعد نشاط الجماعات والتنظيمات غير حكومية ذات الطابع الإسلامى واستخدامها للعنف، وتبنيها للعمل المسلح فى مواجهة النفوذ الغربى والحكومات التى تؤيده، ودعوة بعضها إلى إزالة إسرائيل من الوجود، وتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وإقامة دولة الخلافة الإسلامية.

وبرغم حالة الاستقطاب الشديدة على امتداد دول الشرق الأوسط وخارجه، إلا أن كثيرا من الأحداث كانت تدعوه من آن لآخر، إلى إعادة النظر والتفكير فى مشروع جديد للأمن والتعاون الإقليمى يقوم على مشاركة كل دول الشرق الأوسط، مع الأخذ فى الاعتبار وجود دور فى هذا المشروع لدول جواره الجغرافى والأمنى. وفيما يلى عدد من الأحداث والمحطات والتحولات المهمة التى عكست الحاجة إلى الحوار والعمل الجماعى الإقليمى فى الشرق الأوسط فى مواجهة مفاهيم الحل العسكرى والأحادى والعقابى.

## أولا : تقرير بيكر- هاملتون والتحولات العراقية والإقليمية

مثّل تقرير بيكر-هاملتون عن العراق The Iraq Study Group نقطة تحول مهمة فى سياسات الولايات المتحدة فى المنطقة، فقد نزل بها التقرير من المنطق الأحادى المتعالى إلى أرض الواقع، كما برزت فيه عدد من المؤشرات الواضحة التى تصب فى صالح الأمن الإقليمى الجماعى بمعناه الواسع. ومنذ إصدار هذا التقرير فى ٢٠٠٦ مازالت كثير من توصياته تحظى بالعناية والتطبيق بدرجة أو بأخرى. وقد اشتمل التقرير على عدد من التوصيات التى تخص العراق، والولايات المتحدة، والمنطقة. وبالنسبة للعراق والإقليم المحيط به، دعا التقرير إلى بذل جهود جديدة على

المستوى السياسى والدبلوماسى لتحقيق الاستقرار، كما طالب بتغيير مهمة القوات الأمريكية فى العراق. وفيما يخص الداخل العراقى، كان التركيز فى التقرير على جهود المصالحة بين العراقيين وخفض مستوى العنف. أما على مستوى الإقليم، فقد دعا الولايات المتحدة إلى البدء فى محادثات مباشرة مع إيران وسوريا وإسرائيل ولبنان وفلسطين بما يؤدى فى النهاية إلى حل القضية الفلسطينية.

وبرغم أن الرئيس بوش لم يعلن أنه سوف يتبنى توصيات هذا التقرير، إلا أنه أخذ فى الاعتبار كثيرا من توصياته، وقام بتعديل بعضها بما يناسب تطورات الأحداث. وفيما يخص خفض القوات الأمريكية فى العراق وتغيير مهمتها، اتجهت الإدارة الأمريكية إلى زيادة عدد القوات بمقدار ٣٠٠٠٠ جندى وليس خفضها كما طالب تقرير بيكر-هاملتون على أن تكون الزيادة لفترة زمنية معينة يعقبها برنامج لخفض عدد القوات حتى قرب الانسحاب الكامل من العراق. ومن بين ما أخذ فى الاعتبار من توصيات التقرير، التركيز على جهود المصالحة العراقية، وبدء محادثات ثنائية مع إيران فيما يخص الأوضاع الداخلية فى العراق، لكن لم يحدث انفراج فى العلاقات بين الولايات المتحدة وسوريا، ولم يبدأ حوار بين البلدين، لكن الأمر بعد ذلك أخذ صورة أخرى ببدء مباحثات إسرائيلية-سورية تحت رعاية تركية. وقد أبدت الإدارة الأمريكية عدم حماس لها لكنها لم تطالب بوقفها، وقد تكفل إيهود بارك المتحمس للحوار الإسرائيلى-السورى بإقناع الإدارة الأمريكية بجدواها. وقام بزيارة دمشق عدد من الشخصيات الأمريكية المرموقة للاستماع إلى وجهة نظر دمشق، وهو تطور لم يكن مطروحا من قبل.

ومن بين هذه المبادرات كانت زيارة نانسى بيلوسى فى أبريل ٢٠٠٧ إلى دمشق. ومن المعروف أن نانسى بيلوسى كانت تُنادى منذ وصولها لمنصبها الرفيع على رأس مجلس النواب بانسحاب القوات الأمريكية من العراق، وتنفيذ توصيات لجنة بيكر-هاملتون بإقامة حوار أمريكى مع كل من سوريا وإيران، والعمل على إحداث تقدم فى عملية السلام بين العرب وإسرائيل من أجل تحسين المناخ المحيط بعملية الانسحاب الأمريكى من العراق. وتطرح زيارة نانسى بيلوسى للمنطقة، ومقابلة زعمائها فى لبنان وسوريا وإسرائيل والسعودية، أسئلة مهمة حول دور هذه المبادرات غير الحكومية فى حل الصراعات على المستوى الإقليمى والدولى، وكيف أنها من الممكن أن تمثل بديلا للجهد الحكومى إذا كان متعثرا، أو مفتقدا للرؤية السليمة، أو أن تكون مساعدا له فى رسم السياسات بناء على معلومات قد لا تكون متاحة لقنوات الاتصال الرسمية. وهو أيضا بجانب ذلك جزء من ثقافة الأمن التعاونى الذى يقوم على مبادرات متنوعة حكومية وغير حكومية، وعنصرا مهما لبناء الثقة بين الأطراف.

ومع نهاية ٢٠٠٧ كان موضوع «الانسحاب» الأمريكى من العراق مطروحا بقوة بين مواضيع أخرى مرتبطة بالوجود الأمريكى هناك، لكنه بدأ على استحياء بعد انتخابات مجلس النواب والشيوخ فى خريف ٢٠٠٦، وبعد تحول الأغلبية فى المجلسين من أغلبية جمهورية إلى أغلبية ديموقراطية. وتلا ذلك استقالة دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى، وخروج تقرير «بيكر-هاملتون» عن العراق. وقد ارتبط ذلك بتولى قائد عام جديد للقوات متعددة الجنسيات متمرس فى حرب العصابات - الجنرال ديفيد بيتريوس - والاتجاه إلى إعطاء زعماء العشائر العراقية دورا أساسيا فى مواجهة المسلحين، الأمر الذى أسفر عن انخفاض ملحوظ فى العمليات الإرهابية. وفى ضوء هذا التحسن تمكنت القوات الأمريكية من نقل مسئولياتها الأمنية فى ثمانى محافظات من أصل ١٨ إلى السلطات المحلية، على أن تتولى القوات الأمريكية مراقبة الموقف من بعيد والتدخل فقط عند الحاجة. وتشير النتائج على الأرض إلى انخفاض مستوى العنف والخسائر البشرية مقارنة بفترات زمنية سابقة. وبشكل عام، انخفض عدد الهجمات بنسبة ٧٠٪ مقارنة ببداية نشر القوات الإضافية فى سبتمبر ٢٠٠٧، على أن يتم سحب القوة الإضافية تدريجيا حسب الخطة الموضوعة.

وفى ضوء ما سبق، يرى فريق من الإدارة الأمريكية التدرج فى خفض أعداد القوات بعد يوليو ٢٠٠٨ حتى تصل إلى النصف فى عام ٢٠١٠ (أى تصل إلى حوالى ٦٥ ألف جندى)، مع الاستمرار فى الخفض بعد ذلك لتحقيق الانسحاب الكامل فى ٢٠١١-٢٠١٢. وقد يتبقى داخل العراق لبعض الوقت قوة صغيرة للتدخل السريع مدعومة بعنصر مخابرات لحماية العملية السياسية الداخلية من الانتكاس، وقد يحتاج العراق إلى قوة مدنية مكونة من مستشارين وخبراء لمتابعة عملية إعادة البناء. ويرتبط هذا الجزء من خطة الانسحاب بالمعاهدة الأمنية المزمع توقيعها بين الولايات المتحدة والعراق لضمان حماية المصالح الأمريكية فى منطقة الخليج والشرق الأوسط وأيضا على المستوى الدولى. ويمكن إجمال هذه المصالح فى الآتى:

ـ منع العراق من أن يتحول بعد الانسحاب إلى مكان حاضن للإرهاب والتطرف مرة أخرى، وذلك من خلال دعم الولايات المتحدة للبوليس والجيش العراقى والقوى الداخلية الأخرى المتصدية لعناصر القاعدة، وكذلك التركيز على أمن الحدود من خلال التدريب وتوفير الإمكانيات الفنية المناسبة.

ـ منع العراق من الوقوع تحت سيطرة النفوذ الإيرانى.

ـ دعم الاستقرار الإقليمى من خلال إطلاق مبادرات دبلوماسية مع سوريا وإيران، والمشاركة الجادة فى تخفيف ومعالجة الأزمة الإنسانية الناتجة عن زيادة أعداد اللاجئين فى سوريا والأردن وباقى دول الجوار مع العراق، ودعوة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى إلى القيام بدور داخل العراق وتحمل مسئولياتها فى عملية إعادة البناء.

الحفاظ على مصداقية الولايات المتحدة فى الدفاع عن أمن الخليج وعن معسكر الاعتدال فى المنطقة وانعكاس ذلك إيجابيا على مصداقيتها الدولية بمعناها الواسع.

## ثانيا: التأثيرات الإقليمية لحرب إسرائيل مع حزب الله

كانت حرب إسرائيل مع حزب الله مثالا خالصا لمواجهة بين دولة قوية ذات تاريخ عسكرى مهم فى الشرق الأوسط وتمتلك ترسانة عسكرية متقدمة، وبين جماعة سياسية/ عسكرية لا تمتلك نفس الأدوات التى فى حوزة الطرف الآخر ولكنها تعتمد على مفهوم أن مجرد الصمود فى القتال بالنسبة لها يمثل نصرا فى حد ذاته. ولو أخذنا كل العوامل المحيطة بالحرب إقليميا ودوليا لوجدنا أن إسرائيل قد فشلت فى فرض إرادتها على تطورات الأحداث برغم ما أحدثته من دمار فى لبنان، كما أن حزب الله فى المقابل لم يفرض إرادته كاملا على إسرائيل بل عرّض لبنان لحصار بحرى وبرى، وزاد من تصميم المجتمع الدولى ممثلا فى الأمم المتحدة على تجريد حزب الله من سلاحه وتحويله إلى قوة سياسية فى ظل الدولة اللبنانية. وتعتبر هذه الحرب مثالا آخر، بجانب حرب العراق، دليلا على فشل نظرية الحسم العسكرى، وأن مبدأ الحوار والتنازلات المتبادلة فى ظل إطار إقليمى للأمن والتعاون هو الحل والطريق الأصوب لاستقرار الشرق الأوسط.

بدأت الحرب فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦ واستمرت بدون حسم حتى تدخلت الأمم المتحدة بالوساطة من أجل وقف العمليات العسكرية، وقد تحقق ذلك فى ١٤ أغسطس ٢٠٠٦ لكن الحصار البحرى عن الشواطئ اللبنانية استمر حتى ٨ سبتمبر ٢٠٠٦. ففى ١١ أغسطس ٢٠٠٦ أصدرت الأمم المتحدة قرارها رقم ١٧٠١ لوقف إطلاق النار، ودعا القرار أيضا إلى نزع سلاح حزب الله، لكن الحكومة اللبنانية وقوات الأمم المتحدة (يونيفيل) صرحوا بأنهم لن يطلبوا من حزب الله التخلى عن سلاحه. وعندما ننظر إلى ردود الفعل المختلفة على تلك الحرب، نجد أنها تعكس حالة أخرى واضحة لعدم الحسم، فالكل جمعوا بين المكسب والخسارة وبين النصر والهزيمة فى نفس الوقت.

وفى ٢٧ أغسطس قدم حسن نصر الله اعتذارا للشعب اللبنانى قائلا "لو كنا نعرف أن أسر الجنديين الإسرائيليين سوف يؤدى إلى ما حدث لما أقدمنا على ذلك". وبرغم هذا الاعتراف المفاجئ بخطأ التقدير فقد خرج فى ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٦ حوالى ٨٠ ألفا من مؤيدى حزب الله للاحتفال "بالنصر الإلهى الاستراتيجى". وبشكل عام، عكست الحرب تغيرا فى موازين القوى الداخلية فى غير صالح المسيحيين، وكشفت عن نذر بدايات نزاع بين المسلمين السنة والشيعة فى لبنان.

وبالنسبة للإسرائيليين، عكست استطلاعات الرأى بعد الحرب أن معظم الإسرائيليين يرون أن أحدا من الجانبين لم يخرج فائزا من هذه الحرب. وطالب الإسرائيليون باستقالة رئيس الوزراء إيهود أولمرت لأدائه فى إدارة الحرب، كما استقال رئيس الأركان دان حالوتس فى ١٧ يناير ٢٠٠٧ بسبب ما وُجه إليه من نقد لقراراته خلال العمليات الحربية. ولقد وصف كثير من العسكريين الإسرائيليين العاملين فى الخدمة أو خارجها أن إسرائيل قد هُزمت فى هذه الحرب، ومن بينهم موشى أرنز وزير الدفاع الأسبق. ومن وجهة نظر لجنة فينوجراد، كانت حرب لبنان الثانية فرصة ضائعة بالنسبة لإسرائيل، وأن إسرائيل لم تنه الحرب بنصر صريح واضح. وسجل التقرير "أن منظمة شبه عسكرية مكونة من آلاف قليلة من المقاتلين -يقصد حزب الله- نجحت فى التصدى لأسابيع أمام أقوى جيش فى الشرق الأوسط يمتلك السيطرة الجوية والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة".

أما الرئيس جورج بوش فقد كان له رأى آخر فى حزب الله، واعتبر أنه يُمثل دولة داخل الدولة، وأنه قبل الحرب كان آمنا فى الجنوب اللبنانى وبسبب الحرب تم إبعاده واستبداله بقوات من الجيش اللبنانى والقوات الدولية. وإيران

أيضا خرجت من الحرب بنتائج متداخلة بين المكسب والخسارة. فمن ناحية، أدى توسع قوة اليونيفيل في الجنوب إلى حرمان حزب الله وإيران من نافذة مباشرة مطلة على الأراضي الإسرائيلية، ومن ناحية أخرى، خرجت إيران من الحرب تبدو قوية ومؤثرة، وأن في مقدورها إذا أرادت من خلال حلفائها إحداث فوضى إقليمية عارمة. وبالفعل انتشر هذا الإدراك بالخطر من إيران بقوة في المنطقة، وجعل كثيرا من دول الشرق الأوسط تفكر جديا في مخاطر امتلاك إيران للسلاح النووي، كما جعلها تُعيد النظر في موقفها من التكنولوجيا النووية واستخداماتها المدنية والعسكرية.

## ثالثا : الشرق الأوسط مصيره في يده

برغم أزمة الملف النووي الإيراني المتصاعدة، هناك كثير من المحللين يرون أن غيوم الحرب تتبدد فوق الشرق الأوسط (باتريك سيل: "غيوم الحرب تتبدد فوق الشرق الأوسط"، الحياة ٦ يونيو ٢٠٠٨ - ص ٩). فهناك زخم دبلوماسي إقليمي واسع غير مسبوق من الصعب تجاهله لحل الأزمات الإقليمية والصراعات المزمنة. وصارت كلمة "الحوار" على لسان المعتدلين والمتشددين وعلى لسان أبو مازن وخالد مشعل وإسماعيل هنية. ومن أمثلة ذلك:

١ ـ الوساطة التركية بين إسرائيل وسوريا: وتعود الجهود التركية للوساطة بين سوريا وإسرائيل إلى زيارة الرئيس بشار الأسد أنقرة في بداية ٢٠٠٤، ثم نشطت الوساطة بعد حرب يوليو ٢٠٠٦، كما قامت أنقرة بجهود إضافية بعد العملية العسكرية الإسرائيلية على شمال سوريا في سبتمبر الماضي لاعتقادها أن فتح هذه القناة يُخفف من التصعيد العسكري بين البلدين. وتوافرت شروط المفاوضات المباشرة بعد إعلان دمشق في أبريل ٢٠٠٨ أنها حصلت على قبول أولمرت الانسحاب الكامل من الجولان، وأكد أولمرت على ذلك بقوله "إننا نعرف ما تريده سوريا وسوريا تعرف أيضا ما نريده". وتراهن إسرائيل على إبعاد سوريا عن إيران.

٢ ـ صفقة تبادل الأسرى بين حزب الله وإسرائيل: قامت سوريا بجهود كبيرة في المفاوضات بين إسرائيل وحزب الله حول صفقة تبادل الأسرى اللبنانيين الخمسة، وفي مقدمتهم سمير قنطار، وعشر جثث لمقاتلين من حزب الله، مقابل الجنديين الأسيرين إيهود غولدفاسر والداد ريجيف. ويمكن أن يؤدي ذلك في المستقبل إلى توسيع المفاوضات لتغطي مزارع شبعا وانسحاب إسرائيل منها.

٣ ـ المفاوضات التي أجرتها حماس في القاهرة مع إسرائيل برعاية مصرية حول التهدئة وفتح المعابر بين إسرائيل وغزة.

٤ ـ ولأول مرة منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة يصل إلى غزة وفد يمثل حركة فتح في الضفة الغربية للتباحث مع قيادات حركة فتح في القطاع حول تنسيق المواقف بشأن دعوة الرئيس عباس للحوار مع حماس. وقام الرئيس عباس بزيارة كل من سوريا واليمن للتباحث مع قيادات الدولتين حول ما يمكن أن يقوما به لدعم الجهود الهادفة لوضع حد للانقسام الفلسطيني الداخلي. وكان أبو مازن قد دعا بشكل مفاجئ في ٤ يونيو ٢٠٠٨ إلى "حوار وطني شامل لتطبيق المبادرة الوطنية". وتعهد أبو مازن بعد الانتهاء من المصالحة مع حماس بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة. وقد وعد رئيس الوزراء الفسطيني إسماعيل هنية في المقابل بمفاجآت في حالة انطلاق الحوار الوطني الفلسطيني بدون شروط. ومن المتوقع أن تستضيف مصر حوارا - فلسطينيا تحت مظلة الجامعة العربية، وأنه في حالة نجاح الحوار الذي اقترحت مصر ضم بعض الدول العربية إليه سوف تتشكل لجنة عربية تقوم بالذهاب إلى غزة للإشراف على تسليم المقار الأمنية للسلطة الفلسطينية. وقد صرح مصدر مسئول سوري في وزارة الخارجية في بيان وزع على الصحف "أن سوريا تحث الطرفين الفلسطينيين على استئناف الحوار على أساس إعلان صنعاء، والمبادرة اليمنية، وقرار القمة العربية في دمشق. وأعرب المصدر عن استعداد سوريا بصفتها ترأس القمة العربية للمساعدة في تحقيق هذا الحوار وإنجاحه صونا للحقوق الوطنية الفلسطينية.

٥ ـ نجاح دولة قطر في التوسط للوصول إلى اتفاق بين الأطراف اللبنانية المتنازعة في ٢١ مايو ٢٠٠٨ مما أدى إلى انتخاب قائد الجيش ميشال سليمان رئيسا للجمهورية اللبنانية.

٦ ـ انعقاد مؤتمر أنابوليس للسلام في نوفمبر ٢٠٠٧، فرغم جرعة التشاؤم الكبيرة التي سبقت مؤتمر أنابوليس، يجب أن نعترف بأن هناك تطورا نوعيا كبيرا قد تحقق على مستوى الثقافة السياسية في العالم العربي مقارنة بما حدث

مع الرئيس الراحل محمد أنور السادات منذ ثلاثين عاما عندما استقال وزراء خارجيته، وقاطعته دبلوماسيا كل الدول العربية تقريبا ومعهم إيران عندما أقدم على الصلح مع إسرائيل. لقد تغير الحال الآن كثيرا إلى الأفضل، فأبو مازن وفريق العاملين معه عادوا بعد المؤتمر إلى أرض فلسطينية؛ كما أن الدول العربية كانت موجودة وممثلة بوزراء خارجيتها بما فى ذلك سوريا، وقد حرصت الأخيرة على عرض قضيتها فى وجود الولايات المتحدة وإسرائيل. ولو نظرنا إلى الجانب الشعبى فى الموضوع، نلاحظ أنه لم يكن هناك رد فعل مضاد للمؤتمر كما يدعى البعض، فلم نسمع عن مظاهرات مليونية فى أية دولة عربية، كل ما حدث مجرد احتجاجات محدودة هنا وهناك، ولكن حالة من الترقب وعدم اليقين - وليس الرفض - كانت هى السائدة. لقد اتخذت إيران من البداية جانب تخريب المؤتمر دعائيا، وانتقدت الحضور العربى والسورى، وأطلقت مناورات عسكرية للتشويش عليه، وأعلنت فى أجواء البحث عن السلام امتلاكها لصاروخ يصل مداه إلى ٢٠٠٠ كم.

٧ـ من الصعب تجاهل إيران تماما لأن لها امتدادات سياسية قوية وفعالة فى المنطقة، وكذلك تركيا لأنها على عكس إيران ومن خلال علاقتها مع إسرائيل يمكن أن تفعل الكثير. لقد كانت الجامعة العربية حاضرة فى مؤتمر أنابوليس، وواجبها أن تعمل على إطلاق حوار عربى-إيرانى تم تجاهله أو نسيانه لفترة طويلة يكون هدفه التعامل مع التشابكات الاستراتيجية بين العالم العربى وإيران، ومحاولة الوصول إلى فهم مشترك لطبيعة هذه التشابكات، وكيفية التعامل معها لمصلحة الجانبين.

## رابعا : ساركوزى و"الاتحاد من أجل المتوسط"

يمثل "الاتحاد من أجل المتوسط" آخر المبادرات الإقليمية التى تجمع بين دول الشمال والجنوب حول المتوسط، وقد دعا إليه ساركوزى خلال فترة الانتخابات الرئاسية الفرنسية واعتبر وقتها أنه مجرد فرقعة انتخابية وأنها تصب فى مشكلة المهاجرين وليس لها جوانب أبعد من ذلك. لكن ساركوزى جدد الدعوة للمشروع داخل المؤسسات الفرنسية وفى منتديات الاتحاد الأوروبى وفى زياراته المختلفة لدول الجنوب، وبذل جهدا كبيرا فى إقناع القادة الأوروبيين والعرب وفى إسرائيل وتركيا. ورغما عن قدر من المعارضة واجهه من بعض الدول الأوروبية والعربية إلا أنه نجح فى النهاية فى عقد مؤتمر على مستوى القمة فى باريس فى ١٣ يوليو ٢٠٠٨ أعلن فيه إنشاء الاتحاد باعتباره مرحلة من مراحل التطور الإقليمى المتوسطى. ويتميز مشروع الاتحاد بجانبه العملى واهتمامه بالمشاريع المشتركة وطرحه لآليات جديدة للقيادة أكثر تطورا من آليات برشلونة.

ويمثل ساركوزى ظاهرة جديدة فى السياسة الفرنسية على المستوى الأوروبى والأطلسى والمتوسطى وأيضا الشرق أوسطى. كان ساركوزى وزيرا للداخلية فى فترة رئاسة شيراك، إلا أنه قادم من جيل جديد من السياسيين الفرنسيين الذين لم يتأثروا فكريا بزمن الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. ومن مكانه فى وزارة الداخلية تعامل مع أوجاع فرنسا من الداخل، والعنف الذى اجتاح أطراف باريس والمدن الفرنسية الكبرى، وعرف أن فرنسا إذا أرادت أن تفوز فى المنافسة العالمية الضارية فلابد أن تغير من إيقاعها، وأن تعمل وقتا أطول، وأن تحل مشكلة المهاجرين من الخارج والقادمين من شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وفى الأيام الأولى من رئاسته قام من خلال تحرك مفاجئ مع القيادة الليبية بالإفراج عن الممرضات البلغاريات المتهمات بحقن أطفال ليبيين بفيروس الإيدز، وهو موضوع أخذ من دول الاتحاد الأوروبى وقتا طويلا بدون نتيجة وأنهاه ساركوزى فى زمن قصير قياسى. ثم فى زيارة مفاجئة إلى دولة الإمارات فى يناير ٢٠٠٨ عقد ساركوزى اتفاقية لإقامة قاعدة عسكرية فرنسية هناك لتصبح فرنسا الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة التى لها قاعدة عسكرية فى الخليج. واحتضنت باريس الجهود الدولية من أجل توفير دعم مالى لمشروع الدولة الفلسطينية. واستثمرت الخارجية الفرنسية كل تاريخها لحل مشكلة انتخاب رئيس للبنان. ثم إعلان ساركوزى استعداد فرنسا تقديم خبرتها النووية للدول العربية والإسلامية للأغراض السلمية برغم اعتراض واشنطن.

أخرج ساركوزى فجأة من جيبه مشروع "اتحاد المتوسط" أو فى قول آخر "الاتحاد من أجل المتوسط"، وقوبل الموضوع فى جنوب وشمال المتوسط بالارتباك والتردد. ومن وجهة نظر ساركوزى فقد مضى زمن عملية برشلونة وسياسات الجوار الأوروبى، وكلها كانت أدوية مؤقتة لمشكلة أصبحت مزمنة حيث معدلات تطور الجنوب المتدنية وزمنه البطئ يُمثل خطرا على فرنسا وعلى الاتحاد الأوروبى. ومن منظور ساركوزى وإيقاعه السريع، بغير وجود "اتحاد

للمتوسط" بأفكار مختلفة سيظل الوضع كما هو عليه خاصة أن النمو السكاني في الجنوب يزيد بصورة فلكية، والتنمية تتحرك بسرعة السُلحفاة، وسط مناخ سائد فى الجنوب لا يُؤمن بالديمقراطية والتنافسية والعمل الجاد. وعندما سُئل ساركوزى عن "اتحاد المتوسط" قال ببساطة "سوف نفعل معهم - يقصد دول جنوب المتوسط - ما فعلناه بأنفسنا منذ ستين عاما.

وفيما يخص الأمن والدفاع الأوروبى وعلاقة فرنسا بحلف الناتو والولايات المتحدة، تقدم ساركوزى بسياسة فرنسية جديدة تختلف عن سياسات فرنسا التقليدية منذ سنوات الحرب الباردة. فقد وعد بأن يُضاعف مشاركة فرنسا العسكرية فى أفغانستان، وعلى عكس سياسات فرنسا التقليدية السابقة كان ساركوزى حاسما فيما يتعلق بإيران. فهو يعتبر البرنامج النووى الإيرانى خطرا على الأمن العالمى، وسعى لإصدار قرار ثالث من مجلس الأمن بفرض عقوبات أشمل على طهران، بل أبدى استعداده دعوة دول الاتحاد الأوروبى لفرض عقوبات على إيران من خارج مجلس الأمن. وفى إطار السياسة نفسها قرر ساركوزى العمل على عودة فرنسا إلى الهيكل العسكرى لحلف الناتو. وفى قمة بوخارست الأخيرة لحلف الناتو أكد ساركوزى فى كلمته أن فرنسا مصممة على تجديد صلتها بحلف الناتو، وأنه يتوقع العودة إلى الحلف فى الشهور الأخيرة من عام ٢٠٠٨ أو فى الشهور الأولى من عام ٢٠٠٩.

وينطلق ساركوزى فى رؤيته من اعتقاد أن دور فرنسا لن يكون مُؤثرا بدون اتحاد أوروبى قوى، ولن يكون الاتحاد الأوروبى قويا بدون استقرار ورخاء جواره الشرقى والجنوبى. والنقطة الجوهرية فى فكر ساركوزى حول إقليم المتوسط أنه يعنى بالفعل "اتحادا للمتوسط -أو من أجل المتوسط" وليس "حوارا" أو "مشاركة" كما هو الحال فى عملية برشلونة أو سياسات الجوار الأوروبية. وسوف يرأس الاتحاد رئيسان بصفة دورية، الأول من الجنوب (جنوب المتوسط) والثانى من الشمال، وله سكرتارية تنفيذية معقولة الحجم، ويُنتظر أن يكون مقر هذه السكرتارية فى الجنوب وليس فى الشمال. ولا يعنى ذلك أن الأمر سوف يَأخذ صورة الاتحاد الأوروبى مرة واحدة، ولكنه سوف يتطور بقدر إنجازه الحقيقى على أرض الواقع، وسوف تتوزع مسئولياته بالتساوى بين دول الشمال والجنوب.

ومن الناحية الفكرية، يقوم مشروع ساركوزى للمتوسط على ثلاثة مفاهيم رئيسية. الأول أن تغيير الواقع فى الجنوب يجب أن يسبق تفكير الناس وليس العكس. وأن "التدريب" عنصر جوهرى فى التغيير، فهو لا يرى معْنًى حقيقيا للعلم بدون تدريب المدرسين والعلماء والإطباء إلخ. حيث التدريب يعنى جودة الممارسة، والتعامل مع حقيقة الأمور وليس شكلها الخارجى فقط. وفى عقيدة ساركوزى أن التدريب - وليس العلم- هو الجسر الواصل بين الفوضى والحضارة. ويرى أن البربرية (ويقصد بها الإرهاب والتعصب) لا تنتشر إلا فى مجتمعات ينقصها التدريب وليس العلم والمعرفة. والمفهوم الثانى أن "المشروع" المشترك يجب أن يسبق "المصالحة" على مستوى الدولة والمجتمع والإقليم. رغم أن المصالحة عملية مطلوبة ومستمرة فى أى مجتمع حى. ففكرة المشاركة فى مشروع الحديد والفحم لبناء أوروبا المهدمة بعد الحرب العالمية الثانية كان الطريق إلى المصالحة وتغيير ما فى النفوس وليس العمل السياسى أو الكلمات المنمقة المجردة.

وكلمة "المشروع" هى كلمة السر فى مشروع ساركوزى لاتحاد المتوسط حيث يقوم من وجهة نظر ساركوزى على مجموعة واسعة من المشاريع الإقليمية الكبرى يتبناها الاتحاد. ومن هذه الزاوية، يرى البعض أن فكرة "اتحاد المتوسط" سوف تكون البوابة الجانبية للتطبيع مع إسرائيل. المفهوم الثالث "المساواة فى المسئولية والتكلفة". ويرى ساركوزى أن عملية برشلونة لم يكن فيها شئ من المشاركة. فالأفكار تأتى من الشمال وفى معظم الحالات يُهملها الجنوب ويعتبرها وصاية من الغرب عليه. ويقول أن المال لا يأتى قبل المشروع ولكن العكس. المشروع الناجح مهما كان نوعه سوف يجد الكثيرين الذين يرغبون فى تمويله. ويقترح ساركوزى فى خطابه عددا من المشاريع المهمة التى تتطلب مشاركة من الجميع. ويبدأ ساركوزى بمشروع للمياه يُغطى النقص الخطير فى المياه النقية فى دول جنوب وشرق المتوسط. ويرى فى هذا المشروع أبعادا تكنولوجية وإنسانية وصناعية وسط منطقة تتوفر فيها الطاقة وأشعة الشمس طوال العام تقريبا. إن جهدا حقيقيا جادًا فى هذا الموضوع من وجهة نظره سوف يُحدث ثورة حقيقية فى تنمية إقليم المتوسط.

وقد نجح ساركوزى فى إقناع تركيا بالانضمام إلى اتحاد المتوسط بضمان من فرنسا والاتحاد الأوروبى وأن ذلك لن يكون بديلا عن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى. ولنا أن نتخيل المشاركة الضخمة من رجال الأعمال والمراكز البحثية

والبنوك فى مثل هذا العمل العملاق إذا أُدير بطريقة اقتصادية سليمة. وتحدث ساركوزى أيضا عن مشروع ضخم "لنظافة" البحر المتوسط وإنقاذه من كارثة بيئية إذا استمر الحال كما هو عليه. كما أشار إلى الطاقة الشمسية فى ظل أزمة النفط الحالية، ويرى أن إقليم المتوسط يمكنه النجاح فى الاستفادة من الطاقة الشمسية على نطاق واسع وتحويل حجم استغلالها من الهامش إلى قلب الاستهلاك الرئيسى للطاقة. ويتحدث أيضا عن تنظيم مشترك للجامعات، بل يذهب إلى درجة اقتراح أن يكون لكل طالب فى إقليم المتوسط مهما كان بلده حق الانضمام إلى أية جامعة فى الشمال أو الجنوب إذا استوفى الشروط العلمية المطلوبة. ويقترح وكالة للتوظيف على مستوى الاتحاد للتعامل مع مشكلة البطالة. ويرى أن مشكلة الهجرة يمكن معالجتها جماعيا من منطلق المسئولية والمصلحة المشتركة.

وقد قامت المفوضية الأوروبية مؤخرا بتوزيع وثيقة داخلية على الدول الأعضاء استعدادا لبلورة مسودة المشروع النهائى عن "الاتحاد من أجل المتوسط". وشددت الوثيقة على أن الغاية من "الاتحاد" هى تعزيز أهداف برشلونة والحفاظ على مؤسساتها واجتماعاتها الدورية، وعلى لجنة "اليوروميد" الدائمة، مع التفكير فى توسعة هذه الأشياء لتشمل المنضمين الجدد للمبادرة.

ومن المعلوم أن المجلس الأوروبى قد أقر فى اجتماعه يومى ١٣، و ١٤ مارس الماضى فى بروكسيل مبدأ إقامة "الاتحاد من أجل المتوسط"، غير أنه طلب من المفوضية أن تُقدم مقترحات ملموسة لتحديد الصيغ العملية لما سوف يُطلق عليه مسار برشلونة. وبحسب الوثيقة، ينبغى أن يشمل "الاتحاد من أجل المتوسط" جميع البلدان الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى (٢٧ بلدا)، والأعضاء المراقبين فى مسار برشلونة الأورومتوسطى الذى انطلق عام ١٩٩٥، وهى موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر والأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل. وسوف يُضاف إلى ما سبق لبنان وسورية وتركيا وألبانيا إضافة إلى البلدان الأخرى المطلة على المتوسط وهى طبقا للوثيقة أيضا: كرواتيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وموناكو. وسيكمل الاتحاد الجديد الأطر الثنائية القائمة مع تلك البلاد بما فيها مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى، وسياسات الجوار الأوروبية مع الدول المرتبطة بهذه السياسات.

ويعتقد الاتحاد الأوروبى أن الإطار الجديد سوف يُعطى دفعة قوية للعلاقات بين الشمال والجنوب من خلال عدد من الآليات وهى:

- تحسين مستوى الحوار السياسى بين الاتحاد وشركائه.

- إعادة توزيع المسئولية بشكل متوازن.

- إطلاق برامج ومشاريع إقليمية مفيدة للمواطن على نحو يجعل العلاقات بين الشمال والجنوب لها مردود بالنسبة للمواطن العادى.

- إقرار قمة لرؤساء الدول والحكومات تُعقد كل سنتين، بالإضافة إلى قائمة مختصرة "بالمشاريع" المزمع تنفيذها.

- تقاسم الرئاسة الدورية بين بلد شمالى وآخر جنوبى، على أن يتم تطبيق دورة التتابع الرئاسى المعمول به فى الاتحاد الأوروبى بين دول شمال المتوسط.

- على دولة الجنوب دعوة كل الدول للاجتماعات الدورية، وهو تحذير مبطن موجه للدول العربية حتى لا تتردد فى دعوة إسرائيل إلى اجتماعات الاتحاد.

- رفضت الوثيقة بشكل قاطع تمويل المشاريع الإقليمية مُسبقا. وشددت على ضرورة جمع التمويل من مصادر إضافية، والاتجاه إلى القطاع الخاص لتشجيعه على المساهمة فى التمويل.

## خامسا : مصر والدعوة لإحياء مفهوم الأمن والتعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط

تردد اسم مصر كثيرا بالنقد عندما بادرت دول أخرى فى منطقة الشرق الأوسط مثل تركيا وقطر واليمن والسعودية وليبيا بلعب أدوار إقليمية فى بعض الأزمات، واعتبر البعض أن مصر قد تراجع دورها وفقدت قدرتها التقليدية على التأثير فى محيطها الإقليمى، وأن دولا أخرى اختطفت منها هذا الدور. وفى الحقيقة لم يعد مُستحبا احتكار دول بعينها

على المستوى الإقليمى أدوارا معينة فى حل المنازعات، أو طرح مبادرات جماعية للأمن والتنمية، والدخول فى منافسة مع قوى إقليمية أخرى من أجل ذلك. فالأمن الإقليمى بمعناه الحديث لا يقوم إلا على تكامل الأدوار وليس تصادمها، ولكن الخوف يأتى فى الحقيقة من مخاطر تراجع الإيمان فى مصر بقيمة العمل الإقليمى نفسه، والتوقف عن إطلاق مبادرات على ساحته نتيجة قصور فى الرؤية أو الأداء، أو نتيجة قناعة ذاتية بفكرة الانكفاء على الذات والانجراف إلى نزعات صراعية مفتعلة قصيرة النظر على مستوى الإقليم أو مع المحيط الجغرافى والأمنى المحيط به.

ومصر بلا منازع هى التى تبنت "فكر المواجهة" مع الاستعمار عندما كان ذلك فى صالح الإقليم الذى تعيش فيه، ووقتها قادت عملية التحرر الوطنى، وبنت سياستها الخارجية على مفاهيم الدوائر الثلاث: العربية والإفريقية والإسلامية قبل فكرة "الشرق الأوسط الكبير" بخمسين سنة. وهى أيضا التى سبقت الجميع عندما تبنت مفاهيم "الحياد الإيجابى"، و"السلام والحوار والتكامل" لصالح الإقليم فى زمن الحرب الباردة والاستقطاب الدولى. ويخطئ كثيرون عندما ينظرون إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومبادرة الرئيس السادات للسلام بوصفهما مبادرتين ثنائيتين بين مصر وإسرائيل، والصحيح أنهما كانتا من إرهصات فكر إقليمى جديد لم يحظ بالفهم الكافى من المحيطين بالرئيس الراحل أنور السادات. إن المدقق فى تفاصيل قرارات السادات خلال حرب أكتوبر ثم تحركاته الدبلوماسية بعدها - بل أثناءها - يمكنه اكتشاف أن السادات كان على قناعة أن مصر والإقليم والعالم مقبلون على عصر جديد بمفاهيم مختلفة، الأمر الذى شجعه على القيام بمبادرته الثانية الشجاعة للسلام والتى انتهت باسترداد سيناء وعودتها كاملة إلى مصر. وقد سار الرئيس مبارك على نفس الدرب فى عملية استرداد طابا، ثم فى مشاركة مصر فى حرب الخليج ١٩٩١ وتحرير الكويت، وما أعقب ذلك من فكر إقليمى جديد كانت آخر تجلياته مبادرة السلام العربية التى وقفت وراءها المملكة العربية السعودية من البداية.

تُبين الأحداث الحالية مدى خطورة الأوضاع الإقليمية، وحجم الثمن المطلوب من مصر ودول المنطقة لو تحول الشرق الوسط إلى إقليم تعانى دوله من التفكك، ينهبها الإرهاب والحرب الأهلية والصراع الدينى والطائفى. لقد خسر الجميع فرصة التسعينات لبناء شرق أوسط متماسك صلب نتيجة تردد القوى العربية وقصور رؤيتها، وتطرف اليمين الإسرائيلى، وانشغال المحيط الأوروبى والأمريكى فى عمليات التحول الكبرى فى شرق أوروبا. وها نحن الآن فى مواجهة وضع إقليمى يتداخل فيه الصراع على مستويات ثلاثة: المستوى "الداخلى" فى إطار الدولة الواحدة، و"البينى" بين الدول المتجاورة، و"الخارجى" بين دول الإقليم والقوى الدولية المحيطة به، وهو ما نراه بوضوح فى العراق ولبنان وأفغانستان والسودان والصومال. ويبدو العجز الإقليمى بكل أبعاده فى المحاولات الجارية لمعالجة الملف النووى الإيرانى بعيدا تماما عن دول الإقليم، والاقتصار على المفاوضات الدائرة بين إيران من جهة وأوروبا والولايات المتحدة ومجلس الأمن من جهة أخرى. ويبدو قصور الرؤية عندما يهزأ البعض من فكرة "الشرق الأوسط الكبير" وهم يشاهدون حجم التفاعلات الجارية خارج الإطار العربى والمؤثرة عليه بضراوة، والآتية من دول مثل إسرائيل وإيران وتركيا. ولو دققنا النظر فى إحدى العمليات الإرهابية فى إحدى مقاهى الإنترنت بالدار البيضاء بالمغرب فسوف نكتشف أن هذا الحدث وغيره كثير على شاكلته يتصل بما يجرى فى أفغانستان وإندونيسيا والفلبين.

إن درس الحرب الباردة الأكبر يكمن فى التحول من محاولة تحقيق "الأمن الدولى" بين أمريكا والاتحاد السوفييتى، أو حلف الناتو وحلف وارسو، أو بين الشرق والغرب بشكل عام، إلى محاولة تحقيق "الأمن الإقليمى" فى أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، من خلال مفاهيم أساسية يلعب فيها الحوار والتعاون والتكامل دورا جوهريا من خلال أدوات ومؤسسات إقليمية تطورت مع الزمن وانتهت فى بعض الحالات إلى توحيد العملة والاقتصاد وبعض جوانب السياسة الخارجية كما فى الاتحاد الأوروبى. وفى كل هذه التجارب حدث تصالح على المستويات الثلاثة للأمن: المستوى الداخلى والبينى والخارجى. وكما كان للولايات المتحدة دور فى الأمن الأوروبى الإقليمى من خلال حلف الناتو، فقد أعطى لروسيا فرصة دائمة للحوار مع حلف الناتو من خلال مجلس خاص مشترك معه، ومع الاتحاد الأوروبى من خلال علاقات تعاون وشراكة اقتصادية وتكنولوجية. وقد لا يعرف البعض أن المحطة الفضائية الدولية التى تدور حول الأرض بصفة دائمة يقطنها الرواد الروس والأمريكان والأوروبيون كما أن تصميمها وبناءها كان نتيجة لعمل خلاق بين روسيا وأمريكا واليابان وآخرين.

لقد شارك عدد من مراكز البحوث فى الشرق الأوسط خلال السنوات الثلاث الماضية فى إطار رابطة مكونة من خمسة مراكز بحثية عربية (من المغرب والجزائر ومصر والأردن والإمارات) هدفها النظر فى بناء هيكل للأمن والتعاون الإقليمى على مستوى الشرق الأوسط يمكن من خلاله تكوين منتدى يسمح بلقاء الجميع بدون استثناء بشكل مؤسسى ودورى للنظر فى القضايا الإقليمية، على أن يجمع بين البعد الرسمى وغير الرسمى بما يُتيح تبادلا للآراء وبناء للثقة والبحث عن حلول للأزمات فى منطقة تتحرك فى اتجاه الفوضى والحرب. وكان الهدف من هذا التحرك الذى أخذ صورة عدد من ورش العمل، التعرف عن قرب على بعض التحديات خاصة تلك الناشئة عن السياسات الرسمية فى المنطقة، وقد اختلفت ردود الفعل بين دولة وأخرى بعضها مشجع وبعضها متردد.

ويمكن إجمال هذه التحديات فى عدد من النقاط، وكلها تحديات فكرية أكثر منها عملية، وتصب معظمها فى خانة العجز عن استيعاب المفاهيم الخاصة ببناء علاقات إقليمية على أسس جديدة، وكذلك كيفية إعادة بناء علاقات الإقليم مع القوى الخارجية المحيطة به. وأهم التحديات فى إقليم الشرق الأوسط بطبيعة الحال وجود دولة إسرائيل. فالبعض يريد أن يضع التطور الإقليمى رهينة للصراع مع إسرائيل، ويطالب بتأجيله حتى تحل القضية الفلسطينية، وهو أمر يتجاهل ما اكتشفته مصر منذ سنين، من أن أية مشكلة لن تحل بتجاهل الآخرين حتى الأعداء منهم. إن أهم ميزة يمكن أن تقدمها أدوات الأمن الإقليمى هى أنها تضع أطراف الإقليم أمام مسئولياتهم، أما تجاهل الخارجين على أمنه فإن ذلك يُسعدهم تماما ويجعلهم بعيدا عن المساءلة المعنوية والمادية. أما التحدى الثانى وهو موصول بالتحدى الأول فله علاقة بمفهوم "الأمن والتعاون". وفى الحقيقة لا يوجد شئ يمكن أن نطلق عليه أمنا بدون تعاون بين الأطراف المعنية، ولا يوجد شئ اسمه تعاون بدون قدر مقبول من الأمن والثقة بين الأطراف. وهذا ينطبق على ما يحدث مع إسرائيل وأمريكا والاتحاد الأوروبى.

أما التحدى الثالث فنجده فى إصرار البعض على البدء بالموضوعات الصعبة والخلافية والتى يمكن أن تفجر فكرة الإطار الإقليمى من اللحظة الأولى. فهناك من يُصر على البدء بالموضوع النووى أولا وبدون ذلك يُجمد التعاون الإقليمى حتى تحل هذه المشكلة. ومثل هؤلاء يتجاهلون أن فى غيبة وجود إطار إقليمى للتشاور لم تحل المشكلة النووية مع إسرائيل حتى الآن. إن إقليم الشرق الأوسط يواجه تحديات الفقر والمياه والصحة واللاجئين، وهى تحديات يموت الناس بسببها كل يوم بأعداد أكبر كثيرا من ضحايا القنبلة النووية التى لم تقتل أحدا فى المنطقة حتى الآن، ومعظم هذه التحديات ليس لها إلا حلول إقليمية، والنجاح فيها عادة ما يمثل أول الطريق إلى حل مشاكل أخرى مستعصية.

وفى النهاية يمكن الحديث عن وجود تحولات ملموسة فى العلاقات الإقليمية فى الشرق الأوسط، وإرهاصات مشجعة لخروج الإقليم من شرنقة الاستقطاب التى عانى منها لسنوات طويلة. كما يمكن أيضا رصد قدر ملحوظ من اهتمام دول الإقليم بسلامته واستقراره، وأخذ دوله لمصيره فى أيديهم بعد أن كان مرهونا بإرادة الآخرين، ومن أمثلة ذلك ما نسجله من حوار دائر بين حماس وإسرائيل بمساعدة مصرية، وبين إسرائيل وسوريا بوساطة تركية، وبين أمريكا وإيران بدفع من الاتحاد الأوروبى وروسيا والصين؛ وأيضا لحضور نشط للجامعة العربية فى الأزمات الإقليمية والمنتديات الدولية. وكل ذلك يشى بتحولات جنينية وفرصة متاحة لإحياء مفاهيم الأمن والتعاون الإقليمى وتطويرها إلى الأمام على المستويين الحكومى وغير الحكومى.

# ٢ - «الحقبة الإيرانية» في منطقة الشرق الأوسط

بصورة ما، كان عام ٢٠٠٧ هو عام إيران في الشرق الأوسط، فقد اجتاحت تأثيرات العامل الإيراني منطقة شرق الإقليم، بمستويات مختلفة، وحددت إيقاع التفاعلات الرئيسية بها فيما يتعلق بأعمال العنف المسلح تحديدا، لكن ليس هناك يقين بنفس الدرجة فيما إذا كانت هذه الظاهرة سوف تشهد انحساراً خلال الفترة القادمة مما يمكن أن نطلق عليه «الحقبة الإيرانية»، أم أن قوة الاندفاع الإيرانية لا تزال قادرة على قطع مسافات إضافية على ساحة الإقليم، قبل أن يقع صدام كبير، شهدته نهايات معظم الحقب التي ارتبطت بفاعلين إقليميين، حاول كل منهما تغيير شكل الإقليم في مراحل سابقة.

لقد شهدت السنوات الثلاث الأخيرة تصاعدا غير مسبوق لتأثيرات «العامل الإيراني» في الشرق الأوسط، فقد تجاوزت السياسة الإيرانية كل الحدود التقليدية التي أحاطت بها، خلال العقود الثلاثة الماضية، لتتحول إلى أحد أهم العناصر المؤثرة في التطورات الإقليمية، بحيث لم يعد من الممكن تجاهل الدور الإيراني في التعامل مع معظم القضايا المثارة حاليا، في العراق ولبنان وقطاع غزة، مع وجود تأثيرات مباشرة للسياسة الإيرانية على أوضاع اليمن والسودان وسوريا، وعدد من دول الخليج كالبحرين والكويت، وأحيانا مصر.

وبداية، فإن ذاكرة الشرق الأوسط مع تأثيرات صعود قوى إقليمية على شكل المنطقة، خلال فترات تاريخية مختلفة، يمكن أن توضح ما الذي قامت به إيران بالضبط في الإقليم خلال السنوات الثلاث الماضية، وصولا إلى عام ٢٠٠٧، الذي شهد ذروة تأثيرات سياساتها في اتجاهات دفعت عموما نحو تفاقم الصراعات، عبر سياسات انفرادية تستند على تصورات للهيمنة الإقليمية، ودعم للفاعلين غير الرسميين داخل الدول، واستخدام مكثف لدبلوماسية المال، والأدوات الاستخباراتية، وأساليب زعزعة الاستقرار، والدعاية المكثفة.

لقد كانت سنوات الخمسينات والستينات تمثل الحقبة المصرية، بما ارتبط بها من صعود سريع للمد القومي العربي، وانفجار الحروب النظامية واسعة النطاق مع إسرائيل، وسياسات المواجهة الاختيارية أو الإجبارية مع الغرب، بالتوازي مع ظهور ما سمي «الحرب الباردة العربية»، وانتهت تلك الحقبة بهزيمة عسكرية مروعة عام ١٩٦٧، استمرت بعدها بعض التأثيرات المصرية، لكن كانت هناك حقبة أخرى قد ظهرت.

كانت السبعينات هي سنوات المملكة العربية السعودية، خاصة في النصف الثاني من هذا العقد، واتسمت تلك الحقبة - حسب التوجهات السائدة - بصعود تأثير العامل النفطي على العلاقات الإقليمية، وبدايات انتشار الأصولية في الشرق الأوسط، واتجاه علاقات المنطقة نحو منطق الصفقات التي تهدف عموما إلى احتواء سلوكيات الدول، قبل أن تدخل المنطقة حالة ركود في الثمانينات، التي شهدت حربا طويلة المدى في الخليج بين العراق وإيران، وتخللتها تأثيرات إسرائيلية حادة ارتبطت بالسلام مع مصر، وحرب لبنان عام ١٩٨٢.

في عام ١٩٩٠ كانت المنطقة على وشك دخول حقبة عراقية، ربما كانت ستمثل الفترة الأسوأ في تاريخها، فقد كان ثمة توجه لاستخدام القوة المسلحة أو سياسات الابتزاز ضد الدول المجاورة، ووجود تصورات لإمكانية ممارسة زعامة مطلقة في الإقليم، مع تشكل محاور إقليمية عربية تعيد الحروب الباردة مرة أخرى، وفي ظل مواجهة حادة أو صفقات دولية مع العالم، لكن العراق تلقى أيضا هزيمة مروعة عام ١٩٩١، لتدخل المنطقة حالة من التدويل في ظل سيطرة العامل الأمريكي.

وهكذا، فإن مشكلة الدول الرئيسية في المنطقة هي أنها تعاملت مع " الأدوار الإقليمية" على أنها القدرة على تغيير الأوضاع الإقليمية في اتجاهات صراعية ترتبط بتغيير الأمر الواقع في الغالب، فلم يحدث أن ظهرت في الشرق الأوسط دول تدفع في اتجاهات تعاونية أو تقدم نماذج إصلاحية، كما حدث في أوروبا الغربية وجنوب شرقي آسيا، وحتى عندما حدث ذلك أحيانا، كانت الوسائل المستخدمة تدفع الإقليم في اتجاهات أسوأ مما هو قائم بالفعل.

في هذا الإطار، يمكن رصد وتحليل أهم محددات وأشكال التأثير الإيراني، والتفاعلات المضادة له، كما توضحها تطورات العام الحالي، وكذلك آفاقه المحتملة، على ساحة الشرق الأوسط، في المحاور التالية :

## أولا : محددات التأثير الإيراني في الشرق الأوسط

توجد نظرية شائعة تقرر أن الدور الإقليمي "قد سقط بين قدمي إيران"، وأن ما حدث هو أن حالة الفراغ الإستراتيجي التي خلفها انهيار العراق إثر غزو الولايات المتحدة له عام ٢٠٠٣، وحالة الشلل والانقسام التي أصابت سياسات وتحالفات الدول العربية الرئيسية، إضافة إلى الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط على نحو وفر موارد مالية كبرى، قد أدت إلى بداية الحقبة الإيرانية، فقد وجدت إيران أمامها منطقة خالية قامت بالسيطرة عليها.

فقد كانت إيران قد استعدت جيدا لفترة ما بعد صدام حسين في العراق، وحاولت تجاوز حدود الإقليم نحو مناطق مختلفة في ظل «المد الثوري»، وكانت قد بذلت جهدا ضخما، علنا وسرا، لامتلاك قدرات نووية، وبالتالي فإنها كانت الطرف الأكثر استعدادا للتقدم عندما بدا أن الإقليم ينهار في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تحت ضغط إدارة الرئيس بوش التي سيطر عليها المحافظون الجدد في واشنطن.

لقد كانت لدى إيران أدوات فعالة ظهرت أهميتها فيما بعد، فقد أتاحت لها مواردها الكبيرة إتباع دبلوماسية الأموال على نطاق واسع، على نحو ما توحي به مسألة الدعم المالي لحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين، كما كانت ارتباطاتها - التي هي محل جدل - ببعض فئات الشيعة في المنطقة العربية توفر لها قاعدة قوة، إضافة إلى نشاطات الحرس الثوري الذي يمثل «دولة داخل الدولة» الإيرانية».

حسب بعض التحليلات الإقليمية، فإن طبيعة التوجهات الإيرانية ذاتها، كانت واحدة من عناصر قوتها، فتكلفة تغيير الأمر الواقع في المنطقة، أقل وأسهل بكثير مما هو مطلوب للحفاظ على الأمر الواقع داخل الدول التي تستهدفها إيران، وهي المعضلة التي واجهت القوى العربية التقليدية كمصر والسعودية، التي كانت تحاول بصعوبة تحييد تأثيرات سياسة إيران، في العراق ولبنان وقطاع غزة، دون جدوى أحيانا.

لقد كانت هناك دائما مشكلة في فهم المحددات العامة التي تؤثر على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، على نحو أدى إلى نقاش مزمن وتوجهات متباينة بشأنها، على الأقل بالنسبة لنقطتين:

١ - أن الطبيعة الدينية للنظام السياسي الإيراني قد طرحت سؤالا حول ما إذا كانت العوامل الأيديولوجية تمارس تأثيرا على سياسة إيران الخارجية، أم أن تلك السياسة محكومة بعوامل تتعلق «بالمصالح الجيوستراتيجية» المعتادة، أي ما إذا كان الأمر يتعلق بدولة إسلامية أم قوة فارسية. كما أنها أثارت تناقضا شهيرا في التفكير العربي حول ما إذا كانت التهديدات الإيرانية لإسرائيل تصب آليا في مصلحة الأطراف العربية، أم أن تهديداتها عموما يمكن أن تمثل مشكلة إضافية - لما تمثله إسرائيل - بالنسبة لأمن الدول العربية.

٢ - أن وضع إيران الحالي يدفع من ناحية في اتجاه الاعتقاد بأن إيران لديها مشكلة أمن حادة، بحكم تواجد القوات الأمريكية حولها من كل جانب تقريبا، بينما توحي بعض المؤشرات بأن أمن إيران قد تحسن، وأنها قادرة على الدفاع عن نفسها، بل ربما تمثل تهديدا للأطراف الأخرى، وأن القوات الأمريكية المحيطة بها يمكن أن تتحول إلى «رهينة » لها إذا

انفجرت حرب أخرى في الخليج العربي، وبالتالي لم يكن واضحا لفترات طويلة هل تتخذ إيران مواقف دفاعية أم أنها تتبنى توجهات هجومية.

وفي الواقع، لا توجد إجابات نهائية بهذا الشأن، مع ميل متصاعد للاقتناع بأن المنطقة إزاء دولة فارسية ذات توجهات هجومية، لذا فإن محاولة تقييم العوامل المؤثرة على توجهاتها الخارجية في الإقليم، سوف تستند على عدة مسلمات واضحة، لكل منها انعكاس إستراتيجي، وبالتالي فإنها ضرورية لتحليل محددات حركة تلك الحالة، وهي:

١ - أن إيران واحدة من الدول القوية في المنطقة، سواء من حيث المساحة الجغرافية لها أو عدد السكان فيها، أو مستويات التنمية المتحققة نسبيا، وربما تماسك النظام السياسي داخلها، لكن عنصر القوة الرئيسي بالنسبة لها يتمثل في النفط، فهي تعد رابع منتج للبترول في العالم، وتحتل المركز الخامس ضمن الدول صاحبة أكبر احتياطي بترولي عالمي، وثانية دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي، وهو ما يتيح لها قدرات مالية كبيرة، استخدمت فعليا للتأثير على المستوى الإقليمي.

أما عن القوة العسكرية الإيرانية، فإن هناك تقديرات متفاوتة بشأن الفعالية المحتملة لعناصر القوة النظامية الإيرانية، وقدرتها على العمل في ظل خبرة حروب الخليج السابقة، التي جرت بين العراق وإيران أو بين الولايات المتحدة والعراق، ففي ظل سيناريو حرب بين الولايات المتحدة وإيران، يصعب الحديث عن قوة بحرية أو جوية إيرانية، أو حتى برية نظامية. وتشير معظم التحليلات إلى أن عناصر قوتها الحقيقية تتعلق بقدراتها العسكرية غير النظامية أو شبه النظامية القادرة على إحداث فوضى من ناحية، وقدراتها الصاروخية من ناحية أخرى، فهي عناصر القوة التي ستعمل أو تؤثر، في ظل أية سيناريوهات عسكرية محتملة.

تتمثل عناصر قوة إيران كذلك في طبيعة التوازنات الإستراتيجية المحيطة بها بعد انهيار العراق، فرغم كل المشكلات التي ارتبطت بنظام صدام حسين، كان وجود هذا النظام يحيد تأثيرات إيران في المنطقة العربية، كما تحاول إيران في الوقت الحالي امتلاك قدرات نووية كعنصر قوة إضافي، لكن لدى إيران - رغم ذلك - عناصر ضعف اقتصادية وديموجرافية ذات أهمية خاصة، فقوة إيران مقيدة، أو ليست بدون حدود.

٢ - أن إيران تمر في الوقت الحالي بتلك المرحلة التي تعرف عادة في الثقافة الإيرانية بـ "الاستقواء"، على نحو أثار في المنطقة مشكلة تنافس "الأدوار" الإقليمية، فقد تقلبت توجهاتها منذ قيام الثورة الإيرانية بين محاولة الامتداد خارج حدودها في إطار ما عرف بتصدير الثورة، ثم بدأت سياستها الخارجية تميل إلى البرجماتية في عهد الرئيس هاشمي رافسنجاني، ثم كادت أن تتحول من ثورة إلى دولة، تتسم توجهاتها بالاعتدال والواقعية في عهد الرئيس محمد خاتمي.

عادت إيران مرة أخرى إلى الحالة الثورية مع وصول السيد محمود أحمدي نجاد إلى الرئاسة في طهران، مدعوما بقوة التيار المحافظ، لتبدأ مرحة جديدة تعمل فيها إيران على مد نفوذها، على نطاق واسع إلى المنطقة المجاورة لها، في ظل دوافع مختلفة، وساهم الغزو الأمريكي للعراق في تدعيم البيئة الملائمة لذلك، عبر إسقاط النظم السياسية المناوئة لها في كابول وبغداد، بحيث أتيحت لإيران فرصة تاريخية لممارسة دور لم تكن تتخيل اقترابه منها قبل سنوات قليلة من عام ٢٠٠٣.

٣ - سيطرة المحافظين على السياسة الإيرانية، فإيران لا تتحدث بصوت واحد، إذ تسيطر على النظام السياسي فيها قوى سياسية- دينية واقتصادية متعددة، يمثل كل منها مركز قوة يتحكم بدرجة ما في عملية صنع القرار في إيران، تبعا للمواقف التي تتعامل معها تلك السياسة. وقد اعتادت التحليلات على النظر لتلك القوى على أساس أنها تتألف من معسكرين رئيسيين هما المتشددون والمعتدلون، لكن من الواضح أن الفترة الأخيرة تشهد تغيرات أدت إلى تعقيدات جديدة خلال فترة الرئيس أحمدي نجاد التي يبدو خلالها أن السيطرة تتراوح بين المتشددين والأقل تشددا، مع تنح نسبي لمعسكر المعتدلين.

لقد عجز الرئيس محمد خاتمي عن إحداث تغيير بنيوي في هيكل النظام في إيران، مما أدى إلى ما يشبه انهياراً للتيار المعتدل في الدولة، وتمكن الرئيس أحمدي نجاد منذ وصوله إلى السلطة من إحكام سيطرته على مؤسسات الدولة، بإزاحة القيادات الإصلاحية وتنصيب قيادات محافظة مكانها، بدعم من المرشد الأعلى آية الله خامنئي. وأصبحت الأجهزة الأساسية في الدولة في حوزة المحافظين المتشددين، لكن انتخابات نهاية عام ٢٠٠٦ الخاصة بالمحليات ومجلس الخبراء أسفرت عن فوز جناح المحافظين المعتدلين بقيادة هاشمي رافسنجاني المنافس الرئيسي لأحمدي نجاد في انتخابات الرئاسة

الماضية، بحيث عادت فكرة وجود «مراكز قوى» متعددة في السلطة إلى الظهور نسبيا مرة أخرى، مع غلبة واضحة – كما تمت الإشارة – لنفوذ المتشددين.

في هذا الإطار، أدت مجمل تلك العوامل إلى سيطرة مفهوم توسعي على التوجهات الإقليمية لإيران، فمن المفترض أن الطابع الدفاعي هو الذي يمثل جوهر مفهوم الأمن القومي لأي دولة، إذ عادة ما تهدف الدولة إلى الدفاع عن أراضيها، وحماية المصالح الأساسية لها، أو تعظيم تلك المصالح، وإيجاد بيئة تفرز أقل تهديدات لها، لكن مشكلة المفهوم الإيراني للأمن القومي، هو أنه يبدو كمفهوم هجومي، من عدة زوايا:

١ – أن إيران قوة إقليمية كبيرة، لكن لا يفترض أن يرتب لها ذلك أية حقوق تتجاوز النظر بعين الاعتبار لمصالحها الإقليمية، والتنسيق معها وقت الحاجة من جانب الأطراف الأخرى فيما يتعلق بمصالحها الحيوية. لكن القيادة الإيرانية ترى أنها قوة إقليمية عظمى، وتبدو سلوكياتها وكأنها تدفع في اتجاه الهيمنة في الإقليم، وتمارس حركات خشنة، وتدفع في اتجاهات انقلابية في كل منطقة تتدخل فيها. ويبدو من سلوكها أحيانا أنها تهدف إلى التوصل إلى ما أصبح يسمى «صفقة كبرى» مع الولايات المتحدة بشأن المنطقة.

٢ – أن حالة العراق، تطرح سؤالا حول حدود الأمن القومي الإيراني، فهناك تصور بأن لإيران حقاً في الدفاع عن نفسها في مواجهة تهديدات أمريكية واضحة في الجوار، لكن كان من الصعب دائما أن يتم الحكم بأن ما تقوم به إيران في العراق يهدف إلى الدفاع عن أمن إيران دون أن يؤدى إلى انهيار أمن العراق، فما حدث من الناحية العملية هو أن إيران لم تكن تهتم بإحداث انهيار كبير داخل الأطراف التي تمارس تدخلاتها فيها، في سبيل القيام بما تتصور أنه دفاع عن أمنها أو الحصول على بعض أوراق المساومة التفاوضية.

٣ – أن هناك فارقا بين الحفاظ على الكيان الثقافي والقيم المجتمعية للدولة الإيرانية، وبين تهديد الكيانات الثقافية والقيم المجتمعية في الدول الأخرى، فما تقوم به إيران ليس سياسة دفاعية عن قيمها، وإنما محاولة لتصدير قيمها وثقافتها للأطراف الأخرى، وهناك سياسة معلنة بهذا الشأن، وهو على أي حال ما قامت به أطراف إقليمية في فترات مختلفة، سواء كان الأمر يتعلق بتصدير قيم دينية رجعية، أو أفكار قومية عنيفة، عبر اختراق الدول الأخرى، فما تفعله إيران ليس حماية نفسها من الاختراق، وإنما محاولة اختراق الأطراف الأخرى.

لقد وضحت مثل تلك التوجهات من خلال التصورات المعلنة حول دوائر الأمن القومي الإيراني. فالتقرير الإستراتيجي الإيراني (٢٠٠٧) يشير – نقلا عن مصادر إيرانية – إلى وجود ٧ دوائر تقريبا، في بحر قزوين، وشبه القارة الهندية والعراق – تركيا وشرق المتوسط والخليج العرب مع اليمن والقرن الأفريقي والمحيط الهندي، وهى تبدو من التقرير، وربما من التحركات الفعلية، وكأنها دوائر نفوذ وليس دوائر سياسة خارجية. فالأصل في فكرة الدوائر هي أنها دوائر لحركة السياسة الخارجية، وليس حدوداً للأمن القومي، فحدود مفهوم الأمن القومي ترتبط في الأساس بفكرة التهديدات، التي تستند بدورها على عاملين، هما:

١ – أن مصادر التهديد المقصودة هي مصادر التهديد المباشرة، ذات المظاهر أو المؤشرات الواضحة، وليس التهديدات غير المباشرة، التي لا توجد مدركات تهديد محددة بشأنها، في المدى الزمني المباشر، فليس كل ما يحدث في الإقليم يهدد أمن الدولة، أو يستلزم العمل المباشر، أو تعبئة القوات أو تخصيص الموارد.

٢ – مراعاة «حد الخطر» بالنسبة لمصادر التهديد ذات الطبيعة غير الأمنية، وهو الحد الذي يمكن أن تمثل المشكلات الخارجية أو الداخلية السياسية والاقتصادية ..الخ، عنده تهديدات أمنية، فليست كل مشكلة قائمة قضية أمن قومي، وكثير مما يحدث هو قضايا معتادة تديرها الدبلوماسية، أو ترتبط بالسياسة العامة للدولة.

إن الإشارة إلى تلك الدوائر بتلك الصورة، يعنى إما أن ما يتم التفكير فيه هو في الحقيقية «عدم أمن» وليس أمناً، وبالتالي يتم اعتبار ما يجرى في القرن الأفريقي مثلا، أو في مصر أو تركيا أو في اليمن، مسألة أمن قومي بالنسبة لإيران، وليست هناك فكرة محددة حول الكيفية التي يمكن أن تمثل بها أحداث القرن الأفريقي « مخاطر كامنة في كل دائرة بوصفها مهددات للأمن القومي الإيراني»، إلا إذا كانت إيران تتصور نفسها بالفعل قوة عظمى، لها مصالح معرضة للخطر في كل مكان، كالولايات المتحدة، كما تصورت القيادة العراقية عام ١٩٩٠ في بعض الأحيان.

إن الأرجح هو أن التصورات السائدة في إيران تركز على رؤية تلك الدوائر من منظور الفرص وليس التهديدات، وهو ما يشير إلى أن مضامين تلك المفاهيم تتعلق أساسا بمناطق نفوذ أو مجال حيوي، وهو ما تؤكد عليه أفكار إيران بشأن أمن الخليج مثلا، فمن المؤكد أن منطقة الخليج تمثل إحدى دوائر الأمن القومي المؤكدة لإيران، لأنها يمكن أن تفرز تهديدات حقيقية لها، ويمكنها بالتالي أن تطرح مطالب خاصة بتحييد تلك التهديدات، لكن مشكلة إيران في التعامل معها، تأتي مما يلي:

١ - أن مجمل السلوك الإيراني في منطقة الخليج، والتصورات التي تطرح لترتيب الأوضاع الأمنية فيه، قد جعلت إيران جزءا من المشكلة، وليس جزءا من الحل، فمن المؤكد أن لدى إيران مخاوف أمنية من اتجاه الخليج، لكنها أيضا تمثل أحد التهديدات الرئيسية لأمنه، وما تطرحه بشأن ترتيبات الأمن يبدو كجزء من عملية إدارة الصراعات وليس حل المشكلات.

٢ - أن إيران ترى أن مسئولية أمن الخليج يجب أن تكون خليجية، وما تعرضه هو أن يتم إبعاد القوى الدولية «الأجنبية» المتواجدة عسكريا في الخليج، على أن يتم التفاهم حول توقيع اتفاقيات عدم اعتداء بين إيران ودول الخليج العربية، ويتم دفع دول الخليج للتفكير في تلك التصورات عبر زيارات واتصالات وتهديدات مستمرة تفاقم حالة الشك في النوايا الإيرانية، التي يبدو أنها تتعلق بطموحات هيمنة وليس تطمينات أمنية، فقد سبق لصدام حسين أن عرض عقد اتفاق عدم اعتداء مع السعودية قبل أن يجتاح الكويت عام ١٩٩٠.

٣ - أن الأكاديميين في الخليج يرون أن ما تطرحه إيران لا يمت لفكرة ترتيبات الأمن الإقليمية بصلة، فأفكار إيران ليست تعاونية وإنما دفاعية، وكأنها تريد أن تستبدل التحالفات الدفاعية الدولية بتحالف دفاعي إقليمي، يعني في حده الأدنى « أننا لن نعتدي على الضفة الأخرى إذا تم إخراج هؤلاء من المنطقة»، أما في حده الأقصى فإنه يعني «أننا يجب أن نشكل حلفا دفاعيا أو أمنيا خليجيا ضد الغرب»، وهي مسألة غير مقبولة من جانب دول الخليج.

الفكرة هنا، أنه حتى في التعامل مع دوائر أمن قومي حقيقية بالنسبة لإيران، يتم النظر إليها بمداخل مناطق النفوذ، أما بالنسبة للدوائر الأخرى، فإنها تمثل فرصا للقفز على أوضاعها، ليس لصالح الأمن القومي الإيراني، لكن لصالح فكرة الهيمنة الإيرانية، على غرار حالة لبنان، التي لا تمثل أوضاعها تهديدا لأمن إيران القومي، بقدر ما تمثل منطقة نفوذ بالنسبة لها، ترتبط بتصوراتها لأوراق المساومة ومستقبل إسرائيل والنفوذ الشيعي.

المحصلة، هي أن هناك طرفا إقليميا قويا، لديه توجهات خارجية نشطة، ذات طابع هجومي، ولا يسهل التعامل معه، وهذا هو مضمون «العامل الإيراني».

## ثانيا: أنماط التأثير الإيراني في الشرق الأوسط

إن ملامح الحقبة الإيرانية تتسم بالوضوح الشديد في الشرق الأوسط، فقد اتسمت تفاعلات الإقليم بتصاعد التدخلات في الشئون الداخلية للدول الأخرى، وصعود المشكلات المذهبية داخل المنطقة، فلم يحدث أن أثيرت المسألة السنية – الشيعية بهذا المستوى، وبدأ ظهور ما يسمى «الفاعلون الذين هم ليسوا الدولة» في المنطقة، وتفاقم بعض الأزمات الداخلية في العراق ولبنان وغزة، مع مخاوف من جولة جديدة من الانتشار النووي في الشرق الأوسط.

إن هناك بالتأكيد ملامح حادة لأوضاع إقليمية ليست مرتبطة تماما بتصاعد النفوذ الإيراني، كتنامي إرهاب القاعدة على ساحة المنطقة، في العراق ولبنان والأردن وسيناء وشمال إفريقيا، بل بدا أن القاعدة في العراق تعتبر أن إيران من ألد أعدائها، كما أن الاحتجاجات الجماهيرية التي تصاعدت داخل الدول لم تكن تحمل أية تأثيرات إيرانية، كما تواجه إيران صعوبة شديدة في التأثير على أوضاع الدول الرئيسية في الإقليم، فهي تؤثر بالأساس في الكيانات الصغيرة، وهو ما يشير إلى أن تأثيرات «قادة الحقب» لم تعد كما كانت عليه، وأن الإقليم قد أصبح أوسع كثيرا من قدرة أي فاعل واحد على التأثير في شئونه، خاصة مع استمرار حالة التدويل غير المسبوقة لما يحدث فيه.

في هذا الإطار، تتمثل أهم الإشكاليات المتعلقة بأنماط التأثير الإيرانية في الشرق الأوسط، أو تجاه المنطقة العربية تحديدا، خلال المرحلة الحالية، فيما يلي:

### ١ – تجاوز الحدود المفهومة للأدوار الإقليمية

إن إيران قد تجاوزت الخط الفاصل بين العمل – كما تمت الإشارة – على حماية المصالح القومية العليا لها، والتوجه إلى ممارسة دور مهيمن في ظل ما تعتبره «حالة فراغ» إقليمية، على نحو أدى إلى قيامها بطرح توجهات ترتبط بما تتصوره من أنها ليست مجرد قوة إقليمية، مثل مصر والسعودية وتركيا، وإنما قوة إقليمية (وربما دولية) عظمى، على نحو ما يشير إليه الخطاب الذي أرسله الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى الرئيس جورج بوش، متضمنا التصورات الإيرانية لما يفترض أن تكون عليه المنطقة، بل والعالم.

إن لدى التيار المحافظ في إيران – في هذا الاتجاه – مشروعاً محدداً يتصل بإقامة «الشرق الأوسط الإسلامي» في مواجهة المشروع الأمريكي الخاص بالشرق الأوسط الكبير، وقد حمل المشروع الإيراني بعض ملامح سياسة «تصدير الثورة» التي تبلورت في فترة ما بعد عام ١٩٧٩، وحمل في الوقت نفسه ملامح للتفاهم مع القوى المؤثرة في المنطقة، في إطار ما يسمى عادة «الصفقة الكبرى»، التي يتم في إطارها ترتيب أوضاع الإقليم، عبر تفاهم إيراني غربي.

وهناك تيار في إيران لا يزال يعتقد في «الأيديولوجيا»، فهناك من يتصور أن لديه دورا هائما يجب أن يمارسه لمواجهة قوى الشر في العالم وتصحيح الأخطاء التاريخية، ووأد الدول غير الشرعية، والوقوف في مواجهة دول الطغيان، في ظل عودة لما يشبه اتجاه تصدير الثورة.

لكن على الرغم مما يبدو من أن «الأيديولوجيا» عادت لتحكم العاصمة الإيرانية، على نحو ما تشير إليه تصريحات الرئيس أحمدي نجاد، إلا أن المسألة تتجاوز ذلك بكثير إلى تصورات إيرانية عملية للكيفية التي يمكن من خلالها ردع الولايات المتحدة عن التدخل في شئونها، حتى لو كان ذلك من خلال تهديد الحلفاء في المنطقة، أو ما يبدو لبعض الأطراف الداخلية الإيرانية من أنه يمكن الاستيلاء عمليا على بعض المواقع في المنطقة العربية، لاعتبارات ستصب في النهاية في خدمة مصالح إيرانية مادية يمكن رصد قائمة بها، فالمسألة لا تتعلق هذه المرة بمجرد دور إقليمي بالمعنى التقليدي في الشرق الأوسط.

### ٢ – التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية

إن إيران تقوم بالتدخل بشكل مباشر في الشئون الداخلية للدول العربية، فهي الطرف الثاني، الأكثر تأثيرا في العراق بعد الولايات المتحدة، كما أنها تمثل إحدى قوى الممانعة المؤثرة بشدة في لبنان، من خلال علاقاتها بحزب الله، كما أنها اقتربت بشدة من القضية الفلسطينية من خلال علاقاتها القوية مع قيادة حماس خارج الأراضي الفلسطينية، وتوجد بعض المؤشرات الخاصة بعلاقاتها مع جماعة الحوثي في اليمن، ووصلت الأمور في بعض الأحوال إلى الحديث عن محاولة إيرانية معقدة لاحتواء سوريا، على الرغم من أنه ليس من المتصور أن يتم ذلك دون قرار سوري بهذا الشأن، فالسياسة السورية ليست بسيطة على الإطلاق.

إن مشكلة مثل تلك التوجهات الإيرانية هي أنها تتعلق بسياسة مضادة للأمر الواقع، فإيران لم تكن في كل تلك الحالات – باستثناء ما يثار بشأن سوريا – تتعامل مع النظم السياسية القائمة في تلك الدول إجمالا، وإنما مع جماعات معينة داخل كل دولة، بما أدى بتلك الجماعات إلى تبني مواقف متشددة تجاه القوى الأخرى في الدول، كما فعلت الجماعات الشيعية الموالية لإيران في العراق، أو حزب الله في لبنان، أو حركة حماس تجاه السلطة الفلسطينية، فقد أدى الدعم الإيراني السياسي والمالي القوى إلى حالة من الاضطراب داخل الدول أو الكيانات التي تدخلت فيها إيران.

كانت مشكلة تلك التدخلات تتمثل في أن الخطر الإيراني – من وجهة نظر دول عربية رئيسية – هذه المرة، لا يهدد مجرد مصالح أو أمن الدول بالمعنى المفهوم، وإنما "كيان" أو بقاء الدول ذاتها، فإيران (وفقا لتقديرات معينة) تقوم بالاستيلاء على العراق، وتدعم نفوذها داخل بعض الدول العربية كلبنان استنادا على قوى سياسية مرتبطة بها، وتقترب بقوة من الشأن الفلسطيني الداخلي، وتعتبر أن قدرتها على إزعاج الدول المجاورة لها داخليا ورقة قوة، وتسعى لامتلاك أسلحة نووية مقلقة بالنسبة لدول المنطقة، وتطرح نفسها كقوة إقليمية عظمى، لديها تصور بشأن "حالة الإقليم" يمكن التفاوض حوله مع الولايات المتحدة.

### ٣ - إثارة المسألة الشيعية على نطاق غير مسبوق

على الرغم من أنه لا توجد معلومات محددة حول النشاطات الإيرانية الخاصة بما أصبح يسمى "أعمال التشييع" في المنطقة العربية، وبالتالي فإنه لا يوجد يقين حول ما إذا كان ذلك يجري بالفعل أم لا، وعلى أي نطاق، فإن هناك مؤشرات ذات أهمية خاصة تجعل ما يثار بهذا الشأن مهما بدرجة ما، فهناك إشارات إلى أن تلك العملية تجري في سوريا ودول الخليج، كما أن انقلاب بعض "الدعاة العرب" على السيد حسن نصر الله بعد حرب لبنان يشير إلى مخاوف ربما تستند على أسس محددة، فقد تفجرت " الملاسنات" الشيعية - السنية في معظم دول الخليج العربية، لتشكل ظاهرة، يمكن رصد ملامح حادة لها على مواقع الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت). وهناك تقارير إعلامية تشير إلى وقائع محددة وصلت إلى داخل دول لم تكن المسألة الشيعية مثارة فيها على الإطلاق.

لكن الأهم أن تلك الموجة المفترضة من "التشيع الموجه" التي يفترض أنها ثقافية، قد اتخذت أبعادا سياسية حادة، عندما بدأ الحديث على نطاق واسع حول الظاهرة الشيعية في الإقليم، والصراعات المذهبية السنية - الشيعية في المنطقة، كما حدث في العراق، التي وصلت فيها المصادمات إلى مستويات دموية، كما أدت سلوكيات حزب الله تجاه المشكلات الداخلية اللبنانية، والتي وصلت إلى استخدام القوة المسلحة في الداخل اللبناني إلى إثارة هذه القضية بشكل حاد. وتصاعد صوت "الطوائف الشيعية" في المنطقة بطريقة غير معتادة، كما جرى في البحرين والكويت، ونشطت إيران في اتجاه العبور إعلاميا إلى الرأي العام العربي، وأدت الطريقة التي يتحدث بها الرئيس أحمدي نجاد عن " القوة الإيرانية العظمى" إلى تدعيم ذلك.

### ٤ - التوظيف الإستراتيجي للقدرات النووية المزدوجة

فبعيدا عن كل الضجة المثارة بشأن الأزمة النووية الإيرانية، تتمثل المشكلة في أن إيران تمتلك برنامجين نوويين، وليس برنامجا واحدا، الأول مدني بالكامل يعتمد على مفاعل بوشهر، والثاني - برنامج ناتانز - مزدوج ذو وجه مدني يمكن أن تستخدم المواد الناتجة عنه كوقود نووي، كما يمكن أن تستخدم في حالة تخصيبها بدرجة عالية، كمادة عسكرية. وتشير تصريحات الرئيس أحمدي نجاد وتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجمل الطريقة التي تدار بها الأزمة، إلى أن ثمة بعدا إستراتيجيا لبرنامج إيران النووي.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤكد أنها لا تمتلك ما يثبت أن إيران تسعى لامتلاك أسلحة نووية، لكن ليس لديها أيضا ما يكفي من الأدلة لنفي احتمالات أن يكون برنامج إيران النووي عسكريا، وأنها إذا قررت القيام بذلك (وفقا لتقديرات د. البرادعي عام ٢٠٠٧)، فإن القدرات المتاحة لها من أجهزة الطرد المركزي (٣٠٠٠ جهاز)، وما يمكن أن تضيفه إليها، لا يتيح لها امتلاك مادة كافية لإنتاج سلاح نووي إلا بعد خمس سنوات تقريبا، وتسعى الوكالة للتحقق من طبيعة البرنامج عبر عملية معقدة تتضمن تقاريرها وصفا تفصيليا لها، في ظل تصور بأنه إذا ثبت أن البرنامج لم يكن عسكريا، فإنه يمكن قبول مستوى من التخصيب لدى إيران تحت الإشراف الدولي.

إن الدول العربية لم تهتم بمشكلة البرنامج النووي الإيراني في بدايتها، أو هذا ما بدا، ولم تكن لديها على الأرجح تقديرات خاصة بشأن تطوراتها، ولم يحدث أن تم التحرك على نطاق واسع للتعامل مع تلك المشكلة على الرغم مما يلي:

أ- أن الانعكاسات الإقليمية تمثل البعد الأكثر أهمية للمشكلة النووية الإيرانية، كما تؤكد حالة كوريا الشمالية، التي ألقت بتأثيرات مباشرة على أمن أطراف الإقليم، كاليابان وكوريا الجنوبية، بما لا يقارن بتأثيراتها غير المباشرة على الأطراف الدولية ذات العلاقة بها.

ب - أن تلك المشكلة ستفرز تأثيرات شديدة الأهمية على أمن الإقليم، سواء تم حلها بالوسائل السلمية، أو أدت إلى صدام مسلح بين الولايات المتحدة وإيران، فامتلاك إيران برنامج طاقة نوويا، أو التوصل إلى صفقة عامة بينها وبين الدول الكبرى، أو نشوب حرب على ساحة الإقليم، سوف يغير بعض ملامح خريطة المنطقة.

لكن الدول العربية، سواء كانت مصر أو دول الخليج العربي، قد بدأت تعرب عن هواجس محددة بشأن البرنامج النووي الإيراني، وبدأت تظهر بعض التقديرات الخاصة بتأثير «السيناريوهات المحتملة» للأزمة، على حل المشكلة النووية الإسرائيلية، أو على حالة الأمن في الدول العربية، أو على الاستقرار السياسي داخل دول الخليج العربي، أو على التوجهات

النووية لأطراف الإقليم، أو على الأوضاع البيئية في منطقة الخليج، وتتباين تلك التقديرات بشدة بين الرأي العام وقادة الرأي والمؤسسات الرسمية.

والواقع، أن العامل الإيراني كان المسئول الأول عن إثارة فكرة البعد الإستراتيجي المحتمل للبرامج النووية العربية، فقد بدا كثير من تلك البرامج، خاصة برامج القوى الإقليمية الرئيسية في الشرق الأوسط، وكأنها رد فعل للنشاطات النووية الإيرانية، وظل ثمة سؤال كبير يطرح طوال الوقت، هو: ما الذي ستفعله دول مثل مصر والسعودية، وربما تركيا، في حالة امتلاك إيران لأسلحة نووية؟ ولم تقدم معظم تلك الدول إجابات محددة لهذا السؤال، باستثناء تقديرات معلنة بأن هذا الوضع سيكون شديد الخطورة، مما ترك الإجابة معلقة، ومن الصحيح أن ارتفاع أسعار النفط قد تحول إلى «العامل الرئيسي» الدافع لتطوير البرامج النووية المدنية العربية، لكن هواجس إيران النووية لا تزال قائمة.

### ٥ – استعراضات القوة العسكرية المتواصلة في الخليج

على الرغم من أن الاهتمام بالقدرات الإستراتيجية الإيرانية قد تركز خلال عامي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ على البرنامج النووي لتخصيب اليورانيوم في إيران، إلا أن تلك الفترة قد شهدت تطورات لا تقل أهمية، على مستويات تتعلق بتهديد دول الخليج تحديدا، أهمها ما يلي:

أ – الاستمرار في إطلاق التصريحات التهديدية من جانب قيادات عسكرية إيرانية، حول تحويل منطقة الخليج إلى كتلة من النيران، أو إطلاق أعداد هائلة من الصواريخ قصيرة المدى في اتجاهها خلال فترة قصيرة، أو استهداف القواعد العسكرية المتمركزة فيها، أو إغلاق مضيق هرمز وعرقلة عملية تصدير البترول، وغيرها.

ب – أنه لم يكد يمر شهر واحد دون قيام إيران بإجراء مناورة عسكرية رئيسية في مياه الخليج، أو داخل أراضيها تتضمن التدريب على عمليات تتعلق باستهداف القطع البحرية أو قصف مناطق قريبة، على نحو بدا أحيانا وكأنه استعراض زائد للقوة المسلحة.

ج – استمرار إيران في سلسلة الإعلانات الخاصة بتطوير طرازات متعددة من الصواريخ متوسطة المدى، على نحو دفع بعض التحليلات إلى القول بأنه ربما سيتضح في المستقبل القريب أن الإنجاز الحقيقي الذي أحرزته إيران كان «صاروخيا» وليس نوويا، على الرغم من أنه إنجاز يثير أيضا – مثل خيارها النووي – أسئلة محيرة، فعلى الأرجح يوجد قدر من المبالغة بهذا الشأن.

إن الرسائل الإيرانية لدول الخليج أدت إلى نتائج ملتبسة، فمن المفترض أنها تهدف إلى الضغط على تلك الدول للنأي بنفسها عن سيناريوهات الحرب، والبحث عن صيغة للتفاهم مع إيران، إلا أنها أدت إلى سيادة مدركات في منطقة الخليج بأن إيران تمثل مصدرا لتهديد أمنها، كما كانت عادة على أي حال، وأنه لا يمكن الثقة فيما تطرحه، فنظامها السياسي الحالي يثير هواجس لا حد لها، في الوقت نفسه، تصاعد إدراك خليجي بأنه يجب التعامل بجدية مع المخاوف الإيرانية من قواعد الخليج العسكرية، فهي تهدف إلى ردع طهران وليس مهاجمة إيران، لكن ما تقوم به إيران لا يتيح فرصة للتعامل مع أي شيء تطرحه إيران بجدية، وبالتالي ظل منطق إدراك التهديد الذي تمثله إيران هو الحاكم للموقف.

المحصلة، أن السياسة الإيرانية في المنطقة تطرح بعض التحديات المهمة المتعلقة بالدور الإقليمي لإيران أو التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية، أو ما يعرف باسم المسألة الشيعية، أو المشكلة النووية، أو التهديدات المكشوفة التي لا يمكن تجاهلها. ورغم أن معظم التقديرات العربية الرسمية لتلك التوجهات تصب في اتجاه أنها تؤثر سلبا على المصالح العربية، إلا أنه لا توجد تقديرات أو مواقف حاسمة أو نهائية بهذا الشأن، فإيران لم توضع عربيا في خانة «العدو»، ولو على سبيل التمني، إلا أن كل المؤشرات الخاصة بأنماط توجهاتها وسلوكياتها في المنطقة، تدفع في هذا الاتجاه.

## ثالثا: مستقبل «العامل الإيراني» في الشرق الأوسط

إن عام ٢٠٠٧ قد مثل ذروة تأثير العامل الإيراني في الشرق الأوسط، ولا يزال التصور السائد هو أن عام ٢٠٠٨ سيكون امتدادا لعام ٢٠٠٧، فقوة الدفع المرتبطة بالامتداد الإيراني في المنطقة لا تزال قائمة، وقابلة للتطور إلى مديات أبعد مما وصلت إليه، فلا تزال أزمة برنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني مستمرة، على نحو يدفع إيران إلى التمسك بكل أوراقها الإقليمية، كما أن التيار المتشدد لا يزال يحكم قبضته في طهران، وتؤدي الارتفاعات المتتالية لأسعار النفط إلى توفير مزيد من

الفوائض المالية، كما أن كثيرا من القوى الداخلية ذات العلاقة بإيران في المنطقة العربية لا تزال في حاجة لاستمرار الارتباط بها، فلا توجد عوامل جوهرية تدفع في اتجاه تصور أن منحنى التأثير الإيراني بالمنطقة سوف يتجه يقينا نحو الهبوط.

لكن هناك أيضا مؤشرات تدفع في اتجاه أن النفوذ الإيراني في الإقليم قد يبدأ في السير على منحنى الهبوط خلال الفترة القادمة، لدرجة دفعت أحد المشاركين في حلقة نقاش مع د. على لاريجانى بنقابة الصحفيين المصرية في نهاية ديسمبر (٢٠٠٧) إلى سؤاله عما إذا كانت إيران قد انكسرت دون أن تعلن ذلك، على إثر ظهور تقدير الاستخبارات القومية الأمريكية الذي أشار إلى أن إيران قد أوقفت البرنامج النووي العسكري عام ٢٠٠٣.

لقد بدأت بعض القوى الإقليمية الأخرى، كما كان يحدث في العادة، في الوقوف ضد إيران، كما يجرى من جانب السعودية في لبنان، ومصر في غزة، ولم يعد حزب الله يحوز نفس شعبيته القديمة، وتمكن اليمن من احتواء مشكلة الحوثى، وبدا أن تحالف طهران - دمشق يتضمن قدرا كبيرا من البرجماتية، كما بدا أن العقوبات الاقتصادية يمكن أن تؤثر على إيران في مرحلة من مراحل تطورها، وظهرت أصوات معتدلة داخل إيران تنتقد السياسة الخارجية الحالية للدولة.

وحتى في العراق، الذي لا يزال التصور السائد بشأنه هو أن العرب قد فقدوها لصالح إيران، بدا أن حركة «الصحوات» قد بدأت تواجه النفوذ الإيراني، وبدأ الشيعة العرب في التأكيد على هويتهم الخاصة، كما أن ثمة ميول كردية لإعادة النظر في العلاقة مع إيران، وبدأت حكومة المالكي في السير باتجاهات أكثر توازنا، مع إدراك لأهمية العلاقة مع إيران، ووضح أن إيران ترغب في الحوار مع الولايات المتحدة مثلما ترغب الولايات المتحدة في الحوار معها، كما أن تجربة استخدام حزب الله للقوة المسلحة ضد إسرائيل عام ٢٠٠٦، أو في الداخل اللبناني عام ٢٠٠٨، قد أثبتت أنه رقم صعب، لكن هناك حدوداً لقوته.

لكن، يظل كل ذلك مجرد « بذور» لتطورات محتملة، تتعلق فقط بأحد السيناريوهات الخاصة باحتمالات تقلص التأثيرات الإيرانية في الشرق الأوسط، فالتقلص الحقيقي للنفوذ الإيراني سوف يحدث - من واقع خبرة نهايات الحقب السابقة - عندما تظهر حواجز كبرى في الإقليم أمام حركة إيران، تدفعها للتراجع أو الاصطدام، ففي الحقب السابقة التي حاول فيها أحد الأطراف الإقليمية أن يقوم بحركات عنيفة لتغيير المعادلات الإقليمية بشكل جذري، بدأت في الظهور على الفور تحركات مضادة من جانب الأطراف الإقليمية الرئيسة في المنطقة، أو الأطراف الدولية ذات المصالح في المنطقة، لوقف تقدمه، أو ضربه، وهو ما يبدو أنه يجرى في مواجهة إيران، على مستويين:

**المستوى الأول: قيام الدول العربية الرئيسية بشن حرب باردة ضد إيران**

إن النمط التقليدي لوقف تقدم القوى الإقليمية التي تحاول تغيير المعادلات الإقليمية وتغيير الأمر الواقع يرتبط بنظرية توازن القوى، فعندما تحاول إحدى دول المنطقة تغيير المعادلات الإقليمية القائمة بصورة أعنف مما يمكن أن تحتملها الدول الأخرى، تبدأ تلك الدول في تشكيل تحالفات مضادة لها، كما حدث في مواجهة مصر من جانب السعودية والأردن خلال الستينات، وفى مواجهة العراق من جانب السعودية ومصر وسوريا والمغرب في بداية التسعينات. ويبدو أن ذلك قد بدأ يحدث في مواجهة إيران، وتحالفها الإقليمي، من جانب ما يسمى محور المعتدلين (مجموعة ٦ + ٢) التي تضم دول الخليج ومصر والأردن.

إن هناك بعض الأسس المعدلة لنظرية توازن القوى بالنسبة لدول الجوار، فلقد كانت الدول العربية، وفقا لنظرية سادت لدى النخب السياسية، والبيروقراطيات الحكومية، وقادة الرأي العام، تنظر لدول الجوار، التي تعرف عادة بأنها إيران وتركيا وإثيوبيا، على أنها يمكن أن تمثل عدوا محتملا أو حليفا متصورا. ولقد سادت الرؤية الأولى في كثير من الأحيان، فهناك حساسية عربية تجاه تلك الدول الكبيرة، صاحبة الحضارات القديمة، التي تتواجد على حدود «العالم العربي» وتحاول التدخل في شئونه، أو السيطرة على أطرافه. وعبر الزمن، أصبحت التوجهات إزاء تركيا وإثيوبيا - قبل غزوها للصومال - أكثر مرونة، رغم وجود بعض المشاكل، لكن ظلت التوجسات إزاء إيران قائمة لدى كثيرين.

ولقد اتخذ ما يسمى «التهديد الإيراني»، وفق ما هو سائد في التفكير العربي العام، أشكالا مختلفة، خلال العقود الماضية، فقد كان شاه إيران الأخير، محمد رضا بهلوى، يحاول أن يعمل كشرطي في الخليج، ويهدد دوله، وقد تمكن من الضغط على العراق عام ١٩٧٥، ثم تبنت الثورة الإسلامية في إيران بعد عام ١٩٧٩ مبدأ تصدير الثورة، وحاولت إزعاج العراق، ونشبت بينهما حرب طاحنة لمدة ٨ سنوات، ثم قامت بإزعاج السعودية في مواسم الحج، وتهديد الإمارات بالاستيلاء على

الجزر الثلاث، مع إرسال إشارات مقلقة إلى البحرين والكويت، وتوترت علاقاتها بشدة مع كل من مصر لأسباب لا حصر لها، ومع الجزائر بفعل ما أعتبر «دعما للإرهاب».

كانت هناك خطوط تشير إلى أن العلاقات بين العرب وإيران ليست محكوما عليها بأن تكون متوترة، فقد وصلت العلاقات بين مصر وإيران قبل الثورة الإسلامية إلى حد «المصاهرة» في العهد الملكي، والصداقة القوية في أيام الشاه، ووصلت العلاقات بين إيران وعدد من الدول العربية إلى درجة «التحالف الإستراتيجي» كما حدث على مستوى التفاعلات بينها وبين سلطنة عمان والسودان وسوريا، وشهدت فترة حكم الرئيس محمد خاتمي تحديدا تطورات تعاونية غير مسبوقة، كادت الهواجس أن تختفي فيها تماما، بين الدول العربية (خاصة مصر والسعودية) وإيران، إلا أن التوتر ظل أيضا هو السمة السائدة لمجمل مسار العلاقات.

لكن كل ذلك قد انهار فجأة، بفعل عاملين هما السياسات الإيرانية تجاه العراق في مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي له عام ٢٠٠٣، ووصول المتشددين إلى السلطة في طهران، بقيادة الرئيس أحمدي نجاد عام ٢٠٠٥، فقد بدا أن كل المشاكل قد عادت مرة واحدة بين الطرفين. لكن الأهم أن «التهديد الإيراني» المفترض قد اتخذ هذه المرة شكلا شديد التعقيد، تختلط فيه المكونات المذهبية المتصلة بما سمي «الخطر الشيعي» أو الصعود الشيعي أو الظاهرة الشيعية، بمكونات جيواستراتيجية تتعلق بما سمى الدور الإيراني أو النفوذ الإيراني أو القوة الإيرانية، وبدا بوضوح أن المشكلة الإيرانية قد عادت بقوة.

كانت مشكلة تلك المرحلة تتمثل في أن الخطر الإيراني – من وجهة نظر دول عربية رئيسية – هذه المرة، لا يهدد مجرد مصالح أو أمن الدول بالمعنى المفهوم، وإنما «كيان» أو بقاء الدول ذاتها، فإيران (وفقا لتقديرات تمت الإشارة إليها) تقوم بالاستيلاء على العراق، وتبرم تحالفا مع سوريا، وتدعم نفوذها داخل لبنان، وتقترب بقوة من الشأن الفلسطيني الداخلي، وتصل بطموحاتها إلى اليمن جنوب الجزيرة العربية، وتعتبر أن قدرتها على إزعاج الدول المجاورة لها داخليا ورقة قوة، وتسعى لامتلاك أسلحة نووية مقلقة بالنسبة لدول المنطقة، وتطرح نفسها كقوة إقليمية عظمى، لديها تصور بشأن «حالة الإقليم» يمكن التفاوض حوله مع القوى الدولية.

جاءت الردود العربية على «الموجة الإيرانية» من قيادات الدول بشكل مباشر، عبر تصريحات رسمية أثارت جدلاً في المنطقة، فقد تحدث الملك عبد الله ملك الأردن عن « الهلال الشيعي»، وأثارت الكويت مسألة القلق بشأن القدرات النووية الإيرانية، وصدرت تصريحات حادة من وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل حول تسليم الولايات المتحدة العراق لإيران، وأشار الرئيس حسنى مبارك إلى مشكلة الولاء المزدوج للشيعة في اتجاه إيران، فقد وضح أن دولا عربية رئيسية قد قررت أن تلفت الانتباه إلى أنها تراقب الموقف، وأن لديها تقديراتها بشأنه، وأنها – حسب تحليلات مختلفة ترتبط بحالة السعودية تحديدا – ربما لن تقف ساكنة.

إن هناك ما يشير إلى أن الدول العربية المشار إليها لم تتوقف عند حد التصريحات، فعلى الرغم من أنها كلها كانت غير راغبة في خوض «صراع مكشوف» مع القوة الإيرانية العائدة، أو التي تحاول القفز عبر حدود المنطقة، على النحو الذي تؤكده حقيقة محاولاتها التخفيف من تصريحات مسئوليها بشأن إيران، أو استمرارها في إجراء الاتصالات، أو تبادل الزيارات مع المسئولين الإيرانيين، إلا أنها كانت راغبة بنفس الدرجة في التأكيد على أنها تدرك ما يدور، وأنها – مثل كل الدول – لن تسمح بمساس لا يمكن احتماله بمصالحها. وهناك تفسيرات تقرر أن ارتباطاتها بالولايات المتحدة التي تخوض صراعا مع إيران هي التي دفعت إلى اتخاذ تلك المواقف، إلا أن تلك الدول ذاتها لديها مشاكل حقيقية مع واشنطن، وتحملها أحيانا مسئولية وصول الوضع إلى ما وصل إليه.

ولا يعرف أحد على وجه الدقة، ما الذي يمكن أن تفعله بشأن ما وصل إليه التأثير الإيراني في الشئون الداخلية العراقية، لكن هناك تقارير مختلفة بشأن تحركات تحاول أن تتعامل مع هذا الوضع، عبر تحركات دبلوماسية أو ارتباطات سياسية أو أدوات مالية أو أساليب إستخباراتية، وأدى ذلك أحيانا إلى حنق بعض المجموعات العراقية تجاه سياسات بعض الدول العربية بسبب قيامها أو عدم قيامها ببعض تلك النشاطات. ويظل المؤكد هنا أن تلك «العواصم العربية» تحاول تدارك الوضع على تلك الساحة بمنطق «الاحتواء» على الأقل، دون أن تقدم على خوض صراع مكشوف مع طهران، في ظل تقديرات مختلفة لمدى قدرتها على إعادة العراق إلى الساحة العربية.

لكن الدول العربية المشار إليها، وهى السعودية ومصر والأردن والبحرين، قد قامت برد عنيف على الساحة اللبنانية،

عندما قام حزب الله بعملية اختطاف الجنود الإسرائيليين، في توقيت كان من الممكن ببساطة إدراك أن إسرائيل ستخوض معركة مفتوحة في أعقابها، فلم تتحسب تلك الدول لرد الفعل المضاد للرأي العام المتعاطف مع حزب الله، عندما قامت بما يشبه إدانة لتلك العملية، واصفة ما قام به الحزب بأنه مغامرات غير محسوبة أو أعمال غير مسئولة، تضر بالمصالح العربية، وهو ما بدا أنه - بمنطق الحرب الباردة - رد في ساحة أخرى على ما حدث في العراق، أو بداية لهجوم مضاد على الامتدادات الإيرانية إلى منطقة المركز في العالم العربي.

كما أن العواصم العربية تشهد نقاشات حول العلاقة الإيرانية - السورية، وكيفية التعامل معها، فقد وضح خلال عام ٢٠٠٨ أن التوترات السعودية السورية، وأن التحفظات المصرية على السلوك السوري، قد وصلت إلى مستويات مكشوفة، أوضحتها مواقف الدولتين تجاه القمة العربية التي عقدت في دمشق خلال مارس ٢٠٠٨.

إن المؤكد هو أن «مواجهة ما» قد بدأت بين عدة دول في المنطقة العربية وإيران، وأن تلك المواجهة تتخذ شكل «الحرب الباردة» التي ترتكز على العمل غير المباشر، الذي لا يقود إلى المواجهة المكشوفة، لكنه يهدف في النهاية إلى تحقيق نفس غرض المواجهات المفتوحة، وهو «وقف» الامتداد الإيراني في المنطقة العربية. ومن المؤكد أيضا أن إيران قد أدركت ذلك بوضوح شديد، وبالتالي أصبحت الخيارات المتاحة أمام الطرفين محددة تماما، فلا يوجد مجال لنكوص إيران عما كانت قد تتصور بعض مراكز القوى داخلها أن الفرصة متاحة للقيام به، ولا يوجد مجال لقيام العواصم العربية المعنية بإخلاء الساحة لإيران لملء ما تعتقد أنه « فراغ» عربي.

**المستوى الثاني: احتمالات شن حرب واسعة النطاق ضد إيران**

لقد استمرت أجواء الحرب في السيطرة على التوجهات العامة السائدة في المنطقة بشأن التعامل المحتمل مع إيران طوال الوقت، لكن كان مفهوما أيضا أن القوة العسكرية لن تستخدم ضد طهران إلا كخيار أخير. وتمثلت الإشكالية الواضحة خلال عام ٢٠٠٨ في أنه كانت هناك خمسة عوامل يمكن الاستناد عليها بشكل مؤكد في إصدار حكم تحليلي بأن كل الأسباب المبررة لعدم الحرب لا تزال قائمة دون تغير يذكر، سواء كان ذلك يتعلق بتأثيرات الفشل في حالة العراق، وقيود قرار الحرب المفروضة على الرئيس الأمريكي، وانهيار معسكر المحافظين الجدد في واشنطن، وعدم التأكد من النتائج المحتملة للضربة، وحسابات رد فعل إيران ضد الجميع.

لكن هناك سببا أقوى لاحتمال عدم شن الحرب، وهو أن إيران لم تبد أبدا وكأنها تجاوزت «حد الخطر» في نشاطاتها النووية عمليا، ولم تتجاوز على الإطلاق «نقطة اللاعودة» حتى في تصريحاتها النووية، فتقديرات د.البرادعي كانت تؤكد أن أمامها ما لا يقل عن خمس سنوات، لكي يمكنها امتلاك مواد كافية وصالحة لصنع سلاح نووي، ولم تتراجع «جماعة الاستخبارات» الأمريكية عن تقريرها الشهير الذي يؤكد أن برنامجها النووي العسكري قد توقف عام ٢٠٠٣، وما تبقى هو افتراضات.

لم يكن وجود خطط عسكرية توصف بأنها يمكن أن تكون فعالة داخل البنتاجون، أو وجود تدريبات عسكرية لقصف أهداف أرضية على مسافات بعيدة من جانب إسرائيل، يمثل مؤشرات حرب، فقد كان من الممكن فهمهما على أنها رسائل عسكرية موجهة لإيران لإرباك القيادات الإيرانية، أو تهديدات عسكرية للضغط عليها في اتجاه تنازلات تفاوضية، إذ أن مشكلة الحرب هي قرار الحرب، أما الخطط والتدريبات، فإنها كانت موجودة دائما، طالما أن المؤسسات العسكرية موجودة.

الأهم هو إن القوة العسكرية قد استخدمت منذ بداية الأزمة ضد إيران عمليا، لكن بأسلوب التهديدات ذات التوجهات الردعية التي تهدف إلى منع إيران من القيام بشيء تريده، وهو تخصيب اليورانيوم، وقد تمثلت المشكلة التي بدأت في الاتضاح عام ٢٠٠٨ في نقطتين دفعتا في اتجاه إحداث تغيير في الطريقة التي تدار بها الأمور، هما:

١ - أن الردع العسكري الأمريكي قد فشل في إثناء إيران عن تخصيب اليورانيوم، وعندما يفشل الردع، لا يتم الانتقال آليا إلى استخدام القوة المسلحة فعليا، أي هجوميا، لتحقيق الأهداف على الأرض، وإنما الانتقال إلى سياسة «إجبار» حادة، تهدف إلى إكراه الدولة الهدف على القيام بشيء لا تريده، ويتطلب ذلك إجراءات تمتد إلى الوصول لحافة الحرب، سواء بحشد القوات، أو إنهاء الخطط، أو التحرش بالطرف الآخر، أو تهديده بقسوة، أو دفعه نحو الحائط، مع الاستعداد فعليا لاحتمالات الحرب.

٢ – أن ثمة تقييما لدى أطراف مختلفة ذات علاقة بالمشكلة، وأولها إسرائيل، بأنه إذا لم تحسم المسألة عسكريا في عهد الرئيس بوش فإنها لن تحسم أبدا، ولم تكن هناك معلومات محددة بشان ما إذا كان الرئيس بوش ونائبه ريتشارد تشيني، آخر المحافظين الجدد تقريبا في الإدارة، يعتقدان بأنهما لا يجب أن يرحلا تاركين مهمة غير منتهية في إيران أم لا؟، أو أن المؤسسات الأمريكية التي تراقبهما عن قرب سوف تسمح لهما بفتح أبواب الجحيم قبل أن يرحلا، كما فعلاها في العراق عام ٢٠٠٣، فهناك تحذيرات معلنة بهذا الشأن.

إن التقدير الخاص بضرورة التحول نحو أساليب أكثر عنفا، وضغوط الوقت المحيطة بها يعتقد أنه الفرصة الأخيرة لشن حرب قد أفرزت في منتصف عام ٢٠٠٨ عدة سيناريوهات مثيرة لاحتمالات وقوع حرب ضد إيران في منطقة الخليج، أهمها ما يلي :

**أولا**: سيناريو «الشهور الأخيرة»، وهو سيناريو أقرب إلى نظرية المؤامرة، يتم في إطاره تصور أن الرئيس الأمريكي بوش قد يقوم في آخر أيام فترة وجوده في البيت الأبيض باتخاذ قرار بشن حرب ضد إيران، لقناعته بأنها تمثل تهديدا، يرقى إلى درجة «حرب عالمية ثالثة»، وقد بدا ثمة شعور في التسرب إلى أوساط الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن مشكلة الوثائق الخاصة بالتصميمات النووية قد تستخدم في هذا الإطار مستقبلا.

**ثانيا** : سيناريو «الانزلاق إلى الحرب»، وهو سيناريو يتضمن دورا إيرانيا، فهناك تصور بأن التحرشات المستمرة في الخليج، كما حدث خلال أزمة البحارة البريطانيين، أو حوادث المدمرات الأمريكية والزوارق الإيرانية في مضيق هرمز، قد تتصاعد بشكل غير مسيطر عليه، لتؤدى إلى عمليات عسكرية واسعة النطاق، لا تمثل حربا شاملة بالضرورة، لكنها تقود كل الأطراف إلى استنتاج محدد بأن الحرب الكبيرة يمكن أن تقع «في اليوم التالي».

**ثالثا** : سيناريو «الضربة الإسرائيلية»، فقد تصاعدت تهديدات إسرائيل بصورة غير مسبوقة، فيما يتعلق بالقيام بعملية عسكرية ضد إيران، ولم يعد يمر أسبوع دون أن تطلق إسرائيل إشارة تدفع في هذا الاتجاه، سواء تعلق الأمر بتصريح رسمي واضح، أو تسريب عسكري، أو مناورة عسكرية، أو تطور عملي، إذ بدأت إسرائيل تحاول بكل الأساليب أن تقنع الجميع، بأن لديها خيار حرب، وأنها سوف تلجأ إليه، وأنه موجه إلى طهران وليس إلى واشنطن، وأنه إذا لم يتم حل المشكلة في مدى زمني محدد، سوف تعمل هي على التعامل معها.

كانت مشكلة إسرائيل هي أن التحليل السائد بشأنها منذ البداية، هو أنها تمارس ألعاب حرب، تدفع في اتجاه قيام الولايات المتحدة بتدمير المنشآت النووية الإيرانية، وأنها تبدو مستعدة نسبيا لتحمل حصتها من رد الفعل الإيراني، كما تحملت ضرب العراق لها بـ ٣٨ صاروخا في حرب الكويت عام ١٩٩١، دون أن ترد بأي صورة ضد العراق، فلديها تقدير لم يقتنع به أحد أبدا، بأن لدى إيران برنامجا نوويا عسكريا نشطا، وأن إيران ستصل إلى امتلاك القنبلة خلال عامين، لذا تحولت إلى محاولة تدعيم فكرة أن لديها خيارا عسكريا خاصا، إذا لم يتم اتخاذ خطوات حادة ضد إيران لوقف برنامج تخصيب اليورانيوم.

لكن ما يبدو من واقع التفاعلات المتعلقة بالخيار العسكري ضد إيران، حتى منتصف عام ٢٠٠٨ على الأقل، أن احتمالاته لا تزال بعيدة، فالتقديرات المنضبطة لاحتمالات العمل العسكري الفعلي في ظل الأوضاع الحالية لا تتجاوز ٢٥ في المائة على الأكثر، أي أنه ليس مطروحا كخيار رئيسي للتعامل مع مشكلة برنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني، باستثناء ما يتعلق بالسيناريوهات الخاصة السابقة، التي يمكن أن تؤدى – في حالة تحققها – إلى تفاقم الموقف بسرعة، في اتجاه انفجار حرب على طريقة «الحوادث المروعة».

والمثير في النهاية، أن تطورات إيران الداخلية هي التي ستحسم الموقف غالبا، فلم يبد خلال معظم الأزمات التي شهدتها الحقبة الإيرانية، أن إيران تتصرف باندفاع – كما جرى في حالات فاعلين إقليميين سابقين – على نحو يعرضها لاحتمالات شن حرب ضدها، أو مواجهة مواقف لا تجد مفرا خلالها من التراجع السريع أو التصعيد بشكل غير مسيطر عليه، وبالتالي فإن التأثير المباشر للتهديدات العسكرية بشن حرب، أو لأعمال الحرب الباردة العربية، يمكن فيما يمكن أن يؤدى إليه من تحولات في المواقف الداخلية الإيرانية، التي لا تبدو مصمتة تماما، فهناك انتقادات متصاعدة لسياسة الرئيس أحمدي نجاد، وقلق متنام مما يمكن أن تؤدى إليه التوترات المحيطة بإيران. وسوف تتصاعد تلك التفاعلات الداخلية على الأرجح خلال الفترة القادمة، ليتحدد وفقا لها مستقبل «الحقبة الإيرانية» في الشرق الأوسط، على الرغم من أن نظرية الكارثة تظل محتملة طوال الوقت.

## ٢- إيران من الداخل: تراجع الإصلاحيين وخريطة سياسية جديدة



مثلت انتخابات الدورة الثامنة لمجلس الشورى الإسلامى الإيرانى (البرلمان) التى أجريت جولتها الأولى فى ١٤ مارس ٢٠٠٨، فيما أجريت جولتها الثانية فى ٢٥ أبريل، العنوان الرئيسى فى المشهد السياسى الإيرانى خلال هذا العام. وقد اكتسبت هذه الانتخابات أهمية وزخما خاصا لأكثر من اعتبار: لأنها أولا، مثلت اختباراً قوياً لكل التيارات السياسية الموجودة على الساحة الإيرانية من إصلاحيين، ومحافظين تقليديين (معتدلين)، ومحافظين أصوليين، كشف مدى قدرتهم على تعبئة صفوفهم وتنسيق جهودهم لضمان الحصول على نسبة معقولة من مقاعد المجلس البالغة ٢٩٠ مقعدا. ولأنها ثانيا، كانت استفتاءً شعبيا على حكومة الرئيس محمود أحمدى نجاد التى دخلت عامها الثالث منذ أغسطس ٢٠٠٧، وتواجه حاليا انتقادات حادة من جانب العديد من القوى السياسية بسبب سياستها الاقتصادية وإدارتها لأزمة الملف النووى. ولأنها ثالثا وأخيرا، قدمت مؤشرات مهمة حول حظوظ القوى السياسية المختلفة فى انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية التى سوف تجرى عام ٢٠٠٩.

وقد أجريت الانتخابات التشريعية الإيرانية وسط بيئة سياسية داخلية مفعمة بكثير من عوامل الاحتقان والتوتر بين القوى السياسية الإيرانية، على خلفية التباين فى التعاطى مع بعض القضايا، مثل الأزمة الاقتصادية التى تصاعدت وتيرتها فى الأشهر الأخيرة، بعد وصول معدل التضخم إلى ١٩٪، ومعدل البطالة إلى ١٢٪، وتسبب ذلك فى إجراء أكثر من تغيير وزارى خصوصا فى المجموعة الاقتصادية، والأزمة السياسية التى أثارتها قرارات مجلس صيانة الدستور برفض ترشيحات ٢١٦٨ مرشحا، معظمهم من الإصلاحيين، لانتخابات مجلس الشورى.

وسوف تلقى النتائج التى أسفرت عنها الانتخابات بظلالها على التفاعلات الجارية بين القوى السياسية الإيرانية فى الفترة القادمة، لاسيما أنها فرضت صيغة يمينية جديدة على مجلس الشورى الإسلامى فى دورته الثامنة، سوف تكون لها تأثيرات مباشرة على العلاقة بين المجلس والحكومة، التى يتوقع أن يطغى عليها نوع من الندية نتيجة الخلافات الناشئة بين القوى التى فازت بالأغلبية، رغم أنها تنتمى لفصيل سياسى واحد هو الجناح الأصولى من التيار المحافظ، الذى ينتمى إليه الرئيس أحمدى نجاد.

### أولا: دلالات فوز رفسنجانى برئاسة مجلس الخبراء

طرح فوز رئيس الجمهورية الأسبق، رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، أكبر هاشمى رفسنجانى برئاسة مجلس الخبراء فى الانتخابات التى أجريت فى ٣ سبتمبر ٢٠٠٧، دلالات متعددة سواء لجهة تداعياته المباشرة على الترتيبات والتوازنات القائمة بين القوى السياسية الإيرانية، أو لجهة تأثيراته المحتملة على معادلة صنع القرار الإيرانى. وفى

كل الأحوال، يمكن القول إن هذا الفوز ربما يحدث تغييرات فى اتجاه فرض مزيد من المرونة على الخطاب الرسمى الإيرانى، فى ظل السياسة "الانفتاحية" التى يتسم بها رفسنجانى، الذى تزايدت سلطاته بهذا الفوز، وهو ما يفسر أسباب الترحيب الدولى "الضمنى"، خصوصا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، بفوز رفسنجانى برئاسة مجلس الخبراء، حيث دعت واشنطن، فى ٥ سبتمبر ٢٠٠٧، "الإيرانيين العقلاء إلى معاودة المفاوضات حول البرنامج النووى". لكن رفسنجانى كان حريصا على إعطاء انطباع بأن فوزه بالانتخابات لا يعنى حدوث تغيير كبير فى ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية، لا سيما إزاء الملف النووى الإيرانى والعلاقات مع الولايات المتحدة بشكل عام، ومن ثم تعمد عشية انتخابه انتقاد السياسة الأمريكية فى المنطقة، حيث وصف مشروع الشرق الأوسط الكبير الذى سعت واشنطن إلى تطبيقه بأنه "متسم بالشر".

إدراك رفسنجانى حدود تأثيره على صنع القرار الإيرانى ناتج عن عاملين: أولهما، أن الجناح الأصولى من التيار المحافظ، وهو الخصم الأكبر لاتجاه رفسنجانى فى الوقت الحالى والذى ألحق به هزيمة منكرة فى انتخابات الرئاسة فى يونيو ٢٠٠٥، يسيطر على معظم مؤسسات صنع القرار فى إيران، لاسيما مجلس الشورى والحكومة، إلى جانب نفوذه داخل السلطات الأخرى، وهذا يعنى أنه يستطيع تقليص تأثير فوز رفسنجانى على صنع قرار السياستين الداخلية والخارجية إلى أدنى حد. وثانيهما، أن أى دور يمكن أن يمارسه رفسنجانى فى عملية صنع القرار لن يكتب له النجاح دون الحصول على ضوء أخضر من جانب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية على خامنئى، صاحب الكلمة الأولى والأخيرة فى إيران، والذى ربما يرفض زيادة صلاحيات هاشمى رفسنجانى، خشية اختلال توازن القوى الداخلى الذى يمكن أن يزيد من حدة المشكلات الداخلية التى تواجهها إيران، فضلا عن دعمه المعروف للرئيس أحمدى نجاد وطاقم حكمه الذى يكن عداء ملحوظا لرفسنجانى.

## ثانيا: استقالة لاريجانى - خلافات "نووية" وصراعات داخلية

احتلت استقالة على لاريجانى، السكرتير السابق للمجلس الأعلى للأمن القومى وممثل المرشد فى المجلس، من منصبه فى ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٧، مساحة بارزة فى المشهد السياسى الإيرانى. وقد جاءت هذه الاستقالة على خلفية التباين بين لاريجانى والرئيس أحمدى نجاد حول إدارة أزمة الملف النووى الإيرانى مع الغرب. لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التباين لا يمتد إلى الثوابت، حيث يتفق الطرفان على أحقية إيران فى مواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم واعتباره "خطا أحمر" لا يمكن التنازل عنه، وهو ما يفسر تأكيد الدوائر السياسية الإيرانية على عدم حدوث تغيير كبير فى الموقف الإيرانى بعد استقالة لاريجانى. أما التباين الحقيقى بين الطرفين فيتركز حول أسلوب التفاوض مع الغرب حول أزمة الملف النووى والتعاطى مع مطلب المجتمع الدولى بوقف عمليات التخصيب. فلاريجانى ينتهج سياسة تتسم بنوع من المرونة فى التفاوض مع القوى الغربية تقوم على عدم اتخاذ إجراءات مستفزة تساعد الولايات المتحدة فى مسعاها إلى فرض ضغوط وعقوبات جديدة ضد إيران، ومحاولة كسب أكبر قدر ممكن من الوقت تستطيع من خلاله إيران استكمال جهودها فى عمليات التخصيب حتى تصبح أمرا واقعا لا يمكن التراجع عنه. لكن هذه السياسة تتعارض مع الخط "الراديكالى" المتشدد الذى ينتهجه الرئيس أحمدى نجاد الذى يرى أن المواجهة العلنية والصريحة مع الغرب ومواصلة عمليات التخصيب دون النظر إلى أية ضغوط أو عقوبات تفرض على إيران هو الطريق الوحيد لاستكمال البرنامج النووى الإيرانى، مؤكدا أن السياسة المرنة التى انتهجتها الحكومة السابقة، برئاسة محمد خاتمى، هى السبب فى تعطيل مسيرة البرنامج نتيجة التنازلات الكبيرة التى قدمتها هذه الحكومة فى مفاوضاتها مع المجتمع الدولى وكان على رأسها قرار تعليق عمليات التخصيب دون قيد أو شرط فى عام ٢٠٠٤.

ورغم أن تصريحات لاريجانى حول طرح الرئيس الروسى (السابق) فلاديمير بوتين أفكارا جديدة لتسوية أزمة الملف النووى خلال زيارته لطهران فى ١٥ أكتوبر ٢٠٠٧ ثم نفى الرئيس أحمدى نجاد لها، كانت السبب المعلن لاستقالة لاريجانى، إلا أن ثمة أسبابا أخرى أدت إلى ذلك، منها سعى لاريجانى إلى إيجاد هامش من الاستقلال لتحركاته فى الملفات التى تولاها بالتنسيق المباشر مع المرشد الأعلى على خامنئى، لكنه اصطدم برغبة الرئيس فى تأكيد مركزية القرار فى الحكومة. كما أعرب لاريجانى فى أكثر من مناسبة عن استيائه من تصرفات الرئيس أحمدى نجاد ووزير الخارجية منوشهر متقى الذى يعتبره غير مؤهل لتولى رئاسة الدبلوماسية الإيرانية فى فترة حساسة تستدعى وجود شخصية سياسية ودبلوماسية محنكة وقادرة على مواجهة التحديات.

لكن تفسير أسباب استقالة لاريجاني يبدو منقوصا دون الأخذ في الاعتبار أن ثمة اعتبارات داخلية أخرى تتصل بموازين القوى الداخلية، واستعداداتها لانتخابات الدورة الثامنة لمجلس الشورى، ساهمت في ذلك، وأهمها اتجاه لاريجاني إلى تشكيل جبهة أصولية جديدة تحت اسم "الائتلاف الشامل للأصوليين" لمنافسة قائمة الرئيس أحمدى نجاد "جبهة الأصوليين المتحدة" في انتخابات مجلس الشورى، وقد ضمت هذه الجبهة الجديدة كوادر أصولية بارزة مثل محسن رضائي قائد الحرس الثوري السابق وأمين مجمع تشخيص مصلحة النظام، ومحمد باقر قاليباف محافظ طهران. فضلا عن أن اتهام لاريجاني لأحمدى نجاد بمحاولة الالتفاف على الإنجازات التي حققها الأول على صعيد الملف النووي الإيراني وبعض الملفات الأخرى التي أضافت كثيرا إلى رصيده السياسي لدى الشارع الإيراني، قد زاد من مساحة الخلافات بينهما.

## ثالثا: الأزمة الاقتصادية - اختبار صعب لأحمدى نجاد

تمثل الأزمة الاقتصادية التي تشهدها إيران حاليا محورا أساسيا في تفاعلات القوى السياسية الإيرانية، وكانت عنوانا رئيسيا في الحملات الدعائية للانتخابات التشريعية. وقد تصاعدت وتيرة هذه الأزمة نتيجة السياسة الاقتصادية لحكومة الرئيس أحمدى نجاد التي أدت إلى ارتفاع معدل التضخم بشكل غير مسبوق، حيث وصل إلى ١٩٪، على خلفية قيام الحكومة باستبدال كمية كبيرة من العملات الصعبة، التي وفرها ارتفاع أسعار النفط، بعملات إيرانية تم ضخها في السوق بشكل هائل. وقد تجلى ذلك بإصدار أوراق عملة جديدة من فئة خمسين ألف تومان (الدولار =٩٤٠ تومان) ومائة ألف تومان على شكل شيكات لكن من دون تغطية لقيمتها في البنك المركزي، وهو ما أفقد العملة الإيرانية قدرتها الشرائية. وبذلك، أصبحت السيولة الهائلة في المصارف مشكلة كبيرة خصوصا مع خفض الفائدة من ١٤٪ إلى ١١,٥٪. فضلا عن ذلك، فإن وعود الرئيس أحمدى نجاد، الذي قرر مع بداية العام الفارسي (يبدأ يوم ٢١ مارس) بناء مليون و٢٠٠ وحدة سكنية جديدة، أدت إلى حدوث ارتفاع متصاعد في أسعار العقارات والشقق السكنية التي وصل حجم التضخم فيها إلى ١٠٠٪ في العاصمة طهران.

وقد اتخذت الأزمة الاقتصادية منحى تصاعديا مع ظهور أزمة نقص الغاز الطبيعي في بعض المناطق شمال البلاد نتيجة توقف تركمانستان عن مد إيران بالغاز الطبيعي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ لأسباب غير محددة. وقد تسببت هذه الأزمة في حدوث حالة من الشلل في بعض المناطق لاسيما "مازندران" التي اضطرت إلى وقف العمل في بعض المدارس والجامعات والمؤسسات الحكومية توفيرا للغاز الذي تحتاجه للتدفئة، خصوصا أن إيران شهدت عام ٢٠٠٧ موجة برد قارس لم تشهدها منذ أربعين عاما.

اللافت للانتباه هنا أن إيران التي تعاني من أزمة غاز تمتلك ثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا، وهو ما يجد تفسيره في عدم وجود استثمارات كافية في قطاع الغاز الطبيعي الإيراني، وضعف البنية التحتية الموجودة حاليا، والاستهلاك الداخلي الكبير. فضلا عن أن العقوبات الدولية التي فرضت على إيران حتى الآن أدت إلى تعقيد المشكلة، إذ تسببت في تراجع عدد من البنوك الدولية عن العمل مع البنوك الإيرانية التي تعرضت لعقوبات.

تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية استغلها خصوم الرئيس أحمدى نجاد، خصوصا الإصلاحيون، للدلالة على سوء الإدارة الاقتصادية لحكومته التي أرجعوها إلى قلة خبرة طاقمه الاقتصادي، حيث اعتبروا أن إدارة إيران الدولة بأسلوب إدارة بلدية طهران (التي كان يرأسها أحمدى نجاد قبل توليه رئاسة الجمهورية) أوقع الرئيس وفريقه في أخطاء عديدة، فإذا كان الرئيس قد نجح في تجربته في بلدية العاصمة من خلال انتهاجه سياسة "القرض الحسن"، فإن الإدارة الاقتصادية للدولة لا تدار بهذه المنهاجية، بل بحسابات ترتبط بالدخل القومي وبموارد الإنتاج وحركة الاستيراد والتصدير. وأشار خصوم الرئيس إلى مشروع "توزيع البنزين بالحصص" باعتباره نموذجا لسوء الإدارة الاقتصادية للحكومة. هذا المشروع كان هدفه الأساسي الحد من استهلاك الإيرانيين للبنزين المدعوم من الحكومة، والذي يباع بسعر ١٠٠ تومان، وذلك عبر تحديد ١٢٠ لترا في الشهر لكل سيارة (استخرجت السلطات لكل سيارة بطاقة تضمن لها ١٢٠ لترا في الشهر، وذلك من أجل ضمان عدم التلاعب في تقنين البنزين)، لكن الذي حدث هو أن الأسر التي تحتاج لاستهلاك أكثر من ١٢٠ لترا في الشهر، اشترت سيارات قديمة مستعملة، وذلك من أجل الحصول على بطاقة إضافية بـ١٢٠ لتر بنزين، مما زاد من مشكلة الطرق والمواصلات في طهران.

وقد دخل الرئيس السابق محمد خاتمى على خط الانتقادات الموجهة للسياسة الاقتصادية للحكومة، حيث قال، فى ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٧، أن سياسة أحمدى نجاد تسببت فى نشر الفقر فى البلاد، واتهم الحكومة باللجوء إلى "تغيير طرق احتساب المعطيات أو النفى التام لوجود مشكلات"، وقال إن أحمدى نجاد "ليس رسولا منزلا من السماء"، وأن "المعيار الحقيقى للحكم هو إرادة الشعب".

اللافت للانتباه فى هذا السياق، أن الانتقادات الموجهة للحكومة على صعيد السياسة الاقتصادية، لم تنطلق فقط من جانب القوى الإصلاحية، وإنما جاءت أيضا من داخل التيار المحافظ بصفة عامة والجناح الأصولى على سبيل الخصوص، فى مؤشر يؤكد حدة الانقسام الناشئ بين القوى المنتمية إليه. فقد شن الدكتور حسن روحانى، السكرتير الأسبق للمجلس الأعلى للأمن القومى وممثل المرشد فى المجلس والمحسوب على الجناح التقليدى من التيار المحافظ والمقرب من هاشمى رفسنجانى، فى ٦ مارس ٢٠٠٨، هجوما حادا على السياسة الاقتصادية لحكومة الرئيس أحمدى نجاد، ضمن سلسلة انتقادات أخرى وجهها إليها طالت أزمة الملف النووى والعلاقات مع الخارج. حيث قال: "لقد التزمت حكومتا رفسنجانى وخاتمى بالخطة العشرينية وطبقتها بالكامل، لكن حكومة أحمدى نجاد نسفت هذه الخطة وأوجدت اقتصادا هشا مبنيا على الاستفادة فقط من عائدات النفط والغاز واستيراد السلع من الخارج". وأضاف: "إن عائدات النفط تخص ٧٠ مليون إيرانى، لكن الحكومة تعتقد أن هذه العائدات هى احتكار للمدافعين عنها، لذلك فهى لا تعير أى أهمية إلى التنمية الاقتصادية والعمرانية الشاملة". واعتبر روحانى أن جميع الأرقام التى نشرتها الحكومة فى الآونة الأخيرة فى المجال الاقتصادى غير واقعية، ومنها أنها حددت التضخم بـ ١٧٪، فى حين أن هذه النسبة وصلت إلى مائة أو عدة مئات فى المائة فى بعض القطاعات، خاصة فى مجال الأراضى والشقق.

كما اندفع العديد من الكوادر المحسوبة على المحافظين الأصوليين إلى انتقاد السياسة الاقتصادية للحكومة. وفى هذا السياق، قال محسن رضائى قائد الحرس الثورى السابق وأمين مجمع تشخيص مصلحة النظام: "تضخ الحكومة كل سنة كتلات مالية هائلة فى المجتمع دون تقديم السلع والخدمات مقابل هذ المال"، مضيفا: "إن السلوك المالى ضعيف أيضا وسط بيروقراطية الدولة. ويكمن مصدر التضخم بالتالى فى الحكومة نفسها"، داعيا حكومة أحمدى نجاد إلى "تصحيح أدائها الاقتصادى مما سيشكل الخطة الأهم للسيطرة على التضخم".

وقد شارك هاشمى رفسنجانى رئيس مجلس الخبراء رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام فى حملة الانتقادات ضد السياسة الاقتصادية للحكومة، حيث حذر من أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية يصيب بالدرجة الأولى الفقراء. وأضاف: "اليوم، الناس فى العالم واعون، إذا ازداد الظلم يثورون وهذا حقهم لأن لا خيار آخر أمامهم". وشكل رفسنجانى "خلية أزمة" فى بداية نوفمبر ٢٠٠٧، لمتابعة الوضع الاقتصادى المتردى، وقد حذر تقرير للجنة من "ضعف بنية الاقتصاد الإيرانى وهشاشة الوضع المالى"، مؤكدا أن العقوبات "ستضعف الاستقرار الاقتصادى للبلاد، وتؤدى إلى الإضرار بالاستثمار الخاص، كما ستجد إيران نفسها مجبرة على تعديل أولوياتها الوطنية، وتخصيص القسم الرئيسى من مواردها لمنع حدوث تدهور فى الظروف المعيشية لقسم كبير من السكان".

هذه الانتقادات رد عليها أحمدى نجاد بعنف، فخلال زيارة قام بها الى محافظة خرسان الجنوبية فى ١١ نوفمبر ٢٠٠٧، سخر أحمدى نجاد من "الذين يقدمون أنفسهم على أنهم مثقفون وينتقدون الأساليب الشعبية للحكومة والرئيس"، وقال عنهم أن "ذكاءهم أقل من ذكاء معزاة"، فى إشارة إلى الرئيس السابق محمد خاتمى. كما أشار ضمنيا إلى محسن رضائى بقوله: "إن رجلا لا يزال اليوم يشغل منصبا مهما فى مركز الحكم يقوم بإدارة مافيا لاستيراد السجائر بطرق غير مشروعة". وأضاف: "غالبا ما يطلق هذا الرجل تصريحات ويعطى تحليلات غريبة عن الوضع السياسى والاقتصادى". وأدان أحمدى نجاد أيضا "المافيا الاقتصادية التى تحاول التشويش على برنامجه الاقتصادى وقدامى الثوريين الذين ملأوا جيوبهم"، فى إشارة واضحة إلى هاشمى رفسنجانى المقرب من الأوساط المالية والاقتصادية الإيرانية إلى جانب نفوذه السياسى الواسع.

ودافع أحمدى نجاد ومؤيدوه، من المحافظين الأصوليين الموجودين فى الحكومة ومجلس الشورى وبعض التنظيمات الأخرى مثل تنظيم "حزب الله"، عن السياسة الاقتصادية التى تنتهجها حكومته مؤكدين أن لها انعكاسات إيجابية عديدة أهمها نجاحها فى تفعيل إدارة الدولة على صعيد المعاملات والمتابعات المتعلقة بشئون المواطنين، فضلا عن

تصديها لمسئولية تقليص إسراف الدولة فى دعم البنزين، وهو ملف لم تجرؤ الحكومات السابقة على مقاربته باعتباره إجراءً غير شعبى ويجلب على من يقـوم به نقمة شعبية. ويؤكد هؤلاء أن خصوم أحمدى نجاد لا يملكون أى رؤية اقتصادية أو على الأقل لم يقدموا أى رؤية للحل. بل إنهم، أى مؤيدى أحمدى نجاد، يرجعون بعض الأزمات التى تعانى منها إيران اليوم إلى فترات وجود خصومه فى السلطة، أى خلال فترتى رئاسة هاشمى رفسنجانى (١٩٨٩-١٩٩٧) وفترتى رئاسة محمد خاتمى (١٩٩٧-٢٠٠٥).

لكن ثمة فريقا ثالثا يرى أن المسئولية عن الوضع الاقتصادى الحالى فى إيران أو ما يصطلح على تسميته فى علم الاقتصاد بـ"المرض الهولندى"، أى ربط كل موارد الدولة بمورد مركزى مربح وهو النفط فى حالة إيران، لا تقع على عاتق الرئيس أحمدى نجاد وفريقه الاقتصادى فحسب، بل تتعلق بذهنية خاطئة فى إدارة اقتصاد الدولة تعتمد على دخول العملات الصعبة وتحويلها إلى عملات محلية، مما أدى إلى التضخم وانحسار المنتج المحلى لمصلحة المستورد. ويرجع هذا الفريق أسباب الأزمة الحالية إلى إشكالية عدم وضوح الهوية الاقتصادية فى إيران، فلا هى تتبنى نظام سوق مفتوحاً، ولا اقتصاد حكومة مغلقاً أو نظاماً اشتراكياً، بل مزيجاً من كل ذلك. ويذهب أصحاب هذا الرأى إلى استشعار مزيد من المخاطر ما لم تتحدد هوية النظام الاقتصادى للدولة، ولكن ذلك يتطلب ثورة اقتصادية وانقلابا فى سلوك المستهلك الإيرانى وانقلابا فى دعم الدولة للسلع الأساسية وإدارتها لقطاع الإنتاج بما يفضى إلى خصخصة واسعة، وهذا ما لا يمكن توقعه طالما استمرت المخاوف من الاختراق الخارجى عبر بوابة الاقتصاد.

استمرار تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية دون ظهور مؤشرات فى الأفق لحل قادم لها، أخرج الخلاف بين الرئيس أحمدى نجاد وبعض وزراء حكومته، خصوصا من المجموعة الاقتصادية، إلى العلن، وقد قدم العديد منهم استقالته على خلفية ذلك، وكان آخرهم وزير الاقتصاد داوود دانش جعفرى الذى قدم مع وزير الداخلية مصطفى بور محمدى استقالتيهما فى ١٠ أبريل ٢٠٠٨، ليصل عدد الاستقالات داخل الحكومة، منذ تشكيلها فى أغسطس ٢٠٠٥، إلى سبع استقالات، حيث استقال وزراء التربية والتعليم، والتعاونيات، والمناجم والمعادن والبترول، والشئون الاجتماعية، والاقتصاد، والداخلية، إلى جانب استقالة كل من نائب الرئيس، ورئيس منظمة التخطيط والميزانية، ومحافظ البنك المركزى، وسكرتير المجلس الأعلى للأمن القومى، والنائب الأول لسكرتير المجلس الأعلى للأمن القومى والقائم بأعمال رئيس المجلس.

ويبدو أن أحمدى نجاد قد تعمد بالفعل إقصاء بعض الوزراء لتحقيق عدة أهداف، منها إقناع الرأى العام الداخلى بأن الفشل الذى واجهته الحكومة فى المجال الاقتصادى والسياسى كان نتيجة سياسات خاطئة لأعضاء فى الحكومة وليس بسبب سياسة رئيس الجمهورية، وكذلك الزعم بأن أحمدى نجاد يريد خدمة المواطنين وتحقيق أفضل النتائج فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، إلا أن بعض المسئولين فى المجلس الوزارى غير قادرين على فهم وتطبيق خططه فى هذا المجال. فضلا عن ذلك، فإن أحد الأسباب المهمة لاستمرار التغييرات الوزارية هو ضيق المدة الزمنية الفاصلة عن موعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية المقبلة التى تجرى بعد عام تقريباً وحاجة أحمدى نجاد إلى مزيد من الدعم لسياساته التى اتبعها فى الإنفاق فى المحافظات خلال زياراته الدورية لها، وهو ما يفسر تعمده، فى رسالة وجهها مع بداية السنة الإيرانية الجديدة فى ٢١ مارس ٢٠٠٨ الإعلان عن نيته إحداث انقلاب اقتصادى كبير فى العام الجديد.

ورغم الصداقة العميقة التى تربط بين الرئيس ووزير اقتصاده، إلا أن الخلافات بينهما بدأت عندما أصدر الرئيس تعليمات بعزل جميع أعضاء مجلس إدارة شركة التأمين الوطنية وهو ما رفضه الوزير. كما أن الأخير سبق أن اعترض على البرامج الاقتصادية للرئيس لأنها تفتقر إلى الخبرة الاقتصادية ومشورة الخبراء، منتقدا التكاليف الباهظة على الاقتصاد التى تتسبب فيها الزيارات التى يقوم بها الرئيس إلى المحافظات، والإنفاق غير المدروس والخارج عن التخطيط والموازنة العامة للدولة. وقال أنه على الرغم من تقرير البنك المركزى حول إيجابية أداء الحكومة فى المجال الاقتصادى، فإن خطة الحكومة لخفض معدل التضخم لم تحقق نتائجها، مضيفا أن الحكومة فشلت فى السيطرة على التضخم.

كما أثارت استقالة وزير الداخلية مصطفى بور محمدى جدلا واسعا داخل الأوساط السياسية الإيرانية، لاسيما أنه يعد من رموز المحافظين الأصوليين وعمل نائبا لوزير الاستخبارات فى عهد الرئيس الأسبق هاشمى رفسنجانى. ويعود سبب استقالة وزير الداخلية إلى قيامه، عقب انتهاء الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية التى أجريت فى ١٤ مارس ٢٠٠٨، بإرسال تقرير إلى المرشد الأعلى على خامنئى، تناول عددا من التجاوزات التى وقعت خلال الانتخابات التشريعية، وهو ما أثار استياء الرئيس أحمدى نجاد بشدة لكون الوزير لم يقم بالتنسيق معه قبل أن يرسل التقرير إلى المرشد الأعلى.

## رابعا: انتخابات مجلس الشورى - خريطة سياسية جديدة

كانت الأزمة التى تسببت فيها قرارات لجنة الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية ومجلس صيانة الدستور برفض ملفات ٢١٦٨ مرشحا، معظمهم من الإصلاحيين، من إجمالى عدد المرشحين البالغ ٧٤٥٠ مرشحا، هى العنوان الأبرز فى الانتخابات التشريعية، حيث أثارت ردود فعل عنيفة من جانب الإصلاحيين، وكانت لها تأثيرات مباشرة على النتائج التى أسفرت عنها الانتخابات. وفى هذا السياق، ثمة ملاحظتان يجب أخذهما فى الاعتبار: **الأولى**، أن "مقصلة" مجلس صيانة الدستور لم تطل مرشحى القوى الإصلاحية بالتساوى، حيث رفضت ٩٠٪ من مرشحى حزب "جبهت مشاركت إسلامى" (جبهة المشاركة الإسلامية) الذى يتزعمه محمد رضا خاتمى شقيق الرئيس السابق محمد خاتمى، كما رفضت ٩٩٪ من ترشيحات "سازمان مجاهدين إنقلاب إسلامى" (منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية)، بينما رفضت حوالى ٦٠٪ من مرشحى حزب "اعتماد ملى" (الثقة الوطنية) الذى يتزعمه الشيخ مهدى كروبى رئيس مجلس الشورى السابق. هذا التمييز بين مرشحى القوى الإصلاحية يعد انعكاسا لتوجهات هذه القوى تجاه النظام الإسلامى وبالأخص تجاه مبدأ "ولاية الفقيه". فحزب "اعتماد ملى" يبدو أكثر القوى الإصلاحية اعتدالا فى توجهاته. فهو يمثل اليسار الإصلاحى "المتدين" الذى يسعى للإصلاح فى إطار النظام الإسلامى القائم، وهو جزء من طلائع الثورة الإسلامية، حيث أعلن تبعيته لزعامة النظام وبذل جهودا مضنية حتى لا ينحرف مسار الإصلاحات، وهو فى موقفه هذا يقترب كثيرا من موقف "مجمع روحانيون مبارز" (مجمع رجال الدين المناضلين) الذى يرأس لجنته المركزية الرئيس السابق محمد خاتمى. أما الحزبان الآخران (جبهة المشاركة الإسلامية ومنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية) فيمثلان اليسار الليبرالى، الذى يعرف عملية الإصلاح بأنها تغيير وتطوير واجب الحدوث فى بنية النظام ومؤسساته، ويسعى إلى إحداث هذا التغيير عبر أساليب قانونية غير عنيفة. وهو فى هذا الصدد يرفض مبدأ "ولاية الفقيه المطلقة"، ويدعو إلى تقليص صلاحيات الولى الفقيه (المرشد الأعلى).

الملاحظة الثانية أن هذه "المقصلة" طالت هذه المرة نوابا ووزراء سابقين، حيث تم رفض أربعة وزراء سابقين فى حكومة الرئيس السابق محمد خاتمى وهم: عيسى كلانترى (الزراعة)، ومرتضى حاجى (التربية)، وأحمد خرم (النقل)، وعلى صوفى (التعاونيات). كما تم رفض ترشيح ١٣ نائبا سابقا. وفى رؤية الإصلاحيين، فإن هؤلاء النواب والمسئولين السابقين سبق أن تم منحهم الثقة، ومن ثم فهم ليسوا فى حاجة إلى تقرير أهليتهم للترشيح فى الانتخابات مرة أخرى، مما يعنى أن رفض ترشيحاتهم يعود لاعتبارات سياسية تتعلق بالصراع السياسى بين الإصلاحيين والأصوليين، وهو الصراع الذى يعتبر مجلس صيانة الدستور أحد أطرافه، فالمجلس عمليا محسوب على الأصوليين حيث يعتبر رئيسه أحمدى جنتى من أشد المسئولين الإيرانيين تأييدا للرئيس أحمدى نجاد، وسبق أن دعم الأصوليون جنتى فى انتخابات رئاسة مجلس الخبراء التى أجريت فى ٣ سبتمبر ٢٠٠٧، فى مواجهة خصمهم اللدود هاشمى رفسنجانى. لكن الأخير نجح فى الفوز بالمنصب بعدما حصل على ٤١ صوتا من أصل ٧٦ عضوا شاركوا فى التصويت، مقابل ٣٤ صوتا لأحمد جنتى.

وقد واجه الإصلاحيون فى تعاملهم مع الأزمة خيارات محدودة معظمها، إن لم يكن مجملها، محفوفا بمخاطر عديدة: **الخيار الأول**، هو مقاطعة الانتخابات، وهو ما كان يمكن أن يؤدى إلى تقليص نسبة المشاركة الشعبية فى الانتخابات بدرجة كبيرة، مثلما حدث فى الانتخابات التشريعية السابقة، عندما تسببت أزمة رفض ترشيحات الإصلاحيين فى تدنى نسبة المشاركة إلى حوالى ٣٠٪. واعتقد المؤيدون لهذا الخيار أنه سيفرض ضغوطا على القيادة السياسية لإعادة النظر فى رفض الترشيحات، نظرا للأهمية الكبيرة التى توليها هذه القيادة للمشاركة باعتبارها مؤشرا مهما للشعبية التى يتمتع بها النظام، فى وقت يواجه فيه تحديات وضغوطا خارجية كبيرة على خلفية أزمة

الملف النووى. وبالفعل وجه بعض كوادر الإصلاحيين، مثل محمد رضا عارف نائب الرئيس السابق، وبهزاد نبوى نائب رئيس البرلمان السابق وعضو "منظمة مجاهدى الثورة" تهديدات بمقاطعة الانتخابات، إذا لم يتم إعادة النظر فى رفض ترشيحات الإصلاحيين.

لكن هذا الخيار لم يخل من مخاطر عديدة، أهمها تدعيم فرص الأصوليين فى الفوز بأغلبية مقاعد مجلس الشورى، ومن ثم تكريس سيطرتهم على السلطة التشريعية، فضلا عن أن هذا الخيار يعنى تصعيد المواجهة مع الأصوليين إلى أقصى حد، وهم الذين هددوا علانية باللجوء إلى مراكز أمنية وقضائية لإسكات خصومهم، وقد اتسمت مواجهتهم لانتقادات الإصلاحيين بالعنف، حيث اتهموهم بالفساد والعمالة للخارج.

أما **الخيار الثانى**، فكان يتمثل فى محاولة إقناع المرشد الأعلى على خامنئى بالتدخل ومطالبة مجلس صيانة الدستور بإعادة النظر فى الملفات المرفوضة للمرشحين الإصلاحيين، وبالفعل سار الإصلاحيون فى هذا الاتجاه، حيث اجتمع الرئيس السابق محمد خاتمى مع المرشد على خامنئى، وطالبه بالتدخل لحل أزمة الترشيحات. لكن هذا الخيار لم يؤت ثمارا، لأن تدخل المرشد لم يدفع مجلس صيانة الدستور إلى إعادة النظر فى ملفات عدد كبير من المرشحين. وثمة فريق من الإصلاحيين يعتقد أن خامنئى نفسه يرغب فى احتفاظ الأصوليين بسيطرتهم على أغلبية مقاعد مجلس الشورى، ويرفض تكرار تجربة المجلس السادس (٢٠٠٠-٢٠٠٤) الذى سيطر عليه الإصلاحيون، مما تسبب فى مشكلات سياسية عديدة له.

فيما ركز **الخيار الثالث** على ضرورة المشاركة فى الانتخابات حتى لو لم تحل أزمة الترشيحات. وكان هذا الخيار محل توافق العديد من القوى الإصلاحية، وهو ما انعكس فى إعلان الرئيس السابق محمد خاتمى، ورئيس مجلس الشورى السابق مهدى كروبى عن توحيد جهودهم، والتنسيق مع رئيس مجلس الخبراء رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمى رفسنجانى، للدفاع عن المرشحين الإصلاحيين الذين لم تقبل ترشيحاتهم، وقد اتفقوا فى هذا الإطار على ثلاث خطوات أساسية هى: ضرورة المشاركة الفاعلة فى الانتخابات التشريعية، وإجراء مشاورات مع المسئولين والهيئات المخولة لتسوية أزمة رفض الترشيحات، وتجنب أى تطرف وأى سلوك يؤدى فى رؤيتهم إلى "تثبيط عزيمة المواطنين ويخدم، على العكس، أعداء النظام الإسلامى".

## ١ - القوى المشاركة فى الانتخابات

أصبح مصطلحا "التيار الإصلاحى" و"التيار المحافظ" عنوانين كبيرين يضمان فى طياتهما قوى وأطيافا فى غاية التشرذم والاختلاف، نتيجة السيولة فى أنماط التحالفات والائتلافات بين هذه القوى. وفى هذا الإطار، يمكن رسم خريطة القوى السياسية التى شاركت فى الانتخابات كالآتى:

### أ- القوى المحافظة

شارك المحافظون فى الانتخابات بقوائم عديدة برز منها قائمتان: الأولى، "جبهة متحد أصول گرايان" أو (الجبهة المتحدة للأصوليين)، التى تضم أنصار الرئيس أحمدى نجاد ولائحته الأساسية التى تعرف بـ"رائحه خوش خدمت" (الرائحة الزكية للخدمة). كما تضم "جبهة السائرين على نهج الإمام والقيادة"، و"الأصوليون الداعمون للتطور والفدائيون". والثانية، "جبهة فراكير أصول گرايان" أو (الائتلاف الشامل للأصوليين)، التى دعمها على لاريجانى السكرتير السابق للمجلس الأعلى للأمن القومى وممثل المرشد فى المجلس. والملاحظ فى هذا السياق أن أكثر من ٢٠٠ مرشح من هذا الائتلاف كانوا مسجلين أيضا على لوائح "الجبهة المتحدة للأصوليين" فى المحافظات المختلفة. وبالإضافة إلى هاتين القائمتين، تشكلت بعض القوائم الأصولية الأخرى مثل "زنان أصول گرايان" أو "جبهة النساء الأصوليات".

### ب- القوى الإصلاحية

دخل الإصلاحيون هذه الانتخابات وهم منقسمون على أنفسهم، حيث توزعوا على قوائم متعددة كان أهمها قائمتان: الأولى، قائمة "ائتلاف اصلاح طلبان" أو "الائتلاف الشامل للإصلاحيين" الذى ضم معظم التيارات والحركات السياسية المحسوبة على الإصلاحيين والمقربة من الرئيس السابق محمد خاتمى. والثانية، قائمة حزب

"اعتماد ملى" (الثقة الوطنية) الذى أسسه ويترأسه مهدى كروبى رئيس البرلمان السابق والمرشح الرئاسى السابق الذى أصر على التمايز عن القائمة الأولى والدخول بلائحة منفصلة، لكنه لم يرفض تقديم مرشحين مشتركين معها. وقد شاركت فى الانتخابات بعض الأحزاب الصغيرة الأخرى مثل "ائتلاف مردم إصلاح طلبان" أو "الائتلاف الشعبى للإصلاحيين" الذى تتزعمه فاطمة كروبى، زوجة مهدى كروبى، وقائمة "اصلاح طلبان جوان" أو "الإصلاحيون الشبان".

## ٢- نتائج الانتخابات

كما كان متوقعا، انتهت انتخابات الدورة الثامنة لمجلس الشورى الإسلامى بفوز كاسح للمحافظين الأصوليين، وهزيمة فادحة للإصلاحيين. فمن جملة ٢٩٠ مقعدا هى مجموع مقاعد البرلمان، حصلت القوى المنضوية تحت لواء الأصوليين (الجبهة المتحدة للأصوليين التى تدعم أحمدى نجاد، والائتلاف الشامل للأصوليين التى يدعمها على لاريجانى) على ١٩٨ مقعدا أى بنسبة ٢,٦٨٪، بينما حصلت القوى المنتمية للتيار الإصلاحى على ٤٧ مقعدا بنسبة ١٦٪، وحصل النواب المستقلون على ٤٢ مقعدا بنسبة ٥,١٤٪، فيما ألغيت نتائج ثلاث دوائر انتخابية.

هذه النتائج تطرح مضامين عديدة تتعلق بما تفرضه من توازن جديد للقوى السياسية ليس بين المحافظين الأصوليين والإصلاحيين فقط، ولكن، وهذا هو الأهم، بين القوى المنضوية تحت لوائهما. فرغم أن الأصوليين، بمختلف أجنحتهم، احتفظوا بسيطرتهم على أغلبية مقاعد مجلس الشورى، إلا أن ذلك لا يعنى أن مرحلة من التوافق والتنسيق سوف تسود العلاقة بين المجلس والحكومة، لاسيما فى ظل الخلافات الحادة بين القوى الأصولية حول العديد من الملفات. وقد عكست النتائج الانتخابية لدائرة طهران هذه الحقيقة بوضوح، إذ أسفرت عن فوز كل من غلامعلى حداد عادل، ومرتضى آقاتهرانى، وأحمد توكلى، وعلى مرتضى مطهرى، وحسن غفورى فرد، ومحمد رضا باهنر، وشهاب الدين صدر، وبيجن نوباوه، وعلى رضا مرندى، وعلى عباسبور تهرانى فرد، وحميد رضا كاتوزيان، وإسماعيل كوثرى، ورضا أكرمى، وفاطمة آليا، وهم فى أغلبيتهم المطلقة محسوبون على الجناح الأصولى المنتقد للحكومة، لكنهم فى الوقت نفسه مسجلون ضمن "الجبهة المتحدة للأصوليين" الداعمة للرئيس أحمدى نجاد والتى تضم أنصاره.

ومن هذا المنطلق، يبدو من المرجح أن يطغى على العلاقة بين المجلس والحكومة فى المرحلة المقبلة نوع من الندية، إذ يحتمل أن يشكل المجلس المقبل إحراجا للحكومة، لا سيما أن كوادر "الائتلاف الشامل للأصوليين"، وهو الجناح الأصولى المنتقد للحكومة، سيكون لهم ثقل كبير فى البرلمان المقبل، خصوصا أنصار الثلاثى: على لاريجانى، ومحسن رضائى، ومحمد باقر قاليباف، وهؤلاء الثلاثة الذين يتولون مناصب مهمة فى الدولة لهم قراءة تختلف عن قراءة الرئيس أحمدى نجاد للكثير من القضايا السياسية والاقتصادية، إذ يعتقدون بضرورة أن يغير الرئيس أحمدى نجاد من بعض برامجه الاقتصادية والسياسية، وأن يوسع من دائرة الاستشارة، وإجراء تغييرات على حقيبته الوزارية. وقد يزاحم هذا التيار حكومة أحمدى نجاد فى بعض المشاريع، لذلك فإن الحكومة ربما تكون قد هيأت نفسها للسنوات المقبلة، لاسيما وأن الشخصيات التى ستقود البرلمان قد ترتدى زى المحافظين الأصوليين، إلا أنها قد لا ترفع القبعات لكل ما يريده الرئيس أحمدى نجاد.

تداعيات نتائج الانتخابات لم تتوقف عند هذا الحد، حيث طالت أيضا التيار الإصلاحى الذى أزاحته من المرتبة الثانية فى معادلة توازن القوى السياسية إلى المرتبة الثالثة، وربما تؤدى به إلى الانزواء إذا لم يستطع الإصلاحيون توحيد صفوفهم وتنسيق جهودهم استعدادا للاستحقاقات السياسية القادمة وعلى رأسها انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية التى سوف تجرى فى العام القادم.

وقد عكست نتائج الانتخابات مجموعة من المفارقات بالنسبة للتيار الإصلاحى، فرغم أن قوى "الائتلاف الشامل للإصلاحيين"، وعلى رأسها حزب "جبهة المشاركة الإسلامية" و"منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية"، كانت من أكثر القوى التى تعرضت لرفض ترشيحاتها، إلا أنها حصلت على الحصة الأكبر من المقاعد التى فاز بها الإصلاحيون وقدرها ٤٧ مقعدا. وإن كان ذلك لا يترتب عليه أى ميزة سياسية لهم فى ظل الفوز الساحق للأصوليين بجناحيهم فى الانتخابات. لكن المفارقة الحقيقية تمثلت فى الهزيمة القاسية التى منى بها حزب "اعتماد

ملى" بزعامة الشيخ مهدى كروبى. فرغم أنه كان أقل الأحزاب الإصلاحية التى تعرضت لرفض الترشيحات، إلا أنه لم يحقق نتائج جيدة، وهو ما يعود إلى اعتبارات عديدة أهمها أن الوجوه التى رشحها الحزب معظمها غير معروف لدى الشارع الإيرانى بل إن البعض منها يخوض التجربة لأول مرة. وربما تكون للتصريحات التى أدلى بها الشيخ مهدى كروبى قبل الانتخابات وأشاد فيها بمجلس صيانة الدستور ودوره فى الانتخابات تأثير سلبى على فرص حزبه فى الانتخابات، لاسيما فى ظل تقارير عديدة تحدثت عن وجود صفقة بين النظام وحزب "اعتماد ملى" تتيح لعدد أكبر من مرشحيه المرور من مقصلة مجلس صيانة الدستور بشكل يجعل الانتخابات تبدو أكثر تنافسية. ورغم أن الحديث عن مثل هذه الصفقة يبدو مبالغا فيه، ذلك أن أى صفقة كانت تعنى حصول الحزب على عدد من المقاعد وليس خروجه خالى الوفاض، إلا أن تكرار الحديث عنها ربما يكون قد أعطى انطباعا سلبيا عن حزب "اعتماد ملى" تسبب فى النتائج الهزيلة التى حققها.

هذه النتائج الهزيلة التى حققها حزب "اعتماد ملى" سوف تقلص إلى حد كبير من طموحات مهدى كروبى الذى كان يتطلع إلى أن يكون مرشح الإصلاحيين فى الانتخابات الرئاسية العام القادم، والتى ربما تشكل مأزقا حقيقيا للإصلاحيين نتيجة عدم وجود مرشح متفق عليه داخل التيار الإصلاحى، خصوصا بعد إعلان الرئيس السابق محمد خاتمى اعتزاله العمل السياسى.

### ٣- اعتزال خاتمى: مأزق سياسى للإصلاحيين

أعلن الرئيس السابق محمد خاتمى فى ٢٥ أبريل اعتزاله العمل السياسى. ويعود هذا القرار "المفاجئ" الذى اتخذه خاتمى إلى أسباب عديدة، منها أن الأصوليين وبعد سيطرتهم على السلطتين التشريعية والتنفيذية، بدأوا فى تضييق الخناق عليه وعلى أنصاره، وهو ما دفعه إلى الانتقال للنشاط الثقافى والاجتماعى، حيث أشرف على مؤسسة "باران" (المطر) الثقافية، وحاول تفعيل مركز "حوار الحضارات" الذى يعتبر هو مؤسسه، لكن الرئيس أحمدى نجاد أصدر قرارا، فى ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٧، بإعادة هيكلة المركز وضم كل موارده وموظفيه إلى "البرنامج الوطنى الجديد للأبحاث حول العولمة"، الذى يعمل مباشرة تحت إشراف الرئيس. كما استمرت أجهزة الإعلام المحسوبة على الأصوليين فى شن حملات تشهير ضد خاتمى دعته فيها إلى خلع زيه الدينى لأنه، على حد زعمها، تحاور عن سهو أو قصد مع الرئيس الإسرائيلى السابق موشيه كاتساف خلال مشاركته فى جنازة البابا يوحنا بولس الثانى فى الفاتيكان فى أبريل ٢٠٠٥، كما شارك فى حفل فى باريس وزعت فيه الخمور، وتصافح مع نساء غير محجبات فى روما. وقام بعض كوادر الأصوليين بجمع هذه المعلومات ووضعوها فى أقراص مدمجة وزعوها على المواطنين فى صلاة الجمعة والشوارع مجانا، كما أنزلوا قواهم وعناصرهم إلى الشوارع، وهم يلبسون الأكفان ويضربون على الصدور والرؤوس بسبب ما وصفوه بـ"عزاء الرسول وأئمة الشيعة" نتيجة انتهاك خاتمى لحرمة الشرع الدينى وأحكامه.

فضلا عن ذلك، فإن قرار خاتمى يمثل احتجاجا على أزمة رفض ملفات ٢١٦٨ مرشحا معظمهم من الإصلاحيين فى انتخابات الدورة الثامنة لمجلس الشورى، ورغم الجهود الحثيثة التى بذلها لدفع مجلس صيانة الدستور لإعادة النظر فى الملفات المرفوضة، ومنها لقاؤه مع المرشد الأعلى على خامنئى، إلا أنها لم تسفر فى النهاية سوى عن قبول عدد محدود من هذه الملفات، وقد خرج خاتمى من لقائه مع المرشد بانطباع متشائم عن حظوظ الإصلاحيين فى الانتخابات لاسيما فى ظل ما يعرف عن تأييد المرشد الأعلى للأصوليين وعلى رأسهم الرئيس أحمدى نجاد. وبعد ظهور نتائج الجولة الأولى من الانتخابات، وجه خاتمى ومهدى كروبى رسالة مشتركة إلى مجلس صيانة الدستور، طالبا فيها بإعادة فرز "جميع الأصوات فى طهران، وفى حال تعذر الأمر، إجراء تعداد جديد فى صناديق اقتراع يتم اختيارها عشوائيا بحضور ممثلين عن المرشحين". إلا أن مجلس صيانة الدستور تجاهل الطلب وأعلن خلو الانتخابات من أى عمليات تزوير.

لكن اعتزال خاتمى بقدر ما مثل اعتراضا على ممارسات التعسف التى استخدمت ضد مرشحى التيار الإصلاحى فى انتخابات مجلس الشورى، كان أيضا احتجاجا على مساوئ الأداء السياسى للإصلاحيين الذين خسروا أغلبية كاسحة كانت فى أيديهم بسبب بعض توجهاتهم التى قدموا من خلالها مبررات للمحافظين الأصوليين لتشويه صورتهم أمام الرأى العام الإيرانى، بل واتهامهم بالخيانة والعمالة للخارج. ففى بداية شهر مارس ٢٠٠٨، شنت

الصحف المحسوبة على الأصوليين حملة عنيفة ضد محمد رضا خاتمى زعيم حزب حزب "جبهة المشاركة" الإصلاحى، وشقيق الرئيس السابق محمد خاتمى، بسبب اجتماعه مع السفير الألمانى فى طهران هربرت هونسوفيتز قبيل صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٨٠٣ فى ٣ مارس ٢٠٠٨. كما شنت حملة أخرى على نور الدين بير مؤذن المتحدث باسم تيار الإصلاحيين فى مجلس الشورى على خلفية مشاركته فى حوار مع شبكة "صوت أميركا" (V.O.A) خلال زيارته لواشنطن للمشاركة فى مؤتمر طبى، وصف فيه رفض ترشيحات الإصلاحيين بأنه "أشبه بقتل سياسى عام".

اللافت للانتباه هنا أن موجة من الاعتراضات على سياسات بعض القوى الإصلاحية برزت فى الآونة الأخيرة من داخل صفوف الإصلاحيين فى مؤشر يؤكد حدة الانقسام الناشئ بين هذه القوى. وفى هذا السياق، أكد محمد رضا راه جمنى رئيس اللجنة المركزية لحزب "همبستكى" (التضامن) الإصلاحى، فى ٢١ أبريل ٢٠٠٨، أنه سيكشف عن بعض التيارات المتطرفة التى تحيط بالرئيس السابق محمد خاتمى. وأعرب عن أسفه لاستغلال البعض الصيت الحسن للرئيس السابق محمد خاتمى لتحقيق مآربهم وأهدافهم السياسية داعيا الأخير إلى التحلى بمزيد من اليقظة والحذر من هؤلاء المتطرفين الذين يحيطون به وكانوا السبب الرئيسى فى هزيمة التيار الإصلاحى الذى يتزعمه.

وفى كل الأحوال، فإن قرار خاتمى مثل ضربة لجهود الإصلاحيين الذين بدأوا فى الاستعداد لانتخابات الرئاسة التى سوف تجرى العام القادم، وكانوا يأملون فى إقناع خاتمى بالترشيح فى مواجهة الرئيس أحمدى نجاد، وذلك لسببين: أولهما، أن مجلس صيانة الدستور لن يستطيع رفض ترشيح خاتمى لسجله السياسى المرموق والشعبية التى يحظى بها. وثانيهما، أن ترشيح خاتمى سوف يحظى بإجماع معظم القوى الإصلاحية، وهو ما يعنى دخولهم الانتخابات موحدين على عكس ما حدث فى الانتخابات الرئاسية الماضية، حيث دخلوا منقسمين بين مهدى كروبى عن حزب "اعتماد ملى"، ومصطفى معين عن حزب "جبهة المشاركة"، وهو ما ساهم فى خسارتهم الانتخابات.

ولذا اندفع الإصلاحيون إلى ممارسة ضغوط مكثفة على خاتمى لإثنائه عن قراره، وربما ينجحون فى إقناعه بالعودة إلى العمل السياسى، لكن إقناعه بالترشيح فى الانتخابات الرئاسية القادمة يبدو أنه لن يكون أمرا سهلا، فى ظل اختلال توازن القوى السياسى لصالح الأصوليين المسيطرين على الحكومة ومجلس الشورى الذى يقلص إلى حد كبير من حظوظ أى مرشح إصلاحى، وفى ظل تحفظات خاتمى على بعض سياسات الإصلاحيين التى أفقدتهم قاعدتهم الشعبية التى اكتسبوها فى السابق. وفى هذه الحالة سوف يدخل الإصلاحيون الانتخابات الرئاسية منقسمين بين عدة مرشحين مثل محمد رضا باهنر نائب الرئيس السابق، ومهدى كروبى رئيس مجلس الشورى السابق رئيس حزب "اعتماد ملى"، وربما مير حسين موسوى رئيس الوزراء الأسبق الذى يحاول بعض الإصلاحيين حاليا إقناعه بالترشيح بعد مفاجأة اعتزال خاتمى، إلا أن موسوى يفضل حتى الآن الابتعاد عن الصراع السياسى بين الإصلاحيين والمحافظين الأصوليين، مثلما فعل فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

الملاحظة الجديرة بالاهتمام هنا أن الاعتراض على انسحاب خاتمى من الحياة السياسية لم يقتصر على الإصلاحيين فقط، بل امتد أيضا إلى بعض قوى التيار المحافظ، خصوصا القوى التقليدية المعتدلة التى تتبنى مواقف متقاربة مع الجناح المعتدل من التيار الإصلاحى الذى يمثله خاتمى. وفى رؤية هذه القوى المحافظة فإن انسحاب خاتمى من شأنه أن يضر بصورة الجمهورية الإسلامية الديمقراطية والتعددية التى يسعى النظام الإيرانى إلى ترويجها. وفى هذا السياق، قال حبيب الله عسكر اولادى، عضو اللجنة المركزية لحزب "المؤتلفة الاسلامى، أن "خاتمى هو إحدى الشخصيات المعتدلة فى النظام ويشكل رأسمالا ثمينا (...) وتقاعده من الحياة السياسية ليس مرحبا به".

أما المحافظون الأصوليون فاعتبروا أن تقاعد خاتمى يصب فى مصلحتهم لأنه يزيد من أزمة الإصلاحيين ويضعهم فى مأزق قبل الانتخابات الرئاسية، نتيجة افتقادهم الشخصية المحورية التى يمكن أن تحظى بإجماع للترشيح فى مواجهة الأصوليين. فضلا عن أن تقاعد خاتمى يمثل فى رؤيتهم نتيجة طبيعية لما آلت إليه التطورات داخل التيار الإصلاحى، وهو ما بدا جليا فى تعليق النائب الأصولى مهدى كوشاهك زاده الذى قال: "بالنظر إلى المتطرفين الذين يحيطون بخاتمى فمن شأن هذا التقاعد أن يصب فى مصلحته".

وبعد قرار اعتزاله "المفاجئ"، فجر خاتمى أزمة سياسية أخرى، بتصريحاته التى أدلى بها فى ٢ مايو ٢٠٠٨، حيث قال: "ما الذى قصده الإمام (الخمينى) بتصدير الثورة؟، هل نحمل السلاح ونتسبب بانفجارات فى بلدان أخرى؟،

هل نشكل مجموعات للقيام بعمليات تخريب فى بلدان أخرى؟". وأضاف خاتمى أنه يريد التحذير من "تشويه أفكار الإمام الخمينى". وقال أن "الإمام كان يعارض بشدة أعمال الإرهاب ويدعو فى المقابل إلى نموذج يقوم على وضع اقتصادى جيد واحترام البشر ومجتمع يتجه إلى الرخاء وتحسين ظروف الجميع". وأضاف إن "إقامة نموذج سيء يسمح للأعداء بالتركيز على الجوانب السلبية فى البلاد هو أكبر خيانة للإسلام والثورة".

تصريحات خاتمى اعتبرها المحافظون الأصوليون اتهاما ضمنيا للسلطات الإيرانية بالتشجيع على زعزعة الاستقرار فى الشرق الأوسط وخصوصا فى العراق ولبنان، وذلك بالتزامن مع اتهام الولايات المتحدة لإيران بتسليح وتدريب الميليشيات الشيعية فى العراق والسعى إلى زعزعة الاستقرار فى لبنان عبر حزب الله. ولذا دعا حسين شريعت مدارى رئيس تحرير صحيفة "كيهان" (الدنيا) المحسوبة على الأصوليين إلى "محاسبة خاتمى على تصريحاته غير الوطنية التى لا ينجم عنها سوى تلطيخ سمعة الجمهورية الإسلامية وتأكيد اتهامات لا أساس لها يطلقها الاستكبار العالمى". وانتقد النائب الأصولى مهدى كوشاهك زاده الرئيس السابق بشدة معتبرا أن "الأعداء يستغلون تصريحاته"، وأخذ على خاتمى أنه "لم يميز بين الأعمال الإجرامية لطالبان والعمليات الاستشهادية لقوات حزب الله فى لبنان أو للمقاتلين المسلمين فى فلسطين". وأضاف كوشك زاده: "يدعى خاتمى أنه يريد الحيلولة دون تشويه أفكار الإمام (الخمينى) لكن عليه أن يقول بوضوح إذا كان استخدام الشبان المتحمسين والساعين إلى الشهادة لمحاربة المحتلين يشكل عملا سيئا أو عملا إنسانيا بالكامل ينبغى تشجيعه". كما طلب ٧٧ نائبا فى مجلس الشورى من وزير الاستخبارات غلام حسين اجئى مواجهة خاتمى "قضائيا" بسبب تصريحاته.

هذه المواقف المتشددة دفعت خاتمى إلى التراجع عن تصريحاته، حيث تحدث، فى ٧ مايو، عن "سوء تفسير" بعض حديثه حول معانى تصدير الثورة، نافيا "أى علاقة لإيران لا فى الماضى ولا فى الحاضر، فى تصدير العنف إلى دول أخرى". وتساءل خاتمى: "هل إيران هى التى احتلت العراق أو أرسلت له الإرهاب؟، من هم هؤلاء الإرهابيون ومن أين يأتون ؟"، وأكد "إن إيران لطالما أرادت الأمن والاستقرار للعراق وأفغانستان، ومن يعمل خلافا لمصلحة العراق فهو يعمل ضد مصلحة إيران"، مضيفا أن المقصود بكلامه "كان الحديث عن بناء نموذج لإيران، متقدم اقتصاديا، وتطبيق العدالة والرقى"، مشددا على أن "نقد الحكومة لا يعنى نقد النظام فهذا النظام هو مبعث فخرنا". وقد أدى تراجع خاتمى عن تصريحاته إلى سحب النواب الأصوليين طلبهم بملاحقة خاتمى قضائيا.

### ٤- فوز لاريجانى برئاسة مجلس الشورى: إعادة التوازن داخل صفوف الأصوليين

بعد حالة من الشد والجذب بدأت منذ أكثر من شهر، عقب انتهاء الجولة الثانية من انتخابات الدورة الثامنة لمجلس الشورى الإسلامى (البرلمان) التى أجريت فى ٢٥ أبريل ٢٠٠٨، حسمت معركة رئاسة مجلس الشورى، لمدة عام واحد، لصالح على لاريجانى نائب المجلس عن دائرة قم وممثل المرشد الأعلى فى المجلس الأعلى للأمن القومى. وقد بدأت هذه المعركة مع اتجاه الكتلة المحافظة الأصولية داخل البرلمان إلى إجراء اقتراع داخلى لاختيار مرشحها لرئاسة مجلس الشورى، حيث بذل كل من على ريجانى وغلام على حداد عادل رئيس مجلس الشورى المنتهية ولايته جهودهما لتكتيل النواب الأصوليين، ونجح لاريجانى فى الفوز بترشيح المحافظين الأصوليين بعد أن حصل على ١٦١ صوتا مقابل ٥٠ صوتا لحداد عادل، وهو ما مكنه من الفوز بعد ذلك برئاسة المجلس بأغلبية ٢٣٢ صوتا من أصل ٢٦٣ شاركوا فى التصويت فى الجلسة الافتتاحية للدورة الثامنة لمجلس الشورى التى عقدت فى ٢٧ مايو ٢٠٠٨.

وثمة اعتباران ساهما فى فوز لاريجانى برئاسة مجلس الشورى: أولهما، نجاحه فى الحصول على دعم عدد كبير من رجال الدين الكبار فى حوزة قم التى ترشح فى دائرتها بدلا من الترشح فى دائرة طهران، ومن المعروف أن الحوزة تتمتع بثقل سياسى كبير فى إيران، وقد تسبب دعمها للاريجانى فى حصوله على عدد من الأصوات فى انتخابات مجلس الشورى يفوق عدد الأصوات التى حصل عليها حداد عادل فى طهران. وثانيهما، حالة التوتر التى تصاعدت فى الآونة الأخيرة بين الرئيس أحمدى نجاد ورئيس مجلس الشورى فى دورته المنتهية حداد عادل، على خلفية الرسالة الحادة التى وجهها الرئيس إلى رئيس مجلس الشورى والتى انتقده فيها بسبب نشره ثلاثة مشروعات قوانين قبل أن يوافق الرئيس عليها، وجاء فى الرسالة: "هل من العدل التهجم على الحكومة، فى حين تتعرض لهجمات عنيفة من الفاسدين... ألم يكن من الأفضل لك أن تقتطع من وقتك ثلاث دقائق وتتصل هاتفيا بالإدارة القانونية لمكتب

الرئيس؟، لماذا كل هذا التعجل؟". ووجه أحمدى نجاد اتهاما لحداد عادل بأنه "وفر فرصة جديدة لمن يتربصون بالحكومة شرا ليمارسوا الضغوط ويوجهوا الانتقادات".

هذه الاتهامات حملت أكثر من معنى، إذ عكست رغبة الرئيس فى تقليص فرص حداد عادل فى الفوز مجددا برئاسة مجلس الشورى، ليس تأييدا لعلى لاريجانى، بقدر ما هو توجيه انتباه الأخير إلى رئاسة مجلس الشورى بدلا من منافسته فى انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية التى سوف تجرى منتصف العام القادم، خصوصا أن لاريجانى يحظى بثقة الأوساط الدينية التى بدأت تتوتر علاقاتها مع الرئيس على خلفية الأزمة الاقتصادية واتهامه بعض المقربين منها بإدارة مافيا اقتصادية فى الدولة وهو ما يمس إلى حد ما سمعة ومصالح هذه الأوساط. فضلا عن أن أحمدى نجاد يدرك العلاقة القوية التى تربط لاريجانى بالمرشد الأعلى للجمهورية، الذى سبق أن رفض عدة استقالات تقدم بها لاريجانى وقت أن كان أمينا عاما للمجلس الأعلى للأمن القومى قبل أن يقبل الأخيرة منها بعد أن أيقن صعوبة التعايش بين لاريجانى وأحمدى نجاد. وربما يؤدى دخول لاريجانى كمنافس لأحمدى نجاد فى انتخابات الرئاسة إلى تحول تأييد المرشد إلى الأول، وهو ما يدعم من احتمالات خسارة أحمدى نجاد لمنصبه، ومن ثم فضل الأخير ترؤس لاريجانى لمجلس الشورى بدلا من دفعه إلى منافسته فى انتخابات الرئاسة.

وبالطبع، فإن ترؤس لاريجانى لمجلس الشورى سوف يثير متاعب عديدة لأحمدى نجاد، فى ظل الخلافات "التكتيكية" المعروفة بين الطرفين حول أسلوب إدارة أزمة الملف النووى والأزمة الاقتصادية، وهو ما يمكن أن يمثل إحراجا للحكومة فى الدورة الجديدة لمجلس الشورى التى بدأت فى ٢٧ مايو ٢٠٠٨، لاسيما أن لاريجانى أكد قبل انتخابه رئيسا لمجلس الشورى أن نواب الدورة الجديدة لن يكونوا ممثلين للحكومة بل ممثلين للشعب الإيرانى، كما شدد على أنه يتعين على البرلمان الجديد أن يسيطر على التضخم الجامح. ووجه حديثه إلى الرئيس أحمدى نجاد بقوله: "الناس عهدوا إليك (بأصواتهم) للتعامل مع مشاكلهم، والمشكلة الأساسية فى البلاد الآن هى التضخم وكيفية السيطرة عليه والتنمية الاقتصادية". كما تعمد لاريجانى، فى الجلسة الافتتاحية لمجلس الشورى التى فاز خلالها بمنصب رئيس المجلس، إلقاء الضوء على المكانة التى يحظى بها مجلس الشورى فى عملية صنع القرار الإيرانى وإمكانية تأثيره على القرارت التى تتخذها الحكومة. إذ شدد على ضرورة قيام برلمان قوى شجاع وفاعل، ووجه تحذيرا مبطنا إلى حكومة الرئيس أحمدى نجاد، مشيرا إلى أنه يستند إلى خطاب ألقاه المرشد الأعلى للجمهورية على خامنئى على النواب الجدد، أكد فيه على أن البرلمان يوجه عمل الحكومة، وعلى الأخيرة عدم مخالفة القوانين فى أى من الأحوال. وأعلن لاريجانى أيضا أن إيران قد تعيد النظر فى تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، متهما إياها بالتآمر مع الدول العظمى الموكلة بالتفاوض حول الملف النووى الإيرانى. وقال: "البرلمان لن يسمح بمثل هذا الخداع، وإذا استمرت الوكالة فى هذا النهج، سيتدخل فى الملف، ويحدد خطا جديدا للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

فضلا عن ذلك، فإن فوز لاريجانى برئاسة مجلس الشورى لمدة عام ربما لن يمنعه من الطموح فى منافسة الرئيس أحمدى نجاد فى الانتخابات الرئاسية القادمة، واستغلال منصبه الجديد فى استمزاج رؤى الداخل والخارج باعتباره البديل المناسب للرئيس المتشدد أحمدى نجاد.

لكن ربما تكون النتيجة الأهم لحسم انتخابات رئاسة مجلس الشورى لصالح لاريجانى هى دفع غلام على حداد عادل إلى الترشح فى انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية فى مواجهة الرئيس أحمدى نجاد، لاسيما أن حداد عادل يتمتع بقاعدة شعبية ليست قليلة داخل أوساط المحافظين الأصوليين، وربما يسعى إلى الحصول على دعم المحافظين التقليديين خصوصا كوادر جمعية "روحانيت مبارز" (جمعية علماء الدين المناضلين) الذين يعترضون دوما على سياسات الرئيس أحمدى نجاد، كما أن علاقته الوطيدة بالمرشد (وهى ذات طابع عائلى، إذ أن ابن المرشد متزوج من ابنة حداد عادل) ربما تجعله منافسا قويا محتملا لأحمدى نجاد فى انتخابات الرئاسة.

### ٥- تصاعد الدور السياسى للحرس الثورى

رغم أن الحرس الثورى الإيرانى (الباسدران) يمارس دورا سياسيا بارزا منذ تأسيسه فى عام ١٩٧٩، إلا أن هذا الدور اكتسب أهمية وزخما خاصا خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة، على خلفية تطورين مهمين: أولهما، تعيين على

رضا إفشار، وهو جنرال في الحرس الثوري، نائبا لوزير الداخلية ورئيس للجنة الانتخابات التابعة للوزارة والتي تسببت قراراتها، التي وافق عليها مجلس صيانة الدستور، برفض ترشيحات ٢١٦٨ مرشحا معظمهم من الإصلاحيين، في أزمة سياسية حادة قبل إجراء الانتخابات بحوالي شهر. وثانيهما، التصريحات التي أدلى بها الجنرال محمد علي جعفري قائد الحرس الثوري في ٩ فبراير ٢٠٠٨، والتي أعلن فيها دعم الحرس الثوري للمحافظين الأصوليين داعيا إلى التصويت لهم باعتباره "تكليفا إلهيا لكل فرد من أفراد التعبئة الثورية"، وهو ما أثار ردود فعل عنيفة لاسيما من جانب الإصلاحيين الذين اعتبروا تصريحات جعفري تدخلا سافرا للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

تصاعد الدور السياسي للحرس الثوري تزامن مع بداية ظاهرة تولي تكنوقراط من غير رجال الدين قيادة مؤسسات سياسية كبرى، مثل غلام علي حداد عادل الذي تولى رئاسة مجلس الشورى في دورته السابعة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، ومحمود أحمدي نجاد الذي فاز بانتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية التي أجريت عام ٢٠٠٥، على أحد أبرز رجال الدين ورمز من رموز الثورة وهو أكبر هاشمي رفسنجاني.

ومن هذا المنطلق، ظهرت بعض التقديرات بأن نفوذ رجال الدين بدأ ينحسر لصالح الحرس الثوري، وأن النظام الإسلامي في إيران يتخلى تدريجيا عن رجال الدين. لكن ربما تحمل هذه التقديرات قدرا من المبالغة، لأن النظام الإسلامي في إيران يستمد أهم جزء من شرعيته من قاعدته الدينية المتمثلة في رجال الدين المنتشرين في مختلف أنحاء البلاد، فهو يتأسس على نظرية "ولاية الفقيه" التي تعطي لرجال الدين الدور الأبرز في إدارة شئون الدولة، وهذا يعني أنه من الصعوبة إبعاد رجال الدين عن السلطة في إيران أو تقليص نفوذهم لصالح أي قوى أخرى. وفي حالة إقدام المرشد الأعلى على خامنئي على مثل هذه الخطوة، فإنه يخاطر بفقدان علاقاته مع كبار رجال الدين في حوزة قم بالتحديد، التي تحظى بثقل ومكانة خاصة لدرجة أن البعض يعتبرها مركز صنع القرار السياسي في إيران. وبالطبع فإن رجال الدين لن يقفوا صامتين إزاء محاولات تحجيم سلطاتهم ومكانتهم داخل النظام السياسي سواء من جانب الأصوليين أو من جانب المرشد على خامنئي نفسه.

### ٦- تأثير نسبي للانتخابات على قضايا السياسة الخارجية

من الصعب القول بأن نتائج الانتخابات يمكن أن تحدث تغييرا كبيرا في السياسة الخارجية الإيرانية، لاسيما إذا كان الأمر يتعلق بأزمات ترتبط بمصالح حيوية مثل أزمة الملف النووي والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لسببين: **الأول**، أنه إذا كان هناك خلافات بين القوى السياسية حول قضية خارجية ما، فإنها خلافات في "التكتيكات" وليس في السياسات. وتبدو قضية الملف النووي نموذجا لهذه الحالة، فرغم وجود تباينات بين العديد من القوى السياسية حول هذه الأزمة، إلا أن هذه التباينات تتركز حول الأسلوب وليس الجوهر، بمعنى أن معظم القوى السياسية (هناك قوى ليست في السلطة الآن ترى ضرورة وقف عمليات تخصيب اليورانيوم مثل حزب "جبهة المشاركة" الإصلاحي)، متفقة على حق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية، لكن الاختلاف فيما بينها يكمن في الأساس حول أسلوب إدارة الأزمة مع الغرب والآلية المثلى للتعاطي مع العقوبات والعزلة الدولية المفروضة على إيران على خلفية هذه الأزمة. وقد كان هذا الخلاف في أسلوب إدارة الأزمة هو السبب الرئيسي في استقالة السكرتير السابق للمجلس الأعلى للأمن القومي وممثل المرشد في المجلس علي لاريجاني من منصبه في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٧. لكن هذا الخلاف لا يعني أن علي لاريجاني يرفض أحقية إيران في امتلاك برنامج نووي أو اعتقاده بضرورة وقف إيران عمليات تخصيب اليورانيوم، بل على العكس، إذ يبدو لاريجاني من أشد المؤيدين لاستمرار البرنامج النووي رغم الضغوط الدولية المفروضة على إيران. وقد تعمد لاريجاني إبراز دوره في المشروع النووي الإيراني، عقب فوزه في الانتخابات البرلمانية عن دائرة قم، حيث قال أن "الطاقة النووية وإنجازاتها مسألة قومية وترتبط بالنظام الإسلامي كله، وساهمت في هذا الإنجاز كل الحكومات السابقة خلال السنوات العشرين الماضية، من حكومة مير حسين موسوي وصولا إلى أحمدي نجاد".

هذه الحقيقة تبدو جلية أيضا في تصريحات رئيس بلدية طهران محمد باقر قاليباف أحد خصوم الرئيس أحمدي نجاد وأحد المتحالفين مع لاريجاني في "الائتلاف الشامل للأصوليين" المنتقد للحكومة، والتي أدلى بها في ١٣ مارس الماضي. فرغم أنه أكد على أن كثيرا من المحافظين غير سعداء بموقف التحدي الذي ينتهجه الرئيس أحمدي نجاد تجاه

الغرب وأنهم يفضلون حوارا أوسع، إلا أنه لم ينتقد أحمدى نجاد مباشرة، كما لم يقترح أن على إيران أن تغير سياستها النووية. وأشار قاليباف إلى الخطأ فى الاعتقاد بأنه كانت هناك رغبة مسيطرة للتحدى والخلاف فى إيران. وأضاف: "أود من الغرب أن يغير أسلوبه تجاه إيران ويثق فيها ويطمئن لوجود توجه فى إيران لعرض القضايا عبر الحوار".

أما **السبب الثانى**، فهو أن الخطوط العريضة لقضايا السياسة الخارجية لاسيما تلك المرتبطة بمصالح عليا للدولة توضع فى مكتب المرشد الأعلى على خامنئى، بما يعنى أن حدوث أى تغيير كبير فى توجهات إيران الخارجية هو من صميم صلاحيات المرشد الأعلى وليس رئيس الجمهورية أو أى قوى ومؤسسات أخرى. وسبق أن ألمح أحمدى نجاد عدة مرات إلى هذه الحقيقة بقوله أن السياسة النووية يصنعها المرشد الأعلى وتنفذها الحكومة.

# ٤ - تركيا: تجدد الصراع بين الاسلاميين والعلمانيين وتفاعلات خارجية نشطة

لم يكن ما شهدته تركيا خلال عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ من أحداث شد وجذب بين التيارين الإسلامي - ممثلاً فى حزب العدالة والتنمية - والعلمانى ممثلاً فى المحكمة الدستورية العليا والمؤسسة العسكرية والقوميين الأتراك، يختلف كثيراً عما شهدته تركيا فى سنوات عديدة سابقة فى ضوء حالة الخلاف التى لم يتم حسمها بين هذين التيارين حول عدد من القضايا تتركز بالأساس فى قضايا الحريات الشخصية وعلاقتها بمبدأ العلمانية الحاكم للنظام السياسى كما أرساه مصطفى كمال أتاتورك، والعلاقة بين الدين والسياسة، وحدود مفهوم ومبدأ العلمانية، وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية. فقد أدى قيام حزب العدالة والتنمية ببعض الممارسات الداخلية، خاصة رفع الحظر المفروض على ارتداء الحجاب، إلى تجدد هذا الصراع بين التيارين السابقين ونشوء حالة من الفعل ورد الفعل انعكست على طبيعة التفاعلات السياسية، أدت إلى نشوء أزمة سياسية بين الجانبين.

أما على المستوى الخارجى، فقد شهدت العلاقات الإقليمية الخارجية لتركيا تحسناً وافياً، خاصة فى علاقاتها مع كل من إيران وإسرائيل وسوريا، ويظل الاستثناء هو المواجهات العسكرية التركية مع حزب العمال الكردستانى الذى يتخذ من جبال شمال العراق ملاذاً لعناصره. ونناقش فيما يلى أهم التفاعلات الداخلية والخارجية.

## أولاً: قضايا الداخل:

### ١ - المطالبة بحظر حزب العدالة والتنمية:

tبدأت وقائع هذه الأزمة مع إقدام عبد الرحمن يالتشين قايا وكيل النيابة العامة في تركيا، على اتهام حزب العدالة والتنمية الحاكم بالعمل على تغيير النظام العلماني، داعيا المحكمة الدستورية العليا- وهي أعلى سلطة قضائية في البلاد - لحظر نشاط الحزب ومنع ٧١ من قياداته، منهم الرئيس عبد الله جول ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، من ممارسة العمل السياسي لمدة ٥ سنوات، بدعوى أن الحزب يسعى لإحلال نظام إسلامي محل النظام الدستوري العلماني، وتقع تفاصيل الدعوى في ١٧ مجلداً تحتوي على آلاف الأدلة التي جمعها المدعي العام لإثبات تحول الحزب إلى بؤرة للنشاطات المعادية للنظام العلماني .

وعلى الرغم من أن المحكمة الدستورية العليا قد رفضت حظر حزب العدالة بعد معركة قانونية استمرت أربعة أشهر، بيد أن هذه الدعوى أفرزت صدمة هائلة في حينه للأوساط السياسية، فقد اعتبر كل تصريح صدر عن أردوغان ورفاقه منذ تأسيس الحزب فى العام ٢٠٠١ دليلاً على سعيهم إلى إقامة نظام إسلامي في تركيا، ومنها دعوة أردوغان

الأتراك إلى إنجاب ثلاثة أطفال على الأقل ليبقى الشباب الشريحة السكانية الأكبر في البلاد، ودعوته إلى ترك مسألة الفتوى في شأن موقع الحجاب في الدين الإسلامي لعلماء الدين بدلاً من أساتذة الجامعات الذين يعارضون ارتداء الحجاب معتبرين أنه بدعة عربية، إضافة إلى سعي الحزب إلى رفع الحظر عن الحجاب في الجامعات التركية.

وقد أثمرت هذه التطورات إيجاد حالة من التوترات السياسية داخل تركيا، وبالأخص داخل حزب العدالة والتنمية الذي أخذ يبحث عن طوق نجاة للخروج من هذه الأزمة خاصة بعد إعلان المحكمة العليا في ٣١ مارس الماضي قبولها النظر في الدعوى، وفى ضوء خبرة حل الكثير من الأحزاب السياسية بالطريقة نفسها، فقد سبق لهذه المحكمة حظر نشاط حوالى ٢٤ حزبا سياسيا منذ إنشائها عام ١٩٦٣، منها أربعة أحزاب أسلامية تزعمها نجم الدين أربكان، كان آخرها حزب الفضيلة. ذلك أن القانون التركي يعطي صلاحيات واسعة للقضاء لإغلاق الأحزاب السياسية.

ويمكن القول إن ثمة عوامل أوحت بما يمكن أن نطلق عليه "توافقاً ضمنياً" بين قوى وتيارات تركيا العلمانية على وقف تقدم حزب العدالة على نحو يهدد القيم العلمانية التركية، من خلال عدد من الآليات، كان أهمها ما يلي:

**أولا،** محاولة استغلال مسعى حزب العدالة والتنمية إلى رفع الحظر عن الحجاب، فهي خطوة نظر إليها من جانب أغلب مؤسسات الدولة العلمانية، وعلى رأسها مؤسسة القضاء، باعتبارها تمثل "تهديدا صارخا" لأحد المبادئ الستة التي تأسست عليها الجمهورية التركية الأولى وهي مبدأ العلمانية. فالمحكمة التي بحثت مسألة حظر حزب العدالة والتنمية، هي ذاتها التي نظرت في مدى دستورية التعديلات التي أجريت على الدستور من أجل إلغاء الحظر المفروض على الحجاب، وذلك بعدما قام حزب الشعب الجمهوري بالطعن بعدم دستورية التعديلات الدستورية التي ألغت الحظر المفروض على الحجاب.

**ثانيا،** منع حزب العدالة والتنمية من تغيير الدستور التركي الذي تم وضعه في عهد الحكم العسكري عام ١٩٨٢، وهو التعديل الذى هدف إلى تقليص دور الجيش والقضاة العلمانيين ونفوذهما في الدولة. وذلك في ظل مسعى حزب العدالة لإعداد دستور جديد يلائم الإصلاحات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي تم إجراؤها خلال السنوات القليلة الماضية، من خلال الحد من صلاحيات المحكمة الدستورية، على نحو يجعل من حل الأحزاب السياسية أمراً ليس باليسير.

**ثالثا،** محاولة الضغط على الحزب الحاكم قبل الانتخابات البلدية المقررة السنة المقبلة، للحد من ارتفاع شعبيته.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الدعوى القضائية الخاصة بحظر حزب العدالة والتنمية مثلت الفرصة الأخيرة لاستخدام سلاح المحكمة الدستورية العليا فى الصراع بين التيار العلمانى وحزب العدالة والتنمية، وذلك قبل إحالة عدد من قضاة المحكمة الدستورية العليا الذين عينهم الرئيس السابق العلماني المتشدد أحمد نجدت سيزار، إلى التقاعد، والمعروفين بمواقفهم العلمانية والسياسية المتشددة، ليخلفهم قضاة يعينهم الرئيس عبد الله جول في نهاية السنة، ما يعني أن سلاح المحكمة الدستورية شارف على الخروج من أيدي العلمانيين الذين تتراجع قوتهم مع ارتفاع شعبية حزب العدالة والتنمية.

ومع أن حزب العدالة راهن في بداية الأزمة على عدم قبول المحكمة النظر في القضية، غير أن قبول المحكمة النظر في مسألة حظر الحزب زاد من قناعة أردوغان وقادة الحزب الحاكم بضرورة إجراء تعديلات وإصلاحات قانونية تحد من قدرة المدعي الجمهوري على إقامة دعاوى إغلاق الأحزاب السياسية ومنح البرلمان سلطات واسعة في عملية انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية ووضع عقبات جديدة أمام مسألة إغلاق الأحزاب، بحيث تكون موافقة البرلمان شرطا لرفع دعوى إغلاق حزب سياسي، اقتضاء بالنموذج المعمول به في دول الاتحاد الأوروبي واليابان. كما تضمنت حزمة الإصلاحات المقترحة عدم فرض الحظر على نشاط أعضاء الأحزاب التي تغلق، بالإضافة إلى ضرورة موافقة ٨ أعضاء من بين ١١ عضوا في المحكمة الدستورية على إغلاق الحزب بدلا من ٧ أعضاء فقط حاليا. وقد سعى حزب العدالة إلى إجراء هذه التعديلات بالتعاون مع حزب الحركة القومية المعارض، وذلك من خلال تعديل المادتين ٦٨ و٦٩ من الدستور.

### أ - حظر الحزب بين الداخل والخارج

اتبع حزب العدالة والتنمية في مواجهة الأزمة المفتعلة إستراتيجية النفس الطويل، من خلال البدء أولا بعقد لقاء

مع زعماء أحزاب المعارضة الذين التقاهم الرئيس التركي عبد الله جول في القصر الجمهوري، وفي مقدمتهم دولت باهشلي زعيم حزب الحركة القومية، ودينيز بايكال زعيم حزب الشعب الجمهوري، المؤيد لحظر الحزب الحاكم.

وبدا أن هذه اللقاءات لم تسفر عن نتائج ملموسة، إذ أصر بايكال على خطورة السياسات التى ينتهجها حزب العدالة، وأن طريق الخروج من الأزمة يتمثل في التزام رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بالدستور وتخليه عن "مساعيه لضرب العلمانية ومحاولات إقامة دولة إسلامية". هذا فيما أكد حزب الحركة القومية التركي المعارض أنه سيساعد حزب العدالة والتنمية الحاكم على تعديل الدستور على نحو يجنبه خطر الإغلاق. ومع ذلك فثمة ما أوضح أن هذا الخيار ليس بالخيار السهل، فالحزبان الوحيدان اللذان يوفران كل على حدة مع نواب حزب العدالة غالبية الثلثين في البرلمان (٣٦٧ صوتا) للتعديل الدستوري عارضا بشدة هذا التعديل بالطريقة التي يطرحها حزب العدالة والتقي الحزبان، الشعب الجمهوري والحركة القومية على ضرورة معاقبة الشخصيات التي يثبت في حقها الاتهامات وليس الأحزاب، بما قد يعني حظر العمل السياسي على أردوغان.

وعلى الصعيد الخارجي، أعلن الاتحاد الأوروبي عن رفضه واستنكاره لقرار وكيل النيابة العامة ضد "العدالة والتنمية". واعتبر ذلك اعتداء سافرا على الديموقراطية. ومع ذلك فلم يكن هذا الموقف يعني الكثير بالنسبة لحزب العدالة خاصة فى ضوء خبرة محكمة حقوق الإنسان الأوروبية فى عام ٢٠٠٢ عندما حكمت بدستورية وشرعية قرار المحكمة التركية العليا، التي حظرت فى عام ١٩٩٨ نشاط حزب الرفاه الإسلامي، هذا بالإضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي لم يتخذ أى موقف عندما تقدم وكيل النيابة العامة في ١٤ مارس ٢٠٠٨ بطلبه إلى المحكمة الدستورية، مطالبا إياها بحظر نشاط حزب المجتمع الديموقراطي المتعاطف مع حزب العمال الكردستاني المحظور. بالإضافة إلى أن التيار الأوروبى الرافض لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبى سوف يستغل هذا التطور لإبعاد تركيا عن عضوية الاتحاد.

**ب- ركائز حزب العدالة في إدارة الأزمة**

ثمة عوامل أضفت نوعا ما من الثقة لدى الحزب فى إدارة هذه الأزمة. هذه الثقة تأسست على عدد من العناصر، كان أهمها الرصيد الإيجابى الذي يحظى به الحزب لدى الشعب التركى، وهو ما جعل أردوغان يهدد أكثر من مرة بأنه قد يلجأ إلى الشعب بالدعوة إلى انتخابات مبكرة، ومن خلال وصفه للدعوى القضائية بأنها اعتداء على "إرادة الشعب" والناخبين الذين صوت ٤٧٪ منهم لحزبه في انتخابات يوليو ٢٠٠٧. وهي المرة الأولى التي يشعر فيها بضرورة الإشارة إلى أنصاره، إذ حرص دائماً على عدم إقحام الشارع في خلافاته مع العلمانيين الذين خرجوا في عشرات التظاهرات دفاعاً عن النظام العلماني. لكن رئيس الوزراء لم يتردد هذه المرة في "التحصن" بالشارع واعتبره شريكاً له فى استخدام هذه الورقة، فقد أشار أحد هذه الاستطلاعات إلى أن الحزب سوف يحظى في الانتخابات البلدية بتأييد ما لا يقل عن ٦٠٪ من الأصوات.

كما أرتكن حزب العدالة على مساندة الأوساط الاقتصادية التركية، التي لم تخف مخاوفها إثر الإعلان عن دعوى حظر حزب العدالة والتنمية الحاكم معتبرة أن هذا التطور يهدد بإغراق البلاد في مرحلة طويلة من عدم الاستقرار. لذا فقد سارعت الأوساط الاقتصادية إلى إعلان موقفها من الأزمة بعدما اعتادت الوقوف على الحياد في مثل هذه المعارك. فقد اعتبر "اتحاد روابط أرباب العمل" في بيان له أن "طلب حظر الأحزاب السياسية غير مقبول بالنسبة للديموقراطية التركية". وبدوره حذر رئيس "جمعية المستثمرين الدوليين" طاهر اويزال من أن "مرحلة طويلة من عدم الاستقرار السياسي ستؤثر في كل خطط الاستثمار" في تركيا.

هذا بالإضافة إلى أن سيطرة عدد لا بأس به من رجال الأعمال المقربين من الحكومة على كثير من وسائل الإعلام وتردد آخرين منهم في تحدي الحكومة، كان كافيا لتشجيع أردوغان وحزب العدالة والتنمية على المضى قدماً فى اتجاه وضع دستور جديد للبلاد.

وقد مثلت تلك العوامل الخلفية التي صدر في ظلها قرار المحكمة الدستورية التركية العليا برد دعوى حظر الحزب الحكم بعدم حظر الحزب أو تجميد نشاط أي من قياداته، إذ لم يكتمل النصاب القانوني اللازم لقرار الحظر وهو ٧ قضاة من أصل ١١ قاضيا. إذ صوت ٦ قضاة فقط لمصلحة حظر الحزب مقابل مطالبة ٤ قضاة آخرين، من بينهم رئيس المحكمة بحرمانه من المساعدات المالية التي يتلقاها من الدولة سنويا كبقية الأحزاب، واكتفت المحكمة فى النهاية

بفرض عقوبات مالية على الحزب تمثلت في حرمانه من نصف المخصصات المالية الحكومية، مع الإقرار بتورط الحزب في نشاطات مناهضة للعلمانية على نحو يجعله مذنبا، ولكن من دون أن يستوجب الأمر الإغلاق.

يمكن القول إن التوصيف الأدق لهذه الأزمة أنها أزمة نظام وليست أزمة سياسة، فما جري في تركيا هي محاولة "انقلاب أبيض" على حزب العدالة والتنمية عبر القضاء، وهو ما عبر عنه المحلل العلماني ديريا سازاك، الذي وجه انتقادات عنيفة ضد دعوى حظر الحزب الحاكم قائلا: "إن تركيا يجب ألا تسقط في التجربة الباكستانية، وأنقرة لا يمكن أن تكون ديموقراطية حين تصبح مقبرة للأحزاب"، معتبرا "أن معاقبة الأحزاب على أخطائها يكون فقط عبر الانتخابات".

وبصفة عامة، يمكن القول أيضاً أن الديموقراطية التركية قد نجحت بتجاوز هذه الأزمة في اجتياز تحد واختبار جدى لتركيا التى واجهت تحديا واختبارا جديا كان من الصعب التكهن بنتائجه، إذا افترضنا صدور قرار المحكمة العليا بحظر حزب العدالة والتنمية.

## ٢- إشكالية الحجاب.. أزمة ممتدة

أصدرت المحكمة الدستورية التركية في يونيو ٢٠٠٨ قراراً ببطلان التعديلات الدستورية التي أُدخلت على الدستور التركي والتى سمحت للطالبات بدخول الجامعة بالحجاب، وهى التعديلات التي كان البرلمان التركي قد أجراها في فبراير من العام ذاته، وعلى إثر ذلك قال رئيس الأركان يشار بيوك إن "تركيا دولة حقوق علمانية ديمقراطية"، مشيراً إلى ضرورة احترام قرار المحكمة، بينما صرح رئيس الحكومة رجب أردوغان بأن "المحكمة الدستورية تجاوزت صلاحياتها". فقد شكل القرار وفق رؤية حزب العدالة ضربة موجعة إلى الحزب، ذلك أن رفع الحظر عن الحجاب كان بمثابة نصر سياسى كبير لحزب العدالة، كونه جسد استجابته لطموحات قاعدته الانتخابية الرئيسية وإنجازا لوعد قطعه الحزب على نفسه أثناء حملته الانتخابية الأولى قبيل الانتخابات المبكرة في نوفمبر ٢٠٠٢، وذلك برفع الحظر المفروض على الحجاب، بما يمكن طالبات الجامعات التركية من ارتداء الحجاب، ومن ثم إتاحة فرصة التعليم العالي مجدداً أمام آلاف الطالبات اللائي حرمن في فترات سابقة من حق التعليم الجامعي وما فوق الجامعي، منهن بنات أردوغان رئيس الحكومة نفسه، وزوجة عبد الله غول رئيس الجمهورية التركية الحالي وابنته أيضا.

وعلى الرغم من أن خضوع حزب العدالة لقرار المحكمة دون السعي للاصطدام بالمؤسسة القضائية، جاء لنظر المحكمة ذاتها دعوى حظر الحزب وتجميد أنشطة بعض قادته، إلا أن ثمة من نظر إلى موقف الحزب الحاكم باعتباره يأتي في إطار صفقة جرت خلف الستار بواسطة بعض رجال الأعمال، وتقضي بأن يمتنع حزب العدالة والتنمية عن تقديم تعديلات دستورية بشأن منع وحظر الأحزاب، على أن تبطل المحكمة الدستورية التعديل الدستوري الذي سمح بارتداء الحجاب في الجامعات، بينما تتخلى المحكمة الدستورية عن الدعوى المقامة لحظر الحزب.

وقد تأسس موقف حزب العدالة من حيث الرفض العلني للقرار والقبول الضمني به على عدد من العناصر، لعل أهمها أن إلغاء حظر ارتداء الحجاب في الجامعات والمؤسسات الحكومية ليس من اليسير على الحزب تحمل عواقبه، لاسيما وأن القضية أضحت معقدة على نحو يصعب معه التوصل لحل توافقي يرضي كافة الأطراف، ذلك أنها قضية شكلت منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة على يد مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٣، نقطة توتر دائمة على جميع المستويات من البرلمان إلى الجامعات إلى دوائر الدولة الرسمية. ومع أن حظر الحجاب بشكل رسمي بدأ عقب الانقلاب العسكري في عام ١٩٨٠، حيث صدر قانون الجامعات الذي حرم العديد من الطالبات من مواصلة تعليمهن، غير أن ثمة تاريخا طويلاً من المحاولات التي بذلتها الدولة التركية للقضاء على كافة الرموز الإسلامية وفي مقدمتها الحجاب، ففي عام ١٩٢٦ صدر "قانون القيافة" في فترة حكم مصطفى كمال أتاتورك، والذي فرض ارتداء الملابس الغربية على المرأة والرجل، بغرض التوافق مع نمط الحياة الغربية. وهو نفس القانون الذي استند إليه مجلس الأمن القومي في تركيا لإسقاط العضوية البرلمانية عن النائبة المحجبة مروة قاوقجي في عام ١٩٩٩.

كما شهدت تلك القضية مع تعاقب الحكومات التركية تطورات كثيرة منذ نهاية الثمانينات وحتى العام ١٩٩٧ حين تحولت مع حكومة مسعود يلماز الذي خلف نجم الدين أربكان في رئاسة الحكومة، إلى حظر شامل وفوري أدى إلى خروج عشرات الآلاف من الطالبات من الجامعات، كما منع القرار المحجبات من التردد على الأندية والمؤسسات الاجتماعية

التابعة للجيش التركي، مثلما منع الصحفيات المحجبات من دخول أي مؤسسة تابعة للجيش التركي. وتعرضت مئات الموظفات للفصل أو الإجبار على الاستقالة بسبب الحجاب. فضلا عن اضطرار الكثير من الطالبات التركيات إلى السفر للخارج لاستئناف دراستهن الجامعية، منهن على سبيل المثال ابنتا رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان.

وعلى الرغم من أن وصول حزب العدالة والتنمية ذى الجذور الإسلامية إلى السلطة في عام ٢٠٠٢، قد ساهم في عودة الأمل لدى قطاعات واسعة من فئات الشعب التركي الأكثر تدينا في منح المرأة التركية حق العمل والتعليم في مؤسسات الدولة دون الحاجة إلى خلع الحجاب، غير أن المحاولات الأولية لحزب العدالة والتنمية في هذا الإطار قوبلت برفض شديد من جانب العلمانيين المتشددين الذين رأوا في الأمر مقدمة لأسلمة الدولة التركية، بما جعل من قضية ارتداء زوجة رئيس الحكومة وزوجات رئيس البرلمان ووزير الخارجية ومعظم الوزراء ونواب الحزب الحجاب، ذريعة لمزيد من التوتر، وهو ما وضع أردوغان ورفاقه أمام تحد كبير ومنذ وقت مبكر.

وقد فرض ذلك على حزب العدالة تبني استراتيجية للاحتواء وتجنب الوصول إلى نقطة الصدام مع مؤسسات الدولة العلمانية انطلاقاً من قناعة رئيسية مؤداها أن الوقت لم يحن بعد لحل المشكلة، وأن الزمن كفيل بذلك، وهو الموقف الذي أثمر عن تململ في صفوف قواعده الأكثر تدينا التي لم تقتنع إلى حد كبير بأن المطلوب في هذه المرحلة عدم حرق المراحل وانتظار تمكين الحزب من السلطة على نحو أكبر.

وقد استمر الأمر بين شد وجذب حتى طرح حزب العدالة عبد الله جول، ليكون مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية، حيث مثل ذلك الفرصة المثالية للعلمانيين لهدم مشروع الحزب الهادف إلى التخفيف من حدة السيطرة العلمانية على مقاليد الأمور في البلاد، غير إن انتصار حزب العدالة وعلى نحو غير مسبوق وسيطرته على مؤسسات الدولة المفصلية من رئاسة الوزراء إلى رئاسة الدولة إلى رئاسة البرلمان، دفع الحزب إلى محاولة إلباس تركيا الجديدة ثوبا جديدا يلائم الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي أجريت خلال السنوات المنقضية من خلال إجراء إصلاحات دستورية على الدستور التركي بحيث يتلاءم مع التطورات تلك، ومن هذا المنطلق سعى إلى أن تتضمن هذه الإصلاحات بندا يسمح للطالبات المحجبات بالدخول إلى الجامعات التركية.

وقد ظل هذا الموقف معلقا إلى أن عاد أردوغان بعد ذلك وأكد أن بوسع حكومته حل مشكلة حظر الحجاب في الجامعات سريعا، دون الحاجة إلى استكمال صياغة دستور البلاد الجديد الذي سيستغرق عاما على الأقل، قائلا: "سنتخطى هذه المشكلة معا.. لا حاجة للانتظار للدستور الجديد.. حل هذه المشكلة بسيط للغاية.. سنجلس معا ونحلها بجملة واحدة". وقد كان أردوغان يبغي من ذلك التأكيد على إمكانية تعديل مواد الدستور التركي والتي يتم بمقتضاها حظر الحجاب في الجامعات، وغيرها من المؤسسات الحكومية.

وقد زاد من قناعات حزب العدالة بضرورة السير في هذا الطريق موقف حزب الحركة القومية الذي يعد من الأحزاب العلمانية، وذلك بعدما أعلن مساندته لحزب العدالة والتنمية في مساعيه الرامية إلى رفع الحظر عن الحجاب، حيث أعلن زعيم الحزب دولت باهشلي في بيان له أن ارتداء الحجاب يخالف فقط مبدأ تساوي الموظفين أمام المؤسسات الحكومية، مشيرًا إلى خلو الدستور من أي قانون يحظر ارتداء الحجاب في الجامعات ومؤسسات الدولة.

ويمكن القول إن حزب الحركة القومية سعى إلى تحقيق عدد من الأهداف من موقفه المؤيد لموقف حزب العدالة والتنمية من قضية الحجاب، لعل أولها، أن يشارك حزب العدالة الحاكم في كسب الرأي العام، وهو ما يعني تأمين أصوات محافظة للحزب، منحت أصواتها لحزب العدالة في الانتخابات الأخيرة،. ثانيا، ظهور الحزب بمظهر المشارك في عمليات اتخاذ القرار مع الحكومة، خاصة أن الحزب يدرك أن هناك زحفا متواصلاً للتيار الإسلامي بقيادة حزب العدالة والتنمية، بما يحتم عليه العمل على عرقلة هذا الزحف بشكل غير مباشر من خلال الحيلولة دون تحقيق حزب العدالة والتنمية مكاسب أكبر كان من الممكن أن يحصل عليها الحزب في حال اتخاذ حزب الحركة القومية قرار بمعارضة مشروع رفع الحظر عن ارتداء الحجاب.

وربما تكون الأسباب السابقة هي ذاتها التي صاغت موقف حزب المجتمع الديمقراطي الكردي من هذه القضية، حيث أعلن القيادي والنائب عن الحزب أحمد تورك أنه مع إلغاء حظر الحجاب، باعتبارها قضية تتصل بالحريات، وهو تصريح أخفي وراءه عدم رغبة حزب المجتمع الديمقراطي في أن يظهر حزب العدالة الذي فاز بأصوات جزء مهم

من أكراد تركيا، على أن له الفضل في عملية إلغاء حظر الحجاب، لما يعنيه ذلك من اتجاه مزيد من الأصوات الكردية المحافظة إلى حزب العدالة، وسعيا في الوقت نفسه إلى إثبات صعوبة تحقق مقولة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والتي أطلقها بعد الفوز الذي حققه الحزب في الانتخابات التشريعية الأخيرة، من أنه يريد الحصول على أصوات ديار بكر (الكردية) في الانتخابات البلدية المقبلة، وهو ما رد عليه نواب حزب المجتمع الديمقراطي في حينه بأن "ديار بكر قلعة لن يسلموها لأحد".

وفى المقابل، فإن العلمانيين المتشددين اعتبروا أن مسعى حزب العدالة والتنمية يشكل تهديداً للإصلاحات التي أدخلها مصطفى كمال أتاتورك الذي فصل بين الدين والدولة، بما قد يحول تركيا إلى إيران أخرى. وعبر عن ذلك المدافعون عن العلمانية لاسيما في الجيش والقضاء وعمداء الجامعات من خلال التأكيد على أن الحجاب مؤشر على الانتماء للإسلام السياسي، وأن حزب العدالة والتنمية بسعيه لرفع الحظر عن الحجاب، إنما يسعى إلى الطعن في مبدأ فصل الدين عن الدولة. هذا فيما أعلن رئيس أركان الجيش التركي الجنرال يشار بويوكانيت معارضته الضمنية لمشروع تعديل الدستور، حيث قال: "إن كل شرائح المجتمع التركي تعلم ما يعتقده الجيش بشأن قضية الحجاب، وأنا لا أريد أن أتحدث بشأن هذا الموضوع".

ومع أن البعض داخل تركيا فسر تعليق رئيس الأركان على أنه معارضة لارتداء الحجاب في الجامعات، غير أن ذلك لم يعن الدخول في صدام مع الحكومة، خاصة أن الجيش لم يبغ تكرار الخطأ الذي ارتكبه حينما أعلن معارضته لوصول إسلامي، زوجته محجبة، إلى البرلمان فما كان إلا أن جاءت الانتخابات بحوالي ٣٤٠ إسلاميا إلى البرلمان، بل ووصول إسلامي إلى رئاسة الجمهورية هو عبد الله جول، لتكون زوجته المحجبة هي سيدة تركيا الأولى.

وقد شكل موقف المحكمة الإدارية العليا أكثر المواقف معارضة لنهج حزب العدالة والتنمية عندما حذرت من أن خطط رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الرامية إلى رفع الحظر على ارتداء الحجاب في الجامعات يشكل خطرًا على ما أسمته بـ"السلم الاجتماعي". وفي بيان لها قالت المحكمة: "إن هذه الخطط لن تبقى قاصرة على المؤسسات التعليمية فقط، ولذلك فنحن ننظر إليها بقلق حيث إنها ستؤثر على السلم الاجتماعي". وأضاف البيان أن أحكام القضاء السابقة أوضحت أن المبادرات الدينية لا تدخل في نطاق الحريات الديمقراطية، لكونها تضر بمبادئ العلمانية. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أصدر المدعي العام الجمهوري عبد الرحمن بالشانكايا بيانا آخر أكد خلاله على أن التفكير باستخدام بعض الملابس في إطار الحريات سيفصل بين الطلاب ويحول المؤسسات التربوية إلى ساحة نشاطات تتعارض ونظام الوحدة والعلمانية.

ولاشك أن تحول الجدل إلى مبارزة سعى كل طرف من خلالها إلى تأكيد صدقية موقفه، أعاد إلى الذاكرة حالة التوترات والإضطرابات التي لم تسلم منها التفاعلات السياسية التركية منذ عقود، فقد عادت الساحة التركية إلي الانقسام مجددا حول قضية داخلية رأي فيها الحزب الحاكم أن المنع يمثل انتهاكا لحرية المعتقد، بينما رأى مناصرو التطبيق الصارم للعلمانية الناقدون، خاصة داخل الجيش والقضاء والتعليم العالي في الحجاب رمزا سياسيا يتحدى النظام العلماني، الأمر الذي جعلهم يهددون ويتوعدون بأن الأحزاب التي تفكر في هذا المسعى ستلقي مصير الأحزاب الإسلامية السابقة كالرفاه والفضيلة.

وربما دعت هذه التهديدات حزب الحركة القومية، ثاني أكبر أحزاب المعارضة، إلي إصدار تصريحات علي لسان زعيمه دولت باهشلي في ١٩ يناير ٢٠٠٨ لتوضيح موقف الحزب من هذه القضية، مشيرا إلي أن اقتراحه بشأن رفع الحجاب يشمل المستفيدات من خدمات المؤسسات الحكومية وليس الموظفات في مؤسسات الدولة الرسمية، وهو ما فُسر علي أنه يمثل تراجعا في موقف الحزب الذي أعلن قبلها بيومين فقط أنه علي استعداد لدعم الحزب الحاكم في هذه القضية، وفسرها البعض الآخر علي أنه جاء علي خلفية تهديدات القوي العلمانية بإمكان إغلاق الأحزاب السياسية الساعية إلي تغيير المواد الدستورية الحاكمة منذ عام ١٩٨٢.

ولعل هذه التطورات جعلت حزب العدالة والتنمية، ومن ورائه حزب الحركة القومية، يدرك أن السير إلى منتصف الطريق يشكل الحل الأمثل في الوقت الراهن، وذلك عبر التوصل إلى حل يقضي برفع الحظر المفروض فقط على ارتداء النساء لغطاء للرأس يغطي حتى أسفل الذقن، في حين أن الحجاب الذي يغطي الرأس ويدور حول منطقة الصدر بالكامل

يظل محظورا داخل الحرم الجامعي، وذلك وفق ما أعلنه رئيس البرلمان "كوكسال توبتان"، وصوت لصالحه ٤٠٣ نواب من أصل ٥٥٠، بعدما كان قد وافق عليه في قراءة أولى ٤٠٤ نواب وعارضه ٩٢، إثر نقاش دام أكثر من ١٣ ساعة.

وقد مثل التوصل إلى حل كهذا في حينه نصرا سياسيا لحزب العدالة والتنمية، الذي سعى إلى إدارة أزمة الحجاب من خلال تجنب الصدام مع القوى العلمانية قدر الإمكان، على أن يكون الفيصل بين الجانبين المؤيد للحظر والرافض له هو الدستور، ومن خلال الارتكاز على إستراتيجية يمكن تحديد أبرز معالمها فيما يلي:

١- التأكيد على أن أغلب قطاعات الشعب تقف إلى جانب الحكومة، وأن مسعى الحكومة يجسد رغبات وأماني الشعب التركي، وأنه في حال اللجوء إلى المواطن التركي لحسم هذه المسألة فإنه سيتخذ موقفا مساندا للحزب الحاكم، وهو في ذلك ارتكن على ما تشير إليه استطلاعات الرأي المختلفة والتي تكشف عن أن ثلثي الأتراك ضد الحظر المفروض على الحجاب في الجامعات ومؤسسات الدولة الرسمية، وخاصة بعد أن أشارت دراسة أجرتها المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، وهي منظمة أبحاث مقرها اسطنبول، أن ٤٦٪ من الأتراك يصنفون أنفسهم على أنهم "متدينون جدا". وذكرت أن ثلثي النساء اللاتي شملتهن الدراسة يضعن غطاء الرأس بطريقة أو بأخرى لدى خروجهن من البيت، وإنهن ينظرن إلى ارتداء غطاء الرأس في الجامعات على انه حق أساسي.

٢- عمد حزب العدالة والتنمية إلى إتباع استراتيجية الاحتواء وعدم التصعيد، حيث أجل أردوغان هذه القضية إلى ما بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة، تأسيسا على أن قضية الحجاب، باعتبارها مسألة شائكة، تمثل ورقة مهمة يمكن توظيفها ضده على نحو قد يترك تداعيات سلبية اجتماعية واقتصادية تضعف قوة الحزب وقد تنهي سيطرته على البرلمان.

٣- تحلى حزب العدالة بقدر واضح من المرونة في معرض إدارته لـ"أزمة الحجاب"، من خلال تحويل الواجهة ، بعد إدراك حجم التحديات والمعارضة لرفع الحظر الكامل عن الحجاب، إلى رفع جزئي، وذلك ترافقا مع العمل على تحويل الخلاف حول هذه القضية بين الإسلاميين والعلمانيين إلى قضية تتعلق بمبادئ حقوق الإنسان، وهو ما أشار إليه أردوغان بقوله: "يجب أن يعرف الجميع أننا لا نسعى إلا لتحقيق أمر واحد وهو وقف المعاملة غير العادلة التي تلقاها بناتنا لدى دخول الجامعة".

٤- تبني أردوغان استراتيجية تقوم على الاستقواء بالآخرين، وذلك من خلال بناء تحالفات مع بعض الأحزاب الأخرى التي تشاركه نفس موقفه من قضية رفع الحظر عن الحجاب، حتى لا يبدو حزب العدالة والتنمية كمن يقف بمفرده في مواجهة المعارضين، وعلى نحو يجعل من الحزب الحاكم الطرف الرئيس ولكن ضمن مجموعة من الأطراف الأخرى التي تنادي وتتبنى ما ينادي به ويتبناه من قضايا.

٥- التأكيد على أن تركيا الأوروبية يجب أن تقتدى بغيرها من الدول الأوروبية، وذهب فى هذا المجال إلى أن المسلمات في الدول الغربية التي تقطنها غالبية مسيحية لهن الحق في دخول الجامعة بالحجاب، في حين أنهن ممنوعات من ذلك في تركيا التي تقطنها غالبية مسلمة، مشددا على أن الحجاب ينبع من الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد ولا يحق لأحد أن يحظر ارتداءه.

٦- استغل حزب العدالة انشغال جنرالات الجيش بالعمليات العسكرية في شمال العراق وجنوب شرق البلاد، لتمرير المادة الخاصة بالسماح بدخول الجامعات بالحجاب، من أجل تحقيق رفع الحظر عن الحجاب، وهو ما كشف عن أن قيادة الحزب ونخبته الحاكمة تستطيع توظيف مهاراتها السياسية في تحقيق ما تريده وفق مقتضيات الظروف وفي التوقيتات المناسبة بعيدا عن سياسة استعراض الإمكانيات وإعلان التحديات في مواجهة الخصوم، ليس درءا للمخاطر على سلامة الحزب ونخبته وحسب، وإنما أيضا ضمانا لسلامة وأمن الجمهورية التركية الثانية التي كان لحزب العدالة والتنمية الفضل الأكبر في تأسيسها.

وعلى الرغم من كل ذلك، فقد أعاد قرار المحكمة الدستورية بعودة الحظر على ارتداء الحجاب في مؤسسات الدولة نقطة التوتر في الحياة السياسية والاجتماعية التركية، خاصة في ظل الجدل الدائر منذ عشرات السنين حول هوية الدولة والمجتمع في تركيا.

## ثانيا : قضايا الخارج

### ١ - اجتياح تركيا لشمال العراق

مع بدايات عام ٢٠٠٨ كان من الواضح أن مرحلة المناوشات بين تركيا وحزب العمال الكردستاني قد دخلت مرحلة جديدة، وأن العمل العسكري والتوغل التركي داخل الأراضي العراقية لتتبع فلول قوات الحزب الكردي الذي يتخذ من جبال شمال العراق في المثلث التركي ـ العراقي ـ الإيراني ملاذا لعناصره المسلحة آتية لا محالة. ذلك أن تركيا خلال العام ٢٠٠٧ بدت كمن يستعد لمعركة دامية من أجل صون استقرارها وسلامة أراضيها التي نالت منها العمليات العسكرية المتعددة التي قامت بها عناصر ومقاتلو حزب العمال الكردستاني ضد أهداف تركية عديدة تنوعت بين المدنية والعسكرية.

وقد تطلب ذلك الاستعداد لمجيء الفرصة المناسبة لإطلاق شرارة البدء للتحرك نحو هذا الهدف. وبالفعل فبعد أشهر تجاوزت الستة من التهديدات العسكرية، شنت القوات الجوية التركية في منتصف يناير ٢٠٠٨ هجوماً عسكرياً على مواقع تابعة لحزب العمال الكردستاني تنتشر في جبال قنديل داخل كردستان العراق، فيما جاءت العمليات البرية في الثاني والعشرين من الشهر ذاته، وهي عمليات اختير لها "الشمس" عنوانا، وحملت قدرا كبيرا من المفاجأة سعيا نحو تحقيق أكبر قدر من الفاعلية من أجل القضاء على الحزب الذي طالما أثار العديد من الإشكالات الأمنية.

وقد بدا من سمات المعركة التي أقدم عليها الجيش - بعد إلحاح دام سنوات - أنها أشبه بالحرب الشاملة بين دولتين، وليس بين دولة وبعض العصابات التي تحتمي بتضاريس الجبال في مواجهة آلة الجيش التركي المتقدمة، فدخلت تركيا المواجهة باندفاع ملحوظ مستخدمة في ذلك طائرات "إف ١٦" لتهيئة مسرح العمليات أمام تقدم القوات البرية وذلك على مدار أسبوع كامل، لتقوم بعد ذلك بعمليات إنزال جوي لقواتها الخاصة في جبال قنديل سعيا للقبض علي أبرز قيادي الحزب، مثل مراد كاريلان وحسين علي مسئول العلاقات الخارجية للمنظمة وحيد الحيطان مسئول شئون المخابرات، والقيادي فهمان حسين الملقب بالدكتور ياهوز أردال. هذا في الوقت الذي تقدم فيه ما بين خمسة وعشرة آلاف جندي نحو جبال شمال العراق.

وعلى الرغم من أن عملية "الشمس" العسكرية شكلت العملية التالية لنحو ٢٥ عملية عسكرية للقوات التركية في شمال العراق، فقد بدا أن الجديد في العملية السادسة والعشرين عزم تركيا علي شن حرب علي حزب العمال الكردستاني على نحو مغاير لما جرت عليه العادة في العمليات السابقة التي ظلت تتعامل مع الحزب من منظور الرغبة في القضاء على قدراته وشل حركة عناصره، وليس القضاء على عناصر الحزب ذاته وتتبع فلوله بشكل ينهي وجوده نهائيا، وذلك بعدما منحت الجمعية الوطنية التركية الجيش حرية التحرك والدخول في حرب لحماية التراب الوطني في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٧، وأعقبه تفويض من الحكومة بتاريخ ٢٨ نوفمبر من العام ذاته، ومنذ هذا التاريخ وتوالت الضربات الجوية علي معاقل ومخابئ عناصر المنظمة المتمركزة في جبال شمال العراق. وقد كان أبرزها الضربة الجوية في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٧، والتي أسفرت عن وقوع ضحايا من عناصر المنظمة وفقا لبيان المؤسسة العسكرية التركية تراوح بين١٥٠ إلى١٧٥ عنصرا .

وحاولت تركيا خلال التوغل الأخير في شمال العراق توفير كافة السبل الكفيلة بنجاح عملياتها العسكرية، وذلك من خلال استغلال التوقيت المناسب، وبإحداث تنسيق مشترك مع أطراف خارجية جاءت على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض القيادات العراقية، بل والكردية أيضا مثل الرئيس العراقي جلال طالباني، في محاولة منها لعدم إثارة هواجس أكراد شمال العراق، ومن أجل بث رسائل تطمينات لكافة الأطراف داخل العراق أو خارجه، وذلك عبر تأكيد أن أهداف العمليات العسكرية لا تتجاوز الرغبة في القضاء على منظمة حزب العمال. وفي هذا الإطار، أكدت القيادة العسكرية في بيان صدر مع بداية العمليات العسكرية على أن القوات المسلحة "تعلق أهمية خاصة على وحدة وسلامة أراضي العراق واستقراره"، موضحا أن القوات "ستعود إلى البلاد بأسرع ما يمكن بعد أن تحقق هدفها المحدد وهو شل عناصر المنظمة الإرهابية وتدمير بنيتهم التحتية"، مؤكدا في الوقت عينه أن عملية التوغل تستهدف حصرا حزب العمال الكردستاني المتهم باستخدام شمال العراق لشن هجمات على الأراضي التركية.

هذا فيما أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن توغل القوات التركية في شمال العراق لمطاردة المتمردين الأكراد الأتراك، هو عملية محدودة، مشيرا إلى "أن أهداف هذه العملية وحجمها وأبعادها محدودة". وأشار أردوغان إلى أنه اتصل هاتفيا بالرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لإبلاغهما بالتوغل التركي، موضحا أن تركيا ليست لديها أي نية في المساس بوحدة وسلامة العراق.

وعلى الرغم من أن ثمة تبايناً بين موقفي كل من حكومتي العراق المركزية بقيادة نوري المالكي وحكومة إقليم شمال العراق بقيادة مسعود بارزاني إزاء الإيضاحات التركية بشأن العمليات العسكرية في شمال العراق، إلا أن الأولى تجاوزت خلافاتها مع إقليم كردستان بإدانة الاجتياح التركي لحدود الإقليم، مطالبة بسحب فوري للقوات، ولكنها لم تحاول التحرك أبعد من الإدانة، نظراً لضعفها ومسايرتها التنسيق الأمريكي - التركي في الحرب، وبسبب الخلاف على حقول النفط والموازنة مع إقليم شمال العراق. هذا فيما توالت تنديدات حكومة إقليم كردستان بالعمليات العسكرية من جهة، وإعلان استنفارها استعداداً للدفاع عن إقليم كردستان في حال توغل تركي أكبر داخل مدن الإقليم من جهة ثانية. وطالب رئيس الإقليم مسعود بارزاني الرئيس جورج بوش بالتدخل شخصياً لإنهاء التدخل العسكري التركي.

**أ- تركيا والأكراد.. أسباب التصعيد**

تنوعت أسباب قيام تركيا بعمليات عسكرية واسعة في شمال العراق بين أهداف داخلية وأخرى خارجية، وهي إن كانت تعبر عن مرحلة لم تعد فيها القيادة التركية السياسية قادرة على تحمل تبعات الضربات العسكرية التي يوجهها حزب العمال الكردستاني إلى المنشآت والأهداف التركية، فإنها تجسد من ناحية أخرى حجم الضغوط التي تعرضت لها القيادة السياسية التركية من قبل القوى العلمانية وجنرالات الجيش، والتي أجادت استخدام هذا الملف لاتهام الحزب الحاكم بالتقاعس عن حماية وصون سلامة أراضي تركيا.

وعلى الرغم من ذلك فقد ظل حزب العدالة والتنمية الحاكم يدعو إلى تبني الوسائل السلمية لتجاوز "القضية الأزمة"، كونه جاء إلى السلطة مسلحا ببرنامج متكامل في إطار دمقرطة الدولة التركية، مانحا مسألة حقوق الأكراد حيزاً كبيراً من هذا البرنامج، بما أهله لأن يكتسح الأصوات الكردية في جنوب شرقي البلاد - فقد نجح فى إدخال أكثر من خمسة وسبعين نائباً كردياً إلى البرلمان في حين فشل حزب المجتمع الديموقراطي، المتعاطف مع حزب العمال الكردستاني، في إدخال أكثر من عشرين نائباً- وذلك بعدما باشر الحزب الحاكم في وضع اللبنات الأساسية لبرنامجهم الكردي، والذي تقوم خطوطه العريضة على العمل من أجل تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الكردية من خلال "استراتيجية تنموية خاصة"، والاعتراف بالخصوصية الكردية من جهة اللغة والثقافة والتاريخ وجعل ذلك جزءاً من الهوية التعددية للدولة التركية بحيث يصبح الأمر مصدراً لاعتزاز الأتراك لا نفورهم، والسعي من أجل نزع سلاح حزب العمال الكردستاني وإقناع مقاتليه بالتخلي عن العنف والنزول من الجبال والعودة إلى المجتمع للعمل من داخله وممارسة السياسة تحت قبة البرلمان بالكلام لا بالرصاص. لذلك فمن المهم التوصل إلى الأسباب التي دفعت الحزب إلى تغير استراتيجيته باللجوء بشكل فجائي إلى العمل العسكري. ونوجز هذه الأسباب فيما يلي:

١- لجأت النخبة السياسية التركية إلى العمل العسكري ضد حزب العمال الكردستاني، باعتباره يمثل الخيار الأخير، وذلك بعد استنفاد كافة السبل الأخرى التي من شأنها تحقيق الأمن والاستقرار في تركيا، فبعد أن كان أردوغان أبرز المنادين والمتبنين لدعوة مؤداها أولوية تشجيع المقاتلين الأكراد على إلقاء أسلحتهم والركون إلى السلم وممارسة العمل السياسي تحت قبة البرلمان، إلا أن عدم استجابة الحزب الكردي لدعوته دفعه إلى التأكيد أنه حينما يكون العمل العسكري الخيار الأخير، فإنه ليس ثمة تردد في ذلك طالما الأمر يتعلق بأمن تركيا.

٢- على الرغم من نجاح أردوغان في الحصول على اتفاقية أمنية مع الجانب العراقي بموافقة رئيس الوزراء نوري المالكي تتضمن مكافحة وجود حزب العمال الكردستاني على الأراضي العراقية وتحديدا المواقع الموجودة في الشمال، غير أن عدم قدرة حكومة المالكي على تنفيذ بنود الاتفاقية، في ظل ضعفها في مواجهة حكومة إقليم شمال العراق، جعل من التحرك فعليا في تطبيق هذا الاتفاق محل شكوك دائمة، لاسيما وأن محض توقيع الاتفاق قد أثار سخط "حكومة إقليم كردستان العراق" كونها جاءت دون استشارتهم. ومن ثم، فقد مثل ضعف حكومة العراق وتعنت حكومة شمال العراق في الاستجابة للمطالب التركية بشأن مكافحة حزب العمال الكردستاني، دافعا لتحرك تركيا نحو خوض المعركة

العسكرية لاسيما في ظل الضغوط الداخلية من قبل القوى القومية التركية لجهة السير في اتجاه إطلاق يد الجيش للقضاء علي المتمردين الأكراد.

٣- شكلت المرحلة التي اندلعت فيها المواجهات مع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، واحدة من أكثر المراحل حساسية في تاريخ العلاقات الشائكة بين حزب العدالة والتنمية الحاكم ذى الخلفيات الإسلامية وبقية مؤسسات الدولة العلمانية، فضلا عن بقية قوى الدولة من القوميين المتشددين وذلك من جراء تنامي استياء هذه المؤسسات والقوى من وصول عبد الله جول إلى منصب رئيس الجمهورية ودخول زوجته السيدة خير النساء إلى قصر أتاتورك - جاناكيا -، هذا من ناحية، ومن أخرى من جراء مساعي الحزب في حينه إلى تعديل مواد من الدستور التركي بما يرفع الحظر جزئيا من على الحجاب، وهى القضية التي ظلت تابوتا مغلقا ولغما مفخخا لم يسلم كل من أقترب منه.

ومن ثم فقد تطلب فتح هذا التابوت أن يقدم حزب العدالة والتنمية على خطوة من شأنها أن تلهي المؤسسة العسكرية بتحويل انتباه قادتها العسكريين بعيدا القضايا الداخلية.

٤- راهن صانع القرار في تركيا علي أن نجاح العمليات العسكرية قد يتعدى في أهدافه المعلنة إلي أمور أخري أو إلي قضايا جيو - سياسية أكثر أهمية لعل أهمها توجيه إنذار شديد اللهجة إلى أكراد شمال العراق، مفاده أن السير في اتجاه تأسيس دولة كردية مستقلة في شمال العراق، قد يأتي بعواقب وخيمة، من جراء الرفض التركي لاعتبارات أقلها أن قيام دولة مستقلة للأكراد في شمال العراق سيؤجج النزعة الانفصالية لدي أكرادها الذين يتجاوز عددهم ٢٠٪ من سكان تركيا.

**ب - موقف واشنطن.. توافق تركي - أمريكي**

أبلغت تركيا الولايات المتحدة مقدما بالتوغل في شمال العراق لتعقب مسلحي حزب العمال الكردستاني. وأقرت وزارة الدفاع الأمريكية بأنه قبيل العمليات العسكرية زادت وتيرة عمليات تبادل معلومات مخابراتيا مع تركيا عن المتمردين الأكراد، غير أنها أشارت إلى أن تركيا خططت لعملية التوغل بنفسها. هذا فيما طالبت واشنطن الإدارة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان بضرورة قطع الدعم اللوجيستي عن عناصر المنظمة حفاظاً على العلاقات التركية الأمريكية، وهو ما ساعد كثيرا في تأكيد الهدف التركي المعلن والمتمثل في أن العمليات العسكرية التركية تستهدف المنظمة الانفصالية فقط.

وقد كان السلوك الأمريكي الداعم للموقف التركي منسجما إلى حد بعيد مع مصالح واشنطن ذاتها في تحقيق عدد من الأهداف لعل أهمها: **أولا**، امتصاص نقمة مؤسسة الجيش التركي. **ثانيا**، لقناعتها أن العمليات العسكرية إذا ما وقعت، فإنها ستثبت ميدانياً عجزها عن القضاء على حزب العمال، ما يمكن أن يزيد من فرص الحلول السياسية التي تنادي بها الحكومة التركية التي تدعمها واشنطن، وذلك من خلال إقناع الجيش بالتخلي عن التمسك بالخيار العسكري والاقتناع بجدوى التخلص من حزب العمال وسلاحه وقواعده عبر الوسائل السياسية، ذلك أن لدى واشنطن قناعة مؤداها، أن الضغط العسكري المتواصل على حزب العمال الكردستاني لن يفضي سوى إلى لجوء حزب العمال إلى التعاون والتنسيق مع المجموعات الدينية الإرهابية داخل تركيا من جهة، وطلب الدعم من إيران والمجموعات الإرهابية داخل العراق من جهة ثانية. **ثالثا**، تدرك واشنطن جيدا أنه دخول القوات البرية التركية إلى شمال العراق، بدعم من واشنطن قد يحول دون حدوث تنسيق سوري إيراني تركي في هذا الملف، وذلك في إطار مساعيها لإحباط أي محاولة لإقامة تحالفات إقليمية جديدة في المنطقة تضم في نطاقها كلا من تركيا وإيران وسوريا. **رابعا**، هدفت واشنطن أيضا إلى تقليل نفوذ الزعيم الكردي مسعود برزاني، لاسيما أن واشنطن تتفق مع أنقرة علي ضرورة تقليص نفوذه بهدف تمرير مشروع قانون البترول العراقي الجديد، لاسيما أيضاً أن واشنطن بدأت تنفض يدها من بارزاني، تناغماً مع مسعى طالباني، لاستبداله بنيجيرفان بارزاني في قيادة الحزب الديموقراطي الكردستاني، خصوصا بعدما أدركت واشنطن أن مسعود بارزاني بات يشكل إرباكا للسياسات الأمريكية في العراق، خلافا لجلال طالباني، المنسجم تماماً مع السياسات الأمريكية والتركية. **خامسا**، ثمة اتجاه أخير بدا واضحا نسبيا في التحليلات رأى أن التحول الأمريكي لجهة دعم العمليات العسكرية التركية في شمال العراق بعد ممانعة وقفت وراءه إسرائيل، وذلك رغبة منها في وصول أقدام حليفتها إلى موقع أقرب إلى الحدود الإيرانية عبر منافذ العراق الشمالية، بما يسهل من عمليات التجسس المشتركة على التحركات الإيرانية في هذه المنطقة، فضلا عن متابعة تطور برامج التسلح الإيرانية عن قرب.

### جـ- نتائج العمليات العسكرية.. العودة لنقطة البداية

هناك مقولة شهيرة للرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال حول العملية العسكرية الأولى التي قام بها حزب العمال الكردستاني في منتصف أغسطس عام ١٩٨٤ مؤداها: "لن تستغرق مكافحة حزب العمال الكردستاني منا، أكثر من ٢٤ ساعة"، وذلك، إيذاناً ببدء العمليات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني، ولكنها أصيبت بالفشل. ثم قال زعماء تركيا اللاحقون: سننتهي منهم، خلال هذا الصيف.. خلال هذا الربيع، خلال هذه السنة، وهكذا دواليك، يستغرق الأمر ٢٤ سنة دون حسم هذه المشكلة. ولازالت تعيش تركيا حالة حرب مع أكرادها كلفتها سنويا زهاء ٧ مليارات دولار، وأكثر من ٣٠٠ مليار دولار تقريبا، خلال تلك السنوات، بالإضافة إلى الضحايا البشرية من الجانبين.

ولعل ذلك ما تكرر مرة أخرى مع حزب العدالة والتنمية بعد استخدام الأداة العسكرية لحسم "القضية الأزمة"، ذلك أن العمليات العسكرية التركية لم تفض إلى نتيجة جديدة مثمرة، فلا تركيا انتصرت ولا حزب العمال الكردستاني تلاشى وانكسر، وإنما كلا الطرفين خسر، فالحزب طالته ضربات موجعة من شأنها أن تضعفه خلال المراحل المقبلة، أما تركيا فقد أعلنت عن انتهاء العمليات العسكرية بشكل مفاجئ بعد أن أعلن الجيش التركي انسحاب قواته من شمال العراق بعدما نجحت في تحقيق أهدافها ضد حزب العمال الكردستاني، وبعد أن تمكنت من الإثبات للانفصاليين الأكراد أن شمال العراق لا يصلح أن يكون منطقة آمنة لهم.

وأوضح البيان الذي أصدرته رئاسة هيئة أركان الجيش التركي أن القرار بإنهاء العمليات والبدء في الانسحاب لم يخضع لأي ضغوط خارجية، وأشار البيان إلى أن الجيش تمكن من تصفية ٢٤٠ متمردا كرديا على الأقل قتلوا خلال الحملة العسكرية في شمال العراق التي استغرقت ثمانية أيام، كما قتل ٢٧ جنديا تركيا، هذا في الوقت الذي أكد فيه حزب العمال الكردستاني أنه تمكن من قتل ١٣٠ جنديا تركيا.

وقد أثارت طريقة الانسحاب التركي من شمال العراق الكثير من التساؤلات حول الأهداف الحقيقية لهذا الاجتياح، لاسيما في ظل التصريح الذي كان قد أدلى به رجب طيب أردوغان، والذي قال فيه: "إنه لن ينتهي إلا بعد أن يحقق أهدافه". وبصفة عامة، يمكن التأكيد على أن لتركيا بعض الأهداف غير المعلنة، سعت إلى تحقيقها عبر عملياتها العسكرية في شمال العراق لعل أهمها:

**أولاً**: وضع المنطقة الممتدة من "زاب" وحتى خواركوك، ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لكردستان العراق، ومقاتلي حزب العمال الكردستاني، تحت سيطرة تركيا، والتمركز فيها عبر إقامة شريط أمني عازل، يحول دون انتقال المقاتلين إلى المنطقة الكردية في تركيا.

**ثانياً**: كشف كردستان العراق أمام الجيش التركي، وصولاً للتأثير على القرار الكردي السياسي في العراق، فيما يتعلق بالمادة ١٤٠ الخاصة بمدينة كركوك، وقانون النفط، ومستقبل الفيدرالية. وعليه تصبح منطقة كردستان العراق "محمية تركية". وهذا الوضع لن ينسف المشروع الفيدرالي الكردي في الإقليم وحسب، بل يقضي نهائياً على حلم الدولة الكردية في العراق وتعود الحال بالمنطقة الكردية - العراقية إلى فترة ١٩٩٢.

ويبدو في التحليل الأخير أن الجيش التركي حاول تحقيق هدفه الأساسي من العملية، وكانت قناعته أن الخروج بانتصار، ولو صغير، سيساعده في تثبيت مواقعه في تركيا والحيلولة دون مضي حزب العدالة والتنمية في برامجه الإصلاحية. بيد أن الرياح لم تجر كما اشتهته سفنه. بل إن الفرصة الأخيرة التي منحتها واشنطن لوضع خياره الحربي قيد التجربة، ضاعت في عشرة أيام. والمفارقة، أن عجزه عن تحقيق الانتصار المنشود تحول، مع الانسحاب والانكسار الذاتي، إلى انتصارات سياسية سرعان ما وقعت في أحضان أطراف دعت إلى نبذ العنف والتعامل بشكل سياسي وسلمي مع الشأن الكردي، منها حكومة أردوغان وواشنطن وكردستان العراق، بل حتى حزب العمال، لاسيما بعد أن أدى الانسحاب المفاجئ للجيش من شمال العراق إلى إشعال جنرالات الجيش حرب نفسية مع حزب الشعب الجمهوري المعارض، الشريك التاريخي والاستراتيجي للجيش في موضوع العلمانية. وذلك بعد أن وجه رئيس الأركان التركي إلى دانيز بايكال، زعيم حزب الشعب، تهمة العمل على الحط من معنويات الجيش بعد أن صرح بايكال بأن الانسحاب المفاجئ من شمال العراق جاء بناء على تعليمات من واشنطن.

وعليه، فإن النتائج التي انتهت إليها العمليات التركية الأخيرة، أخذت تؤشر إلى دخول الجيش التركي عتبة مرحلة التراجع من مواقعه في قصور السياسة إلى مواقعه الحقيقية في المعسكرات، خاصة أن الإنهاء المفاجيء لعملية "الشمس" خلق ارتباكا كبيرا في المجتمع التركي ككل إلى حد أن معلقا بارزا مثل جنكيز تشاندر كتب مقالا قال فيه: "إن الشيء الوحيد الأكيد هو أنه من الآن فصاعدا أصبح الشعب التركي أقل ثقة بكل البيانات التي تصدر عن كبار المسئولين العسكريين والمدنيين على السواء". ولعل ذلك قد يكون بداية لمرحلة مغايرة تستعد فيها تركيا إلى إطلاق سياسة إتباع الأدوات غير العنيفة للتعاطي مع قضية حزب العمال الكردستاني، على أن تتضمن هذه السياسة محاولة استمالة أكراد تركيا عبر مشاريع اقتصادية وحقوق ثقافية محدودة، وإصدار عفو شكلي عن عناصر العمال الكردستاني يشمل من لم يشترك في عمليات عسكرية ضد الجيش التركي.

## ٢ - التفاعلات التركية العربية

سعى حزب العدالة والتنمية منذ تسلمه مقاليد السلطة في تركيا إلى تدعيم العلاقات التركية مع سائر الدول التي تتداخل في نطاق دوائر حركة السياسة الخارجية التركية، وهو في ذلك سعى إلى بعث أسس جديدة لعلاقات تركيا الخارجية تقوم على المصلحة المتبادلة بعيدا عن المنطلقات الأيديولوجية والعوامل العاطفية، من خلال توثيق العلاقات مع كافة الدول التي اشتبكت معها من قبل في قضايا شائكة ومربكة، وكان على رأس أولويات حكومة حزب العدالة والتنمية الفصل بين مسار العلاقات التركية العربية من ناحية، والعلاقات التركية الإسرائيلية من ناحية أخرى، على نحو يجعل من معادلة التكلفة والعائد المحدد الرئيس الذي يصوغ نمط علاقات تركيا مع كل من الطرفين.

ومن هذا المنطلق، سعت تركيا إلى تكثيف علاقاتها الإقليمية مع الدول العربية وكذا مع كل من العراق وإيران وسوريا متجاوزة بذلك خلافات الماضي.

وقد شهدت العلاقات التركية مع الدول العربية خلال عامى ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ تطورات كبيرة، جاءت لتكمل أجزاء الصورة التي كشفت عن تطورات كبيرة في وتيرة ومسار العلاقات العربية - التركية، ليس فقط لأن تركيا رغبت في ذلك، وإنما لأن الكثير من الدول العربية أيضاً بادلوها تلك الرغبة، فعلى سبيل المثال يندر أن تحظى دولة بزيارتين رسميتين للعاهل السعودي خادم الحرمين الشريفين في أقل من ١٥ شهراً، بالإضافة إلى ما شهدته من اجتماعات للرئيسين الإسرائيلي والفلسطيني معاً تحت قبة البرلمان التركي، والعمل من أجل التوصل إلى سلام بين دمشق وتل أبيب، ناهيك عن شراكة سياسية مع مصر طوت صفحة التنافس الإقليمي والحساسيات المتبادلة، واتفاقات تعاون سياسي وثقافي مع جامعة الدول العربية، وأخيراً حضور مستمر للقيادات التركية للقمم العربية، الأمر الذي صب في مجمله في خانة تأكيد أن السياسة التركية قد تتجه إلى لعب دور أكبر في الشرق الأوسط قد يصل في مرحلة من المراحل إلى درجة استعادة دورها التاريخي وان بصورة مختلفة وأقل قوة وتأثيراً من السابق. والدافع الأساسي وراء ذلك يكمن في التغييرات الجذرية التي طرأت على السياسة التركية في الداخل وإن كانت تجري بوتيرة بطيئة، وعلى التطورات المتسارعة في الخارج خاصة في محيط تركيا الإقليمي.

وقد كان الملف الأكثر تأثرا بالتوجهات التركية الجديدة العلاقات التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي، إذ شهدت هذه العلاقات تطورات فارقة شكلت دافعا رئيسيا لوصف العلاقات التركية العربية بأنها علاقات باتت متشابكة ومعقدة، وهى علاقات وإن لم تغب عنها الأبعاد السياسية، إلا أنها تركزت بالأساس على البعد لاقتصادي، لاسيما وأن توثيق العلاقات الاقتصادية جاء كنتيجة طبيعية للحاجات المتبادلة بين الطرفين، بما جعل الصيغة الاقتصادية والتجارية الأداة الرئيسية التي تعود بتركيا لمنطقة الخليج، فالأتراك يدركون من جهتهم أن إمكانياتهم الاقتصادية تلائم منطقة الخليج أكثر من غيرها، هذا في حين تدرك العديد من دول الخليج أن تركيا قد تكون منفذا للفوائض المالية الخليجية التي تبحث عن فرص استثمار آمنة.

كما باتت دول الخليج تدرك أن تركيا المستقرة سياسيا واقتصاديا لم تعد محض مصلحة أمريكية وإنما أيضا مصلحة خليجية، وإن بشكل غير مباشر، لاسيما وأن تركيا تمتلك اقتصادا متنوعا له إمكانيات صناعية وزراعية وتجارية ومائية، فيما تتمركز أزمتها الأساسية في الطاقة، حيث تستورد ٩٠٪ من احتياجاتها النفطية، فضلا عن نقص رؤوس الأموال والاستثمارات اللازمة لنمو الاقتصاد الذي عانى من أزمات مالية طاحنة (تضخم وتراكم مديونية داخلية وخارجية)

قبل ٣ سنوات، وهو ما جعل أنقرة ترى في الخليج أحد المداخل لحل أزماتها، لاسيما بعد أن تحولت تركيا من دولة مستهلكة، إلى دولة مصنعة، ومصدرة فاقت صادراتها ٨٥ مليار دولارا، مما ترتب عليها البحث عن استثمارات جديدة، ومصادر طاقة رخيصة.

هذا إضافة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي غدت تنظر إلى تركيا ليس من منظور أنها مصدر محتمل للمياه وحسب، إنما بنظرة تتجاوز ذلك للبحث عن فرص استثمار الأموال الخليجية، فضلا عن أن تركيا تمثل سوقا كبيرة بسكانها الأكثر من سبعين مليونا. وكذلك فموقعها الجغرافي يمثل منفذا للخليج على أوربا وآسيا الوسطى، فهي بعبارة أخرى حلقة وصل بين المناطق المنتجة والمستهلكة للنفط.

كما يمكن النظر لتوطيد الخليجيين علاقتهم الاقتصادية مع تركيا على أنه قد يساهم في خلق توازن مع الجار الإيراني ذي الطموح النووي والاقتصادي، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق الذي كان يمثل سابقا بقدراته العسكرية والاقتصادية أحد عناصر التوازن مع طموحات طهران بالمنطقة.

وتأسيسا على العوامل السابقة استقطبت تركيا استثمارات خليجية تجاوزت ٤ بلايين دولار منذ العام الماضي. وثمة توقعات تركية تشير إلى إمكانية استقطاب زهاء ٢٠ بليون دولار خلال عام ٢٠٠٨، ثلثها تقريبا من منطقة الخليج، خاصة فى ضوء وجود رغبة متبادلة في تجاوز العوائق التي حالت خلال السنوات الخالية دون تطور التبادل التجاري بين الطرفين، والتي منها على سبيل المثال غياب الآليات اللازمة لتطوير العلاقات بسبب إتباع تركيا لفترة طويلة مبدأ عدم المشاركة في المنطقة العربية، فضلا عن أثر الارتياب الخليجي من العلاقات التركية الإسرائيلية التي بدأت في منتصف التسعينيات، حيث تخوف بعض من دول الخليج من أن تكون أنقرة المعبر الذي تمر منه إسرائيل اقتصاديا وسياسيا إلى منطقة الخليج، هذا إضافة إلى عدم رضا الكثير من دول الخليج عن المبادرات التي طرحت من جانب حكومات تركية سابقة "تسوق" فيها تركيا كدولة مائية في مواجهة الدولة النفطية الخليجية، ولعل ذلك بدا في مشروع أنابيب السلام الذي طرح تزويد دول الخليج بمياه تركية بواسطة أنابيب تمر عبر مجموعة من الأراضي من بينها إسرائيل، وذلك مقابل قيام الدول الخليجية بتزويد تركيا بالنفط.

ومن ثم يمكن القول أنه على الرغم من أن ثمة تطورات سياسية ساهمت في نمو وتطور العلاقات التركية الخليجية، غير أن الاقتصاد ظل المحدد الرئيس الذي سمح لتركيا بالاضطلاع بدور إقليمي بارز في منطقة الخليج. ولكن لا زال تطوير العلاقات الاقتصادية التركية – الخليجية يحتاج وفق اتجاهات عديدة إلى مستلزمات أساسية لعل من أهمها:

١ـ الاحتياج لبنية أساسية متطورة للتبادل التجاري وخصوصا تطوير وسائل النقل التي لازالت باهظة؛ إذ يمكن النظر في إقامة خطوط سكك حديدية تمتد من دول مجلس التعاون إلى تركيا.

٢ ـ إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الطرفين، ويمكن توسيع اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي المزمع توقيعها لتشمل تركيا، لاسيما أن الأخيرة أسواقها مفتوحة مع دول الاتحاد ضمن اتفاقيات الشراكة.

٣ ـ توقيع اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي وتشجيع إقامة مشروعات مشتركة خاصة بين القطاع الخاص في كل من المجموعة الخليجية وتركيا، وهذا يعني الاستفادة من وضع تركيا في الاتحاد الأوروبي لتسويق هذه المنتجات.

٤ ـ تشكيل مجلس للتعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون وتركيا يسهم فيه القطاع الخاص ويجتمع بشكل سنوي للبحث في أوجه العلاقة ومواجهة المشكلات.

### ٣ـ تركيا وإسرائيل

شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية على مدى السنوات القليلة الخالية من عمر حكومة حزب العدالة والتنمية تطورات بدت سلبية، إذ شهدت انتقادات حادة من قبل حزب العدالة والتنمية لإسرائيل فيما يخص سياساتها إزاء القضية الفلسطينية، وصلت في إحدى المراحل إلى وصفها بـ"الدولة الإرهابية"، غير أن اللافت في هذا الشأن أن ذلك لم يثن إسرائيل عن مساعيها منذ عقود أن تكون تركيا "متنفسا غير عربي" يساعدها على إقامة تحالفات إقليمية تكسر جدار العزلة، الذي حاولت بعض دول المنطقة فرضه من حولها.

تأسيسا على ذلك جاءت الزيارة الأولى لوزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك - بعد اعتلائه منصبه - إلى أنقرة في الثاني عشر من فبراير الماضي (٢٠٠٨)، والتي استمرت يومين، وهي زيارة وإن بدت سياسية في مظهرها، فقد كانت عسكرية أمنية واقتصادية في جوهرها، حيث التقى خلالها باراك مع كل من وزير الدفاع التركي وجدي جونول، ثم مع رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان وكذا الرئيس التركي عبد الله جول، فيما كانت أهم اللقاءات التي عقدها مع رئيس أركان الجيش التركي الجنرال يشار بيوك، باعتباره يرأس المؤسسة العسكرية التي شكلت عنصرا حيويا في توثيق التحالف مع المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، والتي طمحت دوما في الحصول على تكنولوجيا عسكرية أمريكية عبر تل أبيب، باعتبارها الممر الخلفي الموصل إلى واشنطن.

وقد كان الهدف المعلن من تلك الزيارة دعم العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، من خلال إبرام عدد من الصفقات، كان أهمها عرض تل أبيب على أنقرة شراء قمر صناعى للتجسس بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار، وكذلك تنفيذ عقد تجهيز القوات التركية بـ ١٠ طائرات "هيرون" - بلا طيار - بحسب العقد المبرم بين الطرفين، في صفقة تقدر قيمتها بـ ١٩٠ مليون دولار، وهى الطائرات التي حظيت بإشادة تركية بسبب فاعليتها في جمع معلومات استخباراتية عن تحركات منظمة حزب العمال الكردستاني، وخلال المواجهات الأخيرة التي اندلعت بين تركيا والمتمردين الأكراد في شمال العراق، وذلك بعدما قامت تركيا باستئجار طائرات إسرائيلية خصيصا لهذا الغرض لحين تسلم الطائرات المتعاقد عليها مع إسرائيل، وهى صفقة تأخر تسلمها بسبب عطل في منظومة كاميرات الطائرات، مما دفع الجيش التركي لاستئجار ثلاث طائرات من إسرائيل من نفس النوع بمبلغ ١٠ ملايين دولار، فيما تم إنشاء محطة لها في محافظة باطمان بجنوب شرق تركيا .

هذا وقد ترافقت زيارة باراك إلى أنقرة مع قيام وحدات تابعة لسلاح البحرية والإسرائيلية بإجراء تدريبات في تركيا، هذا في الوقت الذي وافقت فيه أنقرة على تجديد تدريبات طياري سلاح الجو الإسرائيلي في أجوائها، وهي تطورات تكشف عن عودة اجتماعات الحوار العسكري التي كانت قد بدأت بين البلدين في العام ١٩٩٦، وتمخضت عن اتفاقيات عسكرية مهمة، من بينها تحديث طائرات F٤ وطائرات F٥ ودبابات M ٦٠.، لاسيما وأنها - زيارة باراك لتركيا - جاءت بالتزامن مع توجه ممثلين عن وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى تركيا لمتابعة تجربة على إطلاق صاروخ جديد لاعتراض صواريخ قصيرة المدى قامت بتطويرها شركة أمريكية. ويمكن القول إن زيارة باراك إلى تركيا هدفت إلى تحقيق عدد من الأهداف لعل من أهمها :

**أولا**: التأكيد على أن تركيا حليف إستراتيجي لإسرائيل، وأن الأخيرة قد راجعت موقفها من مسألة الوساطة التركية بين الجانبين السوري والإسرائيلي من أجل التوصل إلى اتفاق للسلام، ذلك على الرغم من التحفظات الإسرائيلية على كافة المساعي التي أبدتها تركيا خلال السنوات القليلة الماضية من أجل الاضطلاع بدور بارز في هذا الصدد. وقد جاء باراك ليطرح على تركيا توسطها لدى حماس من أجل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، وهي الوساطة التي رغبت فيها تركيا قبل أن تنسحب منها إثر تفضيل إسرائيل الوساطة المصرية. وفي هذا الإطار، حرص باراك على تأكيد أهمية تركيا كلاعب مهم وأساسي، وفق الرؤية الإسرائيلية لدور تركيا في المنطقة، حيث وصف باراك تركيا بـ "اللاعب الإستراتيجي".

**ثانيا**: سعى باراك إلى تحريك المياه الراكدة منذ سنوات في مباحثات السلام مع سوريا، محاولا استغلال التطورات الايجابية التي شهدتها العلاقات التركية السورية، ليطلب من تركيا وساطتها بين الطرفين، وساعيا إلى أن تضغط تركيا على سوريا فيما يخص دعمها لحزب الله في لبنان، وحركة حماس في فلسطين، مشيرا إلى أهمية مساهمتها بين سوريا وإسرائيل، بالقول إن "وساطتها طبيعية كونها تملك قابلية وقدرة على فهم المنطقة وعلى القيام بدور مؤثر في القضايا الثلاث التي تهدد المنطقة، وهي أسلحة الدمار الشامل، والإسلام الراديكالي، والدول المارقة".

**ثالثا**: حاول باراك إقناع الأتراك بأن الدولة العبرية والدولة الأناضولية يقبعان في خندق واحد، أمام محاولات الدولة الإيرانية المستميتة من أجل الانضمام إلى النادي النووي، مشيرا في هذا الصدد إلى أن بجعبته معلومات استخباراتية إسرائيلية سيكشف عنها للحكومة التركية حول برنامج إيران النووي، ومؤكدا أن النشاط النووي الإيراني مستمر على الرغم من تقرير المخابرات الأمريكية الذي أشار إلى توقف هذه الأنشطة منذ العام ٢٠٠٣.

رابعا : الحفاظ على المصالح الاقتصادية التي تجمع البلدين وتنميتها، إذ ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما من ٣٦٣ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ملياري دولار العام ٢٠٠٧، وتضاعفت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا ثلاث مرات منذ دخول اتفاقية التجارة الحرة حيز التنفيذ عام ١٩٩٧، هذا في الوقت الذي بلغت فيه الواردات الإسرائيلية من تركيا ١,٤ مليار دولار، ويقدر عدد السياح الإسرائيليين الزائرين لتركيا بـ٣٦٠ ألفًا سنويا، ينفقون ما يزيد على ٦٠٠ مليون دولار، الأمر الذي يجعل من هذه العلاقات ضرورة حيوية لا غنى عنها للطرفين، وهو ما سعى باراك إلى تأكيده أثناء زيارته لتركيا.

خامسا : حاول باراك إنهاء حالة التوتر الذي يصيب العلاقات بين الدولتين من جراء التصريحات التركية المتوالية والتي توجه انتقادات حادة للسياسات الإسرائيلية إزاء الفلسطينيين، وكان آخر ما ذكره رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في هذا الإطار من أنه خلافا لصواريخ القسام التي لم تقتل أي إسرائيلي، فإن كل هجمة لجيش الاحتلال الإسرائيلي توقع عشرات القتلى من الفلسطينيين، واعتبر ما تقوم به إسرائيل في قطاع غزة أمرا غير مقبول، وهي التصريحات التي أثارت غضب الساسة الإسرائيليين، ودفعت الخارجية الإسرائيلية إلى تقديم طلب للسفير التركي لدى تل أبيب لتقديم إيضاحات حول هذه التصريحات، واعتبرتها دوائر إسرائيلية أنها "غير متوقعة من بلد يواجه الإرهاب مثله في ذلك مثل إسرائيل".

**تركيا.. كوسيط بين سوريا وإسرائيل**

كان من الواضح أن الأحداث التي بدا أن الإسرائيليون، وبدرجة أقل الأتراك، لا يريدون إثارتها إعلاميا على نحو قد يعيق إثمارها عن نتائج ملموسة، هي أن ثمة أحداثا تجري خلف الستار، ترتبط بحدوث تطور مهم في ملف المفاوضات بين السوريين والإسرائيليين، برعاية تركيا، وهي نتائج عززتها الزيارة المفاجئة التي قام بها باراك إلى تركيا، والتي لم يكن معلنا عنها مسبقا، لاسيما وأنها تطورات جاءت بعد الاختراق الحاصل في العلاقات بين البلدين (سوريا وإسرائيل) بعد قيام سوريا بالمشاركة في مؤتمر انابوليس الذي انعقد في نوفمبر الخالي (٢٠٠٧).

كان هناك اتجاه على قناعة بأن هذه الزيارة جاءت من أجل متابعة المفاوضات التي بدأت بالفعل بين البلدين، والتي انعقدت خلال الأيام القليلة السابقة على زيارة باراك لتركيا، وذلك بحضور مسئولين أمنيين من الطرفين ووسطاء أتراك، سعيا للبحث في ثلاثة مسائل أساسية ترتبط بقرار الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان : أولها، مصير النفوذ السوري في لبنان. وثانيها، مصير حزب الله بعد التسوية، وإذا ما كان سيقبل التخلي عن سلاحه، وإذا ما كان سيشترط لذلك إعادة صياغة التركيبة اللبنانية الداخلية بالشكل الذي يكرس هيمنته ونفوذه داخل السلطة السياسية، وردود الفعل لدى الطوائف الأخرى والأوساط السياسية المسيحية والسنية وغيرها. وثالثها: مستقبل العلاقة الإستراتيجية بين سوريا وإيران.

وعلى الرغم من ذلك فإن وضع نتائج زيارة باراك إلى أنقرة في موضع مقارنة بالآمال التي انعقدت عليها، والضجة الإعلامية التي صاحبتها، يوضح فشل وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود اولمرت في الحصول على دعم تركيا لسياسات تل أبيب فيما يخص موضوع إيران وحماس، حيث وجه أردوغان خلال لقائه مع باراك انتقادات حادة للسياسة الإسرائيلية في المنطقة، بل إنه طالب باراك بإيقاف العمليات العسكرية والحصار ضد غزة، واعتبر ذلك شرطا أساسيا لعودة الأمور إلى وضعها الطبيعي في المنطقة، كما رفض أردوغان ووزير خارجيته على باباجان طلب باراك بالعمل ضد إيران، وأكدا معا ضرورة تصفية جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط بالكامل في إشارة إلى السلاح النووي الإسرائيلي، هذا فيما أكدت أنقرة للوزير الإسرائيلي رفضها استخدام أراضيها لشن هجمات إسرائيلية على إيران، هذا على صعيد التفاعلات الإقليمية، أما فيما يخص العلاقات الثنائية فلم يستطع باراك إبرام اتفاقات جديدة فيما يتعلق بمشاريع التصنيع العسكري المشترك.

وفي التحليل الأخير يبدو أنه من الصعوبة بمكان أن تثمر الجهود التركية بعد استضافة الجولات الأربع من المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل عن تحقيق نقلة جوهرية في العلاقات السورية الإسرائيلية، ذلك أن العائق الأهم يتمثل في غياب الوساطة الأمريكية، فلن يكون هناك نتائج ايجابية رسمية مثمرة قبل أن تتغير الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة الرئيس جورج دبليو بوش الأمريكية، لاسيما وأنه يتبنى دعوة عزل سوريا إقليميا ودوليا، خصوصا وأنه

قد رفض من قبل عدة دعوات سورية للعب دور "الوسيط" في عملية السلام بين سوريا وإسرائيل، معتبرا أن هذا شأن سوري وإسرائيلي ولا دخل لواشنطن فيه. وفيما يخص الأتراك أنفسهم فيمكن القول إن الدور التركي يصلح لأن يكون "دوراً تسهيلياً" من حيث تخفيف حدة التوتر في بعض المسائل العالقة بين الجانبين، غير أن افتقاد تركيا قدرة الضغط على الجانبين يعد محددا حاكما فى هذا المجال ومن ثم لن يتعدى الدور التركي دور "المسهل" وليس الوسيط، لذلك يمكن القول إن زيارة باراك إلى تركيا بدأت وانتهت وستأتي بعدها زيارات متبادلة عدة بين البلدين اللذين تصوغ سياساتهما الإقليمية براجماتية النخب الحاكمة ومصالح دولتيهما الحيوية، غير أن ملف العلاقات بين الدولتين لا يرتبط بذلك فقط بل يرتبط بقواعد شعبية للحكومات التركية - وهي ترفض السياسات الإسرائيلية جملة وتفصيلا - وتحركات عربية سياسية واقتصادية مكثفة نحو تركيا والعكس، وتفاعلات إسرائيلية في الجوار العراقي، لاسيما في منطقة شمال العراق، تثير الكثير من هواجس وتحفظات الأتراك.. إنها أجزاء وعناصر من صورة واحدة تكشف ملامح علاقات إسرائيلية تركية يشوبها قلق يحول دون أن ترتقي إلى تحالف إستراتيجي يتسم بالثبات وعدم الاهتزاز.

# إفريقيا

- مسيرة الاتحاد الأفريقى بين قمتين
- الدور الإقليمى لجنوب أفريقيا
- الصراعات الإقليميه فى إفريقيا.. المسار التشادى - السودانى



فرضت العديد من القضايا الأمنية والتنموية نفسها على الساحة الأفريقية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧ ومنتصف عام ٢٠٠٨، بالقدر الذى طرحت معه أهمية استكمال هيكل الاتحاد الأفريقى وأطره المؤسسية.

كما أثارت التساؤل حول علاقة التأثير المتبادل بين قدرة الاتحاد الأفريقى على اكتساب المزيد من الفاعلية والتأثير والمرونة وبين القدرة على مواجهة قضايا القارة الأفريقية وما تطرحه من تحديات لا تقتصر فى تأثيراتها السلبية على التفاعلات التعاونية بين دول القارة ولكنها تمتد بتداعياتها إلى خارج القارة وعلاقات دولها بالنظام العالمى وأجندته.

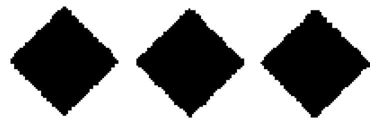
فقد كشفت قمة أديس أبابا عن الحاجة لتدعيم هيكل الاتحاد الأفريقى وإكسابه المزيد من المرونة والكفاءة والتكاتف بين دول القارة، فى نفس الوقت الذى أوضحت فيه قمة شرح الشيخ مدى الحاجة لتفعيل أطر التعاون المشترك وأهمية بلورة رؤية أفريقية مشتركة تجاه قضايا التنمية فى القارة. كذلك كشفت نتائج القمتين والمحادثات السابقة واللاحقة لهما عن حجم التحدى الذى تثيره القضايا الصراعية وانعكاساتها السلبية على عملية التنمية سواء على مستوى الدولة الواحدة أو بين دول أعضاء الاتحاد الأفريقى، وأهمية زيادة القدرة على تفعيل أطر التعاون المشتركة والتحرك الجماعى على المستوى الدولى، واعتبار هذه التحديات فى مقدمة العوامل السلبية التى تؤثر على موقع الدول الأفريقية من التفاعلات العالمية ومكانتها على الساحة الدولية.

وكان لزيارة الرئيس المصرى لجنوب أفريقيا، آثارها الواضح على ساحة التفاعلات الأفريقية، لاسيما فيما يتعلق بالتساؤل حول مسئولية الدول الكبرى الأفريقية تجاه قضايا القارة وأجندتها التنموية وقدرة هذه الدول على تهيأت الأجواء لتفعيل أطر التعاون الثنائى والجماعى، فضلاً عن قدرتها على تسكين أجواء الصراع والتنافس التى تشهدها الساحة الأفريقية.

هذه التساؤلات فضلاً عن تساؤلات أخرى خاصة بطبيعة الدور الإقليمى لكل من مصر وجنوب أفريقيا وعلاقات هذا الدور بالمكانة الدولية والأجندة العالمية فى بعض أجزائها مثل قضية إصلاح الأمم المتحدة ، فرضت نفسها على أجواء المحادثات المشتركة بين مصر وجنوب أفريقيا.

واتساقاً مع هذه الرؤية، فقد ركز هذا الجزء من التقرير الاستراتيجى على معالجة بعض جوانب العلاقات الأفريقية الأفريقية من خلال ثلاث قضايا رئيسية هى:

- مسيرة الاتحاد الأفريقى بين قمتين.
- الدور الإقليمى لجنوب أفريقيا.
- الصراعات الإقليمية فى أفريقيا .. المسار التشادى السودانى.



# ١ - مسيرة الاتحاد الأفريقى بين قمتين



شهد العام ٢٠٠٨ انعقاد قمتين مهمتين للاتحاد الأفريقى، استهدفتا تدعيم هيكل الاتحاد الأفريقى وأطره المؤسسية فضلاً عن مناقشة عدد من القضايا الأمنية والتنموية المطروحة على الساحة الأفريقية، وقد ساعدت كثافة التفاعلات والاتصالات على مستويات متعددة أن يخطو الاتحاد الأفريقى خطوة إضافية نحو استكمال كيانه التنظيمى واكتساب الفاعلية التى تمكنه من التعامل مع قضايا القارة الأفريقية وما تطرحه من تحديات، وهو ما تجلى بوضوح فى تباين أجندة القمتين.

القمة الأولى، التى استضافتها العاصمة الإثيوبية أديس أبابا فى ٣١ يناير ٢٠٠٨. والقمة الثانية التى عقدت فى مدينة شرم الشيخ المصرية فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٨. (وهى المرة الأولى التى تستضيف فيها مصر القمة الأفريقية منذ الإعلان رسمياً عن إنشاء الاتحاد الأفريقى فى يوليو ٢٠٠١). وبينما كانت قمة أديس أبابا معنية بالأساس بتطوير هياكل الاتحاد الأفريقى، فقد ركزت قمة شرم الشيخ على قضية التعاون المائى وغيرها من قضايا التعاون النوعى والصراعات فى القارة.

واتساقا مع هذه الرؤية وما عبرت عنه أجندة القمتين من متطلبات لتعزيز الأمن والاستقرار فى أفريقيا، وتعزيز النهج الديمقراطى ودعم المجتمع المدنى، وزيادة اعتماد دول القارة على مصادرها الخاصة وتعزيز التكامل الاقتصادى، فسوف يركز هذا الجزء من التقرير على أجندة القمتين مع إعطاء مساحة أكبر لقمة أديس أبابا لانعكاساتها ودلالاتها الخاصة بمسيرة الاتحاد الأفريقى، فضلاً عن استعراض التحديات التى تعيق مسيرة الوحدة الأفريقية.

## أولا : قمة أديس أبابا:

كانت قمة أديس أبابا هى القمة العادية العاشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى الاتحاد الأفريقى. وقد بدأت أعمالها بخطاب افتتاحى ألقاه عمر كونارى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقى (المنتهية ولايته)، أوضح فيه أهمية تعزيز الأمن والاستقرار فى أفريقيا، وتعزيز النهج الديمقراطى ودعم المجتمع المدنى، وضرورة اعتماد دول القارة على مصادرها الخاصة وتعزيز التكامل الاقتصادى فيما بينها. كما حث كونارى القادة الأفارقة على تعزيز عادات وتقاليد وتراث ولغات شعوب القارة الافريقية التى تعتبر رمزا لهويتها.

### أجندة قمة أديس أبابا:

انطلقت القمة العادية العاشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى الاتحاد الأفريقى، من موضوع «التنمية الصناعية فى أفريقيا»، ليكون هو موضوعها الرئيسى. ولكن من الناحية العملية - ومثلما يحدث دائماً - تصدت القمة

لمناقشة كثير من القضايا سواء على صعيد التطورات الراهنة على المستويين الأفريقى والدولى، أو على مستوى الهيكل التنظيمى للاتحاد الأفريقى.

فعلى صعيد التطورات الأفريقية والدولية، كانت القضايا الأكثر أهمية هى تلك القضايا المتعلقة بإقامة حكومة الاتحاد الأفريقى، والصراعات الداخلية الأفريقية، ووضع السلم والأمن فى القارة، والتعاون الدولى. أما على مستوى الهيكل التنظيمى للاتحاد، فقد بحثت القمة انتخاب رئيس جديد للاتحاد الأفريقى، وكذلك انتخاب رئيس المفوضية الجديد ونائبه والمفوضين الثمانية، وتحديد مكان انعقاد القمة القادمة للاتحاد، واعتماد ميزانية الاتحاد للعام ٢٠٠٨.

وتثير القضايا السابقة فى مجملها التساؤل حول مدى التقدم فى تحقيق الأهداف المتوخاة من تفعيل الاتحاد الأفريقى وتعميق دوره فى خدمة المصالح الأفريقية.

## ١ - قضايا التنمية والتعاون الأفريقى والدولى:

### - التنمية الصناعية فى أفريقيا:

انتهت المناقشات على هذا الجانب إلى موافقة القمة على خطة التنمية الصناعية بالقارة، حيث أصدرت القمة ما عرف بـ «إعلان أديس أبابا للتنمية الصناعية»، الذى أكد رغبة القادة الأفارقة فى تحويل أفريقيا من اقتصاد قائم على إنتاج السلع الأولية إلى اقتصاد صناعى، وكذلك التعجيل بتحقيق خطة التنمية الصناعية، بالإضافة إلى مطالبة مفوضية الاتحاد الأفريقى بتطبيق خطة تعاون مع جميع الأطراف الإقليمية والمؤسسات الدولية، وإقرار آلية تنفيذ للخطة على المستوى الوطنى لكل دولة وعلى مستوى التجمعات الاقتصادية فى القارة.

### - التعاون العلمى والثقافى:

اعتمدت القمة قراراً بتنفيذ خطة العمل الموحد « للعلم والتكنولوجيا » فى أفريقيا، وهو القرار الذى تضمن إنشاء هيئة متخصصة للعلم والتكنولوجيا فى القارة بحلول العام ٢٠٠٩، وذلك من أجل تحسين مستوى الاتصالات وتبادل المعلومات. كما أقر القادة الأفارقة تطبيق العقد الثانى للتعليم فى أفريقيا، والذى يتضمن إنشاء المعهد الأفريقى للتعليم من أجل التنمية، والمركز الدولى لتعليم الفتيات. كما دعت القمة الدول الأعضاء فى الاتحاد إلى الانضمام إلى اتحاد تطوير التعليم الأفريقى، ووضع برامج تعليمية نابعة من خصوصيات واحتياجات القارة، مع الاهتمام باللغات الأفريقية، لا سيما مع اختيار العام ٢٠٠٨ عاماً للغات الأفريقية.

### - تفعيل المشاركة مع الأطراف الدولية:

أصدرت قمة أديس أبابا إعلانا حول اتفاقيات المشاركة الاقتصادية مع الأطراف الدولية، يؤكد ضرورة استثمار تلك المشاركات فى خدمة أهداف خطة الألفية للتنمية فى أفريقيا، وفى مقدمتها التنمية المستدامة والحد من الفقر والتكامل الإقليمى. ونادت القمة بتعزيز التعاون بين أفريقيا ومؤتمر طوكيو الدولى حول تنمية أفريقيا. وطالبت مجموعة الدول الثمانية الصناعية الكبرى بالوفاء بالالتزام بأقساط المساعدات. ودعت الاتحاد الأوروبى إلى عدم الربط بين المعونات والتوقيع على اتفاقيات المشاركة الاقتصادية. وطالبت القمة مفوضية الاتحاد الأفريقى بتقديم تقرير شامل عن التكامل الاقتصادى فى أفريقيا، وذلك بهدف مناقشته خلال القمة القادمة للاتحاد. وبالنسبة للتعاون الأفريقى العربى، أعرب القادة الأفارقة عن قلقهم إزاء التأخر فى عقد مؤتمر القمة الأفريقى- العربى، وحثوا رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقى والأمين العام للجامعة العربية على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان عقده، واستمرار وتدعيم التعاون الأفريقى- العربى.

## ٢ - قضية إقامة حكومة الاتحاد الأفريقى:

شهدت القمة ناقشاً واسعاً بين القادة الأفارقة حول إمكانية إقامة حكومة الاتحاد الأفريقى التى يدعمها بقوة كل من العقيد معمر القذافى والرئيس السنغالى عبد الله واد ورئيس زيمبابوى روبرت موجابى، وذلك تمهيداً لإعلان قيام الولايات المتحدة الأفريقية.

وقد اقترحت اللجنة الوزارية المشكلة لدراسة القضية تأجيل المناقشات لبعض الوقت والعودة مرة أخرى للدراسة بعد ثلاثة أشهر. وهنا طالب القذافى بأن تكون قمة أديس أبابا هى قمة الحسم إزاء التسويف وتضييع الوقت على وحدة

أفريقيا، مؤكداً وجود مؤامرة دولية ضد وحدة القارة، وأن البديل المطروح فى حالة عدم قيام حكومة الاتحاد الأفريقى هو «بيع أفريقيا فى المزاد العلنى».

وانتهى الأمر بموافقة القمة على تحويل اللجنة الوزارية المعنية بدراسة القضية إلى لجنة رئاسية تضم عشرة رؤساء، بواقع رئيسين ممثلين لكل إقليم جغرافى فى أفريقيا، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصر وليبيا قد تم اختيارهما كممثلين عن إقليم الشمال الأفريقى. وسوف تتولى هذه اللجنة الرئاسية دراسة اقتراح إنشاء حكومة الاتحاد الأفريقى بشكل تفصيلى، على أن تعرض نتائج الدراسة على القمة الأفريقية القادمة.

وعلى ذلك فإن قمة أديس أبابا عكست استمرار تفوق الاتجاه الرامى إلى التدرج فى حسم مسألة إقامة حكومة الاتحاد الأفريقى، فبالرغم من القبول المبدئى بفكرة إقامة حكومة الاتحاد الأفريقى، إلا أن معظم القادة الأفارقة المشاركين فى قمة أديس أبابا أكدوا دعمهم للنهج المتدرج فى التعامل مع تلك القضية، وهو الاتجاه الذى كانت له الغلبة أيضاً فى قمة الاتحاد الأفريقى فى أكرا (يوليو ٢٠٠٧).

**٣- قضايا الصراع فى أفريقيا:**

تمثل هذه القضايا أحد البنود الرئيسية فى جدول أعمال القمة الأفريقية، ورغم ما تفرضه الطبيعة الصراعية لغالبية القضايا من تأثيرات وتداعيات إقليمية ودولية. فقد ظلت سبل دفع جهود التعاون الأفريقى فى مجال السلم والأمن. من أهم ملفات أى قمة أفريقية وفى هذا السياق يمكن رصد خمس قضايا رئيسية ناقشتها قمة أديس أبابا.

**- التمرد العسكرى فى تشاد:**

أدانت القمة الهجوم الذى شنه المتمردون التشاديون على حكومة الرئيس إدريس ديبى. وأعلنت أنها لن تعترف بشرعية حكم هؤلاء المتمردين فى حال استيلائهم على السلطة، باعتبار أن ذلك ينافى مبادئ ميثاق الاتحاد الأفريقى، الذى ينص على عدم الاعتراف بشرعية الحكومات التى تصل إلى السلطة بغير الأساليب الدستورية.

وحثت القمة الأطراف المعنية على الالتزام بضبط النفس وإيجاد حلول سلمية لهذه المشكلة. وكلفت القمة كلاً من العقيد معمر القذافى والرئيس الكونغولى دينس ساسو نجيسو بالسعى لإيجاد حل تفاوضى للأزمة، وذلك استناداً إلى اتفاق سرت الذى وقع بين الحكومة التشادية والمتمردين فى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٧، والذى يقضى بإدماج الحركات المسلحة المتمردة فى الجيش التشادى والتعجيل بإجراء انتخابات وطنية فى البلاد.

**- أزمة الانتخابات الكينية:**

أكد القادة الأفارقة قلقهم العميق إزاء الأزمة التى أعقبت إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية لمصلحة الرئيس كيباكى، حيث اجتاح البلاد اقتتال إثنى واسع النطاق بين أنصار الرئيس كيباكى وأنصار زعيم المعارضة رايلا أودينجا، وهو ما أودى بحياة زهاء ١٥٠٠ مواطن، وخلف وراءه آلاف اللاجئين والنازحين، مما شكل تهديداً للاستقرار الداخلى والإقليمى.

واتفق القادة الأفارقة على إرسال وفد إلى العاصمة الكينية نيروبى من أجل التباحث بشأن مقترح الاتحاد الأفريقى لحل الأزمة، والذى يقضى بتولى كيباكى الرئاسة، وتولى أودينجا منصب نائب الرئيس ورئيس الوزراء، على أن يتم إجراء انتخابات مبكرة قبل نهاية العام ٢٠٠٨. كما فوضت القمة الأمين العام السابق للامم المتحدة كوفى عنان بمواصلة مساعيه السلمية للتقريب بين الاطراف المتنازعة فى كينيا وإيجاد تسوية مقبولة لهذه المشكلة.

وكانت القمة قد تجاهلت تحديزات المعارضة الكينية من أن السماح بمشاركة كيباكى فى أعمال القمة يعنى ضمنياً دعم نتائج الانتخابات، التى تشكك المعارضة فى مصداقيتها، خاصة مع عدم توجيه الدعوة لزعيم المعارضة الكينية من أجل حضور القمة.

**- قضية الصراع فى دارفور:**

أكد القادة الأفارقة ترحيبهم بنشر القوات المشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى فى دار فور، مطالبين حكومة السودان بالاستمرار فى التعاون من أجل تهيئة الظروف لنجاح عمل تلك القوات، وفى هذا السياق عقد رئيس مفوضية

الاتحاد الأفريقى اجتماعين منفصلين على هامش القمة مع كل من الرئيس «عمر البشير» والأمين العام للأمم المتحدة «بان كى مون»، الذى شارك فى افتتاح القمة. كما أجرى البشير محادثات مع «بان كى مون» حول سبل تسهيل عمل القوة المشتركة، حيث تعهد الأمين العام للمنظمة الدولية بتوفير الدعم المادى واللوجيستى للقوة المشتركة.

وبالنسبة لجهود التسوية السلمية للصراع، حثت القمة جميع الأطراف على بذل الجهد للتغلب على الصعوبات التى تواجه تنفيذ اتفاقية السلام الشامل. وأكدت القمة سعى الاتحاد الأفريقى، بالتعاون مع الأمم المتحدة، إلى عقد لقاء جديد فى مدينة أروشا التنزانية، وذلك لتوحيد مواقف المتمردين قبل استئناف محادثات السلام فى دارفور، حيث استبعدت القمة بدء المحادثات قبل توحيد فصائل المتمردين.

- الصراع فى الصومال:

طالبت القمة جميع الأطراف فى الصومال بنبذ العنف وتشجيع الحكومة الانتقالية. وأكدت حرص الاتحاد على مواجهة الهجمات المتزايدة للمسلحين التابعين للتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال ضد قوة حفظ السلم الأفريقية والقوات الحكومية والقوات الإثيوبية الموجودة فى الصومال.

وطالبت القمة أعضاء الاتحاد الأفريقى بضرورة تزويد قوة حفظ السلم الأفريقية فى الصومال بمزيد من الوحدات، بهدف بلوغ العدد المطلوب للقوة والذى حدده الاتحاد بثمانية آلاف عنصر، لا سيما وأن حجم القوة حتى يناير ٢٠٠٨ لم يتجاوز ٢٣٠٠ جندى، قدمتهم أوغندا وبوروندى.

وأكدت القمة أن تردد الدول الأفريقية فى المساهمة بقواتها ضمن قوة الاتحاد الأفريقى قد يدفع الاتحاد إلى بحث نشر قوة لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة فى الصومال، لتحل محل القوة الأفريقية. وهو الاقتراح الذى لقى تأييد رئيس الوزراء الصومالى نور حسن حسين.

وتأكيداً على حرص القادة الأفارقة على عدم تجاهل باقى القضايا الصراعية، أصدرت القمة بيانات حول العديد من الصراعات الأفريقية الأخرى، حيث أكدت ضرورة تقديم الدعم العسكرى لصالح الحكومة المركزية فى اتحاد جزر القمر، التى تعتزم تنفيذ عملية مسلحة لإعادة فرض النظام فى جزيرة انجوان، فى حين أبدت فرنسا استعدادها لنقل قوات الاتحاد الأفريقى إلى مورونى عاصمة جزر القمر. كما أعربت القمة عن قلقها إزاء تعثر عملية السلام بين إثيوبيا وارتيريا، وما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية على أمن واستقرار القارة. وأكدت القمة استعداد الاتحاد الأفريقى للمساهمة فى تسوية المشكلات التى تحول دون تسوية تلك الصراعات. كما أعرب القادة الأفارقة عن ارتياحهم لجهود المصالحة الوطنية فى جمهورية أفريقيا الوسطى.

وكذلك امتد البيان الختامى للقمة لبعض القضايا العربية وفى مقدمتها قضية الصراع الفلسطينى الإسرائيلى والقضية اللبنانية، حيث أدان القادة الأفارقة بشدة الإجراءات الإسرائيلية للعقاب الجماعى للفلسطينيين فى غزة والضفة الغربية. كما طالبوا إسرائيل بالتوقف الفورى عن تلك الإجراءات، وأعربوا عن قلقهم إزاء الوضع الإنسانى المتدهور والحصار الدائم وإغلاق المعابر والخطة الاستيطانية والانتهاكات الصارخة للقانون الدولى وتقويض العملية السلمية وتهديد إنشاء الدولة الفلسطينية. كما طالبت القمة الحكومة الإسرائيلية بالانسحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة فى يونيو ١٩٦٧، وناشدت القادة الفلسطينيين حل خلافاتهم وتوحيد صفوفهم.

أما بخصوص الأزمة الرئاسية فى لبنان، أعرب القادة الأفارقة عن قلقهم إزاء التطورات المستجدة فى لبنان. كما ناشدوا القوى السياسية اللبنانية تهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات الرئاسية ووضع حد للاغتيالات السياسية.

## ٤ - الاتحاد الأفريقى وهيكله التنظيمى

ناقشت القمة عدة ملفات خاصة بتطوير أداء الاتحاد الأفريقى عبر تطوير هيكله التنظيمى:

**أ - انتخاب رئيس وأعضاء المفوضية:**

أثارت قضية اختيار رئيس جديد لمفوضية الاتحاد الأفريقى جدلاً واسعاً خلال أعمال قمة أديس أبابا، وذلك بسبب تعدد المرشحين من ناحية، وتخوف الدول الأعضاء من اختيار الرؤساء الأفارقة السابقين فى هذا المنصب من ناحية

أخرى. وكانت عملية اختيار رئيس المفوضية قد تم تأجيل حسمها - فى القمة التاسعة للاتحاد الأفريقى فى أكرا إلى قمة أديس أبابا -، وذلك بعد أن كشفت المرحلة التى تولى فيها ألفا عمر كونارى رئاسة المفوضية منذ العام ٢٠٠٣ عن انعكاس طبيعة منصبه السابق كرئيس لدولة أفريقية « مالى » على أسلوب إدارته للمفوضية، الأمر الذى تسبب فى حدوث أزمات عديدة لعل أهمها مطالبة كونارى بأن تستند إليه سلطة تعيين نائب رئيس المفوضية والمفوضين الآخرين.

وقد دفع ذلك القادة الأفارقة فى قمة أكرا إلى إعادة النظر فى ترشيح الرؤساء السابقين مثل الرئيس النيجيرى أوباسانجو والرئيس الموزمبيقى تشيسانو فى منصب رئيس المفوضية، وتأجيل حسم هذا الأمر إلى قمة أديس أبابا.

وبالفعل انتخبت قمة أديس أبابا وزير خارجية الجابون جان بينج رئيسا جديداً للمفوضية خلفا لكونارى، الذى لم يترشح لولاية ثانية، حيث فاز بينج بأغلبية ثلثى أصوات الدول التى لها حق التصويت، متفوقاً بذلك عن منافسيه الثلاثة، الذين ينتمون إلى كل من بوروندى وسيراليون وزامبيا. وكان بينج يشغل فى السابق منصب وزير خارجية الجابون، كما تولى أيضاً رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن ثم فهو يتمتع بخبرة دبلوماسية واسعة، جعلته يحظى بقبول معظم الدول الأفريقية.

وقد شهدت عملية الترشيح تجاذبات سياسية، جاء فى مقدمتها التحفظ على فكرة ترشيح ليبيا للسيد على عبد السلام التريكى نائب وزير شؤون الوحدة الأفريقية لمنصب رئيس المفوضية. وهو الأمر الذى يمكن تبريره بتخوف تلك الدول من الهيمنة الليبية على شئون الاتحاد الأفريقى، لا سيما فى ظل الدور البارز للعقيد معمر القذافى فى إطاره.

وقد أثار الموقف الأفريقى من ترشيح التريكى استياء القذافى، الذى أكد أنه بالرغم من قناعته بأن المفوضية « جسم ميت لا صلاحية له »، إلا أنه لا يجد مبرراً لحرمان العرب الأفارقة من تقلد منصب رئاسة المفوضية العامة للمنظمة القارية منذ العام ١٩٦٣، لا سيما وأنهم يساهمون فى الوقت الراهن بنحو ٦٠٪ من ميزانية الاتحاد الأفريقى.

وبالنسبة لاختيار نائب رئيس المفوضية، فلم يثر ذلك أى أزمات، حيث فاز بالمنصب مرشح كينيا اراستوس مونيشا، الذى كان يشغل منصب سكرتير عام الكوميسا. بينما تم انتخاب المفوضين الثمانية الآخرين من بين المرشحين الذين يمثلون الأقاليم الأفريقية الخمسة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن قواعد الاتحاد الأفريقى تنص على عدم أحقية أى دولة فى أن تحصل إلا على منصب واحد من المناصب العشرة للمفوضية. كما لا يحق لأى إقليم من الأقاليم الأفريقية الخمسة سوى الحصول على منصبين اثنين من المناصب العشرة.

وقد فازت مصر بمنصب مفوض الاتحاد الأفريقى للطاقة والبنية التحتية، حيث حصلت على المنصب المرشحة المصرية إلهام إبراهيم. وتعد هذه هى المرة الأولى التى تحصل فيها مصر على هذا المنصب الرفيع منذ إنشاء الاتحاد الأفريقى.

**ب - اختيار الرئيس القادم للاتحاد الأفريقى**

اختارت القمة الرئيس التنزانى جاكايا مريشو كيكويتى رئيسا جديدا للاتحاد، خلفا للرئيس الغانى جون كوفور، وذلك نزولاً على رغبة مجموعة شرق أفريقيا. وبذلك تكون القمة قد حسمت قضية شائكة كانت تنذر بانقسامات حادة داخل الاتحاد الأفريقى. فالسودان كانت تطمح إلى رئاسة الاتحاد الأفريقى، أملاً فى الخروج من طوق العزلة الدولية، وتعضيداً لموقفها السياسى والدبلوماسى فى إطار الاتحاد. وفى هذا السياق ألمح المستشار الصحفى للرئيس السودانى قبيل عقد القمة إلى أن السودان ربما تعلق عضويتها فى الاتحاد الأفريقى إذا لم يف الرؤساء الأفارقة بتعهداتهم التى قطعوها إبان قمة الاتحاد فى الخرطوم عام ٢٠٠٦ بمنح السودان رئاسة الاتحاد. وفى الوقت ذاته هدد الرئيس التشادى إدريس ديبى بانسحاب بلاده من عضوية الاتحاد إذا تولى الرئيس السودانى رئاسته.

فى حين تحفظ العديد من القيادات الأفريقية ومنظمات حقوق الإنسان على قبول ترشح السودان لرئاسة الاتحاد، وذلك بسبب تصاعد الصراع فى دارفور، وما نجم عنه من قتل وتهجير ونزوح ولجوء غير مسبوق فى تاريخ الاقليم، واستمرار تدخل السودان فى الشئون الداخلية لدول الجوار مثل إريتريا وأوغندا وتشاد. بالإضافة إلى استمرار الرفض الأمريكى لتولى السودان رئاسة الاتحاد، والذى يعتبر السبب الأقوى لحرمان السودان من تقلد هذا المنصب.

وأمام هذا الموقف اضطرت السودان إلى سحب ترشحها لرئاسة الاتحاد، مع الاكتفاء بترشيح السفير السوداني «على يوسف» لمنصب مساعد أمين السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا «كوميسا». وقد علل وزير الخارجية السوداني «دينق ألور» سحب بلاده لترشحها لرئاسة الاتحاد بتفاقم المشكلات الداخلية، خاصة فى إقليم دارفور، مؤكداً دعم بلاده للرئيس التنزانى ولتقلد «جان بينج» منصب رئيس مفوضية الاتحاد، وأن السودان سوف تركز فى المرحلة المقبلة على التصالح مع دول الجوار الإقليمى والمجتمع الدولى.

**ج - دمج نيباد فى هيكل الاتحاد الأفريقى:**

ناقشت القمة تطورات مبادرة نيباد، وذلك بهدف بحث سبل تعزيز المشاركة بين الدول الافريقية، وتعزيز المبادرة ماديا ومعنويا، حيث طالبت القمة الدول الأعضاء فى النيباد بتسديد مستحقاتها من المساهمات المالية. فضلاً عن بحث إمكانية أن تصبح مبادرة وسكرتارية النيباد جزءا لا يتجزأ من الاتحاد الأفريقى، باعتبار أن نيباد هى برنامج للاتحاد الأفريقى يعكس رؤية أفريقيا وفلسفتها لعملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وخلال القمة دعا الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة إلى سرعة إدماج مبادرة نيباد فى الاتحاد الأفريقى، من أجل تفعيلها والقضاء على صعوبات التنسيق بينها وبين الاتحاد. وأكد بوتفليقة ضرورة العمل على استكمال مسار إدماج نيباد ضمن هياكل الاتحاد الأفريقى، مؤكداً أن هذا المسار سجّل تأخراً بدأت انعكاساته السلبية تتجلى على مستوى تنسيق العمل الجماعى للقارة الأفريقية وفى علاقة التعامل مع شركاء التنمية.

والجدير بالإشارة أن قرار إدماج نيباد فى الهيكل المؤسسى للاتحاد كان قد اتخذ خلال قمة الاتحاد فى موزمبيق (يوليو٢٠٠٣)، لا سيما بعد أن أكد الكثيرون، ومنهم الرئيس النيجيرى السابق أوباسانجو، وجود نوع من الازدواجية بين الاتحاد الأفريقى ونيباد. ومنذ ذلك الحين خضعت هذه القضية لمناقشات عديدة فى إطار قمم الاتحاد الأفريقى المتتالية فى أديس بابا (يوليو٢٠٠٤) وبانجول (يوليو٢٠٠٦)، وأكرا (يوليو٢٠٠٧).

واستكمالاً لهذا المسار، استضافت العاصمة السنغالية دكار فى منتصف أبريل ٢٠٠٨ قمة لرؤساء الدول الأفريقية تستهدف دعم نيباد، وإيجاد آلية أفريقية لتمويل مشروعاتها، بعد أن تأكد عدم جدوى الاعتماد على الجهات المانحة فى تحقيق أهداف نيباد. وقد شارك فى القمة رؤساء كل من السنغال والجزائر جنوب أفريقيا وعدد آخر من الرؤساء الأفارقة.

**د - ميزانية الاتحاد الأفريقى:**

أقرت القمة ميزانية الاتحاد للعام ٢٠٠٨ بـ ١٤٠ مليون دولار، منها ٣٢ مليون دولار لدعم برامج الاتحاد من جانب الشركاء الدوليين. وقد قدمت القمة الشكر للدول التى التزمت بسداد اشتراكها السنوى فى الميزانية فى الموعد المحدد، فى حين قررت إعفاء كل من سيراليون وبوروندى من عقوبات التأخير، مع فرض عقوبات مالية ضد الدول المتأخرة عن السداد وهى: سيشل، وساوتومي وبرنسيب، وغينيا بيساو، واريتريا، والكونغو الديمقراطية، وأفريقيا الوسطى، والرأس الأخضر.

## ثانيا: قمة شرم الشيخ:

احتضنت مدينة شرم الشيخ القمة العادية الحادية عشر للاتحاد الأفريقى فى٣٠ يونيو ٢٠٠٨. وشهدت القمة حضور رؤساء دول وحكومات ٤٤ دولة أفريقية، وهو أكبر حضور على مستوى رؤساء الدول والحكومات فى أى قمة أفريقية. كما شارك فى فعاليات القمة العديد من ممثلى الدول الأوروبية والآسيوية واللاتينية « بصفة مراقب ». بالإضافة إلى مشاركة منظمات دولية وإقليمية عديدة فى مقدمتها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى.

وقد سبق القمة سلسلة من الاجتماعات التحضيرية على مستوى المندوبين الدائمين للدول الأعضاء، ثم على مستوى وزراء الخارجية. كما سبقتها قمة لمنظمة السيدات الأول فى الدول الافريقية، بالإضافة إلى اجتماعات الدورة ال ١٩ لقمة نيباد والدورة التاسعة لقمة آلية مراجعة النظراء الأفريقية.

## ١ - أجندة قمة شرم الشيخ

تمثل الموضوع الرئيسى المطروح على جدول أعمال قمة شرم الشيخ فى المياه واستخداماتها المختلفة مثل: الشرب والزراعة والصرف الصحى وتدعيم البنية الأساسية الأفريقية. وهى بالطبع موضوعات ذات أهمية بالغة من أجل تحقيق التنمية فى القارة الافريقية. كما ناقشت القمة موضوعات أخرى أهمها:

### قضايا التعاون والتنسيق الأفريقى

طغى موضوع الأزمة الغذائية العالمية وارتفاع أسعار السلع الغذائية على مناقشات القمة، لا سيما فى ظل تفاقم مشكلات نقص الغذاء فى أفريقيا. وفى هذا السياق قدمت مصر مجموعة من أوراق العمل والأفكار والمقترحات، بهدف تحقيق الأمن الغذائى وزيادة الانتاجية الزراعية فى أفريقيا.

كما ناقشت القمة نتائج الاجتماعات التى عقدت بين ممثلى الدول الأعضاء فى الاتحاد الأفريقى. وفى مقدمتها مناقشة التقرير المرحلى عن تنفيذ نتائج قمة أبوجا الخاصة فى مايو عام ٢٠٠٦ حول فيروس الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة، وتقريرا عن حالة الملاريا فى أفريقيا، وتقريرا عن تعزيز صحة الأمهات والأطفال فى القارة. وكذلك ناقشت القمة نتائج المؤتمر الثالث لوزراء الداخلية الأفارقة فى ساحل العاج فى ٢٢ مايو ٢٠٠٨. ونتائج اجتماع وزراء الاقتصاد والمالية والتخطيط والحوار الأفريقى الأوروبى وكيفية تحقيق أهداف التنمية الألفية. فضلاً عن بحث تقرير لجنة الاتحاد الأفريقى حول القانون الدولى، والتطورات المتعلقة بتطبيق قرار الاتحاد الأفريقى لإصلاح الأمم المتحدة، وذلك من خلال العرض الذى قدمه رئيس سيراليون ارنست كوروما، بصفته منسق لجنة العشرة المكلفة ببحث هذا الموضوع.

### تطوير هياكل الاتحاد الأفريقى

تناولت القمة التطورات التى حدثت على صعيد إقامة حكومة الاتحاد الأفريقى، حيث ناقشت تقريراً حول الاجتماع الأول للجنة رؤساء الدول والحكومات الاثنى عشر حول حكومة الاتحاد الأفريقى. وانتهت القمة إلى ضرورة التمييز بين إقامة حكومة الاتحاد الأفريقى من جهة، وقيام الولايات المتحدة الأفريقية من جهة أخرى، حيث أكد القادة الأفارقة موافقتهم من حيث المبدأ على إقامة حكومة الاتحاد الأفريقى، ولكن مع مراعاة التدرج فى تحقيق هذا الهدف، وأن يبدأ ذلك بمنح صلاحيات للمفوضية الأفريقية وسائر أجهزة الاتحاد لبحث الأسلوب الأمثل لإقامة هذه الحكومة، التى تعتبر متطلباً ضرورياً للارتقاء بالترتيبات المؤسساتية للاتحاد بما يتيح تحقيق الغاية النهائية المتمثلة فى إقامة الولايات المتحدة الأفريقية في مرحلة لاحقة.

كما ناقشت أهم ما تم إنجازه بشأن دمج سكرتارية نيباد فى هيكل الاتحاد الأفريقى. وكذلك التطورات المتعلقة بدمج محكمة العدل الأفريقية مع المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وكذلك اختيار أعضاء اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل، واختيار القضاة فى المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان وتعيين أعضاء المكتب الاستشارى حول الفساد. كما تطرقت إلى مناقشة إمكانية عقد اجتماع نصف سنوى فى شهر يوليو لجمعية الاتحاد الإفريقى بمدينة سرت الليبية. واستعرضت أيضاً نتائج الجلسة غير العادية الحادية عشر للمجلس التنفيذى للاتحاد الأفريقى حول ميزانية الاتحاد الأفريقى، والتى عقدت فى أروشا بتنزانيا يومى ٦و٧ مايو ٢٠٠٨.

### قضايا الأمن والصراع فى أفريقيا

ناقشت القمة تقريراً حول الصراعات المسلحة والنزاعات السياسية فى القارة، وفى مقدمتها الصراع فى إقليم دارفور، والأزمة الانتخابية فى زيمبابوى، بالإضافة إلى التوتر بين تشاد والسودان من جانب وجيبوتي وإريتريا من جانب آخر، فضلا عن بحث سبل تدعيم قوات حفظ السلم الأفريقية، وتقييم أداء مجلس السلم والأمن الأفريقى، والأوضاع فى الشرق الأوسط وفلسطين.

بيد أن الصراع السياسى فى زيمبابوى كان هو الأكثر بروزاً فى هذا الصدد، حيث انقسمت القمة بين تيارين. دعا أولهما إلى التزام الموقف الدولى الساعى إلى الضغط على موجابى الذى يعتبر من وجهة نظرهم فاقداً للشرعية، ومن ثم لا يجوز لأفريقيا الساعية للتحول نحو الديموقراطية أن تدعمه. أما التيار الثانى فقد ذهب إلى ضرورة مواجهة

التدخلات الخارجية، باعتبار أن أفريقيا تملك إرادتها المستقلة، وأن لكل دولة فيها الحق فى اخيار النظام السياسى الذى يتسق مع ظروفها.

وانتهت القمة إلى إقرار تسوية تستهدف تحقيق الاستقرار السياسى، وذلك من خلال رفض الضغوط الدولية على زيمبابوى، والقبول بشرعية نظام موجابي مع دعوته للتفاوض مع منافسه مورجان تسفانجيراى من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية تضمن تمثيلاً حقيقياً للقوى السياسية فى البلاد، على أن يتولى أعضاء جماعة التنمية لدول الجنوب الأفريقى « سادك » مهمة تنفيذ هذا الأمر.

## ٢- نتائج قمة شرم الشيخ

انتهت القمة إلى إصدار عدد من القرارات والتوصيات التى تم تضمينها فى الوثيقة الختامية التى عرفت باسم « إعلان شرم الشيخ ». وقد انطوى إعلان شرم الشيخ على رؤية شاملة لمواجهة أزمة الغذاء على الصعيدين الأفريقى والعالمى، حيث استفاضت الوثيقة فى السياسات والمبادئ التى يتعين على الأفارقة اتباعها من أجل زيادة الإنتاج الزراعي وكفالة الأمن الغذائي للقارة، وتحسين جودة المنتجات وحُسن استغلال المياه.

كما تعهد القادة الأفارقة فى هذا الإعلان بتقليل نسبة الفقر فى البلدان الأفريقية فى العقد المقبل، فضلا عن تأييد المقترح المصرى بإجراء حوار دولى بين منتجى المحاصيل الغذائية والمستوردين من أجل مواجهة الأزمة الغذائية العالمية، وتبنى مدونة سلوك دولية للحد من تحويل الغذاء إلى وقود حيوى فى حين تحتاجه شعوب كثيرة معظمها فى القارة الأفريقية.

وتضمن الإعلان أيضاً تأكيد دول الاتحاد الأفريقى التزامها بخفض عدد السكان الذين يعانون سوء التغذية فى أفريقيا بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٥، والقضاء علي الجوع وسوء التغذية في القارة، وذلك من خلال إعطاء الأولوية لزيادة الإنتاج وإنتاجية المحاصيل الغذائية الرئيسية بالطرق المختلفة وتحسين عمليات إنتاج الأسمدة ودعم المبادرات التي تستهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار، لتشكيل مخزون احتياطي وتعزيز الأمن الغذائي وعملية التصنيع الغذائي.

ودعا إعلان شرم الشيخ إلي شراكة عالمية تتعامل مع مسببات أزمة الغذاء الحالية وتداعياتها وتعالج قضية الأمن الغذائي في إطارها الإنسانى الأشمل والتوصل إلي قواعد عادلة وحرة لتنظيم التجارة الدولية، خاصة بالنسبة للسلع الغذائية والزراعية. كما دعا إعلان شرم الشيخ شركاء التنمية المشاركين في قمة مجموعة الثماني باليابان إلي تقديم الدعم المالي والفني لمساعدة البلدان الأخرى علي زيادة إنتاجها وإنتاجيتها الغذائية والزراعية.

وبالنسبة لمبادرة نيباد انتهت القمة إلى توصيتين، أولهما تتعلق بكيفية دمج النيباد فى آليات الاتحاد الأفريقى والإسراع بالخطوات التنفيذية لذلك، والثانية تتضمن مطالبة الدول الكبرى الوفاء بتعهداتها التنموية والتقنية المختلفة التى التزمت بها من أجل تطبيق المبادرة.

## ثالثا: مسيرة الاتحاد الأفريقى

منذ أن تأسس الاتحاد الأفريقى طرحت كثير من التساؤلات حول جدوى إنشاء الاتحاد، والجديد الذى جاء به الاتحاد لصالح الشعوب الأفريقية، وهل يشكل الاتحاد قطيعة مع منظمة الوحدة الأفريقية ومع فلسفتها وتجاوزا لأعطابها، أم أنه سيكون نسخة جديدة منها مع فارق التسمية. وهل يماثل الاتحاد الأفريقى التنظيمات الإقليمية الأخرى القائمة عبر العالم، وفى مقدمتها الاتحاد الأوروبى، الذى يعتبره الكثيرون النموذج الذى يسعى الاتحاد الأفريقى للسير على هداه. فرضت هذه التساؤلات نفسها على عملية بناء الهيكل المؤسسى للاتحاد الأفريقى وعلى متطلبات الدور المطلوب، وأيضاً على طبيعة الصعوبات والقيود التى تعترض عملية البناء.

## ١- استكمال بناء الهياكل المؤسسية للاتحاد:

سعى الاتحاد الأفريقى نحو استكمال بناء هيكله المؤسسى وفق بنود قانونه التأسيسى. ومن أهم الأجهزة التى نجح الاتحاد فى إنشائها ما يلى:

### أ- مجلس السلم والأمن الأفريقي:

صدر البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن خلال القمة الأولى للاتحاد الأفريقي في ديربان (يوليو٢٠٠٢). ويعتبر هذا المجلس هو المكون الأساسي للآلية الأمنية للاتحاد، والتي تنضوي تحتها جميع آليات التعامل مع الصراعات على المستوى القاري. وينهض المجلس بمهامه من خلال دورين هما الدور الوقائي والدور العلاجي. ويقوم الدور الوقائي على منع اندلاع الصراعات. أما الدور العلاجي، فيتمثل في إدارة وتسوية الصراعات حال اندلاعها، وذلك للحيلولة دون تفجرها.

ودخل البروتوكول المنشئ للمجلس حيز التنفيذ بعد اكتمال التصديق عليه في يناير٢٠٠٥، ثم عقد المجلس قمته الأولى في يناير ٢٠٠٥ في الجابون، فيما يمثل تطوراً جذرياً في دور الاتحاد الأفريقي في قضايا الأمن والسلم في أفريقيا، لا سيما وأنه يتيح للأفارقة قدرة أكبر على التعامل مع الأزمات التي تواجه القارة بعد أن ظلت هذه المسألة لمرحلة طويلة مقصورة على المنظمات والقوى الدولية.

ويتألف مجلس السلم والأمن من ١٥ عضواً جرى انتخابهم على أسس متساوية في مايو ٢٠٠٤، من جانب مؤتمر رؤوساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، منهم ١٠ أعضاء منتخبين لمدة عامين، و٥ أعضاء تم انتخابهم لمدة ثلاثة أعوام. وذلك لضمان الاستمرارية، مع مراعاة التمثيل الإقليمي المتساوي. وتتولى مصر منذ ١٨ مارس ٢٠٠٨ رئاسة مجلس السلم والأمن. أما الهيكل التنظيمي للمجلس فيتكون من مفوضية وخمس لجان هي: مجلس الحكماء، وجهاز الإنذار المبكر، وقوة التدخل السريع، واللجنة العسكرية، والصندوق الخاص.

ويجرى حالياً إقامة الهيكل التنظيمي للمجلس، وذلك بإنشاء لجنة الحكماء لبحث مقدمات الصراعات قبل أن تتطور إلى مرحلة الانفجار، وإقامة جهاز للإنذار المبكر يقع مقره في أديس أبابا. كما بدأ بالفعل تحديد المعايير التي سيتم على أساسها تشخيص مقدمات الصراعات قبل اندلاعها. ويجرى الترتيب أيضاً لتشكيل قوة التدخل السريع والتي تتكون من خمسة ألوية عسكرية تمثل الأقاليم الخمسة الرئيسية في أفريقيا ويكون قوامها مبدئياً ١٥ ألف جندي وتديرها لجنة أركان حرب يترأسها وزراء دفاع الدول الأعضاء وتمر في إنشائها بمرحلتين تنتهي الثانية بحلول عام٢٠١٠. كما تقرر أيضاً إنشاء صندوق لتمويل عمليات حفظ السلم التي تنهض بها هذه القوة.

### ب - محكمة العدل الأفريقية

نص القانون التأسيسي على إنشاء محكمة عدل تابعة للاتحاد على أنه يتم تحديد نظامها الأساسي وتشكيلها ومهامها في بروتوكول خاص بها. وقد صدر البروتوكول المنشئ للمحكمة بالفعل في قمة الاتحاد العادية الثالثة في مابوتو (يوليو٢٠٠٣) . ثم دخلت المحكمة حيز التنفيذ الفعلي بعد اكتمال التصديق على البروتوكول المنشئ لها في ٢٥ يوليو ٢٠٠٦.

وتتألف المحكمة من ١١ قاضياً ينتمون إلى الدول الأعضاء، بحيث يمثل كل إقليم من الأقاليم الأفريقية الخمسة بعضوين على الأقل. ويمكن لجمعية الاتحاد زيادة عدد قضاة المحكمة إذا رأت ذلك. وتتمتع المحكمة بصلاحيات محددة في مجال تسوية النزاعات التي تثور بشأن: تفسير وتطبيق القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وتفسير وتطبيق المعاهدات، والقضايا ذات الصلة بالقانون الدولي، وكافة القوانين والقرارات واللوائح والإرشادات الخاصة بالاتحاد، وذلك بالاستناد إلى عدة مصادر قانونية أهمها: ميثاق الاتحاد الأفريقي، والمعاهدات الدولية العامة والخاصة، والأعراف القانونية الدولية، والمبادئ القانونية العامة المعترف بها عالمياً وأفريقيا، ونص المادة ٣٧ من البروتوكول المنشئ للمحكمة.

وفي ١٧ أبريل ٢٠٠٨ أعلنت مفوضية الاتحاد الأفريقي أنه يجرى الترتيب لدمج محكمة حقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا (ومقرها أروشا بتنزانيا)، والتي تعنى بالفصل في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان مع محكمة العدل الأفريقية ليشكلا كياناً واحداً يمثل جهازاً أساسياً من أجهزة الاتحاد الأفريقي. وكان المجلس التنفيذي للاتحاد قد اتخذ قراراً بدمج المحكمتين، وتمت المصادقة على هذا القرار خلال القمة العادية الرابعة للاتحاد في أبوجا (يناير ٢٠٠٥)، وهو ما أيدته القمة العادية الخامسة للاتحاد في سرت (يوليو٢٠٠٥)، حيث طالبت قمة سرت بإعداد مشروع قانون حول دمج المحكمتين. وبالفعل صدر المشروع في مايو ٢٠٠٦.

### ج- برلمان عموم أفريقيا:

نصت المادة ١٧ من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على إنشاء برلمان لعموم أفريقيا، وذلك من أجل ضمان المشاركة الكاملة للشعوب الأفريقية في تطوير القارة وتكاملها. وتم اعتماد بروتوكول إنشاء البرلمان في مارس ٢٠٠١، ثم دخل البروتوكول حيز النفاذ في ٢٥ فبراير ٢٠٠٤. ويقع مقر البرلمان في مدينة ميدراند بجنوب أفريقيا.

وقد افتتح البرلمان أولى جلساته في ١٨ مارس ٢٠٠٤ في أديس أبابا. وانتخبت التنزانية جيرترود مونجيلا، كأول رئيسة للبرلمان، الذي يبلغ عدد أعضائه حالياً ٢٦٥ عضواً، تم اختيارهم على أساس التمثيل المتساوي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بواقع خمسة نواب عن كل عضو. ويتمتع البرلمان خلال المرحلة الأولى لإنشائه بسلطات استشارية، سوف تتحول إلى سلطات حقيقية وملزمة خلال المرحلة النهائية لعمله.

### د- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي «إيكوسوك»

تبنى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات القانون التأسيسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (إيكوسوك) خلال أعمال القمة العادية الثالثة للاتحاد في يوليو ٢٠٠٤. وفي ٢٩ مارس عقد الإيكوسوك اجتماعه الأول. وتترأس الكينية وانجاري ماثاي الجمعية العامة لإيكوسوك. ويعاونها أربعة نواب إقليميين، بالإضافة إلى لجنة تسيير مكونة من ١٨ عضوا لتنسيق أعمال إيكوسوك.

والإيكوسوك هو أحد الأجهزة الاستشارية للاتحاد الأفريقي. ويعتبر ممثلاً لمؤسسات المجتمع المدني في أفريقيا. ويهدف إلى المساهمة في خلق اتحاد قوي مؤسس على مشاركة الشعوب، عبر بناء مشاركة قوية بين حكومات الدول الأعضاء وكافة قطاعات المجتمع المدني الأفريقي، والمساهمة في تطبيق قواعد المحاسبة والمسئولية في المؤسسات العامة الأفريقية، بالقدر الذي يدفع نحو إقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

وقد دعا ألفا عمر كوناري أعضاء الإيكوسوك إلى المشاركة الجادة في المناقشات المتعلقة بمستقبل أفريقيا السياسي والتنموي، لا سيما في الموضوعات المتعلقة بإصلاح هيكل الأمم المتحدة، ومواجهة الصراعات، وبناء ثقافة السلم، ودعم الديموقراطية وحقوق الإنسان، باعتبار أن قوة القارة مستمدة من تعدد هويات وإمكانيات شعوبها.

## ٢ - دور الاتحاد في إقرار السلم والأمن في أفريقيا

سعى الاتحاد الأفريقي إلى المساهمة بشكل فاعل في إقرار السلم والأمن في القارة الأفريقية، فلم يتوقف عند حد إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي، وإنما قام بخطوات أخرى في هذا المجال لعل أهمها ما يلي:

### أ- توقيع معاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك

أقرت القمة الرابعة للاتحاد الافريقي في أبوجا (يناير ٢٠٠٥) معاهدة الاتحاد الأفريقي للدفاع المشترك وعدم الاعتداء. وتهدف المعاهدة إلى تطوير التعاون بين الدول الأفريقية في مجالات عدم الاعتداء وتحقيق التعايش السلمي ومنع النزاعات وضمان تسويتها بالوسائل السلمية.

ففي مجال عدم الاعتداء، تعهد أطراف المعاهدة برفض تبرير العدوان أيا كان سببه، ومنع ورفض الإبادة الجماعية وأشكال القتل الواسع الأخرى، إضافة إلى الجرائم ضد الإنسانية. وكذلك عدم الاعتراف بأي ضم للأراضي أو فائدة خاصة يتم الحصول عليها عن طريق استخدام القوة. وتعهد أطراف الاتفاقية أيضاً بمنع استخدام أراضيها لتشجيع أو ارتكاب أعمال تخريب أو عدوان أو غير ذلك من الممارسات الضارة الأخرى، التي ربما تهدد وحدة أراضي وسيادة دولة عضو أو السلم والأمن الإقليميين.

وبالنسبة للدفاع المشترك، حذرت المعاهدة من أن أي اعتداء ضد أي دولة عضو يعتبر عدواناً ضد كل الدول الأعضاء في الاتحاد. وتعهد أطراف المعاهدة بتقديم المساعدة الدفاعية والأمنية المتبادلة بصورة فردية وجماعية في مواجهة أي عدوان أو تهديد بالعدوان. كما اتفق أطراف المعاهدة أيضاً على تكثيف التعاون والتضامن في جميع المجالات المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي أو أي شكل من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود أو زعزعة استقرار أي دولة عضو.

### ب- بروتوكول التعاون الأمني مع التجمعات الإقليمية الأفريقية

في ٢٨ يناير ٢٠٠٨ تم توقيع برتوكول تعاون بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجال السلم والأمن وتنسيق جيوش الاحتياط لأفريقيا الشرقية والشمالية. ويهدف هذا البروتوكول إلى تدعيم علاقات التعاون وتقوية آليات وقاية القارة الأفريقية من الصراعات والحروب وإرساء السلم والأمن. وقد أشار المسئولون في مجلس السلم والأمن إلى أن توقيع البروتوكول يسجل بداية عهد جديد للدور القيادي والمسئول للاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن.

### ج - تسوية الصراعات الأفريقية

سعى الاتحاد الأفريقي إلى لعب دور فاعل في تسوية النزاعات والصراعات الأفريقية. ففي السودان قام الاتحاد بدور الوسيط الرئيسي في الصراع القائم في دارفور، وقد استمر هذا الدور حتى تم توقيع اتفاق «أبوجا» للسلام في مايو ٢٠٠٦. كما شكل الاتحاد لجنة لإعادة الإعمار لمرحلة ما بعد الحرب في السودان، برئاسة وزيرة خارجية جنوب أفريقيا. كذلك لعب دوراً مهماً في توقيع اتفاق «طرابلس» لتهدئة التوتر في العلاقات بين تشاد والسودان في ٨ فبراير ٢٠٠٦.

وفي ذات الاتجاه، ساهم الاتحاد بقوة في دفع جهود المصالحة في أفريقيا الوسطى عقب الاتفاق الذي أبرم في مدينة سرت الليبية في ٢ فبراير ٢٠٠٧ بين حكومة بانجي والمتمردين. وساهم أيضاً في توقيع اتفاق المصالحة بين أطراف الصراع في ساحل العاج في واجادوجو عاصمة بوركينا فاسو. ومارس الاتحاد كذلك حق التدخل في الصراعات الداخلية الأفريقية وفق بنود قانونه التأسيسي، حيث أرسل الاتحاد قوة تابعة له إلى بوروندي. كما أرسل قوة إلى إقليم دار فور لمراقبة وقف إطلاق النار وتوفير قدر معين من الحماية للمدنيين. وكذلك أرسل قوة لحفظ السلم في الصومال.

## ٣- الاتحاد الأفريقي والمشاركة مع الأطراف الدولية

يحرص الاتحاد الأفريقي على إقامة جسور التفاهم والتعاون مع مختلف الأطراف الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة والتكتلات والقوى الدولية الكبرى. فعلى مستوى الأمم المتحدة، شارك الاتحاد في المناقشات الخاصة بتطوير الهيكل المؤسسي للأمم المتحدة. وخلص إلى ضرورة تخصيص مقعدين دائمين لقارة أفريقيا بكامل صلاحياتهما بما في ذلك حق النقض «الفيتو»، على أن يتم تداولهما بين دول القارة على أساس التناوب. كما وقع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة إطاراً للتعاون والتنسيق بين الاتحاد والأمم المتحدة في ١٦ نوفمبر٢٠٠٦. وطرحت مصر مبادرة خلال رئاستها لمجلس السلم والأمن الأفريقي في ديسمبر ٢٠٠٦ ترمي إلى بلورة إطار أو آلية للتنسيق بين المجلسين، وقد حظيت هذه المبادرة بترحيب مجلس السلم والأمن الأفريقي.

وبالفعل عقدت جلسات مشتركة بين المجلسين في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. ففي مارس ٢٠٠٨ استقبل مجلس السلم والأمن الأفريقي كارولين ماكاسي مساعدة السكرتير العام للأمم المتحدة، من أجل التباحث حول جهود الأمم المتحدة في مجال بناء السلم وجهود إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراعات، واستشراف سبل التعاون الممكنة بين لجنة بناء السلم التابعة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

وعلى مستوى العلاقات الأفريقية العربية، تم الاتفاق على تشكيل لجنة تحضيرية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، وذلك للتنسيق لعقد قمة أفريقية -عربية يتم الاتفاق على موعد ومكان انعقادها. كما قررت الجامعة العربية بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي دراسة إنشاء منتدى عربي أفريقي للتنمية، يتم عقده بالتناوب مرة كل عامين.

كما أقام الاتحاد الأفريقي أيضاً الكثير من المشاركات مع أكثر من ٥٠ من المؤسسات التنموية، حيث تحرص تلك المؤسسات على المشاركة في فعاليات الاتحاد الأفريقي، ولا سيما مؤتمرات القمة الأفريقية.

وعلى صعيد المشاركات مع القوى الدولية، شهد عام ٢٠٠٨ عقد العديد من اللقاءات بين الاتحاد الأفريقي وكل من الاتحاد الأوروبي، واليابان والصين والهند وإيران. وهو ما يوضح حرص الاتحاد والقادة الأفارقة على دعم المشاركات مع القوى الدولية الكبرى.

### ٤ - الاتحاد الأفريقى وإقرار الديموقراطية وحقوق الإنسان

حرص الاتحاد الأفريقى على تأكيد احترام القيم الديموقراطية وحقوق الإنسان فى القارة، والقضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب، وذلك عن طريق اتخاذ الخطوات التشريعية والقضائية الضرورية لوضع هذه المبادئ موضع التطبيق. ومن ذلك تدشين الاتحاد الآلية الأفريقية للمراجعة التى تهدف إلى حث الحكومات الأفريقية على اتخاذ سياسات تقوم على أساس الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان. كما تتولى هذه الآلية إعداد تقارير ورفعها إلى برلمان عموم أفريقيا حول مدى التزام الدول الأعضاء بمعايير الحكم الجيد.

كما دعا الاتحاد الدول الأعضاء إلى التوقيع والمصادقة على المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وخاصة نظام روما الأساسى المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، والميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب، ومطالبة الدول الأعضاء بتضمين المبادئ العالمية للمحاكمة العادلة واستقلال القضاء فى قوانينها المحلية.

### ٥ - الاتحاد الأفريقى والنهوض بقضايا المرأة

نص القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقى على أن تتولى إمراة واحدة من كل إقليم منصب مفوضة فى الاتحاد الأفريقى. كما اقترح الرئيس السنغالى عبد الله واد خلال قمة الاتحاد فى ديربان بجنوب إفريقيا (يوليو ٢٠٠٢)، مساواة المرأة فى المجال السياسى. وأوصى بمنحها نسبة ٥٠٪ فى الهيكل التنظيمى لجميع أبنية وبرامج الاتحاد. وقد تبنى قادة الدول ورؤساء الحكومات الأفريقية الاقتراح بالإجماع، بحيث تتولى إمراة واحدة من كل إقليم منصب مفوضة فى الاتحاد الأفريقى.

وبالفعل تشغل المرأة الأفريقية حالياً عدداً من المناصب القيادية فى إطار الاتحاد. وعلى سبيل المثال تتولى الكينية وانجارى ماهيا رئاسة الإيكوسوك، وهى أول امرأة أفريقية تحصل على جائزة نوبل للسلام. كما تتولى التنزانية جيرترود مونجيلا رئاسة برلمان عموم أفريقيا.

كما أولى رئيس المفوضية السابق ألفا عمر كونارى اهتماماً خاصاً بقضايا النساء فى قمة الاتحاد فى يوليو ٢٠٠٤، حيث تبنت القمة ما عرف بـ«إعلان سوليمن» حول مساواة المرأة فى أفريقيا. كما دمج الاتحاد أيضا لجنة المرأة الأفريقية للسلام والتنمية فى آلياته. وفى بداية العام ٢٠٠٦ بدأ الاتحاد فى صياغة سياسته حول المرأة، وذلك بمشاركة ممثلى المجتمع المدنى الأفريقى والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والأكاديميين والخبراء فى مجال المرأة، وذلك بهدف توفير إطار لتحديد ومعالجة القضايا المشتركة للمرأة، وتفعيل دور المرأة فى تنمية ووحدة القارة. وقد ترجمت هذه السياسة نفسها فى مؤتمر القمة الحادية عشرة للاتحاد فى شرم الشيخ فى يوليو ٢٠٠٨.

وتحرص مفوضية الاتحاد الأفريقى أيضاً على تنظيم دورات تدريبية حول التوعية بحقوق المرأة الأفريقية. ومن ذلك الحلقة التى تم تنظيمها فى الجزائر فى مارس ٢٠٠٧. كما أوصت المفوضية بإدماج حقوق المرأة فى المناهج الدراسية فى الدول الأعضاء فى الاتحاد.

وقد عقدت السيدات الأوليات فى دول الاتحاد الأفريقى مؤتمراً موازياً لقمة أديس أبابا (يناير ٢٠٠٨)، وذلك فى بادرة مهمة، تؤكد أهمية التكامل بين دور الرجل والمرأة فى الاتحاد الأفريقى. وهنا أكد العقيد معمر القذافى تأييده لدور المرأة والشباب الأفريقى فى أن يكونوا قوة دفع للقادة من أجل قيام حكومة الاتحاد الأفريقى وصولاً إلى الولايات المتحدة الأفريقية. كما أكد كل من الرئيس مبيكى والرئيس عبد الله واد مواصلة تقديم الدعم الكامل لقضايا المرأة فى الاتحاد الأفريقى، مما دفع منظمة تضامن المرأة الأفريقية إلى منحهما أول جائزة للمرأة الأفريقية. وهى جائزة تمنح كل عامين للشخصيات البارزة فى مجال النهوض بالمرأة.

## رابعاً - تحديات الوحدة الأفريقية

### ١ - حدود العملية الوحدوية

يعتبر غياب الاتفاق بين الدول الأعضاء فى الاتحاد حول حدود العملية الوحدوية من أهم التحديات التى تجابه المسيرة الوحدوية للاتحاد الأفريقى. وذلك بالرغم من أن قمة الاتحاد فى موزمبيق قد أقرت انعقاد قمة رؤساء الدول

والحكومات الأفريقية مرتين فى العام الواحد بدلاً من مرة واحدة حسبما نص القانون التأسيسى للاتحاد. بيد أن ذلك لم يسهم فى القضاء على التباينات فى المواقف الأفريقية حول حدود العملية الوحدوية. وقد كان لهذا التحدى انعكاساته فى العديد من الجوانب أهمها ما يلى:

أ- الدول الأفريقية ومفهوم السيادة

يعتبر تمسك الدول الأفريقية بسياداتها الوطنية من أكبر التحديات التى تجابه المسيرة الوحدوية للاتحاد الأفريقى، الأمر الذى يجعل الدول الأعضاء تفضل العمل الفردى على حساب العمل الجماعى. وفى هذا الإطار انتقد ألفا عمر كونارى خلال الاجتماع التمهيدى لقمة أديس أبابا (يناير ٢٠٠٨) قادة دول الاتحاد لعدم قيامهم بالعمل الجماعى اللازم لخدمة قضايا أفريقيا فى العالم. كما عبر الرئيس الجزائرى عن أسفه إزاء عدم احترام الالتزامات من قبل الشركاء الأفارقة فى تطبيق مشروعات وبرامج نيباد، مؤكداً أن ذلك يخدم مصالح الدول فرادى على حساب مصالح القارة الأفريقية ككل.

والمشكلة الحقيقة أنه لا يمكن الحديث عن تنظيم إقليمى فاعل ما لم يكن لهذا التنظيم « سلطات فوق قومية »، توفر له شخصية قانونية مستقلة، سواء إزاء الدول الأعضاء فى التنظيم، أو فى مواجهة العالم الخارجى. ففى إطار الاتحاد الأوروبى على سبيل المثال، تلعب المفوضية دوراً مستقلا عن أعضاء الاتحاد، حيث إنها تتحدث باسم الاتحاد أمام الأطراف الدولية الأخرى، وتتمتع بسلطة إصدار القرارات الملزمة للدول الأعضاء، بل وفرض عقوبات عليها عند الاقتضاء. فى حين أن مفوضية الاتحاد الأفريقى لم تأخذ من نظيرتها الأوروبية سوى الاسم فحسب، فهى لا تعدو أن تكون مجرد إدارة لتنظيم سير العمل فى الاتحاد الأفريقى، دون سلطات حقيقية إزاء الدول الأعضاء.

ب- حكومة الاتحاد الأفريقى

تباينت مواقف الدول الأعضاء فى الاتحاد الأفريقى بشأن إقامة حكومة الاتحاد الأفريقى. بالرغم من تأكيد معظم الأعضاء موافقتهم على إقامة هذه الحكومة من حيث المبدأ. ويرى الاتجاه الذى يدعو إلى تأجيل إقامة حكومة الاتحاد أن التسرع فى اتخاذ هذه الخطوة المتقدمة ربما تكون له تداعيات سلبية عديدة. ولذلك يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن إقامة هذه الحكومة يقتضى أولاً استكمال إنشاء هياكل ومؤسسات الاتحاد، وحسم الخلافات بشأن العلاقة بين حكومة الاتحاد الأفريقى المقترحة والحكومات الوطنية، وعلاقتها بالتجمعات الإقليمية الأفريقية، وبحث الوسائل والإطار الزمنى والتمويل اللازم لقيام تلك الحكومة، تمهيداً للإعلان عن قيام الولايات المتحدة الأفريقية.

وقد عبر العقيد معمر القذافى عن هذا الجدل بقول «أن ما توصلت إليه قمة أديس أبابا بشأن حكومة الاتحاد الأفريقى جاء أقل من طموحاته بكثير. و دعا إلى إقامة حكومة الاتحاد الأفريقى على الفور. وهنا أكد القذافى أن نظام عمل اللجان المشكلة لدراسة إنشاء هذه الحكومة كفيل بقتل أكبر المشروعات. وألمح إلى أن ليبيا ربما تتحول صوب التعاون مع الدول الأوروبية المتوسطية فى حال فشل مشروع الولايات المتحدة الأفريقية.

وفى ذات الاتجاه، أكد الرئيس عبد الله واد أن إنشاء حكومة الاتحاد الأفريقى لا يتناقض مع مبدأ السيادة الوطنية لكل دولة أفريقية. ولكنه يبقى ضرورة ماسة لأن الاتحاد الأفريقى لا يستطيع أن يقوم بأى شيء ما لم يؤسس جهازا تنفيذيا ذا سلطات قوية.

## ٢ – تحديات الهيكل التنظيمى للاتحاد الأفريقى

توجد العديد من التحديات المرتبطة بالهيكل التنظيمى للاتحاد الأفريقى. ولعل أهمها عدم استكمال الهيكل المؤسسى للاتحاد، وضعف فاعلية العديد من مؤسسات الاتحاد، وعدم الاتفاق على صيغة لتنظيم العلاقة بين الاتحاد والتنظيمات الإقليمية الفرعية فى أفريقيا.

أ- عدم استكمال الهيكل المؤسسى للاتحاد

أخفق الاتحاد فى إنشاء بعض المؤسسات المالية والأمنية التى تم النص عليها فى القانون التأسيسى والبروتوكولات اللاحقة. فبالنسبة للمؤسسات المالية، يسعى الاتحاد إلى إنشاء عدد من الأجهزة المالية أهمها: البنك المركزى الأفريقى، وصندوق النقد الأفريقى وبنك الاستثمار الأفريقى. وطرح البعض أفكاراً حول إنشاء المزيد من المؤسسات المالية مثل:

البورصة الأفريقية المشتركة، وصندوق التضامن من أجل تخفيف آثار ارتفاع أسعار البترول، ومجلس تنسيق السياسات فى مجال التبادل السلعى.

وقد عقدت الدول الأعضاء فى الاتحاد الأفريقى سلسلة من المفاوضات حول إقامة المؤسسات المالية، ومن ذلك اجتماع مجلس محافظى البنوك المركزية الأفريقية فى طرابلس فى ١٥ أغسطس٢٠٠٧، حيث وافق الاجتماع على تشكيل لجنة مشتركة بين مجلس محافظى البنوك المركزية الأفريقية والاتحاد الأفريقى لبحث سبل تأسيس البنك المركزى الأفريقى، وتقديم المشورة حول تشكيل كل من بنك الاستثمار الأفريقى، وصندوق النقد الأفريقى، ثم تقديم تقرير لعرضه على الاجتماع القادم لمجلس محافظى البنوك المركزية الأفريقية فى رواندا خلال العام ٢٠٠٨. كما اختارت قمة أديس أبابا (يناير ٢٠٠٨) ليبيا مقراً لبنك الاستثمار الأفريقى. ولكن حتى الآن لم يتم التوصل إلى صيغة نهائية متفق عليها لإنشاء تلك المؤسسات.

كما تبقى مسألة إصدار عملة أفريقية موحدة من المسائل المعلقة، وذلك وفق نصوص اتفاقية أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، والتى دعت إلى إصدار عملة موحدة تسمى الأفرو بحلول العام ٢٠٢٨.

وبالنسبة للمؤسسات الأمنية، فحتى الوقت الراهن لم تستطع الدول الأعضاء فى الاتحاد الأفريقى استكمال إقامة آلية الإنذار المبكر وهيئة الحكماء، والألوية الخمسة للقوة الأفريقية الجاهزة، وهى الآليات التى يفترض أنها سوف تشكل مع مجلس السلم والأمن منظومة متكاملة لمعالجة الصراعات والأزمات الطارئة وحفظ السلم فى أفريقيا.

**ب- ضعف فاعلية المؤسسات الاتحادية القائمة**

لا تكمن مشكلة الاتحاد الأفريقى فى تشكيل الهياكل المؤسسية فحسب، وإنما تتركز أيضاً فى افتقار تلك الهياكل إلى الفاعلية اللازمة للنهوض بأعباء الاتحاد. وينطبق ذلك بشكل محدد على كل من برلمان عموم أفريقيا، ومحكمة العدل الأفريقية، والجهاز الإدارى للاتحاد.

فبالنسبة للبرلمان، فإن سلطاته لا تزال استشارية خلال هذه المرحلة الانتقالية. بل إن البعض يعتبره مجرد منتدى لممثلى الجمعيات الوطنية الأفريقية. ومن ثم فإن تقرير السياسات العامة للقارة الأفريقية يظل بيد رؤساء الدول والحكومات الذين يشكلون الجهاز الأعلى للاتحاد الأفريقى، خاصة وأن أعضاء البرلمان الأفريقى يمثلون حكومات الدول التى ينتمون إليها ويعبرون عن وجهات نظرها، ولا يعبرون عن مواقف الأحزاب أو الاتجاهات السياسية التى ينتمون إليها كما هو الحال بالنسبة للبرلمان الأوروبى، الذى يعبر أعضاؤه عن الاتجاهات السياسية للأحزاب التى يمثلونها.

وحتى فى المرحلة النهائية لعمل البرلمان فإنه لا يوجد إلى الآن تصور واضح حول هيكل البرلمان وسلطاته خلال هذه المرحلة، حيث يكتنف الغموض طريقة اختيار أعضاء البرلمان، والوزن النسبى لتمثيل الدول الأعضاء، والمعيار الذى سوف يتم على أساسه تحديد عدد ممثلى كل دولة. وهل سيكون هذا المعيار هو عدد سكان الدولة، أم مساحتها، أم حصتها فى ميزانية الاتحاد، أو معياراً آخر يجمع بين كل أو بعض العناصر السابقة.

أما محكمة العدل الأفريقية، فلا يزال عملها غير مستقر، بل إن المحكمة لم تتسلم مقرها فى مدينة أروشا وفق ما قررته القمة العادية السابعة للاتحاد فى بانجول (يوليو٢٠٠٦). كما تعانى المحكمة من نقص حاد فى مواردها المالية، حتى أن مشروع ميزانية المحكمة للعام ٢٠٠٧ لم يتجاوز٣ ملايين دولار، وهو رقم ضئيل جداً مقارنة بالمهام المنوطة بهذه المحكمة.

ومن ناحية أخرى، فإن قرار الدمج بين محكمة العدل الأفريقية والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب يعد تراجعاً عن الالتزام السابق الذى قطعه الاتحاد خلال قمته العادية الثانية فى مابوتو٢٠٠٣، بأن المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب سوف تظل هيئة منفصلة ومتميزة عن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأفريقى.

وقد أثار قرار الاتحاد بدمج المحكمتين جدلاً واسعاً حول ما إذا كان هذا الدمج مقدمة لتقييد الحقوق المنصوص عليها فى الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب الصادر فى يونيو ١٩٨١، خاصة وأن البروتوكول الخاص بمحكمة العدل الأفريقية لم يدخل بعد حيز التنفيذ، بينما بدأ سريان بروتوكول المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب فى

يناير ٢٠٠٤. كما أن قضاة المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب يشترط لتقلدهم مناصبهم في المحكمة أن يتسموا بالكفاءة والخبرة في مجال حقوق الإنسان، في حين أن قضاة محكمة العدل الأفريقية لا يشترط فيهم سوى توافر المؤهلات اللازمة لشغل الوظائف القضائية العامة في دولهم.

وعلى صعيد آخر، تجدر الإشارة إلى حاجة الاتحاد الأفريقي الماسة إلى إصلاح جهازه الإداري الذي يعاني من مشكلات جمة تقلل من كفاءته. وأهمها الزيادة الكبيرة في أعداد الموظفين، وتفشي الفساد، وضعف آليات الرقابة والمحاسبة، وضعف سيطرة الاتحاد والمجلس التنفيذي على ما يجري داخل الاتحاد.

ج- تنظيم العلاقة بين الاتحاد والتنظيمات الإقليمية:

يمثل تنظيم العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والتنظيمات الإقليمية الفرعية الأفريقية تحدياً جوهرياً أمام الاتحاد. وترجع صعوبة ذلك التحدي إلى التباينات التي توجد بين هذه التنظيمات، سواء في الأهداف أو مستويات التطور أو مراحل التكامل الاقتصادي، فضلاً عن مشكلة تداخل العضوية التي تنبع من اشتراك الدول الأعضاء في الاتحاد في عضوية منظمات دولية أخرى، مثل جامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي أو الفرانكوفونية، وهو ما قد يفرض عليها التزامات ربما تتعارض مع التزاماتها في إطار الاتحاد الأفريقي.

## ٣- التحديات الاقتصادية:

هناك مجموعة من التحديات ذات الطبيعة الاقتصادية التي تنعكس بالسلب على تفعيل التعاون بين تلك الدول في إطار الاتحاد الأفريقي ومن أهم هذه التحديات ما يلي:

أ- الاعتماد على تصدير المواد الأولية

تتخصص معظم دول القارة الأفريقية في إنتاج وتصدير سلعة واحدة أو اثنتين. وفي الغالب تكون هذه السلعة من المواد الأولية الزراعية أو المعدنية، كما هو الحال بالنسبة لأوغندا التي يمثل البن ٦٨٪ من صادراتها، وزامبيا التي يمثل النحاس ٨٢٪ من صادراتها. والمشكلة أن أسعار هذه المواد الأولية تتحدد في بورصات الدول المستوردة، كما أن إنتاجها يكون عرضة للتقلب من سنة لأخرى، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات حادة في اقتصاديات هذه الدول، التي تعتمد على حصيلة صادراتها في تحقيق النسبة الأكبر من دخلها القومي، بالإضافة إلى تعثر تنفيذ خطط التنمية بها، مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بمتطلبات التعاون الاقتصادي في إطار الاتحاد الأفريقي.

ب- ضعف معدلات التبادل التجاري بين الدول الأفريقية

نظراً لتشابه الإنتاج في معظم الدول الأفريقية، فإن ذلك يسهم في ضعف معدلات التبادل التجاري فيما بينها، ومن ثم فإن نسبة كبيرة من تجارة الدول الأفريقية « استيراداً وتصديراً » تتركز مع عدد محدود من الدول الأجنبية، وغالباً ما تكون الدولة المستعمرة السابقة هي الشريك التجاري الأساسي للدول التي كانت تخضع لاحتلالها، الأمر الذي يؤثر سلبياً على درجة الاستقلالية في صنع القرارات الاقتصادية في القارة.

ج- تباين القدرات الاقتصادية للدول الأفريقية

لما كانت عضوية الاتحاد الأفريقي مفتوحة لجميع الدول الواقعة في النطاق الجغرافي للقارة الأفريقية دون قيد أو شرط، فقد ساهم ذلك في بروز التباينات بين دول القارة وبعضها، سواء من حيث الموارد أو المساحة أو عدد السكان، أو نظم الإنتاج، أو القدرات الاقتصادية، ..الخ. إذ لا يمكن مقارنة إمكانات مصر وجنوب أفريقيا ونيجيريا، برواندا وسيشل، وجزر القمر على سبيل المثال. وفي ظل هذا التفاوت يصعب الحديث عن إقامة وحدة اقتصادية بين الدول الأفريقية، لا سيما وأن عوائد تلك العملية الاندماجية سوف تصب بلا شك في صالح الأطراف القوية، وذلك على حساب الأطراف الضعيفة.

وكان الرئيس النيجيري السابق أوباسانجو قد أشار خلال قمة الاتحاد الأفريقي التاسعة في أكرا إلى أن إغفال التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بين أعضاء الاتحاد الأفريقي يمثل معوقاً حقيقياً في الطريق نحو إقامة اتحاد سياسي واقتصادي قابل للاستمرار. ومن ثم يتعين على الاتحاد تقريب الفوارق بين الدول الأعضاء، حتى يتيسر له

تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية والنقدية فيما بينها. كما يتعين عليه أيضاً فرض شروط مسبقة لانضمام الدول الأعضاء إلى برامج ومشروعات الاتحاد، حتى تتمكن هذه الدول من الاستفادة من عوائد تلك البرامج والمشروعات، وحتى تسير العملية الوحدوية وفق ما هو مرسوم لها دون عوائق.

د- ضعف الموارد المالية للاتحاد

يعانى الاتحاد الأفريقى من قصور شديد فى موارده المالية، التى تعتمد بالدرجة الأولى على اشتراكات الدول الأعضاء. بل إن كثيراً من الدول لا تسدد اشتراكاتها فى الوقت المناسب، حتى بلغ عدد الدول المتأخرة عن سداد اشتراكها قبل قمة أديس أبابا ٢١ دولة. وفى هذا الإطار، حث ألفا عمر كونارى الدول الاعضاء على تسديد مستحقاتها للاتحاد الأفريقى قبيل انعقاد قمة أديس أبابا.

ويمتد نقص الموارد إلى كافة مؤسسات الاتحاد الأفريقى. فعلى سبيل المثال كان التحدى المالى من أهم العوائق التى حالت دون ممارسة مجلس السلم والأمن الأفريقى للدور المنوط به. كما يعانى برلمان عموم أفريقيا من نقص حاد فى ميزانيته، الأمر الذى فرض على الاتحاد البحث عن مصادر متنوعة للميزانية، خاصة وأن اقتصار موارده على مساهمات الدول الأعضاء، لن يكفى لتحقيق طموحاته فى الارتقاء بالقارة.

وهناك مشكلة أخرى، وهى أن ٦٥٪ من ميزانية الاتحاد توفرها له خمس دول فقط هى مصر وجنوب أفريقيا وليبيا ونيجيريا والجزائر فى مقابل مساهمة الـ ٤٨ دولة الأخرى بـ ٣٥٪، وهو أمر ينم عن تفاوت كبير فى القدرات الاقتصادية لدول الاتحاد، قد تكون له انعكاساته السلبية على مسيرة العمل الوحدوى.

فى ظل هذه التحديات الاقتصادية والمالية يصبح من الصعب على الاتحاد الأفريقى إنجاز معظم الأهداف الاقتصادية التى قام من أجلها. والدليل على ذلك النتائج المخيبة للآمال التى أسفرت عنها مبادرة نيباد، لا سيما فى ظل التخاذل الدولى عن دعم هذه المبادرة. كذلك لم يحدث أى تقدم ملموس صوب إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، بالرغم من دخولها حيز النفاذ الفعلى منذ العام ١٩٩٤.

وباستثناء إطلاق القمر الصناعى الأفريقى « قاف ١ » لم يتحقق أيضاً أى إنجاز حقيقى بصدد المقترحات التى تقدمت بها الجماهيرية الليبية خلال القمة الرابعة للاتحاد الأفريقى فى أبوجا حول ضرورة العمل على إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وتوحيد التعريفة الجمركية بينها فى علاقاتها بدول العالم، وتوحيد المواصلات والاتصالات والطرق البرية والسكك الحديدية التى تربط بين دول الاتحاد والموانئ والمطارات الرئيسية فيها.

## ٤ - التحديات الأمنية وحالة عدم الاستقرار

وتتمثل أبرز هذه التحديات فى انتشار الصراعات الداخلية فى أفريقيا، وعدم اكتمال التصديق على ميثاق عدم الاعتداء والدفاع المشترك، وعدم الاتفاق حول تشكيل الجيش الأفريقى الموحد، وصعوبة تشكيل قوات الانتشار السريع فى القارة.

أ- انتشار الصراعات والحروب فى القارة:

تنتشر الصراعات والحروب الأهلية والإقليمية فى أرجاء القارة الأفريقية بشكل لم يسبق له مثيل، سواء من حيث عدد هذه الصراعات، أو عدد الأطراف المشاركة فيها، أو تشابك أبعادها، أو حجم الخسائر المادية والبشرية الناجمة عنها، وهو ما يزيد من صعوبة احتوائها ومن ثم تسويتها، خاصة فى ضوء تنامى ظاهرة التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الأفريقية.

وفى ظل هذا المناخ يصعب الحديث عن إمكانية تحقيق التكامل السياسى أو الاقتصادى بين دول القارة، أو بناء مواقف جماعية موحدة إزاء القضايا محل الاهتمام المشترك. ولعل ذلك هو ما دفع الرئيس الجديد للاتحاد الأفريقى جاكايا كيكويتى فى قمة أديس أبابا إلى مطالبة الدول الأعضاء بتحمل مسؤولية مستقبلها بنفسها فى تسوية صراعاتها، وألا تلجأ إلى الخارج بحثاً على حل لتلك الصراعات، حتى ولو كان الشركاء الخارجيون مستعدين للقيام بذلك.

### ب- الميثاق الأفريقى لعدم الاعتداء والدفاع المشترك

لم تصدق كثير من الدول الأفريقية على الميثاق الأفريقى لعدم الاعتداء والدفاع المشترك. بل إن إثيوبيا لم تصادق على الميثاق، رغم أنها دولة المقر بالنسبة للاتحاد الأفريقى. وكذلك الحال بالنسبة لكل من السودان وجامبيا، وهى دول سبق لها استضافة قمم الاتحاد، وأيضاً تنزانيا التى يتولى رئيسها رئاسة الاتحاد الأفريقى حاليا، ومصر التى أستضافت قمة الاتحاد الأفريقى الحادية عشرة.

وبالرغم من أن قمة الاتحاد الأفريقى فى بانجول أصدرت قراراً ينص على معاملة القرارات الصادرة عن الاتحاد معاملة استثنائية بالنسبة للتصديق عليها، بحيث تعقد لها جلسات استثنائية للتصديق عليها فى برلمانات الدول الأعضاء، أو التصديق عليها فى إطار برلمان عموم أفريقيا، أو الاكتفاء بمصادقة قمة الاتحاد الأفريقى عليها فحسب. بالرغم من ذلك فإن كثيراً من القرارات الصادرة عن الاتحاد تتأخر جداً فى دخول حيز النفاذ، بما فى ذلك تلك المتعلقة بتعديل القانون التأسيسى للاتحاد.

### ج- تشكيل الجيش وقوة الانتشار السريع

تباينت مواقف أعضاء الاتحاد الأفريقى حول مسألة تشكيل جيش أفريقى موحد لحماية الدول الأفريقية. فبينما تصر ليبيا على ضرورة تشكيل هذا الجيش، فإن معظم القادة الأفارقة يطالبون بإرجاء تنفيذ هذا الأمر، مع العمل على تشكيل قوة أفريقية احتياطية للتدخل فى الأزمات. وفى هذا الإطار، عقدت اجتماعات عديدة بين وزراء الدفاع الأفارقة لتحديد كيفية إنشاء قوة عسكرية دائمة للتدخل من أجل إنهاء النزاعات والمحافظة على الأمن فى القارة. وكان آخر هذه الاجتماعات قد استضافته أديس أبابا فى مارس ٢٠٠٨.

بيد أنه لا تزال هناك الكثير من التحديات التى تواجه مسألة تكوين القوة الأفريقية المقترحة. وقد أكد مفوض الاتحاد الأفريقى للسلم والأمن سيد جنيت أن هذه التحديات تتعلق بعدم جاهزية مراكز التدريب، واختلاف نظم التدريب والمهارات واللغات والثقافة بين عناصر القوة، ونقص التسليح اللازم، وصعوبة نقل القوات فى ظل الحالة المتردية لمعظم الطرق البرية وخطوط السكك الحديدية ونقص القوات الجوية، مع عدم إمكانية مشاركة الكثير من دول القارة فى هذه القوة، إما لصغر حجم جيوشها أو بسبب ما تعانيه من مشكلات اقتصادية وأزمات سياسية. بالإضافة إلى الحاجة إلى الدعم والمساندة السياسية من الدول الكبرى والمنظمات الدولية لتعزيز الجهود الأفريقية وممارسة ضغوط أو تقديم حوافز لأطراف الصراع من أجل الوصول إلى تسوية سلمية مستقرة لهذه الصراعات.

وفى ظل هذه التحديات الأمنية لم تستطع بعثات حفظ السلم التابعة للاتحاد الأفريقى حتى الآن القيام بدور فاعل فى تسوية الصراعات الأفريقية. ودليل ذلك تعثر البعثات التابعة للاتحاد الأفريقى فى كل من دار فور وفى الصومال.

ففى دارفور، أدى افتقار البعثة إلى كثير من الصلاحيات التى كان يجب على مجلس الأمن تقديمها، فضلاً عن نقص الدعم اللوجستى والمالى إلى إخفاق البعثة فى تحقيق مهامها. وانتهى الأمر بتشكيل قوة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى لتحل محل بعثة الاتحاد الأفريقى فى دار فور. وقد بدأت القوة المشتركة عملها بالفعل منذ يناير٢٠٠٨.

وفى الصومال، أدى اضطراب الأوضاع الأمنية ونقص الدعم المادى واللوجستيى إلى عدم اكتمال نشر بعثة الاتحاد الأفريقى والتى كان المفترض أن يصل قوامها إلى ثمانية آلاف جندى. ولكن عدد البعثة لم يتجاوز حتى مطلع العام ٢٠٠٨ ألفى جندى. وهنا بدأ مجلس الأمن الدولى فى دراسة مشروع تقدمت به بريطانيا مؤخراً يقضى بعودة تدريجية للأمم المتحدة إلى الصومال قد تفضى فى نهايتها إلى نشر قوة لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة قوامها ٢٨٥٠٠ فرد.

## ٥ – المشاركة الشعبية وأنشطة الاتحاد الأفريقى:

تضمن القانون التأسيسى للاتحاد كثيراً من النصوص التى تؤكد بحزم دور المشاركة الشعبية فى تدعيم أنشطة الاتحاد، حيث وردت نصوص تفيد هذا المعنى فى ديباجة القانون التأسيسى وفى المادة الثالثة المتعلقة بأهداف الاتحاد، والتى جاءت خمسة أهداف منها ذات صلة بالمشاركة الشعبية، وكذلك فى المادة المتعلقة بمبادئ الاتحاد، والتى تضمنت

مبدأين يتعلقان بالمشاركة. وكذلك بالنسبة للهيكل المؤسسى للاتحاد الذى يتضمن جهازين مرتبطين بالمشاركة الشعبية وهما: برلمان عموم أفريقيا والمجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى.

بالرغم من ذلك يعتبر غياب البعد الشعبى عن أنشطة الاتحاد الأفريقى من التحديات المهمة التى تؤثر فى مسيرة العمل الوحدوى، حيث جعل غياب المشاركة الشعبية من الاتحاد مجرد تنظيم نخبوى فوقى يجمع بين الأنظمة السياسية فى أفريقيا، ولا علاقة له بالشعوب الأفريقية، التى قام الاتحاد لأجلها. وفى هذا الإطار، أعربت قطاعات واسعة من الشعوب ومنظمات المجتمع المدنى والأحزاب الأفريقية عن تشككها فى مصداقية الاتحاد الأفريقى، مؤكدة أنه لا يخدم سوى أغراض الأنظمة السياسية فى الدول الأعضاء. وعلى سبيل المثال، اعترضت المجموعة البرلمانية لحزب رينامو المعارض فى موزمبيق على مصادقة الحكومة الموزمبيقة على معاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك، بدعوى أنها غير ديمقراطية فى جوهرها، وأنها لن تطور التعاون الدفاعى بين الدول الأفريقية، وإنما تمت صياغاتها بهدف الدفاع عن الأنظمة السياسية فى تلك الدول ضد معارضيها السياسيين.

والنتيجة أن المواطن الأفريقى- بعد سنوات من الإعلان عن قيام الاتحاد فى يوليو ٢٠٠١ - لا يكاد يشعر بالاتحاد الأفريقى حتى على المستوى الإعلامى، خاصة فى ظل عدم تخصيص قطاع للإعلام والاتصال فى مفوضية الاتحاد. كما أن هذا المواطن لا يشعر مطلقاً بالاتحاد على المستوى العملى، فهو لا يتعامل بعملة أفريقية موحدة، ولا يستخدم بطاقة هوية أفريقية، ولا يتحرك فى إطار سوق أفريقية مشتركة، ولا يشارك فى جيش أفريقى موحد، ولا يقوم بأى أنشطة اتحادية أخرى تجعله يشعر بقيمة الاتحاد فى تنظيم حياته.

وتزداد حدة المشكلة فى ظل وجود كثير من الأنظمة السياسية غير الديموقراطية فى أفريقيا، حيث إن معظم تلك الأنظمة لا يأخذ من الديموقراطية سوى إجراءات شكلية لا تتجاوز تكوين الأحزاب السياسية وتنظيم الانتخابات الدورية، وذلك دون المحافظة على القيم الأساسية للديموقراطية مثل احترام سلطة القانون وحرية التنظيم والتعبير.

ومن ثم فإن المطلوب هو تفعيل المشاركة الشعبية فى تدعيم أنشطة الاتحاد، حتى يصبح الاتحاد منبراً حقيقياً للتعبير عن إرادة أغلبية شعوب القارة. وفى هذا الإطار، دعا العقيد معمر القذافى إلى مشاركة أكبر من جانب الشعوب الأفريقية فى الكفاح من أجل إنشاء الولايات المتحدة الأفريقية لأن هذه الوحدة هى من أجل المواطنين. كما دعا إلى الاستمرار فى تقوية الوحدة الشعبية بين مختلف الشرائح على المستوى الشعبى الأفريقى. واقترحت السنغال فى قمة أديس أبابا ٢٠٠٨ مشاركة أفارقة المهجر فى مؤتمرات الاتحاد الأفريقى بصفة مراقب.

# ٢ - الدور الإقليمى لجنوب أفريقيا

اكتسبت الزيارة التى قام بها الرئيس مبارك لجنوب أفريقيا فى الفترة من ٢٨-٢٩ يوليو ٢٠٠٨ أهمية خاصة من خلال ما تضمنته من إشارات ودلالات على مستوى التعاون الثنائى والتحرك المصرى على مستوى القارة. فهى الزيارة الأولى التى يقوم بها رئيس مصرى إلى بريتوريا، كما تضمنت أجندة الزيارة العديد من الملفات الثنائية والقضايا الإقليمية التى تثير بدورها التساؤل حول توقيت الزيارة وموقعها من التحرك المصرى (حيث زار الرئيس أوغندا) لاسيما تجاه ملفات شائكة مثل السودان، وإصلاح الأمم المتحدة وحالة السلم والأمن فى القارة فضلا عن التعاون فى مجالات الغذاء، والطاقة.

ورغم صعوبة التكهن بأن تمثل الزيارة نقلة نوعية فى مستوى التعاون والتنسيق بين البلدين، إلا أن ارتفاع مستوى التحرك المصرى إلى المستوى الرئاسى يشير إلى استمرار النهج التصاعدى للتحرك المصرى على مستوى القارة والحرص على تأكيد مجموعة من الرسائل، يأتى فى مقدمتها التأكيد على أفريقية مصر وحرصها على التواجد على الساحة الأفريقية، وانطلاقها من قاعدة توازن المصالح، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية.

واتساقاً مع هدف تفعيل التحرك المصرى وزيادة تأثيره ونقله على مستوى القارة الأفريقية، تبقى مستويات التعاون وحجم التنسيق مع الدول الكبرى والفاعلة فى القارة محدداً رئيسياً لإمكانية زيادة فاعلية الجهد المصرى وزيادة تأثيره.

## أولاً: جنوب أفريقيا ومصر .. تفاعل محدود

تشير أنماط العلاقات الثنائية بين جنباتها العديد من ملامح وأشكال التعاون وأيضاً التنافس، حيث يتبادل مسئولو البلدين الزيارات لبحث إمكانيات التعاون الاقتصادى بينهما خاصة فى مجال السياحة، والتعاون الاقتصادى. وتلعب اللجان المشتركة دورا هاما فى توطيد هذه العلاقات خاصة بعدما شهدت الفترة من ١٩٩٧ - ٢٠٠١ تراجعا كبيرا فى حجم التبادل التجارى بينهما، فبعدما كان حجم هذه المبادلات ٥٥ مليون دولار عام ١٩٩٧ (٤٠ مليون صادرات مصرية مقابل واردات ب ١٥ مليون دولار)، تراجع بصورة كبيرة عام ٢٠٠١، حيث أصبح ٢٣ مليون دولار فقط (٤,٧ صادرات مقابل ١٨,٧ واردات). وهو ما أكسب الدورة الثالثة للجنة المشتركة بين البلدين (يوليو ٢٠٠٣ ) أهمية خاصة، حيث تم الاتفاق على توسيع أطر التعاون فى مجالات الصحة والأدوية، والتعاون الثقافى والسياحي.

فى المقابل كانت هناك مجموعة من المؤشرات التنافسية التى تنوعت مستوياتها ودرجة حدتها. فما بين التنافس حول استضافة برلمان عموم أفريقيا (الذى كان من نصيب جنوب أفريقيا والتنافس لاستضافة نهائيات كأس العالم ٢٠١٠.

من ناحية، كان التنافس أشد وأكثر تأثيراً على مستوى العلاقات الثنائية فى حالة من السعى للحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن وقيام منتدى الحوار الجنوب أفريقى. مع كل من البرازيل والهند، الذى يستهدف دعم أواصر التفاهم والحوار، وتبادل الدعم على الصعيد الدولي، حيث أثار هذا المنتدى مخاوف الدول الأفريقية الكبرى المنافسة لجنوب أفريقيا، ومنها نيجيريا ومصر من ناحية أخرى.

هذا التنافس الذى يعكس تقاطع المصالح بين مصر وجنوب أفريقيا، لا يعبر عن الجوانب المتعددة لأشكال التعاون الممكنة بين البلدين، لا سيما وأن المجال الحيوى لجنوب أفريقيا والمتمثل فى الجنوب تحديدا ثم الشرق، بعيد إلى درجة كبيرة عن المجال الحيوى لمصر الذى يركز بالأساس على دول حوض النيل، ومنطقة القرن الأفريقى. صحيح أن هناك منطقة تماس مشتركة بين الجانبين، والمتمثلة فى التداخل الجغرافى بين السادك والكوميسا (بضم دول حوض النيل) خاصة فى ظل وجود ازدواجية فى العضوية لعشر دول، لكن هذه الازدواجية يصعب القول بأنها تشكل تهديدا للمصالح المصرية وإن ظلت مؤشرات التنافس الاقتصادى قائمة، لا سيما فى حال تطبيق منطقة التجارة الحرة بين السادك والكوميسا.

كما أن تجربة التنافس على تمثيل القارة فى مجلس الأمن، تطرح بدورها أهمية توفير شبكة من المصالح المشتركة التى تضمن حدوث تنسيق مستقبلى. فضلاً عن تفعيل الآليات المشتركة لا سيما تلك المرتبطة بالمنظمات والتجمعات الإقليمية وهنا قد تبرز أهمية الكوميسا لمصر مقابل السادك لجنوب أفريقيا.

## ثانياً: الدور الإقليمى لجنوب أفريقيا .. الملامح والأهداف

لقد خضعت السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا لعملية مراجعة شاملة عام ٢٠٠٤، وذلك بمناسبة مرور عشر سنوات على انتهاء النظام العنصري، والتحول للحكم الوطنى المستند على القاعدة السوداء، وقمتها المتمثلة فى المؤتمر الوطنى الحاكم. وفى هذا السياق، تشير مجموعة الدراسات القيمة التى تضمنها كتاب التكامل الإقليمى فى أفريقيا. تحرير د. محمد عاشور وأحمد على سالم إلى جملة من النتائج المرتبطة بأهداف السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا وحالة الجدل المجتمعى والسياسى حولها. وقد تركزت حالة الجدل هذه فى وجهتى نظر بشأن الدور الإقليمى – وكذلك الدولى – أولها:

التى تبناها حزب المؤتمر إبان حكم الرئيس مانديلا، وكانت متأثرة بالتجربة التاريخية المريرة التى عاشتها جنوب أفريقيا فى ظل حكم البيض، ومفادها أن جنوب أفريقيا دولة ضعيفة وفقيرة من حيث الإمكانيات، وبالتالى فهى فى حاجة للحصول على المساعدة من الدول الغنية، كما أنها ستقف إلى جانب الدول الفقيرة فى مواجهة الدول الغنية التى أساءت لها من قبل، ومعنى هذا تقليص دور جنوب أفريقيا الخارجى ليصبح قاصرا على مجال حقوق الإنسان، ودعم الديمقراطية فقط، أو بمعنى أخر تغليب الجانب الأخلاقى على الجوانب الأخرى المصلحية.

أما وجهة النظر الثانية التى حظيت بتأييد كبير داخل النخبة الحاكمة، وكذلك عموم الشعب، فقد استندت على أن دولة جنوب أفريقيا غنية وقوية، فضلا عن كونها دولة ديمقراطية فى محيط ضعيف، فضلا عن افتقاد نظم هذا المحيط للشرعية، ومن ثم فإن على جنوب أفريقيا أن تنسلخ عن جيرانها، أو بمعنى أخر تقوم بتغليب النواحى المصلحية على النواحى الأخلاقية، وأن تقوم بطرح نفسها فى مصاف الدول القوية كنموذج يحتذى به فى إدارة الصراعات الداخلية، وبناء المؤسسات.

ويلاحظ أن كلتا الوجهتين اتفقتا على ضرورة إعطاء الأولوية لدول الجنوب الإفريقى فى السياسة الخارجية. وقد تم صياغة أهداف هذه السياسة بصورة تعكس هاتين الوجهتين، وإن كان هناك تغليب لوجهة النظر الثانية، وهو ما انعكس فى الخطة الاستراتيجية للفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٥، الصادرة عن وزارة الشئون الخارجية لجنوب أفريقيا، والتى نصت على المبادئ والأهداف التالية:

– حماية وتنمية المصالح الوطنية للدولة من خلال التعاون الثنائى والجماعي»وجهة النظر الثانية«.

– دعم وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية "وجهة النظر الأولى".

– دعم التنمية الاقتصادية من خلال التكامل الإقليمى والتنمية فى الجنوب الأفريقي، خاصة من خلال جماعة التنمية للجنوب الأفريقى "سادك"، والاتحاد الجمركى للجنوب الأفريقي "ساكو".

- دعم مشروع النهضة الأفريقية من خلال الاتحاد الأفريقي، ومبادرة النيباد.

- منح عمليات حفظ السلام، ومنع الصراع - عبر الدبلوماسية الوقائية - أولوية خاصة.

- دعم السلام الدولي، ومساندة الآليات الخاصة بحل الصراع والمعترف بها دوليا.

دعم جهود إصلاح الأمم المتحدة "فى إشارة ضمنية لفكرة توسيع مقاعد مجلس الأمن، وحصول أفريقيا على نسبة فى هذا التوسيع"، ومؤسسات بريتون وودز لتكون أكثر ديمقراطية.

وقد ساهمت المبادئ والأهداف السابقة فى تحديد دوائر وأولويات السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا، والتى تحددت فى ثلاث دوائر على الصعيد الإقليمي بدءا من الدائرة الثنائية مرورا بدائرة التعاون الإقليمى الفرعى عبر السادك والساكو تحديدا، وصولا إلى الدائرة الإقليمية الأكبر المتمثلة فى المؤسسات القارية مثل الاتحاد الأفريقى والنيباد، والتى تعد نقطة الانطلاق نحو التعامل مع المجتمع الدولى.

كما استندت فى تنفيذ هذه الأهداف على ثلاثة محاور هى مساندة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتشجيع التعاون والتكامل الإقليمي، وتشجيع التعاون الأمنى والإقليمي.

كذلك الحرص على تأكيد دور الدولة القائد فى منطقة أفريقيا الجنوبية تحديدا، وهو ما يضمن لها- تفصيل دورها داخل المنظمات الإقليمية الفرعية، والاستفادة من مزايا التكامل الاقتصادى.

## ثالثا: محددات الدور الإقليمى لجنوب إفريقيا

تتمتع جنوب أفريقيا بمجموعة من المقومات التى تمكنها من لعب دور فاعل فى سياستها الخارجية على مختلف الأصعدة (الإقليمية، الفرعية، الثنائية)، هذه المحددات بعضها داخلي، وبعضها خارجى سواء أكان إقليمياً أو دولياً

### ١ - المحددات الداخلية

هناك مجموعة من المحددات الداخلية التى تدفع جنوب أفريقيا للعب دور إقليمى نشط بعضها يتعلق بالمحددات الجيواستيراتيجية، وبعضها الأخر يتعلق بالمحددات الاقتصادية، وثالثها يتعلق بالمحددات العسكرية، ورابعها يتعلق بالقيادة السياسية ورؤيتها للسياسة الخارجية .

#### أ - المحددات الجيواستيراتيجية

تتمتع جنوب أفريقيا بموقع جيو استيراتيجى هام جنوب القارة، فى ظل مساحة كبيرة نسبيا تزيد عن ١,٢ مليون كم متر مربع، جعلتها تتمتع بسواحل هامة على كل من المحيطين الهندى والأطلنطي، وهى ميزة تكاد تكون قاصرة عليها فقط، ومن ثم فهى محطة هامة فى طرق التجارة بين هذين المحيطين، فضلا عن تمتعها بميزة أخرى وهى إحاطتها بدولة ليسوتو، وكذلك سوازيلاند إلى حد كبير، ومعنى هذا توفر مقومات الهيمنة على هاتين الدولتين الحبيستين من ناحية، فضلا عن وجود ميزة إضافية لسواحلها فيما يتعلق بعملية التجارة الخارجية الخاصة بها، أو بالتجارة الإقليمية من ناحية أخرى خاصة تلك المرتبطة بهذه الدول الحبيسة، ولعل هذا ما دفع هذه الدول إلى الانضمام إلى الاتحاد الجمركى للجنوب الأفريقى المعروف باسم الساكو، والذى يعد أقدم اتحاد جمركى عرفه العالم، ويضم خمس دول هى جنوب أفريقيا، سوازيلاند، بتسوانا، ناميبيا، ليسوتو، ومقره فى جنوب أفريقيا - «أنظر دليل المنظمات الأفريقية الدولية تحرير د. محمد عاشور ود. أحمد على سالم» -، وتعد جنوب أفريقيا القوة المهيمنة عليه.

#### ب - المحددات الاقتصادية

تمتلك جنوب أفريقيا مجموعة من المقومات الاقتصادية - تجعلها قادرة على لعب دور إقليمى قوى كقوة إقليمية قائدة، هذه المقومات يمكن الحديث عنها من خلال مجموعة من المؤشرات لعل أبرزها ما يلى:

- تعد جنوب أفريقيا أقوى قوة اقتصادية ليس على مستوى السادك أو الجنوب الأفريقى فحسب، وإنما على مستوى

القارة ككل، فهى تملك أقوى اقتصاد فى القارة، حيث تنتج ٤٤ ٪ من الناتج الإجمالى لأفريقيا جنوب الصحراء، وتسهم بنحو ٤٢٪ من صادرات دول أفريقيا جنوب الصحراء.

– أن الناتج المحلى الإجمالى لها أقوى من نظيره فى الدول المنافسة لها فى الأقاليم المختلفة على مستوى القارة ككل، حيث بلغ حجم ناتجها الإجمالى ٣٩٧,٥ بليون دولار عام ٢٠٠٥، فى حين بلغ هذا الناتج فى مصر ٣٣٣,٢ بليون دولار، وفى نيجيريا ٢١٤,٨ بليون دولار، أما كينيا فقد بلغ ٤٩ بليون دولار، وفى إثيوبيا ٤٣,٧ بليون دولار.

– تزداد قوة هذا الاقتصاد عند مقارنة حجم هذا الناتج بعدد السكان، ومن ثم معرفة نصيب الفرد من هذا الناتج من ناحية، ومستوى دخل الفرد، ونصيبه من الإنفاق الحكومى بصفة عامة. فعدد السكان فى جنوب أفريقيا وفق تقديرات البنك الدولى لعام ٢٠٠٣ بلغ ٤٥,٨ مليون نسمة فقط، ولعل هذا يفسر أسباب الميزة النسبية التى يتمتع بها المواطن الجنوب أفريقي، والذى بلغ معدل دخله السنوى ١٠,٦٠٠ آلاف دولار عام ٢٠٠٧، وهو أعلى بكثير من نظرائه فى الدول المنافسة.

– امتلاكها ثروات طبيعية هائلة، فهى المنتج الأول للبلاتونيوم، الذهب، الكروم على مستوى العالم، بالإضافة إلى الحديد، النحاس، وهى لا تعتمد فقط على تصدير هذه المواد فى صورة خام، وإنما يتم استخدامها فى الصناعات التحويلية، وهو ما يجعلها قوة صناعية كبرى فى القارة ككل، حيث تساهم الصناعة بنسبة ٢٧ ٪ من الناتج المحلي، فى حين تشكل الخدمات المساهمة الأكبر (٧٠,٩٪)، أما الزراعة فلا تسهم إلا بـ ٢,٢٪ فقط على عكس الحال الموجود فى معظم الدول الأفريقية، ومن أبرز الصناعات بها هى الصناعات التعدينية، تجميع السيارات، الآلات الصناعية، المنسوجات. وهى صناعات تفتقر إليها معظم دول الجوار.

– وجود احتياطى ضخم من العملات الأجنبية، حيث تحتل المرتبة ال١٧ عالميا فى هذا الشأن.

ومعنى هذا أن هذه الوفرة الإنتاجية، وهذه النهضة الصناعية تتطلب البحث عن مزيد من الأسواق من ناحية، فضلا عن إمكانية دعم الدول المحيطة من ناحية ثانية، وتسخير هذه الإمكانيات للعب دور فعال من ناحية ثالثة، خاصة من خلال التجمعات الإقليمية.

**ج – المحددات السياسية**

ترتبط تلك المحددات بالقيادة السياسية من ناحية، وبالنظام السياسى من ناحية ناحية ثانية. فالنظام فى جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٤، يعد واحدا من أكثر النظم السياسية الديمقراطية فى أفريقيا، خاصة فى ظل دستور يحظى بشبه إجماع وطنى من كل القوى السياسية، ويحفظ لها الحقوق والواجبات، وقد ترسخت هذه القيم الديمقراطية مع إجراء انتخابات حرة ونزيهة عام ١٩٩٩ بعدما تنازل المناضل الكبير نيلسون مانديلا عن الحكم طواعية. ومن ثم فإن جنوب أفريقيا تحاول تقديم نفسها كنموذج يحتذى به فيما يتعلق بعملية الاندماج الوطني، والتداول السلمى للسلطة، وهى المشكلة التى تعانى منها معظم الدول الأفريقية جنوب الصحراء، ولعل هذا يفسر أسباب تدخل جنوب أفريقيا فى عملية الوساطة فى الكثير من الأزمات كما حدث فى أزمتى كينيا وزيمبابوى ومن قبلها الأزمة السودانية.

أما فيما يتعلق بالقيادة السياسية، فمنذ وصول الرئيس مبيكى للحكم عام ١٩٩٩، كان على قناعة بأهمية دعم التكامل الإقليمى من ناحية، وإصلاح منظمة الوحدة الأفريقية من ناحية ثانية، على اعتبار أن هذا هو السبيل لتحقيق أهداف سياسة بلاده الخارجية، حيث قدم مبيكى فكرة النهضة الأفريقية African Renaissance والتى ترصد دراسة الأستاذة/ رانيا حسين الخاصة بـ "المتغيرات الدولية والإقليمية وآثارها على مساعى التكامل الإقليمى" حيث تشير الدراسة إلى الإطار الفكرى الحاكم لفكرة النهضة الأفريقية، وهى الفكرة التى تقوم على أهمية تعزيز السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة والحكم الجيد فى القارة، وهو ما يتطلب ضرورة إصلاح منظمة الوحدة الأفريقية ليصبح هدف تحقيق النهضة فى قلب الأهداف التى تسعى المنظمة لتحقيقها. ولعل هذا يفسر أسباب تأييد جنوب أفريقيا للجهود الليبية فيما يتعلق بتأسيس الاتحاد الأفريقي، فضلا عن دعمها مبادرة الشراكة من أجل التنمية فى أفريقيا "نيباد" حيث كانت واحدة من الدول الخمس المؤسسة لها.

### ٢ - المحددات الخارجية

تنقسم بدورها إلى محددين أحدهما إقليمي والآخر دولي. فبالنسبة للمحدد الدولي، فقد شهدت القارة الإفريقية بصفة عامة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة ما عرف باسم الموجة الثانية من التجمعات الإقليمية، أو ما يعرف باسم الإقليمية الجديدة، وهى فكرة قديمة، حيث إن القارة الأفريقية وفق بعض الدراسات شهدت قرابة ٢٠٠ تجمع بعد استقلال معظم دولها فى ستينات القرن الماضي، لكن الجديد فى هذه التجمعات هو عدم وجود انتماء أيدلوجي لها على غرار ما كان حادثا إبان الحرب الباردة، كما أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تراجع الاهتمام الأوربي والأمريكي بالدول الأفريقية فى المقابل، وتركيز الاهتمام على دول أوربا الشرقية فى حينها، وهو الأمر الذى يمكن تلمسه من خلال عدة مؤشرات لعل أبرزها تراجع حجم المساعدات الدولية المقدمة إلى الدول الأفريقية، تراجع الاهتمام الدولي بقضايا تسوية الحروب والصراعات الأفريقية. وهو ما ألقى بالعبء الأكبر على دول القارة للاعتماد على نفسها، ومن هنا برزت جنوب أفريقيا كإحدى القوى الصاعدة والخارجة حديثا من براثن الاستعمار الأبيض لكى تلعب دورا هاما فى نهضة القارة الأفريقية، مع التركيز على منطقة الجنوب وتجمع السادك الذى تحول من مجرد مؤتمر لتنسيق التنمية بين دول الجنوب الأفريقي (والتى كانت تعرف باسم دول المواجهة فى مواجهة النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا) إلى الجماعة الإنمائية لجنوب أفريقيا «السادك» بقيادة جنوب أفريقيا عام ١٩٩٢.

أما فيما يتعلق بالمحددات الإقليمية، فهى ترتبط بالأساس بضعف دول الجوار الإقليمى الفرعى بصفة عامة مقارنة بجنوب أفريقيا خاصة بعد زوال نظام الأبارتهيد، وبالتالى توقف الدعم الذى كانت تتلقاه دول المواجهة من الدول الغربية، ويكفى القول فى هذا المقام أن انضمام جنوب أفريقيا للسادك شجع دولا أخرى على الانضمام إليه مثل موريشيوس، الكونجو الديمقراطية، سيشل.

ومن ناحية ثانية فإن ضعف الأداء الاقتصادي، والأمنى لمنظمة الوحدة الأفريقية خاصة فيما يتعلق بعملية تسوية الصراعات بصفة عامة، والداخلية بصفة خاصة، دفع الدول الأفريقية إلى التفكير فى كيفية النهوض الأفريقى على المستويين الإقليمى والفرعي، وهو ما حدا بجنوب أفريقيا إلى دعم السادك، وكذلك إدخال أهداف وآليات أمنية على هيكلها المؤسسى من ناحية، فضلا عن التفكير فى سبل للتخلص من التبعية للدول الأوربية من ناحية ثانية.

## رابعاً: آليات تنفيذ الدور

لقد شجعت المقومات السابقة جنوب أفريقيا على لعب دور إقليمى فعّال على مستوى القارة ككل، وكذلك على المستوى الإقليمى الفرعي.

**آليات التنفيذ فى الإطار الإقليمى الفرعى «الساكو، السادك»**

عندما نتحدث عن آليات التنفيذ لهذا الدور فى إطار التنظيم الإقليمى الفرعي، فإن الحديث ينصب على دورها فى إطار كل من الساكو والسادك، وإن كان سيتم التركيز على المنظمة الثانية على اعتبار أنها المنظمة الأشمل، أو بمعنى أخر فإن الساكو منظمة فرعية من السادك.

**آليات التنفيذ فى إطار الساكو**

يلاحظ أن جنوب أفريقيا باعتبارها صاحبة الاقتصاد الأقوى فى إطار الاتحاد الجمركى لدول الساكو، عملت على الهيمنة على الاتحاد، وتسخيره لصالحها، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال عدة مؤشرات أبرزها ما يلى:

- استئثار جنوب أفريقيا بمقر الاتحاد، فضلا عن وجود مقر صندوق الإيراد القومى لدوله بها أيضا، والذى يتضمن حصيلة الرسوم الجمركية، والضرائب المجمعة من الدول الأعضاء

- تقسم الإيرادات بين الدول الأعضاء طبقا لصيغة التقاسم الواردة فى المعاهدة التأسيسية، حيث تحصل كل دولة على حصة معينة من صندوق الإيرادات باستثناء جنوب أفريقيا التى يذهب إليها كل ما تبقى بعد توزيع الحصص.

- أن جنوب أفريقيا هى التى تحدد مقدار التعريفة الجمركية المشتركة التى يتم تحصيلها من الواردات القادمة من الدول غير الأعضاء.

ولقد أثارت هذه الهيمنة حفيظة الدول الأعضاء التى طالبت بإدخال تعديلات على الصياغة المتحيزة لجنوب أفريقيا، خاصة فيما يتعلق بإصلاح الهيكل المؤسسى للاتحاد، وما يرتبط بعملية توزيع الدخل، وهو ما تم التوصل إليه عام ٢٠٠٢، حيث تم التوقيع على اتفاقية جديدة جاءت متحيزة ضد هيمنة جنوب أفريقيا، وقد نصت الاتفاقية من بين نصوصها على إعادة توزيع الدخل من موارد الاتحاد، بحيث تحسب حصة دولة من دخل الصندوق على أساس حصتها من الرسوم الجمركية للاتحاد، ونسبة الضرائب فى ناتجها المحلى الإجمالى، ودرجة نموها وتطورها.

**آليات التنفيذ فى إطار السادك**

عند الحديث عن دور جنوب أفريقيا فى إطار السادك، فإن هذا الدور لا يقتصر على الجانب الاقتصادى فحسب- بالرغم من أن السادك منظمة اقتصادية بالأساس-، وإنما يمتد أيضا إلى الدور الأمنى فى ظل الترابط بين السياسى والأمنى من ناحية، والاقتصادى من ناحية ثانية. وفى هذا الإطار يمكن رصد دور جنوب أفريقيا فى إطار السادك من خلال ثلاثة محاور أساسية :

**دور جنوب أفريقيا فى دعم هياكل السادك**

لقد عملت جنوب أفريقيا على دعم هياكل السادك على اعتبار أن هذا أحد أهداف سياستها الخارجية، فضلا عن أن قيامها بذلك يساهم -إلى حد ما - فى تقليل المخاوف الموجودة بالفعل لدى الدول الأعضاء ذات المستوى الاقتصادى الأقل، أو الدول المنافسة لها داخل التجمع مثل زيمبابوى . وفى هذا الإطار، تشير دراسة الأستاذ أيمن شبانة الخاصة بـ «الدولة القائد ودورها فى التكامل الإقليمى فى ضوء تجربتى السادك والإيجاد» إلى أن جنوب أفريقيا لعبت دورا هاما فى تدعيم هياكل السادك خلال رئاستها للتجمع فى الفترة من ١٩٩٦-١٩٩٩، كما استمر دعمها أيضا بعد ذلك، حيث نجحت فى إقناع الدول الأعضاء خلال القمة غير العادية عام ٢٠٠١ بتقوية سكرتارية المنظمة سواء على مستوى التفويض الممنوح لها، أو على مستوى الموارد المتاحة لها للقيام بوظائفها، كما دعت لتأسيس محكمة إقليمية لحقوق الإنسان كأساس لمنظومة جماعية تدفع دول المنطقة إلى احترام حقوق الإنسان.

**دور جنوب أفريقيا فى تحقيق التكامل الاقتصادى داخل السادك**

لقد عملت جنوب أفريقيا على دعم التكامل الإقتصادى داخل السادك باعتبار أن دول التجمع تمثل المجال الحيوى لاقتصادها، وقد قامت بجهود عديدة فى هذا المجال على أكثر من مستوى على النحو التالى:

- إنشاء المراكز التدريبية وتقديم المساعدات الفنية والمالية، فضلا عن الحرص على مد شبكات الطرق والمواصلات للربط بينها وبين دول المنطقة.

- المساهمة فى توقيع العديد من البروتوكولات التى تستهدف دعم التكامل الاقتصادى فى المنظمة، ومن أهمها تلك الخاصة بأنظمة الموارد المائية المشتركة، والنقل والتعدين، والطاقة، كما وقفت جنوب أفريقيا بثقلها السياسى والاقتصادى وراء توقيع اتفاق التجارة الحرة بين الدول الأعضاء، والذى تم التوقيع عليه فى سبتمبر ٢٠٠٠.

- المساهمة فى إقامة منطقة تجارة حرة بين السادك ومنظمة السوق المشتركة للجنوب والشرق الأفريقى "الكوميسا" فى أكتوبر ٢٠٠٠.

- المساهمة فى إقامة منطقة تجارة حرة بين السادك والساكو والتى دخلت حيز التنفيذ فى سبتمبر ٢٠٠٠، وذلك بهدف إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة الإقليمية خلال ثمانى سنوات، ولقد أخذت جنوب أفريقيا بزمام المبادرة فيما يتعلق بتخفيض الجمارك والحواجز التجارية بصورة تدريجية على مدار السنوات الثمانى، من خلال مجموعة من الاتفاقيات الخاصة بالصناعات الحساسة.

ومعنى هذا أن جنوب أفريقيا تسعى لتحقيق التكامل الاقتصادى على مستوى الجنوب، وكذلك الشرق الأفريقى بالأساس، معتمدة فى ذلك على امتلاكها لأقوى اقتصاد فى هاتين المنطقتين الحيوتين، الأمر الذى يجعلها تستفيد من مزايا التكامل الاقتصادي. وإن كان هذا لم يمنعها من توطيد العلاقة مع باقى الأقاليم الفرعية الأخرى فى القارة خاصة دول وسط القارة، وتحديدا فى منطقة البحيرات العظمى خاصة رواندا وبوروندى والكونجو الديمقراطية، على اعتبار أن تحقيق السلام فى هذه المنطقة يوفر الأساس اللازم لجذب حركة الاستثمار، وتحقيق التنمية. ويلاحظ فى هذا الشأن أن اهتمامها بالغرب والشمال الأفريقى يأتى فى مرتبة تالية فى سلم أولوياتها، ففيما يتعلق بالغرب يلاحظ أن جنوب أفريقيا تحتفظ بعلاقات دبلوماسية محدودة مع دول الإقليم، حيث لديها خمس سفارات فقط فى كل من نيجيريا، غانا، السنغال، ساحل العاج، مالى "مؤخرا"، الأمر الذى يعكس أهمية تلك البلدان باعتبارها من البلدان المحورية بالنسبة للسياسة الخارجية الخاصة بها، خاصة وأن البعثات الدبلوماسية فى هذه الدول منوط بها رعاية مصالح جنوب أفريقيا فى باقى الدول الأخرى.

أما على مستوى الشمال الأفريقي، فقد شملت علاقاتها الدبلوماسية جميع دول الشمال بما فى ذلك المغرب وموريتانيا، مع تفاوت طبيعة ومجالات التعاون من دولة لأخرى

**دور جنوب أفريقيا فى تسوية الصراعات الإقليمية**

لعبت جنوب أفريقيا دورا هاما فى دعم التكامل الأمني، وإنشاء الهياكل الأمنية لتجمع السادك من ناحية، والتدخل لتسوية الصراعات من خلال حفظ السلام وفرضه من ناحية ثانية خاصة فى أزمات ليسوتو، الكونجو الديمقراطية، زيمبابوي. فقد ألقت جنوب أفريقيا بثقلها تجاه إنشاء جهاز السادك للسياسات والدفاع والأمن والذى أنشئ عام ١٩٩٦، كما لعبت دورا هاما فى توقيع بروتوكول دول السادك عام ٢٠٠١، كما تم الاتفاق على آلية لتحقيق ذلك. ووفقا للمادة (٢) من البروتوكول فإن أهداف الجهاز تتمثل فى دعم السلم والأمن فى الإقليم، حماية البشر والعملية التنموية فى الإقليم ضد أخطار عدم الاستقرار الناجم عن انهيار القانون والنظام أثناء الصراعات الداخلة والصراعات الدولية والنزاع المسلح، ودعم التعاون الإقليمى فى مجالات الدفاع والأمن وإنشاء الآليات المناسبة لذلك، ومنع وإدارة وتسوية الصراعات الداخلية والدولية بالوسائل السلمية التى تتضمن الدبلوماسية الوقائية، التفاوض، الوساطة، المساعى الحميدة، التحكيم، القضاء، مع إقرار إمكانية اللجوء إلى الوسائل القسرية وفقا لقواعد القانون الدولي، والمادة (٥٣) من ميثاق الأمم المتحدة بعد الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي، وذلك كخيار أخير فى حالة فشل الوسائل السلمية، مع العمل على دعم القرارات الخاصة بحفظ السلام، والمشاركة فى عمليات السلم الإقليمى والدولى.

وقد بدأت جهود السادك فى عملية التسوية عام ١٩٩٨ مع حدوث التمرد العسكرى والعصيان المدنى ضد الحكومة الديمقراطية فى ليسوتو، حيث تدخلت جنوب إفريقيا عسكريا بمشاركة قوات من بتسوانا لإعادة النظام المنتخب، وذلك تحت مظلة الجماعة، وبناء على طلب الحكومة.

لكن أثار هذا التدخل مخاوف باقى الدول الأعضاء من هيمنة جنوب إفريقيا على الجماعة، خاصة فيما يتعلق بالتدخل العسكري، لذا تم الاتفاق على توقيع بروتوكول إنشاء جهاز الجماعة للسياسات والدفاع الأمني، لكن يلاحظ أن هذا الجهاز لم يتم تفعيله بسبب الخلاف بين جنوب إفريقيا وزيمبابوى بشأنه، ومن هنا يمكن فهم أسباب اقتصار جهود الجماعة فى تلك الفترة على جهود التسوية السلمية، ومن أبرز جهودها فى هذا الشأن إقناع طرفى الصراع فى أنجولا (الحكومة - حركة يونيتا) بالتوصل لاتفاق سلام فى إبريل ٢٠٠٢، وكذلك التوصل إلى اتفاق بشأن تقسيم السلطة بين الحكومة والمتمردين فى الكونغو الديمقراطية (٣٠ يونيو ٢٠٠٣). وفى أزمة زيمبابوى ٢٠٠٣ قادت جنوب أفريقيا دول السادك لدعم الرئيس موجابى فى مواجهة المجتمع الغربى بسبب أزمة مزارع البيض، كما أيدت نتائج الانتخابات التى أسفرت عن فوز موجابى ووصفتها بأنها حرة وديمقراطية، واعترضت على فكرة العقوبات الدولية والأمريكية عليه، ومن ثم طرحت صيغة بديلة لتسوية الأزمة تقوم على إجراء مصالحة وطنية وتشكيل حكومة وحدة وطنية فى البلاد. ولعل رغبة جنوب أفريقيا فى احتواء الأزمة تعود إلى مخاوفها من التداعيات السلبية للأزمة على الأوضاع الاقتصادية بها، وكذلك رغبتها فى الحفاظ على وحدة السادك. ولعل هذا الموقف تكرر فى الأزمة التى شهدتها زيمبابوى بعد انتخابات مارس ٢٠٠٨، حيث أكد الرئيس مبيكى أن الأزمة لا تتطلب التدخل الدولى الذى نادت به المعارضة، وهو ما دفع قوى المعارضة إلى استبعاده من جهود الوساطة

وبصفة عامة يمكن القول أن جهود الجماعة فى تسوية الصراعات واجهتها عدة صعوبات لعاملين أساسيين هما:

- عدم تفعيل هياكل الجهاز الأمنى بسبب الخلافات السياسية بين زيمبابوى وجنوب إفريقيا.

- ضعف جهود الجماعة فى مجال الدبلوماسية الوقائية، وهى مشكلة تواجه معظم المنظمات الإقليمية الفرعية فى القارة بسبب عدم وجود جهاز الإنذار المبكر، وإن كانت هذه المشكلة تم تلافيها بعد ذلك.

**آليات تنفيذ الدور فى الإطار الإقليمي "القاري"**

لقد سعت جنوب أفريقيا للتسريع -كما سبق القول- فى إنشاء الاتحاد الأفريقى كإطار سياسى يعمل على تلافى سلبيات منظمة الوحدة الأفريقية، ويساهم فى تحقيق النهضة الأفريقية، كما عملت - بعد إنشاء الاتحاد - على تفعيله خاصة خلال رئاستها له عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣، حيث عملت على الإسراع فى قيام أجهزة الاتحاد المختلفة، وحث الدول الأعضاء على استكمال إجراءات التصديق على بروتوكولات الأجهزة والمؤسسات المختلفة له، الأمر الذى أسفر عن قيام مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكذلك الاتفاق على البروتوكولات الخاصة ببرلمان عموم أفريقيا - التى صارت مقرا له بعد منافسة شديدة مع مصر، ومجلس السلم والأمن، ومحكمة العدل الأفريقي، والمجلس الاقتصادى والاجتماعي. كما قامت بدعم مبادرة النيباد -التى يوجد بها مقر سكرتيريتها -، واستطاعت عبر الجهود الدبلوماسية التنسيق بينها -أى بين النيباد- والاتحاد الأفريقي، لتصبح المبادرة بمثابة الخطة الاقتصادية للاتحاد، فضلا عن ذلك فهى عضو فى اللجنة التنفيذية للمبادرة والتى تتكون من ١٥ دولة، فضلا عن كونها إحدى الدول الخمس الرئيسية فى لجنة التسيير التى تختص بوضع الأطر العامة والخطط والمشروعات، وكذا الإشراف على سكرتارية المبادرة باعتبارها دولة المقر، وهو ما يكسبها زخما هاما فى عملية تسيير المبادرة وفق مصالحها الخاصة.

وفى المجال الأمنى لعبت دورا هاما فى عملية تسوية الصراعات التى تموج بها القارة خاصة فى مجال حفظ السلام مثل المشاركة فى تسوية الصراع الإثيوبي- الإريتري، الصراع فى بوروندي، الصراع فى جنوب السودان.

من هنا يتضح أن جهود جنوب أفريقيا فى الإطار الإقليمى القارى لا تقتصر على الهياكل المؤسسية فحسب، كما لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط، وإنما تمتد لمختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية، على اعتبار أن هذا هو الطريق لتحقيق النهضة الأفريقية من جهة، فضلا عن توفير زخم لها فى مواجهة العالم الخارجى باعتبارها إحدى الدول الفاعلة فى القارة، ومن ثم فهى جديرة بالاهتمام الدولى.

# ٣ - الصراعات الاقليميه فى افريقيا

## المسار التشادى السودانى

بدت المحاولة الانقلابية الفاشلة التى تعرضت لها حكومة السودان من جانب حركة العدل والمساواة فى مايو ٢٠٠٨، كاشفة فى أحد أبعادها عن حجم التوتر القائم بين دولتى السودان وتشاد، ومعبرة فى نفس الوقت عن تنامى محصلة حالة عدم الاستقرار التى شهدتها علاقات البلدين على مدى الأربع سنوات الماضية.

كذلك تشير إلى عدم نجاح المحاولات الإقليمية الهادفة لتهدئة الأوضاع بين البلدين رغم عقد خمس اتفاقات للمصالحه بين السودان وتشاد فى الفترة الممتدة بين عامى ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ وامتداد جهود الوساطة إلى خارج الدول والمنظمة الأفريقية حيث استندت المصالحة الأخيرة لجهد منظمه المؤتمر الإسلامى فى غانا وقد أسفرت تلك الجهود جميعها عن نتيجة أساسية مفادها صعوبة تجاوز التعقيدات والتداخلات التى أسفرت عنها مرحلة توتر العلاقات. فالحديث عن عودة حالة الاستقرار السياسى بين البلدين يرتهن بالقدرة على فك الاشتباك بين الاجندات الإقليمية الناتجة عن مسارات وتعقيدات أزمة دارفور وانعدام أفق الحل السياسى لها فى الوقت الراهن فضلاً عن تجاهل كل من الخرطوم وانجمينا حقيقة وجود مشكلات داخلية لكل منهما متعلقه بمعادلة الحكم وعدم تلبيتها لشروط الاستقرار من حيث الإدارة المتوازنة للتنوع العرقى والتنمية الاقتصادية المتوازنة بين المركز والاطراف ومتطلبات التحول الديمقراطى.

كما كان لظهور البترول بكميات كبيرة فى السودان وتشاد أثره الواضح فى تزايد الاهتمام الدولى بقضايا الشأن الداخلى فى كلا البلدين ومن ثم تزايد التداخلات الدولية المصحوبة بأجندات ومصالح لا تتوافق بالضرورة مع مصالح تلك الدول أو تساهم فى تعزيز الاستقرار الإقليمى والداخلى فى البلدين.

وفى هذا السياق، يمكن الإشارة إلى جملة من الأسباب التى ساهمت فى استمرار التوتر، وربما الصراع بين البلدين وتعتبر الحكومة السودانية هذا النظام أحد مصادر التهديد ضده وانه من المطلوب المساهمة فى تغييره فى ضوء الفاعلية السودانية التاريخية فى التدخل بالمعادلة السياسية التشادية حيث انطلق من الخرطوم كل رؤساء تشاد منذ الاستقلال ١٩٦٠ عدا رئيسها الأول فرنسوا تمبلباى وقد أسس الموقف السودانى المضاد لنظام الرئيس أدريس ديبى على محورين. الأول، أنه الداعم الرئيسى لحركات التمرد فى دارفور خاصة حركة العدل والمساواة المنتمية إلى قبيلة الزغاوة التى ينتمى اليها ايضا الرئيس التشادى ادريس ديبى. أما المحور الثانى فهو توظيف تشاد فى ممارسة الضغوط على الحكومة السودانية من جانب الولايات المتحدة وفرنسا والتى لعبت أدورا فى حرمان السودان مرتين

من رئاسه الاتحاد الأفريقى رغم أحقيتها الدورية بذلك، كما تفاعلت تشاد ايجابيا مع الضغوط الدولية لنشر نوعين من القوات الدوليه على حدودها مع السودان: الأولى قوات الأمم المتحدة فى سياق قرارى مجلس الأمن ١٧٠٦ و١٧٩٦ والثانية قوات اليوفور التابعه للأتحاد الأوربى.

أما الموقف التشادى من السودان فهو مؤسس على إدارك الرئيس أدريس ديبى بمدى الفاعليه السودانية بتغيير نظم الحكم فى انجمينا حيث ساندته الخرطوم فى محاولته الانقلابية الفاشلة الأولى عام ١٩٨٩ كما ساندته فى الوصول إلى سدة الحكم فى محاولته الثانيه ضد الرئيس التشادى السابق حسين حبرى عام ١٩٩٠ وهى المحاولة التى كانت آلياتها رموز منتمية إلى الحركة الإسلامية فى السودان من قبيلة الزغاوة. ولكن مع توجه ديبى الى التخلى عن اللافتات الاسلاميه فى نظام حكمه وحل ٥٩ منظمه اسلاميه عام ١٩٩٣ بعضها كان يقودها اسلاميون سودانيون، بدأ التوتر فى علاقات البلدين، وبدأ ديبى يتهم السودان بدعم حركات التمرد ضد انجمينا أعتبارا من عام ٢٠٠٠، كما تتهم تشاد السودان بالضلوع فى تدبير ٤ محاولات انقلابية فاشلة ضد نظام ديبى أعتبارا من ديسمبر ٢٠٠٥ وحتى فبراير ٢٠٠٨، حيث نجحت المحاولة الأخيرة فى إحراج ديبى سياسيا وحصاره بقصره الجمهورى من جانب الانقلابيين التشاديين لمده يومين ولكن فرنسا تدخلت عسكريا بشكل مباشر لانقاذ نظامه وذلك بدعم وإسناد دولى.

وإزاء البيئة الإقليمية المهددة للاستقرار سعى عدد من الأطراف إلى محاولة تهدئة الصراع بين البلدين خاصة بعد أن وصل إلى حد إعلان الحرب من جانب تشاد على السودان فى ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٥، وتقديم شكوى إلى مجلس الأمن وذلك على خلفية المحاولة الانقلابية الأولى على أدريس ديبى حيث لعبت كل من مصر وليبيا والاتحاد الافريقى ومنظمة المؤتمر الاسلامى أدوارا متنوعة ومتعاقبة، لتوفير قدر من الاستقرار فى علاقات البلدين باعتبار أن ذلك له تأثير مباشر على الوصول لتهدئة سلمية فى دارفور توفر عودة لمئات الآلاف من النازحين داخل وخارج الإقليم.

وقد كانت أهم الاتفاقات المبرمة بين البلدين فى اطار تهدئة التوتر، اتفاقيتى طرابلس والخرطوم فى فبراير وأغسطس ٢٠٠٦ وأكتوبر ٢٠٠٧على التوالى، حيث سعت الأولى لتحجيم الآثار السلبية المترتبة على محاولة ديسمبر الانقلابية على انجمينا، بينما لعبت اتفاقيه الخرطوم دورا فى التهدئه فى أعقاب المحاولة الانقلابية الثانية ضد انجمينا ايضا فى ابريل ٢٠٠٦ والتى أسفرت عن مقتل رئيس الاركان التشادى. بينما كانت اتفاقية سرت فى ٢٠٠٧ تسعى لتفعيل الآليات المتفق عليها للتهدئه بين البلدين.

وهكذا، يبدو أن الاتفاقيتين قد تمحورتا حول قضية حفظ الأمن والسلم الإقليميين واعتبار أن التسوية السلمية فى دارفور من شأنها المساهمة الفعالة فى استقرار المنطقه، كما ذهبت الاتفاقية الثانية إلى طرح آلية تشكيل لجنة عسكرية لضبط الحدود سعيا وراء ترسيمها، كذلك تم التأكيد على أهمية وقف دعم كل من الخرطوم وانجمينا لمعارضى كل منهما وقد استمر العمل الأقليمى على انجاح المحور الأخير، حيث قادت مصر وليبيا جهودا متواصلة لاحتواء الأوضاع المتفجرة بين تشاد والسودان، وبالفعل تم بلورة مسعى ناجح لإعادة تطبيع العلاقات بين البلدين فى أعقاب اتفاق الخرطوم الموقع فى ٢٨ أغسطس ٢٠٠٦.

وعلى مستوى الدوافع تبرز المفارقة الخاصة بمصلحة البلدين فى تحقيق الهدنة وتسكين التوتر، ولكن من الملاحظ أن تباين الأولويات وتباين مستويات الضغوط يظل حائلاً دون تفعيل الاتفاقيات الموقعة. فبالنسبة للدوافع السودانية لهذه التسوية التى اتخذت أبعاداً للتعاون فى المجالات العسكرية والأمنية والاقتصادية، أنها كانت تتعلق بضرورة سد الثغرات الإقليمية التي يمكن توظيفها ضده في معركته المتصاعدة مع المجتمع الدولي على خلفية أزمة دارفور. أما على الصعيد التشادي فإن استمرار التوتر مع السودان كان ولا يزال يشكل ضغطا هائلا على النظام التشادى، لاسيما مع استمرار حالة عدم الاستقرار السياسى والداخلى وتلاعب المعارضة التشادية بورقة الخارج فى ظل وجود حالة احتقان سياسى مؤسسة على إقدام الرئيس إدريس ديبى على تعديل دستورى فى يونيو يتيح له تولى فترة رئاسية ثالثة بدأت بانتخابات رئاسية قاطعتها المعارضة فى مايو ٢٠٠٦.

وتتجلى المفارقة فى مسار التوتر الذى اتسمت به العلاقات بين البلدين، لاسيما خلال عام ٢٠٠٧، حيث شكل موقف تشاد الداعم لوجود قوات دوليه فى اقليم دارفور ودعمها للضغط الدولى فى هذا الاتجاه على السودان متغيرا هاما انعكس على تقويض اتفاق أغسطس وتصاعد التوتر بين الخرطوم وانجمينا، وفي هذا السياق بلور النظام التشادي توجهات استراتيجية لا تقتصر على الدفاع ولكنها اتخذت مبادرات هجومية، ومن ذلك إقدام تشاد على التوغل في الأراضي السودانية في ١٠/ ٤/ ٢٠٠٧ وهو ما أسفر عن مواجهات مسلحة بين الجانبين عند منطقة فوبرنقة داخل الحدود السودانية والتي استخدمت فيها تشاد ٧ مدرعات و ١٤٠ عربية لاندكروزر وأسفر عن وقوع ١٧ قتيلا من جانب القوات المسلحة السودانية بينهم ضابط إضافة إلى جرح ٤٠ آخرين ووجود خسائر بين المدنيين.

وقد وفر هذا الهجوم المؤشرات اللازمة بشأن طبيعة نفوذ وتأثير الصقور داخل نظام إدريس ديبي الساعية إلى دعم أبناء عمومتهم من قبيلة الزغاوة على الجانب السوداني، ومحاولة تقويض الاستقرار في العلاقات الثنائية بين تشاد والخرطوم حيث ينظر إلى ذلك باعتباره إخلالا بتوازن القوى ضد الفصائل المسلحة من الزغاوة والمتمردة على الحكومة السودانية.

وقد شكل هذا الهجوم، مرحلة متقدمة من الصراع استدعت معها دخول فواعل جدد فى جهود التسويه للصراع السودانى التشادى فى رسائل ضغط مباشرة على الوسيط الرئيسى فى هذا الصراع وهو ليبيا، من هنا تم عقد اتفاقين للتهدئه بين الخرطوم وانجمينا، أحدهما فى ايران ٩/ ٣/ ٢٠٠٧ ووقعه وزراء الخارجية الإيراني منوشهر متقي والتشادي أحمد علامي ووقعه عن الجانب السوداني مصطفى عثمان إسماعيل مستشار رئيس الجمهورية السوداني، وقد استحدث هذا الاتفاق مسألة ترحيل العناصر المتمردة واللاجئين على حدود البلدين إلى ما وراء ٧٠ كيلو متراً من الحدود الدولية أما ما يتعلق بتطبيع العلاقات فقد أشار إليها الاتفاق بتفعيل اتفاق أغسطس الموقع بين البلدين دونما إشارة إلى الاتفاقات والجهود العربية الأخرى في هذا السياق.

وفي المقابل تدخلت الدبلوماسية السعودية بدورها ورعت اتفاقا بين تشاد والسودان تم توقيعه في الرياض في ٣/ ٥/ ٢٠٠٧ حيث لم يأت هذا الاتفاق بجديد خصوصا على صعيد التأكيد على المرجعيات المؤسسة لتحسين العلاقات بين تشاد والسودان سواء اتفاق أغسطس ٢٠٠٦ أو آليات اتفاق طرابلس.

وبطبيعة الحال استدعى التدخل السعودي تحفظاً ليبياً أفصح عنه العقيد معمر القذافي علانية في وقت انحاز فيه الاتحاد الأفريقي إلى تفعيل وتنفيذ اتفاق طرابلس وتجاهل اتفاق الرياض، الذي حاولت القاهرة أن تدفع نحو تفهم القيادة الليبية له بعقد قمة ثلاثية في طرابلس في ٨/ ٥/ ٢٠٠٧ بين الرؤساء حسني مبارك ومعمر القذافي وإدريس ديبي.

كذلك شكل تصاعد التوتر بين الجيش التشادى والعناصر المتمردة فى منتصف عام ٢٠٠٧، مناسبة أخرى لتجدد التوتر بين البلدين بعدما تم اتهام السودان بدعم المتمردين على انجمينا، كما تم تجميد اتفاق للسلام بين البلدين كان قد تم توقيعه فى أكتوبر ٢٠٠٧ فى سرت بليبيا، وكان التطوران الأهم خلال عام ٢٠٠٨ هو وصول المتمردين التشاديين الى ابواب القصر الرئاسى فى انجمينا فى ٢ فبراير وحصار الرئيس فيه وقيام محاولة انقلابية على نظام الحكم فى السودان فى ١٠ مايو وصلت إلى أحد أضلاع العاصمة السودانية مدينة أم درمان، وما بين الحدثين كانت هناك أعمال عنف مسلحة بين الجانبين فى مدينة أدرى الحدودية التشادية.

وتعتبر أهم المخاطر المرتبطة بهذه التطورات هى تزايد احتمالات الدخول فى صراع واسع متعدد الاتجاهات والأطراف يأخذ أبعاداً قبلية وعرقية على شاكلة ما جرى فى البحيرات العظمى عام ١٩٩٤، وإذا كان الصراع فى تشاد سوف يقتصر فى المدى المتوسط على الصراع السياسى بين ديبى ومعارضيه فأنه يتخذ أبعاداً أكثر خطورة مع تهديد بنية الدولة السودانية بالانهيار على أسس قبلية وعرقية فى ضوء ان قاده الانقلاب من حركة العدل والمساواة

على الحكومة السودانية هم من قبيلة الزغاوه الممتدة فى تشاد والتى أعلنت خطابا سياسيا له مضمون عرقى فى محاولتها الانقلابية.

وفى المقابل فإن ردود الفعل فى دارفور على الاصطفاف السياسى مع الحكومه السودانية ضد هذه المحاوله الانقلابيه من جانب القوى السياسية السودانية أو الأطراف الإقليمية كانت له أبعاد عرقية استعادت الحساسيات الأفرو - عربية الموجودة تاريخيا فى مناطق التماس العربى الأفريقى على طول منطقه الصحراء الكبرى.

# النظام الإقليمي العربي

- تفاعلات النظام الإقليمي العربي
- العملية السياسية في العراق
- الأزمة اللبنانية .. أزمة دولة
- تطورات الأزمة السودانية
- اليمن .. مشكلات السياسة وتحديات الأمن
- الانتخابات التشريعية المغربية.. النتائج والدلالات
- المسألة الصحراوية بين التفاوض المباشر والتصعيد العسكري
- تحولات السياسة الخارجية الليبية
- وثيقة الإعلام العربي



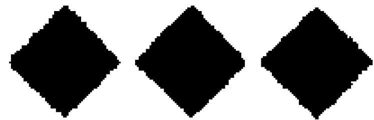
شهدت الساحة العربية على مدى ما يقرب من عام ونصف العام جملة من التفاعلات البينية المتشابكة والعاكسة لأحد أبرز سمات النظام العربي، والخاصة بضعف الأداء ومحدودية الفاعلية، وهو ما يتجلى بوضوح في درجة استجابة النظام لجملة التحديدات ومواجهته للتهديدات والمخاطر التى تحيط ببعض دوله أو بالنظام نفسه ومؤسسته الإقليمية.

وإذا كان النظام قد احتفظ خلال عام ٢٠٠٧ وحتي منتصف عام ٢٠٠٨بحالة السيولة في أنماط التفاعل من صراع/ تعاون أو خلاف/ اتفاق، فإنه شهد في المقابل ارتفاع في منحنى التفاعلات التعاونية، الأمر الذى يشير إلى تذبذب منحنى الاستقرار بقوة داخل النظام العربى وعدم القدرة على حسم أو حل الأزمات المرتبطة بالعلاقات مع القوى الكبرى والنظم الإقليمية الأخرى.

وفيما بين التحديات الداخلية المرتبطة بتحدى الأمن والاستقرار داخل دول النظام من ناحية، وتحدى الإصلاح والتغيير الديمقراطى من ناحية أخرى، تبرز التحديات الخارجية ممثلة في استمرار الاحتلال الأمريكى للعراق والتنافس الأمريكى الإيرانى داخل العراق. وتداخلت العديد من الأطراف الإقليمية والدولية في الشأن السودانى وفى أزمة الفراغ الرئاسى فى لبنان وتحكم إسرائيل في معابر قطاع غزة ومحاولتها تصدير أزمة حصار القطاع إلى مصر.

كما أن تحديات دول الجوار الإقليمى، وبالتحديد إسرائيل وتركيا وإيران، تفرض على النظام العربى مشروعات وتصورات مختلفة لإعادة تنظيم وتشكيل المنطقة العربية، فإلى جانب المشروع الأمريكى للشرق الأوسط وفى قلبه إسرائيل، هناك المشروع الإيرانى الممتد والمرتكز على أسس استراتيجية وسياسية واقتصادية، وهناك كذلك تركيا ذات القدرات الكبيرة ومشروعها الاستراتيجى الممتد بأبعاده الشرق أوسطية والممتد شرقاً في جمهوريات آسيا الوسطى والممتد جنوباً في الوطن العربى. من هذا المنطلق، فسوف يعالج التقرير الاستراتيجى تطورات النظام العربى من خلال المحاور التسع التالية :–

- تفاعلات النظام الإقليمى العربى.
- العملية السياسية في العراق.
- الأزمة اللبنانية.. أزمة دولة.
- تطورات الأزمة السودانية.
- اليمن.. مشكلات السياسة وتحديات الأمن.
- الانتخابات التشريعية المغربية.. النتائج والدلالات.
- المسألة الصحراوية بين التفاوض المباشر والتصعيد العسكرى.
- تحولات السياسة الخارجية الليبية.
- وثيقة الإعلام العربى.



# ١ - تفاعلات النظام الإقليمي العربي

الهدف من دراسة تفاعلات النظام العربي، هو قياس درجة فعالية النظام من خلال توظيف منهج التحدى والاستجابة فى دراسة التحديات التى تواجه النظام وما تمثله من تهديد سواء لبعض الدول أعضاء النظام أو للنظام نفسه ومؤسسته الإقليمية، وقدرة النظام على الاستجابة لهذه التحديات ومواجهة التهديدات. ومن خلال دراسة قدرة النظام على القيام بوظائفه الأساسية خاصة الوظيفة الأمنية والوظيفة التنموية والتكافلية، والتفاعل النشط فى مجال السياسة الخارجية، **والقدرة على حل الأزمات، وبالذات ما يتعلق بالعلاقات مع القوى والنظم الإقليمية الأخرى فى النظام العالمى. وسوف نركز دراسة فعالية النظام العربى على مستويات ثلاث:**

## أولا: التفاعلات الثنائية للنظام

يقصد بالتفاعلات العربية على المستوى الثنائى تلك التى تجرى بين وحدات النظام العربى، والتى تنقسم إلى تفاعلات تعاونية وأخرى صراعية، وتمثل هذه التفاعلات مؤشرا مهما لقياس منحنى الاستقرار داخل النظام العربى ومدى قدرته على مواجهة التحديات التى تواجهه. فالمراقب للعلاقات الثنائية بين أطراف النظام يجدها متنقلة بين الصيغتين: صراع/ تعاون، تعاون/ صراع، بشكل مستمر، وهذا ما يفسر حالة السيولة فى أنماط التفاعل من صراع وتعاون، أو خلاف واتفاق.

فى هذا السياق، ثمة ملاحظات أساسية ثلاث يجب أخذها فى الاعتبار: أولها، أن النظام العربي لا يعرف عموما تحالفات جامدة، بل إن تحالفاته تتسم بالتغير والمرونة، وهو ما بدا جليا في تفكك المثلث المصرى - السعودى - السورى، بعد سنوات من مركزية هذه العلاقة في إطار النظام العربى، خاصة بعد حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١. ولعل ذلك أحد مظاهر صعوبة رسم حدود فاصلة للتحالفات والصراعات مما يعطي صورة متشابكة للتفاعلات العربية - العربية.

وثانيها، أن ثمة تطورات عدة جرت فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٧ والأول من عام ٢٠٠٨، رجحت انزواء تفاعلات صراعية "قديمة" لصالح أخرى جديدة نتيجة التباين فى التعاطى مع الملفات الإقليمية والدولية، مع ارتفاع منحنى التفاعلات التعاونية فى الفترة نفسها.

وثالثها، أن بعض المصالحات الجزئية التى جرت بهدف إعادة الوئام إلى أقطاب السياسة العربية لم تفلح، رغم ما يمكن أن يتمخض عن ذلك من ارتدادات إقليمية ستنتظر تطورات النصف الثانى من عام ٢٠٠٨، الذي من المرتقب أن يكون مفصليا في تحديد توجهات الخلاف العربي. ويمكن تناول أنماط التفاعلات العربية العربية كالتالى:

### ١ - التفاعلات الصراعية

تراوحت العلاقات العربية - العربية بين التهدئة المرحلية والتأزم المطلق. ولم تفلح الوساطات في إعادة العلاقات إلى طبيعتها ضمن المحور المصرى - السورى - السعودى، الذي كان متحكما في مفاصل السياسة العربية في الماضى القريب. ووصل الشقاق بين أطراف هذا المحور، والذي بدأ منتصف عام ٢٠٠٦، إلى درجة عالية من التوتر في عام ٢٠٠٧، الذي شهد إعلانا رسميا للقطيعة، بين الرياض ودمشق تحديدا، عبر سجال إعلامي حاد اللهجة، وذلك للمرة الأولى في تاريخ العلاقة بين البلدين.

ورغم أن العلاقات شهدت تحسنا نسبيا بين السعودية وسوريا، بفعل وساطة قامت بها مصر، وأثمرت مشاركة الرئيس بشار الأسد في القمة العربية التاسعة عشرة التى عقدت فى الرياض فى مارس ٢٠٠٧، التي شهدت أيضا قمة سعودية - سورية أشارت إلى احتمال عودة مياه العلاقات إلى مجاريها، إلا أن العلاقات بين البلدين عادت مرة أخرى إلى الانفجار علنا في أغسطس ٢٠٠٧، بعد مداخلة نارية لنائب الرئيس السوري فاروق الشرع، الذي رأى أن الدور السعودي "مصاب حاليا بما يشبه الشلل"، مدللا على ذلك بمؤشرين: أولهما، فشل تنفيذ اتفاق مكة بين الأطراف الفلسطينية المتنازعة، والذي رأى أن بنوده جرى التوصل إليها في دمشق. وثانيهما، الغياب السعودي عن الاجتماع الأمني لدول جوار العراق الذى عقد في العاصمة السورية.

تصريحات الشرع استدعت حينها ردا ناريا سعوديا، تولته مصادر رسمية رأت التصريحات "نابية وكاذبة"، متهمة دمشق بـ"نشر الفوضى والقلاقل في المنطقة". وتصاعد التراشق الإعلامي مطلع ديسمبر ٢٠٠٧ بعد خطاب الشرع أمام مؤتمر "الجبهة الوطنية" الحاكمة في سوريا، وحديثه خصوصا عن الوضع اللبناني الذي يعد أحد أسباب الشقاق السوري - السعودى، ولاسيما أن نائب الرئيس السوري رأى أن نفوذ بلاده في لبنان بات "أقوى من ذي قبل"، وهو ما استدعى بدوره ردا سعوديا، تولته هذه المرة الصحف السعودية، التي وصفت الشرع بأنه رمز "الشرخ" في العلاقات العربية - العربية. ولم يفت الشرع في مداخلته أمام "الجبهة" من الإشارة إلى أن تحديد موعد القمة الإسلامية التى انعقدت في السنغال في ١٣ و١٤ مارس ٢٠٠٨ "غير بريء"، لاسيما أنه جاء قبل أيام من القمة العربية العشرين التي عقدت فى مارس.

الإشارة إلى السعودية هنا تكمن في رئاستها أيضا لمؤتمر القمة الإسلامية، الذي انعقد للمرة الأخيرة، استثنائيا، في السادس من ديسمبر ٢٠٠٥ في مكة. وفي مراجعة لجدول تواريخ انعقاد القمم الإسلامية، فإنها في الغالب كانت تعقد، في دوراتها العادية، بين أشهر أكتوبر ويناير، باستثناء المؤتمر الطارئ الذي عقد في الدوحة في ٦ مارس ٢٠٠٣.

ورغم أن أجواء ما قبل انعقاد القمة العربية العشرين بدمشق يومى ٢٩ و٣٠ مارس ٢٠٠٨، أوحت بإمكانية تصعيد التوتر بين سوريا من جهة وكل من السعودية ومصر من جهة أخرى، خصوصا بعد القرار السعودى والمصرى، الذى أيدته بعض الدول العربية الأخرى، بتخفيض مستوى التمثيل فى القمة، والرفض السعودى تسليم رئاسة القمة إلى سوريا، إلا أن عوامل عديدة ساهمت فى تبريد الأجواء وخروج القمة بأقل قدر ممكن من الخلافات العربية. فقد حرصت سوريا خلال انعقاد القمة على اعتماد التهدئة واللهجة التصالحية وهو ما انعكس في تجاوز مسألة الغياب والتمثيل المنخفض لبعض الدول العربية حيث تحاشى الرئيس السوري بشار الأسد ذكرها في كلمته الافتتاحية معترفا في الوقت نفسه بوجود خلافات عربية بشأن عدد من القضايا داعيا إلى تجاوزها بـ"واقعية أخوية".

هذه المرونة السورية قابلها حرص من جانب السعودية ومصر على عدم إيصال العلاقات مع سوريا إلى طريق مسدود. ولعل هذا الهدف يفسر عدم مقاطعة الدولتين قمة دمشق والاكتفاء بتخفيض التمثيل. بل ان كلتا الدولتين أكدتا أنهما تريدان سوريا ركيزة رئيسية في المنظومة العربية وقد بدا ذلك جليا في التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل بالتزامن مع انعقاد القمة في ٢٩ مارس الماضي والتي رد فيها على سؤال عن محاولات "لعزل سوريا" بقوله: "لم أر أبدا أي محاولة من أي طرف عربي لعزل سوريا ولا يمكن عزلها بأي حال وهي في قلب الأمة العربية ونأمل في أن تسهم وأن تكون الأساس في حل المشكلة اللبنانية".

ورغم ظهور توقعات بحدوث تحسن فى العلاقات العربية بعد قمة دمشق، فى ظل رئاسة سوريا لها وما يفرضه ذلك من التزامات عليها، إلا أن الأمور سرعان ما عادت مرة أخرى إلى الاحتقان لسببين: أولهما، الهجوم الحاد الذى شنته الصحف السورية على مصر والسعودية على خلفية استقبالهما الرئيس الأمريكى جورج بوش خلال جولته الشرق

أوسطية. وثانيهما، الأحداث الدامية التي شهدها لبنان فى بداية شهر مايو ٢٠٠٨، والتي أضفت مزيدا من الاحتقان على العلاقات بين السعودية ومصر من جهة وسوريا من جهة أخرى. وشهد اجتماع المندوبين الدائمين فى الجامعة العربية ثم وزراء الخارجية العرب الذى انعقد فى القاهرة فى ١١ مايو ٢٠٠٨، خلافات حادة بين الطرفين. إذ اتهم المندوب السعودي في جامعة الدول العربية السفير أحمد عبد العزيز قطان نظيره السوري علنا بتأييد الاقتتال الجاري بلبنان. وقال قطان: "إن انزعاج المندوب السوري خلال الاجتماع الوزاري الطارئ الأخير للجامعة وخروجه عن طوره، وتجاوزه حدود اللياقة الدبلوماسية مع جميع الحاضرين وليس مع المملكة فحسب، لا ينبغي أن ننظر إليه باستهجان، بل يجب أن نتلمس له كل العذر والتبرير". وأضاف:" في الوقت الذي اتفقت فيه رؤية جميع الحاضرين على خطورة الوضع بلبنان، وضرورة إنهاء كل المظاهر المسلحة، والعودة إلى طاولة الحوار، وأهمية الحفاظ على الشرعية باعتبارها رمزا للسيادة اللبنانية، وتعزيز سلطة الجيش لتمكينه من الحفاظ على الأمن، وقف المندوب السوري يغرد وحيدا مقللا من حجم الأزمة، ومطالبا بالتنديد بالحكومة، وتأييد الاقتتال والانتشار المسلح بالعاصمة بيروت وبقية المدن اللبنانية مدعياً عبثاً أن الاقتتال في الجبل هو بين الدروز أنفسهم ومبرئاً حزب الله من أي مسئولية وملقيا اللوم كله على الحكومة. في المقابل اتهم مسئولون سوريون الرياض بمد الميليشيات المعادية لحزب الله لبنان بالسلاح خلال الشهور الماضية والاشتراك في تخطيط سيناريو الفتنة. هذه الاتهامات تعود إلى ما كشفه مسئول أمني أمريكي لموقع "وورلد نت ديلي" الإلكتروني بشأن قيام الحكومة السعودية خلال الأشهر الماضية بمد الميليشيات المعادية لحزب الله لبنان بالسلاح وهي الميليشيات التابعة لوليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وسعد الحريري زعيم تيار المستقبل وكذلك أمين الجميل الرئيس اللبناني السابق بأنواع مختلفة من الأسلحة.

كما اتهمت مصادر أخرى الأمير بندر بن سلطان مستشار الأمن القومي السعودى والسفير السعودى السابق لدي واشنطن بقيادة حرب مخابراتية وإعلامية ضد حزب الله اللبناني، من خلال الإيعاز لبعض الجهات الإعلامية بتغطية منحازة إلى فريق السلطة تعتمد شن هجوم اعلامي واسع وشامل ضد حزب الله ووصف إجراءات المعارضة في بيروت بأنها "انقلاب حزب الله" كما دعا إلى تركيز وسائل الاعلام في تحليلاتها على أن ما يحدث بلبنان هو هجوم واعتداء على السنة ومحاولة شيعية للسيطرة عليهم ومصادرة حقوقهم.

وخلال اجتماع وزراء الخارجية العرب فى ١١ مايو لمناقشة الأزمة اللبنانية، طلبت مصر والسعودية أن يتضمن البيان الختامي إدانة واضحة لحزب الله واللجوء الى استخدام السلاح ما رفضته سوريا وقطر، وقال مندوب سوريا في الجامعة وممثلها في الاجتماع أحمد يوسف إنه يرفض تضمين البيان الختامي هذا المطلب "حتى نجد وسيلة كفيلة بإعادة الحوار السياسي إلى لبنان وأن تقف الدول العربية بعيداً من انتكاسة جديدة"، وشدد على أن الفرقاء اللبنانيين قادرون على حماية مصالحهم بأنفسهم. وفى النهاية كلف وزراء الخارجية العرب لجنة وزارية التوجه إلى بيروت لرعاية جلسة خاصة يحضرها الزعماء اللبنانيون من أجل "رسم خريطة طريق عاجلة لتنفيذ المبادرة العربية".

ورفضت القاهرة والرياض أي محاولة عربية للتوسط بينهما وبين سوريا على خلفية الأزمة اللبنانية التي تصاعدت حدتها بداية مايو ٢٠٠٨ بعد قرارات الحكومة اللبنانية بشأن حزب الله مؤكدة على حل أزمة لبنان أولا قبل التداول في الخلافات العالقة بين العواصم الثلاث.

وقد ظهرت توقعات عديدة بإمكانية حدوث انفراجة فى العلاقات بين سوريا وكل من مصر والسعودية، بعد تسوية الأزمة السياسية اللبنانية فى مؤتمر الحوار الوطنى الذى عقد فى الدوحة أواخر مايو ٢٠٠٨، وانتهى بتسمية العماد ميشيل سليمان رئيسا للجمهورية والاتفاق على نسب التمثيل فى الحكومة وقانون الانتخابات، إلا أن الملاحظ بقاء "مستوى" العلاقات بين الطرفين على حاله، حيث ما زال الفتور وانعدام الثقة مسيطرا على التفاعلات بينهما.

ورغم أن الخلاف المصرى - السوري لم يظهر بوضوح إلى العلن، كما هو الحال مع السعودية، إلا أن تسريبات كثيرة وأنباء متداولة أشارت إلى قطيعة "مستترة" بين القاهرة ودمشق، اللتين لم يتبادل أي من مسئوليهما الزيارات الرسمية منذ القمة العربية، باستثناء زيارات وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى مصر للمشاركة في اجتماعات وزراء الخارجية العرب، والتي كان آخرها ساحة للسجال السعودى - المصرى - السورى بعد المواجهات المسلحة التي شهدها لبنان فى بداية مايو ٢٠٠٨.

وقد رفضت مصر جهود الوساطة التى بذلتها العديد من الدول العربية قبل وبعد انتهاء القمة العربية بدمشق أواخر مارس ٢٠٠٨، مثل ليبيا والكويت والجزائر، لتقريب وجهات النظر مع سوريا. فقد رفض مبارك دعوة الرئيس الليبى معمر القذافى مشاركته فى الطائرة التى أقلته للعاصمة السورية دمشق للمشاركة فى القمة العربية العشرين. وبعد انتهاء القمة، حاولت ليبيا تحسين العلاقات بين مصر وسوريا، من خلال محاولة تنظيم لقاء بين الرئيس المصرى حسنى مبارك والسورى بشار الأسد خلال القمة العربية المصغرة التى عقدت فى طرابلس لمناقشة مشروع الاتحاد المتوسطى الذى طرحه الرئيس الفرنسى ساركوزى.

كما بذلت محاولات عديدة وجهود للوساطة من عواصم وشخصيات عربية مهمة لتقريب وجهات النظر بين الرئيس المصرى حسني مبارك، ونظيره السوري بشار الأسد، خاصة بعد حل أزمة الاستحقاق الرئاسي في لبنان، والتي تسبب الخلاف حولها في توتر العلاقات بين القاهرة ودمشق، وإنهاء التنسيق بين كل من مصر والسعودية مع سوريا.

وقد بدأ جهود الوساطة عمرو موسى ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، الذى نقل رسالة شفهية من الأسد لمبارك تتعلق بتطوير العلاقات المصرية - السورية، كما نقل موسى رؤية القيادة السورية لمستقبل مباحثات السلام مع إسرائيل.

كما مارس الرئيس الليبي العقيد معمر القذافى، جهود وساطة للتقريب بين الرئيسين المصري والسوري، حيث أوفد القذافي مبعوثين للقاهرة ودمشق، مؤكدا أن الظروف مهيأة الآن لإجراء حوار مباشر لا تنقصه الصراحة حول نقاط الخلاف المصري السورى. كما حاولت الكويت تقريب وجهات النظر بين مصر والسعودية من ناحية وسوريا من ناحية أخرى، إذ أعلن وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم، قبيل توجهه إلى جدة للمشاركة في اجتماع وزراء الخارجية الخليجيين، أنه يحمل رسالة من أمير الكويت إلى العاهل السعودي والرئيس المصري بشأن التضامن العربى، وذلك بعد زيارة للرئيس السوري للكويت فى ٣ يونيو ٢٠٠٨، وأضاف أن هناك ثمة إشارات إيجابية في الجو العام العربي، ومن بينها الأوضاع في لبنان.

عدم وجود مؤشرات لتحسين العلاقات بين مصر وسوريا فى الوقت الحالى بدا مثيرا لتساؤلات عديدة، لاسيما بعد حلحلة الأزمة اللبنانية والجهود التى بذلتها سوريا فى هذا الإطار، وهو الشرط الأساسى الذى أعلنته مصر، فضلا عن السعودية، لتحسين العلاقات مع سوريا، وهو ما يعنى أن ثمة عوامل أخرى إضافية ساهمت فى إبقاء مستوى العلاقات المنخفض بين القاهرة ودمشق حتى بعد تسوية الأزمة اللبنانية.

أول هذه العوامل أن مصر وسوريا يقف كل منهما في معسكر مختلف. فمصر إحدي ركائز ما يسمى بـ"محور الاعتدال" الذي يضم كلاً من السعودية والأردن ومعظم دول مجلس التعاون الخليجي وهي الدول التي تمارس معا دورا محوريا في هيكلية النظام العربي القائم وتنطلق سياساتها من خلال رؤية متفق عليها ضمنيا في قيادة القاطرة العربية والتوجه بها نحو سياسة عقلانية في التعامل مع الأزمات التي تمر بها المنطقة. وينظر الى عمان والقاهرة والرياض على أنها أقوى حلفاء واشنطن في العالم العربى. وتكرر دول "المثلث العربى" التأكيد على أن السلام هو خيار العرب الاستراتيجي الذي لا عدول عنه.

أما سوريا فهى عضو فى المحور الثاني الذى يطلق عليه "محور الممانعة" ويضم إيران وحزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين. وينتهج هذا المحور سياسة راديكالية إزاء قضايا المنطقة بصفة عامة ويعتبر أهم حلفاء إيران التي تحاول من خلاله تدعيم نفوذها وتمددها على الساحة الإقليمية بدءا من العراق مرورا بلبنان وصولا الى فلسطين.

ويبدو تباين الموقف من الدور الإقليمى الذى تمارسه طهران، عاملا أضافيا فى تفاقم الخلافات بين مصر وسوريا اللتين تتبنيان مواقف شديدة التناقض في هذا الملف. فقد أعطت سوريا للجانب الإيراني فرصة للتأثير في العلاقات العربية - العربية وحاولت دعوة إيران على مستوى القادة، فى القمة العربية الأخيرة في دمشق، وهو ما اثار رفضا عربيا، دفعها إلى دعوة وزير الخارجية الإيرانى للحضور.

وإلى جانب التفاعلات الصراعية التى شهدها محور القاهرة، الرياض، دمشق، استمرت بعض التفاعلات الصراعية

العربية على حالها، مثل الخلاف المغربي - الجزائرى حول أزمة الصحراء الغربية، إذ طغى الصراع بين الجارتين المغرب والجزائر على الاحتفال بالذكرى الخمسين لاتفاق دول المغرب للمرة الأولى على العمل من أجل اتحاد اقليمي جديد خال من القوة الاستعمارية والذى نظم فى طنجة فى ٢٧ أبريل ٢٠٠٨. وعرقلت الكلمات الحادة بشأن اقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه الاجتماع وسلطت الضوء على التوتر السياسي الذي أعاق الجهود لإقامة تحالف مغاربى. فقد ناشد محمد اليازغي وزير الدولة زعماء المغرب بحل الجمود بشأن الصحراء الغربية بدعم عرض مغربي للحكم الذاتي المحدود للاقليم. ورد رئيس الوزراء الجزائري (السابق) عبد العزيز بلخادم بغضب. وقال ان التاريخ سيظهر من المسئول عن هذا الجمود.

كذلك استمر الخلاف الليبى - السعودى على حاله منذ المشادة الكلامية التى نشبت بين الرئيس الليبى العقيد معمر القذافى والعاهل السعودى الملك عبد الله بن عبد العزيز (وليا للعهد آنذاك) خلال مؤتمر القمة العربية الاستثنائية التى عقدت فى شرم الشيخ فى ٢٠٠٣. فقد قاطعت ليبيا القمة العربية التاسعة عشرة التى عقدت فى الرياض فى مارس ٢٠٠٧، رغم المحاولات الحثيثة التى بذلها الرئيس المصرى حسنى مبارك لإقناع العقيد معمر القذافى بالمشاركة فيها. ثم قامت ليبيا بمحاولات حثيثة لتحسين العلاقات بين كل من مصر والأردن من ناحية، وسوريا من ناحية اخرى، إلا أن هذه المحاولات باءت أيضا بالفشل.

فضلا عن ذلك، ما زالت العلاقات المتوترة بين السعودية وحكومة رئيس الوزراء العراقى نورى المالكى على حالها، بعد الاتهامات التى وجهتها الحكومة العراقية للسعودية بدعم الفصائل الارهابية التي تسعى إلى نسف العملية السياسية في العراق، وبعد رفض السعودية استقبال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الذى كان يقوم بجولة عربية فى أبريل ٢٠٠٧، بسبب مواقفه غير الايجابية من السنة في بلاده وتعزيز دور ايران هناك.

لكن بدا أن ثمة حرصا من قبل دول مجلس التعاون الخليجي على دعم حكومة المالكى فى العراق، وهو ما بدا جليا فى قرار الإمارات العربية المتحدة شطب جميع ديون العراق المستحقة لها والمقدرة بنحو سبعة مليارات دولار وذلك تزامنا مع زيارة نوري المالكي إلى أبوظبى فى ٦ يوليو ٢٠٠٨، وإعلان أبو ظبى عن فتح سفارتها فى بغداد خلال زيارة وزير الخارجية الإماراتى الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان إلى العاصمة العراقية فى ٥ يونيو ٢٠٠٨ في أول زيارة لمسئول خليجي إلى العراق منذ غزوها عام ٢٠٠٣.

تعميق العلاقات مع الدول العربية، لاسيما دول الجوار، بات هدفا بارزا لحكومة المالكى، التى سبق أن أبدت عتابها من غياب التمثيل العربى فى بغداد فى الوقت الذى قام فيه الرئيس الامريكى جورج بوش والرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد بزيارة بغداد. وقد ردت العديد من الدول العربية على العتاب العراقي بقرار رفع مستوى تمثيلها الدبلوماسى لدى بغداد مثل مصر والاردن والإمارات. وكان من المقرر أن يقوم العاهل الأردنى الملك عبد الله الثانى بزيارة العراق فى ٧ يوليو ٢٠٠٨، ليكون اول مسئول عربى على مستوى القادة يزور العراق منذ الاحتلال الامريكى عام ٢٠٠٣، لكن عمان ألغت الزيارة فى آخر لحظة لدواع أمنية.

### ٢- التفاعلات التعاونية

فى مقابل بقاء العلاقات بين السعودية ومصر من جانب وسوريا من جانب آخر على حالها، حدثت اختراقات أخرى في العلاقات العربية - العربية، أفسحت المجال للحديث عن تزايد مستوى التفاعلات التعاونية بين الدول العربية. فقد طرأ على الساحة العربية تطوران مهمان: الأول، تحقيق تقارب بين الأردن وسوريا بعد زيارة العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني إلى سوريا فى نوفمبر الماضي. والثانى، تحسن العلاقات بين السعودية وقطر.

زيارة العاهل الأردنى الملك عبد الله الثانى إلى سوريا ولقاؤه مع الرئيس السورى بشار الأسد فى ١٨ نوفمبر ٢٠٠٧، عدت مؤشر انطلاق لعودة الحياة إلى العلاقة السورية - الأردنية بعد جمود دام نحو ثلاث سنوات، لاسيما أنه تلاها إحياء اللجنة العليا الأردنية - السورية وتوقيع ١٢ مذكرة تفاهم وتعاون.

وقد اختلفت تفسيرات التقارب السورى - الأردنى، ولاسيما أنه جاء سابقا للإعلان الرسمي السوري عن المشاركة في مؤتمر أنابوليس للسلام، التي ربطها العديد من التحليلات بزيارة الملك الأردنى، مرجحة أن يكون قد

نقل إلى الأسد ضمانات بتلبية مطلب دمشق لجهة إدراج الجولان المحتل على جدول أعمال المؤتمر الدولي وإلحاقه بمؤتمر مكمل يعقد في موسكو.

إلا أن تفسيرات أخرى أشارت إلى أن التقارب بين قطبي محوري "الاعتدال" و"التطرف" مرده إلى خشية عمان من صفقة إسرائيلية - فلسطينية على حساب المصالح الأردنية، ولاسيما أن المملكة الأردنية تضم العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما أشار إليه صراحة نائب الرئيس السورى فاروق الشرع، في محاضرته أمام "الجبهة التقدمية" التى انعقدت فى ١١ يناير ٢٠٠٨، حين قال أن "هناك قلقا تاريخيا من أن يكون الأردن بديلا من الدولة الفلسطينية، وعمان تؤمن بأن العلاقات السورية - الأردنية درع دون ذلك".

التفسير الثالث أشار إلى الحاجة الأردنية الملحة إلى المياه، التي كانت أحد أسباب التوتر بين دمشق وعمان، ولاسيما أن الأردن يطالب بحصته من مياه نهر اليرموك ويتهم سوريا بحفر الآبار الارتوازية على امتداد الحدود، وبالتالي استنزاف الحوض المائي المشترك، إضافة إلى إقامة السدود لحجز مياه الأمطار وحرمان الأردن من الاستفادة من جريانها. لكن سرعان ما عادت العلاقات إلى الخفوت مرة أخرى، لاسيما بعد قرار الأردن المشاركة بمستوى تمثيل منخفض فى القمة العربية العشرين التى عقدت فى دمشق، تماشيا مع القرارين السعودى والمصرى فى هذا الصدد.

التطور الآخر فى التفاعلات التعاونية العربية، تمثل في عودة المياه إلى مجاريها بين السعودية وقطر بعد سنوات من التوتر، كانت قناة "الجزيرة" جزءا منه، إضافة إلى الطموح القطري في أداء دور ريادي في المحيط العربى.

جهود تحسين العلاقات بين قطر والسعودية بدأت بالزيارة التى قام بها أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، إلى المملكة العربية السعودية فى ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٧، بهدف بحث العلاقات الثنائية بين البلدين، فضلا عن الأوضاع الإقليمية والدولية، والتي تحظى باهتمام كليهما. غير أن الزيارة جاءت في وقت تعاني فيه العلاقات بين الدوحة والرياض، تأزما وتوترا، منذ زمن ليس بقريب، بلغ أوجه حين قررت الأخيرة سحب سفيرها في الدوحة، عام ٢٠٠٢، وهو ما أرجعه البعض إلى انتقادات إعلامية لاذعة، طالت المواقف السياسية السعودية، في حين رأى البعض الآخر أن الموضوع أعمق من ذلك بكثير.

وثمة تفسيرات عديدة لتحليل الخطوة القطرية، فالبعض يرى فيها، بالنظر إلى احتضان قطر أكبر قاعدة أمريكية في الشرق الأوسط، تنسيقاً قطرياً - سعودياً جديداً، يقف في وجه الخطر المتزايد من جانب إيران، والتي تحاول رسم مكانة خاصة لها في المنطقة العربية، وربما تصب صفقة الأسلحة الأمريكية السعودية، والبالغ قيمتها ثلاثين مليار دولار، في هذا الاتجاه الذي ينضح بعلاقات مميزة مع إدارة بوش.

بينما يرى تفسير آخر أن الزيارة لم تتجاوز حد التمهيد لقمة دول مجلس التعاون الخليجي والتى عقدت فى الدوحة فى ٤ ديسمبر ٢٠٠٧، مما يبرز ضرورة تحسين العلاقات بين البلدين، قبل ذاك التاريخ، خوفا من تكرار موقف المقاطعة السعودية. وذهبت بعض التسريبات إلى أبعد من ذلك، لتتحدث عن شكوك بوساطة قطرية، بين دمشق والسعودية، تهدف إلى ردم الصدع بينهما.

زيارة أمير قطر للرياض كانت بداية لتحسين العلاقات بين البلدين، حيث تلتها زيارة ولى العهد السعودى وزير الدفاع الأمير سلطان بن عبد العزيز إلى الدوحة فى ١٠ مارس ٢٠٠٨، والتى أشاد خلالها بالعلاقات القطرية السعودية التي شهدت نوعا من الانفراج في الآونة الأخيرة بلغ أوجه بتعيين الرياض سفيرا لها لدى قطر بعد نحو ست سنوات من القطيعة. ووصف الأمير السعودي العلاقات القطرية السعودية بأنها على ما يرام. وقال إنه لا توجد أزمة بين البلدين، ووصف من يتحدثون عن وجود أزمة بمن يصطاد في الماء العكر.

وتوج تحسن العلاقات بين قطر والسعودية، بتوقيع اتفاقية استكمال تعيين الحدود بين السعودية وقطر بمدينة جدة فى ٦ يوليو ٢٠٠٨، كما اتفق الجانبان على إنشاء لجنة عليا مشتركة برئاسة ولى عهد البلدين. ووقع الاتفاقية عن الدوحة رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، فيما وقعها عن جانب الرياض وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود.

ونصت الاتفاقية علي ان يضع المجلس السياسة العامة للتعاون والتنسيق بين البلدين. ويهدف المجلس الي التعاون

والتنسيق السياسي في جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك وتعزيز التعاون الدبلوماسي والقنصلي في علاقات البلدين مع الدول الاخري وتوثيق التعاون الامني وتبادل المعلومات بما يرسخ الأمن المشترك للبلدين والوصول إلي أعلي مستويات التعاون في المجالات المالية والاقتصادية والتجارية والصناعية والاتصالات والنقل والطيران المدني واقامة المشاريع المشتركة وتشجيع الاستثمار وتعزيز ودعم التعاون المشترك في مجالات الطاقة والصناعة وتبادل الخبرات الفنية والتدريب.

كما تم إنشاء مجلس "للتنسيق القطري السعودي" برئاسة ولي العهد القطري الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، يهدف إلى "تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالات السياسية والأمنية والمالية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والثقافية والإعلامية وغيرها من المجالات التي تقتضيها مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين". ويستهدف المجلس -الذي سينعقد سنويا وبشكل دوري بأحد البلدين- كذلك تعزيز "التعاون الدبلوماسي والقنصلي في علاقات البلدين مع الدول الأخرى وتوثيق التعاون الأمني وتبادل المعلومات بما يرسخ الأمن المشترك للبلدين".

لكن ذلك، لا يعني أن مرحلة التنافس على الأدوار انتهت بين السعودية وقطر، خصوصا أن قطر انتهجت سياسة إقليمية بدت متجاوزة للسياق الخليجى المتوافق نسبيا مع السياسة الإقليمية للسعودية، وبالتحديد إزاء الأزمة اللبنانية. فقد رسمت قطر استراتيجية جديدة قامت على مبدأ الخيارات المتعددة والمفتوحة بدءا من تجاوز الاستقطاب الإقليمي العربى بين محور للاعتدال وآخر للشر، حيث أقامت علاقات مع سوريا ومصر والأردن فى الوقت نفسه، وانتهاءً بمد جسور التواصل مع بعض المنظمات الإسلامية مثل حركة حماس فى فلسطين وحزب الله اللبناني في الوقت الذي حافظت فيه على علاقاتها المميزة مع إسرائيل والولايات المتحدة.

هذه الخيارات المتعددة زادت من مساحة الحركة وهامش المناورة أمام قطرأفأصبح بمقدورها التواصل مع الأطراف المتناقضة في وقت واحداً وأخذت فى لعب دور مميز في محيطها العربي والإسلامي تحت عناوين البحث عن الاستقرار والسلام والتكامل الاقتصادى.

وكانت الوساطة القطرية لتسوية الأزمة اليمنية بين القوات الحكومية والتمردين الحوثيين، بالإضافة إلى استضافة الدوحة للحوار الوطنى اللبنانى فى مايو ٢٠٠٨، والذى انتهى بتسوية الأزمة السياسية اللبنانية، أبرز عناوين التحرك الإقليمى القطرى. وقد بدا نجاح الدبلوماسية القطرية فى حلحلة الأزمة اللبنانية مفاجئا لمعظم الاطراف الإقليمية إن لم يكن مجملها، خصوصا بعد وصول العلاقات بين الاطراف اللبنانية إلى مرحلة حرجة من الاحتقان والتوتر كادت أن تتطور إلى حرب أهلية، فضلا عن عدم وجود مؤشرات إيجابية توحى بقرب التوصل إلى حل.

ويبدو أن هذه التوقعات المتشائمة قد دفعت العديد من الاطراف الإقليمية المهتمة بالشأن اللبنانى وعلى رأسها مصر والسعودية إلى استباق نتائج المؤتمر، والتحضير لخطوات عديدة بشأن ما يجب عمله بعد انتهاء المؤتمر بالفشل. إذ جرت مشاورات غير معلنة بين القاهرة والرياض للاتفاق على الخطوات التالية في حال إخفاق اللجنة في التوصل إلى تسوية لمنع التدهور الأمني في بيروت وتمكين اللبنانيين من إنهاء الفراغ الرئاسى. من بين هذه المقترحات، إشعار دمشق بتململ مصري صريح من عدم تجاوبها مع المطالب السعودية والمصرية المتكررة برفع يدها عن لبنان وعدم التدخل في شئونه الداخلية.

وكذلك شهد عام ٢٠٠٨ تحركات سورية نشطة لتطوير العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب العربى، إذ قام الرئيس السورى بشار الأسد بزيارة كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة فى مطلع يونيو ٢٠٠٨، ركزت على تطوير العلاقات السورية مع الكويت والإمارات والمشاريع التي تمولها الدولتان في سوريا وسبل توسيع التعاون في مجال تمويل المشاريع الإنمائية والتعاون في مجالات الاستثمار في سوريا. ثم قام الأسد بزيارة ليبيا فى ١٠ يونيو ٢٠٠٨، حيث شارك فى القمة المصغرة التى عقدت فى طرابلس لمناقشة مشروع الاتحاد المتوسطى الذى طرحته فرنسا، مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والتونسي زين العابدين بن علي والموريتاني سيدي ولد الشيخ عبد الله إضافة إلى رئيس الوزراء المغربي عباس الفاسي.

## ثانيا: التفاعلات على المستوى الجماعي

يمكن تحليل تفاعلات النظام الإقليمي العربي من خلال الوقوف على حالة النظام ومدى تماسكه في مواجهة وإدارة الأزمات المحيطة به، وذلك مدخل التحدي والاستجابة، حيث تعتبر التهديدات التي تواجه النظام الإقليمي من العوامل الأساسية المؤثرة في تفاعلاته، وهذا يتوقف بالطبع على مصادر التهديد وأنواعها ودرجاتها، كما يتوقف في الوقت نفسه على الخصائص الهيكلية للنظام وطبيعته. ويمكن هنا تقسيم التحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي إلى تحديات داخلية وأخرى خارجية، والوقوف على درجة استجابة النظام الإقليمي العربي لهذه التحديات ودرجة تأثيرها في تفكيك النظام أم أنها أدت إلى زيادة تماسكه وقوته.

### ١ - أنماط التحديات

### أ- التحديات الداخلية

يمكن أن تأخذ التحديات الداخلية أشكالا متعددة، قد تكون من داخل إحدى دول النظام في شكل مظاهر عدم الاستقرار السياسي بدرجة قد تؤثر على أمن واستقرار النظام كله، وقد تأخذ شكل التخريب والتدمير باستغلال الأقليات العرقية والدينية، وربما تصل إلى الحرب المسلحة.

وقد واجه النظام الإقليمي العربي خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ والنصف الأول من عام ٢٠٠٨ العديد من التحديات الداخلية هي:

**(١) تحدي الأمن والاستقرار**

تعرضت وحدات النظام الاقليمي العربي لمجموعة من التحديات تمثلت في محاولة القيام بانقلابات عسكرية على نحو ما حدث في السودان حيث شهدت مدينة أم درمان في مايو ٢٠٠٨ اشتباكات دامية بين القوات الأمنية السودانية ومتمردين من حركة "العدل والمساواة" بعد فشل محاولتهم الانقلابية عقب دخولهم المحافظة من بوابتها الغربية عبر كردفان ودارفور انطلاقاً من الأراضي التشادية. كما واجهت العديد من الدول العربية أشكالا أخرى من الاضطرابات الداخلية معظمها يعود إلى أسباب اقتصادية نتيجة ارتفاع الأسعار وأزمة الغذاء العالمي، فقد شهدت دول مثل مصر وسوريا العديد من الاضرابات العمالية والاحتجاجات بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية.

**(٢) تحدي الإصلاح والتغيير الديمقراطي:**

رغم انخفاض حدة الضغوط الأمريكية بالنسبة للإصلاح السياسي والديمقراطية، إلا أن الولايات المتحدة بدأت تفرض نوعاً آخر من الضغوط على الدول العربية نتيجة لتغير توجهاتها الاستراتيجية وبالتحديد إزاء إيران وإسرائيل، فلم تعد الولايات المتحدة تكتفي بمطالبة الدول العربية بالتطبيع مع إسرائيل ولكنها سعت خلال الفترة الماضية إلى مطالبة الدول العربية بالدخول في شراكة مع إسرائيل واعتبار إيران هي العدو الرئيسي، وقد حدث هذا في إطار الدعوة التي وجهها الرئيس الأمريكي جورج بوش للعرب وهو في طريقه إلى المنطقة في جولته في يناير ٢٠٠٨ التي زار فيها إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

فقد دعا بوش العرب إلى عقد شراكة مع إسرائيل وإلى الصراع ضد "العدو" الإيراني، وهو ما عبرت عنها دعوة وزيرة خارجيته كوندوليزا رايس إلى إقامة شرق أوسط جديد في أوج الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف ٢٠٠٦. فقد دعت رايس إلى معادلة جديدة للنظام الإقليمي تقوم على فرض استقطاب إقليمي بين "محور الاعتدال" يضم الدول الحليفة لواشنطن و"محوراً للشر" يضم إيران وسوريا و"حزب الله" في لبنان وحركة "حماس" و"الجهاد الإسلامي" في فلسطين، وإلى استبدال الصراع العربي - الإسرائيلي بصراع عربي - إيراني، والتعامل مع إسرائيل كشريك والتعامل مع إيران كعدو، اعتماداً على تفجير الصراع الطائفي الشيعي - السني لفرض هذه المعادلة الجديدة.

هذه الدعوة أعاد بوش تكرارها مرة أخرى خلال زيارته للمنطقة في منتصف مايو ٢٠٠٨، للمشاركة في ما سمي بالعيد الستيني لدولة إسرائيل، ومؤتمر دافوس في شرم الشيخ. حيث قال: "إن إيران هي الداعم الأساسي للإرهاب في العالم"، داعياً جميع دول الشرق الأوسط إلى مواجهة حماس ووقف إيران وسوريا عن دعم الإرهاب.

### ب- التحديات الخارجية

واجه النظام الإقليمى العربى تحديات خارجية عديدة كان أهمها استمرار الاحتلال الأمريكى للعراق، وتحدى التنافس الأمريكى الإيرانى داخل العراق فى ظل غياب عربى كامل عن هذه التطورات، وجاء مشروع المعاهدة الأمنية الأمريكية العراقية التي تسعى الإدارة الأمريكية الى فرضها على العراق، لتشكل مزيداً من التحديات أمام الدول العربية.

كذلك زادت الضغوط الأمريكية على الدول العربية من خلال الضغط على الدول العربية لإرسال سفراء لهم إلى العراق لموازنة الدور الإيرانى فى العراق، فقد دعت وزيرة الخارجية في مؤتمر صحفي بواشنطن الدول العربية إلى "الوفاء بتعهداتها عبر توثيق الروابط الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الحكومة العراقية". واعتبرت أن "جيران العراق العرب يمكنهم تشجيع العرب السنة على المشاركة بفعالية أكبر في العملية السياسية في العراق، وبالتالي يمكنهم إعادة ما سمته دمج العراق الكامل بالعالم العربي، وحماية العراق من ما وصفتها تأثيرات إيران المؤذية". وما زالت القضية الفلسطينية هى القضية الحاضرة دائماً على مائدة أزمات النظام الإقليمى العربى، وتمثلت أهم التحديات فى قضيتين، الأولى: قضية استمرار اعتماد قطاع غزة على إسرائيل دون إيجاد البديل العربى الذى لا يُخل بمسئولية إسرائيل عن القطاع بصفتها دولة احتلال ودون تصدير الأزمة إلى مصر، والثانية: قضية تحكم إسرائيل فى معابر القطاع، وإغلاق جميع المعابر المؤدية للقطاع ومن ثم منع دخول كل شاحنات الوقود والأدوية والغذاء الأمر الذى هدد سكان القطاع بالموت.

هذا فضلا عن التحديات التى أفرزتها أزمة الفراغ الرئاسى فى لبنان وانقسام الدول العربية حول كيفية التعامل مع هذه القضية، وتحديد الطرف المسئول عن الأزمة.

## ٢- أنماط الاستجابة

### أ- الاستجابة للتحديات الداخلية

واجه النظام الإقليمى العربى التحديات الداخلية بشكل يؤشر إلى حالة الضعف التى أصبحت عليها الدول العربية من الداخل والتى تنعكس بدورها على النظام العربى ككل. فعلى مستوى تحدى الأمن والاستقرار، فقد تعاملت معه الدول العربية بشكل أمنى فى المقام الأول من خلال قمع الاضرابات وعدم فتح قنوات اتصال مع القائمين بالاحتجاج أو الاضراب لمعرفة مطالبهم ومحاولة تلبيتها، أو من خلال إصدار قرارات اقتصادية لامتصاص حدة الغضب الجماهيرى وذلك دون أن يكون لهذه القرارات أى مردود إيجابى وحقيقى على الأوضاع المعيشية للمواطنين ودون الاتجاه نحو توسيع هامش الحريات لتقليص حدة الاحتقان الداخلى. ولعل ما حدث فى مصر خلال الفترة الماضية أكبر دليل على تبنى الحكومة للأداة الأمنية كوسيلة أساسية لمواجهة الاحتجاجات والاضرابات التى قام بها العمال والموظفون فى بعض الجهات الحكومية والمطالبين بتحسين أوضاعهم، حتى عندما أعلن الرئيس المصرى حسنى مبارك عن زيادة العلاوة الاجتماعية بنسبة ٣٠٪ أعلنت الحكومة فى الوقت نفسه عن زيادة فى أسعار عدد كبير من السلع الأساسية مما أدى إلى إفراغ هذه العلاوة من مضمونها، وهو ما يشير إلى تآكل دور الدولة وعدم قدرتها على القيام بالوظيفة التنموية وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين.

أما بالنسبة لضغوط الإصلاح الديمقراطى والضغوط الأمريكية على الدول العربية بعقد شراكة مع إسرائيل، فقد بدا واضحاً أن الدول العربية بدأت تستجيب لهذه الضغوط خاصة فيما يتعلق بمسألة الشراكة مع إسرائيل ، والدليل على هذا أن اللجنة الوزارية المكونة من ١٣ عضواً والتى شكلتها قمة الرياض لتفعيل المبادرة العربية لم تشترط على إسرائيل لبدء التفاوض سوى وقف الممارسات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، بمعنى آخر أن الدول العربية مستعدة للتفاوض مع إسرائيل قبل أن تقبل الأخيرة بالمبادرة العربية.

على الجانب الآخر لم يتجاوز موقف الدول العربية متمثلاً فى الجامعة العربية بخصوص التحديات الأمنية التى واجهت بعض الدول العربية مثل المحاولة الانقلابية فى السودان فى مايو ٢٠٠٨ حدود الإدانة، ففى اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزارى فى ١١/ ٥/ ٢٠٠٨ اكتفى المجلس "بإدانة العملية الإرهابية التى قامت بها حركة (العدل والمساواة) المتمردة بقيادة خليل إبراهيم بهدف زعزعة الاستقرار فى السودان، ومطالبة الحركة نبذ كافة أشكال العنف وصوره".

## ب- الاستجابة للتحديات الخارجية

لا يمكن عند تحليل نمط إستجابة النظام الإقليمى العربى للتحديات الخارجية الفصل بينها وبين إستجابته للتحديات الداخلية التى لم تكن على المستوى المطلوب. فقد واجهت العديد من الدول العربية أزمة كبيرة فى القيام بواحدة من أهم وظائف الدولة وهى الوظيفة التنموية نتيجة لفشل السياسات الاقتصادية المتبعة داخل الدولة وارتفاع مستوى البطالة فى العديد من الدول العربية، وهو ما أثر بشكل سلبى على إستجابة هذه الدول، وبالتالى النظام ككل، للتحديات الخارجية.

ويمكن تحليل نمط الاستجابة للتحديات الخارجية من خلال تقييم مستوى تعامل مؤسسة النظام (الجامعة العربية) مع الأزمات والقضايا التى واجهت النظام الإقليمى العربى وذلك على مستوى القمة العربية (قمة دمشق) بالإضافة إلى الاجتماعات الوزارية لوزراء الخارجية العرب.

### قمة دمشق

جاءت التفاعلات والنتائج التى تلت قمة الرياض والقبول العربى بالنزول بسقف المطالب والاستجابة السريعة لكافة الضغوط والتهديدات الأمريكية وعدم التعامل بحكمة مع التحديات الداخلية لتلقى بظلالها السلبية على البيئة السياسية التى سبقت القمة العربية العشرين التى عقدت فى العاصمة السورية دمشق ٢٩ - ٣٠ مارس ٢٠٠٨ والتى لم تختلف كثيرا عن القمم السابقة من حيث القرارات التى تبنتها أو حتى من حيث حجم التمثيل، إذ شارك فيها ١١ زعيما عربيا وهو عدد يقل بمقدار اثنين فقط عن عدد المشاركين فى قمة الخرطوم ٢٠٠٦.

لكن الاختلاف الحقيقى يكمن فى التداعيات التى يمكن أن تتمخض عن قمة دمشق وتنتج تأثيرات مباشرة على الملفات العربية الساخنة كالملف العراقى واللبنانى والفلسطينى والسودانى، لاسيما فى ظل الأجواء العربية القاتمة التى سبقت عقد القمة، إذ ساد جدل حول إمكانية انعقادها فى بلد هو نفسه أحد أطراف الخلافات العربية إزاء العديد من *الملفات الحيوية، ويعد مسئولا من وجهة نظر دول عربية رئيسية مثل مصر والسعودية والأردن عن فشل المبادرة العربية* لتسوية أزمة الفراغ الرئاسى فى لبنان، وتحفيز حركة حماس فى مواجهة السلطة الفلسطينية، وإفساح مجال أوسع للتمدد الإقليمى الإيرانى فى المنطقة عبر تحالف وثيق يأتى على حساب المصالح العربية العامة، وهى الأسباب التى أعلنت بصيغ مختلفة كمبرر لعدم مشاركة قادة الدول الثلاثة فى القمة، مع التركيز على السبب اللبنانى.

ورغم التصريحات التى وردت على لسان وزير الخارجية السورى وليد المعلم بأن مستوى التمثيل فى قمة دمشق "سيكون فوق مستوى التمثيل فى قمم عربية أخرى" إلا أن القمة شهدت مستوى تمثيل متدنياً من جانب العديد من الدول العربية خاصة مصر والسعودية والأردن حيث غاب عن القمة كل من ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز والرئيس المصري حسني مبارك، كما أعلن الأردن عدم مشاركة الملك عبد الله الثانى بالقمة مكتفيا بتكليف مندوبه الدائم لدى الجامعة العربية بترؤس وفد البلاد فى القمة.

من زاوية الرهانات الاستراتيجية، فإن الموقف السورى واجه أثناء قمة دمشق أزمات بنيوية عديدة أهمها إشكالية الدور الإقليمى الإيرانى، وبدرجة أساسية فى كل من العراق ولبنان والذى أصبح مثار قلق العديد من الدول العربية الرئيسية، وهو قلق يكتسب شرعية خاصة فى ضوء الطموحات الإيرانية للهيمنة على التفاعلات الجارية فى المنطقة وإعادة صياغة الترتيبات الإقليمية بما يتوافق مع مصالحها. فضلا عن أن أزمة الفراغ الرئاسى فى لبنان والتى تتهم سوريا بعرقلة المساعى الحثيثة لتسويتها تقلص إلى حد ما من حرية الحركة وهامش المناورة المتاح أمام صانع القرار السورى.

أما بالنسبة لدول محور الاعتدال، فيبدو أنها تمر بدورها بمرحلة حرجة ومقلقة فى سياق انسداد خياراتها التى راهنت عليها فى قمة الرياض العام الماضى، وبالتحديد ما سمى بـ"تسويق" المبادرة العربية والترويج لصفقة تاريخية فى المنطقة، فقد بدا فى الأفق أن الوصول إلى تسوية سلمية فى أواخر عهد الرئيس الأمريكى جورج بوش أمر صعب التحقق رغم انعقاد مؤتمر "أنابوليس"، وذلك فى ظل الانقسام الفلسطينى وضعف الحكومة الإسرائيلية وعدم رغبة

الإدارة الأمريكية فى ممارسة ضغوط على الجانب الإسرائيلى لاسيما مع اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية فى نوفمبر القادم.

فضلا عن ذلك، فإن الدول العربية المعتدلة، على ما يجمعها من اتجاه عام، تتفاوت فى مواقفها حتى تجاه أطراف المحور الآخر. ففى الوقت الذى قطع الأردن شوطا بعيدا فى تحسين علاقاته مع سوريا، وبدا ذلك جليا فى القمة التى جمعت العاهل الأردنى الملك عبد الله بن الحسين مع الرئيس السورى بشار الأسد فى دمشق فى ١٨ نوفمبر ٢٠٠٧، وتحفظت عمان، وفقا لتقارير عديدة، على أفكار تداولتها القاهرة والرياض فى شأن توقيت قمة دمشق أو مكانها، حدث تباعد شديد بين السعودية وسوريا، فيما حرصت القاهرة على أن تبقى الباب مواربا مع دمشق لتبادل الرسائل حتى لو كانت بروتوكولية وآخرها التهنئة التى أرسلها الرئيس المصرى حسنى مبارك إلى نظيره السورى بشار الأسد فى ذكرى "ثورة ٨ آذار".

ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة إلى مواقف الدول الثلاث تجاه إيران. ففى الوقت الذى تحرص السعودية على مد الجسور معها، وهو ما تكشف فى الحوارات الثنائية المكثفة التى جرت بينهما العام الماضى والتى قام بها كل من الأمير بندر بن سلطان مستشار الأمن القومى السعودى وعلى لاريجانى الأمين العام السابق للمجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى، كما بدا جليا فى توجيه دعوة من العاهل السعودى الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود إلى الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد لأداء مناسك الحج العام الماضى، تتردد مصر كثيرا فى قبول الدعوات الإيرانية المتزايدة فى الشهور الأخيرة للتقارب معها، فيما يحتفظ الأردن بأكثر المواقف العربية حدة ضد طهران فى اللحظة الراهنة. وعندما اتهم الملك عبد الله الثانى، خلال زيارته الأخيرة إلى واشنطن، إيران بـ"اختطاف الفصائل الفلسطينية واستخدامها إلى جانب حزب الله فى فرض نفوذها الإقليمى"، كان يعبر عن اتجاه ثابت حتى الآن فى السياسة الأردنية.

### بيان دمشق

*جاء البيان سواء فى نتائجه أو قراراته متوافقاً مع مجمل البيانات التى شهدتها القمم العربية السابقة، كالمساندة* السياسية للقضية الفلسطينية وإدانة الاستيطان والتعنت الإسرائيلى فى قبول المبادرة العربية كأساس لتسوية تاريخية شاملة، ومطالبة مجلس الأمن أن يأخذ دوره والتزاماته لرفع الحصار عن قطاع غزة، وتأييد حق السودان فى سيادته ووحدة أراضيه، وكذلك وحدة الصومال، والمطالبة بإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، وأن تخضع إسرائيل لالتزامات معاهدة الحد من الانتشار النووى وإدانة حملات التشويه للإسلام والمسلمين.

وحتى التحفظ، الذى أبداه نائب الرئيس العراقى على الفقرة الخاصة بالعراق، التى تدعو إلى وقف الاقتتال الأهلى وتأييد وحدة العراق وسيادته والمناداة بالمصالحة الوطنية، هو نفسه تحفظ تردد من قبل، نظرا لأن القرار العربى الجماعى بشأن العراق، لا يتطابق مع رؤية الحكومة العراقية بشأن كل أنواع العنف الجارى هناك باعتباره إرهابا. ففي صفوف العرب، ومن بينهم سوريا نفسها، هناك من يرى أن جزءا من العنف الجارى فى العراق، لاسيما فى مواجهة القوات الأمريكية، هو عنف مشروع، لأنه مقاومة مشروعة لاحتلال أجنبى، وبالتالى، لا يجوز إدانة كل العنف أو وضعه على مستوى واحد.

لكن من يقرأ بيان دمشق جيداً يلحظ أن أربع نقاط فقط من بين عشرين نقطة، هى التى يمكن وصفها بأنها تمثل مواقف عربية جديدة، وذلك بحكم تطورات الأحداث، وليس بحكم تطوير المواقف العربية نفسها تجاه القضايا والتحديات الخارجية المختلفة.

**الأولى**: وهي تأييد المبادرة اليمنية للمصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس، باعتبارها مجالا لجهد أكبر مطلوب في الفترة المقبلة، يفترض أن تتعاون فيه سوريا مع اليمن وطرفى النزاع الفلسطينيين.

**الثانية**: التأكيد على أهمية القمة الاقتصادية العربية، التى ستحتضنها الكويت في نهاية العام الجارى أو مطلع العام المقبل، مع العلم أن الاقتراح أصلا كويتى ذكر فى القمة الماضية التي انعقدت قبل عام فى الرياض.

الثالثة، تأييد المبادرة العربية الخاصة بلبنان مع تفويض عمرو موسى استكمال مهمته في تذليل الصعاب من أجل انتخاب الرئيس اللبناني التوافقي في أسرع وقت ممكن، وهو تفويض يعني إيجاد قناة حوار بين القوى العربية المعنية بالحل في لبنان.

والرابعة، البحث في الخلافات العربية – العربية، وهو الأمر الذي أكد الرئيس بشار أنها عولجت بقدر من الصراحة والشفافية في الجلستين المغلقتين بين رؤساء الوفود، وهنا يلفت النظر اقتراحان مطروحان: الأول، أن تشكل لجنة عربية من عدد من القادة العرب تتولى تصفية هذه الخلافات، وهناك سابقة تعضد هذا المخرج حدثت في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، أو أن تعقد قمة تشاورية أو طارئة تبحث فقط في موضوع إنهاء هذه الخلافات.

السؤال هنا: لماذا وصل مستوى التفاعلات الجماعية على مستوى القمم العربية إلى هذا المستوى المتدني؟

الإجابة ترتبط في جزئها الأكبر بعدم الالتزام بالاتفاقات المعقودة وغياب الجدية في القمم المعقودة وغياب الإرادة السياسية عند دول كثيرة. بالإضافة إلى تباين مصالح الأنظمة والنخب الحاكمة. وهذا يعود بالأساس إلى أن السياسات داخل الدول العربية لاتزال تصاغ بعيدا عن مشاركة الجمهور ومن خارج أي أطر تمثيلية حقيقية. لكن غياب الإرادة السياسية ليس مستقلا عن غياب المصالح المشتركة وإنما يعكس هذا الغياب ويعبر عنه. فالمصالح الكبرى والبدهية التي تجمع بين الشعوب العربية وتغذي عند قطاعات كبيرة من الرأي العام نزوعا قويا إلى التضامن والوحدة وتدفعه إلى الضغط على الحكومات العربية للتعبير عن هذا التضامن بقوة في كل مرة يتعرض فيها شعب عربي للأذى، لا تنعكس في جدول أعمال عربي واحد لأي قمة عربية. فهناك في أحسن الأحوال أربعة أو خمسة جداول عمل لكل قمة إن لم تأت كل دولة بجدول أعمالها الخاص لفرضه على الآخرين.

أما على مستوى الاجتماعات الوزارية فلم تتعد في نتائجها وقراراتها حدود الشجب والادانة دون محاولة إتخاذ خطوات فعلية على أرض الواقع لمواجهة التحديات والقضايا المختلفة، فعلى سبيل المثال لا الحصر عند استعراض نتائج اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بالقاهرة في ١١/ ٥/ ٢٠٠٨ نجد أنها لم تخرج عن حدود الدعوات والمطالبات والادانات، فقد أكد المجلس في بيانه الصادر بخصوص الأزمة اللبنانية على "المبادرة العربية بكافة عناصرها باعتبارها أساسًا لأي حل، والتأكيد على رفض الدول العربية الكامل لما آلت إليه التطورات في الأيام الأخيرة في لبنان، وبشكل خاص استخدام السلاح واللجوء إلى العنف وبما يهدد السلم الأهلي في هذا البلد. والتأكيد على رفض المجلس استخدام العنف المسلح لتحقيق أهداف سياسية خارج إطار الشرعية الدستورية، والتأكيد على ضرورة سحب جميع المظاهر المسلحة من الشارع اللبناني، وتسوية الأزمة السياسية اللبنانية الراهنة بشكل يحفظ لكل طائفة دورها الفعال في التركيبة اللبنانية".

كما أدان المجلس العملية الإرهابية التي قامت بها (حركة العدل والمساواة) المتمردة بقيادة خليل إبراهيم بهدف زعزعة الا ستقرار في السودان، ومطالبة الحركة نبذ كافة أشكال العنف وصوره.

## ثالثاً: تفاعلات النظام العربي بالجوار الإقليمي

الحالة الراهنة للوطن العربي في تفاعلاته الإقليمية والدولية: حالة الصراع والمواجهة بدلاً من التعاون والتنسيق تكاد تكون الغالبة باستثناءات محدودة، وهي حالة لا تعود فقط إلى خصوصية الموقع وإشكالياته، وإنما تعود أيضاً إلى أن الوطن العربي والنظام العربي يعيشان هذه الأيام مجموعة من الأزمات المترابطة، هذه الأزمات تساهم بتفاعلها مع خصوصية الموقع وإشكالياته في خلق هذه الحالة الصراعية وغير التعاونية مع أغلب القوى الإقليمية والدولية حول المصالح العربية العليا التي تبدو مهددة من جانب تلك القوى الإقليمية والدولية.

## ١ ـ أزمات الوطن العربى

يواجه الوطن العربى حالياً حلقات متداخلة من الأزمات تمثل عوائق أمام قدرته على تعظيم مصالحه من ناحية والتصدى لمحاولات قوى دولية وإقليمية النيل من هذه المصالح من ناحية أخرى. من أهم هذه الأزمات ما يلى:

أزمة الخلل بين الدولة والمجتمع، حيث تعانى الدول العربية من اختلال كبير فى التوازن بين الدولة ومؤسساتها الحاكمة من ناحية وبين المجتمع وتكويناته المختلفة من ناحية أخرى لصالح الدولة. هذا الخلل فى التوازن بين الدولة والمجتمع أدى إلى إحداث تشوهات هائلة فى إدارة السياسة والحكم فى كثير من الدول العربية فى ظل عجز المجتمع عن مراقبة أداء مؤسسات الدولة فى الداخل وعلاقاتها وأنماط تحالفاتها فى الخارج.

أزمة الخلل بين تأثير القوى الداخلية وتأثير القوى الخارجية على القرار الوطنى. فقد أدت أزمة الخلل فى التوازن بين الدولة والمجتمع إلى نتيجتين خطيرتين: الأولى تهميش قدرة المجتمع على ضبط أداء الدولة ومؤسساتها وقواها الحاكمة، وما ترتب على ذلك من تعويم شرعية النظام الحاكم وتراكم عوامل عدم الاستقرار السياسى، والثانية حرص النظام الحاكم على تعميق علاقاته وارتباطاته الخارجية بحكم تزايد مصالح الدولة مع الخارج. وهكذا أصبح هناك معادلة خطيرة للسياسة والحكم فى كثير من الدول العربية مفادها أنه كلما اتسعت الفجوة بين النظام الحاكم ومجتمعه فى الداخل كلما تعمقت ارتباطاته مع القوى الخارجية الدولية والإقليمية، وكلما ازدادت قدرة هذه القوى على التغلغل فى الداخل والتأثير على توجهات القرار السياسى لدرجة أصبحت قدرة هذه القوى فى التأثير على القرار العربى تفوق قدرة القوى الداخلية، أمامنا الآن ثلاثة أمثلة صارخة لهذه الحالة فى ثلاث دول عربية تواجه اضطرابات وأزمات سياسية فى الداخل هى على الترتيب: العراق ولبنان وفلسطين، فتطور الأوضاع السياسية داخل هذه الدول العربية الثلاث بات يتوقف بدرجة كبيرة على التقاء أم تباعد مصالح القوى الدولية والإقليمية، هناك دول عربية أخرى تعانى من هذه الأزمة وعلى الأخص بعد تطورات ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة، ومنذ أن بدأت الولايات المتحدة حربها على ما تسميه بـ "الإرهاب"، فقد اتجهت الولايات المتحدة إلى ممارسة ضغوط سياسية قوية على بعض الدول التى أسمتها بـ "الدول الفاشلة" التى تراها مسئولة عن تفريخ المنظمات الإرهابية بسبب عجزها عن حل مشكلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. هذه الضغوط أخذت فى البداية شكل الدعوة للديمقراطية والإصلاح الديمقراطى ولكنها تحولت إلى "ابتزاز" وضغوط سياسية واقتصادية باتجاه أزمات سياسية عربية أخرى سواء فى العراق أو فلسطين أو لبنان، من أجل تقديم تنازلات تخدم الحرب الأمريكية على الإرهاب.

أزمة الخلل فى العجز عن مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية، فقد ترتب على الخلل فى العلاقة بين الدولة والمجتمع والخلل فى تأثير الداخل والخارج على القرار الوطنى عجز مزمن فى قدرة النظم الحاكمة على الأداء والإنجاز، الأمر الذى أدى إلى تراكم التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية.

فالدول العربية تواجه حالياً تحديات سياسية خارجية تتجسد فى تراجع المكانة والقدرة على التأثير فى الأحداث الإقليمية والدولية، كما تواجه تحديات سياسية داخلية تزيد من عوامل عدم الاستقرار السياسى بسبب غياب الحكم الديمقراطى وتراكم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على القطاعات الواسعة من الشعب.

## ٢ ـ المصالح العربية وتحديات البيئة الإقليمية والدولية

الأزمات الكبرى الثلاث فاقمت من عجز الدول العربية عن الدفاع عن المصالح العربية العليا، فضلاً عن ضعفها فى تعظيم هذه المصالح. والمصالح العربية العليا التى نعنيها هنا هى ما اتفق عليه فى أوساط عربية علمية وأكاديمية بالمشروع النهضوى العربى. لقد تحدث هذا المشروع عنها باعتبارها أهدافاً، لكنها فى الواقع مصالح عربية عليا تعظيمها هو الذى يؤدى إلى ظهور وبلورة هذا المشروع العربى للنهضة والتقدم. هى الإجابة على السؤال: ماذا نريد كى نبنى مشروعاً عربياً نهضوياً ومتقدماً. وهى المصالح التى تؤدى تقويتها وتعظيمها والذود عنها إلى ظهور هذا المشروع النهضوى والعربى وهى:

- الاستقلال الوطنى والقومى فى مواجهة التبعية للخارج ومحاولات السيطرة والهيمنة وتوسيع مناطق النفوذ الإقليمية والدولية.

- الوحدة الوطنية والقومية فى مواجهة التقسيم والتشرذم والتجزئة من ناحية، وفى مواجهة الاستيعاب فى نظم إقليمية أوسع تقضى على الهوية القومية وتضع نهاية لظهور مشروع عربى للنهضة والتقدم من ناحية أخرى.

- الديمقراطية فى مواجهة الاستبداد والتسلط .

- التنمية المستدامة والمستقلة فى مواجهة التخلف والتبعية للخارج.

- العدل فى مواجهة الظلم الاجتماعى والسياسى والاقتصادى.

- التجدد الحضارى فى مواجهة الجمود والتحجر وتخلف الوعى وعدم التجديد.

هذه الأهداف - المصالح تواجه الآن نوعين من التحديات: الأول هو عجز النظام العربى والدول العربية عن تعظيمها وتطويرها وإثرائها والدفاع عنها، والثانى تصادمها مع أطماع وطموحات قوى دولية وإقليمية تسعى إلى السيطرة والهيمنة ومد النفوذ، ومن ثم فإن أى تفكير لحماية هذه المصالح والدفاع عنها يستلزم العمل باتجاهين: أولهما، تفعيل أداء النظام السياسى العربى فى القيام بوظائفه الأساسية وزيادة كفاءته فى العمل من أجل تعظيم هذه المصالح لمواجهة أزماته التى تحد من هذه الفعالية والكفاءة، وخاصة الأزمات الثلاث المشار إليها. وثانيهما، الوعى بمواقف القوى الدولية والإقليمية من هذه المصالح، أى تصنيف مواقف هذه الدول من كل مصلحة من هذه المصالح لمعرفة ما يمكن أن يكون التقاءً وما يمكن أن يكون تعارضاً منها، وتطوير علاقة تعاون مع ما يمكن أن يكون تعاوناً، واتباع سياسة مواجهة مع ما يمكن أن يكون صراعياً منها.

وإذا كان هذا الجزء من التقرير يركز على الجوار الإقليمى، فإن النظام العربى يقع فى دائرة تلاقى ثلاثة مشروعات استراتيجية كبرى للقوى الإقليمية الكبرى الثلاث الواقعة فى إقليم الشرق الأوسط والتى تشكل جواراً إقليمياً للوطن العربى. هذه القوى هى القوة الإسرائيلية ومشروعها الاستراتيجى المرتبط بالمشروع الأمريكى للشرق الأوسط، والقوة الإيرانية ومشروعها الإقليمى الواسع والممتد والمرتكز على أسس استراتيجية وسياسية واقتصادية كبرى، والقوة التركية ذات القدرات الهائلة والتحالفات القوية ليس فقط مع القوتين الإسرائيلية والإيرانية رغم كل عوامل التنافس والصراع بينها، ولكنها أيضاً عضو أساسى فى حلف شمال الأطلسى (الناتو) وهى قوة متطلعة لعضوية الاتحاد الأوروبى ولها مشروعها الجديد بأبعاده الاستراتيجية الشرق أوسطية الممتد شرقاً فى جمهوريات آسيا الوسطى (العالم التركى) والممتد جنوباً فى الوطن العربى. ثلاث قوى ترتكز على ثلاث دول تقود ثلاثة مشروعات استراتيجية، وبينها جميعاً يجد النظام العربى نفسه محاصراً بهذه القوى وهذه المشروعات، لكن الأخطر أنه يجد نفسه مقسماً إلى ٢٢ دولة عربية متنافسة إن لم تكن متصارعة، لكل منها سياسته الخارجية وأنماط علاقاته وتحالفاته الإقليمية والدولية، كما يجد نفسه بدون مشروع قومى عربى أو بالأحرى يجد نفسه مغيباً عن مشروعه ومتنافراً معه. فالمشروع النهضوى القومى الحضارى العربى الذى أشرنا إلى أهم مرتكزاته ليس مشروع النظام العربى بقدر ما يعبر عن طموحات أمة ورؤية بعض نخبته.

## ٣- أنماط تفاعلات النظام العربى مع الجوار الإقليمى

واتساقاً مع نتيجة افتقاد النظام العربى للقدرات والإمكانيات اللازمة لإدارة علاقات قوية مع دول الجوار وفى ظل الانقسامات والصراعات العربية تبقى تفاعلات دول عربية مع دول الجوار والحد الأدنى من هذه التفاعلات هو تفاعلات النظام العربى.

وسوف نركز هنا على عرض أهم معالم هذه التفاعلات العربية مع الجوار الإقليمى خاصة تركيا وإيران مع استبعاد إسرائيل والجوار الأفريقى على أساس أن هناك معالجات أخرى للمسألتين داخل التقرير.

## أ- أنماط التفاعلات العربية مع تركيا

متابعة تفاعلات النظام العربى (الدول العربية) مع تركيا تكشف أنها محكومة بمجموعة من المحددات أولها بالطبع تشتت الأداء العربى بين تفاعلات دول عربية، أو فى أحسن الأحوال تجمعات عربية (مجلس التعاون الخليجى) مع إيران، ومن ثم فإن التوجه يبقى محكوماً بالمصالح الوطنية (القطرية) دون أولوية للمصالح والقضايا القومية (لاحظ تفاعلات العراق مع تركيا وتفاعلات سوريا مع تركيا). وثانيها محددات التفاعل التركى مع العرب، فتركيا الآن تبدو تركيا جديدة فى ظل متغيرات وعوامل جديدة أخذت تبلور توجهاً أكثر جدية نحو العالم العربى خاصة والشرق الأوسط عامة.

فكما تقول نشرة «ستراتفور» (استرتيجك فوركاست انكور بوريشين) فى توقعاتها لعام ٢٠٠٨ فإن تركيا استطاعت أن تقوي من جيشها واقتصادها وأن تصل لمرحلة من التناغم السياسي لم تعرفها منذ عقود. لأول مرة منذ الحرب العالمية الأولى تبرز الضرورة لتركيا أن تتدخل في محيط جيرانها باستقلالية عن نظام تحالفها وأن تتدخل بطريقة حاسمة. إلا أنه لا يوجد من الفرص والتحديات البارزة أمام تركيا ما يمكن وصفه بالمهمة الحساسة حيث يمكن غض النظر عنها كلها. ما تفتقده أنقرة هو وجود اتجاه محدد لتركز جهودها عليه.

تأثير التاريخ والجغرافيا على السياسة الخارجية لتركيا كبير، وطبقاً لجورج هاريس - وهو مستشار في شؤون الشرق الأوسط وأوراسيا ومحاضر في العلاقات الدولية بجامعة جونز هوبكنز كما خدم ٤٠ عاماً في وزارة الخارجية الأمريكية في قسم التحليل والاستخبارات - في مقال له بعنوان «سياسة تركيا الخارجية: مستقلة أم تفاعلية؟» فإن «الخطوط العريضة للسياسة الخارجية التركية مبنية بقوة على تجربة تركيا وموقعها في العالم فإن لهذه الخطوط قوة بغض النظر عن طبيعة الحكومة في أنقرة». ومن ثم فبغض النظر عن كون الإسلاميين أو العلمانيين هم من يوجه سياسة تركيا فإن أسس هذه السياسة تحكمها خطوط عامة أعمق بعداً وأقوى تأثيراً من التوجه الضيق للأحزاب والتيارات الفكرية التركية.

طبقاً لمصطفى آيدن - أستاذ العلاقات الدولية بجامعة أنقرة - في دراسته «سياسة تركيا الخارجية: الإطار والتحليل» الذى يرى أن تركيا سوف توجه مزيداً من الاهتمام إلى ثلاث مناطق: القوقاز والبلقان والشرق الأوسط فتركيا حاولت الابتعاد ولكن النظام الدولي والمتغيرات العالمية وانتهاء عالم القطبين سيجعل تركيا تتقبل كونها قوة إقليمية. ويتفق هاريس وآيدن على أن عدم وجود قائد أو شخصية سياسية قوية قادرة على إحداث نقلة في توجه السياسة الخارجية يعد معضلة رئيسة بالنسبة لتركيا وبحسب كلام هاريس: «يبدو أن السياسيين الأتراك يفتقدون للإرادة والرؤية لتغيير قواعد اللعبة السياسية لتصبح أكثر مواءمة لمصالح تركيا القومية» ويضيف «تبدو تركيا غالباً في انتظار أتاتورك آخر لتهرب من روابط نظامها السياسى القديم والانطلاق بمشروع واضح المعالم من حيث المصالح يدفع بها نحو الشرق الأوسط والعالم العربى.

هناك حوافز جديدة إذن لدى تركيا كى تتجه نحو العرب وبالذات منذ توقيع سوريا مع تركيا «اتفاقية أضنة» عام ١٩٩٨ بعد تصفية تركة المشاكل التى سببتها أزمة عبد الله أوجلان بين البلدين. إلا أن الملامح الحقيقية لعلاقة تركية عربية جديدة بدأت مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة إثر انتخابات عام ٢٠٠٢. فقد أثارت مواقف حزب العدالة والتنمية ذات الخلفية الإسلامية، وسياساته القريبة من النسيج الحضارى لشعوب المنطقة ودولها، ارتياحاً بشر بالتخفيف من البعد الغربى فى سياسات تركيا لمصلحة سياسات ومصالح إقليمية تصب فى دائرة الانتماء الحضاري. وقد كان للزيارات المتتالية لكل من رجب طيب أردوغان وعبد الله غول إلى دول المنطقة أثر كبير فى زرع الثقة ببناء علاقات إيجابية مع تركيا، وجاء موقف البرلمان التركى الرافض لوضع الأراضى التركية تحت تصرف القوات الأمريكية لشن الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ بالتزامن مع فتور فى العلاقات التركية بكل من إسرائيل والولايات المتحدة بمثابة محطة تاريخية لتطوير العلاقات التركية بدول الجوار العربى والإسلامى. ثم وجدت هذه العلاقات نفسها بعد احتلال العراق أمام تحديات مشتركة، منها ما يتعلق بالموقف من وحدة العراق ومستقبله، ومنها ما يتعلق بمخططات السياسة الأمريكية التى لا تريد دولاً إقليمية مؤثرة فى منطقة يراد

ترتيبها من جديد باسم الشرق الأوسط الكبير، ومنها ما يتعلق بالعلاقة الأمريكية- التركية التى تراجعت بعد انهيار الاتحاد السوفيتى.

وكنتيجة لكل هذا، شهدت العلاقات العربية – التركية تحسناً ملحوظاً فى السنوات الأخيرة، وعليه، فقد أثار وصول عبد الله جول إلى الرئاسة التركية بعد معركة شاقة ارتياحاً كبيراً فى العالم العربى، إذ بادر معظم الزعماء العرب إلى الاتصال به وتهنئته بالفوز الكبير متمنين أفضل العلاقات بين الدول العربية وتركيا.

هذا التحسن لم يكن ممكناً فى العلاقات العربية – التركية لولا المتغير الداخلى التركى الذى أحدث تحولاً نوعياً فى سياسة تركيا تجاه الدول العربية والإسلامية. وقد دفع هذا المتغير التركى بالشارع العربى إلى إعطاء المزيد من الاهتمام بالتجربة التركية التى نجحت فى تقديم العديد من الأجوبة عن الأسئلة المثارة عربياً حول الإسلام ودوره فى الحياة السياسية وعلاقته بالدولة والمجتمع والآخر، فضلاً عن إشكالية التوافق بين التقليدية والحداثة، وبين الدين والعلمانية.

ويمكن تقسيم أنماط التفاعلات العربية – التركية الآن إلى علاقات تعاونية وأخرى تنافسية خاصة فى العراق.

**(١) التفاعلات التعاونية**

(أ) تطغى العلاقات الاقتصادية على هذا النمط من العلاقات التعاونية، حيث يراهن الطرفان أن تؤدى هذه العلاقات الاقتصادية المتنامية إلى علاقات سياسية أقوى ومفعمة بالثقة من الجانبين التركى والعربى.

وفى هذا السياق، جاءت استضافة مدينة اسطنبول التركية للملتقى الاقتصادى التركى – العربى الثالث يومى (١٢- ١٣ يونيو ٢٠٠٨) بمشاركة جامعة الدول العربية بوفد رفيع المستوى برئاسة الأمين العام عمرو موسى ومشاركة عدد من رؤساء الوزارات: تركيا وفلسطين وسوريا وقطر فضلاً عن عدد من الوزراء من الإمارات والأردن واليمن لتعطى دفعة قوية من الثقة فى العلاقات العربية – التركية.

وتشير إحصائيات اقتصادية أن ١٦ بالمئة من التجارة الخارجية التركية تتم مع الدول العربية حيث بلغت الاستثمارات العربية فى تركيا ٣٦ مليار دولار، وتعتبر العلاقات الاقتصادية مع سوريا نموذجاً لذلك، فقد شهد العقد الأخير تطوراً بارزاً فى العلاقات التجارية بين سوريا وتركيا فبعد ما كان حجم التبادل التجارى بين البلدين لا يتجاوز ٨٠٠ مليون دولار بلغ بعد توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة عام ٢٠٠٧ ما يقارب المليار ومئتى مليون دولار، كما ازداد حجم الاستيراد والتصدير بين الجانبين مع نهاية عام ٢٠٠٧ وبداية ٢٠٠٨ حيث ازداد حجم الاستيراد بنسبة ٢٢٠ بالمئة بينما ازداد حجم التصدير بنسبة ٥١ بالمئة، ويستهدف الجانبان رفع التبادل التجارى بينهما إلى ٢ مليار دولار نهاية العام الجارى حسب رئيس الوزراء التركى، هذا الأمر أدى إلى توقيع اتفاقية لإقامة منطقة للتجارة الحرة بين البلدين والتى تم على غرارها التوقيع على اتفاقيات مع العديد من الدول العربية الأخرى، وقد شجعت هذه الخطوة البلدين على الاتجاه إلى تأسيس شركة مشتركة للطاقة حسب ما أعلن وزير النفط السورى سفيان علاو على هامش الملتقى الاقتصادى العربى – التركى، مشيراً إلى إمكانية بناء محطات نووية مشتركة لتوليد الطاقة الكهربائية، وإجراء عمليات تنقيب عن النفط فى البلدين ودول أخرى.

وبالتفاؤل نفسه تحدث وزير الطاقة التركى حلمى جولد الذى قال أن بلاده أجرت محادثات مع كل من سوريا والعراق لاستخراج الغاز الطبيعى من حقول "أكاس" العراقية، وأن بلاده تخطط لنقل الغاز العراقى عبر أنابيب موازية لخط "كركوك – يومورتاليك"، وأن هناك تنسيقاً تركياً – سورياً – عراقياً بهذا الشأن.

(ب) علاقات التعاون السياسى العربى – التركى: بدأت العلاقات العربية – التركية تشهد فى السنوات الأخيرة فرصاً للتعاون ضمن مسعى عربى حريص على توظيف الدور التركى فى تحريك الملفات المعقدة بالمنطقة والمتعلقة بالصراع العربى – الإسرائيلى، وضمن مسعى تركى حريص على توظيف هذا الدور فى اتجاهين الأول إكساب الوزن

التركى المزيد من الأهمية والمكانة والمصداقية فى العلاقة مع الغرب الأمريكى والأوروبى ومع إسرائيل، والثانى اختراق حاجز التردد العربى فى الاقتراب من تركيا. وهناك نماذج مهمة من هذا النوع من التعاون.

ويبرز ضمن التفاعلات السياسية التعاونية العربية ـ التركية الوساطة التركية فى المفاوضات السورية – الإسرائيلية غير المباشرة وتكمن أهمية هذا الدور التركى فى تداعياته الإقليمية، فالشرط الأساسى الذى وضعته إسرائيل للتخلى عن هضبة الجولان وهو تفكيك سوريا لتحالفها مع إيران والتخلى عن حزب الله وإبعاد منظمات المقاومة الفلسطينية الموجودة فى دمشق خارج الأراضى السورية قد لا يلقى استجابة سورية لكنه حتماً سوف يثير الكثير من هواجس التشكك فى العلاقة بين الحليفين الإيرانى والسورى وهذا ما حدث بالفعل وتكشف خلال الزيارة التى قام بها الرئيس السورى بشار الأسد إلى فرنسا فى أغسطس ٢٠٠٨، وأعقبها بزيارة إلى طهران، فقد اكتست هذه الزيارة بفتور متبادل مصدره الاستياء الإيرانى من حديث عن وساطة سورية بين إيران والغرب فى الملف النووى الإيرانى بتوصية من الرئيس الفرنسى نيكولاى ساركوزى، إذ لا يليق – وفقاً لقول الإيرانيين – بالصديق السورى أن يكون وسيطاً بين إيران والغرب أو باحثاً عن حقيقة برنامج إيران النووى وهو من يعرف الحقيقة ويدافع عنها، وبسبب تطورات المفاوضات السورية – الإيرانية، واحتمالات نجاحها على حساب التحالف الإيرانى – السورى وعلاقات دمشق مع حزب الله.

الوساطة التركية لها مبرراتها فحكومة أردوغان تريد المساهمة فى الحفاظ على الاستقرار السورى ولعب دور فى فك العزلة التى كانت الولايات المتحدة ودول أوروبية وعربية سعت إلى فرضها عليها، فكانت تركيا بين الدول التى لم تلتزم "سياسة العزل".

أما بالنسبة لسوريا، فكان لافتاً أنها باتت فى الفترة الأخيرة تميل إلى "توسيع الخيارات" بدل حصرها، شاركت فى مؤتمر أنابوليس على رغم التحفظ الإيرانى وأبقت على القناة التركية، ثم فعلتها وراحت تتحدث عن المفاوضات المباشرة، ذلك على أساس الاعتقاد أن توسيع أفق خيار التفاوض يساهم فى تحقيق جملة من المكاسب هى:

ـ أن استعادة الجولان أولوية بالنسبة إلى الحكومة السورية لا يمكن ترك أى خيار سياسى لاستعادتها.

أن بدء المفاوضات السلمية يسحب من أعداء دمشق ذخيرة إضافية تستخدم لممارسة مزيد من الضغوط السياسية عليها عبر المحكمة الدولية باغتيال رفيق الحريرى.

ـ أن التفاوض يكسر المعادلة التى تجرى مساع لتكريسها وهى: دول الاعتدال العربى ودول التشدد.

ـ أنه يساهم إلى حد كبير فى رفع المسار السورى فى جدول أعمال الاهتمام الدولى بالشرق الأوسط عموماً وبجدول الاهتمام الأمريكى، خصوصاً، فى هذه الفترة الفاصلة بين نهاية ولاية بوش وانتخاب رئيس جديد.

ـ يخفف التوتر ويبعد الخيار العسكرى بين سوريا وإسرائيل.

ـ البحث عن خيارات بديلة لتعزيز الاستثمار وحل المشاكل الاقتصادية والتخفيف من أعباء الأزمة الدولية.

ـ إيجاد تداخلات مرنة فى العلاقات مع الدول العربية بعد استضافة القمة العربية فى نهاية مارس ٢٠٠٨.

ـ تذكير الحلفاء فى "حماس" و"الجهاد" و"حزب الله" وإيران أن لسوريا خيارات سياسية تقوم على التفاوض مع إسرائيل لاستعادة أرضها المحتلة.

هذه الأسباب السورية هى التى شجعت دمشق على المضى قدماً فى اتجاه التفاوض بتحفيز وتشجيع ملحوظ من تركيا التى ربما تكون واعية بأن التقارب السورى معها ربما يكون على حساب الدور الإيرانى الإقليمى بما يعنى أن نجاح المفاوضات قد لا يكون مجرد هدف إسرائيلى محض.

الملاحظ هنا أننا نتحدث عن أدوار تركية ولا نتحدث عن مبادرات عربية، فالطرف الفاعل هو الطرف التركى، فتركيا هى التى تبادر والعرب يتجاوبون.

## (٢) علاقات التنافس السياسى العربى – التركى

دوافع التعاون المتنامية فى العلاقات بين العرب وتركيا لم تمنع من وجود مشاكل وخلافات أدت إلى تنافس وأحياناً صراع بين الطرفين، من هذه العلاقات التنافسية أو الصراعية نذكر ما يلى:

(أ) الخلافات المستمرة حول المياه مع سوريا والعراق بسبب مشروعات السدود التركية الكثيرة، وبسبب تراجع مناسيب المياه فى نهرى دجلة والفرات. هذه الخلافات تتفاقم بسبب تصاعد أزمة ندرة المياه إلى مستوى الخطر وعلى الأخص فى العراق، الأمر الذى دفع بوزير الموارد المائية العراقى إلى التوجه لتركيا لبحث الموضوع مع المسئولين الأتراك وبعدها توجه إلى دمشق لمزيد من التباحث حول الأزمة ولمراجعة نتائج الاجتماعات الفنية الثلاثية بين العراق وسوريا وتركيا لمتابعة ما تم تنفيذه من الاتفاق الذى تم التوصل إليه فى الاجتماع الوزارى الثلاثى الذى عقد فى يناير ٢٠٠٨ وتفعيل مقترح التعاون فى موضوع الشراكة والإنذار المبكر فى مجال إدارة الموارد المائية المشتركة لأهميته فى مراقبة وقياس التصاريف الواردة فى العراق وعقد دورات وورش عمل لتبادل الخبرات الفنية فى مجال الموارد المائية.

(ب) التدخلات العسكرية التركية المستمرة فى شمال العراق تحت ذريعة مطاردة ميليشيات ومسلحى حزب العمال الكردستانى التركى (المعارض)، فبسبب الحرب الدائرة بين الحكومة التركية وهذا الحزب الذى يحتمى عادة فى شمال العراق حيث الإقليم الكردستانى العراقى الذى يوفر ملاذاً آمناً لمسلحيه تدخل القوات التركية الأراضى العراقية معتدية على سيادة الوطنية العراقية، وأحياناً يكون هناك تنسيق مع الحكومة العراقية المركزية فى بغداد أو حكومة إقليم كردستان وأحياناً أخرى يكون التنسيق تركياً – أمريكياً بحتاً ضمن المصالح المشتركة والمتبادلة بين واشنطن وأنقرة.

وقد وجدت الحكومة العراقية نفسها مضطرة فى إحدى المرات لإدانة التوغل التركى فى الأراضى العراقية. حيث أعلن مجلس الوزراء العراقى أنه "يعبر عن رفضه وإدانته للتدخل العسكرى التركى فى شمال العراق والذى يعتبر انتهاكاً للسيادة العراقية"، لكن البيان لم يشر إلى الضوء الأخضر الأمريكى الذى مكن الأتراك من هذا التوغل، كما أن الموقف العربى الرسمى ظل غائباً عن قول شئ بهذا الخصوص، إما تحسباً للعلاقات مع الولايات المتحدة، أو تحسباً للعلاقات مع تركيا.

(جـ) التدخل التركى فى شئون العراق بذريعة حماية الأقلية التركمانية. هذا التدخل ظهر بوضوح شديد فى الخلاف الذى تفجر داخل البرلمان العراقى بسبب قانون انتخابات المحافظات، وحرص الحزبان الكرديان المشاركان فى السلطة (الاتحاد الوطنى الكردستانى بزعامة جلال طالبانى والحزب الديمقراطى الكردستانى بزعامة مسعود برزانى) على المطالبة بضم محافظة كركوك التى تتركز فيها الأقلية التركمانية إلى إقليم كردستان، ورفض التركمان والعرب والأشوريين أبناء المحافظة لهذه الرغبة والحرص على عدم المساس بوضع كركوك كمحافظة عراقية.

الموقف التركى الرافض لدعوة ضم كركوك إلى إقليم كردستان ليس دافعه المحافظة على وحدة العراق بقدر ما هو حرص على دور تركى فى العملية السياسية العراقية من خلال توظيف الأقلية التركمانية، وتوظيف أوراق تركية مهمة لهذا الغرض.

وكما هى الحال دائماً لم يحدث أى رد فعل عربى على هذا الدور التركى ولا على الصراع الداخلى حول كركوك بين القوى السياسية العراقية، الموقف العربى سلبى وصامت بل وغائب عن المشاركة فى أحداث وتطورات شديدة الخطورة.

د – غموض الموقف التركى من الغارة التى شنتها الطائرات الإسرائيلية على شمال سوريا عبر الأراضى التركية تحت ذريعة تدمير منشأة نووية سورية تشارك فيها إيران وكوريا الشمالية لإنتاج أسلحة نووية. فقد تجاهل الإعلام التركى عملية الانتهاك الإسرائيلى للأجواء السورية عبر الأراضى التركية الأمر الذى دفع بتساؤلات مهمة حول أسباب هذا التجاهل وما إذا كان مرتبطاً بخطط أمريكية – إسرائيلية لضرب إيران، واحتمالات قبول تركيا بمرور الطائرات الأمريكية والإسرائيلية فى أجوائها إذا قرر البلدان شن الحرب على إيران.

وقد استمر الصمت التركى إلى أن فجر وليد المعلم وزير الخارجية السورى القضية عند لقائه مع سفراء دول الاتحاد الأوروبى لإطلاعهم على تفاصيل الخرق الإسرائيلى للأجواء السورية، مما دفع رئيس الوزراء التركى إلى نفى أن تكون الطائرات الإسرائيلية أقلعت من الأراضى التركية. ولكن بعد أن حصلت أنقرة على خزانين فى الأراضى التركية يعودان لطائرات "إف – ١٥" التى يستخدمها الطيران الإسرائيلى اضطرت الحكومة التركية إلى طلب استفسار من إسرائيل حول هذين الخزانين.

هذا الموقف التركى بكل ما يمثله لم يلق أى رد فعل أو تعليق من النظام العربى الغائب عن إدارة ملف العلاقات مع دول الجوار.

## ب- أنماط التفاعلات العربية مع إيران

يكشف تحليل أنماط التفاعلات العربية مع إيران عن وجود حالة انقسام حقيقية فى الإدراك الرسمى والشعبى العربى لإيران: الانقسام موجود فى الإدراك الرسمى بين النخب الحاكمة، وموجود أيضاً لدى الرأى العام حول ما إذا كانت إيران مصدراً للتهديد بالنسبة للعرب أم هى حليف استراتيجى.

هذا الانقسام مصادره كثيرة ومتعددة بتعدد قضايا الاشتباك والتنازع العربى مع إيران سواء كانت الاتهامات العربية لإيران بأنها تسعى إلى إحداث فتنة طائفية سنية – شيعية بدعمها للأقليات الشيعية العربية وتحريض هذه الأقليات على تهديد الاستقرار السياسى داخل دولها، أو بدعمها لأنشطة تهدف إلى نشر التشيع فى كثير من الدول العربية، أو بسبب برنامجها النووى، أو تفوقها فى القوة العسكرية، أو مساندتها لحزب الله فى لبنان ومساندتها للأحزب الشيعية داخل العراق وسيطرتها على مقاليد الحكم فى بغداد عن طريق هذه الأحزاب الموالية.

هذه القضايا أثيرت فى ظل رؤية أمريكية ومحاولة لاستقطاب المنطقة. وهو استقطاب له وجهان: الأول سياسى، والثانى أيديولوجى طائفى، فإقليم الشرق الأوسط يتجه فى ظل أخطاء السياسة الإقليمية الإيرانية وفى ظل احتدام المواجهة الأمريكية الإيرانية حول البرنامج النووى وحول الدور الإقليمى الإيرانى الداعم لمنظمات المقاومة فى لبنان وفلسطين إلى التورط فى حالة استقطاب سياسى تسعى الولايات المتحدة إلى فرضها على دول المنطقة بالترغيب والترهيب معا بين ما يسمى بـ «محور الاعتدال» فى مواجهة «محور الشر» الذى يضم إيران وسوريا ومنظمات المقاومة فى فلسطين ولبنان.

والهدف من هذا الاستقطاب هو فرض الصراع العربى الإيرانى كصراع إقليمى بديل للصراع العربى الإسرائيلى وتمكين إسرائيل من القيام بدور الدولة الإقليمية العظمى، تصريحات الرئيس الأمريكى جورج بوش التى سبقت جولته الشرق أوسطية فى يناير ٢٠٠٨، أكدت هذا التوجه عندما عبر عن رؤيته لما يريده من العرب، فقد حدد مهمتين واجبتين للدول العربية؛ الأولى هى الشراكة مع إسرائيل وليس مجرد إنهاء حالة الحرب معها، والثانية هى العداء لإيران، فقد ركز بوش خلال هذه الجولة وبالذات عند زيارته لكل من الكويت والبحرين والإمارات والسعودية على تضخيم الخطر الإيرانى، ووصف إيران بأنها الراعى الأول للإرهاب فى العالم، ولم يخرج مفهومه لهذا الإرهاب عن منظمات المقاومة العربية فى فلسطين ولبنان، خاصة حركتى «حماس» و«الجهاد الإسلامى» فى فلسطين و«حزب الله» فى لبنان.

اللافت للانتباه هنا، أن إسرائيل دخلت على الخط وأعلنت على لسان وزيرة خارجيتها أنها تسعى للتحالف مع الدول السنية فى المنطقة لمواجهة الخطر الإيرانى.

ويعتبر الملف النووى الإيرانى أحد أهم عناوين التفاعلات بين الدول العربية وإيران، لكن رغم ما يمكن أن يتمخض عن تطورات الملف النووى الإيرانى من تداعيات سوف تطول، فى أغلب الحالات، مصالح وأمن الدول العربية، إلا أن الملاحظ أن ثمة غموضا فى التعامل العربى الجماعى مع الأزمة من منطلق الحرص على تجنب تداعياتها السلبية المحتملة. هذا الغموض يمكن إرجاعه إلى التباين الواضح بين الحسابات القطرية والقومية، ليس فى التعامل العربى مع إيران وحسب، لكن فى التعامل العربى مع قضايا وموضوعات وأطراف ذات أهمية قصوى للدول العربية،

فرادى وجماعة. فالإدارة العربية للعلاقة مع الدولة الإيرانية، خصوصا فيما يتعلق بأزمة الملف النووى، تنطلق بالأساس من رؤية وحسابات كل دولة لمصالحها وأهدافها وتوازناتها مع إيران بشكل منفرد، وليس من منطلق جماعى قومى يعتمد الإطار العربى مرجعية وخطا حاكما لتلك العلاقة.

وعلى هذا الأساس، تنقسم مواقف الدول العربية من أزمة الملف النووى الإيرانى إلى اتجاهات رئيسية ثلاثة:

الاتجاه الأول، تتبناه مصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، ويرى أن ثمة تداعيات سلبية لامتلاك إيران برنامجاً نووياً، سواء لجهة احتمالات تسرب إشعاعات نووية من المنشآت النووية القريبة إلى بعض العواصم الخليجية أكثر من قربها من طهران، أو لجهة احتمالات نشوب مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران سوف تكون الدول العربية أحد الأطراف المتأثرة بها. إضافة إلى أن هذا التطور سوف يعرض الدول العربية لحالة انكشاف استراتيجى مزدوجة من قبل إسرائيل وإيران، وقد يمتد الأمر إلى تركيا الساعية بدورها إلى تدعيم دورها الإقليمى فى المنطقة بدرجة أكبر مما هو قائم، وهو ما يعنى إمكانية خضوع المنطقة لمعادلة توازن ثلاثية سوف تكون الدول العربية الهدف المباشر لتداعياتها. ناهيك عن أن هذا الانكشاف الاستراتيجى سوف يمنح الفرصة لإيران لابتزاز الدول العربية والضغط عليها لتعديل سياساتها بما يتوافق مع المصالح الإيرانية. وقد لجأت هذه الدول إلى اتباع مجموعة من السياسات لمواجهة التهديد النووى ومخاطره المتوقعة هى:

ـ دعوة إيران إلى الالتزام بكل مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية التى تضمن سلمية هذا البرنامج وشفافيته، والتمسك بالحل السلمى لأزمة البرنامج النووى الإيرانى. وفى هذا السياق دعا وزير الخارجية السعودى طهران إلى الالتزام بالتعهدات الدولية والمواثيق ذات الصلة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأكدت كل من مصر والمملكة العربية السعودية خلال القمة التى جمعت الرئيس المصرى حسنى مبارك والعاهل السعودى الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بالإسكندرية فى ١٥ أغسطس ٢٠٠٨، على ضرورة إخضاع المنشآت النووية الإيرانية للتفتيش والرقابة الدوليين تحقيقا لمبدأ الشفافية، مطالبة "الغرب بعدم قيادة المنطقة إلى وضع خطير". ودعت مصر "القادة الإيرانيين إلى تفويت الحجج والذرائع على الغرب، وألا يتصرفوا بالطريقة التي تصرف بها الرئيس العراقي الراحل صدام حسين"[4] معربة عن أملها "ألا تنزلق المنطقة إلى مواجهات خطيرة تضر بشعوبها وتقود إلى كارثة".

ـ السعى إلى امتلاك برامج نووية سلمية على نحو ما تسعى مصر والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين.

أما الاتجاه الثانى، فتمثله سوريا، التى ترى فى امتلاك إيران برنامجاً نووياً آلية يمكن أن تنهى حالة الاحتكار الإسرائيلى للسلاح النووى، وورقة رابحة تستطيع الاستناد عليها لمقاومة الضغوط المفروضة عليها من قبل المجتمع الدولى عموما والولايات المتحدة على سبيل الخصوص، التى تتهمها بالعمل ضد قوات الاحتلال الأمريكى فى العراق، وبدعم منظمات المقاومة الفلسطينية وحزب الله ضد إسرائيل. بما يعنى أن سوريا حريصة على استثمار الملف النووى الإيرانى، من أجل تحويل الضغوط الدولية المفروضة عليها من محور عمودى إلى محور أفقى من خلال تكوين جبهة مقابلة للجبهة التى تقودها الولايات المتحدة وإسرائيل. وتتمثل جبهة سوريا فى كل من إيران وحزب الله ومنظمات المقاومة الفلسطينية. أى أن سوريا تريد توظيف قدرات إيرانية ولبنانية وفلسطينية فى مواجهتها للولايات المتحدة وإسرائيل.

ولذا حرصت سوريا على دعم إيران فى ملفها النووى، والتأكيد على أن علاقاتها بإيران استراتيجية ولن تتعرض للتغيير فى حالة إبرام اتفاق سلام مع إسرائيل، وسعت سوريا إلى تخفيف حدة الاستياء الإيرانى من الدعوات التى وجهت لسوريا للعب دور الوسيط فى الملف النووى الإيرانى. فخلال زيارته لطهران التى أعقبت زيارته لباريس، أكد الرئيس السورى بشار الأسد على أن سوريا تسعى دائما لتعزيز الحوار بين طهران والغرب من دون المساس بحق إيران النووي وبعيدا عن الأفكار المسبقة واستنادا إلى الاتفاقيات الدولية. وقال: «أنا لست وسيطا أو مبعوثا ولا أحمل أي

رسالة من قبل أي مسئول غربي. زيارتنا إلى ايران لا تأتي لبحث الملف النووي وإنما الملف النووي هو جزء من هذه الزيارة».

ويتخذ الاتجاه الثالث نهجا وسطا، إذ يؤكد أحقية إيران فى امتلاك برنامج نووى سلمى، ويدعو إيران إلى تأكيد سلمية وشفافية أنشطتها النووية، لكنه لا يعتبرها بالضرورة مصدرا للتهديد فى كل الملفات مثل الملف العراقى والفلسطينى واللبنانى.

لكن بقدر ما كشفت أزمة الملف النووى الإيرانى عن وجود انقسام عربى فى التعامل معها، بقدر ما كان التدخل الإيرانى فى العراق، سببا لحدوث توافق عربى حول خطورة هذا التدخل وتداعياته على مصالح وأمن الدول العربية. فقد أدركت الدول العربية، بما فيها سوريا، أن النفوذ الإيرانى فى العراق ودعم طهران للقوى الشيعية التى تمسك بمقاليد الحكم فى بغداد، ينتج تداعيات سلبية خطيرة على أمنها ومصالحها الوطنية، خصوصا أن بعض هذه الدول يوجد به أقليات شيعية بدأت تتأثر بتصاعد النفوذ الشيعى فى العراق بدعم من إيران.

وبالتوازى مع هذا الغياب العربى عن لعب دور فاعل فى العراق ومواجهة التدخل الإيرانى، اتخذت التفاعلات العربية – الإيرانية بعدا طائفيا فى أزمات أخرى، مثل الأزمة اللبنانية، فعقب اندلاع أزمة مايو ٢٠٠٨ عندما نزلت قوات حزب الله إلى الشارع وفرضت سيطرتها على البلاد، بدأت العديد من الدول العربية وعلى رأسها السعودية فى توجيه اتهامات للدور الإقليمى الإيرانى، إذ أدانت السعودية ما أسمته بـ «الانقلاب الإيرانى» فى لبنان الذى ينفذه حزب الله مشيرة على لسان وزير خارجيتها سعود الفيصل إلى أنه سيؤثر على علاقات إيران بالدول العربية والإسلامية. ودعا سعود الفيصل إيران إلى «التوقف عن إذكاء التوتر الطائفى فى لبنان، واتهم مفتى عام السعودية رئيس هيئة كبار العلماء الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ حزب الله بأنه «يسهل سيطرة اليهود والدول الكبرى على بلاد الإسلام» وقال عن الحزب وأنصاره «ممن يرفعون شعار الإسلام هناك أن الإسلام منهم برئ». وكانت هناك فتاوى سعودية سابقة أصدرها الشيخ عبدالله بن جبرين ضد حزب الله «اللبنانى» خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف ٢٠٠٦ حرم فيها تأييد مقاتلى حزب الله أو «الدعاء لهم بالنصر على إسرائيل».

وجاءت دعوة «الحلف السنى» فى مواجهة «الهلال الشيعى» لتعطى للمواجهة العربية مع إيران فى لبنان بعداً طائفياً خفياً فى ظل مواجهة ظلت الرياض والقاهرة حريصة على جعلها مواجهة سياسية ضد سياسة إيران فى لبنان وضد ممارسات حزب الله خصوصاً.

هذا الموقف من إيران لم يعبر عن سياسة جماعية للدول العربية، حيث حرصت بعض الدول الأخرى على التهدئة، والدعوة إلى نبذ العنف وعدم التدخل فى شئون الغير حسب ما أعلن الشيخ خليفة بن زايد رئيس دولة الإمارات، أما قطر فقد قامت بدور بارز ونشط فى احتواء الأزمة وكان اتفاق الدوحة بداية جديدة لمرحلة جديدة من التعايش والوفاق اللبنانى.

# ٢ - العملية السياسية في العراق

اتسمت العملية السياسية في العراق خلال عام ٢٠٠٧ ومنتصف ٢٠٠٨ بعدم الاستقرار، لاسيما بعد انسحاب حزب الفضيلة والتيار الصدري، اللذين كان الائتلاف يضمهما مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة. كما انسحبت كتلة التوافق والقائمة العراقية والتيار الصدرى من الحكومة الحالية.

كما استمرت تداعيات عدم إعادة النظر فى الدستور الحالى ومطالب بعض القوى السياسية بإدخال تعديلات دستورية. والجدير بالذكر هنا، أن تشكيل لجنة إعادة النظر فى الدستور قد تعطل لما يزيد عن عام. وكذلك أخفقت الحكومة فى تحقيق إنجاز ملموس على صعيد الأوضاع الأمنية وهو ما تعكسه محصلة ضحايا الهجمات الإرهابية وأعمال العنف، يضاف إلى ذلك استمرار تردى مستوى الخدمات بشكل عام واستمرار الهجرة لخارج العراق.

## أولا: خمس سنوات على الاحتلال

أصبحت حالة الانقسام التي أرست قواعدها إدارة الاحتلال هي الثابت الوحيد في السياسة العراقية. وهو ما انعكس بقوة على أداء حكومة المالكى التى غلف أداءها سمات طائفية واضحة، فقررت معها ثقة القوى السنية، ووقعت أسيرة اشتباكات لا تتوقف بين ميلشيا التيار الصدرى وميليشيات وأجهزة جماعة الحكيم والتدافع بين الحزب الإسلامى ومجموعات الصحوة فى الأنبار.

ومع حلول الذكرى الخامسة لغزو العراق، انعقد المؤتمر الثاني للمصالحة الوطنية الذي دعت إليه حكومة المالكي، وانفض الاجتماع دون تحقيق أية نتائج ملموسة؛ إذ شهد المؤتمر مقاطعة واسعة من العديد من الفئات النافذة السنية والشيعية والليبرالية مثل «جبهة التوافق» أكبر مكون سني، والتيار الصدري، والقائمة العراقية، وحزب الفضيلة، وجبهة الحوار الوطني، وغيرها. كما تم استبعاد المنتمين لحزب البعث.

وكانت الدورة الأولى للمؤتمر ذاته قد عقدت في ديسمبر ٢٠٠٦، ولكنها لم تسفر كذلك عن أية نتائج تذكر. ويبدو أن الحكومة واصلت عقد ما يسمى بمؤتمر المصالحة لإبراء ذمتها أمام منتقديها، وبالأخص الإدارة الأمريكية التى استمرت فى اتهام حكومة المالكى بفشلها، وعدم جديتها في تحقيق مصالحة وطنية حقيقية.

فما تزال سياسة التوافقات والتوازنات الحزبية والطائفية هى المحدد الرئيسى لما يشهده العراق من تنازعات سياسية واجتماعية، ولما يعانيه المواطن العراقى من غياب للأمن والاستقرار.

## ١ ـ الوضع الإنسانى

في الوقت الذي يسيطر فيه العنف على حياة ملايين داخل العراق، تشير التقديرات إلى حاجة ثمانية ملايين عراقى إلى مساعدة سريعة. ويشمل هذا الرقم أربعة ملايين شخص لا ينعمون بالأمن الغذائي وبحاجة ماسة إلى مختلف أشكال المساعدة الإنسانية، وأكثر من مليون نازح داخل العراق، وأكثر من مليوني عراقي في البلدان المجاورة - لاسيما سوريا والأردن - الأمر الذى يفجر أزمة اللاجئين العراقيين، التى يعتبرها البعض الأسرع نمواً فى العالم حالياً.

ويعاني العراقيون من نقص متدهور في الطعام والمأوي والماء والنظام الصحي، والعناية الصحية، والتعليم، والتوظيف. وبحسب تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن من بين أربعة ملايين عراقي من المعتمدين على المساعدات الغذائية، يحصل ٦٠٪ منهم فقط على الحصص التموينية التي توزع عليهم عن طريق نظام التوزيع العام الذي تديره الحكومة. وتعد هذه النسبة قليلة بعد أن وصلت إلى ٩٦٪ من العائلات العراقية في عام ٢٠٠٤.

ووفقًا لبعض التقديرات، فإن نصف السكان بلا عمل الآن. ويعاني الأطفال من ارتفاع معدلات سوء التغذية لدي الأطفال من ١٩٪ قبل الغزو الأمريكي على العراق عام ٢٠٠٣ إلى ٢٨٪ في الوقت الحاضر. وقد أشارت دراسة لعام ٢٠٠٦ بأن ٣٢٪ من النازحين داخل البلد لا يحصلون على الحصص التموينية التي تقدم عن طريق نظام التوزيع العام.

وقد ارتفع عدد العراقيين الذين لم يحصلوا على إمدادات كافية من الماء من ٥٠٪ عام ٢٠٠٣ إلى ٧٠٪ هذا العام، في الوقت الذي يفتقر فيه ٨٠٪ إلى خدمات الصحة العامة. كما إن استنزاف العقول البشرية الذي يعانيه العراق يزيد من نقص الخدمات العامة التي هي غير كافية أصلاً، وذلك لأن آلاف الطواقم الطبية والمعلمين ومهندسي المياه وغيرهم من المتخصصين يجبرون على مغادرة البلاد. ووفقًا لإحدى التقديرات في نهاية عام ٢٠٠٦، فإن ٤٠٪ من هذه الخبرات قد غادروا البلاد فعلا.

يعطي تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر -الذي أعدته بمناسبة حلول الذكرى الخامسة لغزو العراق- صورة مأساوية للوضع الإنساني في أجزاء كثيرة من البلاد، حيث وصفته بأنه الأسوأ في العالم. فالملايين من العراقيين لا زالوا يفتقرون إلى المياه النظيفة وأبسط الخدمات الطبية، فالمستشفيات تخلو من الأسرة والأدوية والكوادر الطبية، كما تُضطر بعض الأسر إلى إنفاق ثلث دخولها الشهرية (البالغة ١٥٠ دولارًا بالمعدل) على شراء مياه الشرب النظيفة. كما قُتل ما يقرب من ٢٢٠٠ طبيبًا وممرضة، واختطف ٢٥٠ آخرون منذ عام ٢٠٠٣، واضطر ما يقرب من ٢٠ ألفًا من الكوادر الطبية (من مجموع ٣٤ ألفًا) إلى مغادرة البلاد منذ الغزو الأمريكي.

## ٢- التداعيات الاقتصادية

اقتصاديًا، لا تقل النتائج الوخيمة جسامة عن نظيرتها السياسية والاجتماعية، فقد كشف تقرير اقتصادي أن مؤشر التضخم السنوي في العراق ارتفع خلال الفترة بين أكتوبر ٢٠٠٦ وأكتوبر ٢٠٠٧ بنسبة ٤ ,٢٠٪، وارتفعت نسبة البطالة إلى أكثر من ٥٠٪، ووصلت معدلات الفقر إلى مستويات قياسية تجاوزت نسبة ٦٠٪. كما كشفت هيئة النزاهة العامة في العراق أن قيمة أموال الهدر والفساد الإداري والمالي قد ازدادت لتصل زهاء ثمانية مليارات دولار، ليحتل العراق إلى جانب هايتي وبورما ترتيبًا بين أكثر الدول فسادًا في العالم. وقد قدرت بعض التقارير إن نسبة ٤٣٪ من العراقيين يعانون الفقر المدقع.

أما عن فاتورة إعمار وإصلاح ما دمرته الحرب، فسوف تصل حتى عام ٢٠١٠ إلى نحو ١٨٧ مليار دولار. وقدرت دراسة رسمية أن التمويل المحلي الممكن بقيمة ٤٢٪، بما يعني أن الحصة المطلوبة من الاستثمار الأجنبي والقروض والمنح ٥٨٪. وفي ظل نتائج يغلب عليها التشاؤم، يصبح من المنطقي أن يخرج أربعة ملايين عراقي إلى الشتات في الجوار وفي أوروبا، بحثًا عن ملاذ آمن.

وهو ما يتطلب تعزيز وتحسين نظام دعم الطوارئ للمواطنين الأكثر فقرًا والأكثر عرضة للاستهداف بمن في ذلك النازحون في الداخل. كما يتعين على الحكومة أن تبدأ بتطبيق النظام اللامركزى في إيصال المساعدات. ومن ذلك تفويض السلطات المحلية بالتأكد من جودة المستلزمات وتوزيعها ضمن نطاق محافظاتها، بالإضافة إلى تطبيق نظام على مستوي أفضل في تخزين البضائع في جميع أرجاء العراق. ومن الممكن أن يساعد في هذا المجال منظمات المجتمع المدني

في توزيع جهود الإغاثة. فوفقًا لمسح أجرته منظمة أوكسفام في أبريل ٢٠٠٧ حول المنظمات غير الحكومية -المحلية والدولية- تبين أن ما يزيد على ٨٠٪ منها قد يتمكن من توسيع نطاق العمل الإنساني إذا ما ازدادت إمكانية الحصول على الأموال.

## ثانيًا: التدخل التركي في العراق

وافق البرلمان التركي، بأغلبية ساحقة، في السادس عشر من أكتوبر ٢٠٠٧ على تفويض رئيس الوزراء، رجب طيب أردوغان، بالإذن بشن هجوم إستراتيجي واسع النطاق داخل الأراضي العراقية. وقد بدأت القوات البرية التركية في ٢١ من فبراير ٢٠٠٨ في اجتياح أراضي كردستان العراق. وقد سبق ذلك قيام القاذفات والمروحيات التركية بقصف المواقع الحساسة المتواجد بها مقاتلو حزب العمال الكردستاني حسب معلومات استقتها تركيا من الاستخبارات الأمريكية.

وقد استمرت العملية العسكرية التركية البرية، مع تباين احتمالات التوغل التركي، وما إذا كان سيلامس حدود جبال قنديل، المعقل الرئيسي لقوات الحزب. فالجيش التركي خطط للسيطرة على المعسكرات والقواعد الواقعة بين منطقة حاكورك وسفوح جبال قنديل، والنجاح في ذلك يعني أن القسم الأكبر من الجبال سيقع تحت الحصار، وتنكسر بنسبة كبيرة قدرة حزب العمال على الحركة. ولقد توغلت القوات التركية عند حقاري مسافة ٢٠ كيلومترًا في الداخل العراقي، وإلى مناطق قريبة من الحدود مع إيران التى قامت بتعزيز قواتها على الحدود، فيما كان حزب العمال يهدد بنقل المواجهات إلى الداخل، مع استمرار تصديه للقوات المهاجمة. وقد أشاعت الحملة العسكرية أجواء الخوف والرعب لدى سكان المنطقة المدنيين، وأغلبهم من الفلاحين والرعاة الذين اضطر معظمهم إلى الهجرة؛ حفاظًا على حياتهم. وقد دمر القصف العديد من مساكنهم.

وقد صدرت، إثر بدء الهجوم، إدانات دولية واسعة، جاء على رأسها ما صدر عن الأمين العام للأمم المتحدة. كما طالبت الحكومة العراقية بوقف الهجوم وسحب القوات التركية، في تناقض مع ما تدعيه تركيا من أن توغل قواتها لم يكن بدون تنسيق مع الحكومة العراقية.

فقد أعلن المتحدث باسم الحكومة العراقية، إن «مجلس الوزراء يعبرعن رفضه وإدانته للتدخل العسكري التركي الذي يعتبر انتهاكًا للسيادة العراقية». وطالب بعدم استهداف البنى التحتية والمدنيين، إذ حثت الحكومة العراقية تركيا على سحب قواتها البرية من شمال البلاد، وإجراء محادثات لحل الأزمة. وقال بيان حكومي صدر في فبراير ٢٠٠٨ إن بغداد تعتبر العمل العسكري التركي المنفرد خطرًا على استقرار المنطقة، وانتهاكًا لسيادة العراق، وتدعو تركيا إلى سحب قواتها في أقرب وقت ممكن. وقد اعتبر وزير الخارجية العراقي «هوشيار زيباري» أن مواصلة القوات التركية لعمليتها العسكرية ضد الأكراد في شمال العراق تهدد بزعزعة الاستقرار في المنطقة برمتها، وقد تقود إلى مزيد من التصعيد.

من جهة أخرى، طالب أكراد العراق الحكومة المركزية «بتحمل مسئولياتها»، ووصف رئيس حكومة إقليم كردستان موقف الحكومة في بغداد من العملية «بالهزيل». وأعلنت رئاسة إقليم كردستان أنها «اتخذت قرارًا باللجوء إلى خيار المقاومة الشاملة في حال توغل القوات التركية أكثر داخل أراضي الإقليم».

**ويمكن رصد مجموعة الأهداف والرسائل الضمنية التى ارتبطت بالعملية العسكرية التركية فى التالى:**

### ١ ـ الأهداف العسكرية

استهدفت العملية العسكرية بشكل رئيس تدمير البنية التحتية للحزب المتمثلة في طرق المواصلات والاتصالات، والملاجئ والخنادق، والأماكن التي يتواجدون فيها بشكل عام. وبالتالي كان تضييق مساحة حركة الحزب ونفوذه هو الهدف الأساسى من وراء هذه العملية العسكرية الكبيرة، وليس القضاء عليه بشكل كامل.

أما ما يتعلق بالهدف الثاني من العملية - وهو استهداف قادة حزب العمال الكردستاني- فقد أعلن القادة الأتراك والأمريكيون سعيهم للقبض على قادة حزب العمال الكردستاني؛ علمًا بأن تركيا لا تستطيع وحدها تحقيق ذلك الهدف، الذى يتطلب تحقيقه مساعدة أمريكا مع دور للاستخبارات الكردية في شمال العراق.

والهدف الثالث من العملية هو منع تحركات أفراد الحزب في فصل الربيع كنوع من الضربة الاستباقية، حيث يمثل تحسن الظروف الجوية فى الربيع بداية الهجمات التى يشنها الحزب.

### ٢- الأهداف السياسية

هزيمة حزب العمال الكردستاني لا يمكن أن تنجز عبر المواجهة العسكرية وحسب، بل بإضعاف الحزب سياسيًا، وعزله داخليًا وخارجيًا، والسعي نحو تحسين الأوضاع والظروف الاجتماعية التي يستخدمها الحزب ذريعة لاستجلاب عواطف قطاعات من أكراد تركيا. ولقد كان أحد أهم أخطاء الإستراتيجية التركية في التعامل مع هذا الملف عندما ظنت أن مواجهة المقاتلين الأكراد هي ذاتها مواجهة لمشكلة الارهاب، ولم تعمل على حل القضية الكردية بشكل متكامل ومتوازن.

ومن الأهداف التي حققتها هذه العملية توجيه ضربة قوية لفكرة الدولة الكردية المحتملة في شمال العراق، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. فقد ظلت فكرة الاحتفاظ بعلاقات حسنة مع البرزاني والطالباني، أو حتى دعم حزب العمال الكردستاني كشريك إستراتيجي على حساب تركيا محل جدل أمريكي قبل أن يتم حسم الأمر لصالح علاقة أمريكا بتركيا.

وبطبيعة الحال يرى البعض أن الإستراتيجية التركية سوف تتحدد تجاه العراق بناءً على ما ستفرزه التغيرات الديناميكية في الداخل التركي، وكذلك بناءً على ما ستفرزه التطورات المتعلقة بمستقبل شمال العراق أو مستقبل العراق ككل.

### ٣- ردود الفعل التركية

دعا الرئيس التركي عبد الله جول متمردي حزب العمال الكردي المحظور إلى القاء السلاح، قائلاً إن تركيا لن تتهاون أبدًا مع الذين يحملون السلاح بشكل غير شرعي، ويشتركون في الإرهاب. وذكر جول ذلك في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس العراقي جلال طالباني عقب محادثاتهما في القصر الرئاسي في أنقرة.

وردًا على سؤال حول ما إذا كانت تركيا ستبحث حلولاً غير عسكرية لإنهاء الصراع مع متمردي حزب العمال الساعي إلى الحكم الذاتي، استبعد جول أي تهاون مع هؤلاء المتمردين، وقال: «أولاً وقبل كل شيء، فإن تركيا لن تتهاون مطلقًا مع الذين يحملون السلاح بشكل غير شرعي، ويشتركون في الإرهاب، وعلى كل من يحمل سلاحًا في يده أن يلقيه».

وقال الرئيس التركي، واصفًا حزب العمال الكردي بأنه يمثل مشكلة لكل من تركيا والعراق، إن المتمردين الذين يشنون هجماتهم على تركيا من الأراضي العراقية يخلقون مشاكل للدولتين الجارتين.

### ٤- ردود الفعل الدولية

دعا وزير الدفاع الأمريكي «روبرت جيتس» إلى إنهاء التوغل العسكري التركي في أقرب وقت ممكن، وقال إن العمل العسكري «لن يحل مشاكل تركيا مع حزب العمال الكردستاني». واعتبر ممثل السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي «خافيير سولانا» أن العملية لا تشكل ردًا ملائمًا على مشكلة حزب العمال الكردي. وقالت متحدثة باسم الخارجية البريطانية «سنحث تركيا على الانسحاب من أراضي العراق بأسرع وقت ممكن، وإعطاء أكبر قدر من العناية لتفادي الأضرار بالسكان المدنيين».

ومن جانبها، أعربت جامعة الدول العربية عن قلقها البالغ إزاء الوضع على الحدود العراقية- التركية، والأنباء الواردة حول شن عمليات عسكرية تركية طالت عددًا من المناطق السكنية في شمال العراق. وكذلك شدد الأمين العام للجامعة «عمرو موسى» على أهمية إنهاء هذه العمليات، وعدم التعرض للمدنيين الأبرياء، مؤكدًا على ضرورة الالتزام باحترام سيادة العراق وسلامة أراضيه، وعدم المساس بحدوده المعترف بها دوليًا.

## ثالثا: مجالس الصحوة

لعل أبرز ما يميز المرحلة الحالية التي يشهدها العراق، خصوصًا على الصعيد الأمني، بروز ظاهرة «مجالس الصحوة»

التي انتشرت وتوسعت بعد نجاح تجربتها الأولى في الأنبار. ومنذ أن برزت تنظيمات الصحوة في العراق لازمتها أسئلة: من هم؟ ولماذا لم يظهروا من قبل؟ وما هدفهم؟.

مجالس الصحوة مواطنون عراقيون ذوو توجهات مختلفة، قرروا طرد عناصر تنظيم القاعدة الإرهابي من مناطقهم. وإن تعددت دوافعهم. فبعضهم دفعتهم الغيرة على مناطقهم لتخليصها من ذلك الفكر الظلامي، وبعضهم دفعه شظف العيش لقلة فرص العمل، وهذا القسم هو الأغلب، والبعض الآخر كان ينتمي إلى القاعدة وانفصل عنها بعد اكتشافه زيفها وخطأ منهجها.

وكان زعماء القبائل في المحافظات السنية قد شرعوا في تشكيل «مجالس صحوة»؛ لمواجهة «تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين» على غرار «مجلس صحوة الأنبار» الذي شكله الشيخ عبد الستار أبو ريشة، والذي تمكن إلى حد كبير من طرد القاعدة من أغلب مدن محافظة الأنبار غربي البلاد. ولكن القاعدة تمكنت من اغتيال أبو ريشة في سبتمبر الماضي. ومن الأنبار انطلقت شرارة الصحوات إلى محافظات أخرى، مثل: ديالي وصلاح الدين ونينوى وبغداد التي تأسست بها صحوات في مناطق الدورة والعامرية والخضراء واليرموك والمنصور والجامعة والأعظمية ومناطق حزام بغداد الشمالي والجنوبي والغربي وغيرها، حتى قال جريجوري سميث -مدير فرقة الاتصالات في الجيش الأمريكي- إن مجالس الصحوة وصلت في العراق إلى ١٨٦ مجلسًا تعمل في ١٨٦ منطقة، من خلال ٧٧ ألف عنصر مسلح. وتقدر الولايات المتحدة عدد أفراد دوريات مجالس الصحوة بنحو ٧١ ألفًا، وتفتخر بهم كأداة فعالة في محاربة القاعدة. وتلقى هذه المجالس دعمًا من قبل زعماء القبائل، وتخضع لإشراف الحكومة العراقية، ومساندة قوات الاحتلال الأمريكي.

وكانت الرؤية الأمريكية لوقف تيار العنف المتصاعد الذي كانت تقوم به بعض فصائل التيار الشيعي، وبعض التيارات السنية المتهمة بجلب تنظيم القاعدة إلى العراق وتوفير الملاذ الآمن لها، مستندة إلى أمرين:

١- توجيه ضربات إلى جيش المهدي التابع للتيار الصدري، وفي نفس الوقت دفعه إلى إعلان هدنة عن العمل المسلح لفترة، وقد حدث هذا بالفعل، وبالتالي جُمِّد العنف الشيعي على الساحة إلى حد كبير.

٢- الاجتماع بعشائر غرب العراق من السنة، وعقد مؤتمرات لهم تتحدث عن القاعدة وخطرها على العراق، وضرورة مواجهتها وحرمانها من الملاذ الآمن، وتمخض كل ذلك عن تشكيل مجالس الصحوة وتسليح ميليشياتها، والتي دخلت في مواجهات مسلحة ضد تنظيم القاعدة في العراق، ونجحت في تحجيمه إلى حد كبير.

وقد أكدت مجالس الصحوة أنها تنقل مساعدات طبية وإنسانية إلى المناطق الشيعية المنكوبة بالعمليات العسكرية في بغداد والمدن المجاورة، داعية الحكومة الى اللجوء للحوار لحل الأزمة الأمنية القائمة في البصرة. وأكد أبو عزام التميمي -المستشار العام لمجالس الصحوة في العراق- أن الأسلوب العسكري تسبب في مشكلات كبيرة للمواطنين الأبرياء الذين يسكنون المدن الخاضعة للعمليات العسكرية. وقال إن أهالي تلك المدن مثل الشعلة ومدينة الصدر والحسينية والكاظمية وغيرها باتوا يعانون نقصًا حادًّا في الأدوية والمواد الغذائية، وأن عناصر الصحوة بدأوا نقل المستلزمات الطبية والأغذية إليها لسد النقص.

ويشدد ممثلو مجالس الصحوة في مدينة بعقوبة على ضرورة إرساء مؤسسات الدولة، وحل الميليشيات المسلحة، والإسراع في صرف التعويضات المالية المقررة للعائلات المهجرة. على حين دعا وجهاء قبيلة العبيد العشائر إلى التصدي بحزم لخلايا القاعدة بعد اغتيال ثلاثة من شيوخها في هجوم مسلح نفذته عناصر يشتبه في انتمائها إلى التنظيم.

وأوضح الشيخ ضاري عبد الله السليم -أحد شيوخ عشيرة تميم- أن «١٤ ممثلاً عن مجالس الصحوة في ديالى طالبوا، في مذكرة إلى الحكومة العراقية، بالإسراع في صرف المبالغ المقررة للعائلات المهجرة بعد عودة ٢٣٢ عائلة الى ناحية خان بني سعد»، مشيرًا إلى «اتفاق زعماء ومسئولي المجالس على محاربة الجماعات المسلحة، والميليشيا الساعية إلى فرض سيطرتها كبديل عن الحكومة الشرعية والفصائل المعترف بها في إطار الحرب على الارهاب».

ورغم ترحيب الحكومة العراقية بالدور الذي لعبته هذه المجالس في تخفيض مستوى العنف في العراق بنسبة ٦٠٪ خلال الأشهر الستة الماضية، لكنها لم توافق سوى على تجنيد ٦٪ من عناصرها في صفوف قوات الأمن والجيش العراقي، رغم الدعوات المتكررة للقوات الأمريكية التي تمول هذه المجالس، والتي يبلغ عددها أكثر من ٧٠ ألف عنصر. وتقول

الحكومة إن ثمة مخاوف جدية من اختراق هذه المجالس من قبل عناصر القاعدة وغيرهم من العناصر المسلحة المناوئة للحكومة. وشدد وزير الدفاع العراقي عبد القادر جاسم العبيدي على أن الحكومة لن تسمح بتحول دوريات مجالس الصحوة إلى «قوة ثالثة» بجانب الجيش والشرطة، محذرًا مما وصفه «بتسييس عملية ضمهم إلى قوات الأمن».

وفي مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الداخلية جواد البولاني في ٢٢ ديسمبر الماضي، قال العبيدي (وهو سني لا ينتمي لأي حزب سياسي رئيسي): «نرفض رفضًا قطعيًا أن تتحول مجالس الصحوة إلى تنظيم عسكري».

الاحتضان الأمريكي للمجالس، وطبيعة الدور المطلوب منها، والتهديد الذي قد تشكله على البلاد وأمنها واستقرارها ومستقبلها، أثار تخوفات عديدة لدى قطاعات عراقية عديدة، وإن اختلفت هذه التخوفات باختلاف منطلقاتها ومشاربها. فقد حذرت «هيئة علماء المسلمين» من مجالس الصحوة، وإن لم يخرج التحذير عن الإطار الهادئ المتحفظ الذي عرفت به الهيئة، إذ دعا الشيخ حارث الضاري شيوخ العشائر ألا يكونوا جزءًا من المخططات الأمريكية التي تهدف إلى إضعاف وتفتيت العراق، وجعله كانتونات ومناطق مسلحة.

كما أبدى قطاع كبير من الشيعة معارضة كبيرة، انحصرت في كونها تسليحاً لجماعات سنية لا يؤمن جانبها، مهما كانت انتماءاتها السياسية. وخشيتهم الحوار المنفرد للقوات الأمريكية مع العشائر السنية، ومطالبتهم بممارسة المزيد من الإشراف على مشروع «يقظة العشائر»، محذرين من خطورة تسليح العشائر أو تشكيل قوات عسكرية فيها يمكن أن تتحول إلى قوة تحاربهم فيما بعد.

وفي مقابل الدعم الأمريكي لمجالس الصحوة، فإنها تواجه تهديدًا من تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين الذي طالب باستهداف عناصر المجالس. ففي تسجيل صوتي بُثَّ على شبكة الإنترنت قال أبو عمر البغدادي زعيم التنظيم: «ضحوا تقبل الله أضحيتكم نحو مرتدي الصحوات، فإنهم صاروا للصليبي أعوانًا وعلى المجاهدين فرسانًا». وكان أيمن الظواهري، الرجل الثاني في تنظم القاعدة، قد أدان زعماء وشيوخ القبائل العراقية الذين تحالفوا مع القوات الأمريكية في العراق ضد مقاتلي القاعدة ووصفهم بأنهم «خونة».

وقد رفضت مجالس الصحوة السنية فى العراق اتهامات الخيانة والتحذيرات التى أطلقها زعيم القاعدة أسامه بن لادن للسنة من الانضمام للمجالس، أو الاشتراك في حكومة تضم الشيعة والأكراد والسنة التي تؤكد إصرارها على مقاتلة عناصر القاعدة وطردهم من البلاد.

وتكثر تصريحات المسئولين العراقيين اليوم حول مصير هذه القوات المتنامية، فمنهم من يريد دمجها بالجيش والشرطة باعتبار أن هذه القوات قد أعطت البرهان الواضح على كفاءتها وقدرتها القتالية، والتزامها بالدفاع عن الوطن والمواطنين. بينما يرى آخرون غير ذلك، حيث يعتبرون إدماج هذه التشكيلات المسلحة الواسعة في الجيش والشرطة مربكا لنظام المحاصصة الذي اتبع في تعيين المنخرطين في القوات المسلحة العراقية شأنها شأن المحاصصة الطائفية السياسية المتبعة سلفًا. فالاندماج يعني في هذه الحالة ترجيح الكفة العسكرية للعرب السنة على غيرهم، حيث ستصبح هذه القوات أكثرية مطلقة داخل النسيج العسكري العراقي، وهو ما سيلهب مخاوف المجتمع الشيعي الذي يخشى أن يعيد التاريخ نفسه.

الأمر الخطير في خطط إنشاء «مجالس صحوة» في العراق هو أنها أدت إلى بروز قوى محلية راحت تفرض سيطرتها على المقاطعات، وهي تتفرد بحكم هذه المناطق أو البقع الصغيرة بمعزل عن عشائر أخرى، بل وتبسط سلطانها على بعض المناطق بوصفها «سلطات محلية شرعية» اكتسبت شرعيتها من عمل «بطولي».

## رابعًا: جيش المهدي

في يوليو ٢٠٠٣، أعلن مقتدى الصدر «الابن الأصغر للزعيم الشيعي الراحل محمد صادق الصدر» تأسيس جيش المهدي، عقب اغتيال زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية «محمد باقر الحكيم». وجيش المهدي ليس جيشًا نظاميًا تقليديًا كما يوحي اسمه، لكنه ميليشيا مسلحة بأسلحة خفيفة ومتوسطة. وبسبب انتشار أتباع التيار الصدري في المحافظات الجنوبية، استطاعت تلك الميليشيا فرض سيطرتها، وهو ما أدى إلى وقوع مصادمات مع أحزاب دينية تحاول فرض نفوذها في المناطق ذاتها. وقد أثار «مقتدى الصدر» في دعوته ضرورة مقاومة الاحتلال الأمريكي، والمطالبة

بخروجه بالطرق السلمية، وأسس صحيفة «الحوزة الناطقة» التي سرعان ما تم إغلاقها من قِبَل الحاكم المدني السابق للعراق «بول بريمر».

ومع اتساع دائرة الفشل السياسي وفضائح الضعف والفساد الإداري التي تميزت بها حكومات ما بعد الاحتلال، تمكن «مقتدى الصدر» من اكتساب شعبية واسعة في الأوساط الفقيرة في بغداد ومحافظات جنوب العراق، بل امتدت خارطة مناصريه الى تلعفر وكركوك وديالي في شمال وشرق بغداد. وتأتي أهمية تيار الصدر وخطورته في كونه يضم تيارات شعبية واسعة، ولكنه يفتقد إلى القاعدة السياسية المنظمة- والخبرات التي تحصن هذا التيار من النزوات والتطرف، والابتعاد عن الانحدار والفوضى السياسية.

وانخرط التيار الصدري في العملية السياسية منضماً إلى القائمة الشيعية المسماه «الائتلاف العراقي الموحد» التي تمتلك ١٣٠ مقعدًا، وتتكون من عدة كتل هي «المجلس الإسلامي الأعلى»، «حزب الدعوة والفضيلة»، و«الكتلة الصدرية» التي تمتلك ٣٠ مقعدًا برلمانيًا.

وقد اكتسب هذا التيار خصوصيته في التشكُّل، الأمر الذي أهَّله لأن يكون متميزاً في أدائه الجماهيري والسياسي، خاصة أنه أصبح يتعامل مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية في العراق من خلال قواه الثلاث الدينية، والثورية، والسياسية. كما أن الانخراط في العملية السياسية لم تؤدِّ إلى تحجيم الجانب العسكري له، بل ازداد دوره بعد تفجير المرقدين العسكريين في سامراء في فبراير ٢٠٠٦. وبشكل متسارع نما جيش المهدي وتحول الى قوة كبيرة، انتظم فيها أكثر من ٦٠٠٠ مسلح بعد سنة واحدة من غزو العراق في ٢٠٠٣. وتوسعت شبكة المشاركين في الميليشيات في مناطق مختلفة من العراق، خاصة في الأجزاء التي أخفقت فيها قوات التحالف والقوات الأمنية العراقية في حماية المدنيين من هجمات التمرد والنشاطات الإجرامية الأخرى.

وهكذا، تبدو أسباب تنامى جيش المهدى مرتكزة فى توافر عاملين أساسيين، هما:

أولاً، إن القوات الصدرية كانت فعالة في توفير الأمن للسكان المحليين في مقابل الولاء للحركة الصدرية التي يقودها رجل الدين الشاب مقتدى الصدر. وفي الأحياء الفقيرة لمدينة الصدر في أطراف بغداد الشرقية، حيث تشكلت معظم مقرات الميليشيا، أخذ السكان ينظرون إلى جيش المهدي كمؤسسة عسكرية قوية قادرة على حماية المواطنين الشيعة وممتلكاتهم من الهجمات المتزايدة للقاعدة، أو بعض الهجمات التي كانت تنفذها أطراف متمردة أخرى.

ثانيًا، «اندلاع حرب طائفية شبه منظمة» جاءت بعد تفجير الأضرحة المقدسة في سامراء.

توافر البيئة المناسبة لتنامى الدور العسكرى لجيش المهدى توازى معه مجموعة من العوامل المساعدة مثل تسلل بعض أفراده للأجهزة الأمنية، وتوظيف إمكانات بعض الأجهزة لتنفيذ أهداف وعمليات خارجة عن القانون. هذا التنامى زاد من هواجس العديد من القوى العراقية التى طالبت بتحجيمه.

## تجميد جيش المهدي

مع بدء خطة فرض القانون في فبراير ٢٠٠٧، بدا أن الخطة تستهدف جيش المهدي، مثلما تستهدف عناصر القاعدة والمتمردين السنة. وفى محاولة للالتفاف على القانون وتجنب سيناريوهات المواجهة أو العزل، جاء قرار تجميد جيش المهدي، حيث أمر مقتدى الصدر -اعتبارًا من ٢٩ أغسطس ٢٠٠٧- بتجميد جميع أنشطة جيش المهدي لستة أشهر؛ وذلك على خلفية الأحداث الدامية التى شهدتها مدينة كربلاء، وأسفرت عن سقوط ٥٢ قتيلاً، وأكثر من ٣٠٠ جريح، من أجل اعادة تنظيمه. وفى ٢٢ فبراير ٢٠٠٨، أمر مقتدى الصدر جيش المهدي بتمديد وقف إطلاق النار ستة أشهر أخرى.

ولعب قرار التجميد دورًا مهماً في تهدئة المعارك الطائفية نسبيًّا، وساهم في تراجع حدة استهداف القوات الأمريكية والعراقية، وبدأت هذه القوات تركز جهودها على الميلشيات الأخرى، وتتفرغ لمواجهة عناصر القاعدة التي تكبدت في الأونة الأخيرة خسائر كبيرة.

وقد بدت مشكلة ومتطلبات إعادة هيكلة جيش المهدى، او البحث فى مستقبله تفرض نفسها ليس على اتباعه فقط ولكن أيضاً على الحكومة العراقية، حيث تظل متطلبات واحتياجات تغليب الشق السياسي على الأمني والوطني على

الطائفي قائمة. كما أن صعوبات الاستمرار تواجه بتحديات لا تقل صعوبة عن العودة عن التجميد التى تبدو أكثر صعوبة فى هذه اللحظة.

وقد عبر الرئيس العراقي «جلال طالباني» عن دعمه القرارات التي اتفق عليها رؤساء الكتل السياسية حول ضرورة حل ميليشيات جميع الاحزاب وخصوصًا جيش المهدي. وقال طالباني في مؤتمر صحفي «نحترم التيار الصدري، وأعمل بشكل متواصل من أجل إشراك التيار الصدري في الحكومة، ونأمل أن يستجيب التيار للقوى السياسية التي تطالبه بحل جيش المهدي»، وهذا أدى بدوره إلى وضع التيار الصدرى أمام خيارين: الخيار السياسي السلمي، أو الخيار العسكري المسلح.

الخيار السياسي يعني دخول التيار الصدري العملية السياسية وفقًا لشروطها، وأول هذه الشروط عدم اللجوء إلى السلاح، خصوصًا فيما يتعلق بالتعامل مع القوات الأمريكية، والاعتراف بشرعية الدولة الراهنة، ومؤسساتها القائمة بما في ذلك حكومة المالكي، ومجلس النواب، وإحالة مسألة مستقبل القوات الأمريكية إليهما ليتم حلها من خلال المفاوضات مع الجانب الأمريكي، والانتهاء من ذلك قبل نهاية العام الحالي، ولكن المشاركة في العملية السياسية لا تحظر أن يكون أي حزب معارضًا.

وفى إطار الحديث عن حل جيش المهدي، قال القيادي في المجلس الأعلى الإسلامي «جلال الدين الصغير» إن حل جيش المهدي هو مهمة مقتدى الصدر، ولا دخل للمرجعية فيه؛ لأن الصدر لم يستشرها عند تأسيسه. وقال الصغير لوكالة أنباء (أصوات العراق) إن المرجعية، ومنذ البداية، رأيها واضح وصريح «لا سلطة غير القانون، ولا سلاح خارج إطار القانون». وتساءل «متى استشيرت المرجعية بتشكيل جيش المهدي حتى تتحدث عن إلغائه، ومن أسس جيش المهدي عليه أن يحله».

وصرح مصدر في مكتب آية الله علي السيستاني في النجف لجريدة «الحياة» إن «السيستاني لم يُستشَر بموضوع حل جيش المهدي من جانب السيد مقتدى الصدر، ولم يعط كلامًا ببقاء جيش المهدي». وأضاف: «ليس من شأننا التدخل في قرار يخص تجميد أو حل جيش المهدي، لأن هذه القرارات هي حصرًا بيد مقتدى بعد استشارته المرجعيات الدينية». ونفى اعتزام الصدر إحالة موضوع حل جيش المهدي إلى المرجعيات الدينية في النجف، واصفًا الأنباء بهذا الصدد بأنها «كلام سابق لأوانه».

## خامسًا: قانون النفط

ظلت الحكومة العراقية تروج لقانون النفط والغاز شهورًا عديدة، وتحاول تقديمه للبرلمان لإقراره.

وسط جدل واسع امتد لنحو عام، وتعددت الأسماء التى يطلقها العراقيون على القانون. فهناك من يسميه قانون توزيع الثروات، فيما يسميه قسم آخر قانون النفط والغاز، ويكتفي قسم ثالث بتسميته قانون النفط. وقد استبعد برلماني عراقي تصويت البرلمان لصالح القانون الجديد؛ بسبب تزايد الخلافات حوله بين الأعضاء الذين لم يتفقوا حتى على تسميته.

في ٣ يوليو ٢٠٠٧ أقر مجلس الوزراء مسودة قانون النفط العراقي الجديد وأحيلت إلى مجلس النواب العراقي بغرض المناقشة والتشريع. وعلى الرغم من عدم نشر الصيغة النهائية، إلا أن الجدل الدائر والخلافات التى تعكسها مواقف القوى السياسية وتصريحات الحكومة وحكومة إقليم كردستان يمكن معها رصد خلافات حول الملاحق الأربعة التي جاء بها القانون والمتضمنة تحديد الحقول المكتشفة غير المطورة، القريبة من مراكز الإنتاج، ووضعها تحت مسؤولية شركة النفط الوطنية المزمع استحداثها.

### ١ - قانون النفط والدستور

قانون النفط الاتحادي هو عبارة عن رزمة تشريعات لقطاع استخراج النفط وإنتاجه وتقاسم العائدات، وهو أيضًا تشريع لتنظيم وزارة النفط وشركة نفط العراق الوطنية. وتكمن المشكلة في أن دستور ٢٠٠٥ لا يصف السياسة النفطية بصورة محددة كواحدة من وظائف السلطات الاتحادية، على الرغم من حقيقة أن العراق يجني أكثر من ٩٠٪ من عائده السنوي من صادرات النفط الخام (نحو ٣٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٧). وتركت سلطة رسم السياسة النفطية

ومراقبة الصناعة غامضة بصورة متعمدة، الأمر الذي ترك الباب مفتوحًا على مصراعيه أمام تفسيرات مختلفة حول الجهة المسئولة فعلاً عن قطاع استخراج النفط وإنتاجه.

تشير المواد ١١١ - ١١٥ من الدستور إلى التعاون المشترك بين السلطة الاتحادية والأقاليم والمحافظات في النشاطات الاقتصادية، لكنها تتجاهل ذكر السياسة النفطية، إذ تشير هذه المواد إلى تقاسم الاختصاصات التالية بين السلطات الاتحادية والسلطات الإقليمية. كما تدعو هذه المواد إلى تعاون اتحادي وإقليمي بخصوص الحقول المنتجة بالفعل، لكن كان هناك إغفالاً متعمدًا لعدم صلاحية الجهة المسئولة على الحقول المكتشفة حديثًا، إذ يشير الدستور إلى: أولاً، تتولى الحكومة الاتحادية مع المحافظات والحكومة المحلية إدارة النفط والغاز المستخرجين من الحقول الحالية شرط أن توزع عائدات النفط والغاز بطريقة منصفة تتناسب مع توزيع السكان في جميع أنحاء العراق مع حصة ثابتة لمدة زمنية ثابتة للمناطق المتضررة التي كانت محرومة بغير وجه حق في عهد النظام السابق والمناطق التي تضررت لاحقًا، وبأسلوب يضمن تنمية متوازنة في مختلف أنحاء العراق، وسيتم تنظيم هذا الأمر بالقانون. ثانيًا، ستقوم الحكومة الاتحادية مع الحكومات الإقليمية وحكومات المحافظات المنتجة معًا بصوغ السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بطريقة تحقق المنفعة القصوى للشعب العراقي باستخدام أرقي تقنيات مبادئ السوق وتشجع على الاستثمار.

إن الخلافات القائمة، فضلاً عن تداعياتها المستقبلية في بناء صناعة نفطية حديثة، فإنها تبرز حالياً في تعطيل عمل لجنة البترول الاتحادية التي سيترأسها رئيس الوزراء، والتي ستكون مسؤولة، من بين وظائف أخرى، عن تحديد حصص إنتاج إقليمية ضمن حصة العراق في الأوبك. وتجدر الإشارة أن احتياطي العراق من النفط يبلغ ١١٥ مليار برميل، وأن الإنتاج الحالي يقتصر على حوالي مليوني برميل في اليوم، حيث يبلغ متوسط الصادرات ١,٥ مليون برميل يوميًا في العام ٢٠٠٧. بيد أن العراق مازال مسكونًا بمشكلات أمنية خطرة تلحق خسائر جسيمة باقتصاده بصورة عامة وبقطاع نفطه بصورة خاصة. ويقدر معهد تحليل الأمن العالمي أنه حتى بداية ديسمبر ٢٠٠٦، استهدفت صناعة النفط والغاز في العام ٢٠٠٦ بنحو ٣٧٤ حادثة، منها هجمات على أنابيب نفط ومنشآت إنتاج وأفراد. وسجلت ٢٨٥ حادثة في العام ٢٠٠٥ و ١٨٥ حادثة في العام ٢٠٠٤. وفي ١٤ أغسطس ٢٠٠٧، هاجم حوالي ١٠٠ رجل مسلح متنكرين بزي الشرطة ومستخدمين آليات رسمية حكومية مقر هيئة تسويق النفط في بغداد وخطفوا وكيل وزارة النفط عبد الجبار الوكاع، المسئول عن الإنتاج والاستكشاف، وأربعة من مديرين عامين كانوا في المجمع السكاني المجاور لمقر هيئة التسويق.

وتمثل قضية النفط واحدة من ١٨ نقطة مرجعية وضعتها إدارة بوش من أجل الحكم على نجاح حكومة المالكي. لكن في غياب حوار وطني ومصالحة ناجحين، تحول مشروع القانون إلى قضية أخري من قضايا الانقسام في العراق، لا سيما مع بداية المناقشة العلنية لمسودة قانون النفط.

وقد حاولت حكومة المالكي وضع مشروع لقانون نفط يطلق صناعة النفط العراقي في اتجاهات جديدة. إلا أن التوقيت لم يكن مشجعًا للحصول على مناقشة جيدة وبناءة له إذ كان العراق في أوج حرب أهلية، ونزاع طائفي، واحتلال، إلى جانب فشل الأحزاب الدينية في الحكم والإدارة، وعدم وجود حكومة فاعلة، فضلاً عن فساد مستشر، ونقص مزمن في منتجات النفط والطاقة الكهربائية.

وقد أكد تقرير صادر عن مكتب المحاسبة التابع للحكومة الأمريكية في أوائل مايو ٢٠٠٧ إن بين «١٠٠,٠٠٠ و ٣٠٠,٠٠٠» برميل في اليوم من إنتاج العراق النفطي المعلن على مدي الأعوام الأربعة الماضية يمكن أن تكون قد استعملت في عمليات فساد أو تهريب. ويعني هذا بالتأكيد تكبد وزارة المالية في العراق خسارة من عائدات النفط الخام ومنتجات النفط قدرها حوالي ١٠ ملايين دولار يوميًا. كما أوضح تقرير مكتب المفتش العام في وزارة النفط العراقية في منتصف يوليو أن العراق خسر نحو ٢٤,٧ مليار دولار منذ العام ٢٠٠٣ بسبب العنف والاضطراب السياسي اللذين أعطبا مشاريع قائمة وأجلا مشاريع جديدة.

## ٢- الموقف من مسودة قانون النفط

يزيد من وتيرة الجدل الدائر حول القانون رغبة الإدارة الأمريكية في تسريع المصادقة عليه. وقال عدد من المختصين في الشأن النفطي والمسئولين الحكوميين إن الاتفاق بين الكتل السياسية، لا سيما بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية، سيسهم في إقرار مشروع قانون جديد للنفط والغاز.

وكشف المتحدث باسم الحكومة العراقية أن النسخة التي أرسلت إلى مجلس النواب من مشروع قانون النفط والغاز "هي نفسها التي اتفق عليها في فبراير ٢٠٠٧. وتوقع عضو لجنة النفط والغاز بمجلس النواب "جابر خليفة" أن يمر مشروع قانون النفط والغاز "بمرحلتين من التجاذبات: الأولى، المرحلة الحالية بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان، والأخرى ستكون بين مؤيدي القانون ومعارضيه" داخل مجلس النواب، بحيث تأخر إقرار مجلس النواب العراقي لمشروع قانون النفط والغاز، الذي أقرته حكومة نوري المالكي، وأحالته إلى البرلمان في يوليو ٢٠٠٧، بسبب معارضة عدة قوى برلمانية وسياسية مؤثرة للقانون. وفي هذا الإطار جاء موقف التيار الصدري من قانون النفط والغاز الجديد داعمًا لرفضهم البقاء الامريكي، وعلى ضرورة العمل على جدولة انسحابهم، حيث دعا النائب "نصار الربيعي" (عن الكتلة الصدرية) جميع الكتل السياسية أن تدرس قانون النفط والغاز دراسة موضوعية؛ لأنه يمثل مستقبل العراق. وأضاف أن الكتلة ترفض أي عقد يبرم في قانون النفط والغاز مع أية شركة أجنبية لها جيش على أرض العراق.

ولمناقشة مسودة قانون النفط، لا بد من اعتماد ثوابت وأسس للنظر في تفاصيل القانون، كما أن التعاقد مع الشركات الأجنبية له أبعاد سياسة، وهو ما ينطبق على عملية التنقيب والاستخراج بالنسبة لدول الجوار؛ لوجود تداخل بين الحقول النفطية. ويُذكَر أن تحديات الإنتاج لا تتوقف على عملية الاستخراج، بل أن هناك عمليات أخرى كالتسويق والنقل التي تتعلق بالتفاوض مع باقي الدول. ويجب أن يدرك الجميع أن عقود النفط تختلف عن العقود الأخرى كالعقود ذات الطبيعة الخدمية (كإنشاء مجاري الماء والصرف الصحي) ذات البعد الإقليمي المحدود غير الإستراتيجي. وهو ما يتطلب أن يتسم القانون الآتي:

١. ينبغي أن يكون القانون مرنًا في طبيعة العقود، وبما يتناسب مع حاجة الحقول المختلفة. وعليه يجب عند التشريع أن توضع الضوابط الضرورية التي تصون الجهة المتعاقدة من الخطأ، وفي نفس الوقت تعطيها القوة التفاوضية الضرورية، كأن ينص القانون على ألا تتجاوز حصة الشركات الأجنبية العاملة نسبة محددة من الإنتاج، أو فترة زمنية معينة.

٢. الالتزام بالشفافية بنشر العقود وتقاريرالإنتاج المالية بشكل دوري لإطلاع الجمهور. كما أنه من الضروري اعتبار عقود الترخيص باطلة إذا انتهك المتعاقدون القانون الخاص بمكافحة الفساد، وإلزام الإدارات النفطية القيام بتوزيع عطاءات عامة على أسس تنافسية باعتبار ذلك من العوامل المهمة لمنع الفساد.

٣. إن المحاصصة تؤدي إلى عدم إعطاء الأولوية للكفاءات، وبذلك تكون الدولة أكثر حاجة واعتمادًا على الشركات الأجنبية لتطوير الإنتاج.

ومن الأهمية الإشارة إلى تحذير أكثر من ١٠٠ خبير نفطي واقتصادي عراقي، رئيس وأعضاء مجلس النواب العراقي من مغبة إقرار قانون النفط والغاز العراقي الجديد قبل حسم التعديلات الدستورية، ولفتوا إلى التبعات المتوقعة التي ستكرس لا محالة حالة الانقسام والفوضى والتشرذم في حال إقرار هذا القانون، وذلك حسب رسالة وجهوها إلى رئيس وأعضاء مجلس النواب العراقي. وقد أبدى هؤلاء الخبراء مجموعة من الملاحظات على مسودة هذا القانون منها ما يلي:

- أن القانون ينظم قطاع الاستخراج وتطويره، ونظرًا لأهميته القصوى، فإنه لابد من التأني وعدم الاستعجال في إصداره قبل اغنائه بالمزيد من المناقشة وإجراء التعديلات عليه بما يضمن مصلحة عموم الشعب العراقي، وأن لا يغفل قطاع الصناعات التحويلية (التصفية والتوزيع وصناعة الغاز) مع إعطاء الأولوية لتشريع قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

- هناك مناقشات جارية نحو تعديل الدستور ومنه الفقرات الخاصة بالنفط والغاز، وبالتالي لا نرى من الناحيتين القانونية والفنية ضرورة تشريع القانون المعروض قبل حسم التعديلات الدستورية.

- تشكل عقود تراخيص الاستكشاف والتطوير والإنتاج العمود الفقري لهذا القانون، وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان التأكيد على دور مجلس النواب في المصادقة على مثل هذه العقود، أسوة بما يجري في بلدان العالم. وقد لاحظ اقتصار صلاحيات المجلس على تشريع القانون والمصادقة على الاتفاقيات الدولية فقط.

- أما موضوع الملاحق الأربعة المرفقة فهو في غاية الأهمية، وعليه فإن دور شركة النفط الوطنية العراقية بضرورة توليها مسؤولية إدارة كافة الحقول المنتجة والمكتشفة وبالصيغة التي تضمن الحفاظ على حقوق الشعب العراقي بالكامل وعدم التنازل عن أي من الاحتياطات النفطية وبأي صيغة تعاقدية لجهات أجنبية.

- ضرورة وضع خطة مركزية شاملة لعموم العراق في تحديد أولويات أعمال التطوير والاستكشاف وفقًا للأسس الاقتصادية والفنية المعمول بها في الصناعة النفطية، مع الإقرار بأهمية مشاركة الأقاليم والمحافظات في عمليات التخطيط والتنفيذ والإدارة وضمن رؤية شاملة تضمن المنفعة القصوى لعموم الشعب العراقي.

- إن تمرير القانون بوضعه الحالي من دون الانتباه إلى التبعات المتوقعة من تنافس بين الأقاليم والمحافظات، وما قد يترتب عنه من نزاعات ستؤول لا محالة إلى تكريس حالة الانقسام والفوضى والشرذمة، وخير مثال لذلك الإعلان المنفرد الأخير من حكومة إقليم كردستان في عرض (٤٠) قطعة استكشافية للاستثمار الأجنبي، من دون الانتظار للقانون الاتحادي، ومن دون وجود خطة مركزية مقررة شاملة لعموم العراق ومن ضمنها إقليم كردستان.

ومعلوم أن المشاركة في الإنتاج تغل يد الحكومة، وتجعلها مقيدة بقرار الشركات. وما يزيد الطين بلة هو غياب صوت الشعب العراقي، وبالتالي غياب القرار الوطني وتحقيق المصلحة العليا، وهو ما يحصل عادة تحت أوضاع استثنائية تمر بها الشعوب والحكومات في ظل الحروب والكوارث. وواضح أنه ليس لدى الحكومة العراقية اليوم، تحت ضربات الإرهاب والمستقبل المجهول، إلا أن تتنازل للشركات.

وما كان تشريع ٢٦ مايو الذي أصدرته الحكومة الأمريكية، ويطالب الحكومة العراقية بالإسراع بإصدار تشريع قانون النفط والغاز، شرطًا لاستلام المزيد من الأموال الأمريكية المرصودة للإعمار، إلا إحدى أدوات الضغط ومحاولة السيطرة على النفط العراقي.

ولا شك أن نسبة ثاني احتياطي نفطي في العالم (المؤكد ١١٥ مليار برميل، والمتوقع بين ٢٠٠ - ٣٠٠ مليار برميل)، وخيبة الأمل -كما صرح خبراء النفط العراقيون- من الحصول على المزيد من النفط في بحر قزوين، ونضوبه في بحر الشمال والأسكا، جعل لعاب الشركات الأمريكية والبريطانية يسيل؛ لسهولة تصنيع النفط العراقي، ووقوع آباره في اليابسة، فضلاً عن السعر الزهيد (دولار واحد) لإنتاج البرميل الواحد.

## سادسًا: استقرار العراق

يكمن مدخل استقرار العراق في تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية عن طريق عملية متعددة الأطراف وشفافة يكون للأمم المتحدة الدور القيادي فيها. وتتمثل أهم شروط ومتطلبات ذلك فيما يلي:

أولاً: محاربة الفساد حيث يتعدى الفساد الإداري والمالي في العراق الجديد نطاق الأفراد والجماعات البسيطة، إلى دوائر البلديات والمديريات، وإلى مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات والأحزاب والشخصيات السياسية، وإلى وحدات الشرطة والحرس الوطني وقوات حماية المنشآت والاستخبارات الحديثة، وإلى الشركات الوطنية والإقليمية والعالمية، ليبلغ ذروته داخل أروقة الوزارات العراقية على أيدي كبار الموظفين. وقدرت «هيئة النزاهة العامة» في العراق أن قيمة أموال الهدر والفساد الإداري والمالي قد ازدادت لتصل زهاء الثمانية مليارات دولار.

ثانياً: لا بد من إعادة النظر في الدستور الحالي للعراق، حيث يفتقر الدستور - نظرًا إلى معارضة العرب السنة له - إلى المعيار الأساسي لأي دستور، وهو رضا جميع الطوائف الوطنية الكبرى. كما أن التحدي الدستوري في العراق يتمثل في صنع السلام وليس في بناء الدولة، حيث إن البرلمان العراقي يواجه تحدي تعيين وتكليف وتشكيل لجنة لمراجعة الدستور وفقًا للمادة ١٤٢. وسيكون من الصعب للغاية تمرير تعديلات على الدستور من أي نوع، وبخاصة التعديلات التي تهدف إلى تحويل السلطة من الأقاليم العراقية إلى الحكومة المركزية.

واستكمالاً لتصحيح المسار الدستوري، يجب تأجيل تطبيق النظام الاتحادي وتعليق نصوص الدستور التي تنشئ مناطق اتحادية أخرى غير كردستان. كما أنه لا بد من معالجة وضع مدينة كركوك بعودة السكان المهجرين والمستبعدين - إذا رغبوا - بالوسائل القانونية، ولا ينبغي ضم كركوك إلى أي إقليم.

ثالثاً: على القوى السياسية والاجتماعية التي تخشى تهميشها أو إقصاءها (سواء السنة أو التركمان أو غيرها من المجموعات)، أن ترد على هذا الهاجس بتأكيد انتمائها للعراق علنياً وعملياً، وذلك بنبذ الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها منظمات غير شرعية أو القاعدة، هذا من ناحية. أما القوى الشيعية بكل مكوناتها فعليها أن تتبنى موقفًا سياسيًا عراقيًا قوميا.

رابعاً: على القيادة الدينية، أن تلعب دورًا في تثبيط الصراع داخل الحياة السياسية العراقية، ومنع ظهور الاتجاهات السياسية - الأيديولوجية التي كانت موجودة في العراق منذ عام ١٩٢١، ونمو السياسات المبنية على أساس عرقي. ومن ثم تقع مسؤولية كبيرة على عاتق المؤسسة المرجعية الشيعية ممثلة في آية الله العظمى علي السيستاني.

خامساً: على حكومات الدول العربية والجوار الجغرافي ذات النفوذ في العراق أن تقر بمسؤولياتها تجاه الشعب العراقي من خلال دعم الحكومة العراقية بتقديم المشورة والمساعدة الفنية لضمان قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية لسكانها، ولضمان تحسين أداء الحكومة وقدرتها على إدارة الأوضاع المعيشية للمواطنين وتلبية احتياجاتهم الأساسية.

أخيراً، أصبح من الثابت أن الاحتلال هو السبب الأصيل والمحوري وراء نكبات وانتكاسات العراق الراهنة، وبالتالي يمثل خروج الاحتلال (وضع جدول زمني لخروجه) الأساس والشرط المسبق لتحقيق أي إصلاح أو استقرار أو تحسين للوضع في العراق. فإذا كانت الغاية هي بناء عراق حر مستقل ومستقر، فعلى العراقيين أنفسهم الاتفاق أولاً على نوع النظام السياسي والاجتماعي الذي يريدونه لبلدهم قبل بناء اقتصاد حديث أو صناعة نفطية حديثة. وهذا يستدعي وضع «عقد اجتماعي» جديد يحظى بتأييد شتى فئات السكان.

# ٣- الأزمة اللبنانية.. أزمة دولة

شهدت الساحة اللبنانية على مدى عامين حالة من عدم الاستقرار السياسى والأمنى والفراغ الرئاسى. فلم تكد تنتهى الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، عقب صدور قرار مجلس الأمن الدولى رقم ١٧٠١ يوم ١٢ أغسطس ٢٠٠٦، حتى دخل فرقاء لبنان فى أتون أزمة سياسية كبرى، بدأت باستقالة الوزراء الشيعة من الحكومة يوم ١١ نوفمبر من نفس العام، ليعقب ذلك دخول جمهور المعارضة فى اعتصام مفتوح فى ساحتى رياض الصلح والشهداء وسط بيروت منذ الأول من ديسمبر، فى ظل تعطيل عمل المجلس النيابى ومقاطعة مجلس الوزراء لرئيس الجمهورية «إميل لحود» حتى انتهاء ولايته، وصولا إلى بلوغ مرحلة الفراغ الرئاسى وتسلم حكومة فؤاد السنيورة مجتمعة لصلاحيات رئيس الجمهورية منذ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٧.

ومنذ بداية هذه الأزمة وحتى انقضاء الثلث الأول من عام ٢٠٠٨، لم تفلح كافة الجهود والمبادرات الداخلية والخارجية فى إيجاد حل لهذا الصراع السياسي، رغم مرور البلد بمرحلة طويلة من الفوضى الأمنية مع انتقال الاغتيالات السياسية إلى كل من مؤسسة الجيش وقوى الأمن الداخلي، وتعدد حوادث الصدامات بين أنصار المعارضة والأكثرية، ودخول الجيش حربا ضد تنظيم فتح الإسلام السلفى الجهادي.

الأزمة بامتداداتها الداخلية والخارجية والتى تبدو تكراراً لأزمات سابقة، وضعت لبنان فى بؤرة النزاعات الدائرة فى محيطه: الصراع العربي- الإسرائيلي، والتوتر السني- الشيعي، والتوتر السوري- السعودي، ونزاع المحورين السوري/ الإيرانى والأمريكي/ الإسرائيلي.

## أولا: الأزمة السياسية.. والفراغ الرئاسي

### ١ - مقدمات الأزمة وطبيعتها

تعود جذور الأزمة اللبنانية الراهنة إلى تمديد ولاية الرئيس إميل لحود ثلاث سنوات إضافية بعد تعديل الدستور استثنائيا ولمرة واحدة يوم ٣ سبتمبر ٢٠٠٤، وذلك بعد يوم واحد من صدور القرار الدولى رقم ١٥٥٩، ثم اغتيال الرئيس رفيق الحريرى يوم ١٤ فبراير ٢٠٠٥، والذى أدى إلى تشكل قوى ١٤ آذار المناهضة للوصاية السورية وقوى ٨ آذار المؤيدة لسوريا وفتح تحقيق دولى فى الجريمة فى ٧ أبريل وخروج آخر الجنود السوريين من لبنان فى ٢٦ أبريل ٢٠٠٥.

ليشكل فؤاد السنيورة حكومته فى يوليو ٢٠٠٥ بعد حصول تيار المستقبل وحلفائه على الأكثرية فى الانتخابات النيابية. وبحلول يوم ٦ فبراير ٢٠٠٦ وضحت خارطة القوى السياسية اللبنانية بعد انضمام التيار الوطنى الحر إلى قوى ٨ آذار (حزب الله، وحركة أمل) إثر توقيعه ورقة للتفاهم مع حزب الله.

وفى ١٢ يوليو ٢٠٠٦، شنّت إسرائيل حربها على لبنان بعد أن أسر حزب الله جنديين إسرائيليين خلف الخط الأزرق، لتتوقف جلسات الحوار بين القادة اللبنانيين والتى كان مقررا استئنافها يوم ٢٥ يوليو، بعد أن شهدت الفترة ما بين ٢ مارس و ٢٩ يونيو ٨ جولات حوارية للتوافق حول عدد من القضايا، أبرزها: الموقف من شرعية التمديد للرئيس إميل لحود، والموقف من إنشاء المحكمة الدولية الخاصة لمحاكمة مرتكبى جريمة اغتيال الحريري، والموقف من القرار الدولى رقم ١٥٥٩، لاسيما ما يتعلق منه بنزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، ومناقشة قضية سلاح حزب الله فى إطار الاستراتجية الدفاعية، وطبيعة العلاقة مع النظام السورى بعد الخروج السورى من لبنان.

## خريطة القوى السياسية اللبنانية

تميز توزيع القوى السياسية فى لبنان بوجود حالة استقطاب ثنائى حاد بين قوى ١٤ آذار التى تتشكل منها الأكثرية النيابية والوزارية، وبين قوى ٨ آذار وباقى أطراف المعارضة الأخرى والتى منهم تتشكل الأقلية النيابية والوزارية. فيما اقتصرت القوى المحايدة على منبر الوحدة الوطنية- القوة الثالثة برئاسة رئيس الحكومة السابق سليم الحص، وبعض القوى العلمانية التى ليس لها تأثير على مسار الأحداث.

وتظهر خريطة التوزيع السياسى والحزبى للنواب الـ١٢٧ (بعد اغتيال النائب أنطوان غانم) هذا الاصطفاف بين معسكرين: ٦٨ نائبا للأكثرية، و٥٧ نائبا للمعارضة (بعد أن اتخذ النائب حسين الحسينى رئيس البرلمان السابق موقفا حياديا إزاء الاستحقاق الرئاسي)، فيما بقى النائب بيير دكاش المحايد الوحيد الذى لا ينتمى إلى هذا الفريق أو ذاك.

وتتشكل قوى ١٤ آذار من أربعة كتل أساسية هي: كتلة تيار المستقبل برئاسة النائب سعد الحريري، وكتلة اللقاء الوطنى الديمقراطى بزعامة رئيس الحزب التقدمي الاشتراكى النائب وليد جنلاط، وكتلة القوات اللبنانية برئاسة سمير جعجع، وحزب الكتائب اللبنانية بقيادة رئيسه الأعلى رئيس الجمهورية السابق أمين الجميل.

وتضم هذه القوى بعض التيارات الأخرى، من أبرزها: التكتل الطرابلسى برئاسة النائب محمد الصفدي، وحركة التجدد الديمقراطى برئاسة النائب بطرس حرب، وحركة اليسار الديمقراطى برئاسة النائب إلياس عطا الله، وحزب الوطنيين الأحرار برئاسة دورى شمعون، وحزب الكتلة الوطنية برئاسة كارلوس إده.

أما قوى المعارضة، فتتشكل أساسا من: قوى ٨ آذار (حزب الله بزعامة أمينه العام السيد حسن نصر الله، وحركة أمل بزعامة رئيس البرلمان الحالى نبيه بري). إضافة إلى قوى المعارضة الأخرى الممثلة فى البرلمان وهي: (كتلة التغيير والإصلاح برئاسة زعيم التيار الوطنى الحر العماد ميشال عون، والتى تضم إلى جواره: الكتلة الشعبية فى زحلة برئاسة النائب إلياس سكاف، وحزب الطاشناق برئاسة النائب أغوب بقرادونيان، والنائب ميشال المر الذى فضل الانفصال عن الكتلة فى شهر فبراير ٢٠٠٨)، وكتلة الحزب القومى السورى الاجتماعى برئاسة على قانصو. علاوة على قوة أساسية غير ممثلة برلمانيا هى تيار المردة برئاسة الوزير السابق سليمان فرنجية، وهو تيار تأسس مطلع العام ٢٠٠٦.

وتضم المعارضة أيضا بعض القوى والأحزاب السياسية الأخرى، وأبرزها: اللقاء الوطنى اللبنانى برئاسة رئيس الوزراء السابق عمر كرامي، وقوى درزية مناهضة لزعامة وليد جنبلاط على الدروز، وهي: الحزب الديمقراطى اللبنانى برئاسة الأمير طلال أرسلان، وتيار التوحيد برئاسة الوزير السابق وئام وهاب. علاوة على بعض القوى اليسارية والقومية مثل: حزب البعث العربى الاشتراكى برئاسة الوزير السابق فايز شكر، والحزب الشيوعى اللبنانى برئاسة أمينه العام خالد حدادة، وحركة الشعب برئاسة نجاح واكيم، وحزب الحوار الوطنى برئاسة فؤاد مخزومي.

وقد احتدمت الخلافات بين الأكثرية والمعارضة عقب انتهاء الحرب مباشرة، إذ أضيف ملف جديد يرتبط بتفسير كل فريق للقرار ١٧٠١، وخاصة بعد أن دعا مجلس الوزراء فور انتهاء الحرب إلى اجتماع وزارى لم ينعقد بسبب رفض وزراء المعارضة الدخول فى نقاش حول مسألتى انتشار الجيش اللبنانى وسلاح حزب الله قبل أن تنتهى الحرب رسميا، فيما اعتبر حزب الله أن هناك فريقا فى الأكثرية كان ينتظر هزيمة حزب الله فى الحرب لتصفيته عسكريا، ومن ثم إضعافه سياسيا فى الداخل.

وكان متوقعا أيضا أن تزيد حدة التوتر مع اقتراب موعد وصول مشروع إقرار المحكمة الدولية من الأمم المتحدة فى منتصف شهر نوفمبر ٢٠٠٦، وهو الأمر الذى دعا رئيس المجلس النيابى «نبيه بري» إلى الدعوة للتشاور حيث عقدت ٤ جلسات تشاورية لمناقشة الخلافات السياسية خلال الفترة من ٩ - ١١ نوفمبر، انتهت باستقالة الوزراء الشيعة الخمسة من الحكومة ـ إضافة إلى وزير البيئة يعقوب الصراف فيما بعد ـ مع إقرار الحكومة عقد جلسة لمجلس الوزراء يوم ١٣ نوفمبر لمناقشة وإقرار مشروع المحكمة الدولية الذى بعثه الأمم المتحدة دون إخطار رئيس الحكومة رئيس الجمهورية رسميا بانعقاد جلسة مجلس الوزراء كما ذكرت أطراف المعارضة.

وقد كشفت هذه الجلسات عن حجم التباعد بين مواقف الأكثرية والمعارضة، فالأولى وضعت فى أولوياتها تمرير نظام المحكمة الدولية، وتطبيق القرار ١٧٠١ وفق تفسيرها له، أى بسط سيادة الدولة على كافة أراضيها، وبالتالى لا نجاح فى ذلك دون الحفاظ على التشكيلة الحكومية القائمة ورفض إعطاء المعارضة الثلث الضامن أو «المعطل» فى الحكومة.

أما المعارضة فكانت أجندتها مختلفة، فهى تريد «الثلث المعطل» بداية، وبعد ذلك يتم الاتفاق على بنود تشكيل المحكمة الدولية بالتوافق بين الطرفين، وهو ما يعنى أنها هى الأخرى تستطيع تعطيل أى قرارات حكومية تتخذ على أى صعيد. ورأت أوساط المعارضة أنها لم تكن تتوقع أن تناقش مسألة تكوين المحكمة فى غيابهم، وفى ظل عدم إخطار رئيس الحكومة «فؤاد السنيورة» رئيس الجمهورية رسميا، لا هاتفيا كما قيل، بانعقاد جلسة مجلس الوزراء.

وأمام هذا التنافر الحاد فى المواقف، بدا كل فريق غير مطمئن للعبة السياسية التى يتبعها الفريق الآخر، وهو ما أدى لتبادل الاتهامات والعمل وفقاً لأجندات إقليمية ودولية حساب الوحدة الوطنية الداخلية.

وكان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله قد حدَّد فى أول ظهور علنى له بعد الحرب يوم ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٦، الأسس التى سيتعامل بها الحزب ـ وبقية قوى المعارضة ـ مع الداخل اللبناني، فلا مناقشة لسلاح الحزب إذ لا أحد أو أى جيش فى العالم يستطيع نزع سلاح المقاومة، ولا مهام لليونيفل إلا مساندة الجيش اللبناني، وضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية لأن هذه الحكومة الحالية قاصرة تعتمد أجندة وأوامر خارجية، وأنها حكومة «فيلتمان»، السفير الأمريكى فى لبنان.

أما قوى ١٤ آذار فقد ردت منذ البداية بأنه لا مجال لتغيير الحكومة اللبنانية، وأنه من الضرورى إعادة فتح ملف رئيس الجمهورية، وأنه لا للتراجع عن تنفيذ كافة القرارات الدولية المرتبطة بالتحقيق فى جريمة اغتيال الحريري. ورأت أن المعارضة تنفذ أجندة سورية/ إيرانية، حيث دعت كتلة المستقبل برئاسة سعد الحريرى فى بيان لها حزب الله إلى الخروج من سياسة المحاور الإقليمية، كما شنّ النائب وليد جنبلاط أكثر من هجوم عنيف على سوريا وحلفائها، وعلى علاقة حزب الله بإيران.

ومع استقالة الوزراء الشيعة وموافقة مجلس الوزراء على مشروع المحكمة، انتقل لبنان من مرحلة الخلاف السياسى إلى الدخول فى أزمة حكم وحكومة وحديث لم ينقطع، دستوريا وميثاقيا، حول مشروعية الحكومة.

فقد رأت المعارضة أن الحكومة فى وضع غير دستورى وغير ميثاقي، لأن وضعها الحالى يناقض ميثاق العيش المشترك والفقرة (ى) من مقدمة الدستور، وأن ثمة أزمة شراكة شيعية وأخرى مسيحية بسبب غياب «التيار الوطنى الحر» عن الحكومة منذ تشكيلها فى عام ٢٠٠٥، وهو ما يقضى من وجهة نظر المعارضة إما إلى: تشكيل حكومة وحدة وطنية تعطى فيها الثلث الضامن، وإما اللجوء إلى خيار الشارع، والذى أعلنه الأمين العام لحزب الله فى خطابه يوم ١٨ نوفمبر بعد التشاور والتنسيق مع حلفائه من المعارضة، وأكد عليه العماد عون فى نفس اليوم حين ذكر أن «نهاية الوضع الحالى قريبة جدا»، فى إشارة إلى توافقه مع دعوة السيد نصر الله إلى نزول المعارضة إلى الشارع.

ومن هنا حسمت المعارضة خيارها بالنزول إلى الشارع والدخول فى اعتصام مفتوح، إذ دعا السيد نصر الله أنصار المعارضة يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦ إلى «بدء احتجاجات سلمية اعتبارا من الأول من ديسمبر لإسقاط حكومة فؤاد السنيورة». وأصدرت قوى المعارضة بيانا يوم ٣٠ نوفمبر ذكرت فيه «إن قوى المعارضة الوطنية اللبنانية تدعو اللبنانيين بمختلف طوائفهم وأحزابهم وقواهم السياسية والاجتماعية إلى التجمع السلمي والاعتصام المفتوح؛ احتجاجا على غياب منطق المشاركة السياسية الحقيقية وللمطالبة بتشكيل حكومة وحدة وطنية يكون أولى مهامها إقرار قانون جديد للانتخابات».

وبالمقابل، دعت قوى ١٤ آذار أنصارها إلى «الجهوزية التامة لمواجهة الانقلاب على الشرعية». ورأت أن المعارضة تريد إحداث فراغ سياسي بالبلد، فلا رئيس الجمهورية يوافق على مشاريع من الحكومة لأنه يعتبرها فاقدة الشرعية، ولا مجلس النواب يجتمع لدراسة مشاريع محالة إليه من مجلس الوزراء.

وأصرت الأكثرية على دستورية الحكومة وعلى دستورية انعقاد جلساتها رغم استقالة الوزراء الشيعة. واستندت فى ذلك إلى العديد من الآراء القانونية، ومنها رأى وزير العدل شارل رزق ورأى النائب السابق إدمون رزق، والقائلان بأن الحكومة ما دامت تملك ثلثى عدد الوزراء فهى قانونية، لأن استقالة وزراء أى طائفة من الحكومة إراديا لا يمكن أن تشكل مخالفة للفقرة (ى) من مقدمة الدستور وفيها: «لا شرعية لأى سلطة تناقض العيش المشترك»، ولا يمكن الاعتداد فى حال الاستقالة المطروحة إلا بالفقرة (أ) من المادة ٩٥ من الدستور وفيها: «تمثل الطوائف بصورة عادلة فى تشكيل الوزارة». لذا فإن استقالة ٦ وزراء من أصل ٢٤ وزيرا لا تشكل أيا من الحالات الست المعددة حصريا فى المادة ٦٩ من الدستور.

وقبل الاعتصام تقدم رئيس الوزراء فؤاد السنيورة باقتراح يتضمن قيام حكومة وحدة وطنية تعطى للأكثرية أقل من الثلثين، والمعارضة أقل من الثلث، على أن يكون الصوت المرجح ملك وزيرين حياديين لا يحق لهما الاستقالة، مقابل أن تعطى المعارضة موافقة مبدئية للسير باتجاه انتخابات رئاسية مبكرة، مع الحرص على استمرار التشاور فى هذا الشأن مع البطريرك نصر الله بطرس صفير، وذلك لوضع البلاد فعليا على طريق الخروج من المأزق الراهن. لكن وئد هذا الاقتراح فى مهده لأن المعارضة رأت فيه قفزا على مطالبها وخوض الأكثرية معركة الرئاسة مبكرا للغاية، فى حين أنها تطالب بإجراء انتخابات نيابية مبكرة.

وهكذا، خرج الصراع من نطاقه المحلى كصراع على الشراكة فى الحكم والاستئثار به إلى الصراع حول مشروعين.

المشروع الأول، تتبناه الأكثرية، وينطلق من نظرة تعيد تجديد دور لبنان القديم، بصفته محطة اقتصادية بين الشرق والغرب، وترى أن مشروعها يحتاج للاستقرار، وبالتالى إلى شكل من أشكال السلام مع إسرائيل، وتجد فى دول عربية حليفة وفى قوى أخرى غربية داعما لمشروعها هذا. ويرى أصحاب هذا المشروع أن لبنان فى طور استقلاله الثانى بعد الخروج السورى من لبنان.

أما المشروع الآخر، تتبناه المعارضة، وعلى رأسها حزب الله، ويرى أنه لا يمكن عزل لبنان عن شئون المنطقة، وأن للبنان قضية وطنية، فهناك أراض محتلة وأسرى لدى إسرائيل، وكذا يرى حزب الله لنفسه دورا فى القضية الفلسطينية. ويرى هذا الفريق أن لبنان الذى انتصر على إسرائيل فى صيف ٢٠٠٦ يتمثل استقلاله فى تنحية الحكومة الحالية «المتأمركة»، وتعديل النظام الانتخابي، والمشاركة فى الشئون السياسية بما يتناسب وحجم هذا الإنجاز.

ولذا لم يكن تشبث المعارضة بالثلث الضامن وإصرار الأكثرية على رفض هذا المطلب إلا انعكاسا لطبيعة قرارات كبرى يريد كل فريق تمريرها أو منع الفريق الآخر من إصدارها، خاصة وأن الحكومة تعد مستقيلة باستقالة ثلث أعضائها، وأن المادة ٦٥ (فقرة ٥) من الدستور تنص على أن «نصاب انعقاد مجلس الوزراء هو أكثرية ثلثى أعضائه ويترأس رئيس الجمهورية جلساته عندما يحضر، ويتخذ المجلس قراراته توافقيا. فإذا تعذر ذلك فبالتصويت، ويتخذ قراراته بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثى عدد أعضاء الحكومة المحدد فى مرسوم تشكيلها. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي: (تعديل الدستور، إعلان حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفى الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر فى التقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء)».

## ٢- الفراغ الرئاسى

ساعد توازن القوى بين الأكثرية والمعارضة، واتخاذ الطرفين قرارات ضمنية مشتركة بمنع الفتنة بين الطوائف، وخاصة بين السنة والشيعة، فى السيطرة على مجريات الأمور فى الشارع بعد أن امتصت الأكثرية (والحكومة) صدمة الاستقالة ثم الاعتصام، وذلك دون أن تنجح مبادرات الحل المطروحة، من الداخل أو الخارج، والتى كان أغلبها يقوم

على مقايضة عنوانها الأساسي: المحكمة مقابل الحكومة، إذ لم تفرز أى من المبادرات حلا يمنع الأكثرية من الاستئثار بالسلطة، أو يمنع المعارضة من شل المؤسسات الدستورية وتعطيل تمرير مشروع المحكمة الدولية كما أقرته الحكومة.

ومع دخول البلد حالة من الفوضى الأمنية على خلفية أحداث نهر البارد وتعطل عمل المؤسسات الدستورية، أقر مجلس الأمن الدولي يوم ٣٠ مايو ٢٠٠٧ القرار ١٧٥٧ الذى يقضى بتشكيل محكمة دولية خاصة للبنان، وهو ما طوى المرحلة الأولى من الصراع السياسي، أى مرحلة «مقايضة الحكومة بالمحكمة»، لينتقل الفرقاء إلى مرحلة جديدة عنوانها «الاستحقاق الرئاسى المقبل» الذى بدأ السجال حوله مبكرا جدا.

وقد وضع قرار إنشاء المحكمة القوى السياسية أمام واقع جديد، وفتح بابا لعودة التواصل ولو غير المباشر بين الفرقاء. ففى اليوم التالى مباشرة بادر النائب سعد الحريرى بطرح مبادرة للأكثرية أطلق عليها مبادرة تغيير الزمن. وبدت الأطراف الفاعلة أكثر ميلا لإيجاد مخرج للأزمة السياسية فى لبنان، وخاصة السعودية وفرنسا، بالتنسيق مع إيران، إذ بادرت الدولتان إلى إقناع الأكثرية والمعارضة بالتحاور على قاعدة تشكيل حكومة وحدة وطنية أولا ثم بحث الاستحقاق الرئاسى لاحقا، حتى لا يقع البلد فى فراغ دستوري، فى حال لم يتم التوافق على رئيس جديد للجمهورية قبل انتهاء ولاية الرئيس لحود.

بيد أن مبادرة تيار المستقبل لم تضع بشكل صريح أولوية تشكيل حكومة وحدة على أولوية الاستحقاق الرئاسي. ولهذا رأت المعارضة أن الأكثرية، وبعد إقرار المحكمة الدولية، سوف تقود المعركة السياسية الجديدة تجاه الاستحقاق الرئاسى ٢٠٠٧، وأن مبادرة تيار المستقبل ترسم سلفا البرنامج السياسى لأى بحث فى عمل مشترك بينها وبين المعارضة على إدارة الانتخابات الرئاسية، عبر تركيزها على التزام القرارات الدولية والبنود السبعة (تحديدا تخلى حزب الله عن سلاحه) وخطط مؤتمر باريس- ٣.

وربما لم تجد المعارضة خيارا آخر إلا أن تفوز هى بالاستحقاق الرئاسى إذا لم يتم التوافق حول حكومة الوحدة وبرنامجها، لأن الأكثرية قد كسبت بند المحكمة، وهى تملك النفوذ فى مجلسى الوزراء والنواب، وإذا أخذت كذلك منصب الرئيس، تكون قد تمكنت من الهيمنة المطلقة على كافة المؤسسات الدستورية حتى الانتخابات النيابية المقبلة فى مارس ٢٠٠٩.

ولهذا أعلن حزب الله موقفه بأنه لن يبادر إلى موقف أو خطوة قبل إعلان فريق ١٤ آذار موافقته العلنية والرسمية على توسيع الحكومة أو تغييرها، وحفظ موقع الشراكة الكاملة للمعارضة على قاعدة البيان الوزارى الحالى الذى نالت على أساسه حكومة السنيورة الثقة فى البرلمان. كما أعلن الرئيس برى أنه «لا حوار ولا تلاق قبل تقديم الحكومة استقالتها، وبعدها نناقش القضايا الخلافية ونتفق على برنامج عمل الحكومة الجديدة».

وخلال هذه الفترة، نشطت التحركات الداخلية والوساطات الخارجية من قبل السعودية والجامعة العربية، كما دخلت فرنسا فاعلا قويا ومحايدا فى الصراع الدائر بين الطرفين، لمحاولة التوافق على تشكيلة جديدة للحكومة وتفادى خطر الفوضى الدستورية. وكان من أبرز هذه التحركات ما يلي:

- اقتراح من الرئيس إميل لحود قدمه إلى البطريرك نصر الله صفير (مايو ٢٠٠٧) بتأليف حكومة سداسية تكون بمثابة حكومة إنقاذ وطنى على غرار الحكومة الرباعية فى عام ١٩٥٨.

- اقتراح من الرئيس السنيورة إلى الرئيس برى بواسطة السفير السعودى عبد العزيز خوجة (مايو ٢٠٠٧)، يقضى بالتفاهم على تشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة تتألف من ٣٠ وزيرا (١٧ للأكثرية و١٣ للمعارضة، أى وفق التمثيل النسبى فى البرلمان) شرط الاتفاق مسبقا على برنامجها السياسي.

- قاد السفير السعودى والسفير المصرى حسين ضرار مساع حثيثة، بالتنسيق مع سفراء فرنسا وإيران وأمريكا، لمحاولة توسيع الحكومة الحالية. وهى ذات الصيغة التى حاول الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى إيجاد مخرج لها لدى زيارته بيروت (١٩- ٢٢ يونيو ٢٠٠٧). وقد طرحت خلال هذه المساعى أولوية قيام حكومة وحدة وطنية إما بصيغة ١٧ + ١٣، أو بصيغة ١٩ + ١١، وهو ما يعنى أن تأخذ المعارضة الثلث الضامن. لكن قوبلت هذه المساعى برفض البعض فى فريق الأكثرية وخاصة النائبين وليد جنبلاط وسمير جعجع، كما أن المعارضة لم تقبل

شروطاً مسبقة من الأكثرية حول ملف الرئاسة وخاصة ما يتعلق منها بتأمين نصاب الانتخابات، ما أدى إلى فشل هذه الوساطات.

– دعت فرنسا ممثلى كافة الأقطاب اللبنانيين إلى طاولة حوار فيها بينهم فى باريس يوم ٨ يونيو بعد أعلن الرئيس نيكولا ساركوزى خلال قمة الثمانى فى ألمانيا (٥ ـ ٧ يونيو) أن عودة الاتصالات مع دمشق ليست مستحيلة. وقد عقد مؤتمر سان كلو باجتماع قادة الصف الثانى لقوى الأكثرية والمعارضة بين ١٤ و ١٦ يوليو ٢٠٠٧، دون الوصول لنتائج ملموسة.

ومع اغتيال النائب وليد عيدو من كتلة المستقبل فى يوليو ٢٠٠٧، وما أعقبه من قرار الطرفين خوض معركة الانتخابات الفرعية فى بيروت والمتن الشمالى يوم ٥ أغسطس لاختيار نائبين بديلين عن كل من وليد عيدو وبيير الجميل، عاد النزاع إلى المربع صفر، بل وأشعل معركة سياسية جديدة داخل الفريق المسيحى من طرفى الأكثرية والمعارضة، كان عنوانها التنافس على زعامة المسيحيين وخاصة الموارنة منهم، فى إطار التنافس على المقعد الشمالى الشاغر بين الرئيس الأعلى لحزب الكتائب الرئيس «أمين الجميل» وبين التيار الوطنى الحر الذى رشح كميل خوري.

وإذا كان مرشح تيار المستقبل محمد أمين العيتانى قد فاز بالتزكية فى بيروت، فإن نتائج معركة المتن، والتى كانت فى جوهرها تدور حول تعزيز مكانة أى من الأطراف المسيحية لرئاسة الجمهورية، وفاز فيها مرشح التيار الوطنى بفارق ٤١٨ صوتا فقط، أدت إلى مزيد من تشرذم الصف المسيحى عشية اقتراب دخول المهلة الدستورية التى تبدأ يوم ٢٥ سبتمبر لانتخاب الرئيس الجديد، ولم تنتج على عكس ما رغب كل طرف أن يكون هو المرجعية السياسية للمسيحيين، وهو ما أدى عمليا إلى تقليص فرص العماد عون كمرشح للرئاسة رغم أن كتلته باتت تسيطر على مقاعد المتن الثمانية.

ومع تأزم الوضع مرة أخرى، أخذ كل فريق يلوح باللجوء إلى خيارات بديلة فى حال الفشل على التوافق على اسم الرئيس الجديد. فالأكثرية لوحت بإمكان الانتخاب بالنصف + واحدا باعتباره خيارا دستوريا قائما، لأنه وبحكم الدستور ووفقا للمادة ٤٩ لا يوجد سند قانونى يخول لنواب المعارضة حق التغيب عن الجلسة النيابية فى وقت يجتمع فيه المجلس باعتباره هيئة انتخابية لا تشريعية، فضلا عن كون المجلس يكون مجتمعا حكماً فى اليوم العاشر الذى يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس وفقا لنص المادة ٧٣.

أما المعارضة فتمسكت بأن لبنان يسير وفق الديمقراطية التوافقية وميثاق العيش المشترك، وهو ما لا يخَول للأكثرية ميثاقيا أن تختار رئيسا دون توافق، وأكدت أن كافة السوابق لدى اختيار الرئيس تثبت اشتراط حضور الثلثين فى قاعة المجلس مثلما حدث فى انتخابات ١٩٧٦ و١٩٨٢ و١٩٨٨.

وقد استبقت المعارضة أية خطوة أكثرية استثنائية من خلال مبادرة الرئيس برى التى أعلنها من بعلبك يوم ٣١ أغسطس، وتقضى بـ «تنازل المعارضة عن مطلبها تشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة موسعة تحصل فيها على صوت مؤثر إفساحًا للمجال أمام توافق الفرقاء اللبنانيين المتنافسين على انتخاب رئيس جديد للبلاد على أساس التوافق والثلثين». وتعهد برى بإطلاق «تشاور وحوار مع أطراف عديدة بدءًا بالكرسى البطريركي، وقادة الحوار الوطنى للتوصل للاتفاق على اسم الرئيس الجديد».

وقد أدخلت مبادرة برى الاستحقاق الرئاسى فى سباق الأسماء، دون أن يظهر الطرفان بشكل علنى الاستعداد لبدء الحوار على اسم المرشح التوافقي، فاللبنانيون لم يعتادوا كشف هذا الاسم من الأيام الأولى للمهلة الدستورية، كما أن كشف الاسم من قبل فريق منهما لابد وأن يواجه برفض الفريق الآخر، ليتم البحث عن مرشح ثالث.

لكن كان واضحا أن الأكثرية قد حسمت خيارها بترشيح النائبين نسيب لحود وبطرس حرب، والمعارضة ليس لها خيار سوى العماد عون حتى وإن أجلت مرارا الإعلان صراحة عنه، وتأجيله للحظات الأخيرة.

وعشية بدء المهلة الدستورية يوم ٢٥ سبتمبر (موعد الجلسة الأولى)، بدت هناك أجواء توافقية بعد عودة التواصل بين برى والحريرى وإطلاق التشاور حول اسم المرشح الرئاسي، لكن جاء اغتيال النائب أنطوان غانم القيادى فى حزب الكتائب وعضو كتلة نواب ١٤ آذار يوم ١٩ سبتمبر، ليشيع جوا من التوتر ويعيد التشنج الداخلى والمواقف التصعيدية بين قوى ١٤ آذار والمعارضة ويؤجل اللقاءات التشاورية، لتتأجل جلسة الانتخاب إلى يوم ٢٣ أكتوبر.

ومنذ هذا الوقت أضحى اختيار خلف للرئيس إميل محور تحركات داخلية وعربية ودولية، دون فائدة تذكر، إذ اكتفت الأكثرية بالتراجع عن اللجوء لخيار النصف + واحدا، في ظل عدم اتخاذ المعارضة قرارا باللجوء إلى خيار الحكومة الثانية وتلويح السيد نصر الله والعماد عون بأن أي خيار استثنائى ستلجأ إليه قوى ١٤ آذار سيعد بمثابة إعلان حرب.

وهكذا وقبل اليوم الأخير من المهلة الدستورية، أي يوم ٢٣ نوفمبر، لم يستطع الفرقاء التوافق على مرشح رئاسي، ليصبح لبنان منذ ليلة ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٧ بلا رئيس، وليكتمل مشهد الفراغ المؤسساتى بعد إقفال مجلس النواب ووجود حكومة لا يعترف بشرعيتها إلا نصف اللبنانيين أو ما يزيد قليلا، وليتم تأجيل جلسة اختيار الرئيس الجديد ١٩ مرة منذ بدء المهلة الدستورية وحتى نهاية شهر أبريل ٢٠٠٨ على الرغم من التوافق الداخلى على اسم قائد الجيش العماد ميشال سليمان بعد أن تبنت الأكثرية ترشيحه يوم ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٧، ووافقت عليه المعارضة مباشرة.

وقد آلت صلاحيات الرئيس إلى مجلس الوزراء مجتمعا وفق المادة ٦٢ من الدستور، بعد إعلان القصر الجمهورى قرار الرئيس لحود الأخير بإعلان حالة الطوارئ، وهو ما يقتضي بالتبعية تكليف الجيش صلاحية حفظ الأمن في جميع أرجاء الجمهورية. وهو ما اعتبرته الحكومة قرارا غير ذى قيمة دستورية، لأن إعلان حالة الطوارئ يصدر عن مجلس الوزراء لا رئيس الجمهورية. وتجدر الإشارة أن الفراغ الرئاسى ليس الأول من نوعه في لبنان، بل الثالث، فإنها المرة الأولى الذى يجد لبنان نفسه فيها دون مارونى أول يمثل على رأس المؤسسة الأولى في الجمهورية. وكان الفراغ الرئاسى الأول قد حدث فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٢ حين قدم الرئيس «بشارة الخوري» استقالته، لكن دخل مارونى آخر رئيسا لحكومة انتقالية كان هو قائد الجيش آنذاك «فؤاد شهاب». وحدث الفراغ الثانى فى عام ١٩٨٨ حين انتهت ولاية الرئيس أمين الجميل دون التوافق على خلف له، ليكون قائد الجيش مرة ثانية وهو العماد «ميشال عون» رئيسا لحكومة انتقالية جديدة.

## ثانيا: مواقف الأطراف ومبادرات الحل

يؤكد مسار أحداث الأزمة اللبنانية فى نوفمبر ٢٠٠٦، أن التوافق السياسى هو الضامن لنجاح عملية المخاض الرئاسى، وأن هذا التوافق لابد أن يتلاقى مع إرادات الأطراف الخارجية، العربية والإقليمية والدولية. ولذا لا ينفصل المشهد اللبنانى عن مجمل مواقف الفاعلين المؤثرين على الساحة اللبنانية الداخلية. وفى هذا السياق، بدأت تظهر العديد من المبادرات التى أخذت طريقها للنقاش والجدل ومحاولة التطبيق.

ويمكن تقسيم المبادرات وجهود التسوية الخاصة بملء الفراغ الرئاسى إلى ثلاث مراحل أساسية وهي:

### المرحلة اللبنانية

بدأت من خلال خطوتين متلازمتين هما: استئناف الحوار المعلق بين الرئيس نبيه برى والنائب سعد الحريرى يوم ١٠ أكتوبر واتفاقهما على ترك مسألة التوصل للائحة موحدة ومقبولة مسيحيا للزعماء الموارنة وسيد بكركى البطريرك نصر الله صفير، وتأليف البطريرك صفير لجنة متابعة رباعية من فريقى الموالاة والمعارضة المارونيين، لتوافق الزعماء الموارنة معه على وضع ورقة عمل سياسية تتناول الاستحقاق الرئاسى ومواصفات الرئيس الجديد للجمهورية تمهيداً لفرز الأسماء.

ورغم لقاء المصالحة الذى تم بين الرئيس الجميل والعماد عون فى ١٩ أكتوبر، فإن الخلاف بين مسيحى الأكثرية والمعارضة قد حال دون التوافق داخل الفريق المارونى بعد أن عقدت اللجنة الرباعية اجتماعين دون أن تنجز مهمتها بتقديم لائحة مرشحين يتمتعون بتغطية القيادات المسيحية.

وقد أدى هذا الفشل إلى إعلان البطريرك أنه لن يسمى شخصياً أى مرشح، ولكنه سيصر على أن التوافق يتطلب تنازلاً واضحاً من فريق لآخر، وهو الأمر المتعذر، أو أن يتخلى الفريقان عن المرشحين، وترك الأمر لفئة ثالثة يمكن أن تتواصل مع جميع اللبنانيين. كما أكد صفير على أنه «لن يعترف برئيس غير توافقي، وأنه فى حال انتخاب رئيسين، فإنهما لن يكونا شرعيين». كما أعلن السيد نصر الله أن التوافق على الشخص أهم من التوافق على البرنامج.

### المرحلة الفرنسية

بدأت مع زيارة وفد الترويكا الأوروبية (وزراء خارجية فرنسا وإيطاليا وإسبانيا) لبيروت يوم ٢٠ أكتوبر، حيث نجحوا فى انتزاع قرار من الأطراف المختلفة بالسعى للتوافق واستبعاد الخيارات البديلة. وبرعاية فرنسية، عقد لقاءً بين

عون والحريرى فى باريس يومى ٣٠ و ٣١ أكتوبر أملا فى تقريب المسافات بين الرجلين اللذين لن يتم انتخاب رئيس جديد دون موافقتهما ودون حضور كتلتهما النيابية، وأعاد هذا اللقاء التواصل المقطوع بين الطرفين.

ومع لقاء الرئيسين الأمريكى بوش وساركوزى فى واشنطن مطلع شهر نوفمبر، استطاعت فرنسا الحصول على تفويض أمريكى ضمنى للأوروبيين بالتحرك لمعالجة ملف الرئاسة اللبنانية، فأطلقت فرنسا آلية اختيار المرشح التوافقى من خلال إيفاد الأمين العام للرئاسة الفرنسية كلود غيان إلى بيروت يومى ٩ و١٠ نوفمبر، ومهمته إقناع البطريرك بوضع لائحة بمرشحين للاختيار من بينهم، على أن ترسل هذه اللائحة لكل من الحريرى وبرى للتشاور بشأنها. وأشار غايان إلى تأييد نحو ٢٧ دولة أوروبية وسوريا لهذه المبادرة الفرنسية.

كان بعض أطراف الأكثرية مثل سمير جعجع يرون أن عدم التوافق ليس نهاية الدنيا، فيما كان البعض الآخر (جنبلاط) لا يزال يلوح بالانتخاب بالنصف + واحدا. أما العماد عون فقد أعرب عن اعتقاده بأن الأجواء لا توحي بمناخ توافقي، داعيا الرئيس إميل لحود الى تأليف حكومة إنقاذ انتقالية تتولى الإشراف على انتخابات نيابية ورئاسية. فى حين كان السيد نصر الله يدعو فى خطابه يوم ١١ نوفمبر إلى أنه لا تسامح فى موضوع انتخاب الرئيس الجديد، ولن تسمح المعارضة للأكثرية بأن تنتخب رئيسا يكون جزءا من المشروع الأمريكي، وأن المعارضة لن تعترف برئيس النصف زائداً واحداً، وستعتبره غاصباً ومعتدياً على السلطة.

وسط هذه الأجواء، زار وزير الخارجية الفرنسى برنارد كوشنير ومساعده كوسران بيروت يوم ١٢ نوفمبر، طالبين من البطريرك وضع اللائحة التى كان يتردد فى وضعها بناءً على تجربة عام ١٩٨٨ حينما طلب منه الفرنسيون أيضا تسمية مرشحين، ولم يتم الاختيار من بينهم.

وقد طلب البطريرك من كوسران لائحة ضمانات من فريقى الأكثرية والمعارضة قبل الإقدام على تسليم اللائحة، وتتضمن تعهداً من جانب فريق ١٤ آذار باعتماد نصاب الثلثين، وتعهد المعارضة بحضور جلسة الانتخاب، وتعهد القيادات المسيحية بعدم رفض اللائحة، وأن يتم اختيار اسم واحد من اللائحة وعدم عرض اسم آخر لئلا تفقد المبادرة صفتها التوافقية.

وبالفعل سلم البطريرك اللائحة التى ضمت أسماء ستة مرشحين رئاسيين يوم ١٥ نوفمبر، وهم النائبان بطرس حرب ونسيب لحود (عن الأكثرية)، والعماد ميشال عون (عن المعارضة) وثلاثة أسماء من خارج الفريقين، هم النائب روبير غانم، والوزير السابق ميشال إده، ورياض سلامة حاكم مصرف بيروت، والذى يقتضى انتخابه تعديلا دستوريا.

وبدا واضحا أن إدراج اسمى حرب ونسيب لحود فى اللائحة كان لكى يتبادلا والعماد عون إلغاء أحدهما الآخر وإخراجهم جميعاً سلفاً من السباق الرئاسي، فى حين لم يفضل أطراف الصراع الخوض فى اسم رياض سلامة نظرا لعقبة التعديل الدستوري، التى حالت دون تسمية قائد الجيش العماد ميشال سليمان مرشحا توافقيا بعد أن تم تداول اسمه فى الداخل والخارج عشية موعد الاستحقاق الرئاسي. بينما أصدر حزب الله «فيتو» على روبير غانم لأنه كان من مؤسسى لقاء قرنة شهوان، ووضع الحريرى «فيتو» ضد ميشال إده لأنه أقرب إلى المعارضة.

وكانت المفاجأة فى آخر يوم لانتهاء المهلة الدستورية من العماد عون الذى أطلق ما أسماه مبادرة اللحظة الأخيرة، والتى تقضى بترشيح شخصية من خارج تياره على أن يلتزم هذا المرشح مضمون وثيقة التفاهم مع حزب الله.. وتنتهى فترة رئاسته بعد إجراء الانتخابات النيابية التى يفترض أن تجرى بعد ١٨ شهرًا، على أن يقدم استقالة مسبقة توضع فى بكركى تفاديا لمخالفة الدستور.. وبالمقابل يسمى النائب سعد الحريرى رئيس حكومة توافقيا من خارج تيار المستقبل يكون ملتزما بالمحكمة الدولية فى اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، على أن تشكل حكومة وفاق ووحدة وطنية يتم توزيع الحقائب فيها بحسب التمثيل النيابي، أى ٥٥٪ للأكثرية و٤٥٪ للمعارضة».

وقد رفضت الأكثرية هذه المبادرة نظرا لأن عون يحدد سلفا من هو الرئيس ومدة ولايته وتوزيع الحقائب الوزارية، وأن مبادرته تمثل انقلابا على اتفاق الطائف وعلى الدستور.

وفى أعقاب تبنى الطرفين اسم العماد سليمان، أكملت الدبلوماسية الفرنسية مساعيها، إذ زار كوشنير بيروت ما بين ٤

و١٠ ديسمبر لتشجيع الأطراف على انتخاب سليمان وتجاوز الخلاف حول تشكيلة الحكومة. بيد أن هذه الجهود الفرنسية اصطدمت مرة أخرى بربط العماد عون ترشيح سليمان بمبادرته السابقة، ثم بطرح المعارضة حل «السلة المتكاملة»، التى تتضمن التوافق قبل ترشيح سليمان على تشكيلة الحكومة الجديدة خوفا من أن يصبح البلد «برئيس ولا حكومة» بعد أن كان «بحكومة من دون رئيس»، وعلى قانون الانتخابات الجديد.

ازداد الأمر تعقيدا بعد تفويض المعارضة العماد عون قيادة المفاوضات مع الأكثرية يوم ١٣ ديسمبر، ما أدى إلى توقف التواصل بين الفريقين، فى ظل مواجهة الجهود الفرنسية عقبات إضافية ترتبط بخلافات الفريقين حول كيفية تعديل الدستور، ولتفشل بذلك سبع زيارات مختلفة لكوشنير إلى بيروت فى التوصل إلى وفاق بين الأكثرية والمعارضة على تجاوز هذه الأزمة السياسية.

وقد نقلت العديد من وسائل الإعلام اللبنانية أن فرنسا، وبالتنسيق مع سوريا، قد تمكنت من صوغ ورقة تفاهم فى أواخر شهر ديسمبر، تم عرضها على كل من برى والحريري، وتتضمن هذه الورقة مقترحات محددة لمسائل أربع هي: انتخاب رئيس جديد للجمهورية، تأليف الحكومة الأولى للعهد المقبل، قانون الانتخابات النيابية الجديد، وشراكة القوى السياسية فى الإدارة العامة للدولة، فى مختلف التعيينات. لكن لم يجر البت فيها بين الأكثرية والمعارضة.

وأنهت الدبلوماسية الفرنسية وساطتها بعد إعلان الرئيس ساركوزى فى مؤتمره الصحفى مع الرئيس مبارك فى مصر يوم ٣٠ ديسبمر تعليق الاتصالات مع سوريا، قائلا: «لا ترى باريس دليلا على أن دمشق تعمل للتوصل إلى رئيس توافقى فى لبنان.. وعلى سوريا أن تبدأ بأفعال ملموسة والتوقف عن الإدلاء بالخطابات وإثبات الأمور فعليا»، كما طالب الرئيس مبارك سوريا بالتدخل بما لها من نفوذ فى لبنان بأن تعمل على إيجاد الوفاق حتى يمكن للبرلمان انتخاب رئيس للبنان»، قائلا: «أناشد سوريا أن تعمل من أجل إيجاد حل لهذا الموضع لأن لها التأثير الأقوى على الأطراف المتصارعة».

### - المرحلة العربية

دخلت الجامعة العربية مبكرا على خط الأزمة اللبنانية، حيث وضع مجلس وزراء الجامعة مبادرة للحل يوم ١١ ديسمبر ٢٠٠٦، كان من أبرز بنودها: وقف التصعيد والمواجهات فى الشارع، وإعلان الموافقة على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الموسعة بالثلث الضامن بضوابط وشروط وتفاصيل يتم الاتفاق عليها، وأن تطرح موضوعات تفاصيل تشكيلة الحكومة ومناقشة تفاصيل موضوع المحكمة الدولية وموضوع الانتخابات النيابية والرئاسية وما يتصل بهما على طاولة الحوار مجددا.

قام الأمين العام عمرو موسى بأولى زياراته لبيروت فى أعقاب هذه الأزمة، من ١١ - ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦، وطرح سلة من الأفكار للمناقشة وحلا على مرحلتين، بحيث تتضمن المرحلة الأولى، وتنتهى فى ٢٥ فبراير ٢٠٠٧، تأليف لجنة مشتركة تضم قاضيين محايدين وممثلين اثنين عن كل من الأكثرية والمعارضة للتوافق على موضوع المحكمة الدولية، والتفاهم على قيام حكومة وحدة وطنية على أساس توسيع الحكومة الحالية إلى ٣٠ وزيرا (١٩ للأكثرية، و١٠ للمعارضة، ووزير محايد)، والإعداد لمؤتمر باريس. أما المرحلة الثانية فتتضمن التشاور من أجل انتخاب رئيس جديد للجمهورية فور التوافق على الاسم، على أن يكمل رئيس الجمهورية إميل لحود ولايته حتى نوفمبر ٢٠٠٧، والتشاور لوضع قانون انتخابى جديد.

وعادت الجامعة مرة ثانية إثر أحداث نهر البارد للتأكيد على الدور العربى فى لبنان. إذ قرر مجلس وزراء الخارجية العرب فى ١٥ يونيو ٢٠٠٧ إيفاد وفد عربى برئاسة الأمين العام للجامعة إلى لبنان وتكليفه «إجراء الاتصالات واللقاءات مع الرئاسة ومجلس النواب والحكومة ومختلف القادة السياسيين اللبنانيين، والعمل على توفير الأجواء الملائمة لاستئناف الحوار الوطنى اللبنانى فى مختلف القضايا المطروحة. وكذلك، إجراء ما يلزم من اتصالات مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بتطورات الوضع فى لبنان، على أن يعرض الوفد فى أسرع ما يمكن تقريرا على مجلس الجامعة، الذى سيبقى فى حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الموقف فى لبنان».

وقد زار الوفد العربى برئاسة موسى بيروت فى الفترة من ١٩ - ٢٢ يونيو ٢٠٠٧، وقام باتصالات كثيفة مع مختلف القوى السياسية فى لبنان، وقدم عددا من المقترحات تتأسس على استئناف الحوار الوطنى اللبنانى فى ظرف مهلة محددة

ووفق تاريخ معين وأن يكون استئنافه من خلال ممثلين مفوضين عن القادة يتباحثون فى الأمور الثلاثة الرئيسية العاجلة: تأليف حكومة وحدة وطنية، تهيئة الأجواء للاستحقاق الرئاسى ليتم فى موعده الدستوري، والحفاظ على أمن لبنان واستقراره وتعزيز قوى الأمن والجيش.

لكن مساعى الأمين العام تعثرت. فالأكثرية لم تقدم بيانا واضحا بإعلان القبول بصيغة واضحة لحكومة وحدة وطنية على صيغة ١٧ + ١٣ أو ١٩ + ١١، وهى الصيغة التى كان يحاول السفير السعودى التوصل إليها عشية زيارة الوفد العربي. ولم تتعهد المعارضة صراحة بعدم تعطيل نصاب جلسة انتخاب الرئيس الجديد للجمهورية من دون اتفاق مسبق على اسم الرئيس الجديد ومواصفاته.

وعلى أثر فشل الجهود الداخلية والتحركات الفرنسية فى إتمام الاستحقاق الانتخابى فى موعده، وإعلان فرنسا قطع التواصل مع سوريا، دعت مصر والسعودية المجلس الوزارى العربى لعقد اجتماع استثنائى بمقر الجامعة يومى ٥ و ٦ يناير ٢٠٠٨ لبحث الأزمة اللبنانية. وتم التوصل إلى خطة متكاملة عرفت باتفاق البنود الثلاثة، التى دعا المجلس كافة الأطراف المعنية فى لبنان إلى التوافق عليها، وتتضمن: الدعوة إلى انتخاب المرشح التوافقى العماد سليمان فوريا وفقا للأصول الدستورية، والدعوة الى الاتفاق الفورى على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وعلى أن يبدأ العمل على صياغة قانون جديد للانتخابات فور انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة.

## نص مبادرة جامعة الدول العربية فى ٦ يناير ٢٠٠٨

انعقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزارى فى دورة غير عادية يومى ٥ و٦/ ١/ ٢٠٠٨ للتباحث حول الوضع فى ظل خطورة استمرار الأزمة الحالية وتداعياتها على السلم الأهلى ومستقبل الأمن والاستقرار فى لبنان. وانطلاقا من المسؤولية العربية تجاه لبنان واستمرارا للجهود العربية المبذولة للمساعدة على تجاوز الأزمة اتفق المجلس على ما يلى كخطة متكاملة يدعو كافة الأطراف المعنية فى لبنان الى التوافق عليها.

١- الترحيب بتوافق مختلف الفرقاء اللبنانيين على ترشيح العماد ميشال سليمان لمنصب رئاسة الجمهورية والدعوة الى انتخابه فوريا وفقا للأصول الدستورية.

٢- الدعوة إلى الاتفاق الفورى على تشكيل حكومة وحدة وطنية تجرى المشاورات لتأليفها طبقا للأصول الدستورية على ألا يتيح التشكيل ترجيح قرار أو اسقاطه بواسطة أى طرف ويكون لرئيس الجمهورية كفة الترجيح.

٣- يبدأ العمل على صياغة قانون جديد للانتخابات فور انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة.

٤- تكليف الأمين العام، فى ضوء ما تقدم، بإجراء اتصالات فورية مع جميع الأطراف اللبنانية والعربية والإقليمية والدولية، وله أن يستعين بأى مسؤول عربى للمساعدة فى هذا الشأن.

٥- يتم عرض نتائج هذه الجهود والاتصالات فى اجتماع مستأنف لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية يعقد يوم ٢٧ كانون الثانى ٢٠٠٨.

## تجديد المبادرة العربية: بيان وزراء الخارجية العرب فى شأن لبنان ٢٧/ ١/ ٢٠٠٨

فيما يلى نص البيان الختامى لاجتماع وزراء الخارجية العرب بشأن الأزمة اللبنانية:

«انعقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزارى فى جلسة مستأنفة لدورته غير العادية يوم ٢٧/ ١/ ٢٠٠٨ للتباحث حول نتائج الجهود المبذولة لتنفيذ خطة الحل المتكاملة للأزمة اللبنانية، والتى سبق للمجلس أن أقرها فى بيانه رقم ١١٣ بتاريخ ٥/ ١/ ٢٠٠٨».

واستعرض المجلس ما جاء فى تقرير الأمين العام حول مهمته فى لبنان، واستمع إلى التقييم الذى قدمه حول نتائج تلك المهمة وتوصياته لمواصلة المساعى العربية لتنفيذ المبادرة. وعبر المجلس عن قلقه البالغ من استمرار حدة هذه الأزمة وتداعياتها الخطيرة على أمن واستقرار لبنان. وبعدما تداول المجلس فى مختلف المستجدات والأبعاد المحيطة بالأزمة اللبنانية والعقبات التى لا تزال تعترض تنفيذ المبادرة العربية، وخاصة التباعد الكبير بين موقفى الأكثرية والمعارضة فى ما يتعلق بنسبة تمثيلهما فى حكومة الوحدة الوطنية، خلص المجلس إلى إقرار ما يلى:

١- تأكيد الإجماع العربى على الالتزام بالبنود الواردة فى المبادرة العربية نصا وروحا، والعزم على مواصلة الجهود لتنفيذ هذه المبادرة.

٢- الإشادة بالجهود التى بذلها الأمين العام وحث جميع الأطراف اللبنانية على التجاوب مع مساعيه، والاستمرار فى اللقاءات التى بدأت بين أقطاب الأغلبية والمعارضة بدعوة من الأمين العام لتنفيذ بنود هذه المبادرة المتكاملة، ودعوتها إلى:

أ- إنجاز انتخاب الرئيس التوافقى العماد ميشال سليمان فى الموعد المحدد لجلسة الانتخاب فى ١١/ ٢/ ٢٠٠٨.

ب- إجراء المشاورات للاتفاق على أسس تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

ج- بدء العمل على صياغة قانون جديد للانتخابات النيابية فور تشكيل الحكومة.

٣- قيام الأمين العام بمعالجة نسب التمثيل فى الحكومة مع الطرفين المعنيين فى اجتماع الأطراف اللبنانية المشار إليها، ودعم جهود الأمين العام فى مساعدة تلك الأطراف على الوصول إلى حل توافقى فى ما بينها.

٤- فى ضوء الخلافات التى يشهدها لبنان، يوصى المجلس كافة القوى السياسية اللبنانية بالانطلاق من العناصر الرئيسية التى جاءت فى البيان الوزارى للحكومة الحالية بهدف الاتفاق حول التوجهات العامة لعمل الحكومة المقبلة.

٥- بحث إمكانية توفير الضمانات والتطمينات المتبادلة بين الفرقاء اللبنانيين للمساهمة فى بناء الثقة، بما فى ذلك التفاهم على استمرار حكومة الوحدة الوطنية.

٦- التحذير من مغبة تصعيد مظاهر التوتر فى الشارع وتصاعد حدة الحملات الإعلامية، ودعوة كافة الأطراف إلى الالتزام بضبط النفس درءاً للفتنة ووقف حدة التوترات بما يسمح بمواصلة المساعى لتنفيذ المبادرة العربية فى مناخ إيجابى.

٧- إبقاء جلسات المجلس مفتوحة لمتابعة المستجدات.

وخلال ثلاث زيارات للأمين العام فى شهر يناير لإقناع الفرقاء بالتوصل لتسوية وفق هذه المبادرة، لم تفلح الجهود بسبب تعدد التفسيرات حول الصيغة الخاصة بطريقة تشكيل الحكومة.

وأوضح الأمين العام فى تقريره الموزع على الوزراء العرب لدى اجتماعهم لبحث تطور الأزمة يوم ٢٧ يناير، تفسير

الطرفين للبند الثاني من الخطة، فالحد الأقصى المطروح لتفسير المبادرة العربية في ما يتعلق بالحكومة يمكن أن يكون ١٥ للأكثرية +١٠ للمعارضة +٥ للرئيس (بنظر الأكثرية)، والحد الأدنى كما تطرحه المعارضة هو ١٠+١٠+١٠.

وأمام الحديث المتواصل عن إمكانية تدويل الأزمة اللبنانية والتلويح الأمريكي بإمكانية مناقشة ملف الرئاسة في مجلس الأمن الدولي، جدّد الوزراء العرب في اجتماعهم يوم ٢٧ يناير تمسكهم بالمبادرة العربية واستكمال الأمين العام جهود الوساطة حتى يتم التوصل لاتفاق بين الأطراف.

وأعاد الأمين العام المحاولة، فزار بيروت يومي ٩ و١٠ فبراير، لكن التوتر الحاد بين الفرقاء على خلفية أحداث مار مخايل - الشياح، وتباعد المواقف بين كل من مصر والسعودية من جانب وسوريا من جانب آخر عشية القمة العربية في مارس، أديا إلى عدم إحراز أي جديد.

ولدى زيارته الثانية في نفس الشهر، بين أيام ٢٣ و٢٥، سعى موسى إلى فتح حوار شامل حول مختلف القضايا المختلف عليها، ونقلت بعض المصادر اللبنانية أن موسى طرح ورقة خلال هذه الزيارة، تتضمن: (١- انتخاب ميشال سليمان رئيساً للجمهورية دون تعديل الدستور. ٢- تأليف حكومة وحدة وطنية. ٣- تعهد الجميع بعدم الاستقالة من الحكومة أو اعتبارها مستقيلة حتى الانتخابات النيابية. ٤- إقرار قانون انتخابي جديد على قاعدة القضاء وبناءً على قانون ١٩٦٠. ٥- عدم اتخاذ قرارات جوهرية في الحكومة خارج التوافق الذي يجب أن تناط مهمة المحافظة عليه برئيس الجمهورية. ٦- تنفيذ القرارات الدولية، وبحث سلاح المقاومة بالحوار، ونزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، وتنفيذ مقررات الحوار سابقا في المجلس النيابي بعد تضمين البيان الوزاري لها مع إضافة بندي المحكمة الدولية ومؤتمر باريس ٣).

وعشية القمة العربية، انتقل الخلاف بين الفرقاء إلى تمثيل لبنان في القمة وإلى وصول المدمرة الأمريكية «كول» قبالة السواحل اللبنانية في أواخر شهر فبراير، فضلا عن بروز خلاف كبير حول القانون الانتخابي الذي ستجرى على أساسه انتخابات صيف ٢٠٠٩، ما أدى عمليا إلى وقف التواصل بين الفرقاء طوال شهر مارس.

وفي الوقت ذاته برز موقف عربي مشترك فضل اللجوء إلى التهدئة في هذه الآونة، إذ أقر اجتماع وزراء الخارجية العرب يوم ٥ مارس صيغة التوصل لتسويات الحد الأدنى بما يضمن انعقاد قمة دمشق، واكتفى البيان الختامي لقمة دمشق (٢٩ و٣٠ مارس) بتضمين فقرة تنص على «التمسك بالمبادرة العربية لمساعدة لبنان على الخروج من أزمته، ودعم جهود الأمين العام لتشجيع الأطراف اللبنانية على التوافق في ما بينها لتجاوز هذه الأزمة، بما يصون أمن ووحدة واستقرار لبنان وازدهاره». وأعاد قرار القمة تكليف عمرو موسى العمل لدى طرفي الأزمة اللبنانية، الأكثرية والمعارضة، من أجل تنفيذ المبادرة العربية.

## ثالثا: الوضع الأمني وحرب نهر البارد

### ١- الأزمة السياسية تقود لاضطرابات أمنية

منذ اغتيال الرئيس الحريري، أخذ الوضع الأمني اللبناني يأخذ منعطفا سلبيا، ازدادت وتيرته مع التصعيد السياسي الحاد بين الأكثرية والمعارضة منذ شهر نوفمبر ٢٠٠٦. كما ارتبط سوء الحالة الأمنية من جانب آخر بثلاثة عوامل إضافية، هي: تنامي ظاهرة السلفية الجهادية في لبنان، ومصاحبة الأزمة السياسية بتوترات أخرى مذهبية وطائفية، ووجود قوات اليونيفل في الجنوب اللبناني دون التطبيق الفعلي لكافة بنود القرار ١٧٠١ الأخرى ووجود توتر شبه دائم على جبهة الحدود الجنوبية للبنان والشمالية لإسرائيل.

ومنذ نوفمبر ٢٠٠٦ وحتى نهاية أبريل ٢٠٠٨، كان التردي هو السمة الأبرز على الصعيد الأمني، فقد انتقلت موجة الاغتيالات السياسية لتطال أيضا الجيش وقوى الأمن الداخلي، ودخل لبنان مرة جديدة على خط التفجيرات الأمنية، من أحداث نهر البارد إلى التفجيرات المتنقلة بين مختلف المناطق، التي استهدفت قوات اليونيفيل، كما سجلت العديد من الحوادث الأمنية والصدامات الشعبية على خلفية سياسية - طائفية.

وقد بدأت سلسلة الاضطرابات الأمنية الجديدة مع اغتيال الوزير والنائب عن حزب الكتائب «بيار الجميل» يوم ٢١ نوفمبر ٢٠٠٦، في وقت اشتد فيه الصراع السياسي بين الأكثرية والمعارضة على خلفية مشروع قانون إنشاء المحكمة الدولية الخاصة وتهديد المعارضة بالاعتصام حتى تحقيق مطالبها.

وفى ٢٥ يناير ٢٠٠٧، فيما عرف بيوم الثلاثاء الأسود، بلغ التوتر الشيعى ـ السنى ذروة لا سابق لها عندما اندلع اشتباك بين مؤيدى حزب الله وحركة أمل من جهة، ومؤيدى تيار المستقبل من جهة أخرى، تخللته مشاهد عنيفة أعادت إلى ذاكرة اللبنانيين أيام الحرب الأهلية، وذلك على أثر قيام المعارضة بتحركها الواسع الذى أقفل الطرقات الرئيسية فى جميع المناطق، فسقط أربعة قتلى وجرح ٢٥٠ آخرون وأصيب نحو ٢٠ عسكريا من الجيش اللبناني.

وانتقلت هذه الاشتباكات إلى جامعة بيروت العربية لتمثل محطة أساسية فى الصراع السياسى بين المعارضة والموالاة. فعلى خلفية صدام طلابى ذى جذور مذهبية حصل تراشق بالرصاص، وظهر قناصون فى شوارع بيروت لأول مرة منذ انتهاء الحرب الأهلية، وتبادل حزب الله وتيار المستقبل الاتهامات عن مسؤولية ما جرى، حتى سحب الفريقان سريعا أنصارهما من الشارع خشية حدوث فتنة سنية ـ شيعية.

وعلى خلفية تنامى تنظيم فتح الإسلام، وكما ثبت قضائيا فيما بعد مسؤولية التنظيم عن هذا الحادث، تم تفجير حافلتين يوم ١٣ فبراير ٢٠٠٧، أسفر عن مقتل ٣ أشخاص وجرح ٢٣ آخرين. وقد رأت قوى ١٤ آذار هذا التفجير محاولة من النظام السورى لإفشال مهرجانها فى الذكرى الثانية لاغتيال الحريري. ثم بدأت المواجهات العسكرية بين الجيش اللبنانى وتنظيم فتح الإسلام يوم ٢٠ مايو ٢٠٠٧، واستمرت حتى إعلان انتصار الجيش يوم ٢ سبتمبر ٢٠٠٧.

وبالتزامن مع هذه الحرب، اتسعت دائرة التفجيرات المتنقلة كما أشار قائد العمليات فى الجيش اللبنانى العميد الركن فرانسوا الحاج فى مؤتمر صحفى عقد مع قادة الجيش يوم ٤ سبتمبر ٢٠٠٧. وكان أول هذه التفجيرات فى الأشرفية يوم ٢٠ مايو، والثانى فى فردان ٢١ مايو، والثالث فى عاليه ٢٣ من الشهر ذاته، والرابع فى سد البوشرية يوم ٤ يونيو، والخامس فى زوق مصبح يوم ٧ يونيو. بالإضافة إلى بعض التفجيرات والحوادث الأخرى.

وقد جاءت أقصى تلك الأحداث يوم ١٣ يونيو ٢٠٠٧ باغتيال النائب «وليد عيدو» من كتلة المستقبل النيابية ونجله وثمانية مدنيين فى انفجار عبوة استهدفت سيارته فى محلة المنارة. وأدت هذه الجريمة إلى مزيد من التصعيد بين الفرقاء، إذ صدرت مجموعة بيانات عن الأكثرية تتهم سوريا بالجريمة وأنها على صلة بمسلسل الجرائم الأخرى وبحرب نهر البارد، فيما قالت المعارضة إن بعض أطراف من السلطة مولت ودعمت تنظيم فتح الإسلام. ولم تكد تنتهى أحداث نهر البارد، حتى اغتيل النائب الكتائبى من قوى ١٤ آذار «أنطوان غانم» يوم ١٩ سبتمبر ٢٠٠٧ فى ساحل المتن الشمالي، لتتهم الأكثرية والولايات المتحدة سوريا مرة أخرى بتنفيذ عقاب منظم ضد الأكثرية النيابية، وليتحول الاغتيال بنظر قوى ١٤ آذار إلى طريقة ممنهجة لتصفية نوابها قبيل موعد الانتخابات الرئاسية.

بيد أن أخطر ما يكشف عن هذا التردى الأمنى الشديد كان اغتيال العميد فرانسوا الحاج يوم ١٢ ديسمبر ٢٠٠٧، وهو المرشح لقيادة الجيش فى حال تولى العماد ميشال سليمان رئاسة الجمهورية. فقد مثل اغتياله صدمة للبنانيين، ولا سيما للعسكريين منهم، لأنه جاء خارج السياق العام للاغتيالات التى كانت تستهدف السياسيين، رغم وجود سابقة هى محاولة اغتيال المقدم سمير شحادة مساعد رئيس فرع المعلومات فى قوى الأمن الداخلى يوم ٥ سبتمبر ٢٠٠٦. وقد رأت بعض الجهات الأمنية أن المجموعات الإسلامية المتشددة مسؤولة عن هذا الاغتيال. ورأت المعارضة أن الاغتيال يمثل استكمالا لعملية نقل الجيش من موقعه العسكرى المحايد فى القضايا السياسية الداخلية إلى موقع الطرف السياسى بهدف كسر هيبته، وخصوصا أن الحاج كان مرشحا لقيادة الجيش ومقربا من رئيس التيار الوطنى الحر العماد ميشال عون.

وقد بدأ مسلسل التفجيرات فى عام ٢٠٠٨ بتفجير الكرنتينا يوم ١٥ يناير، وهو تفجير استهدف سيارة تابعة للسفارة الأمريكية فى بيروت، وذلك قبل ساعات من موعد حفل وداعى كان مقررا تنظيمه للسفير الأمريكى جيفرى فيلتمان لمناسبة قرب موعد مغادرته بيروت. وقد أدى التفجير إلى مقتل ٣ لبنانيين وإصابة ٢٦ آخرين بينهم موظف مدنى فى السفارة الأمريكية.

ومن الجيش إلى قوى الأمن الداخلي، طالت الاغتيالات النقيب وسام عيد مدير فرع المعلومات ومعاونه الرقيب أول أسامة مرعب، فقتل ٤ مدنيين وجرح ٣٨ آخرون يوم ٢٥ يناير ٢٠٠٨، ومرة أخرى تعود الحوادث الأمنية على خلفيات سياسية ـ طائفية كما برز فى أحداث مار مخايل ـ الشياح، أو الأحد الأسود يوم ٢٧ يناير ٢٠٠٨، إذ خرجت الاحتجاجات التى ترعاها قوى المعارضة اللبنانية عن ضوابطها، فشهدت مناطق لبنانية عديدة حالة من الفوضى الأمنية وقطع الطرق طاولت الجنوب والبقاع وبعض بيروت. وعاد السلاح المدنى إلى الظهور فى الشوارع مع هذا التحرك المعارض، وسقط ٨

قتلى وأكثر من ٣٠٠ جريح قنصا، بين موال ومعارض، إثر احتجاجات على انقطاع الكهرباء فى ضاحية بيروت الجنوبية. وقد حملت قوى المعارضة الحكومة وقوى الأكثرية مسؤولية ما حدث، وطالب حزب الله وحركة أمل الجيش بإجراء تحقيق لكشف ملابسات أحداث مار مخايل ـ الشياح إذ سبق أن حصلت ١٥ حركة احتجاجية فى السابق وتدخل الجيش ولم يحصل إطلاق نار، فى حين دعا الرئيس السنيورة إلى عدم تعريض الجيش والمؤسسات الأمنية للضغوط السياسية. وقد شكل الجيش لجنة للتحقيق القضائى بعد أن أوقفت ضابطا و ٤ عسكريين و ٣٠ مدنيا.

ولم يكن الوضع فى الجنوب أفضل حالا، فمن الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة باختراق الأجواء اللبنانية وعدم تسليم إسرائيل لخريطة القنابل العنقودية إلى عدم بت الأمم المتحدة فى لبنانية مزارع شبعا، بقى الوضع فى الجنوب مشتعلا، إذ شهد عاما ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ أكثر من مناورة إسرائيلية عسكرية وحشد على الحدود الشمالية قابلها حزب الله بإجراء مماثل. وقد دخل الطرفان حالة استنفار قصوى بعد اغتيال القائد العسكرى فى حزب الله «عماد مغنية» فى ١٣ فبراير ٢٠٠٨ فى دمشق.

كما استهدفت التفجيرات قوات اليونيفل ثلاث مرات، أولها استهدف دورية إسبانية فى سهل الخيام يوم ٢٤ يونيو ٢٠٠٧ وأوقع ستة قتلى من الجنود الإسبان. واستهدف الثانى الكتيبة التنزانية بالقرب من مدينة صور فى ١٦ يوليو دون وقوع إصابات، فيما استهدفت الكتيبة الأيرلندية ووقع منها جريحان يوم ٨ يناير ٢٠٠٨ فى منطقة محلة الرميلة.

**تطورات الوضع الأمني فى لبنان**

**أولا: الاغتيالات**

١٤/ ٠٢/ ٢٠٠٥ : اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري
٢/ ٦/ ٢٠٠٥ : اغتيال الصحفى سمير قص ير
٢١/ ٦/ ٢٠٠٥ : اغتيال السياسى جورج حاوي
١٢/ ١٢/ ٢٠٠٥ : اغتيال النائب جبران التويني
٢٦/ ٥/ ٢٠٠٦ : اغتيال الأخوين مجذوب (محمود ونضال) من حركة الجهاد الإسلامي
٢١/ ١١/ ٢٠٠٦ : اغتيال النائب بيير الجميل
١٣/ ٦/ ٢٠٠٧ : اغتيال النائب وليد عيدو
١٩/ ٩/ ٢٠٠٧ : اغتيال النائب أنطوان غانم
١٢/ ١٢/ ٢٠٠٧ : اغتيال العميد فرنسوا الحاج
٢٥/ ١/ ٢٠٠٨ : اغتيال النقيب وسام عيد

**ثانيا: محاولات اغتيال**

١/ ١٠/ ٢٠٠٤ : محاولة اغتيال الوزير حمادة
١٢/ ٧/ ٢٠٠٥ : محاولة اغتيال وزير الدفاع إلياس المر
٢٥/ ٩/ ٢٠٠٥ : محاولة اغتيال الإعلامية مى شدياق
١١/ ٢/ ٢٠٠٦ : قنبلة أمام منزل وسام عيد
٥/ ٩/ ٢٠٠٦ : محاولة اغتيال سمير شحاده

**ثالثا: أبرز الحوادث الأمنية منذ بداية الأزمة السياسية فى نوفمبر ٢٠٠٦**

٢٥/ ١/ ٢٠٠٧ : أحداث جامعة بيروت العربية
١٣/ ٢/ ٢٠٠٧ : انفجار حافلتين فى عين علق
٢٠/ ٥/ ٢٠٠٧ : بداية معارك نهر البارد
٢٠/ ٥/ ٢٠٠٧ : انفجار فى الأشرفية
٢١/ ٥/ ٢٠٠٧ : انفجار فى فردان
٢٣/ ٥/ ٢٠٠٧ : انفجار فى عاليه
٤/ ٦/ ٢٠٠٧ : انفجار فى سد البوشرية
٧/ ٦/ ٢٠٠٧ : انفجار فى ذوق مصبح

**تطورات الوضع الأمني فى لبنان (تابع)**

٣/ ٩/ ٢٠٠٧: نهاية معارك نهر البارد

١٥/ ١/ ٢٠٠٨ : انفجار فى الشيفروليه «الكرنتينا»

٢٧/ ١/ ٢٠٠٨ : أحداث مار مخايل ـ الشياح

٢٠/ ٤/ ٢٠٠٨ : أحداث مدينة زحلة

**رابعا: استهداف قوات اليونيفل**

٢٤/ ٦/ ٢٠٠٧ : استهداف الكتيبة الإسبانية

١٦/ ٧/ ٢٠٠٧ : استهداف الكتيبة التنزانية

٨/ ١/ ٢٠٠٨ : استهداف الكتيبة الأيرلندية

## ٢- حرب نهر البارد وانتشار السلفية الجهادية

مثلت ظاهرة انتشار مجموعات جهادية أصولية فى لبنان إحدى الظواهر التى حازت على اهتمام داخلى ودولى كبيرين. ذلك أن بروز تنظيم «فتح الإسلام» ودخول الجيش اللبنانى معه فى حرب نهر البارد أوضح مدى ضخامة وخطورة العديد من الجماعات المتطرفة التى بدأت تظهر فى شمال لبنان منذ بداية المواجهات المتكررة بين الجيش وبعض هذه المجموعات مثل مجموعة الضنية فى مطلع العام ٢٠٠٠، ومجموعة كمال الدين (صيف عام ٢٠٠٠) أيضا، ومجموعة محمد سلطان (خريف ٢٠٠٣) ومجموعة صالح الجمل (٢٠٠٤).

هذا علاوة على وجود التنظيمات الأكبر والأكثر تنظيما مثل عصبة الأنصار ومقرها الرئيسى فى مخيم عين الحلوة، وتنظيم جند الشام المنشق عن عصبة النور المنشقة بدورها عن عصبة الأنصار فى عام ١٩٩٩، ومجموعة أنصار الله المنشقة عن حركة فتح، وكلها مجموعات أصولية فلسطينية بالأساس.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات الأمنية اللبنانية قد اتهمت فى نوفمبر ٢٠٠٣، وللمرة الأولى، مجموعة مكونة من ٢٠ شخصا، بينهم لبنانيون وسعوديون ويمنيون وأردنيون وفلسطينيون وأتراك وسوريون، بتهمة إنشاء تنظيم القاعدة عبر خلايا نائمة فى مخيم عين الحلوة. وأصبح لدى القضاء اللبنانى أرشيف حول وجود القاعدة فى لبنان منذ ٢١ سبتمبر ٢٠٠٤، حينما أعلنت وزارة الداخلية إحباط هجوم إرهابى على سفارتى إيطاليا وأوكرانيا فى بيروت، بالتنسيق بين المخابرات اللبنانية والإيطالية، وإلقائها القبض على شبكتين من تنظيم القاعدة، واحدة برئاسة أحمد سليم الميقاتى وأخرى برئاسة إسماعيل محمد الخطيب.

وامتدادا لتنامى هذه الظاهرة، وخاصة بعدما رافقت مرحلة ما بعد اغتيال الرئيس الحريرى من تداعيات سياسية وأمنية، فقد شهد عام ٢٠٠٦ عددا من الاعتقالات طاولت مجموعات وأفراداً من المتأثرين بفكر القاعدة بلغ عددهم أكثر من ٢٥٠ موقوفا ينتمون إلى مجموعات سلفية شبيهة بالقاعدة أو إلى ما يتعارف عليها بأنها المجموعات السلفية الجهادية. وتجدر الإشارة إلى ظهور اسم تنظيم فتح الإسلام بزعامة شاكر العبسى لأول مرة فى سبتمبر ٢٠٠٦ وصدر بيانه التأسيسى فى ٢٣ نوفمبر من العام نفسه. وقد استطاعت هذه الحركة الانتشار سريعا فى غضون تسعة أشهر، وتمكنت من بناء قاعدة تدريبية ولوجستية قوية، وتمكنت من استقطاب بعض المتشددين الفلسطينيين من داخل بعض المخيمات إلى صفوفها، وعناصر أخرى قدمت من خارج لبنان، وعدد من الشباب السنى المتشدد فكريا فى شمال لبنان، وخاصة من مدينة طرابلس.

وقد نشبت المعارك بين الجيش اللبنانى وأعضاء تنظيم فتح الإسلام يوم ٢٠ مايو ٢٠٠٧، إثر اشتباه قوات الأمن اللبنانية فى قيام أفراد مسلحين يعتقد أنهم ينتمون للتنظيم بعملية سطو على بنك البحر المتوسط فى قضاء الكورة القريب من مدينة طرابلس، لكن رد الأفراد بإطلاق النار، ما أدى لاستشهاد ضابط و٢٧ عسكريا وعدد من المدنيين، الأمر الذى استدعى تدخل الجيش وفرضه طوقاً أمنياً حول المخيم فى نفس اليوم.

وقد كان هذا الصدام متوقعا. فالجيش اللبنانى أقام منذ يناير ٢٠٠٧ أربعة حواجز على مداخل مخيم نهر البارد من كل الجهات فى إطار ما أشيع عن وجود عناصر تنتمى لتنظيم القاعدة فى المخيم الذى يحوى ٤٠ ألف لاجئ فلسطيني. كما اتهم وزير الداخلية اللبنانى «حسن السبع» يوم ١٦ مارس هذا التنظيم بتنفيذ تفجير حافلتى ركاب عين علق يوم ١٣ فبراير ٢٠٠٧، واتهم المخابرات السورية برعاية هذا التنظيم لإحداث الفوضى فى لبنان. وبعد أربعة أيام فقط من هذا الاتهام، قامت السلطات السورية بتسليم ملف كامل عن هذا التنظيم إلى المنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبى «خافيير سولانا» أثناء زيارته دمشق. وفى أواخر مارس، قام أعضاء من التنظيم باعتقال ثلاثة عناصر من قوى الأمن الداخلية فى مخيم نهر البارد، وصادروا أسلحتهم الآلية، واحتجزوا العسكريين، ثم أطلقوا سراحهم، لتكون هذه البداية الفعلية للمواجهة بين قوات الأمن وعناصر التنظيم.

اضطر الجيش إلى التدخل لمواجهة عناصر فتح الإسلام بعد سجال طويل بين الأكثرية والمعارضة، وتحويل هذا الخطر الأمنى المشترك إلى ساحة جديدة للتجاذب السياسى القائم بينهما.

وبعد ١٠٥ أيام من المواجهات العسكرية، انتصر الجيش اللبنانى على تنظيم فتح الإسلام، وأعلن الجيش يوم ٢ سبتمبر ٢٠٠٧ القضاء على هذه الظاهرة الإرهابية وإحكام سيطرته بالكامل على مخيم نهر البارد بعد إحباط عملية فرار جماعية لعناصر التنظيم وقتل ٤٥ من أعضائه وأسر ٢٤ آخرين فى نفس اليوم، والدخول الى آخر معاقل شاكر العبسى فى المخيم والذى تمكن من الفرار بعد توارد أنباء فى البداية عن مقتله.

وبالنسبة لانتماء تنظيم فتح الإسلام وعلاقته بالمخابرات السورية، فقد ذكر مدير المخابرات فى الجيش اللبنانى العميد الركن «جورج خوري» أنه قد تبين من كل التحقيقات التى حصلت سابقا ومن خلال الموقوفين واعترافاتهم الكاملة ومن الاتصالات التى حصلت بخلايا القاعدة الموجودة خارج لبنان، أن تنظيم فتح الإسلام ينتمى إلى، ويرتبط كليا بتنظيم القاعدة، وهو على علاقة واتصال دائم به.

وأكد خورى ما صرح به قائد الجيش العماد ميشال سليمان لدى بدء المواجهات من أن «هذه المجموعات الإرهابية ليست لها علاقة بسورية أو بالاستخبارات السورية»، وأنه «لا تتوافر معلومات تشير إلى هذه العلاقة»، وذكر أن «التحقيقات مع الموقوفين بدأت ولم تنته بعد، وأنها ستكشف حقيقة الموضوع».

## رابعا: تطورات التحقيق فى جريمة اغتيال الرئيس الحريرى والمحكمة الدولية

### ١ ـ أعمال لجنة التحقيق المستقلة

مع بدء أعمال لجنة التحقيق الدولية المستقلة فى مايو ٢٠٠٥، اتسعت دائرة التحقيقات لتضم طلب السلطات اللبنانية مساعدة اللجنة فى ٢٠ تحقيقا آخر لجرائم مختلفة أودت بحياة ٦١ شخصا وجرح ٤٩٤ آخرين على الأقل، وهى جرائم تبدأ من محاولة اغتيال الوزير مروان حمادة إلى اغتيال النقيب وسام عيد. وقد شملت هذه التحقيقات طلب المساعدة والتعاون فى كشف الجناة من ٦٠ دولة.

ويعبر ذلك عن مدى ضخامة التحقيقات والتحديات التى لا تزال تواجه عمل اللجنة فى كشف الجناة بعد عشرة تقارير قدمتها اللجنة، كان آخرها التقرير الأول للقاضى دانيال بلمار الصادر فى ٢٨ مارس ٢٠٠٨.

وبناءً على ذلك، طلب بلمار من مجلس الأمن الدولى يوم ٨ أبريل ٢٠٠٨ لدى عرضه التقرير العاشر للجنة، والأول له، تمديد مهمة اللجنة ستة أشهر إضافية، عندما تنتهى مهمتها فى ١٥ يونيو المقبل، لكى يتمكن من جمع المزيد من الأدلة عن الشبكة الإجرامية التى يشتبه فيها باغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري. ويشير ذلك إلى أن توجيه الاتهام الجنائى الذى يعد الخطوة اللافتة الأولى التى ستقوم بها المحكمة، سيتأخر عن الموعد الذى كان متوقعا أن يكون مطلع صيف ٢٠٠٨.

وقد حدد بلمار أولويات عمل اللجنة فى المرحلة الحالية، فقال إنها «لجمع المزيد من الدلائل عن شبكة من الأفراد أطلق عليها «شبكة الحريري»، ومدى اتساعها، وهوية جميع الأفراد المشاركين فيها، وصلاتهم بأطراف من خارج الشبكة، ودورهم فى الهجمات».

وكان التقرير الأول لبلمار قد ذكر أن هناك «مجموعة من الأفراد عملت بتنسيق فيما بينها لتنفيذ اغتيال رفيق الحريري»، وأن بعض أفرادها على علاقة بقضايا أخرى تقع تحت عمل اللجنة. وهو ما أكده سابقا القاضي براميرتس الذى رأى من خلال متابعة طريقة تحليل الاتصالات فى مختلف القضايا وفحص عمليات التحليل الجنائية والتحليل الشامل للبيانات المتاحة بشأن دخول بعض الأفراد إلى لبنان، أن اللجنة توصلت إلى فرضية احتمال وجود صلات عملياتية بين بعض الفاعلين المحتملين لهذه الجرائم المختلفة. وأوضح بلمار أمام مجلس الأمن أن تحديد مجموعة أفراد لا ينبغى أن يفسر على أنه تغيير فى التوجه العام بأن التحقيق يتم فى قضية إرهابية، وأن التحقيق لا يزال يرتكز على أن الجرائم ذات دوافع سياسية.

وكانت التقارير السابقة قد تحدثت عن فرضية وجود شبكة لاغتيال الرئيس الحريري، لكن بلمار أكد أن «الجديد هذه المرة أن لدينا البرهان بوجود شبكة كهذه ووجود ارتباطاتها»، وأنها وجدت قبل اغتيال الحريرى وبعده وفى يوم اغتياله، وأنها مارست أعمال الرصد قبل الاغتيال».

ويمكن استنتاج أن نتائج التحقيقات قد اختلفت باختلاف رؤساء اللجنة الدولية وتغير جزء كبير من فريق التحقيق. فكل من رئيس لجنة تقصى الحقائق الأيرلندى فيتزجيرالد، والرئيس الأول للجنة التحقيق الدولية ميليس قد استنتجا وجود شبكة «منظمة» تضم مسؤولين لبنانيين وسوريين شاركت فى اغتيال الحريرى حيث رسم ميليس فى تقريره الأول صورة شبه كاملة عن شبكة تمتد من لبنان الى سورية، وكشف اتصالات هاتفية من ضباط لبنانيين على صلة بسورية، وتحدث عن دوافع سياسية وراء الاغتيال. وفى تقريره الثاني، ذكر أن عدد المشتبه فيهم يصل إلى ١٩ فردا بينهم ٦ مسؤولين سوريين، لم يذكر منهم سوى الضباط الأربعة الموقوفين لدى السلطات اللبنانية وكل من الموقوفين: أحمد عبد العال وزهير الصديق.

أما براميرتس فقد أعاد البحث من جديد فى كافة ما توصل الاثنان إليه. فذكر فى تقريره الثالث ١٤ موقوفا من دون تسمية أى منهم التزاما بالمعايير المهنية وسرية المعلومات، مصنفا إياهم فى ثلاث فئات: المشتبه فى ضلوعهم بالتحريض على الجريمة، والمشتبه فيهم بإخفاء معلومات والمشتبه فيهم بالإدلاء بشهادات زور. وكررت كافة التقارير اللاحقة إنها زودت السلطات اللبنانية بمضمون كل المعلومات الموجودة لديها عن الموقوفين والمشتبه فيهم، لتمكينها من وضع تقويم مستقل للأدلة المكتسبة لتعمل بهذا التقويم فى ما يخص التوقيف.

وجاء بلمار ليؤكد أن لديه الأدلة العملية، لا النظرية، للتعرف على شبكة اغتيال الحريري، التى ذكر أنها مجموعة من الأشخاص. ورغم ذلك طلب فترة ستة أشهر إضافية للإعداد للانتقال بنتائج التحقيق إلى الادعاء العام أمام المحكمة. لكن بلمار بذلك لم يحدد إطارا زمنيا لانتهاء التحقيق، وبالرغم من تأكيد بلمار، ومن قبله براميرتس، التزامهما المعايير المهنية والقانونية، وتشديد الأول على أنه سيصدر لوائح اتهام على أسس جنائية وغير سياسية، إلا أن ثمة عملية تسييس واضحة لمسألة المحكمة، وخاصة من جانب الإدارة الأمريكية. فقد أشارت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس فى جلسة استماع أمام مجلس الشيوخ يوم ١٠ أبريل ٢٠٠٨، إلى أن المحكمة «قد تورط بطريقة أو بأخرى النظام السورى أو عائلة الأسد». بينما ترى دمشق أن واشنطن تتعمد استباق نتائج التحقيق الدولى الجارى لاستخدام المحكمة أداةً للضغط السياسى على سوريا.

ومع ذلك يمكن القول أن السوريين قد أصبحوا أكثر اطمئنانا بعد تقرير بلمار الذى تحدث عن شبكة «أشخاص أو أفراد»، ما يعنى عمليا عدم تورط النظام السورى أو أى من أجهزته الأمنية أو الاستخباراتية فى عملية الاغتيال. وكذا بعد أن تخلصت سوريا من الاتهام بعدم التعاون مع اللجنة منذ رئاسة براميرتس لها، إذ خلص فى التقرير الثالث إلى القول إن «اللجنة أرست قاعدة العمل مع سوريا من أجل تحسين التعاون»، وذكر فى التقرير الرابع أنه اجتمع بالرئيس السورى بشار الأسد وعدد من المسؤولين السوريين، وأكد أن سوريا «استجابت لجميع طلبات اللجنة فى الوقت المناسب».

وتحدثت كافة التقارير اللاحقة، من الخامس إلى العاشر، عن تلبية السلطات السورية لطلباتها فى الأوقات المناسبة، وتأمينها كل احتياجاتها خلال مهماتها على الأراضى السورية. كما أثنى بلمار خلال مؤتمره الصحفى الذى عقد بعد عرض تقريره الأول أمام مجلس الأمن على التعاون السورى فى التحقيق، ووصفه بأنه «كامل»، وذكر أن السوريين «يقدمون المعلومات المطلوبة فى الوقت المحدَد ولم يتأخروا مرة واحدة».

## أبرز تطورات قضية اغتيال الرئيس الحريري»

**١ ـ القرارات الدولية:**

منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريرى فى ١٤ فبراير ٢٠٠٥، أصدر مجلس الأمن الدولى سبعة قرارات دولية ملزمة تتعلق مباشرة بهذه القضية، وهي:

١ـ القرار ١٥٩٥ (٧ أبريل ٢٠٠٥)، وقضى بتشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق لمساعدة السلطات اللبنانية فى جميع جوانب هذا العمل الإرهابي.

٢ـ القرار ١٦٣٦ (٣١ أكتوبر ٢٠٠٥)، ونص على أنه «يجب على سوريا أن تعتقل المسؤولين أو الأشخاص السوريين الذين تعتبر اللجنة أنه يشتبه بضلوعهم فى الجريمة وأن تجعلهم متاحين للجنة بالكامل».

٣ـ القرار ١٦٤٤ (١٥ ديسمبر ٢٠٠٥)، وأكد على «واجب سوريا والتزامها بالتعاون الكامل وبدون شروط مع اللجنة، وأن تنفذ بدون تأخير أى طلبات تصدر عن اللجنة فى المستقبل». وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم توصيات تتعلق بطلب الحكومة اللبنانية توسيع ولاية اللجنة لتشمل الهجمات الإرهابية الأخرى التى ارتكبت فى لبنان منذ ١ أكتوبر ٢٠٠٤.

٤ـ القرار ١٦٦٤ (٢٩ مارس ٢٠٠٦)، واستجاب فيه مجلس الأمن إلى طلب الحكومة اللبنانية للأمين العام فى ١٣ ديسمبر ٢٠٠٥ إنشاء محكمة ذات طابع دولى لمحاكمة جميع من تثبت مسؤوليتهم عن جريمة اغتيال الحريرى وآخرين.

٥ـ القرار ١٦٨٦ (١٥ يونيو ٢٠٠٦)، والذى أبدى استعداد اللجنة، لأن تواصل، متى ارتأت ذلك مناسبا ومنسجما مع ولايتها، مد السلطات اللبنانية بالمساعدة التقنية فى تحقيقاتها فى الهجمات الإرهابية الأخرى التى ارتكبت فى لبنان منذ ١ أكتوبر ٢٠٠٤. كما قرر هذا القرار تمديد ولاية اللجنة إلى ١٥ يونيو ٢٠٠٧.

٦ـ القرار ١٧٤٨ (٢٧ مارس ٢٠٠٧) والذى مدد ولاية اللجنة حتى ١٥ يونيو ٢٠٠٨، وأعلن استعداده لإنهاء هذه الولاية قبل ذلك التاريخ إذا أفادت اللجنة بأنها أتمت تنفيذ ولايتها».

٧ـ القرار ١٧٥٧ (٣٠ مايو ٢٠٠٧)، ويقضى بإنشاء محكمة ذات طابع دولي، وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لمحاكمة المتورطين باغتيال الرئيس رفيق الحريرى والجرائم المتصلة. وقد أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريرين مرحليين حول التقدم فى تطبيق القرار ١٧٥٧، الأول فى ٤ سبتمبر ٢٠٠٧، والآخر فى ١٣ مارس ٢٠٠٨.

**٢ـ رؤساء لجنة التحقيق الدولية:**

ـ ديتليف ميليس: عينه الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان رئيسا للجنة فى ١٣ مايو ٢٠٠٥. ألمانى الجنسية، له باع طويل يمتد نحو ٢٥ عاما فى مجال الادعاء العام، وأشرف على عدد من التحقيقات فى جرائم عابرة للحدود، منها التحقيق فى قضية تفجير ملهى لابيل فى برلين عام ١٩٨٦، والذى أودى بحياة جنديين أمريكيين وسيدة تركية، والتحقيق بالاعتداء على المركز الثقافى الفرنسى ميزون دى فرانس، أيضا فى برلين عام ١٩٨٣.

ـ سيرجى براميرتس: عين رئيسا للجنة التحقيق فى ١٧ يناير ٢٠٠٦. بلجيكى الجنسية، تدرج فى مكتب الادعاء العام الوطنى البلجيكى حتى أصبح مدعيا عاما فيدراليا فى عام ٢٠٠٢. وتم تعيينه فى عام ٢٠٠٣ مساعدا للمدعى العام فى المحكمة الجنائية الدولية. وفى نوفمبر ٢٠٠٧ تولى مهام الادعاء العام فى محكمة الجزاء الدولية ليوغوسلافيا السابقة التى يفترض أن تنتهى التحقيقات والمحاكمات أمامها فى عام ٢٠١٠.

ـ دانيال بلمار: عينه الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون فى ١٤ نوفمبر ٢٠٠٧ رئيسا للجنة التحقيق الدولية، ثم مدعيا عاما للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان. وهو كندى الجنسية، وشغل منصب نائب المدعى العام فى كندا منذ يونيو ١٩٩٣ وحتى نهاية سبتمبر ٢٠٠٧. وله دور أساسى فى إنشاء الرابطة الدولية للمدعين العامين عام ١٩٩٥، كما انتخب نائب رئيس لها مرتين.

# ٤ - تطـــورات الأزمـــة الســـودانيـة

مر السودان خلال النصف الثانى من عام ٢٠٠٧ وحتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٨ بالكثير من الأحداث والأزمات التى سوف تترك بلا شك بصماتها القوية على مستقبل السودان، وسوف تلعب دورا محوريا فى التفاعلات الجارية، والتى تتصل بشكل وثيق بعملية إعادة هيكلة الدولة وقسمة السلطة والثروة فى السودان، وهى العملية التى بدأت مع توقيع بوتوكول ماشاكوس فى ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ الذى أفضى إلى توقيع اتفاقية السلام الشامل (المعروفة إعلاميا باسم اتفاقية نيفاشا) فى ٩ يناير ٢٠٠٥ بين كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان.

وقد كان احد أهم مخرجات اتفاقية نيفاشا هو تحول السودان إلى إقليمين: جنوبى يتكون من ١٠ ولايات، وشمالى يتكون من ١٦ ولاية (تم دمجها بعد الاتفاقية لتصبح ١٥ ولاية)، وبمقتضى الاتفاقية أيضا أصبحت حكومة الإقليم الجنوبى تتمتع بسلطات واسعة النطاق على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية، وفوق ذلك فان الإقليم الجنوبى يتمتع أيضا بحق تقرير المصير عبر استفتاء لمواطنى الجنوب يتم إجراؤه فى عام ٢٠١١.

وبمرور الوقت أصبح من الواضح أن التداعيات والتفاعلات التى أطلقتها عملية إعادة الصياغة وإعادة الهيكلة للدولة السودانية، تكاد تخرج عن السيطرة فى تهديد واضح لوحدة السودان وتماسك أراضيه، وذلك بسبب عاملين أساسيين هما حالة الاستقطاب الحاد بين القوى السياسية المختلفة فى الداخل وعدم قدرتها على الوصول إلى حد أدنى من التوافق بينها، والسبب الثانى يتمثل فى التدخلات الخارجية (الإقليمية والدولية) التى جاءت على خلفية الاستقطاب الداخلى وعملت بأشكال مختلفة على تعميقه وتوسيعه، ومن ثم توظيفه لصالح أهدافها ومصالحها الخاصة سواء كانت هذه الأهداف استراتيجية أو ذات طبيعة مرحلية أو تكتيكية، طبقا للاختلاف فى طبيعة المصالح، وكذلك القدرات والأهداف. فى هذا السياق يسعى هذا الجزء من التقرير إلى تناول مجموعة من الأحداث والتطورات الرئيسية:

## أولا: تحديات تطبيق اتفاقية نيفاشا والأزمات مع الجنوب

### ١ ـ تعليق الحركة الشعبية مشاركتها فى الحكومة

جاء إعلان الحركة الشعبية لتحرير السودان فى ١١ أكتوبر ٢٠٠٨ تعليق مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية (التى تشارك فيها بنسبة ٢٨٪، و٥٢٪ لحزب المؤتمر الوطنى) على خلفية زيادة حدة الخلافات مع حزب «المؤتمر الوطني» الذي يقوده الرئيس عمر البشير، حول تنفيذ بنود اتفاقية السلام الشامل الموقعة بين الطرفين. وشكلت الحركة لجنة أزمة لمتابعة قرارها، وقالت أنها لن تعود عنه إلا بعد التوصل إلى حلول مرضية تقود إلى تنفيذ الاتفاقات.

وقد أثار هذا القرار مخاوف واسعة النطاق من أن يمتد هذا التصعيد الخطير بتداعياته المدمرة على الأمن والاستقرار في أنحاء السودان، كما أدى إلى بروز مخاوف عدة من انهيار اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب وعودة الحرب فى حال عدم التوصل إلى حلول مناسبة للخروج من الأزمة.

على الناحية الأخرى جاءت ردة الفعل الأولية من حزب المؤتمر رافضة هذا الأسلوب فى العمل من جانب الحركة الشعبية، ومحاولة فرض شروط معينة عبر الضغوط ومحاولة تأليب القوى الخارجية. وقد أعلنت الحركة الشعبية أن هناك ٣٠ قضية خلافية ما تزال عالقة في اتفاقية السلام، وموزعة بين البروتوكولات الستة المكونة لاتفاق السلام، ويتركز أغلبها في بروتوكول الترتيبات الأمنية. وقد تمحورت أهم القضايا محل الخلاف فيما يلي:

**أ ـ المليشيات:** ظل الطرفان يتبادلان الاتهامات بشكل مستمر حول وضعية ٢٨ فصيلا مسلحا من المليشيات الجنوبية التي كان بعضها يتلقى الدعم من القوات المسلحة السودانية، والبعض الآخر يحظى بدعم الحركة الشعبية، وذلك خلال مرحلة الحرب التى سبقت توقيع اتفاق السلام. وقد نص بروتوكول الترتيبات الأمنية على أن يتم تخيير هذه المليشيات الموجودة في جنوب السودان إما للانضمام للجيش الشعبي لتحرير السودان الذى يمثل الجناح العسكري للحركة الشعبية أو إلى القوات المسلحة السودانية، وقد انضمت معظم هذه المليشيات إلى هذا الطرف أو ذاك، غير أن البعض منها مازال عند وضعه الأول، بل أن الحركة الشعبية تتهم حزب المؤتمر باعتباره الطرف المسيطر على الحكومة بصناعة ودعم ميليشيات جنوبية لزعزعة الاستقرار في الجنوب. وكانت الحركة الشعبية قد دخلت فى نهاية عام ٢٠٠٧ في معارك طاحنة مع إحدى المليشيات الموالية للقوات المسلحة السودانية، كما دخل الجيش السودانى طرفا في معارك مشابهة بمدينة ملكال ثاني اكبر مدينة في جنوب السودان.

**ب ـ إعادة الانتشار:** تتهم الحركة الشعبية حزب المؤتمر بعدم الرغبة في سحب القوات المسلحة السودانية إلى شمال الحدود الإدارية للإقليم الجنوبى طبقا لحدود الأول من يناير عام ١٩٥٦ حسب نصوص اتفاقية السلام الشامل، والتي حددت جداول زمنية لإعادة انتشار القوات المسلحة جنوبا أو شمالا، وتشير الحركة إلى أن الجيش السوداني ما زال يتمركز في مناطق إنتاج البترول في جنوب السودان وبأعداد كبيرة، خاصة حول ولاية الوحدة التى تعد أغنى مناطق النفط في الجنوب حتى الآن، غير أن الحكومة تقول أن وجود الجيش في هذه المناطق يعود إلى عدم توافر الأمن هناك بالنظر إلى وجود فصائل جنوبية موالية للحركة تتمركز في ولاية الوحدة، وان كانت الحركة الشعبية ترفض هذه المبررات بالقول أن اتفاقية نيفاشا نصت على ان يتم حراسة مواقع إنتاج البترول عبر قوات مشتركة من الطرفين، وأن هذه القوات التى يبلغ عددها نحو ٢٥ ألف جندى قادرة على حراسة هذه المواقع، و انه لا داعي لوجود الجيش السوداني منفردا هناك.

ومن جانبه يتهم حزب المؤتمر الحركة الشعبية بعدم سحب قواتها في جنوب كردفان إلى جنوب حدود عام ١٩٥٦. وكانت التقارير قد أشارت إلى أن قوات الحركة الشعبية المتواجدة في جنوب كردفان يبلغ عددها نحو ٥ آلاف. وقد ذكرت المصادر الرسمية للجيش السودانى انه قد تم سحب ما نسبته ٨٠٪ من القوات المسلحة من الجنوب، والباقي في طريقه للانسحاب.

**جـ ـ عائدات البترول:** نصت اتفاقية السلام على أن تحصل حكومة اقليم جنوب السودان على نسبة «٥٠٪» من دخل الآبار المنتجة للبترول التى تقع فى النطاق الجغرافى للإقليم الجنوبى. وتتمحور شكاوى الحركة الشعبية فى هذه النقطة فى القول بان ما تحصل عليه حكومة الجنوب من عائدات هو اقل من نصيبها الفعلى وان هناك أبارا تقع فى الجنوب ولا يتم احتساب عائداتها عبر المغالطة والقول ان هذه الآبار تقع إلى الشمال من حدود ١٩٥٦، بالإضافة إلى ان هناك نوعا من عدم الشفافية فيما يتعلق بعقود الإنتاج والتصدير. غير انه من الواضح ان هذه المشكلة ترتبط بشكل وثيق بعدم الانتهاء من الترسيم الفعلى للحدود بين الشمال والجنوب، والتى سوف توضح بشكل حاسم مواقع الآبار وتبعيتها للشمال أو للجنوب، وان كان الرئيس البشير قد تعهد بشكل علنى من قبل فى مطلع العام ٢٠٠٧ بأنه إذا تبين أن هناك اى آبار تقع فى جنوب السودان ولم تكن حكومة الجنوب تحصل على نصيبها منها، سوف يتم احتسابها بأثر رجعى. وقد جاء هذا التعهد إثر التراشق العلنى بين الرئيس ونائبه سلفاكير أثناء الاحتفالات التى عقدت آنذاك بمدينة جوبا عاصمة الجنوب. وقد كان من المتصور ان هذا التعهد سوف يضع حدا للخلافات حول هذا الملف، الا ان الحركة الشعبية كانت تعود اليه باستمرار.

د - **ترسيم الحدود:** تعتقد الحركة الشعبية ان العمل في ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب حسب حدود عام ١٩٥٦ يمضي ببطء شديد. فى الوقت الذى يحمل حزب المؤتمر الوطني مسؤولية البطء فى التنفيذ للحركة الشعبية التى بدلت ممثليها فى اللجنة بالإضافة إلى الظروف الطبيعية المتمثلة فى هطول الأمطار فى هذه المناطق لفترات طويلة، فضلا عن سبب ثالث هو التأخر فى توفير الميزانية اللازمة للعمل الميداني. غير انه من المتوقع ان تواجه عملية ترسيم الحدود مشكلات كثيرة خاصة في المواقع التي تقع ضمن خريطة إنتاج البترول، والمناطق الغنية بالمعادن الأخرى مثل النحاس. وطبقا لاتفاقية السلام فإن عملية ترسيم الحدود كان من المفترض ان تتم قبل نهاية ٢٠٠٧، وهي خطوة مهمة يجب ان تسبق عملية الانتخابات المقررة فى منتصف الفترة الانتقالية ( اى فى عام ٢٠٠٩ )، واستفتاء تقرير مصير الجنوب بين الوحدة والانفصال.

هـ ـ **تعديل القوانين:** ترى الحركة الشعبية ان المؤتمر الوطني غير جاد في عملية تعديل نحو ٦٠ قانونا يتعارض مع الدستور الانتقالي الذي جاء بموجب الاتفاق. ومن بين تلك القوانين قانون جهاز الأمن السوداني، وقانون الشرطة وقانون الانتخابات والعمال.

بالإضافة للقضايا الخلافية السابقة تتهم الحركة الشعبية، حزب المؤتمر الوطني بعدم الإسراع في إعداد التعداد السكاني كما أقرته اتفاقية السلام. و«إعاقة عملية التحول الديمقراطي» وغياب المبادرات لبدء مصالحة وطنية لرأب الصدع. كما انه من الواضح انه يوجد إحساس مستمر لدى قادة الحركة الشعبية يظهر عبر تصريحات مسئوليها، بأن مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية شكلية للغاية، وان حزب المؤتمر مستمر فى الهيمنة على مقاليد الأمور دون وجود شراكة. وان الحركة تتطلع لمشاركة دستورية متكافئة ومتساوية، وان السبب المباشر لنشوب الأزمة يعود إلى رفض الرئيس عمر البشير خطط الحركة لتعديل مناصب وزارية في الحكومة الائتلافية، ويبدو انه كان على رأس هذه المطالب رغبة الحركة فى سحب لام أكول من منصب وزير الخارجية واستبداله بقيادى آخر من الحركة.

وقد توصل الطرفان بعد شهرين تقريبا من بدء الأزمة إلى اتفاق لإنهائها فى منتصف ديسمبر ٢٠٠٧، حيث تم إجراء التعديل الوزارى المطلوب فى الوزراء الممثلين للحركة الشعبية، كما تم الاتفاق على مصفوفة جداول تنفذ قرارات وتوجيهات مؤسسة الرئاسة والتي اعتمدها الرئيس عمر البشير بقرار جمهوري في مجال القضايا الاستراتيجية الرئيسية لإحياء وتجديد روح اتفاقية السلام، وإعادة تأكيد التزام الطرفين بتعزيز التحول الديمقراطي بجانب إعادة تأكيد الالتزام بحق تقرير المصير، وجعل الوحدة جاذبة، وكذلك قضية تعزيز المصالحة الوطنية.

وقد اشتملت هذه المصفوفة على مجموعة من الالتزامات الخاصة بتوفير الموارد المطلوبة في مجال الإحصاء السكاني وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب. وفي مجال الترتيبات الأمنية أخذت اللجنة السداسية علما بقرارات مجلس الدفاع المشترك تنفيذا لتوجيهات الرئاسة لوضع خطة بشأن إعادة نشر القوات. وتوصي اللجنة السداسية الرئاسية باستكمال التشاور بشأن قانون الانتخابات والإسراع في إجازته بأكبر قدر من التوافق السياسي مع كل القوى السياسية والإسراع في مواءمة القوانين مع الدستور.

كما تراجع اللجنة التنفيذية تنفيذ القرارات التي أصدرتها وتتلقى تقارير حول مستوى التنفيذ وتوالي متابعة التنفيذ مع الجهات المنفذة وهى: (الرئاسة – حكومة الوحدة الوطنية –حكومة جنوب السودان). وفيما يتعلق بإعداد مشروعات تنمية وطنية لجنوب السودان. اتفق على ان توجه الرئاسة جميع الوزارات القومية بأن تتضمن خططها السنوية مشروعات تسهم في بناء السلام وتعزيز الوحدة تنفذ بجنوب السودان، وأن تقوم وزارة المالية بحشد الموارد اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات في جنوب السودان، على ان توجه حكومة جنوب السودان وسائر الجهات المختصة الأخرى بتسهيل إنجاز تلك المشروعات.

وفي مجال الاعلام تم التأكيد على نشر الأجندة الوطنية لبناء السلام والديمقراطية والترويج لثقافة السلام. والشروع في حملة مشتركة لزيادة الوعى والمعرفة باتفاقية السلام. مع إعادة الرئاسة تشكيل اللجنة الإعلامية المشتركة والتنسيق مع وزارتي الإعلام والاتصالات القومية ووزارة الإعلام بحكومة جنوب السودان من أجل وضع الخطط والسياسات والبرامج التي تعكس الأجندة الوطنية.

أما في مجال القضاء، فتتخذ الرئاسة وبعد التشاور مع مفوضية الخدمة القضائية والمحكمة الدستورية والهيئة القضائية القومية وقضاء جنوب السودان أي قرارات مناسبة وضرورية لتعزيز استقلال القضاء وضمان سيادة حكم القانون وتيسير الخدمات القضائية في كل أنحاء السودان.

وفي ما يخص قطاع البترول، توجه الرئاسة المفوضية القومية للنفط ووزارة الطاقة والتعدين بتمكين وتفعيل اللجنة الفنية المشتركة لمراجعة أنظمة مراقبة الإنتاج الحالي وعائداته بهدف الاطمئنان على أن هذه الأنظمة تحقق الشفافية والمحاسبة المطلوبة وأنها الأفضل وفقا لسائر الخيارات المتاحة. وتوجه الرئاسة وزارة الطاقة والتعدين بتعيين الكفاءات الفنية في مجال الصناعة النفطية وفق ما نصت عليه اتفاقية السلام وبالنسب المقررة لتمثيل الكوادر الفنية المؤهلة في مجال صناعة النفط من جنوب السودان خاصة في مجال أنظمة مراقبة الإنتاج والتسويق ومجالات أخرى ذات صلة.

## ٢ - النزاع حول ابيي:

مثلت ابيي إحدى القضايا الأساسية الشائكة فى أزمة الشريكين التى تعرضت لها حكومة الوحدة الوطنية، وبالرغم من انتهاء الأزمة إلا أن قضية ابيي ظلت معلقة دون حل واضح، إلى ان قامت الحركة الشعبية بتحرك منفرد تمثل فى تعيين ادوارد لينو حاكما للمنطقة من قبلها، وقد ترتب على ذلك شعور قبيلة المسيرية ذات الأصول العربية (القاطنة فى المنطقة) بوجود تهديد خطير لمصالحها، وان الحركة الشعبية تحاول ان تفرض واقعا جديدا بالقوة، فأعلنت من جانبها تشكيل حكومة للمنطقة برئاسة محمد عمر الانصارى، وتخلل ذلك صدامات واسعة بين الجيش الشعبى التابع للحركة الشعبية وبين مقاتلى المسيرية، راح ضحيتها عشرات القتلى ومئات المصابين. وقد تمحورت الخلافات والصدامات حول حق المرور إلى المراعى الذى تتمتع به المسيرية تاريخيا، والذى أرادت الحركة الشعبية تقييده.

ونتيجة لتصاعد النزعات والخشية من ان تؤدى إلى انهيار اتفاقية السلام، لجأ الطرفان إلى نوع من التراجع المحسوب، حيث أعلنت الحركة الشعبية من جانبها أن ادوراد لينو ليس حاكما، وانه ممثل سياسى للحركة فى الإقليم، وفى الوقت نفسه أعلن محمد عمر الانصارى رئيس الحكومة التى شكلتها المسيرية استعداده لاى حلول وسط، إلا أن الأزمة بقيت قائمة وملتهبة بعد تجدد الاشتباكات عدة مرات، كان أكثرها خطورة وعنفا تلك التى وقعت فى منتصف مايو ٢٠٠٨ فى أعقاب الغزو الذى قامت به حركة العدل والمساواة الدارفورية لمدينة ام درمان، والتى جاءت أيضا أثناء انشغال الحركة الشعبية فى عقد مؤتمرها العام الثانى فى جوبا، الأمر الذى أوحى بان شرارة الأحداث التى انطلقت من قبل بعض منسوبى الحركة الشعبية، كانت مقصودة من حيث التوقيت لاستغلال الانشغال العام بعيدا عن منطقة ابيى، لاستحداث واقع جديد بالمنطقة، وقد أشارت العديد من التقارير إلى الأدوار السلبية التى قام بها "ادوارد لينو" مسئول الحركة الشعبية فى المنطقة، والمسئول السابق عن أجهزة الأمن والاستخبارات فيها، وقيامه باصطحاب "روجر ونتر" إلى جولة ميدانية فى المنطقة. و"ونتر" هو أحد المسئولين الأمريكيين السابقين تجاه الملف السودانى، وهو معروف بمواقفه العلنية العدائية ضد الحكومة السودانية، وقد قام ادوارد لينو بتقديم "ونتر" على انه مستشار خاص لحكومة جنوب السودان، الأمر الذى نظر إليه حزب المؤتمر الوطنى بقدر كبير من التوجس، لاسيما ان "ونتر " كان قد سبق له أن لعب أدوارا سلبية حين قدم إلى حكومة جنوب السودان الاقتراح الخاص بتجميد مشاركة وزرائها فى حكومة الوحدة الوطنية التى سبق أن اشرنا إليها.

وقد جاءت اشباكات مايو ٢٠٠٨ حول ابيى بقدر كبير من العنف أحدث خسائر ضخمة فى الأرواح من الجانبين بلغت ٢١ قتيلاً فى صفوف الجيش الحكومى، وعدداً غير معروف فى صفوف قوات الحركة الشعبية، بالإضافة إلى الدمار الكبير الذى لحق بالمدينة ونزوح أكثر من ٥٠ ألف نسمة يمثلون غالبية السكان. ومن الناحية العسكرية تمكن اللواء ٢١ التابع للقوات المسلحة السودانية من استعادة السيطرة على ابيى، والاحتفاظ بوضعيتها الراهنة إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين على إيجاد مخارج توافقية للأزمة، وقد ازداد الأمل فى التوصل إلى اتفاق بعد ان أعلن الفريق سلفا كير فى بيان واضح وقوى اللهجة، أن الحركة الشعبية لن تذهب إلى القتال من اجل ابيى، وان من يدعون للقتال عليهم ان يذهبوا إلى ذلك بأنفسهم، ودعا إلى حل سلمى للأزمة. وقد أجابه الرئيس البشير فى تصريحات مقابلة، بان ابيى لن تكون سببا فى عودة الحرب بين طرفى اتفاقية نيفاشا.

وفى تطور ايجابى لافت للنظر استطاع الشريكان فى ٨ يونيو ٢٠٠٨ ان يضعا حدا للخلاف بينهما على حدود ابيى وتبعيتها من خلال اللجوء إلى التحكيم الدولى، عبر الاتفاق الذى اعتمدته مؤسسة رئاسة الجمهورية المكونة من الرئيس عمر البشير ونائبه الأول سلفا كير رئيس الحركة الشعبية، والنائب الثانى علي عثمان طه، في احتفال ضخم فى قاعة الصداقة بالخرطوم. ومن جانبها اعتبرت الحركة الشعبية ان التوصل إلى هذا الاتفاق يمثل قوة دفع جديدة لاتفاقية السلام الشامل، فى حين وصفه حزب المؤتمر الوطني الحاكم بأنه «ميلاد جديد لاتفاقية السلام. وقد جاءت بنود الحل المتفق عليه على النحو التالى:

أ ـ يلجأ الطرفان لهيئة تحكيم مهنية متخصصة يتفق عليها الطرفان للفصل في خلافهما حول ما توصل إليه تقرير خبراء مفوضية حدود أبيي.

ب ـ يبرم الطرفان قواعد مرجعية للتحكيم (مشارطة التحكيم) تشتمل على تسمية هيئة تحكيم مهنية، آلية لاختيار المحكمين فى المسائل المحالة للفصل فيها بالتحكيم، إجراءات التحكيم فى كيفية اتخاذ القرارات، وتنفيذ قرار هيئة التحكيم.

جـ ـ يؤكد الطرفان على الالتزام بقرار هيئة التحكيم وتنفيذه.

د ـ يتم إنجاز عملية التحكيم بكاملها بما في ذلك إصدار القرار النهائي في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ إنشاء هيئة التحكيم على أن تكون قابلة للتمديد لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

هـ ـ إذا فشل الطرفان في التوصل لاتفاق حول هيئة التحكيم أو مشارطة التحكيم أو مرجعيات التحكيم أو قواعد تسييره يسمى الأمين العام للمحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاى، خلال خمسة عشر يوماً، هيئة تتولى التحكيم وتضع القواعد والمرجعيات الإجرائية وفقا لقواعد محكمة التحكيم الدولية والأعراف الدولية المرعية.

## ثانيا: اتفاق التراضى الوطنى

فى احد أهم التطورات الداخلية ذات الصلة بالأوضاع السياسية الداخلية فى السودان، وقع حزبا الأمة القومى بزعامة السيد الصادق المهدى، وحزب المؤتمر الوطنى الحاكم فى السودان، اتفاقا بين الطرفين فى ٢٠ مايو ٢٠٠٨، عرف باسم اتفاق التراضى الوطنى الذى كان واضحا انه يمثل حجر الزاوية لبدء مرحلة جديدة تعاد فيها صياغة التحالفات السياسية بين القوى السياسية الرئيسية فى شمال السودان لمواجهة الأوضاع والتحديات التى نجمت عن اتفاقية نيفاشا.

وقد جاء هذا الاتفاق بين الطرفين بعد عدة اشهر من التفاوض والمباحثات بين عدة لجان متقابلة شكلها الطرفان لهذا الغرض. وقد بدا لكثير من المراقبين أن الهدف الاساسى من الاتفاق هو السعى من قبل حزب الأمة إلى إرساء قواعد متفق عليها بالنسبة للانتخابات القادمة، خشية أن يتم التلاعب بهذه الانتخابات أو إجراؤها طبقا للصيغ والقوانين التى ينفرد بها حزب المؤتمر الحاكم، وكان من الواضح أن السيد الصادق المهدى يخشى فى حالة إجراء انتخابات أو إعلان نتائج غير مقبولة من أطراف العملية السياسية ان ينزلق السودان إلى هاوية الفوضى، التى قد لا يمكن بعدها إعادة ربط الأجزاء والمكونات المختلفة للدولة السودانية، وما يعزز هذا الانطباع ان الاتفاق لم ينتج عنه، ولم يشر من قريب او بعيد إلى المشاركة فى السلطة أو الحصول على مواقع معينه هنا أو هناك، بل احتوى على مبادئ وأسس عامة اتفق الطرفان على أنها تمثل الأسس الهادية أو الموجهة للمرحلة المقبلة.

وتبدو الميزة الأساسية للاتفاق انه أحدث نوعا من الانفراج فى الأجواء السائدة فى البلاد والتى تتسم بشكل عام بدرجة عالية من الاستقطاب والاحتقان السياسى والأزمات المتكررة بين شريكى الحكم، فضلا عن تجمد محاولات التسوية السياسية فى دارفور، الأمر الذى أثار الشكوك فى إمكانية ان تكون الانتخابات المتوقع إجراؤها فى ٢٠٠٩، قادرة على إحداث حالة من التحول النوعى فى البلاد، بل ان البعض شكك فى إمكانية إجراء الانتخابات من الأصل.

الاتفاق ووجه بحملة من الانتقادات الموجهة لحزب الأمة وللصادق المهدى، باعتبار انه تخلى عن معارضته للنظام القائم، وانه اتجه إلى القيام بتوافق مع حزب المؤتمر دون ان يهتم بعلاج الانشقاقات التى حدثت فى حزب الأمة، وعلى رأسها انشقاق ابن عمه مبارك الفاضل فيما عرف باسم حزب الأمة – الإصلاح والتجديد، ويبدو ان القلق الاساسى لدى منتقدى الاتفاق ينبع من الخشية من انه ربما يخفى نوايا او توجهات لتحالف انتخابى قادم بين الحزبين الموقعين، أو ترتيبات غير معلنة تحقق لحزب الأمة بعض المكاسب الانتخابية، خاصة ان قدرة حزب الأمة على تحقيق نتائج تقترب من وزنه التاريخى المعروف، أصبحت محل شك بسبب التداعيات الناجمة عن أزمة دارفور واحتمال أن يفقد الحزب عددا كبيرا من مقاعدة فى هذه المنطقة التى كانت تعد من معاقله التاريخية.

### أهم مضامين الاتفاق:

الاتفاق فى مضمونه العام يتناول ستة محاور رئيسية اتفق الطرفان خلالها على جملة من المفاهيم التى يجب ان تحكم العمليات السياسية الرئيسية فى البلاد فى الفترة القادمة حتى إجراء الانتخابات المرتقبة فى عام ٢٠٠٩، والمحاور الرئيسية للاتفاق جاءت على النحو التالى:

أ ـ **الثوابت الدينية والوطنية**: وكان من اهم بنودها تأكيد دور الدين كمرجع وموجه وهادي للناس، وحرية العقيدة والضمير، والتسامح في الاختلافات الاجتهادية، واحترام التعايش السلمي بين الأديان... الخ. اما الثوابت الوطنية فقد احتوت على إقرار مبادئ مثل الالتزام بسيادة الوطن ووحدته وسلامة أراضيه، وكفالة حقوق الإنسان والحريات العامة.. ونبذ العنف وانتهاج الحوار والطرق الديمقراطية والشوري في سبيل تحقيق المقاصد السياسية، بالإضافة إلى نبذ التناصر بالأجنبي في سبيل التنافس السياسيـي، والالتزام بالدستور والقانون. كما تضمنت هذه الثوابت فقرات مفصلة عن مبادئ السلام العادل والوحدة الطوعية ومبادئ الحكم الراشد.

ب – **إجراءات تهيئة المناخ**: تناول هذا المحور العديد من الإجراءات التى اتفق عليها الطرفان، مثل خلق مناخ إعلامي صحي يقوم علي تحقيق قومية الاعلام والتناول الموضوعي للقضايا واحترام الثوابت المتفق عليها وعدم المساس بها. وبذل الجهود لتهيئة قواعد الحزبين للتفاعل الايجابي مع ما اتفق عليه الحزبان والعمل علي تنشيط العلاقات الاجتماعية وارساء قواعد الحوار وإزالة ما يعتريه من معوقات وعقبات، والنظر في إطلاق سراح المحكومين سياسياً في جميع أنحاء الوطن. وكذلك الإسراع في تكوين آلية لتحقيق المصالحة والإنصاف للوقوف علي تجاوزات الماضي عبر الحقب وبيان حقيقتها وإفراغ النفوس من مرارات الماضي.

جـ – **أزمة دارفور**: وردت فى هذا المحور مقدمة توضح الفهم الذى توافق علية الطرفان لتحليل أسباب الأزمة وكيفية علاجها، وتناول الاتفاق شروحا وتصورات محددة لقضايا تحقيق الأمن فى الإقليم والترتيبات المطلوبة، وكذلك الموقف المشترك من وحدة الإقليم ومشاركته العادلة فى السلطة والثروة وصيغة الحوار الدارفورى الدارفورى، وأهمية تعزيز الإدارة الأهلية فى الإقليم، والموقف من القوات الدولية والأفريقية الموجودة فى الإقليم.

د – **الانتخابات**: بعد ديباجة تناولت أهمية الانتخابات والأهداف المتوخاه منها، تمت الإشارة إلى المبادئ التى اتفق عليها الطرفان فيما يتعلق بالنظم والإجراءات المتعلقة بالانتخابات القادمة، ويبدو ان هذا المحور يمثل الشق الأكثر أهمية فى الاتفاق، إذ أنه ركز على قوانين وإجراءات وأساليب ونسب معينة ومحددة اتفق عليها الطرفان فى إشارة من الحزبين إلى القوى السياسية الأخرى. إن ما ورد فى هذا الاتفاق سوف يمثل الاتجاه الغالب الذى سوف يتم الأخذ به كمحددات أساسية للعملية الانتخابية القادمة. وعلى سبيل المثال أكد الطرفان أن يكون النظام الانتخابي المختلط هو الأساسى الذي يجري علي أساس تقسيم الدوائر الجغرافية علي أن تجري به الانتخابات في كل مستويات الحكم (البرلمان القومي، المجلس التشريعي لجنوب السودان، ومجالس الولايات). وان ٦٠٪ من أعضاء كل مجلس يتم انتخابهم بالنظام الفردي، و ٤٠٪ علي أساس التمثيل النسبي (القائمة المغلقة). وان تمثل المرأة في كل المجالس بعدد لا يقل عن ٢٥٪ من مقاعد تلك المجالس، على ان يتم تحديد وزن الدوائر الانتخابية بقسمة عدد سكان السودان علي عدد الدوائر الجغرافية وتحديد نصيب كل ولاية من الدوائر الجغرافية حسب عدد سكانها وبنفس الطريقة تحدد عدد دوائر مجلس الجنوب ومجالس الولايات (عدد سكان كل ولاية يحدد حسب نتائج التعداد السكاني الخامس). كما أشار الاتفاق بالتفصيل إلى كيفية تقسيم الدوائر وطريقة تحديدها، وكذلك شروط التسجيل للانتخابات وشروط الترشيح وسحبه والطعن فى الترشيح وعمليات التمويل والدعاية الانتخابية .. الخ.

هـ – **السلام**: أشار الاتفاق إلى إن أهم مسببات الحروب وعدم الاستقرار بالبلاد تتركز فى المطامع الدولية ورغبتها في التدخل في الشأن السوداني، بالإضافة إلى عدم وعي النظم الوطنية المتعاقبة علي حكم البلاد بمظالم أهمها هي:

- مركزية الحكم والإدارة.
- خلل المشاركة في السلطة.
- قضايا اقتصادية تتعلق بالتنمية غير المتوازنة، والتوزيع غير العادل للثروة والخدمات الاجتماعية.
- ثقافة مركزية مهيمنة عليا وأخري طرفية مهمشة.
- مظالم اجتماعية أفضت إلي تنافر وشعور بالدونية والاستعلاء.
- دبلوماسية أدت لعدم توازن في العلاقات الخارجية.

كما أشار الاتفاق إلى كل الاتفاقات السابقة الهادفة إلى تحقيق السلام بدءا من اتفاقية الخرطوم وفشودة عام ١٩٩٧م، وانتهاء باتفاقيات نيفاشا ٢٠٠٥، وابوجا واسمرة عام ٢٠٠٦، وان هذه الاتفاقيات حققت إنجازات، وعانت من اخفاقات أشار

إليها الاتفاق، فى تضمين للمواقف المعلنة لحزب الأمة من إضفاء الطابع القومى على هذه الاتفاقيات الثنائية، ولكن من دون الإشارة إلى آلية محددة لذلك، والاكتفاء بالإشارة إلى أن حزب الأمة سبق ان أبدي ملاحظات حول بعض بنود اتفاقية نيفاشا وقضايا أخري أغفلتها. وان الحزب سبق ان أعلن عنها، وان هذه القضايا تستوجب المخاطبة بالجدية والإحاطة المطلوبة تفادياً لثغرات قد تفضي لانتكاسة جديدة. وانطلاقاً من ذلك فإن حزب الأمة القومي يؤكد استعداده للدخول في حوارات وطنية مع طرفي الاتفاقية والقوي السياسية الأخري لدعم ما حوته من ايجابيات ولاستدراك تلك التحفظات لمصلحة الوطن وأمنه.

**و - الحريات:** يؤكد الطرفان علي ضرورة إلغاء أو تعديل كافة القوانين المقيدة للحريات وغيرها لتتوافق مع الدستور والمواثيق والعهود الدولية الموقع عليها السودان بما يعزز وضع الحريات بالبلاد ويكرسه، علي أن يتم ذلك بالسرعة والتدرج المطلوبين. عند سن التشريعات والقوانين الوطنية مع الالتزام بنص وروح الدستور خاصة تلك المتضمنة للحقوق والحريات وذلك طبقاً لما جاء في نص المادة (٢٧) من الدستور الانتقالي ٢٠٠٥م مع الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية الموقع عليها السودان. كما أكد الطرفان علي حرية العمل الحزبي والسياسي ودعوة الأحزاب القائمة قبل ١٩٨٩م لإيداع دساتيرها وباقي الوثائق المطلوبة حتي تعتبر مسجلة وفقاً لقانون الأحزاب لسنة ٢٠٠٧م، علماً بأن تفسيرهما لنص المادة (هـ) من المادة ١٤ ينطبق علي الأحزاب المؤسسة حديثاً. وكذلك إلغاء المحاكم الخاصة أو الاستثنائية علي اختلاف مسمياتها واختصاصاتها بحيث يتم الفصل في الدعاوي مدنية كانت أو جنائية أمام محكمة طبيعية وقاضٍ طبيعي.

## ثالثا : هجوم حركة العدل والمساواة

فى تطور لافت قامت حركة العدل والمساواة السودانية فى ١٠ مايو ٢٠٠٨ بهجوم عسكرى واسع النطاق على مدينة ام درمان التى تمثل إحدى المدن الثلاث التى تتشكل منها العاصمة القومية المثلثة « الخرطوم »، محاولة بذلك نقل معركة دارفور إلى داخل العاصمة الخرطوم، وقد حشدت الحركة معظم عتادها العسكرى وقادتها الميدانيين والعسكريين فى هذا الهجوم، الأمر الذى أثار الكثير من التساؤلات حول أهدافه ومراميه الرئيسية، وهل كانت هذه الأهداف تقتصر على توجيه رسالة إلى النظام الحاكم تهدف إلى إحداث نقلة نوعية فى مجريات أزمة دارفور، والضغط بقوة من اجل إعطاء دفعة لعملية التسوية السياسية وتعزيز مكانة حركة العدل والمساواة نفسها فى هذه التسوية، بعد أن دأبت حركة العدل والمساواة فى مرحلة ما بعد اتفاق ابوجا، على اعتبار نفسها القوة الأساسية فى دارفور على المستويين السياسى والعسكرى، وان الحركات الأخرى – من وجهة نظرها- إما حركات محدودة الوجود والتأثير، أو أنها مجرد كيانات اسمية تمثل صنائع لأجهزة الأمن السودانية. أم أن الهدف الفعلى للهجوم على أم درمان كان إسقاط النظام والاستيلاء على السلطة كما أوضحت العديد من المؤشرات التى تكشفت أثناء وبعد فشل عملية الغزو.

تشير التصريحات التى أدلى بها وزير الدفاع السودانى الفريق عبد الرحيم محمد حسين امام البرلمان بعد صد الهجوم وتدميره، أن قوات العدل والمساواة جاءت فى ٣ مجموعات رئيسية كانت إحداها تستهدف الوصول إلى مبنى الإذاعة والتلفزيون بأم درمان، والثانية والثالثة كانتا تقصدان القصر الجمهورى والقيادة العامة للجيش بالخرطوم. وأوضح انه قد تم التصدى للمجموعة الأولى التي جاءت عن طريق شارع العرضة بأم درمان، وحسمت في زمن وجيز، وان القوات المسلحة تصدت للمجموعتين الثانية والثالثة عند جسر الإنقاذ (الذى يصل بين ام درمان ومدينة الخرطوم حيث يوجد القصر والقيادة العامة) وحسمتها أيضا في اقل من ساعة.

وقد أشارت العديد من التصريحات إلى ان الهجوم انطلق بأكثر من ثلاثمائة سيارة ذات دفع رباعى محملة بالمدافع ومضادات الطيران ومضادات الدروع وصواريخ سام ٧، بالإضافة إلى أجهزة اتصالات متصلة بالقمر الصناعى، وكذلك كميات كبيرة من الوقود والمواد اللوجستية، وان هذه القوات تسللت إلى داخل السودان من دولة تشاد، وتجمعت في منطقة شمال وادي هور، وتوجهت صوب العاصمة. وقبل ان تصل هذه القافلة إلى العاصمة بيومين كان قد تم كشفها بواسطة سلطات ولايتي الشمالية وشمال كردفان، حيث رصدت منذ يوم الأربعاء ٧ مايو في منطقة «سودرى» و «حمرة الوز» في ولاية شمال كردفان على بعد نحو ٥٠٠ كيلومتر غرب أم درمان. . وتم رصد مجموعة أخرى قرب منطقة «الدبة» على بعد ٤٥٠ كيلومترا شمال العاصمة الخرطوم في الولاية الشمالية، في يوم الأربعاء نفسه.

وقد تعددت تصريحات المسئولين السودانيين حول كيفية تسلل هذه القوات ونجاحها فى الوصول إلى ام درمان رغم رصدها منذ وقت مبكر ورغم إعلان حالة التأهب الامنى فى الخرطوم منذ مساء الخميس ٨ مايو ٢٠٠٨، وأن تمحورت

جميعها حول أن القوات المهاجمة تم تعقبها بسلاح الطيران إلا أنها كانت تسير ليلا وتتوقف نهارا وأنها لجأت إلى مناطق يتواجد بها مدنيون، الأمر الذى حال دون قدرة الطيران على ملاحقتها، فضلا عن انطلاقها بسرعة تحرك عالية، فى الوقت الذى تستخدم فيه القوات المسلحة السودانية طائرات قديمة سوفيتية الصنع، ومن ثم فهى غير دقيقة فى إصابة الأهداف حيث تستخدم فى قصف أهداف عريضة وثابتة وليس فى متابعة أهداف صغيرة متحركة بسرعات عالية، وانه بالرغم من ذلك فقد تم تدمير أكثر من ٢٠ عربة من القوة الزاحفة، وان السيارات التى واصلت سيرها سلكت طرقا غير مألوفة، في الوقت الذى ركزت فيه القوات الحكومية خط دفاعها الأول على مداخل معروفة لمدينة ام درمان، مما أدى إلى تجاوز القوات المهاجمة لخط الدفاع الأول. ومن ثم استطاعت هذه القوات الوصول إلى ضواحى ام درمان. وقال مسئولون حكوميون آخرون ان القوات الحكومية اتاحت الفرصة عمدا للقوة للدخول إلى مشارف المدينة لتواجه قوة الدفاع الثانية، وبعد ما حاول المتسللون العودة من حيث أتوا وجدوا خلفهم قوة الدفاع الأولى مما سهل محاصرتهم ودحرهم.

وكانت الحكومة السودانية قد أعلنت حظر التجول فى كل أنحاء العاصمة أثناء وقوع الاشتباكات، ثم عادت ورفعته فى الخرطوم بعد وقت وجيز وأبقت عليه فى أم درمان إلى تمت السيطرة على الوضع بشكل كامل. وفى هذا السياق صرح الناطق الرسمي باسم مجلس الوزراء، إن الأجهزة الأمنية تلقت أكثر من ١١ ألف مكالمة من المواطنين، قدموا خلالها مساعدات أفادت كثيرا السلطات الأمنية، في تعقب المتسللين. وكشفت المعلومات التى تدفقت عبر العديد من المصادر إن القوة المهاجمة تحركت بقيادة خليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة ومعه معظم قيادات الصف الأول فى الحركة وعلى رأسهم: عبد العزيز نور عشر (الأخ غير الشقيق لخليل إبراهيم) وأبو بكر حامد نور، وسليمان صندل وجمالي حسن جلال الدين. وقد أشارت المعلومات المنشورة فيما بعد إلى مقتل جمالى حسن جلال الدين أمين شئون الرئاسة بالحركة والقبض على عبد العزيز عشر ومقتل قائد استخبارات الحركة وقتل واسر عدد أخر من القادة الميدانيين الأساسيين، وان خليل ابراهيم استطاع التسلل عائدا مرة أخرى إلى دارفور، رغم الإعلان عن مكافآت سخية لمن يساعد فى القبض عليه، وان كانت بعض التحليلات مازالت تشكك فى أن خليل إبراهيم قد دخل إلى أم درمان بالفعل وانه كان يقف على بعد خمسين كيلومتراً خارجها فى انتظار إشارة من قواته لكى يتقدم.

وقد أشارت التقارير شبه النهائية إلى انه قد تم دفن ٤٥٠ من قتلى الهجوم فى مقبرة جماعية لم يعلن عن مكانها كما تم أسر أكثر من ١٥٠ فردا، بخلاف الذين قبض عليهم بعد ذلك فى أنحاء متفرقة من البلاد وهم فى طريقهم إلى الحدود فى اتجاهات مختلفة.

من جهتها أطلقت حركة العدل والمساواة على الهجوم على أم درمان «عملية الذراع الطويلة» وأعلنت فى اليوم الأول للهجوم أنها استولت على قاعدة وادي سيدنا الجوية بغرب ام درمان، معللة ذلك بان القاعدة تنطلق منها طائرات الجيش لقتل الأبرياء من النساء والأطفال، وقالت إنها جاءت من اجل تحقيق تطلعات الشعب السوداني في السلام والتحول الديمقراطي، وأكدت التزامها بمواثيق حقوق الإنسان الدولية. وأعلنت الحركة أن قواتها دخلت إلى الخرطوم لبعث رسالة واضحة بأن جرائم النظام الحاكم لن تمر من دون حساب أو عقاب.

وأكد الناطقون باسم الحركة أنها تتجه نحو العمق في العاصمة الخرطوم، ونفوا استهدافها للمدنيين او أحداث التخريب. واستمر هؤلاء القادة فى التأكيد على سيطرة الحركة على أجزاء واسعة من العاصمة وان المواطنين يرحبون بها وهى تواصل التقدم رغم ان الهجوم كان قد تم دحره. وبعد عدة ايام من الهجوم ادلى خليل ابراهيم بعدة تصريحات أعلن من خلالها انه استطاع الخروج من أم درمان بأمان وانه يعلن رغبته فى حل مشكلة دارفور عبر التفاوض وإلا فإنه سوف يعاود الهجوم على العاصمة، ونفى انه تلقى اى دعم خارجي وان أسلحته كلها من غنائم الحركة فى معاركها مع الجيش السودانى.

وتجدر الإشارة إلى حادثة مماثلة قبل أكثر من ثلاثين عاما، حين قامت قوات الجبهة الوطنية المعارضة فى يوليو ١٩٧٦ بغزو مماثل للخرطوم منطلقة من الحدود الليبية السودانية لمحاولة إسقاط نظام الرئيس الأسبق جعفر نميرى، إلا أن الفوارق بين اليومين هائلة للغاية وان اتفقا فى وحدة الهدف وهى إسقاط النظام، فمحاولة ١٩٧٦ كانت تعبر عن إجماع قطاع واسع من القوى السياسية الأساسية فى البلاد ضمت إلى جوار حزب الأمة كلاً من الحزب الاتحادى وتنظيم الحركة الإسلامية، غير أن تحرك العدل والمساواة يختلف فى انه جاء معزولا من الناحية السياسية بشكل كامل، حيث انه لم يعبر سوى عن فصيل واحد من الحركات المسلحة الأخرى فى دارفور، متجاهلا كل الفصائل الأخرى، كما انه جاء محمولا على تعبئة ذات طبيعة قبلية

وجهوية تعتمد على تجييش مشاعر وعواطف سلبية، مكرسا بذلك أسسا قوياً للصراع الاجتماعى الممتد أكثر من اعتماده على أهداف وآليات ووسائل ذات طبيعة سياسية وأفق قومى أو وطنى.

يضاف إلى ذلك، العديد من الملاحظات التى يجب أخذها فى الاعتبار عند تناول هذه الأحداث بالتحليل ومحاولة الفهم، لوضعها فى الإطار الأوسع للأزمة السودانية الحالية بتجلياتها المختلفة، فقد كشف الهجوم عن الكثير من نقاط القوة والضعف، وأشار أيضا إلى مكامن الخطر التى يجب التنبه لها بقوة.

فقد كشف الهجوم عن وجود ثغرات أمنية فى الدفاع عن العاصمة، إلا أن تأمل هذه المسألة يوضح أنها كانت ذات دلالات مزدوجة، فعلى الناحية الأولى كانت هناك بعض الارتباكات الأمنية التى ظهرت فى مواجهة الهجوم، الذى كان معروفا ومرصودا قبل ٤٨ ساعة من وقوعه على الأقل، وبالرغم من ذلك استطاعت القوة المهاجمة الدخول إلى أم درمان، حيث دارت المعركة الرئيسية عند رأس كوبرى الفتيحاب المؤدى إلى الخرطوم حيث يقع القصر الجمهورى والقيادة العامة، وقد قيل الكثير فى محاولة تفسير هذا الأمر، كان من بينها ان القوات المسلحة حُجبت عن التعامل المباشر مع الهجوم وانه جرى نوع من التفضيل لاستخدام أجهزة الأمن وقوات الدفاع الشعبى - فضلا عن التفسيرات الرسمية التى اشرنا إليها من قبل - إلا أن كل التفسيرات لا تنفى الواقع الذى يقول ان هناك اختراقا قد حدث، رغم العلم المسبق بالهجوم، وان هناك تقصيرا من نوع ما فى منعه من الوصول إلى العاصمة أو ضواحيها.

وعلى الناحية الأخرى يمكن ملاحظة انه رغم نجاح القوة المهاجمة فى الدخول إلى ام درمان، بعد ان قطعت مسافة تزيد عن الألف كيلومتر منطلقة من أقصى الحدود الشرقية للسودان وصولا إلى أم درمان، وهو أمر استلزم قدرا كبيرا من التخطيط، والمهارة فى التنفيذ، وأيضا العون الاستخبارى واللوجستى الذى أثار الكثير من علامات الاستفهام حول مصادره ووسائله، إلا أن القوى الأمنية وقوات الدفاع الشعبى استطاعت تصفية الهجوم وتحطيمه فى وقت قياسى، ومنعته من الوصول إلى أهدافه الرئيسية، أو حتى مجرد الاقتراب من المؤسسات الحيوية، كما لعب عنصر السرعة فى دحر الهجوم دورا أساسيا فى تأمين السكان، والحد من أى تداعيات قد تنتج من بعض التحركات من هنا أو من هناك، من القوى التى يفترض ان الهجوم كان يعول عليها فى الحصول على الدعم أو المؤازرة.

والاستنتاج الأساسى فى هذا الإطار يعنى أن الهجوم رغم التخطيط الفنى الدقيق له، إلا انه لم يكن قادرا بأى حال على الوصول إلى أى من أهدافه الرئيسية سواء السياسية او الأمنية.

كما أن الفشل الأكبر لحركة العدل والمساواة لم يتمثل فى العمل العسكرى فى حد ذاته، بقدر ما تمثل فى تعريفها للهدف النهائى للهجوم بأنه إسقاط النظام والاستيلاء على السلطة، وقد تأكد ذلك عبر دخول قادة الحركة مع القوات المهاجمة لتقديم أنفسهم باعتبارهم قادة النظام الجديد، وعبر محاولات التطمين التى وردت عبر التصريحات الإعلامية لبعض قادة حركة العدل الذين كانوا متواجدين خارج السودان، للحركة الشعبية بأنهم سوف يحترمون اتفاقية نيفاشا.

وبذلك بدا هذا الهجوم باعتباره عملا طائشا ومندفعا ويمثل مغامرة فاشلة تم إيقافها ثم تصفيتها فى وقت وجيز، ونتجت عنه خسائر عسكرية وسياسية فادحة لحركة العدل، وهذا يختلف بشكل كامل عما لو تم تحديد هدف الهجوم بأنه توجيه رسالة خاطفة ذات دلالات سياسية وإعلامية لتحريك عملية التسوية أو تعزيز مكانة حركة العدل فيها، إذ أن هذه الأهداف كانت سوف تتحقق بمجرد وقوع الهجوم ووصوله إلى ضواحى ام درمان سواء استطاعت القوة المهاجمة الانسحاب من عدمه.

واتساقاً مع هذه النتيجة يمكن قراءة الهجوم من زاوية أخرى، واعتباره احد الانعكاسات أو ردود الفعل المتأخرة للانقسام الذى وقع فى صفوف نظام الإنقاذ عامى ١٩٩٩ و٢٠٠٠، ويمثل انعكاسا للضغائن التى صاحبت هذا الانقسام، فخليل إبراهيم الذى كان قياديا نشطا فى التنظيم الاسلامى ومسئولا عن قطاع دارفور، انحاز إلى الترابى عند وقوع الانشقاق، وبقى فاعلا فى صفوف المؤتمر الشعبى إلى أن أعلن خروجه إلى العمل المسلح، والأمر نفسه ينطبق على عدد كبير من قيادات الحركة، وهذا ما يفسر رغبتهم الشديدة فى الانتقام من رفاقهم السابقين، وربما يفسر أيضا بعض مناحى القوة والتنظيم اللذين اتسم بهما الهجوم.

كما ان هروب خليل إبراهيم بعد أن تم تدمير القوة وقتل وأسر معظم عناصرها يوضح انه تلقى المساعدة على الهرب عبر شبكة منظمة ومدربة وكانت متأهبة لتقديم هذه المساعدة من داخل المدينة، بالإضافة إلى المساعدات التى تلقتها القوة

المهاجمة عند دخولها لتفادى أماكن تمركز القوات التى خرجت لملاقاتها، وهذا يثير التساؤل عما اذا كانت هناك ترتيبات للدعم أو الإسناد من الداخل لم يتم الكشف عنها حتى الآن.

تبقى النقطة الأهم فى أحداث ام درمان هى تلك المتعلقة بالأبعاد الاثنية والجهوية للهجوم، فخليل ابراهيم فى محاولته لتقديم تبرير لما قام به ارتد إلى تفسيرات قبلية وجهوية صريحة ومباشرة، اذ سعى عبر التصريحات التى ادلى بها للفضائيات من داخل ام درمان إلى كسب تعاطف أبناء دارفور وتكريس نفسه مدافعا عنهم، من خلال التشديد على ان الهجوم كان انتقاما لمعاناتهم، وهو لا يدرى انه بذلك يهدم الأساس الاخلاقى لحركته، ويثبت عدم صدق ما كانت تعلنه من قومية توجهاتها ورؤاها، ويفتح بابا جديدا فى السياسة السودانية يحاول تقويض بنية وطبيعة الدولة القائمة فى السودان ويرتد بها من صراعات سياسية حول الرؤى والسياسات اللازمة للتحديث والتكامل الوطنى ودفع التنمية ومحاولة الخروج من أزمة الهوية، إلى عهد جديد يتم الصراع فيه عبر العودة إلى الانتماءات الأولية، مناطقية كانت أو إثنية أو قبلية، والأكثر خطورة ان يتم الاستسلام لهذا النوع من الخطابات المفخخة التى قد تقود إلى تفكك الدولة السودانية بحدودها الحالية، وفى اعتقادى أن هذه هى الدلالة الأكثر عمقا للهجوم على ام درمان، فما حدث لم يكن تهديدا للنظام القائم فقط بل كان فى الحقيقة استهدافا لبنية وطبيعة الدولة فى السودان. وعلى ذلك فانه من الأهمية بمكان الالتفات إلى انه يجب التعامل السليم مع الأسباب التى أفرزت هذا الهجوم، الذى كان جرس إنذار قوياً لكل أبناء السودان بالانتباه، من خلال السعى إلى استجابات فى الاتجاه الصحيح ليس للحفاظ على النظام فقط، وإنما للحفاظ على الدولة فى السودان.

**على المستوى الداخلى**، فقد أدى الهجوم من بين نتائجه العديدة إلى إعادة اصطفاف وفرز من نوع جديد على الساحة السياسية السودانية، فقد توالت الإدانات الفورية والحاسمة من كل من السيد الصادق المهدى زعيم حزب الأمة القومى، والفريق سلفا كير زعيم الحركة الشعبية والسيد محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى، وكذلك ساد شعور واسع من السخط والإدانة لما قامت به حركة العدل فى أوساط الرأى العام السودانى فى الداخل، وأيضا الخارج، الأمر الذى يعنى ان القوى السياسية الرئيسية فى البلاد وقطاعات واسعة للغاية من الراى العام ترى ان لها مصلحة أساسية فى استمرار النظام الحالى الذى هو إفراز مباشر لتطبيقات اتفاقية نيفاشا، وأن هناك اتجاها غالبا يتوافق على أهمية الحفاظ على النظام الحالى والاستمرار فى التحول التدريجى نحو الديمقراطية والحفاظ على السلام، للعبور بالسودان إلى بر الأمان، وقد عبر السيد الصادق المهدى عن ذلك ببلاغة حين قال اننا لا يمكن ان نقبل بشمولية جديدة محملة بفواتير خارجية مستحقة الدفع على حساب الشعب السودانى. وهذا يعنى ان هناك إمكانية كبيرة للتوافق الداخلى يمكن البناء عليها انطلاقا من الإدراك الواضح للمخاطر الناتجة عن استمرار الاحتقانات.

**وعلى المستوى الخارجى**، فقد وضح وجود دور خارجى، فالهجوم بالطريقة والكيفية التى تم بها، وبهذا الكم الكبير من السيارات المسلحة والمجهزة بطريقة خاصة، والتمويل المالى الوفير الذى قدرته مصادر سودانية عديدة بما يتراوح بين ١٥٠ –٣٠٠ مليون دولار، يفوق بكثير قوة وقدرة حركة العدل والمساواة، الأمر الذى يشير إلى وجود دور تشادى، وربما ادوار اخرى لم يتم الكشف عنها بعد. وقد سارع الرئيس السودانى عمر البشير إلى قطع العلاقات مع تشاد وتوعدها بالرد على هذا العمل، وان كانت بعض الصحف السودانية قد أشارت إلى وجود دور ليبى فى الهجوم عبر تمويل الحركة بالعتاد وبالأموال اللازمة للتحرك، وأسندت ذلك إلى الاعترافات التى أدلى بها عبد العزيز عشر القائد الميدانى للحركة عقب إلقاء القبض عليه. وان كانت الحكومة السودانية قد أمسكت عن توجيه اى اتهام رسمى لليبيا بالتورط فى الهجوم، كما سارعت عقب انتشار الاتهامات ضد ليبيا فى بعض وسائل الإعلام السودانية إلى التأكيد مرة أخرى إلى أنها لا توجه اتهاما إلى ليبيا. وانصرفت إلى التأكيد على وجود ادوار خارجية أكثر قوة وقدرة من تشاد وأشار وزير الدفاع إلى ان هناك جهة أمدت حركة العدل بمعلومات تستند إلى صور الأقمار الصناعية، تبين مواضع تمركز القوات الحكومية التى خرجت لملاقاة المهاجمين، وبدا أن المقصود بهذه التصريحات هو فرنسا. وربما يمكن فهم وتفسير هذا الموقف الملتبس للحكومة السودانية تجاه ليبيا إلى خشيتها من اندفاع ليبيا فى العداء للسودان لو توترت العلاقات بين البلدين ووصلت إلى نقطة اللا عودة، حيث يمكن لليبيا من خلال تواجدها المباشر على الحدود مع دارفور، وصلتها الوطيدة مع ادريس ديبى، وقدرتها العالية على تقديم الدعم المالى واللوجستى ان تلعب أدوارا متصاعدة فى تعقيد الأزمة بدلا من المساعدة على حلها. وكانت ليبيا قد أدانت الهجوم. وقالت وزارة الخارجية الليبية في بيان أنها «تدين بكل قوة هذا العدوان، الذي تم في وقت تتواصل فيه الجهود من قبل الاتحاد الافريقي ودول الجوار

لحل مشكلة دارفور، وإعادة الأمن والاستقرار إلى هذه المنطقة». ودعت الخارجية الليبية إلى الحوار بين تشاد والسودان لتخفيف التوتر بين الدولتين، والمساعدة في تسوية أزمة دارفور.

على المستوي العربى كان للموقف المبدئى الواضح والسريع لمصر بالإدانة منذ اللحظة الأولى، أثر كبير فى دعم الاستقرار فى السودان. حيث أدانت مصر بشدة الاعتداء الذي قامت به عناصر من حركة العدل والمساواة على مدينة أم درمان، ودعت كل القوى السياسية السودانية للتوحد والالتفاف حول هدف حماية السودان وسيادته، وحذرت في الوقت نفسه من أي محاولة للمساس بأمن واستقرار السودان.، واكدت وزارة الخارجية المصرية على خطورة توسيع دائرة الصراع في الإقليم، مشيرة إلى أن نقل الصراع إلى مناطق أخرى مثل كردفان أو الخرطوم سيزيد من تعقيد الأزمة ويقوض جهود التسوية السلمية.

كما أدانت الأردن والسعودية الهجوم على الخرطوم، فيما اعتبرت الجامعة العربية حركة العدل والمساواة «حركة إرهابية»، وأدان المجلس الوزاري للجامعة العربية في اجتماعه الطارئ فى ١١مايو ٢٠٠٨، العملية الإرهابية لقيامها بالهجوم على الخرطوم. وأكدت الجامعة وقوفها إلى جانب السودان فيما يتعرض له من اعتداءات تستهدف أمنه واستقراره وسلامة أراضيه. وطالبت حركة العدل بنبذ كافة أشكال العنف وصوره.

غير أن اللافت للنظر هو الإدانة القوية أيضا من المجتمع الدولى حيث أدان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الهجوم بشدة، ودعا إلى وقف المعارك، معربا عن خشيته في ان تعرقل جهود السلام في المنطقة. وقالت ميشال مونتاس المتحدثة باسم الأمين العام، أنه «أعرب عن خشيته من ان يفسد هجوم حركة العدالة والمساواة، الوضع العام في السودان، وكذلك اتفاق السلام الشامل والاتفاق حول دارفور، ويؤثر على حياة المدنيين والممتلكات».

كما أدانت الولايات المتحدة الأمريكية الهجوم فى سابقة نادرة انحازت فيها إلى موقف الحكومة السودانية، حيث قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية شون ماكورماك، ان واشنطن تدين الهجوم الأخير الذي شنته قوات حركة العدالة والمساواة قرب الخرطوم ودعا إلى وقف فوري للمعارك، موضحا ان هذا الهجوم ينسف الجهود التي تبذلها المجموعة الدولية للمساعدة على إيجاد حل للنزاعات في السودان. وبالإضافة إلى ذلك صدرت ادانات أخرى عديدة على المستوى الدولى من بريطانيا ومن مجلس الأمن، والاتحاد الافريقى والاتحاد الاوروبى، مع التركيز على الدعوة إلى تحكيم صوت العقل، ووقف المعارك في العاصمة ودارفور. الأمر الذى بدا انه قد يعيد إلى أزمة دارفور بعض التوازن فى المعالجات المفضية إلى الحل.

## ثالثا: أزمة المحكمة الجنائية الدولية

فى منتصف يوليو ٢٠٠٨ عقد لويس اوكامبو المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية مؤتمرا صحفيا أعلن فيه لائحة اتهام ضد الرئيس السودانى عمر البشير، يتهمه من خلالها بارتكاب عدة جرائم فى دارفور تتمحور حول ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية فضلا عن الابادة الجماعية لثلاثة قبائل ذات أصول افريقية فى دارفور هى الزغاوة والفور والمساليت. وذكر انه قد تقدم بلائحة الاتهام والأدلة والبيانات المرفقة بها إلى قضاة الدائرة الأولى للمحكمة للنظر فى إصدار قرار اتهام رسمى ضد الرئيس البشير، ومن ثم إصدار أمر بتوقيفه والقبض عليه إن لم يستجب لطلب المثول أمام المحكمة، وان إصدار القضاة لقرارهم سوف يستغرق ثلاثة أو أربعة اشهر.

كانت التسريبات الأولى عن أن الرئيس البشير سيكون مطلوبا امام المحكمة الجنائية الدولية فى لاهاى، قبل ان يتم الإعلان رسميا عن هذه الاتهامات قد جاءت عبر تصريحات المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، الذى قال « ان احتمال توجيه الاتهام إلى الرئيس البشير قائم خلال عدة ايام .. وأننا ندرس المسألة « الأمر الذى اوحى للكثيرين أن واشنطن ربما تسعى لتمرير صفقة ما تجبر من خلالها نظام الإنقاذ السودانى على تقديم تنازلات ظل يرفضها منذ وقت طويل، فتصريح المتحدث الامريكى أوضح ان واشنطن لديها علم مسبق بمجريات الأمور فى المحكمة، وما الذى ينوى اوكامبو أن يفعله، كما أنها تدرك أيضا التداعيات الهائلة التى سوف تنجم عن مجرد تقديم هذا الطلب إلى قضاة المحكمة، ومن ثم فقد رأى الكثيرون فى العالمين العربى والاسلامى وكذلك فى القارة الأفريقية أن هذا التطور الخطير يتسم بطابع سياسى واضح، يهدف إلى استخدام بعض الأطر القانونية لتحقيق أهداف سياسية، ومن ثم فان الانعكاسات السياسية لهذه التحركات هى الأهم، أما الجانب القانونى فى الاتهام فقد يستغرق سنوات طويلة فى التحقيق والإجراءات والمداولات، ثم ينتهى الأمر بان تهمة الإبادة الجماعية قد لا يمكن إثباتها، وكذلك معظم الجرائم الاخرى التى تحدث عنها المدعى العام.. إلا أن ذلك كله لن

يكون مهما، فقبل الوصول إلى هذه المرحلة – إذا حدث هذا السيناريو – ستكون التطورات المستهدف حدوثها فى السودان قد حدثت بالفعل.

تجدر الإشارة، إلى أن ملف أزمة دارفور قد تم تحويله إلى المحكمة قبل اكثر من ثلاث سنوات، عبر القرار رقم ١٥٩٣ الصادر من مجلس الامن فى ٣١ مارس ٢٠٠٥، ورغم ان القرار لم يصدر بالإجماع إذ حاز حينها على ١١ صوتا من اجمالى ١٥ عضوا فى المجلس (كان موقف واشنطن هو الامتناع عن التصويت) إلا انه صدر بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق، بالنظر إلى ان المجلس اعتبر ان الوضع فى السودان يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وقد رفضت الحكومة السودانية منذ البداية الاعتراف بولاية المحكمة او اختصاصها استنادا إلى عدم تصديق السودان على نظام روما الأساسى الذى نشأت هذه المحكمة بمقتضاه، فى الوقت الذى تمسكت فيه المحكمة باختصاصها قائلة أن الملف قد تم تحويله إليها عبر قرار مجلس الامن.

غير انه كان من الواضح أن هذا الجدل القانونى لم يعد مفيدا بشكل كبير للحكومة السودانية، بعد ان أصبح توجيه هذه الاتهامات، يمثل تهديدا للشرعيتين السياسية والدستورية للنظام السياسى فى السودان عبر اتهام رئيس الدولة، وعبر قول اوكامبو فى عرضه أمام مجلس الأمن « ان جهاز الدولة السودانية متورط بأكمله فى عملية الابادة الجماعية ».

ورغم ان قرار الاتهام الذى أعلنه اوكامبو نفسه لا يمثل إدانة، بل يعنى ان هناك بيانات قابلة للنظر فيها والتحقق منها، الا ان خطورة هذه المسألة أنها لا تنصرف إلى شخص الرئيس بذاته أو بعض القادة السياسيين او الأمنيين، وإنما ما سوف ينتج عنها من هز لشرعية النظام القائم على المستويين السياسى والدستورى وصولا إلى تقويض هذه الشرعية فى وقت، ويزداد الأمر سوءا بالنظر إلى المرحلة الانتقالية الحرجة والحساسة التى يمر بها السودان – كدولة وليس فقط كنظام سياسى – حيث يواجه الآن عدة استحقاقات مصيرية، على رأسها الاستمرار فى تطبيق اتفاقية نيفاشا، والانتخابات البرلمانية المقررة فى عام ٢٠٠٩، وحق تقرير المصير للجنوب المقرر فى عام ٢٠١١، فضلا عن أزمة دارفور نفسها، التى تأتى تحركات المحكمة الجنائية حيالها لتكون بمثابة قطع الطريق على اى تسوية محتملة لأزمة دارفور، عبر توجيه رسالة صريحة وواضحة، لكل الأطراف المحلية أو الإقليمية الضالعة فى الأزمة بعدم التفاوض انتظارا للنتائج التى سوف تفرزها تحركات المحكمة.

التفاعلات السياسية الحالية فى السودان والتى تتسم بالاحتقان الهائل نتيجة اللجوء إلى الولاءات الأولية الضيقة سواء كانت اثنية أو جهوية أو قبلية، يمكن أن تؤدى إلى خلق حالة من التهديد الجسيم لوحدة السودان وتماسك أراضيه، حيث من المتوقع إذا استمرت الأمور طبقا للسيناريو الحالى، ان تكون هناك قرارات إضافية من مجلس الأمن بعقوبات دبلوماسية واقتصادية على السودان، سوف تزيد من عزلته وحصاره، وتنعكس سلبا على الوضع الداخلى بطبيعة الحال، الأمر الذى قد ينتهى ضمن سيناريوهات أخرى إلى تفكيك السودان، أو انزلاقه إلى حالة من الفوضى الشاملة، التى لن تقتصر فى هذه الحالة على السودان فقط، بل سوف تنجم عنها مجموعة من الاختلالات والتهديدات لمنطقة واسعة من الحدود المصرية والليبية فى الشمال وصولا إلى منطقة البحيرات العظمى والقرن الافريقى، الأمر الذى يتشابه إلى حد كبير مع الحالة العراقية وما أفرزته من ارتباكات إقليمية ودولية. ويعنى أيضا بوضوح كامل ان السودان يسير على خطى الحالة العراقية، مع فارق بسيط للغاية حيث تم تدمير العراق وإخراجه من معادلة القوة فى الشرق الأوسط باستخدام ذريعة أسلحة الدمار الشامل، اما فى حالة السودان فالذريعة المستخدمة هى التدخل الانسانى.

إن أزمة السودان والمحكمة الجنائية تشير فى الحقيقة إلى اضطراب ترتيب أولويات ملف أزمة دارفور، تثير التساؤلات والشكوك واسعة النطاق حول الهدف من الإصرار على إطلاق العنان لممارسات المحكمة، عبر توفير بيانات ومعلومات معينة – يصعب التأكد من صدقيتها – للمدعى العام «اوكامبو» وحثه على توسيع نطاق اتهاماته، فى الوقت الذى يجرى فيه تجاهل بذل أى جهد جدى لتسوية الأزمة من الناحية الفعلية بل السعى إلى تأجيجها عبر وسائل عديدة.

# ٥ - اليمن .. مشكلات السياسة وتحديات الأمن

شكلت الوحدة التى جرت بين شمال وجنوب اليمن مطلع التسعينات من القرن الماضى، نموذجا واضحاً للتصورات والطموحات الوحدوية، وحتى الحرب التى جرت فصولها عام ١٩٩٤ وجدت لها تفسيرات وتبريرات، طالما أنها حافظت على كيان الوحدة الوليدة. وتم غض الطرف عما خلفته من أعمال قمعية وتصرفات سياسية واقتصادية غير متوازنة. هذا الواقع وما خلفه من تداعيات تمثل مقدمات منطقية لما شهدته بعض المحافظات الجنوبية خلال العام ٢٠٠٧ من احتجاج لفظى تحول إلى أداء احتجاجى فى الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٨، حيث كشفت الكثير من الجروح التى حاولت القيادة اليمنية تضميدها، تارة بالمسكنات والمهدئات والوعود وأخرى بالمداراة والإخفاء والإنكار. وقد ساعدت أجواء التوجس والقلق السائدة فى معظم أنحاء البلاد على اشاعة المزيد من المخاوف، خشية تكريس سياسة تصفية الحسابات والدخول فى دوامة طويلة من التجاذبات تعطل محاولات تصويب المسارات.

فقد دقت الاحتجاجات والمظاهرات والاضرابات الواسعة التى اندلعت فى محافظتى الضالع ولحج تحديدا، فى مارس ٢٠٠٨، جرس الإنذار فى أكثر من اتجاه. فقد حذرت الحكومة من مغبة التمادى فى التفرقة بين المواطنين، سواء على أساس مناطقى أو قبلى أو حزبى. وأشارت إلى أن الجنوب أصبح على فوهة بركان يمكن أن ينفجر فى أى لحظة وتذهب قيمة الوحدة أدراج الرياح. وأكدت النتيجة النهائية أن الغضب المكتوم الذى بدأت تجلياته تظهر على السطح ينطوى على مضامين خطيرة، تحتاج إلى وسائل عملية لازالة رواسب السنوات الماضية، وأن الاصلاحات السياسية والاقتصادية وهيكلة بعض الجوانب الاجتماعية باتت قدرا محتوما. حيث انخرط النظام اليمنى فى معارك جانبية عطلت الاتجاه نحو ادخال تعديلات حقيقية تضمن الحفاظ على مكتسبات الوحدة اليمنية.

أخذت معالم الأزمة بين الشمال والجنوب تطل فى أشكال متعددة، كان أبرزها الاعتصامات التى نفذها متقاعدون عسكريون وأمنيون ومدنيون من أبناء المحافظات الجنوبية خلال شهر مارس ٢٠٠٨، حيث شكلت تطوراً وامتدادا لاحتجاجات سابقة ظهرت على فترات متقطعة بدءا من مارس ٢٠٠٧، نددت فى اجمالها بسياسة التقاعد المبكر التى طبقت على الكثير منهم، بعد انتهاء الحرب الأهلية عام ١٩٩٤ والاعتراض على ضعف مرتبات المتقاعدين. ومن أبرز معالم التفرقة التى حواها خطاب المحتجين، أن الذين ناضلوا فى ثورة أكتوبر بالجنوب ضد الاستعمار البريطانى يتقاضى الواحد منهم راتبا يعادل ستة دولارات أمريكية، بينما يتقاضى نظيره الذى ناضل فى ثورة سبتمبر بالشمال راتبا يعادل ٢٥٠ دولارا. وازدادت المسألة تعقيدا بعد أن كشفت عن وجه سياسى، تمثل فى إعلان معظم أحزاب المعارضة الرئيسية تضامنها مع مطالب المتقاعدين واتهام الرئيس على عبدالله صالح أحزاب المعارضة بالتحريض وإثارة

الفتنة لتحقيق أغراض سياسية. وقد عبر هذا التصريح الرئاسى عن مدى الانزعاج الحكومى من هذه النوعية من احتجاجات المتقاعدين، لاسيما مع نزولهم إلى الشارع واحتكموا لأدواته، ودخلت قوى المعارضة على خط المظاهرات والاحتجاجات. وهى تتكون من أحزاب ما يسمى باللقاء المشترك الذى تأسس فى ٦ فبراير ٢٠٠٣ ويضم، حزب التجمع اليمنى للاصلاح والحزب الاشتراكى والتنظيم الوحدوى الناصرى وحزب البعث العربى الاشتراكى القومى وحزب الحق والتجمع السبتمبرى واتحاد القوى الشعبية اليمنية. ولم يتهاون النظام اليمنى فى استخدام أسلحته الأمنية، وعندما انتبه إلى أن الموضوع قابل لمزيد من الاشتعال، لوح باستخدام بعض الأدوات السياسية، من خلال التعهد بادخال تعديلات على بعض القوانين. ومع ذلك قدمت احتكاكات محافظتى الضالع ولحج بين الأمن والمتظاهرين خلال شهر مارس ٢٠٠٨ نموذجا لما يمكن أن تكون عليه الأوضاع، اذا فشلت الحكومة فى ايجاد تسويات عاجلة للأزمات التى تواجهها فى مناطق ومجالات متفرقة.

تزامنت هذه التطورات مع اشتداد موجة عارمة من الغلاء ضربت البلاد. وانتهزتها فرصة قوى المعارضة لتبدأ تحريك أنصارها وتنظيم اعتصامات موازية، فارتفعت حدة الغليان فى الشارع، لاسيما مع تزايد آلية القمع التى لجأت لها السلطات الأمنية لتطويق الأحداث. وزجت بعدد من المتظاهرين وقياداتهم فى المعتقلات. وتركزت مطالب المحتجين فى المساواة فى الوظائف والخدمات الحكومية عن طريق لامركزية سياسية واقتصادية وخلق نظام وقانون وادارة متطورة للاقتصاد الوطنى، لاسيما الموارد الوطنية مثل النفط، وان النظام كان قد وعد باللامركزية بشكل متكرر لكنه أخفق فى تنفيذ كثير من وعوده.

انتقلت شعارات منفذى الاحتجاجات من مربع المطالبة بالحقوق وتصحيح الأوضاع المادية إلى الاعلان عن عدم الرغبة فى استمرار الوحدة اليمنية والتلويح بشبح الانفصال، ورفع البعض علم الجنوب أيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وسواء وقفت الحكومة وراء هذه التصرفات ودست عناصرها لتبرير قبضتها الحديدية، أو كانت هذه اللافتات تعبر فعلا عن تيار يتصاعد فى الجنوب، فان نتيجتها الواضحة أن هناك أزمة متشابكة، تتداخل فيها الأبعاد السياسية مع مثيلتها الاقتصادية. وتحتاج إلى معالجة موضوعية، لأن استمرارها على حالها سوف يجعلها مفتوحة على خيارات حرجة. الأمر الذى دفع الحكومة فى الأيام التالية إلى التفكير فى إعداد مشروع قانون لحماية الوحدة الوطنية. لكن ما رشح من مكوناته أثار جدلا واسعا، لأنه احتوى على نصوص يمكن أن تقلص من مساحة الحريات وتعريض كل صاحب رأى للمحاكمة بذريعة الحفاظ على الوحدة الوطنية. وفى الثامن من ابريل ٢٠٠٨ أقرت الحكومة نظاما جديداً للتجنيد فى القوات المسلحة، يلتزم معايير شفافة وكاملة. على أن يبدأ النظام الجديد من نطاق المديريات والمراكز فى كافة المحافظات الجنوبية. وأكدت الحكومة الالتزام بايقاف الاجراءات القائمة التى كانت جارية قبل اتخاذ هذا القرار فى عملية التجنيد إلى حين اعتماد النظام الجديد والبدء فى تطبيقه بصورة متوازنة.

وترجع الكثير من القوى السياسية اليمنية ونخبتها حالة الاحتجاج التى شهدتها البلاد إلى غياب المشروع الوطنى ومشروع الوحدة الطوعى الديمقراطى السلمى الذى دمر فى حرب صيف ٩٤»، بمعنى أن القضية سياسية وترتبط بقيام الوحدة اليمنية بين الشمال والجنوب. وهو ما أشار إليه صلاح الشنفرة عضو مجلس النواب عن محافظة الضالع الجنوبية بقوله: أنهم فى المحافظات الجنوبية يعتبرون أنفسهم شركاء فى الوحدة لكن تم اقصاؤنا وليست هذه هى الوحدة التى كنا نتمناها، كنا نتوقع أن تغير الوحدة أوضاعنا إلى الأفضل، لكننا صدمنا بواقع آخر ووحدة أخرى». وفى اعتقاد بعض القوى السياسية الجنوبية أن المشهد أصبح مقلوبا «الانفصالى الذى يطالب بالحقوق والوحدوى هو الذى يسلب الحقوق». لدرجة أن كثيرا من القيادات الجنوبية تركز فى خطبها السياسية على أن الوحدة ليست قرآنا منزلا وإنما هى إرادة أناس ويجب ألا تأكل الحقوق. فى محاولة لدحض حجج وتفسيرات الحكومة لكل اعتراض على تصرفاتها واجراءاتها واخفاقاتها.

## أولاً: إخفاق عام من الجنوب للشمال

أوضاع الجنوب اليمنى تعد انعكاسا لعدم نجاح النظام بشكل كبير تجاه الوفاء بوعوده الخاصة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، وأن المظاهرات والاحتجاجات فى الجنوب يمكن أن تحض الجماهير فى الشمال على اظهار غضبها، الأمر الذى يعبر عن أزمة مركبة قد يعيشها اليمن، فى الوقت الذى يسير فيه النظام الحاكم إلى صدام واضح

مع بعض القوى السياسية والعسكرية. وهناك من اعتبر نظام الرئيس على صالح فى « وضع خطر وتوجد مخاوف من احتمال أن يفقد واحدا من انجازاته التى يتباهى بها وهى الوحدة والاستقرار». لذلك كان الوضع شائكاً وأنذر بمزيد من التعقيد فى أركان الأزمة خلال العام ٢٠٠٧ والأشهر الأولى من العام ٢٠٠٨. فالمشهد السياسى فى الجنوب تغير بشكل لا تستبعد معه المواجهة مع الحكومة المركزية بطريقة مناقضة لما جرى عام ١٩٩٤، لأن حركة المعارضة الحالية تستند مباشرة على المواطنين، بخلاف فترة الحرب الأهلية التى كانت عبارة عن صراع بين نخب النظام الشمالى والجنوبى. بالاضافة إلى أن تمركز السلطة فى العاصمة صنعاء مقرونا بوعود فاشلة للتسوية جعل كثيراً من الجنوبيين ينظرون للنظام كمنتصرين بدلا من شركاء فى الوحدة. وترافق مع هذه التطورات انخفاض ظاهر فى نسبة الناتج المحلى الاجمالى خلال السنوات الماضية. فقد بلغت ٥,٤٪ عام ٢٠٠١ ثم تراجعت إلى ٢,٦ عام ٢٠٠٧، فى حين كانت الخطط الحكومية تتوقع أن تصل إلى ٥,٥٪ عام ٢٠٠٨.

المشكلة التى كشفتها هذه النوعية من المعطيات أن الأزمة فى الجنوب تمتد قسماتها إلى الشمال أيضا. فالمشكلات الاقتصادية وفشل المشروعات التنموية وانتشار الفساد والمحسوبية كلها مظاهر مشتركة تقريبا، الأمر الذى يزيد من الشعور بالاستياء من النظام عموما. ولذا بدأت أعداد كبيرة من رجال القبائل وقادة المعارضة فى بعض المحافظات الشمالية تنضم إلى موجة المظاهرات والاحتجاجات، حتى أن الوضع يصفه البعض بانه بعيد عن الاستقرار السياسى. ويبحث الآلاف من المهمشين وسكان الأرياف والمواطنين الفقراء فى المدن بشكل يائس عن الوظائف والتعليم والدواء والخدمات الأساسية التى تعهد بها النظام.

من هنا، فإن عدم تحديد آليات ناجحة لاغلاق ملف اليمن الجنوبى نهائيا، يعود فى جزء أساسى منه للاخفاق العام والتخبط الشامل الذى بدت عليه كثير من توجهات وتصرفات النظام اليمنى، اذ فشل فى تحقيق معدلات تنمية اقتصادية مطمئنة، تقلل من نسب الفقر المتزايدة فى أنحاء البلاد ولم يف بكل تعهداته فى هذا المجال. وحتى الوعود البراقة التى قدمها الرئيس على عبدالله صالح فى برنامجه إبان الانتخابات الرئاسية التى فاز فيها باكتساح فى سبتمبر ٢٠٠٦، لم يتحقق منها سوى النذر اليسير الذى لم يستطع المواطن الشعور به، لأن هناك طبقة سياسية واقتصادية واجتماعية استحوذت على غالبية المكاسب والعوائد من الموارد الطبيعية. كما أن البلاد أضحت ملاذا لكثير من اللاجئين الصوماليين الذين بدأت مشاكلهم الاجتماعية تطفو على السطح وظهرت علامات أشارت إلى خطورة الاحتكاكات المترتبة على الهجرة غير المنظمة إلى الداخل. فضلا عن ارتفاع عمليات تهريب السلاح إلى اليمن ورواج تجارتها، التى وجدت بيئة خارجية مناسبة وسوقاً مهيأة لتقبل بضاعتها، مستفيدة من الاستعداد الفطرى للتسلح عند اليمنيين عموما. وهذا المناخ يضاعف من صعوبة التوصل إلى روشتة تتكفل بعلاج الأمراض الاقتصادية.

ازدادت خطورة هذه المعطيات على ضوء دخول الحكومة، راغبة أو مضطرة، فى الحرب ضد الارهاب التى تقودها الولايات المتحدة. وبات اليمن حقلا خصبا لنمو بعض الجماعات المتشددة، مما أوقع النظام فى خيارات صعبة. فالارهاب الذى ظهرت بصماته فى اليمن خلال السنوات الماضية، بدءا من خطف السياح وحتى استهداف مواقع حيوية، أثر على مناحى اقتصادية متعددة. ولم تأل الادارة الأمريكية جهدا للضغط على صنعاء من أجل اتخاذ اجراءات صارمة لتطويق رعاته من حركات مسلحة وجماعات أصولية. لكن حسابات الحكومة المتشابكة مع عناصر تنتمى إلى تيارات اسلامية مختلفة ألقت بأثقالها فى بعض الأوقات على تصوراتها. هذه المعادلة الشائكة فرضت على القيادة الأمنية التعامل بتريث مع ملف الارهاب، الذى يعد تنظيم القاعدة أحد ملامحه التى أثارت لغطا كثيفا، لأن بصمات فلول التنظيم بدأت تظهر معالمها فى عدد من العمليات وفى أماكن متفرقة.

بدأ قلق كثير من الدوائر الغربية يزداد بسبب استئناف عناصر محسوبة على القاعدة لنشاطها فى بعض المدن اليمنية خلال العام ٢٠٠٧. فقد شهد منتصف مارس ٢٠٠٨ وقع هجوم بقذائف الهاون على مبنى بالقرب من السفارة الأمريكية فى صنعاء، أسفر عن اصابة ١٣ تلميذة لسقوط القذائف بالخطأ على مدرسة للبنات مجاورة للسفارة. وفى أواخر مارس من العام ذاته تبنى تنظيم القاعدة فى بيان له على أحد المواقع الاسلامية على شبكة الانترنت عملية تفجير أنبوب نفط وهجوم بالقنابل على حقل نفطى تابع لشركة صينية فى محافظة حضرموت. وفى مطلع ابريل ٢٠٠٨ قصفت القاعدة مجمعا سكنيا فى صنعاء يقطنه مهندسو نفط أجانب مع عائلاتهم. وفى آخر الشهر نفسه تعرض مبنى مجاور للسفارة الايطالية للقذف أيضا. من هذه الحوادث بدا أن جيل القاعدة الجديد فى اليمن كثف أنشطته بأسلوب أكثر

خطورة، بعد انفصاله عن محاربى القاعدة القدامى باليمن الذين تصالح عدد كبير منهم مع النظام الحاكم وانخرطوا فى المجتمع. وكانت الحكومة تدرك أن أى اتجاه حاسم وشامل للتخلص من الجماعات المتشددة التى تعتبر بمثابة روافد خلفية للارهاب، ربما تؤدى إلى اتساع حقل المواجهات وتجعل السلطات تحارب فى اتجاهات متباينة، مما يفضى إلى تشتيت الجهود والتلويح بعدم استبعاد خيار الفوضى ومن ثم الانفلات. وفى ظل بيئة اليمن المعروفة بتداخلاتها القبلية ووعورتها المناطقية وحساسيتها الدينية سوف يكون من الصعوبة إغلاق هذا الملف بصورة كاملة.

تحت ضغوط المخاوف الداخلية والهواجس الخارجية من تضرر المصالح الاقتصادية أقر مجلس الوزراء اليمنى فى ١٥ إبريل ٢٠٠٨ مشروعاً يهدف إلى تعزيز الإجراءات القانونية تجاه الجرائم الارهابية وتحديد العقوبات المقررة على تلك الجرائم والتى تصل إلى الاعدام. وحددت المادة الثالثة الأفعال الارهابية فى مفهوم هذا القانون بأعمال التقطع ونهب الممتلكات الخاصة والعامة وتخريب الطرق العامة والجسور والسدود والتمديدات الكهربائية وتمديدات النفط والغاز وغير ذلك من الأمور التى لها أهمية حيوية للاقتصاد الوطنى وتشكل ارهابا على حياة المواطنين وممتلكاتهم، سواء كانت تلك الأفعال مباشرة أو غير مباشرة. وكانت العقوبة فى القانون السابق تقضى بمعاقبة من يقومون بأعمال الخطف والتقطع والتفجيرات بالسجن لمدة ٢٥ عاما، لكن المشروع الجديد نص على الإعدام كعقوبة ردعية، فى ظل اتساع نطاق الأعمال التى تندرج تحت بند الارهاب مباشرة. وعقب انتشار ظاهرة الاحتجاجات والاعتصامات والاضرابات التى بدأت تخرج عن مساراتها السلمية فى بعض الأحيان.

واتساقاً مع التطورات التشريعية التى لجأت إليها الحكومة اليمنية، جاءت تعديلات قانون السلطة المحلية، كمحاولة لتهدئة الأوضاع وصلاح قصور الأداء المحلى. وهو ما أقره البرلمان فى ١٦ إبريل ٢٠٠٨، ونص على أن يكون لكل محافظة محافظ بدرجة وزير ويتم انتخابه بالاقتراع السرى من قبل هيئة ناخبة تتكون من المجلس المحلى للمحافظة ومجالس المديريات بالمحافظة ويصدر بتعيينه مرسوم جمهورى فور إعلان نتيجة فوزه ويباشر مهامه بعد أدائه اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية. وأعطى التعديل وزارة الادارة المحلية صلاحيات وضع الضوابط لانتخاب المحافظين والادارة والاشراف على عملية الانتخاب والجدير بالإشارة أن الرئيس على عبد الله صالح كان قد أعلن بعد اقل من شهر على اعادة انتخابه فى سبتمبر ٢٠٠٦ اجراء انتخابات المحافظين قبل نهاية العام ذاته.

اعتبرت أحزاب المعارضة خطوة انتخاب المحافظين «مسرحية هزيلة أعدت سلفا من قبل السلطة» لامتصاص الغضب فى الشارع اليمنى وقررت مقاطعتها. ودعت إلى اصلاحات سياسية شاملة لوقف الاحتقانات. وترجع أسباب المقاطعة إلى عاملين. الأول، اجراؤها بطريقة غير مباشرة، بحصر الاقتراع على أعضاء المجالس المحلية فى المحافظات والمديريات وليس من قبل الجمهور مباشرة. والثانى، امتلاك حزب المؤتمر الحاكم للغالبية العظمى من مقاعد المجالس المحلية فى المحافظات والمديريات (حوالى ٨٥٪). بالتالى لا معنى لدخول المعارضة. وأن هذه الخطوة محاولة سريعة وشكلية للخروج من الأزمة المتفاقمة فى المحافظات الجنوبية والشرقية فى اليمن. ومحاولة لاسترضاء أبناء تلك المحافظات بانتخاب محافظين وليس تعيينهم لتحميلهم مسئولية وتبعات ذلك. وكذلك تجاوز حالة السخط الدائمة من تعيين محافظين غير مرغوب فيهم.

## ثانياً: حسابات الداخل ومعادلات الخارج

مثلت المواجهات الصعبة بين قوات الأمن وما يسمى بـ «الحوثيين» فى جبال مدينة «صعدة» أبرز التحديات التى قابلها النظام اليمنى فى الأعوام الأخيرة. ليس فقط لما سببته من حساسية داخلية، بل لأنها حملت بين طياتها بذور تدخلات خارجية. ومنذ اندلاع الأزمة بين الحكومة اليمنية و«الحوثيين» عام ٢٠٠٤ والكلام عن دور الأطراف الخارجية لم يتوقف. فتارة تتم الاشارة إلى ايران ودعمها المادى والمعنوى والروحى لهذه الجماعة، باعتبار أن قائدهم السابق حسين الحوثى و والده عبد الملك بدر الدين الحوثى ينحدران من طائفة مذهبية شيعية، هى الزيدية التى تمثل حوالى ٢٥- ٣٠ فى المائة من الانتماءات الطائفية فى اليمن. وفى تارة أخرى جرى التلميح لأدوار عربية (السعودية تحديدا) تؤيد الحكومة اليمنية فى محاولاتها الردعية. وحيال هذه التسريبات المقصودة، بدأت الأزمة تتخذ أبعادا أكثر خطورة، حيث خرجت من عقالاتها الداخلية بحسبانها قضية حرية دينية وفكرية وخروج على الشرعية، إلى فضاء أرحب له مكونات صعبة ومعادلات اقليمية حرجة يمكن أن تخلط التوازنات الهشة فى المنطقة، خاصة أن الرئيس

اليمني على عبد اللـه صالح اعتبر ما جرى في مدينة «صعدة» طوال السنوات الماضية بمثابة «تنفيذ لمخططات خارجية تريد تصفية حساباتها الاقليمية مع أطراف أخرى على حساب المصلحة اليمنية». وهو ما عزز التكهنات التي حذرت من تداعيات المواجهات المسلحة في « صعدة » وانعكاساتها على بعض الملفات السياسية وصرف الأنظار عن بعض القضايا الأساسية.

خطورة هذا المنحى انعكست على محاولات إيجاد الحلول لهذه الأزمة، حيث أفضت إلى توقيع اتفاق الدوحة في الأول من فبراير ٢٠٠٨ بدولة قطر، الذي تعثر الوصول إليه لأكثر من ستة أشهر، فقد ظهرت الوساطة القطرية في منتصف العام ٢٠٠٧ وحتى آخره دون تحقيق نجاحات ملموسة، بسبب تباعد توجهات طرفي الأزمة الرئيسيين ووجود عوامل خارجية يتغذيان على روافدها، على أمل أن يتمكن كل طرف من تعظيم مكاسبه السياسية. ومع بدايات العام ٢٠٠٨ استطاعت الوساطة القطرية أن تبدل المسارات الغامضة التي أوشكت أن تدخلها الأزمة، وأوجدت مساحات جديدة للتفاهم مصحوبة بقوة دفع مؤثرة، تمثلت في أربع ركائز أساسية.

**الأول**، رغبة صنعاء في وضع حد للمأزق الذي دخلته وفشلت في حسمه أمنيا ويمكن أن تتزايد خسائره استراتيجيا، في ظل عدم استبعاد اتساع نطاق الانفلات وما يترتب عليه من فوضى أمنية.

**الثاني**، ارتفاع درجة مرونة « الحوثيين» في التجاوب مع الطروحات القطرية، خاصة أنها انطوت على محددات تحفظ شيئا من ماء الوجه، كما بدت الحكومة عازمة على استمرار حربها لاستئصال هذه الجماعة مهما كلفها ذلك من أثمان باهظة.

**الثالث**، زيادة مخاوف بعض الدول الخليجية من خلق بؤرة توتر دائمة في الجنوب، يمكن أن تمتد نيرانها لمناطق متعددة وتفجر كثيراً من الأزمات المذهبية المكتومة في المنطقة.

**الرابع**، خشية بعض الأطراف الدولية أن يدغدغ صمود «الحوثيين» لفترة طويلة مشاعر بعض القوى الاسلامية المتشددة وتتخذ السلاح خيارا دائما لحسم مشكلاتها مع حكوماتها المحلية. الأمر الذي يشيع أجواء من الفوضى لم تعد تحتملها منطقة الخليج ذات الأهمية الحيوية في كثير من الاستراتيجيات العالمية.

وهكذا يمكن تقسيم دوافع الحوار بين الحكومة اليمنية و «الحوثيين» إلى جزء داخلي وآخر خارجي. فعلى المستوى الداخلي، ارتفعت نسبة سعي اليمنيين للحصول على السلاح بأنواعه المختلفة، الذي يعتبر جزءا من مكونات الشخصية اليمنية. وزادت مخاوف الحكومة من امتداد المواجهات لمحافظات أخرى، قد تخرج عن نطاق « صعدة» التي كانت ولا تزال المحور الرئيسي لغالبية الصدامات وعمليات الإختطاف التي تمت في السنوات الماضية. وفي ظل التعزيزات العسكرية الحكومية ومحاصرة بعض قواتها في الشعاب المحيطة بـ «صعدة» وانتشار الكمائن تضاعفت نسبة الخسائر البشرية من الطرفين وظهرت حرب العصابات بصورة واسعة، بما أدى إلى احتقانات على مستويات مختلفة، أدت بعض نتائجها الى انتكاسات سياسية للحكومة اليمنية. منها إلغاء عقد منتدى المستقبل الرابع الذي كان مقررا انعقاده بصنعاء في ديسمبر ٢٠٠٧ وكان من المتوقع أن يجلب دعما اقتصاديا وافرا لليمن. ناهيك عن مخاطر التوتر الدائم على عمليات استخراج النفط، التي تمثل موردا أساسيا للدخل القومي في البلاد، حيث قادت المعارك المستمرة إلى تهديد الشركات العاملة في هذا المجال بوقف عملياتها.

عززت الصدامات المسلحة وجهة نظر بعض الأوساط التي ذهبت إلى إخفاق الحكومة اليمنية في التعامل مع جماعة «خارجة عن الشرعية». الأمر الذي ألقى بظلاله السلبية على ناحيتين مهمتين. الأولى، هز هيبة المؤسسة العسكرية التي لم تتمكن طوال أربع سنوات من إغلاق أحد ملفات التمرد على السلطة. بالتالي سوف يكون الحال أكثر صعوبة إذا اضطرت هذه المؤسسة للدخول في مواجهات مسلحة مع قوى داخلية أو خارجية أكثر تنظيما. والثانية، توجيه مزيد من الانتقادات للنظام اليمني الذي فشل في ادخال اصلاحات سياسية واقتصادية تنعكس ثمارها الايجابية على المواطنين، لاسيما أن الانتخابات البرلمانية التي جرى تحديد موعد اجرائها في ابريل ٢٠٠٩ سوف تكون فاصلة في اعادة صياغة كثير من حسابات الحكومة والمعارضة. وسوف يؤخذ دوما على نظام الرئيس على صالح أنه لم يتمكن من تحقيق الأمن والاستقرار في كافة ربوع البلاد، أو يظهر وكأنه يحقق مكاسب سياسية من وراء تواصل الأزمات الساخنة، فما أن هدأت تداعيات حرب عام ١٩٩٤ بين الشمال والجنوب حتى بزغت أزمة « الحوثيين» بكل تعقدياتها الداخلية.

على المستوى الخارجي، بدأ اليمن يعاني من تداخلات هذه الأزمة في صور متباينة. فعلى الصعيد السياسي اعتبرت بعض الدوائر هذا البلد على درجة من عدم الاستقرار، بما يؤثر في المستقبل على عدد من التزاماته وتعهداته الدولية. وجلبت التوترات الأمنية المستمرة جملة من الخسائر، جراء تحذيرات صدرت من جهات مختلفة بعدم السفر لليمن، الذي أصبحت عمليات خطف السياح الأجانب فيه وسيلة للاسترزاق السياسي والمكسب الاقتصادي. وبعد إعلان «الحوثيين» طرد يهود منطقة آل سالم بمحافظة «صعدة» في نوفمبر ٢٠٠٧، أخذت المسألة بعدا جديدا كاد أن يتسبب في مشكلات عميقة لصنعاء. فمع أن المسألة كانت تتعلق ببعض اليهود الذين ارتكبوا أعمالا مخلة بالآداب والأخلاقيات تستحق العقاب وفقا للأعراف القبلية، إلا أن تعاطف غالبية اليهود معهم (المعاقبون) أعطى للموضوع أبعاداً دينية، حتى أن جاري اكيرمان رئيس اللجنة الفرعية حول الشرق الأوسط بمجلس النواب الأمريكي، طالب في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧ الرئيس علي صالح بتعهد علني يلتزم فيه بحماية الجالية اليهودية في اليمن.

يضاف إلى ذلك توقف بعض الاستثمارات التي كانت واعدة في اليمن. والتأثير سلبا على برنامج تأهيل هذا البلد اقتصاديا من جانب دول الخليج العربي، تمهيدا لضمه لدول مجلس التعاون، والخسائر التي يمكن أن تنجم عن عدم تنفيذ بعض المشروعات التي أقرها مؤتمر المانحين في لندن عام ٢٠٠٦، التي وعدت دول الخليج بتقديم ٧٠ في المائة منها للبنى التحتية في اليمن. وقد ظهرت ملامح الدعم الخليجي لعملية المصالحة بين الحكومة و«الحوثيين» من خلال التزام قطر بتخصيص مبلغ ٣٠٠ مليون دولار قبيل التوقيع على اتفاق الدوحة. وهو المبلغ المتبقي من المنحة القطرية التي تعهدت بتقديمها لليمن من أصل ٥٠٠ مليون دولار، خصصت لمشاريع تنموية ذات أولوية في اطار البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦- ٢٠١٠. كما تعهدت قطر بتمويل جزء كبير من صندوق إعمار مدينة «صعدة» وهو ما يصعب حدوثه في حالة استمرار التوتر وعدم تنفيذ الاتفاق.

## ثالثاً: اتفاق الدوحة.. تعتيم وتسريب

تعمدت الحكومة التكتم الشديد في البداية على مضمون اتفاق الدوحة، لكنها اضطرت تحت ضغط الاتهامات المتباينة والتسريبات المختلفة التي بالغت في الاشارة إلى مكاسب «الحوثيين» إلى الكشف عن المضمون الحقيقي للاتفاق. ونشر موقع لوزارة الدفاع اليمنية على الانترنت (سبتمبر نت) الوثيقة المعقودة بين الحكومة و «الحوثيين». وعللت الوزارة نشر الوثيقة، بعد نحو سبعة أسابيع من توقيعها، بالرد على المزاعم حول بنود سرية لم يتم الاعلان عنها وتحميل الاتفاق أكثر مما يحتمل. وكان الدكتور عبدالكريم الارياني المستشار السياسي للرئيس اليمني وقع الاتفاق عن الحكومة وعن «الحوثيين» صالح أحمد هبرة في الدوحة.

أبرز مكونات الوثيقة أنها نصت على الالتزام الفعلي من الجانبين بوقف العمليات العسكرية بالكامل في جميع المناطق، وتأكيد تنفيذ العفو العام الذي كان الرئيس صالح قد أعلن عنه منذ عامين، بما في ذلك سحب الطلب الحكومي لتسلم يحيى بدر الدين الحوثي من الشرطة الدولية (الأنتربول). وتضمنت الوثيقة اطلاق المعتقلين خلال فترة لا تزيد على شهر من تاريخ هذه الوثيقة. وعدم التعرض بشأن الحق العام من قبل الدولة لمن شارك في احداث صعدة. وتتعاون حكومتا اليمن وقطر على ايجاد حلول لتسوية الحقوق مع أصحاب الحق الخاص في القضايا المحلية للنيابة العامة أو المنظورة أمام المحاكم بعد صدور الأحكام في هذه القضايا.

ذكرت الوثيقة أن تشكيل لجنة من الطرفين يتم الاتفاق عليها للبحث عن المفقودين وتسليم الجثث الموجودة لذويها. ويقدم كل طرف الكشوفات المتوفرة لديه. وتشكيل لجنة مشتركة من جمعية الهلال الأحمر اليمني وجمعية الهلال الأحمر القطري ومديري المديريات ووجهاء المناطق بمساعدة واشراف من صالح هبرة تختص بعودة الحياة إلى طبيعتها في المناطق. وتضمنت الفقرة السابعة بسط نظام الدولة العام في المديريات التي كانت مسرحا للحرب كغيرها من المديريات الأخرى في الجمهورية واعادة الأسلحة التابعة للجيش والأمن وتسليم الأسلحة المتوسطة بعد الاطمئنان واستقرار الأمور بالتشاور مع الوسيط على أن تسلم القوائم بعدد وكميات الأسلحة للوسيط للنظر فيها واقتراح ما يلزم بشأنها. وتسليم السيارات والمعدات التابعة للدولة وتسليم سيارات ومعدات المواطنين أو تعويضها.

أكدت المادة العاشرة أن تكون نقاط التفتيش في المنطقة كنقاط التفتيش في المناطق الأخرى من الجمهورية. واحتفاظ المواطنين بالمنطقة بأسلحتهم الشخصية بحرية دون استعراض أو ترديد شعارات عند نقاط التفتيش. وتضمنت المادة

الثانية عشرة من بنود الوثيقة أن يكون وصول عبدالملك الحوثى وعبدالكريم الحوثى وعبدالله عيضة الرزامى إلى قطر بعد استقرار الأوضاع وتطبيق الاتفاق وعودة الوضع إلى ما كان عليه وبالتشاور مع الوسيط القطرى. وعودتهم من قطر خلال ستة أشهر وبطريقة رسمية. كما ذكرت الوثيقة فى بندها الثالث عشر اضافة أربع أعضاء إلى اللجنة الرئاسية كممثلين للحوثى. وهم حسين ثورة ومحمد محمد ناصر المؤيد وعلى ناصر قرشه وصالح شرمة وتكون مهمة هذه اللجنة الاشراف والمتابعة الفعلية لتنفيذ ما جاء فى الاتفاق. وختمت الوثيقة ببند قضى أن تظل سرية ولا يجوز نشرها أو الافصاح عن محتوياتها إلا لأطرافها وأغراض تطبيقها. وفى الثالث من مارس ٢٠٠٨ وقعت الحكومة و«الحوثيون» اتفاقا فى صعدة تعلق بآلية تنفيذ الاتفاقات السابقة وأهمها اتفاق الدوحة.

وقد واجه الاتفاق بعد أيام قليلة صعوبات عملية فى تطبيقه أدت لتوتر الأجواء. وفى ابريل ٢٠٠٨ توقفت اللجنة الرئاسية اليمنية المعنية بتطبيق اتفاق الدوحة عن أداء مهمة الوساطة، ما لم يعلن عبدالملك الحوثى وجماعته التزامهم بتنفيذ البنود المتعلقة بانهاء الحرب فى بعض مناطق محافظة صعدة. وقد عللت اللجنة موقفها بان الحوثى وأنصاره يفتعلون الأزمات ويقومون بإحداث الخروقات المتكررة خلاف الاتفاق الذى تسعى اللجنة لتطبيقه وهو ما جعل اللجنة تشترط العودة إلى مهمتها بانهاء الفتنة فى صعدة واظهار النوايا الحسنة من قبل الحوثيين لإحلال السلام فى هذه المحافظة». وتكمن الأزمة بشكل خاص فى تنفيذ الفقرة السابعة من اتفاق الدوحة التى أشارت إلى بسط الدولة سيطرتها على المواقع التى يسيطر عليها «الحوثيون» ونزول المسلحين من الجبال المتحصنين بها.

وهكذا، تبدو الملامح العامة للاتفاق متوافقة أو قريبة مع كثير من المطالب التى سعى إليها كل طرف من قبل، وتسببت فى فشل محاولات الوساطة السابقة. حيث كان كل جانب متمسكا بمواقفه ولم يبد مرونة أو استعدادا لتقديم تنازلات. ولا تزال هناك بعض النقاط التى لم يعرف مصيرها حتى الآن وهل جرى التفاهم حولها أم لا؟. فمثلا كان» الحوثيون» يتمسكون ببقاء المذهب الزيدى فى «صعدة» وعدم التحريض على مهاجمته والاصرار على الحرية الدينية والفكرية والاحتفاظ ببعض المديريات كمناطق نفوذ. وقد ساعدت حالة الضبابية التى أحيط بها اتفاق الدوحة قبل وبعد نشر وثيقة الاتفاق على زيادة التكهنات، ومنها: أن الاتفاق حوى تنازلات صعبة قدمها كل طرف لتشجيع الآخر. وأن هناك أطرافا اقليمية وقفت وراء هذه الخطوة، وأخرى كانت تسعى لتعطيله. لذلك فالتعتيم عليه كان غرضه أن يلبى جملة من الأهداف. فى مقدمتها، تحاشى احراج الحكومة وتصوير المشهد برمته على أنه تنازل صعب لجماعة «خارجة» يمكن الإقتداء به فى أقاليم أخرى. وقطع الطرق على بعض الجهات التى تستفيد من استمرار الأزمة ساخنة. وتوفير الفرصة لاستكمال التوافق حول النقاط الخلافية، سواء التى تتعلق بالتباس بعض البنود وتفاصيلها، أو بآليات تنفيذها وطرق تفسيرها، حتى يتسنى إذابة اهواجس التى تنتاب كل طرف حيال الآخر، خاصة فى ظل الملامح الاقليمية التى خيمت على الأزمة من زاويتى التسخين والتهدئة.

فمن مصلحة بعض الدول الخليجية مثلا القضاء على أى جماعة متمردة (شيعية – زيدية) على الحدود الجنوبية. كما أن تلويح السعودية أكثر من مرة ببناء سور يفصل بعض أقاليمها مع اليمن كشف درجة المخاوف التى يمكن أن يفضى إليها هذا النوع من الأزمات. وتتزايد أهمية القلق الخليجى من استمرار أزمة « الحوثيين» على حالها من التوتر فى ظل ثلاثة عوامل رئيسية.

**الأول**، تنامى الشعور العربى بعدم الرضا عن طبيعة التدخلات الايرانية فى كثير من القضايا العربية. وهو ما بدت مكوناته جلية فى العراق وأدى إلى مشكلات كبيرة. ولعل مساهمة طهران عن قصد أو بدونه فى تغذية هذه المشاعر يؤكد الأحاديث المتناثرة حول أدوارها المركبة فى بعض الأزمات العربية. بالتالى من السهل الاشارة إلى أن ايران لا ترتاح لتنفيذ اتفاق الدوحة، لأنه سوف يقلل من فرص استفادتها من الأزمة، التى تعتبر (عموما) مدخلا لترسيخ أدوارها فى منطقة حيوية.

**الثانى**، الخوف من تحول اليمن عمليا إلى ساحة لتصفية حسابات مذهبية طويلة، يصعب السيطرة على مفاتيحها، خاصة أن هذا البلد بطبيعته الديموجرافية يمكن أن يكون مهيئاً للدخول فى دوامات وتوترات ممتدة. واذا كانت بعض القوى الاقليمية تستفيد منها بصورة آنية، فان هناك قوى دولية أيضا يمكن أن تكون لها بعض الأغراض فى ذلك، لتأكيد تصوراتها أو تخفيف وطأة أزماتها البعيدة.

**الثالث،** تشجيع بعض العناصر المتمردة أو المتطرفة على تكرار التجربة « الحوثية» فى دول عربية أخرى. وهو ما يعمق الجراح فى المنطقة ويشيع مناخا متواصلا من عدم الأمن والاستقرار، قد يؤدى إلى انفلات زمام كثير من الأمور وفتح الطريق أمام بعض السيناريوهات الغامضة.

وهكذا، يبدو أن تفاعل وتداخل العديد من العوامل والأبعاد الخارجية والتحديات الداخلية قد ساهم فى إظهار القيادة اليمنية وكأنها تواجه حربا، سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية فى الداخل والخارج معا. أزمات ومشكلات اليمن قديمة ومعروفة، لكن جديدها يكمن فى اتساع رقعتها وارتفاع حدتها. وهو ما يثير هواجس كثيرة، على ضوء غياب المشروع السياسى الذى يستوعب كل الأطياف ويحدد مجمل الأولويات. لذلك أصبحت كل المشكلات الكبيرة والصغيرة مستعصية على الحل. وقلصت الشكوك والاتهامات المتبادلة بين الحكومة ومعظم قوى المعارضة من فرص التوافق حول أجندة وطنية. ومهدت الطريق أمام غلبة الحلول الاقصائية. فكل طرف يرى صعوبة فى التعامل مع الآخر ويحاول التقليل من دوره، وكأنه يريد إزاحته من الحلبة السياسية نهائيا. الأمر الذى يستحيل حدوثه، إذ تعتمد الخريطة السياسية فى اليمن على تركيبة نادرة من التناقضات والمواءمات المتجذرة فى نسيج البلاد. بالتالى فالأمل يظل معقودا على الالتفاف حول مشروع جديد للحوار ووثيقة تفاهم تلبى الجانب الرئيسى من التطلعات، بعيداً عن دوامة العنف القبلى والصدام العقائدى.

# ٦- الانتخابات التشريعية المغربية.. النتائج والدلالات

جرت الانتخابات التشريعية المغربية وسط اهتمام كبير من المراقبين والدول المحيطة والمجتمع الدولي، وذلك انطلاقا من التحليلات التى كانت سائدة قبل إجراء الانتخابات من كون حزب العدالة والتنمية ذو الأصول الإسلامية سوف يحصل على أغلبية أصوات الناخبين بما يعيد تكرار التجربة التركية التى وصل فيها حزب العدالة والتنمية الى الحكم.

وقد عزز من هذه التوقعات مسار التجربتين وطبيعة الحزبين المتشابهة، خاصة فيما يتعلق بالمصالحة بين الإسلام والحداثة والأيمان بالتعددية السياسية والمرونة السياسية التى يبديها كل منهما فى علاقاته السياسية مع الأحزاب التى تشاركه فى العملية السياسية. كما أن الوضع السياسى فى كلا البلدين لم يكن يقف عائقا أمام مثل هذا التطور فضلا عن أن توجه النظام الدولى فى هذه الفترة أيضا لم يكن يعارض أن تتولى أحزاب تمثل ما يطلق عليه الإسلام المعتدل الحكم فى دول إسلامية. يضاف الى كل ذلك أن المغرب كانت على الدوام رائدة فيما يتعلق بالتجربة الحزبية والسياسية، فمن جهة فان الدستور المغربى الذى صدر فى ستينات القرن الماضى ينص على عدم إمكانية تعديل المادة الخاصة بالتعددية الحزبية، وكان ذلك فى وقت تتبنى فيه معظم الدول الأفريقية والعربية نظام الحزب الواحد. ومن جهة ثانية فان المغرب وفى تسعينات القرن الماضى كانت لها أيضا تجربتها الرائدة فى مجال تداول السلطة حيث تخلت الأحزاب الحاكمة منذ الاستقلال عن الحكم طواعية لصالح أحزاب المعارضة بعد أن استطاعت هذه الأخيرة أن تنجح فى الانتخابات بما يسمح لها بتشكيل حكومة تحظى بدعم أغلبية الأعضاء فى البرلمان.

## أولاً: الانتخابات والخريطة السياسية المغربية

جرت الانتخابات التشريعية المغربية يوم ٧ سبتمبر ٢٠٠٧ وسط توقعات كبيرة بحدوث تغيير جذرى على الخريطة السياسية المغربية المستقرة منذ الاستقلال وحتى الآن. وكانت هذه الخريطة تتسم بالاستقطاب بين كتلتين رئيسيتين هما «الكتلة الديمقراطية» وتضم أحزاب اليسار وهى: الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية، والاستقلال، والتقدم والاشتراكية، ومنظمة العمل الاشتراكى الشعبي، والاتحاد الوطنى للقوات الشعبية. أما الكتلة الثانية فيطلق عليها مسمى الوفاق وتضم الأحزاب التى كانت قريبة من القصر الملكى فى عهد الملك الحسن الثانى وتضم أحزاب: الحركة الشعبية والاتحاد الدستورى والوطنى الديمقراطى والحركة الديمقراطية الاجتماعية. وقد حاول

القصر تأسيس أحزاب تقف فى منطقة الوسط بين التيارين لكنها انتهت عمليا إلى أن أصبحت جزءا من كتلة الوفاق وعلى رأسها حزب الوفاق الذى أسسه احمد عصمان الذى كان ينتمى بصلة نسب إلى الملك الحسن الثانى عاهل المغرب الراحل.

وقد بدأت إرهاصات التحول فى الخريطة السياسية المغربية مع بروز حزب العدالة والتنمية، المتحالف مع التيار الاسلامى حيث استطاع أن يدخل إلى البرلمان ويصبح حزب المعارضة الرئيسى فيه، وتوقعت معظم التحليلات أن يتزايد تواجد هذا الحزب داخل البرلمان بل ووصل بعضها إلى القول أن هذا الحزب قد يكرر تجربة حزب العدالة والتنمية التركى الذى تحول من المعارضة إلى الحكم فى وقت قصير. وقد استندت هذه التوقعات على محاولة تحليل الأوراق النسبية للقوى السياسية التى شاركت فى الانتخابات.

فوفقا لإعلان وزارة الداخلية المغربية فقد بلغ عدد الأحزاب السياسية المغربية التى أعلنت مشاركتها فى الانتخابات التشريعية ٣٣ حزبا، مقابل ٢٦ شاركت فى انتخابات عام ٢٠٠٢. فى حين شارك فيها إتحادان حزبيان اثنان هما: اتحاد الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب العهد (يمين)، واتحاد حزب الطليعة الديمقراطى الاشتراكى والمؤتمر الوطنى الاتحادى والحزب الاشتراكى الموحد (يسار).وبفضل عملية المراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية تم تسجيل ١٥ مليونا و٥١٠ آلاف و٥٠٥ ناخبين جدد، منهم ٤٨ ٪ من النساء أى بزيادة ملموسة تفوق مليونا و٦٠٠ ألف ناخب مقارنة مع لوائح انتخابات عام ٢٠٠٢. وهذا الأمر يعنى أن الناخبين الجدد وعددهم لا يستهان به كان مقررا لهم ان يلعبوا دورا فى تغيير الخريطة السياسية المغربية.

وتجدر الإشارة إلى أن احد الأسباب الرئيسية التى كان مرجحا أن تقف وراء التعديل المتوقع فى الخريطة السياسية المغربية هو حالة الملل التى أصابت الناخبين المغاربة من جراء الاستقرار المزمن بين الكتلتين السابق الإشارة اليهما. فقد ظلت كتلة الوفاق تسيطر على العمل الحكومى منذ الاستقلال ولم تفلح فى إيجاد حلول للأزمات المزمنة التى يعانى منها المواطن المغربى وهو الأمر الذى دفع القصر الملكى للبحث عن بديل وكان ذلك فى عام ١٩٩٧ عندما جاءت حكومة التناوب التى شكلتها أحزاب الكتلة الديمقراطية التى رأسها عبد الرحمن اليوسفي، ولكن هذه الحكومة لم تفلح أيضا فى حل مشكلات المواطن المغربى بصورة مرضية له فكان أن انقلب هذا المواطن على الأحزاب التقليدية ومن هنا نفهم التصويت العقابى الذى كان لمصلحة العدالة والتنمية فى الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٢. وكان خيار القصر فى مواجهة انعدام ثقة الناخب بالأحزاب التقليدية هو أن كلف شخصية تكنوقراطية بتشكيل الحكومة لعل ذلك يساهم فى إيجاد حل للازمات التى يعانى منها المواطن المغربى وتمثلت هذه الشخصية فى إدريس جطو رئيس الوزراء المغربى الحالى الذى شكل حكومته من عدة أحزاب لكنها لم تعبر عن اتجاه سياسى محدد يستطيع الناخب أن يحملها تبعات الفشل أو النجاح وهذا الأمر ساهم فى إنعاش فرص الحزب الوحيد الذى برز أمام الناخب باعتباره يمثل المعارضة وهو حزب «العدالة والتنمية». من هنا جاءت التوقعات المتعددة حول أن هذا الحزب كان من المقرر ان يحقق نجاحا كبيرا فى الانتخابات المغربية.

هذا المتغير السياسى المتمثل فى بروز حزب العدالة والتنمية على الساحة الحزبية المغربية كان هو المعطى الرئيسى الذى فرض نفسه على باقى الأحزاب من أجل أن تحفظ لنفسها موقعا فى الاستحقاق الانتخابى المقبل، ففيما يتعلق بأحزاب الكتلة الديمقراطية فهى لم تنس أن الانشقاقات والخلافات الداخلية التى حدثت فيها بعد انتخابات عام ٢٠٠٢ هى التى فرضت على العاهل المغربى ان يشكل حكومة برئاسة شخصية تنتمى للتكنوقراط حيث فشلت أحزاب الكتلة فى التوافق على تسمية احد رموزها ليصبح رئيسا للوزراء حيث حدث اختلاف بين كل من حزبى الاستقلال والاتحاد الاشتراكى حول أحقية كل منهما لهذا المنصب.

فهذة الكتلة التى كانت فى السابق تضم خمسة أحزاب أصبحت عند إجراء الانتخابات تضم ثلاثا فقط هى: الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية، وحزب الاستقلال، والتقدم والاشتراكية، صاغت فيما بينها ميثاقا انتخابيا وقعه كل من عباس الفاسى عن حزب الاستقلال، ومحمد اليازغى عن حزب الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية،

وإسماعيل العلوى عن حزب التقدم والاشتراكية، تضمن آليات المصالحة والتحكيم لفض كل الخلافات التى يمكن أن تحدث على أى مستوى من مستويات عملها المشترك.

وقام الميثاق الموقع بين الأحزاب الثلاثة على الالتزام المطلق بأخلاقيات التنافس الشريف خلال الحملات الانتخابية، والعمل صفا واحدا للتصدى لمن أطلقوا عليهم اسم «خصوم الديمقراطية»، والالتزام أيضا بموقف موحد لأحزاب الكتلة بشأن الحكومة التى ستشكل بعد الانتخابات، و الاتفاق المسبق على الإطراف التى قد يتم التحالف معها. وعلى المستوى الاقتصادي، أكدت أحزاب الكتلة ضرورة توسيع قاعدة التشغيل وتسريع وتيرة النمو وتأهيل البنى الإنتاجية وضرورة احتواء التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة، خاصة فى القطاع الزراعى.

وعلى يسار الكتلة الديمقراطية التى يمكن اعتبارها تمثل يسار الوسط نستطيع أن نرصد كتلة أو تحالفاً يسارياً حقيقياً يتمثل فى اليسار الاشتراكى الموحد، الذى تشكل بعد تحالف كل من أحزاب الطليعة الديمقراطى الاجتماعى والمؤتمر الوطنى الاتحادى والاشتراكى الموحد، ليدخل فى الانتخابات تحت راية انتخابية واحدة فى ٨٠ دائرة انتخابية من أصل ٩٥.

وقام البرنامج الانتخابى لهذا التحالف على إجراء إصلاح سياسى دستورى يضمن فصل السلطة وتوازنها وفعاليتها، وتقوية دور المجالس المنتخبة، والنص على التعددية السياسية ودور الأحزاب فى التداول على السلطة وتمكين المعارضة من لعب دورها كاملا، ومراجعة قوانين عمل البرلمان من أجل تطوير أدائه ومهامه، مع ربط التشريعات المغربية بالمواثيق العالمية. وركز البرنامج على إصلاح القضاء، مقترحا فى هذا المجال وضع المزيد من الآليات التى تضمن تسريع وتيرة تنفيذ الأحكام القضائية، وإرساء آليات جديدة للتخليق، وإدماج المجتمع المدنى كشريك فى عملية حماية نزاهة القضاء. وفى المجال الاجتماعي، اقترح التحالف فى برنامجه، دمج مختلف الصناديق ذات البعد الاجتماعى فى صندوق واحد، وخلق إطار مؤسساتى لضمان العيش اللائق للفئات المتقدمة فى السن، وكذلك منح تعويض للأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة. كما سعى البرنامج على المستوى الاقتصادي، إلى إعادة الاعتبار لدور الدولة الاقتصادى والتوجيهى واعتمادها كفاعل استراتيجى فى كل سياسة تنموية، ونهج سياسة قادرة على التحكم فى العجز المالي.

أما كتلة الوفاق فبدا من تطورات الحملة الانتخابية لها أنها كانت تراهن على أن تلحق بالحكومة المقبلة لأنها كما كان يبدو من مؤشرات متعددة لن تستطيع أن تصبح القوة الأولى فى البرلمان ورهان الكتلة الاساسى كان أنه فى حالة وجود اتجاه أو قرار من السلطة ممثلة فى القصر الملكى للحيلولة دون تشكيل العدالة والتنمية للحكومة المقبلة فى المغرب، فسيصبح من المحتم أن يشارك التحالف فى الحكومة حتى تصبح حكومة تضم الأحزاب المدنية فى مواجهة الحزب المتحالف مع التيار الديني. ويمكن القول أن كتلة الوفاق لم تستطع خلال ١٠ أعوام من وجودها خارج السلطة أن تمثل حزب المعارضة الرئيسي، وهو ما يعنى أنها نمت فى حضن السلطة ومازالت الثقافة المسيطرة على تفكير القائمين عليها مهيمناً عليها بواسطة هذا التفكير السلطوي، ولكن من خلال تطورات جديدة يبدو أن خريطة القيادة فى أحزاب الوفاق كانت تتغير لصالح جيل جديد مختلف عن الجيل الذى سيطر فى الفترة الطويلة الماضية وهو ما يمكن أن يغير نسبيا من مواقف الأحزاب داخل الكتلة ويغير بالطبع من طريقة أدائها فى مرحلة ما بعد الانتخابات سواء أكانت فى الحكومة أم خارجها.

أما الرقم الصعب فى الانتخابات المغربية فكان هو حزب العدالة والتنمية. وهنا لابد من الإشارة إلى أنه لم يكن الحزب الوحيد المعبر عن التيار الاسلامى فى هذه الانتخابات فلأول مرة تدخل ثلاثة أحزاب ذات مرجعية إسلامية المنافسة على ٣٢٥ مقعدًا برلمانيًا. وعلى الرغم من أن هذا الأمر كان من المفترض ان يؤدى إلى توسيع القاعدة البرلمانية للتيار، إلا أن الذى كان متوقعا هو أن تأثيره سيكون محدودًا، بالنسبة إلى البعض منهم. ذلك انه لم يكن هناك تنسيق انتخابى فيما بين الأحزاب الثلاثة، فلا يمكن ان نتوقع ان يقوم حزب العدالة والتنمية، الذى منحه استطلاع رأى

أمبركى ٤٧ ٪من الأصوات بفارق عن الاتحاد الاشتراكى يبلغ ١٧ ونصفاً فى المائة بالمجازفة» بشعبيته الواسعة عبر التحالف مع أحزاب»البديل الحضاري» و»النهضة والفصلية»، اللذين يوصفان فى المغرب بالحزبين الوليدين، وهما ينتميان معا إلى نفس التيار السياسى الاسلامى المغربى ولكن بالطبع هناك فروقات واضحة بينهما وبين العدالة والتنمية على أصعدة البرنامج والتوجهات السياسية والشعبية الجماهيرية.

فحزب العدالة والتنمية كان يعرف باسم الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية وصنفه المحللون باعتباره إسلامياً معتدلاً وهناك من يعتبره قريباً من القصر الملكى ويطلق على أعضائه لقب اسلاميى القصر الملكى، ذلك أن أعضاء من «حركة الإصلاح والتجديد» - وهى حركة إسلامية مغربية كانت قريبة من القصر فى فترة من الفترات - قرروا الالتحاق بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بعدما فشلوا فى تأسيس «حزب التجديد الوطني» ذى التوجه الإسلامى وذلك فى مايو من عام ١٩٩٢. وقد سمح الدكتور عبد الكريم الخطيب الأمين العام للحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية لهذه المجموعة من «الإصلاح والتجديد» بالعمل فى إطار حزبه بشرط دخولهم كأفراد وليس كتنظيم. ومع دخول تلك الجماعة فى الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية جرت محاولات لتغيير اسمها حتى تعبر عن الوضع الجديد، وفى نهاية عام ١٩٩٨ أصبح اسم هذه التشكيلة السياسية «حزب العدالة والتنمية». وكانت النقلة النوعية فى مسيرة هذا الحزب فى انتخابات عام ٢٠٠٢ عندما أصبح حزب المعارضة الرئيسى على الرغم من أن المقاعد التى حصل عليها لم تكن تؤهله للعب هذا الدور ولكن تشكيلة الحكومة المغربية هى التى مكنته من أن يلعب هذا الدور.

وفى رأى مراقبين للشأن المغربى فأن العدالة والتنمية لم يكن عند إجراء الانتخابات يعانى من عزلة حتى وان اتهمته أحزاب كثيرة بأنه يدغدغ عواطف الجماهير عن طريق استغلال الدين. وفى ذلك الوقت كان رأى معظم المتابعين للشأن المغربى يرى ان هناك احتمالاً لأن يكون للتيار الاسلامي، و على رأسه العدالة والتنمية، أغلبية قوية، مقابل تراجع أحزاب الكتلة الديمقراطية وهو ما أكدته استطلاعات رأى متعددة أجرتها أكثر من جهة، لكن نفس المحللين اتفقوا على أن هذه الأغلبية لن تكون الأغلبية التى تضمن أن يرسم العدالة والتنمية معالم الحكومة المقبلة، من هنا كانت التوقعات هى أن يلجأ الحزب إلى التقارب مع حزب الأحرار، إلى جانب التقارب الطبيعى مع حزب المواطنة، وهذا سيكون عبارة عن توافق فى الآراء، إلا أن هذا لن يكون ثابتاً أو فى مجمل القضايا الداخلية والخارجية.

## ثانياً: نتائج الانتخابات المغربية ودلالاتها

أعلنت نتائج الانتخابات التشريعية المغربية بعد إجرائها بيومين، وحصل حزب الاستقلال على المركز الأول، فى الوقت الذى جاء فيه حزب العدالة والتنمية الاسلامى ثانيا، وهو الأمر الذى مثل مفاجأة للمراقبين الذين كانوا يتوقعون أن ياتى هذا الحزب الاسلامى فى المقدمة.

وقد شكلت هذه النتائج ملامح الخريطة السياسية لمدة الخمسة أعوام القادمة فوفقا للنتائج التى أعلنتها وزارة الداخلية المغربية فقد حصل حزب الاستقلال على ٥٢ مقعدا مقابل ٤٨ مقعداً فى ٢٠٠٢ والأصوات. وحصل حزب العدالة والتنمية (إسلامي) على ٤٦ مقعدا مقابل ٤٢ مقعداً فى ٢٠٠٢. وحصل حزب الحركة الشعبية (يمين وسط) على ٤١ مقعدا مقابل ١٨ مقعداً فى ٢٠٠٢، وحصل التجمع الوطنى للأحرار (يمين وسط أيضا ) على ٣٩ مقعدا مقابل ٤١ مقعداً فى ٢٠٠٢. وحصل حزب الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية (يسار) على ٣٨ مقعدا مقابل ٥٠ مقعداً فى ٢٠٠٢ من الأصوات وهذا الحزب يعد الأكثر من حيث الخسارة مقارنة بباقى الأحزاب. وحصل حزب الاتحاد الدستورى (يمين) على ٢٧ مقعدا مقابل ١٥ مقعداً فى ٢٠٠٢، و حصل حزب التقدم والاشتراكية (يسار) على ١٧ مقعدا مقابل ١١ مقعداً فى ٢٠٠٢ و٤,٧٥٪ من الأصوات، وحصل اتحاد حزب العهد والحزب الوطنى الديمقراطى والأحزاب المكونة له على ١٤ مقعدا، و جبهة القوى الديمقراطية (يسار) على ٩ مقاعد مقابل ١٢ مقعداً فى ٢٠٠٢ و الحركة الديمقراطية والاجتماعية (يمين وسط) على ٩ مقاعد مقابل ٧ مقاعد فى ٢٠٠٢.

وتحالف الطليعة والمؤتمر والاشتراكى الموحد والأحزاب المؤلفة له على ٥ مقاعد، ولائحة المستقلين على ٥ مقاعد، و الحزب العمالى على ٥ مقاعد. وحصل حزب البيئة والتنمية على ٥ مقاعد مقابل مقعدين فى ٢٠٠٢ و حزب التجديد والإنصاف على ٤ مقاعد، والحزب الاشتراكى (يسار) على مقعدين، والاتحاد المغربى للديمقراطية على مقعدين، وحزب مبادرة التنمية والمواطنة على مقعد واحد، و تحالف الحريات (وسط) على مقعد واحد أيضا (أقل ٣ مقاعد)، و حزب النهضة والفضيلة (إسلامي) على مقعد واحد أيضا. أما حزب القوات المواطنة (وسط) فقد حصل على مقعد واحد هو الآخر.

وقد أعادت هذه الانتخابات رسم الخارطة الاشتراكى الذى تقلصت مقاعده فى البرلمان من خمسين مقعداً فى انتخابات العام ٢٠٠٢ إلى ٣٦ فى هذه الانتخابات. وتقدم حزب العدالة والتنمية المعارض من ٤٢ إلى ٤٦ مقعداً، وان كان الأخير لم يحدث الاختراق الكبير الذى كان ينتظره أنصاره والمتعاطفون معه وتوقعه معظم المراقبين.

وقبل الدخول فى تحليل دلالات نتائج الانتخابات المغربية علينا أولا أن نقف أمام ظاهرة مهمة ذات صلة بالانتخابات ذاتها وأثرت بالتالى على نتيجتها وهى ظاهرة غياب الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم. فقد امتنع أو غاب عن التصويت فى الانتخابات ٦٣ ٪ من الناخبين المسجلين، فضلا عن أن ١٩٪ من الذين أدلوا بأصواتهم فيها (٣٧ ٪) أبطلت أصواتهم بسبب أخطاء فى عملية التصويت. وهو الأمر الذى يضعف من شرعية أى حكومة مغربية مقبلة، بل ويمكن القول أن المقاطعة التى حدثت للانتخابات والتى دفعت محللين إلى القول أن حزب المقاطعين هو الذى فاز فى الانتخابات التشريعية الأخيرة فى المغرب، أكدت أن خطاب معظم الأحزاب السياسية لم يستطع أن يتماس مع هموم المواطنين المغاربة أو القطاع الأكبر منهم على وجه الخصوص. كما جاءت النتائج معبرة عن ظاهرة مغربية هى عدم التسييس وعدم الانخراط فى العمل الحزبى لدى أغلب فئات الشعب المغربى وخاصة الشباب الذى أصبح يفضل الانخراط فى العمل التنموى بدلا عن الانخراط فى الأحزاب السياسية.

وخطورة هذه الظاهرة تتمثل فى أنها يمكن أن تؤدى إلى عدم التوازن السياسى فى المستقبل خاصة إذا ما بحث أعضاء حزب المقاطعة عن وسائل أخرى للتعبير السياسى عن مواقفهم، وقد تتمثل هذه الوسائل فى العنف أو السلبية الاجتماعية أو طرق أخرى، وما يقلق هنا هو ان هذه النسبة من المقاطعين حسب وصف احد علماء الاجتماع المغاربة تتوزع على كافة الفئات العمرية وعلى كافة الطبقات الاجتماعية بالمغرب، وهى تتكون من غاضبين يعبرون عن أنفسهم الآن على مدونات الانترنت، وهو الأمر الذى يخرج الظاهرة عن ظاهرة أخرى كانت سائدة فى المغرب من قبل وهى ظاهرة تحقير الأحزاب، لان الأخيرة لو كانت هى التى تفاعلت لنتج عنها ان حصلت لوائح المستقلين على النسب الكبرى من الاصوات ولم يكن الناخبون قاطعوا الانتخابات بهذة النسبة الكبيرة غير المسبوقة، التى سوف تؤثر بالطبع على التوازن السياسى فى المغرب خلال السنوات الخمس المقبلة.

أما عن دلالات نتائج هذه الانتخابات، فيتمثل أولها فى انه لم يحدث تغيير دراماتيكى فى الخريطة السياسية والحزبية السابقة، ذلك إذا تعاملنا مع الأمر وفقا للتكتلات الحزبية المستقرة والراسخة. فمتغير بروز التيار الدينى بين الكتلتين التقليديتين (الديمقراطية والوفاق) كرقم صعب فى المعادلة السياسية المغربية قائم منذ انتخابات ١٩٩٧. بل أن بعض المراقبين المغربيين يشيرون إلى دور المؤسسة الملكية فى بروز الظاهرة الحزبية الدينية لأسباب تتعلق بالتوازنات الداخلية والخوف من سيطرة اليسار على العملية السياسية بسبب ضعف اليمين مع مرور الوقت.

الانتخابات التشريعية بنتائجها أسفرت عن استمرار الكتلة الديمقراطية فى الصدارة وهو نفس ما حدث فى الانتخابات السابقة عام ٢٠٠٢ والسابقة عليها عام ١٩٩٧، ولكن المتغير الأساسى هنا هو تغير الثقل النسبى للأحزاب داخل الكتلة نفسها، ولهذا الأمر دلالته الأخرى إذا ما عرفنا أن الكتل السياسية فى المغرب عادة ما تتقدم للناخب ببرامج مشتركة وعادة ما يتعامل معها الناخب كوحدة واحدة وعادة ما تصيغ ميثاقاً للتعامل فيما بينها فى فترة الانتخابات أو المرحلة التالية عليها. وإذا ما نظرنا إلى اليمين واليسار بل والتيار الدينى سوف نجد أنها مازالت تحتفظ بنفس وزنها النسبى داخل البرلمان، وبالتالى فان التعديلات التى حدثت فى هذا الوزن ما هى

إلا تعديلات طفيفة لا يمكن أن تحدث أية تغييرات درامية فى العملية السياسية فى المغرب على النحو الذى كان متوقعا قبل إجراء الانتخابات.

وتوضح نتائج الانتخابات ظاهرة مهمة فى الحياة السياسة المغربية وهى ضعف التمثيل البرلمانى الحزبى حيث لا يستطيع اى حزب أن يحصل على الأغلبية البرلمانية أو أن يقترب منها بما يتطلب منه التحالف والائتلاف مع أكثر من حزب آخر وليس حزبا واحدا ويعود ذلك إلى النظام الانتخابى المطبق فى المغرب ونمط التصويت وتقطيع الدوائر الانتخابية لا يسمحان ببروز كتلة سياسية واحدة بل يجيزان ما يمكن ان يطلق عليه تسميه «بلقنة» المشهد السياسى.

أما ثانى دلالات الانتخابات المغربية فتتعلق بموقف التيار الدينى حيث أن أهمية الانتخابات المغربية جاءت حسبما يقول الدكتور بشير موسى نافع ليس من اكتساح الإسلاميين للانتخابات، بل من إخفاقهم فى تحقيق الأهداف التى وضعوها لحملتهم الانتخابية. فما تقدمه الانتخابات المغربية الأخيرة لهو دليل آخر على الأوهام الكبرى التى اصطنعتها سياسة وآلة (الإسلاميون قادمون) وهى سياسة تستفيد منها قوى فى الخارج التى ترى أن العالم العربى لا يقبل سوى الإسلاميين لحكمه وهى سياسة معطوفة على صراع الحضارات، وأخرى فى الداخل تسعى لأن تجعل المجال السياسى كله حكرا على الإسلاميين فقط، وأيضا قوى حاكمة تريد ان تقنع الغرب أن اى تطبيق ديموقراطى لابد وان يكون لصالح الإسلاميين فقط. وقد أثبتت نتائج الانتخابات المغربية ان القوى الإسلامية الديمقراطية، مثل الاتجاه الإسلامى السياسى ككل، هى قوى بالغة التعدد والتنوع، سواء على مستوى الخطاب والسياسات، أو على مستوى الشعبية والقدرة على جذب الأصوات، أو فيما يتعلق بالسياق الذى يحيط بوجودها وعملها، ومن ثم إنجازاتها وإخفاقاتها. وبالتالى فان هناك أوضاعا عربية وإسلامية تنبئ باكتساح إسلامى سياسى حاسم فى حال إجراء انتخابات حرة وشفافة ونزيهة؛ وفى الوقت نفسه هناك أوضاع عربية مغايرة لذلك تماما أى لا تتوفر فيها الشروط الموضوعية لمثل هذا المآل. وفى حال فوز قوة إسلامية سياسية فى الانتخابات، فليس ثمة من ضمانة لفوزها فى الانتخابات التالية. وقد أثبتت نتائج الانتخابات المغربية أن النموذج التركى ليس هو النموذج المثالى الوحيد القابل للتطبيق فى كافة الدول الإسلامية حيث أوحت التحليلات الغربية قبيل الانتخابات بهذا المعنى وسارت فى ركابها تحليلات عربية كثيرة أيضا.

## ثالثا: الحكومة المغربية والخريطة السياسية الجديدة

شكل عباس الفاسى زعيم حزب الاستقلال المغربى الحكومه بعد طول عناء، وتشكلت هذه الحكومة من ٤ أحزاب لها أغلبية فى البرلمان وهي: الاستقلال، والتجمع الوطنى للأحرار (يمين)، وحزب التقدم والاشتراكية، والاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية (يسار). وأسندت إلى حزب الاستقلال - الذى تصدر الانتخابات البرلمانية بحصوله على ٥٢ مقعدا- وزارات الإسكان والبيئة والصحة والشئون الاقتصادية والشئون الحكومية والشئون البرلمانية، إضافة إلى وزارتى النقل والماء. أما حزب الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية، فأهم الوزارات التى أسندت إليه هى الثقافة والعدل ومتابعة شئون الجاليات المغربية فى الخارج.

وتولى حزب التجمع الوطنى للأحرار وزارات المالية والصناعة التقليدية وشئون الشباب والرياضة والسياحة وتحديث القطاعات، بالإضافة إلى وزارتى الطاقة والمعادن وشئون الفلاحة، وحصد التجمع الوطنى للأحرار فى الانتخابات ٣٨ مقعدا. أما حزب التقدم والاشتراكية فأسندت إليه وزارتا الشئون العامة والتضامن والاتصال. وبالنسبة للوزارات السيادية (الخارجية، والداخلية، والدفاع، والشئون الإسلامية، إضافة إلى الأمانة العامة للحكومة) والتى يعينها العاهل المغربى، فقد تم إسنادها إلى شخصيات مستقلة. وبذلك أصبح حزب العدالة والتنمية هو حزب المعارضة الرئيسى فى البرلمان.

وإذا كانت الحكومة المغربية قد تشكلت بعد مشاورات مضنية قام بها رئيس الوزراء، فان هناك دلالات يمكن استنتاجها من التشكيل أولها يتعلق باستمرار دور القصر الملكى فى تعيين قسم من الوزراء حيث يطلق على هذا

التوجه مسمى التقاسم بين الملك ورئيس الوزراء. حيث تتميز الحكومة المغربية منذ عقود بتقاسمها من قبل الملك ورئيس الوزراء حيث يعمد الملك إلى تعيين عدد من وزراء الوزارات السيادية. ويعود العمل بتعيين وزراء السيادة إلى عهد الملك الراحل الحسن الثاني وذلك عندما رفض الأمين العام السابق لحزب الاستقلال محمد أبو ستة دخول وزير الداخلية السابق إدريس البصرى ضمن تشكيلته الحكومية. غير أن الملك الراحل أصر على بقاء وزيره وألقى خطابا اعتبر فيه المس بوزارة الداخلية مسا بالسيادة. ومنذ ذلك الوقت والملك المغربى يعين وزراء السيادة فى قطاعات الدفاع والداخلية والخارجية والأمانة العامة للحكومة والأوقاف والشؤون الإسلامية والعدل. وفى الحكومة الأخيرة التى ترأسها إدريس جطو تخلى القصر عن وزارة العدل فتولاها وزير من حزب الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية.

وهذا الأمر مازال محل نقد من قبل النخبة المغربية سواء لرئيس الحكومة أم للقصر الملكى حيث يعتبره الفقهاء الدستوريون مخالفا لأحكام الدستور ويعتبره علماء السياسة انتقاصا من سلطة رئيس الوزراء.

ومن اجل إيجاد مبرر لهذا السلوك من المؤسسة الملكية أطلق الفقهاء الدستوريون على مثل هذه الأعمال مصطلح «الدستور الضمني»، أى مجموع القواعد والتقاليد التى يجرى بها العمل ويسكت عنها النص الدستورى وتحظى بالقبول والثبات فى الأوساط السياسية. ولكن بعيدا عن هذه التفسيرات أو المبررات فان هذا الوضع يؤكد ما اتفق عليه معظم المحللين السياسيين المهتمين بالشأن المغربى وهو أن المؤسسة الملكية تحظى بثقل مركزى فى النظام السياسي، وذلك على الرغم من أن النظام السياسى المغربى أكثر كفاءة ومرونة وديمقراطية من أنظمة سياسية عربية أو عالم ثالث، وهى أنظمة لم تطبق فلسفة تداول السلطة كما تطبقها المملكة المغربية فى الوقت الراهن.

واتساقاً مع هذه النتائج فإن التوازن السياسى المغربى مازال على حاله، خاصة وان الأحزاب المشاركة فى الحكومة المغربية مازلت هى نفس الأحزاب، وهو ما يؤكد استقرار الحالة المغربية فى الوقت الراهن وهو استقرار قد يستمر للسنوات الخمس التالية على الانتخابات. ولكن يبقى مصدر الأزمة الأكبر بالنسبة للحكومة المغربية ممثل فى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التى جعلت من الاضرابات العمالية عن العمل بمثابة طقس متعارف عليه فى المغرب. وتستمد هذه الأزمة أهميتها من مصدرين الأول أن الأحزاب السياسية بكافة توجهاتها لم تستطع التعامل معها بنجاح، وهو ما سبب تراجعا فى اهتمام المغاربة بالشأن السياسي. والثانى ان هذا الفشل فى مواجهة الأزمة الاجتماعية عادة ما يكون احد الدوافع الأساسية فى اتجاه الناخبين فى بلد ما الى اختيار مرشحى التيار الاصولى.

التحدى الاقتصادى سيظل حاضرا بقوة كأحد الملفات الأساسية المطروحة على الحكومة المغربية. وإذا استطاع رئيس الحكومة أن يتجاوز المهمة الأولى والصعبة التى ألقيت عليه والمتمثلة فى تشكيل الحكومة خاصة فى ظل عدم رضاء أحزاب كثيرة بالحصة التى خصصت لهم وفقا لما حصلوا عليه فى الانتخابات التشريعية، فان المهام الكبرى الأخرى تمثل الصعوبات التى عليه أن يتعاطى معها فى أعقاب هذا التشكيل. وهى صعوبات تتعلق بمستقبل النظام السياسى المغربى خاصة مع التقدم الذى يحققه حزب العدالة والتنمية الاسلامى من فترة لأخرى. ويمكن أن يكون مسار الأحداث المقبلة، خاصة وان أداء الحزب فى المعارضة يمكن أن يمهد له الطريق لكى يحسن من وضعه الشعبى ولكن ذلك مشروط بفشل حكومة الفاسى فى أداء المهام المنوط بها أن تحققها.

وهكذا تبدو الانتخابات التشريعية الاخيرة بالمغرب كرست ودشنت خريطة سياسية جديدة كانت تتشكل منذ انتخابات عام ١٩٩٧ ثم فى التى تلتها فى عام ٢٠٠٢. و هذه الخريطة السياسية التى تعبر عن توازن سياسى جديد لم تترسخ إلا مع الانتخابات الأخيرة.

وإذا كانت الخريطة السياسية المغربية قد أصبحت ثلاثية التوجهات أى تتكون من اليمين واليسار والتيار الاسلامى، إلا أن هناك من يرى ان لها طابعاً آخر مختلفاً لكنه يتميز بالاستقطاب الثنائى ولكن على أسس تختلف عن الاستقطاب الثنائى السابق والذى استمر منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٩٧، ذلك ان التوقعات التى تنطلق من تشكيل الحكومة المغربية الجديدة تقول أن الاستقطاب الجديد سيكون منطلقا من العامل الثقافى بدلا عن الاستقطاب

القديم الذى كان ينطلق من العوامل السياسية والاقتصادية فبدلا من اليمين واليسار سيتحول الاستقطاب الى التوجهات المدنية العلمانية فى مواجهة التوجهات الدينية. ويستدل أصحاب وجهة النظر هذه على تكهناتهم بأن الحكومة الجديدة ضمت أحزاباً من اليمين واليسار فى الوقت الذى أصبح فيه حزب العدالة والتنمية وحده تقريبا فى المعارضة وهو الأمر الذى يمكن أن يرسخ الاستقطاب السابق الإشارة إليه.

وعلى الرغم من منطقية هذا التحليل إلا انه يتغافل عن رقم صعب ومهم فى المعادلة السياسية المغربية وهى المؤسسة الملكية. فالملكية الدستورية البرلمانية لا تزال بعيدة عن التجربة المغربية، بل إن التوازن فيها يتحقق بسبب الدور المركزى الذى يعطى للمؤسسة الملكية خاصة فيها يتعلق بتعيين عدد من الوزراء حسبما تم فى التشكيل الأخير الذى سبق أن أشرنا إليه. وعلى الرغم من عدم دستورية هذا التقليد السياسى إلا أن النخبة المغربية ارتضته من أجل الحفاظ على التوازن القائم، وبالتالى فان تشكيل الحكومة من اليسار واليمين قد يكون برغبة ملكية بهدف تهميش التيار الدينى أكثر من كونه تعبيرا عن تغيير راديكالى فى التوازن السياسى، فما يعبر عن التوازن هو تشكيل البرلمان وليس تشكيل الحكومة، وهو ما يؤكد أن التوازن السياسى فى المغرب مازال قائماً على ما بدا فى انتخابات عام ١٩٩٧ اى انه ثلاثى التوجهات، وسيظل كذلك لفترة قادمة قد تشهد تغيراً فى طبيعة التوازنات أو باجتذاب المقاطعين للانتخابات.

# ٧ - المسألة الصحراوية بين التفاوض المباشر والتصعيد العسكري

شهدت المسألة الصحراوية خلال عام ٢٠٠٧ مجموعة من التطورات الناتجة عن تجاذب الأطراف المعنية بها، ويمكن إجمال هذه التطورات فى ثلاثة أساسية هى: طرح المغرب لمبادرة جديدة حول الحكم الذاتي للمنطقة واتخاذها خطوات لتسويقها لدى الدول الأعضاء فى مجلس الأمن، وعقد جبهة بوليساريو لمؤتمر عام فى منطقة تناريفى بالصحراء، وأخيرا عقد كل من المغرب وبوليساريو مفاوضات مباشرة تحت إشراف الأمم المتحدة فى نيويورك.

## أولاً: الخطة المغربية

طرحت المغرب فى الربع الاخير من عام ٢٠٠٦ مبادرة للتعامل مع المسألة الصحراوية اطلقت عليها مسمى «الخطة الجديدة» وقد تعامل معها المراقبون باعتبارها محاولة مغربية لتحريك المياه الراكدة، حيث ترافق معها تحركات دبلوماسية مكثفة من اجل تسويق الخطة الجديدة. وتستند الخطة على المزج بين خطة الأمم المتحدة التي تقر بحق تقرير المصير للسكان الصحراويين والحفاظ على السيادة المغربية على كامل التراب المغربي ومن بينها المنطقة الصحراوية. وحسبما كشفت المباحثات التي أجراها مسئولون مغاربة فى العواصم المعنية التى زاروها ومنها مدريد وباريس ولندن وغيرها، فان هذه الخطة الجديدة تقوم على تشكيل حكومة وبرلمان محليين فى المنطقة الصحراوية إضافة إلى مؤسسات اقتصادية واجتماعية، وان يعين العاهل المغربي رئيساً لحكومة الإقليم، استنادا إلى نتائج انتخابات محلية تجرى فيه. وهذا الخيار يعتبره المراقبون بمثابة حل وسط بين التصور الصحراوي الذي تتبناه جبهة بوليساريو والقائم على الاستقلال عن المغرب، وبين التصور المغربي التقليدي القائم على وحدة التراب المغربي وأن تعامل المنطقة الصحراوية مثلها مثل أى منطقة أخرى بالمغرب. ويبدو من سياق الأحداث التي شهدتها المسألة الصحراوية خلال الفترة التى سبقت طرح الخطة، أن الحكومة المغربية قررت ان تحدث اختراقا ما على هذا الصعيد بما يخرجها من حالة الجمود التي تواجهها منذ أن وضح تعثر تطبيق خطة الأمم المتحدة الخاصة بإجراء الاستفتاء فى المنطقة.

وكانت المسألة الصحراوية قد شهدت فى النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ تطورات أكدت حالة الانسداد التى تعيشها لما يقرب من العامين. وقد تمثلت هذه التطورات فى الانتقادات الحادة التى وجهها المندوب المغربى الدائم فى الامم المتحدة مصطفى الساهل للموقف الجزائرى من المسألة الصحراوية، ورفض المغرب زيارة وفد اوروبى للمنطقة الصحراوية لأنه يضم عضوين مؤيدين لجبهة بوليساريو، والتقرير الذى صدر عن لجنة حقوق الانسان فى الأمم المتحدة عن أوضاع حقوق الإنسان فى المنطقة الصحراوية والذى يتضمن انتقادات حادة للمغرب، ولأوضاع حقوق الإنسان فى المناطق الصحراوية، وقد ردت عليه المغرب بانتقادات حادة للجنة فى المقابل يضاف إلى ذلك التقرير الذى صدر عن معهد السلام الدولى الأمريكى حول الوضع فى الصحراء والذي أعدته انا ثيوفليوبولو التى سبق ان شاركت فى جهود الامم المتحدة للوساطة بين الحكومة المغربية وجبهة بوليساريو.

والذى أكد حالة الانسداد التيشهدتها المسألة الصحراوية ليس فقط أن الموقف ظل متجمدا منذ عدة أعوام خاصة مع توقف جهود الامم المتحدة من أجل تطبيق الخطة التي وافق عليها مجلس الأمن عام ١٩٩١ والتى كان من المقرر ان تكون قد تم تنفيذها فى بداية عام ١٩٩٥، وإنما أيضا لأنه تعاقب على منصب السكرتير العام للامم المتحدة منهم اثنان ينتميان للقارة الأفريقية التى تشهد المشكلة، أما السكرتير العام الحالى فلم يبد حتى الآن أى اهتمام بتطورات هذه المسألة، وقد عين كل سكرتير منهم عدة مبعوثين خاصين للمسألة الصحراوية كان واحدا منهم جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى الأسبق الذى تربطه علاقة قوية بالادارة الامريكية الحالية، وكان هذا التعيين مؤشرا على ان هناك فرصة لفرض حل على الاطراف يقترحه بيكر وتتبناه الادارة الأمريكية، ولكن كل ذلك لم يتحقق.

ويمكن القول أن السبب الرئيسى الذى ادى الى حالة الانسداد هو تعدد الأطراف المعنية بالمسألة الصحراوية وقدرتها على التأثير فضلاً عن تباين المصالح والرؤى فيما بينها، فترى المغرب أن الجزائر هى طرف مباشر فى المسألة فى الوقت الذى تقول فيه هذه الأخيرة أنها ليس لها ادنى علاقة بالصراع حول الصحراء، اللهم الا فيما يتعلق بمساعدة الصحراويين لأسباب إنسانية بحتة، كما فرض تعدد الأطراف فى التعامل مع النزاع حول الصحراء، كونه مباراة صفرية، أى أن كل طرف ليس على استعداد لأن يحقق نصرا غير كامل وهو مايعنى انه لامجال للمساومات والتنازلات تجاه الطرف الآخر.

وهو ما أدى إلى تشبث كل طرف بموقفه اعتقادا بأن الظروف المستجدة سوف تاتى لصالحه. وأيضا متصورا أن المواقف الدولية تؤيده، وفوق كل ذلك استنادا الى تصورات قانونية تقول ان الحق فى جانبه. فالبوليساريو على سبيل المثال ومن ورائها الجزائر تبنى موقفها على أن المشكلة هى من مشكلات تصفية الاستعمار، وان حق تقرير المصير للسكان الصحراويين والذى تضمنته قرارات لمجلس الأمن هو حق قانونى غير قابل للتنازل عنه او التفاوض بشأنه، وهو يتمسك به إلى أقصى حد ويضع الشروط وأحيانا العقبات التى تجعل تطبيق هذا الحق تأتى لصالح إقامة دولة مستقلة فى المنطقة الصحراوية.

على الجانب الآخر، فإن المغرب تتعامل مع المسألة على اعتبار أن المنطقة وسكانها على مر التاريخ هم جزء من المغرب وهو ما يعنى أن السماح لهم بحق تقرير المصير يعنى التفريط فى وحدة الارض المغربية، وعندما وافقت المغرب لأسباب تكتيكية على خطة الأمم المتحدة، فهى حاولت ان تضمن ان يؤدى تطبيقها الى دمج الصحراء فى المغرب وذلك عن طريق محاولتها ان تعطى حق التصويت فى الاستفتاء على مستقبل الصحراء للسكان المغاربة من ذوى الأصول الصحراوية، وهنا حدث الاختلاف الذى عطل تطبيق خطة الأمم المتحدة.

وإذا كانت هذه المواقف أو الرؤى والتصورات تفسر الانسداد، فإن السؤال المطروح يتعلق بأفق حل المسألة الصحراوية، التى أصبحت أمام سيناريوهين محتملين فقط: الأول هو أن يفرض الحل على الأطراف من الخارج أى من قبل الامم المتحدة وعلى الأدق من قبل القوى المتنفذة فيها مثل الولايات المتحدة الامريكية. أما السيناريو الثاني فهو ان يظل الانسداد قائما حتى تحدث تطورات داخلية او اقليمية تدفع الاطراف الى البحث عن حل وهذا هو السيناريو الاقرب الى التحقق والتطبيق.

ولذا، نظر المراقبون للزيارة التى قام بها العاهل المغربى محمد السادس لمدينة العيون عاصمة الصحراء قبل شهور قليلة من طرح الخطة المغربية باعتباره تحولا فى الموقف المغربى- لا سيما مع الإعلان الذى ترافق بالزيارة، عن حكم ذاتى لسكان المنطقة. وهذا الاعلان دفع نفس المراقبين الى القول ان هذا الامر لم يات مصادفة وانما هو نتاج لعملية طويلة بدات منذ فترة تمثلت فى عدة تطورات ايجابية شكلت ارضية تمهد لإيجاد حل لهذه المسألة، وذلك لأن هناك ارادات متعددة إقليمية ومحلية ودولية تجعل من هذا الحل مصلحة للعديد من الأطراف ذات الصلة بهذه المسألة. وجاء فى مقدمة التطورات الإيجابية التى تمهد الأرضية الملائمة لحل المسألة إفراج جبهة بوليساريو عن ٤٠٤ من المحتجزين المغاربة لديها، وذلك بعد زيارة قام بها رئيس لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس الأمريكى ريتشارد لوجار للجزائر ولمخيمات اللاجئين فى منطقة «تندوف» فى خريف عام ٢٠٠٦، وهو الأمر الذى يعكس اهتماما أمريكيا بالمسألة الصحراوية، خاصة أن مساعدة الناطق الرسمى للبيت الأبيض دانا بيرفيونى قالت فى بيان لها إن الإفراج عن هؤلاء المحتجزين هو ثمرة الجهود الدبلوماسية غير المعلنة من جانب الولايات المتحدة والمغرب والجزائر.

وقد أكد البيان أن هناك اتصالات غير معلنة تتم بين الأطراف الثلاثة بهدف التوصل إلى صيغة ما لحل المسألة الصحراوية، وبالتالي فإن خطوة بوليساريو يمكن التعامل معها باعتبارها بادرة لإثبات حسن النوايا، وهو الأمر الذى

يمكن في ضوئه تفسير التطورات الأخرى التى شهدتها المسألة الصحراوية خلال الفترة التى سبقت هذه التطورات وفى مقدمتها أن كلا من المغرب والجزائر أعادا تسمية سفارتيهما لدى الدولة الأخرى، وقيام الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة بإرسال برقية تهنئة إلى الملك محمد السادس بمناسبة جلوسه على العرش أشار فيها إلى أن هناك إرادة جزائرية وعزمها على مواصلة التعاون لتطوير العلاقات الأخوية القائمة بين البلدين وصرح المغرب العربى الكبير. يضاف إلى ذلك بالطبع خطوة مهمة أقدم عليها العاهل المغربى وتتمثل فى تعيين محمد عبد القادر الشيخ وزير العدل والشئون الدينية فى حكومة الجمهورية الصحراوية محافظا فى وزارة الداخلية المغربية، والشيخ ليس أول قيادي صحراوي يعود إلى المغرب ويعين في منصب مهم فى الدولة، حيث عين قبله إبراهيم حكيم وزير خارجية الجمهورية الصحراوية سفيرا متجولا للمغرب أما عمر الحضرمي مسئول الأمن العسكري الأسبق فى الجبهة فقد عين واليا على إحدى المناطق المجاورة للدار البيضاء.

وبالتالي يمكن القول إن التطورات التى شهدها المسألة الصحراوية فى الفترة الماضية والتى أسفرت عن الخطة المغربية الحالية دارت حول ثلاثة محاور أولها اتصالات سرية دبلوماسية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتهدئة فى العلاقات المغربية الجزائرية نتيجة لهذه الاتصالات، ثم إعادة دمج الشخصيات القيادية فى جبهة بوليساريو العائدين إلى المغرب فى جهاز الدولة المغربى وفى مناصب قيادية فيه.

يضاف إلى الخطوات السابقة، مسألة الضغوط الإقليمية التى تمارس على الأطراف ذات الصلة بالمسألة الصحراوية من أجل إبداء المرونة اللازمة لحل هذه المسألة. والضغوط الإقليمية تتمثل فى قيام دول أعضاء فى الاتحاد المغاربى وعلى الأخص كل من تونس وليبيا بالضغط على كل من المغرب والجزائر لإنهاء المسألة الصحراوية. ولهاتين الدولتين مصالح واضحة وقوية فى هذه الضغوط وذلك لأن الاتحاد المغاربى المفروض له أن يكون تكتلا اقتصاديا يجمع بين دول المغرب العربى، يعانى من الجمود والتجميد، وكل ذلك بسبب تداعيات المسألة الصحراوية، والدولتان تريدان إعادة إحياء الاتحاد المغاربى، ولذا يضغطان على كلا الطرفين المتنازعين فى الصحراء المغربية من أجل إيجاد حل يؤدى فى النهاية إلى عملية إعادة إحياء الاتحاد المغاربى، وتعتقد الدولتان أن إحياء الاتحاد المغاربى سوف يساعد فى أمرين: الأول المضى قدما فى مفاوضات ٥ + ٥ بين دول جنوب أوروبا وشمال أفريقيا والتى تهدف إلى أن تساعد الأولى الثانية اقتصاديا بما يؤدى إلى تخفيض معدلات الهجرة غير الشرعية منها إلى أوروبا. أما الأمر الثانى فهو أن هاتين الدولتين ومن خلال عضويتهما فى الاتحاد المغاربى الذى سيصبح كتلة اقتصادية واحدة سوف تستفيدان من اتفاقية الشراكة التى وقعها المغرب مع الاتحاد الأوروبى وهو الأمر الذى يحقق لهما مكاسب اقتصادية.

كما أن الضغوط الداخلية، تزيد من متطلبات تحريك المسألة الصحراوية. فالجزائر والمغرب تعانيان معا من خطر الإسلام الأصولي وجماعات العنف المتسترة بالدين، والتسلل الذى يتم عبر الحدود بين الدولتين للقيام بعمليات أو التخفي عن عناصر الأمن. إضافة لذلك هناك عمليات التهريب المنظم التى تتم عبر الحدود، والتي تحدث خسائر اقتصادية لكلتا الدولتين. وهاتان المشكلتان: الأصولية والتهريب، تتطلبان صورة ما من صور التنسيق الأمنى بهدف التصدي لهما. وهذا التنسيق يتطلب أولا حل المسألة الصحراوية لأن المغرب يضع هذا الأمر كشرط أساسي لتطبيع علاقاته مع الجزائر.

أما الطرف الثالث وهو جبهة بوليساريو فيعاني هو الآخر من مشكلات داخلية تتمثل فى انشقاق قيادات عديدة وعودتها إلى المغرب، وبالتالي فإن إيجاد حل للمسألة الصحراوية يمكن أن يكون وسيلة مناسبة للمحافظة على كيانها وقضيتها، ولكن بالطبع لابد من توافر عناصر محددة فى هذه المصالحة على النحو الذي يؤدى بالفعل إلى تحقيق بعض المكاسب.

## ثانياً: مؤتمر بوليساريو

بدا المشهد بشان الصحراء الغربية فى أواخر عام ٢٠٠٧ وكان المسألة عادت مرة أخرى الى المربع رقم واحد، رغم استمرار تفاوض الطرفين المتصارعين معا واقدامهما على جولة جديدة من المفاوضات كان مقرراً لها أن تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة. فمن جهة عقدت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (بوليساريو) مؤتمرها الثاني عشر في منطقة تفاريتي في الصحراء الغربية وسط احتجاجات من المغرب الذي اعتبر انعقاد المؤتمر في هذه المدينة تهديدا للمفاوضات المقررة بينهما بداية عام ٢٠٠٨. وقد استهل الأمين العام للجبهة محمد عبد العزيز الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بالتأكيد على أن الكفاح المسلح هو «حق مشروع للصحراويين». واعتبر أن ما تقوم به «بوليساريو» حرب تحرير

عادلة ستتواصل حتى تحقيق أهدافها النبيلة مهما يكن الوقت الذي يتطلبه ذلك وأيا كانت مناورات المستعمرين وأيا كانت أشكال الكفاح التي تتيحها القرارات الدولية.

وقد حضر المؤتمر الذي استمر ستة أيام بعد ان تم تمديده ليوم اضافى لبحث العودة مرة اخرى لحمل السلاح، أكثر من ألفي عضو من أعضاء الجبهة حيث كانت هذه هي المرة الأولى التي تدرج فيها مسألة العودة لحمل السلاح في وجه السلطات المغربية ضمن إستراتيجية الجبهة منذ ١٦ عاما. وكانت هي المرة الثانية التي تعقد فيها جبهة بوليساريو مؤتمرها في ما تسميها «الأراضي المحررة» للصحراء الغربية بعد مؤتمر عام ٢٠٠٣ منذ تأسيسها عام ١٩٧٣. حيث عقدت المؤتمرات السابقة في مخيمات اللاجئين الصحراويين قرب مدينة تيندوف الجزائرية التي تعتبر مقرا لبوليساريو.

ومن جهة ثانية طالبت الحكومة المغربية الأمم المتحدة بالتدخل لمنع انعقاد المؤتمر في تيفاريتي التي تعتبرها الرباط «منطقة عازلة» في الصحراء الغربية، بينما تعتبرها البوليساريو منطقة محررة. واعتبر وزير الخارجية المغربي الطيب الفاسي الفهري في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن انعقاد هذا المؤتمر يشكل انتهاكا جديدا لوقف إطلاق النار الساري منذ ١٩٩١، مشيرا إلى أن المؤتمر «يهدد استقرار منطقة المغرب العربي كما يهدد المحادثات المقررة الشهر القادم بين الجانبين». كما اتهم الوزير المغربي بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية بـالسلبية لعدم تعاملها مع إعلان جبهة البوليساريو تنظيم مؤتمرها في المنطقة العازلة.

تحسين شروط التفاوض كان هو الإطار الذى حكم الكثير من التفاعلات فى أواخر عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨ ولا سيما من جانب البوليساريو مع الدبلوماسيين المغاربة بعد أيام. فالمتابع للشأن الصحراوي لن يجد اى عناء فى اكتشاف ان الجانب الصحراوي يدخل المفاوضات وهو غير مسلح بأى أوراق تفاوضية يستطيع بها أن يساوم الطرف الآخر. بل ويمكن القول ان المغرب حققت خلال السنتين الماضيتين اختراقات فى معقل بوليساريو برجوع عدد من رموز المنظمة إليها وحصولهم على مناصب رسمية فى الدولة. بل أن المغرب نجحت فى خلق كيان مواز لبوليساريو موال لها تماما تريد ان تصور للعالم انه الممثل الحقيقي للشعب الصحراوي أطلقت عليه اسم المجلس الاستشاري الملكي للشؤون الصحراوية وهو مكون من شيوخ وزعماء قبائل صحراوية ومنتسبين سابقين إلى البوليساريو. وقد عقد هذا المجلس اجتماعا بالتزامن مع مؤتمر بوليساريو من اجل الحيلولة دون أن تتركز الأضواء على مؤتمر بوليساريو ويبدو ان هناك صوتا صحراويا مختلفا. هذه الازدواجية بدت كأنها مؤشر على الخلاف داخل البوليساريو، بل إن البعض سعى لإظهارها كنوع من الانهيار للقاعدة الشعبية للبوليساريو فى مخيمات تندوف.

الأطراف المتفاوضة دخلت المفاوضات وهي تعرف الأوراق المتاحة لدى الأطراف الأخرى وهذا الأمر يعنى أن المغرب كانت تدرك بالتأكيد الوضع الحقيقي لبوليساريو وتدرك أيضا التعقيدات اللوجستية والعسكرية التي تواجهها وتعرف حدود الخيارات العسكرية التي يمكن لها أن تنفذها إذا ما اختارت العودة مرة أخرى للخيار العسكري مع الوضع فى الاعتبار أن قرار المؤتمر لايمكن تنفيذه بين يوم وليلة وإنما يتطلب فترة من الوقت هي الفترة المطلوبة للمناورة داخل المفاوضات. من هذا الوضع نستطيع القول أن الرسالة المتضمنة فى قرارات المؤتمر الذي عقدته بوليساريو موجهة الى طرف آخر غير المغرب لكنه يمكن أن يؤثر فى المفاوضات وهو هنا الأطراف الدولية التي تريد التوصل الى تسوية للمسألة الصحراوية، لأن الوضع المتوتر فى منطقة المغرب العربي يؤثر على أمنها ومصالحها ونحدد هنا طرفين هما الولايات المتحدة التي تتأثر بنشاط تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الاسلامى والثاني الدول الأوروبية التي ترتبط مصالحها الأمنية بالأمن فى منطقة شمال أفريقيا.

## ثالثا: مفاوضات مانهاست

عقد الطرفان المغربى والصحراوى عدة جولات تفاوضية فى منطقة مانهاست بنيويورك تطبيقا لقرار مجلس الأمن الخاص ببدء التفاوض المباشر فيما بينهما انتهت أولها من دون ان تتوصل إلى أية نتائج ملموسة، أى أنه لم يحدث جديد على صعيد المسألة الصحراوية ولذا اتفق الجانبان بعد هذه الجولة من المفاوضات على الدخول فى جولة جديدة من المباحثات في أغسطس ٢٠٠٧. وقد تمسك كل من الطرفين بموقفه التقليدي حيث حاولت المغرب ان تكون خطة الحكم الذاتي المعدلة التي طرحتها قبل موعد المفاوضات بنحو شهرين هي الإطار الذي يتم التفاوض عليه فى الوقت الذي أصر الطرف الصحراوي على أن يكون حق تقرير المصير للسكان الصحراويين من القضايا المطروحة للتفاوض. وبغض النظر عن عدم التوصل إلى نتائج ايجابية وملموسة فى هذه الجولة إلا إن موافقة الطرفين على التفاوض المباشر وبدء العملية بالفعل اعتبرت مكسبا مهما ونقلة نوعية فى مسار المسألة الصحراوية تستدعى الاهتمام خاصة وان الجولة

نفسها رغم اختلاف الطرفين على نحو كبير لم تصل إلى طريق مسدود وإنما تم الاتفاق على أن تستكمل بجولات أخرى يمكن أن يبدى فيها الأطراف المرونة اللازمة لكي يتم التوصل إلى حل في نهاية المفاوضات التي قد تصل مدتها إلى شهور أو سنوات مثلما حدث في قضايا أخرى مشابهة من تلك المتعلقة بتصفية الاستعمار.

وكان مجلس الأمن الدولي قد تبنى في ابريل ٢٠٠٧ القرار ١٧٥٤ والذي دعا الطرفين لعقد محادثات غير مشروطة لإيجاد حل سياسي يقرر من خلاله شعب الصحراء مصيرها. وضغطت الولايات المتحدة على كل من المغرب والجزائر لعقد هذه المحادثات لأنها تريد تعاونا أكبر في مكافحة الإرهاب في شمالي إفريقيا.

وتجدر الإشارة إلى إن اتفاق الطرفين على استمرار المفاوضات، على الرغم من تمسك كل منهما بمواقفه التقليدية بشان المسألة الصحراوية، يعنى أنهما يدركان إن هناك رغبة دولية في إيجاد حل لهذا النزاع، وادراكهما أيضا أن القوى الدولية تريد التوصل إلى حل نهائي وبالتالي فهي سوف تضغط في مرحلة مقبلة عليهما من اجل فرض حل قد يكون عن طريق مجلس الأمن وهذا الأمر اى فرض حل عبر مجلس الأمن طرح من قبل في خريف عام ٢٠٠٥ واستدعى استنفار القوى المغربية التي اتصلت بالقوى الدولية ذات الصلة مثل الولايات المتحدة من اجل الحليولة دون فرض الحل عبر مجلس الأمن وهو ما أدى إلى تصريح من الرئيس الامريكى جورج بوش شخصيا يستبعد فيه هذا الخيار حيث أعلن تأييده للموقف المغربي على اعتبار إن المغرب حليف تقليدي للولايات المتحدة.

وقد انتهت الجولة الثانية ايضا من دون تحقيق اى تقدم. من هنا تقرر عقد جولة ثالثة فى وقت قصير حيث أعلنت مصادر برلمانية مغربية أن جولة المفاوضات الثالثة بين المغرب وجبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (بوليساريو) حول الصحراء الغربية ستبدأ في نهاية ديسمبر أو بداية يناير ٢٠٠٨ في اطار الامم المتحدة.واضاف المصدر ان وزير الدولة المغربي للشؤون الخارجية الطيب الفاسي الفهري اعلن هذا الامر امام لجنة برلمانية.وامل الوزير المغربي أن تتخذ الجزائر التي تدعم بوليساريو، موقفا ايجابيا من الاقتراح المغربي بمنح الصحراء (الغربية) حكما ذاتيا خلال المفاوضات المقبلة.وقال ان هذا الحل السياسي القائم على تفاهم يجب ان يضع حدا لنزاع الصحراء، مشددا على ان مجلس الامن الدولي رحب بالاقتراح المغربي معتبرا انه جدي وذو صدقية واقترحت الرباط منح الصحراء الغربية حكما ذاتيا موسعا تحت السيادة المغربية، لكن بوليساريو ترفض الخطة المغربية وتصر على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره عبر استفتاء.

وقد انتهت الجولة الثالثة من المحادثات بين الحكومة المغربية وحركة بوليساريو دون التوصل الى اتفاق ينهي الصراع المستمر منذ ٣٢ عاما بين الجانبين. وقال وسيط الأمم المتحدة بيتر فان فلسوم إن الجانبين قد اتفقا على مواصلة المحادثات في الحادي عشر من شهر مارس آذار المقبل في نيويورك. وقال الوسيط إن الجولة الأخيرة التي استمرت يومين لم تفلح في تسوية «الخلافات القوية» بين الطرفين. وقد حضر المحادثات ممثلون عن الحكومتين الجزائرية والموريتانية. وقال الوسيط الدولي إن الجانبين بحثا السبل الكفيلة ببناء الثقة بينهما، إلا أنهما لم يتفقا على شئ. كما بحث الجانبان قضايا أخرى تتعلق بالإدارة والصلاحيات والهياكل.

وهذه النتيجة تعنى أن الجولة فشلت وأن عمليات بناء الثقة لم تحدث، مع انه من المفروض أن تكون الجولتان السابقتان قد حققتا هذا الهدف. ويبدو من القضايا التي يدور حولها الخلاف أن هناك صعوبة كبيرة فى التوصل الى تسوية، ففي الوقت الذي قال فيه وزير الخارجية المغربي الطيب الفاسي الفهري الذي مثل بلاده في المحادثات أن مجلس الأمن كان قد وصف عرض بلاده بمنح اقليم الصحراء حكما ذاتيا بأنه عرض «جدي وذو مصداقية» يرمي إلى «تحريك العملية السياسية قدما نحو الحل.» فى الوقت نفسه عبر الفاسي الفهري عن امله في ان يتمكن الطرفان من انجاز تقدم خلال الجولة الرابعة من المحادثات قائلا: «لقد خطا المغرب خطوة كبيرة، ونتوقع من الطرف الآخر ان يرد بأسلوب مماثل.» جاء رئيس وفد بوليساريو محفوظ علي بيبا ليكرر التزام حركته بـ«إجراء استفتاء حر ونزيه يختار فيه الشعب الصحراوي بين الاستقلال التام الذي تدعو له بوليساريو والحكم الذاتي الذي طرحه المغرب.» وفى الوقت الذي رحب فيه مندوب بوليساريو بقرار مواصلة المحادثات، فانه حث الجانب المغربي على «التخلي عن سياسة الإملاء والابتعاد عن الرغبة في فرض الحلول من جانب واحد.» وهو ما يعنى أن الجانبين ما يزالا حبيسى أزمة الثقة.

وهكذا، يبدو أن الأطراف التي دخلت الى هذه الجولات التفاوضية دخلتها ليس من اجل التوصل الى تسوية نهائية

وإنما من اجل تحقيق هدفين معا الأول ألا يحملها الطرف الآخر مسؤولية فشل الجولات اذا لم تشارك فيها، أما الهدف الثاني فهو الترصد الى الطرف الآخر داخل المفاوضات من اجل إثبات انه هو الذي يعيق تقدمها، وهو ما يعنى أن كل طرف شارك وفقا لأجندة تختلف عن الأجندة المطلوبة لتحقيق حل دائم للمسألة الصحراوية. من هنا فان التوصل الى حل يتطلب ضغوطاً من خارج المفاوضات على الأطراف المشاركة فيها وهنا تكمن أزمة الأمم المتحدة التي لا تستطيع أن تجبر الأطراف الخارجية على المضي قدما.

وقد شهدت المسألة الصحراوية تطورات أخرى جاءت لتفرض على الإطراف المعنية بها التعامل معها بواقعية تختلف عن أسلوب التعامل السابق الذي كان فيه كل طرف يلتزم بثوابت تتنافر مع تلك التي يلتزم بها باقي الأطراف. ونقصد بهذه التطورات التقرير الذي قدمه السكرتير العام للأمم المتحدة لمجلس الأمن والتصريحات التي صدرت عن ممثله الخاص بالصحراء الغربية. فقد أوصى السكرتير العام للأمم المتحدة في توصيته لمجلس الأمن المتعلقة بمد بعثة الأمم المتحدة العاملة فى الصحراء وأهمية أن تتحلى الأطراف المعنية «بالواقعية وروح الحل الوسط كأساس للحفاظ على زخم عملية المفاوضات». أما مبعوثة الخاص بيتر فان فالسوم فقد قال صراحة أنه يرى أن استقلال الصحراء الغربية ليس خياراً واقعياً، في إشارة الى اقتراح جبهة بوليساريو استقلال الإقليم كواحد من ثلاثة خيارات تشمل أيضاً الاندماج الكامل مع المغرب أو الحكم الذاتي. وقال الموفد الدولي الذي رعى أربع جولات من المفاوضات بين المغرب و«بوليساريو» «أحسست بالحاجة إلى تأكيد هذه الخلاصة المتمثلة في أن استقلال الصحراء الغربية ليس هدفاً قابلاً للتحقق، لأنه يبدو أن هذه الخلاصة قد تم حجبها خلال مفاوضات مانهاست». وشرح ذلك بالقول في تقريره أمام مجلس الأمن،أن هذه الحقيقة تفرض نفسها اليوم، وكانت أساس المفاوضات الجارية حالياً.

وقد مد مجلس الأمن للبعثة لمدة عام حيث اتفق أعضاء المجلس على تمديد ولاية «بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية عاماً كاملاً، حتى ٣٠ ابريل عام ٢٠٠٩. ودعا المجلس بموجب مشروع القرار، الطرفين، أي الحكومة المغربية وجبهة «بوليساريو»، الى «الاستمرار في أبداء الإرادة السياسية والعمل في أجواء ملائمة للحوار من أجل الدخول في مرحلة أكثر كثافة وجوهرية من المفاوضات». كما دعا الى «الاستمرار بالمفاوضات تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة من دون شروط مسبقة وبحسن نية، آخذين في الاعتبار الجهود التي تبذل منذ عام ٢٠٠٦ والتطورات التي لحقتها، من أجل تحقيق حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يوفر حق تقرير المصير لشعب الصحراء العربية في اطار الترتيبات المتماشية مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

وقد أعربت المغرب على لسان مصطفى الساهل مندوبها الدائم فى الامم المتحدة إنها «تلقت بارتياح بالغ» تصديق مجلس الأمن على القرار الذي يدعو الأطراف المعنية إلى «التحلي بالواقعية وروح الوفاق»، ووصفته بأنه «يشكل منعطفاً في تعاطي الأمم المتحدة وقضية الصحراء. ورأت أن هذا التطور يكرس موقفها إزاء مسار المفاوضات التي انطلقت في يونيو ٢٠٠٧، على خلفية طرح المغرب خطته. كما أعربت السلطات الجزائرية عن ارتياحها بعد إصدار مجلس الأمن قراره ١٨١٣ حول الصحراء الغربية والذي أكد حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، لكنها نبّهت إلى أن «ليس ثمة حل عادل نهائي لهذا النزاع سوى ذلك الذي يحترم الإرادة السيّدة لشعب الصحراء الغربية المعبّر عنها من خلال استفتاء تقرير المصير». وأشار بيان أصدره الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية، إلى أن القرار الدولي يؤكد مجدداً وبصفة صريحة تمسكه الراسخ بالشرعية الدولية فيما يتعلق بمسألة تصفية الاستعمار، وأيضاً التزامه مواصلة دعم مسار المفاوضات المباشرة التي شرع فيها منذ سنة بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو.

أما جبهة بوليساريو فقد أعربت عن ارتياحها لدعم المجلس لعدالة القضية الصحراوية، ووجهت نداء إلى المجموعة الدولية للاضطلاع بالمسئولية الواقعة على عاتقها والمتمثلة في حماية الشعب الصحراوي». وجددت استعدادها لمواصلة المفاوضات الجارية مع المملكة المغربية بهدف تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، لكنها أوضحت أن خيار الاقتراع هو الحل الوحيد الكفيل بضمان تسوية عادلة ونهائية للنزاع وفتح آفاق التطور والتعاون بين شعوب المنطقة كافة من خلال ممارسة الشعب الصحراوي الحرة والديموقراطية لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال من خلال تنظيم استفتاء نزيه في ظل احترام مبادئ وممارسات الأمم المتحدة المتعلقة بتصفية الاستعمار. وقالت إن ذلك هو السبيل الواقعي لأن أي خيار آخر سيكون إجحافاً للحق يكافئ المعتدي ويديم النزاع مع كل العواقب التي ينطوي عليها هذا الوضع.

# ٨- تحــولات السياسـة الخارجيـة الليبيـة

شهدت السياسة الخارجية الليبية تحولات ملموسة مع بداية عام ٢٠٠٧ سواء على المستوى الدولى أو الإقليمي، وهى تحولات استندت فى مجملها على تطورات داخلية ورؤية خارجية لمنطلقات الإصلاح والتفاعل الدولى على قاعدة الانفتاح وكسر العزلة الدولية.

فقد بدا واضحاً توجه السياسة الخارجية نحو مزيد من الانفتاح على العالم، والعمل على تعزيز علاقاتها مع الدول الغربية، لاسيما أوروبا والولايات المتحدة، فى تخل واضح عن ثوابت التحرك الخارجي للجماهيرية خلال العزلة الدولية. فقد اتجهت ليبيا نحو تعزيز علاقاتها الأوروبية وبالتحديد مع فرنسا وأسبانيا، وأيضاً روسيا الاتحادية، وذلك عبر بناء شبكة مصالح اقتصادية ذات طابع استراتيجي، بالقدر الذى يجعل من إمكانية فرض عقوبات اقتصادية عليها مستقبلاً، بمثابة فرض عقوبات على هذه الدول أيضاً.

ويمكن تلمس هذا التحول فى رؤية القيادة السياسية الليبية فى المرونة التى اكتنفت تعاملها مع قضية تعويضات لوكيربى وأزمة الممرضات البلغاريات، وأيضاً فى انتهاج خطاب إصلاحى وجملة من الإجراءات الداعية للانفتاح على المعارضة مثل الإفراج عن العديد من قياداتها والشروع فى إعداد وثيقة الدستور والدعوة لإنشاء المنابر السياسية، فى المقابل خطت الولايات المتحدة خطوات نحو تحسين علاقاتها مع الجماهيرية الليبية من خلال شطب اسمها من لائحة الدول الراعية للإرهاب.

التطورات السابقة التى شهدتها العديد من الملفات الخارجية والداخلية، لم تنعكس على توجهات السياسة الخارجية الإقليمية لليبيا. ولم تحدث أى تغيير فى محددات هذه التوجهات سواء فيما يتعلق بالإطار الفكرى، أو كثافة التحرك فى الدوائر الإقليمية المختلفة. فقد استمرت طرابلس فى التركيز على البعد الإقليمى الأفريقى وسعيها فى تأكيد حضورها عبر التدخل فى تسوية النزاعات المختلفة من جانب، والترويج لرؤيتها الاتحادية بين دول القارة من جانب آخر. كما استمرت فى سياساتها العربية القائمة على مبادئها الثورية المناهضة لإسرائيل، فى حين حاولت أن تفرض شروطاً وواقعاً إقليمياً جديداً لها فى مشروع «الإتحاد من أجل المتوسط»، الذى يأتى بديلاً عن عملية برشلونة للشراكة الأورو متوسطية، وهو ما يطرح تباينا فى الرؤى بين ليبيا وغالبية الدول العربية وفى مقدمتها مصر.

تشير التطورات السابقة، إلى حدود التوافق بين التغيرات التى شهدتها البيئة الدولية وبين توجهات السياسة الخارجية الليبية وقدرتها على التكيف مع مستجدات النظام الدولى وأجندته.

## أولاً: مستجدات البيئة الخارجية

فرضت تغيرات بيئة السياسة الخارجية الليبية على المستويين الإقليمى والدولى، على خلفية احتلال العراق، تغيراً واضحاً على سماتها وتوجهاتها المختلفة، سواء فيما يتعلق بإدارتها لمصالحها الخارجية، أو تحركها الجغرافى. فقد أفرزت تطورات هذه البيئة، عدداً من الضغوط التى أسهمت فى تغيير مواقفها تجاه قضاياها مع النظام الدولى، وساعدت أيضاً على اتخاذ إجراءات إصلاحية داخلية.

ساهم احتلال العراق فى تغيير موازين القوى الإقليمية فى الشرق الأوسط لصالح بعض الدول غير العربية مثل إيران وتركيا وإسرائيل، كما بدت السياسة الخارجية الليبية تواجه تحديا مرتبطاً بقدرتها على التأثير لدى بعض الدول التى تتفق مع رؤيتها للنظام الدولى وقضايا المنطقة، حيث مثل احتلال العراق، أداة ضاغطة على الجماهيرية التى أدرجت ضمن قائمة «الدول المارقة» التى أعلنتها الإدارة الأمريكية

ومن ثم، فقد كان للتداعيات التى فرضها احتلال العراق سواء على مستوى التفاعلات العربية العربية وفى قلبها القضية الفلسطينية أو فى طبيعة التفاعلات الإقليمية المشتركة مع النظام الدولى أثرها الواضح فى التحول الذى شهدته السياسة الخارجية الليبية، وفى هذا السياق، يمكن التركيز على دلالتين أساسيتين. الدلالة الأولى، تعبر عن واقع النظام الإقليمى العربى وقدرته على الاستمرار وتحقيق أهداف وحداته المكونة له. فقد جسدت الحرب الأنجلو أمريكية على العراق، مدى التراجع فى قدرة النظام الإقليمى العربى على حماية أطرافه وتحقيق أمن واستقرار المنطقة العربية. حيث شهدت التفاعلات التى سبقت الحرب على العراق، انقساماً واضحاً بين الدول العربية بين مؤيد ومعارض. وهو ما تجلى بدوره فى موقف الكويت المؤيد تماماً للحرب وإسقاط نظام صدام حسين على خلفية العلاقات الصراعية البينية. هذا بالإضافة إلى موقف جامعة الدول العربية الذى لم يتجاوز حاجز التنديد والمطالبة بضرورة انتهاج الولايات المتحدة الوسائل السلمية.

بلورت هذه النتيجة إدراكاً ليبياً، بأن التحرك عبر المجال العربى أو حتى الأفريقى، لن يحقق لها أبرز مصالحها الحيوية، والذى تمثل فى الحفاظ على سيادتها أو عدم تعرضها لأى ضربة عسكرية أمريكية محتملة، باعتبارها إحدى الدول «المارقة». بمعنى أن القيادة الليبية توافرت لها قناعة بأن تحركاتها الدولية لا يتوافر لها الغطاء الأمنى والدولى الكافيان فى ذلك الوقت، وأن سياستها المناهضة للولايات المتحدة سوف تكلفها أكثر مما تستطيع تحمله.

الدلالة الثانية، تجلت فى ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وفاعل إقليمى بتواجد ملموس على الأرض، وذلك عبر وجودها العسكرى فى منطقة الشرق الأوسط، بل وسعيها لإنشاء قاعدة عسكرية أفريقية.

القراءة الليبية لمحتوى الدلالتين السابقتين، تتجلى بوضوح فى قرارها المتعلق بتفكيك مشروع برنامجها النووى، وتسليم معداته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما مع صعود قضيتى الإصلاح ومكافحة الإرهاب على قمة أولويات الأجندة الدولية، فقد تصاعدت الضغوط الدولية بشأن ضرورات الإصلاح السياسي، ومكافحة الإرهاب الدولي، فى تغير ملموس لتركيبة الأجندة الدولية التى أقرتها وثيقة الألفية الجديدة وركزت بدورها على الجانب التنموى وخاصة فى جانب البشر.

فقد أصبحت قضايا الإصلاح والتنمية على الأجندة الدولية، مدخلاً هاماً لاندماج أى دولة فى النظام الدولى، وهو ما فرض تحديات جديدة على الجماهيرية الليبية، التى عانت من العقوبات الاقتصادية طويلاً. فالمشروطية السياسية أصبحت محدداً وإطاراً لتفعيل العلاقات الاقتصادية بين ليبيا والنظام الدولى، وهنا يمكن تفهم جملة الإجراءات الإصلاحية التى سعت القيادة الليبية إلى إبرازها وطرحها لمنهاج سياسى جديد على طريق التحول الديمقراطى.

## ثانياً: مظاهر التحول

اتسمت السياسة الخارجية الليبية بعد رفع الحظر الدولى عنها تدريجياً، بالعديد من المظاهر التى عبرت عن تغير ملموس فى سماتها وتوجهاتها. فقد تخلت تدريجياً عن بعض ثوابتها فى علاقاتها الخارجية مع المجتمع الدولى، ولاسيما مع أوروبا وأمريكا وأفريقيا. فى حين ظلت علاقاتها مع الدول العربية ولاسيما مع المملكة السعودية كما هى دون تغيير،

وتأرجحت علاقاتها مع مصر باتجاه التنسيق تارة، والخلاف فى المواقف تجاه قضايا المنطقة الكبرى ـ فلسطين والصراع العربى الإسرائيلى والاتحاد من أجل المتوسط ـ تارة أخرى.

فقد أسهم رفع العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا وتغير موقفها من قضية لوكيربى ومسألة التعويضات، إلى اعتمادها النهج البراجماتى فى مواقفها من بعض القضايا الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بإدارة علاقاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا، وأيضاً روسيا. وفى هذا السياق، يمكن رصد بعض ملامح هذا التحول تجاه مجموعة من الملفات الأساسية نذكرها فى التالى:

ـ فتح ملفات القضايا الخارجية عبر التفاوض المباشر مع أطرافها، والاعتماد على تكامل الأدوات السياسية والاقتصادية فى إدارتها.

ـ إبداء مرونة فى ملفات الإصلاح وحقوق الإنسان، كمدخل للاندماج الدولى.

ـ تراجع بعض الأدوات مثل الأداة العسكرية والأداة الثقافية (الدينية) لصالح الأدوات السياسية والاقتصادية فى علاقاتها مع أفريقيا والدول النامية.

ـ التخلى عن بعض الثوابت العقائدية فى سياستها الخارجية، ولا سيما الثورية والوحدوية منها، وهو ما تجلى فى الحد من أنشطة اللجان الثورية، وتأثيراتها على توجهات السياسة الخارجية.

ـ التدخل كوسيط فى العديد من الصراعات والأزمات، فى محاولة لتغيير النظرة الدولية التى تصفها بالدولة «الراعية للإرهاب».

فرضت تلك التوجهات نفسها على مجمل السياسة الليبية، لاسيما المقاطعة مع الولايات المتحدة والغرب، وذلك فى إشارة واضحة إلى أن ليبيا تسعى نحو مزيد من الانفتاح والاندماج فى النظام الدولى.

### ١ : ليبيا وأمريكا.. الاتجاه نحو التطبيع

شهد عام ٢٠٠٨ ما يمكن اعتباره انفراجة فى العلاقات بين واشنطن وطرابلس، واتجاهاً نحو التطبيع بعد ما يقرب من ثلاثة عقود من القطيعة الكاملة. وقد تجلت مظاهر هذا التحسن فى زيارة وزير الخارجية الليبى عبد الرحمن شلقم إلى واشنطن لاجراء محادثات مع نظيرته الأمريكية كوندوليزا رايس فى الأول من يناير للمرة الأولى منذ عقود. وتناولت المباحثات العديد من القضايا فى الداخل الليبى، والتى تمثل أبرزها فى: حقوق الإنسان فى الجماهيرية، ومصير المعتقلين السياسيين هناك، فضلاً عن قضية تعويضات طائرة بان أمريكان، والتى اعترفت ليبيا بمسئوليتها عنها، وحادث تفجير ملهى ليلى كان يتردد عليه جنود أمريكيون فى برلين، وقبلت بدفع تعويضات عنهما.

كما استقبل العقيد معمر القذافى فى مارس ٢٠٠٨، وفداً من أعضاء الكونجرس ضم خمسة نواب بقيادة رئيس الأقلية الجمهورية فى مجلس النواب جون أندرو بينير. وأبدى الوفد الأمريكى فى هذه الزيارة رغبة الولايات المتحدة فى تنفيذ مشاريع استثمارية فى مجالات النفط والغاز والبنية الأساسية، والحرص على إعطاء دفعة جديدة للعلاقات الثنائية.

ويمكن النظر للقاء العقيد معمر القذافى بالوفد الأمريكى، باعتباره ترجمة مباشرة لتغير أولويات ومسارات تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، وخاصة أن العقيد القذافى كان قد رفض استقبال جون نجروبونتى، مساعد وزير الخارجية الأمريكى فى أبريل ٢٠٠٧. فقد بدا أن هناك اتجاهاً لإعطاء الأولوية لتعزيز العلاقات الاقتصادية، والتى قد تكون دافعاً لتطوير العلاقات السياسية عبر تجاوز الحديث عن قضايا مثل الإصلاح وحقوق الإنسان. كما أن بناء شبكة من المصالح الاقتصادية الأمريكية، ولاسيما فى مجال النفط، من شأنه أن يساعد على دعم سياستها الخارجية.

وتأكيداً على اتجاه العلاقات الليبية الأمريكية نحو مزيد من التحسن، دعت الإدارة الأمريكية مجلس الشيوخ إلى ضرورة المصادقة على تعيين جين كرتز، والذى كان رشحه الرئيس جورج بوش فى يوليو ٢٠٠٧، ليكون أول سفير لواشنطن لدى طرابلس منذ قطع العلاقات بينهما عام ١٩٨٠. وقال نائب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشئون

الشرق الأوسط جيفرى فيلتمان، إن المصادقة على تعيين كرتز ستؤدى إلى تكثيف العمل لتسوية ما تبقى من تعويضات قضية لوكربي. لكن الكونجرس الأمريكى عرقل عملية المصادقة على تعيين السفير، بسبب الخلافات المستمرة حول التعويض النهائى الذى يتعين على ليبيا دفعه لأسر ضحايا لوكربي، وتفجير ملهى فى برلين الغربية عام ١٩٨٦.

توازى مع المؤشرات الإيجابية، تشدد أمريكى فيما يتعلق بقضية لوكيربى، حيث طلبت الولايات المتحدة رسمياً من بريطانيا فى أبريل ٢٠٠٨، وقف تنفيذ مذكرة التفاهم التى وقعها رئيس وزراء بريطانيا تونى بلير السابق مع ليبيا، والتى تقضى بتسليم السجناء، وذلك فى خطوة لمنع تسليم عبدالباسط المقرحى المدان فى قضية لوكيربى إلى طرابلس.

وقد أرسلت أمريكا طلبها عبر مساعد وزيرة الخارجية الأميركية كيرت فولكر، معتبرة أن ذلك ليس فى صالح العدالة. وقال فولكر فى هذا الصدد «إننا نتفاوض مع الحكومة البريطانية حول هذه الإجراءات التى تسمح بتقديم مرتكبى الجرائم للعدالة». ومن جانبه أكد وزير العدل البريطانى جاك سترو، أن بلاده لم تبرم أى اتفاقات سرية بشأن إرسال المقراحى المدان فى قضية لوكربى إلى ليبيا.

كذلك شهد مسار العلاقات العديد من الخطوات التصعيدية بين الجانبين، بدأت بإقرار الكونجرس لمشروع قانون يقضى بتجميد أصول ليبية فى مقابل التعويضات التى تعتبر واشنطن أنها متبقية لضحايا طائرة «بان أميركان»، فضلاً عن مليارات الدولارات التى أمرت محكمة أمريكية الحكومة الليبية بصرفها لأهالى ضحايا أمريكيين قتلوا فى تفجير طائرة فرنسية فوق النيجر عام ١٩٨٦. واعتبرت الإدارة الأمريكية أن هناك عدم جدية من الجانب الليبى فى صرف التعويضات لـ٢٧٠ أسرة من ضحايا لوكربي، فى الوقت الذى استمر فيه التباعد بين بين الجانبين فى تقدير المبلغ النهائى للتعويضات، وكذلك تقدير الخسائر الليبية الناجمة عن الغارات الأمريكية على بنغازى وطرابلس عام ١٩٨٦.

وكشف شلقم فى كلمة ألقاها أمام مؤتمر الشعب العام (البرلمان الليبى) فى مارس ٢٠٠٨، أن هناك مشاكل قضائية مع الولايات المتحدة، وربط الموقف الأمريكى بمعارضة ليبيا للسياسة الأمريكية فى العراق وفلسطين وسوريا. ومن جانبه رد القذافى على الموقف الأمريكى بالتهديد بسحب الأموال الليبية من السوق الأمريكية وتأميم شركات النفط الأمريكية العاملة فى بلده، أو طردها وإحلال شركات صينية محلها، إذا لم تتراجع واشنطن عن القانون الذى اعتمده الكونجرس. كما شجعت السلطات الليبية نجل وزير الخارجية الأسبق صالح مسعود بويصير، الذى قتل فى حادثة إسقاط اسرائيل طائرة مدنية ليبية فوق سيناء عام ١٩٧٣، بإقامة دعوى قضائية على إسرائيل من خلال مكتب محاماة فى تل أبيب.

واتساقاً مع الخطوات التصعيدية الليبية، حكمت الدائرة المدنية الكلية الثالثة بمحكمة شمال طرابلس الابتدائية فى ١٥ أبريل ٢٠٠٨، بأن يدفع مسئولون أمريكيون لمواطنين ليبيين ٣ مليارات دينار (ما يعادل ٢٥٤١ مليون دولار تقريبا) تعويضا شاملا عن الأضرار المادية والمعنوية التى لحقت بهم من جراء الغارة الأمريكية فى ١٥ ابريل ١٩٨٦ على مدينتى طرابلس وبنغازى. واستندت المحكمة إلى المادة الثالثة من اتفاقية لاهاى الرابعة، التى تلزم الدول بدفع تعويضات «عن كل أفعال يرتكبها أفراد يشكلون جزءا من قواتها المسلحة» و«منعت مادتها الخامسة والعشرون الهجوم بالقنابل أو بأى وسيلة أخرى على المدن والقرى أو المبانى والمساكن غير المحصنة بوسائل دفاعية».

كذلك أعلنت الإدارة الأمريكية أنها تدرس اقتراحا تقدمت به ليبيا لإبرام «اتفاق شامل» حول طلبات دفع تعويضات لأسر ضحايا أمريكيين فى ثلاثة تفجيرات وقعت فى ثمانينيات القرن الماضي، لتسوية جميع الدعاوى العالقة. وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية شون ماكورماك، إن مساعد وزيرة الخارجية الأميركية للشرق الأوسط ديفيد ولش التقى مسئولين ليبيين فى لندن لدراسة هذا الاقتراح، مضيفاً أن ليبيا التى وكلت محامين للدفاع عنها أمام القضاء الأمريكى فى عدد من الدعاوى المرفوعة عليها، اقترحت مؤخرا طريقة لتسريع هذه القضايا الخاصة عن طريق اتفاق شامل.

وذكرت الخارجية الأمريكية فى مايو ٢٠٠٨، أن الاقتراح الليبى يتزامن مع مساع من الإدارة الأميركية لتحسين العلاقات بين البلدين، حيث طلبت الإدارة الأمريكية من الكونجرس إعفاء ليبيا من قانون يسمح لضحايا التفجيرات بحجز ممتلكات الدول التى تقف وراءها الموجودة فى الولايات المتحدة، مشيرة أنها بدأت التفاوض مع ليبيا لوضع آلية لصرف التعويضات لضحايا حادث «لوكربى»، وقدمت ضمانات لليبيا بعدم رفع أية دعاوى قضائية بشأن أعمال إرهابية ضد طرابلس. وفى أواخر يوليو ٢٠٠٨، أجاز الكونجرس الأمريكى قانوناً بإنشاء صندوق مخصص لتلقى

التعويضات للأمريكيين ضحايا الإرهاب، ويضمن القانون أيضاً لليبيا عدم تعرضها للملاحقة بعد تعويض الضحايا الأمريكيين. كما وقع الرئيس الأمريكي جورج بوش فى أغسطس ٢٠٠٨، على قانون يسمح لوزارة الخارجية بتسوية كل الدعاوى المتبقية التى رفعتها ضد ليبيا، بما يمهد الطريق أمام تنقية العلاقات بين البلدين. وهكذا يبدو، أن ليبيا نجحت فى تجاوز حاجز القطيعة مع واشنطن، من خلال فتح قنوات للاتصال السياسى المباشر، وهو ما دفع إلى تقدم فى العلاقات البينية، والتى دعمتها أيضا تلك الإجراءات الإصلاحية التى جاءت متسقة مع تأكيد المسئولين الأمريكيين بأن قضايا حقوق الإنسان محوريه فى الحوار بين البلدين.

فقد اثارت أمريكا قضية المعتقلين السياسيين فى ليبيا، عندما أعلن المتحدث باسم الخارجية الأمركية توم كيسى إن إطلاق سراح فتحى الجهمى (وهو محافظ سابق) سيرسل إشارة إلى المجتمع الدولى بأن «ليبيا ملتزمة فعلا بتحسين سجلها على صعيد حقوق الإنسان». حيث يقول مسئولون أمريكيون إن حالة الجهمى طرحت خلال زيارة وزير الخارجية الليبى عبد الرحمن شلقم إلى واشنطن فى الثالث من يناير، وكان الجهمى قد نقل فى وقت سابق من مارس ٢٠٠٨ إلى مركز طبي.

وفى استجابة ليبية، أعلن يوسف سوانى المدير التنفيذى لمؤسسة القذافى العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية التى يرأسها سيف الإسلام القذافى نجل الزعيم الليبى والتى ساعدت فى نقل الجهمى إلى المركز الطبي، إن أفراد أسرة الجهمى مسموح لهم بزيارته دون قيود أثناء وجوده فى المستشفى. وكان قد ألقى القبض على الجهمى فى بداية عام ٢٠٠٢ بعد انتقاده القذافى ومطالبته بانتخابات حرة، وحرية الصحافة، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، حيث حكمت محكمة عليه بالسجن خمس سنوات. وعلى صعيد متصل أعلنت مؤسسة القذافى للتنمية فى أبريل ٢٠٠٨، الإفراج عن تسعين عنصراً من الجماعة الإسلامية المقاتلة، التى يعتقد أنها على صلة بتنظيم القاعدة. وأعلن البيان أنه تم الإفراج وذلك بعد تخليها عن العنف. وكانت طرابلس قد اعتقلت العشرات من عناصر الجماعة بتهمة التخطيط لقلب النظام والقيام بأنشطة محظورة، وأمضى معظم المفرج عنهم ما بين ست وثمانى سنوات فى السجون.

واستمراراً للتوجهات الإصلاحية، أعلن سيف الإسلام القذافى، أن السلطات الليبية تتجه إلى إلغاء الرقابة على المطبوعات والصحف وإلغاء أمانة (وزارة) الإعلام واستبدالها بهيئات متخصصة للثقافة والمسرح والكتاب والسينما. ثم جاءت فكرة إطلاق المنابر السياسية فى الجامعات والمراكز البحثية لتفعيل الممارسة الديمقراطية المباشرة فى المؤتمرات الشعبية الأساسية، معلناً إنشاء منبر سياسى بكل جامعة يختص بمناقشة المسائل المتعلقة بالشأن العام، ويتيح الفرصة لجميع منتسبيها للمشاركة وإبداء آرائهم فى هذه المسائل.

وكان رئيس مؤسسة القذافى العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية سيف الإسلام القذافي، قد طرح فى الملتقى الثانى للشباب الليبي، مبادرة إنشاء هذه المنابر لتفعيل الممارسة الديمقراطية المباشرة فى المؤتمرات الشعبية الأساسية. ودعا فى هذه المبادرة إلى ضرورة أن يسبق إتخاذ القرار فى المؤتمر الشعبى الأساسى نقاش وحوار فى نوادى ومنابر سياسية فى المجتمع المدنى لبلورة الأفكار وتطويرها، تمهيدا لإتخاذ القرار بعد ذلك فى المؤتمر الشعبى الأساسي.

كما أكد سيف الإسلام فى ٨ أغسطس ٢٠٠٧ على أهمية الدستور فى الحياة السياسية بليبيا، وهو ما اعتبر توجها نحو صياغة دستور للبلاد، بيد أنه شدد على أن أى دستور لن يمس بمنصب قائد الثورة الذى يشغله والده العقيد معمر القذافى منذ ٣٨ سنة. وكان الزعيم الليبى معمر القذافى قد ألغى الدستور مباشرة إثر توليه السلطة فى سبتمبر ١٩٦٩، وأصدر «الإعلان الدستورى لمجلس قيادة الثورة» الذى لم يتضمن أى إشارة لتنظيم الحياة السياسية فى البلاد.

ويبدو أن التيار السياسى الجديد الذى يمثله سيف الإسلام القذافى، بتوجهاته الإصلاحية، يلقى دعماً وقبولاً دولياً ولاسيما لدى الغرب وأمريكا، وهو ما دعمته مساعى المؤسسة التى يترأسها فى رفع الحظر على مجموعة تضم ٢٣١ مواطنا ليبيا، كانوا ممنوعين من السفر.

### ٢ – ليبيا وأوروبا.. بناء شبكة مصالح اقتصادية

جاء موقف ليبيا بالإفراج عن الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني، المتهمين بحقن أطفال فى ليبيا بفيروس الإيدز، بمثابة بداية تحول إيجابى فى العلاقات الليبية الأوروبية. فقد اقترحت المفوضية الأوروبية، على خلفية هذه

القضية، بدء مفاوضات لتوطيد العلاقات بين الاتحاد الأوروبى وليبيا بهدف إبرام أول اتفاق إطارى بين الجانبين بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ أو منتصف عام ٢٠٠٩، خاصة وأن ليبيا تحظى بأهمية استراتيجية فى مجال الطاقة بالنسبة للأوروبيين، الساعين إلى تنويع مصادرهم من الغاز والنفط للحد من اعتمادهم على روسيا.

وأعلنت المفوضة الأوروبية للشؤون الخارجية بينيتا فيريرو فالدنر، أن ذلك الاتفاق الإطارى سيتضمن بندا حول حقوق الإنسان وقضايا الديمقراطية، بالإضافة إلى تدشين شراكة اقتصادية. حيث يتضمن المقترح بندا يتعلق باتفاقية للتجارة الحرة والتعاون فى مجالات تشمل الطاقة ومكافحة الهجرة غير المشروعة والنقل والتعليم والبيئة والثقافة.

من جانبه أوضح المفوض الأوروبى للشؤون التجارية بيتر ماندليسون، أن الاتفاق المزمع التوصل إليه سوف يساهم فى دعم الجهود التى تبذلها ليبيا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ويأتى هذا التحرك الأوروبى بعد توقيع مذكرة اتفاق بين الجانبين فى يوليو ٢٠٠٧، تنص على تعزيز العلاقات بعد تنفيذ الجماهيرية تعهداتها بإطلاق سراح الطاقم الطبى البلغارى والطبيب الفلسطينى الأصل على خلفية قضية أطفال الإيدز.

وفى يونيو ٢٠٠٨، اجتمع وزير الصحة والبيئة الليبى الدكتور محمد راشد، مع وفد بعثة المفوضية الأوروبية برئاسة السكرتير الأول فى الاتحاد الأوروبى ماسيمو مينا، المنسق بين ليبيا والمفوضية بشأن تعهدات الاتحاد تجاه الأطفال الليبيين الضحايا الذين تم حقنهم بفيروس نقص المناعة المكتسب الإيدز أثناء ترددهم على مستشفى بنغازى لتلقى العلاج . وتم خلال الاجتماع متابعة تنفيذ تعهدات الاتحاد الأوروبى بخصوص صندوق بنغازى الدولى لعلاج هؤلاء الأطفال، وتسهيل إجراءات إحالتهم للمراكز المتخصصة بدول الاتحاد الأوروبى على نفقة هذه الدول. كما تم مناقشة البدء فى تجهيز مراكز نقل الدم التى حددتها وزارة الصحة الليبية وتعهد الاتحاد الأوروبى بتجهيزها فى عدد من الأماكن بأحدث المعدات والمختبرات الطبية وتدريب العناصر الطبية الليبية على استخدامها.

قد انعكس هذا التحسن فى الوصول إلى مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبى.

### أ ـ فرنسا:

يعتبر الانفتاح الفرنسى على ليبيا امتداداً للتوجهات الفرنسية فى عهد ساركوزى. فقد رحب الإليزية بزيارة الرئيس القذافى فى الأول من ديسمبر ٢٠٠٧، بالرغم من الانتقادات الفرنسية لملف حقوق الإنسان. وأعلن نجل القذافى سيف الإسلام، أن طرابلس ترغب فى شراء طائرات إيرباص ومفاعل نووى و«تجهيزات عسكرية عدة» بأكثر من ثلاثة مليارات يورو. وأعرب ساركوزى عن أمله فى أن تسمح زيارة القذافى «بتوقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية»، حيث إن منظمة رجال الأعمال ترغب فى الاستفادة من انفتاح دولة تصنف ثالث منتج للنفط فى أفريقيا.

فى المقابل شدد وزير الخارجية الفرنسى برنار كوشنر على أن استقبال القذافى فى باريس لا يعنى نسيان من وصفهم بضحايا النظام الليبي، باسم «السياسة الواقعية». وذلك فى الوقت الذى دافع الحزب الحاكم «الاتحاد من أجل حركة شعبية» عن «السياسة الواقعية» التى ينتهجها ساركوزي، معتبرا أن مسألة بيع الأسلحة لم تعد من «المحرمات» منذ رفع الحظر الأوروبى عن ليبيا، حيث تسعى فرنسا لبيع عشر طائرات قتالية من طراز «رافال» بقيمة خمسين مليون يورو لم تنجح فى تصدير أى واحدة منها.

وكانت باريس قد أبرمت اتفاقا حول التعاون العسكرى والنووى المدنى مع ليبيا. ومن جانبها أعلنت شركة «أريفا» -وهى مجموعة لتصنيع التجهيزات النووية- إن العقد التجارى الوحيد الذى ستوقعه المجموعة مع الجماهيرية «يتعلق بمشروع نقل وتوزيع كهرباء بقيمة حوالى ٣٠٠ مليون يورو». فيما بلغ حجم العقود المبرمة بين الجانبين نحو عشرة مليارات يورو (١٤ر٦ مليار دولار). ويذكر أن هذه الزيارة جاءت رداً على زيارة ساركوزى فى يوليو ٢٠٠٧، بعد انتهاء أزمة الممرضات والطبيب البلغاريين، حيث شهدت الزيارة توقيع مذكرة اتفاق تنص على دراسة تزويد ليبيا بمفاعل نووى لتحلية مياه البحر، ووقع الاتفاق وزيرا الخارجية الليبى عبد الرحمن شلقم ونظيره الفرنسى برنار كوشنير.

### ب ـ أسبانيا

اتجه العقيد القذافى نحو توطيد العلاقات مع أسبانيا، مستغلاً الانفتاح الأوروبى على الجماهيرية، وذلك خلال زيارته الرسمية فى ديسمبر ٢٠٠٧، حيث تم توقيع اتفاقية للتعاون فى مجال السيطرة على الهجرة غير الشرعية. وأعلنت وزارة الخارجية الإسبانية إن الاتفاقية ستنشئ إطارا للتعاون بين أجهزة الشرطة فى كلا البلدين، للسيطرة على موجات الهجرة غير الشرعية الوافدة عن طريق السواحل الليبية. كما تنص الاتفاقية أيضا على أن تقدم إسبانيا المساعدة لليبيا لتدريب العناصر المعنية بالرقابة على الحركة الملاحية.

وتشهد العلاقات الاقتصادية بين البلدين، نمواً متزايداً، وهو ما كشفت عنه تقديرات للحكومة الإسبانية أن حجم الأعمال المشتركة بين شركات إسبانية وليبية قد ارتفع لنحو ١,٧ مليار دولار بعد زيارة الزعيم الليبى معمر القذافى لمدريد. وبلغ إجمالى استثمارات الشركات الإسبانية فى مجالى الدفاع والطيران فى الجماهيرية نحو مليارى يورو (٢,٩ مليار دولار)، فى حين قدر حجم الاستثمارات المتبادلة فى الطاقة بما يتجاوز خمسة مليارات دولار.

وتتولى شركة النفط الإسبانية «ريبسول وإى بى أف» أعمالا فى ليبيا تشمل التنقيب عن النفط وإنتاجه، وتعتزم الشركة زيادة إنتاجها إلى نحو ٤٠٠ ألف برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٠ من نحو ٢٦٥ ألف برميل يوميا حاليا. ويتوقع أن تصل قيمة عقود البنية التحتية المتاحة أمام شركات إسبانية إلى نحو عشرة مليارات دولار ضمن استثمارات ليبية يتوقع أن تبلغ قيمتها الإجمالية ٥٠ مليار دولار.

وذكرت شركة الإنشاء والخدمات الإسبانية «ساسير فاليرموسو» فى وقت سابق من هذا الأسبوع، أنها ستعمل فى مشروعات البنية التحتية الليبية بعد اتفاقها مع الشركة الليبية للتنمية والاستثمار، وأعلنت أن حصتها فى المشروع المشترك ستبلغ ٦٠٪ منه بينما ستمتلك المجموعة الليبية المملوكة للدولة نسبة ٤٠٪ المتبقية.

### ج ـ إيطاليا

أخذت العلاقات الليبية الإيطالية منحى جديداً، مع عودة رئيس الوزراء الإيطالى سيلفيو بيرلسكونى إلى سدة الحكم، حيث تطرقت ليبيا إلى قضايا كان من الصعوبة تناولها فى الماضى، تمثلت فى دفع روما لتعويضات عن فترة الاستعمار للجماهيرية، وذلك من خلال الاستثمار فى البنى التحتية للبلاد. حيث أعلن سيف الإسلام، فى يوليو ٢٠٠٨، أن ليبيا وإيطاليا ستوقعان اتفاقا بمليارات الدولارات تعويضا عن فترة استعمار إيطاليا للجماهيرية.

ويتضمن هذا الاتفاق إنشاء طرق سريعة ساحلية، وعد بها رئيس الوزراء الإيطالى سيلفيو برلوسكونى عام ٢٠٠٤، وذلك بهدف ربط ليبيا مع مصر وتونس وبتكلفة ثلاثة مليارات يورو. وكانت إيطاليا وليبيا شددتا على ضرورة تسوية الخلافات بينهما «فى أسرع وقت»، وذلك خلال لقاء بين برلوسكونى ونظيره الليبى بغدادى محمودى فى أوائل يوليو فى روما.

### ٣ – ليبيا وروسيا.. موازنة استراتيجية

سعت ليبيا فى إطار سياسة الانفتاح على العالم إلى بناء شبكة فى العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية مع العديد من دول العالم، ومنها روسيا، وفى هذا الإطار جاءت زيارة وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف إلى ليبيا فى ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٧، حيث أجرى محادثات مع نظيره الليبى عبد الرحمن شلقم تركزت حول آفاق التعاون الاقتصادى والتقني، وفى مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وكانت روسيا قد أعلنت عن استعدادها لمساعدة طرابلس فى الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وتعزيز التعاون فى مجال النفط والغاز، كما وقع الجانبان على مذكرة تفاهم تقضى بتدعيم التعاون بين موسكو وطرابلس على أكثر من قطاع. كما أعلنت روسيا عن إسقاطها الديون الليبية القديمة المستحقة على طرابلس، والتى بلغت نحو ٤,٥ مليار دولار ومعظمها ديون عسكرية. وجاء هذا القرار مقابل توقيع عقود جديدة ستحصل عليها شركات روسية، خلال الزيارة التى قام بها الرئيس الروسى السابق فلاديمير بوتين إلى طرابلس فى ١٧ أبريل ٢٠٠٨. والتى انتهت إلى توقيع ١٠ اتفاقيات. حيث وقع الجانبان عقدا لمد سكة حديد بطول ٥٠٠ كلم بين سرت وبنغازي، بلغت

قيمته مليارين و٢٠٠ مليون يورو، مما يضمن نحو ٧٠ بالمائة من المشتريات الليبية من المعدات والتقنيات والمنتجات المعدنية من روسيا.

وعلى الرغم من أن الجانبين لم يكشفا عن تفاصيل الاتفاقيات، إلا أن المؤشرات تشير إلى أن معظمها عقود أسلحة، فى إطار سياسة الجماهيرية نحو تحديث آلتها العسكرية، وهو ما أكده وزير المالية الروسى أن جزءاً من الديون التى تم تسويتها سيوجه لتمويل شراء ليبيا لأسلحة روسية وتحديث دبابات ليبية من طراز "ت-٧٢" ووسائل خفر السواحل بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، وذلك بموجب اتفاقيات بينية، فيما تتواصل المباحثات بشأن شراء ليبيا لعدد من مقاتلات "سو-٣٥" التى تستعد روسيا لبدء الإنتاج الصناعى لها. كما أكد مصدر فى وزارة الدفاع الروسية فى أبريل ٢٠٠٨، أن روسيا أعدت عقود بيع أسلحة إلى طرابلس بحوالى ثلاثة مليارات دولار، تشمل بيع طائرات مطاردة من نوع "سوخوى-٣٥"، ومنظومات دفاعية مضادة للطائرات ومعدات عسكرية وذخائر. أعلنت كذلك فى مؤسسة "روس ابورون اكسبورت" أن الجانب الليبى يرغب بشراء أنظمة صواريخ "س-٣٠٠" و"تور-م ١" المضادة للجو وغواصتين وقطع غيار للتقنيات العسكرية التى صدرها الاتحاد السوفيتى السابق لليبيا فى ثمانينات القرن العشرين.

وكان البيان الختامى للزيارة، قد أكد على ضرورة تعزيز التعاون فى مجال الرقابة على الأسلحة، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ونزع السلاح النووي، ودعم الجهود التى ترمى إلى تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وكذلك تقليص النشاط العسكرى فى منطقة البحر الأبيض المتوسط. على صعيد آخر أعلنت مجموعة جازبروم الروسية فى أبريل ٢٠٠٧، أنها اتفقت مع شركة النفط الوطنية الليبية على التعاون فى قطاع الغاز والنفط فى ليبيا وفى دول أفريقية أخرى. وينص الاتفاق على بحث تنفيذ مشاريع مشتركة فى مجال التنقيب واستكشاف حقول الغاز والنفط فى ليبيا ومعالجة الغاز، وبناء مصانع جديدة للغاز المسيل، ومصاف وتصميم وبناء محطات كهرباء تعمل على الغاز. كما وقعت جازبروم أيضاً اتفاق تعاون مع صندوق الاستثمار الليبى الأفريقى، وفى الإطار نفسه، تم الإعلان عن مفاوضات ليبية مع مجموعة إينى الإيطالية لتنفيذ مشاريع مشتركة فى مجال الغاز تهدف لبناء خط أنابيب غاز بين ليبيا وإيطاليا، بجانب اهتمام جازبروم بمشروع مد خط أنابيب للغاز بين نيجيريا والجزائر وأوروبا.

## ٤- ليبيا والسلام العالمى

اعتمدت ليبيا على علاقات سيف الإسلام القذافى والمؤسسة التى يترأسها لاكتساب مساحات جديدة فيما يتعلق بالمشاركة الدولية فى جهود حفظ السلام والتفاعل مع منظمات المجتمع المدنى العالمى فى مكافحة الإرهاب والدعوة للسلام العالمى، وقد شهد عام ٢٠٠٨ تحركين أساسيين الأول، تمثل فى دورها فى الإفراج عن بعض المختطفين النمساويين فى مالى، حيث كشف دبلوماسى ليبى فى باماكو عاصمة مالى عن طلب النمسا من بلاده المشاركة فى الإفراج عن اثنين من رعاياها خطفا يوم ٢٢ فبراير٢٠٠٨، فى تونس من قبل تنظيم القاعدة فى المغرب الإسلامي. وكانت مصادرأمنية جزائرية قد أكدت أن الجماهيرية وافقت على العمل وسيطا للمساعدة فى إتمام الاتفاق، باستخدام نفوذها مع قبيلة محلية من الطوارق، وأعلنت النمسا أنها قبلت مبدأ دفع فدية، مضيفة أن المناقشات تتركز حول مبلغ خمسة ملايين يورو (٧,٦ ملايين دولار). ومن جانبه أعلن زعيم اليمين النمساوى يورج هايدر فى مارس ٢٠٠٨، أن سيف الإسلام القذافى على اتصال بخاطفى النمساويين اللذين احتجزا فى تونس الشهر الماضى، وهو متفائل بشأن الافراج عنهما قريباً. وكان هايدر قد أعلن أنه طلب من سيف الإسلام القذافى التدخل فى ملف الرهينتين النمساويين.

وكانت مؤسسة القذافى، قد لعبت دوراً مهماً فى الإفراج عن العديد من الرهائن فى المنطقة، وخصوصاً تحرير ٣٢ من الرهائن الأوروبيين قبل خمسة أعوام كان بينهم عشرة نمساويين. أما التحرك الثانى، فقد استند إلى نجاح المؤسسة فى إطلاق سراح رئيس الجبهة الوطنية لتحرير مورو فى الفلبين. حيث أعلنت مؤسسة القذافى للتنمية فى ٢٦ أبريل ٢٠٠٨، عن نجاح وساطتها فى إنهاء احتجاز نور مسواري، الذى جرى اعتقاله عام ٢٠٠١ بتهمة التمرد والعصيان بعد هجوم شنته الجبهة وأسفر عن مصرع نحو مائة شخص جنوب الفلبين. وقال مصدر فى مؤسسة القذافى إنها تمكنت

من الوصول إلى إجماع قيادات الجبهة الوطنية لتحرير مورو على تحقيق الوحدة بينهم، كمقدمة لتحقيق السلام وإنجاح المفاوضات مع الحكومة الفلبينية. وأجرى الوفد مشاورات مع المسئولين الفلبيين تركزت حول دور المؤسسة فى تحقيق السلام فى جنوب الفلبين، وتبنى لقاءات لهذا الغرض فى ليبيا خلال شهر مايو بمشاركة كل قيادات فصائل الجبهة الوطنية لتحرير مورو لدفع عملية السلام والتنمية فى جنوب الفلبين. يذكر أن ليبيا كانت قد قامت بوساطة فى عام ١٩٧٦ أفضت إلى التوقيع على اتفاق مع الحكومة الفلبينية فى العاصمة الليبية عرف باسم اتفاقية (طرابلس)، ينص على منح المسلمين فى الجنوب حكما ذاتيًا محدودًا.

## ٥ - ليبيا والقضايا العربية

لم تشهد السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول العربية وقضايا المنطقة، تطوراً ملموساً خلال عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨، وإن ركزت تحركاتها خلال تلك الفترة على مجموعة من القضايا ذات الأولوية الليبية، والتى تمثل أبرزها فى أزمة دارفور، ومحاولة التقريب بين دمشق والقاهرة.

أ - أزمة دارفور: استهلت ليبيا أولى خطواتها للوساطة بعقد اجتماع ثلاثى فى أكتوبر ٢٠٠٧، ضم الرئيس السودانى عمر البشير، والرئيس التشادى إدريس ديبى، بالإضافة إلى العقيد معمر القذافى. وقد تركزت القمة المباحثات والتشاور قبل بدء المفاوضات بين الحكومة السودانية ومتمردى دارفور تحت إشراف الأمم المتحدة، والإتحاد الإفريقي، فى مدينة سرت الليبية، وهى المفاوضات التى لم تشارك فيها العديد من الفصائل المسلحة والسياسية بالإقليم.

ويلقى الدور الليبى فى أزمة دارفور دعماً دوليا خاصة من الأمم المتحدة، على خلفية علاقاتها التاريخية بالنظامين السودانى والتشادى، إلى جانب علاقاتها المتعددة مع الفصائل المسلحة والقوى السياسية فى البلدين.

وكانت طرابلس قد شهدت فى يوليو ٢٠٠٧، الاجتماع الدولى الثانى الخاص بالوضع فى دارفور، وذلك بدعوة من مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة فى دارفور ياس إلياسون، ومبعوث الإتحاد الأفريقى سالم أحمد سالم. وصدر عن الاجتماع بيان أكد من جديد على القيادة المشتركة للإتحاد الأفريقى والأمم المتحدة لعملية السلام فى دارفور.

وشاركت ليبيا فى المشاورات التى عقدت فى مدينة أروشا بتنزانيا فى الفترة ما بين ٣-٦/ ٨/ ٢٠٠٧ بين الحركات المسلحة فى منطقة دارفور، التى لم توقع بعد على اتفاق دارفور للسلام، وقد عبر كل من مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوث الاتحاد الإفريقى أن مندوبى الحركات أعربوا عن استعدادهم للمشاركة فى المفاوضات مع الحكومة السودانية تحت قيادة الاتحاد الإفريقى والأمم المتحدة بمشاركة الفاعلين الإقليميين وبدعم من المجتمع الدولي.

وفى سبتمبر ٢٠٠٧، زار الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون ليبيا، وناقش خلال زيارته إلى كل من تشاد والسودان، الأوضاع فى منطقة دارفور. ورحب بقبول الجماهيرية استضافة المفاوضات بين الحكومة السودانية وحركات التحرير التى بدأت فى أكتوبر ٢٠٠٧.

ب - الوساطة بين مصر وسوريا: شهدت العلاقات المصرية السورية توتراً ملحوظاً منذ اغتيال رفيق الحريرى فى لبنان، وزادت الخلافات مع تباين المواقف من الحرب الإسرائيلية ضد حزب الله، وأخيراً الخلاف بين الجانبين فى أزمة انتخاب الرئيس اللبنانى، وقد انعكس هذا التوتر على مستوى تمثيل مصر بالقمة العربية فى دمشق ٢٠٠٨. وقد اتجهت طرابلس نحو التقريب بين وجهات النظر المصرية والسورية، وهو ما عبرت عنه الزيارات التى قام بها أحمد قذاف الدم بين القاهرة ودمشق، فى الوقت الذى ارتفعت فيه مؤشرات استئناف المباحثات بين دمشق وتل أبيب حول الجولان.

وقد زادت التوقعات بترتيب لقاء سورى مصرى فى القاهرة، بعد هذه الزيارات، ولكن أيا من هذه التوقعات لم يتحقق، الأمر الذى يمكن إرجاعه للموقف الليبى نفسه وميله للموقف السورى بقدر أكبر من الموقف المصرى وهو ما تجلى فى مستوى مشاركتها بالقمة العربية فى دمشق مارس ٢٠٠٨ وخطابها الرسمى.

فقد بدا واضحاً ثبات الإدراك الليبى للقضايا العربية وتوافقه مع التوجهات السورية، التى تعتمد على دعم حركات المقاومة المسلحة فى لبنان وفلسطين، وهو ما عبر عنه الخطاب الليبى الرافض لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، حيث أعلن القذافى رفضه للمشروع باعتباره مدخلا للتطبيع مع إسرائيل.

وكان العقيد معمر القذافى قد أعلن فى يونيو ٢٠٠٨، رفضه مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، معتبراً إياه يمس بالوحدة العربية والأفريقية. وأعلن القذافى عن موقفه خلال افتتاح قمة عربية مصغرة فى طرابلس، داعياً فى الوقت نفسه إلى الدفع نحو الاتحاد والوحدة الكاملة بين الدول الأفريقية، أو بين الدول العربية، ومستنداً فى ذلك إلى فشل مسار برشلونة، والشراكة الأورومتوسطية.

# ٩ - وثيقة الإعلام العربي

شهدت الساحة الإعلامية العربية حالة من الجدل الشديد حول وثيقة «مبادئ تنظيم البث والاستقبال الفضائي الإذاعي والتلفزيوني في المنطقة العربية» التي اعتمدها وزراء الإعلام العرب في اجتماعهم الاستثنائي بمقر الجامعة العربية في فبراير ٢٠٠٨، وقد ارتكزت قضايا الجدل ما بين مؤيد ومعارض، ورغم التباين الداخلي بين أنصار كل من التيار المؤيد والمعارض إلا أنه يمكن رصد اتجاهين أساسيين، الأول والذي يعبر عن الآراء المعارضة للوثيقة والتي يراها ذات مغزى سياسي تنصب أهدافها على مصادرة الآراء المعارضة للحكومات العربية، خاصة وأنها تجاهلت معالجة القضايا المهنية لمشكلات الفضائيات العربية المتراكمة، أما الاتجاه الثاني المؤيد فيرى أن الوثيقة تهدف إلى حماية المواطن العربي من الهجمة الشرسة التي يتعرض لها من جراء المواد الإعلامية التي تبثها بعض هذه القنوات التي خرجت عن الهدف المرخص له، و تعمل على إدخال قيم مغايرة للعادات والتقاليد العربية المحافظة، وخاصه بعد أن أصبحت هذه القنوات تسيطر على نحو ٨٠ في ٪ من حجم المساحة الإعلامية المتاحة للمواطن العربي من خلال أكثر من ٥٠٠ قناة فضائية تخضع في إدراتها لـ ١٩١ هيئة ومؤسسة عربية، رسمية وخاصة، في الوقت الذي تراجع فيه حجم المساحة الإعلامية التي تدار بواسطة المؤسسات العربية الرسمية إلى ٢٠ في المائة.

ويرجع مشروع الوثيقة لاقتراح تقدمت به مصر لمجلس وزراء الإعلام العرب في عام ٢٠٠٥ وتبنته السعودية، ويهدف إلى تنظيم القطاع الإعلامي العربي، و إنشاء آلية عربية تستطيع الفصل فيما ينشأ بين الدول من نزاعات ووضع ما يشبه ميثاق عمل إعلامي مشتركاً.

وقد تباينات ردود الفعل الأولية الرسمية، من مشروع الوثيقة، فبينما رفض لبنان وتحفظت قطر، جاء تخوف دول مثل الأردن والإمارات ليعكس بدورة تبايناً في الرؤى والأهداف، فكان الخوف من أن تمثل الوثيقة تهديداً للمناطق الإعلامية الحرة التي أنشئت في بعض البلدان العربية وأن تتسبب في خروج بعض الاستثمارات الإعلامية منها، وهو الموقف الذي تبناه العديد من الإعلامين العرب الذين رأوا انها تمثل تهديداً لصناعة الإعلام و حرية العمل النسبي التي بات يتمتع بها في بعض البلدان العربية والتي تحققت في السنوات الماضية.

ساهم هذا التباين بدوره في زيادة مساحة الجدل حول الوثيقة وامتداده إلى مناطق تتجاوز قضايا الإعلام ودوره إلى مناطق شائكة تتعلق بالعلاقات بين الدول العربية وبعضها البعض، بل وصل الجدل إلى قضايا السيادة وعلاقة الإعلام العربي وفضائياته بالأجندة الدولية، هذا إلى جانب أهداف مثل «ترويض» الفضائيات العربية ونزع أسلحتها، في مقابل الحديث عن أهداف خاصة كحماية المجتمعات العربية من «الانفلات الفضائي».

## أولاً: بنية الفضائيات العربية وحجم صناعتها

شهدت بنية الفضائيات تطوراً سريعاً خلال الأعوام القليلة الماضية وقد ساهم فى هذا التطور المتمثل فى أعداد القنوات الفضائية العربية مجموعة من العوامل الرئيسية

ساهمت العديد من العوامل المتشابكة فى تنامى أعداد الفضائيات العربية، وفقاً لدراسة حول «العوامل المؤثرة فى مستقبل أنماط ملكية القنوات التليفزيونية الخاصة «يتضح أن العوامل السياسية والاقتصادية والتكنولوجية شكلت فى مجموعها عوامل مساعدة فى زيادة الملكية الخاصة وعمليات الاستثمار فى مجال الإعلام بشكل عام والفضائيات بشكل خاص

### ١ - العوامل التى ساهمت فى ظهور الفضائيات

- العامل التكنولوجي: ويتحدد فى التطورات التى حدثت فى مجال تكنولوجيا البث الرقمى عبر الأقمار الصناعية والتى أتاحت فرصاً متنوعة لتملك قنوات فضائية، فبعد إطلاق الأقمار الصناعية العربية «عربسات- نايل سات» ومع استخدام تقنية الضغط الرقمى compression digital حدث تحول فى العلاقة بين حجم المعروض من القنوات التليفزيونية من ناحية وحجم الطلب عليها من ناحية أخري، مما تطلب إعادة هيكلة السوق التلفزيونية العربية فى اتجاه منح القطاع الخاص فرصة تملك قنوات تليفزيونية فضائية.

- العامل الاقتصادى ساعد النمو المتزايد فى الاستثمارات المطلوبة لإنشاء المشروع الإعلامي، وخصوصا فى المجال التلفيزيوني، وعدم قدرة الحكومات على التمويل بشكل كامل على ضرورة إتاحة الفرصة لرؤوس الأموال الخاصة للمشاركة فى ملكية القنوات التليفزيونية، بما فيها الاستثمارات الأجنبية.

- العامل السياسي: وقد تمثل فى زيادة الاتجاه نحو التعددية السياسية كاتجاه دولى يختلف فى درجة إيجابيته من مجتمع إلى أخر، وتعد مسألة التعددية أحد المعايير الأساسية- رغم وجود استثناءات واضحة فى الحالة العربية التى تؤخذ فى الاعتبار عند تحليل الأوضاع الديمقراطية للممارسة الإعلامية سواء نظرنا إلى التعددية فى علاقتها بمسألة الآحتكار فى السوق الإعلامى أو فى تأكيد عملية التنوع diversity فى المضمون الإعلامي، فالتعددية تضمن عدم تركيز ملكية وسائل الإعلام وكذلك عدم التشابه فى المضمون الإعلامي.

### ٢ ـ بنية الفضائيات العربية

يمكن الإشارة إلى الملامح التالية فيما يتعلق ببنية الفضائيات العربية .

أ - فيما يتعلق بعدد الأقمار الصناعية فى سماء المنطقة العربية، هناك نحو ٣٢ قمراً صناعياً، يبث من خلاها ١٦٠٠ قناة فضائية. فيما يبلغ عدد الأقمار الصناعية العربية قمرين عربيين فقط.

- «عربسات» وتملكه المؤسسة العربية للأقمار الصناعية عربسات ( يبلغ أعضاء الشركة ٢٢ عضواً هم أعضاء الجامعة العربية) ويرجع تاريخ إنشائها إلى سنة ١٩٧٦، ويتبع الشركة أربعة أقمار صناعية أخري، وتعد عربسات تاسع اكبر مشغل للأقمار الصناعية فى العالم، وهى المزود الأول لخدمات الاتصالات فى العالم العربي.ويقدر حجم استثماراتها بحوالى ٥٠٠ مليون دولار.

«النايل سات»، وتملكه الشركة المصرية للأقمار الصناعية نايل سات التى تأسست عام ١٩٩٦ لتشغيل الأقمار الصناعية، حيث أطلقت القمر الصناعى الأول (نايل سات ١٠١) فى إبريل ١٩٩٨، والقمر(١٠٢) فى أغسطس ٢٠٠٠، ويحتوى القمر الواحد على أكثر من ١٢٠ قناة تليفزيونية رقمية مفتوحة ومشفرة، وما يزيد عن ٣٠ محطة إذاعية رقمية، ٤٥٠ قناة تلفزيونية وتبلغ استثماراتها نحو مليار جنيه، ويبث من خلال القمرين العربيين وبعض الأقمار الأجنبية الموجودة فى منطقة الشرق الأوسط نحو ٥١٣ قناة فضائية عربية، إضافة إلى القنوات الأجنية الناطقة باللغة العربية.

ب - تعتبر الملكية الحكومية والخاصة هما أكثر أنواع الملكية انتشاراً فى المنطقة العربية، باستثناء لبنان التى يوجد بها ملكية خاصة وحزبية لكل القنوات الفضائية، أما باقى الدول العربية فيسود فيها نمط الملكية الحكومية والتى أضحت تتآكل لصالح الملكية الخاصة وذلك فى ظل تطبيق برامج الخصخصة التى تقوم بتنفيذها الدول العربية فى كل مجالاتها، تمشياً مع دول العالم المتقدم.

جـ - يقدر عدد الهيئات العربية التى تبث قنوات فضائية أو تعيد بثها على شبكاتها بنحو ١٩١ هيئة منها، ٢٤ هيئة حكومية بنسبة ١٢,٥٪ من إجمالى عدد الهيئات المالكة للقنوات الفضائية، و١٦٧ هيئة خاصة، بنسبة٨٧,٥٪، تبث هذه الهيئات على شبكاتها قنوات متعددة الغايات والأهداف واللغات منها حوالى ١٢٦ قناة ذات البرمجة المتنوعة أو ما يسمى عادة بالقنوات الجامعة، إضافة إلى ٩٩ قناة لم تصنف بعد، و ٢٨٨ قناة متخصصة يوضحها الجدول التالي:

**عدد القنوات الفضائية ذات البرامجة المتنوعة**

| أصناف القنوات | العدد التقريبي | القطاع الحكومي | القطاع الخاص |
|---|---|---|---|
| جامعة | ١٢٦ | ٣٦ | ٩٠ |
| موسيقى / منوعات | ٧٦ | ٣ | ٧٣ |
| سينما/ دراما | ٥٣ | ٣ | ٥٠ |
| رياضية | ٤٥ | ١٠ | ٣٥ |
| تجارية | ٢٥ | ١ | ٢٤ |
| أخبار | ٢١ | ٢ | ١٩ |
| أطفال | ٢١ | ١ | ٢٠ |
| ثقافية | ١٥ | ٦ | ٩ |
| وثائقية | ١٢ | ٠ | ١٢ |
| تفاعلية | ١١ | ٠ | ١١ |
| دينية | ٦ | ١ | ٥ |
| سياحية | ٣ | ٠ | ٣ |

المصدر: إتحاد إذاعات الدول العربية تونس ٢٠٠٨

د - فيما يتعلق بالتغطية الجغرافية يغطى بث هذه القنوات فى الأساس المنطقة العربية، كما يغطى منها جزءاً كبيراً من أوروبا، فيما تغطى بعض هذه القنوات أمريكا وأستراليا ونيوزيلندا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وأجزاء من أسيا، و تبث معظم هذاه القنوات براجمها باللغة العربية بواقع (٧١٪)، فى حين تبث بعض القنوات بنسبة (٢٧٪) من براجمها باللغة الإنجليزية والفرنسية وبعض اللغات الأخرى (كالأسبانية والهندية والفارسية) وتعتمد بعض القنوات الأخرى على بث جزء من براجمها باللغات الأجنبية إضافة إلى اللغة العربية.

هـ - يبلغ عدد ساعات البث الفضائى فى المنطقة العربية نحو ١٠٢٦٠ ساعة بث يومياً، بواقع ٨٠٪ للقنوات التى تبث من خلال القطاع الخاص و٢٠٪ للقنوات التى تبث من خلال هيئات حكومية رسمية، تعتمد أغلب هذه القنوات على الإنتاج المحلى للبرامج بنسبة تتراوح بين ٦٠ فى المائة و١٠٠ فى المائة، من البرامج التى تبثها على قنواتها، ويتفاوت حجم الإنتاج المحلى من دولة إلى أخري، فعلى سبيل المثال نجد التليفزيون المصرى يعتمد على الإنتاج المحلى بنسبة ١٠٠ فى المائة فى كل قنواته الفضائية، بينما تقوم باقى الدول العربية بالاعتماد على الإنتاج العربى بنسبة تتراوح مابين ١٠ فى المائة إلى ٥٥ فى المائة كما فى حالة شبكة الأخبار العربية، و قناة المنار الفضائية، وقناة السومرية، وقناة الإمارات، قناة ٧ التونسية،أما بالنسبة للبرامج الأجنبية، فهى تتراوح ما بين ٥ فى المائة إلى ٣٦ فى المائة كما فى حالة القناة الرابعة من عجمان وقناة tv new، وقناة التليفزيون السعودي(٢)، وقناة الرياضة الإماراتية، تليفزيون لبنان،بالإضافة إلى العديد من القنوات الأخرى.

و - يبلغ إجمالى عدد الشركات العاملة فى مجال الإنتاج الإعلامى والمسجلة بإتحاد المنتجين العرب لأعمال التلفزيون، ٣١٩ شركة بواقع ١١٧ شركه إنتاج إعلامى لمصر و٨٨ شركه لسوريا و٣١ للمملكة السعودية ٢٢ للعراق فيما تقاسمت باقى الدول العربية النسبة الباقية من هذه الشركات مابين تسع وإثنتى شركة لكل دولة وفى هذا السياق، تشير بعض التقارير المتخصصة مثل تقرير. المؤسسة العالمية للأقمار الصناعية أن العائدات السنوية لقطاع الاتصالات الفضائية والإعلام

الإلكترونى بأكثر من ١٠٦ بليون دولار فى العالم، أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط فيؤكد التقرير أنها سوف تشهد طفرة كبيرة فى غضون السنوات القادمة، ويشير التقرير أيضاً إلى أن القطاع يحقق معدل نمو يزيد عن ١٠ فى المائة بالمقارنة بما كان علية عام ٢٠٠١.

كما قدر المنتدى العربى للبث الإعلامى abf حجم صناعة الإعلام المرئى العربى عبر ٥١٣ قناة فضائية بنحو "٥ مليارات دولار" تنقسم من حيث الميزانيات إلى ثلاثة أقسام، الأول فضائيات نشطة تعمل وفق ميزانية سنوية تقدر ب ٥٠ مليون دولار للقناة الواحدة، وصغيرة الحجم بميزانيات تبلغ فى المتوسط ٥ ملايين دولار للقناة، ومتوسطة الحجم بميزانيات متوسطة تبلغ ١٠ ملايين دولار للفضائية الواحدة فى العام، ويوضح التقرير أن نمو هذا القطاع يستند إلى سعى بعض الدول إلى خصخصة الإعلام، فضلاً عن التوجه العربى نحو إنشاء المدن الإعلامية الحرة، حيث يوجد الآن خمس مدن إعلامية عربيه فى (مصر- لبنان- الإمارات - الأردن - المغرب)، فضلاً عن إعلان المملكة العربية السعودية مؤخراً عن عزمها إنشاء منطقة إعلامية حرة برأس مال يبلغ ٢٥٠ مليون دولار.

## ثانياً: صدور الوثيقة .. الأسباب والمبررات

استند «صدور الوثيقة - وفقاً للتصريحات الرسمية - إلى جوانب عدة منها ما يختص بالجانب التنظيمي، ومنها الجانب التقني، والاقتصادى، والمحتوى البرامجى، والتزايد الواضح فى إنشاء المحطات الفضائية، والمواقع الإليكترونية، واتساع القاعدة الجماهيرية لهذه المحطات، وكذلك انتشار القنوات الدينية، والأجنبية، هذه المتطلبات برزت كعوامل دافعة لصدور الوثيقة وتجاوز مخاوف غالبية البلدان العربية، واستندت فى معظمها على احتياجات ورؤى حكومية بالأساس وهو ما يتجلى بوضوح فى العوامل التى ساقها المسئولون الإعلاميون العرب وعدد من الشخصيات الإعلامية العاملة فى جامعة الدول العربية، والتى يمكن الإشارة لبعضها فى التالى:

العمل على وضع و تطبيق معايير للبث والاستقبال التليفزيونى والإذاعى عبر الفضاء وذلك على النحو الذى ييسر التعامل مع كثافة وزيادة حجم الإنتاج البرامجى فى هذا المجال حيث اتجهت العديد من دول العالم، منفردة أومن خلال تجمعات إقليمية، إلى تطوير ما لديها من تشريعات أو وضع تشريعات مستقلة تعكس رؤيتها لمفهوم الخدمات الإعلامية والمعايير التى يتعين مراعاتها فى عمليتى البث والاستقبال الفضائى وفى هذا الإطار، يبرز النموذج الأردنى والنموذج العراقى على المستوى العربى، فى حين يبرز النموذج الأمريكى من خلال دور المفوضية الفيدرالية للاتصالات Fcc على المستوى العربى.

- تزايد الحاجة إلى تنظيم عمليتى البث والاستقبال، لأسباب تقنية تتعلق بمحتوى المواد التى تبث، وذلك من منطلق أن من يملك الموجات والأطياف والترددات، يمتلك فى نفس الوقت القدرة على التأثير فى جمهور المستقبلين، ومن ثم حاجة كل مجتمع إلى الحفاظ على ما يرتئيه من قيم اجتماعية تميزه عن غيره من المجتمعات.

- الاعتبار الاقتصادى، بمعنى أن العمل فى مجال البث والاستقبال، هو نشاط اقتصادى ينبغى أن تضمن الدولة اتساقه أو توافقه مع نظامها الاقتصادى، و مع لوائحها المنظمة للملكية، وتوزيع حصصها، مما يؤمن حقوق الأطراف الثلاثة للعملية الإعلامية، والاتصالية، والمجتمع، ومستخدمى الترددات هيئات عامة كانت، أو خاصة أو ملكية مشتركة، وجمهور المستهلكين.

- السعي إلى إيجاد حزمة متكاملة من المعايير التى تعبر عن مقترب عربى جماعي، «لتنظيم البث والاستقبال التلفزيونى والإذاعي» عبر الفضاء وكذالك عبر مواقع الشبكة العالمية للمعلومات (انترنت). ومكملاً إلى ميثاق الشرف الصحفى ومن ثم فالحاجة تتطلب الآن توافق الرؤى من خلال آليات العمل الجماعى العربي، ممثلاً فى الجامعة العربية وتحديداً عبر مجلس وزراء الإعلام العربى و من أجل صياغة مفهوم عربى لتنظيم الإعلام التليفزيونى والإذاعى والإليكترونى.

- ازدياد عدد القنوات الدينية والمذهبية فى المنطقة العربية والتى تحولت إلى ظاهرة فى الآونة الأخيرة ولاسيما سعى بعضها إلى تأجيج الصراع الطائفى وإصدار الفتاوىَ غير المسئولة.

- زيادة عدد القنوات الأجنبية الناطقة باللغة العربية مثل BBC والحرة، وفرنسا، غيرها من القنوات الفضائية، فى الآونة الأخيرة، مما يتطلب إطاراً تنظيمياً تستطيع من خلاله إخضاعها للمحاسبة فى حالة إحداث تجاوزات، كما فعلت فرنسا مع قناة المنار اللبنانية سنة ٢٠٠٥.

- تزايد عدد الهيئات والمؤسسات الإعلامية العامة والخاصة، وما ينطوى تحت لوائها من محطات وقنوات فضائية، تجاوزت إلى ٥١٣ قناة، ومن المتوقع أن تصل إلى ٢٠٠٠ قناة فى عام ٢٠١٢، مما يمثل دافعاً مهماً وضرورياً نحو الأخذ بعملية التنظيم للبث التلفزيونى والإذاعى والإليكترونى فى المنطقة العربية، لما يمكن أن تشكله هذه المحطات من آثار سلبية على الجمهور العربى المستقبل لها، الذى قدر بثلاثمائة مليون مشاهد لهذه القنوات.

-الآثار السلبية للقنوات الفضائية استندت مبررات إصدار الوثيقة لمجموعة من الدراسات المتخصصة التى أبرزت هذه السلبيات- فضلاً عن الإيجابيات- مثل خروج القنوات عن الذوق العام، والتأثير السلبى على وعى المراهقين والأطفال، فضلاً عن التأثيرات السلبية على القيم المجتمعية الإسلامية والعربية.

## ثالثاً: مبادئ الوثيقة وملامحها وآليات تنفيذها

مرت وثيقة تنظيم البث الفضائي، بست مراحل قبل أن يقرها مجلس وزراء الإعلام العربى فى جلسته الاستثنائية التى عقدت بالقاهرة فى فبراير ٢٠٠٨، فمع انطلاق الفكرة عام ٢٠٠٥ أيدت أن هناك العديد من الأصوات التى فرضت وجود مثل هذا الإطار والتى تتطلب أيضاً وجود دور للجامعة العربية، على هذا الأساس طالب مجلس وزراء الإعلام العرب من اللجنة الدائمة للإعلام العربي، بلورة معايير للبث والاستقبال التلفزيونى والإذاعى الفضائى فى المنطقة العربية، عبر فريق خبراء يعنى بهذا الموضوع، وذلك على أثر قيام فرنسا بمنع بث قناة المنار من على أراضيها ولم تستطع الجامعة العربية حينذاك التدخل فى هذه القضية وذلك لافتقادها إلى إطار تنظيمى يضاهى الإطار الموجود فى دول الاتحاد الأوروبى (وثيقة بلا حدود).

وكان ذلك الموقف أحد العوامل التى دفعت وزراء الإعلام العرب إلى البحث عن وثيقة لتنظيم البث الفضائي، للحفاظ على الحقوق العربية من الضياع. ثم توالت اجتماعات اللجنة الدائمة لمجلس الوزراء الإعلام مع لجنة من الخبراء فى هذا الشأن على مدار الثلاث سنوات الماضية وخرجت نتائج هذه الاجتماعات فى شكل قرارات وتوصيات ساهمت فى بلورة الوثيقة».

### ١- أهداف الوثيقة

تضمنت الوثيقة مجموعة من الأهداف كان من أبرزها العمل على دعم صناعة الإعلام العربى والارتقاء بمضمونه عن طريق تفعيل ميثاق شرف يوازن بين قيمتى الحرية والمسئولية، بما يصون المجتمع العربى من التأثيرات السلبية التى تمارسها بعض القنوات الفضائية، والتى تتنافى مع الأخلاق والعادات والتقاليد التى تحكم المجتمعات العربية والإسلامية.

وتبرز الوثيقة مدى الحاجة لهذه الوثيقة وأهميتها فى هذا التوقيت، لاسيما مع القفزة التى تحققت فى إعداد القنوات الفضائية من ١٣ قناة فى العام ١٩٩٣ إلى حوالى ٥١٣ قناة حالياً وخروج بعض هذه القنوات عن الشكل المرخص لها به من خلال عشوائية البرامج وتفاهة مضمونها، الأمر الذى يتطلب وضع ضوابط ومبادئ تنظيمية يلتزم بها أصحاب هذه القنوات.

**الملامح العامة لوثيقة «مبادئ تنظيم البث والاستقبال الفضائي الإذاعي والتليفزيوني في المنطقة العربية»**

تتكون الوثيقة من إثنى عشر بنداً ينص كل بند منها على مجموعة من الضوابط التى يجب على هيئات البث والاستقبال الفضائي، الالتزام بها.

البند الأول من الوثيقة الهدف: منها وهو تنظيم البث وإعادته واستقباله فى المنطقة العربية مع كفالة احترام الحق فى التعبير عن الرأى ونشر الثقافة من خلال البث الفضائى.

البند الثانى من الوثيقة: يوضح المفاهيم والكلمات والعبارات التى وردت فى متن الوثيقة مثل «البث الفضائي، هيئة البث، خدمة البث، البرنامج، إعادة البث، القناة، التشفير، دولة المنشأ، المصرح والمرخص له، الدولة المانحة للترخيص.

البند الثالث من الوثيقة: يختص بالكشف عن الدول والجهات المعنية التى سوف تطبق عليها مبادئ الوثيقة.

## الملامح العامة لوثيقة «مبادئ تنظيم البث والاستقبال الفضائي الإذاعي والتليفزيوني في المنطقة العربية» (تابع)

البند الرابع: يلزم الهيئات المعنية بالوثيقة بستة معايير، تتعلق بشفافية المعلومات، وحماية الجمهور، وحماية المنافسة الحرة، وعدم التأثير على السلم الاجتماعي، والوحدة الوطنية، والنظام العام، والآداب العامة.

البند الخامس: يفرض على الجهات المعنية بالوثيقة، حزمة من المعايير التي يجب الالتزام بها مثل، الالتزام بحرية التعبير على أن تمارس هذه الحرية بالوعي والمسئولية وحرية الآخرين وحقوقهم، والالتزام باحترام مبدأ السيادة الوطنية لكل دولة، ويعطي كل دولة من الدول أعضاء الجامعة العربية الحق في فرض ما تراه من قوانين، والالتزام بمبدأ ولاية دولة المنشأ فيما ينشأ من نزاعات دون الإخلال بحق الأفراد باللجوء إلى أجهزة الشكاوى وتسوية المنازعات التي تنظمها الوثيقة، حق المواطن العربي في متابعة الأحداث الوطنية والعربية والدولية الكبرى وكسر الاحتكار لهذه الأحداث، وتدعو إلى الالتزام بحقوق الملكية الفكرية.

البند السادس: يدعو هيئات البث ومقدمي البث وإعادة البث إلى تطبيق معايير تتكون من إثني عشر بنداً فرعياً، مثل، احترام كرامة وخصوصية الإنسان، الامتناع عن التحريض على العنف والإرهاب والتفريق بينه وبين مقاومة الاحتلال، والامتناع عن التحريض على الكراهية والتمييز القائم على أساس الأصل العرقي أو اللون أو الجنس أو الدين، والالتزام بالقيم الدنية والأخلاقية للمجتمع العربي، والامتناع عن بث كل ما يسيء إلى الذات الإلهية والأديان السماوية والرسل والرموز الدينية، والامتناع عن بث المواد التي تحتوي على مشاهد إباحية وجنسية، والمواد التي تشجع على التدخين.

البند السابع: يؤكد على هيئات البث والاستقبال الفضائي بتطبيق المعايير والضوابط المتعلقة بالحفاظ على الهوية العربية، في شأن كل المصنفات التي يتم بثها، وذلك من خلال «سبعة» ضوابط أساسية يجب أن تلتزم بها هيئات البث، مثل حماية الهوية العربية من التأثيرات السلبية للعولمة، والعمل على تثقيف الإنسان العربي فكرياً، والحفاظ على اللغة العربية والتكامل بين الشعوب العربية، واحترام كرامة الدول والشعوب العربية وعدم تناول قادتها أو الرموز الوطنية والدينية بالتجريح، والالتزام بإبراز الكفاءات والمواهب العربية، والامتناع عن بث كل ما يتعارض مع توجهات التضامن العربي.

البند الثامن: يشير إلى ضرورة الالتزام بالتنويه الصريح عن المادة الإعلانية في بدايتها ونهايتها وفصلها عن المادة البرامجية فصلا واضحاً، والالتزام بوجود فاصل زمني بين كل فقرتين إعلانيتين أثناء عرض الأفلام والأعمال السينمائية، وبرامج الأطفال والبرامج الإخبارية، وإظهار كلمة « إعلان» على نحو واضح ومتواصل في الإعلان الذي يعرض في صورة برنامج مع مراعاة المعايير الدولية لنسبة مدة الإعلانات بكافة أنواعها إلى إجمالي مدة البث في اليوم الواحد.

البند التاسع: يلزم هيئات البث الإذاعي والتلفزيوني بالبيان الواضح قبل بدء البرنامج عن نوع المصنف والفئة العمرية غير المسموح لها بمشاهدته أو التي يجب أن تكون مشاهدتها له تحت رقابة عائلية.

البند العاشر: يفسر حقوق الممارسة حيث ألزمت الوثيقة أي شخص طبيعيا كان أو معنويا بأ لا يمارس أي عمل من أعمال البث أو إعادة البث أو أن يقدم أي خدمة من خدماته ما لم يكن حاصلا على رخصة بث أو إعادة بث صادرة من السلطة المختصة بإصدارها في أية دولة من الدول الأعضاء.

البندان الحادي عشر والثاني عشر: يطالب هيئات البث بالدول الأعضاء بالآخذ بالمبادئ الواردة في الوثيقة والعمل على تطبيقها، ووضع الإجراءات اللازمة في تشريعاتها الداخلية لمعالجة حالات الإخلال بمبادئ هذه الوثيقة.

**الملامح العامة لوثيقة «مبادئ تنظيم البث والاستقبال الفضائي الإذاعي والتليفزيوني في المنطقة العربية» (تابع)**

يعتبر مخالفاً لمبادئ هذه الوثيقة كل من يمارس أعمال البث الفضائى وإعادة البث الفضائى أو تقديم أية خدمة من خدمات البث الفضائى دون الحصول على ترخيص من السلطة المختصة وفقا لمبادئ هذه الوثيقة مع ضمان أن يشمل ذلك مصادرة جميع المعدات والأجهزة المستخدمة وإزالة الضرر الناشئ عن المخالفة ومضاعفة العقوبات حال تكرار المخالفة، وكل مرخص له بمباشرة أى نشاط من الأنشطة المنظمة بهذه الوثيقة، ومن ذلك ممارسة البث الفضائى أو إعادة البث أو تقديم خدمة من خدماته متى تم ذلك بالمخالفة للمبادئ أو المعايير أو الضوابط أو الشروط التى تتضمنها هذه الوثيقة أو التى يتم وضعها من أى من الأجهزة التى تقوم على تطبيق مبادئها، وفى جميع الأحوال ومتى رصدت السلطات المختصة بالدولة العضو التى منحت السلطة المختصة بها الترخيص أو تم إبلاغها بأى مخالفة لأحكام القانون الداخلى أو الأحكام الواردة بهذه الوثيقة فإنه يحق لها سحب ترخيص المخالف أو عدم تجديده أو إيقافه للمدة التى تراها مناسبة.

(الأمانة العامة للجامعة العربية: إدارة الإعلام، نص مبادئ وثيقة تنظيم البث الفضائى الإذاعى والتليفزيونى فى المنطقة العربية، أقرها مجلس وزراء الإعلام العرب فى دور الانعقاد الاستثنائى، القاهرة ٢٠٠٨.)

### ٢: آلية تنفيذ الوثيقة

كلف مجلس وزراء الإعلام العرب اللجنة الدائمة للإعلام العربى اقتراح آلية تطبيق المبادئ التى احتوتها الوثيقة، وكذلك تفويض للجنة الدائمة للإعلام العربى بتشكيل فرق خبراء ولجان عمل وعقد جلسات استماع مع خبراء وممثلين للقنوات الفضائية العامة والخاصة، تمهيداً لاقتراح آلية التطبيق، على أن تراعى الجهات المختلفة عند وضع رؤيتها العناصر التالية:

- تعريف آلية التطبيق تعريفاً إجرائياً.
- صلاحيات الآلية المقترحة واختصاصاتها.
- منهجية ممارسة الآلية للصلاحيات المقترحة.
- تنظيم العلاقة بين الآلية المقترحة وأية آليات مناظرة تكون قائمة على المستوى الوطنى فى أى من الدول الأعضاء.
- اقتراح شكل العلاقة فيما بين الآليات الوطنية فى الدول الأعضاء.
- هيكلية الآلية المقترحة وما إذا كانت هناك حاجة لأكثر من آلية تتقاسم مهام تطبيق مبادئ. تنظيم البث الإذاعى والتليفزيون عبر الفضاء فى المنطقة العربية.

وقد عقدت أول هذه الاجتماعات فى ٢٣/ ٢٤ أبريل وعقدت الجلسة الثانية فى ١٨/ مايو بمقر الجامعة العربية بالقاهرة برئاسة أمين اللجنة الدائمة للإعلام العربى. وقد أفضت هذه الجلسات إلى العديد من المقترحات من بينها اقتراح تقدمت به «المجموعة اللبنانية للإعلام «واقتراح أخر تقدم به»المجلس الوطنى للإعلام فى دولة الإمارات» ويشير هذا الاقتراح إلى أن يتم استثناء المناطق الإعلامية الحرة فى الدول العربية من التطبيق لمبادئ الوثيقة، وفيما يختص بشكل الوثيقة فلم يتم حتى الآن اختيار شكل محدد لها ولكن يوجد اقتراحات مختلفة مثل، المفوضية العربية للإعلام، المجلس العربى للإعلام، الهيئة العربية للإعلام ولكن لم يتم اختيار إحداهما وبالنسبة لتبعية آلية تنفيذ الوثيقة فيوجد توافق شبة عام على أ ن تتبع الجامعة العربية باعتبارها الجهة العربية الوحيدة التى لها الفاعلية على تنفيذ الوثيقة والتى تضم كل الدول العربية فى عضويتها(٣٦).

## رابعاً: مواقف الأطراف المعنية

### ١ـ الجهات التى تطبق عليها الوثيقة

تطبق مبادئ الوثيق على هيئات البث فى الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية، وعلى من يباشر أى عمل أو نشاط من أعمال أو أنشطة البث وإعادة البث الفضائى الصادرة من أو الموجهة إلى أراضى الدول العربية.

كما تطبق على كل من يباشر أى عمل أو نشاط متعلق بتقديم خدمات متعلقة بالبث أو إعادة البث الفضائى مثل النقل أو التوزيع أو غيرها متى كان هذا العمل أو النشاط محله أى من الدول العربية.

### ٢ـ موقف الشركات الرئيسية

تفاوتت ردود الأفعال المعنية من الوثيقة حيث رحبت بعض الشركات العاملة فى المجال السمعى والبصرى فى الوطن العربى بالمبادئ التى تحتويها الوثيقة، وبخاصة الكيانات الكبيرة المسئولة عن تقديم خدمات البث ومنح التراخيص الفضائية رغم ما تردد من احتمالات التباطؤ فى حركة إنشاء الفضائيات الجديدة وما تردد أيضاً عن احتمالات هروبها للبث من خلال أقمار أجنبية و التى من الممكن أن تنعكس على حركة الاستثمارات لهذه الشركات من جراء تطبيق مبادئ الوثيقة علماً بأن قيمة ما تحصل علية هاتان الشركتان ( عرب سات- نايل سات) يبلغ ٣٠٠ ألف دولار سنوياً مقابل منح الترخيص للقناة الفضائية الواحدة، إلا إن موقفهما من الوثيقة كان إيجابياً حيث صرح كل من رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للأقمار الصناعية نايل سات ورئيس مجلس إدارة الشركة العربية للأقمار الصناعية عرب سات أن هذه الخطوة تأخرت كثيراً، وكان يجب إصدارها منذ بداية البث الفضائى سنة ١٩٩٣، وأن هذه الوثيقة سوف توفر الحماية لكافة أطراف العملية الإعلامية، وتهدف إلى تأمين حقوق القائمين عليها، وأن تطبيق الوثيقة سوف يقابله زيادة فى الاستثمار فى هذا المجال، ويبرهنون على ذلك بالتجربة الأوروبية التى قامت بتنظيم البث الإعلامى وصاحب هذا التنظيم طفرة فى عدد الفضائيات والشركات العاملة وتضاعف فى الاستثمارات.

فيما اعترض بعض أصحاب القنوات الخاصة على الوثيقة وقالوا إنها تفرض على أصحاب القنوات الفضائية الخاصة مزيداً من القيود، وأن تنفيذها سوف يؤدى إلى بطء فى إنشاء فضائيات جديدة وبالتالى ستؤثر على الاستثمارات فى هذا المجال وخاصة فى المناطق الإعلامية الحرة.

### ٣ـ موقف الحكومات العربية

أعلن وزراء ومندوبى الدول الأعضاء بالجامعة العربية موافقتهم وإقرارهم لوثيقة مبادئ تنظيم البث الإذاعى والتلفزيونى (أقرها وزراء الإعلام العرب فى اجتماعهم الاستثنائى فى ١٢ فبراير ٢٠٠٨) عدا دولة لبنان و قطر اللتان أعلنتا تحفظهما عليها وأكدت قطر أنها لا ترغب حاليا فى تبنى هذه الوثيقة وأنها «لا تزال تدرس محتواها» للتثبت من انسجامه مع قوانينها، مشيرة إلى أن معارضتها للوثيقة ليست سياسية وإنما قانونية.

فيما أكد وزير الإعلام المصرى أنس الفقى «إن مصر ستكون أول دولة عربية تطبق الوثيقة الجديدة» وأكد على أهمية هذه الوثيقة التى تتضمن مبادئ وضوابط للإعلام العربى الفضائى والإلكترونى والبث والاستقبال الإذاعى التليفزيونى عبر الفضاء فى المنطقة وذلك لمواجهة أى سلبيات فى الأداء الإعلامى وتحقيق الالتزام بميثاق الشرف الإعلامى العربى والنظر فى الشق الخاص بآليات التطبيق.

ونفى وزير الإعلام السودانى الزهاوى إبراهيم مالك، أن تكون الوثيقة قد تضمنت قيودا على حرية التعبير، مشيرا إلى أن التقدم التقنى الهائل فى وسائط الإعلام يجعل من العبث تصور أن يؤدى تطبيق الوثيقة إلى مزيد من القيود على حركة الفضائيات العربية.وأن الهدف من إقرار الوثيقة «تهذيب وتقييم» نتائج الثورة التقنية للاستفادة من إيجابياتها والحد من تأثيراتها السلبية، مشيرا إلى أن بلاده اقترحت إنشاء مفوضية عربية للإعلام كآلية لتنفيذ ما جاء فى الوثيقة.

وتحدث فى الجلسة الافتتاحية رؤساء وفود سوريا واليمن وتونس والجزائر وفلسطين ولبنان والسعودية والمغرب الذين أكدوا جميعا فى كلماتهم على أهمية هذه الوثيقة التى تعتبر خطوة مهمة لتنظيم معايير البث الإذاعى والتليفزيونى الفضائى العربى فى المنطقة.

### ٤ـ مواقف الإعلاميين والمثقفين

اختلفت آراء الإعلاميين والناشطين السياسيين والمثقفين العرب حول الوثيقة إذ رأى البعض أنها تهدف إلى تكميم الفضائيات العربية، فى حين رأى آخرون أنها تعكس واقعا لابد من الوقوف أمامه وتنظيمه لحماية المواطن العربى من جراء ما تعرضه هذه القنوات من برامج تهدد قيمه ومعتقداته، وعاداته وتقاليده.

## أ ـ المعارضون للوثيقة

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الوثيقة ذات مغزى سياسى خطيرا، وتعكس تراجع الحكام العرب فى مساحة الديمقراطية التى منحوها لشعوبهم، بعد تخلى الدول الأجنبية عن فرض الديمقراطية، ولذا فقد تركزت تحفظاتهم ورفضهم للوثيقة على مجموعة من النقاط الجوهرية.

إن البنود التى رأوا فيها تقييداً للحريات العامة وأوجزوها فى الفقرات التالية تحتوى على عبارات فضفاضة تهدف إلى التقيد وإمكانيات استخدامها وفقاً لرؤية الحكومات، فعلى سبيل المثال:

– الفقرة رقم ٥ و٦ من البند الرابع واللتان تنصان على عدم التأثير سلباً على السلم الإجتماعى والوحدة الوطنية والنظام العام والآداب العامة، والتقيد بضوابط وأنماط خدمة البث.

– الفقرة رقم ١ من البند الخامس وهى أن تمارس حرية التعبير بوعى ومسئولية.

–الفقرة رقم ٦ من البند السادس والتى تنص على مراعاة أسلوب الحوار وآدابه، واحترام حق الآخر فى الرد.

– الفقرة رقم ٤ من البند السابع عدم تناول الرموز الوطنية والدينية أو القادة بالتجريح.

– الفقرة رقم ٧ من البند السابع والتى تنص على حق المواطن فى الحصول على المعلومات السليمة.

– الفقرة رقم ١ من البند التاسع والتى تنص على التقيد بجدول زمنى فى البث تضعه الجهة المختصة بالرقابة على محتويات البرامج.

– أن الوثيقة جاءت بما يتوافق مع المنهج السائد فى معظم الدول العربية الساعية إلى فرض قوانين قامعة للحريات، مثل قانون، الإرهاب، وقوانين العقوبات، من أجل مصادرة التطور الإعلامي، ومن بين المستهدفين القنوات الدينية وإسكات صوت المعارضة.

– إن الإعلام العربى يواجه الآن عيوبا خطيرة، ولكن ليس من وظيفة الحكومات أن تتدخل فى أعمال الإعلاميين، كما أن صدور تلك الوثيقة لن يعود على العالم العربى إلا باستهجان العالم الخارجى فى ظل العولمة التى نعيشها، نتيجة القمع الذى ظهرت بوادره رغم عدم إقرارها من خلال مصادرة عدد من معدات إحدى القنوات الفضائية.

– إن الوثيقة تتضمن العديد من القيود والمواد المطاطة، والتى تقنن وجود رقيب على ما تنشره المحطات الفضائية من أخبار أو حوارات أو أحداث حية بدعوى احترام السيادة الوطنية وعدم التأثير فى السلم الاجتماعى والوحدة الوطنية والنظام العام.

– الوثيقة وضعت فى مقدمتها تعبيرات وبنوداً شكلية تتحدث عن حق المواطن فى الحصول على المعلومة والتأكيد على حرية التعبير، ثم أضافت بعد ذلك العديد من القيود الصارمة والمطاطة التى تصادر من الأساس أى مساحة لحرية التعبير أو تعدد الآراء التى تطرحها القنوات الفضائية.

رفض العقوبات الشديدة التى تفرضها الوثيقة لمخالفة هذه النصوص «الفضفاضة» والتى تصل إلى حد سحب ترخيص القناة الفضائية أو وقفها نهائياً أو لمدد محددة، وكذلك مصادرة الأجهزة والمعدات.

– إن مواثيق الشرف الإعلامية الهادفة إلى تنظيم المهنة ينبغى أن تصدر عن الإعلاميين أنفسهم لا أن تفرض عليهم من قبل هيئات سياسية عندما يتم خرق مواثيق الشرف أو تحصل تجاوزات تتنافى وأصول العمل الإعلامى، فإن القضاء المستقل هو الكفيل بالتصدى لتلك القضايا.

– إن الوثيقة تجاهلت معالجة القضايا المهنية لمشكلات الفضائيات المتراكمة منذ عام ١٩٨٧، و لم تتعرض الوثيقة للبرامج الإباحية، وحلقات الجدل، والشعوذة، والإعلانات الوهمية، لكنها ركزت فى بنودها على كلام فضفاض،

– إن الوثيقة تجاهلت البحث فى كيفية تقوية البنية التحتية للإعلام العربي، واكتفت بالحديث عن العقوبات.

## ب ـ المؤيدون للوثيقة

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الوثيقة ليس فيها أى مساس بحرية الرأى والتعبير، مؤكدّين على أنها استهدفت حماية المجتمعات العربية من «فضائيات الإثارة»، التى تسعى لتحقيق الانتشار السريع بغض النظر عن القيم الدينية والمجتمعية والسياسية. وأن مبادئ الوثيقة مأخوذة من ميثاق الشرف الإعلامى العربى ولم تضف مادة جديدة لكن وضعت هذه المبادئ فى إطار يسمح لها بالتنفيذ بمجرد استكمال الآلية، والأمر الآخر وهو أن مساحة البرامج السياسية الموجودة على القنوات الفضائية فى العالم العربى لا تتعدى ١٢٪ من المحتوى الإعلامى الذى يقدم للمجتمع العربى وبالتالى فإن الوثيقة ليست سياسية.

كما يرى مؤيدو الوثيقة، أنها إطار تنظيمى، وأنها تماثل أطراً موجودة فى كل دول العالم، وان الإعلام العربى أكثر تحررا من دول أوروبا، فالمنظومة الإعلامية اليوم تتنافس بكيفية هدم الأعراف والتقاليد التى اتفقت عليها الشعوب العربية، يضاف إلى ذلك أن ميثاق الشرف الإعلامى لا يوفر الآلية التى يمكن من خلالها لشركتى عرب سات ونايل سات محاسبة هذه القنوات الفضائية فى حالة مخالفتها لميثاق الشرف الإعلامى.

كذلك يعتبر مؤيدو الوثيقة أنها امتداد لميثاق المشرف الإعلامى الذى تم إقراره عام ١٩٨١ وتم تحديثه عام ٢٠٠٢ وأنها تحول دون هيمنة وسيطرة رؤية المستثمرين الذين يستهدفون تعظيم أرباحهم المالية ومصالحهم الشخصية.

## خامساً: البث الفضائى والإعلام العربي

تشير المواقف المتباينة من الوثيقة إلى أن حالة الجدل حولها سوف تستمر وأن آليات التنفيذ والتطبيق سوف تظل هى المحك للحكم على مدى نجاح الوثيقة وفاعليتها. وفى هذا السياق، تشير بعض البيانات والمعلومات الصادرة عن نشاط الشركتين الرئيسيتين للأقمار الصناعية (عرب سات- نايل سات) العاملان فى المنطقة العربية، أن كليهما قام بتنفيذ تعقدات متفائلة بشأن بث قنوات فضائية جديدة، فعلى سبيل المثال، قامت الشركة المصرية للأقمار الصناعية "نايل سات" بعقد تسع اتفاقيات من بينها (اللورد-علم الإنسانية - الوصل-الكوت- المودة-البيت-) وذلك بعد الإعلان عن وثيقة تنظيم البث الفضائي، فيما قامت الشركة العربية للأقمار الصناعية «عرب سات» بعقد اتفاقيات ممثلة لبث عدد من القنوات الفضائية، إضافة إلى أن الشركتين تسعيان إلى مزيد من الاستثمارات فى هذا المجال، حيث قامت شركة النايل سات بالتعاقد على تصنيع وإطلاق قمراً صناعياً جديداً يحمل ٢٨ قناة قمرية و سيتم إطلاقه فى نهاية ٢٠١٠، وذالك بتكلفة استثمارية تبلغ حوالى ١٧٠ مليون دولار، فيما أعلنت الشركة العربية للأقمار الصناعية «عرب سات» أن الشركة ستعمل على إطلاق أربعة أقمار صناعية خلال الأربع سنوات القادمة بواقع إطلاق قمر صناعى كل عام حتى سنة ٢٠١٢ وقد رصدت لذلك مبلغاً يقدر بنحو ٥٠٠ مليون دولار.

ووفقاً للمؤشرات السابقة الخاصة بالشركتين (عرب سات و نايل سات) ستقوم بضخ ما قيمته ٦٧٠ مليون دولار خلال الـ ٤ سنوات القادمة، بغرض التوسع فى تقديم خدمات الاتصال والبث الفضائى عبر الأقمار الصناعية مما يعنى أن الأعوام القادمة ستشهد وفرة فى الترددات فى هذا المجال، بالقدر الذى يزيد من الاحتياج لقنوات تليفزيونية وفضائية وإذاعية جديدة.

وتدعم هذه الاتجاهات التوسعية الآراء الداعمة للوثيقة، لاسيما إذا أخذنا فى الاعتبار أن ملكية العربسات هى الدول العربية والنايل سات لشركة مساهمة مصرية. ومن ثم فإن هدف جذب الاستثمارات لهذا القطاع سيظل أحد أكبر المؤشرات الدالة على قدرة الوثيقة على تنظيم ودعم الإعلام العربى وليس تقييده لحسابات سياسية داخلية أو بينية.

كما ستكون الوثيقة مؤشراً على طبيعة العلاقة الحاكمة بين الإعلام الخاص والحكومى، حيث تشير عمليات تنامى صناعة الإعلام من خلال المناطق الإعلامية الحرة موطن اختبار آخر لمدى جدية الحكومات العربية فى عدم تسييس الوثيقة أو تقييد مساحة الحرية المتاحة، وفى هذا الإطار، تبرز مجموعات من المشروعات الإعلامية العربية الكبيرة والطموحة، فقد شهدت نسبة المدينة الإعلامية الحرة فى الإمارات حالة من النمو المتزايد فى الآونة ألأخيرة حيث بلغت نسبة الأشغال للمنطقة نسبة ١٠٠٪ وكما شهدت استقطاب عدد أكبر من الشركات، حيث حقق قطاع البث التليفزيونى نمواً كبيراً فى المدينة، ونظراً للإقبال الذى تشهده المدينة، وبالنسبة للمدينة الإعلامية فى الأردن فيملكها القطاع الخاص بالكامل، ويبلغ إجمالى الاستثمارات فيها حوالى ٣٠ مليون دولار ويتوقع أن تصل إلى ٥٠ مليون دولار فى العام المقبل، وحسب الخطة المعلنة فهى تقوم بتعميم البث وبعد ذلك تبدأ بالإنتاج الدرامى، كما تم وضع خطط مستقبلية لبناء استديوهات. أما بخصوص مدينة الإنتاج الإعلامى فى مصر فقد صرح وزير الإعلام المصرى أن حجم صناعة الإعلام فى مصر بلغ نحو٣ مليارات جنيه فى عام ٢٠٠٧، مابين تقديم خدمات البث والاشتراكات وإنتاج درامى، و من المتوقع أن تصل إلى ٦ مليارات جنيه فى الأعوام القادمة وتقوم مصر فى الوقت الراهن بوضع تصور واضح ليكون لديها مجمع إعلامى جديد ينقل استديوهات التليفزيون المصرى الأرضية نقلة نوعية فى التقنية والتكنولوجيا.

واتساقاً مع تلك المحددات فإن فاعلية الوثيقة وحدود توظيفها حكومياً، سوف يستند إلى مجموعة معايير، هى:

- إن فاعلية الوثيقة تتوقف على ما سوف تتخذه كل دولة لسن قوانين ملزمه تنفذ ما جاء بالوثيقة.
- أن كل دولة من الدول التى أقرت الوثيقة سوف تضمن المبادئ التى جاءت بالوثيقة ضمن تشريعاتها المحلية.
- إن آلية تنفيذ الوثيقة لابد أن تحظى بتوافق كافة الأطراف المعنية بعملية صناعة الإعلام (حكومية وخاصة)

وهكذا يمكن الانتهاء للقول بأن جدية مضمون العمل الإعلامى، وزيادة كفاءة القنوات الفضائية، والارتقاء بالمهارات المهنية، فضلا عن تفعيل قوانين الملكية الفكرية تمثل جميعها محددات لمستقبل الإعلام العربى ودرجة تطورها وأدائه لدوره وموقعه على خريطة الإعلام العالمى.

# القضية الفلسطينية

- ٢٠٠٧ ... عام العودة إلى المفاوضات
- الصراعات الداخلية الفلسطينية - الفلسطينية
- ملامح المشهد الإسرائيلي بعد ستة عقود من إنشاء الدولة



كان أهم ما ميز التفاعلات الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧، وحتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٨ هو استمرار اللقاءات بين المسئولين الفلسطينيين والإسرائيليين بهدف البحث في صيغة لاستئناف المفاوضات، كما شهدت المنطقة زيارات متوالية لعدد من القيادات السياسية الدولية بهدف محاولة إحياء عملية التسوية. انتهت هذه الجهود بعقد مؤتمر انابوليس في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧، والذي شاركت فيه ٤٣ دولة من بينهم ١٦ دولة عربية، إضافة إلى ٧ منظمات وهيئات دولية. وقد كان متوقعا في ضوء الظروف التي عُقد فيها هذا المؤتمر ومواقف الأطراف المختلفة، خاصة فيما يتعلق بتأزم الموقف الداخلي لطرفي الصراع، ألا ينتهي المؤتمر إلى نتائج محددة. بل على العكس من ذلك، فقد انتهجت الولايات المتحدة وإسرائيل عقب المؤتمر الكثير من السياسات والسلوكيات التي لم تتمش مع روح هذا المؤتمر. فقد اضطرت الولايات المتحدة في ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٧ إلى سحب مشروع قرار كانت قد قدمته لمجلس الأمن يطالب بدعم عملية السلام عن طريق تبني القرار لنص البيان المشترك لمؤتمر أنابوليس، وذلك بعد اعتراض إسرائيل على مشروع القرار بدعوى أنه سيرتب التزامات دولية جديدة على إسرائيل، وأنه من الأفضل تأكيد نتائج أنابوليس من خلال مسارات التفاوض الثنائية. أيضا فشلت الجولة الثانية من المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية التي عُقدت في مدينة القدس المحتلة في الرابع والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٧ في إحراز أي تقدم، كما استمرت حركة بناء المستوطنات عقب المؤتمر. وبمعنى آخر، إذا كان مؤتمر أنابوليس قد نجح في استئناف المفاوضات التسوية إلا أن الاعتبارات الموضوعية المتصلة بالعلاقة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على الأرض، والوضع الداخلي لكل منهما، وعدم رغبة، أو حتى عدم قدرة، الولايات المتحدة على متابعة نتائج المؤتمر وإجبار أطراف الصراع على تجاوز العقبات الأساسية التي تحول دون الدخول في مفاوضات حقيقية، كل ذلك أدى في النهاية إلى إفراغ هذا المؤتمر من مضمونه.

وعلى الجانب الآخر، وعلى العكس مما شهدته العلاقات السورية- الإسرائيلية من تدهور على خلفية الاختراق الإسرائيلي للمجال الجوي السوري في السادس من سبتمبر ٢٠٠٧، فقد شهد المسار السوري- الإسرائيلي دفعة مهمة مع دخول الطرفين في مفاوضات غير مباشرة برعاية وساطة تركية، فضلا عن مشاركة سوريا في مؤتمر أنابوليس، الأمر الذي فتح المجال بقوة أمام إمكانية حدوث تطور نوعي في العلاقات السورية الإسرائيلية، وإمكانية الانتقال إلى المفاوضات المباشر في حالة دعم الولايات المتحدة لهذا التوجه، خاصة إذا شهدت العلاقات السورية الأمريكية تحسنا.

وكما سبق القول، اتسمت الأوضاع الداخلية لطرفي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بدرجة كبيرة من التأزم، كان له تأثيره السلبي على مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. فعلى الجانب الفلسطيني استمرت حالة الصراع بين فتح وحماس بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وما استتبع ذلك من تعطيل عمل المؤسسات الفلسطينية، بما في ذلك تعطيل دور المجلس التشريعي، وانقسام مؤسسات وإدارات السلطة، والدخول في سلسلة من القرارات والقرارات المضادة، والصراع بين الأجهزة الأمنية، فضلا عن الصراع على إدارة المعابر.

ولم يختلف الوضع الإسرائيلي كثيرا- مع اختلاف طبيعة وحدود الأزمة الداخلية الإسرائيلية. فقد استمر الجدل والخلاف الإسرائيلي الداخلي حول عدد من القضايا المهمة، حيث يرصد التقرير هنا أربعة إشكاليات رئيسية لازالت تواجه إسرائيل، هي استمرار الجدل حول هوية الدولة، وتراجع الثقة في قوة إسرائيل العسكرية، وحالة الأزمة التي تعاني منها النخبة السياسية في إسرائيل، واستمرار تهرب إسرائيل من قضايا الوضع النهائي.



# ١ - ٢٠٠٧ ... عـام العـودة إلى المفاوضـات

لم يشهد عام ٢٠٠٧ الكثير من الإنجازات فيما يتعلق بملف التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي أو ملف العلاقات السورية الإسرائيلية، ولكنه شهد تحركات وأحداثا مهمة فى هذين المسارين. ففيما يتصل بالملف الفلسطيني شهد ذلك العام الكثير من اللقاءات بين المسئولين الفلسطينيين والإسرائيليين بهدف البحث عن صيغة لاستئناف المفاوضات، كما شهد قيام بعض المسئولين الدوليين بزيارة المنطقة بهدف إحياء مسار التسوية، خاصة الزيارات التى قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس، بل والرئيس الأمريكى ذاته. أما عن الأحداث الكبيرة والمهمة فى ملف التسوية هذا العام فقد تمثلت فى انعقاد مؤتمر أنابوليس على المستوى الفلسطيني الإسرائيلي، ولكن الحدث الأهم كان الاختراق الإسرائيلي للأراضى السورية، ومشاركة سوريا فى مؤتمر أنابوليس.

## أولا: المفاوضات على المسار الفلسطيني

### ١ـ لقاءات من أجل السلام

شهد عام ٢٠٠٧ الكثير من اللقاءات التى ركزت بالأساس على محاولة السيطرة على التوتر فى العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، وتحريك عملية التسوية السلمية المتوقفة منذ عام ٢٠٠٠. ويهدف هذا الجزء من التقرير إلى رصد تلك اللقاءات وأهم القضايا التى ركزت عليها، سواء تلك التى جرت بين طرفى الصراع المباشرين، أى الفلسطينيين والإسرائيليين، أو بين كل منهما ومختلف الأطراف المعنية بعملية السلام فى المنطقة، أو بين الأطراف العربية والدولية أو المؤسسات المعنية بهذا الملف، والتى هدفت فى معظمها إلى البحث فى كيفية إعادة مسار المفاوضات بين الجانبين.

بدأت تلك اللقاءات باللقاء الذى عقد فى شرم الشيخ بين الرئيس حسنى مبارك ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت فى الثالث من يناير عام ٢٠٠٧، وهو ثانى لقاء بينهما حيث عقد اللقاء الأول بمدينة شرم الشيخ فى الرابع من يونيو عام ٢٠٠٦. وقد تناول اللقاء قضية التهدئة بين إسرائيل وفصائل المقاومة الفلسطينية، وكذلك صفقة إطلاق الجندى الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليت، وهى الصفقة التى وافقت عليها حماس مقابل إطلاق سراح ألف أسير فلسطيني. ومع ذلك، فإن السلوك الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين قد قضى على أية احتمالات لخروج تلك القمة بنتائج محددة، إذ بدأ التوغل الإسرائيلي فى الأراضى الفلسطينية أثناء انعقاد هذا اللقاء، مما أسفر عن استشهاد أربعة فلسطينيين فى رام الله فى الرابع من يناير ٢٠٠٧. كذلك طال التوغل الإسرائيلي مخيم «جباليا» فى شمال قطاع غزة، لأول مرة منذ إطلاق الهدنة التى أبرمت فى ٢٦ نوفمبر عام ٢٠٠٦. ثم شهدت مدينة شرم الشيخ اجتماعا آخر بين الرئيس مبارك وأولمرت فى ٢٠ نوفمبر عام ٢٠٠٧، قبيل انعقاد مؤتمر أنابوليس بالولايات المتحدة، وقد أكد الرئيس مبارك خلال هذا الاجتماع على موقف مصر بشأن ضرورة العودة إلى مسار التسوية، وأن يكون مؤتمر أنابوليس بداية حقيقية لاستئناف

المفاوضات. كما استقبل الرئيس مبارك كلاً من وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبى ليفنى فى العاشر من مايو ووزير الدفاع إيهود باراك فى السادس والعشرين من ديسمبر لبحث عملية التسوية.

ومن ناحية أخرى، عقد الرئيس مبارك الكثير من اللقاءات مع الرئيس الفلسطينى محمود عباس تزامنت مع كل جهد أو تحرك أو محاولة لاستئناف المفاوضات من جانب أى من الأطراف المعنية بالتسوية. كما شهدت القاهرة الكثير من اللقاءات أيضا بين الرئيس مبارك والقادة العرب والأجانب التى خصصت للبحث فى عملية التسوية. كما عقد الملك عبد الله الثاني، عاهل الأردن، الكثير من اللقاءات سواء مع الجانب الإسرائيلي، إذ عقد لقاءان مع رئيس الوزراء الإسرائيلى أولمرت، أو مع الأطراف الدولية المعنية أو المسئولين الدوليين بهدف المساهمة فى استئناف المفاوضات بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلي. على نحو ما يوضحه الجدولان التاليان.

**جدول رقم (١)**

**لقاءات الرئيس مبارك مع القيادات السياسية العربية والإقليمية والدولية التى استهدفت دفع المفاوضات على المسار الفلسطينى - الإسرائيلى خلال الفترة ١٤/ ١/ ٢٠٠٧-٤/ ٣/ ٢٠٠٨.**

| المسئولون | مكان الاجتماع | التاريخ |
|---|---|---|
| رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت | شرم الشيخ | ٢٠٠٧/١/٤ |
| العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني | القاهرة | ٢٠٠٧/٢/٢٥ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس | أسوان | ٢٠٠٧/٣/٢٤ |
| وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبى ليفنى | القاهرة | ٢٠٠٧/٥/١٠ |
| العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني | القاهرة | ٢٠٠٧/٦/١٢ |
| العاهل السعودى الملك عبد الله بين عبد العزيز | شرم الشيخ | ٢٠٠٧/٦/٢٦ |
| رئيس الوزراء الفلسطينى سلام فياض | شرم الشيخ | ٢٠٠٧/٧/٣١ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس | شرم الشيخ | ٢٠٠٧/٨/١ |
| مبعوث اللجنة الرباعية تونى بلير | القاهرة | ٢٠٠٧/٩/٤ |
| العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني | القاهرة | ٢٠٠٧/٩/٤ |
| برنار كوشنير وزير الشئون الخارجية الفرنسية | القاهرة | ٢٠٠٧/٩/١٣ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس | القاهرة | ٢٠٠٧/١٠/١٦ |
| فرانك فالتر شتاينماير وزير الخارجية الألمانية، والدكتورة بينيتا فيريرو فالدنر المفوضة الأوروبية للعلاقات الخارجية | القاهرة | ٢٠٠٧/١٠/٣١ |
| العاهل السعودى الملك عبد الله بن عبد العزيز | القاهرة | ٢٠٠٧/١١/١٠ |
| خافيير سولانا، المنسق الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي | القاهرة | ٢٠٠٧/١١/١٢ |
| رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت. | شرم الشيخ | ٢٠٠٧/١١/٢٠ |
| الرئيس الفلسطيني والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني. | شرم الشيخ | ٢٠٠٧/١١/٢٢ |
| الرئيس الفلسطينى محمود عباس | القاهرة | ٢٠٠٧/١٢/١ |
| وزير الدفاع الإسرائيلى إيهود باراك | شرم الشيخ | ٢٠٠٧/١٢/٢٦ |
| الرئيس الفلسطينى محمود عباس | القاهرة | ٢٠٠٨/١/٢ |
| العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني | شرم الشيخ | ٢٠٠٨/٢/١٦ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس | القاهرة | ٢٠٠٨/٣/٤ |

### جدول رقم (٢)

**لقاءات الملك عبد الله الثاني، عاهل الأردن، مع القيادة السياسية الإسرائيلية والقيادات الدولية المعنية بدفع المفاوضات على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، خلال الفترة ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧ - ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٧**

| المسئولون | مكان الاجتماع | التاريخ |
|---|---|---|
| الرئيس الروسي فلاديمير بوتين | عمان | ٢٠٠٧/٢/١٣ |
| الرئيس الأمريكي جورج بوش | واشنطن | ٢٠٠٧/٣/٧ |
| الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون | عمان | ٢٠٠٧/٣/٢٧ |
| المستشارة الألمانية انجيلا ميركل | عمان | ٢٠٠٧/٣/٣١ |
| رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت | العقبة بالأردن | ٢٠٠٧/٥/١٥ |
| الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي | باريس | ٢٠٠٧/٧/٤ |
| رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت | عمان | ٢٠٠٧/٧/١١ |
| الرئيس الأمريكي جورج بوش | واشنطن | ٢٠٠٧/٧/٢٥ |

أما فيما يتصل بجهود الولايات المتحدة، فقد التقى الرئيس الأمريكي جورج بوش بالرئيس الفلسطيني ثلاث مرات إضافة إلى لقائهما أثناء مؤتمر أنابوليس. وقد عقد لقاءان من اللقاءات الثلاثة بواشنطن، أما اللقاء الثالث فقد عُقد برام الله أثناء زيارة الرئيس الأمريكي للمنطقة فى العاشر من يناير عام ٢٠٠٨. أما وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس، فقد بدأت العام بزيارة إلى المنطقة فى منتصف يناير ٢٠٠٧- هى الزيارة الثامنة لها منذ توليها منصبها - أكدت فى بدايتها على موقف الولايات المتحدة القائم على الالتزام بالعملية السلمية فى الشرق الأوسط، وإقامة دولتين لحل النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، انطلاقا من أسس ومبادئ خريطة الطريق، والمبادرة العربية للسلام، ولكنها أكدت أنها لا تحمل أية خطة أو اقتراح لإحياء عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وأن زيارتها تهدف بالأساس إلى التعرف على كيفية تسريع خريطة الطريق، كما أعلنت رفضها لاقتراح وزير خارجية أسبانيا ميجل موراتينوس توسيع اللجنة الرباعية الدولية لتضم دولا عربية.

وخلال زيارتها لإسرائيل استطاعت رايس أن تحقق إنجازا مهما، تمثل فى اتفاقها مع رئيس الوزراء الإسرائيلى أولمرت على فكرة عقد اجتماع ثلاثى مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس حول إحياء محادثات السلام. وعلى الرغم من أنها لم تستطع الاتفاق على موعد محدد لهذا الاجتماع، إلا أن الفكرة ظلت موجودة وتم الاتفاق لاحقا على موعد هذا الاجتماع. وفى محاولة للبناء على ما تم إنجازه فى هذا الاجتماع، وفيما يشير إلى تبلور رغبة حقيقية لدى الولايات المتحدة لتفعيل مسار عملية التسوية - بصرف النظر عن الدوافع التى تقف وراء ذلك - استقبلت رايس فى السابع من فبراير بواشنطن وفدا مصريا يضم وزير الخارجية ومدير المخابرات العامة، اللذين قدما لها رؤية مصرية مفصلة للتوصل إلى حل شامل ودائم ونهائى للقضيتين الفلسطينية والعراقية.

وقد تمكنت وزيرة الخارجية الأمريكية من عقد اللقاء الثلاثى مع رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الفلسطيني فى التاسع عشر من فبراير بالقدس المحتلة. وخلال هذا الاجتماع تم مناقشة والاتفاق على خمس نقاط تبدو جوهرية للغاية فى إطار ملف التسوية السلمية، وتلك القضايا هي: الالتزام بمبدأ الدولتين، وفق رؤية الرئيس الأمريكى جورج بوش، وضرورة احترام وقف إطلاق النار، ونبذ العنف والإرهاب، والعمل على تنفيذ خطة خريطة الطريق، والتزام الحكومة الفلسطينية بشروط اللجنة الرباعية الدولية. كما تم الاتفاق على اللقاء مرة أخرى لمتابعة البحث فى جميع الأمور المعلقة.

ثم عادت رايس وزارت إسرائيل والسلطة الفلسطينية فى السابع والعشرين من مارس، وأكدت خلال تلك الجولة على أنها اتفقت مع الرئيس الفلسطينى محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلى ايهود اولمرت على عقد اجتماعات

منتظمة كل أسبوعين، تبدأ من مناقشة خطوات تؤدى إلى قيام دولة فلسطينية. وهو الأمر الذى أشاع التفاؤل بإمكانية تحريك ملف التسوية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. علاوة على ذلك، فقد كان مقررا أن تزور رايس المنطقة فى منتصف شهر مايو، إلا أن الزيارة تأجلت بسبب تصاعد الأزمة الإسرائيلية الداخلية وما خلفه تقرير لجنة فينوجراد حول نتائج حرب يوليو ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله. ومع ذلك فإن رايس عادت إلى المنطقة فى الأول من أغسطس وفى العشرين من سبتمبر، حيث خصصت الزيارتان لبحث مبادرة الرئيس الأمريكى بالدعوة إلى مؤتمر أنابوليس، ثم التنسيق ومتابعة إجراءات عقد المؤتمر.

وفى الحقيقة، فإن تعويل الولايات المتحدة على مؤتمر أنابوليس، وفى ظل الظروف المتأزمة التى أحاطت بطرفى الصراع فى تلك الأثناء بما جعل من عقد هذا المؤتمر تحديا أمام الولايات المتحدة، كان وراء الزيارات المتكررة وغير المسبوقة لوزيرة الخارجية إلى المنطقة. فإضافة إلى الزيارتين السابقتين، زارت رايس المنطقة مرتين أخريين فى الخامس عشر من أكتوبر، وفى الخامس من نوفمبر لبحث الوثيقة المشتركة فى مؤتمر السلام الدولى وللإعداد النهائى للمؤتمر. كما زارت رايس المنطقة مرتين إضافيتين الأولى فى الثالث مارس ٢٠٠٧ لبحث استئناف المفاوضات حول التسوية الدائمة، والثانية فى التاسع والعشرين من الشهر نفسه للبحث فى التقدم الذى تحقق فى قضايا الوضع النهائي.

**جدول رقم (٣)**

**لقاءات الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع المسئولين الأمريكيين خلال الفترة (١٩/ ٦/ ٢٠٠٧- ٣١/ ٣/ ٢٠٠٨)، والمعنية بدفع المفاوضات على المسار الفلسطيني الإسرائيلي.**

| المسئولون | مكان الاجتماع | التاريخ |
|---|---|---|
| الرئيس الأمريكى جورج بوش ورئيس الوزراء الإسرائيلى أولمرت | واشنطن | ٢٠٠٧/٦/١٩ |
| الرئيس الأمريكى جورج بوش | واشنطن | ٢٠٠٧/٩/٢٤ |
| الرئيس الأمريكى جورج بوش | رام الله | ٢٠٠٨\١\١٠ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس | رام الله | ٢٠٠٧/١/١٥ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس، ورئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت. | القدس | ٢٠٠٧/٢/١٩ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس، والعاهل الأردنى الملك عبد الله الثانى | عمان | ٢٠٠٧/٢/٢٠ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس | رام الله | ٢٠٠٧/٣/٢٥ |
| رئيس مجلس النواب الأمريكى نانسى بيلوسي | رام الله | ٢٠٠٧/٤/١ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس. | رام الله | ٢٠٠٧/٨/٢ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس. | رام الله | ٢٠٠٧/٩/٢١ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس. | رام الله | ٢٠٠٧/١٠/١٥ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس | رام الله | ٢٠٠٨/١٠/١٧ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس | رام الله | ٢٠٠٧/١١/٥ |
| مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط ديفيد وولش | رام الله | ٢٠٠٧/١١/١٤ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس. | رام الله | ٢٠٠٨\٣\١٤ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس، والعاهل الأردنى الملك عبد الله الثاني. | عمان | ٢٠٠٨/٣/٣١ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس | عمان | ٢٠٠٨/٣/٣١ |

جدول رقم (٤)

لقاءات رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت مع المسئولين والقيادات السياسية الحصرية والدولية، المعنية بدفع المفاوضات على المسار الفلسطيني - الإسرائيلى خلال الفترة (١٥/ ١/ ٢٠٠٧-٣٠/ ٣/ ٢٠٠٨)

| المسئولون | مكان الاجتماع | التاريخ |
|---|---|---|
| وزير الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس | تل أبيب | ٢٠٠٧/١/١٥ |
| الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون | القدس | ٢٠٠٧/٣/٢٦ |
| رئيسة مجلس النواب الامريكى نانسى بلوسي | القدس | ٢٠٠٧/٤/١ |
| وزيرة الخارجية اليونانية، دورا باكويانيس | القدس | ٢٠٠٧/٦/١١ |
| رومانو برودى رئيس الوزراء الإيطالي | القدس | ٢٠٠٧/٧/١٠ |
| وزير الخارجية المصرى أحمد أبو الغيط، ووزير الخارجية الأردنى عبد الإله الخطيب | القدس | ٢٠٠٧/٧/٢٥ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس | القدس | ٢٠٠٧/٨/٢ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كوندا ليزا رايس | القدس | ٢٠٠٧/٩/٢٠ |
| مبعوث اللجنة الرباعية توني بلير | القدس | ٢٠٠٧/١٠/١١ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كوندا ليزا رايس | القدس | ٢٠٠٧/١٠/١٥ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كوندا ليزا رايس | القدس | ٢٠٠٧/١٠/١٧ |
| الرئيس الفرنسي بيكولا ساركوزى | باريس | ٢٠٠٧/١٠/٢٣ |
| رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون. | لندن | ٢٠٠٨/١٠/٢٣ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كوندا ليزا رايس | القدس | ٢٠٠٧/١١/٥ |
| برنارد كوشنير وزير الخارجية الفرنسي | القدس | ٢٠٠٧/١١/١٨ |
| الرئيس الأمريكى جورج بوش | القدس | ٢٠٠٨\١\١٨ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كوندا ليزا رايس | طوكيو | ٢٠٠٨\٢\٢٨ |
| المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل | القدس | ٢٠٠٨\٣\١٥ |
| وزيرة الخارجية الأمريكية كوندا ليزا رايس | القدس | ٢٠٠٨\٣\٣٠ |

أما اللقاءات المباشرة بين طرفى الصراع، أى بين أولمرت وأبو مازن، فقد شهد عام ٢٠٠٧ والربع الأول من عام ٢٠٠٨ ستة عشر لقاء عقدت جميعها فى القدس المحتلة، عدا لقاءين، حيث عقد اللقاء الخامس بينهما فى واشنطن بحضور الرئيس الأمريكي فى التاسع عشر من يونيو عام ٢٠٠٧، كما عقد اللقاء السابع فى مدينة أريحا فى السادس من أغسطس لبحث قضايا الحل الدائم، حيث تمت موافقة الشاباك للمرة الأولى على ذهاب أولمرت إلى اريحا، فى زيارة هى الأولى منذ ٦ سنوات لمدينة فلسطينية. وبذلك يمكن القول إن عام ٢٠٠٧ قد شهد معدلاً مرتفعاً من اللقاءات، إذ عقد لقاء بين الطرفين بمعدل لقاء كل ٢٢ يوما.

ومن ناحية أخرى فإن اللقاء التاسع الذى عقد فى الثالث من أكتوبر بالقدس كانت له طبيعة وأهمية خاصة، إذ أنه عقد بهدف الاتفاق على وثيقة مشتركة تشكل أساسا للمفاوضات فى مؤتمر أنابوليس، إلا أنه وعلى الرغم من اللقاءات التى سبقت هذا اللقاء واللقاءان اللذان عقدا خلال شهر قبيل انعقاد مؤتمر أنابوليس، بواقع لقاء كل أسبوعين، لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى تلك الوثيقة. ثم جاء اللقاء الثانى عشر، والذى يعتبر الأهم فى لقاءات الطرفين، وهو اللقاء الذى عقد أثناء مؤتمر أنابوليس بالولايات المتحدة فى السابع والعشرين من نوفمبر.

ثم التقى الطرفان أربع مرات عقب المؤتمر لمتابعة ما تم الاتفاق عليه، ومحاولة التغلب على العقبات، إلا أن اللقاء الأخير الذى عقد فى التاسع عشر من فبراير ٢٠٠٨، كان هو الآخر ذا أهمية خاصة، إذا أنه جاء فى ظل أزمة تفاوضية حادة بين الجانبين وضعت الكثير من علامات الاستفهام والشكوك حول إمكانية توصل الطرفين إلى إنجاز يعتد به نتيجة للمفاوضات التى أطلقها مؤتمر أنابوليس، وكان أهم ما تم الاتفاق عليه خلال هذا اللقاء هو الاتفاق على تسريع المفاوضات بين الجانبين. ويوضح الجدول رقم (٥) اللقاءات الستة عشر التى عقدت بين رئيس الوزراء الفلسطينى محمود عباس والمسئولين الإسرائيليين. خلال الفترة من (٦/ ٣/ ٢٠٠٧-١٩/ ٢/ ٢٠٠٨)

**جدول رقم (٥)**

**لقاءات الرئيس الفلسطينى محمود عباس مع المسئولين الإسرائيليين التى عقدت خلال الفترة ٦/ ٣/ ٢٠٠٧- ١٩/ ٢/ ٢٠٠٨.**

| المسئولون الإسرائيليون | مكان الاجتماع | التاريخ |
|---|---|---|
| رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت. | القدس الغربية | ٦/٣/٢٠٠٧ |
| رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت. | القدس الغربية | ١١/٣/٢٠٠٧ |
| رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت. | القدس الغربية | ١٥/٤/٢٠٠٧ |
| رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت | القدس الغربية | ١٦/٧/٢٠٠٧ |
| رئيسة الكنيست الإسرائيلى داليا ايتسيك | عمان | ٢٣/٧/٢٠٠٧ |
| رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت. | أريحا | ٦/٨/٢٠٠٧ |
| رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت. | القدس الغربية | ٢٨/٨/٢٠٠٧ |
| رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت. | القدس الغربية | ١٠/٩/٢٠٠٧ |
| ورئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت. | القدس الغربية | ٣/١٠/٢٠٠٧ |
| رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت | القدس الغربية | ٢٦/١٠/٢٠٠٧ |
| الرئيس الإسرائيلى شيمون بيريز والرئيس التركى عبد الله جول | أنقرة | ١٣/١١/٢٠٠٧ |
| رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت | القدس الغربية | ١٩/١١/٢٠٠٧ |
| رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت | القدس الغربية | ٢٧/١٢/٢٠٠٧ |
| رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت | القدس الغربية | ٢٠٠٨\١\٨ |
| رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت | القدس الغربية | ٢٠٠٨\١\٢٧ |
| رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت | القدس الغربية | ٢٠٠٨\٢\١٩ |

إضافة إلى ما سبق، فقد شهدت كل من إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية الكثير من زيارات المسئولين الدوليين بهدف المشاركة فى تحريك عملية التسوية بين الجانبين. مثل الزيارات التى قام بها خافيير سولانا وتونى بلير ووزير الخارجية الفرنسى والأمين العام للأمم المتحدة. كما قام كل من الرئيس الفلسطينى ورئيس الوزراء الإسرائيلى بالكثير من الزيارات واللقاءات الخارجية بغرض بحث ملف التسوية، على نحو ما توضحه الجداول التالية.

## جدول رقم (٦)

### لقاءات الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع القادة العرب خلال الفترة (٣٠/ ١/ ٢٠٠٧-٢٧/ ٢/ ٢٠٠٨)

| المسئول | مكان الاجتماع | التاريخ |
|---|---|---|
| الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك | القاهرة | ٢٠٠٧/١/٣٠ |
| | القاهرة | ٢٠٠٧/٢/١١ |
| | مصر | ٢٠٠٧/٢/٢٦ |
| | القاهرة | ٢٠٠٧/٤/٢٨ |
| | شرم الشيخ | ٢٠٠٧/٦/٢٥ |
| | الاسكندرية | ٢٠٠٧/٨/٨ |
| | القاهرة | ٢٠٠٧/٩/٣٠ |
| | القاهرة | ٢٠٠٧/١٠/٣٠ |
| | شرم الشيخ | ٢٠٠٧/١١/٢٢ |
| | القاهرة | ٢٠٠٧/١٢/١ |
| | القاهرة | ٢٠٠٨ /١/٢ |
| | القاهرة | ٢٠٠٨/١/٣٠ |
| | القاهرة | ٢٠٠٨\٢\٢٦ |
| العاهل الأردنى الملك عبد الله الثاني | عمان | ٢٠٠٧/١/١٥ |
| | عمان | ٢٠٠٧/٢/١١ |
| | عمان | ٢٠٠٧/٢/٢٠ |
| | عمان | ٢٠٠٧/٢/٢٨ |
| | عمان | ٢٠٠٧/١٠/٢ |
| | عمان | ٢٠٠٧/١٢/١٣ |
| | عمان | ٢٠٠٨\٢\٢٥ |
| العاهل السعودى الملك عبد الله بن عبد العزيز | مكة | ٢٠٠٧/٢/٥ |
| | الرياض | ٢٠٠٧/٩/١٢ |
| | الرياض | ٢٠٠٧/١١/١٦ |
| | الرياض | ٢٠٠٨\٣\٥ |
| الرئيس السورى بشار الأسد. | دمشق | ٢٠٠٧/١/٢٠ |
| الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان. | أبو ظبي | ٢٠٠٧/٢/٢٧ |

**جدول رقم (٧)**

**لقاءات الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع المسئولين الدوليين خلال الفترة (٢٩/ ١/ ٢٠٠٧-٢٧/ ٣/ ٢٠٠٨)**

| المسئول | مكان الاجتماع | التاريخ |
|---|---|---|
| الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون. | أديس أبابا (قمة الاتحاد الأفريقي) | ٢٩، ٣٠/ ١/ ٢٠٠٧ |
| وزير الخارجية البريطانية مارجريت بيكيت. | رام الله | ٦/ ٢/ ٢٠٠٧ |
| الرئيس الروسي فلاديمير بوتين | عمان | ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧ |
| الرئيس الفرنسي جاك شيراك | باريس | ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٧ |
| الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون | رام الله | ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٧ |
| المستشارة الألمانية انجيلا ميركل | رام الله | ٢/ ٤/ ٢٠٠٧ |
| المنسق الأعلى للسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي خافيير سولانا. | غزة | ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٧ |
| رئيس البرلمان الأوروبي هانس جيرت بوترينج | رام الله | ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٧ |
| وزيرة الخارجية اليونانية، دورا باكويانيس | رام الله | ١١/ ٦/ ٢٠٠٧ |
| رومانو برودي رئيس الوزراء الإيطالي | رام الله | ١٠/ ٧/ ٢٠٠٧ |
| الرئيس الروسي فلاديمير بوتين | موسكو | ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٧ |
| وزير الخارجية الالمانية فرانك شتاينماير | رام الله | ١/ ١١/ ٢٠٠٧ |
| مبعوث اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط توني بلير | نابلس | ٧\٢\٢٠٠٨ |
| وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف | رام الله | ٢١\٣\٢٠٠٨ |
| الرئيس البلغاري جيورجي بارفانوف | رام الله | ٢٧\٣\٢٠٠٨ |

## ٢ـ مؤتمر أنابوليس

أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في الخامس عشر من يوليو عام ٢٠٠٧ عن مبادرة لتحريك عملية التسوية للقضية الفلسطينية، من خلال عقد مؤتمر دولي يعقد في خريف العام نفسه في الولايات المتحدة. وقد عقد المؤتمر في السابع والعشرين من نوفمبر وحضرته ٤٣ دولة من بينهم ١٦ دولة عربية، في مقدمتهم مصر والسعودية، وكل من سوريا وفلسطين، إضافة إلى ٧ منظمات وهيئات دولية. وجاءت تلك المبادرة في سياق رؤية الولايات المتحدة أو تصورها حول ضرورة إقامة دولة فلسطينية ذات حدود متصلة وقابلة للحياة، بما يفرض ضرورة البحث عن آلية لمعالجة القضايا العالقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، والتي تحول أو تعرقل عودة الطرفين إلى المفاوضات. وأوضح الرئيس الأمريكي أنه لتحقيق هذا التصور لابد وأن يقوم الفلسطينيون بسلسلة من الخطوات تتمثل في نبذ العنف والإرهاب، ووقف الاعتداءات على الإسرائيليين، وإطلاق الجندي الأسير، وفي المقابل على إسرائيل الالتزام «بربط مستقبل إسرائيل بالنقب والخليل وليس بالاحتلال المستمر للضفة الغربية، والعمل على إزالة الحواجز غير المرخصة، وإنهاء التوسع في بناء المستوطنات. وقد رحب كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الفلسطيني بتلك الدعوة، كما رحبت بها مصر والسعودية، بينما رأت فيها حماس تخطيطاً من جانب الرئيس الأمريكي لشن حرب صليبية ضد الشعب الفلسطيني، ودعت الدول العربية للوقوف بقوة في وجه هذه التهديدات.

وعلى الرغم من الترحيب العام بتلك المبادرة والتعويل عليها كآلية تبدو ملائمة ومطلوبة بكل ما تطرحه من فرص لتحريك ملف عملية التسوية السياسية المتوقف منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، إلا أن الظروف التي يمر بها أطراف العملية قد جعلت من إمكانية الاستفادة من عقد هذا المؤتمر ضئيلة للغاية. فإسرائيل ذهبت إلى هذا المؤتمر، بينما يعاني رئيس وزرائها من موقف شديد الحرج نتيجة لتقرير فينوجراد الخاص باخفاقات حرب لبنان، ووصول شعبيته إلى مستويات

متدنية، وتهديدات من قبل شركائه بالانسحاب من الائتلاف الحكومي. أما الفلسطينيون فقد ذهبوا إلى المؤتمر وهم فى موقف شديد الضعف، نتيجة الانقلاب العسكرى الذى قامت به حماس فى منتصف يونيو وما أدى إليه من الانفصال بغزة، بل إن الساحة الفلسطينية شهدت أزمات داخلية غير مسبوقة وصلت إلى حد الاقتتال بين الفصيلين الرئيسيين فتح وحماس. ولم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للولايات المتحدة إذ لم تكن عملية التسوية فى مقدمة أجندة أولوياتها، بل إن الدعوة إلى هذا المؤتمر جاءت فى إطار استراتيجيتها للتعامل مع المأزق الأمريكى فى العراق واحتمالات تطور الأزمة مع إيران، من خلال تهدئة تلك الساحة وكسب التأييد العربى لسياستها فى التعامل مع الملفين العراقى والإيراني. وهو الأمر الذى مثل تحديا أساسيا لقدرتها على الضغط على الطرفين باتجاه تقديم بعض التنازلات الضرورية لإنجاح المفاوضات. وجدير بالذكر هنا أن كلاً من الرأى العام الفلسطيني والإسرائيلى قد أبدياً وعيا واضحا حول قدرة قادتهم على تنفيذ الالتزامات التى أخذوها على أنفسهم فى بيانهم المشترك الذى صدر عن المؤتمر. فطبقا لاستطلاع الرأى العام المشترك الذى أجراه كل من المركز الفلسطينى للبحوث السياسية والمسحية فى رام الله ومعهد ترومان لأبحاث السلام فى الجامعة العبرية فى الفترة بين ١١-١٩ ديسمبر عام ٢٠٠٧، عبر ٢٣٪ فقط من الفلسطينيين و٨٪ من الإسرائيليين عن اعتقادهم بأن الطرفين سينجحان فعلا فى التوصل لتسوية دائمة قبل نهاية عام ٢٠٠٨. بينما عبر ٧٢٪ من الفلسطينيين و٨٩٪ من الإسرائيليين عن اعتقادهم بأن الطرفين سوف يفشلان فى ذلك. كما عبر ١٨٪ فقط من الفلسطينيين و٢١٪ من الإسرائيليِّين عن اعتقادهم بأن قادة الطرف الآخر سوف يوفون بالتزاماتهم فى خريطة الطريق، بينما عبر ٧٩٪ من الفلسطينيين و٧٧٪ من الإسرائيليين عن اعتقادهم فى فشل الطرف الآخر فى الوفاء بالتزاماته.

### أ ـ آلية المؤتمر الدولى

الواقع أن محاولة تحريك عملية التسوية من خلال عقد مؤتمر دولى ليست بالفكرة الجديدة، فقد سبق طرحها من دول عربية وأجنبية. فقد طرحت السعودية فكرة عقد مؤتمر دولى لعملية السلام فى نوفمبر عام ٢٠٠٦، وأيدها آنذاك العديد من الدول العربية والإسلامية، كون الفكرة تأتى من جانب السعودية واستنادا لخطة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، وبغرض وضع حد للاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني. كما أن الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى كان قد أكد فى مارس عام ٢٠٠٧ على ضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام يطلق عملية تفاوض بين الأطراف المعنية بهدف إقامة الدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية وأن يكون ذلك فى إطار زمنى محدد.

وقبل ذلك بحوالى عامين، وتحديدا فى أبريل عام ٢٠٠٥ أعلن الرئيس الروسى فلاديمير بوتين فى القاهرة عن استعداد روسيا لعقد مؤتمر دولى فى موسكو فى خريف عام ٢٠٠٥ حول التسوية الفلسطينية-الإسرائيلية بمشاركة جميع الأطراف المعنية، بما فى ذلك اللجنة الرباعية. وقد كانت العقبة الأساسية التى تحول دون تحول تلك الدعوات إلى واقع ملموس هى موقف الولايات المتحدة الرافض للفكرة تدعيما للموقف الإسرائيلى فى هذا الصدد، وذلك نظرا للاعتبارات التالية:

١ـ أن عقد مؤتمر دولى للسلام يعنى تدويل موضوع تنظر إليه إسرائيل، أو على الأقل تحاول أن تجعله موضوعا داخليا، بما يسهل عليها مهمة التعامل معه كيفما تشاء دون أن يرتب ذلك أية التزامات تجاه المجتمع الدولي.

٢ـ أن قبول إسرائيل عقد وحضور مؤتمر دولى يعنى أنه سيكون عليها الالتزام بكافة القرارات الدولية التى سيعقد على أساسها ذلك المؤتمر، ومن المعروف أن المؤتمر الدولى فى حال عقده ستكون مرجعيته القرارات الدولية المتعلقة بعملية التسوية التى صدرت منذ قرار التقسيم، وإلا فإن العرب لن يتحمسوا لحضور المؤتمر.

٣ـ أن فكرة عقد المؤتمر الدولى فى ضوء خبرة مؤتمر مدريد تعنى عودة لتوحيد مسارات التسوية، بكل ما يعنيه ذلك من قوة وتماسك الموقف العربي، وهو أمر لا يمكن أن توافق عليه إسرائيل، كما أنه لن يكون من السهل إقناع العرب بحضور مؤتمر دولى للسلام دون مشاركة بعض دول الصراع الأخرى.

٤ـ تخوف الولايات المتحدة من عقد المؤتمر برعاية الأمم المتحدة أو أية جهة دولية أخرى محايدة على النحو الذى يريده العرب، حيث أن ذلك يعنى عمليا تزايد احتمالات تراجع الدور الأمريكى فى عملية التسوية، وربما يكون ذلك بداية لوجود مناوئ للولايات المتحدة فى توجيه مسار تلك العملية.

### ب ـ مواقف الطرفين من المؤتمر

انعكس ترحيب الفلسطينيين والإسرائيليين بدعوة الرئيس الأمريكي فى سرعة تشكيل وفد تفاوضى فلسطينى برئاسة أحمد قريع للتفاوض مع الجانب الإسرائيلى الذى شكل وفدا برئاسة وزيرة الخارجية تسيبى ليفني، بهدف التفاوض حول وثيقة مشتركة تقدم إلى مؤتمر أنابوليس. وقد عقد الوفدان الكثير من جولات التفاوض، غير أن الخلافات سرعان ما ظهرت وتصاعدت، فى ظل مطالبة الجانب الفلسطينى بالتوصل إلى وثيقة تتطرق إلى القضايا الجوهرية فى الصراع بين الطرفين وهى القدس واللاجئين، والحدود والمستوطنات، والأمن، والمياه، ثم قضية الأسرى، وذلك وفق جدول زمنى محدد ومقبول، وهو ما أصر الجانب الإسرائيلى على رفضه. إذ أكدت وزيرة الخارجية الإسرائيلية على هذا الموقف بقولها إن لقاء أو اجتماع أنابوليس – وليس مؤتمر – يجب أن يكون مجرد بداية لعملية سياسية، على أن يتواصل الحوار بعده من دون جدول زمني، مع ضرورة التوصل إلى تفاهمات أساسية بشأن القضايا المحورية، وعلى أن يكون قيام الدولة الفلسطينية بعد تنفيذ المراحل المنصوص عليها فى خريطة الطريق الدولية، بما فيها حاجات إسرائيل الأمنية، أى أمن إسرائيل أولا، ثم قيام الدولة الفلسطينية ثانيا.

وفى هذا الإطار، شهدت مواقف الطرفين عدة تحولات خلال التفاوض على وثيقة المؤتمر، فعلى الصعيد الفلسطيني، بدأ موقف المسئولين الفلسطينيين من مؤتمر أنابوليس بالمطالبة باتفاق سياسى مفصل يتناول القضايا الجوهرية – كما سبق الإشارة – ولكنه تراجع إلى حد القبول بوثيقة مشتركة عامة تطرح على المؤتمر، ثم انتهى إلى القبول ببيان منفصل لكلا الطرفين. ففى البداية أصر الرئيس الفلسطينى محمود عباس على مطالبة رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت بضرورة وجود اتفاق تفصيلى وفق جدول زمني، مذكرا أولمرت بتداعيات اتفاق أوسلو ١٩٩٣، وفشل الطرفان فى إنجاح المفاوضات اللاحقة لهذا الاتفاق الذى تضمن مبادئ عامة تخص المرحلة الانتقالية. ثم تراجع هذا المطلب أمام الرفض الإسرائيلى له، إلى الموافقة على اقتراح أمريكى بالتفاوض على وثيقة سياسية تقدم إلى المؤتمر. غير أن الوفدين اللذين عملا على مدار ثلاثة أشهر قد فشلا فى التوصل إلى وثيقة سياسية بسبب شروط إسرائيل التعجيزية، وهو ما أدى إلى قبول الجانب الفلسطينى لعرض أمريكى آخر مفاده صدور بيان ختامى يعلن عن انطلاق المفاوضات النهائية.

أما بالنسبة للموقف الإسرائيلى فقد تغير أيضا عبر فترة الإعداد للمؤتمر. فبينما أصر رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت فى البداية على اعتبار مؤتمر أنابوليس مجرد لقاء دولى تقتصر أهميته فى انعقاده ليس أكثر، وأن الهدف منه هو تحسين صورة إسرائيل وفتح أبواب الدول العربية أمام التطبيع مع إسرائيل، فإنه اضطر إلى التعامل مع الأمر بجدية، ورفض تطرق المؤتمر إلى القضايا الجوهرية ومن ثم رفض اختتام المؤتمر بـ وثيقة مبادئ للحل والتفاوض، والاكتفاء ببيان خال من أى التزام. وقد جاء هذا التغير نتيجة ما حدث فى الساحة الداخلية الإسرائيلية، إذ هدد حزبا اليمين المشاركان فى الحكومة (شاس، وإسرائيل بيتنا) بالانسحاب من الائتلاف. كما قلل وزير الدفاع الإسرائيلى إيهود باراك من أهمية المؤتمر، مشيراً إلى ضرورة إحياء مسار التفاوض السورى رافضاً تقديم تسهيلات على تنقلات الفلسطينيين من ثم وإزالة الحواجز العسكرية. كما قامت وزيرة الخارجية تسيبى ليفنى بخفض التوقعات من المؤتمر إلى أدنى درجة بإثارة الحديث عن يهودية الدولة كشرط للتفاوض مع الفلسطينيين.

أما فيما يتعلق بموقف الرأى العام لدى الجانبين، فقد أبديا تشاؤما ملحوظا حيال مؤتمر أنابوليس وإمكانية أن ينعكس بالإيجاب على العلاقات بين الجانبين. فطبقا للاستطلاع الذى أجراه مركز القدس للإعلام والاتصال قبل انعقاد المؤتمر بأسبوعين عبر ٦٢٪ من الفلسطينيين عن اعتقادهم بأن المؤتمر سيفشل. كما عبر ٤٧٪ عن أن فشل المؤتمر لن يؤثر على الوضع الفلسطيني. وفى مقياس السلام الذى أجراه مركز "تامى شتاينمتس" لأبحاث السلام فى الثالث من نوفمبر عبر ٦٣٪ عن اعتقادهم بأن المؤتمر لن ينجح فى التعامل مع نقاط الخلاف الجوهرية بين إسرائيل والفلسطينيين، كما عبرت نسبة مماثلة عن أن هذا المؤتمر لن ينجح فى زيادة فرص تحقيق اتفاق السلام. وكانت صحيفة يديعوت أحرونوت الاسرائيلية قد أجرت استطلاعا آخر قبيل المؤتمر عبر خلاله ٢٢ ٪ فقط أن المؤتمر سيؤدى إلى إعادة اطلاق عملية السلام.

وقد استمرت تلك النظرة التشاؤمية إلى المؤتمر بعد انعقاده. فطبقا لاستطلاع الرأى العام المشترك الذى أجراه كل من المركز الفلسطينى للبحوث السياسية والمسحية فى رام الله ومعهد ترومان لأبحاث السلام فى الجامعة العبرية فى الفترة بين ١١-١٩ ديسمبر عام ٢٠٠٧، وصف ١٦٪ فقط من الإسرائيليين و١١٪ من الفلسطينيين مؤتمر أنابوليس

بالنجاح فى دفع عملية السلام، بينما قال ٧٤٪ من الإسرائيليين و٥٩٪ من الفلسطينيين بأنه كان فاشلا. والملاحظ هنا تزايد نسبة الإسرائيليين الذى رأوا المؤتمر فاشلا مع مرور الوقت، فقد كانت تلك النسبة ٥٠٪ فى الاستطلاع الذى نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية فى أعقاب انتهاء المؤتمر. كما أظهرت النتائج أن ثمة توقعات منخفضة لدى الطرفين إزاء قدرة المؤتمر على تحسين العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية، حيث عبر ٣٪ فقط من الإسرائيليين و١٨٪ من الفلسطينيين عن اعتقادهم أن المفاوضات بين الطرفين سوف تستمر وأن المواجهات المسلحة سوف تتوقف بعد المؤتمر. كذلك توقع ٣٩٪ من الإسرائيليين و٤٢٪ من الفلسطينيين العودة للمفاوضات.

**الدول المشاركة فى مؤتمر أنابوليس**

- الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن الدولي: الولايات المتحدة، والصين، وفرنسا، وبريطانيا، وروسيا.

- الدول العربية المشاركة: مصر، والأردن، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، ولبنان، والجزائر، والبحرين، والعراق، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وسلطنة عمان، وقطر، والسودان، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن، وفلسطين.

- دول أخرى: إسرائيل، البرازيل، وكندا، والدنمارك، وألمانيا، واليونان، والهند، وإندونيسيا، وإيطاليا، واليابان، وماليزيا، والنرويج، وباكستان، وبولندا، والسنغال، وسلوفينيا، وإسبانيا، وجنوب إفريقيا، والسويد، وتركيا.

- منظمات وهيئات دولية: الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون، ومبعوث اللجنة الرباعية للسلام بالشرق الأوسط تونى بلير، والأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، والمنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبى خافيير سولانا، والمفوضية الأوروبية، أما البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فقد شاركا كمراقبين للمؤتمر.

### ج - تحديد الأدوار

إن أهم ما ميز دعوة الرئيس الأمريكى لعقد مؤتمر من أجل السلام فى الشرق الأوسط، أن تلك الدعوة جاءت مصحوبة بتحديد واضح من قبل الرئيس الأمريكى للدور الذى يجب أن يقوم به كل طرف من المعنيين بعملية التسوية وصولا إلى عقد المؤتمر الدولى للسلام. إذ أكد فى الدعوة على أنه على الشعب الفلسطينى استنكار المقاومة المسلحة أو ما أطلق عليه الرئيس الأمريكى "الإرهاب" من خلال أفعال محددة تنقل هذا الاستنكار من خانة الاستنكار اللفظى إلى الاستنكار الفعلي. بمعنى أن تقوم الحكومة الفلسطينية باعتقال من يقومون بتلك الأعمال وتفكيك البنى التحتية التى يعتمدون عليها فى أعمالهم. وفى هذا السياق أكد الرئيس الأمريكى على ضرورة القيام بمصادرة الأسلحة غير المشروعة، ووقف الهجمات ضد إسرائيل، وإطلاق سراح الجندى الإسرائيلي المختطف "جلعاد شاليت". وفى مقابل ذلك تقوم إسرائيل بالإفراج عن عائدات الضرائب الفلسطينية وتحويلها للحكومة الفلسطينية التى عينها الرئيس محمود عباس برئاسة سلام فياض، وإزالة المستوطنات غير المصرح بها ووضع حد لتوسيع المستوطنات القائمة. أما الدول العربية فكان عليها تقديم كل الدعم والتأييد لحكومة فياض، ورفض ما تقوم به حماس من عنف، وتوفير المساعدات التى يحتاجها الشعب الفلسطيني، وتبادل الزيارات على مستوى وزارى مع إسرائيل. كما ناشد الرئيس الأمريكى المجتمع الدولى بضرورة تقديم دعم حقيقى لدعاة التسوية والسلام فى فلسطيني، وتقديم الدعم اللازم لإنجاح المؤتمر المزمع عقده. إضافة إلى ذلك فقد وعد الرئيس الأمريكى بأن يقدم للسلطة الفلسطينية نحو ١٩٠ مليون دولار للإغاثة الإنسانية، و٢٢٨ مليون دولار قروضاً للمشروعات التجارية، و٨٠ مليون دولار لإصلاح الأجهزة الأمنية.

### د - نتائج المؤتمر

لقد كان متوقعا فى ضوء ملابسات عقد المؤتمر، سواء فيما يتعلق بتأزم الموقف الداخلى لطرفى الصراع، والمأزق أو على الأقل التحدى الذى تواجهه الولايات المتحدة فى المنطقة فيما يتعلق بكل من العراق وإيران، أو ما يتصل بعدم تمكن

وفدى الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى من الاتفاق على وثيقة مشتركة على نحو ما كانت تهدف الولايات المتحدة عند الدعوة إلى المؤتمر، ثم استمرار الخلافات الموجودة بين الطرفين التى استمرت حتى انعقاد المؤتمر إلى درجة اضطرت الرئيس الأمريكى للتدخل فى اللحظات الأخيرة قبل انتهاء المؤتمر لضمان توقيع الطرفين على وثيقة التفاهم المشترك، التى خرج بها المؤتمر، فى ضوء كل ذلك كان متوقعاً ألا يخرج المؤتمر بنتائج ذات مغزى بالنسبة لعملية التسوية. ومن ثم، ركزت الولايات المتحدة على خفض سقف التوقعات من المؤتمر، إذ أكد الرئيس الأمريكى أن هدف المؤتمر ليس التوصل لاتفاق، ولكن لإطلاق المفاوضات، وأن مهمة بلاده هى تقديم الدعم الذى يحتاجه الطرفان للنجاح. وبهذا المعنى الأخير، يمكن القول إن المؤتمر قد نجح. حيث أعلن الرئيس الأمريكى عقب انتهاء المؤتمر عن بدء مفاوضات فورية تبدأ من يوم انتهاء المؤتمر تشمل كل القضايا الجوهرية دون استثناء، فى إطار التوجه نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وبذل كل الجهود الممكنة للتوصل لتسوية سلمية قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

وفى هذا السياق، دعا الرئيس الأمريكى السلطة الفلسطينية إلى تفكيك البنية التحتية للإرهاب، كما طالب إسرائيل بإظهار دعمها لإنشاء دولة فلسطينية من خلال وضع نهاية للتوسع الاستيطاني، وإيجاد سبل تمكن السلطة من القيام بمسئوليتها دون تعريض أمن إسرائيل للخطر. ومن ثم، تم الاتفاق على تشكيل لجنة متابعة للإشراف على المحادثات، كما جرى تشكيل آلية أمريكية ـ إسرائيلية ـ فلسطينية لمراقبة ما يتم تنفيذه من اتفاقيات. وعلى الرغم من أن ذلك الإعلان كان كافيا فى حد ذاته لتفاؤل الفلسطينيين ومعهم العديد من الدول العربية، إلى الدرجة التى دفعت الرئيس أبو مازن للقول إن المؤتمر وضع قطار التسوية على "السكة"، فإن التصريحات والأفعال الإسرائيلية منذ انتهاء أعمال المؤتمر، قد دفعت فى الاتجاه العكسى لما تم الإعلان عنه وحالة التفاؤل التى أوجدها ذلك الإعلان.

ففى اليوم التالى لانتهاء أعمال المؤتمر استبعد إيهود أولمرت ـ فى حديث للإذاعة الأمريكية العامة ـ إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام خلال عام ٢٠٠٨. ثم أكد هذا الموقف بشكل أكثر حسما وتفصيلا بعد يوم آخر بإعلانه عن ثلاث لاءات جديدة، إذ أعلن أن الحرم القدسى ـ جبل الهيكل عند اليهود ـ خارج نطاق النقاش، وأن ما حدث فى أنابوليس لا ينطبق قبل وضع هذا الحرم، وأن إسرائيل لن تلزم نفسها بأى موعد نهائى للتوصل لاتفاق مع الفلسطينيين بأى شكل من الأشكال، وهو الموقف الذى أكده أيضا فى الثانى من ديسمبر حينما نفى أن يكون قد التزم بجدول زمنى نهائى للمفاوضات مع الفلسطينيين التى تمت فى أنابوليس، وأنه لن يتم تنفيذ أى اتفاق، حتى ينفذ الفلسطينيون جميع متطلبات خريطة الطريق. وكما هو واضح فإن أولمرت تحت تأثير الأزمة الداخلية والخوف من انفراط عقد حكومته الائتلافية عاد ليؤكد على المواقف الثابتة إسرائيليا وعلى التزامه التام بها، الأمر الذى قد يقنع شركائه والرأى العام الإسرائيلى بأن ما فعله فى أنابوليس كان مفروضا إلى حد بعيد عليه، وأنه لم يكن من المنطقى ولا من صالح إسرائيل عدم حضور المؤتمر لمجرد الحضور دون أن يعنى ذلك مساسا بالمواقف والمصالح الإسرائيلية.

أما الولايات المتحدة، فقد اضطرت فى الثلاثين من نوفمبر ٢٠٠٧ إلى سحب مشروع قرار قدمته لمجلس الأمن يطالب بدعم عملية السلام عن طريق تبنى نص البيان المشترك لمؤتمر أنابوليس، وذلك بعد ساعات قليلة من تقديم المشروع. وقد جاء ذلك عقب اعتراض إسرائيل وعدد من أعضاء مجلس الأمن الدولى على مشروع القرار. إذ رأى عضو فى البعثة الإسرائيلية لدى الأمم المتحدة أن إسرائيل تحفظت على مشروع القرار لأنه ينطوى على تدويل القضية، بما سيرتب التزامات دولية جديدة على إسرائيل، وأنه من الأفضل تأكيد نتائج اجتماع أنابوليس من خلال مسارات التفاوض الثنائية. كما لم تتدخل الولايات المتحدة لاحقا لضمان استمرار المفاوضات التى اعتبرت الإنجاز الأهم للمؤتمر. وهو الأمر الذى يشير بوضوح إلى أن الولايات المتحدة كانت تريد مجرد عقد المؤتمر بصرف النظر عما يمكن أن يحدث لاحقا، فمن ناحية، وسيسجل انعقاد المؤتمر فى سجل إنجازات الرئيس الأمريكي، الأمر الذى يمكن استخدامه فى الدعاية للحزب الجمهورى فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية، كما أنه يرفع عنها الاتهام العربى بعدم الاهتمام بملف القضية الفلسطينية.

أما عن آلية المفاوضات التى أطلقها المؤتمر، والتى بدأت باجتماع الوفدين الفلسطينى والإسرائيلى فى الثانى عشر من ديسمبر فإنها لم تتمكن من تحقيق أى إنجاز يذكر، إذ تأثرت سلبا بالتطورات التى حدثت على الأرض منذ انتهاء مؤتمر أنابوليس. فرغم أن يوم الثالث من ديسمبر شهد قيام إسرائيل بالإفراج عن ٤٢٩ معتقلا فلسطينيا، معظمهم من حركة فتح، فيما أعتبر بادرة طيبة فى إطار توفير بيئة ملائمة لإنجاح المفاوضات المقرر البدء فيها طبقا لمؤتمر أنابوليس، إلا أن إسرائيل عادت فى اليوم التالى واتخذت قرارا بتوسيع مستوطنة جبل أبو غنيم (هارحوماه) جنوب القدس، فيما

أعتبر نسفا لإمكانية تحقيق أى انجاز فى المفاوضات، إذ أنه ـ على حد تعبير وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس خلال مؤتمر صحفى مع نظيرتها الإسرائيلية تسيبى ليفنى فى بروكسل فى السابع من ديسمبر ـ لا يساعد على بناء الثقة. ومن ثم فشلت جولة المفاوضات الأولى لمناقشة قضايا الوضع النهائى فى الثانى عشر من ديسمبر بعد ٩٠ دقيقة فقط من بدايتها، حيث اصطدمت المفاوضات بقضية الخطط الإسرائيلية الأخيرة لتوسيع مستوطنة جبل أبو غنيم.

وفيما يشير بوضوح إلى أن ثمة التزام بفصل المسار ذى الطابع الدولى لمعالجة القضية الفلسطينية عن تطورات ملف العلاقة الثنائية بين طرفى الصراع، فإنه على الرغم من توتر الأمور بين الجانبين وفشل الجولة الأولى للمفاوضات، فقد عقد مؤتمر باريس للمانحين ـ الذى يعد المؤتمر الأكبر من نوعه منذ مؤتمر عام ١٩٩٦ الذى عقد فى باريس أيضا من أجل توفير فرص إقامة الدولة الفلسطينية ـ كما كان مقررا له فى السابع عشر من ديسمبر بحضور ٩٠ دولة ومؤسسة مانحة، وقد تعهدت الجهات المانحة الدولية بدفع ٧,٤ مليار دولار للفلسطينيين خلال الأعوام الثلاثة المقبلة، بينما كان الفلسطينيون يطمحون إلى الحصول على ٥,٦ مليار دولار. ومرة أخرى تؤكد إسرائيل أنه لا علاقة لما يحدث على المستوى الدولى بما تريد القيام به على الأرض، إذ قررت فى نفس يوم انعقاد المؤتمر استئناف الحفريات فى باب المغاربة، التى كانت قد توقفت فى يونيو عام ٢٠٠٧ بسبب ردود الفعل التى أثارتها تلك الحفريات، حيث نقلت صحيفة هاآرتس عن أولمرت قوله أنه لا يرى أى مشكلة فى استئناف الحفريات، وأن إيقاف العمل كان نابعا من مشكلات فى التخطيط ولم يكن ناتجا عن قرار سياسى.

كما فشلت الجولة الثانية من المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية التى عقدت فى مدينة القدس المحتلة فى الرابع والعشرين من ديسمبر فى إحراز أى تقدم فى الموضوعات التى تم بحثها. ففى حين طالب الوفد الفلسطينى الإسرائيليين بضرورة وقف بناء المستوطنات فى القدس والضفة الغربية، واعتبرها غير شرعية ومخالفة لخطة خريطة الطريق، فإن فريق التفاوض الإسرائيلى رأى أن على الفلسطينيين أن ينفذوا ما تنص عليه خريطة الطريق أولا، باعتبار أنها تدعو الفلسطينيين إلى كبح جماح عناصر المقاومة فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الأرجح، فإن سبب فشل تلك الجولة هو أنها عقدت فى ظل استفزازات إسرائيلية تتعلق بالاستمرار فى الاستيطان، إذ كشفت وزارة الإسكان الإسرائيلية النقاب عن اقتراح بناء ٧٤٠ منزلا جديدا فى عام ٢٠٠٨ على أراض محتلة قرب القدس، منها ٥٠٠ فى جبل أبو غنيم و ٢٤٠ فى مستوطنة "معاليه أدوميم". كما قامت مجموعة من اليهود المتطرفين، تحت حماية قوة من الشرطة الإسرائيلية فى نفس يوم انعقاد الجولة، باقتحام حرم المسجد الأقصى المبارك من جهة باب المغاربة الذى تسيطر سلطات الاحتلال الإسرائيلى على مفتاحه منذ عام ١٩٦٧.

وجدير بالذكر أن حركة البناء فى المستوطنات لم تتوقف بعد انعقاد مؤتمر أنابوليس. إذ كشفت حركة "السلام الآن" الإسرائيلية المناهضة للاستيطان، فى نهاية شهر مارس عام ٢٠٠٨، عن تزايد الأنشطة الاستيطانية بالضفة الغربية المحتلة منذ مؤتمر أنابوليس، حيث يجرى العمل فى نحو ٥٠٠ مبنى سكنى فى ١٠١ مستوطنة بالضفة. وأنه على مدار شهرى يناير وفبراير عام ٢٠٠٨، أعطى وزير الدفاع الإسرائيلى إيهود باراك الضوء الأخضر لبناء ما لا يقل عن ١٧٥٠ وحدة سكنية فى مستوطنات الضفة، من بينها ٧٥٠ فى أحياء يهودية بالقدس الشرقية. كما كشفت صحف إسرائيلية فى الثامن من يناير ٢٠٠٨ عن مشروع لبناء ٦٠ وحدة سكنية فى حى رأس العمود بالقدس الشرقية المحتلة، وقد حصل المشروع على التراخيص اللازمة من بلدية القدس، ويحول المشروع دون إقامة ممر للفلسطينيين يربط الضفة الغربية بباحة المسجد الأقصى فى إطار إقامة دولة فلسطينية فى المستقبل.

علاوة على ذلك، فإن إسرائيل قد حاولت وضع عقبة أمام المفاوضات حتى قبل انعقاد المؤتمر، إذ أقر الكنيست فى الرابع عشر من نوفمبر مشروع قانون يهدف للحيلولة دون التنازل عن أى جزء من القدس المحتلة فى إطار أى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، وذلك من خلال رفع الحد الأدنى المطلوب من أصوات أعضاء البرلمان لاتخاذ مثل هذا القرار. ونص مشروع القانون على أن أى تعديل لقانون عام ١٩٨٠، الذى أعلن القدس بشطريها عاصمة كاملة وموحدة لإسرائيل، يتطلب موافقة ٨٠ صوتا بالبرلمان المكون من ١٢٠ عضوا بدلا من ٦٠ صوتاً. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من أن أولمرت قد أشار فى حديث إلى صحيفة "جيروزاليم بوست" فى الأول من يناير عام ٢٠٠٨ إلى إمكانية تقسيم القدس قائلا "إن إسرائيل قد لا تجد أمامها إلا هذا الخيار". فإنه شدد على أن مستوطنة "معاليه أدوميم" غير قابلة للتقسيم لأنها ـ على حد قوله ـ جزء من دولة إسرائيل.

ثم عاد الوفدان إلى المفاوضات مرة أخرى فى الرابع عشر من يناير ٢٠٠٨، نتيجة للاتفاق ـ خلال زيارة بوش

للمنطقة فى الأسبوع الأول من شهر يناير عام ٢٠٠٨ ـ على البدء بالمفاوضات الخاصة بالوضع النهائي. كما التقى الوفدان فى التاسع عشر من فبراير فى إطار اجتماع أبو مازن مع أولمرت لمناقشة قضايا الوضع النهائى وسط خلافات شديدة بشأن تأجيل مناقشة ملف القدس. حيث ذكرت صحيفة "هاآرتس" أن رئيس الوزراء الإسرائيلى اتفق مع وزيرة الخارجية الأمريكية على تأجيل المحادثات بشأن وضع القدس إلى المرحلة النهائية من المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، إلا أن أبو مازن قد رفض ذلك، مشددا على أن المناقشات بشأن وضع القدس يتعين عدم تأجيلها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ثمة اجتماعا للجنة الثلاثية الإسرائيلية ـ الفلسطينية ـ الأمريكية قد عقد فى الرابع عشر من مارس ٢٠٠٨ لمناقشة بعض القضايا الأمنية والاقتصادية ومسائل تتعلق بآليات التنسيق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وعلى الرغم من أن رئيس الوفد التفاوضى الفلسطينى أحمد قريع قد أعلن فى منتصف مارس ٢٠٠٨ أن عملية المفاوضات مع الإسرائيليين سوف تستأنف خلال أسبوع، إلا أن تلك المفاوضات لم تستأنف حتى نهاية شهر مارس، ربما بسبب العمليات الإسرائيلية المستمرة على غزة، وبسبب استمرار الاستيطان فى الضفة الغربية والقدس.

خلاصة القول، أنه إذا كان مؤتمر أنابوليس قد نجح فى إطلاق مفاوضات التسوية السلمية من جديد، إلا أن الاعتبارات الموضوعية المتصلة بالعلاقة بين الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى على الأرض، والوضع الداخلى لكل منهما، وعدم رغبة، وربما عدم قدرة، الولايات المتحدة على متابعة ما تم إنجازه، كل ذلك قد أدى فى النهاية إلى إفراغ إنجاز العودة إلى المفاوضات من مضمونه. ومع ذلك فثمة أهمية للتأكيد على أن المؤتمر قد كان على الأقل بمثابة حجر كبير ألقى فى مياه بحيرة التسوية الراكدة منذ بضع سنوات.

**الوثيقة المشتركة بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى التى صدرت عن مؤتمر أنابوليس**

**(أنابوليس، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧)**

"إن ممثلى حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، الممثلتين على التوالى برئيس الوزراء إيهود أولمرت والرئيس محمود عباس بصفته رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئيسا للسلطة الفلسطينية، لدى اجتماعهما فى أنابوليس فى ولاية ميريلاند برعاية رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش، وبدعم من المشاركين فى هذا المؤتمر الدولى، توصلا إلى التفاهم المشترك التالى:

"نعبر عن عزمنا على وضع حد لإراقة الدماء والمعاناة وعقود من النزاع بين شعبينا، وعلى بدء عهد جديد من السلام يقوم على الحرية والأمن والعدالة والكرامة والاحترام والاعتراف المتبادل، وعلى نشر ثقافة السلام واللاعنف، وعلى التصدى للإرهاب والتحريض، سواء صدر عن الفلسطينيين أو عن الإسرائيليين".

"وسعيا منا لتحقيق هدف إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب فى أمن وسلام، نوافق على البدء فورا بمفاوضات ثنائية بنوايا طيبة من أجل التوصل إلى اتفاق سلام يتضمن حلا لجميع المسائل العالقة بما فيها القضايا الأساسية بدون استثناء، مثلما نصت عليه الاتفاقات السابقة. نوافق على الدخول فى مفاوضات مكثفة، مستمرة ومتواصلة، ونتعهد ببذل كل الجهود للتوصل إلى اتفاق قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

"وقد تم الاتفاق من أجل تحقيق هذا الهدف على أن تعقد لجنة متابعة يترأسها مسئولا وفدى الطرفين اجتماعات منتظمة".

"وستضع لجنة المتابعة خطة عمل مشتركة، وتشكل فرق تفاوض فيما يتعلق بجميع القضايا برئاسة ممثل كبير عن كل من الطرفين وتشرف على عملها".

"وتعقد لجنة المتابعة أول اجتماعاتها فى ١٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٧". "ويواصل الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت لقاءاتهما كل أسبوعين لمتابعة المفاوضات وتقديم كل المساعدة الضرورية حتى تحرز تقدما".

**الوثيقة المشتركة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي التي صدرت عن مؤتمر أنابوليس (تابع)**

"كما يتعهد الطرفان بالشروع فورا في تنفيذ الالتزامات التي تمليها على كل منهما خارطة الطريق التي نصت على حل دائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس دولتين، مثلما وضعتها اللجنة الرباعية في ٣٠ ابريل/ نيسان ٢٠٠٣، ويتفقان على تشكيل هيئة أمريكية فلسطينية إسرائيلية بقيادة الولايات المتحدة تكلف بمتابعة تطبيق خارطة الطريق".

"ويتعهد الطرفان أيضا الاستمرار في تنفيذ التزاماتهما الحالية بموجب خارطة الطريق إلى حين التوصل إلى معاهدة سلام. وستقوم الولايات المتحدة بالإشراف على تطبيق الطرفين لتعهداتهما بموجب خارطة الطريق وتقويمه".

"وإذا لم يتفق الطرفان، فإن تطبيق معاهدة السلام المقبلة سيكون خاضعا لتطبيق خارطة الطريق تحت إشراف الولايات المتحدة".

## ثانيا: المسار السوري

ربما لم يشهد عام نقاشا، وتخوفا في ذات الوقت، حول تطورات ملف العلاقات السورية الإسرائيلية بقدر ما شهده العام ٢٠٠٧. ففي بداية العام تصاعد الحديث حول هذا الملف من منظور إمكانية التقدم في مسار التسوية على خلفية إشارات متبادلة من الطرفين حول الاستعداد لاستئناف المفاوضات، وإن كانت أكثر إيجابية في اتجاه التسوية من جانب سوريا، حيث ذكرت صحيفة هاآرتس الإسرائيلية في السادس عشر من فبراير أن الجانبين السوري والإسرائيلي قد توصلا في محادثات سرية جرت خلال العامين الماضيين إلى تفاهمات بشأن إبرام اتفاق سلام. إلا أن سوريا وإسرائيل ومعهما الولايات المتحدة قد نفيا ذلك تماما، وقبل ذلك بيومين وأمام لجنة السياسة الخارجية والأمن في الكنيست دعم أولمرت موقفه من قضية الانسحاب من الجولان بقوله أن ثلاثة وزراء سابقين – اثنان منهم من حزب العمل هما اسحاق رابين وإيهود باراك، والثالث من حزب الليكود وهو وبنيامين نيتنياهو ـ قد وافقوا على الانسحاب من الجولان في نهاية المطاف، وهو الأمر الذي فهم منه أن أولمرت يقر بالانسحاب من الجولان.

ثم ازداد الأمر سخونة في بداية شهر مارس على خلفية تدخل إسرائيل لمنع تنفيذ صفقة أسلحة تصل قيمتها إلى مليار دولار، تمنح روسيا بموجبها دمشق صواريخ متطورة مضادة للطائرات من طراز «إس ٣٠٠»، مما يمكن دمشق من ضرب الطائرات الإسرائيلية في غالبية مناطق الشمال. كما أعلنت «نانسي بيلوسي»، رئيسة مجلس النواب الأمريكي، أنها تلقت تأكيدات من الرئيس السوري بشار الأسد ـ خلال لقائهما في الرابع من أبريل ـ تفيد باستعداد دمشق لاستئناف محادثات السلام مع إسرائيل، وذلك ردا على رسالة نقلتها بيلوسي من إسرائيل تفيد استعداد تل أبيب لإجراء محادثات سلام مع دمشق. وقد دفع تسارع الحديث عن المسار السوري وزيرة الخارجية الإسرائيلية في بداية شهر مايو إلى تكثيف متابعتها للملف السوري بعد أن كانت قد عينت طاقما خاصا لمتابعة الملف منذ انتهاء الحرب على لبنان، اعتقادا منها في جدية النيات السورية إزاء التسوية. وعلى ذلك أوصت وزارة الخارجية الإسرائيلية في العاشر من مايو ببدء مفاوضات مع سوريا للتأكد من النيات الحقيقية للرئيس بشار الأسد.

### ١ ـ استئناف المفاوضات السورية الإسرائيلية

يعود تاريخ توقفت المفاوضات السورية الإسرائيلية إلى شهر يناير عام ٢٠٠٠، إذ توقفت المفاوضات بسبب خلافات حول حجم الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان السورية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. وتجدر الإشارة إلى أن باراك كان قد وافق في هذه المحادثات على الانسحاب من الجولان تقريبا مع بقاء السيطرة الإسرائيلية على الضفة الشرقية لبحيرة طبرية، وهو الأمر الذي رفضته دمشق آنذاك. فبينما تطالب سوريا بانسحاب كامل من الجولان، فإن إسرائيل ترفض ذلك وترى في الهضبة أهمية استراتيجية للسيطرة على بحيرة طبرية، التي تعتبرها إسرائيل أكبر احتياطي مائي لها. وتطالب سوريا باستئناف المحادثات من النقطة التي وصلت إليها المفاوضات قبل توقفها، وهو ما يعني ضرورة موافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي قبل أن يجلس إلى مائدة المفاوضات على الانسحاب من معظم الهضبة السورية.

ولقد كانت بداية طرح موضوع استئناف المفاوضات بين الجانبين، هى دعوة الرئيس الإسرائيلى السابق موشيه كتساف للرئيس السورى بشار الأسد فى الثانى عشر من يناير عام ٢٠٠٤ لزيارة القدس والدخول فى مفاوضات سلام جادة مع الإسرائيليين دون شروط مسبقة. ووجه كتساف الدعوة بعد يوم من إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون أن إسرائيل مستعدة للتفاوض مع سوريا إذا أوقفت مساعدتها ودعمها لما أسماه المنظمات الإرهابية، مؤكدا على ضرورة أن يتم ذلك من دون شروط مسبقة. وكما هو واضح فإن هذا الإعلان لم يحمل جديدا، لاسيما وأنه من المعروف أن شارون يعارض من الأساس التفاوض مع سوريا باعتبار أن ذلك ربما يتمخض فى النهاية عن اضطرار إسرائيل الانسحاب من الجولان أو أجزاء منها، وهو أمر لا يفضله شارون. وكان شارون قد أكد صراحة على موقفه إزاء الانسحاب من الجولان فى رده على التصريحات الصحفية التى نسبت للرئيس بشار الأسد فى مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز» مطلع شهر ديسمبر ٢٠٠٣، والتى أعلن فيها أنه لم يطرح شروطا مسبقة لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل وأنه إذا نجحت المفاوضات فقد تؤدى إلى إقامة علاقات كاملة وطبيعية بين دمشق وتل أبيب، حيث أعلن شارون أن أى مفاوضات مع سوريا يجب أن تبدأ من نقطة الصفر.

وفى السادس عشر من أغسطس ٢٠٠٦ أى بعد توقف الحرب على لبنان مباشرة أكد عمير بيرتس وزير الدفاع الإسرائيلى ضرورة أن تهيئ بلاده الظروف لإجراء حوار مع سوريا، وقال فى معرض حديثه عن العدوان على لبنان أن كل حرب تخلق فرصا لعملية سياسية موسعه وينبغى إجراء محادثات مع لبنان وإعداد الظروف لإقامة حوار مع سوريا. وعلقت صحيفة هاآرتس على تلك التصريحات فى اليوم التالى مباشرة قائلة فى افتتاحيتها ـ التى اختارت لها عنوانا معبرا عن موقفها وهو «اللاشريك فى دمشق» ـ «حسنا فعل وزير الدفاع عمير بيرتس عندما سارع إلى إشراك الجمهور فى ضرورة تهيئة الأرضية لمفاوضات مع سوريا... وأضافت أن بيرتس يتبنى المفاوضات مع سوريا بوصفها مكونا مهما فى أمن إسرائيل. وهو الأمر الذى أشار إلى أن ثمة رغبة حكومية فى استئناف العمل على ذلك المسار، وأن الأمر ربما يحتاج إلى تهيئة للجمهور الإسرائيلى. ولعله ليس من قبيل الصدفة أن تنشر صحيفة «يديعوت أحرنوت» الإسرائيلية فى الخامس والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٦ أن مجموعة من ٦٨ من الأكاديميين وكبار الضباط فى الاحتياط بعثوا بعريضة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت طالبوه فيها بالشروع فى محادثات سلمية مع الحكومة السورية، ومع السلطة الفلسطينية بما فى ذلك حماس ومع الحكومة اللبنانية، ووقع على تلك العريضة ـ حسب الصحيفة ـ البروفيسور «اهرون شخنوفر» الحائز على جائزة نوبل فى الكيمياء عام ٢٠٠٤، ومجموعة من كبار الكتاب الإسرائيليين، بما يشير مرة أخرى إلى ثمة رغبة على الأقل فى إعادة النظر فى طريقة التعامل الإسرائيلى مع الملف السورى المجمد منذ عدة سنوات.

ومن الواضح أن ملف المفاوضات السورية الإسرائيلية قد تأثر إيجابا بالحرب الإسرائيلية على لبنان على الأقل من زاوية إعادة إخراج الموضوع من الأدراج وطرحه للنقاش، فسوريا تعد أحد أهم مفاتيح التعامل الفعال مع الملف اللبنانى بكل تعقيداته، حيث نقل عن أحد الوزراء فى الحكومة الإسرائيلية فى ٢٠ أغسطس ٢٠٠٦ مطالبته بما هو أبعد من مسألة استئناف المفاوضات، حيث طالب الحكومة الإسرائيلية بأن تقوم بإعادة الجولان إلى سوريا، أما احتمال استئناف المفاوضات فقد بدأ يتخذ أبعاداً جدية فى أعقاب تطورين أساسيين هما:

**الأول**، ما أعلنته وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبى ليفني، يمينية التوجه، عن عزمها تشكيل لجنة رسمية للتحضير لبدء مفاوضات مع سوريا، إضافة بالطبع إلى ما سبق وأعلنه وزير الدفاع عمير بيرتس عن ضرورة تفعيل ملف المفاوضات مع سوريا.

**والثاني**، ما صرح به الرئيس السورى بشار الأسد لمجلة «دير شبيجل الألمانية» فى الرابع والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٦ حين قال أن سوريا تريد السلام مع إسرائيل لا إبادتها. وأضاف «لكن رأيى الشخصى وآمالى تجاه السلام قد تتغير ذات يوم، واذا تلاشى هذا الأمل فربما تكون الحرب فعلا هى الحل الوحيد».

أما عام ٢٠٠٧، فقد شهد الكثير من التصريحات للقادة الإسرائيليين التى تميزت بتضارب وتردد واضح من الجانب الإسرائيلى إزاء التعامل مع قضية المفاوضات مع سوريا. إذ حذر مائير داجان رئيس المخابرات الإسرائيلية فى الرابع عشر من مايو من خطورة إجراء مفاوضات مع سوريا، لأنه فى حال فشل هذه المفاوضات ستصبح احتمالات نشوب حرب بين سوريا وإسرائيل أكبر بكثير مما هى عليه الآن. بينما عاد عمير بيريتس وزير الدفاع الإسرائيلى ـ فى تصريحات

للقناة العاشرة بالتليفزيون الإسرائيلي - إلى التأكيد على موقفه من الملف السوري، إذ أكد انه بات لزاما على إسرائيل الشروع فى إجراء مفاوضات سلام مع سوريا.

إضافة إلى ما سبق، فقد اتضحت قمة التضارب والتردد فى الموقف الإسرائيلى فى المواقف التى عبر عنها رئيس الوزراء إيهود أولمرت عبر العديد من التصريحات. فبينما نقلت عنه صحيفة «معاريف» المقربة منه أنه درس موضوع المفاوضات مع سوريا بجدية، وكشفت بعض المصادر فى الخامس والعشرين من مايو أنه يميل إلى إجراء مفاوضات مع سوريا، فإن مكتبه فى الأول من يونيو أعلن أن رئيس الوزراء يستبعد إجراء مفاوضات سلام مع سوريا فى هذه المرحلة، وأوضح أنه برغم اهتمام أولمرت بالسلام مع سوريا فإن النظام الحاكم فيها لا يحرص على التوصل إلى اتفاق. ثم عاد مجلس الوزراء المصغر فى السادس من يونيو برئاسة أولمرت ليدرس فرص استئناف مفاوضات السلام بين إسرائيل وسوريا. وأكد أولمرت أن إسرائيل تريد تجنب الحرب مع سوريا على الرغم من المناورات العسكرية التى يجريها الجيش الإسرائيلى تحسبا لهذا الاحتمال. وأضاف أن إسرائيل تريد السلام مع دمشق ولا ترغب فى الحرب ويجب الاحتراس من سيناريو قد يحدث بسبب سوء تفاهم وقد يؤدى إلى تدهور الوضع الأمني. وأكد أنه نقل هذه الرسالة إلى سوريا عبر قنوات عدة.

وبينما أعلنت إسرائيل والولايات المتحدة فى الثامن من يونيو أن الوقت لم يحن بعد لاستئناف محادثات السلام بين إسرائيل وسوريا، فإن صحيفة «يديعوت أحرونوت» ذكرت فى اليوم التالى مباشرة أن إسرائيل أبلغت سوريا أنها مستعدة للانسحاب من هضبة الجولان المحتلة مقابل سلام دائم بين البلدين، وأوضحت الصحيفة أن رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت بعث برسائل من خلال مبعوثين أجانب (ألمان وأتراك) إلى الرئيس السورى قال فيها إن إسرائيل مستعدة للوفاء بالجزء الخاص بها فى اتفاق السلام، حتى إذا كان ذلك يعنى التخلى عن هضبة الجولان التى احتلتها إسرائيل عام١٩٦٧.

وفى العشرين من يوليو دعا أولمرت الأسد أيضا إلى التخلى عن طلبه الخاص بموافقة إسرائيل على الانسحاب من مرتفعات الجولان كشرط مسبق للمحادثات، وأعرب - فى كلمة أمام منتدى مزارعى وادى جيزريل - عن رغبته فى إحلال السلام مع كل دولة عربية، وقال إنه يرغب فى تحقيق ذلك عن طريق المفاوضات المباشرة بدون وساطة أمريكية. ثم أكد على تلك الرغبة فى السابع عشر من سبتمبر حيث قالت ميرى ايسين، المتحدثة باسم أولمرت، أن رئيس الوزراء جدد التأكيد على أن إسرائيل مستعدة للبدء بمفاوضات بدون شروط مسبقة، كما ترددت أنباء فى منتصف نوفمبر عن أن أولمرت يجدد محاولاته السرية لتبادل الرسائل السياسية مع سوريا عبر أطراف ثالثة، وقد اكتسبت تلك الأنباء أهميتها من خلال تصريح وزير الأمن الداخلى الإسرائيلي، آفى ديختر، بأن إسرائيل وسوريا قد تتوصلان إلى اتفاق سلام. وقال ديختر للإذاعة العسكرية الإسرائيلية فى الثالث عشر من نوفمبر: يمكننا التوصل إلى اتفاق مع سوريا، وهو البلد الذى يعتبر هذا الخيار الأكثر واقعية. كما كشفت بعض المصادر الإسرائيلية فى مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلى أن الإدارة الأمريكية غاضبة من محاولة باراك فتح قناة اتصال مع سوريا بهدف استئناف المفاوضات، لكنها (الإدارة الأمريكية) لن تقف عائقا أمام إسرائيل إذا قررت فتح هذا الحوار.

وقد انتقد بعض أعضاء الكينست من كتل اليمين الإسرائيلي محاولات كل من أولمرت وباراك لاستئناف الاتصالات السياسية مع سوريا، وقال النائب سيلفان شالوم من الليكود: إن هذه المحاولات مثيرة للقلق، معربا عن اعتقاده بأن إجراء حوار مع دمشق فى هذه المرحلة ينطوى على خطأ. وهو الأمر الذى يشير وربما يؤكد جدية أولمرت فى تفعيل الملف السوري، وهو ما دفعه أيضا إلى التصريح فى الخامس والعشرين من مارس عام ٢٠٠٨ إنه مستعد للسلام مع سوريا وآمل فى الجلوس مع السوريين. وبصفة عامة، فإن أولمرت كان حريصا خلال عام ٢٠٠٧ على إرسال رسائل سلام إلى سوريا وصل عددها إلى ٢٠ رسالة - طبقا لما كشفت عنه صحيفة هاآرتس الإسرائيلية فى الثلاثين من مارس ٢٠٠٨ - لبحث إمكان استئناف المفاوضات بين البلدين، إلا أن هذا الحرص ظل محصورا فى نطاق التصريحات الإعلامية التى ربما هدفت بالأساس إلى الضغط على الجانب السورى وإحراجه إقليميا ودوليا باعتباره يرفض دعوات السلام الإسرائيلية. وهو الأمر الذى يفسر حرص سوريا على الالتزام فى تصريحاتها بشأن هذا الملف بالتأكيد على أنها راغبة فى السلام واستئناف المفاوضات حتى دون أن تذكر أو تكرر شرطها السابق المتعلق بوديعة رابين، وأنها ترغب فى المفاوضات ولكن ليس عن طريق وكلاء. وقد أكد على هذا الموقف وزير الخارجية السورى وليد المعلم فى التاسع

من يناير عام ٢٠٠٨، حينما قال أن سوريا لا تتطلع إلى حل عسكرى مع إسرائيل، وهى مستعدة لاستئناف مفاوضات السلام معها بما لا يتعارض مع التقدم على المسار الفلسطيني. ثم عاد وأكد فى العشرين من مارس عام ٢٠٠٨ استعداد سوريا لاستئناف محادثات السلام، شريطة أن يكون السلام عادلا وشاملا على جميع المسارات، وألا يؤثر ذلك على المسار الفلسطيني.

أما فيما يتعلق بملف احتمالات الحرب بين الجانبين فقد شهد هو الآخر تضاربا كبيرا بين التصريحات الإسرائيلية. فبينما قال أولمرت فى الثامن من أغسطس ٢٠٠٦ أن إسرائيل لا تنوى مهاجمة سوريا، كما أن سوريا من جهتها لا تنوى مهاجمة إسرائيل، وأن احتمالية نشوب حرب بين الطرفين لن تأتى إلا نتيجة سوء تفاهم بينهما، مؤكدا استعداد إسرائيل لكل الاحتمالات فى هذا الشأن، فقد حذر بنيامين بن اليعازر، وزير البنى التحتية الإسرائيلي، فى الثانى والعشرين من أغسطس سوريا من مغبة شن حرب على إسرائيل، وقال بن اليعازر ـ فى تصريحات لراديو إسرائيل ـ إن دمشق ستندم على اللحظة التى ستفكر فيها بالاعتداء على إسرائيل، مشيرا إلى أن إسرائيل تبذل قصارى جهودها لمنع نشوب حرب، ولكن إذا فشلت هذه المساعى فإن إسرائيل سترد بضربة قاصمة. كما أكد أفيجدور ليبرمان، وزير الشئون الاستراتيجية الإسرائيلية، فى السادس والعشرين من أغسطس، أن الوقت غير مناسب حاليا لتوجيه ضربة عسكرية لسوريا. كما أشارت أجهزة الاستخبارات العسكرية فى الثالث عشر من أغسطس، أن سوريا قامت ببناء مستودع أسلحة ذات رءوس بيولوجية وكيميائية وصواريخ سكود وكاتيوشا، بإمكانها الوصول إلى تل أبيب وإصابة الآلاف من الإسرائيليين، وذلك فى إطار الاستعدادات لاندلاع حرب محتملة مع إسرائيل. أما الموساد فقد أشار فى الثالث عشر من أكتوبر إلى أنه من المتوقع أن تبادر سوريا إلى تصعيد عسكرى ضد إسرائيل فى الجولان السورى المحتل، وذلك خلال سنتين، فى حال عدم تجدد المفاوضات بشأن مستقبل الجولان السوري. وقالت صحيفة يديعوت أحرونوت، إن تقديرات الموساد تشير إلى أن الرئيس السورى بشار الأسد معنى بجدية السلام مع إسرائيل، مقابل الانسحاب الكامل من هضبة الجولان، إلا أنه فى حال عدم حصول أى تقدم حتى العام ٢٠٠٩ فإن سورية سوف تبادر إلى عمليات عسكرية ضد إسرائيل من الجولان السوري. إضافة إلى ذلك فقد أعلنت إسرائيل فى العشرين من يونيو أنها تنظر إلى تسلم دمشق طائرات حربية من طراز «ميج ـ٣١»، على أنه بمثابة استعداد للحرب.

## ٢ـ الاختراق الإسرائيلي للمجال الجوى السورى

إن التوصيف الدقيق لحالة العلاقات السورية الإسرائيلية هى أنها حالة حرب. فرغم بعض محاولات السلام التى بدأت مع مؤتمر مدريد فى عام ١٩٩١ فإن سوريا تصر على أنه لا سلام دون عودة الجولان كاملة للسيادة السورية، وهو ما ترفضه إسرائيل تماما. إلا أن حالة الحرب تلك والممتدة منذ عام ١٩٦٧ لم تنعكس فى شكل عمليات عسكرية منذ عام ١٩٧٣، حيث ظلت الحدود السورية الإسرائيلية هادئة، بل إن الجانبين قد حافظا دوما على أن تبقى كذلك. وعلى الرغم من أن وزير الدفاع الإسرائيلي «عمير بيرتس» كان قد نفى فى نهاية شهر ديسمبر عام ٢٠٠٦ نفيا قاطعا بعض المعلومات التى تداولتها وسائل إعلام إسرائيلية حول احتمال نشوب حرب مع سورية، إلا أن التحركات العسكرية لكل من سوريا وإسرائيل قد أبقت الحديث حول احتمالات الحرب فى دائرة الضوء. فقد أثارت معلومات تم تداولها فى فبراير ٢٠٠٧ حول تعزيز الجيش السورى قواته ـ قيل أنها بمساعدة إيران ـ فى المنطقة المجاورة لهضبة الجولان، التكهنات حول احتمال نشوب حرب بين البلدين. وفى نهاية الشهر ذكرت صحيفة "هاآرتس" أن الجيش السورى قام بتحريك قواته قرب الحدود مع إسرائيل على هضبة الجولان. كما أكد ضابط فى الاستخبارات العسكرية أن سوريا تعد قواتها لنزاع عسكرى مع إسرائيل. وكتب المحلل العسكرى الإسرائيلي "زئيف شيف" مؤكدا أن "الجيش السورى يعزز قدراته بشكل لا سابق له فى كل المجالات فى الفترة الأخيرة بمساعدة مالية من إيران". كما أشار إلى أن سورية "تتجهز بشكل مكثف بصواريخ من طراز سكود يبلغ مداها ٤٠٠ كلم تغطى كافة الأراضي الإسرائيلية، أجرت عليها تجارب ناجحة مؤخرا لتدارك ضعف سلاحها الجوي". وفى تعليق على ذلك قال الجنرال "عاموس جلعاد"، مستشار وزير الدفاع، "ليست هناك معلومات تشير إلى أن السوريين يستعدون لمهاجمتنا فى الأشهر المقبلة". وأضاف أن قيام سورية "بتعزيز قدراتها العسكرية لا يعنى أننا سنتعرض لهجوم غدا لكن بالتأكيد علينا أن نكون مستعدين لذلك"، لكنه لم ينف التحركات التى تحدثت عنها "هاآرتس".

لقد فاجأت إسرائيل سوريا باختراق مجالها الجوى فى السادس من شهر سبتمبر ٢٠٠٧، سواء فيما يتعلق بمكان

الاختراق أو ما يتعلق بالتوقيت الذى اختارته إسرائيل. فبالنسبة للمكان، حدث الاختراق على حدود سوريا الشمالية، حيث توجد تركيا، بينما لم تحدث على الحدود الجنوبية، حيث الحدود السورية الإسرائيلية، بما سبب انزعاجا تركيا شديدا، عبر عنه وزير الخارجية التركى بالقول أن الانتهاك غير مقبول وأن تركيا قلقة منه، إلى الحد الذى دفعها للتدخل لدى تل أبيب للحصول على تعهد إسرائيلى بعدم تكرار ما حدث مرة أخرى، رغم كل ما يقال حول أن تركيا قد سمحت للطيران الإسرائيلى باستخدام الأجواء التركية لتنفيذ مهمته. وربما فى هذا الإطار يمكن تفهم الزيارة التى قام بها وزير الخارجية السورى وليد المعلم لتركيا، وحرص الدولتين على توضيح أن ما حدث لا يمكن أن ينال من العلاقات التركية السورية، فقد ثارت تكهنات تتعلق باحتمال أن يتسبب ما سبق فى توتير العلاقات السورية التركية.
أما بالنسبة لتوقيت الهجوم، فيلاحظ أنه جاء فى ظل احتدام الحديث عن احتمالات الحرب بين سوريا وإسرائيل على خلفية التوتر الممتد بين الجانبين منذ انتهاء حرب لبنان فى صيف ٢٠٠٦ الماضى. وهو الأمر الذى أكسب هذا الاختراق خطورته على الرغم من أنها ليست المرة الأولى التى ينتهك فيها الطيران الإسرائيلى الحدود السورية. فقد شهد عام ٢٠٠٣ قيام المقاتلات الإسرائيلية بقصف معسكر تدريب فلسطينى فى سوريا فى شهر أكتوبر. كما شهد شهر يونيو من عام ٢٠٠٧ تحليق أربع مقاتلات إسرائيلية على مقر رئاسى فى اللاذقية.

ورغم أن دمشق وجهت رسالتين إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان ورئيس مجلس الأمن تشكوان فيهما تحليق الطيران العسكرى الإسرائيلى فوق قصر للرئيس السوري، فإنها احتفظت لنفسها بحق الرد على هذا الاختراق. وهو ذات الموقف الذى اتخذته إزاء انتهاك سبتمبر ٢٠٠٧، حيث أرسلت رسالتين إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون ورئيس مجلس الأمن تحذر فيهما الحكومة الإسرائيلية من مغبة ما قامت به إسرائيل من عمل عدوانى يمثل تحديا واضحا للقانون الدولى ولميثاق الأمم المتحدة ولقرارات مجلس الأمن. وكان اللافت للنظر أن سوريا لم تطلب من مجلس الأمن فى رسالتها تناول المسألة، أو أن ينعقد المجلس رسميا أو بشكل غير رسمى للبحث فى المسألة، ومع ذلك فإنها احتجت على تجاهل المجلس لرسالتها، ثم أعلنت أنها تحتفظ لنفسها بالرد على هذا الانتهاك كيفما ترى. وهو الأمر الذى دفع إلى استنتاج مفاده أن سوريا لن تذهب إلى حد الدخول فى حرب. كما أن إسرائيل كانت حريصة هى الأخرى على ألا تصل الأمور إلى حد الحرب، فأكد الرئيس الإسرائيلى أن حدة التوتر بين سوريا وإسرائيل قد خفت وأن إسرائيل مستعدة لإجراء مفاوضات سلام مباشرة مع سوريا، كما قام الجيش الإسرائيلى ببعث رسائل مطمئنة إلى سوريا عبر قيادة القوات الدولية العاملة فى الجولان تمهيداً للتدريب العسكرى الذى بدأ فى التاسع عشر من سبتمبر فى هضبة الجولان.

### أ ـ الموقف الإسرائيلى

منذ انتهاء الحرب الإسرائيلية على لبنان فى صيف ٢٠٠٦، وجدت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نفسها محاطة بكثير من الاتهامات، وتراجع الثقة فيها من جانب الإسرائيليين إلى حد بعيد، بعد النتائج المتواضعة التى حققها الجيش فى تلك الحرب. ويبدو أن هاجس كيفية إعادة الاعتبار والهيبة إلى الجيش الإسرائيلى قد ظل شاغلا لقادة الجيش والحكومة الإسرائيلية، فقفز الملف السورى إلى الواجهة بداية من خلال الحديث عن احتمالات تحريك ملف التسوية بين الجانبين، ومرة أخرى من خلال الحديث عن احتمالات اندلاع حرب بين الجانبين على خلفية توترات وتهديدات من الجانبين. كما بات التعامل الرسمى الإسرائيلى مع هذا الملف نفسه محاطا بكثير من الغموض والتردد وإرسال إشارات متناقضة. بل إن تلك السياسة قد وجدت صداها أيضا فى مؤسسة أكاديمية مثل معهد دراسات الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلى الذى أصدر دراسة أوصى فيها صناع القرار الإسرائيليين بضرورة المناورة بين رسائل قوة الردع وبين طمأنة سوريا منعا لتدهور الأوضاع إلى حرب غير مخطط لها. ونصحت تل أبيب بالاحتفاظ بموقف «غائم» حيال نواياها المستقبلية تجاه دمشق وتحاشى تهدئتها بشكل كامل.

ومنذ وقوع الاختراق الجوى للأجواء السورية التزمت إسرائيل رسمياً بالصمت المطلق حيال الإدلاء بأية تفاصيل أو الخوض فى أحاديث تتعلق بالغارة، رغم تناول وسائل الإعلام الإسرائيلية الحديث عن الاختراق باعتبار أن الطيران الإسرائيلى قد قام بعمل استطلاعى داخل الأراضى السورية، مما فتح الباب للعديد من الاجتهادات والتكهنات حول طبيعة وأهداف تلك العملية، ومغزى هذا الصمت غير المسبوق فى السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا. وكان لافتا للنظر ـ ومدهشا فى ذات الوقت ـ ما صرح به رئيس الوزراء إيهود أولمرت فى أعقاب العملية حينما قال أنه ليس لديه أى فكرة

عن دخول طائرات مقاتلة «إسرائيلية» المجال الجوى السوري. وأجاب على أسئلة الصحفيين بالقول «أنا لا أعرف عم تتحدثون». وعبرت وزيرة الخارجية تسيبي ليفني عن هدوئها التام حيال ما حدث فى سوريا، وقالت «إننا هادئون جدا». وقال وزير حماية البيئة جدعون عزرا «لا علم لدى عن ماذا يتحدثون، سمعت كل شيء من الإذاعة، كنت طوال اليوم فى هضبة الجولان والوضع هناك كان هادئا للغاية». أما الجيش، فقد قال متحدث باسمه أن الجيش لن يعلق على معلومات من هذا النوع.

وكما هو واضح فإن تلك التصريحات تؤكد وجود قرار إسرائيلي رسمى بالصمت حيال العملية التى قام بها الطيران الإسرائيلي، كما يرجح أن يكون الجيش الإسرائيلى قد تمكن من التأثير على رئيس الوزراء لدفعه باتجاه عدم الإدلاء بأية تصريحات تتعلق بالعملية، ربما حتى لا تتدهور الأمور على المستوى السياسي، فى نفس الوقت الذى يتم فيه على الأرض تحقيق كافة الأغراض العسكرية. وهو الأمر الذى يشير من ناحية أخرى إلى تزايد الحساسية لدى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تجاه تدخل المسئولين السياسيين فى الأمور العسكرية بعد حرب لبنان فى صيف العام الماضي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجيش الإسرائيلى قد واصل سياسة الغموض إزاء تلك العملية من خلال رفضه إعطاء أية تفاصيل تتعلق بالغارة، ليس للإعلام فقط، ولكن أيضا لجهات أوروبية وغربية عديدة طلبت من المؤسسة العسكرية بعض التفاصيل بشأن اختراق المجالين الجويين السورى والتركي.

وفى مقابل هذا الالتزام، قام كل من زعيم المعارضة بنيامين نيتنياهو وأفيجدور ليبرمان، وزير الشئون الاستراتيجية الإسرائيلي، بكسر حاجز الصمت الإسرائيلى إزاء هذا الاختراق، عبر توجيه التحية للجيش الإسرائيلى على ما قام به. إذ صرح بنيامين نيتنياهو بعد أسبوعين من الاختراق أن إسرائيل شنت بالفعل غارة على شمال سوريا. وقال أنه قدم دعمه لأولمرت بشأن تلك العملية باعتبار أن تلك العملية كانت ضرورية لأمن إسرائيل. أما ليبرمان فقد رحب فى الحادى عشر من أكتوبر بهذا الاختراق، قائلا «إن ما أنجزناه مهم للغاية، فقد اجتزنا بنجاح المرحلة الأولى من الجهود التى تسمح لنا باستعادة قوتنا على الردع». ويبدو أن سياسة الصمت التى اتبعتها إسرائيل قد قدمت فائدة أساسية لإسرائيل ما كان يمكن أن تحقق فيما لو اتبعت سياساتها المعتادة فى مثل تلك الحالات والقائمة على الإعلان والتباهى بما قامت به، إذ أن الصمت الإسرائيلى جنب إسرائيل الادانات الدولية والاستنكار باعتبارها دولة عدوانية تسعى لإثارة الاضطراب فى المنطقة، وحرم سوريا بالمقابل من استعداء المجتمع الدولي، وخاصة أوروبا، لإسرائيل، فالأوروبيون الذين يسارعون لاستنكار كل ضربة إسرائيلية ضد الفلسطينيين، تجاهلوا الغارة الإسرائيلية فى عمق الأراضى السورية. فالصمت فى هذه المرة كان فعالا.

**ب ـ الأهداف الإسرائيلية**

ليس من السهولة القطع بالأهداف الحقيقية لإسرائيل من اختراقها الأجواء السورية. ذلك أن الإسرائيليين لم يدلوا بمعلومات كافية حول العملية، بل إن الإعلان عن العملية ذاتها قد جاء من جانب السوريين، وهو الأمر الذى يصرف النظر عن كون العملية هدفت إلى إحراج النظام السورى داخليا وخارجيا. كما أنه يؤكد أن العملية قد جاءت لخدمة أهداف إستراتيجية إسرائيلية، لم تشأ إسرائيل الإعلان عنها، ربما لعدم إحراج سورية واستفزازها فى اتجاه التفكير فى خيار شن حرب لا تريدها إسرائيل فى الوقت الراهن على الأقل، عشية موسم الأعياد اليهودية، اعتمادا على أن الموضوع سينتهى طالما أنه لا يوجد إعلان عنه من جانبهم، وأن السوريين لن يعلنوا بأنفسهم عن اختراق لأجوائهم، لاسيما وأنه ليس واردا أن تقوم سوريا برد عسكري.

وفى هذا السياق، يمكن القول إن تلك العملية قد جاءت على الأرجح بهدف استعادة بعض من الهيبة المتآكلة للردع الإسرائيلى منذ حرب صيف ٢٠٠٦ مع حزب الله، حيث بدا أن ثمة حاجة للحكومة الإسرائيلية للتأكيد على رسالة مفادها أن المذهب العسكرى الإسرائيلى القائم على ضرورة نقل المعركة إلى أرض الخصم ما زال فاعلا، وأنه مازال لإسرائيل اليد الطولى فى الإقليم. وهناك تحليلات ذهبت إلى أبعد من ذلك لتؤكد أن العملية الإسرائيلية هدفت إلى تحقيق هدفين أساسيين:

**الأول**، هو نقل رسالة تحذير إلى سوريا مفادها أن إسرائيل على إطلاع على الجهود السورية لتطوير الترسانة الصاروخية وتمرير الصواريخ إلى حزب الله فى لبنان، وأن طائراتها قادرة على الوصول إلى أهدافها فى العمق السوري،

حيث استهدفت العملية منطقة تعتقد إسرائيل بأنها تضم منشآت معنية بتطوير الصواريخ وإنتاجها بمشاركة خبراء إيرانيين وكوريين شماليين، بينها معهد للأبحاث معنى بتحديث ترسانة سورية من الأسلحة الصاروخية، وكذلك ترسانة حزب الله اللبناني.

**الثانى،** هو اختبار القدرات السورية، وخاصة تلك المتعلقة بمجال الدفاعات الجوية، فى ضوء ما قيل عن تسلم سوريا صواريخ روسية جديدة من طراز أرض - جو ووضعها فى الخدمة الفعلية، وكذلك اختبار قدرة شبكة الرادارات السورية، والتى قام السوريون بتحديثها وتعديلها وفق حسابات جديدة بعد حادث تحليق الطائرات الإسرائيلية فوق القصر الرئاسى فى اللاذقية.

علاوة على ما سبق، فإن الأهداف الإستراتيجية السابق الإشارة إليها لا تنفى هدفا آخر، وإن كان يأتى فى مرتبة متأخرة على أجندة الأهداف التى دفعت إسرائيل لتلك العملية إلا أنه يظل أساسيا وهاما، وهو أن تلك العملية يمكن اعتبارها رسالة إلى الداخل الإسرائيلى بغرض طمأنته واستعادة ثقته المفقودة إلى حد ما فى مؤسسته السياسية والعسكرية منذ انتهاء حرب لبنان ٢٠٠٦. ومما يدعم ذلك الاستنتاج التغير الإيجابى الذى لحق بشعبية أولمرت لدى الرأى العام الإسرائيلى فى أعقاب تلك الغارة. فقد أظهرت استطلاعات الرأى العام الإسرائيلى، التى أجريت عقب عملية الاختراق، أن ثلاثة أرباع الإسرائيليين يدعمون الغارة، كما ارتفعت شعبية أولمرت بسبب تلك الغارة، حيث اعتبر ٣٥٪ أن أداء أولمرت كان «جيدا»، مقابل ٢٥٪ فى استطلاع أجرى قبل هذا الاستطلاع بأسبوعين، فيما رأى ٦٣٪ أن أداءه «غير جيد»، مقابل ٧٠٪ فى الاستطلاع السابق.

### ج ـ احتمالات الحرب

على الرغم من أن التوتر الذى شاب العلاقات السورية الإسرائيلية خلال ما يزيد على عام انتهى بعملية اختراق جوى إسرائيلى للأراضى السورية، قد حمل الكثير من المؤشرات التى توحى أن الطرفين مقبلان على حرب، إلا أن الشكل الذى انتهى به التوتر المتمثل فى الاختراق الإسرائيلى وطريقة الرد السورى عليه، ثم موافقة سوريا على حضور مؤتمر أنابوليس، تؤكد أن الحرب غير واردة بالمرة بين الطرفين على الأقل فى المديين القريب والمتوسط.

فرغم حاجة سوريا لتفعيل دورها فى المنطقة، الذى تقلص فى أعقاب انسحابها من لبنان، فيبدو أنه لن يكون فى صالحها خوض حرب فى ظل الظروف المرتبكة فى المنطقة سواء فى لبنان أو فى العراق، كما أنه ليس من صالحها أن تقدم نفسها للعالم فى الظروف الراهنة باعتبارها دولة ساعية إلى الحرب وإثارة الاضطراب فى المنطقة، ولعل ردها «الدبلوماسي» على الاختراق الإسرائيلى لمجالها الجوى يؤكد هذا الاستنتاج. ناهيك عن أن النشاطات العسكرية السورية هى بالأساس نشاطات دفاعية، بل إن بعض المسئولين العرب قد نقلوا لإسرائيل خلال أغسطس ٢٠٠٧ تأكيدات بأن سوريا لن تهاجم إسرائيل.

أما بالنسبة لإسرائيل، التى رفعت درجة تهديد خطر الحرب مع سورية من درجة (الاحتمال المنخفض) إلى درجة (المحتمل) فى أكتوبر عام ٢٠٠٧ ـ على نحو ما ذكر أنتونى كوردسمان فى تقريره « إسرائيل وسورية: الميزان العسكرى وتوقعات الحرب»ـ وفى ظل تدهور شعبية الحكومة الموجودة منذ حرب لبنان، فيبدو أيضا أنها لن تكون قادرة بأى حال من الأحوال على تحمل تكلفة حرب أخرى فى المنطقة، حتى وإن كانت الحسابات تصب فى اتجاه ترجيح كفتها للنصر فى تلك الحرب. كما أنه لن يكون من صالحها «تعكير» علاقاتها مع الولايات المتحدة، التى من المؤكد أنها لا تريد فتح جبهة أخرى فى الشرق الأوسط قبل الانتهاء من العراق، وهو الأمر الذى لن يحدث قريبا، ناهيك عن أن حربا ضد سوريا ستكون فرصة مواتية لإيران للانغماس أكثر فى قضية الصراع العربى الإسرائيلى، بما سيعقد احتمالات أية تسوية مستقبلية لهذا الصراع. والأهم من ذلك، والذى يقوى استنتاج أنه لا حرب قريبا بين سوريا وإسرائيل هو ما نقلته صحيفة «يديعوت أحرنوت» فى نهاية أغسطس ٢٠٠٧ من أن ثمة اتفاقا استخباراتيا قد تم توقيعه بين سوريا وإسرائيل تعهدتا بموجبه بعدم اعتداء أى منهما على الأخرى. وربما يفسر ذلك موقف وزير الدفاع الإسرائيلى إيهود باراك فى منتصف شهر أغسطس ٢٠٠٧ بشأن التوتر مع سوريا، حين قال «إسرائيل لا تريد الحرب، وسورية بحسب تقديراتنا لا ترغب بها كذلك، لذلك لا يوجد أى سبب لاندلاع نزاع مسلح».

### ٣ـ سوريا ومؤتمر أنابوليس

أعلنت سوريا فى الرابع عشر من نوفمبر موافقتها على حضور مؤتمر أنابوليس بعد أن تلقت تأكيدات من روسيا والرئيس الفلسطينى محمود عباس بأنها ستتلقى دعوة مباشرة لحضور المؤتمر. والواقع أن قرار سوريا بالمشاركة فى المؤتمر لم يكن سهلا، فقد سبق المؤتمر الكثير من الجدل حول هذه المشاركة، لاسيما فى ظل الإصرار السورى على إدراج قضية الجولان فى جدول أعمال المؤتمر، وعلى أن توجه إليها الدعوة من الولايات المتحدة باعتبارها عضوا أساسيا فى عملية السلام فى المنطقة.

ويمكن القول بصفة عامة أن سوريا قد وجدت نفسها فى مأزق حقيقى فيما يتصل بالمشاركة فى مؤتمر أنابوليس. فمن جهة، تنظر سوريا بتقدير واهتمام لأى حدث يتعلق بإمكانية تحريك ملف التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلي، أو للمسار الفلسطينى فقط لما لذلك من تداعيات على المسار السوري. إلا أن سوريا من جهة أخرى، لم تكن تستطيع الموافقة على حضور المؤتمر فى ظل عدم التأكد من طريقة دعوتها إلى المؤتمر وموقع قضية الجولان من جدول الأعمال. وقد أدى حسم هاتين المسألتين بشكل مرض إلى حد بعيد فى دفع سوريا نحو الموافقة على حضور المؤتمر. وقد عبر وزير الإعلام السورى عن موقف سوريا المبدئى من ذلك المؤتمر بقوله إن المؤتمر هو « تجمع دولى ومنبر دولى أدرجت فيه قضية الانسحاب الإسرائيلى من الجولان السورى المحتل إلى خط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، ويجسد إمكانية استئناف عملية السلام»، وأكد على ذلك نائب وزير الخارجية السورى فيصل المقداد الذى رأس الوفد السورى فى المؤتمر بقوله فى كلمته أمام المؤتمر أنه يمثل « خطوة إضافية للمساهمة فى صنع سلام عادل وشامل فى منطقتنا المضطربة.

أما عن أسباب حضور سوريا المؤتمر، فقد جاءت الموافقة على الحضور ـ كما قال وزير الإعلام السورى ـ «تلبية لدعوة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وتلبية أيضا للإجماع العربى الذى حصل فى القاهرة، وتلبية للنداءات التى وجهها الزعماء والقادة والملوك الأصدقاء لسورية من كل أنحاء العالم». إضافة إلى ذلك، فقد رأت سوريا أنه لا جدوى من الغياب عن مؤتمر يهدف إلى تناول الصراع العربى – الإسرائيلي، بما يعنى فرصة أكبر لتهميش الجولان من مسار تسوية هذا الصراع. ومن ناحية أخرى، فإن غياب سوريا سيعنى تكريسا لمحاولات فرض العزلة عليها وربطها بالمحور الإيراني. كما أن حضور سوريا المؤتمر سيسهم فى تعزيز محاولاتها للتأكيد على ترابطها مع الاستراتيجية العربية الجماعية الخاصة بتفعيل المبادرة العربية للسلام، وظهورها بمظهر الداعم للمفاوض الفلسطينى فى مباحثاته مع إسرائيل ضمن إجماع عربي.

ومع ذلك فقد انعكس عدم الارتياح الكامل من جانب سوريا لحضور المؤتمر وربما التشكك فيما يمكن الخروج به من هذا المؤتمر، فى القرار السورى بخفض مستوى تمثيل الوفد المشارك إلى المؤتمر، حيث رأس الوفد نائب وزير الخارجية الدكتور فيصل المقداد. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بينما رحبت الدول العربية ومعها إسرائيل بالقرار السورى بالمشاركة فى المؤتمر، فإن هذا القرار قد تعرض لانتقاد واضح من جانب إيران، فقد انتقد مستشار المرشد الأعلى لإيران حسين شريعتمدارى مشاركة سوريا فى أنابوليس، ووصف المشاركة بالقرار الخاطئ.

وعلى صعيد آخر، فقد وضع قرار سوريا بالمشاركة فى المؤتمر علامة استفهام حول موقفها من قضية التطبيع مع إسرائيل، لاسيما وأن القرار لا يتوافق إلى حد بعيد مع الثوابت التى تؤكد عليها سوريا بشأن قضية السلام مع إسرائيل، المتمثلة فى ضرورة تحرير الأراضى العربية، ورفض التطبيع المجانى للعلاقات مع إسرائيل، وأنه لا سلام بدون المسار السوري. وفى هذا الإطار حرص المسئولون السوريون على التأكيد على عدم تعارض مشاركة سوريا فى المؤتمر مع ثوابتها وموقفها من التطبيع. إذ أكدت الدكتورة بثينة شعبان وزيرة المغتربين فى سوريا إن مشاركة سوريا فى المؤتمر "لا تعنى التطبيع أو التنازل عن أية حقوق، فسورية تريد أن تكون جزءا من الإجماع العربى فى هذا المؤتمر الذى سيكون موافقة على مبادرة السلام العربية ومؤتمر مدريد وقرارات الأمم المتحدة كمرجعية للسلام فى المنطقة". كما أكد وزير الخارجية السورى وليد المعلم أن مؤتمر أنابوليس ليس تطبيعا مع إسرائيل "بدليل أننا شاركنا فى مؤتمر مدريد للسلام وتبع ذلك مفاوضات سورية إسرائيلية وفلسطينية إسرائيلية دامت أكثر من عشر سنوات ولم نعترف بإسرائيل وبالعكس مازالت حالة الحرب بين سوريا وإسرائيل قائمة." وجدير بالذكر هنا أن المشاركة السورية فى مؤتمر أنابوليس قد ساهمت فى تجاوز الأزمة التى خلفها الاختراق الإسرائيلى للأجواء السورية، وأكد الرغبة الأكيدة لدى سوريا فى استئناف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي.

## ٢ - الصراعات الداخلية الفلسطينية - الفلسطينية

ثمة إجماع بين أوساط المحللين والمراقبين، بل وبين الفلسطينيين أنفسهم على أن العام ٢٠٠٧ كان الأشد ضررا على القضية الفلسطينية، ولم يسبقه على لقب «العام الأسوأ» سوى عام النكبة في ١٩٤٨ الذي شهد قيام إسرائيل.

ففي بداية عام ٢٠٠٧ وبينما أوحى عقد اتفاق مكة (فبراير ٢٠٠٧) وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية لأول مرة منذ نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤، بأن محصلة تفاعلات الداخل الفلسطيني ستنحو بالنظام السياسي الفلسطيني منحي أكثر إيجابية، وذلك بوضع حد لـ«نظام الرأسين» داخل سلطة الحكم الذاتي الفسطيني، والذي نشأ عقب فوز «حماس» بالانتخابات التشريعية في يناير ٢٠٠٦، وتشكيلها بمفردها الحكومة الفلسطينية، الا أن الأوضاع سرعان ما انقلبت إلى النقيض تماما، عقب سيطرة «حماس» العسكرية على القطاع، في أحداث يونيو ٢٠٠٧، وما أدى إليه ذلك من انقسام سياسي وجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كانت حصيلته حوالي ١١٦ قتيلاً، وأضعافهم من الجرحى والمعاقين، والمئات من المعتقلين في الضفة وغزة، في وقت لم تتكبد فيه إسرائيل طوال العام ذاته سوى ١٥ قتيلا فقط، وهو أقل عدد من القتلى خسرته إسرائيل منذ أكثر من ٢٠ عاما، وربما منذ احتلالها للضفة وغزة عام ١٩٦٧.

بعد ذلك، أدى تضارب الحسابات لدى طرفي الأزمة الفلسطينية «فتح» و«حماس»، وزيادة حجم المؤثرات الخارجية في القرار الفلسطيني، إلى استمرار القطيعة، ومن ثم استمرار الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة وغزة، بالتزامن مع «تلاسن إعلامي» تصاعد أحيانا إلى حد «التخوين»، والاتهامات المتبادلة بخدمة أجندات خارجية وإملاءات أجنبية، الأمر الذي أدى إلى تشويه صدقية هذه القضية العادلة، باعتبارها قضية تحرر وطني، وتقويض مكانتها على كافة الأصعدة. كل ذلك في وقت لم تعد فيه بالفعل القضية الفلسطينية مركز اهتمامات العالم العربي، سواء على صعيد الحكومات أو حتى المجتمعات، بعد أن فقدت وضعية كونها المصدر الوحيد للتوتر في الشرق الأوسط. فثمة احتلال العراق، والصراع عليه، ومحاولات إيران تعزيز نفوذها فيه وفي الشرق الأوسط، في تحد للنفوذ الأمريكي، وللنظام العربي. وثمة مشكلات في السودان، ومخاطر تتهدد لبنان، ناهيك عن محاولات الدول الكبرى فرض مشروعاتها، على حكومات ومجتمعات المنطقة، بوسائل القوة والضغط، دون اعتبار لأولوياتها ومصالحها. ولم يلتفت قطبا الساحة الفلسطينية، في غمرة صراعاتهما وخلافاتهما، إلى أن القضية الفلسطينية لم تعد القضية المركزية في المنطقة، مع ما يستدعيه ذلك من مسارعة نحو المصالحة الوطنية، لوقف التدهور الحاصل. بل أظهر الطرفان من المواقف والممارسات، ما أكد مرارا وتكرارا أنهما أسرى نشوة «الحسم» الذي حققه كل منهما، كل في منطقته، لإنهاء حالة الازدواجية في سلطة الحكم الذاتي. وهو نهج أفشل حتى الآن

تسع وساطات رسمية وشعبية لإصلاح ذات البين في الانقسام الفلسطيني. كان آخرها «إعلان صنعاء» في مارس ٢٠٠٨. وتناسى الطرفان، فيما يبدو، أن حسم كل منهما كان وما يزال مجتزأ ومنقوصا... فما يزال «حسم» حماس العسكري بالانقلاب القاعدي على مؤسسات الرئاسة الأمنية، محصورا ومحاصرا في القطاع، في وقت لا تلوح فيه أي مؤشرات كافية، لوجود مقومات لدى حماس للانكفاء جديا على نتائج حسمها العسكرية في غزة. كذلك لا يزال «حسم» فتح السياسي بـ«انقلاب القصر» الذي مارسته مؤسسة الرئاسة عبر ما يقرب من مائة مرسوم تجاوزت - برأي الكثيرين - النظام الأساسي (الدستور) الفلسطيني، وعطلت مواد أساسية فيه، وألغت دور المجلس التشريعي، بل وأخرجت بعض فصائل العمل الوطني الفلسطينية، بما فيها تلك المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، عن القانون، عبر اعتبار أجنحتها العسكرية «ميليشيات خارجة على القانون تستوجب المطاردة والتوعد بالعقاب» ... «انقلاب القصر» هذا لا يزال مرتهناً بدوره لنتائج مفاوضات، ربما لم يتوافر من قبل الإجماع في الساحة الفلسطينية على عدم جدواها، مثلما هو متوافر الآن. فضلاً عن أنها تسير جنبا إلى جنب مع استمرار العدوان والمجازر والحصار والاستيطان (بما في ذلك الاستيطان داخل القدس) والجدار.

وفوق ما تقدم، فقد تناسى طرفا الأزمة حقيقة أن استمرار الوضع الراهن يقود تدريجيا- ولو بشكل نسبي- إلى تآكل مصداقية قيادة كل منهما، ويهدد بتحويلهما من قيادات وطنية، إلى قيادات فئوية، وبتحويل رجالاتهما من قادة إلى مجرد «حكام»، لا يعرف أحد كم ستطول قدرة بعضهم على إدارة شئون الحياة اليومية، في قطاع غزة المغلق والمحاصر بآلة الحرب الإسرائيلية. أو إلى متى سيستمر اعتراف تل أبيب وواشنطن، ببعضهم الآخر حكاما للحكم الذاتي الذي أعيد احتلاله في إبريل عام ٢٠٠٤ في الضفة الغربية. بما يهدد في التحليل الأخير بفراغ قيادي، نتيجة للطريق المسدود الذي وصل إليه الحوار بين الحركتين.

تلك الوضعية الصعبة التي تعيشها الحركة الوطنية الفلسطينية اليوم، نتيجة للانقسام والفوضى وغياب الهدف، يفاقمها عدة معطيات:

**أولها**: أن الحركة الوطنية وهي تعيش هذه الحالة، تبدو منهكة ومستنزفة، بعد أن زجت بمعظم قواها في المواجهات العسكرية التي دارت طوال السنوات القليلة الماضية (أي منذ سبتمبر عام ٢٠٠٠)، ضد إسرائيل.

**ثانيها**: ثمة معضلة كبيرة تعاني منها الحركة الوطنية الفلسطينية، فمن ناحية ثمة تآكل واضح في حركة فتح، وضعف فيها الحراك الداخلي، ما أدى إلى تكلسها وتدني فاعليتها. واللافت، رغم مساعي عقد مؤتمرها السادس، أن ليس ثمة مؤشرات تفيد بإمكان استنهاض هذه الحركة لأوضاعها في المدى المنظور، وربما هذا هو ما دفع القيادي البارز فيها محمد دحلان إلى التصريح مؤخرا لصحيفة الحياة اللندنية بـ «أن الحركة تتهاوى بينما مساعي عقد المؤتمر العام لها تواجه العراقيل والعقبات والعثرات والتباينات، فضلا عن أن السجالات الفتحاوية الحادة على أشدها».

ومن جهة حركة حماس، فهي تُحسب عادة على منظومة «الإسلام السياسي» أكثر مما تُحسب كحركة تحرر وطني، ولعل هذا من أهم ما جعل منها قوة سياسية غير مرغوبة في الإطارين العربي والدولي، فضلا عن أنها لا تبدو مؤهلة أو «ناضجة» للتكيف مع الأوضاع العربية والدولية.

أما خارج حركتي فتح وحماس، فليس ثمة فصيل قادر على احتلال مكانة فاعلة، بحكم ضعف الفصائل وتشتت قواها، وتحول غالبيتها إلى مجرد هياكل من التاريخ، ناهيك عن أن معظمها يعمل اليوم لحسابات شخصية ضيقة، أكثر مما يعمل في الميدان الوطني.

**ثالثها**: في الوقت الذي تبرز فيه أهمية تحرك جموع الشعب الفلسطيني- كما تفعل دائما في الأوقات الحرجة- لوقف التآكل الداخلي في الحركة الوطنية الفلسطينية، ولإعادة الأمور إلى نصابها، عبر انتفاضة شعبية ثالثة ضد الاحتلال، أو عبر عملية تصحيحية داخلية، أو كلا الأمرين معا .... لا يبدو الشعب الفلسطيني في وضع أفضل من فصائله وقواه السياسية، بعد أن تعرض لاستنزاف طوال السنوات الماضية، وبعد أن أوقعته مقاطعة الدول المانحة له في دائرة الحرمان، في ظل اعتماد شبه كلي على معونات تلك الدول، وانعدام الموارد البديلة. وبعد أن فرضت إسرائيل الحصار المشدد عليه، بحيث جعلت من قطاع غزة سجناً كبيراً، ما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة،

وفقدان فرص العمل، وانهيار العملية التعليمية، وازدياد مظاهر الإحباط وانعدام الأمل.

وفي هذا الجزء من التقرير نرصد التفاعلات الفلسطينية - الفلسطينية متتبعين مسار الأحداث، بدءاً من تسلم حكومة الوحدة الوطنية مهامها في مارس ٢٠٠٧، وكيف كانت البيئة السياسية والأمنية في ظلها، ومرورا بمعركة السيطرة على قطاع غزة في يونيو ٢٠٠٧، وما ترتب عليها من انهيار تلك الحكومة، بعد أن سالت الدماء الفلسطينية على أيدي الفلسطينيين أنفسهم، ومن ثم انقسام النظام السياسي الفلسطيني ما بين حكومة الطوارئ (تحولت فيما بعد الى حكومة تسيير أعمال) في الضفة، والحكومة المقالة أو سلطة الأمر الواقع في غزة، وما ترتب على ذلك من وقوع مؤسسات وهياكل السلطة ذاتها ضحية لهذا الانقسام السياسي والجغرافي ما بين الضفة والقطاع. وانتهاء برصد مظاهر تكريس هذا الانقسام وتلك القطيعة، مع محاولة التعرف على الأسباب التي أدت الى أن يتسيد هذا الانقسام. المشهد الفلسطيني طوال أكثر من عام، وحتى وقتنا الحالي، في وقت يبدو فيه هذا السيناريو - أي استمرار الانقسام - هو الأكثر واقعية وربما يستمر خلال عام ٢٠٠٩ دون تغيير ملموس، لأن الحوار الوطني الجاد مازال ينتظر جلاء غبار المفاوضات والتسوية بعد اجتماع أنابولس في نوفمبر ٢٠٠٧، وجلاء غبار المساعي المصرية من أجل الهدنة أو التهدئة المفتوحة، وربما كذلك جلاء غبار التدافعات والتجاذبات الإقليمية.

## أولا: البيئة السياسية والأمنية في ظل حكومة الوحدة الوطنية

لم يستطع «اتفاق مكة» الموقع بين حركتي فتح وحماس في ٨ فبراير ٢٠٠٧، برعاية المملكة العربية السعودية، أن يحسم الخلاف بين الطرفين، إذ أن بنود الاتفاق لم يتحقق منها إلا تشكيل حكومة غير قادرة على الانسجام فيما بينها، ولهذا ظل مبدأ « الشراكة السياسية» لاسيما على صعيد المحافظين والسفراء «على الورق فقط» دون تنفيذ، فضلا عن أن الصلاحيات الأمنية ظلت موضع خلاف بين وزير الداخلية في حكومة الوحدة هاني القواسمي، والرئاسة الفلسطينية، حيث بقيت «المراكز الحساسة» في أجهزة الأمن حكرا على «فتح» لا ينافسها فيها أحد.

أمام هذا الواقع اصطدمت الخطة الأمنية التي أقرتها «حكومة الوحدة الوطنية» بحواجز عديدة، مما دفع وزير الداخلية هاني القواسمي إلى تقديم استقالته، إثر خلافه مع مدير جهاز الأمن الداخلي ورجل «فتح» العقيد رشيد أبو شباك، إذ اتهم القواسمي رشيد أبو شباك بمنعه من التصرف وفق رؤيته لإدارة الأجهزة الأمنية، وبالحد من صلاحياته. لكن إسماعيل هنية رئيس الوزراء رفض استقالة القواسمي، وحاول التوصل الى صيغة توافقية مع الرئيس أبو مازن، كي يتسنى لوزير الداخلية تنفيذ الخطة الأمنية المتفق عليها. فاجتمع عباس وهنية في ٩/ ٥/ ٢٠٠٧ بحضور وزير الداخلية والطيب عبد الرحيم أمين عام الرئاسة، وتم التوافق على تشكيل قوة مشتركة من حرس الرئاسة والقوة التنفيذية لتنفيذ الخطة الأمنية، لكن وفي أثناء الاجتماع، فوجئ الجميع بانتشار الشرطة الفلسطينية في الشوارع بأمر من «رشيد أبو شباك»، دون تنسيق مع وزير الداخلية أو رئيس الوزراء أو حتى الرئيس محمود عباس. بعد ذلك اجتمع هنية مع عباس ووزير الداخلية، بحضور وزير الخارجية السابق محمود الزهار، ونائب رئيس الوزراء عزام الأحمد والطيب عبد الرحيم، وتم الاتفاق على ما يلي:

- قرار وطني برعاية الرئيس عباس ورئيس وزرائه إسماعيل هنية بدعم وزير الداخلية هاني القواسمي.

- تشكيل غرفة عمليات مشتركة بإمرة وزير الداخلية، على أن يبدأ وزير الداخلية بالعمل على الفور من أجل الإعداد لتنفيذ الخطة الأمنية مع الأجهزة الأمنية ذات العلاقة.

- ينظم وزير الداخلية العلاقة مع الفصائل الوطنية والإسلامية من خلال آلية تضعها غرفة العمليات.

- تسمى القوة الأمنية الجديدة بـ «القوة المشتركة»

وبعد يومين فقط من الاجتماع السابق، اجتمع إسماعيل هنية مع القواسمي واتفق معه على أن يبدأ الأخير عمله بالاجتماع مع العميد «منار شحادة» قائد قوات الرئاسة، لوضع التصورات الأولية حول «القوة المشتركة». وفي الموعد المحدد لاجتماع القواسمي ومنار شحادة لم يحضر الأخير، حيث رفض رشيد أبو شباك مدير الأمن الداخلي الاتصال بالعميد منار إلا من خلاله.

إزاء ذلك أصر القواسمي على الاستقالة، لفشله في الحصول على أية صلاحيات. وقبلت استقالته هذه المرة، واستلم إسماعيل هنية وزارة الداخلية.

وفي أثناء ذلك ارتفعت وتيرة المصادمات الأمنية، والتراشق الإعلامي بين عناصر فتح وحماس، حتى أن يوم الثالث عشر من مايو ٢٠٠٧ شهد وحده أكثر من (٧٠) حالة اختطاف، زعمت حماس أنها تمت «من قبل الأجهزة الأمنية إزاء مواطنين، الكثيرون منهم ليسوا من أعضاء الحركة».

إزاء هذا التدهور قرر أبو مازن التوجه إلى غزة للاجتماع برئيس الوزراء إسماعيل هنية، بيد أنه عاد أدراجه من حيث أتى، بعد أن أشيع أن كتائب القسام قد أعدت خطة لاغتياله، عن طريق تفجير نفق أسفل أحد الشوارع التي سيمر بها موكبه، وهو ما نفته الكتائب، وكذلك قيادات حماس جملة وتفصيلا. فانعكس هذا الفراق السياسي على الحالة الأمنية المتدهورة أصلا، من ثم ازدادت عمليات القتل والخطف المتبادل.

ويبدو في تلك الأثناء أن سقوط أكثر من ٢٢ قتيلا من حركة حماس في أسبوع واحد، على أيدي الأجهزة الأمنية التابعة لفتح، قد أثار قلقا شديدا في أوساط «حماس»، ولهذا زادت نبرة التحذير لديها، من محاولات إفشال حكومة الوحدة الوطنية. وفي هذا الإطار صرح الناطق الإعلامي باسم كتائب القسام «أبو عبيدة» بأن «تشكيلات القسام في غزة لم تستخدم نصف قوتها بعد» في مواجهة من وصفهم « بجيش لحد العميل في غزة »، مشيرا إلى أن الكتائب لن تصمت طويلا على ما وصفه بالخروقات. ومع منتصف مايو ٢٠٠٧ بدت حركة حماس أكثر حزما في ردودها العسكرية، ففي صباح يوم ١٥/ ٥/ ٢٠٠٧ قصفت القوة التنفيذية وكتائب القسام موقع للأمن الوطني عند معبر المنطار، ما أدى إلى مقتل ثمانية منهم على الفور، وذلك ردا على مقتل «إبراهيم هنية» أحد قادة القسام الميدانيين، على يد عناصر حرس الرئاسة. وفي اليوم التالي مباشرة قامت مجموعة من عناصر القوة التنفيذية بمهاجمة منزل سمير المشهراوي عضو المجلس الثوري لحركة فتح، والمقرب من النائب محمد دحلان، وذلك بعد قيام مرافقي المشهراوي بمحاولة اختطاف المحاضر في الجامعة الإسلامية «زهدي أبو نعمة»، كما هاجمت القوة التنفيذية منزل مدير الأمن الداخلي «رشيد أبو شباك»، ما أدى إلى مقتل ستة من مرافقي أبو شباك أثناء الهجوم.

وعلى الرغم من كل الدعوات إلى التهدئة، إلا أن عمليات العنف المسلح لم تهدأ، بل ازدادت وأخذت الأمور منحى خطيرا، إذ لأول مرة في تاريخ القضية الفلسطينية تصدر فتوى علنية من قبل أحد «المشايخ» تجيز قتل عناصر حماس بعد وصفهم بالخوارج. فقد نشرت وكالة «فلسطين برس» القريبة من النائب محمد دحلان نص فتوى الشيخ شاكر الحيران والتي جاء فيها: «أيها العساكر والضباط والقياديون اعلموا أن أمن البلد في رقابكم، وأن الله عاذركم فيما يفعلون، فأنتم الإسلام، لا الإسلام من يقاتلكم، من يقاتلكم هم الخوارج الذين خرجوا على شرعيتكم، طوبى لمن قتل منكم بأيديهم، وطوبى لمن قتلهم أو قتل منهم واحدا».

ومع بلوغ الأمور إلى هذه المرحلة من التصعيد، تدخلت الوساطات مجددا لوقف تدهور الأوضاع بين الحركتين، وعقدت مصر سلسلة من اللقاءات مع ممثلي عدد من الفصائل الذين استضافتهم في القاهرة، بهدف تثبيت التهدئة بين حركتي فتح وحماس، وبحث مسألة الهدنة مع إسرائيل، إلا أن الأوضاع ما لبثت أن تفجرت من جديد نتيجة استمرار التوتر الأمني، وظهور نوع جديد من الاعتداءات، تمثل في عمليات الخطف وإطلاق النار على أقدام المختطفين، من قبل جهة ما، بدا أنها تسعى لدفع الأحداث نحو التصعيد الأمني، وإفشال أية محاولة للتهدئة. وفي هذا الإطار عادت لغة التحريض مع عودة الاشتباكات إلى قطاع غزة، دون الانتظار لما يمكن أن تفضي إليه محادثات القاهرة، حيث اتهم ماهر مقداد، المتحدث باسم «فتح»، حركة حماس بأنها « تتخذ من الدم الفلسطيني آلية للضغط السياسي في الحوارات الداخلية»، وأرجع عدم صمود واستمرار قرارات وقف إطلاق النار إلى «قرار داخل حماس باستمرار التصعيد». في حين رأى عضو المجلس الثوري لحركة فتح محمد الحوراني أنه لم يعد من المفيد الحديث عن تيار انقلابي داخل الحركة، لأن «الهجوم على قطاع غزة يتم على كامل حركة فتح». وفي تلك الأثناء تطورت الأوضاع الميدانية إلى الحد الذي أعلنت عنده حركة حماس، أنها قررت حسم الأمر في قطاع غزة عسكريا، أثر تعرض منزل رئيس الوزراء إسماعيل هنية لقصف بقذائف الهاون.

جدول رقم (١) يوضح حوادث الخطف والقتل في الفترة من بدء محادثات القاهرة في ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٧، وحتى ١٠/ ٦/ ٢٠٠٧ (تاريخ قرار حماس بالسيطرة العسكرية على غزة).

| التاريخ | الحدث |
|---|---|
| ٢٩/٥/٢٠٠٧ | خطف حبيب جميل زهر، وإطلاق النار على ساقية، وهو من المحسوبين على حماس. |
| ٣٠/٦/٢٠٠٧ | خطف محمد عزام عودة وإطلاق النار على ساقية. |
| ٦/٦/٢٠٠٧ | خطف أحد مرافقي رئيس الوزراء إسماعيل هنية والاعتداء عليه من قبل الأجهزة الأمنية. |
| ٧/٦/٢٠٠٧ | إطلاق النار على ساقي الدكتور فايز عليان البراوي بعد خروجه من حفل تخريج لحرس الرئاسة، وهو من المقربين لحماس. |
| ١٠/٦/٢٠٠٧ | محاصرة منزل الدكتور علاء عادل عميد كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، واحد قيادات حماس، ثم اختطاف شقيقة محمد عادل وقتله. |
| ١٠/٦/٢٠٠٧ | إطلاق النار على منزل إسماعيل هنية أثناء تواجده فيه. |
| ١٠/٦/٢٠٠٧ | مقتل جمال أبو الجديان أحد قيادات كتائب شهداء الأقصى في غزة |
| ١٠/٦/٢٠٠٧ | تعرض منزل سميح المدهون أحد قيادات «فتح» للاعتداء المسلح. |

## ثانياً: الضفة وغزة .. من حكومة الوحدة الوطنية إلي الانقسام السياسي

كان قصف مقر الحكومة في غزة أثناء اجتماع الحكومة، ثم تعرض رئيس الوزراء اسماعيل هنية لمحاولة اغتيال ثانية، بعد قصف منزله بقذائف الـ «الآر بي جي» أثناء تواجده بداخله، في العاشر من يونيو ٢٠٠٧، كان بمثابة صفارة البدء في معركة السيطرة علي غزة، حيث دخل القطاع في مرحلة جديدة قادتها حركة حماس، بعد أن قررت حسم الأمر مع العناصر التي أسمتها بـ «المتآمرة علي حكومة الوحدة الوطنية» من خلال استخدام القوة العسكرية.

### ١ - مشهد السيطرة العسكرية علي غزة

في ١٢/ ٦/ ٢٠٠٧ قامت كتائب القسام، الذراع العسكري لحركة حماس، بتوجيه نداء لعناصر الأجهزة الأمنية للسلطة الوطنية: الأمن الوقائي، والأمن الوطني، والاستخبارات، والقوة ١٧، مطالبة إياهم بالاستسلام والخروج من مقراتهم باستثناء جهاز الشرطة، وقالت: «عليكم مغادرة مقراتكم خلال ساعتين من الآن حتى لا تتعرضوا للأذي» وأضافت القسام في بيانها: «لا نريد التعرض لهم، فهم يُستخدمون كدروع بشرية لمحمد دحلان وأمثاله». وقد استجاب العديد من عناصر الأجهزة لهذا النداء، فيما رفض آخرون، فهاجمت عناصر القسام ومعها القوة التنفيذية مقرات الأجهزة الأمنية، وسيطرت علي أبراج سكنية يسكنها بعض قيادات تلك الأجهزة، في ذات الوقت الذي أكدت فيه حركة حماس من خلال الناطقين بأسمها أن صراعها ليس مع حركة فتح، وقالت في أحد بياناتها «ليس بيننا وبين فتح أي شيئ نتنازع عليه، وعلي حركة فتح أن تعلن موقفها بوضوح تام من هؤلاء القتلة المجرمين، وأن ترفع عنهم الغطاء التنظيمي حتى لا يحول المأجورون ما يحدث علي أنه صراع بين فتح وحماس، حول سلطة أو تقاسم كعكة».

وفي اليوم ذاته هاجمت القوة التنفيذية ومعها عناصر القسام، مواقع الأمن الوقائي في شمال القطاع، ودارت معركة انتهت بسقوط ثمانية عشر قتيلاً من الطرفين، وبسيطرة حماس علي مقرات الأمن الوقائي، لتنتقل بعدها المصادمات إلي جنوب وسط غزة، حيث أستطاع من خلالها مسلحو حركة حماس السيطرة علي معظم مقرات الأجهزة الأمنية بمختلف أفرعها، بحيث لم يمر يوم الثالث عشر من يونيو ٢٠٠٧ إلا وقد سقطت معظم المقار الأمنية في شمال وجنوب ووسط غزة، في يد عناصر حماس.

ولم يبق سوى الجزء الشمالي الغربي والجنوبي الغربي من مدينة غزة، وهي الأجزاء التي تضم مكتب الرئيس أبو مازن ومنزله، وكذلك مكتب النائب محمد دحلان ومنزله، والمقر الرئيسي للمخابرات العامة، والمقر الرئيسي للأمن الوقائي، ومجمع الأجهزة الأمنية المسمي بـ «السرايا»، مع منازل عدد من كبار القادة السياسيين والعسكريين في الفريقين المتصارعين. ثم أمهلت حركة حماس عناصر الأجهزة الأمنية المتبقية حتى مساء ١٥/ ٦/ ٢٠٠٧

للاستسلام، وقبل انتهاء يوم ١٤/ ٦/ ٢٠٠٧ أحكمت عناصر حماس سيطرتها علي كافة مقرات الأجهزة الأمنية، بما فيها مقرا الأمن الوقائي والمخابرات الرئيسية في منطقة تل الهوا، التي أعلنتها كتائب القسام منطقة عسكرية مغلقة. وقد اعتقلت عناصر القسام والقوة التنفيذية العشرات من عناصر الأجهزة الأمنية، وتابعت ملاحقة بعض القيادات الفارة الذين اتهمتهم حماس بالمسؤلية عن عمليات الاغتيال.

وقد سقط خلال تلك الأيام الثلاثة من المواجهات ١١٦ قتيلاً، و٥٥٠ جريحاً، ومارست خلالها عناصر حماس العسكرية عمليات إعدام ميدانية لبعض ما أسمتهم بـ» قيادة التيار العميل». وفي هذا السياق، أظهرت فضائية الأقصي التابعة لحماس، بالصوت والصورة عملية إلقاء القبض علي سميح المرهون أحد القيادات الأمنية المحسوبة علي «فتح»، وهو جريح بين عناصر القسام، وحوله المئات من المواطنين يهتفون ضده، وتمت عمليات إفراغ عدد كبير من الرصاص في جسده أمام عدسات المصورين. كذلك أجبرت عناصر حماس العسكرية العديد من ضباط الأمن الفلسطيني علي الخروج بصدور عارية، فضلاً عن رفع علم حماس الأخضر علي العديد من المقرات بعد إنزال العلم الفلسطيني، ناهيك عن عمليات اقتحام مقرات الرئاسة بطريقة استفزازية، أساءت بشكل كبير إلي الصورة التي سعت حماس دائما لتقديمها عن نفسها. وربما لم تجد نفعاً بعد ذلك، اعترافات بعض قيادات حماس مثل خالد مشعل، واسماعيل هيئة، وأسامة حمدان، بهذه الممارسات الخاطئة، ورفضهم تبنيها، ولم تغير شيئا مما لحق بالحركة من ضرر كبير جراء تلك الممارسات.

تجدر الإشارة إلي أن حركة حماس لم تأل جهداً في تبرير ما قامت به من «حسم عسكري» في القطاع، فأصدرت قبل مرور خمسة وأربعين يوما علي تلك الأحداث، تقريراً رفعته إلي لجنة تقصي الحقائق المنبثقة عن جامعة الدول العربية في ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٧، كما أصدرت في نوفمبر ٢٠٠٧ كتاباً بعنوان «الكتاب الأبيض .. عملية الحسم في قطاع غزة اضطرار لا اختيار»، وقد تضمن التقرير الذي رفع إلي لجنة تقصي الحقائق ما أسمته حماس بالمخططات الأمريكية، ودور عناصر الأجهزة الأمنية للسلطة في تنفيذ تلك المخططات، من خلال عمليات الاغتيال وإشاعة الفلتان الأمني في القطاع، كما تضمن أيضا المراسيم والاجراءات الرئاسية التي رأت حماس أنها أدت إلي تفاقم الوضع الأمني في القطاع، ومن ثم خلصت حماس في نهاية التقرير إلي أن ما قامت به في غزة لا يعدو كونه «خطوة أمنية جاءت لمعالجة مشكلة أمنية ليس أكثر، ودون أن تكون لهذه الخطوة أية أبعاد سياسية مطلقاً». أما بالنسبة لمضمون «الكتاب الأبيض» فلا يختلف كثيراً عن لب ما عرض له التقرير المقدم للجنة تقصي الحقائق، وإن كان قد تضمن الكثير من تفاصيل ما حدث، من خلال جداول احصائية بالاعتداءات التي تعرضت لها المؤسسات الرسمية، ومؤسسات الحركة وعناصرها، ملحقة بصور بعض تلك الاعتداءات. وفي الوقت ذاته اعترفت حماس في ذلك الكتاب بوقوع أخطاء من قبل بعض عناصرها، وشددت علي أدانتها واستنكارها لتلك الأفعال.

**جدول يوضح عدد الاعتداءات التي تعرضت لها حماس بعد**
**توقيع اتفاق مكة في الفترة الممتدة خلال الفترة ٧/ ٢-١٤/ ٦/ ٢٠٠٧**
**كما جاءت في الكتاب الأبيض**

| الشهر | قتلي | جرحي | خطف | اعتداء علي مؤسسات | إطلاق نار |
|---|---|---|---|---|---|
| فبراير | ٢ | ٣ | ١ | ٥ | ٦ |
| مارس | ٣ | ١٢ | ١٩ | ٧ | ٧ |
| ابريل | ٠ | ٢ | ٠ | ٥ | ١ |
| مايو | ٢٥ | ٨ | ٦٤ | ٣٦ | ٥٦ |
| يونيو | ٣٩ | ٤٩ | ٣٦ | ٤٩ | ٢٧ |
| المجموع | ٦٩ | ٧٤ | ١٢٠ | ١٠٢ | ٩٧ |

المصدر : حركة حماس «**الكتاب الأبيض: عملية الحسم في قطاع غزة اضطرار لا اختيار**» (منشورات المكتب الاعلامي لحركة حماس، نوفمبر ٢٠٠٧)، ص١٧٢.

ومن الواضح من خلال تقريري حركة حماس، وكذلك من مجريات الأحداث في تلك الفترة، أن خطوة «حماس» في يونيو ٢٠٠٧، جاءت تعبيراً عن قناعتها بأن فرص الشراكة الحقيقية مع حركة فتح في الحكم، وخاصة في المجال الأمني، قد أضحت مستحيلة. وأنه رغم نجاح الحركتين في التوصل لاتفاق مكة في فبراير ٢٠٠٧، إلا أن حركة فتح ونتيجة لضغوط خارجية وداخلية لم تكن مستعدة فعلا للسماح لحركة حماس بالسيطرة علي أجزاء مهمة من المؤسسة الأمنية، في وقت استمرت فيه الفوضى والفلتان الأمني الداخلي.

بالاضافة إلى ذلك، فإن ثمة أطرافاً متشددة داخل حركة حماس كانت فيما يبدو مترددة في قبول حلول وسط تمسكت بحق حماس الكامل فى الحكم بشكل يتناسب مع حجم فوز «حماس» البرلماني. كذلك كانت هذه الأطراف مقتنعة بأن حركة فتح والسلطة الفلسطينية تعد العدة للدخول في صراع مسلح معها، بعد بناء قوتها العسكرية، ولذا رأت فيما سمته «الحسم العسكري» ضربة استباقية دفاعية. وربما تعزز هذا الاعتقاد بصورة أكبر في وقت لاحق، مع نشر مجلة «فانيتي فير» vanity fir الأمريكية تقريرا في عددها لشهر أبريل ٢٠٠٨، تحدثت فيه عن وجود خطة مدبرة أعدتها واشنطن للإطاحة بحكومة حركة حماس.

## ٢- حركة فتح وتعليق المشاركة في حكومة الوحدة

أظهرت حركة فتح وقيادة السلطة الوطنية عدم استعداد أو توقع لضربة «حماس»، بل وساد اعتقاد لدي معظم قياداتها بأن حماس رغم قوتها الميدانية لن تلجأ لعمل كهذا، لإدراكها لحجم الضرر الذي ستسببه لنفسها وللقضية الفلسطينية، وأنه في أسوأ الأحوال فإن حركة فتح، بالتعاون مع الأجهزة الأمنية، ستتغلب في النهاية علي أية محاولة للسيطرة الأمنية الحمساوية علي قطاع غزة.

وحتى عندما جاءت ساعة «الصفر» أظهرت قيادة السلطة وفتح تردداً واضحاً في كيفية التعامل مع ما رأته انقلاباً عسكرياً ضدها. هذا التردد وإن كان ثمنه استسلاماً فتحاوياً شاملاً وسيطرة حمساوية كاملة علي القطاع، إلا أنه أدي في النهاية إلي حقن الدم الفلسطيني، وحال دون أن تتحول معركة السيطرة علي غزة إلي حرب أهلية شاملة.

لكن سرعان ما أفاقت حركة فتح وقيادة السلطة علي وقع الضربات الحمساوية، فأعلنت حركة فتح في الثاني عشر من يونيو ٢٠٠٧ تعليق مشاركتها في حكومة الوحدة. في الوقت ذاته انعكست أجواء الاقتتال في قطاع غزة علي الضفة الغربية، فبدأت عمليات انتقامية استهدفت مؤسسات حركة حماس وقياداتها.

ففي الخامس عشر من يونيو ٢٠٠٧ وبعد أن أتمت حركة حماس سيطرتها علي غزة، أعلنت كتائب شهداء الأقصي التابعة لحركة فتح أنها قتلت «أنيس السلعوس» أحد عناصر حركة حماس، بعد اختطافه في نابلس، «رداً علي مقتل سميح المدهون علي أيدي عناصر حماس في غزة». كما أقدمت بعض عناصر كتائب شهداء الأقصى علي إحراق منزل رئيس المجلس التشريعي «عزيز الدويك». وفي هذا السياق ذكرت «حماس» أن عدد الاعتداءات التى وقعت علي قياداتها ومؤسساتها في الضفة الغربية حتى تاريخ ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٧، وصل حوالي (٥٠٩) اعتداءاً، منها ٢٤٥ حالة اختطاف، ٢٦ حادثة اطلاقة نار، ٢٣٨ حادث اعتداء علي ممتلكات الحركة. فيما أفادت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان «أنه علي اثر صدور المرسوم الرئاسي الخاص باعلان حالة الطوارئ، بدأت عمليات اعتقال بحق مواطنين في الضفة الغربية بلغ عددها في الفترة من ١٤/ ٦/ ٢٠٠٧ حتى ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٧ (١٠٢) حالة اعتقال. كما أفادت الهيئة مشاركة كتائب شهداء الأقصي الى جانب قوات حرس الرئاسة، وهو ما يخالف القانون الأساسي للسلطة.

أما علي الصعيد التنظيمي داخل حركة فتح، فقد قام الرئيس عباس بسلسلة إجراءات تمثلت فى إنشاء محكمة تنظيمية، للتحقيق في ظروف سقوط قطاع غزة بيد «حماس» بهذه السرعة، ومحاسبة « المقصرين » من قيادات وعناصر الأجهزة الأمنية. بيد أن هذه الخطوات لم تكن محل إجماع داخل اللجنة المركزية لحركة فتح، حيث انتقدها البعض علناً من خلال وسائل الاعلام، كتلك التصريحات التي اطلقها كبير مستشاري الرئيس عباس وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح « هاني الحسن» الذي ذكر لصحيفة الحياة اللندنية أن «الرئيس أنزل عقوبات بحوالي ٢٥٠ عسكرياً من كبار القادة العسكريين لفتح، بعد الأحداث الأخيرة في غزة، وذنبهم أنهم رفضوا أن يرفعوا السلاح في وجه أشقائهم في حماس، بدلاً من أن يعاقب المسؤول الرئيسي عما حصل وهو دحلان».

### ٣- إقالة حكومة الوحدة وتشكيل حكومة طوارئ

كانت العملية العسكرية في غزة إجراء تصعيديا كبيراً من قبل حركة حماس، علي الجانبين السياسى والأمني، وقد تعامل الرئيس عباس معها بتصعيد مماثل لا يقل شدة.

ففي الرابع عشر من يونيو ٢٠٠٧ أصدر الرئيس ثلاثة مراسيم، أقال فيها رئيس الوزراء اسماعيل هنية، وأعلن حالة الطوارئ في جميع أراضي السلطة، مع تشكيل «حكومة انفاذ أحكام حالة الطوارئ». علي إثر الإقالة رد رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية باستمرار عمل حكومته قائلا: «إن وجودنا في الحكومة جاء بإرادة شعبية عبر صناديق الاقتراع، والحكومة الحالية تمثل ٩٦٪ من الشعب الفلسطيني، كما أن الوضع الحاصل لا تصلح فيه قرارات منفردة».

والحاصل أن المراسيم الرئاسية الثلاثة كانت ومنذ صدورها مثار جدل ونقاش حول مدي قانونيتها، لاسيما المرسوم الخاص بتشكيل الحكومة، إذ لا يوجد فى القانون الأساسى الفلسطينى ما ينص على تشكيل حكومة فى حالة الطوارئ، حيث أنها حالة يفترض أن تكون مؤقتة. ولهذا فقد تنوعت آراء القانونيين الفلسطينيين في هذه المراسيم، ما بين تأييد تام لقانونيتها، أو رفض تام لها، في حين ذهب أكثرية يعتد بها إلي خلاصة مفادها أنه يحق لرئيس السلطة إعلان حالة الطوارئ واقالة الحكومة، لكن ليس تشكيل حكومة للطوارئ لا تأخذ ثقة المجلس التشريعى. وقد اشتد هذا الجدل مرة أخرى عقب تحويل حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض إلي حكومة تصريف أعمال.

وفي هذا الإطار نقلت وسائل الإعلام علي لسان «أنيس القاسم» الذي أشرف علي وضع القانون الأساسي الفلسطيني، ومعه المحامي الفلسطيني المستقل «يوجين قطران» ما يفيد بأن «الوثيقة التي بدأ الاثنان صياغتها قبل أكثر من عشرة أعوام تمنح عباس صلاحية عزل هنية، لكنها لا تمنحه حق تعيين حكومة جديدة من دون موافقة تشريعية، ولا حق تعطيل مواد في القانون الأساسي لتجنيب رئيس الوزراء الجديد سلام فياض خوض عملية تصويت في البرلمان. وأكد الأثنان أن القانون الأساسي ينص علي بقاء حكومة الوحدة بقيادة هنية لتصريف الأمور، لحين حصول عباس علي موافقة برلمانية علي الحكومة الجديدة. وهو ما أكده أيضا رئيس لجنة صياغة الدستور الفلسطيني ووزير العدل السابق «أحمد الخالدي» لصحيفة الشرق الأوسط، ثم أعاد «عصام العابدين» المستشار القانوني لرئاسة المجلس التشريعي توضيحة بالقول: «في حالة إقالة رئيس السلطة لرئيس الوزراء وهو ما حصل في اقالة الحكومة الحادية عشرة بزعامة هنية، فإن الحكومة تصبح مستقيلة بحكم القانون الأساسي الفلسطيني، وتتحول بقوة القانون الى حكومة تسيير أعمال».

## ثالثا: بين حكومة الطوارئ في الضفة والحكومة المقالة في غزة

ظلت معركة السيطرة على غزة تتفاعل، وتسير بالوضع الفلسطيني نحو طريق مسدود، بعد أن سيطرت على الساحة الفلسطينية روايتان متناقضتان لطبيعة ما جرى، رفض فيها كل فريق رواية الفريق الآخر. حركة حماس من جهتها قالت إن هجومها العسكري الشامل استهدف الفريق الفتحاوي المسيطر على الأجهزة الأمنية، والذي كان يعمل لحساب قوي خارجية تستهدف ضرب حماس وضرب حكومة الوحدة الوطنية وافشالها. أما حركة فتح والرئاسة الفلسطينية فقد ذهبت فى المقابل إلى أن ما جرى هو انقلاب مدبر، وهو نوع من الخيانة، وهو سعى مدروس لتقسيم الوطن، بل هو جزء من مخطط إقليمي تتزعمه إيران.

عبر الطرفان عن موقفيهما بوضوح. فقد عقد خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، مؤتمرا صحافيا في دمشق أعلن فيه أن حركته لا تواجه حركة فتح، بل تنظر إليها كحركة مناضلة، ولا تواجه الرئيس محمود عباس، بل تنظر إليه على أنه الرئيس الشرعي، وأن الفريق المهيمن على الأجهزة الأمنية في غزة كان يشكل خطرا على حركتي حماس وفتح فى وقت واحد، ومن ثم فإن ضرب هذا الفريق والتخلص منه إنما يصب في مصلحة الحركتين معا. وبناء على ذلك فإن حركة حماس مستعدة للحوار، ولإعادة ترتيب وضع الأجهزة الأمنية، تمهيدا لإعادة كل شيء إلي وضعه السابق.

رد الرئيس محمود عباس على هذا الموقف بخطاب افتتح فيه إجتماعات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في ٢٠/٦/٢٠٠٧، ووجه فيه إلي حركة حماس تهمتي الانقلاب والخيانة، ووصف قادتها بـ «القتلة الإرهابيين»، متهما خالد مشعل بالضلوع في مؤامرة لاغتياله. ورفض الموقف القائل بأن المعركة كانت ضد فريق من «فتح» له أجندته الخارجية، ويسيطر على الأجهزة الأمنية، ورأي أنها كانت معركة مدبرة تستهدف الشرعية، بالتوافق مع جهات إقليمية. وهو ما ذهب إليه أيضا مدير المخابرات العامة، توفيق الطبراوي، الذي اتهم إيران بلعب «دور كبير فيما جرى في غزة سواء في التمويل أو التنفيذ». في حين وجه محمد دحلان انتقادات لدولة قطر بسبب دعمها المالي والإعلامي لحماس التي وصفها بأنها «عصابة مجرمة تحتل غزة».

وأغلق أبو مازن باب الحوار بشكل كامل، قائلا أنه لا يتفاوض مع قتلة، وأن على حماس الاعتذار للشعب الفلسطيني عن تصرفها في غزة، ثم إعادة كل شيء إلي ما كان عليه، وبعدها يمكن التفكير بالحوار.

أدى هذان الموقفان المتعارضان إلي إغلاق باب الحوار، وإلي البدء بتكريس الإنقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

## ١ – مصالح متضاربة ورهانات مختلفة

وقبل الدخول في تفاصيل ذلك، يمكن الإشارة إلي أن تضارب الحسابات لدى طرفي الأزمة، وزيادة حجم المؤثرات والضغوط الخارجية في القرار الفلسطيني، باعد من شقة الخلاف بين الطرفين، وجعل من امكانات الحوار والوفاق في تلك الفترة، أبعد مما كانت عليه في أي وقت مضى.

### أ- رهانات فتح ورئاسة السلطة

تأسست رهانات حركة فتح والرئيس أبو مازن فى تلك الفترة على مجموعة من الأوراق «الضاغطة»، رأتها «رابحة»، ومن ثم اعتقدت بفاعليتها في كبح «الانقلاب الحمساوي» في غزة، وإرغام حركة حماس على التراجع والانكفاء، وإعادة الأوضاع إلي سابق عهدها.

أولى هذه الأوراق تتمثل في العزل السياسي لحماس، إنسجاما مع الموقف الإقليمي والدولي، والعمل على نزع الشرعية السياسية عنها بما يؤدي إلي إنزوائها داخل «جيتو» غزة، وأفولها سياسيا. ويمكن الاشارة في هذا السياق إلي أن الجهد المحموم الذي قاده الرئيس أبو مازن وحكومته لعزل حماس سياسيا، توسل بكثير من الوسائل القانونية التي تم بموجبها تعطيل بعض مواد القانون الأساسي (الدستور المؤقت) فضلا عن الاستقواء بالموقفين الأمريكي والإسرائيلي.

**ثانية** تلك الأوراق تتمثل في تشديد الحصار الاقتصادي الخانق على قطاع غزة، ورفض فتح معبر رفح والمعابر التجارية الأخرى، وشل الحركة الاقتصادية والتجارية بشكل شبه كامل، حتى ولو تقاطع ذلك مؤقتا مع مصلحة الاحتلال. مع توفير الحد الأدنى لإبقاء قطاع غزة على قيد الحياة، وجعله رهينة المعونات الاغاثية الخارجية، وذلك بغية زيادة صعوبة حياة مواطني غزة إلي أقصى الحدود، وحشرهم داخل سجن كبير، لدفعهم إلي الحراك أو الثورة بمواجهة «حماس»، واتهامها بمفاقمة، بؤسهم وزيادة معاناتهم.

**ثالثة** تلك الأوراق التي اعتمدت عليها فتح تتجسد في الرهان على فشل الإدارة التنظيمية الرسمية التي تقودها حماس في غزة، وكثرة أخطائها بحكم حداثة تجربتها، مما يكرس أجواء من الاحباط والارباك الداخلي الكفيل بتقليص مستوى التأييد الجماهيري الذي تتمتع به حماس في غزة، ويهيئ المناخ النفسي العام لتقبل عودة «فتح» لإدارة غزة من جديد.

ولا شك أن الأداء الرسمي لحكومة هنية المقالة، الذي شابه العديد من الأخطاء والتجاوزات التي مست مجالات حيوية، كالعلاقة مع الفصائل الأخرى، وقضايا الحريات والمعالجات الأمنية الميدانية بشكل عام، عزز من هذه الورقة، ووفر فرصة كبرى لحركة فتح ،لتركيز خطاب سياسي إعلامي حاد، ضد حماس وفتح النار على أدائها وممارساتها المختلفة.

رابعة تلك الأوراق اعتمدت على ممارسة التحريض على العصيان الإداري والوظيفي في المؤسسات والادارات الحكومية في قطاع غزة، ومحاولة التحكم في أعمالها وشؤونها وقراراتها، أو شل العمل فيها، وإصدار القرارات باغلاقها ومنع الدوام فيها، فضلا عن تكريس الفصل بين الموظفين من خلال فصل وحرمان الموظفين الموالين لحماس، والمتعاونين مع حكومة هنية من رواتبهم، بدعوى عدم الالتزام بقرارات الشرعية.

**ب- رهانات حماس**

وفي المقابل تأسست رهانات حركة حماس على ثلاثة مقومات أساسية رأت فيها أساسا صلبا لما اعتبرته» الصمود في وجه الهجمة الشرسة التي تستهدفها».

**أول** هذه المقومات تكمن في الاستعداد اللامتناهي لدى حماس، للصمود في وجه الحصار، ومجابهة كافة تداعياته، وامتصاص آثاره مهما كانت الظروف. والواضح أن تجربة حماس القصيرة في الحكم على مدار عام ونصف تقريبا قبل سيطرتها على غزة، أعطتها مؤشرات دقيقة حول مدى قدرة الحركة على مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية على السواء، أيا كانت قسوتها ودرجة شدتها .

**ثاني** تلك المقومات تمثلت في رهان حماس على تقديم نموذج نزيه قادر على إقناع الفلسطينيين عموما، وأهالي غزة خصوصا، بأهليتها لممارسة «الحكم الصالح»، وجدارتها بسياسة شؤونهم العامة، عقب ما أسمته بـ «الأعوام العجاف من الفساد السياسي والإداري والفلتان الأمني الذي ميز حقبة سيطرة فتح عقب ابرام اتفاقات اوسلو.

وقد تصدر العنصر الأمني أجندة حماس في تلك النقطة، إذ اتجه جهد الحركة الأساسي من خلال جهازها العسكري والقوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية الى توفير الأمن والاستقرار في عموم قطاع غزة، والقضاء على كافة أشكال الانفلات الأمني، الذي قض مضاجع مواطني القطاع في الأعوام الأخيرة.

ورغم النجاحات النسبية التي حققتها حماس على المستوى الأمني والميداني، فإن محاولاتها الدؤوبة لتحقيق اختراقات مهمة في المجالات الأخرى، لم يُكتب لها النجاح، وبقيت تراوح في إطار مطاط بين النجاح النسبي والفشل، الذي اشتركت في انتاجه عناصر ذاتية وموضوعية على السواء.

**ثالث** تلك المقومات إرتكز على قناعة خاصة لدى حركة حماس باستحالة استمرار القطيعة، وثقتها الكاملة بعودة حركة فتح إلي طاولة الحوار الوطني عند لحظة معينة، إنطلاقا من رؤيتها القائمة على «حتمية « فشل كافة تجليات الحراك السياسي الذي دفعت بإتجاهه الإدارة الأمريكية، من خلال «مؤتمر أنابوليس». وتستند حركة حماس في تقديرها هذا إلي أن»البضاعة» الاسرائيلية، التي ستعرض في «بازار التسوية» الأمريكي لن تكون مقبولة لدى الرئيس أبو مازن وسلطته، مما سيتسبب بحرج شديد لأبومازن وحركته أمام الرأي العام الفلسطيني، ويرده فى نهاية المطاف إلي مائدة الحوار من جديد.

على خلفية الحسابات واختلافات الرهانات بين طرفي الأزمة على النحو السابق، دخلت أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية مرحلة جديدة، حيث أصبح هناك حكومة طوارئ في الضفة الغربية برئاسة «سلام فياض»، غير منتخبة لكنها معترف بها من قبل العالم، وحكومة أخرى مقالة في غزة برئاسة اسماعيل هنية، وهي منتخبة لكن لا يعترف بها أحد.

تلا ذلك ممارسات وإجراءات اتخذت من قبل الفريقين المتصارعين، هدفها الرئيسي إحكام كل فريق السيطرة على «قطاعه». فأصبح لدى الشعب الفلسطيني حكومتان، كل منهما تصدر قراراتها للموظفين، فتعين وترقي وتعزل وتقرر، ولكل منهما إدارة على الأجهزة الأمنية في منطقتها، مما تسبب في إرباك كبير، وأوجد انقساما وقطيعة بين الطرفين، لم يقتصر أثرهما على البعدين السياسي والأمني فحسب، بل تعدى ذلك إلي أبعاد اجتماعية خطيرة، سادت فيها مظاهر وسلوكيات ونزاعات عائلية، عبرت عن حدوث شرخ اجتماعي متفاقم، وسط غياب كامل لأية محاولة حقيقية للملمة «الجراح»، أو العمل على تحقيق المصالحة الوطنية ولو في بعدها الاجتماعي.

فمن ناحية، أصدر الرئيس عباس العديد من المراسيم الرئاسية، مثلما أصدرت حكومته الكثير من القرارات الإدارية، عكست جميعها بوضوح، رهانات ذلك الفريق بمواجهة «انقلاب حماس». وبالمقابل اتخذت حركة حماس العديد من ردود الفعل على مراسيم وقرارات واجراءات أبو مازن وحكومته، ولجأت إلى بعض التغييرات والخطوات الإدارية في الأجهزة والوزارات والمؤسسات، في إطار من الند الكاملة، والتحدي الكبير، مما أكد نيتها فرض أمر واقع جديد لن يسهم في تقريب وجهات النظر المتناقضة بين الطرفين.

## ٢ - الاجراءات .. والاجراءات المضادة

ويمكن تناول أبرز هذه الاجراءات والقرارات والممارسات من كلا الفريقين، على النحو التالي:

### أ- تعطيل دور المجلس التشريعي

إضافة إلى المراسيم الثلاثة التي كان قد أصدرها رئيس السلطة الفلسطينية، عاد وأصدر في ١٦/ ٦/ ٢٠٠٧ مرسوما رابعا، علق من خلاله العمل بالمواد ٦٥ و٦٦ و٦٧ من القانون الأساسي الفلسطيني، وجميعها تتعلق بمسألة تكليف رئيس الوزراء، والمدة المتاحة له لتشكيل الحكومة وحصولها على الثقة من المجلس التشريعي، وبذلك تم تعطيل دور المجلس فيما يخص تشكيل الحكومة الفلسطينية.

ثم أصدر رئيس السلطة في ٥/ ٧/ ٢٠٠٧ مرسوما آخر بشأن دعوة المجلس التشريعي للانعقاد في دورته الثانية لسنة ٢٠٠٧، ونص المرسوم على إجراء انتخابات هيئة مكتب جديدة للمجلس، بالاقتراع السري قبل إجراء أي مناقشة لأي موضوع على جدول الأعمال. وقد رفضت حركة حماس هذا الإجراء من قبل الرئيس، على أساس أنه لا يوجد نص في القانون الأساسي يخول الرئيس عقد دورة جديدة للمجلس التشريعي.

لكن وبعد أيام من ذلك أعلنت مصادر مقربة من الرئيس عباس عن نيته إعلان حكومة سلام فياض حكومة وطنية مؤقتة، تكون مرجعيتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والمجلس المركزي بدلا من المجلس التشريعي، الذي يعتزم حله تمهيدا لإجراء انتخابات مبكرة، وفقا لنظام القائمة النسبية.

وبالفعل في ١٨/ ٧/ ٢٠٠٧ اجتمع المجلس المركزي لمنظمة التحرير في رام الله، حيث دعا رئيس السلطة في كلمته إلى اصدار المراسيم الضرورية لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة على أساس القائمة النسبية. وفي اليوم التالي لذلك الاجتماع حصل عباس على تفويض من قبل المجلس المركزي لإجراء إنتخابات مبكرة، مع عقد دورة جديدة للمجلس الوطنى الفلسطيني، والإعداد لإجراء انتخابات جديدة لعضوية المجلس.

ثم أعيد طرح حل المجلس التشريعي مرة أخرى في أواخر أكتوبر ٢٠٠٧ أثناء الجدل بشأن مشروع لتعديل القانون الأساسي، يعده مستشارو الرئيس أبو مازن، يسمح للأخير بحل المجلس التشريعي، بدعوى أنه «مؤسسة فلسطينية معطلة». وقد علقت حماس بدورها على ذلك من خلال تصريحات أدلى بها أحمد بحر، رئيس المجلس التشريعي بالإنابة، حيث قال «اتخاذ مثل هذا الإجراء شيء متوقع من الرئيس لأن تجاوز القانون قد بلغ ذروته عند أبي مازن، وهو بذلك سيكمل شلل التشريعي، والقانون الذي شل من كتلة فتح وحكومة الطوارئ غير الشرعية قبل ذلك». ثم أضاف وكيل وزارة العدل في حكومة اسماعيل هنية المقالة «إن تعديل أحكام القانون الأساسي لا يتم إلا بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس، والمجلس في حالة انعقاد، حسب النظام الداخلي والقانوني».

### ب ـ إنقسام مؤسسات وإدارات السلطة

راحت مؤسسات وإدارات السلطة الفلسطينية ضحية لهذا الانقسام والصراع بين قطبي الساحة الفلسطينية، والذي تجسد عبر عدة قرارات وممارسات، اتخذت بعد إعلان حالة الطوارئ سواء من قبل مؤسسة الرئاسة أو حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض. ردت عليها حكومة إسماعيل هنية المقالة بإجراء بعض التعديلات أو بناء مؤسسات وهياكل إدارية جديدة.

**ومن أبرز ما تم اتخاذه بهذا الشأن:**

**(١) إجراءات حكومة الطوارئ في الضفة**

(أ) سحب قرارات حكومة الوحدة بأثر رجعي: حيث صدر مرسوم رئاسي يقضي بسحب كافة القرارات الرئاسية الصادرة في الفترة من ٧/ ٣/ ٢٠٠٧ إلى ١٥/ ٤/ ٢٠٠٧، أي خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية، وما يتعلق بها من تعيين وترقية، وانتقال لموظفي الوزارات والإدارات والهيئات الحكومية، وكافة الصلاحيات والامتيازات الممنوحة بحكمها. كذلك صدر قرار من حكومة الطوارئ بإلغاء كافة مراسيم وقرارات الشراكة السياسية التي تم توقيعها بعد إتفاق مكة في فبراير ٢٠٠٧. وقد رفضت حكومة اسماعيل هنية القرارين، وعدت الأول باطلا قانونيا، أما الثاني فقد اعتبرته نوعا من التنكر لحركة حماس، وكافة الدول التي رعت تلك الإتفاقيات.

(ب) قطع رواتب النواب والموظفين في غزة: حيث أعلنت حكومة سلام فياض في ٢/ ٧/ ٢٠٠٧ أنها ستدفع رواتب العاملين في القطاع العام لمدة ستة أشهر ابتداء من يوليو ٢٠٠٧، باستثناء ٣١ ألف موظف كانت قد أصدرت قرارا ينص على الغاء عقودهم، وشمل القرار جميع العقود التي أبرمتها الحكومات السابقة منذ أواخر ديسمبر ٢٠٠٥. كما هددت حكومة فياض بفصل كافة الموظفين في القطاع الذين لا يلتزمون بـ «الشرعية» بعد أن كانت اكتفت في وقت سابق بقطع رواتبهم. وفي هذا السياق، أتهم باسم نعيم وزير الصحة في حكومة هنية المقالة، حكومة الطوارئ «بابتزاز موظفي الوزارة في غزة ودفعهم للتخلي عن مواقع عملهم دون أدنى مراعاة إلى أن تعطيل سير العمل في القطاع الصحي يهدد حياة المواطنين».

في الوقت ذاته قامت حكومة الطوارئ بقطع رواتب ٢١ نائبا من نواب حماس في المجلس التشريعي، من بينهم إسماعيل هنية، ومحمود الزهار، وسعيد صيام، و٢٦ موظفا من موظفي المجلس في قطاع غزة.

(ج) اغلاق مؤسسات غزة الحكومية وتعطيل شرعيتها: وفي إطار الرد على انقلاب حماس في غزة بادرت حكومة الطوارئ إلى إغلاق عدد من المؤسسات الحكومية في غزة أو تعطيل شرعيتها، إما بشكل مباشر أو عبر اجراءات التفافية، كان أبرزها قرار الرئيسي أبو مازن تغيير جوازات السفر المعتمدة للسلطة الفلسطينية، الأمر الذي حال دون حصول مواطني قطاع غزة على جواز سفر جديد ومن ثم أصبحوا مواطنين بلا هوية تقريبا.

كذلك قرار حكومة الطوارئ بالتعليق المؤقت لعمل كافة الدوائر العامة والمكاتب الفرعية لوزارة الاتصالات في قطاع غزة، وقرار وزير النقل والمواصلات في حكومة فياض بإغلاق جميع دوائر الترخيص في غزة، واعتبار كل أعمال جباية الرسوم التي تتم هناك باطلة، كذلك قرار تعليق العمل في الهيئة العامة للمدن الصناعية بقطاع غزة، وإغلاق حكومة فياض لمقر وزارة الإعلام في القطاع، وتعليقها العمل في جميع إدارات الخدمات الطبية العسكرية.

(د) محاولة تعطيل العملية التعليمية في غزة: وذلك من خلال قرار حكومة الطوارئ بعدم اعتماد شهادات الثانوية العامة الصادرة عن قطاع غزة للعام الدراسي ٢٠٠٦- ٢٠٠٧.

(هـ) اعادة تشكيل لجان الزكاة التابعة لوزارة الأوقاف: حيث كلفت حكومة فياض وزير الأوقاف فيها بإعادة تشكيل لجان الزكاة على مستوى الرئاسة والأعضاء، وإعادة تعيين أئمة المساجد وفق أدوارهم في تلك المساجد، بدعوى أن حماس تستخدم لجان الزكاة في تحويل الأموال إلى أعضائها وخلاياها من أجل القيام بأعمال ضد السلطة.

(و) حل الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني: حيث أصدر سلام فياض قرارا بإغلاق ١٠٣ من الجمعيات الأهلية العاملة في الضفة الغربية. وقد علق محمد الهباش وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة فياض قائلا «إن للحكومة الحق في استهداف الجمعيات الخيرية الإسلامية التي تساعد حماس في معركتها مع السلطة». وفي السياق نفسه أصدر الرئيس أبو مازن مرسوما بحل الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، كما صدر قانون مكافحة غسيل الأموال في إطار التضييق على حماس في الضفة الغربية.

وفي السياق ذاته اشتكى أسرى حماس في سجن إيشل Eshel prison الإسرائيلي من قطع مخصصاتهم (الكانتين) وهي التي تكفي بالكاد لشراء حاجاتهم الأساسية.

(ح) تحميل حماس مسئولية انقطاع الكهرباء في غزة: حيث دعا وزير الإعلام في حكومة الطوارئ، في مؤتمره الصحفي في ١٩/٨/٢٠٠٧ سكان قطاع غزة للتظاهر لتحميل حركة حماس مسئولية انقطاع التيار الكهربائي، بدعوى (تأكد فيما بعد عدم صحتها)، مفادها أن حماس تقوم بجباية واردات شركة الكهرباء في القطاع.

وكانت إسرائيل في منتصف أغسطس ٢٠٠٧ قد توقفت عن تزويد قطاع غزة بالوقود المخصص لشركة الكهرباء، مما تسبب في قطع التيار الكهربائي عن غزة، وذلك بعد توقف الاتحاد الأوروبي عن تسديد فاتورة الوقود، بعد ورود معلومات تفيد بأن حركة حماس تقوم بجباية فواتير الكهرباء. وفي هذا السياق، أكد وزير الإعلام في حكومة سلام فياض أن أعضاء الاتحاد الأوروبي لن يتراجعوا عن موقفهم حتى تتوقف «حماس» عن إجراءاتها وتعيد الاموال التي جبتها، كما دعا أهل غزة إلي التظاهر وقد نفى نائب رئيس سلطة الطاقة الفلسطينية كنعان عبيد إدعاءات جباية الفواتير، وأكد أن الشركة مملوكة بالتساوي لبلديات القطاع وسلطة الطاقة، وذكر عبيد أن شركة التوزيع تودع الأموال التي تجبيها من المواطنين نظير استهلاكهم التيار الكهربائي في البنوك، من دون أن تمسها أي جهة، ودعا إلي الإطلاع على حسابات الشركة في البنوك، والاستيضاح من شركة «سابا وشركاه العالمية» المسئولة عن تدقيق حسابات الشركة، للتأكد من أن لا الحكومة ولا حركة حماس تمس هذه الأموال. وكان لانكشاف عدم صحة هذه الادعاءات أثره السيء على سمعة ومصداقية بعض الشخصيات النافذة في حكومة الطوارئ في الضفة.

(٢) إجراءات الحكومة المقالة في غزة

اتخذت حكومة هنية المقالة أيضا مجموعة من الاجراءات في قطاع غزة بخصوص الإدارات والمؤسسات الرسمية، كان أبرزها ما يلي:

(أ) إقالة النائب العام وتشكيل مجلس العدل الأعلى: كان القرار الأبرز الذي اتخذته حكومة هنية المقالة هو إقالة النائب العام «أحمد المغني» من منصبه، وإلغاء كافة صلاحياته. كما قامت حكومة هنية بتعيين وكلاء ومعاونين نيابة جدداً نتيجة رفض الوكلاء السابقين ومعاونيهم التعاون مع جهاز الشرطة الفلسطينية في القطاع بخصوص الجرائم التي تقع. كما أعلنت الحكومة المقالة في أوائل سبتمبر ٢٠٠٧ أنها بصدد تعيين قضاة جدد في قطاع غزة. وفي ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٧ أعلنت حكومة هنية تشكيل مجلس العدل الأعلى «لضبط وتفعيل القضاء وتطبيق القانون في قطاع غزة»، وقالت إن هذا القرار جاء بعد فشل كل المحاولات للتعاون مع رئيس مجلس القضاء الأعلى عيسى أبو شرار لوقف استنكاف القضاة والمحاكم عن العمل. وأدى هذا القرار من قبل حماس إلي إنقسام جديد، لكن هذه المرة في السلطة القضائية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

(ب) تشكيل لجنة شؤون الرعايا الأجانب: في محاولة لتحسين صورتها قامت وزارة شؤون الخارجية في حكومة هنية المقالة، بتشكيل لجنة لحماية الرعايا الأجانب وتسهيل أعمالهم في قطاع غزة. ضمت هذه اللجنة كلا من وزارة الخارجية والداخلية والإعلام والقوة التنفيذية وجهاز الأمن. ودعت وزارة الداخلية الصحفيين الأجانب إلي القدوم إلي قطاع غزة لكتابة التقارير ومتابعة الأوضاع عن كثب. وذلك بعد نجاح حماس في الإفراج عن الصحفي البريطاني المختطف «آلن جو نستون» بعد مفاوضات مع الخاطفين. وفي الوقت ذاته منعت حكومة هنية من لا يحمل بطاقتها الصحفية من العمل.

(جـ) محاربة الاضراب في وزارة الصحة: قررت حكومة هنية المقالة اغلاق العيادات الخاصة للأطباء المضربين عن العمل، اثر اعتقال مسؤول كبير في وزارة الصحة موال لحركة فتح.

## ٣- انقسام الأجهزة الأمنية

إلي جانب الانقسام السياسي بين الضفة وغزة، انقسمت أيضا الأجهزة الأمنية بين الفريقين المتصارعين، وأصبح لكل حكومة الأجهزة الأمنية التابعة لها.

وفي هذا الإطار أصدر الرئيس أبو مازن عدة مراسيم خاصة بالأجهزة الأمنية، أبرزها: المرسوم الخاص بالقوة التنفيذية (١٦/ ٦/ ٢٠٠٧) واعتبارها ميليشيات خارجة عن القانون. وقد أعيد التأكيد على ذلك في

١٢/ ٨/ ٢٠٠٧، حيث أصبح «الانتساب للقوة التنفيذية جريمة يعاقب عليها بالاعتقال المؤقت من ثلاث إلى سبع سنوات».

كذلك أصدر المرسوم الخاص بحل مجلس الأمن القومي في ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٧ الذي يشارك فيه كل من رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية والنائب محمد دحلان، والمرسوم الخاص بحل كافة الأجنحة العسكرية للفصائل في ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٧. بالإضافة إلى المراسيم الخاصة بالشرطة الفلسطينية، وتلك المتعلقة بإقالة قادة الأجهزة الأمنية في غزة الموالين لفتح والذين فشلوا في التصدي لحماس.

أما على صعيد المعسكر الآخر في غزة، فقد أصدر إسماعيل هنية قرارا بتشكيل مجلس أعلى للشرطة في ١٦/ ٦/ ٢٠٠٧، وأصدر قرارا آخر بوقف أبو شباك عن عمله مديرا عاما للأمن الداخلي. كما قام في ١٦/ ٦/ ٢٠٠٧ بحل جهاز الأمن الوقائي، واتاحة الفرصة للعاملين فيه للالتحاق بجهاز الشرطة، وشرعت في انشاء جهاز أمني جديد بديلا عنه، تكون مهمته الأساسية جمع المعلومات الأمنية ورصدها وتوثيقها. كما تم تشكيل قوة بحرية تابعة للقوة التنفيذية لحماية شواطئ غزة، كذلك تفعيل جهاز الشرطة النسائية في القطاع.

وفي أوائل أكتوبر ٢٠٠٧ أعلنت وزارة الداخلية في حكومة الوحدة المقالة انتهاءها من دمج افراد القوة التنفيذية في جهاز الشرطة، بحيث أصبح عدد الأجهزة الأمنية التابعة لها خمسة أجهزة، وهي: جهاز الأمن الوطني، جهاز الشرطة، جهاز أمن وحماية الشخصيات، جهاز الدفاع المدني، دائرة الأمن الداخلي.

وبالمثل قامت حكومة سلام فياض في الضفة بتنفيذ خطة لإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، حيث جرى تقليص حجمها بواقع الثلث، كما أقرت لاحقا مشروع قانون لجهاز الأمن الوقائي. وفي إطار إعادة التأهيل لتلك الأجهزة في الضفة، افتتح أبو مازن في أريحا في ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٧ الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية، التي يشرف عليها جهاز المخابرات العامة. فيما وقعت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزارايس مع رئيس الوزراء سلام فياض اتفاقية تقدم بموجبها الولايات المتحدة ٨٠ مليون دولار كمساعدة لإصلاح أجهزة الأمن في الضفة الغربية.

كذلك أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان لها في ١٩/ ٨/ ٢٠٠٧ عن برنامج لتدريب حرس الرئاسة الفلسطينية، وذكرت الخارجية الامريكية في بيانها أن تدريب الحرس سيستمر بين الخريف ومطلع عام ٢٠٠٨، وأضافت أن البرنامج يهدف لمساعدة السلطة «على تقديم الأمن للشعب الفلسطيني، ومحاربة الإرهاب، وبناء الثقة بين الأحزاب، والمساعدة في نهاية المطاف على تلبية الاحتياجات الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية على حد سواء».

وفي السياق ذاته وافقت إسرائيل في ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٧ على نقل ألف بندقية وأربع شاحنات محملة بالسلاح والذخائر والعتاد من الأردن إلى السلطة في الضفة الغربية، سعيا منها لدعم الرئيس عباس.

وعلى الصعيد الإداري، وفي إطار الفصل التام بين الأجهزة الأمنية للفريقين، قطعت حكومة سلام فياض في الضفة رواتب كل العسكريين الذين أبدوا تعاونا مع حكومة هنية في غزة، كما أستثنت السلطة في رام الله ١٧ ألف موظف في قطاع غزة من الأجهزة الأمنية التابعة لها، من موازنة ٢٠٠٨، معتبرة إياهم موظفين غير رسميين.

### (٤) ممارسات الأجهزة الأمنية

أما على صعيد ممارسات كل من القوة التنفيذية في غزة، والأجهزة الأمنية في الضفة، فقد حدثت انتهاكات من قبل الطرفين للعديد من الحقوق والحريات.

#### أ- القوة التنفيذية في غزة

رغم نجاح حماس في تحرير الصحافي البريطاني المختطف «آلن جونستون alanjohnston» في ٤/ ٧/ ٢٠٠٧، وهو اجراء أسهم في تعزيز الشعور بالهدوء والاستقرار الأمني، على النحو الذي وصفه وزير العدل الفلسطيني الأسبق والقيادي في حركة فتح ناهض الريس بأنها «حالة لم يشهدها القطاع منذ زمن الحكومة المصرية». إلا أن هذا «النجاح» من قبل حماس رافقه اتهام لحماس ذاتها والقوة التنفيذية التابعة لها بارتكاب مخالفات قانونية واعتداءات بحق نشطاء حركة فتح. من ذلك اتهام «أحمد حلس» عضو المجلس الثوري لحركة فتح والمقرب لحماس، للأخيرة

في ١٣/ ٧/ ٢٠٠٧ بممارسة ما أسماه بـ «الإجرام السياسي» ضد نشطاء حركته في قطاع غزة، من خلال حملة اعتقالات ومداهمات واسعة في أرجاء القطاع.

وكان عدد من الهيئات الحقوقية قد انتقدت طريقة تعامل القوة التنفيذية مع المعتقلين،لا سيما بعد وفاة اثنين من المحتجزين لديها بتهمة التعاون مع الاحتلال في ١٢/ ٧/ ٢٠٠٧. وقد حاول المتحدث باسم القوة تبرير ما حدث من خلال التاكيد على أن «الأول انتحر قبل إستكمال التحقيق، في حين توفى الثاني أثناء محاولته الهرب وفك السلاسل التي كان مقيدا بها».

كذلك تعرضت القوة التنفيذية للصحافيين وصادرت آلات تصوير وأشرطة مصورة، ومنعت عددا من المسيرات الاحتجاجية لأنصار حركة فتح، باستخدام القوة. وقد اعترف القائد العام للقوة التنفيذية العقيد جمال الجراح بحصول بعض التجاوزات في عمل القوة الميداني، وأشار إلي حرص القوة على معالجتها ومحاسبة مرتكبيها. كما قامت حكومة إسماعيل هنية المقالة بالاعتذار للصحافيين المعتدي عليهم في نهاية شهر أغسطس ٢٠٠٧.

ومع تصاعد تحركات مؤيدى حركة فتح فى قطاع غزة، ودعوتهم إلي أداء صلاة الجمعة في الساحات العامة، والخروج في مسيرات احتجاجية بعدها، قوبلت إجراءات القوة التنفيذية إزاء تلك التحركات بالاستنكار من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وحركة الجهاد الاسلامي، حتى أن هذه الفصائل، باستثناء الجهاد، دعت إلي اضراب عام فى ٩/ ٩/ ٢٠٠٧ في غزة احتجاجا على تلك الاجراءات. ونتيجة لتلك الانتقادات اتخذت الحكومة المقالة عددا من الاجراءات، حاولت من خلالها تحسين صورة القوة التنفيذية، فيما يتعلق بالتزام معايير حقوق الانسان، حيث أمرت الحكومة بتدمير عدد كبيرمن زنازين سجن غزة المركزي المعروف باسم السرايا. كما أعلن إسلام شهوان، المتحدث باسم القوة التنفيذية، في وقت لاحق ،عن افتتاح مكتب لقبول الشكاوى من المواطنين بشأن الاعتداءات التي يمكن أن يتعرضوا لها، وتشكيل لجان خاصة للتصدي لمثل هذه القضايا.

ومع تصاعد عمليات الاحتجاج من جانب أنصارحركة فتح في غزة، عادت بعض مظاهر الفلتان الأمني للظهور مجددا، حيث تبنت مجموعات مسلحة أطلقت على نفسها اسم كتائب شهداء الأجهزة الأمنية، وكتائب شهداء الانقلاب، أربعة تفجيرات استهدفت مؤسسات رسمية ومقرات للقوة التنفيذية، كالإنفجار الذي هز مقر القيادة العامة للقوة التنفيذية في ١٦/ ٩/ ٢٠٠٧، ومحاولة تفجير عبوة ناسفة عند مدخل مقر المجلس التشريعي الفلسطيني في غزة، كذلك الانفجار الذي وقع خلف موقع «أنصار» الأمني غرب غزة في ٢/ ١٠/ ٢٠٠٧.

في كل تلك التفجيرات جاءت الاتهامات مباشرة على لسان أكثر من مسئول في حماس، لقيادات ما أسموهم بفريق رام الله، بالوقوف خلف تلك العمليات، كاتهام أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة، لفريق رام الله بالوقوف خلف محاولة زرع عبوة ناسفة أمام مقر المجلس التشريعي، كذلك اتهام اللواء توفيق جبر مدير الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة لـ «فتح» وتحميلها مسئولية سلسلة الانفجارات التي وقعت في القطاع، وذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده بغزة في ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٧ بمشاركة الناطق بأسم الحكومة المقالة طاهر النونو، عرض خلاله تسجيلات لشباب اعترفوا فيها بتورطهم في تلك التفجيرات، بتحريض من قيادات فتح برام الله.

ويبدو أن هذه الاتهامات الصريحة لفتح كانت وراء اندلاع أحد أسوأ أحداث الانفلات الأمني منذ سيطرة حماس على القطاع، حيث شهدت منطقة الشجاعية شرق غزة في ذات اليوم الذي عقد فيه المؤتمر الصحفي المشار إليه، اشتباكات دامية بين الشرطة وعائلة «حلس»، التي ينتمي عدد كبير من أفرادها إلي حركة فتح، أدت إلي مقتل أحد أفراد الشرطة وأربعة من أبناء العائلة، وذلك أثناء محاولة عناصر الشرطة اعتقال عدد من أفراد العائلة تتهمهم باطلاق النار عليها. ولم تتوقف تلك الاشتباكات إلا بعد التوصل لإتفاق بين الطرفين بوساطة من لجان المقاومة الشعبية في القطاع.

وبشكل عام، لم تخل الإجراءات الميدانية التي قامت بها القوة التنفيذية من بعض التجاوزات، وهو ما تم استنكاره من قبل نواب حماس الذين شاركوا في جلسة استماع عقدتها لجنة الأمن في المجلس التشريعي في ٤/ ١١/ ٢٠٠٧، حيث طالب النائب عن حماس صلاح البردويل بمحاسبة المسؤولين عن التجاوزات التي قامت بها القوة التنفيذية، وشدد على أهمية عدم الخلط بين البعدين السياسي والقانوني في تنفيذ القانون، كما أكد على ضرورة التواصل بين القوة التنفيذية والنيابة العامة.

### ب - الأجهزة الأمنية في الضفة

أما في الضفة الغربية، ففي الوقت الذي أعلن فيه «زكريا الزبيدي» حل كتائب شهداء الأقصى بناء على توصية من المجلس المركزي لمنظمة التحرير، وتسليم سلاحها للسلطة الفلسطينية، ووقف عمليات الكتائب ضد الاحتلال، أعلن بالمقابل أن تشكيلات الكتائب ستلاحق عناصر القسام في الضفة، وستدعم القوات النظامية للأجهزة الأمنية في ملاحقة واعتقال عناصر حماس ومؤيديها. وصدرت في هذا الشأن تقارير عدة لعدد من مراكز ومنظمات حقوق الإنسان، ومن بينها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الذي أشار إلى ممارسة جرائم التعذيب التي يتعرض لها هؤلاء المعتقلون، وأعمال التنكيل التي يتعرض لها ذووهم، بالإضافة إلى ممارسة ضغوط عليهم للتوقيع على تعهدات بقطع علاقتهم بالحركة، فضلا عن الضغوط النفسية التي تمارس عليهم لدفعهم للصمت عنها، مشيرا إلى أن باحثيه في الضفة الغربية يواجهون صعوبات في اقناع الضحايا بالإفصاح عما تعرضوا له والإدلاء بشهادتهم.

وفي السياق ذاته تضمنت ممارسات الأجهزة الأمنية في الضفة اعتداءات على نواب حماس في المجلس التشريعي، كمداهمة عناصر تلك الأجهزة لمنزل رئيس المجلس التشريعي عبد العزيز دويك المعتقل لدى سلطات الاحتلال، واضرامها النار فيه، كذلك إقتحامها منزل النائب الأسير حسن يوسف ومصادرة بعض الوثائق الخاصة به. كما واصلت عمليات اقتحام المساجد كان من بينها إقتحام مسجد الناطور في ١٢/ ٩/ ٢٠٠٧ من قبل عناصر المخابرات التي أعلنت أنها ضبطت مخزنا للسلاح تابعا لحماس داخل المسجد. وفي هذا الإطار، اتهمت حماس أجهزة السلطة في الضفة بمداهمة ٢١ مسجدا خلال شهر رمضان وحده تركز معظمها في نابلس، التي بدأت السلطة تطبيق الخطة الأمنية فيها. ومع حلول عيد الفطر داهمت الأجهزة الأمنية عددا آخر من مساجد الضفة، وأزالت عنها «يافطات» حماس المهنئة بالعيد. في الوقت ذاته غيرت الأجهزة الأمنية في حنين إسم «دوار الشهيد يحيى عياش» إلى «دوار سميح المدهون» وأزالت صورة عياش عنه.

كذلك أفادت «حماس» بأنها تعرضت خلال الفترة من ٩/ ٦/ ٢٠٠٧ لأكثر من ألف اعتداء طال عناصرها وممتلكاتها ومؤسساتها والجمعيات التابعة لها في الضفة الغربية، بينها ١٧ اعتداء على نوابها في المجلس التشريعي، و٣٤ اعتداء على أعضاء ومقرات المجالس البلدية التي شكلتها حماس عقب فوزها في انتخابات عام ٢٠٠٥، و١٦٠ اعتداء طال نشطاءها في الكتلة الطلابية التابعة لها، و ٢٥ اعتداء على مقرات الصحف ووسائل الإعلام التابعة لها.

ولعل الاتهام الأبرز الذي وجه للأجهزة الأمنية في الضفة خلال تلك الفترة هو اتهام جهاز المخابرات بالمسئولية عن وفاة الشيخ مجد البرغوثي أحد نشطاء حماس، وإمام مسجد قرية «كوبر» الذي توفى أثناء احتجازه في داخل مقر الجهاز في مدينة رام الله. حيث اتهمت كل من عائلة البرغوثي وحركة حماس جهاز المخابرات بقتل البرغوثي تحت التعذيب، إلا أن الجهاز نفى ذلك مقدما رواية أخرى للواقعة مفادها أن المذكور توفي نتيجة جلطة مفاجئة. لكن وبعد أن نشرت فضائية الأقصى التابعة لحماس ووسائل إعلام أخرى صورا لجثمان البرغوثي تظهر عليها آثار التعذيب، أصدر الرئيس أبو مازن تعليمات للنائب العام بالتحقيق في الوفاة، وتقدم بالتعازي لعائلة البرغوثي.

### ٥ - الصراع على إدارة المعابر

استمرت مسألة المعابر كقضية محل خلاف بين حركتي فتح وحماس، وذلك في إطار «صراع الصلاحيات» الذي نشب بين الطرفين عقب فوز حماس في الانتخابات التشريعية في يناير ٢٠٠٦، حيث ظلت هذه القضية محل شد وجذب بين الطرفين سواء في فترة حكومة السلطة التي شكلتها حماس في مارس ٢٠٠٦، أو خلال فترة الحكومة الوطنية التي شكلتها الحركتان معا في مارس ٢٠٠٧، أو عقب أحداث يونيه ٢٠٠٧ وسيطرة حماس على قطاع غزة.

فبينما رأت حركة حماس أن إدارة المعابر تقع ضمن صلاحيات الحكومة وليست مؤسسة الرئاسة، كما هو منصوص عليه في القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، أكدت الرئاسة الفلسطينية أن «المصلحة الوطنية تقتضي ضرورة أن تكون مؤسسة الرئاسة هي المرجعية للمعابر»، ولهذا كشف العقيد سليم أبو صفية، مدير أمن

المعابر، في الأول من يونيه عام ٢٠٠٦ عن «ترتيبات تجري لتسلم قوات أمن الرئاسة كافة المعابر علي غرار تسلمها لمعبر رفح»، مشيرا إلي تقليص حجم تواجد مختلف وزارات السلطة في المعابر، ودخول عدد من أفراد أمن الرئاسة كموظفين دائمين فيها. لكن، وفي وقت لاحق، أصدر وزير الداخلية الأسبق «سعيد صيام» قرارا بتعيين «محمود فرج» مديرا عاما لأمن المعابر، إلا أن الرئيس أبو مازن ألغي هذا القرار، وأعاد تعيين العقيد سليم أبو صفية، كما أصدر قرارا بتعيين موسي أبو غزه مديرا عاما لمعبر رفح البري، وتعيين سمير الحارون مديرا عاما لمعبر كرم أبو سالم (كاريم شالوم). وبرر أبو مازن سياسته تجاه المعابر بأنها تأتي في إطار «ما أكره عليه» لتسيير الأمور، إذ أن الحصار الدولي المفروض علي حكومة حماس «يستدعي من منصب الرئاسة تحركا، تمليه خبرته الدبلوماسية وعلاقاته الدولية، وتمليه أيضا المصلحة الوطنية للشعب الفلسطيني».

وعقب سيطرة حماس العسكرية علي القطاع، ومن ثم سيطرة القوة التنفيذية وكتائب القسام علي المعبر، وجميع النقاط الحدودية في ممر «صلاح الدين» من ناحية الأراضي الفلسطينية، أغلق معبر رفح، الأمر الذي حال دون دخول المئات من الفلسطينيين إلي غزة عبر الحدود المصرية. إزاء ذلك أعلنت حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض في التاسع من يوليو ٢٠٠٧ قبولها عرضا إسرائيليا مصريا باستخدام معبر كرم أبو سالم الخاضع للسيطرة الإسرائيلية، من أجل عبور الفلسطينيين العالقين علي معبر رفح. إلا أن حركة حماس رفضت ذلك، ورأت أن هذه الآلية «تهدف إلي تقييد حركة قيادات وكوادر الحركة، وليس التخفيف من معاناة الفلسطينيين». وقد أثار حديث وزير الإعلام في حكومة الطوارئ الدكتور رياض المالكي في ذلك اليوم تساؤلات استندت إليها حركة حماس في تعزيز اتهامها، حيث قال: «إن من بين العالقين علي معبر رفح ٧٩ شخصا يحملون معتقدات سياسية متشددة، جاءوا من إيران وسوريا وقطر». فيما زادت مصادر حكومية في رام الله بالقول: «أنهم قد غادروا غزة إلي تلك الدول لتلقي تدريبات عسكرية». وكانت المحصلة النهائية لتلك المواقف المتعارضة أن استمر إغلاق المعبر. وفي حين لجأت حركة حماس دائما، مع زيادة معاناة الفلسطينيين في غزة، إلي التنديد بسياسة الاحتلال الإسرائيلي، مع اتهام السلطة الفلسطينية في رام الله بـ «التواطؤ». ومن ذلك البيان الصحفي الذي أصدرته وزارة الصحة في حكومة إسماعيل هنية المقالة في الأول من أكتوبر ٢٠٠٧، والذي يتهم حكومة «فياض» بـ «التآمر علي منع إدخال كميات من المساعدات الغذائية تقدر بـ ٤٥٠٠ طن لأهالي القطاع عبر معبر كرم أبو سالم». كذلك اتهام وزارة الداخلية في الحكومة المقالة لحركة فتح باشتراكها في فرض الحصار، بعد أن استطاعت الأخيرة أثناء مهرجان إحياء ذكرى وفاة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في الثاني عشر من نوفمبر ٢٠٠٧، إدخال العديد من الشاحنات المحملة بالملصقات والرايات، والكثير من أدوات الدعاية، عبر معبر كرم أبو سالم، حيث قالت وزارة الداخلية في غزة (بعد مصادرة تلك الشاحنات) في بيان لها: «أن من يستطيع التنسيق مع الاحتلال الإسرائيلي لإدخال مواد دعائية، يستطيع تخفيف الحصار المفروض علي قطاع غزة، إن لم يكن هو الذي يفرضه».

إزاء ذلك كانت قيادة السلطة في رام الله تستهجن تلك الاتهامات، وتحمل حركة حماس المسئولية عما آلت إليه عن الأوضاع المعيشية في غزة.

وكان اجتياز الفلسطينيين لمعبر رفح في الثالث والعشرين من يناير ٢٠٠٨، حدثا ذا أهمية استثنائية علي صعيد قضية المعابر، بل والقضية الفلسطينية ذاتها، حيث خلق هذا الحدث الاستثنائي المؤقت، المستند إلي تحرك أبناء قطاع غزة المحاصرين، بأعداد ضخمة، أزمة تكفي لتذكير الجميع بقضية الحصار، وتوجيه رسائل سياسية دون تكلفة عالية من الدماء الفلسطينية، كما شكلت فرصة حقيقية لطرح موضوع استئناف الحوار الفلسطيني من جديد، بهدف تحقيق انفراجه فلسطينية داخلية تنهي حالة الانقسام، خاصة أن هذا التطور دفع القيادة المصرية إلي التحرك السريع للتخفيف من التداعيات الخطيرة للحصار. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلي أن السياسية المصرية إزاء هذه الأزمة، تطورت ضمن مسارات ثلاثة، أولها: مسار التجاوب إنسانيا مع الأزمة عبر السماح للفلسطينيين بالعبور للتزود بحاجاتهم المعيشية والإنسانية، وإعطاء تعليمات لرجال الأمن المصريين بتسهيل هذا العبور. والمسار الثاني: هو المسار الأمني، حيث تبنت مصر استراتيجية المخاطرة المحسوبة الهادفة إلي تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر، بما يمنع تكرار وقوع مثل هذه الأزمة مجددا. أما المسار الثالث: فهو مسار التحرك السياسي لمعالجة تلك الأزمة عبر عدة خطوات تمثلت فيما يلي:

١- استخدام حدث العبور الفلسطيني لإدانة السياسية الإسرائيلية المتمثلة في حصار القطاع، وتكثيف الضربات العسكرية ضده.

٢- طرح فكرة ضرورة التوافق الفلسطيني أولا، قبل الحديث عن مطالبة الأطراف الأوروبية والأمريكية والإسرائيلية بالوفاء بالتزاماتها، طبقا لاتفاقيات المعابر، والتأكيد بأن مصر من- جانبها - لا ترفض أية صيغة تتفق عليها هذه الأطراف، علي أن تحقق أمرين مهمين، هما: ضمان استمرار تشغيل المعابر بها لا يجعل الأمر رهنا بإرادة إسرائيل، دون إغفال دورها في إدارة المعابر. ثم تأكيد ضرورة الارتباط بين الضفة الغربية وقطاع غزة ،بما يسمح بتحميل إسرائيل مسئولياتها كسلطة احتلال إزاء القطاع، ويمهد الطريق لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة مترابطة الأطراف.

ومن هذا المنطلق، جاءت دعوة مصر للمسئولين في كل من رام الله وغزة إلي إجراء مباحثات في القاهرة، لمناقشة أزمة معبر رفح. بيد أن الطرفين الفلسطينيين حملا معهما إلي القاهرة خلافاتهما المستعرة، وأخذا يتنافسان علي كسب الموقف المصري كل لصفه. وهكذا دفعا الحوار إلي الفشل قبل أن يبدأ. وكان لافتا أن وفد «حماس الداخل» يتشكل من صقور الحركة، ورغم ذلك قدم الوفد رؤية مرنة بخصوص ثلاث نقاط شملت: عودة حرس الرئاسة الفلسطينية إلي تشغيل المعبر، والاستفادة من خبرات العاملين السابقين فيه، وعودة المراقبين الأوربيين شريطة أن يقيموا في غزة أو مصر، لئلا تتحكم إسرائيل في حركتهم، ومن ثم يتعطل مرة أخرى عبور الفلسطينيين. كما اقترحت حماس آلية تقوم علي مشاركة كل الفصائل الفلسطينية في معبر رفح، بما فيها فتح ( قوات الرئاسة)، وحماس (القوة التنفيذية)، وباقي الفصائل السبعة الأخرى، ضمن هيئة وطنية للإشراف علي المعابر، بحيث يخرج المعبر من دائرة الصراع بين فتح وحماس.

وفي المقابل، كال «فريق رام الله» الاتهامات لمطالب حركة حماس، عبر موضوع المعابر هذه المرة، معتبرا أن «ما تطالب به حماس يكرس الانقسام الذي حدث في يونيو ٢٠٠٧، ويخدم بالتالي الأهداف الإسرائيلية».

وبعيدا عن هذه الاتهامات ومنطقها، فقد بدا من المفهوم تماما لدى الأطراف كافة أن حماس تحاول أن تقوم بدور «المراجع» للاتفاقيات السابقة المجحفة في حق الشعب الفلسطيني بأي معيار سياسي أو حتي إنساني أو أخلاقي، وهذا من شأنه أن يعزز من حضورها السياسي. فالسلطة في رام الله تريد العودة إلي غزة بصورة كاملة، وليس بالإشراف علي المعابر فقط، بالإضافة إلي أنها اعتبرت أن تغيير الوضع القانوني للمعابر سيبدو في النهاية وكأنه إنجاز لحركة حماس، وهو ما يهدد الاعتبارات الانتخابية التي تهم حركة فتح في المستقبل. كذلك فإن تطوير الوضع القانوني للمعابر معناه توجيه سهام النقد القوية لمدى إنجاز حركة فتح نفسها حيال قضية المعابر، ويقدح في كفاءتها في إدارة مختلف قضايا التفاوض، لاسيما تلك المتعلقة بتسيير الأحوال المعيشية اليومية للشعب الفلسطيني.

المهم في النهاية، أن الخلاف الفلسطيني الداخلي، علي النحو السابق، شجع إلي حد كبير، علي تحرك إسرائيلي نشط في اتجاه المزيد من الضغط علي مصر، حتي تحكم إغلاق الحدود. وفي المحصلة النهائية بدا من غير المنطقي، أن تتوسط القاهرة لحل خلاف داخلي لا يرغب أطرافه في حله، وإنما يسعون إلي إعادة إنتاجه، كلما لاحت في الأفق فرصة للاقتراب من تناول ملفاته بهدوء، بعيدا عن التشنج الفصائلي والشخصي.

## رابعا : فتح وحماس ... من الحرب الإعلامية إلي تدويل الصراع الداخلي

قطعت الأزمة الفلسطينية الداخلية شوطا بعيدا، وبدلا من أن يستجيب طرفا الأزمة للمبادرات الوطنية التي سعت إلي رأب الصدع، وجسر الانقسام، دخلا في مواجهة إعلامية استخدمت فيها كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، للنيل من الطرف الآخر، والتشهير به، إلي أن تطور الأمر ووصل الصراع إلي داخل أروقة الأمم المتحدة، عبر محاولة أحد طرفي الأزمة استصدار قرارات أممية، من شأنها الإضرار بخصمه السياسي، وربما الشعب الفلسطيني أيضا، في سابقة هي الأولي من نوعها، الأمر الذي عمق الاحتقان المتبادل، وزاد من حالة عدم الثقة، وأطال من أمد الأزمة. وهذا ما سنعرض له علي النحو التالي:

## ١- تصاعد الحرب الإعلامية

شكل تبادل الاتهامات عبر وسائل الإعلام المختلفة، أحد أهم سمات الصراع الفلسطيني الداخلي، في تلك الفترة. ويمكن القول إن «الإعلام الحزبي الفلسطيني» الذي يشمل: (فضائيات، وصحف، ومواقع ألكترونية عديدة ومتنوعة) ساهم في بث جرعات ضخمة من التوتر والاستعداء، في ثنايا العلاقات المتبادلة بين الحركتين، ومارس دورا سلبيا وخطيرا، في تعطيل عجلة الوفاق الوطني، دون أي رادع وطني أو قيمي. بل إن مفردات اللغة الإعلامية الحزبية إرتكست، في أغلب الأحيان، إلي درجة مخيفة، وأضحت مستودعا للأكاذيب، وأداة لبث «الفتنة العمياء» القائمة علي التشويه والتشهير، بعيدا عن أي معيار مهني أو موضوعي أو وطني.

وكانت حركة حماس قد بدأت تلك السجالات الإعلامية، من خلال ما بدا محاولة منها لتبرير ما قامت به ضد الأجهزة الأمنية للسلطة في غزة، عبر الكشف عن وضع يدها علي ما أطلقت عليه المخزون الاستراتيجي، وضم هذا المخزون حسب قول النائب عن حماس مشير المصري آلاف الوثائق التي استولت عليها داخل مقرات تلك الأجهزة، وتكشف تعاملها مع إسرائيل، واشتراكها بقتل مقاومين، أو تسليم معلومات عنهم.

وردت حركة فتح تلك الاتهامات معلقة بقولها مؤكدة أن «حماس تحاول تبرير انقلابها وفعلها الإجرامي». في الوقت ذاته نقلت العشرات من المواقع الإلكترونية التابعة لـ «فتح» تقارير لجهاز الأمن الوقائي الفلسطيني، تتهم فيها، محمود الزهار «بالضلوع في اغتيال عبد العزيز الرنتيسي بزرع عبوة ناسفة في سيارته».

ثم دخل الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلي ساحة تلك السجالات الإعلامية عبر تصريحات أدلي بها لتليفزيون (RAI) الإيطالي، قبل اجتماعه مع رئيس الوزراء الإيطالي في ١٠/ ٧/ ٢٠٠٧ في روما، اتهم فيها حماس بأنها «تحمي تنظيم القاعدة وتتيح له الحصول علي موطئ قدم في غزة». بيد أن حماس نفت ذلك الاتهام، ورأت، علي لسان سامي أبو زهرى الناطق بأسمها، أنه « يصب في خانة الاستقواء بالخارج ضد حماس، بهدف تهيئة الأجواء لاستقدام قوات دولية إلي قطاع غزة».

وعلي الرغم من دعوة قيادات حماس في الضفة الغربية للحوار مع الرئاسة في رام الله لحل الخلاف، إلا أن ذلك لم يمنع قيادات الحركة في غزة من الاستمرار في مسلسل كشف الوثائق التي سيطرت عليها في مقرات الأجهزة الأمنية في القطاع. وقد ردت حركة فتح علي تلك الاتهامات، باتهامات أخرى لحركة حماس بتسهيل تسلل عناصر من مجموعة «فتح الإسلام» إلي قطاع غزة.

وفي أواخر فبراير ٢٠٠٨ كرر الرئيس أبو مازن اتهامه لحركة حماس بإيواء تنظيم القاعدة في قطاع غزة، حيث قال لصحيفة الحياة اللندنية: «أنا اعتقد أن القاعدة موجودة في الأراضي الفلسطينية، وتحديدا في غزة، والذي جاء بالقاعدة حركة حماس، والذي يساعدها علي الخروج والدخول عبر الطرق المعروفة هو حركة حماس .... القاعدة موجودة في غزة، وأعتقد أنهما حلفاء». وهو تصريح اعتبرته حماس تحريضا خطيرا عليها، لا سيما وأنه صدر قبيل بدء عدوان عسكري إسرائيلي ضد القطاع، في عملية حملت اسم «الشتاء الساخن».

## ٢- تدويل الصراع الداخلي

خلال زيارته إلي فرنسا في التاسع والعشرين من يونيو ٢٠٠٧، طالب الرئيس الفلسطيني محمود عباس باستقدام قوات دولية إلي غزة، بعد الكشف عن نيته إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في الضفة والقطاع. فردت حكومة هنية المقالة بالرفض، وقال الناطق باسم الحكومة، غازي الحمد، أنه من الخطر تدويل القضية الفلسطينية من خلال القوات الدولية، وتساءل: «ماذا ستكون مهمة هذه القوات في الساحة الفلسطينية التي تتسم بالتعقيد، ولا تزال مليئة بالرؤى والخيارات، وتقوم علي العمل السياسي والمقاومة».

وفي الوقت الذي قالت فيه مصادر أمريكية أن حكومة بوش قد التقطت دعوة محمود عباس بنشر قوات دولية في غزة، لتعيد الترويج لخطة أمريكية سابقة كانت قد طرحت في الأساس لإيجاد قوة حفظ سلام تقوم بدور أمني في أراضي السلطة، حثت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، الرئيس الفلسطيني علي مواصلة الترويج لخطة استقدام قوات دولية. إلا أن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية شون ماكورماك عاد وشكك في العاشر

من يوليو ٢٠٠٧ في احتمال إرسال قوات دولية، وقال «لست متأكدا من أننا سنجد الكثير من الجيوش الراغبة بالمشاركة وسط بيئة يفترض ألا تكون متفهمة كثيرا لوجود هذه القوات»، وأضاف: «من الأفضل تكثيف الجهود علي تدريب أجهزة أمنية فلسطينية فاعلة وقادرة علي العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة».

لكن بعدا دوليا آخر دخل الصراع في أواخر يوليو ٢٠٠٧، حيث استطاع رياض منصور سفير فلسطين لدى الأمم المتحدة، بدعم من إسرائيل والدول الكبرى، إفشال مشروع قرار تقدمت به قطر للإعلان عن غزة «منطقة منكوبة إنسانيا» وهو ما سيفرض علي إسرائيل تخفيف الضغط عن قطاع غزة.

وقد ذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية أن الرئيس عباس قرر بشكل نادر العمل ضد القرار، مع أن هذا القرار كان سيحسن ظاهريا من وضع السكان الفلسطينيين في غزة. ونقلت الصحيفة عن الرئيس أبو مازن قوله: «لن أسمح لحماس بموطئ قدم في العالم من خلال انجازات في مجلس الأمن». وأضافت أن محمود عباس أصدر تعليماته للسفير الفلسطيني بالعمل علي إقناع الدول الأعضاء في مجلس الأمن، بتجاهل الطلب القطري، وأن السفيرين الفلسطيني والإسرائيلي في الأمم المتحدة «عملا معا علي منع تمرير القرار المعادي لإسرائيل».

ومع بداية نوفمبر ٢٠٠٧ عاد الصراع مجددا داخل أروقة الأمم المتحدة، حيث تقدم رياض منصور إلي الجمعية العامة للأمم المتحدة بمشروعي قرارين: جاء مشروع القرار الأول تحت عنوان «التسوية السلمية للقضية الفلسطينية»، وتضمن نصا يقول «أن أعضاء الجمعية العامة يعربون عن القلق من الاستيلاء المسلح علي مؤسسات السلطة الفلسطينية في غزة من قبل ميليشيات فلسطينية خارجة علي القانون في حزيران ٢٠٠٧، ويدعون إلي إعادة الأوضاع إلي ما كانت عليه قبل ذلك التاريخ، وذلك من أجل السماح باستئناف الحوار الفلسطيني واستعادة الوحدة الفلسطينية الوطنية». وتضمن مشروع القرار الثاني والذي حمل عنوان «الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر علي حقوق الإنسان»، نصا يقول «يعرب أعضاء الجمعية عن القلق العميق من تواصل واستمرار الوضع الأمني والإنساني في غزة، وكذلك من إطلاق الصواريخ علي إسرائيل، وللتأثير السلبي لأحداث حزيران ٢٠٠٧ التي قامت فيها ميليشات فلسطينية خارجة علي القانون، بالاستيلاء علي مؤسسات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة».

قدم رياض منصور مشروعي القرارين إلي دول المجموعة الأوربية، من دون أن يطلع مندوبي الدول العربي عليهما، وذلك في تصرف هو الأول من نوعه في تاريخ العمل الدبلوماسي في الأمم المتحدة، حيث يجرى دائما التداول في القرارات العربية المطلوبة، وبخاصة القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ويتم اتخاذ موقف جماعي موحد بشأنها، ولذلك أثار هذا السلوك احتجاج العديد من المندوبين العرب، بسبب الانفراد، وبسبب قضية أخطر تتعلق بالمضمون، وكان من أبرز المحتجين مندوب مصر الدائم السفير ماجد عبد الفتاح، الذي قال: «أنني أتحفظ علي القرار إجرائيا وموضوعيا، فمن الناحية الإجرائية، اتحفظ علي قيام وفد فلسطين بتوزيع مشاريع القرارات علي وفود الدول الأخرى قبل التشاور مع الوفود العربية. ومن الناحية الموضوعية، سيكون من الصعب الموافقة علي مشاريع القرارات المقترحة، وخاصة اعتبار حركة حماس ميليشيا خارجة علي القانون، وذلك لأن هذا التوصيف يفتح الباب أمام الأمم المتحدة لتصنيفها علي أنها مجموعات إرهابية، وإدراجها علي بعض القوائم الإرهابية، إلا إذا كان هذا ما تريده السلطة الفلسطينية، ولكنني لا أعتقد ذلك».

وقد دعم هذا الموقف المصري مندوبو السودان وسوريا وليبيا، وقاموا مجتمعين بإبلاغ اعتراضهم إلي المندوب الفلسطيني، ولكن الأخير رفض اعتراضات السفراء العرب، مؤكدا أنه «مهتم بالحصول علي موافقة الدول الأوروبية، وأنه يترك الأمر لكل دولة عربية لكي تصوت بالطريقة التي ترغب بها». ثم رد مباشرة علي المندوب المصري قائلا « اختلفت مع سفير مصر وأرفض ما جاء علي لسانه». كذلك رد علي مندوب سوريا الذي دعا إلي تبني حل شامل للصراع العربي الإسرائيلي، وقال: «إن عنوان مشروع القرار هو التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وبالتالي فإنه من غير المطلوب أن يدعو إلي حل شامل للصراع». لكن لاحقا يبدو أن ثمة ضغوط عربية مورست علي الطرف الفلسطيني، أفضت في نهاية الأمر إلي تعديل الصياغة من «استيلاء ميليشيات خارجة عن القانون» إلي «الاستيلاء غير القانوني علي مؤسسات السلطة».

وقد أدانت حكومة إسماعيل هنية المقالة، وكذلك المجلس التشريعي الفلسطيني هذا المشروع، واعتبراه تصرفا غير مسئول، وذهب البعض إلي حد المطالبة بمحاكمة رياض منصور باعتباره «مرتكبا لجريمة الخيانة»، مما استدعى رد وزارة الشئون الخارجية في حكومة سلام فياض لاستنكار «الحملة الظالمة التي تشنها الأطراف المشبوهة ضد بعثة فلسطين لدى الأمم المتحدة».

## خامسا: الانقسام الفلسطيني... من اجتماع انابوليس إلي مؤتمر دمشق

قبيل انعقاد مؤتمر السلام الذي دعا إليه الرئيس الأمريكي جورج بوش، في أنابوليس في السادس والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٧، أبدت حركة فتح وقيادة السلطة في رام الله تأييدا كبيرا للمشاركة فيه، فيما أبدت حركة حماس وحكومتها المقالة في قطاع غزة معارضة شديدة له، ودعت قيادة السلطة وعدداً من الحكومات العربية إلي عدم المشاركة. ولما بدا أن الرئاسة الفلسطينية قد ركزت اهتمامها علي التحضيرات لهذا اللقاء، أعلنت حركة حماس ومن ورائها فصائل المعارضة الفلسطينية، أنها بصدد عقد اجتماع مواز في دمشق لإعلان رفضها «تفويض فريق أوسلو» و«للتأكيد علي الثوابت الفلسطينية».

وقد أظهرت حدة الاستقطاب الفلسطيني عشية انعقاد المؤتمرين ما تعانيه الساحة الفلسطينية من الانقسام والتشرزم الذي تجاوز ثنائية «فتح – حماس» إلي أبعاد أكبر من ذلك.

فإذا استثنينا «حماس»، غير العضو في منظمة التحرير، التي رأت في الذهاب لـ «أنابوليس» جزءا من مخطط لـ «تصفية المقاومة»، وأنسجمت معها في موقفها «الجبهة الشعبية – القيادة العامة»، العضو في المنظمة. واستثنينا كذلك «الجهاد الإسلامي» التي تبدو منشغلة تماما في المقاومة، ولا يعنيها من كل هذا الجدل سوى احتواء مضاعفاته السلبية علي الوحدة الوطنية، فإن جميع الفصائل الأخرى الأعضاء في منظمة التحرير، أو«الملتزمة بمشروعها الوطني» من غير الأعضاء، قد عارضت رسميا وعلنا المشاركة في اجتماع أنابوليس بشروطه وظروفه تلك، من دون أن يعني ذلك بالضرورة أنها وافقت علي حضور مؤتمر دمشق، الذي تزعمته «حماس». إلا أن هذا الموقف أكد في التحليل الأخير، أن قيادة السلطة في رام الله، قدمت بنفسها، للذين شاركوا وخططوا لمؤتمر دمشق الكثير من المسوغات للإصرار علي عقده.

لقد دافعت قيادة السلطة عن قرارها بالمشاركة في اجتماع أنابوليس بمسوغات عديدة، ومنها أن «هناك نافذة فرصة أمريكية مفتوحة ينبغي استثمارها، وأن موقف فتح والسلطة الوطنية كان يطالب منذ فترة طويلة بضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام، وليس من المنطقي أن نرفض الفرصة المتاحة لذلك الآن، بعد أن جاءت دعوة الرئيس بوش» كما قال أحمد قريع مفوض التعبئة والتنظيم في حركة فتح، ورئيس الوفد الفلسطيني المفاوض، لاجتماع حركي لنخبة فتح في ١٨ نوفمبر ٢٠٠٧. وعلى الجانب الآخر، رأت كل من الجبهتين الشعبية والديمقراطية، وحزب الشعب، وفدا، والمبادرة الوطنية، في الاجتماع القيادي الذي عقدوه في السابع من أكتوبر ٢٠٠٧ أن «الصيغة الناجحة لإيجاد تسوية هي صيغة المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات، الذي ينعقد بمشاركة جميع الأطراف المعنية، علي أساس قرارات الشرعية الدولية وبهدف تنفيذ هذه القرارات تحت إشراف دولي جماعي، في إطار الأمم المتحدة وتحت رعايتها، وأن الدعوة الأمريكية للقاء الخريف لا تستجيب لمتطلبات هذه الصيغة».

وفي حين دافعت السلطة أيضا عن قرار مشاركتها بالقول «أنه لا يوجد أمام التحرك الدبلوماسي الفلسطيني أي بديل للمبادرة الأمريكية، وأن بذل أقصى الجهود الفلسطينية لإنجاح هذا الاجتماع، بالرغم من كل المحبطات الإسرائيلية والأمريكية، أمر لا مفر منه، لأن الشعب الفلسطيني سيدفع ثمنا فادحا لفشل الاجتماع المقترح الذي سيقود فشله أيضا إلي انعدام أي عملية للسلام إلي أمد غير منظور، ليسود العنف والتطرف». وردت قوى المعارضة علي ذلك بالتحذير من «مخاطر عقد اللقاء الدولي والمشاركة فيه ما لم يتوفر الحد الأدني من الشروط التي تكفل درء احتمالات الانزلاق إلي دوامة الحلول الجزئية، ومستنقع التسويات التصفوية».

ومن ناحية أخرى، وبينما هاجمت قيادة السلطة في رام الله «مؤتمر دمشق» مؤكدة «عدم شرعيته لأن منظمة التحرير لم تدع إليه، ولأنه يعمق الانقسام الفلسطيني». ردت حركة حماس بالقول: إن ذهاب القيادة المفروضة إلي

مؤتمر كهذا (أي أنابوليس) لا صلاحيات له، ولا تشارك فيه كل الأطراف الأصيلة المعنية بالصراع، وعلي قاعدة الانقسام فلسطينيا وعربيا، وعلي أساس مرجعيات تتجاوز الخطوط الحمراء للثوابت الوطنية، سيكون مستغربا إن مر دون احتجاجات وطنية واسعة النطاق، ودون اعتراضات شعبية عربية أوسع نطاقا، تنبه المشاركة العربية والدوليه فيه إلي قيامها بدور شاهد الزور».

وفي سياق تلك السجالات الفصائيلية، بدا ملفتا ذلك التناقض الظاهر بين الحملة الإعلامية لقيادة السلطة في رام الله، للتقليل من أهمية مؤتمر دمشق، وبين حملتها السياسية لمنع انعقاد هذا المؤتمر، الذي نجح فيما يبدو حتي قبل انعقاده، في تسليط الأضواء علي وجود معارضة فلسطينية لمؤتمر أنابوليس الذي اقترحته واشنطن لإحياء عملية التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي.

ولا شك أن قرار الرئاسة الفلسطينية، بايفاد كبير مفاوضي الوضع النهائي أحمد قريع إلي دمشق، لثنيها عن استضافة المؤتمر، وحثها رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون علي إصدار بيان ضد المؤتمر، إنما يعكس مدى الاهتمام الذي أولته الرئاسة الفلسطينية لمؤتمر المعارضة في دمشق، وهو ما يتناقض مع وصف أمين عام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عبد ربه بأنه «مؤتمر خزعبلات وزوبعة في فنجان سوف تنتهي آثاره بمجرد رفع أعماله».

# ٣ - ملامح المشهد الإسرائيلي بعد ستة عقود من إنشاء الدولة

في الخامس عشر من مايو ٢٠٠٨ احتفلت إسرائيل بمرور ستة عقود على إنشاء الدولة، وشاركها في الاحتفال عدد كبير من قادة دول العالم تقدمهم الرئيس الأمريكي جورج بوش. وعلى الرغم من أن المشهد كان يوحي بالاحتفال، وأن أحاديث قادة إسرائيل من مدنيين وعسكريين كانت تؤكد على أن الدولة باتت أكثر أمنا واستقراراً، وقوة ، إلا أن المشاهد الداخلية والأوضاع الإقليمية كانت توحي بغير ذلك، فإسرائيل بعد مرور ستة عقود بدت تعاني مشاكل داخلية سياسية واجتماعية، وبدا مواطنوها أقل إحساسا بالأمن.

إن قراءة دقيقة للمشهد الإسرائيلي الراهن، وكما انعكست في الخطاب الإسرائيلي، تشير إلى عدد من الظواهر والإشكالات المهمة يبدو أنها ستكون العناوين العامة العريضة للتفاعلات الداخلية الإسرائيلية لفترة قادمة. ونشير فيما يلي إلى أهم هذه الإشكالات.

## أولا: الجدل حول هوية الدولة

بعد ستة عقود على إنشاء الدولة لم تتمكن إسرائيل من جذب أغلبية يهود العالم، وبدا أنها تعاني مشكلة هوية وتعيش هاجس الخطر الديموجرافي، فإسرائيل التي عرفت نفسها باعتبارها دولة يهودية، تعاني من تراجع نسبة اليهود من بين سكانها، وتعيش هاجس فقدان الأغلبية في حال استمرار تراجع معدلات تدفق الهجرة من الخارج وتصاعد معدلات مواليد غير يهود من سكانها، وأيضا هاجس عودة أعداد كبيرة من الفلسطينيين وأبنائهم الذي تم طردهم عند قيام الدولة وما بعدها. ولذلك لم يكن مستغرباً أن يكون مطلب الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية أو دولة الشعب اليهودي من بين المطالب التي تقدمت بها الحكومة الإسرائيلية للسلطة الوطنية الفلسطينية استعدادا لمؤتمر «أنابوليس» الذي عقد في نوفمبر ٢٠٠٧، وهو الأمر الذي رفضه الجانب الفلسطيني مؤكدا أن منظمة التحرير تبادلت الاعتراف مع إسرائيل، ومن ثم لا يوجد مبرر لإعادة الاعتراف من قبل الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية. وقد أثار هذا المطلب تساؤلات في إسرائيل، حيث طرح بعض الكتاب والمحللين هناك تساؤلات عن مغزى أن تطلب الحكومة الإسرائيلية من السلطة الوطنية الفلسطينية الاعتراف بيهودية الدولة، في حين أن الدولة ذاتها تعرف نفسها على أنها دولة «يهودية ديمقراطية»، وهل تطلب الدول من الخصوم أو الأصدقاء الاعتراف بتعريفها لنفسها، أم أن مسألة تعريف الدولة لذاتها أمر يخصها بصرف النظر عما يحتويه التعريف ذاته من تناقضات، فإسرائيل في نظر قطاع رئيسي من الدارسين هناك ليست بدولة ديمقراطية وفق التعريف الغربي

للمفهوم، بل إن ديمقراطيتها قاصرة على اليهود، وخاصة الغربيين منهم، ولذلك يعرفون الديمقراطية الإسرائيلية بأنها ديمقراطية دينية - لليهود- وعرقية - أي ليهود الغرب.

والحقيقة أن مطلب الاعتراف بإسرائيل باعتبارها دولة يهودية أو دولة الشعب اليهودي، يعكس المأزق الجوهري الذي تعانيه إسرائيل بعد مرور ستة عقود على قيامها بقرار من الأمم المتحدة، وهو هاجس طبيعة الدولة، هل ستستمر إسرائيل كدولة يهودية أم أن يهودية الدولة مهددة بسبب تراجع موجات هجرة اليهود من العالم من ناحية، وعمل الزيادة الطبيعية لمصلحة غير اليهود - الفلسطينيين- من ناحية أخرى، إضافة إلى ما سوف يترتب على عملية التسوية السياسية من عودة لاجئين فلسطينيين إلى ديارهم داخل إسرائيل، مقابل طموح إسرائيلي بنقل كتلة كبيرة من الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية إلى الدولة الفلسطينية الوليدة في صفقة للتبادل السكاني على غرار ما جرى بين تركيا واليونان.

تعريف المأزق على هذا النحو يعيد الحديث مجددا عن طبيعة الحركة الصهيونية ومآلها. وقد طُرح الموضوع على نحو جدي في أعقاب انتخابات الكنيست الإسرائيلي السابع عشر التي جرت في السادس والعشرين من مارس ٢٠٠٦، حيث كتب جادي طاؤوف مقالا في صحيفة «معاريف» في الثامن من مايو من العام نفسه بعنوان «الصهيونية تعود إلى هرتسل»، مؤكدا أن جوهر الرؤية الصهيونية لدى تيودور هرتسل تتلخص في أنه «لكي يستطيع اليهودي أن يكون كسائر البشر، يحتاج إلى شعب ودولة ، إنه يحتاج إلى مكان واحد في العالم لا يكون اليهود فيه أقلية». وقد مثل هرتسل الصهيونية السياسية في مقابل الصهيونية الدينية التي لا تتوقف عند حدود الدولة، بل تراها، أي الدولة، أداة في يد العناية الالهية لإعداد إسرائيل للخلاص، ومن ثم فالهدف لا أن يكون شعب إسرائيل كسائر الشعوب، كما يرى هرتسل، بل شعبا مقدسا مع إله حي مركزه القدس والهيكل داخلها. ومقولة أن هرتسل انتصر في الانتخابات الأخيرة جاءت تعليقا على تقدم تيار الوسط الذي يدعو إلى «دولة يهودية ديمقراطية، دون علاقة لذلك بالخلاص التام». فالفكرة التي طرحها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق آرييل شارون بالانسحاب من قطاع غزة جاءت في سياق الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية أو ذات أغلبية يهودية، وهو ما يمثل قلب الفكرة الصهيونية كما حددها جابوتنسكي، وكما بلورها هرتسل. وعندما بلور شارون خطته للانسحاب من أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، فقد انطلق من نفس الفكرة ولذات الهدف. وعندما تبنى خليفته إيهود أولمرت ذات الفكرة، فقد تبناها إيمانا بذات الهدف على النحو الذي جاء في كلمته أمام مؤتمر هرتسيليا السادس حول «ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي» الذي عقد في الفترة من ٢١-٢٤ يناير ٢٠٠٦.

والحركة الصهيونية هي إيديولوجية سياسية نشأت في القرن التاسع عشر بهدف إعادة توطين اليهود في فلسطين باعتبارها أرض الميعاد كوسيلة لحل المشكلة أو المسألة اليهودية. وقد بدأت الحركة مع كتابات موسى هيس (١٨١٢-١٨٧٥) وتحديدا كتابه «روما والقدس» الصادر فى عام ١٨٦٢ الذي دعا فيه إلى بعث القومية اليهودية في القدس بعد تحريرها. وجاءت نقطة التحول الجوهرية في تطور الفكرة الصهيونية وتحولها إلى حركة سياسية مع تيودور هرتسل (١٨٦٠-١٩٠٤) الذي حدد الهدف الرئيسي للحركة في عودة اليهود إلى فلسطين. وقد استند جوهر رؤية الحركة الصهيونية على ما أسماه المشكلة اليهودية، وهي المشكلة التي ترجع إلى تردي أوضاع اليهود في المجتمعات الغربية لأسباب سياسية واقتصادية وتاريخية، حولتها الحركة إلى عوامل ميتافيزيقية تتعلق بالطابع الوجودي لليهود، فطالما هناك يهود وغير يهود فسوف تستمر المشكلة متجاوزة الزمان والمكان. ومن ثم، فالمشكلة لدى الحركة الصهيونية ترتبط بوجود اليهود أنفسهم في عالم لا ينتمون إليه ولا ينبغي عليهم الذوبان فيه، وليس هناك من حل للمشكلة اليهودية سوى بعودة اليهود إلى فلسطين، أرض الميعاد وإقامة دولتهم اليهودية النقية حيث يستطيع الشعب اليهودي ممارسة حياته اليهودية الحقيقية.

وقد استندت الحركة الصهيونية على دعامتين فكريتين أساسيتين، الأولى هي الاعتقاد بفكرة «النقاء العنصري لليهود»، أي أنهم كجماعة لم يتعرضوا لما تعرض له غيرهم من تداخل بين السلالات والأعراق المختلفة. وفي هذا السياق قال موسى هيس في كتاب «روما والقدس»: «الجنس اليهودي من أقدم وأعرق الأجناس البشرية، وإليه ترجع وحدة اليهود لأن الجنس اليهودي حفظ صفاءه عبر القرون». كما أكد هرتسل على أن « اليهود يكونون جماعة بيولوجية مميزة». وفصل كثيرون في مسألة التفوق والتميز اليهودي على سائر الأعراق البشرية، فكتب آحاد هعام «من الطبيعي أن يسلم الإنسان بحقيقة وجود درجات كثيرة في سلم الخليقة والتي يتقدمها جميعا الجنس اليهودي».

الثانية هي «أبدية معاداة السامية»، فطالما هناك يهود وغير يهود فسوف يتعرض اليهود للاضطهاد والظلم لكونهم يهودا،

وحسب زفي هيرتش كاليشر في كتابه «البحث عن صهيون» فإن «كراهية اليهود واحتقارهم شعور أصيل في النفس البشرية ومعاداة السامية لا يمكن أن تزول طالما أننا - اليهود - لا نملك وطنا قوميا خاصا بنا». أما تيودور هرتسل فقد كان أكثر وضوحا في التوظيف السياسي لفكرة معاداة السامية، حيث كتب يقول: «يجب على اليهود أن يعرفوا كيف يستخدمون معاداة السامية لصالحهم».

ومن ثم، فإن الحركة الصهيونية كانت المحرك الأساسي وراء إضفاء صفة القومية على اليهود واعتبارهم عرقا نقيا لابد أن يحافظ على نقائه هذا، ومن ثم فقد عارضت الحركة اندماج اليهود في أوطانهم الأصلية وروجت لفكرة أن اليهود لا يمكن أن يحافظوا على نقائهم هذا إلا بالهجرة إلى فلسطين «أرض الموعد». ونجح هرتسل في تحويل أماني العودة اليهودية من هدف ديني إلى سياسي، حيث صاغ هرتسل أفكاره هذه في كتيب نشره بالألمانية بعنوان «دولة اليهود» في عام ١٨٩٦. وفي العام التالي دشن أول حركة يهودية عالمية ممثلة في «المؤتمر الصهيوني» الأول (بازل) حيث تضمن برنامج المؤتمر مبدأ تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والحصول على اعتراف دولي بشرعية الاستيطان اليهودي في فلسطين، وإنشاء منظمة دائمة توحد كل يهود العالم بهدف خدمة القضية اليهودية. وعلى الرغم من أن معظم قادة الحركة الصهيونية كانوا من العلمانيين وبعضهم كان ملحدا، إلا أنهم جميعا وظفوا فكرة العودة إلى أرض الميعاد واستخدموا لغة ومفردات دينية في دفع اليهود وحفزهم على الهجرة إلى فلسطين، ثم إسرائيل عند إعلان الدولة، ثم في الفترة التي تراجعت فيها موجات الهجرة اليهودية من الشتات. فمن جانبه، قال دافيد بن جوريون - أول رئيس وزراء لإسرائيل- في يوليو ١٩٤٩ «إن من واجب يهود العالم أن يعودوا إلى وطنهم الأول، إن هدفنا الآن ينحصر في حث جميع يهود العالم على العودة إلى إسرائيل». وعاد في أواخر عام ١٩٦٠ ليؤكد على عدم استقامة بقاء اليهودي خارج إسرائيل مع ديانته اليهودية قائلا: «إن اليهود الذين يعيشون خارج إسرائيل كفار ويتعرضون لنقض الفرائض اليهودية كل يوم». وفي كلمة له أمام الكنيست قال بن جوريون «بالهجرة الجماعية أمكن إنشاء الدولة وبفضل الهجرة وحدها يمكن أن تصمد. أما جولدا مائير فقد كانت أكثر وضوحا في القول «لا جدوى لدولة إسرائيل دون شعب يهودي مرتبط بها، كيف يكون لنا دولة بدون هجرة». ولخص أحد مسئولي الوكالة اليهودية جوهر الفكرة الصهيونية في مسألة الهجرة بالقول «إذا نضب ينبوع الهجرة، فلن نستطيع الحفاظ على الدولة حتى وإن عقدنا تحالفا سلميا مع كل جيراننا، إن المحيط العربي سيبتلعنا دون أن يترك لنا أي أثر».

من هنا يمكن القول إن الحركة الصهيونية التي نجحت في إقامة الدولة عبر تدفق موجات الهجرة اليهودية من «الشتات» بدأت بمرور الوقت تعاني مشاكل جمة أبرزها تراجع موجات الهجرة اليهودية نتيجة «نضوب» الوجود اليهودي في كثير من دول شرق ووسط أوروبا، واندماج اليهود في عدد من المجتمعات الغربية أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لم تعد فكرة «معاداة السامية» تجدي في جذب المزيد من اليهود، وأدى بدء عملية التسوية السياسية مع الفلسطينيين إلى طرح تساؤلات حول انتهاء دور الحركة الصيونية أو ما اصطلح على تسميته بـ «ما بعد الصهيونية». ورأى البعض في تراجع الصهيونية وتحلل الأسس التي استندت إليها مؤشرات واضحة على مستقبل إسرائيل كدولة يهودية، وهو ما دفع عددا من القيادات السياسية اليمينية إلى طرح أفكار حول «التخلي عن أجزاء من أرض إسرائيل للحفاظ على نقاء الدولة اليهودية».

## ثانيا: تراجع الثقة في قوة إسرائيل العسكرية

منذ عام ٢٠٠٠ يعقد في إسرائيل مؤتمرا سنويا مهما في شهر يناير في مدينة هرتسليا، تلك المدينة التي أخذت إسمها من مؤسس الحركة الصهيونية ، تيودور هرتسل. وعلى الرغم من أن تنظيم المؤتمر تضطلع به هيئة بحثية أكاديمية، إلا أن المؤتمر يشهد مشاركة رموز النخبة الإسرائيلية في المجالات السياسية والاقتصادية والأكاديمية أيضا، ويشارك في المؤتمر عدد من رموز يهود العالم وتحديدا الولايات المتحدة، إضافة إلى عدد من الأكاديميين والعسكريين من دول أوروبية والولايات المتحدة. ومنذ انعقاد المؤتمر الأول في عام ٢٠٠٠ وحتى المؤتمر الثامن (الذي عقد في الفترة من ٢٠-٢٣ يناير ٢٠٠٨)، اكتسب أهمية كبيرة انطلاقا من كونه المناسبة التي يلتقي فيها الخبراء والمتخصصون لتقديم رؤيتهم عن حال إسرائيل (حيث يجري دراسة ميزان المناعة القومية)، كما يختاره قادة إسرائيل للحديث عن السياسات الإسرائيلية في المجالات المختلفة، إضافة إلى تناول عدد من أوراق المؤتمر مستقبل إسرائيل من خلال دراسات إستشرافية. وبمرور الوقت باتت الأوساط الإسرائيلية تنتظر هذا المؤتمر لمعرفة حال إسرائيل اليوم، وتتلمس بعض ملامح صورتها المستقبلية، وفي نفس الوقت تستمع إلى الجديد من رئيس الحكومة بشأن التفاعلات مع العالم العربي. وقد سبق لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق آريل شارون أن نطق لأول مرة بفكرة « الإنطواء» أو الانسحاب أحادي الجانب أمام المؤتمر الرابع عام ٢٠٠٤.

وانتهى المؤتمر السابع (٢٠٠٧) دون أن يأتي رئيس الوزراء الحالي أولمرت بجديد، عدا التلميح إلى استعداد إسرائيل للقيام بعمل عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية. ورغم ذلك فقد كشف هذا المؤتمر عن توجه مهم للغاية يتبلور لدى المجتمع الإسرائيلي، وبدأ يجد صداه لدى النخبة السياسية والعسكرية. فقد كشفت دراسة قدمت للمؤتمر عن تراجع ثقة المواطن الإسرائيلي في قدرات الجيش الإسرائيلي، فلم يعد هذا الجيش بالنسبة له لا يقهر، كما بدا واضحا أن نسبة كبيرة من المواطنين الإسرائيليين لم تعد تثق في الاعتماد على الجيش لتحقيق أمن الدولة والمواطن. ويمكن القول أن هذا التوجه قد تبلور على إثر حرب أكتوبر ١٩٧٣، إلا أنه اقتصر على رؤية القدرات العسكرية المصرية، بمعنى أن إسرائيل لا يمكن أن تواصل احتلال الأراضي المصرية وتحقق الأمن والاستقرار للدولة والمواطن هناك. الجديد هنا أن هذا التوجه بدأ يطول مسارات الصراع العربي الإسرائيلي الباقية وتحديدا المسارين الفلسطيني واللبناني، ويضاف إليهما المسار السوري بفعل تواجد العامل السوري في هذين المسارين من ناحية، ولطبيعة الطرح العربي الذي يربط التطبيع الشامل والأمن بالتسوية السياسية الشاملة على كافة المسارات.

ويبدو مهما للغاية إدراك مغزى وأهمية تبلور توجه في الرأي العام الإسرائيلي يقلل من جدوى الاعتماد على قوة إسرائيل العسكرية في تحقيق أمن الدولة والمواطن، فهذا التوجه يمثل بداية لتشكل رؤية تحتل مكانا مهما بين متطلبات تسوية الصراع وتحديدا على المسار الفلسطيني، فهذا النمط من الصراعات والمعروف لدى دارسي العلاقات الدولية بـ «الصراع الاجتماعي الممتد» يشترط توافر ثلاثة متطلبات أو شروط مسبقة لتحقيق التسوية السياسية الحقيقية، الأول الإقرار بعدم جدوى السلاح في حل الصراع، والثاني وجود قيادات سياسية مؤمنة بفكرة التسوية السياسية، والثالث تحرك دولي فاعل – أو من قبل قوى كبرى أو القوة الأكبر في النظام الدولي- لرعاية مفاوضات تسوية دون أن تحمل رؤية منحازة بالكامل لطرف ما، أو على الأقل تكون لها مصلحة في إتمام التسوية على هذا النحو. من هنا فإن تبلور توجه لدى الرأي العام الإسرائيلي يقلل من الاعتماد على الخيار العسكري، ووجود سبل لوصول هذا التوجه للنخبة السياسية في ظل آليات محددة لقياس توجهات الرأي العام مع آليات لتداول السلطة، كل ذلك يوفر أساسا واضحا لتطور هذا التوجه.

ولا يعني تبلور هذا التوجه لدى الرأي العام الإسرائيلي أنه سيجد التعبير السياسي عنه قريبا، فهناك متغيرات في إسرائيل تدفع في الاتجاه المقابل، أي الإبقاء على فكرة أن مستقبل إسرائيل في المنطقة يعتمد على قوتها العسكرية التي تمكنها من فرض ما تريد على الأطراف العربية. ومن بين هذه المتغيرات عدم وجود نخبة سياسية قوية في إسرائيل لديها رؤية ويمكنها أن تتخذ قرارات مهمة.

أيضا ستعمل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على مقاومة هذا التوجه، لأنه أولا يعني تراجع الثقة فيها، ويعني ثانيا المساس بمصالحها ومكتسباتها، إضافة إلى تبلور تيار داخل المؤسسة يطالب رئيس الأركان جابي إشكينازي بالعمل على إعادة هيبة الجيش مجددا. ذكر بعض الجنرالات أن نظراءهم من الولايات المتحدة استقبلوا مداخلاتهم عن القدرات العسكرية الإسرائيلية والإستراتيجيات الجديدة بقدر كبير من الضحك والسخرية، الأمر الذي يتطلب إعادة الهيبة للجيش وتمكينه من استعادة سمعته الإقليمية والدولية. ويبدو واضحا أيضا أن استمرار مسلسل الاشتباكات بين فتح وحماس، واستخدام قادة حماس للغة إيديولوجية مفارقة للواقع والتخندق وراء مسميات وألفاظ من قبيل توقيع هدنة لا تسوية، والإغراق في العودة للتاريخ، كل ذلك يعطل تبلور هذا التوجه لدى الرأي العام الإسرائيلي من ناحية، ويمكن النخبة السياسية – الفاقدة للرؤية والقدرة على اتخاذ القرار – والعسكرية المدافعة -عن مصالحها ومكتسباتها- من تعطيل تفاعل هذا التوجه كسبا لوقت يجري فيه البحث عن ما يمكن من استعادة الهيبة المفقودة والسمعة الإقليمية والدولية للجيش الإسرائيلي.

## ثالثا: نخبة سياسية مأزومة

منذ انتهاء الحرب بين إسرائيل وحزب الله في أغسطس ٢٠٠٦، لم يتوقف الجدل في إسرائيل حول الأزمة المركبة التي تمر بها الدولة، فقد كشفت هذه الحرب عن عيوب جوهرية في جوانب مختلفة للمجتمع الإسرائيلي ومؤسسات الدولة، ونخبتها السياسية والعسكرية، كما كشفت عن مشاكل اقتصادية عديدة برزت مع تراجع أداء الاقتصاد بفعل خوض حرب لمدة ثلاثة وثلاثين يوما.

وقد حظيت النخبة السياسية الإسرائيلية بقدر كبير من النقد على إثر نتائج الحرب، وعلى إثر ما تم الكشف عنه من فساد وعجز ورغبة محمومة في التشبث بمقاعد السلطة دون النظر إلى الاعتبارات السياسية أو الايديولوجية أو مصالح الدولة.

في هذا السياق، وطرح موضوع تغيير النظام السياسي الإسرائيلي من البرلماني إلى الرئاسي، وعلى الرغم من تعدد الأصوات التي طالبت بذلك، إلا أن زعيم حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيجدور ليبرمان هو الذي طرح هذا المطلب بالتفصيل ووضعه كشرط مسبق لدخول حكومة أولمرت. وقد جاء ذلك في سياق رؤية اختزلت مشاكل إسرائيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في طبيعة النظام السياسي، حيث رأى هذا التيار أن الخلاص من هذه المشاكل سيتحقق في حال اتباع النظام الرئاسي، وفي مخيلتهم النظام الأمريكي.

والسؤال هنا: هل تكمن مشاكل إسرائيل المركبة بدءاً من المشكلات الداخلية، والعلاقة مع الجوار والتفاعل مع العالم الخارجي، في طبيعة النظام السياسي، أم أنها تتجاوز ذلك إلى مشاكل بنيوية، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأيضا عسكرية، وأن هذه المشاكل تطفو على السطح من حين إلى آخر ويجري التعامل معها باعتبارها أعراضاً لأزمة تتعلق بطبيعة النظام السياسي ؟

يعتبر الحديث عن تغيير النظام السياسي في إسرائيل حديثاً متواصلاً، وسبق التجاوب معه عبر استحداث قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء والذي جرى تطبيقه ثلاث مرات في الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠١)، قبل أن يتم التراجع عنه. وقد عاد الحديث عن تغيير النظام السياسي الإسرائيلي بقوة في إطار المراجعة الشاملة التي تجري هناك على إثر الحرب مع مقاتلي حزب الله، والتي لم تحقق فيها إسرائيل الإنجاز المتوقع جريا على السوابق. وقد أدى إنضمام حزب «إسرائيل بيتنا» بقيادة أفيجدور ليبرمان إلى الحكومة الإسرائيلية في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٦ إلى طرح تساؤلات عديدة في إسرائيل حول طبيعة النظام السياسي الذي دفع برئيس الوزراء إلى التشبث بالمنصب على حساب المصالح العامة وإيديولوجيا حزبه، وأن يضم إلى الائتلاف كل ما يمكنه أن يطيل أمد الحكومة وفترة البقاء على الكرسي بأكثر مما يحقق التوافق الفكري ويساعد على تنفيذ حزمة السياسات الداخلية والخارجية التي جاءت في البرامج الانتخابية للأحزاب الرئيسية التي شكلت معا الحكومة. فالحكومة الإسرائيلية (حكومة أولمرت) قبل ضم ليبرمان كانت تحظى بـ ٦٧ نائبا في الكنيست، ومن ثم تتمتع بما يزيد على الأغلبية المطلوبة (٦١ مقعدا من ١٢٠) وبها قدر كبير من التناسق بين مكوناتها الحزبية فيما يخص الموقف من كل أو بعض خطط التسوية المطروحة، فكافة الأحزاب المؤتلفة (كاديما ٢٩ مقعدا، العمل ١٩ مقعدا، شاس ١٢ مقعدا، والمتقاعدون ٧ مقاعد) يمكن أن تلتقي حول برنامج حد أدنى يجعلها تتعاطى إيجابيا مع خطط ومشروعات التسوية السياسية المطروحة والتي يمكن أن تطرح لاحقا. في نفس الوقت فإن حزب «إسرائيل بيتنا» هو حزب يميني متطرف يعد من أحزاب أقصى يمين الخارطة السياسية الإسرائيلية، يحمل أفكارا عنصرية ومشروعات توسعية، فأفكاره هي مزيج من رؤى مائير كاهانا وحركة كاخ التي ترى في العرب «سرطان في جسد الدولة اليهودية ينبغي استئصاله»، وأيضا رحبعام زئيفي صاحب نظرية الترانسفير أو طرد وترحيل غير اليهود من «أرض إسرائيل الكبرى»، وفق أفكار حزب موليديت، وأيضا حركة «هتحيا» التي تزعمتها جيئولا كوهين، وباتت أفكار هذه الحركات والمنظمات ممثلة تماما في فكر حزب «إسرائيل بيتنا» ورؤى ليبرمان.

المفارقة هنا هي أن كافة الأطراف التي شاركت في ضم ليبرمان كانت تراه خارج سياق برنامجها السياسي، بل إن الابتعاد عن ليبرمان شخصيا وبرنامجيا كان شعارا انتخابيا للكثير من قادة الأحزاب المؤتلفة، فقد سبق لزعيم حزب العمل السابق عمير بيرتس أن تعهد لناخبيه بعدم الجلوس مع ليبرمان على مائدة واحدة، وهو ما دعا صحيفة مثل هآرتس أن ترى في مجرد فتح الحديث عن ضم ليبرمان إلى حكومة أولمرت لحظة فارقة في مسيرة حزب العمل قد تفضي إلى انشطاره، كما أن زعيم شاس - الديني الشرقي - إيلي يشاي، كان يردد أنه لن يقبل مشروع الزواج المدني الذي اشترطه ليبرمان - مع شروط أخرى منها تغيير نظام الحكم من البرلماني إلى الرئاسي - لدخول الحكومة، أعلن بهدوء أنه سوف يبحث عن حل وسط لقانون الزواج المدني وفق الشريعة اليهودية، مع أن كلاً منهما بديل للآخر ولا يمكن أن يلتقي المدني مع «الشريعي» في قضية من هذا النوع، بل إن يشاي عبر عن سعادته بضم ليبرمان إلى الحكومة.

يمكن القول بوضوح أن ضم ليبرمان إلى حكومة أولمرت جاء لأسباب شخصية بحتة تتمثل في حرص النخبة الحاكمة في إسرائيل على الاحتفاظ بمناصبها على حساب البرامج والأفكار المعلنة. فقد كان الهدف الرئيسي لضم ليبرمان إلى الحكومة هو إطالة عمر هذه الحكومة واحتفاظ الوزراء بمناصبهم، وهو ما أدى إلى القفز فوق المبادئ والشعارات.

والمفارقة الأخيرة أنه رغم ما هو معروف عن شخصية ليبرمان من تطرف وعنصرية وإعطاء أولوية مطلقة لاستخدام القوة على حساب الدبلوماسية، فقد استحدث له أولمرت منصباً جديداً هو وزير «التهديدات الإستراتيجية» وهو ما تهكمت

عليه صحيفة هآرتس في افتتاحيتها في ٢٤ أكتوبر الماضي بالقول «الواقع إن اختيار رجل منفلت وغير مسئول مثل ليبرمان في منصب مسئول عن التهديد الإستراتيجي، هو في حد ذاته تهديد إستراتيجي، فمن شأن عدم إنضباط ليبرمان وغطرسته الدائمة في الحديث، واللذين لا يضاهيه فيهما سوى الرئيس الإيراني نجاد، من شأن ذلك أن ينزل كارثة بالمنطقة كلها».

باختصار إنها أزمة نخب وقيادات تفتقد للرؤية وتقدم الشخصي على الموضوعي، والخاص على العام، فكانت المحصلة حالة من التخبط والتردد، حيث يجري القفز فوق الأسباب الحقيقية واختزالها في طبيعة النظام السياسي، في حين أن المشكلة الحقيقية تتمثل في أزمة مجتمع مقسم بقوة بين التشدد والاعتدال، بين قوة تشده إلى الماضي وأخرى تتطلع إلى المستقبل، ونخبة سياسية انتهازية تركز على مصالحها الشخصية وتعمل على تعديل النظام السياسي أو القوانين الأساسية - لأنه لا يوجد دستور مكتوب- من أجل الحفاظ على مصالح النخبة دون أن تعمل على تطوير النظام السياسي على النحو الذي يتوافق مع طبيعة المجتمع ومؤسسات الدولة، فالنظام الرئاسي لن يحل مشاكل إسرائيل، بقدر ما يطيل أمد بقاء النخبة السياسية في مقاعدها، ولذلك كان منطقيا أن ينسحب ليبرمان وحزبه من الحكومة الإئتلافية في ١٧ يناير ٢٠٠٨، على خلفية رفض ليبرمان بدء المفاوضات مع الفلسطينيين حول قضايا الوضع الدائم.

## رابعا : "أنابوليس" : التهرب من قضايا الوضع النهائي

منذ إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش عن نيته عقد مؤتمر في خريف ٢٠٠٧ للتباحث حول سبل تسوية القضية الفلسطينية وتطبيق رؤيته للحل ممثلة في قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جوار إسرائيل، لم يتوقف الجدل في إسرائيل حول الفكرة، وطال الجدل مختلف جوانب الدعوة حيث ركز في البداية على أن الرئيس الأمريكي لا يرمي من وراء هذه القمة سوى إلى دعم موقف إدارته المأزومة في المنطقة سواء في العراق أو متطلبات التصعيد وربما المواجهة مع إيران. وبعد ذلك تعددت جوانب التساؤل حول المؤتمر، فقد كان هناك تقدير رأى أن الإدارة الأمريكية كانت ترغب في استثمار، وأيضا تكريس، الانقسام الفلسطيني بعد سيطرة حركة حماس على القطاع في منتصف يونيو ٢٠٠٦، بحيث يكون مجرد قبول الرئيس عباس بالذهاب إلى المؤتمر تكريسا للإنقسام ما بين الضفة وغزة، وبين فتح وعدد من فصائل منظمة التحرير وفصائل أخرى مناوئة على رأسها حركتا حماس والجهاد.

وخرجت تحليلات تركز على أن ما يجري مجرد حملة علاقات عامة لخدمة الإدارة الأمريكية، ففي الوقت الذي يتسم فيه موقف الرئيس الفلسطيني بالضعف، فإن الحال كذلك بالنسبة لحكومة أولمرت الإسرائيلية الضعيفة والتي تتحكم في رقبتها مجموعة أحزاب صغيرة دينية ويمينية، (شاس وإسرائيل بيتنا) وأن أي تحرك على طريق بحث القضايا الحقيقية يمكن أن يطيح بهذه الحكومة ومن ثم لا يتحقق شيء يذكر.

وعلى الجانب الإسرائيلي فقد انتهى التيار الرئيسي في الحكومة الإسرائيلية إلى عدم واقعية رفض دعوة الرئيس الأمريكي، ولأنه ليس مستعدا بعد للخوض في جوهر قضايا الوضع النهائي التي سبق أن فشلت جهود عديدة للاقتراب منها، فقد عمد منذ الوهلة الأولى إلى أن تكون القمة مجرد لقاء لا يتناول القضايا الجوهرية وأن يركز على تقديم الدعم الاقتصادي والأمني للسلطة الوطنية، وأن تترك باقي التفاصيل «الجوهرية» للمسار الثنائي وإلى أن تنضج الظروف حسب الرؤية الإسرائيلية.

ومن جانبها عملت الحكومة الإسرائيلية على خفض السقف المتوقع من المؤتمر، فتجنبت الحديث عن مؤتمر، وعمدت إلى التأكيد على أنه مجرد لقاء أو اجتماع، ومن ثم فقد رفضت بشكل واضح التوصل إلى وثيقة مبادئ للمؤتمر، كما رفضت على نحو قاطع تحديد جدول زمني للمفاوضات التي ستنطلق من اللقاء، وأكدت على أن تحديد جدول زمني سيمثل عنصرا سلبيا حيث سيكون بمثابة عامل ضاغط على المفاوضين ربما يعرقل مسيرة المفاوضات، ومن ثم فضلت أن تترك العملية برمتها للمفاوضات تسير على الوجهة التي تتحدد من خلال العملية ذاتها.

أيضا استبقت إسرائيل اللقاء بتمرير مشروع قانون جديد في الكنيست يرفع النسبة المطلوبة لإجراء أي تغيير على وضع القدس من الأغلبية البسيطة إلى أغلبية الثلثين، فقد كان قرار ضم القدس الشرقية إلى الغربية في أغسطس عام ١٩٨٠ واعتبارهما معا يمثلان العاصمة الأبدية لإسرائيل ينص على أن أي تعديل في وضع القدس لابد أن يحصل على موافقة الكنيست بالأغلبية البسيطة، وجاء التعديل الجديد ليصعب من إجراء أي تعديل في وضع القدس، حيث أن أغلبية الثلثين يندر أن تتوافر لأي إتجاه سياسي في إسرائيل.

في المقابل، تمسكت الأطراف العربية المختلفة بضرورة التوصل إلى وثيقة مبادئ تسير على هديها المفاوضات، وطالبت بوضع جدول زمني من البداية، وهنا تدخلت الإدارة الأمريكية للتوفيق بين الموقفين، عبر الزيارات المتكررة لوزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس للمنطقة، وأكد رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في زيارته لشرم الشيخ في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٧ على أهمية الإطار العام للمبادئ التي ستجري على أساسها المفاوضات، مشيرا إلى تقديره لبنود المبادرة العربية دون أن يوافق عليها، ومؤكدا على تفاؤله بالتوصل إلى تسوية سياسية خلال عام ٢٠٠٨ أي قبل أن يغادر الرئيس الأمريكي البيت الأبيض. ونجحت الإدارة الأمريكية في انتزاع موافقة الحكومة الإسرائيلية على تجميد الاستيطان والإفراج عن ٤٥٠ أسيرا فلسطينيا ينتمون إلى حركة فتح كبادرة حسن نية قبل بدء المفاوضات، وهو ما جرى تنفيذه في الثالث من ديسمبر ٢٠٠٧، أي بعد انتهاء أعمال اللقاء وقبيل بدء جولات المفاوضات الثنائية.

وفي الوقت الذي كانت تركز فيه الإدارة الأمريكية على تخصيص اللقاء للمسار الفلسطيني فقط، فإن الحكومة الإسرائيلية أشارت أكثر من مرة إلى أنها تفضل السير في مفاوضات على المسار السوري، وأن هناك إمكانية بالفعل لتحقيق إنجاز ملموس على هذا المسار. وقد روجت الحكومة الإسرائيلية لهذه الفكرة طوال الشهور الأولى من عام ٢٠٠٧، فقد أشارت مصادر إسرائيلية عديدة إلى أن واشنطن منعت إسرائيل من استئناف المفاوضات مع سوريا، في بداية عام ٢٠٠٧، وقد أكد ذلك يوسي بيلين الذي قال إن نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني أبلغه شخصيا بأن واشنطن لا تريد سلاما بين سوريا وإسرائيل حاليا. وقد أثار هذا الموقف الأمريكي استياء عدد كبير من المحللين الإسرائيليين الذين تحدثوا صراحة عن تباين في الرؤية والمصالح بين واشنطن وتل أبيب، وهناك من ذهب إلى اتهام واشنطن بأنها تقدم مصالحها على مصلحة إسرائيل، ومن ثم تمنع استئناف المفاوضات السورية الإسرائيلية. والملاحظ أن الحكومة الإسرائيلية عبرت عن رغبتها في تفضيل السير على المسار السوري لأنها تدرك أن واشنطن ترغب في تنشيط المسار الفلسطيني، وأنها بهذا الطرح ترغب في دفع الإدارة الأمريكية إلى التفاهم مع المطالب الإسرائيلية تجاه لقاء أنابوليس. وللتأكيد على موقفها هذا عبر رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزيرة خارجيته عن الارتياح لمشاركة سوريا في لقاء أنابوليس رهانا على المناورة بين المسارين في مراحل لاحقة كنوع من الضغط على كليهما.

في الوقت ذاته عين رئيس الوزراء الإسرائيلي وزيرة الخارجية تسيبي ليفني رئيسا للوفد الإسرائيلي المفاوض، واضطر بعد مناورة إلى اصطحاب زعيم حزب العمل، وزير الدفاع، إيهود باراك معه إلى القمة. وقد حاول الوفد الإسرائيلي على مدار يومي القمة (٢٧ و٢٨ نوفمبر ٢٠٠٧) استثمار اللقاء في تحقيق قدر من التطبيع مع أعضاء الوفود العربية التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وتحديدا الوفد السعودي، دون جدوى. وانتهى اللقاء بإطلاق المفاوضات الثنائية المباشرة الفلسطينية الإسرائيلية محددا موعد الجولة الأولى في الثاني عشر من ديسمبر ٢٠٠٧. وقد تمكنت إسرائيل في أنابوليس من جعل خطة «خريطة الطريق» المرجعية الرئيسية للمفاوضات التي ستجري مع الفلسطينيين، فقد جرى النص صراحة على ذلك، وهو ما ساعد إسرائيل على تحقيق مجموعة مكاسب تتوافق ورؤيتها الذاتية، فمن ناحية أولى تم تجاهل بنود المبادرة العربية ولم تجر الإشارة إليها، رغم أن حضور الدول العربية جاء بقرار من الجامعة العربية في ضوء وعود بأخذ بنود المبادرة العربية في الاعتبار. ومن ناحية ثانية فإن خريطة الطريق تقدم إطارا زمنيا أكثر مرونة بمعنى أنها تتضمن ثلاث مراحل، تنفيذ كل مرحلة يقود إلى التالية، ومن ثم يمكن التوقف أمام تقييم مدى تنفيذ أي مرحلة من المراحل على نحو يتيح الانتقال إلى المرحلة التالية. ومن ناحية ثالثة فإن تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة يتضمن تفكيك المنظمات والجماعات «الإرهابية» وجمع السلاح ..الأمر الذي يعني حالة من المواجهة بين فصائل فلسطينية وربما صراعا داخليا مسلحا.

وفي أعقاب انتهاء أعمال «أنابوليس» بدأ رئيس الوزراء الإسرائيلي في إطلاق تصريحات تتضمن لاءات قديمة مثل «لا لإعادة تقسيم القدس»، «لا لعودة اللاجئين»، و«لا للعودة إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧»، مشددا على استحالة التوصل إلى تسوية سياسية في غضون العام ٢٠٠٨. وقد بدا واضحا أن ما أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي يمثل رؤية تحظى بقدر من التوافق وفق أسس أنابوليس والوثيقة الصادرة عنه، وفيما عدا موضوع القدس التي سيعاد تقسيمها وفق قاعدة ما طرح في كامب ديفيد الثانية في يوليو من عام ٢٠٠٠، وهي كل ما هو يهودي لإسرائيل، وما هو غير ذلك للفلسطينيين، ونظام خاص للأماكن المقدسة، فإن الموضوعات الأخرى تحظى بقدر من التوافق. ففيما يخص موضوع اللاجئين، فإن الحديث كان يدور حول التوصل إلى تسوية مقبولة لقضية اللاجئين، وحتى المبادرة العربية في نسختها الثانية التي صدرت عن مؤتمر القمة العربية في الرياض - مارس ٢٠٠٧ - تحدثت عن تسوية مقبولة للقضية من خلال حلول تفاوضية، ومن ثم

فالشق الأكبر من القضية سيسوى وفق مبدأ التعويض، مع تنظيم عودة عدد من اللاجئين إلى داخل إسرائيل يتراوح ما بين ٥٠ - ١٠٠ ألف على عشر سنوات. أما فيما يخص موضوع العودة إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧، فقد طرأ عليه تطور تمثل في الحديث عن تسوية تفاوضية تنطوي على مبدأ تبادل الأراضي، فالرئيس بوش في رؤيته وخطاب الضمانات الذي قدمه لشارون في ١٤/ ٤/ ٢٠٠٤، أكد على أخذ الحقائق على الأرض بعين الاعتبار، وتحدث الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن تمسكه باستعادة نفس الحجم من الأراضي الذي احتلته إسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧، وهو ٦٤٠٥ كيلو مترا مربعا.

في المقابل لم يجد الرأي العام الإسرائيلي جديدا في «أنابوليس»، فذهب رئيس الوزراء وعاد دون أي التزامات جديدة، أو قبول بمبادئ تتصادم ورؤية قطاع ما من الرأي العام. ونتيجة ذلك قدرت غالبية الرأي العام الإسرائيلي أن لقاء أنابوليس قد فشل في تحقيق أي تقدم يذكر في عملية التسوية السياسية، ففي استطلاع للرأي نشرته صحيفة «هآرتس» في ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٧ أي بعد يوم من انتهاء لقاء أنابوليس، وردا على سؤال هل كان لقاء أنابوليس ناجحا ؟ رأى ٥٠ في المائة أن اللقاء كان فاشلا، في حين ذهب ١٨ في المائة إلى أن اللقاء كان ناجحا.

وفيما يتعلق بإمكانية تحقيق السلام مع الفلسطينيين في غضون عام ٢٠٠٨، كما قال الرئيس بوش، وكما تعهد أولمرت خلال أعمال اللقاء، قال ٨٣٪ أنهم لا يصدقون ذلك، بينما بلغت نسبة من أكد أنه يصدق هذا القول ١٦٪. وكان موقف الرأي العام الإسرائيلي من المفاوضات مع سوريا والانسحاب من الجولان متناقضا، ففي سؤال عن هل ينبغي لاسرائيل ان تدخل في مفاوضات مع سوريا؟ رد ٦٢٪ بالإيجاب، بينما رفض ٣٥٪، وفي السؤال التالي هل ينبغي على إسرائيل التنازل عن هضبة الجولان مقابل سلام كامل؟ رفض ٦٩٪، بينما بلغت نسبة من وافقوا على ذلك ٢٨٪. ويعود هذا التناقض إلى التوافق العام بين مختلف القوى السياسية في إسرائيل على أن السلام مع سوريا ينبغي أن يتم على قاعدة البحث عن حلول بديلة لمسألة الانسحاب الشامل من الهضبة، وطرح أفكار من قبيل تأجير الهضبة لفترة طويلة، وإجراء تعديلات على الحدود مع ترتيبات أمنية صارمة. هذا إضافة إلى إحساس الرأي العام الإسرائيلي بأن الحدود مع سوريا هادئة، وأن احتلال الجولان لم يتسبب في المساس بأمن الدولة والمواطن هناك منذ نهاية حرب أكتوبر ١٩٧٣. ورغم ذلك تخطط إسرائيل من أجل وضع آلية جديدة لتنشيط المفاوضات مع سوريا تمثلت بالأساس في حث تل أبيب لواشنطن على دعوة سوريا إلى أنابوليس عن طريق الوعد بمناقشة قضية الجولان، ووضع ذلك ضمن إطار مواز بعقد مؤتمر في موسكو لمناقشة قضية الجولان، أطلق عليه « أنابوليس -٢»، ضمن تفاهم إسرائيلي أمريكي روسي.

من هنا يمكن القول إن الحكومة الإسرائيلية التي لم تكن ترغب في الذهاب إلى أنابوليس قد نجحت في العودة دون خسائر تذكر، فقد لبت دعوة الإدارة الأمريكية، وتمكنت من تحويل الاهتمام إلى «خريطة الطريق»، وفي نفس الوقت تركت السلطة الوطنية الفلسطينية تتحدث عن فرصة تاريخية لتحقيق السلام، ولم تغلق الطريق أمام هذه الفرصة، بمعنى أنها لم تسلب من السلطة مبررات الحديث عن الفرصة، وذلك عبر بدء آلية المفاوضات المباشرة، والإيحاء بأن المفاوضات على المسار السوري يمكن أن تستأنف في أي وقت.

أيضا تمكن رئيس الوزراء الإسرائيلي من الخروج من أنابوليس دون خسائر تذكر، بل حقق بعض المكاسب الشخصية، فقد كلف غريمته في الحزب والحكومة تسيبي ليفني برئاسة وفد التفاوض، واصطحب معه وزير دفاعه، زعيم حزب العمل إيهود باراك، وعاد دون خسائر تذكر، عكس الحال عندما عاد باراك من مفاوضات كامب ديفيد الثانية في يوليو من عام ٢٠٠٠، ليواجه انتفاضة الأقصى التي أعادت القضية إلى المربع الأول. بل إن رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت عاد تاركا الوفد الفلسطيني يتحدث عن تطور قد تحقق ومفاوضات سوف تنجح، وقد انعكس ذلك في زيادة شعبية أولمرت التي كانت قد وصلت إلى أدنى معدل لها لدى أي رئيس للوزراء، فمنذ انتهاء الحرب مع مقاتلي حزب الله تدنت شعبية أولمرت إلى ما دون الـ ٥٪، وقد قفزت شعبيته بعد الغارة على سوريا في أواخر أكتوبر ٢٠٠٧ إلى ٣٥٪ ثم إلى ٤١٪ بعد إعلان إصابته بمرض السرطان، وكانت زيادة عاطفية طارئة، سرعان ما تراجعت. أما بعد العودة من أنابوليس فقد زادت شعبية أولمرت لتصل إلى ١٤٪، إذ يظل يحد منها تواصل سقوط الصواريخ والقذائف على مدن الجنوب وفي مقدمتها مدينة سيدروت.

# جمهورية مصر العربية

- أداء مجلسى الشعب والشورى
- الحقل القضائى.. رهاناته وصراعاته
- الأحزاب والقوى السياسية
- انتخابات المجالس الشعبية المحلية ٢٠٠٨
- الاحتجاجات الاجتماعية الجديدة
- مراجعات الجماعات الجهادية المصرية: الآثار المحتملة على الحالة الجهادية في مصر والعالم
- تصاعد مشكلة الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا
- الاقتصاد المصرى



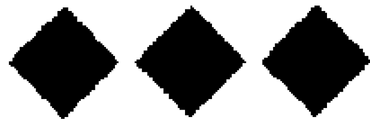
على الرغم من الخلاف حول حجم تأثير التعديلات الدستورية المهمة التي شهدتها الحياة السياسية في مصر خلال العامين الأخيرين، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وصلاحيات مجلسي الشعب والشورى، إلا أنه لا يمكن إغفال التأثيرات الإيجابية لهذه التعديلات على الدور الرقابي لمجلس الشعب على سياسات الحكومة، وهو ما كان واضحا من خلال الدور الرقابي المهم لمجلس الشعب على خلفية عدد من القضايا، مثل قضية غرق العبارة "السلام ٩٨"، وقضية أكياس الدم الملوثة المعروفة بقضية "هايدلينا"، بالإضافة إلى ما أثارته المعارضة داخل مجلس الشعب حول تقديم الحكومة لمبالغ إلى نواب الحزب الوطني تحت مسميات عديدة، فضلا عن العديد من القضايا الأخرى مثل قضايا البطالة والفساد وارتفاع الأسعار وسوء حالة التعليم والخدمات الصحية وخصخصة المرافق الحيوية وإهدار أموال التأمينات والمعاشات. ورغم الخلاف أيضا حول النتائج النهائية لهذه الرقابة إلا أنها تؤشر في التحليل الأخير على حدوث تغير في إدراك المؤسسة التشريعية لدورها في ظل الإطار الدستوري الجديد، وإن كان يؤكد أيضا أن الآثار الإيجابية لهذه التعديلات تحتاج إلى وقت أطول وإلى عوامل مساعدة أخرى تساهم في تعظيم آثارها الإيجابية.

كما استمرت من ناحية أخرى المراهنة على الدور الإصلاحي للقضاء والجماعة القضائية، لأسباب عدة منها ضعف الأحزاب السياسية المعارضة ومحدودية تأثير الجماعات الاحتجاجية الجديدة. ويرصد التقرير في هذا الإطار عدد من المتغيرات المهمة التي أثرت على الحقل القضائي، منها تعديل المادتين (٨٨)، (١٧٣) من الدستور، وإلغاء أحد مكونات منظومة القضاء الاستثنائي الموازي للقضاء العادي ممثلا في نظام المدعي العام الاشتراكي. كما يرصد التقرير أهم قضايا التفاعل داخل الحقل القضائي، مركزا على مؤشرات استمرار عدم التوازن بين السلطتين التنفيذية والقضائية، واستمرار مشكلات التنظيم القضائي المصري، والجدل حول مشروع وزارة العدل حول مجلس الهيئات القضائية، واستمرار الخلاف بين وزير العدل ونادي القضاة ونادي قضاة مجلس الدولة.

وعلى مستوى الأحزاب السياسية، استمر مسلسل الانشقاقات الحزبية، حيث تعرض حزب الجبهة الديمقراطية لصراع داخلي كانت له تأثيراته السلبية حول مصداقية الحزب وقدرته على الخروج عن المشكلات والظواهر السلبية التي تعاني منها الأحزاب السياسية في مصر، كما استمرت مشكلة غموض هوية الحزب وعمومية خطابه السياسي وغلبة الشخصانية على عمل مؤسسات الحزب، وعدم استكمال البناء التنظيمي للحزب وضعف قدراته التنظيمية. كما استمر الصراع القضائي داخل حزب الوفد على رئاسة حزب الوفد. وبالإضافة إلى تلك التطورات، فقد شهد حزب التجمع ظهور تيار جديد تقوده كوادر شابة ووسيطة تطالب بإصلاح جذري لسياسات الحزب.

وعلى مستوى التفاعلات السياسية، يناقش التقرير انتخابات المجالس الشعبية المحلية التي أجريت في أبريل ٢٠٠٨، وتصاعد الاحتجاجات الاجتماعية الجديدة، بدءا من الملامح العامة لهذه الاحتجاجات، وانتهاء بتشريح هذه الاحتجاجات داخل قطاعات العمال، والمهنيين، الموظفين، والمواصلات، ومراجعات الجماعات الجهادية المصرية وآثارها المحتملة على الحالة الجهادية في مصر والعالم. وعلى العكس من الاتجاهات التي ذهبت إلى محدودية تأثير هذه المراجعات على الحالة الجهادية، يؤكد التقرير أن هذه المراجعات سوف يكون تأثيرها العميق على الحالة الجهادية في مصر والعالم، مستندا في ذلك إلى عدد من المؤشرات المهمة، المتعلقة بطبيعة هذه المراجعات، وبموقع الجماعات الجهادية المصرية من التنظيمات الجهادية على مستوى العالم.

وأخيرا يناقش هذا القسم من التقرير ظاهرة الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا، وتطور مؤشرات أداء الاقتصاد المصري.



# ١. أداء مجلسى الشعب والشورى

## أولاً: مجلس الشعب

على الرغم من المناقشات المكثفة والخلافات الشديدة التي شهدها مجلس الشعب حول العديد من القضايا، إلا أن الأداء التشريعي والرقابي لمجلس الشعب ودوره فى الحياة السياسية ظل هشاً وضعيفاً خلال العام الماضي، ففيما يتعلق بعملية التشريع، أكدت الممارسة العملية أن الحكومة هي التى تقدم الغالبية العظمى من مشروعات القوانين، ويقوم مجلس الشعب بمناقشتها وإقرارها دون تعديل، أو بعد إدخال تعديلات طفيفة على بعضها. وعلى الرغم من أن بعض مشروعات القوانين التى قدمتها الحكومة جرت بشأنها مناقشات حادة تحت قبة البرلمان، واعتراضات من جانب نواب المعارضة والمستقلين، إلا أن الأغلبية التى يتمتع بها الحزب الوطنى الديمقراطى سمحت للحكومة بتمرير مشروعات القوانين التى تريدها.

وإضافة إلى استمرار الخلل فى العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فإن ما ساهم فى ضعف أداء المجلس خلال العام الماضي، طبيعة تشكيله، والتى غلب عليها غياب التمثيل الحزبي، فضلاً عن سلبيات النظام الانتخابى القائم، وضعف أداء المستقلين، وهو ما انعكس بصورة واضحة على ممارسة المجلس لدوره البرلماني والسياسي.

ومن حيث المؤشرات الكمية بصفة عامة، فقد عقد المجلس ١٣١ جلسة خلال دور الانعقاد العادى الثانى من الفصل التشريعي التاسع، وهو أكبر عدد من الجلسات يعقده المجلس فى دور انعقاد واحد منذ عام ١٩٧١، استغرقت ٤٣٥ ساعة و٤٢ دقيقة، وهو معدل غير مسبوق أيضاً على امتداد الحياة البرلمانية فى مصر. وبلغ عدد المتحدثين من النواب ٤١٤ نائباً، منهم ٢٩٩ من الحزب الوطني، وخمسة من الوفد، وواحد من التجمع، و١٠٩ من المستقلين. وبلغ عدد مداخلات النواب ١١٢٣٩ مداخلة، بلغ نصيب الحزب الوطنى من هذه المداخلات ٨٠٤٢ مداخلة، والوفد ٣٧٠ مداخلة، والتجمع ٩٢ مداخلة، والمستقلين ٢٧٣٥ مداخلة.

### ١ - الأداء التشريعي للمجلس

فيما يتعلق بالأداء التشريعي، ناقش المجلس ٥٠ مشروع قانون، كان أبرزها فى المجال السياسي، مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦، والذى تضمن الأخذ بنظام اللجنة العليا التى تضم فى تشكيلها أعضاء من الهيئات القضائية، للإشراف على العملية الانتخابية. وقد حدث خلاف بين مجلسى الشعب والشورى حول عدد من مواد هذا المشروع بقانون، مما اقتضى، وفقاً للمادة ١٩٤ من الدستور، تشكيل لجنة مشتركة من

المجلسين لاقتراح نص الأحكام محل الخلاف. وقد عرضت اللجنة المشتركة تقريرها بشأن نقاط الخلاف، وخلصت إلى الموافقة على ما انتهى إليه مجلس الشعب. كما ناقش المجلس مشروع القانون الخاص بتعديل بعض أحكام قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦، على نحو يتيح الطعن بالنقض فى أحكام المحاكم العسكرية أمام المحكمة العليا للطعون العسكرية، التى أنشئت بموجب هذا التعديل. ومع ذلك، فإن هذا التعديل لم يعالج القصور القائم فى نظام القضاء العسكري، فالمحكمة العليا للقضاء العسكرى سوف تنظر فى القانون وتأويلاته والمسائل الإجرائية وليس فى الأدلة نفسها أو الوقائع التى قام عليها الاتهام. كما أن قرارات المحكمة العليا للطعون العسكرية تظل خاضعة للتصديق عليها من جانب رئيس الجمهورية أو من يفوضه، الذى يملك صلاحية تخفيض الحكم أو تغييره أو وقف تنفيذه. وجميع أحكام الإعدام تحال إلى رئيس الجمهورية، الذى يستطيع منح العفو أو تخفيف الحكم.

وأقر المجلس أيضاً مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية، والذى تضمن رفع سن تقاعد القضاة إلى ٧٠ عاماً بدلاً من ٦٧ عاماً، وقد تعرض مشروع القانون لهجوم شديد من المعارضة والمستقلين، الذين اتهموا الحكومة بأنها تستهدف من وراء مشروع القانون الإبقاء على بعض القضاة الحاليين، فيما أكد المؤيدون للمشروع، أنه ليس هناك ما يمنع من مد سن القضاة للاستفادة بخبراتهم، طالما أنهم قادرون على العطاء. ومن مشروعات القوانين المهمة التى أقرها المجلس أيضاً خلال هذه الدورة، مشروع القانون الخاص بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية، وبموجبه أصبح التفسير التشريعى لمحكمة النقض فى ضوء قضائها المستقر ملزماً عند نظر دوائر الجنايات الطعون فى الأحكام الصادرة فى مواد الجنح من محاكم الجنح المستأنفة، وإذا رأت إحدى المحاكم العدول عن أحد المبادئ القانونية المستقرة لدى قضاء محكمة النقض، وجب عليها أن تحيل الدعوى مشفوعة بالأسباب الداعية لذلك إلى رئيس محكمة النقض، فإذا لم تلتزم بذلك، يحق للنائب العام أن يطعن على هذا الحكم أمام محكمة النقض.

أما فى المجال الاقتصادي، فكان أبرز مشروعات القوانين التى أقرها المجلس يتعلق بتعديل قانون الضرائب على الدخل، والذى استهدف توحيد المعاملة القانونية فى تحصيل الضريبة، من خلال تطبيق إجراءات الحجز الإدارى على الشركات بغض النظر عن النظام القانونى الذى أنشئت على أساسه، بما يضمن تحقيق الاتساق بين القوانين والتشريعات التى تنظم عملية التحصيل والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة، وتحقيق التوازن بين سلطات الإدارة الضريبية من ناحية، وحقوق الممول من ناحية أخرى، فى ظل القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل. كما أقر المجلس تعديل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، الذى أعطى لرئيس مجلس الوزراء سلطة إنشاء مناطق جديدة يتم الاستثمار فيها بموجب أحكام النظام القانونى للاستثمار الداخلي، وبحيث يكون لكل منطقة منها مجلس إدارة تكون له كافة الصلاحيات فى إصدار التراخيص والتأسيس والتشغيل والرقابة على المشروع مع الاستفادة من التبسيط الإدارى والإجرائي، من خلال التعامل مع جهة إدارية واحدة، وتعديل بعض أحكام قانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤.

وفى المجال الاجتماعي، كان أبرز مشروعات القوانين التى تم إقرارها مشروع القانون الخاص بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي، والذى عالج الفراغ الدستورى الناجم عن حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر سنة ٢٠٠٣ بإلغاء النص الذى كان يحرم الزوج الأرمل من الحصول على معاش زوجته. وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بعدم دستورية حرمان الزوج من حقه فى الجمع بين معاشه عن زوجته وبين معاشه بصفته منتفعاً بأحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، وحقه فى الجمع بين معاشه عن زوجته وبين دخله من العمل أو المهنة وذلك بدون حدود، وهو الحق الذى أهدرته المادة ١٠٦ من هذا القانون، فيما تضمنته من اشتراط عجز الزوج عن الكسب وتأييد ذلك بقرار من الهيئة العامة للتأمين الصحى ليستحق معاش زوجته. وكذا المادة ١١٢ من القانون نفسه، التى أغفلت تقرير هذا الحق للزوج. (راجع حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٣، فى الدعوى رقم ٨٣ لسنة ٢٢ قضائية دستورية، الجريدة الرسمية، العدد ٥٢ مكرر فى ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٣). فجاء مشروع القانون ليحمى حقوق أولاد المتوفاة، بحيث يؤول إليهم نصيب الزوج إذا تزوج بأخرى، وذلك على أساس أن الاشتراكات التى تدفعها المرأة العاملة للتأمينات الاجتماعية هى جزء من دخل الأسرة يقتطع منها أثناء خدمتها، ويؤول بدوره إلى زوجها وأبنائها عقب وفاتها.

وفى المجال الاجتماعى أيضاً أقر المجلس مشروع القانون الخاص بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الذى استهدف الارتقاء بمستوى المعلم تربوياً ومادياً، حيث أفرد معاملة مالية خاصة بالمعلمين والمشاركين فى العملية التعليمية، كما

استحدث نصاً خاصاً بإنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين لضمان التدريب المستمر للمعلم، حتى يستطيع أن يواكب المستجدات التربوية والعلمية. هذا فضلاً عن ١٠٣ مشروعات قوانين مالية وحسابات ختامية للموازنات.

كما نظر المجلس ١٠٣ اقتراحات بمشروعات قوانين قدمها السادة الأعضاء، الأمر الذى يؤكد حرص النواب على استخدام حقهم فى المبادرة التشريعية، وإن لم يوافق المجلس إلا على سبعة اقتراحات فقط، استهدفت ثلاثة منها تعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢، وقوانين الهيئات القضائية، وذلك لرفع سن تقاعد أعضائها إلى سن السبعين، والارتقاء بالمستوى العلمى فيمن يولى أولى درجات وظائف النيابة العامة وسائر الوظائف المقابلة لها بالهيئات القضائية من خلال اشتراط تقدير جيد على الأقل فيمن يشغل هذه الوظائف، وكذا تنظيم مدد إعارة القضاة والعمل على وضع حدود لهذه المدد. هذا فضلاً عن عشرة اقتراحات أخرى نظرت مع مشروعات قوانين لاتفاقها معها من حيث المبدأ، وسبعة اقتراحات أحيلت إلى اللجان المختصة، إلا أن اللجان رأت أنها لا تتفق معها من حيث المبدأ، و٧٧ اقتراحاً أخرى أحيلت إلى اللجان المختصة واقتراحان بمشروعى قانونين تم رفضهما. كما أقر المجلس ٣٩ اتفاقية، وأكدت ملاحظات السادة الأعضاء خلال مناقشة هذه الاتفاقيات دعمهم لجهود المفاوض المصري، وضرورة الاستفادة القصوى من هذه الاتفاقيات، مع ضرورة التأكد من التكييف القانونى السليم لهذه الاتفاقيات، وما إذا كان يتعين عرضها على المجلس، وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور، أم أنها لا ترتب التزامات عينية أو مادية على الطرف المصري، ومن ثم يكتفى بإيداعها مكتب المجلس دون مناقشة وفقاً لنص الفقرة الأولى من ذات المادة. كما ناقش المجلس قراراً جمهورياً واحداً، وقراراً بقانون واحد.

وفيما يتعلق بممارسة الصلاحيات المالية للمجلس، فقد شهد هذا الدور إعمال المجلس لحقه فى تعديل الموازنة دون حاجة للاتفاق مع الحكومة وفقاً للتعديلات الدستورية الأخيرة، حيث أضاف المجلس لاعتمادات الموازنة نحو ٤,٤ مليارات جنيه دون انتظار إذن أو موافقة الحكومة، وقد استجابت الحكومة لقرار المجلس.

وخلال مناقشة تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات حول الحساب الختامى للدولة العامين الماليين (٢٠٠٥/ ٢٠٠٦) و(٢٠٠٦/ ٢٠٠٧)، حمل رئيس الجهاز الحكومة مسئولية إهدار المال العام واستمرار الفساد والعجز فى الميزان التجاري، وفقدان الثقة بين المواطن والحكومة، واتهمها بأنها تعمل فى جزر منعزلة، وأن البيانات الصادرة عن الوزارات متضاربة، والمشروعات تقام بدون دراسات جدوى.

## ٢ – الأداء الرقابي

فيما يتعلق بالأداء الرقابي، استخدم المجلس جميع أدوات الرقابة البرلمانية التى أتاحها الدستور واللائحة الداخلية بكثافة غير مسبوقة، حيث بلغ عدد طلبات الإحاطة التى نظرها المجلس ١٨٧٦ طلباً، منها ١٢٦٠ طلباً أجيب عنها شفاهة فى الجلسة، وهو رقم غير مسبوق. كما بلغ عدد البيانات العاجلة التى أجيب عنها شفاهة ٣٨٥ بياناً، وبلغ عدد البيانات العاجلة التى أحيلت إلى اللجان ٢٤٧٨ بياناً. وبلغ عدد الاستجوابات التى نظرها المجلس خلال هذا الدور ٢٨ استجواباً، وبلغ عدد الأسئلة التى أجيب عنها ١٢٢ سؤالاً، منها ٢٩ أجيب عنها شفاهة.

ومن أهم القضايا التى كانت موضوع الرقابة البرلمانية قضية حادث غرق العبارة «السلام ٩٨» التى غرقت فى البحر الأحمر فى فبراير ٢٠٠٦، والتى ترتب عليها خسائر مادية وبشرية كبيرة، إضافة إلى ما كشف عنه هذا الحادث من مظاهر عديدة للإهمال والتقصير فى مرفق النقل البحري، وما يتبعه من هيئات ثبت مسئوليتها المباشرة عن هذا الحادث، حيث تم تقديم خمسة استجوابات و٦٢ طلب إحاطة حول هذا الموضوع، تم نظرها مع التقرير النهائى للجنة تقصى الحقائق حول حادث العبارة، والذى وقع فى نحو ٥٩٢ صفحة، وحمل الحكومة المصرية إلى جانب مالك العبارة، مسئولية غرقها كما انتقد التقرير الإهمال فى مراقبة اشتراطات الأمن فى العبارة، بالإضافة إلى نقص وسائل الاستعداد لمواجهة مثل هذه الكوارث، فضلاً عن الإهمال فى إنقاذها قبل غرقها. كما وجه التقرير اتهاما بالتقصير إلى الهيئات الحكومية المعنية بالنقل البحري، مشيراً إلى أن هناك تدنياً فى مستوى تنفيذ الإجراءات والقواعد والمعايير والاشتراطات الخاصة بأمن وسلامة سفن الركاب.

وكان مجلس الشورى قد وافق على رفع الحصانة عن عضو المجلس، ممدوح إسماعيل، مالك العبارة مرتين، أولاهما استجابة لطلب النائب العام تمهيداً لإجراء تحقيق جنائى معه، والأخرى بناء على طلب المدعى العام الاشتراكي، بما

يتيح التحفظ على أمواله وأموال أسرته، ضماناً لحقوق ضحايا الحادث. وقد استبق النائب الأحداث وسافر إلى لندن قبل رفع الحصانة عنه فى المرة الأولى، حيث قام بإرسال رسالة إلى المجلس تفيد اعتذاره عن عدم حضور الجلسات لسفره إلى الخارج للعلاج قرأها رئيس المجلس خلال الجلسة التى شهدت رفع الحصانة عنه.

ومن أهم هذه القضايا أيضاً قضية أكياس الدم الملوثة والمعروفة بقضية "هايدلينا"، باعتبارها تمس صحةَ وحياةَ المواطنين من ناحية، ولارتباطها أيضاً بأحد أعضاء المجلس والحزب الوطني من ناحية أخرى وهو السيد/ هانى سرور رئيس مجلس إدارة شركة «هايدلينا» للمستلزمات الطبية، الذى قرر المجلس رفع الحصانة البرلمانية عنه تمهيدًا لمثوله أمام نيابة الأموال العامة للاستماع لأقواله فى قضية توريد أكياس دم لوزارة الصحة غير مطابقة للمواصفات، وهى القضية المقيدة برقم ٨٦١ لسنة ٢٠٠٦ حصر أموال عامة عليا، لاتخاذ الإجراءات الجنائية ضده. وقد تفجرت هذه القضية على يد أحد نواب الحزب الوطني، واعتبر البعض فى هذه القضية شكلاً من أشكال تصفية الحسابات بين نواب الحزب الواحد. وكانت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب قد رفضت فى البداية رفْعَ الحصانة البرلمانية عن النائب واكتفت بالإذن بسماع أقواله أمام نيابة الأموال العامة، إلى أن أدان تقرير لجنة تقصِّى الحقائق الذى شكله المجلس من لجنتى الإسكان والصحة كلاً من وزارة الصحة وشركة «هايدلينا».

كما أُثيرت قضية المبالغ التى قدمتها الحكومة إلى نواب الحزب الوطني، تحت مسميات عديدة، من بينها إقامة دورات رياضية فى دوائرهم، وشراء أجهزة كمبيوتر، وتقديم إعانات زواج، والمساهمة فى دفع المصروفات المدرسية، وإنارة مداخل القرى، واستكمال خطوط الصرف الصحي. وقد اعتبر المستقلون ونواب المعارضة هذه الأموال بمثابة «رشاوى» لأعضاء الحزب الوطني مكافأة لهم على تمرير التعديلات الدستورية ومشروعات القوانين التى قدمتها الحكومة خلال دور الانعقاد الماضي. وقد أُثير الموضوع فى نهاية دور الانعقاد الثانى من الفصل التشريعى التاسع، فى أعقاب إقرار التعديلات الدستورية، ثم أثيرت مرةً أخرى مع بداية دور الانعقاد الثالث من ذات الفصل التشريعي. وقد قدم ٧١ نائبًا طلبًا لإحالة الموضوع إلى الجهاز المركزى للمحاسبات، وبعد مناقشات حادة وشد وجذب، تم طرح الموضوع للتصويت على المجلس، حيث تم رفض الطلب ثم أعيد طرح الموضوع مرةً ثالثةً بعد أن وصلت قيمة هذه المبالغ إلى ٢٥٠ ألف جنيه.

هذا فضلاً عن العديد من القضايا الأخرى التى أثيرت فى إطار ممارسة الرقابة البرلمانية، مثل قضايا البطالة، والإهمال والفساد، وارتفاع الأسعار، وسوء حالة التعليم والخدمات الصحية، وخصخصة المرافق الحيوية، وإهدار أموال التأمينات والمعاشات.

ويلاحظ طغيان الأساليب الرقابية الأقل فعالية وتأثيرًا (مثل الأسئلة وطلبات الإحاطة) على النشاط الرقابى للمجلس، مقارنةً بأساليب الرقابة الأكثر فاعلية، (الاستجوابات وتشكيل لجان لتقصى الحقائق)، كما يلاحظ أن الأساليب الإجرائية لعمل المجلس كثيرًا ما أفرغت الاستجوابات من محتواها، فضلاً عن عدم مناقشة بعض الاستجوابات لتأخر مواعيد مناقشتها إلى قرب نهاية الدورة البرلمانية؛ بحيث تنفض الدورة دون مناقشة هذه الاستجوابات. وبصفة عامة، فإن كل الاستجوابات التى تمت مناقشتها تحت قبة مجلس الشعب منذ الفصل التشريعي الأول عام ١٩٧١ حتى الآن انتهى الأمر بشأنها إلى موافقة المجلس على إغلاق باب المناقشة، والانتقال إلى جدول الأعمال، ولذلك لم يحدث أن قام المجلس بسحب الثقة من وزير، بل إنه لم يحدث فى تاريخ مصر أن سقطت حكومةٌ بسبب فقد الثقة من خلال البرلمان.

ويلاحظ أيضاً أن معظم الاستجوابات المطروحة من جانب الأعضاء لم ترق إلى مرتبة الاتهام، وإنما كانت مجرد عبارات مرسلة وعامة، لا تستند إلى حقائق واتهامات محددة. وقد اشترط رئيس المجلس خلال هذه الدورة عدم الاعتماد على ما ينشر فى الصحف كمستندات اتهام ضد الوزراء، وهو ما قوبل بمعارضة من العديد من النواب، استناداً إلى أن الصحافة أسهمت فى كشف العديد من قضايا الإهمال والفساد واستغلال النفوذ، فضلاً عن أن المادة ١٤٩ من اللائحة الداخلية للمجلس، والتى تنص على أن يرفق المستجوب مع استجوابه «أسانيد»، لا تقصد أن تكون تلك الأسانيد «مستندات»، كما فسرها مجلس الشعب عام ٢٠٠١، بينما اشترط توافرها مع الاستجوابات عام ٢٠٠٧.

كذلك، فقد قد تقلص الوقت المخصص لعرض الاستجواب، فبينما كان الدكتور فتحى سرور هو صاحب السابقة البرلمانية بأن تكون مدة عرض الاستجواب ساعة كاملة، إلا أن هذه المرة تقلصت إلى نصف ساعة، ثم ثلث ساعة، ثم عشر دقائق، وقد وصل الأمر إلى مناقشة ١٤ استجواباً فى جلسة واحدة فى مدة لم تتجاوز ١٩٠ دقيقة، وهو الأمر الذى

يهدر قيمة الاستجواب كأقوى أداة رقابية فى البرلمان، ويحول دون أن تأخذ هذه الاستجوابات الوقت اللازم لمناقشتها والرد عليها، خاصة إذا كانت تتعرض لقضايا حيوية.

### ٣ - العلاقة مع السلطتين التنفيذية والقضائية

فيما يخص العلاقة بين مجلس الشعب والسلطة التنفيذية، فقد أثيرت العديد من القضايا المهمة فى هذا الشأن، ومنها ظاهرة تجاهل الوزراء لجلسات المجلس، حيث ناقش المجلس العديد من القضايا المهمة فى ظل غياب الوزير المختص أو تأخره عن الحضور. وعلى سبيل المثال، فقد غاب وزير الداخلية عن جلسات المجلس أثناء مناقشة أوضاع حقوق الإنسان وأحوال السجون وأعداد المعتقلين وترك المهمة لمساعديه، وغاب أيضاً وزير الخارجية عن حضور جلسات المجلس أثناء مناقشة جريمة إسرائيل فى حق الأسرى المصريين خلال حربى ١٩٥٦، ١٩٦٧. وغاب وزير الإعلام عن جلسات المجلس للرد على طلبات الإحاطة التى قدمها عدد من النواب حول تدهور الإعلام المصرى وإغفاله إذاعة البرامج الدينية، وقد بدأ المجلس مناقشة مشروع الخطة والموازنة للعام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ دون حضور وزير المالية، وغاب أيضاً وزير الاستثمار عن جلسة المجلس أثناء مناقشة ٦ بيانات عاجلة حول صفقة بيع شركة البلاستيك الأهلية. كما لوحظ مغادرة بعض الوزراء لجلسات شهدت عرض استجوابات تتعلق بوزاراتهم، وهو ما ظهر جلياً أثناء عرض الاستجواب الخاص بقضية البطالة، حيث غادر وزير المالية قاعة المجلس، تبعه بعد قليل وزير الاستثمار، ثم وزيرة القوى العاملة والهجرة، ولم يتبق سوى وزراء الشئون القانونية والمجالس النيابية، والتنمية الإدارية، والتنمية الاقتصادية.

كما أثيرت قضية شرعية الحكومة، لكونها لم تطرح على البرلمان للتصويت عليها بمقتضى التعديلات الدستورية التى أقرت فى مارس ٢٠٠٧، حيث تنص المادة ١٣٣ على أن يقدم رئيس الوزراء برنامج الحكومة خلال ٦٠ يوماً وإذا لم تتم الموافقة عليه بأغلبية الأعضاء، فإن الحكومة تفقد الثقة. ووفقاً لذلك، فقد كان يجب إعادة تشكيل الوزارة، وأن يصوت عليها المجلس وهو الأمر الذى لم يحدث، مما يثير شكوكاً دستورية حول وضعها. وقد ردت الحكومة على لسان الدكتور مفيد شهاب، وزير الشئون البرلمانية والمجالس النيابية، بأن المادة ١٣٣ من الدستور لا تشترط الأثر الفورى للتنفيذ وأن الحكومة قائمة قبل نفاذ التعديلات الدستورية، وأن أى وزير من وزرائها أو حتى رئيسها يمكن أن يأتى فى أى وقت للرد على ما يثيره المجلس من أسئلة وأن يخضع لرقابة البرلمان. وقرر رئيس المجلس فى نهاية المناقشات إحالة الأمر للجنة التشريعية لإعداد تقرير عنها، حيث أكد تقرير اللجنة شرعية الحكومة، وأنه طبقاً للقاعدة المستقرة فى الفقه الدستوري، فإن التعديلات الدستورية الجديدة التى أجريت فى ٢٦ مارس ٢٠٠٧ لا يمكن أن تنطبق على الأوضاع الدستورية التى جرت بشكل صحيح فى ظل النصوص الدستورية قبل تعديلها، ولكنه ينطبق على أى حكومة يتم تشكيلها بعد إجراء التعديلات الدستورية الجديدة.

#### شئون العضوية والتقاليد البرلمانية

كان من أهم القضايا المتعلقة بشئون العضوية التى أثيرت خلال عامى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إسقاط عضوية النائب المستقل محمد أنور السادات، الذى صدر ضده حكم نهائى من محكمة استئناف القاهرة بإشهار إفلاسه، ورفع الحصانة عن النائبين رجب أبو زيد، وصبرى عامر، وعودة النائب طلعت السادات بعد قضائه سنة فى السجن والحرمان من عشر جلسات. ومن هذه القضايا أيضاً، قضية الاسطوانة المدمجة التى ظهر فيها نائب الحزب الوطنى فى وضع غير سليم، حيث تم إحالة النائب إلى لجنة القيم التى اكتفت بتوجيه عقوبة اللوم له. ومنها أيضاً إحالة النائب علم الدين السخاوى إلى لجنة القيم، التى قررت حرمانه من حضور ١٠ جلسات؛ بسبب انتقاده تراجع أداء ودور مجلس الشعب وتسلط الأغلبية.

كما وافق المجلس على طلب مقدم من النائب عماد الجلدة (حزب وطني) بقبول استقالته دون إسقاط عضويته، بعد إلقاء القبض عليه بتهمة الرشوة بهيئة البترول، كما وافق المجلس أيضاً على إسقاط عضوية النائب إلهامي عجينة (حزب وطني) الذى تلقى المجلس ما يثبت أنه خاض الانتخابات البرلمانية وهو مزدوج الجنسية، كذلك فقد قبل المجلس استقالة النائبة شاهيناز النجار، التى تعد أول سيدة تحت القبة تتقدم باستقالتها.

ويلاحظ تعدد حالات معاقبة نواب المعارضة والمستقلين، ومن ذلك ما قرره المجلس من عقاب النائب المستقل سعد عبود بمنعه من حضور جلسات المجلس (فى فبراير ٢٠٠٨) حتى نهاية الدورة، بدعوى أنه قدم استجواباً حول الإنفاق على حج القرعة وتجاوزه فى بعض الاتهامات التى تمس القائمين عليه، وطرح معلومات لا تعتمد على مستندات موثقة.

وقد تقدم نواب المعارضة وكتلة المستقلين بمذكرة إلى مكتب مجلس الشعب، يحتجون فيها على ما وصفوه بـ«سياسة الكيل بمكيالين» التى تمارس ضد المعارضين للنظام داخل البرلمان، وأشاروا فى هذه المذكرة إلى أنه فى الوقت الذى يسارع فيه نواب الأغلبية بإعلان الموافقة على اتخاذ الإجراءات أو تنفيذ حكم ضد نائب معارض، فإنه فى المقابل، يتم التغاضى عن أحكام صدرت ضد نواب بالحزب الوطني، مطالبين بتطبيق القانون على الجميع، وقد نفى رئيس مجلس الشعب وجود أى تمييز فى المجلس بين نواب الأغلبية وغيرهم من النواب، وقال إنه لن يتردد فى تطبيق القانون على أى نائب بصرف النظر عن انتمائه الحزبى أو السياسى.

وعلى مستوى القضايا الخارجية، شهد المجلس اهتماماً مكثفاً بعدد من القضايا، حيث أصدرت اللجان المعنية بالشئون العربية والعلاقات الخارجية والأمن القومى خلال دور الانعقاد الماضى (١١) بياناً، انصبت على توتر الأوضاع فى فلسطين، وتصاعد حدة التناحر بين الفصائل الفلسطينية، وكذا تأزم الأوضاع فى كل من دارفور والعراق ولبنان والصومال. وعلى صعيد نشاط المجلس فى المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، تم اختيار الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب رئيساً لمؤتمر إتحاد مجالس الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى لمدة عامين اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٨. وشارك وفد المجلس بفعالية فى اجتماعات الاتحاد البرلمانى الدولي، والاتحاد البرلمانى العربي، والاتحاد البرلمانى الإفريقي، وبرلمان عموم أفريقيا، وفى اجتماعات الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية.

كما شهد دور الانعقاد انتشار بعض الظواهر السلبية التى تهدد تقاليد الممارسة البرلمانية، مثل إطلاق الألفاظ والعبارات التى تخالف النظام العام وقيم المجتمع، من جانب عدد كبير من النواب، سواء نواب الأغلبية أو المعارضة أو المستقلين، بل امتد الأمر لبعض الوزراء، ولهذا تعددت حالات الشطب من المضابط ووضع نقاط محل العبارات التى تم شطبها. كما شهد المجلس أكبر عدد من المشادات والمشاجرات البرلمانية، سواء بين نواب الأغلبية من ناحية والمعارضة والمستقلين من ناحية أخرى، أو بين نواب الأغلبية وبعضهم البعض، حيث رصدت المضابط أكثر من ٢٥ مشاجرة برلمانية، بعضها وصل إلى لجنة القيم. هذا فضلاً عن رفع شعارات دينية بالمخالفة لأحكام الدستور والقانون من جانب الإخوان المسلمين، ولجوؤهم إلى مقاطعة الجلسات والإضراب عن الطعام والاعتصام والتظاهر داخل المجلس وأمام كاميرات التليفزيون، وعقد المؤتمرات الصحفية داخل المجلس للإعلان عن رفض التعديلات الدستورية وعدد من مشروعات القوانين التى يناقشها المجلس، وهو ما أثار جدلاً كبيراً داخل الأوساط البرلمانية وخارجها، حول مدى شرعية، بل وجدية هذه الممارسات من جانب نواب البرلمان، خاصة أنهم يملكون آليات ووسائل عديدة للتعبير عن آرائهم، بل ومساءلة الحكومة ومحاسبتها.

كما برزت ظاهرة اللجوء المباشر لمجلس الشعب من جانب فئات عديدة من المواطنين، ومنهم تجار الدواجن الذين تظاهروا أمام المجلس فى بداية أزمة أنفلونزا الطيور، والمعلمون والأطباء الذين طالبوا بالكادر الخاص بهم، فضلاً عن أهالى قلعة الكبش، الذين تظاهروا أمام المجلس للمطالبة بتنفيذ الحكومة لوعودها بمنحهم مساكن بديلة لمساكنهم التى دمرت إثر حريق أتى على كل ما فيها. وقد عكست هذه المظاهرات فشل نواب المجلس فى التعبير عن مشكلات المواطنين، وتقلص دورهم فى مواجهة هيمنة السلطة التنفيذية على البرلمان.

## ثانياً: مجلس الشورى

شهد عام ٢٠٠٧ انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى التى أُجريت فى ١١/ ٦/ ٢٠٠٧، وهى الانتخابات التى أجريت دون تعديل القانون ١٢٠ لسنة ١٩٨٠، والمعدل بالقانون ١٧٦ لسنة ٢٠٠٥، فى شأن مجلس الشورى، على الرغم من أن التعديلات الدستورية قد منحت لمجلس الشورى صلاحيات تشريعية كان يلزم معها إدخال تعديلات على القانون المنظم له، إذ ليس مقبولاً أن يترشح مرشحون ويتم انتخابهم، دون أن يعلم كل من المرشح والناخب طبيعة دور المجلس الذى تجرى الانتخابات بشأنه، فالتعديلات الدستورية لا تكفى، حيث أنها تضع قواعد فقط، بينما تقوم القوانين بتنظيم تلك القواعد. كما أجريت الانتخابات دون سن قانون جديد يتناسب مع الهدف من تعديل المادة ٦٢ من الدستور والتى كان الغرض منها وضع نظام انتخابى يتيح تمثيلاً أفضل للأحزاب والأقباط والمرأة، من خلال الأخذ بنظام القوائم الحزبية، وحتى الآن لم يسن هذا القانون، ولم يتم إدخال تعديلات على قانون مباشرة الحقوق السياسية لتحقيق الغرض من التعديلات.

كذلك فقد أُجريت انتخابات مجلس الشورى وفقاً للنظام الفردي، الذى يسمح بسيطرة الأموال والعصبيات واستخدام الدين. كذلك فإن قيام وزير الداخلية بتحديد مواعيد فتح باب الترشيح استنادا لأحكام الباب الثانى من القانون ١٢٠ لسنة ١٩٨٠، يتعارض مع أحكام القانون ١٨ لسنة ٢٠٠٧، المعدل للقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ لتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، الذى أسند تنظيم الانتخابات فى مصر إلى اللجنة العليا للانتخابات المشكلة وفقاً لأحكامه، حيث لم تحدد أى قواعد إجرائية أو تنظيمية لتلك الانتخابات، وترك المرشحون ومراقبو المجتمع المدنى دون أدنى حماية قانونية من عسف رجال السلطات العامة وانفردت وزارة الداخلية بوضع قواعد التعامل معها.

وفى ظل غياب واضح لدور اللجنة العليا للانتخابات، بدأت التدخلات الإدارية والأمنية لمرشحى الحزب الوطني، ووضعت وزارة الداخلية شروطاً تقضي بعدم منح أى مرشح رمزاً انتخابياً انتظاراً لما ستسفر عنه قرارات المجمع الانتخابى للحزب الوطني. وهكذا، لم يكن ثمة تأثير للتعديلات الدستورية على العملية الانتخابية، حيث فاز الحزب الوطنى بجميع المقاعد ماعدا مقعدين لحزب التجمع والمستقلين، ولم يحصل الإخوان المسلمون الذين فازوا بـ ٨٨ مقعداً فى انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٥، إلا على مقعد واحد، برغم خوض الجماعة الانتخابات بـ ١٩ مرشحاً.

وفيما يتعلق بأداء مجلس الشورى بصفة عامة، فقد عقد المجلس خلال دور الانعقاد العادى السابع والعشرين ١٠٨ جلسات، ناقش خلالها ٦٨ مشروع قانون واقتراحاً بمشروع قانون، من بينها مشروعات القوانين الخاصة بمباشرة الحقوق السياسية، والسلطة القضائية، والتعليم، والإجراءات الجنائية، والمرافعات المدنية والجنائية، والتأمين الإجباري، ومشروع قانون البناء والتخطيط العمرانى والتنسيق الحضاري. كما ناقش المجلس ٣٦ اتفاقية دولية بين مصر وغيرها من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، تناولت العديد من جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغير ذلك من الموضوعات المهمة فى مجال التعاون الدولي. وبلغ عدد طلبات المناقشة التى قدمت للمجلس ٣٤ طلباً إضافة إلى ثمانية اقتراحات برغبة، حول موضوعات مختلفة، تم مناقشتها فى جلسات المجلس، ثم أحيلت إلى اللجان المختصة لدراستها وإعداد تقارير عنها، تعلقت أهمها بقضايا أطفال الشوارع، وأكياس الدم الملوثة، والبطالة، والأمية.

كما نظر المجلس ستة تقارير خاصة بطعون انتخابية فى نتائج انتخابات بعض الدوائر، وانتهى إلى رفض جميع الطعون، وإعلان صحة عضوية ثمانية من الأعضاء الفائزين فى هذه الانتخابات. وأصدر المجلس القرار الخاص بالتشكيل الجديد للمجلس القومى لحقوق الإنسان، وأصدر أيضاً القرارات اللازمة لتعيين بعض القيادات بالمؤسسات الصحفية القومية بدلاً من أخرى تجاوزت السن، وكذا قرارات مد السن للبعض الآخر.

وفى مجال النشاط البرلمانى الدولي، بلغت زيارات الوفود الأجنبية للمجلس ١٤ وفداً، كما قامت ٦ وفود من المجلس بزيارات برلمانية خارجية.

وإذا كانت اختصاصات مجلس الشورى قبل التعديلات الدستورية الأخيرة ظلت مقصورة على مجرد إبداء الرأى فيما يعُرض عليه من اقتراحات خاصة بتعديل الدستور، ومشروعات قوانين ومعاهدات، وغير ذلك من الموضوعات التى تحال إليه من رئيس الجمهورية، فإن التعديلات الأخيرة استوجبت موافقة مجلس الشورى على أمور بعينها، وهى الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، وكذا مشروعات القوانين المكملة للدستور، ومعاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو تتعلق بحقوق السيادة، وفيما عدا ذلك، فإن دوره يكون استشارياً.

وقد تعددت مطالبات أعضاء المجلس بتوسيع الدور التشريعي والرقابى للمجلس، وقدم ٥٥ عضواً طلباً لتعديل اللائحة الداخلية للمجلس، ليتم السماح للأعضاء بتقديم البيانات العاجلة وطلبات الإحاطة، أسوة بما هو متبع فى مجلس الشعب، كما طالب الأعضاء بأن تتضمن التعديلات حق العضو فى الاعتراض على قرارات المجلس وفقاً لضوابط معينة. يذكر أن المادة (١٠٢) من اللائحة الداخلية للمجلس تنص على حق أعضاء المجلس فى التقدم بطلب لطرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة، بشرط أن يُوقع الطلب من عشرين عضواً على الأقل، كما تتيح المادة (١٠٧) لكل عضو من أعضاء المجلس أن يقدم اقتراحاً برغبة فى موضوع ما يدخل فى اختصاص المجلس لإبلاغه إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء.

وهكذا، فإنه على الرغم من أن التعديلات الدستورية الأخيرة قد جعلت موافقة مجلس الشورى لازمة فى بعض الموضوعات، فإن أثر تلك التعديلات لم ينعكس على أداء المجلسين خلال العام الماضي، باستثناء ما حدث بينهما من خلاف بشأن بعض مواد مشروع القانون الخاص بتعديل بعض أحكام قانون مباشرة الحقوق السياسية، على نحو استلزم تشكيل لجنة مشتركة لحل هذا الخلاف، برئاسة رئيسى مجلسى الشعب والشورى، وعضوية سبعة أعضاء من كل مجلس، وطرح نصوص المواد المختلف بشأنها على هذه اللجنة، وانتهى الأمر إلى الموافقة على الرؤية التى طرحها مجلس الشعب.

وفى هذا الإطار، يظل دور مجلس الشورى مرتبطاً بقدرته على التأثير فى عملية صنع القرار، فضلاً عن تمثيله لمختلف تيارات وفئات النخبة الحاكمة، وربما كان هذا الهدف وراء عدم تعديل المادة (١٩٦) من الدستور، التى تتيح لرئيس الجمهورية أن يعين ثلث أعضاء المجلس، لتحقيق هذا التمثيل الذى قد لا يتحقق من خلال صناديق الاقتراع، ليستمر دور المجلس دائراً بين كونه مجلساً نيابياً منقوص الصلاحيات لا يرقى إلى مرتبة الغرفة الثانية للبرلمان، ومجلساً استشارياً تنافسه فى عمله مؤسسات أخرى كالمجالس القومية المتخصصة، ومراكز البحوث الأكاديمية التابعة للجامعات والوزارات المختلفة.

# ٢- الحقل القضائي.. رهاناته وصراعاته

شكل الحقل القضائى أحد أبرز الحقول الوظيفية التى برزت على ساحته الأزمات والظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية التى واجهها النظامان الدستورى والسياسى المصرى فى العقود الأخيرة، ولاسيما سنوات الحراك السياسى النسبى، وذلك لاعتبارات عديدة منها: **أولها**: أن السلطة القضائية والحقل - بكافة مكوناته وفاعليه وقضاياه الوظيفية - يتأثران بنائياً بطبيعة وشكل العلاقات بين السلطات الثلاث فى النظام الدستورى، ومن ثم بأية تعديلات تتصل ببناء القوة وتوزيعاتها وتوازناتها بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. **وثانيهما**: تمثل التعديلات الدستورية الأربعة والثلاثين التى قدمها رئيس الجمهورية للبرلمان وإعادة صياغة بعضها ثم الاستفتاء عليها، أحد أبرز المتغيرات على السلطة القضائية، وعلى الحياة السياسية المصرية، ومن ثم أثارت جدلا دستوريا وفقهيا وسياسيا واسعا بين جمهور الفقه الدستورى والقانونى والقضائى.

شكل النقاش الدستورى والسياسى للتعديلات الدستورية حول العلاقات الوظيفية وتمايزاتها وحدودها ولاسيما بين السلطتين التنفيذية والقضائية أحد أبرز محاور الجدل، ولاسيما أن التعديلات لم تؤثر هيكلياً على الوضع المركزى لرئيس الجمهورية وصلاحياته الواسعة فى النظام الدستورى المصرى، كما لم تؤثر على علاقات القوة بين السلطات الثلاث. فى سياق الجدل السياسى والدستورى، استأثرت التعديلات حول السلطة القضائية باهتمام غير عادى، وذلك بالنظر إلى الأهمية الخاصة التى أولاها كُثر من الأحزاب السياسية المعارضة والمستقلين والكتاب والجماعات الاحتجاجية والموقفية الجديدة، لدور القضاء كسلطة، والجماعة القضائية فى المساهمة فى تسريع عملية الإصلاح السياسى السلمى فى البلاد.

الرهان على الدور الاصلاحى للقضاء وللجماعة القضائية - من قبل بعض دعاة الإصلاح السياسى - تقف وراءه أسباب عديدة منها:

ضعف الأحزاب السياسية المعارضة، ومحدودية أعداد الجماعات الاحتجاجية الجديدة - بغض النظر عن قاعدة ومستويات تأييد خطابها السياسى والاجتماعى، أو حضوره الإعلامى المرئى والمكتوب تحديداً -، والقيود السياسية والقانونية والأمنية والبيروقراطية المفروضة على المجال العام السياسى المحاصر.

التعديلات التى مست الدور الإشرافى للقضاة على الانتخابات، أدت إلى إعادة الأمور إلى سابق عهدها، بحيث لا يعدو هذا الدور مجرد الأشراف الجزئى على اللجان العامة للانتخابات، وترك عملية الإشراف الفعلية على عاتق موظفى الإدارة وأجهزة الدولة، وذلك تراجعاً عن مبدأ قاضٍ لكل صندوق انتخابى وفق حكم القضاء الدستورى ذائع الصيت.

من هنا أثار تعديل المادة ٨٨ جدالا سياسيا صاخباً، ومحملاً باتهامات عديدة، دونما نقاش موضوعى للنظم الإشرافية والرقابية المقارنة الأكثر ملاءمة للمثال الانتخابى المصرى وثقافته وتاريخه، وضغوطه فى ظل المرحلة شبه الليبرالية وفى مختلف مراحل تطور النظام الجمهورى، وممارساته الانتخابية وتأثيراته السلبية فى مجال تعبير الجماعة الناخبة عن إرادتها العامة، والإنحراف غالبا بمساراتها ونتائجها، وهو ما بات يطلق عليه فى التقليد السياسى المصرى ظواهر العنف والبلطجة، وشراء الأصوات، وتزوير الانتخابات العامة. ظواهر شارك فيها تاريخيا السلطة السياسية وأجهزة الدولة الإدارية والأمنية، وبعض أطراف العملية الانتخابية ذاتها من المرشحين وأعوانهم وتابعيهم.

أثرت محاولة بعض الجماعات الاحتجاجية الجديدة التداخل، أو محاولة بعضهم التوظيف السياسى لحركة استقلال القضاء، لحمل قضاياها واهتماماتها على عاتق نشطاء الجماعة من شيوخ وشباب القضاة، وحركتهم نحو المزيد من استقلالية السلطة القضائية مما أدى إلى إثارة المشاكل العديدة تجاهها، بل وتشتيت جهودها بعدئذ بين قضايا عديدة مهنية وخدمية من قبل بعض أطراف السلطة التنفيذية...إلخ. أدى هذا الاتجاه غير المدروس لبعض قادة الاحتجاج السياسى إلى ردود فعل وسلوك سياسى مضاد من السلطة التنفيذية، ذلك على النحو التالى:

١ - دفعت السلطة التنفيذية إلى الربط السياسى بين الحركة الإصلاحية للقضاة، وبين الجماعات الاحتجاجية الجديدة، بل وأثار بعضهم - على المستوى الصحفى - بعضاً من الروابط ما بين بعض قادة حركة استقلال القضاء، وبين جماعة الإخوان المسلمين، وذلك بغض النظر عن مدى دقة وصوابية بعض الاتهامات السياسية المرسلة ومراميها الساعية بجلاء للتشكيك فى شرعيتها المهنية والدستورية، وإلقاء بعض الشكوك حول أهدافها.

٢ - قامت السلطة التنفيذية باللجوء إلى الأدوات القانونية والإدارية والإعلامية الرسمية لمحاولة إضفاء الشكوك حول نوايا القضاة الإصلاحيين، وكذلك محاولة الحد وضبط الحركة الاستقلالية للقضاة، التى يقودها نادى القضاة العام بالقاهرة، ونادى القضاة بالإسكندرية وأغلب نوادى قضاة الأقاليم.

٣ - دخول بعض أطراف الحقل القضائى إلى دائرة السجال السياسى الحاد بين بعضهم بعضاً، ومحاولة كل طرف الرد على أطروحات وحجج الطرف الآخر - رموز الحركة الإصلاحية للقضاة فى جهتى القضاء العادى ومجلس الدولة، ووزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى، ومجلس الدولة - من خلال استخدام وسائل الإعلام على اختلافها. أن استخدام بعض الفاعلين فى الحقل القضائى للأجهزة الإعلامية ولاسيما الصحافة المكتوبة والمرئية الفضائية فى التعبير عن وجهات النظر المختلفة لطرفى السجال، يشير إلى إدراكهم لأهمية الرأى العام وضرورة إقناعه برؤاهم ومواقفهم.

من ناحية أخرى يشير هذا المؤشر إلى اهتمام قطاعات مؤثرة فى الصفوة السياسية المعارضة والمستقلة بقضايا الحقل القضائى، واستقلال السلطة القضائية ودور القضاة فى الإصلاح السياسى والقضائى فى البلاد. هذا المسعى لطرفى السجال بين الفاعلين القضائيين يشير إلى محاولة كليهما لاكتساب شرعية وتأييد ما من الرأى العام لموقفه فى بعض قضايا السجال بين كليهما.

٤ - تعد حركة استقلال القضاء، والجماعة الإصلاحية للقضاة أقدم تاريخيا من الجماعات الاحتجاجية الجديدة، ودعاوى الإصلاح السياسى، وتعود إلى تاريخ دعاوى استقلال السلطة القضائية منذ المحاكم المختلطة، والوطنية، وصولاً لاتفاقية مونتريه ١٩٣٧ وما تلاها من تطورات تشريعية شملت قانون السلطة القضائية فى ظل حكومة حزب الوفد، وتدعيم استقلالها حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ وتطوراتها السياسية والقانونية.

ثمة خبرات عديدة تشكلت لدى الجماعة القضائية ورموزها وشيوخها عبر المراحل الناصرية والساداتية حول نادى القضاة العام فى التعامل مع السلطة التنفيذية، وأجهزتها، والميل إلى الحلول الوسطى واللغة الرصينة الهادئة والملاءمات وعدم وصول النزاعات إلى حدود السجالات العلنية. ومن ثم شكلت الحركة الإصلاحية الجديدة نقطة تحول فى العلاقة بين طرفيها، واتسمت بالعنف اللفظى والخطابى، وتداخل الأطروحات الدستورية، والقانونية والسياسية والشخصية فى بعض الأحيان فى الخطابات المتنازعة داخل الجماعة القضائية.

ساهمت البيئة السياسية وخطاباتها وجدالاتها العنيفة فى أعقاب الضغوط الخارجية- من الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية، والمنظمات الحقوقية العولمية- على السجال الدستورى والقانونى بين السلطة التنفيذية، وبين

نادى القضاة وحركة استقلال القضاء على نحو أدى إلى المساهمة في تسييس النزاع حول القضايا وإشكالاتها الوظيفية والفنية والبنائية.

التداخلات بين البيئة السياسية والحراك السياسي وقضاياه ومطالبه أثرت على السجال القانوني والسياسي حول استقلال القضاء، ودفع بعض نشطاء الجماعات الاحتجاجية الجديدة إلى الغلو وعدم التبصر والحكمة السياسية إلى حد ترشيح بعض كبار القضاة من قادة الجماعة الإصلاحية لموقع رئيس الجمهورية على نحو ساهم في إسباغ طابع التسييس المحض على حركة القضاة الإصلاحية، ومن ثم أدى ذلك إلى توجيه بعضهم لانتقادات عديدة عليها، أياً كانت مراميها السياسية والسلطوية.

## أولاً: المتغيرات المؤثرة على الحقل القضائي

اكتسبت حركة استقلال القضاء بعض القوة من فائض الحيوية والحراك النسبي الذى شهدته البلاد، فضلاً عن مصادر القوة الذاتية والموضوعية للجماعة القضائية وصلاحياتها الوظيفية المستمدة من وضع السلطة القضائية ووظيفتها، ومن القانون فضلاً عن خبرات الممارسة القضائية، وما تحظى به الجماعة القضائية من احترام لدى أغلب المواطنين.

إن بروز بعض من العنف اللفظى والخطابى لبعض القضاة يبدو جزءاً من بيئة سياسية تتسم بالعنف الخطابى، والسجالات العنيفة، ولاسيما فى ظل توترات داخلية سوسيو - سياسية، وسوسيو - اقتصادية واجتماعية، وتدافع قوى سياسية وحزبية رسمية ومحجوب عنها الشرعية السياسية والقانونية كجماعة الإخوان المسلمين وبعض الجماعات الماركسية الصغيرة.

إن المبالغة فى التعبير عن الرأى فى القضايا العامة حتى فى بعدها الدستورى والقانونى أدت إلى التماس المباشر أو غير المباشر مع السياسى المباشر. الأمر الذى اتخذته السلطة التنفيذية وبعض من يناصر توجهاتها فى السياسة القضائية مادة لوصف هذا النمط من الممارسات بأنها سياسية، وتؤدى إلى جعل القضاة موضوعاً للسجال والتشكيك بما يؤثر على مهابة القضاء والقضاة. بقطع النظر عن وجهة النظر السابقة وتحيزها ضد إبداء بعض القضاة لآرائهم النقدية، كمواطنين فى الشأن العام، إلا أن بعض الكتابات تأثرت بتوترات وعنف البيئة السياسية وسياقاتها وخطاباتها ولغتها الحادة.

يمكننا أن نصف الحالة التى وسمت الحقل القضائى وأدوار وممارسات فاعلية وقضاياه وإشكالياته، بأنها حالة توابع السجال الدستورى والسياسى حول تعديلات قانون السلطة القضائية حول قضية الاستقلال القضائى من ناحية، والإشراف القضائى على الانتخابات العامة من ناحية ثانية، وكيف أدار كل فاعل من فواعل الحقل القضائى نزاعاته مع الأطراف الأخرى من ناحية ثالثة، وذلك حول قضايا محددة سنتعرض لها فى موضعها من هذا الفصل من التقرير الاستراتيجى العربى.

فى هذا الصدد لابد لنا من رصد تحليلى للمتغيرات الرئيسية التى أثرت على فواعل الحقل القضائى وأدواتهم وسلوكياتهم النزاعية فيما يلى:

**المتغير الأول**: تعديل المادة (٨٨) فى دستور ١٩٧١ وتعديلاته التى كان يجرى نصها على أن «يحدد القانون الشروط الواجب توافرها فى أعضاء مجلس الشعب، ويبين أحكام الانتخابات والاستفتاء، على أن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية». ثم عدل هذا النص فى ضوء حكم المحكمة الدستورية العليا حول الإشراف القضائى الفعلى على العملية الانتخابية، والذى أثر على مسار العمليات الانتخابية التى جرت عام ٢٠٠٥، وأدى إلى بروز جماعة الإخوان المسلمين وحصولها على خمس مقاعد مجلس الشعب. وجاء التعديل الجديد للنص السابق على النحو التالى: «يحدد القانون الشروط الواجب توافرها فى أعضاء مجلس الشعب، ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء. ويجرى الاقتراع فى يوم واحد، وتتولى لجنة عليا تتمتع بالاستقلال والحيدة الإشراف على الانتخابات على النحو الذى ينظمه القانون. ويبين القانون اختصاصات اللجنة وطريقة تشكيلها وضمانات أعضائها على أن يكون من بين أعضائها أعضاء من هيئات قضائية حاليون وسابقون. وتشكل اللجنة اللجان العامة التى تشرف على الانتخابات على مستوى الدوائر الانتخابية واللجان التى تباشر إجراءات الاقتراع ولجان الفرز، على أن تشكل اللجان العامة من أعضاء من هيئات قضائية، وأن يتم الفرز تحت إشراف اللجان العامة، وذلك كله وفقاً للقواعد والإجراءات التى يحددها القانون».

أهمية هذا التعديل تتمثل فى حسمه الجدل حول حدود الإشراف القضائى على الانتخابات والاستفتاء، وانتصار التعديل لوجهة نظر الصفوة السياسية الحاكمة والحزب الوطنى الذى أراد العودة إلى حدود الإشراف القضائى العام على اللجان العامة دون امتداد هذا الدور إلى كافة مراحل العملية الانتخابية كما كان يذهب إليه أغلب الأحزاب السياسية المعارضة والقوى المحجوبة عن الشرعية السياسية والقانونية، فضلاً عن المستقلين كما ذهب إليه التعبير الشائع وغير الدقيق فى الخطاب السياسى والانتخابى الشائع مصرياً.

الصياغة الجديدة للمادة (٨٨) من الدستور شكلت تراجعاً عما ذهب إليه حكم المحكمة الدستورية عن الإشراف الفعلى. **من ناحية أولى:** شكل هذا التعديل إضعافاً للمعارضة السياسية المصرية على اختلاف جماعاتها وإيديولوجياتها وبرامجها السياسية، ومن ناحية ثانية: وهن خطاب الجماعات الاحتجاجية الجديدة وتراجعها التى كانت تراهن على دور الجماعة القضائية وطلائع حركة استقلال القضاء فى دعم القوى المطالبة بالإصلاح السياسى فى البلاد، ومن ثم إضفاء حماية معنوية على الحراك السياسى النسبى واستمراريته. ومن ناحية ثالثة: أعاد التعديل حركة استقلال القضاء إلى حدود القضايا الوظيفية والفنية والخدمية الخاصة بالمزايا الاجتماعية الإسكانية والصحية والترويحية وغيرها التى تقدم من وزارة العدل ونادى القضاة العام والنوادى الفرعية ودخول نادى القضاة العام فى سجال عنيف حولها مع الوزارة. أن التعديل شكل من ناحية تقليص الدور السياسى المباشر الذى كانت تلعبه الجماعة القضائية خصوصاً، واكتسب تقديراً سياسياً واحترام واسع النطاق لدى المعارضة وأغلب المعارضين، وعلى المستويين الإقليمى والدولى بالنظر لكونه دوراً محايداً ونزيهاً وتعبيراً عن تقاليد استقلال الجماعة القضائية المصرية تاريخياً فى هذا الإطار.

لا غرو أن هذا المتغير أعاد صياغة حالة الحقل القضائى من ناحية، وأثر على إضعاف الحراك السياسى النسبى وفاعليته من ناحية أخرى، وبالتالى ساهم فى عودة الركود السياسى النسبى إلى المجال العام السياسى.

المتغير الثانى: تمثل فى تعديل المادة (١٧٣) التى كانت تنص على أن «يقوم على شئون الهيئات القضائية مجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية، ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه، ويؤخذ رأيه فى مشروعات القوانين التى تنظم شئونه الهيئات القضائية.» وجرت الصياغة الجديدة التى تم الاستفتاء عليها وإقرارها إلى «تقوم كل هيئة قضائية على شئونها، ويشكل مجلس يضم رؤساء الهيئات القضائية يرأسه رئيس الجمهورية يرعى شئونها المشتركة ويبين القانون تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه». مس هذا التعديل التنظيم الفوقى للهيئات القضائية – وفق الاصطلاح الدستورى الوارد بدستور ١٩٧١ وتعديلاته–، حيث أقر ما يطلق عليه بالمجالس التى تدير الهيئات القضائية، على اختلافها وشئونها الداخلية. من ناحية أخرى جاء بمجلس جديد برئاسة رئيس الجمهورية هو مجلس رؤساء الهيئات القضائية ووظيفته رعاية شئونها المشتركة، وهو ما يكرس نفوذ السلطة التنفيذية وصلاحياتها فى بعض شئون السلطة القضائية، كما سوف نشير إليه لاحقاً.

**المتغير الثالث:** إلغاء نظام المدعى العام الاشتراكى الذى ورد ذكره بالمادة (١٧٩)، ومن ثم ترتب على ذلك الحديث عن إعداد قانون جديد لمكافحة الإرهاب بكل ما يترتب عليه ذلك من مساس بالضمانات الواردة بالفقرة الأولى من المادة (٤١) والمادة (٤٤) والفقرة الثانية من المادة (٤٥) من الدستور.

من ناحية ثانية ترتب على إلغاء نظام المدعى الاشتراكى، ضرورة إلغاء أحد مكونات منظومة القضاء الأستثنائى الموازى للقضاء العادى والطبيعى، وهى محاكم القيم. كما تدخل المشروع بعد التعديلات الدستورية بإصدار قانون جديد بتعديل أحكام قانون الأحكام العسكرية لتفادى المطاعن التى وجهت للقضاء العسكرى من حيث الضمانات الخاصة بالتقاضى على درجتين، وباستحداث درجة للطعن على الأحكام النهائية تحاول استيحاء قضاء محكمة النقض وأسباب اللجوء إليها على أسس قانونية محضة. هذا التغير النسبى فى السياسة التشريعية– وقيمها المؤثرة وأهدافها والمصالح الحاملة لها، ومكوناتها– أضفى مشروعية دستورية وقانونية على القضاء العسكرى إزاء انتقادات عديدة وجهت لظاهرة إحالة المدنيين للقضاء العسكرى فى بعض القضايا السياسية التى قامت بها بعض الجماعات الإسلامية السياسية الراديكالية، كالجماعة الإسلامية والجهاد، والعائدين من أفغانستان.. إلخ، وبعض القضايا التى اتهم فيها بعض أعضاء وقادة جماعة الإخوان المسلمين.

**المتغير الرابع:** يرتبط بالبيئة السوسيو– قضائية، والسوسيو– سياسية، والسوسيو– مهنية ووظيفية،– والسوسيو–

دينية، وحركة الفاعلين وفى مقدمتها الصلاحيات الدستورية الممنوحة لرئيس الجمهورية وتأثيرها، وما يمنحه قانون السلطة القضائية، ومجلس الدولة.. الخ من صلاحيات لوزير العدل وغالباً ما يميل الفاعل السلطوى والحكومة إلى استصحاب الطابع المهيمن للصلاحيات التى تحوزها في التعامل مع الفاعلين الآخرين في الحقل، بهدف صياغة العلاقات بينها بما يعيد إنتاج القوة والنفوذ والتأثير على الأطراف الأخرى وبما يحقق مصالحه.

**الفاعل الرئيس الثانى**: المجالس القضائية، كمجلس القضاء الأعلى الذى يرمى إلى التأكيد على دوره القيادى- في ضوء القانون وما يمنحه من اختصاصات-، ولاسيما في القضايا العامة التى تمس القضاء والقضاة. وبرز هذا الدور على نحو يتسم بالتنافس والخلاف مع بعض الرؤى مع قادة حركة استقلال القضاء داخل نادى القضاة العام أساساً وجمعياتهم العمومية في أغلب نوادى قضاة الأقاليم وعلى رأسها نادى قضاة الإسكندرية. دارت الخلافات الحادة حول قانون رفع سن إحالة القضاة للتقاعد إلى ٧٠ عاماً. حيث اعتبر بعض قادة حركة استقلال القضاء أن هدف التعديل يتمثل فى استمرارية بعض شيوخ القضاة في عملهم ممن عرف عنهم الخلاف في الرأى مع الاتجاه السائد لدى مجلس إدارة نادى القضاة العام.

فى المقابل كان رد الاتجاه الداعم لرفع سن تقاعد القضاة إلى السبعين عاماً يتمثل في الاستفادة من الخبرات القضائية لشيوخ القضاة، وأن غالبية القضاة مع هذا التعديل لأنه يمثل مكسباً للجميع، وليس قاصراً على بعض شيوخ القضاة فقط. أياً ما كان الأمر في وجهتى النظر، إلا أن الخلاف في تقويم أداء حركة استقلال القضاء وما أحاط بها من تأثيرات للبيئة السياسية للحراك النسبى في المجال السياسى المحاصر والجماعات الاحتجاجية الجديدة، يقف وراء هذا الجدل المهنى والوظيفى الخلافات السابقة في السياسة القضائية بين كلا الاتجاهين فضلاً عن تباين إبداء الآراء حول إدارة ملفات القضاء والجماعة القضائية، بين رئيس مجلس القضاء الأعلى الحالى، وبين قادة التشكيل الحالى لنادى القضاة، وذلك على خلفية المنافسات السابقة بين كلا الطرفين وما علق بها من خلافات في الرأى والتوجه إزاء العلاقة مع السلطة التنفيذية وأساليب التعامل وأدواته معها تحقيقاً لمصالح القضاة. أن الخلاف بين الطرفين هو تعبير عن توجهين رئيسين داخل الجماعة القضائية المصرية وهو ما يبرز غالباً في إدارة الخلافات الداخلية.

**الفاعل الثالث الرئيسى** يتمثل فى حركة استقلال القضاء والتى يقودها مجلس إدارة نادى القضاة العام وحوله بعض شيوخ وشباب القضاة ورجال النيابة العامة. هذا الاتجاه يجد جذوره التاريخية فى بيان نادى القضاة ذائع الصيت عام ١٩٦٨ فى أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧، ثم تبلور هذا الاتجاه حول مجلس إدارة نادى القضاة فى عهد الرئيس السابق أنور السادات حول المستشارين وجدى عبد الصمد، ويحيى الرفاعى اللذين أسسا للتوجه نحو ضرورة الحوار والضغط بالوسائل والحجج القانونية وبيانات الجمعيات العمومية للنادى على السلطة التنفيذية لإجراء تعديلات على قانون السلطة القضائية بما يدعم المزيد من استقلال السلطة القضائية.

ساهم فى تأصيل هذا التوجه الاستقلالى مؤتمر العدالة الأول الذى أدار حواراً علمياً حول قضايا وإشكاليات السياسة التشريعية، والسياسة القضائية، ومشاكلها وكيف يمكن تطويرها وبلور مجموعة من التوجهات الإصلاحية على نحو ما ظهر من أوراق لجانه المختلفة، ونقاشاته الرصينة وبيانه الختامى الهام.

من خلال الممارسة الانتخابية، وإدارة نادى القضاة وجمعياته العمومية تبلور الاتجاهان الرئيسان داخل الجماعة القضائية، الاتجاه الاستقلالى الذى تنامى وحصل على قاعدة تأييد متميزة داخل الجمعيات العمومية للنادى، ويدور حول المزاوجة بين الحوار والضغط المعنوى الناعم والمؤثر على السلطة التنفيذية لإنجاز مطالب القضاة الاجتماعية، والاستقلالية معاً. واتجاه ثان يرى ضرورة الإلتزام بالأدوات الحوارية مع السلطة التنفيذية دونما ضغط أو إرغام وعبر الأساليب الناعمة والكواليسية لإنجاز مطالب القضاة الاجتماعية والخدمية أولاً، لأن دور النادى اجتماعى بالأساس، مع طرح المطالب الخاصة بإدخال تعديلات على قانون السلطة القضائية. استطاع التيار الأول خلال السنوات الماضية أن يسيطر على مجلس إدارة نادى القضاة العام عبر الانتخابات.

يرمى اتجاه استقلال القضاء إلى تحقيق برامجه القانونية حول تعديل القانون، والاجتماعية والخدمية حول تعظيم مزايا الجماعة القضائية فى الأجور والعلاج، والسكن، والمصايف والسفر للخارج فى الرحلات أو أداء بعض الطقوس والالتزامات الدينية كالحج والعمرة. يذهب هذا الاتجاه إلى إستراتيجية تزاوج بين الحوار والضغط المؤثر على الحكومة لتحقيق برنامجه من خلال عدد من الأدوات يمكن رصدها فيما يلي:

١ -آلية البيانات التى يصدرها مجلس إدارة النادى حول مواقفه من القضايا الدستورية أو القانونية أو القضائية التى تمس القضاء والقضاة.

٢-آلية الجمعية العمومية للتعبير عن تجديد شرعية مجلس إدارة النادى وتوجهاته وإدارته للخلاف فى وجهات النظر مع وزير العدل، والسلطة التنفيذية.

٣-الندوات حول القضايا القانونية والقضائية التى يدعى إليها بعض المفكرين، أو الفقهاء.

٣-الحوار مع الدولة فى لحظات الأزمات بين نادى القضاة العام، وكذا نادى مستشارى مجلس الدولة، وبين الحكومة ووزير العدل، عبر بعض الوسطاء البارزين لنقل وجهات نظر النادى وتفسيره لبعض مواقفهم كى ينقله للسيد رئيس الجمهورية كما حدث فى مشكلة علاج أحد مستشارى مجلس الدولة الذى رفض وزير العدل علاجه بالخارج، وفى أزمة ترشيح رئيس مجلس الدولة الجديد المستشار نبيل مرهم.

والملاحظ على أداء الفاعل الثالث - نادي القضاة - أنه استطاع أن يجعل من قضايا استقلال القضاء إحدى أبرز قضايا السجال السياسى العام، ومن ثم جزءاً رئيساً من قائمة أعمال الإصلاح السياسى وقواه المختلفة.

أيا ما كان الرأى حول أداء حركة استقلال القضاء إلا أن ثمة بعضاً من تراجع الزخم والتأثير فى المجال العام، وذلك بالنظر إلى تراجع الحراك السياسى النسبى، والوهن الشديد الذى اعترى الجماعات الاحتجاجية الجديدة، وبروز الجماعات المطلبية الاجتماعية، فضلاً عن بروز أزمات اجتماعية واقتصادية حادة استقطبت اهتمامات قوى وشرائح اجتماعية عريضة فى المجتمع المصرى، كارتفاع معدلات التضخم، وعدم قدرة الأجور رغم رفعها بنسبة ثلاثين بالمائة لموظفى الدولة إلا أنها لم تستطع مواكبة الغلاء الفاحش والوفاء بالاحتياجات الضرورية للمواطنين، ناهيك عن ارتفاع معدلات البطالة وأزمات الإسكان والصحة .. إلخ.

**الفاعل الرابع** والمؤثر داخل الحقل القضائى وتفاعلاته يتمثل فى رئيس الجمهورية، ووزير العدل - كما أشرنا سابقاً - وكلاهما يمتلكان صلاحيات قانونية وإشرافية ومالية عديدة تجعلهما قادرين على التأثير على الهيئات القضائية، والجماعات التى تنتمى إليها فى جهات القضاء على اختلافها - العادى والإدارى -، والدستورية العليا وهيئتى النيابة الإدارية، وقضايا الدولة. أن أساليب التأثير وممارسة الضغوط عديدة وتستند إلى الدستور، والقانون. وفى إطار الوحدة الزمنية للرصد والتحليل يمكننا أن نشير إلى ما يلى من مؤشرات أولية:

- أن رئيس الجمهورية بوصفه رئيساً للدولة غالباً لا يميل فى مسلكه الدستورى والسياسى إلى الظهور فى العلاقة بين السلطات بوصفه طرفاً، أو خصماً، وأنما يبرز بوصفه تعبيراً عن الدولة والأمة فوق السلطات جميعها، ووفق التعبير الدستورى بوصفه حكماً بين السلطات.

- أن دور الحكم بين السلطات يعطى لرئيس الجمهورية حق الحفاظ على هيبة المنصب الرفيع ومكانته فى النظام الدستورى والسياسى، وفى ذات الوقت يتسق مع إطار الثقافة السياسية السائدة وطابعها الهرمى والإذعانى. من ناحية أخرى ينيب عن رئيس الجمهورية بوصفه رئيساً للسلطة التنفيذية ومجلس الوزراء وزير العدل الذى يحوز على صلاحيات قانونية مؤثرة على بعض أوضاع الهيئات القضائية، والقضاة. من هنا يبدو هذا التمييز بين كلا الدورين - على الرغم من تداخلهما فى أحيان عديدة - مهماً لأنه يتيح لرئيس الجمهورية التدخل كحكم فى الخلافات أو النزاعات بين الحكومة ووزير العدل، وجماعة القضاة ممثلة فى نادى القضاة العام أو نادى قضاة مجلس الدولة، وذلك بغض النظر عما إذا كانت سياسة الوزير أو قراراته تعبيراً عن وجهة نظر رئيس الجمهورية بصفته رئيساً للسلطة التنفيذية أم تعد اجتهاداً ومبادرة منه فى كثير من الأمور، أو اكتشف أنها تنطوى على أخطاء، أو تثير مشكلات قد تؤثر على مقام رئيس الجمهورية وهيبته وشخصه. أن هامش حركة رئيس الجمهورية بين موقعه كحكم بين السلطات، وكرئيس للسلطة التنفيذية، يؤدى فى بعض الأحيان لمعالجة بعض أخطاء الحكومة ووزير العدل - أيا كان شخصه - واحتواء بعض التوترات التى قد تثور بين السلطات. من ناحية أخرى يمكن القول أن العلاقة بين السلطات الثلاث، ولاسيما بين التنفيذية والقضائية هى جزء من النطاق السياسى المحجوز لرئيس الجمهورية وتوجهاته - فى التقاليد السياسية لنظام يوليو - فى إدارة العلاقة مع أطرافها ومؤسساتها.

- وزير العدل يبدو الطرف المباشر فى واجهة الحقل القضائى ونزاعاته مع نادى القضاة العام، ويستمد صلاحياته من القانون ومن موقعه الوزارى ذاته كجزء من إرث مكانة وهيبة الموقع الوزارى فى مصر تاريخياً.

إن متابعة أداء وزير العدل كفاعل رئيس تشير إلى ما يلى:

- أن كل وزير لديه أسلوبه فى إدارة العلاقات والخلافات مع الجماعة القضائية ولاسيما مع مجلس إدارة نادى القضاة العام. فالمستشار فاروق سيف النصر وزير العدل الأسبق الذى استمر سنوات عديدة شاغلاً منصب وزير العدل، مال إلى الإدارة الهادئة والميل إلى الاحتواء عبر إستراتيجية المزايا الاجتماعية والحوار الممتد والوعود العديدة حول المطالبة الخاصة بتعديل قانون السلطة القضائية لتحقيق استقلال السلطة القضائية، وهى سياسة نجحت إلى حد ما. وأرجأت المواجهة بين وزارة العدل ونادى القضاة العام وأغلب النوادى الفرعية للقضاة بالأقاليم.

- جاء وزير العدل المستشار محمود أبو الليل كصيغة انتقالية بهدف استيعاب ضغوط طلائع حركة استقلال القضاء والجمعيات العمومية لنادى القضاء العام، وأغلب نوادى قضاة الأقاليم، وكذا ضغوط الجماعات الاحتجاجية الجديدة الداعمة لخطاب الاستقلال القضائى. قام الوزير باستخدام الأدوات السابقة مع قدر من الحدة المعبرة عن موقف الحكومة، إلا أن احتدام الصراع داخل الحقل القضائى، وخارجه فى المجال العام أدى إلى خروجه من الوزارة مع التعديل الذى تم على تشكيلها.

- وزير العدل الحالى المستشار ممدوح مرعى شغل مواقع مهمة داخل الجهاز القضائى، فى إدارة التفتيش القضائى بوزارة العدل، مما أتاح له فرصة الإطلاع على بعض مستويات الأداء الفنى للقضاة، بالإضافة إلى بعض المشكلات الاجتماعية وغيرها التى يكون بعض القضاة طرفاً فيها كمواطنين مع آخرين خارج نطاق عملهم القضائى. ورأس محكمتى النقض والدستورية العليا، وهما منصبان قضائيان رفيعاً المقام سواء فى مجال تطبيق المبادئ القانونية فى النزاعات القضائية التى تثور أمام محكمة النقض، أو فحص دستورية القوانين التى تثار بشأن بعض القوانين أثناء نظر بعض النزاعات القانونية أمام المحاكم العادية، أو الإدارية، وذلك بطريق نظام الدفع الفرعى وإجراءاته ومبادئه.

تشكل الخلفية القضائية السابقة خبرة فى إدارة العمل القضائى، استخدمها الوزير فى إدارة العمل الوزارى سواء على مستوى محاولة تطوير الجهاز الإدارى بالمحاكم، أو فى إطار بعض التشريعات التى رمت إلى تيسير بعض إجراءات التقاضى أمام المتقاضين.

من ناحية أخرى أتاحت خبرة التفتيش القضائى للوزير القدرة على نقد بعض الممارسات التى تتصل بالتكوين والخبرة القضائية ومستوياتها داخل الوسط القضائى المصرى، بكل ما أثاره ذلك من ردود أفعال عديدة.

إن جذور التوتر بين طرفى المعادلة الرئيسة المتنازعين وزير العدل وجماعة استقلال القضاء - نادى القضاة العام وغالب النوادى الفرعية، ونادى قضاة مجلس الدولة -، تعود إلى عدد من الاعتبارات يمكننا أن نرصد بعضها استخلاصاً من وقائعها فيما يلى:

أ - اختلاف وجهتى النظر بين كلا الفاعلين حول طرائق التعبير عن خطابهما العام إزاء البعض الآخر، أو إزاء التعبير عن مطالبهما فى بعض وقائع الأزمات التى نشبت بينهما، وتأثرت طريقتا التعبير لدى الطرفين ببعض من العنف اللفظى فى نقد كل طرف للآخر، والتشكيك فى مدى صوابية موقفه من الناحية القانونية.

ب- ساهمت بيئة الاحتقان السياسى التى صاحبته فى تراجع الحراك السياسى النسبى وجماعاته الصغيرة، وتزايد ضغوطات السلطة السياسية وأجهزة الدولة الأمنية والإعلامية على مألوف سلوكياتها فى أعقاب تراجع التوترات والنزاعات التى تثار بين الحين والآخر مع الصفوة السياسية الحاكمة. أثرت بيئة الاحتقان السياسى على الخطاب السياسى، والخطاب القضائى حول مضمون الاستقلال وحدوده والعلاقة مع بقية فاعلى الحقل القضائى من السلطة التنفيذية.

ج- تأثر موقف طرفى الخلاف - وزير العدل وأغلب نوادى القضاة العادى وعلى رأسها النادى الأم، ونادى قضاة مجلس الدولة - بآرائهما أثناء السجال السياسى والدستورى الحاد حول تعديل المادة ٧٦ من دستور ١٩٧١ - لأول مرة -، وحول دور اللجنة العليا للإشراف على الانتخابات الرئاسية. أن حدة الخلاف مع واضعى تعديل المادة ٧٦، والحكومة والحزب الوطنى، ساهمت فى مراكمة إدراكات سلبية بين طرفى الخلاف داخل الحقل القضائى.

## ثانياً: مؤشرات التفاعلات داخل الحقل القضائى

تشير قضايا التفاعل داخل الحقل القضائى إلى عدد من الأمور نشير إليها فيما يلى:

- برز القرار الإصلاحى للسلطة التنفيذية فى ملف تعيين النساء كقاضيات بتعيين إحدى المحاميات بالنقض أ. تهانى الجبالى كنائبة لرئيس المحكمة الدستورية العليا واثنتين من مستشارى النيابة الإدارية بهيئة مفوضى المحكمة فى ظل رئاسة المستشار فتحى نجيب رئيس المحكمة الأسبق، وذلك كبداية تتسم بالنزعة التقدمية والإصلاحية بعدما تم تعيين المرأة كقاضية وفى النيابة العامة فى سورية - كنائب عام -، والسودان والمغرب ولبنان ... إلخ. تأخرت مصر كثيراً فى مجال عمل المرأة فى النظام القضائى، وذلك لاعتبارات تتصل بغلبة النزعة الدينية المحافظة، وذكورية الدولة والثقافة السياسية، وذكورية الثقافة المهنية القضائية. اعتبرت الخطوة السابقة تاريخية فى تاريخ الجماعة القضائية المصرية، وذلك فى ظل سجالات حول عمل المرأة كقاضية.

- تداخلت السجالات الدستورية والفقهية الإسلامية، والمحافظة الاجتماعية فى القيم داخل الجماعة القضائية، حول هذا الموضوع ذى الجذور منذ رفض مجلس الدولة تعيين إحدى خريجات كلية الحقوق ضمن أعضائه منذ عقود عديدة تعود إلى أوائل النصف الثانى من القرن الماضى، ووقائع أخرى أكدت هذا الاتجاه الذكورى فى السياسة القضائية، على الرغم من تعيين المرأة فى هيئتى النيابة الإدارية وقضايا الدولة ووصول بعضهن برئاسة الهيئة الأولى. فى سياق تزايد التوجهات القيمية المحافظة لدى عناصر عديدة داخل القضاة المصريين - فى القضاء العادى ومجلس الدولة -، ومن ثم برز هذا التوجه الذكورى إزاء تعيين المرأة كقاضية، وهو ما ظهر فى ردود أفعال نادى القضاة إزاء قرار وزير العدل بتعيين ٣١ قاضية بالقضاء العادى ثم تنازل إحداهن عن استلام العمل لأسباب شخصية محضة. لا شك أن هذا القرار من السلطة التنفيذية ومجلس القضاء الأعلى هو تعبير عن قرار إصلاحى وتقدمى أثر إلى حد ما على موقف بعض قادة حركة استقلال القضاء الذين بدوا كمحافظين، ومن ثم اختلف معهم بعض المؤيدين لتوجهاتهم حول استقلال القضاء، تأسيساً على أن مشروعهم الاستقلالى مهنى ووظيفى محض، وليس إصلاحياً على نحو شامل يتصل بالمساواة بين المواطنين والمواطنات، ويتبنى رؤية إصلاحية للأجهزة القضائية على اختلافها. من ناحية أخرى برز فى السجال حول موضوع تعيين المرأة كقاضية، إشكاليات التداخل بين الدينى والمدنى والسياسى فى مجال أعمال مبادئ المواطنة والمساواة بين المواطنين وعدم التمييز فيما بينهم على أساس النوع. فى هذا الإطار بدأ الجدل يدور حول المشروعية الدينية الإسلامية، من حيث جواز تعيين المرأة قاضية أم لا؟ واستخدم طرفا الخلاف حججاً تنتمى إلى بعض الفقهاء الذين ينتمون إلى المذهب السنى، وذلك لتسويغ وجهة نظرهم، دونما نظر إلى النصوص الدستورية الحاسمة فى هذا الصدد، ولا شك أن كلا الطرفين يطرحان نمطاً من التأويل الفقهى الإسلامى الوضعى.

- تبدو النزعة المحافظة فى بعض أحكام محكمتى القضاء الإدارى الخاصة بحرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وقصر الاعتراف على الأديان السماوية الثلاثة الإسلام والمسيحية واليهودية فى إطار الدستور والقوانين المنظمة لإقامة الشعائر فى إطار النظام العام.

ويمكن ملاحظة ما يمكن أن نطلق عليه فقه المواءامات بين سيادة النزعة الدينية المحافظة في المجتمع بين المصريين- مسلمين وأقباطاً - وبين اعتبارات مبدأ المواطنة الدستورية، وبعض المتغيرات الدولية، وهو ما برز في قضايا رفعها بعض ممن ينتمون إلى الديانة البهائية، أو بعض المسيحيين الذين تحولوا إلى الإسلام، ثم عادوا مجدداً إلى المسيحية وأرادوا بها إثبات الديانة البهائية في الوثائق الشخصية، أو تغيير دياناتهم من الإسلام إلى المسيحية مجدداً، أو إثبات تحول مسلم إلى الديانة المسيحية -قضية المواطن محمد حجازى-، بكل ما أثارته هذه القضايا من جدل إعلامى ودينى. أن وضع علامة (×) في الوثائق الشخصية للبهائيين كما ذهب إلى ذلك القضاء الإدارى هو مواءمة بين الاعتبارات التى سبق ذكرها، وهى نقلة متقدمة نسبياً في ظل مزاج عام دينى محافظ ومتشدد يسود قطاعات داخل المجتمع المصرى.

## ثالثاً: قضايا التفاعل حول الحقل القضائى

إن متابعة واقعات التفاعل -النزاعى أساساً- كما تشير إليها موضوعاته وكيفية التعامل معها من فواعل حول الحقل القضائى، تشير إلى أن بعضها يدور حول مبادرات السلطة التنفيذية في إطار التنظيم القضائى من خلال تمرير مشروعات القوانين عبر الآلية البرلمانية من خلال الأغلبية الميكانيكية للحزب الوطنى الحاكم في مجلسى الشورى والشعب.

### ١ - السلطة التنفيذية والتنظيم القضائى

إن الخلل في توزيع القوة والصلاحيات المترتبة عليها بين السلطات الثلاث تشكل الجذر الهيكلى للخلل في العلاقة بين السلطة القضائية- والجماعة القضائية- وبين السلطة التنفيذية التى تحوز صلاحيات عديدة في علاقاتها بالسلطة القضائية. في هذا الإطار يمكننا رصد بعض القضايا الأساسية للتفاعل، التى كان للسلطة التنفيذية ووزارة العدل دور بارز في إطارها، وذلك على النحو التالى:

- إلغاء وزارة الزراعة اللجان القضائية التابعة لهيئة الإصلاح الزراعى، وهى إحدى اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائى التى أنشئت لنظر بعض منازعات تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى عام ١٩٦١، والتى تمثل إحدى أبرز سمات الأنظمة الموازية للقضاء الطبيعى في ظل نظام يوليو ١٩٥٢. قرار إلغاء وزارة الزراعة اللجان السابقة يُعد إعمالاً لحكم القضاء الدستورى بأحقية المضارين من تطبيق القانون في الحصول على حقوقهم عن طريق القضاء العادى. ومن ثم أصبح من حق ذوى المصلحة من المضارين من تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى على اختلافها اللجوء إلى جهة القضاء العادى للحصول على التعويضات مع صرفها من صناديق الوزارة بوزارة المالية. (أنظر جريدة الأهرام ٢/ ١/ ٢٠٠٧) القرار السابق يشير إلى بعض آثار السياسات القانونية والقضائية لنظام يوليو، وذلك على الرغم من بعض تغيرات السياسة الاقتصادية، والاجتماعية والتشريعية.

- قامت وزارة العدل بتنظيم دورة تدريبية لبرنامج شهادة الإدارة العامة بالاشتراك مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بهدف تطوير المحاكم من خلال استخدام تقنيات وخبرات الإدارة العامة وتخطيط وتنفيذ الأبحاث والمشروعات التى تساهم في عملية تطوير العمل التنظيمى والإدارى بالمحاكم. شارك في الدورة خمسون دارساً (٥٠) من قيادات الوزارة ومجموعات من القضاة والمركز القومى للدراسات القضائية ومركز المعلومات القضائى ومحكمتى الإسكندرية والمنصورة الابتدائيتين لمدة أربعة شهور، وتدور الدورة حول تدريس الواجبات والمسئوليات والتحديات التى يواجهها المشتغلون بالخدمات العامة، وسبل تعزيز القدرات المؤسسية بوزارة العدل والمساهمة في مساعدة المشاركين في تنفيذ الخطة الإستراتيجية الخاصة بالمؤسسات التى يعملون بها. (أنظر الأهرام ٢٤/ ١/ ٢٠٠٧ العدد ٤٣٨٧٨ السنة ١٣١). ولا شك أن الدورة السابقة تشير إلى قضية تطوير العمل الإدارى والتنظيمى ورفع مستوى قدرات قيادات الوزارة وبعض القضاة على مستوى العمل الإدارى والقيادى داخل بعض أجهزة الوزارة والمحاكم على اختلافها.

- من الملاحظ قيام محكمة النقض ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بتوقيع بروتوكول تعاون فيما بينهما، وذلك بهدف إنشاء موقع على شبكة الإنترنت تتضمن قاعدة معلومات حول الأحكام التى تصدرها المحكمة، وإظهار نشاطها الداخلى والخارجى. وذهب مركز المعلومات عبر رئيسه إلى أن الهدف من إطلاق موقع المحكمة على الفضاء النتى هو إطلاع رجال القانون في مصر والعالم على قضاء المحكمة والمبادئ الرئيسية التى انتهت إليها.

- في ضوء التعديلات الدستورية تم إنشاء مجلس جديد يسمى مجلس الهيئات القضائية وفق تعديل المادة (١٧٣) من الدستور للهيئات القضائية لمجلس يضم رؤساء الهيئات القضائية جميعاً برئاسة رئيس الجمهورية، الذى يمثل استمرارية للدور المؤثر للسلطة التنفيذية في إطار السلطة القضائية. ووفق نص المادة سالفة الذكر أسند النص الدستورى إدارة شئون كل هيئة قضائية لأهلها، وهو أمر من الأهمية، بمكان، كخطوة في طريق الإصلاح القضائى.

- أن المشرع الدستورى لا يزال يأخذ بمفهوم الهيئات القضائية الفضفاض والعام والذى يدخل جهات ليست قضائية بالمعنى الفنى والإصطلاحى الدقيق، كهيئتى النيابة الإدارية، وقضايا الدولة. والمقرر فقهاً وقضاء أن صفة القضائى لا تطلق إلا على المحاكم وتشكيلاتها المختلفة التى تتشكل من قضاة مستقلين، ويصدرون الأحكام القضائية

التى تفصل فى الخصومات القانونية والقضائية وفق القواعد المقررة فى قوانين السلطة القضائية والمرافعات والإجراءات الجنائية ومجلس الدولة...إلخ.. وفى ظل ضمانات التقاضى وفق المعايير المتعارف عليها فى القانون المقارن.

- من أبرز التعديلات التى شملت قانون الأحكام العسكرية رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٦، وذلك بمقتضى القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتعديل بعض مواد الأول، والذى أطلق المشرع تسمية جديدة عليه، ألا وهى قانون القضاء العسكرى.

جاءت التعديلات حاملة لقواعد جديدة رمت لإبراز بعض أشكال التشابه بين القضاة العسكريين والقضاء العسكرى، والقضاء العادى والقضاة كما جاء فى المادة (٢)، التى نصت على أن «يتكون القضاء العسكرى من عدد كاف من الأعضاء يتوافر فيهم، فضلاً عن الشروط الواردة بقانون شروط الخدمة والترقية كضباط القوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩، والشروط الواردة فى المادة (٣٨) من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٢». «ويكون شأن شاغلى وظائف القضاء العسكرى شأن أقرانهم فى القضاء والنيابة العامة على النحو المبين بالجدول المرفق، فى مجال تطبيق القانون. ولا شك أن القضاة العسكريين وإدارة القضاء العسكرى تخضع لقيادة المؤسسة العسكرية، وذلك على الرغم من المادة الثالثة من القانون آنف البيان التى تنص على أن «القضاة العسكريين مستقلون ولا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون، وضباط القضاء العسكرى، عدا عضو النيابة العسكرية برتبة ملازم أول، غير قابلين للعزل إلا من خلال الطريق التأديبى طبقاً للقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة» - وهو نص يقرر مبدأ عدم القابلية للعزل، وهى صياغة جاءت من المرجع الأصلى ألا وهو قانون السلطة القضائية، إلا أنه حدد طريق التأديب طبقاً للقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩.

من أبرز ما جاءت به التعديلات ما ورد فى مادته الثالثة على أن يتولى «مدع عام» أمر النيابة العسكرية لا تقل رتبته عن درجة «عميد» ويعاونه عدد من الأعضاء لا تقل رتبتهم عن ملازم أول.

يتشكل هيكل القضاء العسكرى الجديد وفق التعديلات الجديدة التى جاءت بها المادة (٢٥) من القانون آنف البيان على النحو التالى: المحكمة العليا للطعون العسكرية، المحكمة العسكرية العليا، المحكمة العسكرية المركزية لها سلطة العليا، المحكمة العسكرية المركزية.

وتختص المحاكم السابقة دون غيرها بنظر الدعاوى التى ترفع إليها طبقاً للقانون.

جاء التعديل الجديد بالمحكمة العليا للطعون العسكرية، وذلك لتفادى النقد الذى كان يوجهه بعض الفقهاء والمعارضة السياسية إلى القضاء العسكرى واختلاف طبيعته عن القضاء العادى الطبيعى، وافتقاره لمحكمة عليا تختص بالنظر فى الطعون التى تتناول الجوانب القانونية المحضة الخاصة بتطبيق وتفسير وتأويل القانون. من هنا قرر المشرع فى المادة (٤٣) مكرراً، أن تكون المحكمة العليا للطعون العسكرية تشكل وتؤلف من رئيس هيئة القضاء العسكرى وعدد كاف من نوابه ومن القضاة العسكريين برتبة عقيد على الأقل، وتتكون من عدة دوائر يرأسها رئيس المحكمة أو أحد نوابه برتبة عميد على الأقل. وتصدر الأحكام من خمسة قضاة عسكريين».

تختص المحكمة العليا للطعون العسكرية دون غيرها بالنظر فى الطعون من النيابة العسكرية أو من المحكوم عليه فى الأحكام النهائية التى تصدرها كافة المحاكم العسكرية أو من المحكوم عليه فى الأحكام النهائية التى تصدرها كافة المحاكم العسكرية فى جرائم القانون العام على العسكريين أو المدنيين.

وأسند المشرع إلى المحكمة اختصاصها دون غيرها بنظر طلبات إعادة النظر التى تقدم فى أحكام المحاكم العسكرية الصادرة فى جرائم القانون العام، وذلك طبقاً للقواعد والإجراءات الخاصة بطلب إعادة النظر المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية.

- قام المشرع بإدخال تعديلات على قانون المرافعات المدنية والتجارية بالقانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧، وذلك فى مجال تقدير الدعاوى موضوع الفصل الثانى، وذلك برفع قيمة الدعاوى المرفوعة بطلب غير قابل للتقدير بحسب القواعد التى جاءت بها المواد ٣٦، و٣٧، و٣٨، و٣٩، و٤٠، حيث ذهبت المادة ٤١ بموجب القانون رقم ٧٦ لسنة

٢٠٠٧ إلى أنه «إذا كانت الدعوى بطلب غير قابل للتقدير بحسب القواعد المتقدمة اعتبرت قيمتها زائدة على أربعين ألف جنيه» (الجريدة الرسمية، العدد ٢٢ مكرر في ٦ يوليو ٢٠٠٧.

وأهمية هذا التعديل تكمن في اتصاله بالاختصاص النوعى للمحاكم الوارد بالفصل الثالث من قانون المرافعات المدنية والتجارية حيث ذهبت المادة ٤٢ إلى أن «تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتدائياً في الدعاوى المدنية والتجارية التى لا تجاوز قيمتها أربعين ألف جنيه ويكون حكمها نهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز خمسة آلاف جنيه وذلك مع عدم الإخلال بالمحكمة الابتدائية من اختصاص شامل في الإفلاس والصلح الواقى وغير ذلك مما ينص عليه القانون.

وأدخل المشرع -عبر المشروع الحكومى بتعديل القانون- تعديلاً على المادة ٤٣ حيث ذهب إلى أن «تختص محكمة المواد الجزئية كذلك بالحكم ابتدائياً مهما تكن قيمة الدعوى وانتهائياً إذا لم تجاوز قيمتها خمسة آلاف جنيه فيما يلى:

- الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه وتطهير الترع والمساقى والمصارف.
- دعاوى تعيين الحدود وتقدير المسافات فيما يتعلق بالمبانى والأراضى والمنشآت الضارة إذا لم تكن الملكية أو الحق محل نزاع.
- دعاوى قسمة المال الشائع.
- الدعاوى المتعلقة بالمطالبة بالأجور والمرتبات وتحديدها.
- أضاف المشرع إلى المادة ٤٣ السابقة الذكر البندين رقمى (٥)، (٦) بموجب المادة الثالثة من القانون ٧٦ لسنة ٢٠٠٧م. وهما: دعاوى صحة التوقيع أياً كانت قيمتها، ودعاوى تسليم العقارات إذا رفعت بصفة أصلية.

التعديلات التى أدخلها المشرع تدخل ضمن عملية تنظيم الاختصاص القضائى للمحاكم بحسب تقدير الدعاوى من الناحية المالية، والميل إلى حسم النزاعات في ضوء التطورات الاقتصادية والمالية التى أثرت على القيم المالية الفعلية لموضوع الدعاوى وتقديرها.

وأدخل المشرع تعديلاً ثم استبدل الفقرة الثانية من المادة (٢٣٦) بنص جديد بموجب القانون (٧٦) لسنة ٢٠٠٧م، وهى التى تدور حول سقوط الخصومة القضائية وانقضائها بمضى المدة كما جرى الفصل الثالث من قانون المرافعات، حيث ذهب التعديل إلى «أنهيجوز التمسك بسقوط الخصومة في صورة دفع إذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة (١٢٤) من هذا القانون إلى آخر المدة.

وفى مجال عدم صلاحية القضاة وردهم وتنحيتهم- الباب الثامن- مادة ١٥٩ حيث ضوعفت الغرامة بالقانون ٧٦ لسنة ٢٠٠٧، حيث جرى النص على أن «تحكم المحكمة عند رفض طلب الرد، أو سقوط الحق فيه، أو عدم قبوله، أو إثبات التنازل له على طالب الرد بغرامة لا تقل عن ٤٠٠ جنيه ولا تزيد على أربعة آلاف جنيه ومصادرة الكفالة، وفى حال ما يجوز إبلاغ الغرامة إلى ستة آلاف جنيه «وما ذهب إليه المشرع من مضاعفة قيمة الغرامة يرمى إلى الحد من دعاوى رد القضاة التى ترمى إلى الكيد للخصوم في الدعاوى من رافعيها من خلال دعاوى رد القضاة التى ترمى إلى تعطيل الفصل في الدعاوى.

وقد لجأ المشرع إلى إدخال بعض التعديلات بموجب القانون (٧٦) لعام ٢٠٠٧ بناءً على طلب وزارة العدل، من الأهمية بمكان لإبراز الجوانب التالية:

١- أن وزارة العدل رمت إلى محاولة التصدى لظاهرة بطء إجراءات التقاضى، وتأثيراتها فى بروز ظاهرة تراكم القضايا المطروحة على المحاكم، ولاسيما العادية التى يتأخر الفصل فيها، على نحو يؤثر على تعطيل مصالح المواطنين والمتنازعين فى الخصومات القضائية المتداولة أمام جهات القضاء العادى.

٢- أن تيسير إجراءات التقاضى تؤدى إلى تحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى والقانونى، وذلك على نحو يؤدى إلى تيسير عمليات الجذب الاستثمارى، وذلك كنتاج لتطوير الآليات الإجرائية التى تؤدى إلى سرعة حسم المنازعات القانونية.

٣- ركزت التعديلات التى أجريت على قانون المرافعات المدنية والتجارية - أنظر القانون ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر فى ٦ يونيو ٢٠٠٧م - على إنشاء إدارة للتنفيذ بمقر كل محكمة ابتدائية، وأعطى القانون صلاحية لوزير العدل أن يصدر قراراً بإنشاء فروع للإدارة بدائرة كل محكمة محكمة جزئية. وتشكيل إدارة التنفيذ برئاسة قاض بمحكمة الاستئناف ويعاونه عدد من قضاتها يندبهم وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى، وقضاة من المحاكم الابتدائية بدرجة رئيس محكمة تختارهم الجمعية العامة للمحكمة، ويلحق بالإدارة عدد من معاونى التنفيذ والموظفين بقرار من وزير العدل.

هذا التعديل المهم يهدف إلى مواجهة مشاكل تنفيذ الأحكام القضائية التى باتت تشكل ظاهرة خطيرة تهدد دولة القانون وسيادته.

٤- من أبرز ملامح العملية التشريعية خلال الفترة الماضية إلغاء نظام المدعى العام الاشتراكى ومحاكم القيم، وهو ما تم عبر صدور القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٠٨، ومن ثم بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية وبإلغاء القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب وقانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠. وهو ما أدى إلى إنهاء نظام المدعى الاشتراكى ومحاكم القيم التى كانت من أبرز ملامح النظام القضائى فى العقود الماضية.

## ٢- المحاكم الاقتصادية: الدواعى والأهداف والجدل

إحدى أبرز مشكلات التنظيم القضائى المصرى، تتمثل فى غياب التخصص فى بعض فروع القوانين، بحيث يسهل الفصل فى المنازعات القانونية والخصومات القضائية التى تثار حول تطبيقها بين المخاطبين بأحكامها أيا كانوا. منذ عقود عديدة والحديث يدور فى وسط بعض الفقه المصرى، وداخل بعض أطراف الجماعة القانونية المصرية على اختلافها، حول مسألة التخصص القضائى ومزاياه فى مواجهة مشاكل بطء إجراءات التقاضى مع ارتفاع إعداد القضايا المطروحة على المحاكم للفصل فيها. ورغماً عن النقاشات الفقهية والفنية التى جرت بين القانونيين المصريين، ولاسيما فى الوسط الفقهى، إلا أن الاهتمام بموضوع التخصص النوعى للقضاة والمحاكم، لم يقتصر على بعض أطراف الجماعة الفقهية والقضائية والمحامين، وإنما امتد إلى بعض رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب الذين رأوا ضرورة إنشاء محاكم اقتصادية متخصصة للفصل فى المنازعات القانونية والقضائية التى تدور حول تطبيقات القوانين الخاصة بالاستثمار والأوضاع الاقتصادية. ومن أبرز الحجج التى طرحت فى هذا الصدد، أن المناخ الاقتصادى عموماً والاستثمارى والتجارى والمالى على وجه الخصوص يحتاج إلى قضاة متخصصين لدقة هذا النوع من المنازعات، ومن ثم يتطلب معرفة اقتصادية بالإضافة إلى الجوانب القانونية والفن والعلم القضائى.

اتجهت وزارة العدل نحو تطوير العمل القضائى من خلال المحاكم الاقتصادية، وأيضاً من أجل تلافى الانتقادات التى توجه إلى مصر من بعض المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل مؤسسة هيديتيج البريطانية. تركز بعض التقارير على النسب الضئيلة التى تحصل عليها مصر فى مجال الملكية الفكرية، والفصل فى قضايا الاستثمار، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع، وغياب التخصص فى القضايا الاقتصادية، ومن ثم عدم وجود محاكم اقتصادية متخصصة (جريدة الأهرام، ١ أبريل ٢٠٠٨).

أن الانتقادات السابقة تغفل دور وخبرات القضاء المصرى فى مجال القضايا الاستثمارية وغيرها، إلا أن ذلك حفز وزارة العدل على المبادرة لإيجاد محاكم اقتصادية.

وقد أثار هذا الاتجاه لدى الوزارة إلى بروز خلاف حول مشروع القانون حيث ذهب بعض أعضاء نادى القضاة ولجنتى الشئون الدستورية والتشريعية والاقتصادية بمجلس الشعب، إلى أن المحاكم الاقتصادية تشكل تعارضاً مع قانون السلطة القضائية. وذهب الرأى الغالب الذى تزعمه رئيس مجلس الشعب - د. فتحى سرور - إلى أن المحاكم الاقتصادية، هى جزء من التنظيم القضائى الداخلى، ولا تضيف جديداً إلى المحاكم المنصوص عليها فى المادة الأولى من قانون السلطة القضائية، ويتم إنشاؤها داخل الدوائر الابتدائية والاستئنائية.

لا شك أن الاتجاه نحو تخصص القضاة والمحاكم يشكل خطوة هامة نحو تطوير العمل القضائى، وسرعة

الإنجاز وحسم القضايا، ومواجهة مشكلة بطء الإجراءات، وتراكم القضايا، بما يؤدى إلى استقرار الأوضاع القانونية والاقتصادية، وبما يشجع على الاستثمار بكل تأثيرات ذلك الاجتماعية ومنها توفير فرص عمل جديدة تسمح باستيعاب العمالة العاطلة التى تتزايد معدلاتها.

### ٣- مشروع وزارة العدل حول مجلس الهيئات القضائية.

من أبرز محاولات وزير العدل، والوزارة فى مجال التنظيم القضائى، مشروع قانون جديد أطلق عليه مجلس الهيئات القضائية، وتشكل من ثمانى مواد، ونشرته بعض الصحف، وهو ما أثار سجالاً قانونياً حاداً وذهب اتجاه إلى أنه يرمى للسيطرة على السلطة القضائية، ويقلص الحصانة القضائية الممنوحة للقضاة وأعضاء النيابة العامة، وأعضاء مجلس الدولة .. إلخ.

**١ - قرار رئيس الجمهورية بمشروع القانون فى شأن المجالس القضائية. واشتمل على المواد التالية:**

**المادة الأولى:** ينشأ مجلس للهيئات القضائية، يتولى التنسيق بينها ويرعى جميع شئونها المشتركة، وله على الأخص: اعتماد توزيع موازنة الهيئات القضائية، وإنشاء ورفع الدرجات القضائية ودرجات الكادر العام، وسلطات وزير المالية فى شأن موازنة الهيئات القضائية، الموافقة على تشكيل مجلس إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية، وتحديد أسماء أعضاء الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا من الشخصيات العامة المنصوص عليها فى المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية، وما يحيله وزير العدل للمجلس من موضوعات أخرى تتعلق بأى شأن مشترك للهيئات القضائية.

**المادة الثانية:** يرأس مجلس الهيئات القضائية رئيس الجمهورية، ويشكل المجلس على الوجه الآتى - وزير العدل نائباً لرئيس المجلس، رئيس المحكمة الدستورية العليا، رئيس محكمة النقض، رئيس مجلس الدولة، رئيس محكمة استئناف القاهرة، النائب العام، رئيس هيئة قضايا الدولية، رئيس النيابة الإدارية.

**المادة الثالثة:** إذا لم يحضر رئيس الجمهورية ووزير العدل جلسات المجلس تكون الرئاسة لرئيس المحكمة الدستورية العليا، وعند غيابه يتولى الرئاسة رئيس محكمة النقض، وإذا تغيب أحد أعضاء المجلس أو منعه مانع من الحضور يكون الحلول محله على الوجه الآتى:

بالنسبة لرئيس المحكمة الدستورية العليا أو رئيس محكمة النقض أو رئيس مجلس الدولة يحل محله أقدم النواب، بالنسبة لرئيس محكمة استئناف القاهرة يحل محله رئيس محكمة استئناف الإسكندرية، بالنسبة للنائب العام يحل محله النائب العام المساعد الذى يقوم مقامه، بالنسبة لرئيسى هيئتى قضايا الدولة والنيابة الإدارية يحل محل كل منهما أقدم نائب رئيس فى كل من الهيئتين.

**المادة الرابعة:** يجتمع مجلس الهيئات القضائية بوزارة العدل أو فى أى مكان آخر يحدده رئيس الجمهورية أو وزير العدل، وتكون مداولاته سرية، وتصدر قراراته وتوصياته بأغلبية أصوات الحاضرين على ألا تقل الأغلبية عن أربعة أصوات وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس.

**المادة الخامسة:** للنائب العام وحده الطعن خلال خمسة عشر يوماً فى القرارات الصادرة من المجالس المختصة بالهيئات القضائية برفض طلبه الإذن باتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى قبل أعضاء تلك الهيئات، ويعد رفضاً للطلب انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ وروده دون اتخاذ قرار فى شأنه، ولعضو

قرار رئيس الجمهورية بمشروع القانون فى شأن المجالس القضائية. واشتمل على المواد التالية: (تابع)

الهيئة القضائية التظلم من القرار الصادر بالإذن باتخاذ الإجراءات الجنائية ضده وذلك خمسة عشر أيام من تاريخ علمه بالقرار .. ويختص بنظر الطعن والتظلم المشار إليهما فى الفقرتين السابقتين لجنة تشكيل برئاسة رئيس المحكمة الدستورية العليا وعضوية رئيس محكمة النقض ورئيس محكمة استئناف القاهرة ورئيسى هيئتى قضايا الدولة والنيابة الإدارية، ويكون انعقاد اللجنة صحيحاً بحضور خمسة من أعضائها وتصدر قراراتها بأغلبية أربعة أعضاء على الأقل، ولا يحول التظلم من القرار باتخاذ الإجراءات دون مباشرة النيابة العامة التحقيق فى الدعوى واتخاذ الإجراءات قبل المتظلم حتى إصدار اللجنة لقرارها فى التظلم، وتكون إجراءات التحقيق التى اتخذت صحيحة ولو صدر قرار من اللجنة بإلغاء الإذن باتخاذ الإجراءات الجنائية.

**المادة السادسة**: يكون للمجلس أمانة عامة يرأسها أحد مساعدى وزير العدل يحدده الوزير بقرار منه ويصدر بتنظيم الأمانة قرار من المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين، على ألا تقل الأغلبية عن أربعة أصوات على الأقل من بينهم الرئيس.

**المادة السابعة**: يلغى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية، كما يلغى أى حكم يخالف هذا القانون.

**المادة الثامنة**: ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره، ويبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

من الملاحظ أن مشروع القانون أريد من خلاله أن يصدر من خلال نظام القرار الجمهورى بقانون، ومن الملاحظ أيضا – لدى بعض المتابعين للسلطة القضائية – أن ثمة خطورة تكمن فى عدد من المواد منها:

إن المادة الثالثة تعطى لوزير العدل الحق فى رئاسة جميع رؤساء الهيئات القضائية بالإضافة إلى النائب العام ورئيس محكمة استئناف القاهرة. والمادة الخامسة أيضاً تؤدى إلى اعتبار أزمنة السلطة القضائية فى التحقيق والضبط واتخاذ الإجراءات الجنائية تجاه القضاة أمراً شكلياً محضاً.

أثار مشروع القرار الجمهورى بقانون سجالاً حاداً وتحركاً من نادى القضاة العام، ونادى قضاة مجلس الدولة، حيث تم انتقاد المشروع وربطه بسياسة وزير العدل إزاء حركة استقلال القضاء ودار النقد حول أن المشروع يرمى إلى السيطرة على السلطة القضائية من قبل السلطة التنفيذية، ووصفه البعض من شيوخ القضاة بأنه أقرب إلى أجواء سبتمبر سنة ١٩٦٩ التى وقعت خلالها مذبحة القضاة كما أطلق عليها آنذاك ولا تزال.

يمكننا إيجاز الانتقادات التى وجهت لمشروع القانون من قبل شيوخ القضاة المصريين فيما يلى:

- أن مشروع القانون تم تسريبه إلى بعض الصحف، دون طرحه للحوار بين الجهات المعنية بالقانون والمخاطبة بأحكامه، والذى يمس الشروط القانونية والتنظيمية لعمل مجالسهم القضائية واختصاصاتها.

- مشروع القرار الجمهورى بقانون، يؤدى إلى إلغاء الحصانة القضائية من خلال استئذان السلطة التنفيذية من السلطة القضائية التى يتبعها القاضى، وذلك قبل رفع الحصانة عنه. فى إطار مشروع القانون الجديد فى حال رفض الهيئة القضائية رفع الحصانة يحق للسلطة التنفيذية التظلم وطلب رفع الحصانة عن القاضى من المجلس الأعلى للهيئات القضائية.

– ذهب بعض نقاد مشروع القانون – المستشار أحمد مكى نائب رئيس محكمة النقض – استكمالاً لما سبق من نقد إلى القول أن المجلس الأعلى للهيئات القضائية يتدخل فى اعتماد الموازنة المالية، وهو ما اعتبره إهداراً لقانون الموازنة الذى صدر عام ٢٠٠٦، والذى يؤكد على استقلالية القضاء، بالإضافة إلى أن القانون يمنح المجلس اختصاصات، منها اختصاصه بتحديد الدرجات القضائية، وإنشاء ورفع الدرجات القضائية، وتحديد أسماء أعضاء الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا من القضاة والشخصيات العامة، وهو ما لا يمكن قبوله من صلاحيات وفق هذه الوجهة من النظر.

أن مشروع القانون يجعل من وزير العدل الرئيس الفعلى للمجلس، وهو ممثل السلطة التنفيذية، وتعطى له صلاحيات تتصل بمستقبل القضاة، وهو ما عده بعضهم – المستشار محمود الخضيرى نائب رئيس محكمة النقض – أمراً خطيراً يمس مستقبل القضاة، لأنه يجعل مصير القضاة فى يد غير القضاة، إذ يتولى رئاسته وزير العدل، وتشمل عضويته رئيسى هيئتى قضايا الدولة، والنيابة الإدارية، وهما من غير القضاة، ويترتب على ذلك أن المجلس يضم فى تشكيله ثلاثة أعضاء من غير القضاة، فى حين أن الأغلبية المطلوبة لإصدار القرار منه تتطلب أربعة، وبذلك يكفى أن ينضم أى عضو من الباقين لهذا التشكيل غير القضائى ليصدر أى قرار قد لا يكون فى غير صالح القضاة، وهو ما يمثل إهداراً لضمانة الحصانة القضائية.

منح مشروع القرار بقانون المجلس المقترح اختصاصات واسعة ومتشعبة وردت بالمادة الأولى منه، ومن ثم يرى بعض المنتقدين من شيوخ القضاة – المستشار محمود الخضيرى – أنه يمسك بيده زمام ومصالح القضاة، ويرعى شؤونهم المشتركة، وله على الأخص اعتماد توزيع موازنة الهيئات القضائية، وإنشاء ورفع الدرجات القضائية ودرجات الكادر العام، وله سلطات وزير المالية فى شأن موازنة الهيئات القضائية والموافقة على تشكيل مجلس إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية، وتحديد أسماء أعضاء الشخصيات العامة المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية، وما يمليه وزير العدل للمجلس من موضوعات أخرى تتعلق بأى شأن مشترك للهيئات القضائية وفق هذا الرأى، الذى يترتب عليه القول أن بعض اختصاصات المجلس المقترح، من الشمول على نحو يجعله القابض على مجريات الأمور بالنسبة لكل ما يتعلق بالقضاة. من ناحية أخرى تنص المادة الخامسة على تكوين لجنة من بين أعضاء المجلس المقترح تختص بنظر التظلم من رفع الحصانة القضائية للتحقيق مع القاضى، سواء أكان التظلم من النائب العام طالب الإذن أو من القاضى الصادر ضده قرار رفع الحصانة، يرأسها رئيس المحكمة الدستورية، ويكون من بين أعضائها رئيساً هيئتى قضايا الدولة، والنيابة الإدارية، وهما ليسا من أعضاء السلطة القضائية، بما يشكل عدواناً على الحصانة القضائية للقضاة.

مشروع القانون السابق الذكر، أدى إلى بروز اتجاهين رئيسين إزاءه أولهما: رأى وافق على المشروع، وهما هيئتا النيابة الإدارية وقضايا الدولة، وذهب رئيس هيئة النيابة الإدارية، إلى أن المجلس الأعلى للهيئة وافق بالإجماع على مشروع القانون، ورأى أن توجيه الانتقادات من البعض للمشروع، ليس له أى مبرر ولا داعى له من الأساس، لأنه لا جديد بين المجلسين القديم والجديد تقريباً يستدعى المعارضة والتخوف، أن تشكيل مجلس الهيئات الجديد لا فرق بينه وبين المجلس الأعلى للهيئات القضائية وتشكيل المجلس الملغى هو نفسه تشكيل المجلس فى مشروع القانون الجديد.

وذهب هذا الرأى إلى أن المادة الخامسة فى المشروع – الخاصة بالحصانة –، لا تعدو كونها مجرد حماية للوظيفة وليس لقاضى أو عضو هيئة قضائية ارتكب جريمة، وتم القبض عليه فى حالة التلبس وبالتالى فإن الحصانة مقررة لحماية الوظيفة أم حماية الشعب» وفق هذه الوجهة من النظر. ويتساءل صاحب هذا الرأى، متى تكون الحصانة مطلوبة؟ عندما يتم استدعاء العضو للتحقيق أو الاستجواب أمام النيابة العامة، هنا لابد أن يتم استئذان السلطة العليا التابع لها.

ذهب بيان أصدره نادى مستشارى هيئة قضايا الدولة برئاسة المستشار محمد محمود طه بعنوان «محترفو الفضائيات .. إلى أين؟» وإذا تجاوزنا عن اللغة الحادة والسجالية لصياغة البيان، يمكن لنا أن نركز على الموقف الدفاعى عن هيئتى قضايا الدولة، والنيابة الإدارية عن النقد الموجه لكليهما بوصفهما لا ينطبق عليهما الصفة القضائية، وفى هذا الصدد ذهب البيان إلى القول أن الدستور والقانون قد اعتدا بهما هيئتين قضائيتين منذ النشأة الأولى فى أوائل الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والثانية منذ أكثر من خمسين عاماً ومن ثم فإن ما يقال مخالفاً لذلك، ما هو إلا تخرصات، وأن المحكمة الدستورية العليا كشفت عن ذلك فى تفسير شهير لها.

الاتجاه الرافض، شكل غالبية الآراء، ولم يقتصر على الانتقادات القانونية والفقهية لبعض شيوخ القضاة من قادة الاتجاه الاستقلالى، وإنما امتد هذا الاتجاه لبعض المؤسسات القضائية، ونادى القضاة العام، ونادة قضاة مجلس الدولة، وذلك على النحو التالى:

- ذهبت بعض الصحف إلى أن أعضاء الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية العليا، يتحفظون على مشروع قانون مجلس الهيئات القضائية، واعتبرت مصادر قيل أنها مطلعة أن جميع قضاة الدستورية العليا لا يمكن أن يوافقوا على مشروع قانون يسلب منهم استقلال موازنتهم المالية، ويهدر حصانتهم ويجعلهم خاضعين لوزير العدل بوصفه ممثلاً للسلطة التنفيذية.

- رفض قسم التشريع فى مجلس الدولة مشروع القانون، لأنه غير دستورى، ويشكل اعتداء صارخاً على السلطة القضائية، وإهداراً لحصانة القاضى، وذهب بعضهم - م. عادل فرغلى نائب رئيس مجلس الدولة إلى مطالبة - الحكومة بإعداد مشروع آخر، بديلا عن هذا المشروع الذى لا يهتم بأهم الأمور المشتركة بين الهيئات القضائية كالتأمين الاجتماعى والصحى، ويركز على جعل وزير العدل مهيمناً ومتحكماً فى شئون السلطة القضائية وموازنتها.

- ناشد مجلس إدارة نادى القضاة العام فى جلسة طارئة فى ٢١/ ١١/ ٢٠٠٧، مجلس القضاء الأعلى تأجيل مناقشة الموضوع لحين التعرف على رأى القضاة، وأرسل رئيس مجلس إدارة النادى المستشار زكريا عبد العزيز خطاباً إلى رئيس الجمهورية يشرح فيه جوانب الحوار القانونى فى المشروع. وذهب إلى أن هذا المشروع لن يرضى عنه الرئيس مبارك للقضاء والهيئات القضائية، وأنه يشكل التفافا على توجه الرئيس وبرنامجه الانتخابى، وطالبه بالتدخل لوقف الاعتداء على استقلال القضاء. وفى هذا الصدد ذهب مجلس إدارة النادى فى مداولاته أثناء جلسته الطارئة إلى: أولاً: إدراج مشروع القانون المعد من وزارة العدل بشأن ما يسمى مجلس الهيئات القضائية، على رأس جدول الأعمال العمومية، التى عقدت يوم الجمعة ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٧. ثانياً: دعوة الزملاء لمناقشة المشروع فى جمعياتهم العمومية للمحاكم، ومن خلال أندية الأقاليم وتقديم مقترحاتهم إلى مجلس إدارة نادى قضاة مصر بشأن ما ينبغى إتباعه، إلى موعد غايته ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٧. ثالثاً: تشكيل لجنة برئاسة السيد القاضى رئيس نادى قضاة مصر لإعداد تقرير عن المشروع سالف الذكر. وناشد مجلس القضاء الأعلى تأجيل مناقشة الموضوع لحين التعرف على رأى القضاة.

- أرسل رئيس نادى القضاة العام خطاباً إلى رئيس الجمهورية مطالباً بوقف مشروع القانون الذى يشكل اعتداء وعدواناً على استقلال القضاء، وذهب إلى أنه يأتى بفكر قانونى غير مسبوق وهو أن الحكم بإلغاء التظلم لا يلتفت إليه وتعتبر الإجراءات ضد القاضى صحيحة حتى لو تم إلغاء قرار التحقيق معه، ولا أعتقد أنه ستحدث مذبحة للقضاة فى العهد الحالى، لكن هذا المشروع هو مذبحة فى حد ذاته للقانون والشريعة. وذهب إلى أن المادة الخامسة تشعر من يقرأها بأنها أقحمت إقحاماً فى المشروع، مهمته فقط تنسيقية وتشاورية، لكن تلك المادة الخطيرة تتحدث عن أمور قضائية وإجراءات جنائية تستهدف أعضاء السلطة القضائية والهيئات الأخرى، كما تتحدث عن لجنة إدارية مهمتها نظر الطعون والتظلمات.

ورأى رئيس نادى القضاة العام «لا شك أن أعضاء السلطة القضائية سواء القضاء العادى أو قضاة مجلس الدولة هم المستهدفون بهذا المشروع الخطير، خصوصاً أن مجلس الدولة لديه موازنة مستقلة، كما أن التفتيش الفنى لقضاته مستقل، وبالنسبة للقضاء العادى فقد نص فى قانون السلطة القضائية المعدل فى العام الماضى -٢٠٠٦- على موازنة مستقلة، بدءاً من عام ٢٠٠٨، ولفت أن المشروع جعل رئاسة المجلس لرئيس الدولة وعادة الرئيس لا يحضر بسبب مشاغله ومهام منصبه الكثيرة، وبالتالى فإنه سيرأسه، عملياً وواقعياً، وزير العدل الذى هو ممثل السلطة التنفيذية، وإذا كان الرئيس هو رأس السلطة التنفيذية، فإننا نوافق على رئاسته، بسبب أنه حكم وفصل بين السلطات بحسب الدستور.

ذهبت وزارة العدل إلى أن مشروع القانون تشاورى ومبدئى فى محاولة لتهدئة الانتقادات التى وجهت من القضاة فى القضاء العادى ومجلس الدولة لمشروع القانون. من ناحية أخرى يمكن إدراج هذا المشروع، وما أثاره من انتقادات فى إطار النزاع بين نوادى القضاة وبين وزير العدل، وهو ما ساهم فى تزايد التوتر بين وزارة العدل ووزيرها، وبين القضاة، وتعد استمرارية للنزاعات بين الاتجاه الاستقلالى للقضاة، وبين السلطة التنفيذية منذ بروزها حول قضيتى استقلال السلطة القضائية، والدور الإشرافى للقضاة على الانتخابات العامة. من الملاحظ أن ثمة اتجاهاً يبدو واضحاً من السلطة التنفيذية لمحاولة احتواء الحركة الاستقلالية، من خلال مجموعة الأدوات من الإدارية بين وزير العدل، والوزارة، ويدخل مشروع القانون السابق ذكره فى هذا الإطار بهدف تطويق حركة استقلال القضاء والقضاة وناديهم.

وفى هذا الصدد وجهت انتقادات أخرى على طريقة طرح مشروع القانون حيث ذهب بعضهم إلى أن عرض المشروع على مجالس الهيئات القضائية غير دستورى، وأن الحديث عن أن المشروع تشاورى غير دقيق، وتساءل بعض القضاة- ناصر معلا نائب رئيس مجلس الدولة- كيف يتم أخذ رأى الهيئات بشكل رسمى، والمعلوم قانوناً أن أخذ رأيها أول الإجراءات الرسمية لإصدار القانون. وأضاف أن المتحدث الرسمى لمجلس الوزراء كان قد نفى عرض المشروع على مجلس الوزراء أو مناقشته. وهو ما أدى إلى قول بعضهم أن اللجوء لأخذ رأى مجلس الهيئات القضائية لا يتم إلا بعد موافقة الوزارة والحكومة على مشروع القانون.

ساهم مشروع القانون فى بروز اتفاق بين نادى القضاة العام ونادى أعضاء قضاة مجلس الدولة حول رفض مشروع مجلس الهيئات القضائية الذى أعده وزير العدل، والتنسيق فيما بينهما فى التصدى للمشروع كما أدت الانتقادات القانونية، واللغة الحادة إلى إعلان وزارة العدل عن تعديل مشروع القانون وإعادة صياغته من جديد.

ذهبت الوزارة عبر المتحدث الرسمى باسمها عن حذف نص المادة الخامسة من مشروع القانون الخاص بالحصانة القضائية، كما أكد إدخال تعديل على إعادة الأولى بالنص صراحة على مراعاة الأحكام المتعلقة بالموازنة المستقلة الخاصة بالقضاء والمحكمة الدستورية العليا. وهذا الاتجاه جاء حسب المتحدث باسم الوزارة استجابة للملاحظات التى أبداها مجلس القضاء الأعلى والجمعية العمومية للمحكمة الدستورية والتى أكدت ضرورة إبقاء الحصانة القضائية كما هى عليه فى الدستور وقانون السلطة القضائية. وقال «إن المشروع لم يكن أكثر من مسودة ولم يرسل إلى مجلس الوزراء وكان لابد من المداولة فى شأنه مع مجالس الهيئات القضائية، وقد وردت إلى الوزارة ملاحظات المجالس وستتم صياغة مشروع القانون مرة أخرى، تمهيداً لإرساله إلى مجلس الوزراء، ثم مجالس الهيئات القضائية مرة أخرى طبقاً للقانون. وأن مشروع القانون حول تشكيل المجلس التنسيقى للهيئات القضائية سيظل كما هو ويتكون من رؤساء الهيئات القضائية المنصوص عليها فى الدستور برئاسة رئيس الجمهورية».

وذهبت وزارة العدل عبر مساعد وزير العدل- م. حسنى بدراوى- أن مجلس القضاء الأعلى وافق على قوانين ثلاثة تتعلق بالهيئات القضائية منها مجلس الهيئات القضائية، والحقوق التأمينية لأعضاء الهيئات القضائية، وتتضمن حق عضو الهيئة القضائية في الجمع بين المرتب والمعاش حتى بلوغ سن التقاعد، وعند بلوغه سن الستين يوقف

استقطاع اشتراطات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة. والأمر الثالث تضمن مشروع القانون الثالث إضافة جديدة إلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة برقم ٦٨ مكرراً، وهى أن تكون لمجلس الدولة موازنة سنوية، وإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٩٣ برقم (٥) مكرراً بشأن تنظيم هيئة قضايا الدولة، وهى أن تكون لهيئة قضايا الدولة موازنة سنوية مستقلة، وإضافة مادة إلى القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الإدارة برقم (٢) مكرراً «أ» وهى أن تكون للهيئة موازنة مستقلة.

مشروع قانون مجلس الهيئات القضائية أثار جدلاً أثناء مناقشته في البرلمان بخصوص دور وزير العدل في تشكيل المجلس الجديد، مما دفعه إلى الدفاع عن وجهة نظره بالقول أن هناك خمس هيئات قضائية كل منها لها استقلالها ولكن هناك أعمالاً مشتركة تتطلب تشكيل مجلس يرعى الأمور المشتركة بما لا يتعارض مع سلطان هذه الهيئات. ورداً على أن رئاسة وزير العدل نيابة عن رئيس الجمهورية لهذا المجلس هو أمر يجافى استقلال القضاء، ذهب إلى القول أن هناك خلطاً بين القضاء كسلطة وإدارة العمل بالقطاع القضائى، فليس هناك رئيس للقاضى عندما يجلس على منصة القضاء. من الحجج التى استخدمت أيضاً القول أن المجلس الجديد ليس له اختصاص قضائى، وأن قراراً من المحكمة الدستورية أكد على أن قرارات المجلس الأعلى للقضاء- السابق قبل التعديل الدستورى الأخير ٢٠٠٧ هى قرارات إدارية لا يحاسب عليها، وفى هذا المجال ذهب رئيس مجلس الشعب إلى تأييد وجهة نظر وزير العدل والحكومة بالقول أن مجلس القضاء الأعلى في فرنسا يرأسه رئيس الجمهورية وينوب عنه وزير العدل في حالة غيابه، وهذا أخذناه من القانون الفرنسى.

لوحظ أن وزارة العدل ووزيرها قاما بتعديل نص المادة الأولى- سالفة الذكر- والأساسية في مشروع القانون إلى نص بديل هو «يشكل مجلس الهيئات القضائية ما يرعى كافة شئونها المشتركة ويناط به كذلك التنسيق بينها في الأمور المشتركة الواردة في أى قانون من القوانين السارية وبما لا يمس الاختصاصات المتعلقة بأى من هذه الهيئات»، تمت الموافقة على النص الجديد ومشروع قانون مجلس الهيئات القضائية بعد أن وافق على النص الذى توصلت إليه لجنة حسم الخلاف بين مجلسى الشعب والشورى برئاسة رئيس مجلس الشعب، ورئيس مجلس الشورى، ووزير الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية، ووزير العدل، وذلك تطبيقاً للمادة (١٩٤) من الدستور لبحث اختلاف الرؤية بين المجلسين بالنسبة للمادة الأولى من مشروع القانون.

إن السجال الحاد من قبل قضاة القضاء العادى ومجلس الدولة وبعض شيوخ القضاة، وناديها يشير إلى بعض من أشكال التوتر والنزاع بين السلطتين التنفيذية والقضائية، ويمكن طرح بعض الملاحظات على هذا الوضع فيما يلى:

١- أن السلطة التنفيذية- وزارة العدل ووزيرها - تلجأ إلى استمرارية استراتيجية المبادرة الهجومية ببعض مشروعات القوانين، والقرارات الوزارية التى تتسم بالمفاجأة، والتى تضع نادى القضاة العام، ونادى قضاة مجلس الدولة في موقف ردود الأفعال إزاء الوزارة والوزير في محاولة إرباك آرائهم. وهو ما برز في مجال الرعاية الاجتماعية، والصحية، والترويجية ودعم صندوق النادى أو علاج بعض القضاة خارج البلاد. والرسالة السياسية وراء هذه الإستراتيجية مفادها أن السلطة التنفيذية ووزارة العدل لا يزالان يملكان أدوات مؤثرة على أوضاع القضاء والقضاة، وعلى نادى القضاة العام، ونادى قضاة مجلس الدولة ومحاولة دفعهما إلى الاعتدال من منظور السلطة التنفيذية، وإلى الأوضاع قبل حركة استقلال القضاء، والحركات الاحتجاجية الجديدة.

٢- أن نادى القضاة العام، ونادى قضاة مجلس الدولة تقترب مواقفهما إزاء القضايا القانونية المشتركة التى تمس استقلال القضاء العادى ومجلس الدولة، ومصالح أعضائهما من القضاة، أو من حصانتهما. ويشكل التنسيق فيما بينهما مصدر قوة لكليهما يظهر للرأى العام أن السلطة القضائية تبدو في موقف تنسيقى وتكاملى إزاء الضغوط عليهما.

٣- يميل ممثلو الناديين إلى التمييز بين عدد من الأدوات في مجال توزيع الأدوار والمواجهة مع السلطة التنفيذية إذ يقوم بعض شيوخ القضاة بإبداء انتقاداتهم الدستورية أو القانونية على مشروعات وقرارات الوزارة ووزير العدل،

ويساند هذا الاتجاه مجلس إدارة كلا الناديين، ثم الجمعيات العمومية الطارئة لكليهما. من ناحية ثانية إبداء تمييز بين رئيس الجمهورية بوصفه رئيسا للدولة، وبين الحكومة ووزير العدل ووزارة العدل ومناشدة رئيس الجمهورية التدخل من خلال لغة هادئة ومعتدلة.

بصفة عامة، يمكن القول أن أسلوب القضاة حقق بعضاً من النجاح في عدد من القضايا، كما في مشروع قانون مجلس الهيئات القضائية، أو في علاج أحد مستشاري مجلس الدولة خارج البلاد بعد رفض وزير العدل. من ناحية أخرى نجحت الوزارة ووزير العدل في ممارسة بعض التأثير على نوادي القضاة من خلال أدوات مالية وإدارية تمس بعض المزايا الاجتماعية للقضاة.

### ٤- الميزانية المستقلة لمجلس الدولة وهيئتي النيابة الإدارية وقضايا الدولة

كانت المطالبة بالميزانية المستقلة للسلطة القضائية، أحد المطالب الأساسية التي دارت حولها مطالب حركة استقلال القضاء، وكانت أبرز نتائج مؤتمر العدالة الأول ذائع الصيت، التي توصلت إلى ضرورة أن تكون للقضاء ميزانية مستقلة تدرج كبند مستقل في ميزانية الدولة. والهدف من وراء مطلب الميزانية المستقلة يتمثل في محاولة الحد من تدخل السلطة التنفيذية، في أبرز شئون القضاة. وفي هذا الصدد وافقت رئاسة الجمهورية على مشروع قانون للميزانية المستقلة لمجلس الدولة وهيئتي النيابة الإدارية وقضايا الدولة، وتم الدفع به إلى مجلسي الشورى والشعب لإقراره، وتم ذلك. وذهب بعض المراقبين نقلاً عن بعض المصادر إلى أن موافقة الحكومة على المشروع رمت من ورائه إلى ترضية قضاة مجلس الدولة بعد إقرارها قانون المحاكم الاقتصادية الذي تعرض لانتقادات عديدة من جانب القضاة.

وكان مجلس إدارة نادي قضاة مجلس الدولة قد اعتبر أنه في حالة انعقاد دائم إلى حين الموافقة على مشروع قانون الميزانية المستقلة للمجلس.

### ٥- رئيس مجلس الدولة الجديد

حدث نزاع حول رئيس المجلس الجديد، وذلك بالنظر إلى أن قاعدة اختيار رئيس المجلس من قبل رئيس الجمهورية يتم وفق قاعدة الأقدمية، ومن ثم ترشيح أقدم نواب رئيس المجلس. وجهت بعض التحفظات في حال المستشار نبيل ميرهم النائب الأول لمرضه وأصابته بالعمى منذ أكثر من أربعة عشر عاماً، الأمر الذي يمنعه من تولي مهام منصبه.

دار الخلاف حول المنصب الرفيع، عندما عقد المجلس الخاص الذي يمثل أعلى سلطة إدارية بالمجلس اجتماعاً عاجلاً لمناقشة حسم اختيار من يتولى رئاسة المجلس، والتي انحصرت في نظر بعضهم بين النائب الأول لرئيس المجلس وأقدم الأعضاء المستشار نبيل ميرهم، والنائب الثاني المستشار محمد الحسين النائب الثاني الذي يرأس محكمة القضاء الإداري. وأنتهى المجلس المكون من سبعة أعضاء إلى الاتفاق بغالبية خمسة أعضاء على ترشيح المستشار محمد الحسيني، متجاوزين أقدم الأعضاء المستشار نبيل ميرهم لظروفه الصحية التي تمنعه من تولي المنصب، مما أثار النائب الأول وانسحابه من الاجتماع.

أثار هذا الخلاف جدلاً واسعاً داخل، وخارج المجلس الخاص وأوسع نطاقاً من الجماعة القضائية، واكتسب بعداً سياسياً تجاوز الجدل حول بعض الحجج التي يطرحها كلا الطرفين، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

ذهب الاتجاه الذي رفض ترشيح المستشار نبيل ميرهم إلى أن توليه منصب الرئاسة قد يعرض أحكام المجلس للطعن عليها، في حين رد عليهم بأنه كان يمارس منصب النائب الأول طوال السنوات الماضية. وذهب بعضهم إلى القول أنه لن يستطيع نظر القضايا وتولى رئاسة المحكمة الإدارية العليا التي يجب أن يشغلها كرئيس للمجلس. في

حين رأى النائب الأول للرئيس أنه سيعتذر عن رئاستها ويحتفظ برئاسة المجلس فقط، خاصة أنه يشغل رئاسة الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وهو عمل غير قضائى لا يحتاج إلى فصل في القضايا وإصدار الأحكام.

وذهب بعض شيوخ القضاة السابقين -المستشار محمد حامد الجمل رئيس مجلس الدولة الأسبق - إلى القول أن «حجة حرمان ميرهم من نعمة البصر، التى أخذوها ذريعة لمخالفة القانون والقواعد بتجاوزهم قاعدة الأقدمية، كان يجب أن تمنعه من أن يكون مجرد مستشار بمجلس الدولة لا أن يصل إلى درجة النائب الأول، وأنه لا يستطيع إدارة جلسة المحكمة العليا أو المداولة أمر غير صحيح لأنه يدير ذلك بعقله. وذهب إلى أنه لا مانع من أن ينتدب مستشار يعمل على مساعدة ميرهم في قراءة وكتابة ما يدور في المداولة، بما يضمن لمجلس الدولة مكانته كهيئة المفترض أنها صاحبة رسالة حماية الشرعية وحقوق المواطنة والمساواة» ورأى أن ثمة بعض الأشخاص يحركون هنا الصراع للنيل من استقلالية مجلس الدولة، وإلى أن هنا الصراع لا يتعلق بمصالح المجلس العليا، وإنما تحركه دوافع شخصية وأمور أخرى تتعارض ومبدأ المواطنة.

ولا شك أن بعض الإشارات حول الموضوع دارت حول ديانة النائب الأول وهو أمر تنفيه أطراف أخرى، ورأت أن الموضوع يتصل بمرض النائب الأول لا ديانته.

في سياق الجدل حول ترشيح واختيار رئيس مجلس الدولة، امتد الأمر إلى تدخل رئيس الجمهورية- لإعمال قاعدة الأقدمية المستقرة في العرف القضائى في اختيار أقدم نواب رئيس المجلس المستشار نبيل ميرهم، وذهبت الجمعية العمومية لمستشارى مجلس الدولة وغالبية أعضائها إلى ترشيح أقدم نواب رئيس المجلس لمنصب الرئيس.

### ٦- الخلاف بين وزير العدل ونادى القضاة العام ونادى قضاة مجلس الدولة

سبق أن أشرنا لبعض قضايا الخلاف ووقائعها الرئيسة، والتى تدور فى إطار محاولة الوزير والوزارة - كجزء من السلطة التنفيذية - احتواء حركة استقلال القضاة، وعناصرها النشطة وتأثيراتها على أغلبية أعضاء الجمعيات العمومية لنوادى القضاة الأم، كنادى قضاة مصر، ونادى قضاة مجلس الدولة ونوادى القضاة الفرعية. أن السعى آنف الذكر يرمى إلى إعادة مطالب مجلس إدارة نادى القضاة حول استقلال السلطة القضائية إلى حدود قرارات الجمعيات العمومية المتعاقبة، ومن ثم إلى أسلوب المناشدات للسيد رئيس الجمهورية بوصفه رئيساً للدولة، بضرورة إجراء التعديلات، والحوار حولها مع وزير العدل، أو رئيس مجلس الشعب بوصفه عضواً بارزاً بالحزب الوطنى الحاكم الذى يحوز على الأغلبية البرلمانية.

إن أهداف استراتيجية وزير العدل والوزارة تتمثل فيما يلى:

أ- العودة إلى الأدوات التقليدية لنوادى القضاة فى طرح خطابها حول استقلال القضاء والقضاة، وذلك فى المرحلة السابقة على الجمعيات العمومية ومقرراتها، والوقفات الاحتجاجية، والتنازع بين رئيس مجلس القضاء الأعلى، ونادى القضاة وبعض نواب رئيس محكمة النقض، ومقالات كبار القضاة بالصحف الخاصة.

ب- محاولة إبراز أسلوب بعض شيوخ القضاة من طلائع حركة استقلال القضاء والقضاة، وكأنها خروج على تقاليد الجماعة القضائية، وذلك باللجوء إلى ما أطلق عليه البعض على هؤلاء القضاة أنهم يقومون بعملية تسييس مطالب القضاة، وذلك من خلال كتابة المقالات بالجرائد، والتعليق على القوانين أو بعض ما يدخل فى الشأن القضائى، أو فى مجال الظهور فى بعض القنوات الفضائية العربية وإبداء بعض الآراء النقدية المخالفة لخطاب السلطة التنفيذية.

ج- السعى إلى إبراز هامش من التمايز بين بعض شيوخ القضاة كرئيس محكمة النقض ومجلس القضاء الأعلى المستشار مقبل شاكر، وأعضاء مجلس القضاء الأعلى، وبين بعض نواب رئيس المحكمة الذين يقودون حركة استقلال القضاء. ويرمى هذا المسعى لإبراز تباين وخلاف حول أداء الحركة، وإثارة التساؤلات فى الوسط القضائى حول

مدى جدوى هذا الأداء فى تحقيق مطالب القضاة والقضاء على اختلافها، سيما فى ظل بروز بعض التوترات مع عناصر تنتمى إلى الأجهزة الأمنية.

د- التركيز على بعض الأدوات الضاغطة - فى إستراتيجية الحصار - لإيجاد فجوة بين غالبية الجماعة القضائية، وبين مجلس إدارة نادى القضاة، وبعض شيوخ القضاة من دعاة الاستقلال عن السلطة التنفيذية، ويمكن رصدها فيما يلى:

- إبراز أن هيئتى قضايا الدولة والنيابة الإدارية هيئتان قضائيتان، وفق نص الدستور، ومن ثم يبدو أمام الرأى العام، أن رفض وصفها بالصفة القضائية يشكل مغالاة من نادى القضاة وبعض شيوخ القضاة، الذين يرون غير هذا الرأى وذلك تأسيساً على أن وصف القضاء والصفة قضائى يرتكزان على المحاكم المستقلة والقضاة المستقلين - وفق شروط محددة ومعايير دولية - فى تشكيل المحاكم العادية المستقلة، والقضاة الذين يفصلون فى الخصومات القضائية، ويتمتعون بضمانات عديدة منها مبدأ عدم القابلية للعزل ... إلخ.

- نقد رئيس مجلس القضاة الأعلى لنقد بعضهم لبعض الأحكام القضائية ولاسيما من بعض شيوخ القضاة، أو ظهورهم العلنى فى السياسة التى تمولها بعض الدول العربية، ولاسيما النفطية.

- استخدام الأدوات المالية الخاصة بدعم بعض المزايا والخدمات الاجتماعية لنوادى القضاة، أو بعض صناديقهم الخاصة بالعلاج. وفى هذا الصدد برز الصراع بين نادى قضاة مجلس الدولة، وبين وزير العدل، ووصل الأمر إلى رفع دعاوى أمام القضاة لإلزام الوزير بعلاج أحد قضاة المجلس، ورغماً عن الحكم الصادر لصالح علاج القاضى وطعن وزير العدل بصفته، إلا أن السيد رئيس الجمهورية بادر بعلاج القاضى على نفقة الدولة.

إن حالة التضاغط بين السلطة التنفيذية، وبين القضاة - ونواديهم - تمثل أبرز ملامح مشاهد الحقل القضائى المصرى، وهى جزء من ردود أفعال متبادلة اتسمت بقدر من الحدة بين الفاعلين الرئيسيين. ويمكن القول أن نادى قضاة مصر، ونادى قضاة مجلس الدولة، كليهما حاولا إدارة الأزمة مع وزير العدل ومحاولة تحييد رئيس الجمهورية بوصفه رئيساً للدولة فى النزاع بينهما، واللجوء إليه عندما تشتد حدة الخلاف مع وزير العدل، من ناحية أخرى لجوء كليهما إلى آلية الدعوة للجمعية العمومية بوصفها تعبيراً عن رأى القضاة، ولتجديد شرعية تمثيل وتعبير مجلس إدارة كلا الناديين عن القضاة، ومن ناحية أخرى الانفتاح على الرأى العام من خلال وسائل الأعلام المقروء والمسموع والمرئى لما يجرى من تبادل للآراء داخل اجتماعات الجمعيات العمومية.

إن إبداء بعض كبار القضاة لأرائهم النقدية أو المطلبية لبعض الصحف وأجهزة الإعلام رمت إلى توضيح، وشرح وجهات نظر قضاة مجلس الدولة، أو جهة القضاء العادى أمام الرأى العام، فى مواجهة مواقف السلطة التنفيذية ووزير العدل. ذهب نادى قضاة مصر إلى رفع الاشتراك الشهرى بهدف أداء الخدمات الاجتماعية لأعضاء النادى، فى مواجهة ما اعتبر محاولة للضغط من قبل الوزارة على النادى.

من ناحية ثالثة شكلت التصريحات والمقالات الصحفية لبعض شيوخ القضاة إحدى أدوات تفسير موقف حركة استقلال القضاة، وإزاء الجدل حول طبيعة دور مجلس القضاء الأعلى، والجمعيات العمومية للمحاكم فى التعبير عن القضاة، واعتبار دوره يدور فى إطار الصلاحيات المحددة فى القانون ولا يتجاوزها فى هذا الصدد.

وهكذا، يمكن القول إن النزعة الليبرالية للجماعة القضائية المصرية لعبت دوراً تاريخياً هاماً فى دعم الحقوق والحريات الشخصية والعامة، ومن ثم المساعدة فى عمليات استيلاد ومحاولة إنتاج الفرد وتشكيل الفردانية من خلال الأحكام والمبادئ القضائية للمحاكم العادية والإدارية، والإدارية العليا ومحكمة النقض والدستورية العليا.

إن الحقل القضائى جزء من منظومة حقول تشريعية وتنفيذية -إدارية وأمنية- واجتماعية واقتصادية، على الرغم

من تميزه واستقلاليته النسبية، ومن ثم يلاحظ تأثر بعض أعضاء الجماعة القضائية المصرية، بالاتجاهات المحافظة التى سادت المجتمع المصرى طيلة العقود الممتدة من أواخر سبعينيات القرن الماضى حتى المرحلة الراهنة.

يمكن القول أيضاً أن ثمة تأثيرات لحركة الجماعات الاحتجاجية الجديدة، والحراك السياسى النسبى، على الجماعة القضائية، وهو ما برز فى تأثير بعض عمليات تشكيل ثقافة الاحتجاج السياسى والمطلبى الاجتماعى، كما برز فى الوقفات الاحتجاجية للقضاة على سبيل المثال. ويمكن التمييز بين الدور الوظيفى للقضاة فى أداء الأعمال القضائية المنوطة بهم، وبين آرائهم كجماعة مهنية ومواطنين وأعضاء فى منظمة نقابية كما فى حال نوادى القضاة على اختلافها.

الدور الوظيفى والفنى يؤديه القضاة فى إطار القانون سواء على المستويين الإجرائى والموضوعى، وفى نطاق تطبيق النظم القانونية والمبادئ القانونية والقضائية للمحاكم العليا - كالنقض والإدارية العليا والدستورية العليا. فى هذا الإطار يلعب القضاء والقضاة دوراً هاماً فى التأثير على الفضاءات العامة السياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية. ولوحظ الدور البارز الذى لعبه القضاء المصرى فى مجال دعم الحريات العامة والشخصية، وكذا فى مجال قوانين الانتخابات العامة التى حكمت المحكمة الدستورية بعدم دستورية بعضها أكثر من مرة بكل انعكاسات ذلك على عمل البرلمان، ناهيك عن أحكامها بعدم دستورية بعض التشريعات، ومن ثم التأثير على عملية صناعة السياسة التشريعية، ولو على نحو جزئى.

# ٣ - الأحزاب والقوى السياسية

شهد عام ٢٠٠٧ عدداً من التطورات المهمة على مستوى الأحزاب والقوى السياسية فى مصر. فقد استمر مسلسل الانشقاقات الحزبية التى أصبحت سمة أصيلة للحياة الحزبية فى مصر، حيث تعرض حزب الجبهة الديمقراطية لصراع داخلى أثر بالسلب على مصداقية الحزب الناشيء. واستمر الصراع القضائى حول رئاسة حزب الوفد بين جبهة نعمان جمعة وجبهة محمود أباظة، لكن أباظة الرئيس الحالى للحزب نجح مع ذلك فى الاستمرار فى عملية إصلاح الحزب من الداخل، حيث شهد حزب الوفد عدداً من التطورات المهمة على هذا الصعيد. أما حزب التجمع فقد شهد ظهور تيار جديد تقوده كوادر شابة ووسيطة يطالب بإصلاح جذرى لسياسات الحزب وأسلوب إدارته. كما عقد الحزب مؤتمره العام السادس الذى شهد إعادة انتخاب معظم القيادات التقليدية مع إدماج لبعض القيادات الشابة والوسيطة. وعقد الحزب الوطنى انتخابات قاعدية اتسمت بقدر كبير من التنافسية أدت إلى تغيير عدد كبير من قيادات الحزب على المستوى القاعدى. كما عقد الحزب مؤتمره العام التاسع والذى شهد فعاليات انتخاب رئيس الحزب والمكتب السياسى والأمانة العامة من قبل المؤتمر العام والتى لم تشهد أى تنافس على الإطلاق. وأخيرا استمر الصدام بين السلطة وجماعة الإخوان عامى ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨، كما أدى الإعلان عن مسودة برنامج حزب للإخوان إلى حدوث سجال حاد بين جماعة الإخوان وجماعة المثقفين التى اعتبرت البرنامج ردة فى فكر الجماعة وتراجعاً عن مبادئ المواطنة والدولة المدنية.

## أولا : حزب الجبهة الديمقراطية: مثال جديد على أزمة الحياة الحزبية

ظهر حزب الجبهة الديمقراطية على الساحة السياسية المصرية فى أعقاب الانتخابات البرلمانية الأخيرة (٢٠٠٥) والتى منيت فيها الأحزاب السياسية بفشل ذريع، حيث حصلت الأحزاب السياسية المعارضة الرسمية على أثنى عشر مقعداً مقارنة بالثمانية وثمانين مقعداً التى حصدتها جماعة الإخوان المسلمين. وقد اتسمت انتخابات ٢٠٠٥ بنسبة متدنية جدا من المشاركة قدرت بنحو ٢٣٪ من الناخبين. وقد دفعت نتائج الانتخابات وعزوف قطاع كبير من الناخبين عن المشاركة بعدد من النشطاء السياسيين والأكاديميين إلى طرح فكرة تكوين حزب سياسى جديد يمثل الـ ٧٧٪ من المصريين الذين لم يشاركوا فى الانتخابات والذين يبحثون عن بديل ثالث لكل من الحزب الوطنى وجماعة الإخوان.

وبالفعل، قام عدد من الشخصيات العامة وفى مقدمتهم الدكتور أسامة الغزالى حرب، العضو السابق بالحزب الوطنى، والوزيران السابقان الدكتور يحيى الجمل والدكتور على السلمى بعقد سلسلة من الاجتماعات مع عدد من الكتاب والفنانين ورجال الأعمال والمهنيين والشباب من أجل استقطابهم إلى الحزب الناشئ. ونجح المؤسسون فى حشد عدد لا بأس به من الأعضاء وصل إلى حوالى ألفى عضو. وبعد توافق المؤسسين على برنامج للحزب وعلى اللائحة

الداخلية تقدم أسامة الغزالى حرب ويحيى الجمل بصفتهما وكيلى المؤسسين بطلب إلى لجنة شئون الأحزاب للموافقة على تأسيس الحزب. وعلى عكس التوقعات السائدة، فقد وافقت لجنة الأحزاب على طلب التأسيس. وفى ٢٢ يونيو ٢٠٠٧ أعلن بشكل رسمى عن تأسيس حزب الجبهة الديمقراطية».

وتحمس الكثيرون للحزب الجديد بسبب ثقل ومصداقية الشخصيات المؤسسة له، وبسبب توجهاته الليبرالية، وأيضا بسبب تعطش الساحة السياسية المصرية إلى حزب معارض جاد بعيد عن الانقسامات والنزاعات الداخلية التى أضعفت الأحزاب الأخرى. إلا أن حزب الجبهة ما لبث أن تعرض هو الآخر لنفس العلل والأزمات التى أصابت أحزابا سياسية سابقة، وذلك بدون أى تدخل أو تحريض من قبل النظام، ولكن بسبب عوامل ذاتية محضة. فبعد شهور معدودة من تاريخ تأسيسه بدأت الاستقالات تتوالى من بعض قيادات الحزب، وكان أهم هذه الاستقالات استقالة الدكتور على السلمى أحد المؤسسين الرئيسين، بالإضافة إلى استقالة أمناء محافظتى الإسكندرية والغربية.

كما شهد حزب الجبهة فى أعقاب إعلان د. يحيى الجمل عن استقالته من منصب رئيس الحزب، بسبب تجاوزه سن الخامسة والسبعين وفتح باب الترشيح لمنصب رئيس الحزب، صراعاً داخلياً بين نائبى رئيس الحزب د. أسامة الغزالى ومحمد أنور السادات. وانتهى الصراع باتخاذ المكتب التنفيذى للحزب قراراً بفصل محمد أنور السادات. إلا أن محمد أنور السادات ومؤيديه رفضوا قرار الفصل وأصروا على أن القرار جاء مخالفا للائحة الحزب والتى تعطى حق فصل الأعضاء للهيئة العليا فقط. وهدد أنور السادات باللجوء إلى القضاء لاستشكال قرار الفصل. وقد تسبب الانشقاق بين الغزالى والسادات إلى حدوث بلبلة داخل الحزب، وإلى فقدان الحزب للكثير من المصداقية، خاصة أن وسائل الإعلام قامت بتغطية الانشقاق بشكل كثيف. وانتهى الأمر بتراجع المكتب التنفيذى عن قرار الفصل. ولكن تداعيات الانشقاق دفعت عدداً من أعضاء الهيئة العليا والمكتب التنفيذى إلى الاستقالة من الحزب. ووفقا لبعض قيادات الحزب فإن الصراع بين الغزالى والسادات مرتبط بالأساس بصراع مرتقب على رئاسة الحزب، وبتخوف جبهة الغزالى من تزايد نفوذ أنور السادات داخل الحزب خاصة بعد أن انضم عدد كبير من مؤيدى السادات من أبناء مركز تلا بالمنوفية إلى الحزب.

وفيما يلى نستعرض أهم الأسباب التى أدت إلى حدوث انشقاق داخل حزب الجبهة بعد فترة قصيرة من تاريخ تأسيسه وذلك بدون أى تدخل واضح من قبل أجهزة الدولة، مما يشير إلى أن أزمة الأحزاب فى مصر تتجاوز القيود المفروضة عليها من قبل الدولة وترتبط أيضا بعوامل ذاتية خاصة بثقافة النخبة السياسية وبعدم قدرتها على إدارة الصراعات فيما بينها بشكل صحى.

## ١ - هوية الحزب الملتبسة وعمومية الخطاب

بالرغم من أن حزب الجبهة طرح نفسه كحزب ليبرالى إلا أن قيادات الحزب تخوفت من تبنى خطاب علمانى ورأسمالى صريح، وفضلوا أن يتبنوا خطاباً سياسياً أكثر عمومية، مما أدى إلى حدوث خلافات داخلية حول هوية الحزب. وكان قد دار سجال طويل خلال فترة التأسيس وصياغة برنامج الحزب بين فريقين رئيسيين حول هوية وأهداف الحزب. الفريق الأول أراد التأكيد على مبادئ العلمانية والحرية الاقتصادية، وذهب البعض إلى ضرورة النص بشكل صريح على تغيير المادة الثانية من الدستور والتى تنص على أن الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع. أما الفريق الثانى فقد دعا إلى خطاب أكثر عمومية وانسجاما مع قيم المجتمع المصرى المحافظة. ورأى أصحاب هذا الرأى أن الحزب يجب أن يطرح نفسه كجبهة ديمقراطية واسعة تستطيع أن تجمع التيارات المختلفة تحت مظلة الديمقراطية. وقد تجلى ذلك فى خلفيات مؤسسى الحزب الرئيسيين، فقد عُرف أسامة الغزالى حرب بتوجهاته الليبرالية، بينما عُرف يحيى الجمل بتوجهاته اليسارية، وعُرف الدكتور على السلمى بتوجهاته الإسلامية. وقد انتصرت رؤية الفريق الثانى وانعكس ذلك على برنامج الحزب الذى تبنى خطابا عاما فضفاضا. إلا أن عدم التزام الحزب بخط سياسى واضح أدى إلى وجود تناقضات داخلية دفعت بالبعض، ومن أهمهم الدكتور على السلمى، إلى الاستقالة من الحزب بعد أن استاء من وجود تيار علمانى داخل الحزب يطالب بإلغاء المادة الثانية من الدستور.

## ٢ - الشخصانية ومركزية القرار

بالإضافة إلى عمومية الخطاب السياسى للحزب، اتسم الحزب مثله مثل الأحزاب السياسية المصرية الأخرى بمركزية القرار وبغلبة الشخصانية على عمل المؤسسات. وقد تمثل ذلك فى تركيز السلطة فى المكتب التنفيذى للحزب، وفى استخدام آلية التعيين فى عدد من المراكز القيادية، وأخيرا فى عدم استشارة أعضاء الحزب فى العديد من القرارات الرئيسية. وعلى

سبيل المثال، فقد اعترض العديد من الأعضاء على عدم استشارتهم عند تغيير اسم الحزب من حزب الحرية والعدالة إلى حزب الجبهة الديمقراطية. كذلك استقال أمين محافظة الإسكندرية بعد أن تم تعيين عضوين من أمانة الإسكندرية فى الهيئة العليا للحزب بدون استشارته أو حتى إخطاره. وبشكل عام، فقد اشتكى العديد من الأعضاء وأمناء المحافظات من غياب التواصل بينهم وبين القيادة المركزية للحزب ومن عدم اهتمام قيادات الحزب بزيارة المحافظات للتواصل مع الجماهير ومع أعضاء الحزب الجدد.

كما تعرض الحزب للكثير من الانتقادات بسبب سيطرة عدد من أقارب أسامة الغزالى حرب على مراكز قيادية فى الحزب، حيث كان قد تم تعيين زوجته فى منصب رئيس أمانة المعلومات وأخيه فى منصب رئيس أمانة التنظيم وابن أخيه فى منصب رئيس أمانة الشباب. وقد أدت هذه التعيينات إلى استياء بعض أعضاء الحزب وإلى التصاق شبهة العائلية، التى شابت العديد من الأحزاب المصرية المعارضة، بالحزب الناشيء.

### ٣ - عدم استكمال البناء التنظيمى للحزب وضعف القدرات التنظيمية

أعلن الحزب فور الإعلان عن تأسيسه خوض معارك انتخابية (دائرة المنيل)، ودخول جبهات سياسية (الائتلاف الديمقراطي)، وفى المقابل انصرفت أنظار القائمين على الحزب عن استكمال البناء التنظيمى للحزب، حيث لم يستطع الحزب أن يتواجد فى معظم محافظات الجمهورية أو حتى على مستوى المراكز والوحدات فى محافظة القاهرة. ووفقا لبعض الأعضاء فقد اهتمت قيادات الحزب بتنظيم الندوات وبالحضور الإعلامى أكثر مما اهتمت ببناء الحزب من الداخل. وقد أدى انصراف القيادات عن بناء التنظيم إلى عدم حدوث نقلة فى عضوية الحزب، بل إن الحزب بدأ يفقد أعضاءه المؤسسين بسبب الصراعات الداخلية.

وهكذا، تشير تجربة حزب الجبهة الديمقراطية إلى أن أزمة الحياة السياسية فى مصر متشابكة الأبعاد وأنها تتجاوز القيود التى تفرضها الدولة على الأحزاب السياسية. فبالرغم من أن حزب الجبهة لم يتعرض لضغوط خارجية، وبالرغم من أن الحزب أتيحت له كثير من عوامل النجاح مثل توافر الموارد المالية والمصداقية، إلا أن الحزب فشل مع ذلك فى تفادي الأزمات التى أضعفت الأحزاب الأخرى. ويبدو أن غياب الممارسات الديمقراطية والقدرات التنظيمية أصبحت جزءاً متأصلاً من ثقافة النخبة السياسية.

## ثانيا : حزب الوفد

بالرغم من استمرار الصراع القضائى حول رئاسة حزب الوفد بين جبهة محمود أباظة من ناحية، وجبهة نعمان جمعة من ناحية أخرى إلا أن حزب الوفد تحت قيادة محمود أباظة نجح مع ذلك فى الحفاظ على تماسكه الداخلى وفى الدفع بعملية إصلاح الحزب من الداخل. فقد شهد حزب الوفد خلال عامى ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ استمرار عملية الإصلاح الداخلى التى بدأت مع تعديل النظام الداخلى للحزب فى ٢ مارس ٢٠٠٦، والتى تم بمقتضاها تحديد مدة رئاسة الحزب بأربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، والنص على أن يتم انتخاب أعضاء لجان الحزب الإقليمية، وعلى أن تجتمع الجمعية العمومية للحزب أو الهيئة الوفدية سنويا بدلا من مرة كل أربع سنوات، بالإضافة إلى تعزيز دور الهيئة العليا والجمعية العمومية والحد من احتكار رئيس الحزب لإدارة الشئون الحزبية. وفى ٢ يونيو ٢٠٠٦ قامت الهيئة الوفدية وفقا للنظام الداخلى الجديد بانتخاب الهيئة العليا للحزب ومحمود أباظة رئيسا للحزب.

وقد شهد الحزب فى ظل رئاسة جبهة محمود أباظة، وبالرغم من استمرار النزاع القضائى حول رئاسة الحزب، عدداً من الإصلاحات الإضافية حيث تم تفعيل لجان الحزب فى المحافظات مع إعادة مد الجسور بين اللجان العامة والقاهرة. كما أعيدت هيكلة معهد الوفد للدراسات والأبحاث الذى بدأ يقوم بدور مهم فى تدريب وتأهيل كوادر الحزب وفى دعم الهيئة البرلمانية للحزب. كما عقد الحزب مؤتمره العام الأول فى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٧ والذى تم خلاله مناقشة عدد من الأوراق الخاصة بالسياسة الاقتصادية لمصر وبالتأمين الصحى وقضية العلاج فى مصر وبقضية الحريات العامة. وصدقت الهيئة الوفدية فى مؤتمرها العام الأول على وثيقة المنطلقات والتوجهات والتى قام معهد الوفد للدراسات بإعدادها تمهيدا لتجديد برنامج الحزب. وقد تناولت الوثيقة ثلاثة محاور أساسية تضمنت مواقف الوفد من قضايا الإصلاح السياسى، والاستقلال الوطنى، والوحدة الوطنية، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يخص الإصلاح السياسى أكدت الورقة على أن الأمة المصرية هى المصدر الوحيد للسلطة والشرعية. كما شددت الورقة على احترام حقوق الأفراد وعلى المساواة فى الحقوق والواجبات وعلى تكافؤ الفرص بين الأفراد. وفيما يخص الرؤية الاقتصادية أكدت الورقة على الحرية

الاقتصادية وعلى ضرورة ترشيد وضبط عملية الخصخصة. وأخيرا أكدت الورقة على ضرورة صيانة الاستقلال الوطنى ورفض التدخل الأجنبى والحفاظ على الوحدة الوطنية والعمل بمبدأ أن الدين لله والوطن للجميع.

كما قام حزب الوفد فى عام ٢٠٠٧ بلعب دور مهم فى التقريب بين مواقف الأحزاب الرئيسية، وفى العمل على تشكيل ائتلاف ديمقراطى يمثل بديلا ثالثا لكل من الحزب الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين. وفى هذا الإطار، قام محمود أباظة وعدد من قيادات حزب الوفد بزيارة حزب التجمع والحزب الناصرى وحزب الجبهة الديمقراطية، وبالعمل على صياغة وثيقة تعبر عن توافق وطنى بين الأحزاب الأربعة حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

بالرغم من نجاح الحزب فى الدفع بعملية الإصلاح الداخلى إلا أن الصراع القضائى ألقى بظلاله على الحزب، خاصة بعد أن أصدرت محكمة القضاء الإدارى حكما ينص على عدم اختصاص لجنة شئون الأحزاب بتسمية رئيس الحزب. وقد استجابت جبهة أباظة لهذا الحكم بتقديم تظلم إلى محكمة عابدين، وبعقد جمعية عمومية طارئة فى ٨ فبراير ٢٠٠٨ للتأكيد على قرار فصل نعمان جمعة من الحزب وقرار تعديل النظام الداخلى للحزب فيما يخص مدة الرئاسة والانتخابات القاعدية وتجديد الثقة فى محمود أباظة.

كما شهد حزب الوفد بالإضافة إلى الصراع مع جبهة جمعة عدداً من الصراعات الداخلية، تضمنت صراعاً بين محمود أباظة وأنور الهوارى، رئيس تحرير جريدة الوفد آنذاك، بسبب تدخل رئاسة الحزب فى سياسة الجريدة التحريرية، وانتهت الأزمة باستقالة أنور الهوارى وتعيين عباس الطرابيلى رئيسا لتحرير الجريدة. كما شهد الحزب اختلافا فى الآراء حول قرار تعيين محمد سرحان عضوا فى مجلس الشورى وانتهى الخلاف بموافقة الهيئة العليا بأغلبية ٢٤ صوتا على قرار التعيين. وأخيرا شهد الحزب صراعا بين محمود أباظة ومحمد عبد العليم داوود نائب الحزب فى البرلمان بسبب دخول النائب فى صدام مع الحزب الوطنى وبسبب اعتراضه على تلقى عدد من كوادر الحزب الناشطين فى المجتمع المدنى تمويلا خارجيا، وانتهى الخلاف باستقالة النائب من الحزب وبذلك يكون الحزب قد خسر أحد نوابه الخمسة فى البرلمان.

وبشكل عام، فقد اتسم أداء الحزب خلال عامى ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ بالدينامكية الداخلية، حيث شهد الحزب العديد من الإصلاحات بعد حوالى عقدين من الركود الداخلي. إلا أن شبح الانقسام مازال يلقى بظلاله على الحزب خاصة بسبب التباس القواعد المنظمة للعمل الحزبى فى مصر، وبسبب إقحام القضاء ولجنة شئون الأحزاب فى شئون الأحزاب الداخلية مما يجعل الأحزاب فى حالة دائمة من عدم الاستقرار الداخلى.

## ثالثا: حزب التجمع

شهد حزب التجمع خلال عامى ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ عدداً من التطورات، كان أهمها ظهور تيار جديد داخل الحزب باسم تيار الإصلاح والتغيير، تقوده كوادر شابة ووسيطة، ويطالب بإدخال تعديلات جذرية على أسلوب إدارة وسياسات الحزب. كما شهد عام ٢٠٠٨ انعقاد المؤتمر العام السادس للحزب والذى اتسم بقدر كبير من الشفافية والديمقراطية الداخلية وأدى إلى إعادة انتخاب قيادات التجمع التقليدية مع إدماج بعض رموز تيار الإصلاح والتغيير فى مواقع الحزب القيادية.

### ١ - «التجمع الذى نريده»

تعرضت الأحزاب السياسية الرسمية ومنها حزب التجمع إلى أزمات داخلية أثر إنتخابات عام ٢٠٠٥ البرلمانية والتى نجح فيها الإخوان المسلمون فى الحصول على ٨٨ مقعداً مقارنة بالإثنى عشر مقعداً التى حصلت عليها الأحزاب المعارضة مجتمعة. وقد تأثر حزب التجمع بشكل خاص والذى حصل على مقعدين فقط مع سقوط عدد من رموزه التاريخيين مثل خالد محيى الدين والبدرى فرغلى فى الانتخابات. وعلى أثر الانتخابات مر حزب التجمع بمرحلة نقد ذاتى حيث طالبت بعض القيادات الحزبية، ومنهم الدكتور جودة عبد الخالق وعبد الغفار شكر رئيس الحزب، بإجراء مراجعات شاملة للائحة الحزب ولسياساته.

بالإضافة إلى هذه التحركات على المستوى القيادى أدى فشل الحزب فى انتخابات ٢٠٠٥ إلى ظهور تيار جديد داخل الحزب عرف باسم «تيار الإصلاح والتغيير» بقيادة عدد من الرموز الشابة والوسيطة ومنها السيد عبد العال وهانى الحسينى ومحمد رفعت ومحمد صالح.

وفى عام ٢٠٠٧ أصدر تيار الإصلاح والتغيير وثيقة بعنوان «التجمع الذى نريده»، تعرضت لجوانب الخلل فى أداء الحزب السياسى والجماهيرى، وطالبت بعدد من الإصلاحات الجذرية. ومن أهم الانتقادات التى وجهتها الوثيقة إلى قيادات الحزب هى «عدم المواجهة الجذرية للسلطة السياسية»، و«الاقتصار على نقد السياسات وعدم نقد مؤسسة الرئاسة ورئاسة الدولة»، واقتصار الخطاب السياسى على مواجهة مشروع الإسلام السياسى دون التقدم بطرح علمانى، وعدم التواصل مع جماعات اليسار خارج الحزب، والدخول فى حوارات عقيمة مع الحزب الحاكم. أما فيما يخص أداء الحزب الجماهيرى، فقد انتقدت الوثيقة تركيز الحزب على العمل النخبوى فى إطار البرلمان والصحف الحزبية والتنسيق مع الأحزاب السياسية وعدم توجيه نشاطه الى المستويات المحلية والقاعدية، وغياب التواصل مع الحركات العمالية والاحتجاجية الجديدة. وعلى مستوى الأداء القيادى انتقدت الوثيقة غياب التواصل بين قيادات الحزب، وعدم استكمال هياكل الحزب على مستوى الأقسام والوحدات، ومركزية القرار وعدم إتاحة الفرصة للقيادات المحلية بالقيام بمبادرات بدون الرجوع إلى القيادة المركزية.

وطالبت الوثيقة بعدد من المراجعات من أهمها تبنى منهج أكثر راديكالية تجاه السلطة السياسية، والاهتمام بالعمل الجماهيرى والقاعدى، واستكمال هياكل الحزب القاعدية، ولامركزية النشاط السياسى والجماهيرى، وتشجيع المبادرات الحزبية المحلية، والتواصل مع حركات اليسار الأخرى ومع الحركات العمالية والاحتجاجية، وتعديل لائحة الحزب لإعطاء صلاحيات أوسع للجنة المركزية وتنمية قدرات أعضاء الحزب البشرية، والاهتمام بتجنيد أعضاء جدد.

وقد تعاملت رئاسة الحزب مع تيار الإصلاح والتغيير بقدر من الحنكة، حيث تم نشر وثيقة الإصلاح والتغيير فى مجلة «دائرة الحوار» التى تصدر عن الحزب، ودار حوار حزبى حولها كما قام أعضاء تيار «الإصلاح والتغيير» بخوض الانتخابات الحزبية ككتلة واحدة ونجحوا فى تحقيق بعض المكاسب. وقد نجحت هذا الإستراتيجية فى خلق حالة من المواءمة بين قيادات الحزب وبين تيار الإصلاح والتغيير، حالت دون حدوث انشقاقات مثل تلك التى حدثت فى الأحزاب الأخرى. وقد تجلت هذه المواءمة فى المؤتمر العام السادس لحزب التجمع الذى عقد فى ٥-٦ مارس ٢٠٠٨.

### ٢ - المؤتمر العام السادس

عُقد المؤتمر العام السادس لحزب التجمع فى ٥-٦ مارس ٢٠٠٨ بمشاركة ٦٠٥ عضواً من أعضاء الجمعية لهم حق التصويت يمثلون ٧٦٪ من عدد أعضاء الجمعية العمومية البالغ عددهم ٨٠٢ عضوا. ووفقا لتقرير مرصد «حالة الديمقراطية بالجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية» فقد مثل الحضور أعلى نسبة مشاركة مقارنة بمؤتمرات التجمع السابقة. وفى اليوم الأول من المؤتمر تم انتخاب رئيس الحزب وأعضاء اللجنة المركزية. وقد ترشح على منصب الرئيس كل من الدكتور رفعت السعيد رئيس الحزب السابق، وأبو العز الحريرى نائب رئيس الحزب السابق، حيث نجح رفعت السعيد فى الحصول على ٤٢٢ صوتاً فى مقابل ١٦٩ صوتاً حصل عليها أبو العز الحريرى ليحوز رفعت السعيد بذلك على رئاسة الحزب لفترة ثانية. كما ترشح ٨٣ عضواً لشغل ٤٠ مقعداً شاغراً فى اللجنة المركزية. وفى اليوم التالى، قام أعضاء اللجنة المركزية البالغ عددهم ٢٧٢ عضوا باختيار ثلاثة نواب لرئيس الحزب، والأمين العام للحزب، وعشرة أعضاء للمكتب السياسى، وأحد عشر أميناً للأمانة العامة. وكان من أبرز نتائج هذه الانتخابات فوز السيد عبد العال، أحد قادة تيار الإصلاح والتغيير بمنصب أمين عام الحزب بعد أن تغلب على منافسه الأستاذ حسين عبد الرازق أحد قيادات الحزب التاريخيين.

وقد كان لانتخابات ٥-٦ مارس عدد من الدلالات المهمة. أولا، أثبت حزب التجمع قدرته على ادارة انتخابات حرة ونزيهة رغم وجود انقسامات مهمة داخل الحزب. فوفقاً للكثير من التقارير والتحليلات، أتسمت عملية الترشيح السابقة على المؤتمر وعملية الاقتراع خلال المؤتمر بقدر كبير من النزاهة والشفافية، ولم تتعرض عملية الاقتراع لأية طعون أو انتقادات من قبل المرشحين أو أعضاء الجمعية العمومية. ثانياً، بالرغم من الانتقادات العديدة التى وجهت لقيادات الحزب على إثر انتخابات ٢٠٠٥ حول أداء الحزب السياسى والجماهيرى وأسلوب قيادته، فقد تم إعادة انتخاب معظم قيادات الحزب السابقين ومنهم الدكتور رفعت السعيد الذى كان محور معظم الانتقادات التى تعرض لها الحزب. وقد نجحت قائمة التجمع الموحد المعبرة عن القيادات التقليدية للحزب فى حصد معظم المناصب القيادية فى الحزب فيما عدا منصب الأمين العام وأمين الإعلام وأحد نواب رئيس الحزب، مما يشير إلى وجود انفصام بين الرغبة فى التغيير والقدرة على تحقيق هذه الرغبة على أرض الواقع. وتعود هذه الظاهرة فى جزء منها إلى لائحة الحزب التى تعطى سلطات واسعة

هيئات الحزب القيادية على حساب المستويات القاعدية والتى لا تزال قدرتها على إحداث تغييرات على مستوى القمة محدودة للغاية.

وأخيرا، بالرغم من إعادة انتخاب معظم القيادات التقليدية للحزب، فقد أحدثت انتخابات المؤتمر العام السادس نوعاً من المواءمة بين تيار التجمع الموحد من ناحية، وتيار «التجمع الذى نريده» من ناحية أخرى، حيث تم انتخاب الأستاذ سيد عبد العال كأمين عام للحزب. وقد تجلت هذه المواءمة فى امتناع تيار الإصلاح والتغيير عن ترشيح منافس للدكتور رفعت السعيد على منصب رئيس الحزب واكتفائهم بالتنافس على مواقع أخرى.

## رابعا : الائتلاف الديمقراطي: هل يختلف عن تحالفات حزبية سابقة؟

دشنت أربعة أحزاب مصرية معارضة، وهى أحزاب الوفد والتجمع والناصرى والجبهة الديمقراطية، تحالفاً سياسياً جديداً باسم «الائتلاف الديمقراطى»، وذلك من خلال إصدار وثيقة تعبر عن رؤية مشتركة للنظام الدستورى والاقتصادى والاجتماعى الذى تتطلع إليه الأحزاب الأربعة. ووفقا للمؤسسين فان «الائتلاف الديمقراطى» يختلف عن تحالفات حزبية سابقة فى عدد من الجوانب. أولا يسعى الائتلاف الديمقراطى لأن يطرح نفسه كبديل ثالث لكل من الحزب الوطنى وجماعة الإخوان المسلمين، أى أن الائتلاف لا يسعى مثل تحالفات سابقة إلى ضم كل القوى والأحزاب المعارضة ومنها جماعة الأخوان. فعضوية الائتلاف الديمقراطى تقتصر على تلك القوى التى تتبنى أجندة ديمقراطية وتقر بحقوق المواطنة والدولة المدنية. ثانيا، لا يسعى الائتلاف إلى التعبير عن نقاط الاتفاق التقليدية بين الأحزاب والقوى السياسية مثل الإصلاح السياسى والدستورى، بل يسعى الائتلاف لأن يفتح حواراً بين الأحزاب حول القضايا الخلافية مثل التوجه الاقتصادى والاجتماعى للدولة والعلاقة بين الدين والدولة. وقد سعى معدو الوثيقة التى أصدرها الائتلاف إلى التعبير عن توافق جديد بين الأحزاب الليبرالية والاشتراكية، وان يفتحوا حوارا مجتمعيا واسعا بين الأحزاب والقوى السياسية حول القضايا الخلافية للوصول إلى توافق حول البينة الدستورية لمجتمع ديمقراطي. وتعد تلك هى المرة الثانية التى تحاول فيها قوى سياسية فتح حوار حول القضايا الشائكة التى تعوق التحول إلى الديمقراطية. ففى عام ١٩٩٤-١٩٩٥ شاركت كافة الأحزاب والقوى السياسية، ومنها جماعة الإخوان، فى حوار حول وثيقة للوفاق الوطني. ولكن الحوار توج بالفشل بسبب تعنت أطراف علمانية وأطراف إسلامية فى مواقفها تجاه قضية الشريعة وعلاقة الدين بالدولة.

ومن ثم، فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو: هل ينجح الائتلاف الديمقراطى فى تحقيق ما فشلت فى تحقيقه تحالفات سياسية سابقة بدءاً من لجنة الدفاع عن الحريات التى تأسست عام ١٩٧٧، وانتهاءً بالجبهة الوطنية للتغيير التى تأسست عشية الانتخابات البرلمانية فى خريف ٢٠٠٥، أم أن الائتلاف الديمقراطى مكتوب له الفشل مثل تجارب عديدة سابقة؟

### ١ - وثيقة الائتلاف الديمقراطى

ركزت وثيقة الائتلاف الديمقراطى على أربع قضايا رئيسية، وهى طبيعة الدولة، والمبادئ العامة للنظام السياسى، وركائز النظام الاقتصادي-الاجتماعى، وأخيرا استعادة دور مصر العربى والإقليمى والدولي. وفى الجزء الخاص بطبيعة الدولة نصت الوثيقة على أن الأمة هى مصدر السلطات، وأن المواطنة الحرة هى المصدر الوحيد للحقوق والواجبات، وأن الوحدة الوطنية تقوم على مبدأ «الدين لله والوطن للجميع». وفى القسم الخاص بركائز النظام الاقتصادى - الاجتماعى نصت الوثيقة على أن النظام الاقتصادى يقوم على قيمة العمل، ويحمى الكسب المشروع فى إطار التزام الدولة والمجتمع بتحقيق العدالة الاجتماعية. كما طالبت الوثيقة بتبنى استراتيجية لتنشيط التصنيع، وبتوجيه الاستثمارات الأجنبية لتأسيس مشاريع جديدة وليس لشراء مشاريع قائمة، وكذلك التعهد بعدم بيع البنوك العامة وشركات التأمين والنقل والسكك الحديدية وقناة السويس. كما نصت الوثيقة على ضرورة محاربة الفقر والبطالة ومواجهة الفساد. وفى القسم الخاص باستعادة دور مصر الإقليمى نصت الوثيقة على ضرورة تبنى سياسة خارجية مستقلة تدعم الحقوق المصرية والعربية فى مواجهة المخططات الخارجية.

وبالرغم من أن الوثيقة نصت بشكل صريح على حقوق المواطنة وعلى مدنية الدولة، وبالرغم من أنها حاولت أن تصل إلى صيغة توافقية بين الأحزاب الليبرالية والاشتراكية حول التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للدولة إلا أن النص النهائى للوثيقة خرج بشكل أكثر تواضعا وعمومية مقارنة بالمسودة الأولى التى أعدها أمناء الأحزاب الأربعة والتى نصت على عدم جواز قيام أحزاب على أساس دينى أو طائفى، وعلى ضرورة ضمان الحرية الاقتصادية، وعلى تحديد معايير لتنظيم عملية الخصخصة لضمان النزاهة والشفافية.

إلا أن الوثيقة تمثل مع ذلك تطورا مهما مقارنة بالوثائق والبيانات الحزبية السابقة والتى ركزت على القضايا التى يوجد حولها توافق مثل قضايا الإصلاح السياسى والدستورى بدون أن تتعاطى بشكل مباشر مع القضايا الخلافية.

### ٢ - هل يلقى الائتلاف الديمقراطى مصير التحالفات السابقة؟

يمثل الائتلاف الديمقراطى آخر حلقة فى سلسلة طويلة من التحالفات السياسية بين الأحزاب والقوى السياسية، بدأت بتأسيس «لجنة الدفاع عن الحريات» عام ١٩٧٧، مرورا «باللجنة القومية للدفاع عن الديمقراطية» التى تأسست عام ١٩٨٣، و«لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية» التى تأسست عام ١٩٩٥، وأخيرا «الجبهة الوطنية» للتغيير التى تأسست عام ٢٠٠٥. وقد منيت معظم هذه التحالفات بالفشل ولم تستطع أن تمثل قوة ضاغطة تدفع فى اتجاه الإصلاح السياسى والدستورى والتحول إلى الديمقراطية. ويعود فشل هذه التحالفات إلى عدة أسباب أهمها اتساع الخلاف حول عدد من القضايا التأسيسية، وخاصة قضية الدين والدولة والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدت استراتيجية الأحزاب والقوى السياسية والتى انصبت على التركيز على القضايا التى يوجد حولها توافق وتجاهل القضايا الخلافية إلى استمرار حالة الاستقطاب والى بناء تحالفات تتسم بقدر كبير من الضحالة والتناقضات الداخلية. وقد أدى هذا الوضع إلى عدم التزام الأحزاب بهذه التحالفات والى استمرار حالة انعدام الثقة بين التيارات المختلفة.

كما ساهم تشرذم الساحة السياسية بين عدد كبير من الأحزاب والقوى السياسية الرسمية وغير الرسمية بالإضافة إلى وجود انقسامات داخلية فى عدد كبير من الأحزاب السياسية، إلى تفتيت الساحة السياسية مما جعل من الصعب تكوين تحالفات واسعة تضم كل القوى السياسية كما أصبح من الصعب تحقيق التوافق حول برنامج وخطة عمل واحدة. وأخيرا نجحت الدولة إلى حد كبير فى تشتيت صفوف المعارضة من خلال التشجيع، وأحيانا التحريض، على التناحر الداخلى بين الأحزاب والقوى السياسية وفى داخل كل منها. كما نجحت الدولة فى الكثير من الأحيان فى استقطاب أطراف من المعارضة من خلال مكافأتها بقدر محدود من المقاعد البرلمانية والتواجد الإعلامى.

وقد حاول مؤسسو «الائتلاف الديمقراطى» أن يتبنوا استراتيجية جديدة من خلال فتح حوار حول القضايا الشائكة إلا أن فرص نجاح الائتلاف مازالت محدودة نتيجة وجود انقسامات داخلية وصراعات على السلطة فى عدد من الأحزاب المشاركة، خاصة الوفد والجبهة الديمقراطية، وأيضا نتيجة استبعاد الطرف المسئول بشكل رئيسى عن حالة الاستقطاب فى الساحة السياسية المصرية وهو جماعة الإخوان. فأى حوار يستبعد الجماعة، خاصة حوارا يتناول قضية المواطنة والعلاقة بين الدين والدولة، لن يؤدى إلى خلق حالة الوفاق الوطنى اللازمة للدفع بعملية الإصلاح السياسى والتحول إلى الديمقراطية. وبالرغم من ضعف فرص نجاح الائتلاف الديمقراطى، إلا أن قضية الوفاق الوطنى وبناء قدرات التحالف والعمل المشترك لا تزال الحلقة الغائبة فى الحياة السياسية المصرية والتى تضعف إلى حد كبير من قدرة القوى المعارضة على الدفع بعملية الإصلاح الديمقراطى.

## خامسا : الحزب الوطنى

شهد الحزب الوطنى خلال عام ٢٠٠٧ عدداً من التطورات الداخلية، كان أهمها انعقاد انتخابات الحزب القاعدية، وانعقاد مؤتمر الحزب التاسع الذى تم فيه انتخاب رئيس الحزب من قبل المؤتمر العام وتعديل النظام الأساسى للحزب للنص على تأسيس هيئة عليا يُسمح لأعضائها بالترشح لمنصب رئيس الجمهورية وفقا لتعديل المادة ٧٦ من الدستور.

### ١ - انتخابات الحزب القاعدية

شهد الحزب الوطنى الحاكم فى الفترة ما بين ١٨ أغسطس و١٠ سبتمبر ٢٠٠٧ انتخابات الحزب القاعدية. وتعد هذه أول انتخابات تجرى وفقا للنظام الأساسى للحزب الذى تم اعتماده فى مؤتمر الحزب الثامن فى عام ٢٠٠٢ والذى ينص على شغل مناصب الحزب من القاعدة إلى القمة بالانتخاب. وقد شهدت انتخابات الحزب القاعدية درجة كبيرة من التنافس بين أعضاء الحزب، حيث ترشح ١٧٥٠٣٢ عضواً لشغل ٢٠ مقعداً فى ٦٧٢٠ وحدة بمعدل ٢٧ مرشحا عن كل وحدة. وشارك فى الانتخابات حوالى مليون عضو. ولم يتم حسم أى من الانتخابات القاعدية بالتزكية، وتأجلت الانتخابات فى حوالى مائتى وحدة بسبب عدم اكتمال النصاب القانونى أو بسبب نشوب خلافات بين المرشحين. وتم تخصيص مقعدين فى كل وحدة للشباب ومقعدين للمرأة مما أدى إلى تزايد ملحوظ فى مشاركة هاتين الفئتين فى انتخابات الحزب القاعدية.

وبدا واضحا خلال الانتخابات القاعدية أن قيادات الحزب وأمانة التنظيم لم تنحز لمرشحين بعينهم بل إنها اتخذت موقفا محايداً لأنها أرادت أن ترجع إلى القواعد الحزبية وأن تضع (أغلب) قيادات الحزب على المحك. ونظرا لكثرة عدد المرشحين، فقد اتسمت الانتخابات بحدة التنافس بين مرشحى الحزب فى الوحدات القاعدية. وفى بعض المحافظات شهدت انتخابات الحزب بعض الممارسات الشبيهة بتلك التى شوهدت فى الانتخابات التشريعية مثل الالتجاء إلى البلطجة والتزوير والرشاوى الانتخابية. واحتفظت الأمانة العامة بحق تعيين البعض إلا أن هذه التعيينات لم تشمل من أخفق فى الانتخابات وهو مؤشر جيد. ويرى أغلب أعضاء الحزب أن ما حدث هو نوع من الحراك الذى استفاد منه الجميع، حيث كانت شفافية الانتخابات ونزاهتها دافعا لأعضاء الحزب إلى التنافس عكس ما كان يحدث سابقا من الاعتماد على العلاقات الشخصية والمحسوبية، بل إن أمانة التنظيم أصرت على إبعاد يد أعضاء مجلس الشعب عن تلك الانتخابات ومعاملتهم كباقى أعضاء الحزب، وهو ما دفع بعضهم إلى الانسحاب من تلك اللعبة ودفع البعض الآخر إلى الدفع برجالهم إلى القواعد الحزبية لإثبات القوة والشعبية فى قواعد الحزب، وهو ما أدى إلى تنافس شديد بين الأعضاء الحاليين والسابقين، وكذلك بين المنشقين العائدين للحزب وبين الراسبين على قوائم الحزب ولضمان القواعد الحزبية فى المجمعات الانتخابية القادمة.

ولا شك أنه لأول مرة يشهد الحزب الوطنى صراعا ديمقراطيا داخله يتم الاحتكام فيه إلى الصندوق، وبغض النظر عن النتيجة إلا أن هذا الحراك هو نوع من تدريب كوادر الحزب على الديمقراطية الحقيقية.

وبينما لا توجد إحصائيات دقيقة عن نسب التغيير إلا أن تصريحات قيادات الحزب تشير إلى أن نسبة التغيير وصلت إلى ٤٠٪، بل وفى بعض المناطق كانت نسبة التغيير ١٠٠٪. وبشكل عام، كانت المرأة هى الرابح الأول فى تلك الانتخابات بعد ان تم تخصيص مقعدين لها فى كل لجنة، كما شهدت الانتخابات مشاركة عدد كبير من السيدات.

**٢ - المؤتمر العام التاسع (انتخاب رئيس الحزب وأعضاء المكتب السياسى)**

عقد الحزب الوطنى مؤتمره العام التاسع فى الفترة ما بين ٣-٦ نوفمبر ٢٠٠٧. وقد شهد المؤتمر عدداً من التطورات، كان أهمها وقائع انتخاب رئيس الحزب لأول مرة من قبل المؤتمر العام وذلك وفقا للنظام الأساسى الذى تم إقراره فى عام ٢٠٠٢. كما قام الحزب خلال المؤتمر بإدخال عدد من التعديلات المهمة على نظام الحزب الأساسى كان أهمها تشكيل هيئة عليا للحزب. كما قام أعضاء الحزب بمناقشة عدد من الأوراق حول قضايا قومية مثل الاستثمار والتشغيل والنقل والتعليم والمواطنة.

شهد المؤتمر العام التاسع وقائع انتخاب رئيس الحزب وأعضاء المكتب السياسى والأمانة العامة. وعلى عكس الانتخابات القاعدية لم تشهد عملية انتخاب القيادات الحزبية أى تنافس بين أعضاء الحزب وكانت أشبه بالتعيين، حيث قام المؤتمر العام بإقرار جميع الأسماء التى اقترحها رئيس الحزب. وفى اليوم الأول من المؤتمر قام المؤتمر العام والذى ضم ٦٥٠٠ عضو لهم حق التصويت بإعادة انتخاب الرئيس مبارك رئيسا للحزب بنسبة ٩٩,٨٥٪. وفيما بعد قام المؤتمر العام بالتصديق على الترشيحات التى تقدم بها رئيس الحزب لعضوية المكتب السياسى والأمانة العامة للحزب. وقد ضم المكتب السياسى فى تشكيله الجديد كلاً من الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء، والدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب، وصفوت الشريف رئيس مجلس الشورى بصفتهم، بالإضافة إلى ثمانية أعضاء منتخبين وهم يوسف والى، وكمال الشاذلى، وأمال عثمان، والدكتور أحمد الطيب (للمرة الأولى)، وزينب رضوان (للمرة الأولى)، وفرخندة حسن (للمرة الأولى)، وإدوارد الذهبى (للمرة الأولى)، وثروث باسيلى (للمرة الأولى). كما قام المؤتمر العام بالتصديق على قائمة ترشيحات رئيس الحزب لعضوية الأمانة العامة والتى ضمت أربعة أعضاء جدداً من أصل ٣٥ عضواً، وهم قدرى أبو حسين من سوهاج، وخيرت عثمان من قنا، وأحمد عبد العال من أسوان، ومحمد عبد العظيم الجينى من المنيا. وأصدر الرئيس مبارك بصفته رئيس الحزب قرارا باختيار صفوت الشريف أمينا عام للحزب وتشكيل هيئة مكتب الأمانة العامة من صفوت الشريف، ود. زكريا عزمى، ود. مفيد شهاب، وجمال مبارك، وأحمد عز، ود. على الدين هلال.

بالإضافة إلى انتخاب قيادات الحزب أدخل المؤتمر العام التاسع عدداً من التعديلات على النظام الأساسى للحزب، كان أهمها استحداث هيئة عليا للحزب تضم أعضاء المكتب السياسى والأمانة العامة، ويحق لأعضائها الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، وذلك توافقا مع تعديل المادة ٧٦ من الدستور والتى تنص على أن للأحزاب السياسية أن ترشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئتها العليا وفقا لنظامها الأساسى متى مضى على عضويته فى هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل.

## سادسا : الإخوان المسلمون

شهد عام ٢٠٠٧ استمرار واحتدام الصدام بين الدولة وجماعة الإخوان المسلمين. وكان هذا الصدام قد بدأ فى أعقاب انتخابات ٢٠٠٥ بعد أن نجحت الجماعة فى حصد ٨٨ مقعداً أو ما يعادل ٢٠٪ من المقاعد. كما شهد عام ٢٠٠٧ سجالا بين جماعة الإخوان وجماعة المثقفين حول مسودة برنامج حزب الإخوان التى قامت الجماعة بصياغتها وإرسالها إلى خمسين مثقفا للتعليق عليها. وقد جاءت مسودة البرنامج مخيبة لتطلعات جماعة المثقفين واعتبرها العديد منهم ردة فى فكر الإخوان وتعبيرا عن التيار الأكثر انغلاقا ومحافظة داخل الجماعة. وقد أدى التضييق الأمنى على الجماعة بالإضافة إلى المواجهة الفكرية مع جامعة المثقفين إلى تراجع الزخم الذى ارتبط بالنجاح الذى حققته الجماعة فى انتخابات ٢٠٠٥. وقد تجلى هذا التراجع فى إصرار النظام على محاصرة الجماعة ومنع مرشحيها من خوض الانتخابات المحلية التى أجريت فى أبريل ٢٠٠٨.

### ١ - استمرار الصدام مع السلطة

بعد فترة من الانفراج النسبى فى العلاقة بين الدولة وجماعة الإخوان انتهت بفوز الإخوان بـ٨٨ مقعداً فى البرلمان شهدت العلاقة بين النظام والجماعة تراجعا واضحا. ففى أعقاب انتخابات ٢٠٠٥ اتخذ النظام عدداً من الإجراءات من أجل احتواء الجماعة وتحجيم تصاعدها. فقد عملت الجهات الإدارية على حجب مرشحى الإخوان من المشاركة فى الانتخابات العمالية والبرلمانية فى خريف ٢٠٠٦. وفى أعقاب ما عُرف بواقعة مليشيات الأزهر قامت الأجهزة الأمنية باعتقال ١٥ من قيادات الإخوان وعشرات من طلاب الإخوان الذين تظاهروا تضامنا مع زملائهم الذين فصلوا من جامعاتهم بسبب مشاركتهم فى تشكيل اتحادات طلابية موازية بعد أن مُنعوا من المشاركة فى انتخابات الاتحادات الطلابية الرسمية. وفى واقعة هى الأولى من نوعها فى عهد الرئيس مبارك طالت تلك الاعتقالات نائب مرشد الجماعة المهندس خيرت الشاطر وهو أحد ممولى الجماعة الرئيسيين. وقد تم تقديم ٤٠ من قيادات الجماعة إلى المحاكمة العسكرية بتهمة غسل الأموال والتحريض على الإرهاب. كما قامت الأجهزة الأمنية بالتحفظ على أموال ٢٩ من رجال أعمال الإخوان فى محاولة لتجفيف منابع تمويل الجماعة. وفى ابريل ٢٠٠٨ وبعد عدة تأجيلات حكمت المحكمة العسكرية على خمسة وعشرين من قيادات الجماعة بالسجن لمدد تراوحت بين ١٠ و٣ سنوات.

ووصل الصدام مع الدولة ذروته عشية الانتخابات المحلية التى عُقدت فى أبريل ٢٠٠٨ حيث قام النظام باعتقال بعض النشطاء. وقد شهدت الشهور السابقة على الانتخابات تزايدا ملحوظا فى أعداد المعتقلين من الجماعة حيث تم اعتقال ٥٥٠ ناشطاً فى شهر فبراير ٢٠٠٨ فقط. وقد نجحت تلك الإجراءات فى الحد من مشاركة الجماعة فى الانتخابات المحلية حيث اقتصر عدد مرشحى الجماعة على ٣٣ مرشحاً من أصل ١٠ ألاف مرشح أزمعت الجماعة على ترشحيهم لينافسوا على ٥٢ ألف مقعد فى المجالس المحلية.

### ٢ - برنامج حزب الإخوان والصدام مع جماعة المثقفين

إلى جانب الصدام مع السلطة، شهد عام ٢٠٠٧ سجالا حادا بين جماعة الإخوان وجماعة المثقفين اليساريين والليبراليين حول مسودة برنامج حزب الجماعة الذى صاغته عناصر قيادية داخل الجماعة وأرسلته لخمسين مثقفاً للتعليق عليه. وبالرغم من ترحيب جماعة المثقفين بانفتاح الإخوان عليهم ولمبادرتهم بفتح حوار حول برنامج حزبهم إلا أن مسودة البرنامج جاءت صادمة لهذه النخبة واعتبرها العديد منهم تراجعا فى فكر الجماعة حول قضايا المواطنة والدولة المدنية وتعبيرا عن التناقضات الفكرية داخل الجماعة بين تيار سياسى معتدل وتيار دعوى محافظ.

وجاء إعلان محمد مهدى عاكف عن رغبة الجماعة فى تأسيس حزب سياسى وشروعها فى صياغة برنامج للحزب فى أعقاب إقرار التعديلات الدستورية التى هدفت إلى إقصاء الجماعة ومنع نشطائها من المشاركة فى الحياة السياسية من خلال القنوات الشرعية. وأعتبر الإعلان عن الرغبة فى تأسيس حزب فى هذا التوقيت تحديا للنظام وتأكيدا على إصرار الجماعة على المشاركة فى الحياة السياسية. وقد ترجمت الجماعة هذا التحدى من خلال توزيع مسودة برنامج الحزب على مجموعة من المثقفين والإعلان عن مشاركتها فى الانتخابات المحلية التى أجريت فى ابريل ٢٠٠٨.

وبعد فترة وجيزة من تصريحات المرشد قام المكتب السياسى داخل الجماعة بصياغة مسودة أولية تم نشر نسخة منها فى جريدة المصرى اليوم إلا أن المسودة النهائية التى أرسلت إلى خمسين مثقفاً جاءت مغايرة للمسودة التى نشرت فى جريدة المصرى اليوم. فالمسودة الأولى تبنت خطابا سياسيا توافقيا وأكدت على التزام الجماعة بالدولة المدنية وبالحريات، كما

سكتت المسودة الأولى عن بعض القضايا الخلافية مثل أحقية الأقباط والنساء فى تولى منصب رئيس الجمهورية، واكتفت بالتأكيد على قيم المساواة والمواطنة. أما المسودة النهائية التى حصلت على موافقة مكتب الإرشاد والتى تم إرسالها لجماعة من المثقفين من خارج الجماعة فقد تم تعديلها لتعبر عن توجهات التيار المحافظ داخل الجماعة. فقد تبنت المسودة النهائية لغة دعوية أكدت على الطابع الدينى للجماعة كما احتوت على عدد من المقترحات التى قوبلت بالرفض من قطاع مهم من النخبة المصرية وأيضا من بعض الشخصيات المؤثرة داخل جماعة الإخوان مثل د. عصام العريان ود.عبد المنعم أبو الفتوح وقطاع من الشباب أو الجيل الرابع داخل الجماعة. ومن النقاط التى لقيت رفضا ورد فعل سلبيا شديدا هى اقتراح تأسيس هيئة من كبار العلماء تقوم بمراجعة القوانين، حيث نص البرنامج على أن «رأى هذه الهيئة يمثل الرأى الراجح المتفق مع المصلحة العامة فى الظروف المحيطة بالموضوع، ويكون للسلطة التشريعية فى غير الأحكام الشرعية القطعية المستندة إلى نصوص قطعية الثبوت والدلالة القرار النهائى بالتصويت بالأغلبية المطلقة على رأى الهيئة.» وقد أثار هذا النص ثورة العديد من المثقفين الذين اتهموا الجماعة بمحاولة إقامة دولة دينية شبيهة بالدولة الإيرانية، ورأوا فى هذا المقترح تراجعا عن مواقف سابقة للجماعة أكدت فيها على أن المحكمة الدستورية هى الجهة المخولة بمراجعة القوانين والتأكد من دستوريتها.

كما أثار النص على عدم وجوب تولى غير المسلم (والمرأة) المناصب العليا استياء عناصر من داخل الجماعة وخارجها. وقد نص البرنامج على أن «للدولة وظائف دينية أساسية ... وتلك الوظائف الدينية تتمثل فى رئيس الدولة أو رئيس الوزراء طبقا للنظام السياسى القائم. ولهذا نرى أن رئيس الدولة أو رئيس الوزراء طبقا للنظام السياسى القائم عليه واجبات تتعارض مع عقيدة غير المسلم. مما يجعل غير المسلم معفى من القيام بهذه المهمة، طبقا للشريعة الإسلامية، والتى لا تلزم غير المسلم بواجب يتعارض مع عقيدته.» وقد أثارت هذه المادة تحفظ جماعة المثقفين وأطراف داخل الجماعة رأت فيها خروجا على مبادئ المواطنة والدولة المدنية وإقصاء لأكثر من ٦٠ فى المائة من الشعب المصرى. وطالبت جماعة المثقفين الجماعة الأخذ بإجتهادات فقهاء مثل يوسف القرضاوى وطارق البشرى الذين أكدوا على أحقية المرأة والأقباط فى تولى منصب رئاسة الجمهورية حيث أن هذا المنصب يعد ولاية خاصة فى الدول الحديثة التى يحكمها دستور ومؤسسات وقوانين. إلا أن الجماعة تمسكت بموقفها وإن كانت اعترفت لأول مرة أن موقفها يمثل خيارا فقهيا من عدة خيارات فقهية أخرى مطروحة.

بالإضافة إلى تلك التحفظات اعترض عدد من المراقبين على الطابع الشمولى لبرنامج حزب الإخوان الذى قام بإقحام الدين فى جميع الجوانب الحياتية مثل السياسات الاقتصادية والخارجية مما اعتبره البعض خلطا غير مبرر بين الشئون الدنيوية المتغيرة والشئون الدينية الثابتة.

وقد دفع الرفض والهجوم الشديد الذى قوبلت به المسودة الجماعة إلى التراجع عن بعض مواقفها وإلى تشكيل لجنة يشرف عليها محمد حبيب، نائب مرشد الجماعة، من أجل مراجعة البرنامج. وقد أعلنت الجماعة عن تراجعها عن اقتراح هيئة كبار العلماء وشددت على أن المحكمة الدستورية هى الجهة المسئولة عن مراجعة القوانين إلا أنها تمسكت بموقفها فيما يخص أحقية المرأة والأقباط فى تولى المناصب العليا.

## ٤ - انتخابات المجالس الشعبية المحلية ٢٠٠٨

أصدر الرئيس محمد حسنى مبارك فى السابع عشر من فبراير ٢٠٠٨ قراراً جمهورياً بفتح باب الترشيح لانتخابات المجالس الشعبية المحلية. وقد تضمن القرار دعوة الناخبين المقيدة أسماؤهم فى جداول الانتخابات، لانتخاب أعضاء تلك المجالس فى كل المستويات فى الثامن من أبريل ٢٠٠٨. وقد صدر هذا القرار قبل أن تمضى مدة الثلاثين يوماً التى حددتها المادة ٢٢ من قانون مباشرة الحقوق السياسية (قانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦)، لانتهاء دورة المجالس الشعبية المحلية، والمقررة فى السادس عشر من أبريل ٢٠٠٨، بعد أن تأجلت لمدة عامين، وذلك فى شهر فبراير عام ٢٠٠٦.

وكانت المجالس الشعبية المحلية قد شهدت تطورات عدة خلال العقود الخمسة السابقة منذ عام ١٩٥٢. ففى عام ١٩٦٠ صدر القانون رقم ١٢٤، وهو القانون الذى جعل تلك المجالس تتألف من عناصر منتخبة شعبياً، وبعض المعينين بواسطة الحكومة المركزية، إضافة إلى بعض العناصر المختارة من قبل الاتحاد الاشتراكى العربى بصفته التنظيم السياسى الواحد حينئذ. على أن الواقع يشهد أن كافة العناصر المشتركة فى عضوية المجالس المحلية كانت بشكل أو بأخر من المنتمين للاتحاد الاشتراكي.

ومع بداية حكم الرئيس الراحل أنور السادات، كان التطور الأبرز فى تاريخ المجالس الشعبية المحلية قد تمثل فى صدور ثلاثة تشريعات تتعلق بتلك المجالس بشكل خاص، والمحليات بشكل عام. ففى مطلع السبعينات، صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١، ليفصل بين العناصر المنتخبة والمعينة داخل المجالس ويحدد نسبة كل منها، ويعطى تلك المجالس بعض الصلاحيات الإضافية، ويؤكد على ما تضمنته المادة ١٦٢ من الدستور من أن لا يقل إجمالى عدد العمال والفلاحين عن نصف عدد الأعضاء المنتخبين. بعد ذلك صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الذى جعل تشكيل المجالس المحلية بالانتخاب المباشر. لكن النظام الحاكم وقتئذ لم يشأ أن يرفع يده عن كاهل المحليات، فأنشأ إلى جانب المجالس المحلية «مجالس تنفيذية» معينة، وقد استمر هذا التنظيم فى ظل القانون السارى اليوم، المعروف بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الخاص بنظام الإدارة المحلية.

وعقب إنشاء مجلس الشورى، وسن القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ المنظم لوضعه الدستوري، والذى جعل أسلوب اختيار العناصر المنتخبة فى هذا المجلس يتم وفق نظام القوائم الحزبية المطلقة، بمعنى أن قائمة الحزب التى تفوز بالأغلبية المطلقة (٥٠٪+١) تهيمن على كافة المقاعد المنتخبة، جاء القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ المعدل للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ليجعل انتخابات المجالس الشعبية المحلية تتم بنفس النظام الانتخابى لمجلس الشورى، بدلاً من النظام الفردى الذى أخذ به القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ معمول به، وهو ما طبق فى انتخابات المجالس الشعبية المحلية الثانية عام ١٩٨٣، والتى استمرت خمس سنوات حتى صدر القانون رقم ١٤٥ / ١٩٨٨ الذى جرت بموجبه الانتخابات الثالثة

لتلك المجالس، والذى أخذ بالنظام الانتخابى لأعضاء مجلس الشعب (قانون ١٨٨ لسنة ١٩٨٦)، وذلك بإضافة مقعد فردى واحد إلى جانب مقاعد القوائم الحزبية فى كل دائرة وإلغاء المقعد المخصص للمرأة. مع وجود فارق مهم بين النظامين الانتخابيين، فالنظام الانتخابى لمجلس الشعب كان يقوم على الأخذ بنظام القوائم الحزبية النسبية، بينما قام النظام الانتخابى فى المحليات على الأخذ بنظام القوائم الحزبية المطلقة. وقد ساهم هذا النظام فى تعقيد الموقف إلى حد كبير لأن المواطن فى المحليات لم يكن مستعداً بوضعه التعليمى المحدود على استيعاب هذا النظام. وعلى العكس من السير على خطى البرلمان، لم تقم المحليات بتعديل النظام الانتخابى فى مجالسها الشعبية المحلية مع بداية عقد التسعينات. فبعد أن حكمت المحكمة الدستورية العليا فى ١٩ مايو ١٩٩٠ بعدم دستورية النظام الانتخابى لمجلس الشعب، الذى يجمع بشكل مهترئ بين نظامى القوائم النسبية والفردي، بسبب الخلل فى عدم المساواة بين النظامين لصالح الأول، جاء القرار بقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ ليقر بالنظام الفردى الخالص لانتخابات مجلس الشعب، وهو ما لم يعقبه تعديل مماثل فى نظام انتخابات المحليات، بدعوى أن كافة شئون الإدارة المحلية تخضع للسلطة التنفيذية بحكم الدستور، وهو أمر لا يستقيم مع كون الدستور قد قصد بتلك التبعية تبعية الأجهزة التنفيذية لا المنتخبة، لذلك كان يتوجب أن ينسحب حكم الدستورية على البرلمان على الهيئات العامة المنتخبة فى الدولة، وهو ما لم يحدث فى انتخابات المحليات الرابعة عام ١٩٩٢، التى استمر نظامها الانتخابى يجمع بين القائمة الحزبية المطلقة المطعمة بمقعد فردى واحد على كل مستوى من مستويات المحليات الخمسة.

وفى عام ١٩٩٦ قام مجلس الشعب بإصدار القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، وقد استهدف التعديل النزول على حكم المحكمة الدستورية العليا بشأن عدم دستورية نظام الانتخاب، وترتب على هذا الحكم وذاك التعديل حل جميع المجالس الشعبية المحلية، مع إعادة تشكيلها (الانتخابات الخامسة) على أساس النظام الفردى الخالص، وقد تمت تلك الانتخابات فى ٧ أبريل ١٩٩٧ على أساس النظام الفردي، تلتها الانتخابات السادسة لتلك المجالس فى ٨ أبريل ٢٠٠٢ بنفس النظام. وفى عام ٢٠٠٦ كان من المفترض أن تجرى انتخابات للمجالس المحلية، إلا أنها قد تأجلت لمدة عامين، بسبب ما أعلن رسمياً من ضرورة الاستعداد لتلك الانتخابات بتعديل قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، وإجراء انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى عام ٢٠٠٧.

وعلى خلفية انتخابات المجالس الشعبية المحلية التى جرت فى ٨ أبريل ٢٠٠٨، يتناول هذا الجزء من التقرير الإطار الدستورى لتلك الانتخابات، وتركيبة العضوية فى المجالس المحلية كما حددها القانون، وشروط الترشيح، والحملة الانتخابية، وأخيراً الاقتراع ونتائج الانتخابات.

## أولا : الإطار الدستورى لانتخابات المجالس الشعبية المحلية

يضع الدستور المحليات ضمن الأركان الأربعة للسلطة التنفيذية، وهى رئيس الجمهورية والحكومة والإدارة المحلية والمجالس القومية المتخصصة. وقد ورد ذكر المحليات ومجالسها المنتخبة فى الدستور الحالى فى سياقين:

**السياق الأول:** فى الفرع الثالث المعنون «الإدارة المحلية» من الفصل الثالث المعنون «السلطة التنفيذية» من الباب الخامس المعنون «نظام الحكم». وذلك من خلال ثلاث مواد هى المواد ١٦١ و١٦٢ و١٦٣. وفى حين طرأ تعديل على المادة الأولى من تلك المواد، إبان التعديلات الدستورية التى أقرت فى عام ٢٠٠٧، لم تمس تلك التعديلات المادتين الأخيرتين. وتتناول المادة الأولى قبل التعديل تقسيم الدولة إلى وحدات إدارية، أضيف إليها عام ٢٠٠٧ الإشارة إلى دعم اللامركزية وتمكينها من توفير المرافق والخدمات والنهوض بها وحسن إدارتها. أما المادتان الأخريان، فقد تناولتا بشكل مباشر انتخابات المجالس الشعبية المحلية، إذ تشير المادة ١٦٢ إلى «تشكل المجالس الشعبية المحلية تدريجياً على مستوى الوحدات الإدارية عن طريق الانتخاب المباشر، على أن يكون نصف أعضاء المجلس الشعبى على الأقل من العمال والفلاحين، ويكفل القانون نقل السلطة إليها تدريجيا. ويكون اختيار رؤساء ووكلاء المجالس بطريق الانتخاب من بين الأعضاء». أما المادة ١٦٣ فتشير إلى أنه «يبين القانون طريقة تشكيل المجالس الشعبية المحلية، واختصاصاتها ومواردها المالية، وضمانات أعضائها، وعلاقتها بمجلس الشعب والحكومة، ودورها فى إعداد وتنفيذ خطة التنمية وفى الرقابة على أوجه النشاط المختلفة».

**أما السياق الثانى** الذى ورد فيه ذكر مجالس المحليات فى الدستور، فهو بالفصل الأول المتعلق بـ «رئيس الدولة» من الباب الخامس المعنون «نظام الحكم»، وتحديداً فى صدر المادة ٧٦ التى جرى تعديلها فى مايو ٢٠٠٥ ومارس ٢٠٠٧. وتنص هذه المادة فيما يخص المجالس الشعبية المحلية على أن «ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السرى العام المباشر، ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشيح مائتان وخمسون عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين بمجلسى الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات، على ألا يقل عدد المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب، وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشورى، وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبى محلى للمحافظة من أربع عشرة محافظة على الأقل، ويزاد عدد المؤيدين للترشيح من أعضاء كل من مجلسى الشعب والشورى ومن أعضاء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات بما يعادل نسبة ما يطرأ من زيادة على عدد أعضاء أى من هذه المجالس، وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح. وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله.».

واستناداً إلى المواد الدستورية السابقة وما تتضمنه من ضوابط حول طبيعة ودور المحليات بشكل عام، والمجالس الشعبية المحلية بشكل خاص، يمكن استنتاج عدد من الملاحظات المهمة حول الإطار الدستورى لعمل المحليات والمجالس الشعبية وطريقة تشكيلها.

### ١ - الابتسار الدستورى لأوضاع المجالس المحلية

التزم المشرع الدستورى فى تناوله للمحليات بالإيجاز الشديد مقارنة بما ألف عليه بالنسبة للفرعين الأول والثانى من السلطة التنفيذية (١٦ مادة لرئيس الجمهورية والحكومة بواقع ٨ مواد لكل منهما، مقابل ٣ مواد فقط تخص المحليات). وعلى الرغم من أن أدبيات النظم السياسية والفقة الدستورى المقارن يفسر الابتسار الذى تتضمنه الدساتير لصالح تفصيل القوانين على أنه عمل إيجابى باعتبار أنه يترك التفاصيل لتشريعات يسهل تعديلها مقابل دساتير يصعب تغييرها، إلا أن هذا الوضع ربما لا يسرى على حالات نظم التعددية المقيدة، لأن حاصل ما حدث من ابتسار دستورى بشأن المحليات، كان لصالح هندسة تشريعية حجمت هى الأخرى من دور المحليات والمجالس الشعبية، وهو ما ثبت على أرض الواقع فى العديد من التشريعات التى نظمت شئون المحليات منذ أكثر من ثلاثة عقود منذ وضع دستور ١٩٧١. ويمكن التدليل على كل ذلك ليس فقط من خلال الرفض المستمر لانتخاب المحافظين بدلاً من تعيينهم، بل وأيضاً إلغاء انتخاب عمد ومشايخ القرى فى النصف الأول من تسعينات القرن الماضي، حيث كان هؤلاء ينتخبون حتى إبان الحقبة الناصرية التى يعتبرها كثيرون حقبة شمولية بامتياز.

### ٢ - الإحالة الدستورية لقوانين تحد من الصلاحيات

على الرغم أن من الدستور - بعد تعديله - منح المحليات دوراً أكبر فى إدارة شئونها، إلا أنه جعل القانون هو الحكم الرئيس فى المدى الذى سيأخذه هذا الدور. الأمر الذى يمكن تفسيره بأنه مجرد تحريك متوقع لوضع المجالس الشعبية المحلية من حيث التشكيل (الانتخاب) أو الصلاحيات، دون تأكيد على تغيير الأوضاع السابقة. دل على ذلك ما يلي:

- غياب روح الإصلاح فى مجمل التعديلات الدستورية التى تقررت عام ٢٠٠٧، بدءاً من الحد من سلطات رئيس الجمهورية بمنح سلطات إضافية لرئيس الوزراء ورئيسى مجلسى الشعب والشورى، وهم أشخاص تهيمن رأس السلطة التنفيذية على اختيارهم، انتهاءً بغل يد القضاء بعد رفع يده من الإشراف على الانتخابات وتعليق بعض مواد حقوق الإنسان فى الدستور ودسترة إحالة المدنيين للقضاء العسكري، مروراً بمنح سلطات شكلية للبرلمان بمجلسيه.

- التأخر فى سن قانون الإدارة المحلية، بما يوحى بإمكان استمرار الأوضاع داخل المحليات، بما فيها وسائل تشكيلها، على ما هى عليه. دل على ذلك أن تأجيل انتخابات المجالس الشعبية المحلية عام ٢٠٠٦ بدعوى سن قانون جديد للمحليات ومع ذلك فقد أجريت الانتخابات دون تعديل القانون فى عام ٢٠٠٨، الأمر الذى ينذر باحتمال بقاء الأمور على ما هى عليه لشهور وربما لسنوات تالية.

### ٣ - نسبة العمال والفلاحين فى التمثيل فى المجالس المحلية

أكد الدستور على أن يكون نصف أعضاء المجالس الشعبية المحلية على الأقل من فئتى العمال والفلاحين. والمعروف

أن النسبة السابقة قد سُطرت لأول مرة فى دستور ١٩٦٤، الذى هدف آنذاك إلى تكريس المبادئ والتوجهات الاشتراكية للنظام السياسي. وبناء على ذلك، أقرت النظم الانتخابية المختلفة للمجالس الشعبية المحلية بوجود هذه النسبة، وهو ما أصبح أمراً غير ذى جدوى لأكثر من سبب:

- أن هذا التصنيف بين عمال وفلاحين من ناحية، وفئات من ناحية أخري، حمل فى طياته تناقضا دستوريا، فالدستور ينص منذ وضعه على المساواة بين المواطنين عامة، كما ينص منذ «تحديثه» على مبدأ المواطنة.

- إن هذا التصنيف يؤدى فى التحليل الأخير إلى تقويض مهام المجالس المنتخبة فى ظل أغلبية العمال والفلاحين، لأن معظم هؤلاء لم ينالوا قسطاً وافراً من التعليم والثقافة.

- إن هذا التمييز، وإن كان أمراً تم التغاضى عنه لعقود سابقة، فإنه أصبح غير مقبول فى الوقت الحاضر، فسياسة الانفتاح الاقتصادى أدت لإحداث حراك اجتماعى كبير داخل المجتمع المصرى بالمقارنة بعقود الخمسينيات والستينيات، على نحو يستلزم إعادة النظر فى هذه المبادئ.

- إن النظام السياسى الذى يدافع عن هذه النسبة ثبت من خلال القوانين الانتخابية تنصله من هذا الدفاع، لأن تلك القوانين (نظام القوائم، ونظام القوائم المطعم بفردى لمجلس الشعب على سبيل المثال) كانت تحمل أحزاب المعارضة - باعتبارها الأحزاب التى تحصل على أقل عدد من الأصوات- مسئولية استكمال نسبة العمال والفلاحين عند إعلان الفائزين.

- إن التمسك بهذا التمييز جعل بعض المرشحين فى الانتخابات يسارعون قبل الانتخابات فى إصدار أوراق رسمية، لإثبات أنهم من المنتمين للعمال أو الفلاحين وهم غير ذلك بالضرورة، أى أن هذا التمييز جعل بعض المرشحين «مزورين»، ناهيك عن تباهيهم بأنهم أميون!!.

- إن الحجة التى يثيرها بعض المدافعين عن بقاء هذا التمييز، من أن تلك نسبة تحد من سيطرة أية طبقات أخرى على المجلس (والمقصود الحد من نفوذ رجال الأعمال)، مردود عليها، بأن معظم السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة - وبإشراف واستحسان السلطة التنفيذية - تعزز من نفوذ تلك الفئة.

## ثانيا : تركيبة العضوية فى المجالس المحلية

ترتبط تركيبة العضوية فى المجالس المحلية من الناحية العددية بالمستويات المختلفة للترشيح، والتى تم تحديدها وفقاً للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الخاص بنظام الإدارة المحلية، فى خمسة مستويات هي: المحافظة، المركز، المدينة، الحي، القرية. فبالنسبة لمستوى المحافظة، يتشكل المجلس المحلى من ١٠ أعضاء عن كل مركز أو قسم إداري، وبالنسبة للمحافظات الصحراوية (الوادى الجديد والبحر الأحمر وشمال وجنوب سيناء) ومحافظات القناة (السويس والإسماعيلية وبورسعيد) فتتشكل مجالسها من ١٤ عضواً. وعلى مستوى المركز يتشكل مجلس محلى تمثل فيه المدينة (عاصمة المركز) بـ ١٢ عضواً، وتمثل المدينة التى تضم أكثر من قسم إدارى بـ ١٤ عضواً، مع مراعاة تمثيل جميع الأقسام الإدارية المكونة للمدينة، وتمثل باقى الوحدات المحلية فى نطاق المراكز بـ ١٤ عضواً عن كل وحدة. وفى المدينة، يتشكل فى كل مدينة مجلس محلى يمثل فيه كل قسم إدارى بـ ١٤ عضواً، ويكون تمثيل المدينة ذات القسم الواحد بـ ٢٤ عضواً. أما فيما يتعلق بالحي، فيمثل كل قسم إدارى من أقسام الحى بـ ١٢ عضواً، ويشكل المجلس المحلى للحى الذى يضم قسماً إدارياً واحداً من ١٨ عضواً. وأخيراً يشكل فى كل قرية تمثل وحدة محلية مجلس محلى من ٢٤ عضواً، فإذا كان نطاق الوحدة يشتمل على مجموعة قرى، تمثل القرية التى بها مقر المجلس بـ ٢ على الأقل، وباقى القرى بـ ١ على الأقل، ولا يجوز أن يزيد عدد أعضاء المجلس عن ٢٤ عضواً إلا بالعدد الذى يقتضيه تمثيل كل قرية من القرى الداخلة فى نطاق الوحدة المحلية للقرية.

## جدول (١)

## عدد المجالس الشعبية المقسمة إلى وحدات

| م | المحافظة/المدينة | مركز | مدينة | حي | وحدة محلية | قرية | مركز شرطة | قسم | شياخة | مجمع عمراني | إجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | القاهرة | | | ٣١ | | | | ٤١ | ٣٢٣ | ٥ | ٤٠٠ |
| ٢ | الإسكندرية | ١ | ١ | ٦ | ٣ | ٩ | | ١٨ | ١٣٢ | ٢ | ١٧٢ |
| ٣ | بور سعيد | | ١ | ٧ | | | | ١٢ | ٢١ | | ٤١ |
| ٤ | السويس | | ٢ | ٥ | | | | ٦ | ١٦ | | ٢٩ |
| ٥ | دمياط | ٤ | ١٠ | | ٤٦ | ٨٥ | ٤ | ٥ | ٥ | ١ | ١٦٠ |
| ٦ | الدقهلية | ١٥ | ١٨ | ٢ | ١١٤ | ٤٨٥ | ١٧ | ٤ | ١٢ | | ٦٦٧ |
| ٧ | الشرقية | ١٣ | ١٥ | ٢ | ٩١ | ٤٩٧ | ١٣ | ٨ | ١٦ | ٢ | ٦٥٧ |
| ٨ | القليوبية | ٧ | ٩ | ٢ | ٤٨ | ١٩٨ | ٧ | ٧ | ١٠ | ١ | ٢٨٩ |
| ٩ | كفر الشيخ | ١٠ | ١٠ | | ٤٥ | ٢٠٦ | ١٠ | ٢ | ٧ | | ٢٩٠ |
| ١٠ | الغربية | ٨ | ٨ | ٤ | ٥٣ | ٣١٨ | ٨ | ٤ | ٢٦ | | ٤٢٩ |
| ١١ | المنوفية | ٩ | ٩ | ٢ | ٧٠ | ٣١٥ | ٩ | ٣ | ٦ | ١ | ٤٢٤ |
| ١٢ | البحيرة | ١٥ | ١٥ | | ٨٤ | ٤٩٧ | ١٥ | ٣ | ٥ | ١ | ٦٣٥ |
| ١٣ | الإسماعيلية | ٥ | ٧ | ٣ | ٢٥ | ٣١ | ٤ | ٤ | ٨ | | ٧٨ |
| ١٤ | الجيزة | ١٠ | ١٢ | ٧ | ٥١ | ١٧٠ | ٨ | ١٣ | ٥٤ | ٢ | ٣٢٧ |
| ١٥ | بني سويف | ٧ | ٧ | | ٣٩ | ٢٢٢ | ٧ | ٢ | ١٠ | ١ | ٢٩٥ |
| ١٦ | الفيوم | ٦ | ٦ | | ٦١ | ١٦٢ | ٦ | ٢ | ٦ | ١ | ٢٥٠ |
| ١٧ | المنيا | ٩ | ٩ | | ٦١ | ٣٥٩ | ٩ | ٣ | ١١ | ١ | ٤٦٢ |
| ١٨ | أسيوط | ١١ | ١١ | ٢ | ٥٥ | ٢٣٦ | ١١ | ٣ | ١٥ | ١ | ٣٤٥ |
| ١٩ | سوهاج | ١١ | ١١ | ٣ | ٥١ | ٢٧٠ | ١٢ | ٧ | ٨ | ٢ | ٣٧٥ |
| ٢٠ | قنا | ١١ | ١١ | | ٥٢ | ١٨٧ | ١١ | ٢ | ٥ | ١ | ٢٨٠ |
| ٢١ | أسوان | ٥ | ١٠ | | ٣٣ | ١٠٦ | ٦ | ٣ | ٤ | ٢ | ١٦٩ |
| ٢٢ | الأقصر | ١ | ٢ | | ٨ | ١٥ | ٢ | ١ | ٦ | ١ | ٣٦ |
| ٢٣ | البحر الأحمر | | ٦ | | ١٢ | ١٣ | | ٩ | ١٠ | ١ | ٥١ |
| ٢٤ | الوادي الجديد | ٥ | ٤ | | ٣٠ | ٧١ | ٣ | ٢ | | ١ | ١١٦ |
| ٢٥ | مطروح | ٩ | ٨ | | ٥٦ | ٩٨ | | ٨ | | ١ | ١٨٠ |
| ٢٦ | شمال سيناء | ٦ | ٦ | | ٨٢ | ٨٢ | | ١١ | ٩ | | ١٩٦ |
| ٢٧ | جنوب سيناء | ٥ | ٨ | | ٩ | ٩ | | ٨ | | | ٣٩ |
| | الإجمالي | ١٨٣ | ٢١٦ | ٧٦ | ١١٧٩ | ٤٦٤١ | ١٦٢ | ١٩١ | ٧٢٥ | ٢٨ | ٧٤٠١ |

المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، دليل التقسيم الإدارى للمحافظات حتى مستوى الشياخة والقرية، يونيو ٢٠٠٦.

على هذا الأساس يتبين أن الوحدات الخمس السابقة ترتبط بمجالس شعبية محلية، وهذا التقسيم إلى وحدات محلية، والترشيح فى مجالسها، والأعداد السابقة، يلاحظ عليها ما يلى:

(أ) إن الوحدات السابقة عرضة للتغيير فى أى وقت (أنظر المادة ١ من قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الخاص بنظام الإدارة المحلية)، وتختلف إمكانية تغييرها والقائم بتغييرها وفقاً لنوعها. وفى هذا الإطار، يلاحظ أنه كلما قلت درجة الوحدة المحلية، كلما قل منصب القائم بتغييرها، وكلما سهل نسبياً إمكانية تغييرها بسبب محدودية تأثير تغييرها على السكان مقارنة بما أهو أعلى منها مرتبة. وفى هذا الصدد تنشأ المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية ويجوز أن تضم المحافظة مدينة واحدة، وتنشأ المراكز والمدن والأحياء بقرار من رئيس الوزراء بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة، وتنشا القرى بقرار من المحافظ بناء على اقتراح المجلس الشعبى للمركز المختص وموافقة المجلس الشعبى للمحافظة. وبشكل عام فقد طبق ما ورد فى المادة الأولى سابق الإشارة إليها عند تأسيس محافظتى حلوان و٦ أكتوبر فى أبريل عام ٢٠٠٨.

(ب) إن كافة المجالس السابقة تغطى كافة مناطق الجمهورية، بحيث لا يوجد منطقة إلا وتكون تابعة لوحدة محلية. وهذه الوحدات جميعها تُشكل بالانتخاب فقط، من قبل أعضاء الوحدات المحلية المعنية، الذين يشكلون الهيئة الناخبة للمجلس المنتخب. وبمعنى آخر، أنه لا يوجد للتعيين مكان داخل عضوية المستويات المختلفة للمجالس المحلية. وعلى الرغم من أن هذا الأمر يشكل سمة إيجابية للمجالس المحلية، إلا أنها سمة شكلية، خاصة أن تلك المجالس، ونتيجة القيود والممارسات الإدارية، فإن الانتخابات تنتهى تقريباً بسيطرة الحزب الوطنى الديمقراطى.

(جـ) لم يتناول القانون أى قيد يتعلق بمدة العضوية فى المجالس المختلفة، وبذلك فتح الباب أمام المرشحين للترشح أكثر من مرة.

(د) تحديد مدة المجالس المحلية بأربع سنوات، تبدأ من تاريخ أول اجتماع، ويجوز لرئيس الجمهورية تقرير استمرار المجالس المحلية لسنة خامسة. ويجرى بعدها الانتخاب لتجديد المجالس المحلية تجديداً كلياً، وذلك خلال ٦٠ يوماً من انتهاء مدتها.

(هـ) ضخامة عدد الممثلين المحليين فى المجالس الشعبية المحلية، وهو أمر يرتبط بمسألتين أساسيتين. الأولى، هى تعدد مستويات الوحدات المحلية (خمسة مستويات)، وهو ما يحتاج لضرورة تقليله حتى ٣ مستويات فقط، وفقاً لما جاء به الدستور فى المادة ١٦١، حيث نص على مستويات المحافظة والمدينة والقرية، كما يحتاج إلى تخفيض العدد المطلوب انتخابه. أما المسألة الثانية، فتتعلق بتباين أعداد الممثلين بخلاف نوع المحافظة، فهناك محافظات عادية وأخرى صحراوية وثالثة محافظات القناة، وللأخيرة نفس السمات القانونية للمحافظات الصحراوية من حيث الأعداد المنتخبة، رغم أنها ليست محافظات صحراوية. كما تتباين أعداد المجلس المحلى من محافظة لأخرى وفقاً لعدد المراكز أو الأقسام الإدارية بها. ويختلف عدد أعضاء المجالس المحلية بالمراكز والمدن والأحياء، وفقاً لعدد الوحدات المحلية والأقسام الإدارية التابعة لكل منها. وبالنسبة للقرية تتباين أعداد أعضاء المجالس المحلية بالقرى الرئيسة، بتباين عدد القرى الفرعية التابعة لها.

إن ضخامة أعداد الممثلين فى المجالس الشعبية المحلية، يؤدى إلى ارتباك الناخب المحلى بسبب كثرة العدد المطلوب انتخابه من بين المترشحين لتلك المجالس، إذ يقوم ناخب القرية أو الحى بالاختيار من بين قوائم الأسماء المسلمة له من المترشحين على مستوى القرية أو الحى والمستويات الأعلى منها حتى مستوى المحافظة، ويبلغ عدد هؤلاء بالنسبة لكل ناخب نحو ٤٤ ممثلاً، وكل هذه الأمور لا تتناسب مع بيئات محلية لازالت تسيطر عليها الأمية التعليمية والثقافية. من ناحية أخرى، تؤدى ضخامة الأعداد إلى صعوبة اتخاذ القرار داخل اجتماعات المجالس المحلية، لسببين : أولهما، عدم اكتمال نصاب الحضور فى بعض الأحيان، نتيجة كثرة الغياب. وثانيهما، كثرة المداخلات والتعقيبات. ومما لا شك فيه، أن هذا الأمر يتطلب معه تخفيض العدد المطلوب انتخابه.

## ثالثا : شروط الترشيح

على عكس ما جاء به قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بمباشرة الحقوق السياسية من تحديد شروط الناخب فى أية انتخابات عامة، لم يتناول ذات القانون الشروط الخاصة بالترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية، حيث ترك تلك المهمة للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الخاص بنظام الإدارة المحلية (مادة ٧٥)، وذلك أسوة بتنظيم شروط العضوية فى مجلسى الشعب والشورى، والتى تُركت على الترتيب للقانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب، والقانون ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى. على أنه رغم التطور الذى لحق بشروط الترشيح فى القانونين الأخيرين، إلا أن شروط الترشح فى انتخابات المجالس الشعبية المحلية لا زالت قاصرة، مقارنة بالقانونين الأخرين.

فبداية، اشترط قانون الإدارة المحلية ضرورة أن يكون المرشح «متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية»، وبذلك أغفل القانون ما تناوله قانونا مجلسى الشعب والشورى من أن يكون المترشح «من أب مصري». وكانت مشكلة الأعضاء مزدوجى الجنسية قد أثيرت فى البرلمان المصري، وقد سبق للمحكمة الإدارية العليا أن أصدرت حكماً بعدم أحقية مزدوحى الجنسية فى الترشيح لعضوية البرلمان. وعلى هذا الأساس، كان من الواجب حسم هذا الأمر وإحكام تلك القضية بالنص فى القوانين الثلاثة على أن يكون المرشح من غير الحاصلين على جنسية دولة أخرى، وأن يكون من أبوين مصريين، وأن يكون هؤلاء من غير المجنسين.

من ناحية ثانية، اشترط قانون الإدارة المحلية أن يكون المرشح بالغاً من العمر ٢٥ عاماً على الأقل يوم الانتخاب. ويعتبر هذا الشرط ملائماً إلى حد كبير مع الرغبة فى إشراك الشباب فى العمل العام عامة، والسياسى خاصة. جدير بالذكر أن السن المطلوب فى حالة مجلسى الشعب والشورى هو ٣٠ و٣٥ عاماً على الترتيب، وهو ما يتماشى مع التدرجية المطلوبة، على اعتبار أنه من الممكن أن يبدأ المواطن فى الترشيح فى البداية لعضوية المجالس المحلية ثم لعضوية مجلس الشعب، فمجلس الشورى باعتبار الأخير هو المجلس الأعلى فى نظم الازدواج البرلماني، والتى عادة ما تضع النظم القانونية المقارنة لها شروطاً خاصة فى العضوية.

إضافة إلى ذلك، ألزم قانون الإدارة المحلية أن يكون المرشح لعضوية المجالس المحلية مقيداً فى جداول الانتخاب فى الوحدة المحلية التى يرشح نفسه فى دائرتها وله محل إقامة فى نطاقها. ويعد هذا الشرط من الشروط المنطقية، لأن العضوية فى المجالس المحلية هى بطبيعتها ذات غرض تمثيلى جغرافي، كما أن ربط الترشيح بالإقامة فى ذات الوحدة يرتبط بضرورة كون عضو المجلس من المنتمين لذات الوحدة والأكثر معرفة ودراية بمشاكلها واحتياجاتها. وعلى أية حال، فإن هذا الأمر كان يتوجب على المشرع القانونى أن يلتزم به فى الترشح لعضوية مجلسى الشعب والشورى أيضاً، خاصة فى ظل بقاء نظام الانتخاب الفردى الذى يرتبط بوجود دوائر محدودة المساحة، وسعياً لمواجهة ظاهرة القيد الجماعى فى جداول الانتخاب (السجلات).

من ناحية أخرى، أوجب المشرع القانونى فى قانون الإدارة المحلية على المرشح فى المجالس المحلية أن «يجيد القراءة والكتابة». ويعتبر هذا الشرط من الشروط المؤسفة التى رانت على المجالس بسبب اكتفاء المشرع القانونى بمجرد إجادة القراءة والكتابة. جدير بالذكر أن هذا الشرط «الهزيل» كان حتى وقت قريب ضمن شروط الترشح لعضوية مجلسى الشعب والشورى، لكنه عُدل فى عام ٢٠٠٥ فقط ليصبح «أن يكون (المرشح) حاصلاً على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسى أو ما يعادلها على الأقل، ويكتفى بإجادة القراءة والكتابة بالنسبة إلى مواليد ما قبل أول يناير سنة ١٩٧٠». وقد قصد بالتعليم الأساسى شهادة إتمام الدراسة الإعدادية. جدير بالذكر أيضاً أن اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب (عام ١٨٦٦) الذى كانت مدته ٣ سنوات، والمنتخب من قبل عمد ومشايخ القرى والأعيان، أشترطت فى الناخبين إلمامهم بالقراءة والكتابة فى الانتخاب الحادى عشر، أى بعد ٣٠ عاماً، وهو أمر رغم عدم تنفيذه بسبب ظروف كثيرة على رأسها الاحتلال الإنجليزى -الذى أعاد البلاد للوراء لعقود سابقة- إلا إنه أمر لا سابق له ليس فقط فى مصر بل فى عالمنا المعاصر عامة. ولو كان قد نفذ هذا الشرط، لكان شرط التقدم لعضوية البرلمان الآن هو حصول المترشح على مؤهل عال.

أما بالنسبة للشرط الخامس، فقد حظر القانون على بعض الفئات الترشح قبل تقديم استقالاتهم كأفراد الجيش والشرطة والقضاء، كما حظر على العمد والمشايخ ورؤساء الوحدات المحلية أو مديرى المصالح ورؤساء الأجهزة

التنفيذية الترشح فى نطاق الوحدات التى يعملون بها قبل تقديم استقالاتهم منها. على أن أهم ما أضافه القانون فى هذا البند هو أن يكون المرشح قد «أدى الخدمة العسكرية الإلزامية أو أعفى من أدائها طبقاً للقانون». وقد أضاف القانون فى مادة أخرى (المادة٧٦) بعض تفاصيل ذلك، إذ ذكر «ويعفى المرشح الذى تجاوز عمره السن القانونى للتجنيد من تقديم شهادة أداء الخدمة العسكرية الإلزامية، أو الإعفاء منها».. وبذلك يعتبر قانون الإدارة المحلية قانوناً أكثر تأخراً بالنسبة لمسألة الخدمة العسكرية للمترشح، مقارنة بقانون مجلس الشعب، الذى أضطر عام ٢٠٠٥ إلى إلغاء بند «ويعفى المرشح الذى تجاوز عمره الخامسة والثلاثين من تقديم شهادة أداء الخدمة العسكرية الإلزامية أو الإعفاء منها» وهو البند الذى شكل منفذا لدى بعض المتهربين من التجنيد للترشح فى عضوية المجلس، الأمر الذى يحتاج إلى لحاق التشريع المحلى بالتشريع الخاص بمجلس الشعب.

## رابعا : الحملة الانتخابية

ويتناول هذا الجزء المتصل بالحملة الانتخابية، الدوائر الانتخابية، وعملية فتح باب الترشيح، والعلاقة بين الأحزاب والقوى السياسية المشاركة فى الانتخابات، والدعاية الانتخابية.

### ١ - الدوائر الانتخابية

تكمن مشكلة الدوائر فى الانتخابات العامة فى مصر فى عدم وجود قواعد محددة وثابتة لتحديد تلك الدوائر، وإذا كان هذا الأمر يثير مشكلات كبيرة فى انتخابات مجلس الشورى ذات الدوائر المحدودة نسبياً (٨٨ دائرة)، وبشكل أكبر فى انتخابات مجلس الشعب كثيرة العدد (٢٢٢ دائرة)، فإنه بلا شك يثير مشكلات أكبر وأكبر فى حالة انتخابات المجالس المحلية، نظراً لضخامة عدد المجالس الذى يصل لنحو ٥١٥٠ مجلساً منتخباً، وهى مجالس ترتبط بحكم مسمى كل منها بنطاق إدارى معين، ويصبح كل منها أثناء انتخابات المحليات بمثابة دائرة واحدة فى حالة المستوى الأكبر (محافظة)، أو دائرة وجزءاً من دائرة فى آن واحد إذا كان المستوى أصغر من ذلك. بمعنى أن المجلس المحلى لقرية «تفهنا العزب» (التابعة لمركز زفتى بمحافظة الغربية) دائرته الانتخابية هى حدود قرية «تفهنا العزب» بما يتضمن القرى الفرعية حولها، والمجلس المحلى لمركز زفتى دائرته الانتخابية هى حدود القرى الرئيسة حوله مثل «تفهنا العزب» و«الغريب» و«سندبسط» وغيرها، والمجلس المحلى لمحافظة الغربية دائرته الانتخابية هى نطاق المحافظة بأثره بما يشمل مركز زفتى وقطور والمحلة وغيرها.

وتظهر مشكلة تقسيم الدوائر الانتخابية فى انتخابات المحليات -وغيرها من الانتخابات المصرية- بشكل واضح نتيجة ثلة من المشكلات المرتبطة بما يلي:

- تباين عدد سكان الدوائر الانتخابية.
- تباين عدد الناخبين المسجلين بين الدوائر.
- تباين عدد المؤهلين للانتخاب (مسجل أو غير مسجل) بين الدوائر.
- تباين طبيعة الدائرة الواحدة بين الريف والحضر وأحياناً البداوة.
- اختلاف المساحات الجغرافية للدوائر الانتخابية.

كل هذه الأمور أسفرت فى الواقع العملى عن تدخل السلطة التنفيذية فى تقسيم الدوائر الانتخابية وتعديل مستمر لحدودها. وبمعنى آخر، إمكانية رسم وتعيين الدوائر، وتعمد إحداث فصل وتمايز بين الحدود الإدارية للمدن والأقسام والشياخات والمراكز والقرى من جهة، وبين الحدود الانتخابية للدوائر من جهة أخرى، مستغلة فى هذا الشأن نص المادة الأولى من قانون الإدارة المحلية السابق الإشارة إليه. وهنا تجب الإشارة إلى غموض النصوص القانونية الخاصة بطريقه ومعيار تقسيم الدوائر. فقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الخاص بنظام الإدارة المحلية لم يرد فى مواده الـ ١٤٦ عبارة «دائرة انتخابية» ولو لمرة واحدة. أما القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص بمباشرة الحقوق السياسية فتشير المادة الثالثة مكرراً ج إلى سلطة اللجنة العليا للانتخابات فى «اقتراح» قواعد تحديد الدوائر، دون أن تحدد لمن تقترح أو من هو المخاطب، بما قد ينم عن أن المخاطب هو وزارة الداخلية خاصة والسلطة التنفيذية عامة.

إن التقسيم السابق لخمس وحدات محلية (دوائر انتخابية)، لكل منها عدد متساو أو شبه متساو من الممثلين، يشكل إرباكاً شديداً في مسألة التمثيل، وذلك بسبب التباين الواضح بين عدد المسجلين في كل مستوى، فالمؤكد أن مركز قطور أو قليوب أو كوم أمبو أو رشيد أو طهطا هي مراكز تتباين في عدد السكان، ومن ثم الناخبين وكذلك المسجلين، ورغم ذلك فعدد الممثلين في المجالس المحلية لتلك المراكز متساوي. وعلى مستوى المحافظة، يتماثل عدد ممثلي مجلس محلي السويس مع الوادي الجديد مع الإسماعيلية، رغم الفارق الكبير بينها في عدد السكان والناخبين والمسجلين....وهكذا. كل هذه الأمور تحتاج إلى إعادة نظر في حجم تمثيل الوحدات الإدارية المتشابهة من حيث المستوى أو الأسم، بحيث يبقى التقسيم السابق للوحدات الإدارية كما هو مع تباين عدد الممثلين وفقاً لعدد المسجلين أو حتى عدد السكان في كل مستوى، وهو أمر يصعب حدوثه ما لم يؤخذ بدعوى تقليص المستويات المحلية إلى ثلاثة -كما ذكر الدستور- يتناسب التمثيل فيها مع عدد السكان أو عدد المقيدين بالجداول الانتخابية.

## ٢ - فتح باب الترشيح

ترتبط عملية فتح باب الترشيح بطبيعة النظام الانتخابي، فإذا كان هذا النظام يعتمد على القوائم، فتكون الركيزة الأساسية للترشيح هي الأحزاب والقوى السياسية، وإذا كان نظام القوائم مغلقاً على القوائم الحزبية، يكون الترشيح قاصراً على الأحزاب السياسية فقط. أما إذا كان النظام الانتخابي المتبع هو النظام الفردي كما هو قائم في انتخابات المجالس المحلية، فإن كافة المؤهلين للترشيح من الأفراد والأحزاب والقوى السياسية مدعوون للمشاركة في الترشيح دون أية قيود، سوى القيود والشروط الإجرائية سابق الإشارة إليها.

ونناقش فيما يلي الأبعاد المختلفة لمسألة الترشيح في الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٧.

### (أ) استعداد القوى السياسية لتسمية مرشحيها

فيما يتعلق بالحزب الوطني الديمقراطي، فقد اتسمت ترشيحات الحزب بإتباع أسلوب المجمع الانتخابي. وقد ارتبط ذلك بترشيح الحزب لـ ٧٠٪ من مرشحيه عبر تلك الآلية، بينما تقوم الأمانة العامة للحزب بترشيح الـ ٣٠٪ الباقية.

وقد جاء الأخذ بأسلوب المجمع الانتخابي على خلفية النتائج التي حققها الحزب في انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠، والتي كان أحد أسبابها استفحال ظاهرة المنشقين على ترشيحات الحزب في ظل نظام الانتخاب الفردي، وعدم إدراك المرشحين لواقع نظامهم السياسي القائم على التعددية الحزبية، وشعور البعض الآخر أن الحزب ليس مصدراً لقوتهم وأن الولاء الحقيقي يجب أن يكون للمصلحة الشخصية، إضافة إلى عدم قدرة الحزب على استيعاب كافة طلبات الترشيح لأعضائه. كل هذه المثالب جعلت الكثير من مرشحي الحزب في حالة منافسة مع بعضهم وأحياناً في حالة تحالف مع بعض مرشحي المعارضة جنوحاً لمنطق الخلاص الفردي. لذلك جاء المجمع الانتخابي في انتخابات المجالس الشعبية المحلية، ومن قبله انتخابات مجلسي الشعب والشورى كآلية محايدة لاختيار المرشحين.

وكانت فكرة المجمع قد أخذت بعداً مقنناً خلال المؤتمر العام الثامن للحزب الوطني في سبتمبر ٢٠٠٢، عندما أقر الحزب لائحة النظام الأساسي التي أشارت في المادة (٦٧) إلى أن «تحدد أساليب العمل شروط وإجراءات اختيار مرشحي الحزب لخوض الانتخابات العامة، وقواعد مشاركة المستويات التنظيمية المختلفة من خلال المجمعات الانتخابية في هذا الاختيار. ويكون اختيار المرشحين وفقاً لأحكام هذه المادة نهائياً، ولا يجوز لأي عضو في الحزب خوض الانتخابات بالمخالفة لها، وإلا تمت مساءلته وفقاً لأحكام هذا النظام».

ورغم الإيجابيات التي جاء بها لنظام المجمع الانتخابي لانتخابات المجالس الشعبية المحلية، إلا أنه تضمن بعض المثالب التي يمكن حصرها فيما يلي:

- عدم تأكد تنظيمات الحزب التي تشرف على قبول أوراق ترشيح الراغبين في الترشح من بعض الأوراق الثبوتية المتعلقة بالصفة الانتخابية (فئات/ عمال)، وأداء الخدمة العسكرية، وعدم حرمان بعض المرشحين من مباشرة الحقوق السياسية بسبب بعض الأحكام التي تمس الشرف والنزاهة، وقد أدى كل ذلك إلى طعون انتخابية عديدة طالت الكثيرين ممن رشحتهم المجمعات الانتخابية لعضوية المجالس المحلية.

- وصول المجمع إلى درجة من الاتساع الذى لم يعد معه مرشح المحليات معروفاً لأعضائه، الأمر الذى جعله يسعى لاسترضائهم بكافة السبل، حتى إذا لم يكن يحظى بقاعدة شعبية وجماهيرية بين الناخبين أمام صناديق الاقتراع إبان الانتخابات.

- لم تختلف توجهات قيادات الحزب المحلية عن الخيارات النهائية لأعضاء المجمعات الانتخابية فى مستوياتها المختلفة. إذ أنه على الرغم من سرية التصويت، إلا أن نتائجه كانت تأتى عادة بما يوصى به هؤلاء بشأن الشخص المطلوب ترشيحه لخوض الانتخابات المحلية.

- شهدت المجمعات الانتخابية للمحليات بشكل لافت للنظر محاولات بعض قيادات ورموز المجمع الذين لهم صوت مسموع لدى باقى أعضاء المجمع، لإغراء الناخبين بالمجمع، بغرض حشد الأصوات لصالحهم. وهنا تبرز نفس أساليب المرشحين بمجمعات الحزب فى انتخابات مجلسى الشعب والشورى كتوزيع الهدايا والوجبات الغذائية وغيرها.

وإذا أضيف لكافة هذه المشكلات، قيام الأمانة العامة للحزب بترشيح ٣٠٪ من قوائم الحزب فى المحليات، لزادت المشكلات. فهذه النسبة من الترشيحات رغم قلتها، إلا أنها خضعت للتقييمات والاعتبارات الشخصية الصرفة.

وعلى أية حال، فقد أدت اختيارات الحزب الوطنى لقوائمه فى انتخابات المحليات، إلى حدوث بعض الانشقاقات داخل الحزب فى العديد من دوائر المحليات فى المحافظات المختلفة، وذلك على كل المستويات الخمسة التى تجرى فيها الانتخابات (القرية، الحي، المدينة، المركز، المحافظة). وقد طالت تلك الإنشقاقات العديد من نواب البرلمان فى مجلسى الشعب والشورى، حيث نقل هؤلاء احتجاجاتهم إلى رئيس الحزب وأمينه العام وأمين لجنة السياسات به، بسبب عدم الرضاء عن ترشيحات الحزب فى دوائرهم التى ينتمون إليها، وحملت شكاوى هؤلاء انتقادات شديدة لأمناء الحزب فى المحافظات وأحياناً أمناء الحزب فى المدن والمراكز. وقد قدم بعض هؤلاء المحتجين استقالاتهم من عضوية الحزب، بسبب ما اعتبروه مجاملات واعتبارات شخصية حكمت وضع القوائم. أما المحافظون فقد تباينت أدوارهم بشأن تلك المشكلات، ففى حين حاول البعض رأب الصدع داخل صفوف الحزب (حالة محافظة الغربية على سبيل المثال)، كان البعض الآخر طرفاً فى ترجيح كفة طرف على آخر (حالة محافظ البحر الأحمر على سبيل المثال). ولم يكتف الحزب باستبعاد أعضائه من الترشيح، بل إنه أثار سخط المستبعدين بالإيعاز لأجهزة الإدارة بعدم قبول أوراق ترشحهم كمستقلين، حتى لا يصبحوا منافسين لمرشحى الحزب.

أما بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين، فقد عزمت منذ البداية على المشاركة فى انتخابات المحليات، وذلك من منطلق موقف مبدئى سبق أن أعلنته منذ عدة سنوات، وهو خوض الانتخابات العامة على أى مستوى، وعدم ترك الساحة السياسية لمشاركة الحزب الحاكم وحدة بشكل منفرد. ومما لا شك فيه أن موقف الإخوان قد تعزز بمشاركتهم الناجحة فى انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٥، وقد جاء موقف الإخوان بالمشاركة من حيث المبدأ فى الانتخابات، رغم اختلاف البيئة السياسية الراهنة عن تلك التى كانت قائمة إبان انتخابات مجلس الشعب.

وبالنسبة لأحزاب المعارضة، فقد أعلنت بعض تلك الأحزاب المشاركة فى الانتخابات، وجاءت تلك المشاركة فى ظل استمرار العمل بقانون الاحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ عام ٢٠٠٥، والذى أبقى على مبدأ الترخيص فى إنشاء الأحزاب ووضع قواعد لسير عمل الأحزاب كالالتزام بقواعد «الديمقراطية الداخلية»، ووقف نشاط الحزب بدعوى مقتضيات «المصلحة القومية». وقد هيمن على قرار بعض الأحزاب فى المشاركة فى انتخابات المحليات رغبتها فى استثمار مناخ الاستقطاب بين الدولة والإخوان والمراهنة على تفضيل الدولة للقوى المدنية، وثقتها فى التصريحات الرسمية الداعية لنزاهة الانتخابات. بينما رأى البعض الآخر ضرورة المشاركة لفضح التزوير على حد تعبير الأمين العام السابق لحزب التجمع حسين عبد الرازق الذى قال إن حزب «التجمع» قاطع الانتخابات مرات عدة، لكنه اتخذ هذه المرة قراراً قبل عام بخوض الانتخابات المحلية محدداً مجموعة من الأهداف أولها «فضح التزوير وهزيمته كلما كان ذلك ممكناً... إذ لا يمكن فضح التزوير إلا بالمشاركة». وعلى الجانب الآخر، فقد حسم حزب الوفاق القومى موقفه من المشاركة منذ البداية، حيث أعلن أنه لن يخوض الانتخابات اعتراضًا على سياسة حكومة الحزب الوطنى تجاه المعارضة وفقًا لبيان صادر عن الحزب. وعلى أية حال، فقد اعتبرت أحزاب المعارضة الرئيسية (الوفد - التجمع - الناصرى)

عشية فتح باب الترشيح - وفقاً لبياناتها - أن أكثر ما تصبو إليه هو ترشيح نحو ٣٠٠٠ مرشح، فالوفد أعلن أنه يأمل في ترشيح (١٧٧٠) مرشحاً والتجمع (٦٠٠) مرشح والناصرى (٥٠٠) مرشح. وتشير تلك البيانات إلى الضحالة الشديدة فى عضوية وكوادر أحزاب المعارضة المركزية، خاصة أن تلك البيانات جاءت من أحزاب يعتبر كل منها نفسه بديلاً عن الحزب الحاكم، ولا يشكل إجمالى الرقم المعلن لمرشحيها ٦٪ من إجمالى مقاعد المجالس المحلية.

**(ب) إجراءات الترشيح**

تقدم طلبات الترشيح - وفقاً للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الخاص بنظام الإدارة المحلية- إلى المحافظة أو إحدى الوحدات الإدارية المحلية فى نطاقها، ويُرفق بطلب الترشيح المستندات التى يطلبها وزير الداخلية لإثبات توافر شروط الترشيح. وتقيد الطلبات بحسب تواريخ ورودها، ويتبع فى شأنها الإجراءات التى يحددها المحافظ بقرار منه. بعدئذ تُشكل بقرار من المحافظ لجنة أو أكثر تتألف برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة قاض أو وكيل نيابة أو ما يعادلها، بما يفيد إمكانية أن تكون تلك الرئاسة لأحد أعضاء النيابة الإدارية، وهى مواقع كانتْ حتى وقت قريب لا تعد ضمن الهيئات القضائية، التى كانت مقصورة على القضاة المخولين بفصل المنازعات، أو ما يصطلح عليه إعلاميا بـ «القضاء الجالس». ويشترك فى عضوية اللجنة سابق الإشارة إليها ممثل عن مديرية الأمن وآخر عن المحافظة، وتتمثل مهام اللجنة فى إعداد كشوف المرشحين، وتعرض الكشوف خلال ٥ أيام التالية من إقفال باب الترشيح فى دائرة كل وحدة محلية، بالطريقة التى يحددها المحافظ. ولكل مرشح لم يدرج اسمه أن يطلب من اللجنة إدراج اسمه، ولكل مرشح الاعتراض على إدراج أسم أى من المرشحين، أو الاعتراض على تدوين صفة غير صفته أمام اسمه، طوال مدة عرض الكشف، وذلك أمام لجنة أو أكثر يشكلها المحافظ. لكن يتضح من غالبية أسماء أعضاء تلك اللجنة أن سلطات تنفيذية أخرى هى التى تشكلها، إذ ذكر القانون أنها تتألف من شخص بدرجة مستشار أو ما يعادله (رئيساً) وعضوية أحد أعضاء الهيئات القضائية بدرجة قاض أو ما يعادله يختارهما وزير العدل، كما تتألف من ممثل عن كل من مديرية الأمن والمحافظة. وتتخذ تلك اللجنة قراراتها خلال ١٥ يوماً من إغلاق باب الترشيح.

**(جـ) تقديم أوراق الترشيح**

شارك أكثر من عشرة من الأحزاب والقوى السياسية فى الترشح لعضوية المجالس الشعبية المحلية، هي: الحزب الوطنى الديمقراطي، وجماعة الإخوان المسلمين، وأحزاب الوفد، والتجمع، والجبهة الديمقراطية، والأحرار، وشباب مصر، والغد، والجيل، إضافة إلى الحزب الناصرى والحزب الجمهورى الحر والحزب الدستوري. من ناحية أخرى، شارك فى الانتخابات أجنحة منشقة عن بعض الأحزاب السياسية، كحزب الغد - جناح موسى مصطفى، وحزب الوفد - جناح نعمان جمعة، إضافة إلى عشرات الأفراد المنشقين عن ترشيحات الحزب الوطني. وأخيراً وليس آخراً، شارك المستقلون عن الأحزاب والقوى السياسية ببضع مئات من المرشحين.

وقد تباين عدد المرشحين من حزب إلى آخر، وسادت حالة من الغموض حول عدد المرشحين. فعلى سبيل المثال، دفع الحزب الوطنى الديمقراطى بنحو ٥٢ ألف مرشح لشغل جميع المقاعد. أما أحزاب وقوى المعارضة، فإستنادا لمصادر صحفية، تقدم الوفد بنحو ١٧٠٠ مرشح، أما التجمع فتقدم بترشيح نحو ٦٠٠ من أعضائه، وتقدم الحزب العربى الناصرى بـ ٥٠٠ مرشح تقريباً، فى حين بلغ عدد مرشحى حزب شباب مصر نحو ٣٠٠. أما حزب الجيل فقد تقدم بنحو ٢٢٠ مرشحًا فى ١٠ محافظات، وتقدم الغد بنحو ٧٠٠ مرشح، فى حين تقدم الحزب الجمهورى الحر بنحو ١٠٠ مرشح. أما جماعة الإخوان المسلمين، فقد تقدمت بأوراق ترشيح ١٥٪ من مقاعد المحليات كما سبق أن أعلنت.

أما فيما يتعلق بمن قُبل ترشيحهم تصنيفاً وكماً، فيلاحظ من الناحية العمرية أن نسبة مرشحى الحزب فى الفئة العمرية ٤٠ إلى ٥٠ سنة بلغت ٣٥٪، وبلغت نسبة المرشحين أقل من ٤٠ سنة ٢٠٪، والمرشحون فى الفئة العمرية من ٥٠ إلى ٦٠ سنة ٣٥٪، وقد شكل مرشحو الحزب الوطنى حوالى ٩٠٪ من إجمالى المرشحين فى هذه الانتخابات. وفيما يتعلق بالتوزيع النوعى، فقد بلغت نسبة المرشحات بشكل عام ٦٪. أما فيما يتعلق بالخلفية التعليمية للمرشحين بوجه عام، فكان هناك ٤٣٪ مرشحاً من الحاصلين على مؤهلات عليا، أما الحاصلون على مؤهلات فوق عليا من حملة الماجستير والدكتوراه فقد بلغت نسبتهم ٥٪، وبلغت نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط ٣٩٪.

ومن الناحية الكمية، فقد قُبلت أوراق ترشيح كافة مرشحى الأمانة العامة للحزب الوطني، سواء ممن خاضوا

انتخابات المجمع الانتخابى (نسبة الـ ٧٠٪) أو من رشحتهم الأمانة مباشرة (نسبة الـ٣٠٪). أما باقى مرشحى الأحزاب والقوى السياسية والمستقلين، فقد بلغوا نحو ١٣٠٠ مرشح. وهنا تتضارب البيانات والإحصاءات حول نصيب كل حزب أو قوة سياسية من هؤلاء، فبعض الدراسات الحقوقية والدستورية وبعض المصادر الصحفية تشير إلى قبول أوراق ٥٣٥ مرشحاً لحزب الوفد إضافة إلى ٥٠ مرشحاً رشحهم نعمان جمعة، بينما قبلت أوراق ترشيح ٢٤٠ مرشحاً لحزب التجمع، ١٣٨ للناصرى، و٢٨ للغد، إضافة إلى ١١٧ مرشحاً لجناح موسى مصطفى، و١٥ مرشحاً لحزب الجبهة الديمقراطية، إضافة إلى ١٠ آخرين لجناح أنور السادات، و١٢ مرشحاً لحزب شباب مصر، و٩٢ لحزب الجيل، و١٧ للحزب الجمهورى. أما جماعة الإخوان المسلمين، فقد قبل لها وفقاً للقائمة النهائية ٢١ مرشحاً من أعضائها الراغبين فى الترشيح والبالغ عددهم زهاء ثمانية آلاف، رغم أن ما نجح فى تقديم أوراقه من هؤلاء ٤٩٨ مرشحاً.

وقد قدم حزب الوفد مرشحين فى (٢٣) محافظة نجح بالتزكية منهم (١٨) مرشحاً (الفيوم (٦) مرشحين، والإسماعيلية (١٢) مرشحاً)، وتوزع باقى المرشحين على المحافظات التالية: الشرقية (٩٧) مرشحاً، القاهرة (٦٩)، الغربية (٤٦)، قنا (٣٩)، البحيرة (٣١)، الدقهلية (٢٩)، القليوبية (٢٤)، الجيزة (٢٣)، أسوان (٢١)، كفر الشيخ (١٩)، بور سعيد (١٥)، الأقصر (١٤)، دمياط (١٢)، الإسكندرية (١١)، أسيوط (٩)، المنيا (٧)، شمال سيناء (٦)، البحر الأحمر (٦)، الوادى الجديد (٤)، السويس (٣)، بنى سويف (٢).

أما حزب التجمع، فقد تقدم بمرشحين فى (٢٤) محافظة بينهم (١٦) سيدة، إضافة إلى (٤٧) قبطياً، نجح منهم (٢٥) مرشحاً بالتزكية ((٦) بالإسماعيلية، (٤) بالأقصر، (٢) بالفيوم، (٣) بالمنوفية، (٦) بشمال سيناء) ليخوض الانتخابات مرشحون يتوزعون بين المحافظات التالية: القاهرة (٣١)، أسوان (٢٦)، القليوبية (٢٣)، الدقهلية (٢٣)، قنا (١٣)، أسيوط (١٢)، الإسكندرية (١١)، البحيرة (١٠)، الشرقية (٩)، سوهاج (٧)، الجيزة (٥)، دمياط (٤)، السويس (٤)، بورسعيد (٤)، المنيا (٤)، الغربية (٣)، بنى سويف (٣)، شمال سيناء (٣)، المنوفية (٣)، كفر الشيخ (٢)، مطروح (٢)، الأقصر (١).

وأخيرا بالنسبة للحزب الناصرى، فقد نجح له (١٣) مرشحاً بالتزكية، من إجمالى ١٣٨ مرشحاً توزعوا على محافظات الجمهورية.

على هذا الأساس، كان إجمالى عدد المرشحين فى انتخابات المحليات لا يزيد بأى حال عن ٥٨ ألف مرشح، يتنافسون على نحو ٥٢ ألف مقعد، الأمر الذى شكل درجة تنافس ضعيفة للغاية على المقعد الواحد بلغت ١,١ مرشح، مما أضعف روح الانتخابات التى تقوم فلسفتها فى الأصل على التنافس، وصعوبة التنبؤ بالنتائج، وهو أمر كان مغيباً فى انتخابات المحليات التى كان يتوقع أن يزيد معدل التنافس فيها على المقعد الواحد إلى الضعف .

إن الأسباب التى حجمت من أعداد المرشحين من غير من ترشحوا من قبل الأمانة العامة للحزب الوطني، وهم تحديداً من أعضاء الحزب الوطنى المنشقين على قرارات الأمانة العامة، ومرشحو أحزاب المعارضة وجماعة الإخوان المسلمين والمستقلين عن كافة التيارات السياسية من مختلف المحافظات، هو هيمنة الإدارة على عملية الترشيح.

### ٣ – العلاقة بين الأحزاب والقوى السياسية المشاركة

اتسمت العلاقة بين الأحزاب والقوى السياسية المشاركة فى الانتخابات بدرجة ملحوظة من التفاعل وقد حكم تلك العلاقة طبيعة النظام الحزبى القائم على معادلة الخلل فى التوازن بين الأحزاب السياسية لصالح حزب الأغلبية، كما حكمها رفض الإقرار بوجود أية كيانات سياسية ذات طابع ديني، ومن ثم اعتبار جماعة الإخوان المسلمين جماعة محظورة وخارجة عن الشرعية.

وبالنظر إلى أن الجهاز الإدارى فى مصر يتسم بالقوة، وضخامة العدد، وضعف الرقابة الإدارية والشعبية عليه، إضافة إلى مناخ المركزية الضارب فى عمق هذا الجهاز فإن تدخل هذا الجهاز فى الانتخابات يصبح بمثابة الفيصل فى تحديد نتيجتها سلفاً، مهما تعددت المظاهر الأخرى لنزاهتها. وتتزايد أهمية تدخل هذا الجهاز خاصة إبان انتخابات المجالس المحلية، حيث يضرب هذا الجهاز بجذوره داخل المحافظات والمراكز وكافة مستويات وحدات المحليات.

وخلال انتخابات المجالس المحلية تمثلت أشكال التدخل الإدارى فى تدخل أجهزة المحافظات فى إصدار أوراق

الترشيح الخاصة بالفئة (عامل / فلاح) وبصحيفة الحالة الاجتماعية، وغيرها من المستندات المقدمة للأجهزة الإدارية التي تقبل الترشيح، ثم يأتي التدخل الثاني في التحكم في قبول أوراق الترشيح.

وسط هذه الظروف كانت الأحزاب المشاركة في الانتخابات تدير حملتها الانتخابية، وتنظم علاقتها ببعضها البعض. فمن ناحية، قام أمناء عموم أحزاب ما سمي بالائتلاف الديمقراطي المكون من أحزاب الوفد والتجمع والناصري بالتنسيق المشترك فيما بينها، وذكر هؤلاء أن التنسيق يهدف إلى وضع قوائم متفق عليها في حالة التقاطع فيما بينها في الدوائر المختلفة، وقيام مرشحي أي حزب من الأحزاب الثلاثة ليس له مرشحون في دائرة بدعم مرشحي أحزاب الائتلاف الآخرين في هذه الدائرة، وتنظيم مؤتمرات جماهيرية مشتركة للدعاية الانتخابية. وواقع الأمر أن التنسيق بين الأحزاب الثلاثة اتسم بالضعف بسبب قلة التقاطع بينها في الدوائر المختلفة، إضافة إلى طبيعة النظام الانتخابي للمحليات، وهو النظام الفردي، الذي يجعل المرشحين يتجهون في حملتهم الانتخابية لنوع من الخلاص الفردي، علاوة على إدراكهم لرؤية الصورة داخل المحليات بشكل أوضح مما يراه قادتهم في المركز.

أما بالنسبة لعلاقة أحزاب المعارضة مع الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، فلم تختلف تلك العلاقة خلال الانتخابات عما كانت عليه قبلها، إذ كان الشك وعدم الثقة بين الطرفين هو سيد الموقف. حيث مارست الإدارة القائمة على قبول أوراق الترشيح نفس -إن لم يكن أكثر- الوسائل التي مورست بحق المنشقين عن الحزب الوطني، أملاً في إعلان الفوز بالتزكية. من ناحية ثانية، قامت أجهزة الإدارة باعتقال بعض أعضاء المعارضة الراغبين في المشاركة في الانتخابات. لذلك تقاسمت بعض أحزاب المعارضة المقاعد مع الحزب الحاكم، حيث ترك الحزب الوطني عدداً محدوداً جداً من هذه المقاعد لأحزاب المعارضة في بعض المحافظات، بعد اتفاق جرى قبل أيام قليلة من بدء الاقتراع. وقد تمت تلك الصفقات بشكل إقليمي، بمعنى أنها لم تتم على المستوى العام، وإن حظيت بمباركة القيادات الحزبية الرئيسة. ففي الإسماعيلية على سبيل المثال دارت مفاوضات مع أحزاب المعارضة ترأسها محافظ المدينة، وقد تذمر من تلك الصفقة بعض مرشحي الوفد بسبب استبعادهم لصالح فوز مرشحين آخرين بالتزكية من نفس الحزب. وفي المحلة الكبرى، والتي شهدت أحداث عنف واسعة النطاق قبل الانتخابات بيومين، في سياق إضراب ٦ إبريل، اضطرت الحزب الحاكم للتنسيق مع أحزاب المعارضة ومنحها عدداً من المقاعد بالتزكية أملاً في أن تقوم بتهدئة الأحداث، وطمعاً في عدم إجراء الانتخابات في المدينة الملتهبة والمشمولة بحظر تجول. وفي هذا الإطار، توزعت مقاعد مجلس محلي المحلة الكبرى بحصول الوفد على (٥) مقاعد والتجمع (٢)، والعمل (٣)، والجبهة الديمقراطية (٣) والجيل (٤) في الوقت الذي حصل فيه الوطني على (١٨١) مقعداً. وفي محافظة الفيوم التي لم تشهد أية انتخابات، أتفق على منح (٦) مقاعد للوفد و(٢) للتجمع و(٢) للناصري، بينما حصل الحزب الوطني مقابل تلك الصفقة على (٢٣٥٠) مقعداً.

## ٤- الدعاية الانتخابية

يشير القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ إلى التزام المرشح باتباع آداب الدعاية الانتخابية التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية، وأجاز القانون للمحافظ إزالة الملصقات ووسائل الدعاية الأخرى المخالفة للقرار المشار إليه. وتشير هذه العبارة الأخيرة إلى تبعية وخضوع إجراءات المحافظ -بشأن الدعاية- لقرار وزير الداخلية.

وبشأن انتخابات ٢٠٠٨، فقد أصدر وزير الداخلية القرار رقم ٣٥٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن الضوابط القانونية لتنظيم الدعاية، وقد تضمن هذا القرار ما يلي:

- أن يكون الحد الأقصى للدعاية الانتخابية للمرشح ٢٠ ألف جنيه.
- حظر استخدام دور العبادة والمدارس وكافة مؤسسات التعليم في الدعاية الانتخابية.
- حظر استخدام المباني والمنشآت، ووسائل الانتقال المملوكة للدولة أو لشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، في الدعاية الانتخابية.
- حظر تلقي الأموال من الخارج من شخص أجنبي أو جهة أجنبية أو دولية أو ما يمثلها في الداخل، بغرض الدعاية الانتخابية.
- حظر استخدام المال في تحريض الناخبين عن الامتناع عن الإدلاء بأصواتهم أو إبدائها بوجه معين. وحظر قيام المرشح بالذات أو بالواسطة بإعطاء مبالغ مالية أو مزايا عينية أو شخصية للناخبين للتأثير بها في نزاهة الانتخابات.

- حظر إنفاق الأموال العامة أو أموال شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والشركات، التى تساهم الدولة فى رأسمالها، فى أغراض الدعاية.

وهكذا، يتبين أن التنظيم القانونى للدعاية الانتخابية مثله مثل باقى الأمور المرتبطة بانتخابات المحليات، يتسم بحالة من الغموض بين قانون الإدارة المحلية وقانون مباشرة الحقوق السياسية. فبينما يحيل الأول موضوع الدعاية على وزير الداخلية، يشير الثانى لسلطات اللجنة العليا للانتخاب فى تنظيم الدعاية، وهذه اللجنة بدورها تحيل بعض اختصاصاتها فى هذا الشأن، لما ورد فى قانون مجلس الشعب بشأن الدعاية الانتخابية، والتى تتضمن أموراً لم يتناولها القرار السابق لوزير الداخلية، ومن ذلك -إضافة لما تناوله قرار وزير الداخلية- عدم التعرض لحرمة الحياة الخاصة للمرشحين، والالتزام بالوحدة الوطنية، والامتناع عن استخدام الشعارات الدينية.

وعلى أية حال، فقد أثبت الواقع أن ما جاء بشأن تنظيم الدعاية الانتخابية كان مجرد حبر على ورق، إذ باستثناء حظر تلقى المرشحين الأموال من الخارج، لم ينفذ المرشحون أياً من قواعد تنظيم الدعاية السابقة، بما فى ذلك استخدام الدين من قبل الكثيرين فى الدعاية الانتخابية، رغم أن جماعة الإخوان المسلمين قررت على لسان مرشدها رفع شعارات ضد الفساد والغلاء عوضاً عن شعار "الإسلام هو الحل". أما بالنسبة لموقف الدولة، فقد وقفت أحياناً عاجزة عن مواجهة المرشحين من كافة الأحزاب والقوى السياسية والمستقلين الذين خرقوا تلك القواعد، وأحياناً أخرى شاركت فى انتهاكها على النحو الذى جرى على الأقل فى استغلال المال العام فى الدعاية لمرشحى الحزب الوطنى الديمقراطي.

## ٥- الاقتراع ونتائج الانتخابات

تتضمن عملية الاقتراع وحسم نتيجة الانتخابات أموراً تبدأ بتحديد الهيئة الناخبة، وطبيعة النظام الانتخابي، والإشراف القضائى والاقتراع والفرز، وتنتهى بإعلان النتيجة.

### أ- الهيئة الناخبة

حدد القانون الحالى لتسجيل الناخبين، وهو قانون مباشرة الحقوق السياسية (قانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦) ولائحته التنفيذية (وهى اللائحة التى لم تتغير رغم تعديل القانون عدة مرات كان أخرها عام ٢٠٠٧ !!) حدد الهيئة الناخبة فى انتخابات المجالس الشعبية المحلية، وهى ذات الشروط الخاصة بالانتخابات البرلمانية. وقد أوضح القانون ولائحته كيفية إعداد السجلات أو الجداول الانتخابية، من خلال وزارة الداخلية، وذلك استناداً للجهد الذى تقوم به لجان القيد فى المحليات، وذلك من خلال الشياخات فى المدن، والقرى فى المناطق الريفية، عبر تدوين من تتوافر فيهم شروط الانتخاب أو حذف من يعتريه مانع من موانع الانتخاب. وهو الجهد الذى يتسم بالقصور الشديد شكلا وموضوعاً، فمن حيث الشكل، فإن هناك لبساً واضحاً بين دور وزارة الداخلية فى هذا الشأن ودور اللجنة العليا للانتخاب التى يحيل لها القانون فى بند (ب) مادة ٣ مكرراً سلطة وضع قواعد إعداد الجداول وتنقيحها. ومن حيث الموضوع، فإن تحديد الهيئة الناخبة، لا زال يتسم بعدم الدقة بسبب وجود ملايين من المؤهلين للانتخاب خارج السجلات.

ويحرم القانون من مباشرة الحقوق السياسية المحكوم عليهم فى جناية ما لم يرد إليهم اعتبارهم، والمحكوم عليهم فى جرائم السرقة أو النصب والرشوة والتزوير، ما لم يكن الحكم موقوفاً، وكذلك كل من صدر ضده حكم من محكمة القيم بمصادرة أمواله، ويكون الحرمان لمدة خمس سنوات. أما الموقوفون عن مباشرة الحقوق السياسية فهم المحجور عليهم، والمصابون بأمراض عقلية، والمشهر إفلاسهم.

وقد أكد الواقع العملى ضرورة تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية، بحيث تقوم جهة مستقلة بالإشراف على الجداول الانتخابية، خاصة مع وجود فجوة كبيرة بين عدد المؤهلين للانتخاب وعدد المسجلين، واستمرار العبث بسجلات الناخبين، وهو ما أوضحته عمليات القيد الجماعى بسبب نص المادة (١١) من هذا القانون التى تعد الثغرة الرئيسة للقيد الجماعي، وإضافة أسماء إلى سجلات الناخبين بخط اليد، وكتابة الاسم بشكل غير صحيح كأن يكون أسماً ثلاثياً لا رباعياً، وكأن يحذف منه أو يضاف إليه أو يبدل فيه أحد أحرف الاسم، وكأن يكرر الاسم أكثر من مرة مع اختلاف الاسم الثلاثى أو الرباعي، وسقوط الاسم من السجل رغم وجوده فى انتخاب سابق، ووجود أسماء لمتوفين ومهاجرين وعاملين فى الشرطة والجيش...الخ.

إضافة إلى ذلك، فإن استمرار الدور الذى تقوم به بعض الجهات الإدارية، أو التى تتسم بالقضاء الاستثنائي، فى منع إدراج الناخبين فى القوائم الانتخابية، يعد وضعاً شاذاً، جدير بالذكر أن المادة (٢) «بند٦» و المادة (١٦) من قانون مباشرة الحقوق السياسية تشيران لحرمان من يفصل من العاملين بالدولة أو القطاع العام من مباشرة حق الانتخاب، ما لم تنقض مدة خمس سنوات على هذا الفصل. كما تشيران لعضوية مدير الأمن فى المحافظة (وهو جهة إدارية) ضمن لجنة البت فى تظلمات المواطنين فى قوائم الانتخاب، بعد عرضها طوال شهر فبراير من كل عام.

من ناحية أخرى، فإن قصر مدة عرض السجلات الانتخابية على المواطنين، وهو العرض الذى يفيد فى مراجعة الناخبين للسجلات، يحتاج إلى مراجعة. إذا أن المدة المقررة فى قانون مباشرة الحقوق السياسية، والتى تحدد شهر فبراير فقط لعرض القوائم على المواطنين، و١٥ يوماً التالية فقط لاعتراض المواطنين عليها (المادتان ٥، ١٥) هى مدة غير كافية. وعطفاً على ذلك، فإن هناك حاجة ماسة لتعديل المواد ١٥ - ١٩، والتى تنص على إجراءات صعبة وبيروقراطية لتصحيح الناخبين للسجلات الانتخابية.

وخلال انتخابات المجالس الشعبية المحلية (إبريل٢٠٠٨) كان عدد الناخبين المقيدين فى السجلات عشية الانتخابات قد بلغ ٣٦ مليونا و٥٩ ألفا و٣٩٥ ناخبا، وفقاً لما ذكره مساعد وزير الداخلية ومدير الإدارة العامة للانتخابات، على أنه ونتيجة لإجراء الانتخابات بالتزكية فى العديد من الدوائر الانتخابية فى المستويات المختلفة للمحليات، فإن المدعوين للإدلاء بأصواتهم قد بلغوا نحو ٢٥ مليون ناخب فقط.

### ب- النظام الانتخابى

جرت الانتخابات السابعة للمجالس المحلية فى ٨ أبريل ٢٠٠٨ وفقاً للنظام الفردى الفردي، وهو نفس النظام وهو النظام نفسه الذى أجريت بموجبه الانتخابات الخامسة والسادسة فى ٧ أبريل ١٩٩٧ و ٨ أبريل ٢٠٠٢ على الترتيب، منذ أن سن قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الخاص بنظام المجالس المحلية. ورغم أن هذا النظام هو ذاته الذى تجرى على أساسه انتخابات مجلس الشعب خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥) وانتخابات مجلس الشورى خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠٠٧)، إلا أن الإجراءات التفصيلية لتلك الانتخابات تختلف عن نظيرتها المتبعة فى انتخابات المجالس الشعبية المحلية.

ففى انتخابات المجالس الشعبية المحلية، ووفقاً للقانون فإنه «مع مراعاة النسبة المقررة للعمال والفلاحين، يُنتخب عضو المجلس الشعبى المحلى بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات الصحيحة التى أعطيت فى الانتخاب. وفى حالة تساوى أكثر من مرشح فى عدد الأصوات الصحيحة التى حصل عليها ويقتضى الأمر إعلان فوز مرشح واحد منهم لاستكمال العدد المطلوب انتخابه للمجلس الشعبى المحلي، تجرى بينهم قرعة بمعرفة رئيس اللجنة العامة علانية، ويعلن فوز من أسفرت عنه نتيجة القرعة. وإذا تقدم للترشيح عدد متساو للعدد المطلوب أعلن فوزهم بالتزكية، وإذا كان عدد المتقدمين للترشيح أقل من العدد المطلوب أعلن فوزهم، على أن يتم استكمال باقى العدد المطلوب فى انتخابات تكميلية».

على هذا الأساس، يتبين أن وجه الشبه بين انتخابات المجالس الشعبية المحلية وانتخابات مجلسى الشعب والشورى، هو أن العضوية فى تلك المجالس لا يقل نصف عددها عن فئتى العمال والفلاحين، وفقاً لتعريفهما المذكور فى قانون مجلس الشعب (قانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢). أما ما يميز انتخابات المجالس الشعبية المحلية عن انتخابات مجلسى الشعب والشورى، فهى أن انتخابات المحليات لا تعرف انتخاب الإعادة، وبذلك فهى تختلف عن انتخابات مجلسى الشعب والشورى اللتان تشترطان لفوز مرشحيهما الحصول على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التى تم الإدلاء بها، مما يلزم الإعادة بين أعلى الفائزين فى حالة عدم حدوث ذلك، وهنا يشترط للفوز الأغلبية النسبية فى انتخابات المجلسين (الحصول على أعلى الأصوات). أما بالنسبة للفوز بالتزكية، فإن ما يميز انتخابات كل من المجالس المحلية وانتخابات مجلس الشورى عن انتخابات مجلس الشعب هى أن الأولى يشترط للفوز بالتزكية فيهما عدم ترشح العدد المطلوب فقط، وليس حصول المترشحين (أيضاً) على ١٠٪ من الأصوات الصحيحة كما فى انتخابات مجلس الشعب. أما بالنسبة للانتخابات التكميلية، فتتم فى الانتخابات الثلاثة إذا لم يتقدم الحد الأدنى المطلوب شغله.

### ج - الإجراءات الفنية للإشراف والاقتراع والفرز

كغيرها من الانتخابات، يتم تنظيم عملية الاقتراع فى انتخابات المجالس الشعبية المحلية عبر إجراءات فنية، ومن أبرز تلك الإجراءات إعداد قاعات اللجان الانتخابية، وتكوين اللجان الانتخابية، وحضور مندوبى ووكلاء

المرشحين، وأعمال فرز بطاقات الاقتراع. وعلى عكس إجراءات الترشيح سابق الإشارة إليها، والتى تتبع المحليات من حيث التنظيم، لم يشر قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ من قريب أو بعيد لتبعية إجراءات تنظيم الإدلاء بالصوت وأعمال الفرز إليه، حيث أحال قانون الإدارة المحلية تنظيم ذلك لقانون مباشرة الحقوق السياسية. فوفقاً للمادة ٨٦ من قانون الإدارة المحلية، فإن قانون مباشرة الحقوق السياسية يتولى كافة الإجراءات التى تخص انتخابات المحليات، مثلها فى ذلك مثل انتخابات مجلسي الشعب والشورى، فقد نصت تلك المادة على «مع مراعاة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية، تجرى مديرية الأمن عملية الانتخاب لعضوية المجالس الشعبية المحلية طبقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية....». وقد فسرت تلك المادة على أن يتم إشراف «اللجنة العليا للانتخاب» -التى هى بمثابة العامود الفقرى لقانون مباشرة الحقوق السياسية ولو من حيث الشكل- على العملية الانتخابية كجهة حددها القانون. صحيح أن هذا القانون الأخير جاء بتلك اللجنة منذ عام ٢٠٠٥ وأعاد تشكيلها عام ٢٠٠٧، بينما لم يعدل قانون المحليات منذ أكثر من عقد قبل تنظيم انتخابات أبريل ٢٠٠٨، إلا أنه يتحتم إعمال نص قانون المحليات بالعودة لقانون مباشرة الحقوق السياسية، طالما كان القانون الأول واجب التنفيذ.

على أنه رغم التباين فى تبعية الجهتين السابقتين، إلا أن إجراءات الإدلاء بالصوت وأعمال الرقابة على التصويت والفرز، تبنتها أيضاً الجهات الأمنية والسياسية مثلها مثل إجراءات الترشيح. لقد كان يتوجب أن تشرف على إجراءات الإدلاء بالصوت وأعمال الفرز «اللجنة العليا للانتخابات»، التى جاء بها قانون مباشرة الحقوق السياسية. وهذه اللجنة رغم ما يؤخذ عليها من مآخذ شتى باعتبارها لجنة غير محايدة، وبعض سلطاتها تتسم بالشكلية والرمزية فى مواجهة سلطات وزارة الداخلية (١). إلا أن تشكيلها وسلطاتها التى سطرها القانون -رغم كل المآخذ- تتسم بالموضوعية مقارنة باللجان التى يشكلها المحافظون، فيما يتعلق بإجراءات الترشيح.

على أنه بالمقابل لا يمكن إنكار أن انتخابات المجالس الشعبية المحلية، قد حرصت للمرة الأولى أن تتبع بعض قواعد الشفافية. وفى هذا الصدد يشار إلى أمرين، أولهما: استخدام الحبر الفسفورى بقيام الناخب بغمس أصبعه فى مداد غير قابل للإزالة إلا بعد ٢٤ ساعة على الأقل بعد الإدلاء بصوته فى الانتخابات. ثانيا: وضع بطاقات الاقتراع بعد الإدلاء بالصوت فى صناديق شفافة، بحيث تتيح للجميع التأكد من فراغها قبل بدء الاقتراع مباشرة، وبحيث يصعب إبدال تلك الصناديق أثناء النقل تمهيداً لعملية الفرز. وعلى الرغم من أن هاتين الوسيلتين حدتا إلى حد كبير من التزوير يوم الانتخاب، إلا أنهما جاءتا بعد أن تحكمت الإدارة فى عملية الترشيح بداية، بمنع المواطنين من التقدم للترشيح، كما سبق ذكره.

وعلى أية حال، فقد جرت الانتخابات فى كافة المحافظات باستثناء محافظتين فقط هما الإسماعيلية والفيوم، حيث جرت فيهما الانتخابات بالتزكية، وقد أشار محافظ الإسماعيلية، أن إعلان فوز المرشحين بهذه الطريقة سيوفر على الدولة والمحافظة والمرشحين ملايين الجنيهات. أما بالنسبة لباقى المحافظات، فإن الدوائر التى لم تتم فيها الانتخابات بالتزكية، فقد جرت فيها الانتخابات، وقد أدى انتشار ظاهرة الانتخاب بالتزكية تلك إلى انخفاض عدد اللجان التى شهدت انتخابات عملية إلى نحو ٣١ ألف لجنة فرعية وتحت إشراف زهاء ٢٤٣ لجنة عامة، بدلاً من إجرائها أمام نحو ٤١ ألف لجنة فرعية و٣١٨ لجنة عامة قبل عملية التزكية. وقد تضمنت كل لجنة فرعية أربعة أشخاص هم رئيس

---

(١) تتشكل اللجنة العليا للانتخابات من أحد عشر عضوا هم : رئيس محكمة القاهرة للاستئناف (رئيساً)، ورئيس محكمة استئناف الإسكندرية، أحد نواب رئيس محكمة النقض يتم اختياره من بين أعضاء مجلس القضاء الأعلى، وأحد نواب مجلس الدولة يختاره المجلس الخاص بالشئون الإدارية، وسبعة أعضاء غير حزبيين يعينهم مجلسا الشعب والشورى. وللجنة أمانة عامة تضم مساعد وزير العدل وممثلا عن وزارة الداخلية، بما يجعل تلك الأمانة -مثلها مثل اللجنة- غير بعيدة عن تأثير السلطة التنفيذية. وقد منح القانون اللجنة إمكانية اقتراح قواعد لتحديد الدوائر الانتخابية، وكان سكوت القانون عن تحديده لمن ستقترح اللجنة تلك القواعد (الطرف المخاطب) يشير إلى احتكار وزارة الداخلية أيضاً لهذه المهمة عملاً. من ناحية أخرى، أعطى المشرع اللجنة إمكانية إبداء الرأى فى (ولم يقل تقرير أو المشاركة فى تقرير) مشروعات القوانين المتعلقة بالعملية الانتخابية. إضافة إلى ذلك، منح القانون اللجنة سلطات كبيرة بشأن الدعاية الانتخابية، وذلك بغية تطبيق المادة الخامسة المعدلة من الدستور التى تمنع ممارسة أى نشاط سياسى على أساس دينى. إضافة إلى ذلك، منح القانون اللجنة سلطة توزيع الرموز الانتخابية.

وأمين سر ومعاونين اثنين وهم جميعاً من موظفي الدولة. أما اللجان العامة فقد ترأسها قضاة، بناء على ما قرره مجلس القضاء الأعلى من ندب القضاة للإشراف عبر تلك اللجان دون سواها، وذلك بقيام ما يتراوح بين ٣-٩ قضاة من أعضاء الهيئات القضائية بالتواجد بتلك اللجان، وبحيث تكون مهمتهم متابعة عمل اللجان الفرعية والإشراف عليها والانتقال إليها فى حالة الضرورة أو عند تلقى شكاوى تخص الاقتراع، وتلقى طعون وشكاوى يوم الانتخاب من المرشحين أو الناخبين بحيث يكون التداول فيها سراً وتعلن النتيجة بشأنها علناً، وتذليل العقبات لضمان حسن سير العملية الانتخابية تنفيذا لتوجيهات وزير العدل.

**د - إعلان نتائج الانتخاب**

تناول قانون الإدارة المحلية مسألة إعلان نتائج الانتخابات، وجعلها من سلطة المحافظ (المادة٨٦). وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل على استمرار التداخل التشريعى بين القوانين المنظمة للانتخاب فى المحليات، خاصة وأن نفس المادة السابقة تحيل عملية تنظيم الانتخابات لقانون مباشرة الحقوق السياسية، الذى تخول لجنته العليا فى مسألة إعلان النتائج. من هنا يتضح أن هناك تضارباً فى تبعية إعلان نتائج الانتخابات، وهو ما يجعل هناك ضرورة ملحة للاستجابة لمطلب تعديل قانون الإدارة المحلية، خاصة فيما يتعلق بعدم تضارب مواده مع مواد قانون مباشرة الحقوق السياسية، إضافة بالطبع لتعديل مواده المتعلقة بسلطات المجالس الشعبية المحلية الرقابية والتشريعية، فى إطار السعى العام لدعم اللامركزية.

وفيما يتعلق بنتائج الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٨، فقد فاز الحزب الوطنى الديمقراطى بكافة مقاعد المجالس المحلية البالغ عددها ٥٢ ألفاً باستثناء نحو ٥٠٠ مقعد، أى أنه حقق فوزاً يقدر بنحو ٩٦٪ من جملة عدد مقاعد المجالس المحلية. وفى هذا الشأن يذكر استناداً إلى مصادر صحفية فشل الإخوان فى الحصول على أية مقاعد، وحصول الوفد على زهاء ٢٥٥ مقعداً توزعت فى ٢١ محافظة إضافة إلى مدينة الأقصر، منهم ١٢ مقعداً فازت بالتزكية. أما التجمع فقد حصل على نحو ١٥٠ مقعداً، منهم ٢٥ مقعداً بالتزكية، والجبهة الديمقراطية على ٦ مقاعد كان منها ٤ بالتزكية فى المحلة الكبرى، وحصل الحزب الناصرى على ١٧ مقعداً فى ٨ محافظات تم جميعها بالتزكية، أما المنشقون عن الغد (جبهة موسى مصطفى) فقد حصلوا على مقعد واحد.

ويتبين من تلك النتيجة مدى الضمور الشديد الذى أصاب أحزاب المعارضة من أكثر من زاوية. فهى جميعها لم تستطع أن تقدم سوى ٣٥٠٠ مرشح على أقصى تقدير، وذلك بنسبة ١٥٪ من عدد مقاعد المجالس المحلية، الأمر الذى جعل عرضها للانكشاف أمام الرأى العام وأمام «قواعدها الاجتماعية» إذ لم تستطع رغم كل ما كانت تدعيه عن حجمها وتنظيماتها وقواعدها، وكلها أمور كان يعلم كل المتخصصين فى الشأن السياسى المصرى أنها محض مبالغات كبيرة، لم تستطع أن تدفع جميعها بعدة آلاف فى تلك الانتخابات كى توازى فى مجملها قوة الحزب الحاكم.

فى ظل هذه الأجواء قامت جماعة الإخوان المسلمين بمحاولة فاشلة لاختراق المجالس المحلية، حيث سعت للمشاركة ظناً بتحقيق نجاح محلى بعد نجاح قومى إبان انتخابات ٢٠٠٥، ولم تدرك أن المناخ الذى أجريت فى إطاره هذه الانتخابات يختلف عن نظيره الذى أجريت فى إطاره انتخابات ٢٠٠٥ البرلمانية، بعد إجراء عدد من التعديلات الدستورية والقانونية قلصت من إمكانية تكرار ما حدث، ولم تع درس انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى فى يونيو ٢٠٠٧، ثم قبلت فى مرحلة من مراحل انتخابات المحليات المساومة التى وضعت خلالها ناخبيها ومرشحيها أمام موقوفيها على ذمة القضاء العسكري، وتعالت على أحزاب المعارضة المدنية فرفضت التنسيق معهم، وألهبت الساحة السياسية بجحافل المرشحين البالغ عددهم زهاء الثمانية آلاف مرشح، الأمر الذى حفز النظام والأجهزة الأمنية ضدها وضد مرشحيها.

أما فيما يتعلق بالمشاركة فى التصويت، فلم تختلف كثيراً عن المشاركة فى الاقتراع. إذ قدرت بعض منظمات حقوق الإنسان تلك النسبة على أقصى تقدير بما يتراوح بين ٣-٧٪، رغم دعاوى شيخ الأزهر باعتبار المشاركة شهادة حق، وهو أمر رغم عدم دستوريته باعتباره نوعا من الزج بالدين فى السياسة، إلا أنه لم يسفر عن النتيجة المرجوة. ومما لا شك فيه أن أولى الأمور الهيكلية التى حكمت هذه النسبة التى لا يمكن أن يوجد لها نظير فى أية انتخابات فى العالم، هى مناخ الثقة المتدنى فى الانتخابات، والذى يجعل الناخب على إدراك كامل بأن إرادة السلطة إرادة نافذة سواء ذهب إلى صناديق الاقتراع أو بقى داخل منزله، كما حكمها المناخ الاقتصادى الشائك المتخم بالبطالة وارتفاع الأسعار، ومن ثم رغبة

الناخب فى السعى لكسب لقمة عيشه كما ارتبط ضعف المشاركة بإدراك المواطن للضعف الشديد للمجالس المحلية فى العملية السياسية، سواء فى مواجهة المركز المرتبط بالسلطة التنفيذية أو بالسلطة التشريعية، أو على المستوى المحلى بسبب هيمنة المجالس التنفيذية على المجالس الشعبية، وضعف سلطات المجالس المحلية فى مواجهة الإدارات التنفيذية التابعة لمديريات الوزارات فى المحليات. من ناحية أخرى، ارتبط ضعف المشاركة فى تلك الانتخابات بحسم غالبية نتائجها عبر أسلوب التزكية. فهذا الأسلوب الذى ينسف مفهوم الانتخابات فى مجملها ويقوم على التراضى أحياناً والتراجع تحت مؤثر الإغراءات أو التهديدات أحياناً أخرى، أفرغ العملية الانتخابية من مضمونها، خاصة أنه طال أكثر من ثلثى مقاعد المحليات. وفى هذا الصدد يشار على سبيل المثال لا الحصر، أن الحزب الوطنى نجح فى القاهرة فى حسم ٢٤ دائرة بالتزكية لصالحه. وفى الإسماعيلية والفيوم حسمت الانتخابات كاملة لصالحه ما عدا ١٠ مقاعد بالفيوم و١٨ مقعداً بالإسماعيلية حصلت عليها أحزاب الوفد والتجمع والناصري. وفى بنى سويف حسمت الانتخابات فى خمسة مراكز بالتزكية، لتبقى الانتخابات فى دائرتى بنى سويف وببا على ستة مقاعد فقط. وفى الجيزة تم حسم ١١ مركزاً بالتزكية. وفى أسوان حسم ٤٥٠ مقعداً بالتزكية توزعت على النحو التالى (١١٠) مركز (٤٨) مدن (٢٩٢) قرية. وفى الدقهلية حسم (٣٧٨٢) مقعد بالتزكية فى (٢٢٨) مستوى. وفى المنوفية حسم (٢٧٩٢) مقعداً بالتزكية. وفى كفر الشيخ حسم (٢٠٦٧) مقعداً بالتزكية فى (١٢٠) مستوى. وفى سوهاج حسم (١٦٠٤) مقعداً بالتزكية فى (٩١) مستوى. وفى الأقصر كان هناك (٤٣٢) مقعداً حسمت بالتزكية فى (٩) قرى.

وعلى أية حال، فقد جرت انتخابات المجالس المحلية وسط عنف محدود من حيث النوع كحوادث القتل على سبيل المثال. على أنها فى المقابل، جرت وسط عنف كمى واضح، ممثلاً فى مواجهة الإضرابات والاعتصامات بسبب عدم قبول أوراق الترشيح من خلال قوات الأمن، أو بسبب أعمال البلطجة التى كانت محدودة نوعاً وكثيرة عدداً كما سبقت الإشارة، والتى ارتبطت بأعمال مناصرى المرشحين فى مواجهة منافسيهم المحتملين.

# ٥ - الاحتجاجات الاجتماعية الجديدة

تصاعدت فى مصر خلال السنوات القليلة الماضية ما يمكن تسميته بالاحتجاجات الاجتماعية الجديدة، التى أضافت الكثير إلى الحياة العامة فى مصر، وعدلت فى طبيعة العلاقة النمطية بين الدولة والمجتمع. فلا يمكن إنكار أن تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» كان له أثر واضح على رفع سقف المطالب، ونشر ثقافة الاحتجاج. ونظرا لكون «كفاية» ومثيلاتها ذوات بعد سياسى عام وبحت، كان حجم هذه الحركات للجماهير محدوداً، قد لا يتجاوز المئات فى أوفر المظاهرات حظا. فليس من السهل إقناع المواطن المصرى البسيط الذى يلهث بحثا عن الرزق بأن الديمقراطية والإصلاح يجب أن يكونا على قمة أولوياته، وأن يتظاهر فى سبيلهما معرضا نفسه للملاحقة الأمنية المحتملة.

ورغم محاولة الحركة الدفع بعدد من الشعارات الاجتماعية والاقتصادية على أجندتها لجذب المزيد من المناصرين إلا أن ميدان عمل هذه الشعارات وحامليها كان لايزال الشارع المصرى، الذى لم يكن مؤهلا بعد للتظاهر بغزارة. وهكذا، سرعان ما أثبتت كفاية محدودية تجربتها وعجزها عن التواصل مع الجماهير الغفيرة. غير أن ثقافة الاحتجاج التى نشرتها كان لها مفعول أكبر من الحركة ذاتها، خاصة مع تدهور الظروف المعيشية وتزايد الشكوى من الفساد الإدارى وسوء الإدارة.

وبالتالى، لم يكن مفاجئا أن تشهد مصر موجة ثانية أو ما يمكن أن نسميه الجيل الثانى من الاحتجاجات، وكانت هذه المرة ذات طابع اجتماعى وجزئية الحيز والمطالب. حيث تم تبنى فكرة الاحتجاجات بوسائلها المختلفة للتعبير عن المطالب الحياتية الملحة والمباشرة التى أصبحت أكثر ضرورة مع تنامى عمليات خصخصة القطاع العام والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم. لكن لم يكن ميدان هذه الاحتجاجات الجديدة هو الشارع وإنما «محل العمل»، تدحرجت «كرة الثلج الاحتجاجية» من مصنع هنا إلى مصنع هناك حتى أصبحت تشكل ظاهرة عامة تستحق التوقف أمامها مطولا. فالاحتجاجات العمالية تراوحت بين الاعتصام والتظاهر والتجمهر وصولا للإضراب الكلى أو الجزئى أو التباطؤى، وبدأت من المصانع، خاصة مصانع الغزل والنسيج، وواصلت تغلغلها فى كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية وصولا إلى قطاعى الصحة والتعليم. فلم تعد بذلك قاصرة على العمال فقط وإنما امتدت لتشمل الموظفين والمهنيين، حيث كان لكل من هذه القطاعات يوم أو أيام من الاحتجاجات المطلبية. وقد ساهم النجاح النسبى الذى حظيت به هذه المظاهر الاحتجاجية فى انتشارها بين القطاعات المختلفة. حتى أنه قد أغرى البعض بالانتقال إلى مرحلة أشمل من الاحتجاجات تطال كل القطاعات فى ذات اليوم لتشكل ضغطا أكبر على الحكومة وتؤسس بذلك الجيل الثالث من الاحتجاجات المتمثل فى الدعوة إلى الإضراب العام.

## أولا : الاحتجاجات الاجتماعية والمجال السياسى

عاشت مصر منذ قيام ثورة يوليو وهى خائفة من انتفاضة سياسية يقودها تنظيم سرى أو حزب سياسى علني، أو جبهة أحزاب، وظل هذا الخطر قائما بصورة محدودة فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وتزايد فى عصر الرئيس الراحل محمد أنور السادات، واختفى تقريبا فى أواخر عهد الرئيس مبارك.

والحقيقة أن "الخطر السياسي" على أى نظام قائم مسألة واردة، ففى ظل النظم الديمقراطية يتحول هذا "الخطر" إلى صراع سلمى على السلطة بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية، وفى ظل النظم غير الديمقراطية، قد يتحول إلى انتفاضات أو ثورات شعبية أو انقلابات أو مواجهات تقوم بها القوى السياسية المختلفة ضد النظام القائم بغرض إسقاطه أو تغييره.

وقد شهدت البلاد فى السنوات الأخيرة حراكا سياسيا معقولا، ولكنه فشل فى أن يفرض على النظام إصلاحات حقيقية. وباتت السياسة مرادفا لأحزاب غائبة، وقوى احتجاجية متعثرة، وتيار إسلامى يعانى من الحظر القانونى والأمنى جعله غير مؤهل لقيادة البلاد أو المساهمة الحقيقية فى عملية التغيير السلمى والديمقراطى.

والمؤكد أن نظام الحكم واجه منذ البداية تحديا صعبا تمثل فى الإرهاب ولكنه نجح فى هزيمته عقب مواجهات أمنية عنيفة وحملات اعتقال واسعة، حصل خلالها النظام على دعم أحزاب المعارضة. ومع بداية عقد التسعينيات استقرت أوضاع البلاد أمنيا وبقى الوضع السياسى على ما هو عليه، حيث تآكل دور النخبة السياسية، وتعثرت القوى السياسية الجديدة، وزادت درجة الاحتقان والفوضى والانتفاضات العشوائية.

وتحولت الساحة السياسية الشرعية إلى نموذج نادر للفراغ والفوضى، فتراجع دور الأحزاب فى المجال العام، واكتفت بما يعرف الآن "بالوقفات الاحتجاجية" التى تضم عشرات السياسيين كبديل عن التظاهر السلمى الذى عجزت على القيام به، وبدا كل من غامر ودخل فى "قفص الشرعية" من الأحزاب القائمة أن مصيره التفكك والانهيار.

وبغياب القوى والأحزاب السياسية، وتدهور الأداء العام لمؤسسات الدولة، ظهرت الدولة الموازية كبديل عن الدولة الغائبة، وشهدنا الأحزاب الموازية كبديل عن فشل الأحزاب الأصلية، واحتجاجات العمال المستقلة كبديل عن غياب المصداقية عن نقابات العمال الرسمية.

ومع عجز المؤسسات الرسمية على التأثير فى الجماهير واكتساب ثقتها، تحولت الأخيرة إلى الحلول الفردية والاحتجاجات الفردية كبديل على الاحتجاجات السياسية.

وهكذا، أصبحنا أمام نمط جديد من الاحتجاجات غير السياسية ليست منظمة وجماعية من أجل مواجهة الغلاء ويقودها اليسار كما حدث فى انتفاضة ١٩٧٧، وليست من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية وإعلان الجهاد على إسرائيل بفضل تعبئة يقوم بها الإخوان المسلمون، وليست من أجل الاحتجاج على المادة ٧٦ أو غياب الإصلاحات السياسية، إنما من المؤكد أن ما حدث فى المحلة يعطى مؤشراً على نمط الاحتجاجات الاجتماعية القادم، والذى يستلزم مراجعة جذرية لكثير من السياسات.

## ثانيا : الملامح العامة للاحتجاجات الاجتماعية

بالنظر إلى حجم ونوعية الإحتجاجات الاجتماعية التى شملت أغلب القطاعات والمحافظات، نجد أنها رغم انتشارها، وربما تشتتها، قد حافظت على قدر من الاتساق والتشابه، على النحو التالى:

– فاجأت هذه الاحتجاجات النخبة السياسية الحاكمة والمعارضة على حد سواء، حيث كانت بمثابة تمرد صريح على هيمنة كلتيهما على الحياة العامة. كما أفرزت قيادات جديدة وبديلة شديدة الارتباط بقواعدها، الأمر الذى أحرج القيادات التقليدية ويفسح المجال فيما بعد لإزاحتها بالكامل. أتضح هذا الأمر بجلاء من خلال فشل القيادات العمالية النقابية «المنتخبة» فى سرعة حل وتطويق الإحتجاجات العمالية.

- تميزت هذه الإحتجاجات بمحدودية الحيز، إذ حدث كل منها فى مصنع بعينه أو بشركة محددة على خلفية مطالب فئوية محددة خاصة بالحقوق المالية للعاملين أو تحسين ظروف العمل. ورغم ذلك فقد حدث عدد من الإحتجاجات التضامنية فى محافظات ومصانع أخرى تشبه رجع الصدى للإحتجاجات الأصلية، مثل التظاهرات التضامنية التى قام بها عمال كفر الدوار، وعمال غزل ميت غمر، وعمال الدلتا للغزل بطنطا وزفتى، مواكبة لإضراب عمال غزل المحلة فى سبتمبر ٢٠٠٧. مما يعطى الانطباع بأن الإحتجاجات لم تعد تحدث فى جزر منعزلة عن بعضها البعض، وانما اصبح بعضها يشكل صدى للبعض الآخر.

- لم تكن النخبة العمالية الجديدة التى أدارت ونسقت الإحتجاجات المتتالية ذات خبرة قيادية كبيرة، غير أنها استطاعت مع توالى الاحتجاجات أن تطور من قدراتها التنظيمية والتفاوضية وتحقق نجاحا تلو الآخر لم يخل من بعض التضحيات.

- كانت الاحتجاجات العمالية بمثابة القاطرة لسلسلة من الاحتجاجات المشابهة فى القطاعات الأخرى مثل الموظفين والأطباء والمعلمين وأساتذة الجامعات والصحفيين. وصولا الى عدد من المواطنين المتضررين من أوضاع أو قرارات حكومية معينة مثل سائقى التوك توك المطالبين بترخيص مركباتهم، أو سائقى التاكسى والمكيروباص المحتجين على سوء أوضاع الطرق بين القرى والمدن، أو سكان منطقة عشوائية معرضة للإزالة دون وجود بدائل لإيواء السكان. غير أن هذه الاحتجاجات لاتزال متفرقة وغير منظمة ولم تصل بعد للنضج الذى وصلت إليه الاحتجاجات العمالية.

- شهدت الاحتجاجات العمالية حالة يمكن أن نسميها "تمكين" الفئات التى عادة ما تكون عازفة عن المشاركة السياسية والمجتمعية. فالشباب كان بمثابة قاطرة لها، كما شاركت المرأة بقوة غير معهودة وكانت فى مقدمة المحتجين.

- نلاحظ أن أهم الاحتجاجات وأنجحها هى تلك التى حرص منفذوها على إقامتها على عدة مراحل وبوتيرة تصاعدية. وكان إضراب موظفى الضرائب العقارية أبرز مثال على ذلك، حيث بدأوا بالاعتصام أمام مبنى وزارة المالية ثم فضوا اعتصامهم على أن يستأنفوه بعد شهرين أمام مبنى مجلس الوزراء، ممتنعين طوال هذه الفترة عن تحصيل الضرائب العقارية فى المديريات على مستوى الجمهورية، إلى أن تتحقق مطالبهم.

- تميزت مطالب الجيل الثانى من الإحتجاجات بأنها جزئية ومنطقية وقابلة للتحقيق، فهى لم تتعد صرف المستحقات المالية المتأخرة للعاملين المحتجين أو تحسين ظروف العمل وتوفير الرعاية الصحية الملائمة أو النقل الآمن. بل إن أكثر المطالب طموحا كانت إقالة إدارة المؤسسة أو المصنع بسبب سوء الإدارة أو تفشى الفساد، أى أن الأمر لم يتخذ أى صفة سياسية على الإطلاق. كما أن هذه الاحتجاجات لم تكن بأى حال من الأحوال امتدادا تنظيميا أو نوعيا لحركة كفاية، وإنما تمتعت بذاتية منفصلة وعكست رؤية مختلفة وصلت إلى حد الاستنجاد بالرئيس مبارك ورئيس الوزراء للتدخل المباشر. حتى أن المحتجين قد رفعوا فى عدد من مواقع الإحتجاج بطاقات عضويتهم فى الحزب الوطنى للتأكيد على عدم معارضتهم السياسية للحكم القائم.

## ثالثا : الاحتجاجات العمالية

لقد عكف عدد من المنظمات الحقوقية على رصد ومراقبة تطور هذه الاحتجاجات فى مختلف مواقع العمل. غير أن توصيف الاحتجاج لم يكن أمرا متفقا عليه، فحين اعتبر البعض أن الاحتجاج ينحصر فى الاعتصام أو الإضراب أو التظاهر والتجمهر، رأى البعض الآخر أن الاحتجاج يشمل تقديم الشكاوى ورفع الدعاوى القضائية أو حتى التهديد بالإضراب. الأمر الذى أدى لاختلاف عدد الاحتجاجات عن نفس الفترة من مرصد حقوقى إلى آخر. كما أن تصنيف العمال لم يكن منضبطا، فقد ينتمى إلى فئة العمال عمال المصانع والشركات العامة والخاصة فقط، أو قد يضاف إليهم العاملون أو الموظفون فى هذه المؤسسات وفى الجهات الحكومية أيضا. كما قد يتسع المفهوم ليشمل كل القطاعات باختلاف طبيعة عملها، طالما أن المنتمين إليها يعملون لحساب جهة معينة ويتقاضون أجرا فى المقابل وليس لحسابهم الخاص. ولكن تصاعد وتيرة الاحتجاجات فى مواقع العمل كانت محل إجماع من الجميع، كما يبينه الملحق الاحصائى.

وفى تناولنا هنا للاحتجاجات العمالية فسوف نركز على عمال المصانع والشركات الإنتاجية ونميزهم بذلك عن المهنيين أو الموظفين الذى ينتجون خدمات وليس سلعا. وقد كان هذا القطاع هو الأسبق فى مباشرة الإحتجاجات لعدة اعتبارات اهمها استشعار العمال تغيرا فى دور الدولة من دولة راعية للعمال إلى دولة تركز على مقياس الربح والخسارة فى المشروعات والدور الاقتصادى للدولة، بقدر أكبر من الاهتمام بالدور الاجتماعى للدولة. وتطبيق سياسات السوق، الأمر الذى أدى إلى تغيرات نوعية فى أوزان الطبقة العاملة فى القطاعات المختلفة حيث انخفض عدد العاملين فى قطاع الأعمال العام من ١,٥ مليون عامل إلى أقل من ٩٠٠ ألف عامل. على الجانب الآخر، يعانى عمال القطاع الخاص الرسمى وغير المنظم من التعدى على أجورهم واجازاتهم ومن تشغيلهم ساعات إضافية دون أن يكون لأغلبهم أية تنظيمات نقابية تدافع عن حقوقهم، حيث يبلغ عدد العاملين فى القطاع الخاص غير المنظم أكثر من خمسة ملايين عامل، كما يعمل بالقطاع المنظم حوالى ٥ ملايين عامل ويتركزون فى مناطق ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان وبرج العرب وحلوان وشبرا الخيمة والمحلة الكبرى.

على جانب آخر نجد أن عمال الغزل والنسيج كانوا الأسبق والأكثر حماسا لتبنى فكرة ووسائل الإحتجاج وحققوا بذلك مكاسب كثيرة. فقد شهد شهر فبراير ٢٠٠٧ موجة كبيرة من الاعتصامات والإضرابات عن العمل والطعام لعدد كبير من عمال الغزل والنسيج فى مختلف أنحاء الجمهورية. وقد تحددت مطالب العمال المضربين فى كل من غزل شبين الكوم، وغزل كفر الدوار، وغزل المنصورة – أسبانيا، وغزل الدلتا بزفتى وطنطا فى صرف الأرباح المتأخرة. وقد تواصلت الأزمة لأكثر من سبعة أيام. ويلاحظ أن الأيام الثلاثة الأولى للاعتصام لم تشهد تدخل أى مسئول للتفاوض من أجل فض الاعتصام، ثم بدأ التدخل على مستوى مسئولى إدارة الشركات والمسئولين النقابيين، ثم صُعد الأمر فيما بعد لوزيرة القوى العاملة والهجرة عائشة عبد الهادى، ووزير الاستثمار محمود محيى الدين. وإزاء إضراب عمال غزل شبين الكوم أصدرت وزيرة القوى العاملة فى اليوم الثالث من الإضراب بيانا اعترفت فيه بمشروعية مطالب العمال وتعهدت فيه بالحفاظ على الحقوق المالية للعمال وإلزام المستثمر الهندى الذى ستؤول إليه ملكية ٧٠٪ من الشركة بصرف العلاوة الدورية وقدرها ٧٪ فى الموعد المحدد. ويلاحظ أنه تم تعطيل التفاوض بشأن إضرابات بعض المصانع لحين ظهور نتيجة مفاوضات المصانع الأخرى، فيما يعنى التعامل مع قطاع الغزل والنسيج ككل وليس كل مصنع على حدة.

وقد أنهى عمال غزل كفر الدوار، وغزل شبين الكوم إضرابهم بعد التوصل إلى حل وسط بالتعاون مع وزيرة القوى العاملة ووزير الاستثمار يقضى بصرف قيمة الأرباح التى أعلن عنها من قبل، مع تعويضهم عن الزيادة التى طالبوا بها من خلال رفع قيمة الوجبة الغذائية من ٣٢,٥ جنيه إلى ٤٣ جنيها. وشمل هذا القرار جميع العاملين بقطاع الغزل والنسيج الذين يعانون من تدنى الأجور باعتراف الوزيرة عائشة عبد الهادى، حيث يستفيد من هذا القرار ما يقرب من ١٠٠ ألف عامل من بين ٤٠٠ ألف يعملون فى قطاع الأعمال العام. كما تقرر إقالة مجلس إدارة الشركة وتعيين أحد العاملين بقطاع الغزل مفوضا عاما لإدارة الشركة لحين تسليمها للمستثمر الأجنبي. كما تقرر صرف الأرباح التى طالب بها العمال فورا بما يساوى قيمته الإجمالية ٩,٥ مليون جنيه.

ورغم ذلك، فقد تجددت إضرابات عمال الغزل والنسيج عدة مرات لاحقة، فقد أضرب حوالى ٥ آلاف عامل بشركة بوليفارا للغزل والنسيج بالإسكندرية فى آخر مارس ٢٠٠٧.

كما تجدد احتجاج عمال شركة المنصورة – أسبانيا للملابس الجاهزة بمدينة طلخا فى شهر أبريل للمرة الثالثة خلال ثلاثة أشهر، كما امتدت الاحتجاجات من قطاع الغزل والنسيج إلى قطاعات أخرى خاصة الصناعات الغذائية مثل اعتصام عمال شركة القاهرة للزيوت والصابون بفروعها الأربعة بالقناطر والعياط وغمرة والبدرشين إحتجاجا على بيع فرع القناطر، واعتصام ٨٠٠ عامل بشركة أجواء بالسويس احتجاجا على عدم صرف الأرباح المتأخرة. وصولا إلى اعتصام ٩ آلاف عامل فى مطاحن شركتى شمال القاهرة ومطاحن جنوب القاهرة والجيزة اعتراضا على قرار وزير التضامن الاجتماعى بوقف توريد ٥٠٪ من الدقيق للشركتين، الأمر الذى اضطر الوزير إلى إلغاء قراره لاستيعاب ثورة العمال.

## رابعا : احتجاجات قطاع المهنيين

انتقلت الاحتجاجات الاجتماعية من صفوف الطبقة العاملة إلى صفوف المهنيين، حيث تبنت فئات جديدة فكرة الإحتجاج مثل الأطباء وسائر العاملين بالقطاع الصحى والمعلمين، وأساتذة الجامعات، والصحفيين الذين لجأوا للاحتجاج من أجل زيادة أجورهم وتحسين ظروف عملهم.

لعل أهم الاحتجاجات فى صفوف المهنيين هذا العام كانت تلك التى شهدها قطاع التعليم، خاصة إضراب مدرسى المعاهد الأزهرية بسبب استبعادهم من مشروع كادر المعلمين الذى تم إقراره لصالح مدرسى وزارة التربية والتعليم فى أواخر يونيو ٢٠٠٧. وقد تميز هذا الإضراب بالانتشار الجغرافى الكبير، حيث قام معلمو المعاهد الأزهرية المنتدبون لتصحيح أوراق امتحانات الثانوية والإعدادية الأزهرية بالإضراب الشامل بجميع القطاعات على مستوى الجمهورية. وقد بدأ الإضراب فور قيام ٦٥٠ من معلمى الأزهر بمركز تصحيح سوهاج، والذى يضم محافظات سوهاج وقنا والأقصر، بالإضراب ليتضامن معهم معلمو القطاع الثالث والذى يشمل الشرقية والدقهلية والسويس وبورسعيد والإسماعيلية وشمال وجنوب سيناء، ليمتد بعد ذلك إلى بقية قطاعات الجمهورية. وقد تمسك المعلمون المضربون عن التصحيح بقرارهم واتهموا شيخ الأزهر بالتخلى عنهم وعدم الدفاع عن مطالبهم، كما رفضوا كل محاولات إعادتهم إلى العمل وأرسلوا مذكرة إلى الجهات الأمنية طالبوا فيها بحمايتهم اثناء الإضراب، وقد أسفر الإضراب فى يومه الثالث عن موافقة الرئيس مبارك على تطبيق كادر المعلمين الجديد على معلمى المعاهد الأزهرية الذين يبلغ عددهم ٢٨٠ ألفا أسوة بزملائهم العاملين فى مدارس وزارة التربية والتعليم. وكلفت وزارة المالية بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة فورا لتطبيق الكادر الجديد بالتزامن مع تنفيذه لمعلمى المدارس والاستفادة من المزايا المالية والترقيات ونظام الدرجات والوظائف.

ورغم هذا النجاح الكبير لم يكن هذا الاحتجاج هو الوحيد فى قطاع التعليم، إذ سبقه وتلاه عدد من الاحتجاجات الأخرى، ففى أبريل اعتصم حوالى ٦٠٠ معلم وادارى فى الزقازيق احتجاجا على تعسف مدارس الشبان المسلمين بحرمانهم من الأجازات والحوافز والمغالاة فى توقيع الجزاءات عليهم. وفى يونيو، قام مجموعة من المعلمين بالتظاهر أمام مجلس الشعب احتجاجا على مشروع قانون الكادر الجديد. ورفع المتظاهرون لافتات تندد بالمشروع وقدموا مذكرة تؤكد أن المشروع بصورته الحالية يتضمن الكثير من البنود والمعوقات التى تمنع المدرس من الحصول على مستحقاته، بالإضافة لبنود عقابية تعرضه للفصل والإحالة للتقاعد. وفى العريش قام المعلمون بشمال سيناء بالتظاهر أمام مبنى النقابة الفرعية للمعلمين احتجاجا على مشروع الكادر الجديد. وطالب عدد كبير من مدرسى التعليم العام والفنى فى العريش والشيخ زويد باتخاذ موقف يعبر عن رفض المدرسين لمشروع القانون الجديد. وفى أغسطس، قام أكثر من ١٠ آلاف من المعلمين الإداريين بمديرية التربية والتعليم بمحافظة المنيا والإدارات التابعة لها بالتظاهر أمام ديوان عام المحافظة احتجاجا على قرار وزير التربية والتعليم بعدم أحقيتهم فى الدخول ضمن الكادر الخاص بالمدرسين. وفى أكتوبر، قام أكثر من ٨٠٠ مدرس بشمال سيناء بالاعتصام داخل مقر نقابة المعلمين احتجاجا على نقلهم بعيدا عن أماكن إقامتهم بعشرات الكيلومترات وذلك بعد أن قامت وزارة التربية والتعليم بتطبيق الكادر الخاص بالمعلمين مباشرة. فيما نظمت حركة "معلمين بلا نقابة" وقفة احتجاجية أمام مقر هيئة مفوضى الدولة وذلك أثناء نظر القضية رقم ٤٦٨٨ لسنة ٦٠ قضائية للمطالبة بفتح باب الترشيح لانتخابات النقابة العامة للمعلمين والمغلق منذ عام ٢٠٠٠.

وبالمثل، فقد نظم أساتذة جامعة القاهرة فى نوفمبر ٢٠٠٧ مظاهرة صامته أمام إدارة الجامعة طالبوا خلالها بإصلاح أوضاعهم المالية عن طريق وضع جدول مرتبات يراعى المكانة الأدبية والاجتماعية لهيئة التدريس ومعاونيهم وإعادة حقوق الأساتذة فوق السبعين. ثم أعادوا الكرة ولكن على نطاق أوسع عندما نظم أساتذة الجامعات المصرية فى ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٨ وقفة احتجاجية وإضرابا عاما عن العمل فى قاعات التدريس احتجاجا على رواتبهم المتدنية كما طالبوا بالزيادة الفورية فى الراتب الأساسى لعضو هيئة التدريس بنسبة ١٠٠٪، وعودة وضع شيوخ الأساتذة (فوق السبعين) لما قبل القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٠ الذى نص على منحهم علاوة لا تتجاوز ٧ جنيهات سنويا وإلغاء الرعاية الصحية لهم، بالإضافة إلى ضرورة زيادة الدعم الحكومى للجامعات العامة القائمة، وإنشاء جامعات حكومية جديدة لتقليل الكثافة الطلابية وتقرير بدل بحث علمى لجميع المعيدين والمدرسين المساعدين بما يعادل ١٣٤٪ من أساس المرتب بشرط الانتقال إلى الدرجة الأعلى خلال ٥ سنوات من شغل الدرجة الحالية، وتأسيس صندوق تكميلى لمعاشات أعضاء هيئات التدريس.

ويعتبر هذا الإضراب هو أكبر حركة احتجاج تشهدها الجامعات المصرية طوال تاريخها، حيث شارك فيه أكثر من ٩ آلاف أستاذ فى كافة الجامعات الحكومية البالغ عددها ١٧ جامعة، بالإضافة إلى جامعة الأزهر.

وفى محاولة استباقية لإجهاض الإضراب، وعد وزير التعليم العالى د. هانى هلال برفع دخل أساتذة الجامعات، وعقد لقاء مع رئيس الوزراء انتهى إلى تقرير عدد من المكافآت للأساتذة، إلا أن الأساتذة رفضوها لكونها مكافآت مشروطة لا تضاف لراتب الأستاذ، ولا تفى بالحد الأدنى لمطالب الأساتذة. كما لجأ رؤساء الجامعات إلى تهديد المدرسين المساعدين والمعيدين بالعقاب والإجراءات التأديبية فى حالة المشاركة فى الإضراب، غير أن اللجنة التنسيقية للإضراب طلبت من المشاركين الإبلاغ عن أى تهديد يتعرضون له. حيث اتخذت عدداً الاحتياطات القانونية لمواجهة هذه التهديدات تبدأ بحضور عدد من المحامين مع الأساتذة الذين من الممكن أن يحالوا للتحقيق، وتنتهى باللجوء إلى الاتحاد الدولى للجامعات وهو اتحاد تابع لمنظمة اليونسكو.

وقد واكب ذلك احتجاجات متفرقة شهدها القطاع الصحي، ففى مايو ٢٠٠٧ قام ٣٠ طبيبا من الأطباء وأطباء الزمالة المصرية بمستشفى الساحل التعليمى بالإضراب احتجاجا على المعاملة السيئة التى يلقاها الأطباء من مدير المستشفى وعدم تنفيذ الحكم القاضى بأحقيتهم فى الحوافز المقررة لهم. وقد استمر الإضراب ليوم واحد حتى وافق مدير المستشفى على تلبية مطالبهم. وفى يونيو، قام أطباء مستشفى بنى سويف بالاعتصام احتجاجا على استمرار مدير المستشفى فى منصبه برغم ما يقوم به من إهانات وانتهاكات ضدهم كان آخرها نقل زملائهم تعسفيا خارج المستشفى دون مبرر. كما تظاهر مئات الأطباء أمام مبنى وزارة الصحة بالقاهرة ورفعوا لافتات تطالب بكادر خاص للأطباء أسوة بالمعلمين. وفى يوليو، قام أكثر من ألف طبيب من أطباء الأقاليم بالتظاهر أمام معهد ناصر احتجاجا على قرار وزارة الصحة المفاجئ بسحب أوراق النيابات للأطباء المكلفين بالرغم من إعلان الوزارة تحديد الفترة من ١٤ وحتى ٢٢ يوليو لسحب الأوراق.

ويلاحظ أن احتجاجات القطاع الصحى قامت بالأساس احتجاجا على سوء إدارة المنشآت الطبية أو للمطالبة بالكادر الخاص للأطباء. وكما يتضح من العرض السابق لعدد من الاحتجاجات «الصحية» أنها متفرقة وتفتقد للتنسيق والتنظيم، الأمر الذى انعكس خلال الجمعية العمومية الطارئة لنقابة الأطباء فى فبراير ٢٠٠٨، حيث صوت خمسة آلاف طبيب على تنظيم إضراب عام فى جميع النقابات الفرعية على مستوى الجمهورية، احتجاجا على ما اعتبروه مماطلة وظلماً صارخاً تمارسه الحكومة فى حقهم، معربين عن استنكارهم الشديد وإهدار حقهم المشروع فى إقرار كادر مالى خاص، يحقق لهم مستوى معيشياً لائقاً. وقد نظم الأطباء خلال جمعيتهم العمومية اعتصاماً مطولاً استمر خمس ساعات، فيما منع الأمن عدداً من الأتوبيسات التى تحمل مئات الأطباء الذين جاءوا من مختلف المحافظات للمشاركة. ولكن مجلس النقابة العامة للأطباء والنقابات الفرعية قرر فيها بعد تعليق الإضراب الذى كان مقررا يوم ١٥ مارس، لحماية الأطباء من المساءلة القانونية، ولحين دراسة مشروعية عدم جواز الإضراب فى المستشفيات والمراكز الصحية، واستبدال قرار الإضراب بوقفات احتجاجية أمام النقابة العامة والنقابات الفرعية.

وعلى الجانب الآخر، وفى محاولة لتطويق الأزمة ومنع تفجرها اجتمع رئيس الوزراء بوزير الصحة د.حاتم الجبلى ونقيب الأطباء د. حمدى السيد لوضع خطة لتحسين أوضاع الأطباء والأطقم الطبية بمختلف تخصصاتها ماديا ومهنيا، مع زيادة بدل الأطباء والنوبتجيات وتحسين دخول شباب الأطباء للنهوض بأحوالهم فى إطار برنامج الحكومة للارتقاء بمستوى الرعاية الصحية فى مصر. غير أن نقيب الأطباء عاد وأعلن أن موازنة العام الجديد خلت من الزيادات التى كان قد تم الاتفاق عليها، على اعتبار أن الزيادة فى أجور الأطباء لن تغطى سوى ٣٠٪ منهم فقط فى مرحلتها الأولى. كما أكد أن المفاوضات بين النقابة والدولة ستستمر، باعتبار أن النقابة لا تقبل تحسين أجور فئة من الأطباء دون باقى الفئات. من جهة أخرى، استؤنفت الوقفات الاحتجاجية للأطباء فى ٢٣/ ٤/ ٢٠٠٨، حيث شملت وقفات فى مستشفيات بالقاهرة والإسكندرية ودمياط وبنى سويف ومحافظات أخري، للمطالبة بكادر جديد، فيما تم إجهاض وقفة أطباء الدقهلية قبل تنظيمها. وقد تمت الوقفات بعد الساعة الثانية عشر ظهراً، لضمان عدم إعاقة سير العمل، مع استمرار أطباء الطوارئ وطاقم النوبتجية بأماكن عملهم لتقديم العلاج للحالات الطارئة. ورغم ذلك فقد أحيل طبيبان بمستشفى دمياط العام للتحقيق بسبب مشاركتهما فى الوقفات الاحتجاجية.

ولم يقتصر الأمر على المعلمين والأساتذة والأطباء، بل امتدت إلى صفوف المحامين أيضا، ولكن على نطاق أضيق. فشهدت مقار المحاكم عددا من المظاهرات والوقفات الاحتجاجية للمطالبة بتحسين ظروف العمل للمحامين داخل المحاكم. فقد تظاهر ما يقرب من ٥٠٠ محام أمام مجمع محاكم شمال الجيزة احتجاجا على الأوضاع السيئة للمحكمة والتى لا تليق بهم وطالبوا بتخصيص « مصعدين » و ٥ حجرات للمحامى بدلا من غرفة واحدة. وبالمثل، ، قام عشرات المحامين بالاعتصام احتجاجا على قرار رئيس محكمة الإسماعيلية بغلق جميع أبواب المجمع وتخصيص باب واحد لدخول وخروج المتقاضين مما تسبب فى تكدس المحامين بلا مبرر أمام هذا الباب الوحيد.

كما شهدت الساحة الصحفية احتجاجات مماثلة ضد إدارات المؤسسات الصحفية وضد عدم قيد الصحفيين بالنقابة. ففى يوليو ٢٠٠٧ نظم صحفيو «نهضة مصر» وقفة احتجاجية أمام نقابة الصحفيين احتجاجا على عدم قيدهم بجداول النقابة ورفض مسئولو النقابة استلام أوراقهم لعرضها على المجلس. وفى يونيو قام ١٢ صحفيا بجريدتى «الغد» (التابعة لأيمن نور) و«الدستور» بالاعتصام احتجاجا على عدم إدراجهم فى لجنة القيد بنقابة الصحفيين. وكانت لجنة القيد قد أعادت أوراق صحفى الدستور لتعديل الراتب الأساسى الموجود فى العقد ثم رفضت قبول أوراقهم مرة أخرى بدعوى عدم دفع رئيس مجلس إدارة الدستور نسبة الـ ٢ ٪ من الإعلانات المخصصة للنقابة، فيما رفض مجلس النقابة قيد صحفيى جريدة الغد بحجة وجود إصدار آخر مما يهدد استقرار الجريدة.

أما صحفيو دار التعاون، فقد قاموا بالاحتجاج للمرة الأولى فى يونيو، حيث اعتصم نحو ٣٠ صحفيا احتجاجا على طرح أراضى الدار للبيع كخطوة أولى نحو خصخصتها، مطالبين بصرف بدلات المجلس الأعلى للصحافة والتى أوقفت الدار صرفها منذ ٦ أشهر. ثم أنهوا الاعتصام بعد تعهد رئيس مجلس الإدارة بصرف البدلات المتأخرة واستثمار أرض الدار بدلا من بيعها. ثم عاود نحو ٥٠ صحفيا الاعتصام فى يناير ٢٠٠٨ احتجاجا على تعسف رئيس مجلس الإدارة ضدهم وتهديدهم بالاعتداء عليهم على يد عمال المطابع التابعين للمؤسسة، وطالب المعتصمون بصرف حقوقهم المالية المتوقفة منذ شهور.

وعاد صحفيو وعمال دار التحرير للتظاهر مرة أخرى فى يناير ٢٠٠٨ أمام مبنى المؤسسة احتجاجا على عدم صرف حوافز ومكافآت من أرباح المؤسسة أسوة بزملائهم فى مؤسستى الأهرام والأخبار. كما تظاهر صحفيو «الشعب» لسان حال حزب العمل (المجمد) أمام نقابة الصحفيين احتجاجا على استمرار تجميد الحزب والجريدة منذ سبعة أعوام بالمخالفة لحكم قضائى يقضى بعودتها.

## خامسا : احتجاجات قطاع الموظفين

انتقلت ظاهرة الاضطرابات أيضاً إلى الموظفين، خاصة موظفى المصالح الحكومية. وكان إضراب موظفى الضرائب العقارية خير شاهد على نجاعة الإضرابات كوسيلة لاسترداد الحقوق المشروعة للعاملين. وكان العاملون فى مديريات الضرائب العقارية قد نظموا اعتصاما أمام وزارة المالية فى أكتوبر ٢٠٠٧، احتجاجا على عدم نقل تبعيتهم لوزارة المالية. ثم اتُفق على فض الاعتصام سريعا، إلا أن العاملين بمديريات الضرائب العقارية قرروا الامتناع عن تحصيل إيرادات هذه الضرائب والانتظار فى مكاتبهم بجميع المحافظات لحين الحصول على حقوقهم، وذلك حتى لا يتم تسويف قضيتهم، وهو الأمر الذى يُكلف الدولة مالاً يقل عن عن ٢٠٠ مليون جنية نتيجة لتوقف تحصيل الضرائب.

ثم عاود نحو ٥٥ ألف موظف بمديريات الضرائب العقارية بالقاهرة والمحافظات إعلان إضرابهم عن العمل فى بداية شهر ديسمبر ٢٠٠٧، واعتصم عدة آلاف من بينهم ٧٥٠ سيدة أمام مقر رئاسة مجلس الوزراء لمدة عشرة أيام كاملة افترشوا خلالها الأرصفة ليلا ونهارا. وقد فشلت عدة محاولات قام بها رئيس نقابة البنوك، فى تهدئة الموظفين وامتصاص غضبهم فى حضور عبد الرحمن خير عضو مجلس الشورى ونائب رئيس اتحاد العمال، فضلا عن عدة وعود تلقاها المعتصمون من المسئولين بوزارة المالية ببحث مطالب المعتصمين، إلا أن المعتصمين رفضوا إنهاء اعتصامهم قبل إصدار قرار فوري. وقد تزايدت أعداد المعتصمين يوما تلو الآخر نظرا لتوافد الآلاف من مديريات الضرائب بالمحافظات، للتأكيد على تضامنهم مع زملائهم. وإزاء الوجود الأمنى الكثيف المصاحب للاعتصام طالب المعتصمون

مسئولى أجهزة الأمن بتوسيع نطاق الحواجز الأمنية التى فرضت عليهم من أجل استيعاب المعتصمين المتوافدين. وفى اليوم السابع أجبرت هذه الإجراءات مسئولى رئاسة مجلس الوزراء على طلب ممثلين رسميين عن المعتصمين، للتفاوض معهم بشأن الأزمة، وذلك للمرة الأولى منذ بدء الاعتصام.

ويُذكر أن الاعتصام الذى دام حوالى عشرة أيام قد شهد هتافات حادة ضد وزير المالية ورئيس الوزراء، وأخرى مؤيدة للرئيس مبارك. الأمر الذى يؤكد على أن الإضراب كان مطلبيا وليس سياسيا، خاصة أن المعتصمين قد رفضوا طلبا من نواب عن كتلة الإخوان المسلمين بنقل الاعتصام إلى مقر مجلس الشعب، وذلك لرفع شبهة التسييس عن الإضراب.

وقد تتابعت اعتصامات الموظفين وإن لم تكن بنفس النجاح والتنظيم الذى ميز إضراب موظفى الضرائب العقارية. ففى فبراير ٢٠٠٨ قام العاملون بالشئون الاجتماعية بالاعتصام أمام مجمع المصالح الحكومية بالجيزة، وشارك فى الاعتصام العديد من العاملين بمختلف محافظات الجمهورية مطالبين بمساواتهم بموظفى التضامن الاجتماعى. وفى مايو ٢٠٠٧ قام عدد كبير من موظفى بنك التنمية الصناعية بالاعتصام احتجاجا على تجاهلهم فى حركة الترقيات الأخيرة التى لم تشمل سوى ٦٠ موظفا فقط. وأكد المعتصمون غموض معايير الترقى ومخالفة رئيس مجلس الإدارة لوائح البنك الداخلية فى ذلك الشأن. وفى أبريل ٢٠٠٧ توجه عدد محدود من العاملين بهيئة الطاقة الذرية إلى قصر الرئاسة بعابدين للمطالبة بحقهم فى التثبيت متجاهلين ومتخطين بذلك كل من وزيرة القوى العاملة ووزير الاستثمار ووزير الكهرباء والطاقة.

## سادسا: احتجاجات قطاع المواصلات

وفى هذه الأثناء امتدت الإحتجاجات الى قطاع حيوى جديد هو قطاع النقل العام والخاص على حد سواء، وذلك للمطالبة بصرف الحوافز والمكافئات تارة، واعتراضا على قرارات تعسفية تارة أخرى. وقد بدأت موجة الاحتجاجات فى قطاع النقل العام فى شهر مايو حيث اضرب نحو ٥ آلاف عامل بهيئة النقل العام فى ١١ جراجا بالقاهرة والجيزة احتجاجا على المعاملة السيئة التى يتعرضون لها من جانب قيادات الهيئة. وطالب العمال المضربون بزيادة الأجور وعودة الزى الرسمى وإلغاء القرار رقم « ١٠ » بشأن الحافز المميز، ومنح السائقين الحق فى عمل «معارضة» على المخالفات المرورية، وصرف بدل العدوى والعلاوات التشجيعية وبدل طبيعة العمل وتحسين مستوى مستشفى هيئة النقل العام. وقد نشأ عن الإضراب تعطل فى حركة النقل بالقاهرة وبعض خطوط الجيزة إلى حد كبير.

وقد اعتبر رئيس هيئة النقل العام أنه تمت الاستجابة لـ٩٠٪ من مطالب العمال المضربين، وأصدر منشورا وزعه على جراجات النقل العام أكد فيه موافقة رئيس الوزراء على زيادة حافز مكافآت الإيراد للسائقين والمحصلين لتصل إلى ٦٪ بعدما كانت ٣٪، وزيادة النسبة المقررة من حافز الإيراد لعمال الهندسة بإجمالى ١٣ مليون جنيه، على أن يتم الصرف اعتبارا من الأول من مايو بأثر رجعي، مما أدى بالعمال إلى تعليق إضرابهم مؤقتا مهددين بإعادة تصعيد احتجاجاتهم فى شهر يوليو ٢٠٠٧، إذا تم تجاهل إقرار نحو ١٧ مليون جنيه من ميزانية الهيئة تحت بند تحسين أجور العاملين بالهيئة.

وخلال الأسبوع نفسه امتدت الاحتجاجات إلى مترو الأنفاق، حيث اعتصم حوالى ٤٠٠ عامل بجهاز تشغيل مترو الأنفاق بمقر محطة حسنى مبارك، احتجاجا على تدهور أوضاعهم المالية ومماطلة الإدارة فى تنفيذ قرارات وزير النقل بشأن زيادة الحوافز والأرباح. وقد طالب المعتصمون المنتمون لأربع شرائح بجهاز مترو الأنفاق، بزيادة الحوافز وصرف بدل نقدى عن كل يومى عمل أسوة بالسائقين، إضافة إلى زيادة عدد أيام الأجازات الممنوحة لهم، خاصة أنهم يعملون لمدة ١٢ ساعة يوميا.

وتجدد اعتصام العاملين بمرفق مترو الأنفاق عدة مرات بعد ذلك، ففى يونيو اعتصم العشرات من سائقى ومساعدى قطارات مترو الأنفاق وافترشوا القضبان فى محطة أحمد عرابى إحتجاجا على إصابة زميلين لهم وعدم تلقيهما العلاج اللازم فى مستشفى السكة الحديد الذى رفض استقبالهما. وقد تسبب الاعتصام فى تعطيل حركة سير القطارات إلى أن تم نقل المصابين لمستشفى آخر.

وفى ديسمبر امتدت احتجاجات قطاع المواصلات العامة الى المحافظات، حيث قام ٦٠٠ عامل بمرفق النقل العام

بالمحلة الكبرى بالإضراب عن العمل احتجاجا على قرار الإدارة تخفيض قيمة ساعات العمل الإضافية بنحو ٥٠٪. وطالب العمال المعتصمون بإقالة اللجنة النقابية لتواطؤها مع الإدارة، وبصرف الحوافز والأرباح أسوة بعمال النقل العام بالقاهرة. وفى محطة سكك حديد مصر قام أكثر من ١٥٠ عاملا بالأمن الصناعى والصحة المهنية بالاعتصام احتجاجا على عدم صرف مستحقاتهم فى حافز الورش والرحلات والعمل الإضافى وبدل وجبة أسوة بباقى العاملين. وطالب المعتصمون بالسماح لهم بممارسة مهامهم فى التفتيش على القطارات لمنع الحوادث. بينما قام ملاحظو «البلوكات» ومراقبو الأبراج والمنافذ بالمنطقة الجنوبية بالسكة الحديد بأسوان بالتظاهر مطالبين برفع قيمة الحوافز والأجور الإضافية عن ساعات العمل نظرا لضعف المرتبات وانخفاض قيمة الأجر وذلك فى فبراير ٢٠٠٨. كما اعتصم نحو ٢٠ من سائقى ومساعدى القطارات المتجهة إلى الإسكندرية وبورسعيد والزقازيق وطنطا، احتجاجا على ما وصفوه بـ«إهمال هيئة السكة الحديد الاستراحات المخصصة لهم». وطالبوا بالمساواة بسائقى مترو الأنفاق، ووقع المعتصمون فى كشوف المأموريات برفضهم مزاولة الأعمال المطلوبة منهم لحين انتهاء الهيئة من تحسين استراحاتهم، مذكرين باحتجاجات أخرى كانوا قد قاموا بها فى بداية عام ٢٠٠٧، حيث تجمهر ٧٠٠ سائق قطار أمام القطار التوربينى ٩١٧ المتوجه إلى الإسكندرية وعطلوا قيامه لمدة ربع ساعة احتجاجا على استمرار العمل بالمادة ١٠٨ مكرراً من لائحة السكك الحديدية بشأن «التشريك الطبى» (الذين يتركون الخدمة لأسباب طبية وصحية). وقد سارع رئيس هيئة السكة الحديدية بالاستجابة لمطالب السائقين، ووافق الوزير على صرف ٦٠٪ مما كان يتقاضاه العامل قبل التشريك، بالإضافة إلى صرف يوم العمل بالكامل الذى كان يتقاضاه مع مراعاة أن ينقل المشركين طبيا لوظائف مناسبة. وكان حوالى ١٢٠٠ سائق قطار بهيئة السكك الحديدية قد وقعوا على مذكرتين بمطالبهم رُفعتا لكل من السيد/ جمال مبارك الأمين العام المساعد للحزب الوطني، والمهندس محمد لطفى منصور وزير النقل فى مايو ٢٠٠٧. وقد تضمنت المذكرتين أربعة مطالب محددة هى تأمين كابينة القيادة، وصرف ١٠٠٪ بدل مخاطر أو زيادة بدل طبيعة العمل ليصبح ١٥٠٪، وإدراج درجة كبير للسائق أسوة بالعاملين بالدولة، وصرف حافز علاوة على الدرجة أسوة بسائقى المترو.

وامتدادا لاحتجاجات المواصلات العامة، قام نحو ١٥٠ عاملا ومهندسا بجهاز تشغيل نفق الأزهر بالقاهرة بالاعتصام أمام المبنى الإدارى للمحافظة مطالبين بتعيينهم بدلا من عقود العمل المؤقتة التى يعملون بها منذ سبع سنوات.

غير أن احتجاجات المواصلات الخاصة كانت أعم وأشمل على نحو لا يمكن حصره. وقد تمحورت أساسا حول رفض بعض القرارات الحكومية أو المحلية التى تمس مصالح السائقين. ففى مايو ٢٠٠٧ أضرب سائقو الميكروباص بمحافظة القليوبية على جميع الخطوط اعتراضا على قرار المحافظ بتوقيع غرامة ٥٠٠ جنيه على السيارات المخالفة لخطوط السير وأعلن السائقون استمرار الإضراب إلى حين تراجع المحافظ عن قراره.

من جهة أخرى شهد موقف سيارات الأجرة بعبود احتجاجين خلال أربعة اشهر، الأول فى أغسطس ٢٠٠٧، حيث قام سائقو محافظتى المنوفية وكفر الشيخ بالإضراب عن نقل الركاب احتجاجا على رفض المسئولين للاستجابة لشكاواهم المتكررة بإقامة مظلات بأماكن انتظارهم بمجمع مواقف سيارات الإقليم أسوة بمواقف سيارات المحافظات الأخري. والثانى فى يناير ٢٠٠٨ حيث تظاهر العشرات من السائقين احتجاجا على تعنت نقطة مرور الموقف التى اتهموها بحبس «الميكروباصات» وعدم الإفراج عنها إلا بعد دفع مبالغ مالية كبيرة.

ومن جهة ثالثة تسبب التوك التوك فى عدد من الاحتجاجات المؤيدة والرافضة له على حد سواء، وإضراب حوالى ٢٠٠ سائق تاكسى احتجاجا على انتشاره فى شوارع المدينة مما أدى إلى قطع أرزاقهم. وفى يناير ٢٠٠٨ تظاهر العشرات من أصحاب "التوك توك" بالجيزة أمام مجمع التحرير احتجاجا على مصادرة مركباتهم. وقد اعترضت قوات الأمن طريقهم واحتجزتهم أمام المجمع لساعات طويلة حتى لا يواصلوا طريقهم إلى مجلس الشعب.

كما طالت الاحتجاجات سائقى الشاحنات حيث قام نحو ١٥٠ سائق شاحنة فى نوبيع بسيناء بالإضراب عن العمل احتجاجا على قرار هيئة السلامة البحرية بمنع الشاحنات المغادرة لمصر باتجاه الدول العربية بملء خزانين للوقود والاكتفاء بخزان واحد فقط وتفريغ الثانى والاحتفاظ بكمية ١٥٪ فقط من الوقود فى الخزان الإضافى. فضلا عن تظاهر ٢٠٠ سائق شاحنة على طريق العين السخنة احتجاجا على فرض رسوم جديدة لمرور الشاحنات وصلت

إلى ٥٥٠ جنيها على جميع الشاحنات بغض النظر عن أوزانها. وفي إبريل ٢٠٠٨ تسبب قرار محافظ القاهرة بمنع مرور سيارات النقل بمنطقة وسط البلد وشارع الأزهر باعتصام حوالى ٣٠٠ سائق نقل أمام محافظة القاهرة احتجاجا على القرار.

ويلاحظ أن أغلب هذه الاحتجاجات لم تثمر أى نجاح يذكر، فهى لا تعدو أن تكون أكثر من تسجيل موقف، على عكس احتجاجات قطاع المواصلات العامة التى نجح معظمها لأنها تهدد بشلل القطاع الأكثر حيوية فى المجتمع المصرى، فضلاً عن أن أغلبها قد حدث فى القاهرة الكبرى.

## سابعا : احتجاجات ضد قرارات حكومية ومحلية

تشمل هذه الاحتجاجات عدة فئات لا يجمع فيما بينها إلا تضررها من تقصير أو قرارات أصدرتها الحكومة أو الأجهزة المحلية، مما اضطرها إلى اللجوء إلى الاحتجاج بالتظاهر أو الاعتصام.

تمثلت أهم هذه الاحتجاجات فى ما عُرف بمظاهرات «العطش» التى تواصلت خلال شهرى يوليو وأغسطس فى عدة محافظات وفى مقدمتها القاهرة والجيزة والدقهلية والغربية والمنيا والمنوفية وكفر الشيخ ثم امتدت إلى الإسماعيلية والأقصر وشمال سيناء. وقد شملت هذه الاحتجاجات تظاهر الأهالى الغاضبين من انقطاع المياه واعتصام المزارعين فى أراضيهم المهددة بالبوار. فقد نظم أهالى قرى ٣٤ و٢٦و٣٨و٤٩ والبنزينة بمنطقة الحفير بمحافظة الدقهلية مسيرات احتجاجية هتفوا خلالها ضد الحكومة واتهموها بتجاهل مطالبهم. ورفضوا عرضا قدمته شركة مياه الشرب بالدقهلية بوضع خزان سعته متر مكعب واحد داخل كل قرية، وأكدوا أن ذلك لا يكفى احتياجاتهم، حيث يصل سكان كل قرية إلى ٥ آلاف مواطن، وقد تواصلت احتجاجهم لعدة أيام. كما اعتصم أهالى قرى الضهرية، وكفر الترعة القديم، والعويضة بمركز شربين، وأهالى قرية كفر غنام بمركز السنبلاوين لعدة أيام على التوالى داخل أراضيهم احتجاجا على انقطاع مياه الرى، الأمر الذى تسبب فى إتلاف زراعاتهم. وقد سبق لأهالى قرية برج البرلس أن قاموا بقطع الطريق الدولى بسبب انقطاع مياه الشرب عنهم، للمطالبة بتدخل المسؤولين لإيجاد حل نهائى لمشكلة مياه الشرب بدلاً من المسكنات والعمل بنظام المناوبة. وفى بنى سويف تجمهر المئات من مواطنى قرى «الجهاد» و«المنشية» و«الجيش» و«التضامن» التابعة لمركز «سمسطا»، بسبب انقطاع مياه الشرب، وإصابة بعضهم بأمراض الفشل الكلوى نتيجة تلوث المياه، مؤكدين تعطل محطة المياه الموجودة فى القرية، وناشدوا الرئيس مبارك التدخل لإنقاذهم من الهلاك. فيما هدد مواطنو منطقة «العبور»، التابعة لحى ثان الإسماعيلية، بإقامة دعوى قضائية ضد المحافظ بسبب رفضه مطالب المواطنين بإقامة محطة لمياه الشرب فى القرية المحرومة من المياه منذ ٢٠ عاماً، بينما أقام نافورة عملاقة فى قرية «نفيشة» المجاورة تكلفت نحو مليون جنيه.

وقد أكد الأهالى المتظاهرون فى قرى الدقهلية تعرضهم لضغوط أمنية كبيرة تُخيرهم بين فض المظاهرة والاعتقال، إلا أنهم واصلوا احتجاجاتهم لعدة أيام ولم يرضخوا للضغوط. وقد استجابت وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية لهذه الاحتجاجات باتخاذ سلسلة من الإجراءات، حيث أصدر الوزير أحمد المغربى قراراً بإرسال سيارات ومحطات متحركة لتوصيل المياه إلى المناطق المحرومة. فقد أرسلت الشركة القابضة لمياه الشرب ٤ سيارات ومحطات متحركة إلى بعض قرى الدقهلية وكفر الشيخ على وجه الخصوص، بينما عقدت وزارة الإسكان اتفاقيات مع عدد من المؤسسات التمويلية الأوروبية، للمساهمة فى مشروع تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحى فى محافظات الشرقية والغربية والبحيرة ودمياط.

وقد تميزت هذه الاحتجاجات بانتشارها الجغرافى الكبير ورغم عفويتها وعدم التنظيم بين منفذيها إلا أنها أحدثت أثرها ولفتت نظر المسئولين الذين أسرعوا للاستجابة لمطالب الأهالى المحتجين. وسرعة الاستجابة هنا نسبية نظرا لأن مد خطوط وشبكات جديدة لمياه الشرب والصرف الصحى تتطلب وقتا طويلا، إلا أن الاستجابة بإرسال سيارات لنقل المياه كانت وسيلة مؤقتة للحل الآنى للأزمة. وهكذا، يمكن القول أن احتجاجات الأهالى لفتت النظر لمشكلة كبيرة واستدعت حلولا لحظية لهذه المشكلة، غير أنه لا يمكن الجزم بنجاح الاحتجاجات فى إيجاد حل جذرى للأزمة.

وإذا كانت احتجاجات العطش قد آتت بعض ثمارها، فإن عدداً كبيراً من الاحتجاجات المتفرقة لم تحقق نفس

النتيجة، نظرا لتبعثرها وعدم تكرارها وتفرق منفذيها لحظة انتهائها. ورغم أن احتجاجات الفئات التى تضررت معيشتها أو أعمالها جراء تقصير أو قرار من جانب جهة حكومية أو محلية هى الأقل تأثيرا بين الاحتجاجات الأخرى، إلا أنها إذا ما تفجرت من جديد قد تكون الأعنف، ذلك أنها ليست خاضعة لأى جهة نقابية أو تنظيمية يمكن التفاوض معها، الأمر الذى يجعل تحركها مفتوحا على كل الاحتمالات بما فى ذلك العنف العفوي.

## ثامنا : إضراب ٦ أبريل الجيل الثالث من الاحتجاجات

بعد نحو ثلاثة أعوام من الاحتجاجات الفئوية المتفرقة شهدت إضراباً عاماً وشاملاً فى كافة القطاعات. فقد لاقت الدعوة إلى الإضراب العام فى ٦ أبريل ٢٠٠٨ استجابة واسعة فى أوساط الشباب، خاصة على الموقع الالكترونى «فيس بوك» Face book وقد جاءت الدعوة إلى الإضراب احتجاجا على الغلاء بشكل أساسي، إلا إن مطالب الإضراب شملت أيضا تحسين الأجور والتعليم والمواصلات والصحة وانتقدت التعذيب وتعسف الشرطة والاعتقالات والفساد والمحسوبية. وقد شارك فى الحملة الداعية إلى الإضراب أعداد كبيرة من الشباب بشكل عفوى وبوسائل مبتكرة وغير تقليدية عبر الانترنت من خلال المنتديات والمواقع الاجتماعية والمجموعات البريدية والمدونات التى نشرت ملصقات الإضراب بكثافة، فضلا عن رسائل المحمول وتوزيع ملصقات ومنشورات داعية للإضراب فى الجامعات والمواصلات العامة والشوارع. وقد أخذ الإضراب أشكالاً ومظاهر عدة كما حددها بيان الإضراب، شملت الامتناع عن شراء أى سلع أو البقاء فى المنزل، وعدم الذهاب إلى العمل أو الجامعة أو المدرسة، أو المشاركة فى وقفات احتجاجية فى الميادين العامة أو حتى الاكتفاء بارتداء ملابس سوداء، أو وضع أعلام مصر ورايات سوداء على الشرفات. على الجانب الآخر، استعدت أجهزة الدولة لمواجهة الإقبال المتصاعد على الإضراب، فتم توزيع منشور سرى على المصالح الحكومية والمدارس يحذر كل من يتغيب يوم الإضراب بالإحالة إلى الشئون القانونية. كما استبقت الأجهزة الأمنية الإضراب بالانتشار الكثيف فى الميادين العامة فى محاولة لمنع التجمعات والمظاهرات التى دعا إليها منظمو الإضراب.

وفى المحلة اعتزم عمال الغزل المشاركة فى الإضراب واستنكروا إجبار رئيس الاتحاد العام للنقابات العمالية عدداً من قيادات العمال بالتوقيع على إقرار بعدم المشاركة فى الإضراب. فيما أعلن عمال شركتى كفر الدوار والحرير وصباغى البيضا الإضراب تضامناً مع عمال المحلة. وقد أصدرت وزارة الداخلية بيانا حذرت فيه من اتخاذ إجراءات حازمة وفورية» ضد أى محاولة للتظاهر أو الدعوة إلى الإضراب، ورغم التحاق معظم القوى السياسية المعارضة للدعوة إلى الإضراب، إلا أن استحداث الفكرة لم يكن ناشئا من جانب هذه القوى، بل من مجموعة من شباب المدونين الذين تفاعلوا مع احتجاجات العمال والموظفين. وقد امتنعت حركة الإخوان المسلمين عن المشاركة فى إضراب ٦ إبريل الذى نجح ولو جزئيا بعيدا عن حوادث التخريب التى صاحبته فى المحلة، و لكنهم شاركوا فى إضراب ٤ مايو الذى لم ينجح كليا.

وفى المحلة طوقت قوات الأمن مصنع الغزل والنسيج بالكامل بينما انتشرت المئات من العناصر الأمنية التى ترتدى زيا مدنيا بكثافة داخل المصنع بهدف إجهاض الإضراب العام. وكان عمال الوردية الليلية التى تنتهى مع ساعات الصباح الأولى قد رفضوا مغادرة المصنع معلنين إضرابهم وانتظار زملاء الوردية الصباحية لمشاركتهم الإضراب. غير أن قوات الأمن منعت عمال الوردية الصباحية من دخول المصنع، وتدخلت لفض إضراب الوردية الليلية، ثم سمحت لعمال الوردية الصباحية بالدخول بعد تفتيشهم واحتجاز قيادات العمال الذين دعوا للإضراب، الأمر الذى أجهض إضراب العمال وأجبرهم على الانتظام فى العمل. غير أنه وبعد انتهاء الوردية الصباحية قامت مظاهرة حاشدة فى حوالى الساعة الرابعة والنصف عصرا، تجاوز عدد المشاركين فيها الـ ٧ آلاف شخص بميدان «الشون» بمدينة المحلة. وحاول الأمن فض المظاهرة بكافة الوسائل ولكنه فشل فى ذلك. وفى اليوم التالى مباشرة (٧ أبريل) تمكن حوالى ٢٠ ألفا من الأهالى من حصار قسم المحلة أول (البندر) للمطالبة بالإفراج عن ذويهم، فعمدت قوات الأمن إلى تفريق المتظاهرين بإطلاق الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطى فى الهواء، فيما بادر المتظاهرون برمى قوات الأمن بالحجارة.

وبعيدا عن إحداث المحلة قامت الأجهزة الأمنية باعتقال عدد من الشباب الذين روّجوا للإضراب على الانترنت وتحديدا على موقع الـ «فيس بوك» ووجهت لهم تهما بالتحريض على الإضراب والتسبب فى أحداث المحلة رغم أنهم لم يكونوا متواجدين بالمحلة يوم الإضراب.

وطبقا لما وعد منظمو الإضراب الأول، تجدد الإضراب مرة أخرى حيث تم تحديد يوم ٤ مايو موعدا له مواكبة لعيد ميلاد الرئيس مبارك. غير أن الإضراب الثانى لم يحقق النجاح الذى حققه الإضراب الأول، فرغم الدعوة إلى التزام المنازل بدت الحياة طبيعية والحركة شبه عادية بالقاهرة. وقد بدا أن زيادة الأجور بنسبة ٣٠٪ التى كان قد أعلن عنها الرئيس مبارك خلال الاحتفال بعيد العمال، أتت بمفعولها سريعا. كما يمكن تفسير ضعف الإقبال على الإضراب الثانى بكون الفارق الزمنى بينه وبين الأول لم يتجاوز الشهر، خاصة أنه وسيلة جديدة على الشعب المصرى فى التعبير عن رأيه. كما أنه لا يمكن إنكار أن الضربة الأمنية لنشطاء الإضراب الأول كانت لا تزال آثارها قائمة.

وبشكل عام، يمكن القول أن الإضراب العام يمكن أن يتكرر مرات عدة دون أن يحقق نجاحا ملحوظا أو انتشارا كبيرا بين المواطنين. فنجاح الإضراب الأول قد يكون ناتجا عن اعتبار المواطنين له وسيلة آمنة للتعبير عن الرأى دون التورط فى الملاحقات الأمنية. ولكن التداعيات الأمنية أثبتت أنه لم يعد كذلك، مما قد يؤدى إلى إحجام جانب كبير من المواطنين عن المشاركة فى أى إضرابات قادمة.

كما يظل الإضراب العام حتى الآن دعوة إلى ممارسة فعل بالسلب بمعنى أنه دعوة إلى اللا عمل واللا شراء... إلخ، ولم يقترن الإضراب بالتظاهر إلا فى مدينة المحلة فقط- إن انتقال الإضراب من اللا فعل إلى الفعل الإيجابى تتطلب شروطا إضافية عديدة.

# ٦ - مراجعات الجماعات الجهادية المصرية: الآثار المحتملة على الحالة الجهادية في مصر والعالم

للمرة الأولى في تاريخ الحركات الإسلامية منذ انهيار الخلافة العثمانية في عام ١٩٢٤ تقوم جماعات دينية ذات حجم كبير، يقدر بعشرات الآلاف في حالة الجماعة الإسلامية المصرية، وبعدة آلاف في حالة جماعة الجهاد المصرية أيضا، بمراجعة جذرية وكاملة لأفكارها الجهادية القديمة ولتاريخ طويل من الممارسات المتشددة والعنيفة، لتنتهي منها بالخروج من ثوبها الجهادي العنيف والدخول في فئة الحركات الإسلامية السياسية السلمية. فقد كان ذلك هو حال الجماعة الإسلامية التي كانت مسئولة عن أكثر من ٩٥٪ من عمليات العنف والإرهاب التي شهدتها مصر منذ اغتيال رئيسها السابق أنور السادات في عام ١٩٨١ وحتى يوليو عام ١٩٩٧ حين أطلقت قيادات الجماعة الإسلامية مبادرتها الشهيرة لوقف العنف، ولتقوم بعد ذلك بإجراء "مراجعات" جذرية لكل ما اعتقدته وقامت به خلال السنوات السابقة، معلنة نقدها لها ومسجلة كل ذلك فيما يزيد عن خمسة وعشرين كتابا أصدرتها حتى اليوم.

وهذا هو اليوم حال جماعة الجهاد، التي نجحت باتحادها مع الجماعة الإسلامية في اغتيال الرئيس السادات ثم تحولت منذ منتصف الثمانينات إلى جماعة ذات شق داخلي مصري وآخر خارجي دولي تحول بعد ذلك ليصبح رافداً رئيسياً في تشكيل تنظيم القاعدة في نهاية التسعينيات، حيث انضم عدد مهم من قادتها التاريخيين في السجون المصرية وفي المنافي الأوروبية إلى مبادرة الجماعة الإسلامية منذ إعلانها، سرعان ما شرعت بعد ذلك في إعداد مراجعاتها الخاصة التي تكتمل اليوم بصدور وثيقة "ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم" في نوفمبر ٢٠٠٧، على يد أميرها السابق ومفكرها الدائم الدكتور سيد إمام الشريف المعروف بالدكتور فضل، والمعروف أيضا بإسم عبد القادر بن عبد العزيز.

### أولا: مفهوم ومضمون المراجعات

يستلزم الحديث المدقق عن المراجعات تحديد معناها من الناحية النظرية، ومضمونها في حالتها التطبيقية لدى الجماعتين الإسلاميتين المصريتين سالفتي الذكر. والأكثر قرباً من الدقة هو أن المراجعات التي قامت بها "الجماعة الإسلامية"، ثم "جماعة الجهاد" حاليا، ينصرف معناها إلى إعادة قراءة مزدوجة: الأولى للأفكار التي كانت الجماعتان تتبنيانها في الماضي، والقراءة الثانية لهذا الماضي نفسه وما قامتا به من أعمال وممارسات خلال العقود الماضية صارت اليوم جزءاً من التاريخ.

هذه الإعادة المزدوجة للقراءة التي استكملتها الجماعة الإسلامية وتستكملها اليوم جماعة الجهاد، تضمنت بداخلها عمليتين سارتا بشكل متواز ومتداخل، وكانت حصيلتها هي ما صرنا نطلق عليه "المراجعات": العملية الأولى هي النقد العميق والجذري لأفكار الماضي وممارساته، والعملية الثانية هي صياغة نسق فكري وأيديولوجي جديد منقطع

الصلة بالقديم تبنته الجماعتان وصار هو المحدد لحركتهما في الحاضر والمستقبل. هذا المعنى المركب متعدد المستويات للمراجعات التي قامت وتقوم بها الجماعتان الإسلاميتان الأكبر في تاريخ العنف الديني في مصر هو الذي أعطى لتلك العملية أهميتها وتأثيراتها البالغة على مسارهما ومسار المجتمع المصري كله، وهو ما أدى إلى ذلك التغيير الجذري المشار إليه سابقاً في جوهر ومظهر المشهد المصري كله.

ذلك عن المعنى، فأما عن المضمون فهو في الحالتين قيام كل من قيادات وأعضاء الجماعتين بتحويل الموقف المبدئي الذي اتخذتاه منذ عام ١٩٩٧ بوقف اللجوء إلى العنف إلى موقف فكري يستند على أسس شرعية ونظرية تتوج هذا القرار وتحوله من مجرد قرار حركي إلى نهج فكري وعملي تتحول بموجبه الجماعتان من فئة إلى أخرى من فئات الحركات الإسلامية. فالجماعتان كانتا منذ تأسيسهما وحتى قرار وقف العنف تنتميان إلى الجماعات الإسلامية الدينية الجهادية التي كانت تعتقد أن الخلل الحقيقي يقع في عقائد المسلمين نظماً ومجتمعات وأفراداً، وأن تصحيح تلك العقائد هو المهمة الأولى التي لا يمكن إنجازها سوى باللجوء إلى العنف والقتال الذي اصطلحوا على تسميته "جهاداً"، والذي يفتح الطريق حسب تصورهم أمام إعادة أسلمة المجتمع والدولة وتأسيسهما من جديد على قواعد الإسلام الصحيح. وباتخاذ قرار وقف العنف وإتمام المراجعات الفكرية من جانب الجماعة الإسلامية، ثم بدء عملية المراجعات بشكل رسمي من جانب جماعة الجهاد بصدور وثيقة ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم، تنتقل الجماعتان إلى فئة الجماعات الإسلامية السياسية – الاجتماعية السلمية الوسطية التي لا ترى خللاً في عقائد المسلمين أفراداً ودولاً ومجتمعات، ولا تبيح ممارسة العنف بأي صورة ضدهم، بينما تضع في مقدمة أولوياتها إعادة تنظيم أوضاعهم الدنيوية وفقاً لما ترى أنه قواعد الشريعة الإسلامية التي لا يمكن تطبيقها سوى بالوسائل السلمية. إنه انتقال من ساحة جماعات الغلو والتشدد الضيقة والمحدودة سواء في التاريخ أو الواقع الإسلامي، إلى ساحة الجماعات الوسطية المعتدلة الواسعة والتي تمثل صلب التاريخ والواقع الإسلامي. والمفارقة المهمة هنا أن جوهر هذا التحول وهذه المراجعات يختلف عما شهدته بلدان عربية أخرى، جرت فيها تحولات وتراجعات جذرية لبعض جماعات العنف الإسلامية عن ممارسات وأفكار العنف، مثل الجزائر والسعودية، إلا أنها لم تصل إلى مستوى التحول الشامل لجماعات كبيرة ولم ينتج عنها مراجعات فكرية عميقة وأصيلة كتلك التي أصدرتها الجماعة الإسلامية ثم جماعة الجهاد في مصر.

وقد نجحت الجماعة الإسلامية في قطع شوط واسع في صياغة المراجعات بالمعنى المشار إليه عبر الكتب والمؤلفات التي أصدرتها منذ يناير ٢٠٠٢ وزاد عددها حتى اليوم عن الخمسة والعشرين، والتي احتوت ليس فقط على القواعد الفكرية والرؤى التفصيلية لهذه الرؤية الجديدة في كل المجالات، بل وأيضاً على مواقف وتحليلات الجماعة تجاه عديد من القضايا والظواهر العملية الراهنة على المستوى الدولي التي تتماس مع الإسلام بصورة أو بأخرى. وبالمقارنة بها، تبدو جماعة الجهاد بعد نشر أميرها السابق ومنظرها الدائم الدكتور سيد إمام الشريف "وثيقة ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم"، في بداية وضع الأسس الرئيسية لرؤيتها الفكرية الجديدة والتي لم تكتمل بعد ملامحها الكاملة، وهو ما يرجح أن تصدر أعمال فكرية أخرى عن هذه الجماعة لنفس المؤلف أو آخرين لتحقيق ذلك الاكتمال سواء في الرؤية الفكرية أو في الموقف العملي من القضايا التي تتماس مع الإسلام على نحو ما قامت به الجماعة الإسلامية خلال السنوات التالية على نشر مبادرة وقف العنف في يوليو ١٩٩٧.

وعند مقارنة ما يحدث اليوم على الصعيد الفكري داخل الجماعتين مع ما كانتا عليه في ماضيهما الجهادي العنيف، يتضح أنهما كانتا تقومان بارتكاب مختلف صور العنف استنادا إلى منظومة فكرية عقدية متشددة تشكلت روافدها من مصادر فكرية مشتركة ومختلفة بالنسبة لكل منهما. أما المصادر المشتركة بين الجماعتين فقد ظلت قليلة، وتمثلت بصفة خاصة في كتابات سيد قطب خاصة كتابه الشهير الصغير "معالم في الطريق"، وتفسيره للقرآن الكريم الذي طرحه في كتابه "في ظلال القرآن"، وغيرهما من كتبه المتأخرة، بالإضافة إلى كتيب "الفريضة الغائبة" لمحمد عبد السلام فرج مؤسس تنظيم الجهاد الموحد في مصر. أما بالنسبة للجماعة الإسلامية، فلم يكن لديها حتى عام ١٩٨١ تقريباً أي وثائق فكرية تبرر لها منهجها الحركي وبخاصة توجهها نحو العنف منذ ذلك العام سوى مصدرين فقط: الأول هو كتيب عبدالسلام فرج، والثاني يتمثل في الفتاوى والأحاديث الشفوية التي تلقتها قيادات وأعضاء الجماعة من أستاذ علم التفسير في جامعة الأزهر الدكتور عمر عبد الرحمن الذي اتخذوه مفتياً عاماً لهم. وقد ظهرت أولى الكتابات التي مثلت إطار الجماعة الفكري المستقل في السجون المصرية بعد القبض على قادتها إثر اغتيال الرئيس السابق أنور السادات في

٦ أكتوبر ١٩٨١، وكان في مقدمتها "ميثاق العمل الإسلامي" الذي يلخص الرؤية الفكرية للجماعة، حيث طرحت فيه عقيدتها وأهدافها وطريقة تحقيق هذه الأهداف، وغيرها من أركان فكرها وحركتها. وقد تعددت وثائق وكتابات الجماعة الإسلامية في تلك المرحلة، وكانت كلها تتجه نحو تحديد طريق الجماعة في أن "الجهاد هو القتال أي المواجهة والدم" وأنه على "المسلمين أن ينخرطوا في الجهاد مهما قل عددهم".

**أهم الكتابات والوثائق الفكرية للجماعة الإسلامية المؤسسة للعنف الذي مارسته الجماعة قبل المراجعات**
- د. عمر عبد الرحمن، كلمة حق.
- د. عمر عبد الرحمن، أصناف الحكام وأحكامهم.
- د.ناجح إبراهيم، وعاصم عبد الماجد، وعصام الدين دربالة، ميثاق العمل الإسلامي.
- عصام الدين دربالة، حكم قتال الطائفة الممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام.
- لجنة الأبحاث بالجماعة، حتمية المواجهة.
- لجنة الأبحاث بالجماعة، العذر بالجهل.
- لجنة الأبحاث بالجماعة، الحركة الإسلامية والعمل الحزبي.
- رفاعي طه، شحذ الهمة في جمع شمل الأمة.
- عبد الآخر حماد، الرد على شبهات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- بد الآخر حماد، الأدلة الشرعية على جواز تغيير المنكر باليد لآحاد الرعية.

أما بالنسبة لجماعة الجهاد، فقد كان لديها بالإضافة لكتابات قطب وكتيب فرج كتابات فكرية أخرى داخلية كتبها بعض من قيادات المجموعات الجهادية التي تشكلت منذ نهاية ستينيات القرن العشرين، ولكن غالبيتها اختفت مع مرور الوقت وبقي أبرزها وهو كتيب "رسالة الإيمان" الذي كتبه خبير التربية الفلسطيني صالح سرية الذي قاد الجماعة التي حاولت القيام بما أطلق عليه محاولة انقلاب الكلية الفنية العسكرية في عام ١٩٧٤ والتي باءت بالفشل. وفي خلال نفس الفترة التي بلورت فيها الجماعة الإسلامية وثائقها الفكرية في السجون المصرية، قامت جماعة الجهاد بنفس الأمر وفي نفس السجون، حيث أنتجت هي الأخرى وثائقها الفكرية التي قامت عليها حركتها العملية بعد ذلك وفي مقدمتها كتاب "فلسفة المواجهة" وكتاب "منهج جماعة الجهاد الإسلامي" لمؤلفهما عبود الزمر. وكان هدف الجماعة واضحاً في كل تلك الوثائق وهو "العمل على خلع الطواغيت الحاكمين بغير شريعة الله، وإقامة حكم إسلامي، وإعادة الخلافة الإسلامية" عن طريق العمل العسكري والمسلح.

**أهم الكتابات والوثائق الفكرية لجماعة الجهاد المؤسسة للعنف الذي مارسته الجماعة قبل المراجعات**
- عبود الزمر، فلسفة المواجهة.
- عبود الزمر، منهج جماعة الجهاد الإسلامي.
- اللجنة الشرعية بجماعة الجهاد، وثيقة الجهاد ومعالم العمل الثوري.
- عبود الزمر، المنهج الفكري لجماعة الجهاد الإسلامي.

وفي مرحلة تالية خلال التسعينيات ظهرت كتابات أخرى، أبرزها:
- اللجنة الشرعية بجماعة الجهاد، وجوب الجهاد وفضل الشهادة.
- اللجنة الشرعية بجماعة الجهاد، جهاد الطواغيت سنة ربانية لا تتبدل.
- اللجنة الشرعية بجماعة الجهاد، الدعوة السرية.
- عبد القادر بن عبد العزيز، العمدة في إعداد العدة.
- عبد القادر بن عبد العزيز، الجامع في طلب العلم الشريف.

ومن الملفت أن قادة الجماعتين الذين وضعوا وثائقها الفكرية كانوا في ذلك الوقت شباباً في العشرينيات من عمرهم ولا يملكون أي قدر من التأهيل العلمي الديني ولا من الخبرة بما يمكنهم من التوصل لأحكام ورؤى تتسق مع جوهر الإسلام الحقيقي. وربما يفسر غياب ذلك التأهيل وتلك الخبرة جنوح قيادات الجماعتين في ذلك الوقت ومعهم أعضاؤها نحو التفسير المتشدد والمغالي لبعض آيات القرآن الكريم وبعض ما جاء في السنة النبوية، والاستناد إلى ذلك التفسير في تبرير أعمال العنف والإرهاب التي قامت بها الجماعتان في مصر طيلة عشرين عاماً تقريباً.

ويبدو واضحاً بعد تلك السنوات، وبعد التغيرات الجذرية في موقف الجماعتين من أعمال العنف والتوقف التام عنها في مصر وخارجها، بل وإصدار مراجعاتهم الفكرية، أن أساس هذا الفهم الخاطئ لجوهر الإسلام وهذا الغلو والتشدد في تفسير بعض أحكام الإسلام كان هو غياب التأهيل العلمي والخبرة الكافيين والضروريين للاجتهاد وإصدار الأحكام والفتاوى. وقد بدا واضحاً من قراءة وتحليل وثائق العنف الأولى للجماعة الإسلامية خصوصاً ومقارنتها مع كتب المراجعات، أن قادتها لم يكونوا على إطلاع أو فهم كاف لمختلف مدارس الفكر والتفسير الإسلامية بحيث يستخلصون منها الرأي والحكم الأكثر صواباً. فقد اقتصرت المراجع التي اعتمد عليها هؤلاء القادة عند كتابة وثائق العنف على مدرسة واحدة من تلك المدارس، وهي الأكثر غلوا وتشددا، واستندوا إليها في استخلاص أحكامهم وفتاواهم دون تمحيص أو قراءة مدققة لرؤى المدارس الإسلامية الأخرى. أما في كتب تصحيح المفاهيم والمراجعات فقد بدا واضحا أن نفس هؤلاء القادة قد اطلعوا وفهموا بعمق رؤى تلك المدارس الأخرى بما دفع بهم إلى التراجع عن أفكارهم المغالية القديمة والاعتراف علناً بخطئهم في الفهم والنقد الشجاع لما اقترفوه من فهم خاطئ وأعمال لا يقرها صحيح الإسلام.

## ثانيا: آثار المراجعات على مصر

في خلال السنوات العشر الماضية منذ إعلان مبادرة الجماعة الإسلامية لوقف العنف في يوليو ١٩٩٧، بدا واضحاً أن عملية "المراجعات" قد أفضت بالفعل إلى توقف تام لكافة ممارسات ومظاهر العنف الديني في مصر من جانب الجماعة الإسلامية طوال هذه المدة باستثناء ما عرف بمذبحة الأقصر التي ارتكبها أفراد من الجماعة في ١٧ نوفمبر ١٩٩٧ (بعد أشهر قليلة من إعلان المبادرة) لم يكونوا على علم بمبادرة قياداتها وقرارهم بوقف العنف. كذلك ففي خلال نفس الفترة، بل وقبلها بثلاث سنوات منذ عام ١٩٩٤، توقفت الجماعة الأخرى، أي جماعة الجهاد، عن ارتكاب أي عمليات عنف داخل مصر. وقد اختلطت الأسباب التي دفعت بجماعة الجهاد إلى عدم ارتكاب أعمال عنف خلال هذه الفترة بين عدم القدرة على القيام بمثل هذه الأعمال وبين "رغبة" قادة الجماعة في التوقف عن العنف كما جاء في المبادرة التي أعلنها عدد من قياداتها مع أو بالتوازي مع إعلان قيادات الجماعة الإسلامية ذلك في يوليو ١٩٩٧. ولكن المهم أن هذا الموقف العملي بالتوقف عن العنف قد تحول إلى موقف فكري وعملي من خلال عملية مراجعة كاملة تقوم بها جماعة الجهاد حالياً.

وقد نتج عن عملية المراجعات تلك من جانب الجماعتين، وأسباب أخرى أقل أهمية، أن اتخذ المشهد المصري بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على نيويورك وواشنطن شكلاً مختلفاً عما عرفه العالم وعديد من بلدان العالم العربي والشرق الأوسط والخليج، على الأقل من زاويتين رئيسيتين. الأولى، أنه بينما كانت مختلف أجهزة الأمن في العالم وعلى رأسها الأجهزة الأمريكية والغربية تطارد الإسلاميين الجهاديين أو المشتبه بكونهم كذلك، وتُلقي بالمئات منهم في السجون والمعتقلات العلنية والسرية، كانت الدولة المصرية قد بدأت عمليات الإفراج المتتابع عن ما يجاوز العشرين ألفاً من المعتقلين من أعضاء الجماعة الإسلامية حتى خلت السجون منهم تماماً، كما تواصلت عمليات الإفراج عن المعتقلين من جماعة الجهاد وتزايدت معدّلاتها في نهاية عام ٢٠٠٧.

أما الزاوية الثانية، فهي أنه في السنوات الست الماضية التالية لهجمات سبتمبر ٢٠٠١ التي حفلت فيها مختلف دول العالم بظهور ونمو أشكال مختلفة من الجماعات والخلايا الجهادية التي مارست فيها عنفاً غير مسبوق - وبصفة خاصة الدول العربية والإسلامية في منطقتي الخليج والشرق الأوسط وحتى المغرب العربي - خلت مصر تقريباً من هذه الجماعات والخلايا الجهادية وخلت من الممارسات العنيفة والإرهابية، باستثناء بعض المجموعات الصغيرة التي أعلن الأمن عنها والتفجيرات الثلاث التي وقعت في سيناء في أعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بعيداً عن الوادي المكتظ بالسكان، ولاتزال حقيقة المسئول عن تنفيذ هذه التفجيرات الثلاثة محلاً للتساؤل، مما يعني أن مصر تظل أقل دول المناطق المشار إليها معاناة من ظاهرة العنف والإرهاب الدولي التي تجتاح العالم حالياً.

ولا تقتصر أهمية تلك السنوات العشر من التوقف التام عن العنف من جانب هاتين الجماعتين الجهاديتين، ودلالتها بالنسبة لمستقبل العنف والجماعات الجهادية العنيفة في مصر، على طول هذه الفترة ونسبتها الكبيرة إلى عمر هاتين الجماعتين الجهاديتين السابقتين، بل وأيضاً بما حفلت به تلك السنوات من تطورات كبرى على المستوى الدولي فيما يخص ظاهرة الإرهاب والعنف الديني والتي لم تفلح في إعادة هاتين الجماعتين إلى أفكارهما القديمة المتشددة وممارساتهما العنيفة السابقة. ففي تلك الفترة تصاعدت ظاهرة العنف الديني والإرهاب الدولي التي ضمت عشرات من الجماعات والتنظيمات الجهادية الجديدة، فضلاً عن مئات بل وآلافاً من المنحازين والمتعاطفين مع أفكارها وممارساتها. ومع ذلك، فلم يؤد ذلك السياق المتفجر والممتلئ بكل العوامل والأسباب التي يمكن لها إعادة الجماعتين إلى أفكارهما القديمة وعنفهما السابق إلى أي تراجع عن تحولها التام إلى فئة الجماعات الإسلامية السياسية – الاجتماعية السلمية. بل على العكس من ذلك، فقد واصلت الجماعتان مسيرة المراجعات التي بدأت قبل أكثر من عشر سنوات.

وضمن هذا السياق فإن المنهج المقارن يضيف أعماقاً أبعد لحقيقة تحول الجماعتين ومستقبل ظاهرة العنف الديني في مصر. وكما سبق القول، فإنه في الوقت الذي تحفل فيه مختلف دول العالم، وبصفة خاصة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بظهور ونمو أشكال مختلفة من الجماعات والخلايا الجهادية التي مارست عنفاً غير مسبوق، فقد خلت مصر تقريباً من مثل هذه الجماعات والخلايا ومن الممارسات العنيفة والإرهابية، باستثناء بعض المجموعات الصغيرة التي أعلن عنها الأمن وتفجيرات سيناء الثلاث السابق الإشارة إليها، ويعني ذلك أن مصر تظل أقل دول المناطق المشار إليها معاناة من ظاهرة العنف والإرهاب الدولي. وتعني تلك الرؤية المقارنة أن الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، بالرغم من حجم عضويتهما الضخم وتوزعهما بين مختلف مناطق الجمهورية، قد ظلتا صامدتين أمام تلك الظواهر التنظيمية الجهادية الجديدة في الدول المجاورة والتي تراوحت ما بين خلايا عشوائية صغيرة وجماعات قديمة متوسطة، ولم تعد الجماعتان مطلقاً إلى أفكار العنف وممارساته، الأمر الذي لا شك أنه يرجح بدرجة كبيرة تراجع احتمالات عودة العنف إلى مصر في المستقبل.

وبالإضافة لهذه القراءة لتطور مراجعات الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، والسياق المحيط بهما خلال السنوات العشر الأخيرة، فإن مد التحليل إلى مستوى أكثر عمقاً وبعداً لطبيعة تشكل الأفكار والتشكيلات التنظيمية في مصر من مختلف المدارس الفكرية والسياسية والدينية خلال القرنين السابقين، يضيف أسباباً أخرى لتوقع عدم تجدد ظاهرة العنف الديني والإرهاب في مصر في المستقبل المنظور. فمن الواضح طوال هذه السنوات الطويلة أن مختلف التيارات السياسية والفكرية المصرية ظلت دوماً في موقع "المصدر" لنماذجها الفكرية والسياسية والتنظيمية لدول ومجتمعات العالم العربي، والخارج عموماً، وليس في موقع "المستورد" لها. فقد بدا ذلك واضحاً في تاريخ المدرسة الليبرالية المصرية التي تأثرت كثيراً بالنماذج الأوروبية ومثلت مركزاً لتصديرها للدول العربية الأخرى دون التأثر بما فيها من نماذج ليبرالية، وهو الأمر الذي تكرر مع المدرسة اليسارية المصرية التي ظلت أيضاً في موضع "التصدير" وليس "الاستيراد"، وكذلك مع المدرسة القومية العربية التي نشأت في مصر بتأثير قوي من التجربة الناصرية بينما لم تتأثر كثيراً بالصعود الكبير لحزب البعث في المشرق العربي منذ نهاية الأربعينيات. أما فيما يخص المدرسة الإسلامية بمختلف فئاتها، فقد عبرت هي الأخرى بدقة طوال القرنين السابقين عن هذا "القانون"، حيث أثر مفكرو مدرسة التنوير الإسلامية من المصريين، مثل الشيخ محمد عبده أو المقيمون بمصر مثل الشيخ جمال الدين الأفغاني، كثيراً في المجتمعات العربية، دون أن يمتد تأثير نظراء لهم من المجتمعات العربية الأخرى على الحالة المصرية مثل مالك بن نبي أو عبد الحميد بن باديس وغيرهم. كما أن نماذج حركات الإسلام السياسي – الاجتماعي المصرية، وأبرزها جماعة الإخوان المسلمين، تحولت منذ نشأتها إلى حركة عربية ودولية ظل الملمح المصري فيها مستمراً ولم يتسرب إليها فكراً أو تنظيماً أو ممارسة أي تأثر واضح بنماذج عربية أو دولية مماثلة. وينقلنا هذا إلى الحديث عن النماذج الجهادية العنيفة، حيث ظلت الحركات المصرية منها منذ ظهورها في منتصف السبعينيات عصية على التأثر الفكري أو الحركي بنماذج أخرى ظهرت متزامنة معها في دول ومجتمعات أخرى، بل حدث العكس حيث تحول بعضها إلى بؤرة للإلهام أو المحاكاة أو نقل الأفكار والخبرة إلى النماذج غير المصرية.

وهنا يأتي العامل الأخير في ترجيح عدم احتمالات عودة العنف إلى مصر في المستقبل المنظور، وهو يتعلق بطبيعة الحركات الجهادية الدولية الحالية ووسائل التجنيد لها والانضمام إليها. فليس صحيحا القول بأننا أمام نمط واحد

لتلك الحركات وهو ما أُصطلح على تسميته بالنمط العشوائي من الحركات الإسلامية، والذي ينشأ عبر تأثر أفراد أو مجموعات صغيرة بالسياق العالمي المتفجر، والنهل من أفكار ونماذج العنف الجهادي عبر الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة الأخرى، ثم القيام بعد ذلك بعمليات وممارسات عنيفة وإرهابية. فهذا النمط "العشوائي" غير المنظم موجود وملحوظ بالفعل، إلا أن بجانبه أيضاً يظل موجوداً وبوضوح نمط الجماعات والمجموعات المنظمة ذات التاريخ والخبرة في هذا المجال. ويكفي النظر إلى حالتي الجزائر والمغرب لكي نرى النمطين متجاورين، حيث النمط المنظم في الأولى والعشوائي في الثانية. ويعني هذا أن أحد أهم العناصر في تحديد طبيعة النمط الجهادي الأكثر احتمالاً للظهور في بلد ما هو خبرة وتاريخ هذا البلد مع ظاهرة العنف الديني، حيث يزداد احتمال ظهور النمط العشوائي في البلدان التي خلت تاريخيا من النمط المنظم. ويعني هذا في الحالة المصرية أن إمكانية ظهور النمط الجهادي العشوائي في المستقبل سوف تتراجع إلى حد كبير، وهو ما أكدته خبرة السنوات الست الماضية بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وأن تتراجع أكثر بكثير إمكانية ظهور النمط المنظم بعد التحول التام والنهائي عن طريق العنف لأكبر جماعتين مصريتين، هما الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد. فباكتمال هذه المراجعات تكون كل الجماعات والمجموعات المصرية العنيفة المنظمة التي عرفتها البلاد خلال الأعوام الأربعين الأخيرة قد تحولت لتصبح ذات طابع سياسي - اجتماعي سلمي لتخلو البلاد للمرة الأولى طوال هذه الفترة من هذه النوعية من الجماعات المنظمة ذات الخبرة والتاريخ في مجال العنف ذي الطابع الديني.

أما عن الأفراد والمجموعات الصغيرة التي يمكن أن تتأثر وتنشأ عبر أفكار ونموذج تنظيم القاعدة وأمثاله من الجماعات السلفية الجهادية في العالم التي زاد انتشارها في الأعوام الخمسة الأخيرة، فإن إمكانية ظهورها في مصر ستقل كثيراً على الأرجح بعد اكتمال مراجعات الجماعة والجهاد، سواء بفعل تأثير مضمون تلك المراجعات ونوعية القيادات والرموز التي تصوغها وتروج لها على الشباب المتدين، أو سواء نتيجة للانتشار الواسع لأعضاء الجماعتين الجهاديتين السابقتين في المجتمع المصري بما يجعل منهم بعد تحولهم بمثابة الطبقة الصلبة العازلة التي تحمي المجتمع وشبابه من اختراق الأفكار والنماذج الجهادية العنيفة القادمة من خارج البلاد. والمفارقة الكبيرة هنا هي أن الجماعتين اللتين كانتا بالأمس القريب هما مصدر العنف الديني والإرهاب، باتتا اليوم تمثلان بعد تحولهما أهم عوامل حماية البلاد من الموجة العالمية للعنف الديني التي تجتاح معظم مناطق العالم.

## ثالثا: آثار المراجعات على الحالة الجهادية الدولية

تعتبر مراجعات جماعة الجهاد ووثيقة "ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم" بمثابة التحدي الأكبر والأول من نوعه الذي تواجهه الحالة الجهادية العالمية وعلى رأسها تنظيم القاعدة من داخلها، وليس صحيحا أن تأثير هذه المراجعات، وفي القلب منها وثيقة الترشيد، سيكون لها تأثير محدود على الحالة الجهادية الدولية وتنظيم القاعدة كما يدعي البعض، وذلك لأسباب عديدة.

يتعلق السبب الأول بحجم وثقل الشخص الذي صدرت عنه الوثيقة والذي قاد عملية المراجعات داخل جماعة الجهاد وهو سيد إمام الشريف أو الدكتور فضل، إذ لم يسبق أن خرج أحد من قادة جماعة الجهاد أو رموزها المعتبرين مجاهراً بخلاف شرعي وجذري مع رؤية وحركة تنظيم القاعدة بالصورة التي تبدو عليها اليوم تلك المراجعات وهذه الوثيقة. السبب الثاني يتعلق بأهمية الكتب السابقة للشيخ فضل في مجال نشر الفكر الجهادي العنيف على المستوى العالمي، فليس صحيحا ما يزعمه البعض من أن تأثيرات كتابي الدكتور فضل الأولين "العمدة في إعداد العدة"، و«الجامع في طلب العلم الشريف» قد تراجعت أهميتهما لدى الجهاديين الدوليين وأعضاء تنظيم القاعدة، فهي لا تزال في مقدمة قوائم كتب الجهاد التي تنصح بها مختلف الجماعات الجهادية أعضاءها بقراءتها، كما أن هناك من التسجيلات الصوتية على الإنترنت ما يؤكد أن هذه الجماعات الجهادية لا تزال حتى شهور خلت تدرس الكتاب الأول لهؤلاء الأعضاء باعتباره "كتاباً كبير الفائدة في مجال الجهاد".

ولعل ما يؤكد أيضا خطأ الزعم بأن هذه الكتب قد تراجعت أهميتها لدى الجماعات الجهادية الدولية هو أن أياً من قيادات القاعدة، بما في ذلك وفي مقدمتهم بن لادن وأيمن الظواهري، لم يشغل مكانة الدكتور فضل داخل الجماعات الجهادية الدولية في مجال التنظير الشرعي لأفكارها وحركتها والفكر الجهادي بشكل عام. ومن غير المعروف عن بن

لادن أو الظواهري أنه يحوز تلك الملكة الفكرية - بصرف النظر عن مضمونها وتوجهاتها - التي تمتع بها الدكتور فضل في مجال التنظير الشرعي؛ فمعظم الإنتاج المكتوب لبن لادن والظواهري لا يرقى إلى مرتبة الفكر أو التنظير ولكنه يدور بالأساس حول الجوانب العملية والسياسية والتحريضية.

وبهذا المعنى، فإنه عندما تتراجع قيادة فكرية وحركية بحجم الدكتور فضل عما كتبه في كتابيه السابقين واللذين مثلا المراجع والمصادر الفكرية والشرعية الأساسية للأفكار والجماعات الجهادية الدولية، لابد أن يترك ذلك تأثيره على الحالة الجهادية الدولية. ومن ثم، فإن الحد الأدنى الذي يقبله المنطق فيما يخص تأثيرات المراجعات والوثيقة هو أنها ستثير ارتباكاً غير مسبوق في صفوف تلك الحالة الجهادية الدولية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة، وهو ارتباك يمكن أن يتطور إلى آماد أبعد من مجرد الارتباك.

ويبدو أن حالة الارتباك هذه قد بدأت بالفعل في صفوف المجموعات والتنظيمات والجماعات الجهادية الدولية، حيث توضح كثير من المداخلات في المنتديات والمواقع الجهادية السلفية عقب نشر وثيقة ترشيد العمل الجهادي في نهاية نوفمبر ٢٠٠٧ عدم تصديق أصحابها لمراجعات الجهاد، والتشكيك في إمكانية إقدام الدكتور فضل ذاته على هذه الخطوة الكبيرة. ولم يقتصر الارتباك وتأثير أنباء المراجعات على هؤلاء الشباب مجهولي الأسماء والهوية الذين يشاركون في هذه المنتديات والمواقع بأسماء وكنى حركية، بل امتد لبعض من الأسماء الكبرى في مجال الفكر السلفي الجهادي كان في مقدمتها أيمن الظواهري نائب زعيم تنظيم القاعدة، الذي وجه انتقادات حادة للوثيقة في خطاب له أذيع في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٧ بمناسبة مؤتمر أنابوليس، خصص أكثر من ٤٠٪ منه لمناقشة الوثيقة ومسألة المراجعات عموماً واعداً بأن تصدر القاعدة قريباً رداً تفصيلياً عليها. وبالإضافة إلى أيمن الظواهري، فقد علق على الوثيقة بصور مختلفة عدد آخر من المفكرين الجهاديين مثل أبو بصير الطرطوسي وأبو يحي الليبي وهاني السباعي وعبد الله بن حامد العلي.

من المرجح أن تزداد حالة الارتباك هذه بفعل أمرين من المتوقع أن يقعا تباعاً، الأول هو الإعلان الرسمي عن وثائق مراجعات الجهاد بتوقيع أو صوت أو صورة القيادات والرموز التاريخية الكبيرة للحالة الجهادية المصرية والدولية الموافقين عليها، حيث سيتأكد للجميع في هذه الحالة صحة ودقة ما يحدث من مراجعات وعلى يد هؤلاء الأشخاص، الأمر الذي سيثير حالة أوسع من الارتباك في صفوف القاعدة الأصلية القديمة والمجموعات والتنظيمات والجماعات السلفية الجهادية الجديدة على حد سواء. أما الأمر الثاني فهو أن طبيعة القضايا المعقدة التي ناقشتها الوثيقة، وما أثارته من اعتراضات وتحفظات من جانب عديد من الجهاديين السلفيين على مستوى العالم، ستدفع على الأرجح قادة المراجعات وعلى رأسهم الدكتور فضل إلى تأليف وكتابة دراسات وأبحاث أوسع وأكثر عمقاً حول تلك القضايا بما يزيل الشبهات حول عملية المراجعات، ويرد على التساؤلات التي يطرحها البعض بشأنها، وهو الأمر الذي من المرجح أن يؤدي إلى توسيع دائرة الارتباك في صفوف الحالة الجهادية السلفية الدولية.

إن التعرف بصورة أدق على تطور الحالة الحالية من الارتباك داخل الحالة الجهادية الدولية يتطلب التمييز بين المستويات المختلفة للحالة الجهادية الدولية. ففي قلب هذه الحالة يبدو تنظيم القاعدة الأصلي "القديم" بقيادة بن لادن والظواهري هو مركزها بما يضخه لها من أفكار عامة ونماذج حركية وتنظيمية بدون وجود صلات مباشرة بينها وبينه. ويبدو المستوى الثاني ممثلاً في التنظيمات والجماعات الجهادية السلفية الجديدة الكبيرة والمتوسطة الدائرة في فلك القاعدة والتي باتت تمثل اليوم التهديد الحقيقي لكثير من المجتمعات والدول، والتي يمثل تنظيم القاعدة الأم بالنسبة لها مصدر الإلهام والتقليد واستعارة المسميات والمصطلحات وتقديم الولاء والبيعة ولو عن مسافات بعيدة. وهناك المستوى الثالث الذي يمثله الأفراد وبعض الخلايا والمجموعات الصغيرة الذين ينضمون للحالة الجهادية تأثراً بالأوضاع السياسية العامة في العالم الإسلامي وفي بلدانها، وهم لا يملكون من الخبرة ما يمكنهم من أن يكونوا مصدراً حقيقياً للتهديد، ويسعى معظمهم إلى الذهاب لمناطق "الجهاد" الحقيقي للقتال فيها مثل العراق وأفغانستان حيث ينضمون للجماعات الموجودة هناك.

وعلى مستوى الأفكار والنماذج الجهادية، يبدو واضحاً اليوم أن هناك تعدداً لمصادرها ومرجعياتها، من مؤلفين تراثيين وآخرين معاصرين متوفين إلى معاصرين أحياء، تمثل كتاباتهم ورؤاهم الإطار الفكري للحالة السلفية الجهادية الحالية على مستوى العالم. وفي حالة تنظيم القاعدة الأصلي أو الأم، من الواضح أنه يعتمد بالأساس في رؤيته النظرية

على عدد كبير من المؤلفين التراثيين، والمعاصرين المتوفين، وعدد قليل من المعاصرين الأحياء، في حين يزداد اعتماد التنظيمات والجماعات الجديدة على كتابات الفئة الأخيرة (المعاصرين الأحياء) أكثر من الفئتين الأوليين. من هنا فإن الأكثر ترجيحاً أن يكون التأثير المباشر لوثيقة ترشيد العمل الجهادي أكبر على القاعدة الأصلية منه على المجموعات والتنظيمات والجماعات الجهادية الجديدة، نظراً لمعرفة الأولى بمؤلفات سيد إمام الشريف وتأثرها الواضح بها من الثانية التي يزداد تأثرها بأفكار منظرين آخرين من الجهاديين المعاصرين الأحياء. ومع ذلك فمن المتوقع أن يمتد أثر المراجعات المصرية والوثيقة الجديدة إلى كل من القاعدة القديمة والمجموعات والتنظيمات والجماعات الجديدة في الأمد القصير نتيجة للوزن الثقيل عالمياً للقيادات والرموز الجهادية المصرية التي تقود عملية المراجعات بما يؤدي لحالة ارتباك واسعة في صفوفها جميعاً. أما الأفراد والمجموعات الصغيرة الأقل خطراً وحركية، فسيظل تأثرهم أقل بتلك المراجعات إلا من انضم منهم للقاعدة الأصلية.

وأخيرا، يذهب البعض إلى أن المراجعات والوثيقة لن يحدثا أثراً يذكر في الحالة الجهادية الدولية والقاعدة، استنادا إلى أن انتشار الأفكار والنماذج السلفية الجهادية على مستوى العالم خلال السنوات الست الأخيرة إنما كان نتيجة مباشرة لأوضاع واقعية يعيشها العالم وبخاصة البلدان الإسلامية بسبب السياسات الأمريكية والغربية العدوانية، وهي أوضاع غير مرشحة للاختفاء، ومن ثم فلن يتراجع انتشار تلك الأفكار والنماذج لمجرد وجود "مراجعات" أو نشر وثيقة لترشيد الجهاد. والحقيقة أن الرد على تلك الحجة يتكون من شقين، الأول هو أن تلك المراجعات من الجماعتين الجهاديتين الأكبر والأقدم على مستوى العالم، أي الجماعة الإسلامية ثم جماعة الجهاد، يعد في حد ذاته واقعاً عملياً جديداً بكل مكوناته وليس مجرد حالة فكرية منعزلة عن الممارسة، وبالتالي فسوف يكون له بدوره تأثيره غير المنكور على الحالة الجهادية الدولية فكراً وعملاً بما قد يدفع بها إلى نفس المسار. ويتمثل الشق الثاني في طبيعة الحركات الإسلامية الدينية والجهادية خصوصاً، حيث يلعب العامل الفكري الشرعي دوراً مركزياً في توجهها نحو ممارسات العنف العملية تحت شعار "الجهاد"، وهي لا تقوم بأي من هذه الممارسات إلا بتوافر أساس شرعي مقنع لها، حتى لو لم يكن صحيحاً. ومن ثم، فإن توجه عملية المراجعات عموماً ووثيقة الترشيد خصوصاً إلى هذا الأساس الفكري والشرعي بالنقد والتصحيح والترشيد سيكون له بدون شك آثاره على هذه البنية النظرية وعلى من يعتقدون في صحتها داخل الحالة الجهادية الدولية.

# ٧- تصاعد مشكلة الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا

شهدت العقود الأخيرة تغيرا هائلا فى خريطة الهجرة ومعدلاتها وتأثيراتها، فحتى منتصف الثمانينيات تركزت موجات الهجرة الأساسية فى اتجاه دول الخليج النفطية. وفى الفترة من عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٥ تزايدت رغبة أبناء دول الجنوب فى الهجرة تجاه دول الشمال خاصة فى ظل انخفاض مستويات الدخل القومى فى الدول النفطية، لذا كان من الطبيعى أن تتجه هذه الزيادة إلى الهجرة للدول الأوروبية. ومنذ عام ١٩٩٥ وحتى الآن تزايدت الأبعاد الأمنية لمسألة الهجرة، حيث لجأت الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ قرارات "القانون الجديد للهجرة" والذى فرض إجراءات صارمة على عمليات الهجرة، بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، وكرد فعل تجاه هذه السياسة تزايدت معدلات الهجرة غير الشرعية.

فى بادىء الأمر لم تكن هذه الهجرات تمثل مشكلة كبيرة، بيد أن الأمر تغير فى السنوات الأخيرة لعدة أسباب، منها الزيادة التى حدثت فى أعداد المهاجرين الباحثين عن عمل، والذين أصبحوا يمثلون منافسا لأبناء البلد الأصليين فى الحصول على العمل، ومنها أيضا سلوك بعض المهاجرين فى محاولة فرض تقاليدهم وثقافتهم الخاصة على المجتمع الذى هاجروا إليه، وكذلك حدوث أعمال إرهابية فى دول أوروبية - خاصة بعد احداث الحادى عشر من سبتمبر - يرتكبها مهاجرون وهو ما أوجد حالة من القلق والخوف خاصة من المهاجرين من العالم الثالث. دفعت بالدول المستقبلة لهذه الهجرات إلى التعامل مع مشكلة الهجرة غير الشرعية من منظور أمنى.

وعلى جانب الدول المرسلة للهجرة غير الشرعية، فقد ساهمت هذه الظاهرة بلا شك فى زيادة معدلات التضخم، وارتفاع أسعار الأراضى شكل قاضي. فضلاً عن بعض المشكلات الاجتماعية مثل انتشار حالات الزواج غير المتكافئ علميا واجتماعيا، بسبب ما يمتلكه المهاجرون من قدرات مالية تغرى الكثير من الفتيات والأسر بالتغاضى عن الفجوات العلمية والاجتماعية.

## أولا : المؤشرات العامة للهجرة غير الشرعية من مصر

بدأ التيار الحالي للهجرة غير الشرعية من مصر مع بداية القرن الحادي والعشرين، أو بالأحرى في أواخر التسعينات من القرن العشرين، عندما بدأت أعداد هائلة من الخريجين الجدد والعمال غير المهرة في الهجرة بطرق غير رسمية لأوروبا، سواء عن طريق البحر المتوسط عبر ليبيا، أو عن طريق البقاء بعد انتهاء مدة التأشيرة. وقد جاء ذلك في سياق زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية من الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط إلى شاطئه الأوروبي في الشمال، وخصوصاً

من المغرب إلى أسبانيا، عبر مضيق جبل طارق، ومن ليبيا وتونس إلى الشواطئ الإيطالية القريبة والجزر المنتشرة في البحر المتوسط، كرد فعل لسياسات التقييد التي طورها الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد اتفاقية "شنجن" الموقعة في عام ١٩٨٥ بين خمس دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتي استتبعها اتفاق آخر مفسر في عام ١٩٩٠، وكذلك بعد اتفاقية ماستريخت في عام ١٩٩٢، التي فرضت ضرورة الحصول على تأشيرة دخول مسبقة، والمراقبة الصارمة للحدود، كما وضعت سقفاً انتقائياً لتصاريح العمل.

ونظراً للطبيعة السرية للهجرة غير الشرعية، فلا توجد أرقام دقيقة حول أعداد المهاجرين غير الشرعيين، وإنما مجرد تقديرات وأرقام تقريبية يتم التوصل إليها عن طريق المؤشرات الإجرائية، مثل عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يتم إلقاء القبض عليهم وترحيلهم سنوياً من بلد إلى آخر، حيث يعد هذا العدد مؤشراً على أعداد المهاجرين الذين لم يتم ضبطهم مقاساً على مدى صرامة إجراءات الأمن. وكذلك تعتبر أرقام المهاجرين الذين يتم التعرف عليهم بعد موتهم في طريق الهجرة مؤشراً كذلك على أعداد الناجين مقاساً أيضاً على قرب المسافة بين الدولتين ودرجة الأمان في الطريق.

وتقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية ما بين ١٠ - ١٥٪ من عدد المهاجرين في العالم البالغ حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي ١٨٠ مليون شخص. وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل نحو ١,٥ مليون فرد. كما تقدر الأمم المتحدة أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول العالم المتقدم خلال السنوات العشر الأخيرة بنحو ١٥٥ مليون شخص. وقد سجلت احصائيات الأمن الإيطالية وحدها في الربع الأول من عام ٢٠٠٧ استقبال سواحل كالابريا ١٤ زورقًا محملة بأكثر من ١٥٠٠ مهاجر غير شرعي معظمهم من المصريين، وبلغ إجمالي عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين دخلوا ايطاليا عام ٢٠٠٧عن طريق البحر نحو ١٤١٩ مهاجرا ، ولقي ٥٠٠ مهاجر مصرعهم في البحر المتوسط خلال ذلك العام مقابل ٣٠٢ مهاجراً فقط خلال عام ٢٠٠٦.

أما بالنسبة لمصر، فلا يوجد تقدير دقيق لأعداد المهاجرين غير الشرعيين، بل ربما لا توجد أرقام تقريبية. ويرتبط ذلك بالصعوبات المتعلقة بطبيعة الهجرة غير الشرعية ذاتها، يضاف إلى ذلك خصوصية الحالة المصرية. حيث تتضارب أرقام المهاجرين المصريين في بلد مثل إيطاليا على سبيل المثال، ليس فقط ما بين التقديرات الرسمية في كل من مصر وإيطاليا، وإنما أيضاً بين الجهات المصرية المعنية بشئون الهجرة. فبينما تقول إيطاليا إن لديها ٣٠ ألف مصري فقط، فإن وزارة القوى العاملة والهجرة تذكر أن هناك ٩٠ ألف مصري في إيطاليا، بينما تذكر وزارة الخارجية أن عددهم يصل إلى ٢١٠ آلاف شخص.

وتقدر الإحصاءات الدولية عدد الشباب المصريين الذين نجحوا في دخول دول الاتحاد الأوروبي خلال السنوات العشر الماضية بنحو ٤٦٠ ألف شاب، من بينهم نحو ٩٠ ألفا يقيمون في إيطاليا بشكل غير شرعي، وأن هناك حوالي ٨ آلاف شاب من إحدى قرى محافظات مصر يقيمون في ميلانو الإيطالية وحدها.

ومن الممكن في هذا السياق أن نرجع إلى رقم قريب ذي دلالة مهمة بالنسبة لأعداد المهاجرين المصريين غير الشرعيين، وهو عدد المصريين الذين يرحلون ممن يفشلون في تجربة الهجرة غير الشرعية، حيث تدل بيانات وزارة الداخلية على أن عددهم يصل في المتوسط إلى حوالي ٢٠٠٠ شخص سنوياً، بالرغم من تفاوت عددهم من سنة لأخرى، حيث قدرت الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة عددهم في ٢٠٠١ بنحو ٦٤٩ شاباً، بينما وصل عددهم إلى ٦٢٦٣ شخصاً في عام ٢٠٠٤. فإذا أخذنا في الاعتبار مدى صرامة إجراءات مكافحة الهجرة غير الشرعية التي تتخذها دول الاتحاد الأوروبي -وهو المستقبل الرئيس للمهاجرين المصريين غير الشرعيين- لأدركنا أن المهاجرين الذين نجحوا في تجربة الهجرة غير الشرعية لا يزيدون كثيراً عن هذا الرقم، وهو رقم ضئيل بالمقارنة بالأرقام المعروفة للمهاجرين الشرعيين. وإذا قارنا هذا الرقم بعدد المهاجرين المصريين الشرعيين في الخارج، والذي يقترب من أربعة ملايين مهاجر، وفق الإحصاء الأخير سنة ٢٠٠٦، نجد أنه رقم ضئيل للغاية، لكنه يظل أعلى بكثير من تقديرات وزارة القوى العاملة والهجرة في مصر، حيث أعلنت السيدة عائشة عبد الهادي وزيرة القوى العاملة والهجرة في بيان ألقته، في مارس ٢٠٠٨، أمام مجلس الشورى أن عدد المهاجرين غير الشرعيين سنوياً لا يزيد عن عشرة آلاف مهاجر. ويقدر المتحدث باسم مجلس الوزراء، د. مجدي راضي، أعداد المتهمين في قضايا الهجرات غير الشرعية في البلاد في عام ٢٠٠٧، بنحو ألف متهم، تضمهم ٦٣٠ قضية، وكلها متعلقة بهجرات غير شرعية.

بينما تقدر الإحصاءات الدولية عدد الشباب المصريين الذين نجحوا في دخول دول الاتحاد الأوروبي خلال السنوات العشر الماضية بنحو ٤٦٠ ألف شاب، من بينهم نحو ٩٠ ألفا يقيمون في إيطاليا بشكل غير شرعي. وهناك حوالي ٨ آلاف شاب من إحدى قرى محافظات مصر يقيمون في ميلانو الإيطالية وحدها.

جدير بالذكر أن محافظات الدقهلية، والقليوبية، والشرقية، والفيوم تعد أكثر المحافظات المصرية من حيث أعداد المهاجرين غير الشرعيين. وقد وصل تأثر سكان بعض قرى محافظة الفيوم بالحياة الإيطالية والمجتمع الإيطالي إلى حد إطلاق أسماء إيطالية على السوارع والمحال التجارية بها.

## ثانيا : مسارات ووجهات الهجرة غير الشرعية من مصر

هناك عدة مسارات اتخذتها تيارات الهجرة غير الشرعية من مصر، أبرزها مسار بري تمثل ليبيا محطته الرئيسية، حيث انطلقت من مدينتي سرت وزوارة الليبيتين الموجات الأولى للهجرة غير الشرعية من مصر، ومعظم الموجات التالية. واتجهت معظم الرحلات التي مرت بهذا المسار إلى إيطاليا ومالطا. وتتمثل أهم مميزات هذا المسار في قرب المناطق الساحلية في كل من ليبيا وإيطاليا وقصر المسافة التي يقطعها المهاجرون بحراً، ومن ثم تقليل احتمالات غرق قوارب السفر التي عادة ما تكون صغيرة الحجم وغير معدة للرحلات الطويلة، فضلاً عن أن المصريين كانوا يدخلون ليبيا بالبطاقة الشخصية، أو بجواز السفر بدون الحاجة إلى الحصول على تأشيرة دخول. واستمر ذلك الوضع حتى مارس ٢٠٠٧ عندما حظرت الحكومة الليبية على المصريين دخول أراضيها إلا بعقود موثقة من قبل وزارة الخارجية. ويبدو أن الحكومة الليبية كانت تستخدم الهجرة غير الشرعية عبر أراضيها كورقة ضغط لتسوية عدد من القضايا مع الاتحاد الأوروبي.

ومن هنا، حدث تحول في نقطة البداية بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين، فأصبحت نقطة الانطلاق تقع على نقاط مختلفة من الساحل الشمالي لمصر، وبدأ بعض سماسرة الهجرة المصريين ينشطون في عمل رحلات هجرة غير شرعية من مناطق في الشاطئ الشمالي؛ وأصبحت الرحلة بالتالي أطول وأخطر.

واتجهت الهجرات غير الشرعية من مصر في الغالب إلي إيطاليا. ويدل على ذلك مسح وطني عن الهجرة غير الشرعية من مصر تم بالتعاون بين منظمة الهجرة الدولية ووزارة القوي العاملة والهجرة، وجرت خلاله مقابلات مع ١٥٥٢ شاباً، من بينهم ٤٠٠ شاباً من العائدين من هجرة غير شرعية، و١١٠٠ من الراغبين فيها. وتوصل المسح إلى أن ٧٠٪ من الشباب يرغبون في السفر إلى إيطاليا لوجود جالية مصرية كبيرة هناك، فضلاً عن القرب الجغرافي. بيد أن أحد الأسباب المهمة وراء احتلال إيطاليا الترتيب الأول بين وجهات المهاجرين غير الشرعية من مصر هو وجود بعض أوجه التشابه بين الاقتصادين المصرى والإيطالى فيما يتعلق بوجود قطاع كبير غير رسمى وعائلى يقدر بحوالى ٤٠٪ من حجم الاقتصاد الإيطالى. ويمثل هذا القطاع مصدراً مهماً لفرص عمل للمهاجرين غير الشرعية، كما يمثل هؤلاء عمالة رخيصة بالنسبة لأصحاب العمل داخل هذا القطاع. أما في الدول الأوروبية الأخرى فإن الأعمال التجارية -بما فيها التي يملكها أفراد- منظمة بشكل رسمي إلى حد كبير؛ يلتزم بمعايير أكثر صرامة فى التوظيف.

وتأتي فرنسا بعد إيطاليا من حيث عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تستقبلهم سنوياً، وذلك لوجود جالية معقولة من المهاجرين الذين كانوا فيما مضي غير شرعيين، وبدأوا يستقطبون مهاجرين غير شرعيين آخرين. وقد أشارت دراسات أجريت هناك إلي أن هناك أسواقاً للخضروات والفاكهة يسيطر عليها بالكامل مصريون. ولا نستطيع أن نقول إن هناك دولة أوروبية أخرى تلي فرنسا من حيث نسبة المهاجرين غير الشرعيين بها؛ إذ ينتشر بقية المهاجرين غير الشرعيين في بقية دول أوروبا الأخرى بنسب بسيطة لا تتعدي ٢٪ أو ٣٪.

وهناك أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين تتجه لإسرائيل، لم يتسنى الوصول إلى تقديرات بشأنها، إلا ما ورد في التقرير السنوي لدار الإحصاء المركزية الإسرائيلية الصادر في أغسطس ٢٠٠٧ من أن ١٣٪ من العمالة الأجنبية بالجيش الإسرائيلى من مصريون، كما أشار التقرير إلى وجود أكثر من عشرة آلاف مصرى يعيشون داخل إسرائيل ومتزوجون من إسرائيليات، ويعمل البعض منهم فى أعمال رديئة وغير مشروعة كتجارة المخدرات أو بيع الصحف الجنسية، ويتعرضون طوال الوقت لمطاردة الشرطة وابتزاز أصحاب الأعمال.

## ثالثا: وسائل الدخول غير الشرعية للمهاجرين

يلجأ المهاجرون غير الشرعيين القادمون من بلد ما إلى عدد من الوسائل (غير الشرعية) لعبور حدود الدول الأخرى أو للإقامة فيها بطريقة غير شرعية، وهناك أربع وسائل أساسية هي الأكثر انتشاراً وهي:

١ - عبور الحدود بدون وثائق أو تصاريح رسمية، وذلك باختراق الحدود سراً بدون المرور على سلطات المراقبة والتفتيش، وفي معظم الحالات يتم الدخول عبر الحدود البرية، وفي حالات قليلة عبر المسارات البحرية، وفي حالات نادرة يتم توظيف المسارات الجوية أيضاً. وفي معظم الأحوال ينجح العابرون في تفادي ضبطهم، أياً كانت نظم المراقبة المتبعة.

٢- الدخول مروراً بالسلطات الرسمية، لكن عبر الحصول على التصاريح باستخدام أوراق مزورة. والتزوير هنا يمكن أن يشمل أوراق الهوية أو الوثائق التي تدعم تصريح الدخول.

٣- تجاوز مدة تصريح الدخول والإقامة. ويحدث ذلك للمهاجرين الذين يدخلون بطريقة سليمة، ولكنهم يعمدون إلى البقاء بعد انتهاء مدتها القانونية، وهو ما يحول وضعهم إلى وضع غير قانوني.

٤ - انتهاك تعليمات وشروط تأشيرة الدخول، ويحدث ذلك عندما يعبر مواطنو دولة ما حدود دولة أخرى بوثائق وإجراءات سليمة، لكنهم عند نقطة معينة ينتهكون تعليمات التأشيرة. وأكثر تلك الانتهاكات تكراراً هو العمل بدون ترخيص، مثلما يفعل الطلبة الوافدون الذين يقومون بتدريس لغاتهم الأصلية في مدارس ومعاهد اللغات في البلدان التي تسمح بذلك مثل اليابان. وهناك شكل آخر من هذا النمط من انتهاك قوانين الهجرة يحدث عندما يقوم شخص لديه تأشيرة دخول ذات امتيازات خاصة، بالانتهاك النظامي لتلك المعايير مثل حاملي «تأشيرات عابري الحدود»، التي تسمح للمقيمين بالمناطق الحدودية بالبقاء والعمل في بلد آخر وفق معايير صارمة من ناحية التوقيت والنطاق الجغرافي.

وبينما تستحوز تلك الأنماط الأربعة للدخول والبقاء غير القانوني على أغلبية انتهاكات قوانين الهجرة، فإنه من المهم ملاحظة أن العديد من الأجانب يجدون أنفسهم في حالة انتهاك مؤقت لقوانين الهجرة في البلد المضيف بسبب الفروق الدقيقة حول ما يعد دخولاً قانونياً أو بقاءاً قانونياً. فعلى سبيل المثال، قد ينخرط رجل الأعمال الذي يزور بلداً ما لأغراض غير العمل في ممارسة عمله لظروف طارئة، مما يقتضي أن تكون معه تأشيرة دخول مختلفة.

وتحدث مثل تلك الانتهاكات لقوانين الهجرة بتكرار كبير، وبالرغم من أن بعضها مهم، فإن معظمها تعد انتهاكات بريئة نسبياً، لأنها ليست منهاجية ولا تدوم طويلاً. وفي الواقع، معظم النظم الإحصائية إما تتجاهل تلك الأحداث أو تكون في المقابل غير قادرة على حصرها. وإذا نظرنا للأمر من زاوية إدارية ونظامية، فإننا نجد أن معظم تلك الانتهاكات تعد نتيجة مباشرة للوائح غير المرنة وعدم كفاية/ كفاءة الموظفين العاملين في الهجرة.

وبالنسبة للوسائل التي يتبعها المهاجرون المصريون نجد أنها تتنوع بين الأوسائل الأربع المذكورة، ويضاف إليها وسائل أخرى أفرزتها خبرة الهجرة غير الشرعية من مصر، وصارت وسائل عالمية بعد ذلك، حيث تميزت عصابات الهجرة غير الشرعية في مصر بابتداع بعض الأساليب الخاصة بها، ومن ذلك على سبيل المثال:

١ - الزواج من مواطنات دول أوروبا الشرقية، ففي عام ٢٠٠٤، نشط بعض الشباب المصري الراغب في الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا في الزواج من مواطنات هذه الدول حتى يتمتع بوضع قانوني مميز فور انضمام هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي ويصبح بالتالي من حق مواطنيها التنقل بحرية بين دوله ثم التمتع بجنسية هذه الدول فيما بعد. فقد لاحظت سلطات الأمن المصرية كثرة قدوم النساء من دول أوروبا الشرقية إلى مصر بهدف الزواج من المصريين الراغبين في السفر إلى أوروبا عن طريق وسطاء تابعين لمافيا الهجرة الدولية مقابل مبلغ من المال يتراوح بين ١٥ إلى ٤٥ ألف جنيه.

كما تنبهت حكومات هذه الدول نفسها لهذه الظاهرة وبدأت في اتخاذ عدة تدابير للحد منها، فراحت تغير من قوانينها وتشريعاتها خاصة بعد انضمامها الفعلي إلى الاتحاد لكي تتواءم قوانين الهجرة والجنسية لديها مع بقية دول الاتحاد، ولتسد الباب أمام مثل هذه الطرق التي تحاول الالتفاف والتحايل لتحقيق حلم الهجرة.

٢- تمزيق الجوازات في صالات الترانزيت حيث يتم تزوير تأشيرات للدخول إلى دول أميركا اللاتينية وبعض البلدان الأفريقية من خلال النزول «ترانزيت» في مطار إحدى الدول الأوروبية، التي ما إن يضع المهاجر قدمه فيها حتى يسارع بتمزيق جوازات السفر التي يحملها ويطلب اللجوء إلى هذه الدول وعدم استكمال رحلته إلى وجهته المنصوص عليها في تأشيرة السفر.

كل ذلك يتم بالتنسيق مع عصابات متخصصة في مثل هذا النوع من عمليات التزوير. غير أن سلطات الأمن في مطارات الدول الأوروبية التفتت إلى هذه الطريقة فبادرت بترحيل هؤلاء إلى بلدانهم الأصلية مرة أخرى وعدم السماح لهم بدخول أراضيها.

## رابعا: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية

تتعد أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية من مصر إلى الدول الأوروبية، يتعلق بعضها بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية الداخلية في مصر، بينما يتعلق بعضها الآخر بالظروف الديموغرافية والاقتصادية للدول الأوروبية المستقبلة للهجرة غير الشرعية. ونشير فيما يلي إلى أهم تلك العوامل على الترتيب.

أ- لا يمكن تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمعزل عن ارتفاع مستويات الفقر، والبطالة، وعدم توافر فرص عمل، فقد قدرت نسبة البطالة بنحو ١٠٪ فى عام ٢٠٠٢، وصلت فى عام ٢٠٠٣ إلى ١٠,٧٪ وزادت فى عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من ١١٪، بالإضافة إلى إلغاء نظام تعيين الخريجين منذ عام ١٩٨٤ سواء الحاصلون على المؤهلات المتوسطة أو خريجو الجامعات الذين يمثلون الشريحة الأكبر من المهاجرين المصريين إلى أوروبا، فضلا عن ضعف التخطيط فى مجال القوى البشرية، وضعف التكامل والتنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

ب - تقلص سوق العمل الخليجي أمام العمالة المصرية، فقد شهدت أعداد المصريين الحاصلين على عقود عمل في الدول العربية النفطية تراجعا ملحوظاً بنهاية التسعينات، ويوضح الجدول التالى إجمالى عدد عقود العمل التي حصل عليها مصريون في الدول العربية النفطية خلال الفترة من ١٩٩١، وحتى عام ٢٠٠١.

**جدول رقم (١):**

**تطور عدد تعاقدات العمالة المصرية في دول الخليج العربي خلال الفترة من (١٩٩١ - ٢٠٠١)**

| السنة | عدد التعاقدات* | السنة | عدد التعاقدات* |
|---|---|---|---|
| ١٩٩١ | ٥٨٩ | ١٩٩٧ | ٤٦٤٣ |
| ١٩٩٢ | ٣٩٨١٢ | ١٩٩٨ | ٧٢٠١ |
| ١٩٩٣ | ٨٣٤٦٤ | ١٩٩٩ | ٦٥٨٦ |
| ١٩٩٤ | ٨٣٤٥٨ | ٢٠٠٠ | ١٧٦٥٢ |
| ١٩٩٥ | ٤٩٣٧٢ | ٢٠٠١ | ١٤٧٢٢ |
| ١٩٩٦ | ٩٦٠١ | | |
| الإجمالي | ٣١٧١٠٠ | | |

المصدر: الإدارة العامة للاستخدام الخارجي، وزارة القوى العاملة والهجرة.

* الأرقام المذكورة لا تشمل إلا التعاقدات التي تمت عن طريق وزارة القوى العاملة والهجرة.

ويتضح من قراءة الجدول أن العدد الإجمالي للعقود ارتفع من مستوى منخفض جداً بلغ ٥٨٩ عقداً في سنة ١٩٩١، التي شهدت حرب الخليج الثانية، إلى ٣٩٨١٢ عقداً في عام ١٩٩٢، محققاً بذلك قفزة هائلة، ثم زاد الرقم إلى أكثر من الضعف في السنة التالية ليصل إلى ٨٣٤٦٤ عقداً، وحافظ على مستواه في السنة التالية، إلا أنه تراجع بحوالي ٣٠٪ في

السنة التالية، واستمر في الانخفاض حتى عام ١٩٩٩ . ولكنه بدأ في التزايد مرة أخرى في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١، ولكنه لم يصل إلى ذات المستوى المرتفع الذي سجل في منتصف التسعينات.

جـ - أيضاً أدى تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر إلى ارتفاع إيجارات الأراضي الزراعية ارتفاعاً كبيراً وكذلك مستلزمات الزراعة بينما إنخفض العائد من الزراعة مما أدى لزيادة معدلات الهجرة غير الشرعية بين أبناء الريف.

د - وبالإضافة إلى العوامل الاقتصادية السابقة، لا يجب التقليل أيضاً مما تضفيه الهجرة إلى الدول الأوروبية من وجاهة اجتماعية على المهاجر بين أبناء بلدته، وما تقدمه حالات المهاجرين السابقين (الذين ينجحوا فى دخول أوروبا وتحقيق ثروات) من نماذج ملهمة للطموحين إلى الهجرة.

أما فيما يتعلق بالعوامل ذات الصلة بالدول المستقبلة للهجرة، فيمكن الإشارة إلى العوامل التالية:

هـ - التركيبة السكانية والحاجة للأيدي العاملة، إذ تعاني دول أوروبا، وخاصة أوروبا الغربية، من مشكلة سكانية خطيرة وهي ارتفاع متوسط العمر وانخفاض معدلات المواليد، ونقص في الأيدي العاملة، والتي يعزى إليها بجانب عوامل أخرى بالطبع دورة الإنكماش الاقتصادي التي تمر بها منذ ثمانينات القرن العشرين، وتتمثل أبرز ملامح تلك المشكلة في انخفاض عدد السكان في الشريحة العمرية في سن العمل (النشطين اقتصاديا)، وتوالي ذلك الانخفاض، وبالمقابل زيادة عدد السكان في شريحة كبار السن، إذ يقدر أن تصل نسبة السكان في الشريحة العمرية ٦٥ سنة فأكثر إلى ربع إجمالي عدد سكان أوروبا الغربية في عام ٢٠٣٠، وضعف عدد الأطفال أقل من ١٥ عاماً. وبالمقارنة مع الولايات المتحدة مثلاً، فإنه بحلول عام ٢٠٣٠، سيصل عدد السكان في شريحة كبار السن إلى أقل من خمس إجمالي السكان فقط، وأقل من عدد شريحة الأطفال. ونفس الأمر بالنسبة للسكان في سن العمل، فإن عدد السكان النشطين اقتصادياً (الذين يعرفون تقليدياً بالسكان في الشريحة العمرية من ١٥ إلى ٦٤ عاماً) سينكمشون في أوروبا في الجيل القادم.

وطبقاً لنتائج مشروع بحثي قام به مكتب التعداد الأمريكي، فإن عدد السكان الأوروبيين النشطين اقتصادياً سينخفض بأكثر من ٢٠ مليون شخص (أكثر من ٨٪ من إجمالي عدد أفراد الشريحة العمرية المذكورة) بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٣٠. وكنتيجة لذلك، من المتوقع أن تنخفض نسبة السكان في سن العمل إلى السكان في فئة كبار السن، من حوالي ٣,٨: ١ في الوقت الحاضر إلى ٢,٤: ١ فقط في عام ٢٠٣٠، مقارنة بنسبة ٥,٤: ١ في الولايات المتحدة في الوقت الحاضر، و٣,١: ١ في عام ٢٠٣٠.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تحقيق زيادة كبيرة ومتواصلة في معدلات الخصوبة لدى السيدات الأوروبيات، التي لا تتجاوز ١,٦ طفلاً لكل امرأة في الوقت الحالي، لتحقيق زيادة طبيعية ذاتية في عدد السكان، من خلال السياسات الحكومية، هو أمر صعب ومكلف جداً، إذ توصل اثنان من الاقتصاديين الفرنسيين حديثاً إلى أن إنفاق عشرة مليارات يورو كمعونات اجتماعية من الممكن أن يرفع معدل الخصوبة في فرنسا بمعدل ٠,١ فقط لكل امرأة طوال عمرها.

ونتيجة لهذا الوضع تصبح الهجرة بديلاً حيويا بالنسبة لأوروبا، وهي بالفعل تستقطب أعداداً كبيرة من المهاجرين سنوياً لتغطية النقص الحاد في الأيدي العاملة والمحافظة على توازن السكان في الأجيال القادمة. وتشير الأرقام الرسمية إلى أن موجات الهجرة الحالية إلى أوروبا الغربية سوف تدور حول ٧٠٠ ألف مهاجر سنوياً حتى عام ٢٠٣٠. وبالرغم من ذلك، فإنها لن تستطيع تفادي الانخفاض الحتمي في عدد سكانها، إذ سينكمش عدد سكان بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر بمعدل نصف مليون شخص سنوياً حتى عام ٢٠٣٠، في حين أنها إذا توقفت عن استقبال مهاجرين جدد حتى عام ٢٠٣٠، فإن عدد سكانها، بنهاية تلك الفترة، سينخفض بمقدار ٢٧ مليون نسمة، من بينهم ٢٠ مليوناً في سن العمل.

و - حاجة القطاع غير الرسمي في جنوب أوروبا إلى العمالة، فمن أهم أسباب جذب إيطاليا، على سبيل المثال، للمهاجرين المصريين هو التشابه النسبى بين الاقتصادين المصرى والإيطالى فهناك نسبة كبيرة من الاقتصاد الإيطالي - تصل إلي حوالي ٤٠٪ - تعتمد علي الاقتصاد غير الرسمي والعائلي؛ تماما كبائعي الكبدة لدينا وأصحاب المحلات غير المرخصة. وهو نفس السبب الذي يدفع الإيطاليين إلى تفضيل المهاجرين غير الشرعين، حيث يستقطب هذا النوع من النشاط الاقتصادي نسبة كبيرة جداً من العمالة غير الماهرة (كما هو حال معظم المهاجرين غير الشرعيين)؛ ولا يدفع أصحابها تأمينات ولا ضرائب، والمهاجرون غير الشرعيين بالنسبة لهم عمالة رخيصة.

وينطبق نفس الأمر إلى حد ما على دول جنوب أوروبا الأخرى، حيث أكدت دراسة حديثة حول الهجرة غير الشرعية من مصر، وناقشها مؤتمر المصريين بالخارج، في عام ٢٠٠٧، وجود طلب في دول الاستقبال على عمال يقبلون بالأوضاع الصعبة التي تفرضها احتياجات سوق العمل، وأن معظم هذه الأعمال مؤقتة ومنبوذة اجتماعيا. وأوضحت الدراسة أن المهاجرين يوفرون ما يحتاجه القطاع غير المهيكل (غير الرسمي) من يد عاملة، حيث يمثل هذا القطاع ما بين ٢٠ و٢٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في دول القوس اللاتيني الواقعة في جنوب أوروبا، وأن هذه القطاعات تحصل على امتيازات مالية واجتماعية بتوظيف هذه اليد العاملة التي تتميز بكونها طيعة وغير مكلفة.

أما في الدول الأوروبية الأخري فإن الأعمال التجارية -بما فيها التي يملكها أفراد- منظمة بشكل رسمي إلى حد كبير؛ ولكي يوظف صاحبها أحداً لابد أن يكون بمواصفات معينة ويأخذ حداً أدنى من الأجر.

**وبالإضافة إلى العوامل السابقة لا يمكن إغفال تأثير عوامل ثلاث مهمة:**

**الأول، هو دور شبكات الهجرة في هذا المجال، حيث** تشير معظم التقديرات إلى أن بداية تكوين شبكات الهجرة غير الشرعية كانت في النصف الثاني من التسعينات عندما بدأت مشكلة البطالة تتفاقم بالتزامن مع عودة المهاجرين المصريين في دول الخليج وتطبيق قانون إيجارات الأراضي الزراعية الجديد وسياسات الخصخصة، حيث ظهرت تلك الشبكات كأطواق نجاة للشباب العاطلين بتنظيم رحلات لنقلهم بطريقة سرية إلى دول جنوب أوروبا، خاصة إيطاليا، نظير مبلغ يتراوح بين ٢٠ و٣٠ ألف جنيه يسدد نصفها قبل السفر ويحرر بالباقي إيصالات أمانة على بياض ضماناً لسداد باقي المبلغ. وليس أدل على اتساع شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين من الإعلان عن أن سلطات الأمن في مصر كشفت في أواخر عام ٢٠٠٧ فقط على ما يزيد عن خمسين تشكيلاً عصابياً يقوم بتهريب الشباب المصري إلى الخارج.

وكشفت دراسة مركز الدراسات القومية بالقليوبية تأكيد ٢٥ سمساراً أن عمليات تهريب البشر من أهم مصادر الدخل لشبكات المافيا في أوروبا وآسيا.. وأن الأرقام والأرباح التي تحققها تقترب مما تحققه شبكات المخدرات. وأظهرت الدراسة ما ذكره السماسرة في مصر من محترفي تسفير الشباب بأن الشاب يدفع مابين ٢٠ إلى ٣٥ ألف جنيه للسفر بطريقة غير شرعية بينما التكلفة الفعلية للسفر لاتتجاوز ٥ آلاف جنيه. وكشف بعض السماسرة، ممن شملتهم العينة، عن حقائق خطيرة، وهي وجود بعض الشخصيات المسئولة التي تساعدهم في عمليات تسفير الشباب، حيث أشارت الدراسة إلي ارتفاع سطوة هؤلاء الأفراد وتمردهم علي القوانين وعدم القدرة علي مواجهتهم في أغلب الأحيان نتيجة لارتباطهم ببعض العصابات العاملة في تجارة البشر، وبالتالي يقع الراغب في الهجرة في براثن هؤلاء الأشخاص دون وجود الحماية الكافية لهم من قبل أجهزة الدول حيال الإبلاغ عنهم.

وأشار ٣٢٪ من العينة التى تم دراستها إلي وقوعهم في عمليات نصب وابتزاز، وأكدوا أنهم امتنعوا عن الإبلاغ خوفاً من تعريض حياتهم للخطر، وبالتالي التسليم بقبول تصرفات السماسرة كأمر واقع حيث فوجئوا وهم في طريقهم للسفر بوجود أكثر من ٦٠ إلى ٨٠ شاب في قارب صغير لاتتجاوز حمولته الفعلية العشرة أفراد. بالإضافة إلى تسليم جوازات سفرهم قبل السفر إلى أحد أفراد شبكة التهريب.. ويقول بعض الشباب الذين تعرضوا للنصب أنهم اكتشفوا أن الجوازات التي تحصل عليها المافيا منهم تستخدم في عمليات تهريب أخرى، ولصالح شباب آخرين عن طريق تزويرها.

**الثاني**، هو تأثير ظاهرة **العولمة، حيث** ينصرف التعريف التقليدي للعولمة إلى كونها ظاهرة جديدة تتميز بزيادة كبيرة في حركة انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمجموعات البشرية، سواء كانت العمالة أو رجال الأعمال، بين المجتمعات المختلفة، وكذلك التوافق غير المسبوق بين الأسواق المالية. وتتمثل أهم عناصر هذا التعريف للعولمة في انتقال التكنولوجيا ورؤوس الأموال، وإعادة التوزيع الجغرافي لعملية الانتاج، واستقطاب الثروة، واعتماد السياسة على الاقتصاد، وما يرتبط بتلك التطورات من انحسار دور الدولة القومية، وظهور تقسيم عالمي جديد للعمل.

ومن بين العناصر المذكورة، فإن العنصر الأكثر تأثيراً في تحديد الإطار التحليلي لتدفقات الهجرة هو إعادة التوزيع الجغرافي لعملية الإنتاج التي تحدث من خلال إنشاء مناطق في البلدان النامية يخصص إنتاجها للتصدير، عبر سياسات الدمج والاستحواز، أو عبر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ثم يتغير هيكل العمالة وتحدث إعادة توزيع شاملة في المشروعات كثيفة العمالة في بلدان العالم الثالث، وتكون هذه النتيجة مصحوبة بالتأثيرات العكسية للتطور التكنولوجي والتي تظهر في صورة زيادة حجم المشروعات التي يعمل فيها عمال قادمون من مسافات بعيدة (Distant Work)، وزيادة حركة انتقال العمالة، بما فيها الهجرة الواسعة.

وتحدث نتيجتان مهمتان لتلك التطورات، فمن ناحية تؤدي إعادة هيكلة العملية الإنتاجية، التي يصاحبها في الغالب ميل المشروعات إلى الانتقال نحو بعض الأقاليم التي توفر لها مميزات انخفاض الأجور وأسعار المواد الخام، إلى إنشاء أقاليم متكاملة اقتصادياً، ومن ثم زيادة تهميش تلك المناطق من العالم، التي لا ترتبط بعملية الطرد الجغرافي للمشروعات أو بعولمة الأسواق المالية، وهو ما يتم التعبير عنه بظاهرة التناقض الظاهري لظاهرة الإقليمية في إطار العولمة.

ومن الناحية الأخرى يتعرض سكان المناطق التي تتدهور أحوالها الاقتصادية نتيجة للعولمة إلى عوامل تدفعهم إلى ترك أوطانهم والذهاب إلى المناطق الأكثر تقدماً للبحث عن مستوى معيشة أفضل، وهو ما يؤدي إلى حدوث ظاهرتان مترابطتان هما: "هجرة العقول"، و"الهجرة الواسعة".

وإحدى النتائج المهمة لهذا التقسيم الجديد للعمل وما يترتب عليه من انتقال المشروعات والهجرة غير الشرعية هي الإنخفاض العام في تكلفة الإنتاج سواء في بلدان العالم الثالث، نتيجة جلب التكنولوجيا الحديثة في المشروعات المشتركة، أو في البلدان الصناعية المتقدمة، نتيجة جلب العمالة المهاجرة، خاصة غير الشرعية، فضلاً عن تقليل أجور العمالة المحلية (في البلدان الصناعية) بالضغط على العمالة المنظمة وتقليل قدرتها التساومية.

فإذا أخذنا في الاعتبار أن الهجرة الجماعية الواسعة، سواء الشرعية أو غير الشرعية، غالباً ما تجري وفقاً لأنماط إقليمية، بتأثير عوامل التاريخ والجغرافيا، فإن السياسيات المرتبطة بشئون الهجرة غالباً ما تتخذ أنماطاً إقليمية كذلك، مثل سياسيات الهجرة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي. ونظراً للاختلافات الثقافية بين كل من الإقليمين ومحيطهما الجغرافي (المكسيك بالنسبة للولايات المتحدة، ودول حول البحر الأبيض المتوسط الجنوبية بالنسبة لأوروبا)، فإن المخاوف التقليدية من عدم الاستقرار السياسي والصراعات الاجتماعية والصدامات الثقافية والمواجهات الدينية، هي المحرك الرئيس لسياسات الهجرة في كل من المنطقتين. وبالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، فإن تصاعد موجات المد الأصولي الإسلامي والمشاكل الأخرى الأقل أهمية، مثل الجريمة المنظمة والاعتماد على المعونة الاجتماعية وصعوبات الاحتواء الاجتماعي، وهي الموجودة بالفعل في مجتمعات المهاجرين المختلفة بالمنطقة، فإن وصول المزيد من المهاجرين إلى أوروبا الغربية من الممكن أن يشكل تحدياً يعصف بالتماسك الاجتماعي وربما بالأمن الداخلي.

وهنا يظهر تناقض أساسي بين رغبة الدول المتقدمة في الحصول على مميزات الهجرة المثلة في إنخفاض تكاليف الإنتاج والمساهمة في استمرار ودعم دولة الرفاه (خاصة في ضوء مشكلة كبر السن فيها) من ناحية، وبين تطبيق سياسات هجرة تتسم بالتقييد على المستوى الإقليمي، من الناحية الأخرى.

وما يهمنا في هذا الخصوص هو سياسات قبول المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي الذي يستقطب جل المهاجرين المصريين غير الشرعيين، فبالرغم من أن تطبيق سياسة عامة للهجرة مازال أمراً مستبعداً حتى الآن، فإن الصورة العامة للسياسات القومية للدول الأعضاء تؤكد على فكرة إنشاء ما يسمى "أوروبا المحصنة"، وهي المنطقة التي يسمح بتنقل الأفراد داخلها، بينما تقام الحواجز في وجه القادمين من خارج الإتحاد الأوروبي.

وهناك عامل آخر يدفع في اتجاه تلك السياسة المراوغة التي تقضي بقبول المهاجرين مع حرمانهم من شرعية الدخول أو الإقامة، وهو ما يتعلق بإنعكاسات ذلك على الاقتصاد السياسي للهجرة غير الشرعية (في مقابل الهجرة الشرعية)، والتي تظهر في صورة خفض التكلفة وزيادة القدرة التساومية لأصحاب الأعمال في مواجهة العمالة غير المنظمة. بل إن هناك ثمة شواهد على أن استخدام المهاجرين غير الشرعيين في العمل يقلل أجور العمال الشرعيين، وبالتالي قوة التنظيمات العمالية. فعلى سبيل المثال، أظهرت بعض الدراسات التي أجريت في ألمانيا أن زيادة صغيرة نسبتها ١٪ فقط في مساهمة العمالة الأجنبية غير الماهرة في سوق العمل تؤدي إلى انخفاض في أجور العمال في مناطق الاستقبال بنسبة ٩,٥٪، وزيادة في مرتبات المهنيين (ذوي الياقات البيضاء) بنسبة ٣,٥٪.

وهكذا، نخلص إلى أن أهم النتائج المترتبة على العولمة في مجال الاقتصاد السياسي هي زيادة الهجرة الجماعية، وبدورها يترتب عليها: التحول نحو عشوائية ظروف العمل في كل من البلدان المتقدمة والأقل نمواً، وإعادة إنتاج آليات العمالة/ رأس المال، ولكن مع إنخفاض كبير في قدرة جانب العمالة. والنتيجة النهائية المترتبة على ذلك هي أن الهجرة غير الشرعية هي المفضلة لدى قطاع مهم من السوق بدرجة أكبر من الهجرة الشرعية، لأن الأولى تسمح بمرونة سوق العمالة الداخلي.

**العامل الثالث هو تأثير الشبكات الاجتماعية للمهاجرين، حيث تؤكد أدبيات الهجرة أنه غالباً ما تؤدي العلاقات** التاريخية بين البلدان المصدرة للمهاجرين والبلدان المستقبلة إلى نشوء روابط تجارية واتصالية تميل إلى تسهيل حركة الأفراد من بلد لآخر، كما تساهم الروابط اللغوية وعلاقات الاتصال والشبكات الثقافية المسئولة عن نشر نماذج استهلاك محددة- في تحويل الهجرة الدولية إلى بلاد مستقبلة بعينها. بيد أن العنصر الأهم في ذلك هو تجمعات المهاجرين التي تنشأ في بلدان مستقبلة بعينها، حيث تؤدي إلى تقوية ونمو شبكات المهاجرين التي تؤدي بدورها إلى تقوية تدفقات المهاجرين المستقبلية.

وعادة ما تكون مثل تلك الشبكات عبارة عن وحدات تقوم على الروابط الشخصية بين المهاجرين القدامى المستقرين في بلد الاستقبال منذ فترة، وبين المهاجرين المحتملين في البلدان المصدرة، والتي تقوم على الروابط الأسرية، والصداقات أو الأصل الاجتماعي المشترك. ومثل هذه الروابط من الممكن أن تقلل بصورة واضحة تكلفة ومخاطرة عملية الهجرة، وهو ما يؤدي إلى سير تدفقات الهجرة في نفس اتجاه التدفقات السابقة. وفي هذا السياق، تعد معرفة كيفية دخول بلد ما وفرص العمل فيه رأس مال اجتماعي في حد ذاتها.

أي أنه بمجرد أن تنشأ ظاهرة الهجرة، فإن وجود الأقارب أو الأصدقاء أو آخرين ينتمون لنفس الأصل الاجتماعي يشكل حافزاً قوياً لاختيار بلد بعينه للاستقرار فيه، ونتيجة لذلك تصبح الهجرة عملية توزيع ذاتية الدفع. وبالتالي نجد أن هناك ترابطاً لمسارات الهجرة من كل مرحلة إلى المرحلة التالية لها. ويكون ذلك نتيجة لآليتين: الأولى أن هناك خفض للتكلفة والمخاطر الناجمة عن الهجرة إذا كان بمقدور المهاجر الاعتماد على دعم شبكات شخصية. والثانية أن هناك درجة ما من المثابرة والإصرار من جانب شبكات نقل المهاجرين، على استمرار تيار الهجرة متدفقاً، باعتبار أن الوكلاء والمهربين سوف يتعرضون للخسارة إذا ما توقفت تلك الشبكات، وبالتالي سيعملون بكل الوسائل على جذب مهاجرين جدداً.

وتمثل شبكات المهاجرين جزءاً حيوياً وأساسياً من العناصر التي تشكل وتدعم اتخاذ قرار الهجرة سواء الشرعية أو غير الشرعية. وتعتبر هذه الشبكات أهم وسائل التعرف على الدولة التي يرغب المهاجر في الذهاب إليها، كما أنها تسهل اتخاذ قرار الهجرة وتنفيذه، ويتم ذلك على سبيل المثال من خلال الإدلاء بالمعلومات حول البلد المضيف مما يساعد المهاجرين على التفكير جيداً واتخاذ القرار بالهجرة أو بعدمها وزيادة إمكانية نجاحهم عند وصولهم إلى البلد المضيف، والعمل على ترتيب وظيفة أو إقامة مسبقاً، والمساعدة المالية، وغيرها من الوسائل. وقد أشارت دراسة أجرتها وزارة القوى العاملة والهجرة بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية إلى أن أكثر من نصف المهاجرين من مصر تتوافر لديهم شبكات من المهاجرين (عائلة أو أقارب أو أصدقاء) في البلد المضيف قبل مغادرتهم لمصر.

وهو ما أكدته عدة دراسات ميدانية أخرى أجريت حول الهجرة غير الشرعية، ومن بينها دراسة أجراها مركز الدراسات القومية بمحافظة القليوبية بالتعاون مع مكتب اللجنة الدائمة للشراكة الأوروموسطية بالقاهرة، على عينة مكونة من ألف شاب بقرى من محافظتي الشرقية والقليوبية، حيث توصلت إلى ارتفاع معدلات الهجرة في قرى مصرية بعينها نظراً لانتشار هذه النماذج حتى أصبحت هناك قرى بعينها يطلق عليها قرى إيطاليا أو أمريكا أو فرنسا. كما أظهرت الدراسة -وفقا لما ذكره السماسرة في مصر من محترفي تسفير الشباب- أن الشاب يدفع ما بين ٢٠ إلى ٣٥ ألف جنيه للسفر بطريقة غير شرعية ( قرابة ٥- ٧ آلاف دولار) بينما التكلفة الفعلية للسفر لا تتجاوز ٥ آلاف جنيه (أقل من ألف دولار).

## خامسا : سياسات الحكومة المصرية فى مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

رغم أن قضية الهجرة غير الشرعية ليست جديدة على المجتمع المصرى إلا أنها اتخذت منحى جديداً فى أعقاب غرق ٢٧ من الشباب المصريين عام ٢٠٠٧ أثناء محاولتهم الهجرة بشكل غير شرعى إلى إيطاليا الأمر الذى كشف عن خطورة هذه الظاهرة وتداعياتها الخطيرة إذا ما تم تجاهلها. ومن ثم اتخذت الحكومة المصرية مجموعة من الإجراءات الأمنية والقانونية والإعلامية للتعامل مع هذه الظاهرة، فنشطت وزارة الخارجية ووزارة الإعلام فى توعية الشباب بمخاطر

اتباع وسائل غير شرعية فى السفر. وركزت وسائل الإعلام على أن الخسائر المعنوية والمادية التى تترتب على المحاولات الفاشلة للهجرة غير الشرعية. ونشير فيما يلى إلى أهم الإجراءات التى أتخذتها وزارات القوى العاملة والهجرة، والخارجية، والداخلية.

١ – **وزارة القوى العاملة والهجرة:** اتخذت وزارة القوى العاملة والهجرة عددا من الإجراءات المهمة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية منها:

– تنظيم حملة إعلامية للقضاء على الهجرة غير الشرعية، وتوعية الشباب المصرى بمخاطرها من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والصحافة المصرية بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية والحكومة الإيطالية. وفى هذا المجال تم توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة الإعلام ووزارة القوى العاملة والهجرة حول مشروع الحملة الإعلامية، وذلك بهدف الإسهام فى الجهود التى تبذلها الحكومة المصرية بالتعاون مع الجهات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتنمية الوعى بمخاطر الهجرة غير الشرعية، وتفعيل مذكرة التفاهم التى تم توقيعها مع الحكومة الإيطالية فى هذا الشأن.

– عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول المصدرة والمستقبلة للهجرة لتوفير الحماية الاجتماعية والرعاية المتكاملة للعمالة المهاجرة والتى أمكن عن طريقها تحقيق الضمانات الكافية فى مجال الهجرة وتحديد حصص للعمالة المصرية المطلوبة كل عام. وفى هذا الإطار، تم عقد اتفاقية ثنائية بين مصر وإيطاليا فى مجال تنظيم تدفقات هجرة العمالة المصرية إلى إيطاليا، وتنظيم استخدامها، حيث تم الاتفاق على تخصيص حصة للعمالة المصرية بحجم سبعة آلاف فرصة عمل تم استخدامها فى تقنين أوضاع الشباب الذين هاجروا من قبل ويعملون بصورة غير شرعية كما اعلنت ايطاليا عن تنظيم حصة جديدة لمصر تقدر بنحو ٨ ألاف فرصة عمل على أن يستخدم جزء منها فى تقنين أوضاع الهجرة غير الشرعية الموجودة هناك. وتسعى الوزارة إلى الوصول إلى اتفاقات مماثلة مع اليونان وقبرص.

– توقيع اتفاقية فى شأن تنظيم شروط استخدام القوى العاملة بين مصر وليبيا لتوعية وحصر وتصنيف وتدريب وتقنين أوضاع العمالة المصرية غير المنظمة، وتوفير فرص عمل لهم بسوق العمل المنظم فى الجماهيرية الليبية. كذلك تم توقيع مذكرة تفاهم بين مصر والأردن فى مجال تنظيم وتوفير احتياجات سوق العمل الأردنى من العمالة المصرية وحمايتهم من استغلال الوسطاء. وبموجب هاتين الاتفاقيتين تم وضع ضوابط لإحكام المنافذ وعدم تسرب العمالة المصرية من خلال سواحل البلدين.

– العمل على خلق فرص عمل جديدة داخل السوق المحلى، وإنشاء وتطوير وتحديث مراكز التدريب لإعداد العمالة الماهرة لسد احتياجات السوق المحلى والحصول على فرص عمل بالخارج، كما تقوم وزارة القوى العاملة والهجرة بتنظيم التدريب على المستوى الوطنى، وهناك ٢٩ مركز تدريب تابعا لوزارة القوى العاملة والهجرة، و١١ مركز تدريب متنقلا ويتم التدريب فى هذه المراكز على عدد كبير من المهن فى مختلف القطاعات، بالإضافة إلى مراكز التدريب التحويلى لمختلف المؤهلات الدراسية والعلمية.

– تقوم الوزارة بإصدار "النشرة القومية للتوظيف" (أسبوعية) و"نشرة سوق العمل" (ربع سنوية) بهدف الربط بين العرض والطلب فى سوق العمل.

– إنشاء قاعدة بيانات للراغبين فى العمل والهجرة على موقع وزارة القوى العاملة والهجرة، وقد بلغ عدد المسجلين والراغبين فى العمل بالداخل: ٥ ,٢ مليون، وعدد الراغبين فى العمل الموسمى والمؤقت بالخارج: ١٠٠ ألف، وعدد الراغبين فى الهجرة: ٨٥ ألفا.

– محاربة السماسرة وضرورة توعية الشباب فى المحافظات الطاردة، ومحاربة المكاتب غير القانونية التى تمثل مدخلا غير شرعى لاستغلال حاجة الشباب فى العمل والهجرة.

– توفير معلومات صحيحة عن القنوات الشرعية المتعلقة بالهجرة المنظمة والاجراءات التى يجب أن يتبعها راغبو الهجرة.

– العمل على تقنين أوضاع المهاجرين بطريقة غير شرعية والمقيمين لمدة طويلة الذين حققوا درجة من الاستقرار فى البلاد المقيمين بها، حيث تم فى هذا الإطار تقنين أوضاع ما يقرب من ٥٠٠٠ حالة ممن يعملون بسوق العمل الإيطالى ويقيمون بطريقة غير شرعية.

٢- **وزارة الخارجية المصرية:** تعمل وحدة إرشادات السفر بوزارة الخارجية المصرية على مناشدة الشباب وتوعيتهم بمخاطر الإقدام على محاولة الهجرة غير الشرعية وعواقبها، مع تنظيم ندوات فى مختلف المحافظات، خاصة المصدرة لهؤلاء الشباب مثل محافظات الفيوم والمنوفية والقليوبية، لبث روح التعاون والكفاح والوعى حيث تعقد هذه الندوات فى حضور بعض الشباب الذين عاشوا التجربة ويحكون معاناتهم.

هذا بالإضافة إلى قيام الوزارة بإصدار تعليمات مباشرة للبعثات بالخارج والسفارات والقنصليات المصرية والموجودة على ساحل البحر المتوسط بأن يكونوا فى حالة استعداد دائم لمواجهة أى حالة طوارئ أو أى حادث مفاجئ للشباب المصريين بالخارج، مع وجود غرف عمليات دائمة بالقطاع القنصلى للتعامل مع هذه الحالات.

كما تتولى الوزارة التنسيق والتعاون مع الدول المستقبلة لهذه الهجرات، خاصة إيطاليا، لضمان حسن معاملة المهاجرين غير الشرعيين لحين ترحيلهم وعودتهم إلى مصر.

وقد تم بالفعل فى إطار هذا الاتفاق إعادة ترحيل نحو ١٨٠٠ مهاجر مصرى غير شرعى من إيطاليا إلى مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٧. هذا بالإضافة إلى الاتفاقات التى تم عقدها بين مصر وإيطاليا بالتنسيق مع وزارة القوى العاملة والهجرة والخاصة بتوفير حصة للعمالة المصرية فى السوق الإيطالية، والتى لعبت فيها وزارة الخارجية دوراً مهماً.

وتؤكد وزارة الخارجية المصرية على ان المهاجر غير القانونى او غير الشرعى لا يتم تقنين وضعه ومنحه إقامة رسمية أو جنسية على الإطلاق مهما طالت فترة بقائه فى الدولة التى قصدها ومن ثم فإن هذه الهجرة لا طائل من ورائها وانها مصدر معاناة شديدة لمن يقوم بها حيث يعرض نفسه للعقوبات من جانب السلطات الامنية فى الدول التى توجه إليها.

وبالإضافة إلى هذه الجهود تحاول وزارة الخارجية المصرية التوصل إلى حلول لمشكلة السجناء المصريين فى السجون الإيطالية والذين تقدرهم وزارة الخارجية المصرية بنحو مائة ألف سجين. والمشكلة تتمثل فى أن معظم هؤلاء المصريين لا يعترفون أنهم مصريون بل يدعون أنهم فلسطنيين أو عراقيون على أمل أن يتم الافراج عنهم والسماح لهم بالإقامة فى ايطاليا لأن العراقى والفلسطينى لا يجد صعوبة كبيرة فى دخول إيطاليا والإقامة فيها بالنظر إلى الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية فى هذين البلدين.

٣- **وزارة الداخلية:** وضعت وزارة الداخلية اجراءات مشددة لضبط عصابات التسفير. وقد نجحت هذه الإجراءات فى القبض على عدد مهم من المشاركين فى تنظيم هذه الجرائم، فقد تمكنت أجهزة الأمن عام ٢٠٠٣ من ضبط نحو ٣١٥ قضية اتهم فيها ٧٥ شخصا، وبلغ عدد الضحايا فى عام ٢٠٠٤ ٣٢١ وعدد المتهمين ٢٣١، وفى عام ٢٠٠٥ بلغ عدد القضايا ٢٩٥ قضية وعدد المتهمين ٣٠٥ متهماً وبلغ عدد القضايا فى عام ٢٠٠٧ حتى منتصف ابريل ٨٠ قضية اتهم فيها ٧١ شخصاً. كما أدرج ١٩١ من العناصر ذات النشاط الاجرامى فى مجال التسفير على قوائم الممنوعين من السفر واتخذت ضدهم الاجراءات القانونية.

رغم الجهود السابقة، إلا أن مواجهة حقيقية لمشكلة الهجرة غير الشرعية فى مصر تتطلب مزيداً من الإجراءات نشير فيما يلى إلى أهمها:

- أن تقوم وزارة القوى العاملة والهجرة، بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية، بتحديد العمالة المطلوبة والمناسبة لسوق العمل الأوروبى.

- تقنين أوضاع المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية بقدر ما تسمح به ظروف الدول المستقبلة وبما يخدم الأوضاع الاقتصادية لكل من دول المهجر ودول المنشأ، ومن خلال آليات تعاون فنى وأمنى وقضائى وتشريعى، وفى إطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين.

- توسيع دائرة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين مصر ودول الإتحاد الأوروبى والسعى للوصول إلى أفضل الأطر التى تسهم فى استقرار أسواق العمل والهجرة فى الدول الأوروبية.

- ضرورة التعاون المشترك بين وزارة القوى العاملة والهجرة ووزارة الإعلام المصرية لتنفيذ مشروع حملة قومية إعلامية لتوعية الشباب المصرى بمخاطر الهجرة غير الشرعية بهدف التأثير بصورة إيجابية على اختيارات الشباب المصرى لفرص الهجرة وتحقيق فهم أفضل لخيار الهجرة وتداعياته السلبية، وكذلك ضرورة توفير قاعدة معلوماتية عن أعداد

المصريين المهاجرين بطرق غير شرعية، وتزويد جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية بهذه البيانات.

وأخيراً، يجدر التأكيد على أهمية التعامل مع القضية من منظور تنموى بدلا من المنظور أمنى.

**٤- الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات المصرية الأوروبية:** أما على مستوى العلاقات الثنائية بين مصر والاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة غير الشرعية، فقد وقع الجانبان عدداً من الاتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، حيث وقعت مصر مذكرة تفاهم مع إيطاليا في نوفمبر ٢٠٠٥، بهدف توفير فرص للعمالة المصرية في إيطاليا، كما وقع الجانبان أيضاً اتفاقاً في يناير ٢٠٠٧، لتصحيح أوضاع المهاجرين وتعزيز مجالات تدريب العمالة المصرية لتلائم سوق العمل الإيطالي، كما نص الاتفاق على إعادة توطين المصريين المقيمين بشكل غير شرعي.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين منظمة الهجرة الدولية ووزارة القوى العاملة والهجرة والحكومة الإيطالية لتنفيذ مشروع "الحملة الإعلامية للقضاء على الهجرة غير المنتظمة من جمهورية مصر العربية"، في عام ٢٠٠٥. ويهدف هذا المشروع إلى الحد من ظهور حالات الهجرة غير المنتظمة وتقليل مخاطرها، كما يهدف إلى التأثير بصورة إيجابية على إختيارات المصريين لفرص الهجرة وتحقيق فهم أفضل لحقائق الهجرة، وذلك بالتعاون بين قطاع شئون الهجرة والمصريين في الخارج بوزارة القوى العاملة والهجرة ومنظمة الهجرة الدولية للتعرف على بيانات المصريين المهاجرين هجرة غير منتظمة وزيادة وعيهم بحقائق ومخاطر الهجرة غير المنتظمة بما يشمل الإتجار بالمهاجرين. وتهدف منظمة الهجرة الدولية من خلال هذا المشروع إلى مساعدة الحكومة المصرية على إعداد وسائل إعلامية عن طريق التعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الإعلامية للوصول إلى الفئات المستهدفة والتأثير على ما لديها من المفاهيم الخاصة بحقائق الهجرة. من خلال إعداد حملة إعلامية تجمع بين بعض الوسائل الإعلامية المختارة ومشاركة المنظمات غير الحكومية ومجموعات الشباب على أن تعالج هذه الحملة الجوانب المتعددة للهجرة غير المنتظمة (القانونية والاجتماعية - الاقتصادية...إلخ).

يجرى تنفيذ هذه الحملات بهدف نشر المعلومات الحقيقية حول حقائق الهجرة غير المنتظمة بصفة عامة وماتمثله من مخاطر بالنسبة للمهاجرين ورغم مختلف أشكال التعاون بين مصر والدول الأوروبية حول مشكلة الهجرة، إلا أنه لازال هناك قدر من التباين في موقف الجانبين من هذه القضية بأبعادها المختلفة.

فمن ناحية يقوم الموقف المصرى على دعوة الطرف الأوروبى إلى تبني سياسة مختلفة تقوم على فتح الباب للهجرة الشرعية وتنظيمها، وتتلخص ملامح السياسة المصرية المنظمة للهجرة للاتحاد الأوروبي في العمل على تخفيف حدة القيود على هجرة المصريين للخارج، وإيجاد مجموعة من الآليات التي من شأنها إدارة عملية هجرة المصريين للخارج، والعمل على وضع سياسات إدماج المهاجرين الشرعيين في المجتمعات الأوروبية، وعدم التفرقة بين المهاجر الشرعي والمواطنين الأصليين، وإعطائهم فرص العمل والتعليم والاندماج انطلاقاً من أن الهجرة نشاط إنساني لا يمكن السيطرة عليه أو الحد منه بإجراءات أمنية.

وفى المقابل، وعلى الرغم من حاجة الدول الأوروبية للهجرة الوافدة إليها من الخارج، إلا أن البعد الأمني يشكل المنظور المسيطر على الدول الأوروبية في الوقت الحالى في تعاملها مع الهجرة القادمة إليها من جنوب وشرق المتوسط بحيث لم يعد الأمر مقصوراً على تنظيم عملية الهجرة القادمة من الدول العربية وقصرها على الهجرة الشرعية فحسب، بل تجاوز ذلك لرفض الهجرة الدائمة ككل وقصرها على الهجرة الموسمية وإتباع سياسات تمييزية تعتمد على تشجيع هجرة العقول والكفاءات فقط، مع العودة إلى صيغة "الهجرة الانتقائية"، لمنع تدفق المهاجرين.

وقد عرض وزراء الهجرة في البلدان الأعضاء في الإتحاد الأوروبي الخطوط الكبرى لتلك الإستراتيجية الأوروبية الجديدة على نظرائهم في البلدان المتوسطية، خلال اجتماع رعته الرئاسة البرتغالية فى أواخر نوفمبر ٢٠٠٧ بمدينة ألغافر البرتغالية. وتقوم تلك الاستراتيجية على ضرورة دراسة أسواق العمل في البلدان الأوروبية، والاستجابة لاحتياجاتها الفعلية، وتشديد الرقابة الأمنية على وثائق السفر وتسهيل التحويلات المالية للمهاجرين إلى بلدانهم.

# ٨- الاقتصاد المصرى

استمر الاقتصاد المصري فى تحقيق معدلات للنمو مرتفعة ومتسارعة، خلال العام المالى ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، حيث بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي ٢, ٧٪ مقابل ١, ٧٪ خلال عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ و ٨, ٦٪ عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، حيث ارتفع الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية وبسعر السوق من ٦١٧ مليار جنيه إلى ٧٣١ مليار جنيه وإلى ٨٧٠ مليار جنيه خلال الأعوام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ و٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ و٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ على الترتيب. وذلك على الرغم من الظروف الدولية والإقليمية غير المواتية، خاصة الارتفاع العالمي المستمر في أسعار النفط وأسعار العديد من السلع الغذائية والاضطرابات فى أسواق المال العالمية، مع ازدياد حدة أزمة الرهن العقارى فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك بدأت مظاهر التراجع فى معدلات النمو تظهر خلال الربع الأخير من العام المالى ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ وذلك كنتيجة أساسية للتباطؤ النسبى فى بعض القطاعات مثل التشييد والبناء، وكذلك التراجع فى عائدات قناة السويس والسياحة، حيث بلغت هذه المعدلات ٨, ١٥٪ و٢, ١٦٪ على التوالى خلال الربع الأخير مقابل ١٨٪ و٣, ٢٤٪ كمتوسط سنوى لمعدل النمو فى هذه القطاعات على مدار العام ككل.

ويفسر هذا التطور فى أداء الاقتصاد المصري بالنمو السريع في بعض الأنشطة الاقتصادية وفى مقدمتها الغاز الطبيعي والصناعات التحويلية والكهرباء. إذ ارتفع معدل النمو السنوي للصناعات التحويلية من ٦, ١٪ عام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ إلى ٤, ٤٪ عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ ووصل إلى ٣, ٧٪ عام ٢٠٠٦\٢٠٠٧ والى ٨٪ عام ٢٠٠٧\٢٠٠٨. ولذلك ساهمت الصناعة بنسبة ٣, ١٦٪ من الزيادة فى الناتج خلال عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨. وكذلك ارتفع معدل نمو الزراعة إلى ٣, ٣٪ وساهمت بنحو ٣, ١٤٪ من الزيادة فى الناتج. الأمر الذي يشير إلى زيادة الدور الذي تلعبه القطاعات السلعية فى النمو الاقتصادي مما يسهم فى تعزيز البنيان الإنتاجي ودفع عملية التنمية.

كذلك ارتفع معدل نمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى ٢, ١٤٪ وأسهم بنحو ٣, ٣٪ من الزيادة فى الناتج، وحقق قطاع التشييد والبناء معدل للنمو بلغ ٨, ١٤٪ وأسهم بنحو ٢, ٤٪ من الزيادة، وحققت قناة السويس معدلا للنمو بلغ ١٨٪. أما قطاع المطاعم والفنادق فقد حقق معدلا للنمو بلغ ١, ٧٪.

وقد لعب الطلب المحلى (الاستهلاكي والاستثمارى) الدور الأكبر فى هذا النمو وذلك مقارنة بالنمو الذي حدث فى الأعوام السابقة الذي كان الطلب الخارجي ( كزيادة الصادرات والسياحة) يلعب الدور الأساسى فى النمو. إذ ارتفع معدل نمو الاستهلاك النهائي من ١, ٢٪ عام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ إلى ٥, ٤٪ عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ وإلى ٦٪ عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ وإلى ٢, ٥٪ عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ وذلك نتيجة لارتفاع الاستهلاك الخاص من ١, ٢٪ إلى ٨, ٤٪ والى

٩,٦٪ والى ٧,٥٪ وكذلك الاستهلاك العام من ٢٪ إلى ٨,٢٪ والى ٢,٠٪ والى ١,٢٪ خلال نفس الفترة. وبالتالى ساهم الاستهلاك النهائى بنحو ٨٤٪ من الزيادة فى الناتج خلال العام المالى ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ مقابل ٢٩٪ للاستثمار، فى حين ساهم صافى الصادرات بنسبة سالبة تعادل ١٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى (انظر جدول رقم ١).

### جدول رقم (١)

### المساهمة القطاعية فى النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى

### (بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الثابتة)

| القطاع | الوزن النسبى | معدل النمو السنوى (٪) | المساهمة فى نمو الناتج (٪) |
|---|---|---|---|
| الزراعة والرى | ١٤,٣ | ٣,٣ | ٠,٤٧ |
| البترول والتعدين | ١٤,٨ | ٤,٠ | ٠,٦٠ |
| الصناعات التحويلية | ١٦,٣ | ٨,٠ | ١,٣١ |
| التشييد والبناء | ٤,٣ | ١٤,٨ | ٠٦٤ |
| المياه والكهرباء | ١,٨ | ٧,٦ | ٠,١٣ |
| النقل والتخزين | ٤,٢ | ٨,١ | ٠,٣٤ |
| الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات | ٣,٣ | ١٤,٢ | ٠,٤٧ |
| قناة السويس | ٣,٤ | ١٨,٠ | ٠,٦٢ |
| تجارة الجملة والتجزئة | ٩,٧ | ٧,١ | ٠,٦٩ |
| الوساطة المالية والتأمين | ٧,٧ | ٧,٢ | ٠,٥٥ |
| المطاعم والفنادق | ٣,٥ | ٢٤,٣ | ٠,٨٥ |
| الأنشطة العقارية | ٣,٠ | ٣,٧ | ٠,١١ |
| الخدمات الاجتماعية والشخصية | ٤,٥ | ٤,٧ | ٠,٢١ |
| الحكومة العامة | ٩,٢ | ٢,٠ | ٠,١٨ |
| الإجمالى العام | ١٠٠ | ٧,٢ | ٧,١٧ |

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، تقرير متابعة الخطة السنوية لعام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨.

وعلى الجانب الآخر، فقد ساهم القطاع الخاص بنحو ٦٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى وبمعدل نمو حقيقى يصل إلى ٨,٧٪ عن العام السابق. وذلك نتيجة لزيادة مساهمة القطاع فى الأنشطة سريعة النمو، حيث حقق معدل نمو للناتج فى الصناعات التحويلية ١٣,٧٪ مقارنة بنحو ٦,٤٪ للقطاع العام. وكذلك حقق القطاع الخاص معدلا للنمو فى الصناعات التحويلية غير البترولية بلغ ٨,١٪ مقابل ٧,٥٪ للقطاع العام. وقد قفز معدل نمو الناتج للقطاع الخاص فى السياحة إلى ٢٤,٤٪ مقابل ١٤,٩٪ للقطاع العام، ووصل فى التشييد والبناء إلى ١٥,٤٪ مقابل ١٠,١٪ للقطاع العام، وفى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حقق معدلا للنمو بلغ ١٤,٩٪ مقابل ١٢,٧٪ للقطاع العام (أنظر جدول رقم ٢).

## جدول رقم (٢)

مساهمة القطاعين العام والخاص فى الناتج المحلى لبعض الأنشطة الاقتصادية (نسبة مئوية ٪)

| القطاع | عام (٪) | خاص (٪) |
|---|---|---|
| الصناعة التحويلية | ١٣ | ٨٧ |
| الصناعة الاستخراجية | ٨٣ | ١٧ |
| تكرير البترول | ٥٥ | ٤٥ |
| الصناعات التحويلية ( غير البترولية ) | ١٠ | ٩٠ |
| الكهرباء | ٨٤ | ١٦ |
| التشييد | ١٢ | ٨٨ |
| النقل | ٢٢ | ٧٨ |
| الاتصالات | ٣٢ | ٦٨ |
| تجارة الجملة والتجزئة | ٣ | ٩٧ |
| الوساطة المالية | ٦٥ | ٣٥ |
| الانشطة العقارية | ٤ | ٩٦ |

المصدر وزارة التنمية الاقتصادية، تقرير متابعة الخطة السنوية لعام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨.

## أولا: تطور الاستثمارات

أدى تحسن البيئة الاستثمارية إلى مزيد من الثقة فى المناخ الاقتصادي العام، وهو ما أسهم فى زيادة حجم الاستثمارات المنفذة والتي بلغت ١٩٩,٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ مقابل ١٥٥,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، ونحو ١١٥,٧ مليار فى عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦. وقد أسهم القطاع الخاص بنحو ١٣٤ مليار جنيه من هذه الاستثمارات (بنسبة ٦٧,٢٪) مقابل ٩٧,٣ مليار فى العام السابق وبمعدل زيادة نحو ٣٨٪.

وبالتالي ارتفعت نسبة الاستثمار إلى الناتج من ١٦,٩٪ عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ إلى ١٨,٧٪ عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ وإلى ٢٠,٩٪ عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ ثم إلى ٢٢,٣٪ عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ (أنظر جدول رقم ٣).

## جدول رقم (٣)

تطور معدلات الناتج المحلى والاستثمارات المحلية

| السنة | الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية (بالمليار جنيه) | معدل النمو الحقيقى للناتج بالأسعار الثابتة ٪ | إجمالى الاستثمارات المنفذة (بالمليار جنيه) | معدل الاستثمار للناتج ٪ |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ | ٣٧٨,٩ | ٣,٢ | ٦٨,٢ | ١٨ |
| ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ | ٤١٧,٥ | ٣,٢ | ٧٠,٥ | ١٦,٩ |
| ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ | ٤٥٨,٣ | ٤,١ | ٨٢,٨ | ١٦,٩ |
| ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ | ٥٣٨,٥ | ٤,٥ | ٩٦,٨ | ١٨ |
| ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ | ٦١٧,٧ | ٦,٨ | ١١٥,٧ | ١٨,٧ |
| ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ | ٧٣١,٢ | ٧,١ | ١٥٥,٣ | ٢٠,٩ |
| ٢٠٠٧\٢٠٠٨ | ٨٧٠,٠ | ٧,٢ | ١٩٩,٥ | ٢٢,٣ |

وتشير تقارير وزارة التنمية الاقتصادية إلى أن إجمالى الاستثمارات التي تم تنفيذها خلال فترة الخمسة والعشرين عاما الماضية، وبالتحديد منذ بداية الثمانينات (عام ١٩٨٢/ ١٩٨٣) وحتى نهاية الخطة الخمسية (٢٠٠٢/ ٢٠٠٧) إلى أن إجمالي الاستثمارات التي تم تنفيذها في القطاعات المختلفة قد بلغ حوالي تريليون و٢٦٨,٥ مليار جنيه تقريبا.

شملت الاستثمارات العامة والخاصة في كل القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة. وكانت نسبة الاستثمارات العامة ٥ , ٥٣٪ من إجمالي الاستثمارات أي حوالي ٦٧٩ مليار جنيه، ونسبة الاستثمارات الخاصة حوالي ٥ , ٤٦٪.

وفقا لبيانات وزارة التنمية الاقتصادية، فإن قطاعات البترول ومنتجاته والنقل والتخزين، والصناعة والتعدين، يليهم قطاع الإسكان والملكية العقارية، وقطاع الزراعة تتصدر قائمة أهم خمسة قطاعات من حيث نصيبها من إجمالي الاستثمارات التي تم تنفيذها خلال تلك الفترة بنسبة ٧ , ١٥٪ و ١ , ١٤٪ و٩ , ١٣٪ و ٨ , ٩٪ و ٨ , ٨٪ على التوالي بقيمة إجمالية بلغت - على التوالي- ٦ , ١٩٩ مليار جنيه، ٧ , ١٧٨ مليار جنيه، ١٧٦ مليار، ٤ , ١٣٤ مليار، ٣ , ١١١ مليار جنيه. بينما حصلت قطاعات التشييد، التجارة والمال، السياحة يليهم قطاعات الخدمات الاجتماعية على أقل نسبة من هذه الاستثمارات. فكان نصيب قطاعى التشييد والتجارة حوالي ٢٪ من الاستثمارات لكل منهما (٦ , ٢٤ مليار جنيه لقطاع التشييد، و٨ , ٢٥ مليار جنيه لقطاع التجارة و المال). وحصل قطاع السياحة على حوالي ١ , ٣٪ من هذه الاستثمارات بما قيمته ٣٩ مليار جنيه. وحصل كل من قطاع التعليم وقطاع الصحة على حوالي ٣ , ٤٪، ٦ , ٢٪ على التوالي بما يقدر بحوالي ٤ , ٥٤ مليار جنيه لقطاع التعليم، ٦ , ٣٣ مليار جنيه لقطاع الصحة. وقد انخفض نصيب قطاعي التعليم والصحة في الخطة الخمسية الأخيرة المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠٠٧ حيث بلغ نصيب قطاع التعليم ٤٪ من إجمالي الاستثمارات وحصل قطاع الصحة على٧ , ٢٪ من إجمالي الاستثمارات بما يعد انخفاضا في نصيب كل من القطاعين مقارنة بالخطة الخمسية ١٩٩٧/ ٢٠٠٢ التي حصل فيها قطاع التعليم على ٣ , ٥٪ من إجمالي الاستثمارات وحصل قطاع الصحة على٤ , ٣٪ من استثمارات خطة ١٩٩٧/ ٢٠٠٢. وقد اختلفت معدلات الاستثمارات التي نفذت في بعض القطاعات من خطة خمسية لأخرى مثل قطاع الزراعة الذي ارتفعت فيه معدلات الاستثمارات خلال الخطة الخمسية الرابعة، حيث حصل على نسبة ٢ , ١٣٪ من استثمارات الخطة بينما المعدل العام للاستثمار فيه يتراوح عند ٥٪.

ومما يجدر الإشارة إليه حدوث تغير في مواقع القطاعات التي احتلت الصدارة في قائمة القطاعات من حيث قيمة الاستثمارات التي نفذت فيها، فبينما احتل قطاع الصناعة أهم قطاع في الاستثمارات التي حصلت عليها القطاعات المختلفة في الفترة من ١٩٨١ و حتى عام ١٩٩٢، حيث حصل على ما يتراوح بين ٢٢٪ و٢٤٪ تقريبا من إجمالي الاستثمارات بما قيمته ٤ , ١٢ و ٣ , ٢٩ مليار جنيه، فإن قطاع البترول أصبح يحتل هذا الموقع في الخطط الخمسية التالية الثالثة والرابعة والخامسة، حيث وصلت استثماراته إلى حوالي ٢٢٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة ووصلت إلى ما قيمته ٣ , ١١١ مليار جنيه في الخطة الخمسية الخامسة.

كذلك الأمر بالنسبة لقطاع الكهرباء الذي ارتفعت نسبة استثماراته في فترة الخطة الخمسية الثانية إلى ١ , ١١٪، بينما المعدل العام لاستثماراته حوالي ٧٪. وقطاع النقل والتخزين الذي تتراوح استثماراته خلال سنوات فترة الخطط الخمسية الخمس نحو ١٦٪ و١٨٪ وانخفضت استثماراته إلى حوالي ١٢ و١٣٪ في الخطة الخمسية الرابعة والخامسة بما يقدر بحوالي ٧ , ٩ مليار، و٣ , ٢١ مليار، و٦ , ٤٣ مليار، و٣ , ٣٨ مليار، و٨ , ٦٥ مليار جنيه على التوالي خلال الخطط الخمسية الخمس.

## ثانيا أوضاع ميزان المدفوعات والميزان الجاري

أسفرت السياسة الاقتصادية الحالية عن تحسن أوضاع ميزان المدفوعات، فارتفع الفائض المحقق بهذا الميزان من ٣ , ٣ مليار دولار عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ إلى ٣ , ٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ ثم إلى ٤ , ٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨. وذلك كنتيجة أساسية لتحسن ميزان الخدمات الذي حقق فائضا بلغ ٩ , ١٤ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، مقابل ٥ , ١١ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، وكذلك ميزان التحويلات الذى حقق نحو ٣ , ٩ مليار دولارعام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ مقابل نحو ١ , ٧ مليار عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧. كنتيجة لزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج من ٦٢٦١ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ إلى ٤ , ٨ مليار عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨.

وعلى الجانب الآخر، فقد اتسعت الفجوة فى الميزان التجارى بصورة كبيرة حيث وصل عجز هذا الميزان إلى ٤ , ٢٣ مليار دولار عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ مقابل ٣ , ١٦ مليار عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ و٩ , ١١ مليار دولار عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦.

وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات السلعية قد ارتفعت خلال فترة المقارنة من ٥ , ١٨ مليار دولار إلى ٢٢ مليار ونحو ٤ , ٢٩ مليار، مع ملاحظة أن الزيادة جاءت من الصادرات غير البترولية التي ارتفعت من ٨٢٣٣ مليون دولار إلى ٩ , ١١ مليار و ٩ , ١٤ مليار دولار خلال نفس الفترة. بينما ارتفعت الصادرات البترولية من ٢ , ١٠ مليار دولار إلى ١ , ١٠ مليار،

.وإلى ٩, ١٤ مليار. بينما ارتفعت الواردات السلعية من ٤, ٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٣, ٣٨ مليار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وإلى ٨, ٥٢ مليار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وذلك بعد الطفرة الكبيرة في الورادات غير البترولية التى ارتفعت خلال الفترة نفسها من ١, ٢٥ مليار دولار إلى ٢, ٣٤ مليار و٠٢, ٤٣ مليار دولار (أنظر جدول رقم ٤).

وفيما يتعلق بالميزان الخدمى فقد حقق فائضا بلغ ١٥ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ مقابل ٥, ١١ مليار خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وذلك بعد زيادة الايرادات السياحية إلى ٨, ١٠ مليار دولار مقابل ٢, ٨ مليار دولار خلال العام السابق، وكذلك ارتفاع متحصلات النقل من ٤, ٦ مليار دولار إلى ٦, ٧ مليار دولار كنتيجة أساسية لزيادة ايرادات قناة السويس من ٢, ٤ مليار دولار إلى ٢, ٥ مليار دولار خلال نفس الفترة.

جدول رقم (٤)

أوضاع ميزان المدفوعات (القيمة بالمليون دولار)

| الميزان / السنة | ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٢٠٠٨/٢٠٠٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الميزان التجاري | ٧٥١٧- | ٦٦١٥- | ٧٨٣٤- | ١٠٣٥٩- | ١١٩٨٦- | ١٦٢٩١- | ٢٣٤١٥- |
| الصادرات | ٧١٢١ | ٨٢٠٥ | ١٠٤٥٣ | ١٣٨٣٣ | ١٨٤٥٥ | ٢٢٠١٨ | ٢٩٣٥٦ |
| بترول | ٢٣٨١ | ٣١٦١ | ٣٩١٠ | ٥٢٩٩ | ١٠٢٢٢ | ١٠١٠٨ | ١٤٤٧٣ |
| غير بترولية | ٤٧٤٠ | ٥٠٤٥ | ٦٥٤٢ | ٨٥٣٤ | ٧٢٣٣ | ١١٩١٠ | ١٤٨٨٣ |
| الواردات | ١٤٦٣٧- | ١٤٨٢٠- | ١٨٢٨٦- | ٢٤١٩٣- | ٣٠٤٤١- | ٣٨٣٠٨- | ٥٢٧٧١- |
| بترول | ٢٤٧٧- | ٢٣١٣- | ٢٥٥٠- | ٣٩٧٥- | ٥٣٥٩- | ٤١٢٨- | ٩٥٦١- |
| غير بترولية | ١٢١٦١- | ١٢٥٠٧- | ١٥٧٣٧- | ٢٠٢١٨- | ٢٥٠٨٢- | ٣٤١٨٠- | ٤٣٢١٠- |
| صافى الميزان الخدمى | ٣٨٧٨ | ٤٩٤٩ | ٧٣١٨ | ٧٨٤٢ | ٨١٩١ | ١١٤٩٨ | ١٤٩٦٦ |
| المتحصلات | ٩٦١٨ | ١٠٤٤١ | ١٢٩٨١ | ١٥٠٣٠ | ١٧٤٣٨ | ٢٠٤٥٦ | ٢٧٢١١ |
| المدفوعات | ٥٧٤٠- | ٥٤٩٣- | ٥٦٦٣- | ٧١٨٧- | ٩٢٤٧- | ٨٩٥٧- | ١٢٢٤٥ |
| صافى التحويلات | ٤٢٥٢ | ٣٦٠٩ | ٣٩٣٤ | ٥٤٢٨ | ٥٥٤٧ | ٧٠٦١ | ٩٣٣٨ |
| الميزان الجارى | ٦١٤ | ١٩٤٣ | ٣٤١٨ | ٢٩١١ | ١٧٥٢ | ٢٢٦٩ | ٨٨٨ |
| ميزان المعاملات الرأسمالية | ٩٦٤- | ٢٧٣٤- | ٥٠١٦- | ٣٣٧٨ | ٣٥١١ | ٨٥٣ | ٧١٣٧ |
| السهو والخطأ (صافى | ١٠٧- | ١٣٣٧ | ١٤٤٠ | ١٨١١- | ٢٠١٠- | ٢١٦٠ | ٢٦٠٥- |
| الميزان الكلى | ٤٥٦- | ٥٤٦ | ١٥٨- | ٤٤٧٨ | ٣٢٥٣ | ٥٢٨٢ | ٥٤٢٠ |

أما فيما يتعلق بميزان المعاملات الرأسمالية فقد حقق صافى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة طفرة كبيرة حيث ارتفع من ١, ٦ مليار دولار الى١, ١١ مليار والى٢, ١٣ مليار خلال نفس الفترة، وذلك مع ملاحظة تغيرها الهيكلي لصالح القطاعات غير البترولية والمتمثلة فى تاسيس شركات وزيادة رؤوس الأموال المصدرة والتى ارتفعت من٢, ٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٤, ٦ مليار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بينما كانت الاستثمارت فى قطاع البترول ١, ٣ مليار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و١, ٤ مليار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وبلغت الاستثمارات فى الأصول والشركات التى طرحت للبيع ٨, ٢ مليار دولار، و٣, ٢ مليار دولار خلال العامين المذكورين على الترتيب (أنظر جدول رقم ٥).

جدول رقم (٥)

تطور صافى الاستثمار الأجنبى المباشر (القيمة بالمليون دولار)

| السنة | تأسيس شركات جديدة | | خصخصة لغير المقيمين | | الاستثمارات العقارية | | قطاع البترول | | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | ٩٢٥,٦ | ٢٣,٩ | ٣٩٠,٨ | ٠,١ | ١٦,٥ | ٠,٤ | ٢٥٤٠,٢ | ٦٥,٦ | ٣٨٧٣,١ |
| ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | ٣٣٤٧,٨ | ٥٤,٨ | ٩٠٥,٧ | ١٤,٨ | ٢٥,٧ | ٠,٤ | ١٨٣٢,٢ | ٢٩,٩ | ٦١١١,٤ |
| ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٥٢٦٧,٣ | ٤٧ | ٢٧٧٢,١ | ٢٥ | ٢٩,٠ | ٣ | ٣٠١٤,٨ | ٢٥ | ١١٠٥٣,٢ |
| ٢٠٠٨/٢٠٠٧ | ٦٤٠٠ | ٤٨,٥ | ٢٣٠٠ | ١٧,٤ | ٤٠٠ | ٣ | ٤١٠٠ | ٣١,١ | ١٣٢٣٦,٥ |

## ثالثا: تطور الإنفاق العام فى مصر

يعد الإنفاق العام إحدى الأدوات الأساسية للسياسة المالية، نظرا لما يحدثه من آثار على الطلب الفعلى، وبالتالى مستويات التشغيل والدخل القومى والمستوى العام للأسعار. ويتمثل التحدى الذى يواجه الإنفاق العام فى ضمان مستوى للإنفاق يتسق مع الاستقرار الكلي. من هنا تناقش فكرة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام الذى يحقق الأهداف المنوطة به، وهو ما يتوقف على طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة. إذ أن مشكلات الإنفاق لا تنشأ فقط نتيجة لعدم ملاءمة مستوى الإنفاق وهيكله ولكن أيضا نتيجة للمشاكل الإدارية فى السيطرة على الإنفاق. الأمر الذى يتيح للمجتمع تحديد كيفية إنفاق الموارد المحدودة بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية فى المجالات التى تحتاج إلى التدخل العام. من هذا المنطلق تناقش فكرة تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق العام، وهو ما يتطلب تحديدا دقيقا للمجالات التى يجب أن يكون للحكومة دور واسع فيها، وتلك التى لاينبغى أن يكون لها فيها دور على الإطلاق.

وتشير البيانات الختامية للموازنة العامة للدولة إلى أن الإنفاق العام وفقا للمفهوم الجديد (أى شاملا المصروفات العامة وحيازة الأصول المالية، وسداد القروض وصندوق إعادة الهيكلة) قد ارتفع من ١١٩,٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ إلى ٢٣٦,٢ مليار في العام المالي ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ إلى ٢٥١ مليار خلال العام المالي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ ومن المخطط فى موازنة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ أن يصل إلى ٢٦٩,٧ مليار جنيه. ولذلك ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى (بالأسعار الجارية) من ٣٣,٣٪ عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ إلى ٣٨,٢٪ عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، وذلك قبل أن يهبط إلى ٣٣,٩٪ و٣١,٨٪ خلال عامي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ و٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ على الترتيب (انظر جدول رقم ٦).

### جدول رقم (٦)

### إجمالى الإنفاق العام (القيمة بالمليار جنيه)

| السنة المالية | | ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٢٠٠٨/٢٠٠٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | فعلى | | | | | | | موازنة |
| المصروفات العامة | ١٠٣,٩ | ١١٥,٥ | ١٢٧,٣ | ١٤٥,٩ | ١٦١,٦ | ٢٠٧,٨ | ٢٢٢,٠ | ٢٤٤,١ |
| حيازة الأصول المالية | ٣,٣ | ٣,١ | ٧,٤ | ٣,٧ | ٣,١ | ٢,٧ | ١١,٥ | ٤,٤ |
| سداد القروض | ١٢,٣ | ١٥,٨ | ١٤,٦ | ١٥,٢ | ١٥,١ | ٢٤,٥ | ٧,٧ | ١٢,٢ |
| صندوق اعادة الهيكلة | .. | .. | | | | ١,٢ | ٩,٨ | ٩,٠ |
| إجمالى الإنفاق العام | ١١٩,٥ | ١٣٤,٤ | ١٤٩,٣ | ١٦٤,٨ | ١٧٩,٨ | ٢٣٦,٢ | ٢٥١,٠ | ٢٦٩,٧ |
| الناتج المحلى الإجمالى | ٣٥٨,٧ | ٣٧٨,٩ | ٤١٧,٥ | ٤٨٥,٣ | ٥٣٨,٥ | ٦١٧,٧ | ٧٣٠ | ٨٤٦,٨ |
| الإنفاق العام كنسبة من الناتج | ٣٣,٣٪ | ٣٥,٥٪ | ٣٥,٨٪ | ٣٤٪ | ٣٣,٣٪ | ٣٨,٢٪ | | ٣١,٨٪ |
| المصروفات العامة كنسبة للناتج | ٢٨,٩٪ | ٣٠,٥٪ | ٣٠,٥٪ | ٣٠,١٪ | ٣٠٪ | ٣٣,٦٪ | | ٢٨,٨٪ |

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لهذه الاستخدامات فإننا نلحظ أن الأجور قد هبطت من ٢٣,٥٪ من الإجمالى عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ إلى ٢١,٤٪ من إجمالى عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ وإلى ٢٠,٧٪ من إجمالى ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ ونحو ٢٢,٣٪ من إجمالى موازنة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨. وكذلك هبطت نسبة الاستثمارات من ١٤,٩٪ إلى ٨,١٪ و١٠,٢٪ و٩,٥٪ خلال الأعوام سالفة الذكر على الترتيب. بينما ارتفعت نسبة المنفق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية من ١٢,٩٪ إلى ٢٣,٦٪ و٢٣,٣٪ و٢٤,١٪ خلال نفس الفترة، مع الأخذ بالحسبان أنه بدءاً من موازنة ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ بدأ يظهر دعم المنتجات البترولية وفى موازنة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ بدأ يظهر دعم الكهرباء. (انظر جدول رقم ٧)

## جدول رقم (٧)

## التوزيع النسبي للاستخدامات العامة ٪

| الاستخدامات العامة | ٢٠٠١/٢٠٠٠ | ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٢٠٠٨/٢٠٠٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | فعلى | | | | | | | موازنة |
| الأجور وتعويضات العاملين | ٢٣,٥ | ٢٢,٧ | ٢٢,٧ | ٢٢,٦ | ٢٣,١ | ٢١,٤ | ٢٠,٧ | ٢٢,٣ |
| شراء السلع والخدمات | ٨,٤ | ٦,٥ | ٥,٧ | ٥,٧ | ٧,٠ | ٦,١ | ٦,٨ | ٦,٤ |
| الفوائد | ١٤,١ | ١٦,٢ | ١٧,٣ | ١٨,٦ | ١٨,٢ | ١٩,٨ | ١٩,٠ | ١٩,٥ |
| الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية | ١٢,٩ | ١٣,٤ | ١٣,٨ | ١٥,٠ | ١٦,٥ | ٢٣,٦ | ٢٣,٣ | ٢٤,١ |
| المصروفات الأخرى | ١٣,٢ | ١٢,٥ | ١٢,٢ | ١٢,٨ | ١٢,١ | ٨,٥ | ٨,٤ | ٨,٦ |
| الاستثمارات | ١٤,٩ | ١٤,٧ | ١٣,٦ | ١٣,٩ | ١٣,٠ | ٨,١ | ١٠,٢ | ٩,٥ |
| حيازة الأصول المالية | ٢,٧ | ٢,٣ | ٥,٠ | ٢,٣ | ١,٧ | ٢,٠ | ٤,٥ | ١,٦ |
| سداد القروض | ١٠,٣ | ١١,٧ | ٩,٧ | ٩,١ | ٨,٤ | ٩,٦ | ٣,١ | ٤,٦ |
| مساهمة الخزانة في صندوق إعادة الهيكلة | | | | | | ٠,٩ | ٤,٠ | ٣,٤ |
| الإجمالي | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر: جُمعت وحُسبت من الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة وموازنة العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

## جدول رقم (٨ )

## تطور المصروفات العامة ( القيمة بالمليون جنيه )

| المصروفات العامة | ٢٠٠١/٢٠٠٠ | ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٢٠٠٨/٢٠٠٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | فعلى | | | | | | | موازنة |
| الأجور وتعويضات العاملين | ٢٨٠٦٦,٥ | ٣٠٥١٥,٧ | ٣٣٨١٦,٢ | ٣٧٢٦٥,٩ | ٤١٥٤٥,٩ | ٤٦٧١٩,١ | ٥٢١٥٢,٧ | ٦٠٣٤٣,٨ |
| شراء السلع والخدمات | ١٠٠٤٧,٣ | ٨٦٥٠,٨ | ٨٤٧٩,٥ | ٩٣٤٠,٣ | ١٢٧٦٥,٩ | ١٤٥٥٦,٣ | ١٧٠٢٧,٦ | ١٦٩٤٤,٦ |
| الفوائد | ١٦٧٨٣,٩ | ٢١٧٥١,٧ | ٢٥٨٥١,٧ | ٣٠٧٠٣,٩ | ٣٢٧٧٩,٨ | ٣٦٨١٤,٥ | ٤٧٦٩٩,٨ | ٥١٩٧٨,٧ |
| الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية | ١٥٤١٨,٢ | ١٨٠٥٠,٩ | ٢٠٦١٢,٣ | ٢٤٧٤٦,٤ | ٢٩٧٠٥,٥ | ٦٨٨٩٦,٨ | ٥٨٤٤٢,٣ | ٦٤٢٧٩,٩ |
| المصروفات الأخرى | ١٥٨١٨,٢ | ١٦٧٩٧,٠ | ١٨٣٠٩,٥ | ٢١٠٨٠,٣ | ٢١٥٣٩,٣ | ١٩١١٢,١ | ٢١٢٠٨,٤ | ٢٢٨٦٤,٢ |
| الاستثمارات | ١٧٨٠٨,٦ | ١٩٧٧٥,٨ | ٢٠٢٥٠,٩ | ٢٢٨٥١,١ | ٢٣٢٧٤,٧ | ٢١٢١١,٨ | ٢٥٤٩٨,٤ | ٢٧٦٥٠,٠ |
| الإجمالي | ١٠٣٩٤٢,٨ | ١١٥٥٤١,٩ | ١٢٧٢١٩,٥ | ١٤٥٩٨٧,٩ | ١٦١٦١٠,٨ | ٢٠٧٨١٠,٦ | ٢٢٢٠٢٩,٠ | ٢٤٤٠٦١,٣ |

المصدر: وزارة المالية، «الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة وموازنة العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨".

ومن جهة أخرى، تشير البيانات إلى ان المصروفات العامة قد ارتفعت من ١٠٣,٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢٠٧,٨ مليار عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وإلى ٢٢٢,١ مليار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ومن المخطط أن تصل فى موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٢٤٤,١ مليار جنيه. وبالتالي ارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالي (بالأسعار الجارية) من ٢٨,٩٪ عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٣٣,٦٪ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ثم هبطت بعد ذلك إلى ٢٩,١٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وإلى ٢٨,٨٪ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

مع ملاحظة أن الإنفاق على الأجور قد ارتفع من ٢٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ إلى ٥٢,١ مليار عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ كما ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٧,٨٪ إلى ٨,٣٪ خلال نفس الفترة. وفيما يتعلق بالإنفاق على الاستثمارات العامة فقد ارتفع المنفق عليها من ١٧,٨ مليار جنيه إلى ٢٥,٥ مليار جنيه، خلال نفس الفترة ولذلك هبطت نسبتها إلى الناتج من ٥٪ إلى ٤٪. (انظر جدول رقم ٨)

وعلى الجانب الآخر، ارتفعت الفوائد من ١٦,٨ مليار جنيه إلى ٤٧,٧ مليار خلال نفس الفترة لترتفع نسبتها إلى الناتج من ٤,٧٪ إلى ٧,٦٪. وهى البنود التى ستتناولها بالتفصيل فيما يلى:

ومن المسلم به أن المسيرة التنموية للمجتمعات عموما والمتخلفة منها على وجه الخصوص يجب أن تتحرك في إطار منظور تنموي متكامل يراعى البعد الاجتماعى جنبا إلى جنب مع البعد الاقتصادى، فالإنسان هو محور التنمية وأداتها فى نفس الوقت. وينعكس ذلك على أهداف التنمية ووسائلها ومؤشراتها، ولا تصبح التنمية الاجتماعية محصورة فقط في تقديم خدمات اجتماعية معينة أو مجرد مراعاة البعد الاجتماعى، وإنما تصبح هي التنمية الشاملة بكل أبعادها. فالتنمية بمعناها الشامل تهدف فى الأساس إلى جعل الإنسان يحيا حياة سعيدة خالية من العلل والأمراض. وبالتالى فالحالة الصحية والتعليمية تعد إحدى أهم دعامات التنمية خاصة وأن ضعف هذه الحالة لدى الأفراد يؤثر تأثيرا مباشرا على المجتمع بأكمله من حيث القدرات الإنتاجية وإمكانيات التطور. وبالتالى فإن تطوير الإنفاق على قطاعى الصحة والتعليم يسهم مباشرة فى تحسين نوعية الحياة ويؤدى إلى جودة النمو. ولذلك أضحى النمو الاقتصادى ليس مهما فى حد ذاته ما لم يكن مصحوبا بتنمية حقيقية لقدرات البشر تنعكس فى النهاية فى مستوى معيشة لائق وحياة مديدة خالية من الأمراض. فعلى سبيل المثال، يلعب الإنفاق على الصحة عدة أدوار مهمة فى هذا الصدد، فهو من جهة يسهم فى توصيل الخدمات الصحية إلى كافة أرجاء البلاد، خاصة تلك التي يعود النفع منها على القطاعات العريضة من السكان، مثل التطعيمات ضد الأمراض، ومعالجة انتشار الأوبئة والأمراض المستوطنة وغيرهما. كما أنه من جهة أخرى يسهم فى تعزيز قدرة الأسرة على تحمل تكاليف العلاج، ويرفع العبء عن كاهل المرضى من الفقراء وغير القادرين.

وقد دار جدل كبير حول أيهما الأقدر على تقديم الخدمات الاجتماعية هل الحكومة أم القطاع الخاص، أو بمعنى آخر هل يمكن أن تتخلى الحكومات عن دورها فى هذه المجالات؟ واحتلت هذه المسألة مكان الصدارة فى النقاش الدائر الآن بعد أن أخذت معظم البلدان بالاعتماد على القطاع الخاص واقتصاد السوق باعتبارهما المحرك الأساسى للنمو. وبدأ البعض يتحدث عن ضرورة اقتصار دور الحكومات على تهيئة المناخ المناسب للنمو الاقتصادى والظروف الاجتماعية المناسبة فقط لا غير، أما ما دون ذلك فيجب أن يُترك للقطاع الخاص. وذلك انطلاقا من أن ارتفاع معدل النمو سوف يؤدى تلقائيا إلى زيادة الدخول مع ما يرتبط بها من تحسن فى مستويات المعيشة وهو ما ينعكس فى معدلات منخفضة من وفيات الأطفال وتحسين الحالة الصحية والتعليمية للمجتمع بشكل عام.

إلا إننا نرى أن هذا التحليل يجانبه الصواب كثيرا من زوايا عديدة:

**أولا**، إن زيادة النمو فى حد ذاتها لا تعنى زيادة الدخول لجميع أفراد المجتمع، إذ قد يتحقق معدل نمو مرتفعاً دون أن يصاحبه عدالة فى توزيع الناتج بين مختلف فئات المجتمع. وبالتالى حرمان قطاع عريض من المواطنين من قدرتهم على تحمل تكاليف العلاج أو التعليم وغيرهما.

**ثانيا**، إن زيادة الدخول فى حد ذاتها لا تضمن التأثير على الحالة الصحية أو التعليمية مثل خفض معدلات الوفيات، أو رفع مستويات المعيشة والحصول على الاحتياجات الغذائية السليمة وغيرها، إذ أن هذه الأمور تتطلب سياسات أخرى أبعد من معدل النمو.

**ثالثا**، إن الخدمات الاجتماعية (كالصحة والتعليم) تقع ضمن ما يطلق عليه فى علم المالية العامة «السلع العامة»، وهى السلع التى لايمكن إنكارها على أى شخص بمجرد إنتاجها، ولا يؤدى استخدام شخص ما لها إلى إنقاص استخدامها من جانب الآخر مثل مكافحة الأمراض المتوطنة وعلاج انتشار الأوبئة وغيرهما. وهذه الأمور لا تحقق حافزا اقتصاديا قويا للقطاع الخاص لإنتاجها، لذا فهى تتطلب التدخل الحكومى المباشر.

رابعا، إن التجارب الدولية أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن السوق تخفق كثيرا فى بعض المجالات خاصة الخدمات الاجتماعية، وتزداد خطورة هذه المسألة حينما لا تعمل الأسواق بشكل جيد مما يؤدى إلى سوء توزيع الثروات والسيطرة على الأصول فضلاً عن التأثير على توزيع الاستثمارات على المجالات المختلفة.

ويعتبر تصحيح هذه الاختلالات إحدى المهام الأساسية للحكومات، خاصة أن الأمراض تؤثر على جميع طبقات المجتمع بطريقة أو بأخرى. وبمعنى آخر فإذا كان المرض، وهو كذلك بالتأكيد، يمثل عبئا ينوء به الفقراء، إلا أن الكوارث الصحية يمكن أن تؤدى إلى نتائج وخيمة على غير الفقراء أيضا، من خلال خسارة الدخول المحتملة أو التكاليف الباهظة التى يتحملونها من جيوبهم الخاصة للحصول على الرعاية الصحية. وبالتالى فإذا كان المرض يؤدى إلى المزيد من الإفقار للفقراء، فإنه يؤدى أيضا إلى انتقال شرائح من المجتمع من حالة اليسر إلى حالة الفقر.

من هنا، فقد أضحى تحسين الحالة الاجتماعية وتوصيل الخدمات الصحية والتعليمية إلى كافة المواطنين مسئولية أساسية للحكومات. ولذلك نص الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة على حق كل شخص فى مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، وحصوله على الخدمات الأساسية من التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية. وقد توسعت الاتفاقات الدولية فى نطاق الحق فى الصحة والتعليم، كما تضمنت العديد من الدساتير الوطنية ضمانات الصحة والتعليم. وقد نص الدستور المصرى فى العديد من مواده على الحقوق الاقتصادية للمواطنين.

من هذا المنطلق يمكننا مناقشة دور الإنفاق العام على المجالات الاجتماعية فى تحقيق الأهداف السابق الإشارة إليها، فمن المعروف أن الإنفاق العام يعد إحدى الأدوات الأساسية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد والمالية منها على وجه الخصوص، نظرا لما يحدثه من آثار على الطلب الفعلي، وبالتالي مستويات التشغيل والدخل القومي والمستوى العام للأسعار.ويتمثل التحدي الذي يواجه الإنفاق العام فى ضمان مستوى للإنفاق يتسق مع الاستقرار الكلي ويحقق الأهداف التنموية للبلاد. ويتمثل ذلك فيما يتعلق بالصحة فى هدفين أساسيين هما: تسهيل الحصول على الحزمة الأساسية من الخدمات الصحية، وفقا للمقدرة المالية للمواطنين، وتوفير الحماية الصحية للفقراء من جانب، ونشر الخدمات الصحية فى كافة أرجاء البلاد خاصة فى المناطق الفقيرة والنائية من جانب آخر.

من هنا تناقش فكرة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام على الصحة أو التعليم الذي يحقق الأهداف المنوطة به، وهو ما يتوقف على طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة. الأمر الذي يتيح للمجتمع تحديد كيفية إنفاق الموارد المحدودة بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية فى المجالات التي تحتاج إلى التدخل العام. إذ أن مشكلات الإنفاق لا تنشأ فقط نتيجة لعدم ملاءمة مستوى الإنفاق وهيكله، ولكن أيضا نتيجة للمشاكل الإدارية في السيطرة على الإنفاق. من هذا المنطلق تناقش فكرة تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق العام على المجالات الصحية، وهو ما يتطلب تحديدا دقيقا للمجالات التي يجب أن يكون للحكومة دور واسع فيها، وتلك التي لا ينبغى أن يكون لها فيها دور على الإطلاق.

وهنا قد يرى البعض أنه كلما زاد حجم الإنفاق العام، كلما كانت الخدمات المقدمة أفضل وأحسن. وهذا القول غير صحيح على الإطلاق إذ أن تخصيص اعتمادات أكبر في الميزانية لايعنى بالضرورة تقديم خدمات أفضل، فالعبرة هنا بالسياسة الإنفاقية للمجتمع. وبمعنى آخر فإن الأهداف الرئيسية للإنفاق العام يجب أن تهدف بالإضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، تشجيع استخدام الموارد بكفاءة وفعالية فى المجالات التى خصص لها.

### ١ - الإنفاق العام على الصحة

ففيما يتعلق بقطاع الصحة تشير بيانات وزارة التخطيط إلى أن نسبة مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى قد استقرت عند ٣٪ تقريبا خلال نفس الفترة، بينما ارتفعت استثمارات قطاع الصحة من ١ ,٣٪ من إجمالى الاستثمارات العامة عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ إلى ٦ ,٣٪ عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥. (أنظر جدول رقم ٩)

### جدول رقم (٩)

### ناتج واستثمارات قطاع الصحة (القيمة بالمليون جنيه)

| السنة/ البيان | ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | ٢٠٠٥/٢٠٠٤ |
|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلى لقطاع الصحة | ٤٦٧٨,١ | ٤٩٧٩,٧ | ٥١٧٥,٣ | ٥٣٥٦,١ |
| الناتج المحلى (بالأسعار الثابتة) | ٣٥٤٥٦٣,٨ | ٣٦٥١٧٧ | ٣٨١٠٠١ | ٤٠٠٤٢٧ |
| نسبة الناتج المحلى لقطاع الصحة إلى الناتج المحلى الاجمالى | ١,٣ | ١,٣ | ١,٤ | ١,٣ |
| استثمارات قطاع الصحة | ٢٠٩٥,٤ | ٢٢٤٦,٤ | ٢٨١٩,٨ | ٣٣٤٢,١ |
| الاستثمار المحلى الإجمالى | ٦٧٥١١,٥ | ٦٨١٠٣,١ | ٧٩٥٥٦ | ٩٢٤٦٥,٩ |
| نسبة استثمارات قطاع الصحة الى الاستثمار المحلى الاجمالى | ٣,١ | ٣,٢ | ٣,٥ | ٣,٦ |

أما فيما يتعلق بالإنفاق العام على الصحة فى مصر فقد ارتفع من ٦,٤ مليار جنيه فى موازنة عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ إلى ٩,٣٤٥ مليار فى موازنة عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، مع ملاحظة أن نسبته من الإنفاق العام قد هبطت من ٦,٢٪ إلى ٤,٣٪ خلال نفس الفترة، وبالمثل تراجع نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى من ١,٨٪ إلى ١,٤٪ خلال نفس الفترة، كما يتضح من الجدول رقم (١٠).

### جدول رقم (١٠)

### نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام والناتج المحلى (القيمة بالمليار جنيه)

| السنوات | المصروفات العامة للدولة (١) | الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية (٢) | الإنفاق العام على الصحة (٣) | ٪ (٣:١) | ٪ (٣:٢) |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠١/٢٠٠٠ | ٩.١٠٣ | ٣٥٨,٧ | ٦,٤ | ٦,٢ | ١,٨ |
| ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ١١٥,٥ | ٣٧٨,٩ | ٧,٢ | ٦,٢ | ١,٩ |
| ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ١٢٧,٣ | ٤١٧,٥ | ٧,٢ | ٥,٧ | ١,٧ |
| ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | ١٤٥,٩ | ٤٨٥,٣ | ٨,١ | ٥,٥ | ١,٧ |
| ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | ١٦١,٦ | ٥٣٨,٥ | ٧,٣ | ٤,٥ | ١,٤ |
| ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | ٢٠٤,٧ | ٦١٧,٧ | ٨,٩ | ٤,٤ | ١,٣ |
| ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٢٢٢,٠ | ٦٦٥ | ٩,٣ | ٤,٣ | ١,٤ |

وعلى الجانب الآخر فإن توزيع هذا الإنفاق يوضح أن الأجور تستحوذ على الجانب الأكبر من هذه المصروفات، حيث ارتفعت نسبة الأجور إلى إجمالى المصروفات فى قطاع الصحة من ٤٤٪ عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ إلى ٤٦,٨٪ فى موازنة ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧. مع ملاحظة أن النسبة الغالبة من هذه الأجور تذهب إلى الأجور المتغيرة وليست الأجور الأساسية، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (١١).

**جدول رقم (١١)**
**مكونات الانفاق العام على الصحة**
**(القيمة بالمليون جنيه)**

| السنة/ البيان | ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٪ | ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | ٪ | ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأجور | ٤٣٧٨ | ٤٦,٨ | ٣٧٥٤ | ٤٥,٧ | ٣٣٦١ | ٤٤ |
| شراء السلع والخدمات | ٢٧٩٨ | ٢٩,٩ | ٢١٧٠ | ٢٦,٤ | ١٠١٥ | ١٣,٣ |
| الفوائد | ٨ | ٠,٢ | ١٢ | | ١١ | ٠,٢ |
| الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية | ١١١٤ | ١١,٩ | ٩١١ | ١١,١ | ١٧٥ | ٢,٣ |
| مصروفات أخرى | ١٥٥ | ١,٧ | ٨٢ | ٠,٩ | ١٥٣٧ | ٢٠,١ |
| الاستثمارات | ٨٩١ | ٩,٥ | ١٢٨١ | ١٥,٦ | ١٥٣٥ | ٢٠,١ |
| الإجمالي | ٩٣٤٥ | ١٠٠ | ٨٢١٠ | ١٠٠ | ٧٦٣٦ | ١٠٠ |

مع ملاحظة أن هذا القطاع يعمل به نحو ٥٣٨ ألف موظف فى عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦. وهو قطاع يحتاج إلى المزيد من التدعيم وإعادة الهيكلة، إذ نلحظ أنه يعمل به ٦٨ ألف فى الأعمال المكتبية، و٦٦ ألفا فى الخدمات المعاونة، و٣٩ ألفا فى الخدمات الحرفية من إجمالى العاملين بالقطاع، أى أن معظم العاملين بهذا القطاع يعملون فى أعمال لا علاقة لها بالخدمات المطلوبة. (أنظر جدول رقم ١٢)

**جدول رقم (١٢)**

**بيان بأعداد الدرجات فى قطاع الصحة عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦**

| الدرجة | الجهاز الإداري | هيئات خدمية | المحليات | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| العليا | ٩٦ | ٥٥٤ | ٣٨ | ٦٨٨ |
| التخصصية | ٨٣٥٧ | ٦٨٧٢ | ١٣٩١٠٦ | ١٥٤٣٣٥ |
| الفنية | ٩٧٥٠ | ٨٤٨٠ | ١٨٠٨٧٢ | ١٩٩١٠٢ |
| المكتبية | ٣١٥٥ | ٢٠٦٠ | ٦١٩٤٦ | ٦٧١٦١ |
| المكتبية لغير المؤهلين | ١٢٠ | ٩١ | ١٣٣١ | ١٥٤٢ |
| الحرفية | ١٥٠١ | ١٤٠٩ | ٣٦٥٣٥ | ٣٩٤٤٥ |
| الخدمات المعاونة | ٢٠٣٣ | ٢٣٦٨ | ٦١٦٨٢ | ٦٦٠٨٣ |
| الكادرات الخاصة | - | ٩٩٤٩ | - | ٩٩٤٩ |
| الفنية لغير المؤهلين | - | ١٠ | ٢ | ١٢ |
| الإجمالي | ٢٥٠١٢ | ٣١٧٩٣ | ٤٨١٥١٢ | ٥٣٨٣١٧ |

ونظرا لأن الغالبية العظمى من هؤلاء تقع ضمن الشرائح الدنيا من المرتبات، فقد كان من الطبيعي أن ينعكس ذلك بالسلب على أداء الأعمال المطلوبة منهم، خاصة وإنها فى مستواها الحالي أدت إلى هبوط مستويات الأداء الحكومي في قطاع الصحة، كما ترتب عليها العديد من المشكلات مثل كثرة التغيب عن العمل (خاصة فى العيادات الصحية بالمناطق الريفية والنائية) بسبب الجمع بين عملين فى وقت واحد كالعمل فى الوحدة الصحية وفى العيادات الخاصة، وهو ماترتب عليه ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية الأخرى وصعوبة مواجهة الحالات الطارئة فى غالبية الوحدات الصحية الريفية. والأهم من ذلك أن ضعف هذه الدخول قد أدى إلى انتشار الرشوة للحصول على الخدمة الطبية أو صرف الأدوية.

وجاء فى المرتبة الثانية لجوانب الإنفاق العام على الصحة بند الإنفاق على شراء السلع والخدمات ثم الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، هذا مع ملاحظة أن ما يخصص لشراء المواد الخام لم يتجاوز ١٦٥٨,٥ مليون جنيه بنسبة ١٧,٨٪ من إجمالى المصروفات خُصص منها نحو ٦٥٦,٧ مليون لشراء الأدوية (بنسبة ٧٪ من إجمالى المصروفات) ووزع الباقى على النحو التالى: ٢١٢,٨ مليون لأغذية المرضى، ونحو ٢٥٠ مليون للأمصال والطعوم. وقد أدت هذه المبالغ الزهيدة إلى عدم توافر العديد من الأدوية أو الأمصال الضرورية فى الوحدات الصحية والمستشفيات العامة. ناهيك عن النقص الدائم فى أساسيات العمل مثل السرنجات والأدوية وأجهزة قياس الضغط والحرارة وغيرها.

ومما يزيد من صعوبة هذا الموقف المغالاة فى سعر شراء الخامة، بل وتبديل الخامة المسعر عليها الدواء بخامة أقل فى الجودة والسعر.

فضلا عما سبق فإننا نلحظ أن الاستثمارات العامة فى قطاع الصحة قد هبطت من ٢٠٪ من إجمالى الإنفاق العام على الصحة عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ إلى ١٥,٦٪ عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ وإلى ٩,٥٪ عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧. وذلك على الرغم من وجود العديد من المشروعات الاستثمارية المهمة فى هذا المجال، سواء مستشفيات عامة أو مركزية أو قروية بالإضافة إلى المشروعات الخدمية المكملة مثل المعاهد الفنية ومدارس التمريض والحجر الصحى. وقد أدى التناقص السنوى لهذه الاعتمادات إلى تردد المقاولين والشركات عن الدخول فى مناقصة وزارة الصحة أو زيادة الأسعار زيادة كبيرة تضمن له تعويض التأخر فى السداد من جانب الحكومة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن تراكم المديونيات المستحقة على وزارة الصحة والتى وصلت فى العلاج على نفقة الدولة إلى نحو ٢,٥ مليار جنيه، منها حوالى ٤٠٠ مليون لشركات الأدوية، قد أدى إلى عزوف الشركات عن توريد الدواء لهذا النظام. فإذا ما أضفنا إلى ما سبق ضعف الاعتمادات السنوية التى تخصص لبعض القطاعات الحيوية مثل الطوارئ والإسعاف ونقل الدم لا تضح لنا مدى خطورة الوضع الحالى.

وبمعنى آخر، فإن الأرقام الحالية للإنفاق على الصحة توضح بما لايدع مجالا للشك أنها ضعيفة للغاية ولا تتناسب بأى حال من الأحوال مع الاحتياجات الصحية للمجتمع. وتتطلب المزيد خاصة إذا ما أخذنا بالحسبان الوضع الصحى الراهن وحالة المستشفيات المصرية.

وعلى الجانب الآخر، يلاحظ تفاوت الإنفاق العام على الصحة للفرد بين الريف والحضر حيث يزيد فى الثانية عن الأولى بنحو ٦٧٪. كما يلاحظ أن الشريحة الدنيا من الدخل لا تحصل إلا على ١٦٪ من الإنفاق الصحى العام بينما تحصل الشريحة العليا من الدخول على ٢٤٪ من الإنفاق العام بخلاف حصولها على نصيب الأسد من الإنفاق الخاص. كل هذه المؤشرات وغيرها تشير إلى المشكلات العديدة التى يعانى منها الإنفاق العام على الصحة وتتطلب وضع الأسس الضرورية لإصلاحها بغية تفعيل الإنفاق العام وجعله يصب فى صالح الأهداف الرئيسية التى تقرر من أجلها.

وعلى الرغم من كل ما سبق فإن البعض يطالب بخفض الإنفاق العام على الصحة بحجة أن القطاع الخاص لديه القدرة على ذلك، وهنا مكمن الخطورة إذ تشير الدراسات إلى أن أي خفض فى معدل الإنفاق العام المخصص لقطاع الصحة، سوف يؤثر سلبا على أداء هذا القطاع، ونظرا لأن معظم الإنفاق العام لوزارة الصحة، بدون الأجور، يخصص للخدمات العلاجية، وحيث أنه يصعب تخفيض هذا النوع، فإن الإنفاق على الخدمات الطبية الوقائية هو الذي سيتأثر بأى سياسات مستقبلية. الأمر الذي يزيد من خطورة الوضع نظرا لانتشار العديد من الأمراض المتوطنة بالبلاد. هذا فضلا عن أنه نظرا لصعوبة خفض المنصرف على بند الأجور فى موازنة وزارة الصحة والذى يحتاج إلى الزيادة وليس النقصان، فإن معظم الخفض سوف ينصب على المستلزمات السلعية، وعلى وجه الخصوص الأدوية. من هنا يجب العمل على زيادة الإنفاق على الصحة وليس العكس.

**٢- الإنفاق العام على التعليم**

فيما يتعلق بالتعليم فإننا نلحظ أن الإنفاق العام على التعليم قد ارتفع من ١٩,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ إلى ٢٨,٧ مليار عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، ويقدر أن يصل فى موازنة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ إلى ٣٠,٨ مليار. وقد ارتفع الإنفاق

على التعليم ما قبل الجامعي من ٣,١٤ مليار جنيه إلى ٢٠,٧ مليار وإلى ٢٢,٧ مليار خلال السنوات ٢٠٠١/٢٠٠٢ و٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠٠٧/٢٠٠٨. بينما ارتفع الإنفاق على التعليم العالى من ٥,٤ مليار عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٨ مليار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ويتوقع أن يصل إلى ٨,١ مليار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

مع ملاحظة إن النسبة الغالبة من الإنفاق على التعليم تذهب إلى بند الأجور إذ ارتفع المنفق على هذا الباب من ١٣ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ١٩,٦ مليار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. ويقدر أن يصل إلى ٢٣,٥ مليار جنيه. وفى المقابل ارتفع المنفق على الاستثمارات من ٢,٩ مليار إلى ٣,٤ مليار و٣,٣ مليار خلال نفس الفترة. وذلك نتيجة لتضخم الجهاز الإدارى بدرجة كبيرة، من غير القائمين على العملية التعليمية. (انظر جدول رقم ١٣)

جدول رقم (١٣)

**بيان باعداد الدرجات فى قطاع التعليم عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦**

| الدرجة | الجهاز الإدارى | هيئات خدمية | المحليات | الإجمالى |
|---|---|---|---|---|
| العليا | ٣٤٩ | ٦٢٤٤ | ٢٠٥ | ٦٧٩٨ |
| التخصصية | ١٢٢٥٧٣ | ٥٩٩٨٩ | ٧٥٧٧٦٤ | ٩٤٠٣٢٦ |
| الفنية | ٥٦٩٥٢ | ٥١٢٣٠ | ٦٧٠٧٥٢ | ٧٧٨٩٣٤ |
| المكتبية | ٣٨٢٠٠ | ٣٨٩٧٩ | ٢٦٧٤٢٨ | ٣٤٤٦٠٧ |
| المكتبية لغير المؤهلين | ١١١ | ٣٥٧ | ١٣٨٩ | ١٨٥٧ |
| الحرفية | ٤٤٤٠ | ١٧٢٠٨ | ٢٥٤٩٧ | ٤٧١٤٥ |
| الخدمات المعاونة | ٢٨٦١٣٩ | ٣٥٤٠٩ | ١١٩٢٦٧ | ٤٤٠٨١٥ |
| الكادرات الخاصة | ١٤٥٤٣ | ٨٨٨٩٧ | | ١٣٤٤٠ |
| الفنية لغير المؤهلين | | ٦٢ | ٣٦٤ | ٤٢٦ |
| الإجمالى | ٥٢٣٣٠٧ | ٢٩٨٣٧٥ | ١٨٤٢٦٦٦ | ٢٦٦٤٣٤٨ |

وهكذا وعلى الرغم من التغير الذى طرأ على دور الدولة ممثلا فى انحسار دورها الاقتصادى فإنها مع ذلك تظل مسئولة عن التعليم والصحة والمرافق العامة، وكذلك الاستثمار في خدمات الرعاية الصحية الأساسية لمحدودي الدخل، والنهوض بالأحياء الفقيرة، بدلا من إقامة مساكن جديدة للطبقات العليا في المجتمع فقط.

من هذا المنطلق يمكننا التعامل مع مسألة الإنفاق العام ودوره في المجتمع المصري، وهو ما يتطلب تحديد المستويات المثلى لهذا البند، ويتوقف ذلك أيضا على عدة عوامل أساسية يأتى على رأسها طبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع ككل.

فزيادة الاستثمار العام كنسبة من الناتج لتحسين البنية الأساسية المادية والاجتماعية لتسهيل الاستثمار الجاد والمنتج، قد تؤدى إلى ارتفاع نسبة العائد على رأس المال أو إلى إنتاج سلع وخدمات لن يقوم القطاع الخاص بتوفيرها.

كما ان الإنفاق العام على الصحة والتعليم يزيد من رأس المال البشرى وبالتالي يعد بمثابة استثمارا قوميا جيدا يقوم بتغطية تكاليفه من خلال زيادة الإنتاجية وزيادة الدخول. ومن هنا يتمثل التحدي الذي يواجه الإنفاق العام فى ضمان مستوى من الإنفاق يتسق مع الاستقرار الاقتصادي الكلي ثم يتم بعد ذلك هيكلة الإنفاق كجزء من الإصلاح الشامل. خاصة أن ضمان استمرارية السياسة المالية لا يتوقف فقط على عوامل تتعلق بالإنفاق العام أو الإيرادات العامة ولكنه يرتبط أيضا بالسياسة النقدية وخاصة سعر الفائدة والاتجاهات السكانية.

وهذا لا ينفى بالطبع أهمية العمل على تحقيق فاعلية الإنفاق العام عن طريق ضمان التأكد من إن هذا الإنفاق يذهب فى الغرض المخصص له، فقد تتوافر الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، مجانا وبكميات ونوعيات مناسبة، ولكن

لأسباب معينة لا يستطيع الفقراء الوصول إليها إما لأنهم أفقر من أن يتحملوا التكاليف المصاحبة للاستفادة بهذه الخدمات (مثل فقدان الدخل) أو تكاليف الدواء أو المستلزمات المدرسية أو تكاليف الانتقال إلى مكان هذه الخدمة وهى الأمور التي ينبغي أن تتوجه إليها الاهتمامات فى عملية الإصلاح المالي.

إذ تعمل نظم الرعاية الصحية على تحقيق هدفين أولهما تسهيل حصول المواطن على حزمة أساسية من الخدمات الصحية، بدون أعباء تذكر وبحد أدنى من الأسعار على أن تتحمل الخزانة العامة الفروق السعرية فى هذا الصدد. وتوفير الإمكانات الضرورية للحصول على هذه الخدمات، وهنا يأتي الحديث عن كفاءة هذا الإنفاق وعدالته. ونقصد بالعدالة هنا تحقيق التكافؤ الحقيقى فى الفرص المتساوية للحصول على الخدمة وذلك بتوزيع الانفاق العام بشكل متساوى وفقا للاحتياجات الصحية لكل منطقة جغرافية والعمل على الوصول إلى الاماكن المحرومة منه.

وهنا نلحظ أنه وعلى الرغم من وقوع النسبة الكبرى من الفقراء (حوالى ٥١٪ من إجمالى الفقراء) فى الصعيد، إلا أن الإنفاق الصحى العام مازال دون المستوى المطلوب (أنظر جدول رقم ١٤).

جدول رقم (١٤)

توزيع الفقراء فى مصر فى عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥

| الإقليم | نسبة الفقراء فى الإقليم (٪) | التوزيع الجغرافى للفقراء | التوزيع السكانى |
|---|---|---|---|
| العاصمة والمدن الكبرى | ٥,٧ | ٥,٤ | ١٨,٧ |
| دلتا مصر (حضر) | ٩,٠ | ٥,٦ | ١٢,١ |
| دلتا مصر (ريف) | ١٦,٧ | ٢٦,٢ | ٣٠,٦ |
| صعيد مصر (حضر) | ١٨,٦ | ١١,٣ | ١١,٩ |
| صعيد مصر (ريف) | ٣٩,١ | ٥٠,٧ | ٢٥,٤ |
| الإجمالى على مستوى مصر | ١٩,٦ | ١٠٠ | ١٠٠ |

وتزداد أهمية هذه المسألة فى ضوء القيود الشديدة على قدرة الأفراد الفقراء فى الحصول على الخدمات الصحية مثل نقص المعرفة بشأن الخدمات المتوفرة وخيارات العلاج خاصة بين غير المتعلمين، وصعوبة الوصول إلى العيادات الصحية فى هذه المناطق مع ما تعانيه هذه الأماكن أصلا من مشكلات مثل ارتفاع معدلات التغيب من جانب الأطباء وانخفاض نوعية العاملين بها، فضلا عن تدنى مستوى الخدمة، وبمعنى اخر فمازالت هناك مشاكل عديدة فى الحصول على الخدمات الصحية ذات النوعية الجيدة فى الكثير من هذه المناطق.

## رابعا: إصلاح سياسة الدعم في مصر

جاءت دعوة الرئيس محمد حسني مبارك لحوار مجتمعى حول سياسة الدعم لتؤكد على حقيقة أساسية مفادها إن هذا الموضوع من الأهمية بمكان بحيث يجب ألا يترك لفريق معين دون آخر، وذلك نظرا لطبيعة هذه السياسة، وخطورتها، وتأثيراتها الشديدة على مختلف شرائح المجتمع بشكل عام والشرائح الفقيرة منها بشكل خاص. وبالتالى يجب أن يتوافق المجتمع ككل حول الأطر العامة الحاكمة لهذه السياسة. وقد طالب الرئيس مبارك بأن يتركز الحوار حول إعادة تعريف مستحقى الدعم والوصول به إلى مستحقيه فقط، مع ما يتطلبه ذلك من إعادة لترتيب أولويات وأدوات الدعم بشكل يضمن انحيازه للفقراء من ناحية، ويتيح من ناحية أخرى توفير بديل عملى لتخفيف الضغوط المتزايدة على الموازنة العامة للدولة. وهكذا فقد جاءت هذه الدعوة لتضع القضية فى مسارها الصحيح، وتتناولها من منظور اشمل ألا وهو العدالة الاجتماعية.

وعلى الرغم من الزيادات الكبيرة فى مصروفات الدعم خلال السنوات الأخيرة والتى ارتفعت وفقا للحسابات الختامية للدولة، من ٩,٤ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ إلى ٥٤,٢ مليار فى عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، و٥٣,٩ مليار

فى عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧. إلا أن هذه الأرقام لا توضح الصورة بجلاء، نظرا لأنها تتضمن بعض التغييرات الجوهرية التى طرأت على البنود التفصيلية لهذا العنصر فى الموازنة العامة للدولة. فمنذ عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ بدأ يظهر فى الموازنة الدعم الموجه للمنتجات البترولية، وكما بدأ يظهر الدعم الموجه للكهرباء بدءا من موازنة عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨. كما شهدت بعض السنوات تخصيص دعم لمجال معين، مثل دعم السينما فى موازنة ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، أو دعم المناطق الصناعية فى موازنة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاثة أنواع من الدعم. النوع الأول هو الدعم المباشر ويقصد به تحديدا الأموال التى تخرج مباشرة من الخزانة العامة إلى بعض الجهات لتمويل حصول المواطن على السلع بالأسعار المناسبة، ويوزع هذا الدعم على السلع التموينية الأساسية كالخبز والسكر والزيت، وأيضا دعم القروض الميسرة للإسكان الشعبي، ودعم المزارعين، وألبان الأطفال والأدوية ونقل الركاب والتصدير...الخ.

النوع الثانى، هو الدعم غير المباشر، ويقصد به الفرق بين تكلفة إنتاج السلعة وسعر بيعها بالأسواق المحلية، وأبرز أمثلة هذا النوع هو دعم المنتجات البترولية، مثل البوتاجاز والسولار والبنزين...الخ، وكذلك دعم الشرائح الأولى من الكهرباء والمياه وغيرهما. ناهيك عن مساهمة الدولة فى صناديق التأمينات الاجتماعية. ففى ظل أحكام القانون الحالى يتحمل صندوقا التأمينات الاجتماعية والمعاشات كافة المزايا التأمينية الأخرى التى يقررها القانون وذلك فى ضوء الاشتراكات التى يدفعها المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال، أما ما يزيد على تلك التى يقررها القانون وتقررها قوانين أخرى فتتحملها الخزانة العامة، فهى فى النهاية مزايا لا تقابلها موارد. وبناء على ذلك فقد تم تحميل الخزانة العامة بكافة الزيادات والمزايا السنوية التى قررتها الدولة لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم منذ صدور قوانين المعاشات المختلفة وحتى الآن.

ورغم أن الموازنة العامة للدولة باتت تُظهر دعم المنتجات البترولية والكهرباء بصورة مباشرة، إلا أن هناك العديد من المجالات الأخرى التى لا تظهر بصورة صريحة فى الموازنة ولكنها تظهر فى انعكاساتها بالسلب على نتائج أعمال الهيئات الاقتصادية، التى تقوم بتقديم الخدمة أو السلعة مثل هيئات مياه الشرب والصرف الصحي، قبل أن تتحول إلى شركة قابضة، وهيئات نقل الركاب والسكك الحديدية وغيرها. وهو ما يقلل من عوائد هذه الهيئات ومواردها المحولة للخزانة العامة، وبالتالى زيادة العجز بها وفرض أعباء متزايدة على الموازنة العامة.

أما النوع الثالث من الدعم فهو الدعم الضمني، أى الفرق بين سعر بيع السلعة بالأسواق المحلية وسعر بيعها فى السوق العالمي. وهى مسألة محل جدل شديد بين الاقتصاديين، ونرى أنه لا يمكن الأخذ به نظرا لاختلاف ظروف الإنتاج والتكاليف من دولة إلى أخرى، ناهيك أصلا عن عدم وجود سعر عالمى واحد للسلع يمكن الرجوع إليه. لكل هذه الأسباب فإننا لا نأخذ بعين الاعتبار هذا النوع من الدعم عند الحديث عن الدعم فى مصر.

من هذا المنطلق يجب عدم الخلط بين الدعم والدور الاجتماعى للدولة كما يظهر فى الإنفاق العام على بعض الجوانب الاجتماعية كالصحة والتعليم، فمن المسلم به أن المسيرة التنموية للمجتمعات عموما والمتخلفة منها على وجه الخصوص يجب أن تتحرك فى إطار منظور تنموى متكامل يراعى البعد الاجتماعى جنبا إلى جنب مع البعد الاقتصادي، فالإنسان هو محور التنمية وأداتها فى الوقت نفسه. وينعكس ذلك على أهداف التنمية ووسائلها ومؤشراتها، فلا تصبح التنمية الاجتماعية محصورة فقط فى تقديم خدمات اجتماعية معينة، أو مجرد مراعاة البعد الاجتماعي، وإنما تصبح هى التنمية الشاملة بكل أبعادها. فالتنمية بمعناها الشامل تهدف فى الأساس إلى جعل الإنسان يحيا حياة سعيدة خالية من العلل والأمراض.

مما سبق نخلص إلى أن الإنفاق الاجتماعى يعد أحد الأدوار الأساسية للدولة، ويختلف ذلك عن سياسة الإنفاق على الدعم وفقا للمفهوم السالف الإشارة إليه. ويصبح من الضرورى العمل على رفع كفاءة الإنفاق العام خاصة فى المجالات الأساسية كالتعليم والصحة وتخليصهما من التشوهات التى تحد من فاعليتهما.

**١ - تطور الإنفاق العام على الدعم**

تتطلب الدراسة الموضوعية المعمقة لموضوع الدعم معرفة الوزن النسبى له فى الإنفاق العام للدولة وتطوره. وتشير

البيانات الختامية للموازنة العامة للدولة إلى أن المنصرف على بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية والذى ارتفع من ١٥,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٥٨,٤ مليار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، فقد استحوذ بند الدعم على النسبة الغالبة منه، حيث ارتفع من ٤٩٢٩,٦ مليون جنيه إلى٥٣,٩ مليار خلال نفس الفترة. بينما انخفض المنفق على المزايا الاجتماعية من ١٠,١ مليار جنيه إلى ١٥٥٠ مليون جنيه وذلك بعد أن قامت صناديق التأمين والمعاشات بدفع الزيادة السنوية فى المعاشات بدلا من الخزانة العامة. (أنظر جدول رقم ١٥).

**جدول رقم (١٥)**

**تطور الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (القيمة بالمليون جنيه)**

| البيان | ٢٠٠٠/٢٠٠١ | ٢٠٠١/٢٠٠٢ | ٢٠٠٢/٢٠٠٣ | ٢٠٠٣/٢٠٠٤ | ٢٠٠٤/٢٠٠٥ | ٢٠٠٥/٢٠٠٦ | ٢٠٠٦/٢٠٠٧ | ٢٠٠٧/٢٠٠٨ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | فعلى | | | | | | | موازنة |
| الدعم | ٤٩٢٩,٦ | ٥٩٤٩,٣ | ٦٩٣٦,٥ | ١٠٣٤٧,٣ | ١٣٧٦٤,٨ | ٥٤٢٤٤,٦ | ٥٣٩٥٨,٩ | ٥٥٧٠٢,٩ |
| المنح | ١٧٩٦,٠ | ٢٠٢٣,٦ | ٢١٥٩,٧ | ١٦٤٥,٦ | ١٨٤٦,٣ | ٢١٦٤,٣ | ٢٩٣٣,٢ | ٥٠٢٦,٤ |
| المزايا الاجتماعية | ٨٦٩٢,٦ | ١٠٠٧٧,٩ | ١١٥١٦,١ | ١٢٨٦٦,٩ | ١٤٠٩٢,٠ | ١٢٣٣٥,٥ | ١٥٥٠,٢ | ٣٥٥٠,٦ |
| الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية | ١٥٤١٨,٢ | ١٨٠٥٠,٩ | ٢٠٦١٢,٣ | ٢٤٧٤٦,٤ | ٢٩٧٠٥,٥ | ٦٨٨٩٦,٨ | ٥٨٤٤٢,٣ | ٦٤٢٧٩,٩ |

المصدر: المصدر السابق.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبى للاستخدامات العامة، فإننا نلاحظ أن نسبة المنفق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية قد ارتفعت من ٩,١٢٪ من إجمالى الاستخدامات العامة فى سنة ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ إلى٦,٢٣٪ فى سنة ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ و٣,٢٣٪ فى سنة ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ و١,٢٤٪ فى موازنة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، مع الأخذ بالحسبان أنه بدءاً من موازنة ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ بدأ يظهر دعم المنتجات البترولية، وفى موازنة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ بدأ يظهر دعم الكهرباء. وعلى الجانب الآخر هبط النصيب النسبى للأجور من ٥,٢٣٪ من إجمالى الاستخدامات العامة فى عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ إلى ٤,٢١٪ فى عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، والى ٧,٢٠٪ فى ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ ونحو ٣,٢٢٪ من إجمالى موازنة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨. وكذلك هبطت نسبة الاستثمارات العامة من ٩,١٤٪ إلى ١,٨٪ و١٠٪ و٩,٥٪ خلال الأعوام سالفة الذكر على الترتيب (أنظر جدول رقم ٣).

أما فيما يتعلق بالبنود التفصيلية فقد تطورت على النحو التالى:

### أ- دعم السلع التموينية

يتوزع هذا الدعم على السلع التموينية الأساسية كالخبز والسكر والزيت، وكذلك بعض السلع الإضافية مثل الأرز والعدس والفول. وكان قد ارتفع المنفق على هذا البند من ٣٦٧٣,٨ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ إلى ٩٤٠٦,٦ مليون فى عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ والى ٩٤٠٥,٩ مليون فى عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧. كما كان من المخطط أن يصل إلى ٩٤٨٢ مليونا فى موازنة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، إلا أن الارتفاع الشديد فى الأسعار العالمية لبعض هذه السلع سوف يؤدى إلى زيادة كبيرة فى المنفق على هذا البند، خاصة بالنسبة للقمح المستورد والذى وصل سعره فى السوق العالمية خلال أكتوبر ٢٠٠٧ إلى ٣٥٠ دولارا للطن (فوب) مقابل ١٦٠ دولارا فى أكتوبر ٢٠٠٦، بينما كانت حسابات الموازنة قائمة على أساس ٢٠٠ دولار للطن. ومن المعروف أن هذا العنصر يستحوذ على النسبة الغالبة من أموال الدعم الموجهة لهيئة السلع التموينية، والتى ارتفعت من ٢٠٣١ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ إلى ٣٤٩٥ مليونا عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ وينتظر أن يصل إلى ٣٨٣٦ مليونا عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، وكان من المخطط أن يصل إلى ٤١٣٧ مليونا فى موازنة

٢٠٠٧/٢٠٠٨. بينما ارتفع الدعم الموجه للقمح المحلى من ٣, ٨٠٥ مليون جنيه إلى ٢٠٨٨ مليون و ٢٠٤٠ و٢٧٥٨ مليون جنيه خلال نفس الأعوام على التوالي.

أما الدعم الموجه إلى السكر، فقد ارتفع من ٦, ٦٣١ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٧٠٨ ملايين فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ويتوقع أن يصل إلى ٧٤٢ مليونا فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وإلى ٧٠١ مليون فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وارتفعت قيمة الدعم الموجه إلى زيت الطعام من ٦, ٥٥٥ مليون جنيه إلى ٦٣٧ مليونا، إلى ٨٦٢ مليونا، ثم إلى ٨٥٦ مليون جنيه خلال الأعوام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨ على التوالي. مع ملاحظة إن الأسعار العالمية لزيت عباد الشمس (فوب) قد ارتفعت من٦٦٩ دولارا للطن فى أكتوبر ٢٠٠٦ إلى ١٣٣٥ دولارا فى أكتوبر ٢٠٠٧. وارتفع سعر الطن من زيت النخيل من ٤٩٣ دولارا إلى ٨٨١ دولارا خلال الفترة نفسها.

وكان النقص الأساسى فى هذا البند يتعلق بالسلع الإضافية التى كانت قد قررت فى عام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ عقب قرار تعويم سعر صرف الجنيه المصرى آنذاك، والمتمثلة فى المسلى النباتى والأرز والفول والعدس والمكرونة الشعبية والشاى والزيت الإضافى والسكر الإضافى، حيث انخفضت الأموال الموجهة لهذه الأصناف من ١٢٨٣ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ إلى ٨٧٨ مليونا فى عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ ثم إلى ٨٧٢ مليونا فى عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ نتيجة لإلغاء الدعم على المسلى النباتى والفول والعدس والمكرونة. (أنظر الجدولين رقم ١٦ و ١٧).

عموما فقد أصبحت السلع المقدمة على البطاقات التموينية عبارة عن سلع أساسية هى الزيت التموينى والسكر التموينى، بالإضافة إلى السلع الإضافية وتشمل زيت الطعام الحر والسكر الحر الإضافى والأرز والشاى.

جدول رقم (١٦)

تطور دعم السلع التموينية ( القيمة بالمليون جنيه )

| السلع | ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٢٠٠٨/٢٠٠٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| قمح مستورد | ٢٠٣١ | ٤٥٨٣,٢ | ٤٣٩٣ | ٣٤٩٥ | ٣٨٣٦ | ٤١٣٧ |
| قمح محلى | ٨٠٥,٣ | ١١٢٧,٢ | ١٥٥٥ | ٢٠٨٨ | ٢٠٤٠ | ٢٧٥٨ |
| مخبوزات | | | ١٨٦ | ٩٧ | | ١٩٩ |
| الأذرة المحلية | ١٨٨,٣ | ٦٥٣,٧ | ٣٨٠ | ٤٩٧ | ٤٢٤ | ١٦٦ |
| السكر | ٦٣١,٦ | ٤٥٤,٩ | ٦٣٣ | ٧٠٨ | ٧٤٢ | ٧٠١ |
| زيت الطعام | ٥٥٥,٦ | ٧٢٣,٢ | ٦٩٩ | ٦٣٧ | ٨٦٢ | ٨٥٦ |
| جملة السلع الأساسية | ٤٢١٢ | ٧٥٤٢ | ٧٨٤٦ | ٧٥٢٢ | ٧٩٠٤ | ٨٨١٧ |
| السلع الإضافية زيت الطعام | | ١٢٤,٨ | ٢٨٨ | ٢١٧ | ١٨٣ | ١٥٧ |
| المسلى النباتي | | ٤٢,٧ | ٥٧ | ٦ | | |
| الأرز | | ٩٣,٦ | ٤٢٢ | ٤٢٨ | ٤٥١ | |
| الفول | | ١٧,٣ | ٦٨ | ٢٨ | | |
| العدس | | ١٢,٧ | ١٤٢ | ٦٧ | | |
| المكرونة | | ١٠٤,٩ | ٣٣٠ | ١٥٢ | | |
| الشاي | | ٥,٢- | ٢٣- | ١٨- | ٢ | ١ |
| سكر إضافى | | | | | ٢٧٠ | ٢٧٠ |
| جملة الإضافى | | ٣٩٠,٨ | ١٢٨٣ | ٨٧٨ | ٩٠٦ | ٨٧٢ |
| الإجمالى العام | ٤١٠٩,٢ | ٧٨٤٦,٩ | ٩١٢٦ | ٨٣٨٠ | ٨٦٤١ | ٩٤٨٢ |

المصدر وزارة المالية، البيان الإحصائى للموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

### جدول رقم (١٧)

### مقررات الفرد فى البطاقة التموينية ( القيمة بالجنيه )

| السلعة | مقررات الفرد | سعر الدعم الكلى | سعر الدعم الجزئى |
|---|---|---|---|
| سكر تموين | ١ كيلو | ٠,٦٠ | ٠,٨٥ |
| سكر إضافى | ٠,٥ كيلو | ٠,٧٥ | ٠,٧٥ |
| زيت تموين | ٠,٥ كيلو | ٠,٥٠ | ٠,٧٥ |
| زيت إضافى | ٠,٥ كيلو | ١,٧٥ | ١,٧٥ |
| أرز | ١ كيلو | ١,٠ | ١,٠ |
| شاى | باكو ٥٠ جم | ٠,٦٥ | ٠,٦٥ |

وبالإضافة إلى ما سبق، هناك عدة بنود أخرى للدعم، منها دعم الصادرات والذى ارتفعت قيمته من ١٩٠,٧ مليون جنيه فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ١٥٢٨,٤ مليون فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ودعم تعاونيات البناء والإسكان والذى ارتفع من ٢٨٦,٦ مليون إلى ٤٥٠,٩ مليون خلال الفترة نفسها، هذا فضلا عن دعم نقل الركاب فى القاهرة والإسكندرية والذى يتم عن طريق تحمل الخزانة العامة لجزء من العجز الجارى فى هيئتى نقل الركاب، ودعم الأدوية وألبان الأطفال، وهو عبارة عما تتحمله الخزانة العامة من فروق التكلفة لمواجهة الخسائر الناجمة عن استيراد الأدوية وألبان الأطفال وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها، ناهيك عن دعم التأمين الصحى على الطلاب، حيث نص القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٢ فى مادته الثالثة على أن أحد مصادر التمويل هى الاشتراكات السنوية التى تتحملها الخزانة العامة عن كل طالب فى المدارس ورياض الأطفال والمدارس الخاصة المعانة والمعاهد الأزهرية .

أضف إلى ذلك أنه بدءا من موازنة عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ تم تخصيص دعم للمناطق الصناعية يقدم للهيئة العامة للتنمية الصناعية، ويخصص لتمويل تكاليف البنية الأساسية لهذه المناطق. وكذلك ظهر دعم إسكان محدودى الدخل من خلال تقديم قروض ميسرة للإسكان الشعبى وإسكان الشباب.

**ب - دعم المنتجات البترولية**

بدأ يظهر هذا الدعم فى الموازنة العامة للدولة منذ العام المالى ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ باعتباره يمثل الفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر بيع الوحدة بالسوق المحلية، وبالتالى فإنه يختلف عن الدعم الضمنى الذى يقاس بالفرق بين سعر البيع فى الأسواق العالمية وسعر البيع فى السوق المحلية، مع الأخذ بالاعتبار أن هناك جزءا من الدعم يظهر بالأسعار العالمية، وهو الخاص بتكلفة الخام المشترى من الشريك الأجنبى.

وقد تطور هذا الدعم من ١٠,٢ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ إلى ٤١,٨ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ إلى ٤٠,١ مليار فى عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، مع ملاحظة أن دعم السولار يستحوذ على النسبة الغالبة منه أى نحو ١٦,٣ مليار جنيه، يليه البوتاجاز بنحو ٩,١ مليار، ثم الغاز الطبيعى بنحو ٥,٩ مليار، والمازوت بنحو ٥,٨ مليار جنيه، ثم البنزين ٤,٢ مليار جنيه، وذلك وفقا لختامى ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦. (انظر جدول رقم ١٨)

### جدول رقم (١٨ )

### تطور دعم المنتجات البترولية (القيمة بالمليون جنيه)

| المنتجات | ٢٠٠١/٢٠٠٠ | ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | ٢٠٠٧/٢٠٠٦ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | فعلـــــــــــــى | | | | | | متوقع |
| غاز طبيعي | ٣٠١٩ | ٣٨٤٠ | ٥٦٣٢ | ٧٤٣٤ | ٧٧٥٨ | ٥٨٦٣ | ٨٠٧٩ |
| بوتاجاز | ١٧٦١ | ١٨٠٦ | ٢٩٨٠ | ٤١٨٣ | ٥٨٣٩ | ٩٠١٧ | ٨٥٨٩ |
| بنزين | ٢٦٠ | ٣٦٣ | ١٠٢٧ | ١٥٢٩ | ٢٧٣٨ | ٤١٧٨ | ٣٥٩٦ |
| كيروسين | ٢٨٩ | ١٩٧ | ٢٣٢ | ٣٠٦ | ٥١٦ | ٧٥٥ | ٥٠٣ |
| سولار | ٣٣٣٢ | ٢٦٧٥ | ٤٢٤٧ | ٦٧٠١ | ١١٧٢٦ | ١٦٢٥٦ | ١٥٤٥٤ |
| مازوت | ١٥١١ | ١٤٣٧ | ١٩٤٧ | ١٥٠٠ | ٢٧٧٤ | ٥٨٠١ | ٣٧٧٨ |
| إجمالى | ١٠١٧٢ | ١٠٣١٨ | ١٦٠٦٥ | ٢١٦٥٣ | ٣١٣٥١ | ٤١٨٧٠ | ٤٠٠٠٠ |

المصدر: الهيئة العامة للبترول، بيانات غير منشورة.

وقد تأثر هذا البند كثيرا بالزيادات المستمرة فى الاستهلاك المحلى بصورة كبيرة. وتبرز هذه المسألة بشدة فى زيادة كميات الغازات الطبيعية المستخدمة كوقود لمحطات الكهرباء أو كمادة خام فى صناعة الأسمدة والأسمنت والحديد والصلب، والاستهلاك المنزلى، إذ تشير الإحصاءات إلى أن الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغاز الطبيعى قد زاد من ٣٠ مليون طن فى عام ١٩٩٥/ ١٩٩٦ إلى نحو ٤٩,١ مليون فى عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، خاصة من البوتاجاز حيث زادت الكميات المستهلكة منه من ١,٥ مليون طن إلى نحو ٣,٤ مليون خلال الفترة نفسها، وكذلك ارتفع المستهلك من السولار من نحو ٥,٩ مليون طن إلى ٩,٤ مليون خلال العامين المذكورين. ووصل استهلاك البنزين إلى ٢,٧١ مليون طن فى عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ مقابل نحو ٢,٥٢ مليون فى عام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤. وبالمثل زاد استهلاك المازوت من ٥,٧٦ مليون طن إلى ٨,٤٧ مليون خلال نفس الفترة. ووصل استهلاك الغاز الطبيعى إلى ٢٢,٥٧ مليون طن فى عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥. ومع عدم كفاية المنتج المحلى، من معظم هذه المنتجات، اضطرت الدولة للاستيراد من الخارج لسد هذه الاحتياجات، وكذلك شراء حصة الشريك الأجنبى بالأسعار العالمية لهذه السلع (أنظر جدول رقم ١٩). وبالتالى فكلما ارتفع السعر العالمى للبترول ارتفعت معه قيمة الدعم الموجه لهذه المنتجات، ناهيك عن ارتفاع تكاليف الإنتاج وغيرها.

**جدول رقم (١٩)**

**حصة الشريك الأجنبى فى تغطية الاستهلاك المحلى من مصادر الطاقة**

| المنتج | إجمالى الاستهلاك | الكمية المشتراة من الشريك الأجنبى | ٪ الشريك الأجنبى إلى الإجمالى |
|---|---|---|---|
| البوتاجاز | ٣٠٧٦ | ٢٠٢٧ | ٪٦٦ |
| البنزين ٩٠ | ١٧٥٧ | ١٠٦٤ | ٪٦١ |
| البنزين ٨٠ | ٧٥٨ | ٢٤٥ | ٪٣٢ |
| الكيروسين | ٥٨٥ | ٢٠٢ | ٪٣٥ |
| الديزل (السولار) | ٩٠٧٣ | ٤٨٣٨ | ٪٥٣ |
| المازوت | ٥٧٥١ | ١٩٨٢ | ٪٣٤ |
| الغاز الطبيعى | ٢٢٨٦٤ | ١١٣٤٠ | ٪٥٠ |
| الإجمالى | ٤٤٨١٠ | ٢١٦٩٨ | ٪٤٨ |

وهنا تجدر الإشارة إلى أن قطاع النقل يعتبر هو المستهلك الأول للمنتجات البترولية، حيث يستحوذ على ٤١٪ من إجمالى الاستهلاك المحلى يليه قطاع الصناعة بنحو ٢٧٪ ثم قطاع الكهرباء الذى يستحوذ على ١٦٪، والقطاع المنزلى الذى يستحوذ على نحو ١٤,٥٪، بينما تذهب النسبة الباقية للاستخدامات الزراعية والاستخدامات الأخرى.

**ج - دعم الكهرباء**

أظهرت موازنة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ دعم أسعار الكهرباء، حيث تضمنت نحو ٢ مليار جنيه لهذا الغرض، ويتم ذلك عن طريق تحميل وزارة المالية الفرق فى سعر الغاز الطبيعى الداخل فى إنتاج الكهرباء، إذ قدرت كمية الغاز الطبيعى الداخل فى إنتاج الكهرباء بنحو ٢٧٢٢٩ مليون متر مكعب. ويصل سعر المتر المكعب إلى ٠,٢٥ جنيه بينما تقوم وزارة الكهرباء بالمحاسبة عليه على أساس ٠,١٤ جنيه وتبلغ تكلفة الفرق بينهما نحو ٢٩٩٥ مليون جنيه، وبالتالى تم اعتماد مبلغ ٢ مليار لحين تكشف الوضع الحقيقى فى ختامى الموازنة.

ولا ينبغى أن يفهم من ذلك أن هذا المبلغ هو كل قيمة الدعم الخاص بالكهرباء، فهو لا يخرج عن كونه جزءا من الدعم والذى يقاس بالفرق بين تكاليف الإنتاج وأسعار البيع المحلية، والذى تشير إحصاءات وزارة الكهرباء إلى أن قيمته قد ارتفعت من ٢٤٠٠ مليون جنيه فى عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ إلى ٣٠١٦ مليون فى عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦. (أنظر جدول رقم ٢٠)

جدول رقم (٢٠)

تطور دعم الكهرباء (القيمة بالمليون جنيه)

| السنة | قيمة الدعم |
|---|---|
| ٢٠٠١/٢٠٠٢ | ٢٤٠٠ |
| ٢٠٠٢/٢٠٠٣ | ٢٤٩٦ |
| ٢٠٠٣/٢٠٠٤ | ٢٧٣٢ |
| ٢٠٠٤/٢٠٠٥ | ٢٧١١ |
| ٢٠٠٥/٢٠٠٦ | ٣٠١٦ |

المصدر الشركة القابضة للكهرباء، التقرير السنوى ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

وهنا نلاحظ أن أسعار بيع الكهرباء تتدرج فى شرائح مختلفة وفقا لنمط الاستهلاك، يوضحها الجدول رقم (٢١).

جدول رقم (٢١)

أسعار بيع الكهرباء وفقا لنمط الاستهلاك حتى ديسمبر ٢٠٠٧

| الاستخدامات المنزلية | | المحلات التجارية | | الصناعة | |
|---|---|---|---|---|---|
| الهيكل | السعر قرش ك.و.س | الهيكل | قرش/ ك.و.س | الهيكل | قرش/ ك.و.س |
| ٥٠ ك.و.س | ٥ قروش | ١٠٠ ك.و.س | ١٩,٨ | كيما | ٤,٧ |
| ٥١ إلى ٢٠٠ | ٩,٢ | ١٠١ - ٢٥٠ | ٢٨,٧ | مترو الأنفاق رمسيس | ٦,٨ |
| ٢٠١ - ٣٥٠ | ١٢,٥ | ٢٥١ - ٦٠٠ | ٣٦,٦ | فوسفات أبو طرطور | ٦,٨ |
| ٣٥١ - ٦٥٠ | ١٨,٠ | ٦٠١ - ١٠٠٠ | ٤٥,٣ | سوميد | ٢٢ |
| ٦٥١ - ١٠٠٠ | ٢٥,٥ | أكثر من ١٠٠٠ | ٤٧,٥ | شركات الإسكان | ١٢ |
| أكثر من ١٠٠٠ | ٣١,٠ | | | الإنارة العامة وإشارات المرور | ٣٣,١ |

المصدر: الشركة القابضة للكهرباء، التقرير السنوى ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

وهذه الأسعار ظلت سارية حتى ديسمبر ٢٠٠٧ حيث تم وضع تسعيرة جديدة تضمنت الشرائح التالية:

- الشريحة الأولى (حتى ٥٠ كيلووات) كما هي، وتضم نحو ٤,٥ مليون أسرة.
- الشريحة الثانية (من ٥١ إلى ٢٠٠ كيلو وات) أصبحت ١٠,٧ قرش للكيلو وات، وتضم نحو ٩,٣ مليون أسرة.
- الشريحة الثالثة (من ٢٠١ إلى ٣٥٠ كيلو وات) أصبحت ١٤,٩ قرش للكيلو وات. وتضم نحو ٣,٦ مليون أسرة.
- الشريحة الرابعة (من ٣٥١ إلى ٦٥٠ كيلو وات) أصبحت ٢١,٦ قرش. وتضم نحو ١,٣ مليون أسرة.
- الشريحة الخامسة (من ٦٥١ إلى ١٠٠٠ كيلو وات) أصبحت ٣١,١ قرش للكيلو وات. وتضم نحو ٢٠٠ ألف أسرة.
- الشريحة السادسة (ما يزيد على ١٠٠٠ كيلو وات) أصبحت ٣٨ قرشا، وتضم نحو ١٣٣ ألف أسرة.

وجدير بالذكر أن الاستهلاك المنزلى للكهرباء يستحوذ على النسبة الغالبة من الاستهلاك المحلى، حيث وصل إلى ٣٦,٨٪ من إجمالى هذا الاستهلاك فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بسبب تزايد استخدام الأجهزة الكهربائية والتكييف، ويلى ذلك قطاع الصناعة بنسبة ٣٥,٥٪، تليه الإنارة العامة بنحو ٧٪، ثم المحلات التجارية بنسبة ٦,٥٪، يليها القطاعات الحكومية بنسبة ٥,٥٪، ثم المرافق بنحو ٤,٦٪، وأخيرا الزراعة بنحو ٤,١٪.

### د – دعم نظام التأمينات الاجتماعية

تقضى المادة ١٤٨ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، على أن «الحقوق التى تتقرر طبقا لهذا القانون هى وحدها التى يلتزم بها الصندوقان، أما أى زيادة تنجم عن قوانين أو قرارات خاصة، فإن الخزانة العامة هى التى تلتزم بهذه الزيادة وتؤدى وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير المالية». ولهذا السبب قامت الخزانة العامة بتحمل تكلفة الزيادات السنوية لأصحاب المعاشات والتى تقررها الحكومة منذ عام ١٩٨٧. وقد ظل هذا النظام معمولاً به حتى موازنة ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، ولكن بعدها تم الاتفاق على أن تتحمل الصناديق هذه الزيادات كاملة وليس الخزانة العامة وفق ما جرى العمل به طوال الحقب الماضية. عموما فقد ارتفع المنفق على هذا البند من ٨٢٩١ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ إلى ١٣,٢ مليار فى عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، وإلى ١١ مليار فى عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦. (أنظر جدول رقم ٢٢).

جدول رقم ( ٢٢ )

تطور المساهمة فى صناديق المعاشات ( القيمة بالمليون جنيه )

| السنة المالية/ المساهمة | ٢٠٠٠ ٢٠٠١ | ٢٠٠١ ٢٠٠٢ | ٢٠٠٢ ٢٠٠٣ | ٢٠٠٣ ٢٠٠٤ | ٢٠٠٤ ٢٠٠٥ | ٢٠٠٥ ٢٠٠٦ | ٢٠٠٦ ٢٠٠٧ | ٢٠٠٧ ٢٠٠٨ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | فعلى | | | | | | | موازنة |
| المساهمة فى صناديق المعاشات | ٨٢٩١ | ٩٥٤٠,٤ | ١١١٧١,٨ | ١٢٠٠١,٩ | ١٣١٨٤,٩ | ١١٠٠٠ | ٠ | ٢٠٠٠ |

المصدر وزارة المالية، الحسابات الختامية والموازنة العامة للدولة، أعداد مختلفة.

### هـ – دعم الهيئات الاقتصادية

وينطبق نفس القول على الهيئات الاقتصادية التى تنتج العديد من السلع والخدمات المدعمة مثل هيئتى النقل بالقاهرة والإسكندرية، وهيئة السلع التموينية، وهيئات الموانئ والأدوية..الخ ومعظمها يعانى العديد من المشكلات المهمة التى أثرت على أوضاعها المالية وأصبحت تشكل عبئا كبيرا على الخزانة العامة للدولة، وباتت غير قادرة على تقديم السلعة والخدمة بنفس الأسعار والجودة.

فمن المعروف أن الهيئات الاقتصادية هى صيغة من الصيغ القانونية لكيانات اقتصادية كان يتعين أن تستقل بالكامل عن الموازنة العامة للدولة وتعمل وفقا لأسس اقتصادية وفقًا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ والذى عدل القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ والخاص بالموازنة العامة للدولة، وتم بمقتضاه فصل موازنة هذه الهيئات عن الموازنة العامة للدولة على أن تعد هذه الهيئات موازنات مستقلة تعتمد من مجلس الشعب وتراجع من الجهاز المركزى للمحاسبات، بحيث تقتصر العلاقة بين موازنات هذه الهيئات والموازنة العامة للدولة على الفائض الذى يؤول للخزانة العامة من بعض هذه الهيئات أو توفير ما يتقرر إليها من دعم وقروض والتزامات. وبالتالى تعتبر هذه الهيئات وحدات مستقلة ذات شخصية اعتبارية ولها استقلالها المادى والإدارى باعتبارها ذات طابع اقتصادى وفقا للقوانين المنظمة لها. وبمعنى آخر فإن العلاقة بين هذه الهيئات أصبحت بمثابة علاقة ملكية تتركز فى نتائج الأعمال، وعلاقة تمويلية تتركز فى المساهمة والإقراض. وبذلك أخرجت موازنات الهيئات الاقتصادية من الموازنة العامة للدولة، على اعتبار أنها هيئات ذات شخصية اعتبارية لها استقلالها المالى والإدارى وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لعملها. وكان من المفترض أن تحقق هذه الهيئات الهدف من استقلالها وأن تُدار على أسس اقتصادية وتجارية تمكنها من تحقيق فوائض مالية، أو على الأقل أن تسهم فى تمويل نفسها ذاتيا، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق بالنسبة لعدد كبير منها.

وكان المفترض أن تحقق هذه الهيئات التوازن الاقتصادى والمالى بحيث تغطى نفقاتها من مواردها الذاتية وبالتالى تخفف العبء عن الموازنة العامة للدولة، وهو ما لم يتحقق على الإطلاق، إذ ظلت هذه الهيئات تحقق خسائر متراكمة عبر السنوات، مما زاد من العبء على الموازنة العامة للدولة.

**٢ - الدعم وخريطة الفقر فى مصر**

تتطلب الدراسة الدقيقة لسياسة الدعم معرفة الخريطة الاجتماعية فى مصر ووضع الفقراء بها. وهنا تشير دراسة البنك الدولى عن الفقر فى مصر إلى أن نسبة الفقراء قد انخفضت من ١٨,٢٤٪ فى عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ إلى ١٩,٤١٪ فى عام ١٩٩٥/ ١٩٩٦ ثم إلى ١٦,٧٤٪ فى عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، وعادت إلى الارتفاع مرة أخرى إلى ١٩,٥٦٪ فى عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥. أما نسبة الفقر المدقع فقد ارتفعت من ٢٪ فى عام ١٩٩٦ إلى ٢,٩٪ فى عام ٢٠٠٠، وإلى ٣,٨٪ فى عام ٢٠٠٥ (أنظر جدول رقم ٢٣).

**جدول رقم (٢٣)**

**تطور الفقراء فى مصر ( كنسبة من إجمالى السكان)**

| السنة | ١٩٩٦ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٥ |
|---|---|---|---|
| الفقراء | ٪١٩,٤ | ٪١٦,٧ | ٪١٩,٦ |
| الفقراء المدقعون | ٪٢,٠ | ٪٢,٩ | ٪٣,٨ |
| شبه الفقراء | ٪٣٢ | ٪٢٥,٩ | ٪٢٠,٩ |

Source: World Bank, Arab Republic of Egypt, A Poverty Assessment Update, Vol. 2, June 17, 2007.

غير أنه تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية:

أ ـ أن التقرير قد فرق بين من أسماهم الفقراء المدقعين (والذين يقل متوسط دخلهم السنوى عن ٩٩٥ جنيه فى عام ٢٠٠٥) والفقراء (وهم من يقل دخلهم السنوى عن ١٤٢٣ جنيها) وشبه الفقراء (ويقل دخلهم عن ١٨٥٤ جنيها). وهذه المستويات تختلف عن التقديرات الدولية التى تشير إلى الفقير المدقع باعتباره من يقل دخله عن دولار واحد فى اليوم، وإلى الفقير وهو من يقل دخله عن ٢ دولار فى اليوم.

ب ـ هناك ٣٩,١٪ من الفقراء يعيشون فى ريف الوجه القبلي، و١٨,٦٪ فى حضر قبلي، مقابل ١٦,٧٪ فى ريف بحرى و٩٪ فى حضر بحرى و٥,٦٪ فى الأقاليم الحضرية. أى أن هناك نحو ٥١٪ من سكان ريف الوجه القبلى فقراء، مقابل ٢٦٪ من سكان ريف الوجه البحرى (أنظر جدول رقم ٢٤).

**جدول رقم (٢٤)**

**التوزيع الجغرافى للفقراء فى مصر**

| الإقليم | نسبة الفقراء فى كل إقليم | توزيع الفقراء كنسبة من السكان | توزيع السكان |
|---|---|---|---|
| الأقاليم الحضرية | ٪٥,٧ | ٪٥,٤ | ٪١٨,٧ |
| حضر بحري | ٪٩,٠ | ٪٥,٦ | ٪١٢,١ |
| ريف بحري | ٪١٦,٧ | ٪٢٦,٢ | ٪٣٠,٨ |
| حضر قبلي | ٪١٨,٦ | ٪١١,٣ | ٪١١,٩ |
| ريف قبلي | ٪٣٩,١ | ٪٥٠,٧ | ٪٢٥,٤ |
| مصر ككل | ٪١٩,٦ | ٪١٠٠ | ٪١٠٠ |

Source: World Bank, Upper Egypt - Challenges and Priorities of Rural Development, June 15, 2006.

جـ ـ وفقا للتوزيع القطاعى يلاحظ أن ٥٣,٣٪ ممن يعملون بالزراعة هم ضمن الفقراء (٢٦,٥٪ قريبى الفقر، و٢٦,٨٪ فقراء، و٥,١٪ فقراء مدقعين. يليه قطاع التشييد والبناء حيث تصل نسبة الفقراء فيه إلى ٤٧,٥٪ (منهم ٥,٥٪ فقراء مدقعين، و٢٤,٧٪، فقراء و٢٢,٨٪ قريبى الفقر). وبالتالى فهناك نحو ٥٧,٩٪ من الفقراء المدقعين و٥٥,٣٪ من الفقراء و٤٨,٢ من قريبى الفقر يعملون بالزراعة. كما أن هناك ١١,٣٪ من الفقراء المدقعين، و٩,٢٪ من الفقراء، و٧,٥٪ من قريبى الفقر يعملون فى التشييد والبناء (انظر جدول رقم ٢٥).

جدول رقم (٢٥)

**توزيع الفقراء فى مصر حسب النشاط الاقتصادى (نسبة مئوية)**

| النشاط الاقتصادى | فقر مدقع | فقراء | قريبو الفقر | أغنياء |
|---|---|---|---|---|
| الزراعة | ٥٧,٩٪ | ٥٥,٣٪ | ٤٨,٢٪ | ٣١,٠٪ |
| التعدين | ٠,٢٪ | ٠,١٪ | ٠,١٪ | ٠,٣٪ |
| الصناعة التحويلية | ٦,٥٪ | ٨,٢٪ | ٩,٨٪ | ١١,٧٪ |
| الكهرباء | ٠,٢٪ | ٠,٤٪ | ٠,٦٪ | ١,١٪ |
| التشييد والبناء | ١١,٣٪ | ٩,٢٪ | ٧,٥٪ | ٦,٣٪ |
| التجارة والمطاعم | ٩,٩٪ | ١٠,٤٪ | ١١,٨٪ | ١٣,٩٪ |
| النقل | ٣,٥٪ | ٣,٨٪ | ٥,٢٪ | ٧,٤٪ |
| التمويل | ٠,٢٪ | ٠,٤٪ | ٠,٨٪ | ٢,٢٪ |
| الخدمات العائلية | ١٠,٤٪ | ١٢,٢٪ | ١٥,٩٪ | ٢٦,٢٪ |
| الإجمالى | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ |

Source: World Bank, Arab Republic of Egypt, A Poverty Assessment Update, op., cit.

د ـ أما من حيث طبيعة العمل الذى يعمل به الفقراء، فإن ٧٠,٣٪ من الفقراء المدقعين، و٧٨,٨٪ من الفقراء، و٨٦,٩٪ من قريبى الفقر يعملون عملاً دائماً، مقابل ٢٥,٩٪، و١٧,٦٪، و٩,٥٪ على التوالى يعملون بشكل متقطع. أما النسبة الباقية فيعملون أعمالاً موسمية ومؤقتة.

وبالتالى نلاحظ أن هناك نحو ٤٠٪ ممن يعملون عملاً دائماً هم من الفقراء بالشرائح المختلفة (٦,٢٪ فقراء مدقعين، و١٦,٥٪ فقراء، و٢٠,٧٪ قريبى الفقر). بينما نحو ٤٤٪ ممن يعملون عملاً مؤقتاً يقعون ضمن الفقراء (٤,٣٪ فقراء مدقعين، ١٨,٨٪ فقراء، ٢١,٨٪ قريبى الفقر على التوالى). وتزداد هذه النسبة فيمن يعملون عملاً موسمياً، حيث تصل النسبة إلى ٥٥,٥٪ (٥٪، ٢٤,٩٪ و٢٤,٦ للفئات الثلاث على التوالى) (انظر جدول رقم ٢٦).

جدول رقم (٢٦)

**توزيع الفقراء فى مصر حسب طبيعة العمل (نسبة مئوية)**

| نمط العمل | فقر مدقع | فقراء | قريبو الفقر | أغنياء |
|---|---|---|---|---|
| عمل دائم | ٧٠,٣٪ | ٧٨,٧٪ | ٨٦,٩٪ | ٩٢,٣٪ |
| عمل مؤقت | ٣,٠٪ | ٣,٠٪ | ٣,١٪ | ٢,٩٪ |
| موسمى | ٠,٨٪ | ٠,٧٪ | ٠,٦٪ | ٠,٤٪ |
| متقطع | ٢٥,٩٪ | ١٧,٦٪ | ٩,٥٪ | ٤,٥٪ |
| الإجمالى | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ |

Source: Ibid.

هـ- من حيث مصادر الدخل، فإننا نلاحظ أن نحو ٤٧,٥٪ من الفقراء المدقعين هم ممن يعملون بأجر، وتصل نسبة هؤلاء إلى ٤٤,٣٪ من إجمالي للفقراء و٤٤,٦٪ من إجمالي قريبي الفقر (أنظر جدول رقم ٢٧).

جدول رقم (٢٧)

توزيع الفقراء في مصر حسب طبيعة العمل (نسبة مئوية)

| الفئة | فقر مدقع | فقراء | قريبي الفقر | أغنياء |
|---|---|---|---|---|
| يعمل بأجر | ٤٧,٥٪ | ٤٤,٣٪ | ٤٤,٦٪ | ٥٣,٩٪ |
| يعمل لحسابه مع آخرين | ١٠,٦٪ | ١٢,١٪ | ١٣,٧٪ | ١٤,٤٪ |
| يعمل بمفرده | ١٥,٨٪ | ١٧,٠٪ | ١٧,١٪ | ١٧,٠٪ |
| عمل غير مدفوع الأجر | ١٨,٤٪ | ٢٠,٢٪ | ١٨,٨٪ | ٩,٨٪ |
| متعطل | ٧,٦٪ | ٦,٤٪ | ٥,٩٪ | ٥,٠٪ |
| الإجمالي | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ | ١٠٠٪ |

Source: Ibid.

وعلى الجانب الآخر، يوصف الفقر في مصر بأنه غير عميق، بمعنى أن معظم الفقراء يقعون تحت خط الفقر مباشرة، وبالتالي فإن قيمة المبالغ المطلوبة لتغطية العجز السنوي لهم حتى يتخلصوا من فقرهم ليست كبيرة. ولكن من جهة أخرى، فان هنالك شريحة لا بأس بها تقع فوق خط الفقر مباشرة، أي الطبقة الوسطى الدنيا، وهي أكثر حساسية لأية تقلبات تحدث في الأسعار والدخول وأكثر عرضة للانزلاق إلى الفقر حال تغير دخولهم. وعلى سبيل المثال فلو انخفض دخل هؤلاء بنحو ٢٠٪ أي ٢٨٨ جنيهاً سنويا سوف يتضاعف عدد الفقراء إلى الضعف، وسوف يتضاعف مرة أخرى إذا انخفض دخل هؤلاء بنسبة ٣٠٪.

٣ - مشكلات النظام الحالي للدعم

في ضوء ما سبق، يمكننا مناقشة أنسب السبل لكي تؤدي سياسة الدعم النتائج المرجوة منها، وبشكل يضمن وصول الأموال المخصصة له إلى مستحقيه مع أقل قدر ممكن من الهدر، وأعلى مستوى ممكن من الفعالية.

أ - الدعم العيني ومشكلاته

يرى البعض أن الدعم العيني هو الأفضل لأنه يوفر الحد الأدنى من الأمن الغذائي للفقراء، فعلى سبيل المثال تشير بعض الدراسات إلى أن الدعم الموجه لإنتاج الخبز البلدي، ساعد على إخراج نحو ٧٣٠ ألف فرد من دائرة الفقر المدقع وبالتالي فهو أكثر أنواع الدعم فعالية.

كما تشير هذه الدراسات إلى أن ٧٥٪ من الفقراء يحصلون على الدعم السلعي من خلال البطاقات التموينية، والتي بلغ عددها نحو عشرة ملايين بطاقة منها ثمانية ملايين بطاقة دعم كلي يستفيد منه العاملون بالحكومة والقطاع العام والمستحقون لمعاش السادات والضمان الاجتماعي وأصحاب المعاشات والأرامل والحرفيون والعاملون بالحرف البسيطة والعمالة الزراعية المؤقتة. أما الدعم الجزئي فيستفيد منه أصحاب المهن الحرة والورش وغيرهم. ووفق هذا الرأي فإن نظام الدعم العيني يوفر السلع المدعومة للمواطنين عبر آلية محددة تتحكم في الأسعار.

وتشير الإحصاءات إلى أن ٦٥٪ من المصريين يستفيدون من الدعم السلعي من خلال البطاقات التموينية، كما أن

٧٥٪ من الفقراء يحصلون على السلع المدعمة من خلال هذا النظام. ومن جهة أخرى، هناك نحو ٤٨٪ من مستويات الإنفاق الأعلى يستفيدون من هذا النظام، بينما يعتبر هدرا للموارد خاصة أن هذه النسبة ترتفع إلى نحو ٧٤٪ فيما يتعلق بالاستفادة من دعم الخبز والدقيق. هذا مع ملاحظة إن الشريحة الثانية، فيما يمكن اعتبارها الطبقة المتوسطة الدنيا، هي الأكثر استفادة من نظام البطاقات التموينية بوضعها الحالي، وهي نتيجة مهمة يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ أية قرارات أو سياسات جديدة للدعم.

جدول رقم (٢٨)

المستفيدون من البطاقات التموينية وفقا لمعدل الاستهلاك

| الشرائح المختلفة للاستهلاك | متوسط الإنفاق (جنيه / سنويا) | المستفيدون من البطاقة التموينية (٪) | المستفيدون من دعم الخبز والدقيق (٪) |
|---|---|---|---|
| أقل من ٢٠٪ | ٣٨١-١٤٩٦ | ٦٨,٨١ | ٨٦,٣٢ |
| الـ ٢٠٪ التالية | ١٤٩٦-١٩٥٠ | ٦٨,٩٩ | ٨٨,٠٢ |
| الـ ٢٠٪ الثالثة | ١٩٥٠-٢٤٩١ | ٦٨,٥٠ | ٨٧,٨١ |
| الـ ٢٠٪ الرابعة | ٢٤٩١-٣٤٤٩ | ٦٥,٢٩ | ٨٦,٨١ |
| الـ ٢٠٪ الأخيرة | أكثر من ٣٤٤٩ | ٤٨,٢٥ | ٧٣,٩٤ |

Source: World Bank؛ Egypt؛ Toward a More Effective Social Policy; Subsidies and Social Safety Net؛ December 16؛ 2005.

من هنا تأتى أهمية البطاقة التموينية فى المجتمع المصري، وبالتالى أهمية نتائج استطلاع الرأى الذى أجراه مركز معلومات مجلس الوزراء على المتعاملين بهذا النظام، والتى أشارت إلى أن ٩٠٪ ممن يمتلكون البطاقات التموينية يعتبرونه نظاما مقبولا وجاءت مبررات هؤلاء على النحو التالي: ٥٥,١٪ بسبب انخفاض أسعار السلع المدعمة، (٢٣,١٪) بسبب ضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، بينما لم يحدد ٦,٥٪ هذه المزايا، ورأى ١٥,٢٪ أنه لا توجد له مزايا، ورأى ١,١٪ أنه يقلل من استغلال القطاع الخاص لهم.

كما يرى هؤلاء أن أهم المشاكل التى تواجههم فى استخدام هذا النظام كانت على النحو التالي:

- رداءة السلع المدعمة (٤١,٥٪).
- عدم كفاية الحصص المقررة بالبطاقات (١٧,٩٪).
- عدم دعم كل السلع الأساسية التى يحتاجونها (١٥,١٪).
- عدم توافر بعض السلع المتضمنة فى البطاقة (١١,٣٪).
- عدم إضافة المواليد الجدد (٨,٥٪).
- سوء معاملة البقالين (٦,٦٪).
- فرض بعض السلع على الجمهور (٦,٦٪).

غير أن هذا النظام ما زال يواجه العديد من المشكلات، أبرزها ما يلي:

المشكلة الأولى لهذا النظام تكمن فى وصول الدعم إلى غير مستحقيه من جهة، وعدم وصوله إلى شريحة لا بأس بها من مستحقيه من جهة أخرى. وهنا تشير الدراسات التى أجريت على بحث ميزانية الأسرة الأخير إلى أن أغنى ٢٠٪ من المجتمع تحصل على نحو ٢٨٪ من إجمالى الدعم، بينما يحصل أفقر ٢٠٪ من المجتمع على ١٦٪ منه. وتزداد هذه المسألة بشدة فى دعم الطاقة، حيث تحصل الفئة الأعلى إنفاقا على ٣٤٪ منه مقابل ١٣٪ للفئة الدنيا. وذلك على العكس من الإعانات النقدية، حيث حصلت الشريحة الدنيا على ٢٤٪ مقابل ١٧٪ للشريحة الأعلى (أنظر جدول رقم ٢٩)

جدول رقم (٢٩)

استفادة الشرائح الاجتماعية المختلفة من نظم الدعم طبقا لنمط الاستهلاك فى مصر

(نسبة مئوية)

| الشرائح المختلفة للاستهلاك | إجمالى الدعم والإعانات | الدعم الغذائى | دعم الطاقة | الإعانات النقدية |
|---|---|---|---|---|
| أقل ٢٠٪ | ١٦٪ | ١٧٪ | ١٣٪ | ٢٤٪ |
| الـ ٢٠٪ التالية | ١٧٪ | ١٨٪ | ١٦٪ | ٢٢٪ |
| الـ ٢٠٪ الثالثة | ١٨٪ | ١٩٪ | ١٧٪ | ١٨٪ |
| الـ ٢٠٪ الرابعة | ٢١٪ | ٢٢٪ | ٢٠٪ | ١٩٪ |
| الـ ٢٠٪ الأخيرة | ٢٨٪ | ٢٤٪ | ٣٤٪ | ١٧٪ |

Source: Ibid.

المشكلة الثانية تتعلق بسوء استخدام السلع المدعمة، خاصة فى ظل الاستخدامات المختلفة للسلعة الواحدة، فمثلا الديزل يستخدم كمولد للطاقة فى فنادق البحر الأحمر وأيضا يستخدمه الفلاح البسيط. وينطبق نفس القول على رغيف الخبز الذى يستخدم استخدامات متعددة، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة معدلات استهلاك هذه السلع، وتسرب جزء كبير منها إلى غير الغرض المخصصة له، حيث تشير الإحصاءات إلى أن الفقد فى دعم رغيف الخبز يصل إلى ٣٠٪، ويتراوح فى البوتاجاز بين ١٠٪ و١٥٪، وكذلك فى البطاقات التموينية، حيث يتراوح ما بين ١٥٪ و٢٠٪.

المشكلة الثالثة الناجمة عن هذا النظام تتعلق بما يؤدى إليه من التعدد فى أسعار السلعة الواحدة فى المجتمع، وعلى سبيل المثال وُجد أن ١٠٪ فقط من المواطنين يحصلون على أنبوبة البوتاجاز بسعر بين (٣-٤) جنيهات، بينما يحصل ٣٤٪ عليها بسعر بين (٤-٥) جنيهات و٤٤٪ يحصلون عليها بسعر يتراوح بين (٥-٦) جنيهات، والباقى فوق ذلك بكثير رغم أن سعرها الرسمى هو ٢,٦٥ جنيها فقط.

والأهم من ذلك انه لايتيح للأفراد الحرية فى اختيار السلع المستهلكة. وكمثال أخر كان القطاع الخاص يتسلم الأسمدة بسعر ٧٢٠ جنيها، ويبيعها بسعر ١٩٠٠ جنيه، مع ملاحظة أن أسعار الطاقة الجديدة طبقت على الشركات العامة ولم تطبق على الشركات الخاصة، لأنها حصلت على عقود طويلة الأجل تحصل بمقتضاها على الغاز بأسعار ثابتة تتراوح ما بين ٧٥ سنتا إلى دولار وربع للمليون وحدة حرارية.

**ب - الدعم النقدى ومشكلاته**

لكل هذه الأسباب، يفضل البعض الدعم النقدى باعتبار أنه يضمن وصول الدعم إلى مستحقيه، خاصة أن الدراسات تشير إلى أنه لو استفاد الفقراء من الأموال الموجهة للدعم على الوجه الأكمل لانخفض الفقر بمعدل يفوق أثر زيادة معدل النمو الناتج بنسبة ٣٪، فضلاً عن اختفاء السوق السوداء للسلع وترشيد الاستهلاك، وضمان عمل الأسواق بصورة سليمة.

ولكن مشكلة هذا النظام الأساسية تكمن فى كيفية تحديد الفئات المستحقة للدعم والمعايير التى يمكن استخدامها لتحقيق هذا الهدف. وهنا يرى البعض أن أفضل هذه السبل هى استخدام قيمة الإنفاق على الكهرباء كمؤشر لمستوى إنفاق الأسرة. ولكن هذا المؤشر عيوبه كثيرة منها أن الأسر الأكثر فقرا قد لا ترتبط بشبكة الكهرباء العامة بالبلاد، كما هو الحال فى العشوائيات حاليا. كما أن هذا المؤشر لا يعكس الاستهلاك الحقيقى للآسر التى لديها أكثر من مسكن، ناهيك عن أنه لا يأخذ بعين الاعتبار أثر حجم الأسرة على قيمة الإنفاق على الكهرباء، بينما يفضل البعض الآخر اللجوء إلى معايير الأسر التى تحصل على الضمان الاجتماعى ومعاش السادات أو أى نوع آخر من أنواع المساعدات الاجتماعية التى تقدمها الدولة، وهذا أيضا معيار مضلل للغاية لأسباب عديدة منها أن هناك شرائح كبيرة فى المجتمع لا تدخل ضمن كافة

هذه النظم، وخير دليل على ذلك أن مجموع هؤلاء يبلغ نحو ٣,٥ مليون، بينما تشير الدراسات إلى أن عدد الفقراء أكبر من ذلك بكثير. وهكذا فإن صعوبة تحديد الفئات المستحقة سيقف حجر عثرة أمام محاولة تطبيق آلية الدعم النقدى.

المشكلة الثانية والأهم تكمن فى كيفية الوصول إلى المستحقين للدعم، فى ظل الأوضاع السائدة بالمجتمع المصرى والزيادة الكبيرة فى العشوائيات، فضلاً عن أن ذلك يتطلب بالضرورة إنشاء جهاز جديد لمتابعة هذه الحالات، أو على الأقل تطوير وزارة التضامن الاجتماعى لتصبح أكثر قدرة على التصدى لهذه المسألة مع ما يعنيه ذلك من أعباء إدارية جديدة وشديدة الحساسية والتعقيد. فإذا أخذنا بالحسبان المشاكل العديدة التى يلاقيها المتعاملون فى معاشات الضمان الاجتماعى وغيرها مع الجهاز الادراى للوزارة فما بالنا لو أضيف إليها أعباء أخرى تتمثل فى صرف بطاقات الدعم.

أما المشكلة الثالثة فهى تكمن فى كيفية تحديد المبلغ المستحق لكل أسرة، بمعنى آخر ما هو مقدار المبلغ الذى سيصرف لهم؟ ووفقا لأية أسس واعتبارات؟ وهل سيظل هذا المبلغ ثابتا على مدار سنوات معينة أم أنه سيتحرك سنويا وفقا لمعدلات الارتفاع فى الأسعار؟ وهو ما يتطلب بالضرورة العمل على تعديل الرقم القياسى لأسعار المستهلكين وتصحيح الأخطاء التى تشوبه حتى يصبح أكثر قدرة على التعبير عن الواقع الفعلى المعاش، خاصة أن هذا المؤشر مازال يحتوى على العديد من السلع المحددة بأقل من قيمتها فى السوق ولا يتم تعديلها بشكل منتظم مثل بعض المواد الغذائية والأدوية والسكن والنقل والتعليم، ومشكلة المتابعة المستمرة لهذه الأسر.

ناهيك عن الآثار الأخرى المتوقعة لهذا النظام مثل التضخم الجامح المتوقع جراء هذه السياسة ليس فقط كنتيجة لذهاب الأموال إلى أفراد يرتفع لديهم الميل للاستهلاك، ولكن أيضا لطبيعة التشابكات السعرية فى المجتمع، الأمر الذى سيؤدى إلى المزيد من الارتفاعات فى الأسعار بالمجتمع ككل، ولن يقتصر على السلع المدعمة وحدها، وبالتالى زيادة مبالغ الدعم وليس العكس، كما أن هذا النظام لا يصلح إطلاقا فى الخدمات العامة مثل النقل والمياه والكهرباء والطرق وغيرهم.

والأهم من كل ما سبق أن الغالبية العظمى ترفض هذا التحول، إذ أنه ووفقا لاستطلاع الرأى الذى أجراه مركز معلومات مجلس الوزراء، فإن نحو ٦٤,٤٪ لا يفضلون التحول إلى نظام الدعم النقدى، وهناك ٣,٦٪ يتخذون موقفاً محايداً، بينما لم يحدد ٣,٣٪ موقفهم من هذه الآلية، وبالتالى فإن نسبة من يؤيد التحول إلى هذا النظام هى نحو ٢٨,٧٪.

### ٤ – نحو سياسة متكاملة لإصلاح نظام الدعم

أوضحنا فيما سبق أهمية الدعم، من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذى يتطلب سياسة متكاملة للإصلاح تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع والمتغيرات المحلية؟ فمما لاشك فيه أن التغييرات الهيكلية التى يتم تطبيقها منذ فترة تتطلب بالضرورة إجراءات مساندة للفئات الهامشية ومحدودى الدخل، وذلك انطلاقا من كون السياسة الاقتصادية يجب أن تظل فى خدمة الأفراد والمجتمع. فرفع معدلات النمو وحدها ليست كافية لانتشال الفقراء ومحدودى الدخل، إذ يجب أن يكون نموا مواليا للفقراء وموسعا لقدرتهم وفرصهم وخيارات حياتهم، أى ضرورة العمل على إزالة أسباب الفقر، وليس فقط التخفيف من آثاره، وذلك فى إطار يهدف إلى توفير السلع الأساسية والضرورية للمواطنين، خاصة لمحدودى الدخل، بأسعار فى متناول أيديهم. وهنا تشير الدراسات إلى أن عدم العدالة فى توزيع الدخول بالمجتمع خلال الفترة ( ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ ) قد أدى إلى زيادة الفقر بنسبة ٤,٨٪ خلال هذه الفترة. كما أن النمو الاقتصادى الضعيف مع عدم العدالة فى توزيع الدخول يؤدى إلى زيادة الفقر فى مصر بنسبة ١,٢٪ سنويا.

انطلاقا مما سبق فإن أفضل السبل للتعامل مع هذه المشكلة يتطلب التحرك على محورين، أحدهما طويل الأمد يركز على إخراج الفقراء من دائرة الفقر عن طريق إكسابهم المهارات والقدرات اللازمة للحصول على الكسب الجيد والخروج من دائرة الفقر، وهو ما يتطلب اتباع استراتيجية تنموية تركز على النمو الجيد والمتواصل. وهى مسألة يجب، أن تتم فى إطار رؤية تنموية متكاملة ومن منظور شامل وواسع يأخذ بعين الاعتبار علاج الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد القومى ويدفع عجلة التنمية إلى الأمام، وبالتالى ينبغى أن توجه سياسات الإصلاح المالى إلى تحقيق هدف النمو الاقتصادى على الأجل الطويل، وذلك عن طريق رفع كفاءة الاستخدام للموارد المتاحة وتنميتها. أما فى الأجل القصير فلابد من الاستمرار فى سياسة الدعم والذى لا يزال يشكل ضرورة ملحة بالنسبة لمستويات الدخول فى مصر،

وبالتالى ينبغى العمل على استمراره كمبدأ. ولكن التساؤل الأساسى هنا هو كيف يمكن تعظيم العائد من الإنفاق على هذا الدعم وتحقيق الأهداف المرجوة منه؟

إن الإجابة على هذا التساؤل ليست بالسهولة التى يتصورها البعض لأنها ترتبط ارتباطا مباشرا بالتشابكات السعرية فى المجتمع، فبعض أسعار المنتجات المدعمة يمثل مدخلا لإنتاج سلع أخرى وبالتالى فإن رفع قيمة المدخلات سيؤثر بالضرورة على أسعار المنتج النهائي، وبالتالى فإن أى قرار اقتصادى فى هذا الشأن يجب أن يأخذ بعين الاعتبار كافة هذه التشابكات، وهى مسألة ليست بسيطة.

وبشكل عام، وفى إطار المحددات السابقة يمكن القول إن هناك مجالات عديدة للتحرك، وذلك على النحو التالى:

**أ - الاستمرار فى دعم الخبز مع العمل على فصل الإنتاج عن التوزيع**

إن أى سياسة مستقبلية للدعم ينبغى أن تعمد إلى الحفاظ على بنود الدعم الخاصة بالخبز وألبان الأطفال والأدوية، فهذه السلع الأساسية تمثل عصب الحياة الأساسى لدى شرائح مهمة فى المجتمع، مع العمل على محاربة الفاقد منها، وذلك بعدة سبل كما سنوضح فيما بعد. وذلك لسبب بسيط للغاية وهو أن الخبز البلدى والسكر والزيت تمثل حوالى ٤١٪ من المحتوى الغذائى للفرد فى الحضر. بل إن الخبز البلدى بمفرده يقدم حوالى ثلث السعرات الحرارية المأكولة يوميا. أما فى الريف فتمثل الأغذية الموزعة على البطاقات التموينية نحو ١٧٪ من المحتوى الغذائى للفرد، وبالتالى يعتمد إلى حد كبير على سلع غير مدعمة مما يساعد على انتشار الفقر فى هذه المناطق مقارنة بالحضر كما سبق أن أشرنا. وفى هذا المجال يمكن العمل على تبنى سياسة للخبز تقوم على فصل العملية الإنتاجية عن التوزيع، وهو ما تحاول الحكومة القيام به الآن، ولكنه يحتاج إلى المزيد من العلاج. وعلى الجانب الآخر ينبغى العمل على تدعيم إنتاج الخبز من القمح المخلوط بالذرة، وهى مسألة مفيدة سواء من الناحية الاقتصادية، حيث ترتفع إنتاجية الذرة فى الأراضى المصرية، كما أنها لا تحتاج إلى موارد مالية كثيرة، أو من الناحية الصحية حيث تشير الدراسات إلى أن دقيق الذرة غنى بالفيتامينات والأملاح المعدنية والألياف الغذائية.

كما يجب العمل على سد الفجوة فى السلع الأساسية عن طريق ترشيد الاستهلاك وليس فقط عن طريق الاستيراد، واتخاذ الإجراءات التشجيعية الكافية لتحفيز المزارعين على تسليم المحاصيل الزراعية بشكل اختيارى وبما لا يتعارض مع آليات السوق. وهذا لا ينفى أنه من الضرورى استمرار الجهود المبذولة للحد من خسائر هيئة السلع التموينية، ولعل من بينها إحكام الرقابة على الشراء من السلع التموينية خاصة القمح والسكر وغيرهما. وهنا يشير الجهاز المركزى للمحاسبات فى تقريره عن ختامى الدولة ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ إلى أن الهيئة قد قامت بشراء كميات من القمح المستورد والمحلى بأكثر مما تحتاجه فعليا مما ترتب عليه بقاء كميات كبيرة بالمخازن بلغت قيمتها نحو ٣٧٢٨ مليون جنيه إذ لم يستخدم سوى ١٦٪ من الكميات المشتراة من الإنتاج المحلى فى هذا العام. ومن بين تلك الجهود أيضاً ضرورة الاحتفاظ بمخزون سلعى مناسب ووضع الضوابط التى تكفل ترشيد تكلفة الإنتاج، وزيادة الطاقة التخزينية من الصوامع للمطاحن والمخابز وذلك لتعظيم الإنتاجية وتقليل الفاقد من القمح وتحسين جودة منتجاته.

**ب - إعادة النظر فى بعض البنود الحالية للدعم**

يأتى فى مقدمة المسائل التى ينبغى دراستها البنود المختلفة للدعم، فهناك بعض البنود التى أضحى من الضرورى العمل على إعادة النظر فى السياسة الحالية الحاكمة لها. فعلى سبيل المثال هل المطلوب الاستمرار فى السياسة الحالية لدعم الصادرات على الوضع الحالى وزيادة المبالغ الموجهة إليها، والتى زادت من ١٥٨ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ إلى ١٥٢٨,٤ مليون فى عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ دون عائد؟ بل إنها سببت العديد من المشاكل لبعض الصناعات القائمة خاصة الغزل والنسيج وغيرها من الصناعات المهمة. ومن المفارقات أنه وفى الوقت الذى تقوم فيه الحكومة بتقديم هذه الأموال لدعم تلك الصناعات، فإنها تصدر تعريفة جمركية جديدة تخفض معدل الجمارك على هذه الصناعات بصورة كبيرة، إذ قامت بتخفيض التعريفة الجمركية على الغزول من ١٢٪ إلى ٥٪، وعلى الأقمشة من ٢٢٪ إلى ١٠٪ وبذلك تكون التكلفة الاستيرادية أقل من تكلفة الإنتاج المحلى بكثير، مما يعرضها للفشل الشديد، كما أنها تقوم بدعم بعض الصناعات ثم تفرض عليها ضريبة صادر !! وبالتالى يصبح التساؤل هل من الأجدى الاستمرار فى هذه السياسة على النحو السابق أم من الأفضل توجيه هذه الأموال إلى بنود أخرى فى الدعم؟

وينطبق القول نفسه على دعم فروق الفائدة الميسرة والتى ارتفعت من ٥٤٢,٣ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ إلى ٧٠٧,٨ مليون فى عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، وهى السياسة التى اتبعت منذ أن كانت أسعار الفائدة مرتفعة للغاية. ولكن فى ظل الأوضاع الحالية، فإن التساؤل يصبح هل يحقق هذا البند أغراضه أم لا؟ إن التحليل الدقيق لهذه المصروفات سوف يكشف أنها تحتاج إلى مراجعة كاملة خاصة أنه قد تم استخدامها فى غير الأغراض المخصصة لها، وكذلك فى مناطق غير التى يجب أن توجه إليها.

**ج - ترشيد دعم الهيئات الاقتصادية ودعم الطاقة**

لاشك أن الأوضاع سالفة الذكر تحتاج إلى وضع الأطر الملائمة للعمل على تلافى هذه المشكلات أو على الأقل الحد من آثارها السلبية على المالية العامة للدولة ونحاول هنا وضع برنامج متكامل للتصدى لهذه المشكلات، وذلك على النحو التالى:

(١) إعادة النظر فى تبويب هذه الهيئات، وذلك بتبويبها إلى مجموعات متجانسة، واتباع سياسات اقتصادية محددة تحقق الهدف من استقلالها، على أن تقوم بإنتاج السلع والخدمات على أسس اقتصادية تمكنها من تحقيق فائض مالى.

ومن الضرورى العمل على أن تقوم الهيئات التى تبيع إنتاجها بأسعار اجتماعية بالعمل على الوصول بالأسعار إلى السعر الاقتصادى تدريجيا وخلال فترة زمنية محددة. وبمعنى آخر توفير المرونة فى نظم التسعير، ودراسة إمكانية تحريك الأسعار بما يتفق مع التغير فى التكلفة والأرقام القياسية للأسعار دون التأثير على محدودى الدخل من خلال سياسة التمييز السعرى وفقا لشرائح الاستهلاك والقدرة المالية للمستهلكين، وهو ما يحدث الآن فى قطاع الكهرباء، وكان يمكن تطبيق هذه السياسة أيضا على المياه. ولكن نظرا لعدم وجود العدادات فى المنازل، فقد أضحى من الصعوبة بمكان تطبيقها فى الوقت الحالى، ولكن الأمر يتطلب الإسراع بعمل خطة قومية لإعادة تركيب عدادات استهلاك المياه فى المنازل، من خلال تكليف إحدى الجهات - مثل المصانع الحربية أو غيرها- بالبدء فى إنتاج العدادات اللازمة لذلك.

وفيما يتعلق بالمنتجات البترولية، فإن سياسة التمييز السعرى يمكن أن تنطبق فى حالة الغاز الطبيعى عند الانتهاء من الخطة الحالية القاضية بمد شبكات الغاز إلى كافة ربوع الوطن، وعند ذلك يمكن البدء بهذه السياسة. ولكن تظل المشكلة الأساسية فى السولار الذى يستخدم فى الزراعة ويؤثر على الفلاح البسيط، وأيضا يستخدم فى فنادق الخمس نجوم بالبحر الأحمر، وهنا لابد من إيجاد وسيلة للتفرقة السعرية فيما بينهما. ويمكن استخدام البطاقة الزراعية فى تحقيق ذلك، شريطة وضع الضوابط الكفيلة بعدم التسرب. وفيما يتعلق بالبنزين، فيمكن الاستمرار فى السياسة الحالية الخاصة بالأسعار المختلفة وفقا للنوع، كما يمكن أن تقوم الحكومة والسلطة التشريعية بفرض ضريبة استهلاكية على السيارات ذات السعة الأكبر (فوق ١٦٠٠ سعة لترية) وذلك عند استخراج الرخص السنوية لها.

(٢) هناك هيئات يغلب عليها الطابع الاقتصادى و يؤهلها إطارها القانونى للعمل كوحدة اقتصادية مثل هيئات الموانئ البحرية والبرية، وكلها هيئات يمكن أن تتحول إلى شركات قابضة مما يمكنها من إعادة هيكلة أصولها وخصومها وتصحيح أوضاعها المالية.

وقد بدأت بالفعل هذه العملية فى عدة هيئات، نذكر منها على سبيل المثال الشركة القابضة للكهرباء أو الشركة القابضة لمصر للطيران، والشركة القابضة للمستحضرات الحيوية واللقاحات، والهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

(٣) دراسة اقتصاديات التشغيل بما يقضى على أوجه الإسراف ومراجعة نظم التشغيل وقوائم التكاليف لترشيد وضبط الإنفاق وتفعيله، خاصة للهيئات ذات الطابع الخدمى، مع تعميق المحاسبة عن الأداء على مستوى مراكز المسئولية، على أن يتم ذلك من خلال الخزانة العامة للدولة وليس من خلال الهيئة. فعلى سبيل المثال تقوم هيئة السكك الحديدية بتقديم دعم لجهات المجتمع المختلفة، وذلك عن طريق منح مجموعة كبيرة وضخمة من التخفيضات والتصاريح المجانية والامتيازات تصل تكلفتها إلى حوالى ٩٥٠ مليون جنيه سنويا، اذ تبلغ نسبة التخفيض للاشتراكات الخاصة بالطلبة إلى ٩٨٪ والعاملين بالحكومة والقطاع العام إلى ٩٠٪ والقطاع الخاص إلى ٧٨٪. هذا فضلا عن

حصول معظم فئات المجتمع على تخفيضات كبيرة تتراوح بين ٢٥٪ و٧٥٪، مثل القوات المسلحة والشرطة ووزارة التعليم العالى ووزارة الشئون الاجتماعية والسياحة والشباب والرياضة والثقافة ونقابة الصحفيين واتحاد الكتاب. بل والأغرب من كل ما سبق استمرار النص على منح التخفيض لأعضاء اللجنة المركزية ولجان المركز وأمناء سر لجان الوحدات الأساسية بالاتحاد الاشتراكى!!! عموما فقد أدت هذه التخفيضات إلى أن ٥٤٪ من عدد الركاب لا يدفعون سوى ٥٪ فقط من إجمالى الإيرادات، ويصبح متوسط ما تحصل عليه الهيئة فى الرحلة الواحدة نحو تسعة قروش فقط!! وهنا يمكن الاستغناء عن هذه السياسة. وإذا كان لابد منها فيجب أن توضع فى إطارها الصحيح والسليم عن طريق منح التذاكر المخفضة لهذه الفئات إلى جهاتهم المعنية وليس الأشخاص. فالأصل فى الإعفاء أنه مُنح لتسهيل أداء الأعمال التى يقوم بها هؤلاء، أما ما دون ذلك فيجب أن يُعامل بالطريقة العادية، فمثلا يمكن أن تحصل وزارة التعليم على احتياجاتها السنوية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بالأسعار المدعمة على أن تقوم هى بتوزيعها وفقا للمهام العلمية المطلوبة، وهو ما ينطبق على كافة الفئات الأخرى.

(٤) الاهتمام بالصيانة واستغلال الطاقات العاطلة، مع التخلص من الأنشطة غير الاقتصادية، والاهتمام بالصيانة الدورية لتحجيم الأعطال ولتأمين نظم التشغيل.

(٥) فض التشابكات بين الهيئات الاقتصادية وبعضها البعض، وبينها وبين الحكومة.

(٦) تعميق دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الاستثمارية ومداومة متابعة اقتصادياتها تأمينا لاسترداد التكلفة، حيث تُظهر الميزانيات المجمعة لهذه الهيئات استثمارات مالية ضخمة للغاية ولكنها لا تنعكس بالإيجاب على الأوضاع المالية لهذه الهيئات إما لأنها لا تحصل منها على أى عائد أو أنها تدر عائدا منخفضا لا يتناسب مع الأموال المستثمرة فيها أو يقل عن سعر الفائدة الذى يتحمله بعض هذه الهيئات لتمويل تلك الاستثمارات. وهكذا، أصبحت بعض هذه الاستثمارات تشكل عبئا على تلك الهيئات لأنها تحقق خسائر متتالية سنويا أو تتعرض قيمتها السوقية للانخفاض فى البورصة.

(٧) إيجاد حل لمشكلة تزايد الفاقد السلعى، خاصة فى مياه الشرب المنتجة نتيجة عدم محاسبة بعض المشتركين بنظام العداد، والاقتصار على المحاسبة بطريقة المتوسطات، فضلا عن وجود وصلات غير قانونية. وكذلك العمل على ترشيد تكلفة الإنتاج.

(٨) توحيد المعاملة فى استخدام الفوائض ومراعاة القواعد المحاسبية فى احتجاز الاحتياطيات اللازمة للوفاء بأقساط القروض أو لتدعيم مراكزها المالية.

ط. بالنسبة للهيئات التى تسفر نتائج أعمالها باستمرار عن عجز جار، فإن الأمر يقتضى إجراء الدراسات الجادة والموضوعية لكل هيئة على حدة لدراسة أسباب العجز، ووضع الحلول المناسبة لمساعدة تلك الهيئات على استعادة توازنها المالى.

**د - ضرورة العمل على وضع حد أدنى حقيقى للأجور**

وعلى الجانب الآخر أصبح هناك أهمية وضرورة للعمل على وضع حد أدنى حقيقى للأجور، يتناسب مع مستويات المعيشة، ويتحرك سنويا وفقا لمعدلات التضخم المعلنة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، على أن يكون هذا الحد جزءا لا يتجزأ من عقود العمل الجماعية والفردية.

ويتطلب الوضع السابق تفعيل دور المجلس الأعلى للأجور ليصبح الفاعل الرئيسى فى هذا المجال، والذى يضع الاستراتيجية المناسبة للتعامل مع كافة المسائل المرتبطة بالأجور والمرتبات فى المجتمع سواء كان قطاعا عاما أم خاصا، مع منحه الصلاحية الكاملة لتنفيذ ما يراه مناسبا من سياسات. وهو ما يتطلب بدوره تعديل المادة ( ٣٤ ) من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ لتعطى للمجلس الصلاحية الكاملة فى إقرار العلاوة السنوية وفقا لما يراه من متغيرات اقتصادية واجتماعية معينة، وما يتوقعه من سياسات وإجراءات. وذلك بدلا من الوضع الحالى الذى حددها بـ ٧٪ من الأجر الأساسى كحد أدنى، لأن ذلك أفقد المجلس أهم آليات التعامل فى هذه المسألة، كما أن تحديد العلاوة بالأجر الأساسى فقط فيه ظلم شديد للعاملين وبالتالى يجب أن يعطى والمجلس الصلاحية الكاملة فى هذه المسألة.

يضاف إلى ما سبق ضرورة العمل على تعديل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وتصحيح الأخطاء التي تشوبه حتى يصبح أكثر قدرة على التعبير عن الواقع الفعلي المعاش، خاصة أن هذا المؤشر مازال يحتوى على العديد من السلع المحددة بأقل من قيمتها فى السوق ولا يتم تعديلها بشكل منتظم مثل بعض المواد الغذائية والأدوية والسكن والنقل والتعليم، وهو ما يجعل المؤشر متحيزا لأدنى بالضرورة ويتطلب التصحيح حتى يمكن ربط الحد الأدنى للأجور بهذا المؤشر وتحريكه سنويا بما يتناسب مع التحركات فى هذا المؤشر.

لكل ما سبق، فإننا نرى أن أفضل طريقة لحل هذه المعضلة هى تبنى سياسة متكاملة للإصلاح يمكنها أن تأخذ المنهجين السابقين فى الاعتبار بمعنى أن يتم تطبيق الدعم النقدى على ما يصلح له والاعتماد على الدعم السلعى فى القطاعات الأخرى، وكلها أمور تتطلب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بترشيد الدعم والتأكد من وصول الدعم إلى مستحقيه وتحسين وتجويد نوعية السلع الخاضعة للدعم الكلى أو الجزئى لما فى ذلك من تأثير مباشر على ميزانية الأسرة، وكذا الموازنة العامة للدولة. مع العمل على تصويب أدوات الدعم بحيث تشمل عددا أكبر من العائلات ومجموعات من السلع أكثر ملاءمة للأنماط الاستهلاكية الحالية، وإعادة صياغة أساليب توزيع الدعم لمستحقيه بما يضمن تقليل الفاقد والحد من سوء استخدام الدعم. واستكمال الإطار التشريعى للتجارة الداخلية بما يحقق انضباط السوق الداخلى وتوفير الحماية الكاملة لكافة المتعاملين به وعلى الأخص حماية المستهلك من الممارسات الضارة، عبر تفعيل جهاز حماية المستهلك الذى يجب أن يدار بواسطة المستهلكين وليس من جانب كبار موزعى السلع الاستهلاكية كما هو الحال الآن، واتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع الغش والتدليس.

وعلى الجانب الآخر، ينبغى العمل على تعديل سياسات الضمان الاجتماعى الحالية ومراجعة نظام المعاشات لتتفق قيمة المعاشات مع معدلات ارتفاع تكاليف المعيشة حتى لا تنخفض القيم الحقيقية لها. والتوسع فى نظم المعاشات للعاملين خارج المنشآت وبرامج الضمان الاجتماعى، وتوفير الحماية الاجتماعية والصحية بصفة عامة مع استهداف الطبقات الفقيرة وغير القادرة، وذلك من خلال تطبيق التأمين الصحى والاجتماعى والعمل على توفير الموارد للنظام بالاستناد على قدرة المواطنين على دفع المقابل والحرص على عدم تحمل الفقراء نسبا لا تتفق مع مستويات دخولهم، ومد الحماية الاجتماعية والصحية للعاملين فى القطاع غير الرسمى، والعمل على وصول خدمات الرعاية الصحية الأساسية لهم، مع العمل على إيجاد نظم للمساعدات المالية و حوافز لأبناء الأسرة محدودة الدخل للإنفاق على التعليم.

كما يجب العمل على إعادة توزيع الاستثمارات لصالح الوجه القبلى من خلال مده بالمرافق اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية، وتيسير الحصول على الأراضى اللازمة لإقامة هذه المشروعات بتكلفة منخفضة للغاية، وتشجيع القطاع الخاص على إقامة هذه المشروعات وتوفير فرص عمل، ورفع مستوى خدمات الرعاية الصحية الأساسية فى مختلف المحافظات والمراكز، واستهداف أماكن التجمعات للفئات الفقيرة (المناطق العشوائية على سبيل المثال وكذا المناطق التى يقل مستوى المؤشرات فيها عن حد معين). وتأكيد أسس العدالة فى تقديم الخدمة الصحية بالكفاءة المطلوبة فى مختلف الأقاليم.

يضاف إلى ما سبق فإنه لا يجوز النظر إلى الإنفاق على الدعم باعتباره السبب الرئيسى الكامن وراء عجز الموازنة، بل يجب النظر إليه باعتباره أحد بنود الإنفاق العام مثله مثل الإنفاق على الأجور وخدمة الدين العام وغيرهما من بنود الإنفاق، وبالتالى يحتاج إلى تدبير الموارد المالية اللازمة له.




التقرير الاستراتيجى العربى.
القاهرة : مؤسسة الأهرام الصحفية،
مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٨
٤٨٤ص ؛ ٢٧ سم
الأزمات الإقتصادية ـ تقارير
٣٢٨ :٥٤٠٦

| رقم الإيداع ٢١٨٢٣ / ٢٠٠٨ |
|---|

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر




# التقرير الاستراتيجي العربي

## ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

### التفاعلات الدولية

التغيرات المناخية.. كوارث مؤكدة وجهود دولية محدودة / الانتخابات التمهيدية الأمريكية: أولوية قضايا الركود الاقتصادي والعراق / الصعود الروسى وحدود المراهنة العربية / الاتحاد الأوروبى: خمسون عاما من الوحدة.. لشبونة وما بعدها / هل يمكن أن تعود طالبان من جديد؟/ الارتفاع التاريخي في أسعار النفط.

### التفاعلات الاقليمية

نحو إحياء مفاهيم التعاون والأمن الإقليمى فى الشرق الأوسط / «الحقبة الإيرانية» في منطقة الشرق الأوسط/ إيران من الداخل: تراجع الإصلاحيين وخريطة سياسية جديدة / تركيا: تجدد الصراع بين الاسلاميين والعلمانيين وتفاعلات خارجية نشطة.

### إفريقيا

مسيرة الاتحاد الأفريقى بين قمتين / الدور الإقليمى لجنوب أفريقيا / الصراعات الإقليميه فى إفريقيا.. المسار التشادى - السودانى.

### النظام الإقليمي العربي

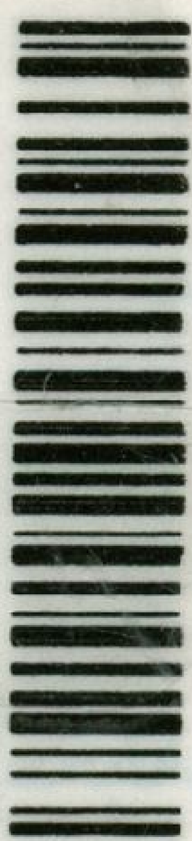
تفاعلات النظام الإقليمى العربى/ العملية السياسية في العراق / الأزمة اللبنانية .. أزمة دولة / تطورات الأزمة السودانية/ اليمن .. مشكلات السياسة وتحديات الأمن / الانتخابات التشريعية المغربية..النتائج والدلالات/ المسألة الصحراوية بين التفاوض المباشر والتصعيد العسكري / تحولات السياسة الخارجية الليبية / وثيقة الإعلام العربى.

### القضية الفلسطينية

٢٠٠٧ ... عام العودة إلى المفاوضات / الصراعات الداخلية الفلسطينية- الفلسطينية / ملامح الإسرائيلي بعد ستة عقود من إنشاء الدولة.

### جمهورية مصر العربية

أداء مجلسى الشعب والشورى / الحقل القضائى.. رهاناته وصراعاته / الأحزاب والقوى السياسية المجالس الشعبية المحلية ٢٠٠٨ / الاحتجاجات الاجتماعية الجديدة / مراجعات الجماعات الجه الآثار المحتملة على الحالة الجهادية في مصر والعالم / تصاعد مشكلة الهجرة غير الشرعية من مصر إلى أوروبا




مطابع الأهرام التجارية- قليوب- مصر